

صفحات من تاريخ
الولايات المتحدة الأمريكية

الجزء الثاني

(١٩٤٥- ١٩٨٠)



الهيئة العامة السورية للكتاب



صفحات من تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الجزء الثاني

(١٩٤٥-١٩٨٠)

تأليف : مجموعة من الباحثين الروس

ترجمة : يوسف زينه

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٣م

العنوان الأصلي للكتاب:

ИСТОРИЯ США

Том второй

الكاتب: Редакцинная коллегия тома: В.Л.М ЕЛЬНИКОВ, А. А. БЕССМЕРТНЫХ, В.П.ЗОЛОТУХИН, А. Е. КУНИНА, Б.Е. МАРУШКИН, Ю. М. МЕЛЬНИКОВ

الناشر: Издательство « НАУКА» Москва 1987

المترجم: يوسف زينه

صفحات من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية: ١٩٤٥- ١٩٨٠/ تأليف مجموعة من الباحثين الروس؛ ترجمة يوسف زينه. - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢٣م.- ج٢ (١٣٣٢ص): ص ٢٥سم.

(المشروع الوطني للترجمة. العلوم الإنسانية).

١- ٩٧٣ ز ي ن ص   ٢- العنوان   ٣- زينه   ٤- السلسلة

مكتبة الأسد

المصادقة على الطباعة من قبل معهد التاريخ الشامل لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي.

المحرر ب. يه. كانتور. محرر الطباعة ل. ي. بيلينكايا.الخط يه. آ ميخلسون. محرر خط ن.ن.بلاسيك.محرر فني ف.د.بريليسكايا. مصحح ف.آ. اليوشكينا، يو.ل. كوسوريغين.ي.ف، شيفشينكو.

يبين الجزء الثاني من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية - وبالعلاقة المتبادلة مع الأحداث العالمية للعصر - القوانين العامة وخصوصيات تطور المجتمع الأمريكي في ظروف تعميق الأزمة العامة للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، والمهمة هنا كشف منطق (دياليكتيكية) السياستين الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وقواها المحركة وجوهرها الطبقي، وتأثير العوامل المختلفة على تطور الوعي الاجتماعي، والثقافة الفنية والعلوم والتكنولوجيا. في مركز الدراسات - تاريخ صراع الجماهير الشعبية للولايات المتحدة ضد ظلم الرأسمال الاحتكاري والرجعية العسكرية والحرب.



مُقَدِّمَة

يركز الجزء الثاني من الإصدار الحالي على مرحلة هامة معقدة من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية المنفصلة زمنياً عن الماضي بسبب الحرب العالمية الثانية، وعن المستقبل، بداية ثمانينيات القرن الماضي. الذي يعدُّ عصر التحولات العالمية العملاقة في تاريخ البشرية، حيث ظهور العمليات العالمية الجديدة النوعية والظواهر المرتبطة أولا بتشكل النظام الاشتراكي العالمي ومع الثورة العلمية التقنية، وتسارع وتيرة وسرعة التقدم الاجتماعي.

وأدى انتشار وتعميق العملية الثورية العالمية التي شملت جميع الدول والقارات الجديدة وتفاقم التناقضات الرأسمالية، إلى التغيير الجذري في توازن القوى على المسرح الدولي لصالح ذلك الاتجاه التاريخي الذي يجسد قرب النهاية الحتمية للتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية العدائية الأخيرة، وتحول البشرية إلى الاشتراكية التي بدأت مع ثورة أكتوبر(تشرين الأول) في روسيا ١٩١٧ يعدُّ منطق التطور الاجتماعي الحديث معقولاً، إذ إن أي حدث هام مهماً كان صغيراً أو ظاهرة في الحياة السياسية - الاجتماعية للولايات المتحدة، وكذلك في سلوكها على المسرح الدولي سيكون مرتبطاً موضوعياً بالتحولات التي حدثت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن أن تكشف هذه العلاقة والاعتماد بشكل مباشر وغير مباشر. ويعكس هذا وذاك الاتجاهات العامة في تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية الحديثة مع الصراع المتأصل والمتزايد بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل الرأسمال الخاص. ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن تفاقم

العداءات الطبقية التناقضات الداخلية والعالمية)، والذي برز بالدرجة الأولى في الخطة الأولى من العداء «الرأسمال العالمي المندمج مع الحركة العمالية العالمية»[1].

أخفقت خطط الطبقة المهيمنة في الولايات المتحدة - حتى في فترة الحرب العالمية الثانية - في إزالة التناقضات داخل البلاد، وفرض قيمها ونماذجها على الشعوب الأخرى، وإعادة العملية الثورية إلى حالة السُّبات؛ بسبب بعدها عن الواقع الحقيقي. فقد أظهر عام ١٩٤٥ بوضوح طبيعة الاتجاهات الرئيسية في حركة التاريخ العالمي ورسم خطاً عميقة في مصير البشرية جمعاء.

تجدر الإشارة إلى أن الحديث في كل القارات لم يدُرْ حول الأمل في المستقبل فقط، فقد انخرطت الشعوب في كل مكان وكل بحسبه بالعمل الجاد والحثيث، بثقة عالية في إنجاز التغييرات من أجل كسب الحقوق في تحقيق المصير. وتحولت الأعمال في بعض الحالات إلى صراع مسلح جديد ضد القوات التي حاولت استعادة الأنظمة القديمة، وفي حالات أخرى أخذت أشكالاً سلمية نسبياً، في هذه الحالة تخطت الحدود السياسية والطبقية. وفي العموم فإن هذه الأحداث والنزاعات والصدامات دلت على تهيئة الأرضية اللازمة للحالة الثورية الجديدة. التي شملت عدداً من الدول الأوروبية وقسماً كبيراً من آسيا، علما أن هذه الأحداث في مختلف أنحاء العالم كانت متقاربة زمنياً، الأمر الذي ضاعف الأعمال وكان لدور الدول الاشتراكية المنتصرة والاتحاد السوفييتي في الصراع ضد الفاشية أهمية كبيرة في التأكيد على مساهمة الشيوعيين والقوى اليسارية في حركة المقاومة، وترك أثراً حاسماً في تطور الأحداث في داخل العديد من الدول.

---

(١) لينين المؤلفات الكاملة المجلد ٢٥ ص٢٦٤.

تضافرت الجهود بحلول نهاية الحرب العالمية الثانية وسط الجماهير الشعبية لإحداث تغيرات جذرية في الظروف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في حياتها، وبدت هذه الحالة بشكل أوضح في الدول الشرقية والجنوبية الشرقية من أوروبا، حيث الطبقة العاملة وطليعتها السياسية الأحزاب الشيوعية والعمالية التي شكلت القوة الحاسمة - وفي حالات أخرى - القوة المنظمة الوحيدة في النضال ضد الفاشية والرجعية. وتشكلت في نهاية الحرب أرضية خصبة لتنشيط النضال التحرري القومي للشعوب في الثورة الاجتماعية، حيث إن انتصارها كان الخطوة الأولى في بناء المجتمع الجديد وإقامة النظام العالمي للاشتراكية في هذه الدول.

أكد التزام دول جديدة طريق الاشتراكية أفول أو سقوط النظام الاستعماري، والنمو المتصاعد للدور الاقتصادي الاجتماعي للطبقة العاملة وتعزيز الصراع القومي التحرري المعادي للإمبريالية، على أن تغيير العالم في النمو الاقتصادي الاجتماعي ينبع من الظروف الموضوعية لوجود المجتمع الحديث التي حددت خيار الاشتراكية هدفاً حتمياً للبشرية.

مارست البرجوازية الاحتكارية الأمريكية التي أطلقت فكرة تحقيق مذهب «القرن الأمريكي» عداءً مباشراً ضد هذه المتغيرات في الطابع الثوري. وأعلن الإعلام البرجوازي الأمريكي منذ البداية عن أن هذه المتغيرات نتيجة التوسع السوفييتي واغتصاب السلطة من الأقلية الثورية. وأطلقت واشنطن الرسمية خلال ذلك أسطورة تصدير الثورة من جانب الدول الاشتراكية التي غالباً ما تكون مصدر هذه الخرافة المضخمة من الموقف الرسمي لواشنطن، وقد أخذ ذلك أبعاداً هيستيرية عامةً، علماً أن الخطط الإمبريالية للإمبريالية الأمريكية لم تعارضها الجهود السرية لأي جهة، وإنما المنطق الموضوعي للتاريخ ولحقيقة العصر.

أكدت حقيقة الفكرة الخطيرة جداً لرفض الولايات المتحدة الاعتراف بالثوابت التاريخية على أن السلطات الأمريكية في النسق الأول عرفت جيداً اتجاه التيارات الأساسية في التطور الاجتماعي. وأظهرت الرسائل السرية المتداولة بين الإدارات الحكومية والشخصيات السياسية المرموقة الأمريكية والمتعلقة بنهاية الحرب العالمية الثانية تركيز الانتباه على الضعف الحاد في مواقع البرجوازية في الكثير من الدول الرأسمالية (الأوروبية خاصة)، ونمو القوى ذات التوجه الاشتراكي، وتعزيز قوة الجماهير الشعبية باتجاه التغيرات الجذرية في البنى الاجتماعية والمعاهد السياسية[1]. وبكلمات أخرى وبالتحديد فإن الأنانية الطبقية للبرجوازية الاحتكارية الأمريكية وليس الرغبة الاستعراضية في إعادة الحريات المسروقة إلى الشعوب هي التي دفعت البرجوازية إلى المناهضة العملية لعملية التحولات الاجتماعية السياسية التي شملت جزءاً كبيراً من العالم. وليس الرغبة الاستعراضية في إعادة الحريات المسروقة إلى الشعوب.

أصبح معروف جيداً أن طابع السياسة التي تنتهجها هذه الدولة أو تلك في الداخل والخارج تحدده الطبقة القائمة على رأس السلطة. وأشار لينين بدوره أن الجذور العميقة في السياسة الخارجية والداخلية لتلك الدولة تتعلق بمصالح الطبقات المهيمنة وبوضعها الاقتصادي[2].

إن سياسة الدولة الرئيسة للإمبريالية - الولايات المتحدة الأمريكية وعلى امتداد تاريخها هي تأكيد واضح لهذه النتيجة الماركسية - اللينينية. وعند

---

(١) Joint Chiefs of Staff. Memorandum for Information N 180, Report on Political Conditions in Occupied Europe, January 17, 1944.— Franklin D. Roosevelt Library, Map

(٢) انظر لينين المجموعة الكاملة الجزء ٣٦ ص ٣٢٧.

الحديث عن فترة ما بعد الحرب في تاريخ الولايات المتحدة التي أصبحت مادة للتمعن في هذا الجزء، ومن معرفة الظروف الداخلية فإنها تتصف بالهيمنة المطلقة اللامتناهية للبرجوازية الأمريكية المتضخمة، وبالدرجة الأولى للطغمة المالية على هيكلية السلطة. وهيأت الحرب العالمية الثانية لذلك الإمكانات الملائمة بشكل استثنائي. حيث بذلت الآلة الإعلامية خلال الحرب جهوداً كبيرةً لإعادة التأهيل المعنوي للطغمة المالية الصناعية التي عانت سمعتها؛ من الضرر الشهير وذلك بسبب نقد الحالة المتدنية التي اصطدم فيها اقتصاد البلاد في سنوات الكساد العظيم. وتلخص المهم في أن الحرب ساعدت وبأبعاد كبيرة على نمو القوة الاقتصادية للاحتكارات، وترافق ذلك النمو مع تزايد المستمر مركزية رأس المال والتركيز على الإنتاج.

كان لعملية الاندماج في الأربعينيات والخمسينيات ذات الطابع الأفقي والعمودي والتي تلاها اندماج ذو طابع مختلط أهمية خاصة في هذا المعنى، حيث تشكلت الشركات متعددة الجنسيات التي عملت في جميع مجالات الصناعة والتجارة والخدمات والنقل والمال[1]. وأصبح تشكيل الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات التي عملت لمدة طويلة في نظام العلاقات الاقتصادية للرأسمالية العالمية استمراراً لعملية تغيير البناء التنظيمي للرأسمال الأمريكي وتوسعه الكثيف خارج الحدود. ويبين حجم أصول البنوك الأمريكية في الخارج التي وصلت إلى ٢٠٠ مليار دولار حتى نهاية السبعينيات أبعاد تغلغل رأسمال الولايات المتحدة في اقتصاد الدول الأخرى وخاصة الأوروبية الغربية[2].

---

(١) بيغلوف الولايات المتحدة الأمريكية : الملكية والسلطة م. ١٩٧١ ص ٢٣٦.

(٢) صحيفة البرافدا ١٩٨٣ ٩ أيار.

أدى تركيز الموارد الاقتصادية في أيدي الإمبراطوريات الصناعية - المالية الضخمة التي تمارس أعمالها طبقاً لمصالحها الخاصة إلى أن حوالي ٢٠٠ شركة أوروبية متعددة الجنسيات رسخت مواقعها القيادية حتى منتصف الثمانينيات، و٢٠٠ شركة متعددة الجنسيات انتشرت خارج الولايات المتحدة الأمريكية[١]. إذ أن هذه الشركات تمسك بحركة نقل الآلة الاقتصادية في البلاد. وبلغت حصة التكتلات العملاقة في عام ١٩٨٢ مع رأس المال ما يزيد على ١ مليار دولار، وشكلت ٦٦% (مقابل ١٧% في عام ١٩٤٨)[٢]. وليس عجيباً أن يرتبط الجهاز الحكومي بشكل مميت بالرأسمال الاحتكاري وبكلمة أدق التبعية المباشرة له. يعدُّ الاتحاد العضوي للاحتكارات والبيروقراطية الحكومية الذي يقوم بملء جميع المراكز الحساسة في الإدارات على المستوى الفيديرالي والمحلي بالشخصيات الرأسمالية خصوصية أمريكا ما بعد الحرب. وقامت الشركات إيديولوجياً وسياسياً بالسيطرة الفعالة على عمل نظام ثنائية الحزبين والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك من خلال امتلاكها لإمكانات واسعة غير محدودة. يتضح أن الجميع يحتفظون باستقلال نسبي، ولكن فقط في حدود الحرية الوهمية التي يضعها الزبائن المرابون لقربهم من حافة المديونية، يجري النظر إلى هذا الموضوع الهام في هذا الجزء في مناحي مختلفة. حكومية - قضائية وسياسية وروحية.

تحتل البنوك التجارية وشركات الاستثمارات المصرفية في منظومة الرأسمال الاحتكاري المواقع الإستراتيجية، ويبقى المالك الكبير هو القامة الرئيسة فيها كما في السابق. وخلافاً لتأكيدات الكثير من المؤرخين الأمريكيين والاقتصاديين

---

(١) مشكلات السلام والاشتراكية ١٩٨٥ رقم ٤ ص ٨١.

(٢) تشيرباكوف الجمعيات الاحتكارية في الصناعة الأمريكية م. ١٩٨٤ ص ٦٥.

وعلماء الاجتماع على أن الشركات أنهت ارتباطها بسوق رأس المال، وعلى اختفاء الرأسمالي كاتجاه رئيس لتطور الرأسمالية في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن الطغمة المالية في الولايات المتحدة لم تفقد وسائط السيطرة على الشركات الصناعية فقط، وإنما على العكس فقد ضاعفتها. ويمكن الحديث بشكل عام عن الاستقرار المحدد لمكونات الطغمة المالية العصرية في الولايات المتحدة التي تتركز ببضع مئات من أغنى العائلات العشائرية التي تعد الحاكم الحقيقي للولايات المتحدة (فورد، غيتي، كايزر، ديلّون، ليمين، ليوس، مورغان، روكفلر، فيبس، ووربيرغي، ديوبون، ميلون وغيرها). إلا أن الإثراء في الحرب وتطور الثورة العلمية - التقنية ساعد على ظهور الأثرياء الجدد - خلال العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة - الذين نافسوا القدماء على دفة الحكم، والتأثير في سياسة الحكومة بغض النظر عن أيٍّ من الحزبين البرجوازيين (الجمهوري أو الديمقراطي) اللذين يحظيان بالأغلبية في الكونغرس ويسيطران على البيت الأبيض.

لعب ممثلو الصناعة الحربية والدوائر العسكرية المرتبطة بها الدور المشؤوم في هذا الصراع من أجل تركيز السلطات في أيدي بعض أقوى التجمعات رأسمال الاقتصادي - المالي. وتقوم الشركات الصناعية الضخمة في الولايات المتحدة مثل لوكهيد، جنرال إليكتريك، ماكدونال، دوغلاس، بوينغ، بينديكس وغيرها بتنفيذ برنامج إزاحة المنافسين من الصراع على التأثير والضغط في أروقة السلطة والتي تحقق أرباحاً هائلة جراء إنتاج وبيع الأسلحة بجميع الوسائل، وتسعى إلى منع مراقبتها، والمرتبطة بعلاقات شخصية وعملية وثيقة مع مؤسسات الصناعة الحربية، وخاصة المعنية في الطلبات الحكومية الحربية، ومن هنا تبقى المحافظة على بؤر التوتر في العالم وممارسة السياسة الخارجية العدوانية.

تعدُّ الزيادة المتلاحقة في الثقل النوعي لرجال الأعمال والاستعدادات العسكرية في فترة ما بعد الحرب في اقتصاد البلاد الأساس المادي في الانطلاق باتجاه الهيمنة السياسية. وكتب عالم الاجتماع الأمريكي المشهور ميلس في عام ١٩٥٧ أنه حدث في بنية الرأسمالية الأمريكية في الأربعينيات تحول هائل باتجاه إنشاء «اقتصاد حربي دائم» يعتمد على شركات القطاع الخاص الرأسمالية[١].. وقيَّم لاحقاً الأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي **غيس هول** هذه الظاهرة بقوله «المجمع الصناعي الحربي» ليس بالمصطلح الدقيق، ولكنه يعكس واحدة من الخصائص المميزة لواقعنا اليومي. ويحدد هذا المصطلح الشائع الذي يدل على ظاهرة محددة من رأسمالية الدولة الاحتكارية المستوى العالي من العسكريتارية الذي أصبح نتيجة لتلاحم الآلة العسكرية الضخمة مع الشركات المصرفية والصناعية الاحتكارية، والذي يعد المجمع القوي المهيمن على كل قطاعات الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، المؤثر فيها سلباً، إذ يشوه ويمسخ كل العمليات ويعكس التطفل واضمحلال الرأسمالية[٢].

ساعدت الحرب العالمية الثانية والعسكرية والخوف الدائم من تكرار الكساد العظيم وكذلك تعقيد الميكانيكية الداخلية في الطريقة الرأسمالية للإنتاج في عصر الثورة العلمية - التقنية على تكوين النظام الكامل لرأسمالية الدولة الاحتكارية في الولايات المتحدة[٣]. فقد تزايد بسرعة كبيرة دور وأهمية الدولة البرجوازية التي تعمل على مصالح الطبقات العامة للرأسمال الضخم.

---

(١) السلطة النخبوية ١٩٥٧ ص ٣٧٩.

(٢) هول: الحركة الثورية العمالي والإمبريالية العصرية .ص ١٠٧.

(٣) أعلن الرئيس ترومان في إحدى خطبه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أنه: كانت أعمال المشاريع الخاصة في عام ١٩٣٢ قريبة من السقوط، وظهر التهديد الحقيقي في أن=

وعملت الدولة البرجوازية التي ركزت المحركات الرئيسة في إدارة الاستنساخ الاجتماعي على تعزيز مواقعها الداخلية والخارجية للرأسمال الاحتكاري في ظروف تأزم وتدهور العلاقات الاقتصادية - العالمية الناتجة عن تنافس النظامين العالميين، وتأثير الثورة العلمية - التقنية. فهي تضمن ازدهار المجمّع الحربي- الصناعي الذي ينشِّط ويموِّل التحديث المستمر لكافة أنواع الأسلحة، الأمر الذي سمح للعمل الرأسمالي الحربي بالنمو والتطور منذ الحرب العالمية الثانية بلا عقبات أو تراجع في ديناميكيته. ودعا ذلك إلى توسيع الواجبات الاجتماعية للسلطة الحكومية. علماً أنها واجهت انتقادات من زمن لآخر من جانب الاحتكارات المستاءة من جراء بعض الجوانب التقليدية للحكومة الكبيرة والتنازلات لدعاة الديمقراطية وتعاظم تأثير البيروقراطية وغيرها.

يعدُّ تعريف الماركسية للإمبريالية أنها تعزيز رجعية البرجوازية في كل الاتجاهات مسلّمة مطلقة. وعرضت الأجزاء السابقة من هذا المؤلف تحليلات المراحل الأولى من هذه العملية التي تنطبق على الحالة الأمريكية. وكما تنبأ لينين فإن انقسام العالم إلى نظامين وبداية الأزمة العالمية للرأسمالية أدى إلى سعي البرجوازية إلى البحث عن النجاة في المنعطفات الضيقة لتاريخ التعدي على الحقوق الديمقراطية للعمال والضمانات الدستورية في أولويات السلطة القوية. ويؤكد التاريخ والخبرة السياسية الحديثة صحة هذا الاستنتاج. وتعدُّ الولايات المتحدة المثال الكلاسيكي على ذلك.

=الشعب الأمريكي يمكن أن يعيد هذا النظام أو ذاك وإذا أردنا ربح المعركة بين الحرية والشيوعية فإنه يجب علينا الثقة بعدم السماح بعودة الكساد المشابه. (مرجع بيرلو: الاقتصاد غير المستديم الازدهار والركود في اقتصاد الولايات المتحدة بعد ١٩٤٥ - ١٩٧٥ ص ١٨ .

انعكس رجحان الرأسمال الكبير المضطرد للرأسمالية العصرية في الاقتصاد والسياسة والإيديولوجية الأمريكية في ظروف التناقضات الداخلية والخارجية بخبث على الحريات البرجوازية الديمقراطية للولايات المتحدة. وأصبح اضطهاد المنشقين السمة الملازمة «لنمط الحياة الأمريكي». وغالباً ما ترافق هذا الاضطهاد المسير من قمة السلطة في البناء الحكومي مع التطور الخطير لقرارات جهاز الشرطة القمعي (البوليسي) الذي تحول إلى معهد مركزي متكامل، والذي أثر بدوره على حياة المجتمع اليومية.

لوحظ في السابق (حتى من قبل المؤرخين الأمريكيين ذوي الاتجاهات اللاماركسية) أنهم وضعوا في أساس ردود الفعل لصالح تعزيز سياسة ملاحقات العناصر اليسارية والتقدمية وكذلك مختلف إجراءات التمييز العنصري تفسير خاطئ للأسباب التي أدت وتؤدي إلى تزايد الصعوبات الداخلية والخارجية للرأسمالية الأمريكية. وكانوا ينسبون باستمرار العمل التخريبي الخفي الذي يقوم به الراديكاليون إلى الاشتراكية العالمية، وأنهم يزرعون عمداً الشك وعدم الثقة في المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي في المجتمع البرجوازي وكذلك الخلافات الطبقية. وتكمن الحقيقة في أن جذور التناقضات التي تقوض المعايير المعيشية للرأسمالية الأمريكية متشعبة أولاً في كامل النظام المهيمن لعلاقات الملكية وفي الميكانيكية الاقتصادية للاستنساخ الرأسمالي.

منح تجسيد آلية التنظيم في الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة في أثناء سنوات النهج الجديد وممارسة إدارة الدولة في سنوات الحرب، وبالتوافق مع النشاط الاجتماعي الإصلاحي والتطور الاقتصادي في الولايات المتحدة استقراراً مشهوراً. وشكلت الحرب حافزاً قوياً للنمو الاقتصادي وساعدت على حل مؤقت لمشكلة التوظيف. وحدد الاستخدام الواسع للأنواع الجديدة

في الوقود والمواد الصناعية والاصطناعية والأتمتة الجماهيرية والثورة في النقل الجوي والملاحة البحرية معدلات نمو الإنتاج المتسارعة، وكذلك تغيير بنية مجالات الاقتصاد الأمريكي في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات. ساعد على ذلك الازدهار الصناعي الذي سببته الحروب العدوانية في كوريا وفيتنام وارتفعت القوة الشرائية للسكان قبل بداية السبعينيات[1]. ويجب ألا ننسى أن الصراع الدؤوب للعمال في الولايات المتحدة من أجل رفع مستوى الحياة أعطى ثماره[2].

بشرت العلوم البرجوازية والإعلام في الأربعينيات والخمسينيات بصوت واحد بمعجزة عودة الرأسمالية الأمريكية إلى الرأسمالية الشعبية واعدين بالازدهار الاقتصادي اللامتناهي وبثورة المداخيل. وفي محاولة لخلق نمط رأسمالي أمريكي جذاب وربطه بالعملية العملاقة للتجديد الاجتماعي - الاقتصادي الذي غطى العالم كله و أعيد من جديد استخدام المفاهيم القديمة التي سعت بكل الوسائل إلى إضفاء حالة خيالية جديدة.

تعدّ أسطورة التحول الجذري للمجتمع البرجوازي في الولايات المتحدة الأمريكية - والذي لم يشبه الرأسمالية الكلاسيكية نهاية القرن التاسع بداية القرن العشرين - واحدة من مجموعة عمليات التزوير، وكانوا يربطون عادة هذا التحول مع التركيز الهائل للقوة الاقتصادية في أيدي الرأسمال المساهم الذي دمر تماماً النسيج القديم للمجتمع الرأسمالي، مع القبول الطوعي للحكومة البرجوازية لمسؤولية إدارة العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية، والاعتراف بالوضع القانوني للتنظيمات الاقتصادية للعمال

---

(١) ميكانيكية الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة م. ١٩٧٨ ص ١٩، ٩٢.

(٢) Political Affairs, 1984, Mar., p. 6.

والنقابات (نظرية توازن القوى). فقد أعلن حماة «الرأسمالية الجديدة» أن توسيع الممتلكات وثورة المدراء حوّلا المجتمع البرجوازي إلى مجتمع الرّفاه الشامل. وتحدد خاتمة التصفية النهائية لكافة شرور الرأسمالية من حقيقة التقدم التقني والاعتراف الرسمي لطبقة الرأسماليين بحق النقابات في الدفاع عن مصالح العمال.

تراكمت، بالمناسبة، التناقضات العميقة تدريجياً في أحشاء الإنتاج الرأسمالي. فقد وجدت حلولاً جزئية في الأزمات الدورية لإعادة الإنتاج ١٩٤٨ - ١٩٤٩. ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - و١٩٦٠ - ١٩٦٢ التي لم تتخذ طابعاً تخريبياً وأظهرت أن الاستقرار النسبي لتطور الرأسمالية يغفو على أسس هشة. وحانت لحظة التحول في ديناميكية الاستنساخ المجتمعي في أواسط الستينيات، وسجل هبوط حاد في تأثيره ولم تنجح ميكانيكية التسوية الحكومية - الاحتكارية في التحولات الهيكلية الناتجة عن الثورة العلمية التقنية ولا في آثارها الاجتماعية، وهبطت المداخيل الحقيقية للعمال على خلفية النمو السريع، ونمت بشكل خطير البطالة التي اتخذت طابعاً بنيوياً مزمناً.

أصبحت السبعينيات وبداية الثمانينيات شاهداً على تزايد التدهور وتفاقم كافة تناقضات الرأسمالية الأمريكية (القديمة والجديدة)، علماً أن هذه الحالة ظهرت بدقة أكثر في مجال الاستنساخ المجتمعي، الذي انخفضت وتائره في أعقاب أكبر أزمتين اقتصاديتين في فترة ما بعد حرب ١٩٧٣و١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٢. كان التأثير قوياً، في عدد من النواحي، على اقتصاد الولايات المتحدة أكثر منها في الدول الرأسمالية المتطورة الأخرى. ويفسَّر في بعض منه بسبب تشابك الأزمات الدورية مع تأثير الاتجاهات السلبية طويلة الأمد، مثل تشكيل العجز الكبير في التوازن

التجاري، وتدهور مواقع الولايات المتحدة في الأسواق المالية، وتدني إنتاجية العمل وعدم استقرار العملة[1].

أخفقت وعود تحسين الرأسمالية وتأمين التطور من دون أزمات ضمن أطر مجتمع الرخاء والرفاهية، ويعترف الإيديولوجيون البرجوازيون والسياسيون بذلك غالباً، ويجب عليهم الإشارة إلى أن محاولات إنعاش الاقتصاد لصالح الرأسمال الاحتكاري في الدرجة الأولى على حساب العمال. وعلى امتداد عشرات السنين (بغض النظر عن فترات الركود الاقتصادي) فإن أرباح الشركات استمرت بالتراكم من جهة والحرمان الاجتماعي بسبب تفاقم مشكلات التوظيف والتوجه إلى تخفيض قيمة القوى العاملة، وإدخال أشكال متطورة جداً في الاستغلال الرأسمالي، وتدني الرعاية الصحية وتدهور حالة السكن وتقليص البرامج الاجتماعية في المساعدة.

تؤكد التجربة التاريخية - بما لا يدع مجالا للشك - أن التدابير المحدودة التي اتخذتها الدولة البرجوازية - بين فترة وأخرى - للقضاء على الفقر لم تؤد إلى النتيجة المرجوة. إن استمرار التمييز المشين للأقليات العرقية والنساء والعمال والمهاجرين يكمل صورة نمط الحياة الأمريكي في تجسيده الحقيقي.

بغض النظر عن النمو الكبير للثروات العامة بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الولايات المتحدة كانت وستبقى وبأبعاد كبيرة بلد عدم المساواة الاجتماعية وبعد التباينات الاجتماعية الحادة. ومنح النمو العاصف للتقدم العلمي - التقني طابعاً صارخاً لهذه الظاهرة. حيث تمتد الأحياء الفقيرة في «داخل المدينة» بالقرب من جزر ناطحات السحاب العملاقة لمراكز الأعمال

(١)Boorstein E. What's Ahead?.. The US Economy. N. Y., 1984.

ذات الواجهات الزجاجية العاكسة، وتنتشر بالقرب من الضواحي الثرية المناطق الفقيرة المتضاعفة باستمرار وذات الغالبية الجائعة والنسبة العالية من الوفيات، وتنتشر بالقرب من الفنادق الفخمة للجمهور الثري وخزائن دفن القطط - جيش هائل من المشردين الذين يسيرون ليل نهار في الشوارع غالبا، بالقرب من التطور العملاق للقاعدة المادية للعلم - تطور الجهل للطبقات المعدومة وأزمة مدارس التعليم، بالقرب من إنجازات الصحة - تراجع الرعاية والخدمات الصحية، وغلاء لا يصدق، وعدم إمكانية الكثيرين في الحصول عليها بسبب الفقر المدقع. الفقر، كما لخص الكاتب والناشر الأمريكي لين وبتحليل الجذور التاريخية لهذه المفارقات - هو الصفة الملازمة والدائمة لجزء من بانوراما الحياة الأمريكية[١].

تدخل الروح العدوانية للعلاقات الطبقية بين العمل ورأس المال في أساس ظاهرة الحقيقة الأمريكية والتي كانت ومازالت عقدة لا يمكن إزالتها في إطار المجتمع البرجوازي. ومن هنا فإن الصراع الطبقي المستعصي للبروليتاريا الأمريكية وصراع جميع المضطهدين من قبل الرأسمال الاحتكاري والمتمردين ضد تعسف الرأسمالية وضد السياسة الداخلية والخارجية والقوى الاجتماعية - الجزء الأكثر حرماناً من الشعب الأمريكي والأفارقة الأمريكيين والعاملين في الزراعة والنساء وجزء كبير من الشباب والطبقات المتوسطة.

يعدُّ موضوع الجماهير الشعبية مركزياً في الجزء الثاني من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. فقد اكتسب هذا الموضوع صفة خاصة في تاريخ أمريكا ما بعد الحرب، وخاصة أنه يبحث في حركة الاحتجاج الجماعي خارج التاريخ

---

(١) لين: الفقر - التناقض الذي لا يمكن معالجته في أمريكا م. ١٩٦٧ ص ٤٣٠.

السياسي اعتمادا على خصوصيتها[1]. يؤدي هذا النهج إلى تشوهات عديدة في كمالية الصورة للتطور الاجتماعي، لا تسمح برؤية الظروف ومعرفة العلاقة المتبادلة بين عناصر هذا النهج الرئيسة.

وقد تبين ذلك، كنتيجة للتشريح المصطنع للتاريخ الوطني الذي يؤرخ للأحداث التاريخية القائمة المستقلة عن بعضها بعضاً في الكثير من أعمال المؤلفين اللاماركسيين حول تاريخ أمريكا ما بعد الحرب، تم في نهاية المطاف مصادر وقوى محركة لتغيير الأشكال الاجتماعية: القانونية الحكومية والحزبية السياسية والإيديولوجية. كان الشيء المعتاد هو تمجيد مرونة النظام السياسي القادر على ضبط نفسه ذاتياً تلقائياً مع متطلبات الزمن وبدون ضغط من الخارج، ولإزالة أية مشكلة. يجب على المؤرخ الواقف على تربة التحليل العلمي الاعتراف بأن أية ظاهرة اجتماعية صغيرة كانت أم كبيرة في الولايات المتحدة، نجاح أو فشل في عملية الإصلاحات الاجتماعية خلال العشر سنوات الأخيرة موجودة وبارتباط مباشر مع مستوى تطور الحركات الشعبية وتنظيمها الجماهيري والوعي السياسي. وأن لا يغفل أن «إنجلس» سمى العلاقة العامة للأحداث التي تمكن الفهم الصحيح ومعرفة مصادر السلوك السياسي للطبقة المهيمنة في الولايات المتحدة وطابع المناورة الاجتماعية[2].

تبيِّن مواد الدراسة المعدة سابقاً أن الصراع الطبقي للعمال الأمريكيين، وحركات الاحتجاج الاجتماعي الأخرى ذات الطابع الديمقراطي تطور ويتطور في الولايات المتحدة في ظروف معقدة جداً انعدمت فيها استقلالية

---

(١)- *Schatz R. W.* Labor Historians, Labor Economics, and the Question of Synthesis.- Journal of American History, 1984, June, vol. 71, N 1, p. 94.

(٢) انظر ماركس إنجلس مؤلفات الإصدار ٢ الجزء ٣٥ ص ٢١٦.

حزب العمال الجماهيري السياسي وناجم عن نقص في التنظيم، واستمرار انقسام الطبقة العمالية، وانشقاقات القوى التقدمية، الهيمنة طويلاً على مفهوم الاقتصاد الاقتصادي النقابي في صفوف الحركة العمالية، الشراكة الطبقية.

ولا يمكن أن يتجاهل المرء حقيقة أن القوى الاجتماعية المتقدمة أخفقت في حياتها الواقعية في التغلب على الأهواء السلبية الخطيرة جداً المعبرة عن نمو القوى السياسية لأكثر المجموعات تطرفاً ذات العصبية الشوفينية من أوساط الأقلية الحاكمة. وفي مراحل مختلفة من تاريخ أمريكا ما بعد الحرب أدت هزيمة اللوبي الشعبي والقوى المناهضة للاحتكارات والإمبريالية في مجال السياسة الداخلية إلى خسارة المنجزات السابقة، وأحياناً إلى تحولات حادة باتجاه اليمين، وأما في السياسة الخارجية فقد أدت إلى زيادة التوتر الدولي بسبب الولايات المتحدة وسباق التسلح وإلى المغامرات العسكرية كما في الحرب العدوانية على كوريا وفيتنام.

لقد أعلنت البرجوازية الأمريكية عن تطلعاتها في أن تكون الضامن والوصي الوحيد على النظام الدولي في الاستغلال والظلم، وذلك على عكس المصالح الحقيقية للشعب الأمريكي، مستفيدة من تزايد القوة الاقتصادية والعسكرية والاحتكار الذري في بعض الأحيان، وغارسة فكرة العصمة والتسامح الخبيثة في عقلية وتفكير الأمريكيين. وظهرت الخلفية السياسية والإيديولوجية للسياسة الخارجية التوسعية للولايات المتحدة في سياستها الخارجية ما بعد الحرب بوضوح. فقد ربطت الولايات المتحدة برجوازية الدول الأوروبية عبر خطة التضامن الأطلسية بسياسة معاداة الشيوعية في سنوات الحرب الباردة، وفرضت سياسة الإملاءات الإمبريالية استعادة علاقات الملكية والسلطة ما قبل الحرب والسعي إلى عزل عمال أوروبا الغربية عن تأثير الاشتراكية العالمية.

وقد ارتبط المفهوم الذي اقترحته الدوائر الرجعية حول الهيمنة العالمية الأمريكية بروح «باكس أمريكان» بالاعتماد على النزعة العسكرية وحل المشكلات العالمية بالقوة، وبالاضطرابات التي جلبت الانهيار وسقوط النظام الاستعماري. فقد كانت الحرب العالمية الثانية عاملاً مسرِّعاً لهذه العملية التاريخية. خلافاً للموجة الثورية الأولى التي شملت جزءاً صغيراً نسبياً من العالم المتحرر حديثاً فإن مجال الصراع التحرري في هذه المرة أصبح يكوِّن مساحات هائلة مع ملايين البشر. وترك طابع الحرب والدور الحاسم للاتحاد السوفييتي في الصراع ضد هذا الحلف الفاشي والديمقراطية التي قدمها والبرنامج المعادي لإمبريالية التسوية ما بعد الحرب بصمة عميقة على نطاق حركة التحرر الوطنية في الدول المستعمرة والمستقلة وعلى طابعها وأشكالها.

من جديد، وبالحديث عن القوى المحركة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التوسعية الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما أهمية هذه العوامل كرغبة المحتكرين الأمريكيين في الاستفادة من ضعف منافسيهم الإمبرياليين والتعطش لفرض السيطرة على الموارد الطبيعية للدول المستعمَرة السابقة والمستقلة، ويجب ألا نغفل التصورات السياسية الرئيسية التي قدمتها واشنطن باحتلال مواقع عدائية تجاه الحركة الثورية وإنجازاتها في آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن الخوف من سلسلة ردود الفعل جراء خروج الدول الفتية الجديدة والجديدة من مجال نفوذ الإمبريالية والتي سلكت طريق الحركة الوطنية والاجتماعية ومن خطر تضييق الأراضي أمام الرأسمالية العالمية، دفع ويدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام جميع وسائل الضغط (بما فيها الأكثر تطرفاً) بهدف الحفاظ على الوضع الراهن وتأثيرها وسط الشعوب المستعبَدة سابقاً. فالولايات المتحدة التي قدمت نفسها المدافع عن التقدم وحقوق الإنسان

على امتداد تاريخ ما بعد الحرب، كانت تعمل على خنق الطموحات الحقوقية والمشروعة لهذه الشعوب في التحرر والاستقلال والتطور المستقل.

ردت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة بشكل استثنائي ومؤلم على تعاظم العملية الثورية في القارة الأمريكية الجنوبية التي تعد تقليدياً منطقة المصالح الخاصة بها. ويفهم من ذلك لماذا تجلَّت سياسة الولايات المتحدة في هذه الدول المرتبطة تماماً بالإمبريالية الأمريكية في قمع نضال شعوبها من أجل حقهم في تقرير مصيرهم، وفي التحكم بمواردهم الطبيعية وبصوتها في المجتمع الدولي. وعلى مدى قرن ونصف راكمت الولايات المتحدة التناقضات مع أمريكا اللاتينية، لكنها لم تصطدم بهكذا مقاومة قوية وتضحية بالنفس لهذه الشعوب والسير حتى النهاية في النضال ضد الظلم الإمبريالي. وبدأت مع انتصار الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ في تاريخ أمريكا اللاتينية مرحلة جديدة من النضال لأجل الاستقلال الثاني. والحديث هنا لا يعني التخلص من الاستعمار الإسباني أو البرتغالي أو الإنكليزي أو الفرنسي، وإنما لوضع حد للهيمنة الإمبريالية الأمريكية. يحمل العداء التاريخي بين إمبريالية أمريكا الشمالية وشعوب الدول النامية طابعاً موضوعياً لا يمكن إزالته، وتدل الدراسات الحديثة على أن موقف الولايات المتحدة من هذه الشعوب قد تغير من حيث الشكل، ولكن سياستها الإمبريالية خلال السنوات العشر التي تلت الحرب لم تتغير، إذ إنها ستبقى سياسة إمبريالية اجتماعية اقتصادية قمعية مع المحافظة على نزعة استخدام القوة والابتزاز والتخويف بآن معاً، مع تنصيب الأنظمة الموالية لها(١). ومع مرور الزمن فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول النامية تصطدم مع مصالح الشعوب ومقاومتها للاستعمار الأمريكي الجديد ومحاولات الإملاء تزداد باستخدام

(١) Barry T., Wood B., Preusch D. Dollars and Dictators. A Guide to Central America L., 1983.

أشكال حركات الانتفاضة الشعبية والحروب والمقاومة السياسية الخارجية النشيطة لجذب الدول إلى مجال هيمنة الولايات المتحدة.

تحتل مشكلات السياسة الخارجية في هذا الجزء مكاناً خاصاً لأسباب معروفة، فالعلاقات الدولية لم تلعب سابقا مثل هذا الدور الهام في مصير البشرية كما حصل بعد الدخول في القرن الذري أولاً، وثانياً لم تكتسب السياسة الخارجية مثل هذا الطابع العالمي في مطالبها لتنفيذ الطموحات الإمبريالية.

تجدر الإشارة إلى أن هيئة المؤلفين لم تسع إلى الدراسة التفصيلية لتاريخ السياسة الخارجية الحديثة والدبلوماسية الأمريكية، ومع ذلك - وضمن سلسلة من الدراسات الجماعية والمخططات الكبيرة للمؤلفين فقد نفذت هذه الدراسة بضمير علمي وقوة الأدلة الموثّقة[1]. ورأى المؤلفون مهمتهم الأساسية تكمن في تحليل وإبراز الجوهر الطبقي والاتجاهات الرئيسة في السياسة الخارجية ودبلوماسية الإمبريالية الأمريكية الحديثة بارتباطها المباشر مع التاريخ المدني.

يعرِّف المؤلفون أنه لا يمكن دراسة وتحليل وكشف المشكلات بشكل تام ولتحقيق عميق، وخاصة وأن بعض مفاصل الدراسة، تلك المرتبطة بالفترة القريبة التي عشناها، وبالتاريخ الحالي تتطلب دراسة لاحقة وتدقيقات وإعادة تمحيص بمواد تجريبية جديدة.

ترى هيئة المؤلفين أن المفتاح لمعرفة آلية تغيير (الكل) في تاريخ الولايات المتحدة ما بعد الحرب، هو الحالات الانتقالية والتناقضات والظواهر المعقدة في

---

(١) انظر بالتفصيل: السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة الأمريكية في جزأين للكاتب تروفيمنكو ١٩٤٨ بيتروفسكي «مذهب الأمن القومي» في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٠، أناتولي غروميكو السياسة الخارجية للولايات المتحدة: الدروس والوقائع في الستينات والسبعينات ١٩٧٨ .

التنمية باعتبارها أساسية ومكونة لعناصر الإمبريالية الأمريكية وإن دور ذلك في العالم الحديث يكمن في التطبيق الإبداعي للنظرية الماركسية - اللينينية للعملية التاريخية على دراسة الحياة الاجتماعية الخاصة والعامة.

تحتفظ الأعمال الخاصة لماركس وإنجلز ولينين بالأهمية الدائمة لدراسة الولايات المتحدة الحديثة مع خصوصية جميع تقلبات تنميتها الاجتماعية والسياسية المكرسة لتاريخ صراع الطبقات والأحزاب والعمال الأمريكيين والحركة الاشتراكية والمسائل الأخرى في النمو الاقتصادي والفكر الاجتماعي وعلم وثقافة الولايات المتحدة الأمريكية.

من المهم التأكيد على الأهمية المنهجية العامة لتراث ماركس - إنجلز - لينين الإبداعي. ويسمح القانون الموضوعي الواضح للنظرية الماركسية - اللينينية بتقييم تاريخ وسياسة الولايات المتحدة في سياق تطور التكوين الرأسمالي الاجتماعي - الاقتصادي في مرحلته العصرية، ويهدف ذلك إلى معرفة الأهمية الجوهرية للظواهر. وإن الذاتية والفردية المبتذلة للأحداث والحقائق والتعسف في تحليلها وإدخال الفجوة المصطنعة بين العلاقات المتبادلة دياليكتيكياً لبعض حلقات التطور التاريخي، أي ما هو سمة من سمات التأريخ البرجوازي فإن التاريخية الماركسية تتناقض مع المقاربة المنهجية المنظمة لدراسة المشكلات الاجتماعية - السياسية. ويدخل في أساس التعامل المعيار الموضوعي التاريخي الذي يمكِّن من دراسة المجتمع ككائن متطور والعملية تاريخية الطبيعية.

إلا أن الاسترشاد في التفسير التاريخي لنظرية التكوّن الاجتماعي والاقتصادي - لا يعني التقليل من دور المرء الوحيد الخاص في هذه الحالة بشكل رئيس لهذا المجتمع الذي تشكل خلال فترة طويلة من الزمن في الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف خاصة لا تتفق مع البيئة التاريخية.

يشير ماركس إلى أنه بفضل الظروف التجريبية المختلفة اللامتناهية والظروف الطبيعية والعلاقات العرقية والتأثيرات التاريخية العاملة من الخارج وغيرها، يمكن اكتشاف الأشكال اللامتناهية والدرجات التي يمكن فهمها عبر تحليل المعطيات التجريبية للظروف[1].

في أثناء تنفيذ المهمة الاستثنائية المسندة، لإعطاء صورة مركبة وضمن الإمكانية متعددة الخطط لتاريخ الولايات المتحدة، ولتطور العلم والثقافة والفكر الاجتماعي في هذه البلاد خلال الأربعين سنة الماضية (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية)، كانت تتطلع هيئة المؤلفين إلى الاعتماد على أفضل الإنجازات للدراسات الاجتماعية الماركسية. وقد استخدمت في أعمالها وثائق ومواد عن الحركات العمالية العالمية والشيوعية، واستنتاجات وتحليلات الأزمة العامة للإمبريالية والعملية الثورية العالمية، والعلاقات الدولية. كذلك فإن أعمال الماركسيين الأمريكيين والكتّاب التقدميين والأمريكيين السوفييت الاقتصاديين والمؤرخين وعلماء الاجتماع وعلماء اللغة والفن وعلماء السياسة كانت ذات أهمية بالغة، لذلك فقد سمح المستوى العالي جداً في بلادنا بنشر الدراسات النظرية والمحددة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للولايات المتحدة، وكذلك في مجال تاريخ الفكر الاجتماعي والثقافة للمجتمع الأمريكي مركّزين اهتمامهم على منطق التطور العام والخاص الاجتماعي - السياسي للولايات المتحدة مع التأكيد مرة أخرى على شرط تغيير الرأسمالية السائرة إلى الأفول إنه نظام اجتماعي متقدم جديد - الاشتراكية.

(١) ماركس - إنجلز مؤلفات الطبعة ٢ الجزء ٢٥ الباب ١١ ص ٣٥٤.

هيئة الكتاب: الجزء الثاني

المقدمة: مالكوف

الفصل الأول: سيفاتشيف (١-٢) نيكيتين (٣) روغوليف (٤) كوروليفا (٥) غولوفينا (٦)

الفصل الثاني: ماروشكين .

الفصل الثالث: غولوفينا (١) أغافونوفا (٢) سفاتوف (٣) نيكيتين (٤، ٦) روغوليف (٥)

الفصل الرابع: سيفاتشيف (١) سيفاتشيف تيريخوف (٢) ملنيكوف (٣) روغوليف (٤) تريخوف بيتشاتنوف (٥)

الفصل الخامس: بيتشاتنوف (١) ملنيكوف (٢) ألابيتسكي (٣) كوروليفا (٤) نوفينسكايا (٥) نيتكين (٦)

الفصل السادس: سفاتوف (١) بيتشاتنوف (٢) ملنيكوف(٣)

الفصل السابع: لابيتسكي (١) كوروليفاغييفسكي (٢) نوفينسكايا (٣) إيرشوفا(٤) مستوفيتس (٥) زولوتوخين (٦)

الفصل الثامن: بوريسوك (١) يرشوفا (٢)نوفينسكايا (٣) موستوفيتس (٤) زولوتوخين (٥)

الفصل التاسع: ماروشكين.

الفصل العاشر: بوريسوك (١) زولوتوخين (٢، ٣) ساخاروف (٤) مالكوف (٥)

الفصل الحادي عشر: سيفوستيانوف.

الفصل الثاني عشر: كوركوف (١) مالكوف، ميغرانيان (٢) مالكوف (٣) تشيرينا موستوفيتس (٤) نوفينسكايا (٥) ساخاروف (٦)

الفصل الثالث عشر: إيفانوف (١) فيليبوف (٢) ستارويستين (٣)

الفصل الرابع عشر: مولارشيك (١) توغانوفا (٢ - ٧).

الفصل الخامس عشر: تشيبيسينكوف (١) كورنييف (٢) .

التأريخ: كونينا

الخاتمة: مالكوف.

شارك في إعداد الفهرس - غولوفينا، إيفانكوف.

منفذو العمل التنظيمي العلمي غولوفينا، إيفانوف، كروكوفايا، لافرينتييفا وسيروتينسكايا.
انتقاء الصور ليستيكوف.



أولاً: أمريكا ما بعد الحرب



الفصل الأول

المجتمع الأمريكي في المنعطف

(١٩٤٥-١٩٤٨)

١ - مشكلات إعادة التحول الاقتصادية والاجتماعية:

أدت نتائج الحرب العالمية الثانية إلى تغيرات حادة في توازن القوى في عالم الرأسمالية، فقد ظهر قانون التنمية غير المتكافئ، إذ إن الولايات المتحدة - خلافاً الدول الإمبريالية الرئيسة - لم تتأثر بالحرب وإنما حصلت جرّاءها على مكاسب هائلة. ونورد على سبيل المثال بعض الأرقام التي تبين ديناميكية تطور ونمو أهم قطاعات اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥). فقد ارتفع إنتاج الفحم من ٤٤٦,٣ مليون طن إلى ٦٣٢,٥ مليون طن، والنفط من ١٢٦٤,٩ مليون برميل إلى ١٧١٣,٦ مليون برميل، وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية من ١٦١٣,٨ مليار كيلو واط إلى ٢٧١٢٥٥ مليار كيلو واط، وصهر الحديد من ٤٧,١ مليون طن إلى ٧١,١مليون طن، وإنتاج الألمنيوم من ١٣١ ألف طن، إلى ٧٠٤ آلاف طن. وارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي (١٩٤٧إلى ١٠٠%) من٥٧ في عام ١٩٣٩ حتى ١١٠ في عام ١٩٤٥. وحدثت التحولات الملائمة للإمبريالية الأمريكية في مجال الزراعة.

فقد ارتفع مؤشر الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة (١٩٤٧-١٩٤٩=١٠٠%) ومن ٨٠ في عام ١٩٣٩ إلى ٩٦ في عام ١٩٤٥[١] .

لقد شكلت العقود العسكرية العملاقة للحكومة الفيدرالية أساس هذا الانتعاش الاقتصادي، إذ بلغت هذه العقود أرقاماً فلكية في ذلك الحين (١٧٥) مليار دولار، وحصلت أضخم مئة شركة عملاقة في الإنتاج الحربي على ٦٧% من هذه العقود (١١٧ مليار دولار)[٢]. وبلغت أرباح الاحتكارات الأمريكية الصافية ٧٠ مليار دولار. ولأول مرة استطاع قطاع الأعمال الوقوف على قدميه بعد الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩-١٩٣٣). وواضحٌ أنه بالاعتماد على الأساس الاقتصادي المتين احتلت الشركات الأمريكية مواقع مهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وحققت التفوق الساحق في مجال الاقتصاد على منافسيها الرئيسين. واتجه الخط البياني للاستثمارات الأمريكية في الخارج بعد الحرب إلى الأعلى بشكل حاد؛ إذ إنه- وخلال السنوات الخمس الأولى بعد الحرب تضاعف استثمار رأس المال في الخارج ونمت الاستثمارات الحكومية بشكل خاص بوتائر سريعة، من ١,٢ مليار دولار في عام ١٩٤٥ إلى ١٣,٨ مليار دولار في عام ١٩٥٠.

ساعد تعزيز المواقع الاقتصادية للطغمة المالية رأسمال الصناعة الأمريكية على بلوغ درجة مرموقة في إعادة التأهيل الاجتماعي، وعملت الدعاية البرجوازية بشكل حثيث على نموذج (رجل الأعمال المسؤول) مع نظرة عريضة وشاملة على الأشياء وبدقة عالية بهدف تحقيق الأرباح إضافة إلى تحقيق ازدهار

---

(١) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1957. Wash., 1960, p. 288, 358, 359, 360, 409, 416.

(٢) I bid.,P.580.

أمريكا[1]. وبضغط من التوجهات والأفكار الإقطاعية هدأت الطبائع المعادية لسياسة الاحتكارات والتي كانت منتشرة في سنوات الحرب. وساعد على ذلك أيضاً عوامل أخرى، حيث إن الطبقة العاملة رفعت شعار المصالح في محاربة الفاشية في المقام الأول، ودعمت خطوات إدارة الرئيس ترومان في تحقيق الوحدة الوطنية. من جهة أخرى فقد عرف ما يسمى بالنهج الإصلاحي لقيادة النقابات المهنية لبلوغ التعاون الطبقي. وينبغي ألا ننسى التحسن العام في الواقع الاقتصادي - المادي لعمال الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب.

أصبح التضخم المتنامي بسرعة الصفةَ الأهم للتطور الاقتصادي في الولايات المتحدة بعد سنوات الحرب. كذلك فتح المرسوم التنفيذي للرئيس الأمريكي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ أقنية رفع الأسعار للتعويض عن رفع أجور العمال[2] التي توسعت فيما بعد. على الرغم من أن مراقبة الأسعار استمرت شكلياً، وكذلك أجور العمل حتى تشرين الثاني عام ١٩٤٦، فإن النصر كان حليف الخط الاقتصادي للمحتكرين، ولم يسمح هذا النهج برفع أجور العمل على حساب أرباحه الفلكية رافعاً سقف الأسعار كشرط إلزامي لأية زيادة في أجور العمل. وكان هذا بمثابة أول دفعة قوية في تضخم ما بعد الحرب. واعتماداً على السلطة الاقتصادية والسياسية الواسعة حمّل قطاع العمل مسؤولية جميع النتائج السلبية المتعلقة بنمو قيمة القوة العاملة على المستهلكين

---

(١) يمكن أن يستخدم كتاب رئيس غرفة التجارة في الولايات المتحدة إ. جونسون «أمريكا اللامحدودة» نموذجاً كلاسيكياً لمثل هذه النظريات. *(Johnston E.* America Un- limited. Garden City, 1944).

(٢) Termination Report of the National War Labor Board: Vol. 1—3. Wash., 1947, vol. 2, p. 86—88, 91; см. также: Donovan R. Conflict and Crisis. The Presidency of HarryS. Truman, 1945—1948. N. Y., 1977, p. 120.

وأما المصدر الآخر في نشوء الظواهر التضخمية الذي لا يقل أهمية عن غيره فهو طي مراقبة الأسعار على المنتجات الغذائية والخدمات الاجتماعية وعلى جميع أنواع الخدمات الأخرى. وكمثال على قطاع صب الحديد فإن العاملين في قطاع الأعمال الزراعية والاحتكارات في مجال الخدمات الاجتماعية، أعلنوا عن إضرابهم، مطالبين بإلغاء تسوية الأسعار كشرط لتوسيع الإنتاج، واشتدت الحملات على مراقبة أسعار المواد الغذائية خاصة منذ ربيع ١٩٤٦[١]، ودعم وزير الزراعة «أندرسون» وكثيرون آخرون من الأعضاء النافذين في إدارة ترومان حملة رفع الرقابة، وتراوحت مراقبة الأسعار بين الإلغاء والإقرار، ولكن لعبة الأسعار الحرة كانت هي الغالبة.

لوحظ منذ عام ١٩٤٧ أن عامل توريد المنتجات الزراعية وغيرها من السلع إلى أوروبا ساعد على نمو التضخم، الأمر الذي جعل الحسابات الإمبريالية في الأوساط الحاكمة الأمريكية ترى في هذه الصادرات أداة في التوسع السياسي الخارجي. ووجد رجال الأعمال والملاك الزراعيون الكبار طريقاً معبدة، وأوحوا إلى الحكومة بأنهم سوف يشاركون في برنامج معونة أوروبا في حال تم رفع بسيط في أسعار الشراء.

اعترض الرئيس الأمريكي في الفترة الأولى على ذلك، وعقد اجتماعاً لجلسة خاصة في الكونغرس؛ لدراسة مسألتين: معونة أوروبا وتدابير مكافحة التضخم. وبعرض الأرقام الدالة على الارتفاع الحاد في الأسعار اقترح الرئيس قانون مكافحة التضخم من ١٠ نقاط[٢]، إلا أن الجمهوريين ومعهم

---

(١) The Truman Administration: A Documentary History/Ed, by B. J. Bernstein, A. J. Matusow. N. Y., 1966, p. 60; *Freidel F.* America in the Twentieth Century. N. Y., 1965, p. 492.

(٢) Congress and the Nation, 1945—1964. A Review of Government and Politics. Wash,1965, p. 33.

الديمقراطيون المحافظون دعموا خطة ترومان بسهولةٍ واتخذوا قراراً ضعيفاً في مكافحة التضخم الذي صادق عليه الرئيس رغماً عنه.

ازداد دور مولِّد التضخم في الفترة ما بين ١٩٤٦-١٩٤٨ مثل النفقات الحربية التي تحولت إلى عامل رئيس في العملية التضخمية. وفي بداية آب ١٩٤٦ لاحظت صحيفة نيويورك تايمز ذلك، وسخرت بقولها «كانت الحكومة الفدرالية تنفق وسطياً أقل من مليار دولار في السنة الواحدة على الدفاع القومي، عندما كان تهديد كل من ألمانيا واليابان قائماً وأكثر جدية. الآن وبعد أن زال التهديد تخطط الحكومة لإنفاق ١٨ ضعفاً في العام الجاري. وهنا المصدر الرئيس لاقتصاد الوسائط الممكن، على الرغم من أن هذه المادة تشكل نصف الميزانية. والحقيقة أنه في عام ١٩٣٩ عندما هددت الدول المعادية باستعباد العالم فإن المخصصات والنفقات الحربية على الالتزامات الدولية لحكومة الولايات المتحدة بلغت ١,١ مليار دولار، أي حوالي ٦% من الميزانية. وأما في عام ١٩٤٨ عندما لم يهدد أحد أمريكا فقد بلغت النفقات الحربية الأمريكية على البندين المذكورين ١٦,٣ مليار دولار، أي ٤٩% من الميزانية الفدرالية[١].

أرخى التضخم حمله الثقيل على أكتاف العاملين، وارتفع المؤشر العام للأسعار الإستهلاكية (١٩٤٧-١٩٤٩=١٠٠) من٥٩,٤ في عام ١٩٣٩ حتى ٧٦,٩ في عام١٩٤٥، و١٠٢,٨ في عام ١٩٤٨، وأسعار المواد الغذائية على التوالي من ٤٧,١ إلى٦٨,٩ وإلى ١٠٤,١. وحققت الاحتكارات أرباحاً رائعة، إذ إن الأرباح الصافية خلال ست سنوات ١٩٤٠-١٩٤٥ وصلت إلى ٧٠ مليار دولار، وخلال السنوات الثلاث الأولى التي تلت الحرب ٥٩,٢ مليار دولار[٢].

---

(١) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1957, p. 719.

(٢) Ibid., p. 125, 580.

كذلك فقد انتهجت الحكومة سياسة الضرائب ضد إثراء الطبقات الاجتماعية الأكثر ثراءً، ومع نهاية الحرب ألغيت الضريبة على الربح الزائد. وبعد الفوز في انتخابات الكونغرس في عام١٩٤٦ أصبح الديمقراطيون يخفضون الضرائب بشكل غير متناسب، الأمر الذي أعطى امتيازات تفضيلية لكل من كان في أعلى الهرم. وفي عام ١٩٤٧ أقر الكونغرس قانون تخفيض الضرائب مرتين بناءً على توصيات الجمهوريين المحافظين، وانخفضت الضرائب بحسب قانون ١٩٤٨ بمقدار ٤,٨ مليار دولار سنوياً، الأمر الذي أدى إلى عجزٍ قدره ١,٨ مليار دولار[١].

وضعت الظروف الحربية الزراعة الأمريكية على الطريق، وشكل الطلب الكبير على المواد الغذائية والمواد الخام وضعاً ملائماً في السوق الزراعية حتى بعد ١٩٤٥، ومنذ عام ١٩٢٠ وحتى ١٩٤١ لم تكن معادلة الأسعار في صالح الاقتصاد الزراعي، وأما في الفترة مابين ١٩٤٢-١٩٤٨ فقد مالت الكفة لصالح الزراعيين، إذ أصبحت المعادلة أعلى من حد المئة، ووصلت مستوى قياسياً ١١٥ في عام ١٩٤٧ (١٩١٠-١٩١٤=١٠٠)، وازداد الدخل من بيع المنتجات الزراعية في الأعوام (١٩٤٥-١٩٤٨) من ٢٢,٤ مليار دولار حتى ٣٠,٥ مليار. والديون الزراعية لم تنخفض عن ٩ مليارات خلال١٩٢١-١٩٣٢، ووصلت إلى ٥,٤ مليار في عام ١٩٤٤ وتقلصت حتى ٤,٩ مليار في ١٩٤٧، غير أن هذا لم يمنع خراب وتدهور الزراعات الصغيرة، واستمر التدهور، فقد انخفض عدد الشركات الزراعية من ٦٠٠٣ ألف حتى ٥٨٠٣ ألف في عام ١٩٤٨[٢].

---

(١) Congress and the Nation, p. 407.

(٢) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1957, p. 278, 283, 286.

لم يمنع السلام وتفكيك آلية التسوية الطارئة عملية تدخل الحكومة في الاقتصاد. وقد أبدت الشركات الاحتكارية والدوائر الحاكمة اهتماماً كبيراً في كيفية توظيف «وحش الإنتاج»(١) الذي ترعرع في ظرف مثالي للإمبريالية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية. وبغض النظر عن الترحيب بالمقاولات الحرة وشعبية كتاب المؤلف النمساوي «هيك» الذي كتب من مواقف محافظة(٢) متطرفة فإن جزءاً من البرجوازية لم يفكر بالنمو الاقتصادي ما بعد الحرب من دون مشاركة الحكومة في التسوية في عملية الاستنساخ، وأرعبت الجوانب السياسية والاجتماعية لركود الاقتصاد الممكن وتكرار الكساد العظيم كلاً من الشركات الاحتكارية والجهاز الحكومي.

وقد عد الديمقراطيون في أثناء الحملة الانتخابية لعام ١٩٤٤ بضمان التوظيف(٣). وعدَّ مرشح الجمهوريين «ديوي» أنه من الممكن والضروري تأمين العمل للجميع، واقترح السيناتور الديمقراطي «ماري» في عام ١٩٤٥ مشروع قانون التوظيف، غير أن المشروع هذا لم يصبح قانوناً في ١٩٤٥، وعندما أدخل في سجل القوانين في عام ١٩٤٦ سمي قانون التوظيف الكامل(٤).

إن إقرار قانون التوظيف في شباط ١٩٤٦ هو إعلان مسؤولية الدولة عن حالة الاقتصاد(٥)، وتشكّل لدى الرئيس الأمريكي مجلس المستشارين

---

(١) Phillips C. The Truman Presidency. The History of a Triumphant Succession. N. Y., 1966, p. 102

(٢) Hayek F. Road to Serfdom. Chicago, 1944.

(٣) National Party Platforms, 1840—1972/Compl. by D. B. Johnson, K. H. Porter. Urbana,= 1973, p. 402.

(٤) History of American Presidential Elections, 1789—1968: Vol. 1—4/Ed. by A. Schlesin-ger, Jr. N. Y., 1971, vol. 4, p. 3074.

(٥) Congressional Record, vol. 92, pt 1, p. 975—976.

الاقتصاديين المسؤول عن متابعة الاقتصاد باهتمام ورفع تقريره السنوي للرئيس مباشرة، وعلى رئيس الدولة بدوره إرسال في بداية كل جلسة دورية للكونغرس التقارير الاقتصادية الخاصة مرفقاً معها وثائق المجلس الاقتصادي الاستشاري. وتوضح هذه التقارير تحليل واقع الاقتصاد وإبداء المقترحات لتوجيه الأجهزة الحكومية ورجال الأعمال المستقلين. وشكل الكونغرس أيضاً اللجنة الموحدة لدراسة المراسلات الاقتصادية للرئيس وإعداد المقترحات، وامتنع عن تأمين التوظيف، واكتفى بالإعلان عن تحقيق التوظيف الأعظمي أو المستويات العليا فيه.

أظهر اعتماد صك التوظيف مدى الخرق العميق في العلم الاقتصادي الأمريكي، حيث لعبت أعمال الكاتب البرجوازي الاقتصادي الأمريكي «هانسن»[١] دوراً كبيراً في ذلك، وبفضله تنامى الدور العملي لسياسيي العلم البرجوازي الاقتصادي بشكل جوهري[٢].

رفع المجلس الاستشاري الاقتصادي في كانون الأول ١٩٤٦ أول تقرير له إلى الرئيس ولقي أصداء قويّة في البلاد، وتضمنت الوثيقة - بشكل أساسي - صياغة «الفلسفة الاقتصادية». وبالعودة إلى التاريخ فإن المجلس الاستشاري الاقتصادي اكتشف في أثناء عمله مبدأين اقتصاديين رئيسين: «عقيدة سبارطا» و«الديمقراطية الرومانية» واللذين حصل الشعب بموجبهما على الخبز والكساء.

---

(١) *Hansen A.* America's Role in the World Economy. N. Y., 1945; *Idem.* Social Planning for Tomorrow.— In: United States After War. Ithaca, 1945; *Idem.* Economic Policy and Full Employment. N. Y., 1947.

(٢) الولايات المتحدة: العلوم الاقتصادية والسياسة الاقتصادية. مجلس المستشارين الاقتصاديين لدى الرئيس الأمريكي. موسكو، ١٩٧٥ ص ١٣ . ليخاتشيفا ي.ف.

وسعت إدارة ترومان المراوحة بين هذين المبدأين ومن دون أية خسارة سياسية، وذلك بحسب معدي الوثيقة[١].

إن المقترح الذي قدمه المجلس الاستشاري الاقتصادي - والقاضي بسلوك الطريق الوسطي الذي اشتهر فيما بعد «بالنهج الجديد» - كان ملائماً تماماً للدوائر الرئيسة في البرجوازية الأمريكية. وحاز إعلان الثقة بمبدأ العمل الخاص على إعجاب قطاع الأعمال الذي كان مناقضاً للوثيقة[٢]، ولم يعترض رجال الأعمال على مبدأ سيطرة الدولة مبدين باعتداله في المسائل الاجتماعية[٣]. أبدت الكثير من الصحف البرجوازية إعجابها الخاص بأن التقرير أدان القفزات كظاهرة ضارة وإلغاء رفع الأجور[٤].

بغض النظر عن التدابير المتخذة، فإن اقتصاد الولايات المتحدة في عام ١٩٤٨ وبانحسار تأثير الظروف السياسية وظروف ما بعد الحرب، بدأ بالانتقال تدريجياً إلى الأزمة التالية، وأعلن الرئيس ترومان في تقريره الاقتصادي السنوي في كانون الثاني عام ١٩٤٨ أن المهمة الأولى هي تجاوز مشكلة التضخم[٥]. وتمت صياغة المذهب الاقتصادي الرسمي. والتزم الرئيس ترومان بهذا النهج حتى تموز ١٩٤٨، عندما عقد اجتماعاً للكونغرس في جلسة

---

(١) Council of Economic Advisers. First Annual Report to the President, 1946, Dec, p. 1, 12, 14—15.

(٢) P. Hoffman to E. Nourse, January 2, 1947.—Harry S. Truman Library, Papers ofEdwin G. Nourse. (Далее: HSTL); C. Francis to E. Nourse, December 19, 1946.—Ibid

(٣) B. Gross to E. Nourse, February 4, 1947.— Ibid., Office Memorandum

(٤) Baltimore Sun, 1946, Dec. 19; Philadelphia News, 1946, Dec. 18; Washington News, 1946, Dec. 20; Washington Post, 1946, Dec. 19

(٥) Economic Report of the President to the Congress, January 14, 1948. Wash., 1948, p. 5

طارئة، إلا أن تزايد مشكلات التضخم في الخطة الأولى كان سوءاً في التقدير، وتم تجاوز قمة نمو التضخم في تموز ١٩٤٨. وقد اهتم العاملون الاقتصاديون في المؤسسات الحكومية وخاصة «هيبك» بإبطاء وتيرة التضخم. ولكنهم لم يستطيعوا إيقافه في وقت سجلت فيه بداية الركود، وسقطت مبادرة المجلس الاستشاري الاقتصادي، الأمر الذي استثمره منتقدوه لصالحهم.

أرسل الرئيس ترومان رسالة للكونغرس في ٦أيلول ١٩٤٥ أدخل فيها أرضية عمل الرئاسة وكذلك برنامجاً موسعاً من الأعمال مؤلفاً من ٢١ بنداً[١]. احتلت المشكلات الاجتماعية فيه مكان الصدارة[٢]. وخطط البيت الأبيض توسيع ضمان التوظيف، رفع الحد الأدنى للأجور، وإصدار قانون التوظيف بدوام كامل، نشر مشاريع بناء الأبنية السّكنية تتجاوز التمييز العنصري وغيرها، ولم يكتف بذلك فقد تقدم ترومان خلال الشهرين التاليين بعدد من المبادرات التشريعية تضمنت الضمان الصحي والمعونة الفيدرالية للولايات ومسألة التعليم ونقل الطاقة الذرية إلى سلطة الدولة[٣].

سارت إدارة ترومان، على ما يبدو، على طريق الإصلاحات بروح «النهج الجديد» لروزفلت، إلّا أنَّ هذه النزعة توقفت في نهاية ١٩٤٥ لأسباب كثيرة، أهمها تعزيز الاحتكارات، وبداية الحرب الباردة، وتعاظم مواقع الجمهوريين والمحافظين الديمقراطيين الرجعيين على حساب الليبيراليين، الخلافات بين البيت الأبيض والاتحادات العمالية التي توضحت كاملاً في تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٥ وانتشرت أكثر في ١٩٤٦. وعندما حاز

---

(١) Truman H. S. Memoirs: Vol. I, 2. Garden City (N. Y.), 1955—1956, vol. 1, p. 481

(٢) Public Papers of the Presidents of the United States, Harry S. Truman, 1945—1953: Vol. 1—8. Wash., 1961—1966, 1945, p. 263—309

(٣) Truman H. S. Op. cit, vol. 1, p. 485.

الديمقراطيون على الأغلبية في المجلسين في عامي ١٩٤٥- ١٩٤٦ لم ينفذ أي من بنود برنامج ترومان باستثناء قانون التوظيف العاجز. ولم يمرر من قائمة ترومان الإضافية سوى المقترح الذي تشكلت بموجبه لجنة الطاقة النووية التي تمثل احتكاراً حكومياً لإنتاج المواد النووية الانشطارية.

دفعت انتخابات ١٩٤٦ نهج ترومان في السياسة الداخلية إلى الأمام، ففي أيار-حزيران١٩٤٧ - وضمن التحضيرات لانتخابات الرئاسة ١٩٤٨ - بدأ طاقم ترومان بالهجوم على جبهة السياسة الداخلية(١)، والتي اتخذت شكلاً جديداً في الحملة العدائية من أجل الإصلاحات الاجتماعية، وتطورت الإصلاحات عامة خلال سنتين من وصول ترومان إلى السلطة حسب الخط البياني النازل(٢).

لم تستطع حكومة ترومان تجاهل مطالب منع ظاهرة التمييز العنصري المعيبة. بعد هزيمة الفاشية مع إيديولوجيتها العنصرية، إذ إن هيمنة العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت حالة لا تطاق، وخاصة لدى الأمريكيين الأفارقة والمجموعات السكانية العرقية، علماً أن إدارة ترومان لم تفعل شيئاً لهذه المسألة خلال سنوات حكمها.

أصدر ترومان أمراً تنفيذياً يقضي بطي نشاط اللجنة المؤقتة لتأمين الممارسة العادلة من ١ تموز ١٩٤٦، كاشفاً بذلك علاقته بها، علماً أنها بدأت عملها منذ تموز ١٩٤١. كان هذا ضربة قوية لتطلعات السود. إلا أن نهوض حركة التحرر الوطنية في العالم، والتي بدأ في أعقاب هزيمة الفاشية، وفي

---

(١) Hartmann S. Truman and the 80th Congress. Columbia, 1971, p. 72.

(٢) The Truman Period as a Research Field. A Reappraisal, 1972/Ed. by R. S. Kirkendall. Columbia (Mo), 1974, p. 90.

ظروف نمو التوجه لحل المسألة القومية في الإتحاد السوفييتي على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة المهتمة بقيادة العالم لم تستطع رفض بعض الإجراءات الناضجة بمعالجة تجاوزات العنصرية في داخلها، من أجل هذا وبعد عام شكل ترومان في كانون الأول ١٩٤٦ لجنة رئاسية خاصة بالحقوق المدنية، طالباً منها مهمة تقديم المقترحات لتحسين الأوضاع في هذا المجال[١].

في أثناء فترة إعادة التحويل تم إنجاز إصلاحات مهمة في الإدارة الحكومية للولايات المتحدة، وجرى ذلك بالتغيرات في إستراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وباعتماد الإمبريالية الأمريكية مبدأ السيطرة في السياسة الدولية، وتحولها إلى شرطي دولي، وكذلك ضرورة تحديث مبادئ الاحتكارات الحكومية في قيادة العمليات الاقتصادية والاجتماعية.

انشغلت النخبة الحاكمة أولاً وقبل كل شيء في إعادة تنظيم القوات المسلحة. ففي ١٩ كانون الأول ١٩٤٥ اقترح ترومان دمج القيادات العسكرية، وبدلا من وزارتين مستقلتين (الحربية والبحرية) في وزارة واحدة سميت بوزارة الدفاع الوطنية[٢]، ودعا جنرالات القوى الجوية إلى ذلك، طالما أن الإصلاح قد وعد بإخراج الطيران من تبعيته للجيش وجعله واحداً من ثلاثة صنوف متساوية في الحقوق تحت رعاية وزارة الدفاع. وطالب أصحاب مصانع الطائرات التي عدّت أهم صناعة في الفترة (١٩٤١-١٩٤٥) في الصناعة الحربية العملاقة بتوحيدها، لمعرفتهم بالأرباح العائدة عليهم حتى في زمن السلم. والعنصر الآخر في إصلاحات ترومان لأجهزة الأمن القومي هو فكرة

---

(١) President's Committee on Civil Rights. To Secure These Rights. Wash., 1947.

(٢) Public Papers..., Harry S. Truman, 1945, p. 546—560.

تنظيم الهيئة الاستشارية العسكرية - السياسية العليا لدى الرئيس - مجلس الأمن القومي[1].

وقد قضى القانون الموقع بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٤٧ بتشكيل القيادة العسكرية الوطنية الموحدة التي تحولت في ١٩٤٩ إلى وزارة الدفاع، وعين وزير الدفاع على رأس هذه القيادة. وخضع له ثلاث وزارات (القوات البرية و(البحرية) و(الجوية). وأعطى القانون لهذه السلطة الطابع القانوني - اللجنة الموحدة لرؤساء الأركانات[2]. وعين «فوريستول» الوزير السابق للأسطول الحربي البحري وزيراً للدفاع.

تشكل بالقانون ذاته مجلس الأمن القومي الذي أُلحِقت به إدارة المخابرات المركزية لمساعدته[3]. والتي كانت مسؤولة عن تنسيق وإرسال النشاط الاستخباري لجميع وزارات الدولة والمؤسسات، تعميم ومقارنة المعطيات الاستخباراتية، وتقديم المقترحات لمجلس الأمن القومي، وكذلك تنفيذ المهمات الاستخباراتية مركزياً. لقد أصبحت هذه الإدارة منذ البداية تنفذ عمليات واسعة النطاق للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية، وإبعاد

---

(١) مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية :تاريخ التشكيل وفترة النشاط الأولى ١٩٤٧ - ١٩٦٠ م.١٩٧٧

(٢) عملت اللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات بدون تسمية رئيس لها فالفترة الأولى من إنشائها، علماً أن المنصب كان معداً عام ١٩٤٩ -.انظر:.Tru-man H. S. Op cit., vol. 2, p. 53.:

(٣) تشكل مجلس الأمن القومي من الرئيس، وزير الخارجية، وزراء الدفاع، والجيش والطيران والبحرية الحربية وكذلك مدير إدارة موارد الأمن القومي. صدر قانون بتغيير مكونات المجلس عام ١٩٤٩ ليصبح من الرئيس ونائب الرئيس وزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير إدارة موارد الأمن القومي، وحصل الرئيس على صلاحية إدخال من يراه مناسباً من رؤساء الدوائر الحكومية في عضوية المجلس.lbid.p.59

الشخصيات المعارضة في الدوائر الحاكمة لسياسة الولايات المتحدة، لدرجة التصفية الجسدية، وتنظيم الانقلابات العسكرية والسياسية. وجهت إدارة المخابرات المركزية الأمريكية جل نشاطاتها ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى والقوى التقدمية.

أدخل «النهج الجديد» والحرب العالمية الثانية تغييرات جوهرية في توازن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في أمريكا. وتعاظمت بحدة صلاحيات الرئيس، قوي النشاط الاجتماعي والاقتصادي للكونغرس ولكن نسبة الوظائف في السلطتين التنفيذية والتشريعية كانت لصالح التنفيذية. وتضررت بشكل ملحوظ السلطة القضائية وخسرت الكثير من مواقعها. ففي عام ١٩٤٦ صدر قانون حول إعادة التنظيم التشريعي الذي كان ترجمة لموافقة الكونغرس على توسيع حدود سلطات الرئيس. وللتعويض عن ضعف مواقع الأجهزة التشريعية، فإن هذا القانون منح جميع لجان الكونغرس الدائمة في حدود اختصاصها الإشراف على نشاط الأجهزة التنفيذية - الإدارية، إلا أن إمكانيات هذه المراقبة أصبحت محدودة[١].

جرى في مرحلة هذه التحولات تمتين أساس رأسمالية الدولة الاحتكارية، وأصبح دورها وتأثيرها في جميع مناحي الحياة الاجتماعية مطلقاً، على الرغم من التطورات التي حدثت نتيجة للحرب. وكما اعترف الاقتصاديون البرجوازيون فإن الهجمات على «النهج الجديد» أدت إلى طي محدود لبعضها وليس إلى تفكيك التشريع الإصلاحي[٢]. العودة إلى الزمن الجميل، أي إلى ١٩٢٩، غير ممكنة.

---

(١) القانون الإداري في الولايات المتحدة. موسكو ١٩٧٧ ص ٢٩. نيكيروف غ.ي.

(٢) Hartmann S. Op. cit., p. 213.

كذلك فإن البنية التحتية الاجتماعية والقانونية التي أقرها «النهج الجديد» مازالت موجودة على الرغم من تباطئها في مرحلة إعادة التحويل. وانعكس هذا بقوة على علاقات العمل.

٢ - الهجوم على النقابات:

لوحظ الانعطاف إلى اليمين في سياسة الدولة تجاه النقابات حتى في زمن الحرب، وجرى ذلك في وقت قصير بعد انتهائها[١]. وظهرت في الأسابيع الأخيرة من الحرب فكرة لدى النخبة الحاكمة، وفي أوساط المقاولين والوسط النقابي، لعقد مؤتمر تمثيلي على شاكلة مؤتمر ١٩٤١ الذي أشار إلى مبدأ العلاقات العمالية وتحديد دور الحكومة فيه. وكان السيناتور الجمهوري **فاند نبرغ** أحد المبادرين لعقد هذا اللقاء. وفي رسالته إلى وزير العمل أشار إلى أن مهمة السياسة العمالية للحكومة تكمن في تشكيل قيادة مسؤولة للنقابات لقطع الطريق على الإضرابات غير المسؤولة وأعمال التخريب من جانب النقابات[٢]. وأعتقد أن المؤتمر هو منتدى معارض للنقابات، حيث أبدت الحكومة وجمعية المقاولين معارضتها للعمال المنظَّمين، وسيتم اتخاذ إجراءات قانونية في منع الإضرابات.

التقطت جمعية الصناعيين الوطنية فكرة «**فاندنبرغ**»، وأعلنت مباشرة اهتمامها بمسألتين فقط: حظر الإضرابات وإصدار قانون مناهض للتشريع النقابي، انطلاقاً من قانون «فاغنر»-١٩٣٥. وافق زعماء النقابات على المؤتمر آملين دعم خططهم في رفع أجور العمل وإيجاد صيغة فضفاضة لمسألة التشريع

---

(١) تخطيط السياسة العمالية لحكومة الولايات المتحدة في سنوات ما بعد الحرب **(١٩٥٤ - ١٩٥٣)** في كتاب مشاكل الدراسات الأمريكية. موسكو ١٩٧٨. فوريسوك ف.ي. روغوكيف يو.ن.

(٢) Monthly Labor Review, 1946, Jan., p. 37.

العمالي الجديد، والذي عدَّ خطوة إلى الوراء في ضوء توازن القوى وانهيار حق العمل، في ربيع ١٩٤٥.

افتتح ترومان المؤتمر الذي استمرت أعماله من ٥-٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٩[1]، وكانت النتيجة النهائية للمؤتمر سلبية على النقابات. وأما الإيجابية الوحيدة هي أن الصناعيين المشاركين في المؤتمر وافقوا على الاعتراف بمبدأ العلاقات الجماعية التوافقية مع العمال، وتميز المؤتمر بحدة المجابهة بين المقاولين والنقابات عموماً، علماً أن الرابح في هذه الجولة هو الشركات الاحتكارية، وأجبرت زعماء النقابات على اللجوء إلى مواقع الدفاع، رافضة نقاش المسائل الحيوية للطبقة العمالية في أجور العمل وسحب فكرة ضرورة القانون العمالي الجديد، والغاية من هذه المناورة هي إلغاء أو تغيير جذري لقانون «فاغنر».

وضع المؤتمر حكومة ترومان في وضع حرج، ولكن ترومان حدد خياره في مناشدة له إلى الكونغرس في ٣ كانون الأول ١٩٤٥، حيث إنه خطا خطوة مهمة في الاتجاه المعارض للنقابات، مؤكداً للمشرِّعين عدم توصل المؤتمر إلى أي حل، واقترح إصدار قانون عما يسمى باللجان المسؤولة، الذي يفرض بموجبه على الطرفين اللجوء إلى التحكيم الإجباري خلال (فترة الخمول). وبذلك فإن ترومان كان ضد مطالب الشخصيات النقابية، واعترف بضرورة تغيير الحق القانوني للنقابات في لحظة محرجة، وبذلك اقتنع ترومان بضرورة إنهاء النقابات.

تأزمت العلاقة بين قيادة النقابات والبيت الأبيض بحدة، ولأول مرة دخل زعماء النقابات في نزاع مفتوح مع ترومان نفسه. صرح ماري رئيس اتحاد

(١) The President's National Labor-Management Conference, November 5—30, 1945. Wash., 1945.

النقابات في ٥ كانون الأول ١٩٤٥ «أنه قلق جدا من الفكرة الكامنة في اقتراح الرئيس الأمريكي، وهذا يعني الابتعاد عن سياسة روزفلت التي دعمها الشعب الأمريكي»[١]. أدان الشيوعيون أيضاً حركة البيت الأبيض، إذ أكد «ي فوستر» في مؤتمر كبير في نيويورك ١٥ كانون الثاني ١٩٤٦، أن إدارة ترومان تنتهج سياسة متأرجحة لصالح المقاولين[٢]. وفي الحقيقةِ إن جمعيةَ المقاولين ووسائط الدعاية البرجوازية الجماهيرية والمدافعين عن العمل شنُّوا حملةً شعواءً لاتخاذ قانونٍ معارضٍ للنقابات مستغلِّين الوضع الراهن. وقد تعرّض كلٌّ من الرئيس وأعضاءِ الكونغرسِ إلى ضغوطٍ هائلةٍ من اليمين[٣].

لم تكنْ هيستريا مناهضةِ النقاباتِ عملاً غير عاديٍّ في الحياةِ السياسية للولايات المتحدة الأمريكية.فقد أثّرت تخيلات معاداة النقابات بعد الحرب العالمية الثانية والتي نشرت في وسائط الإعلام الجماهيرية: الراديو والتلفزيون والصحافة في صياغة السياسة العمالية التي كان خلفها الشركات الاحتكارية الضخمة والشخصيات السياسية الفاعلة من وسط الجمهوريين.

لعبتْ مجموعاتُ ومراكزُ الدراسات العديدة والضالعةِ في مجال العمل دوراً كبيراً في تحوُّلِ السياسةِ العماليةِ للدوائرِ الحاكمةِ إلى اليمين، وأظهرت الأفكارُ المناهضةُ للنقابات بأشكالٍ أكاديميةٍ لائقةٍ، ونُشِرتْ في وسائط الإعلام وأبواقها الدعائية، وجد علماءُ البرجوازية وأدباؤُها معادلةً ملائمةً مقترحين مساواةَ حقوقِ النقابات والمقاولين، داعين الطرفين إلى الانتظام

---

(١) CIO News, 1945, Dec. 10.

(٢) Political Affairs, 1946, Febr., p. 123.

(٣) F. Reagan to H. Truman, January 5, 1946.— HSTL, Papers of Harry S. Truman, Of-ficial File; J. Murphy to H. Truman, January 11, 1946.- Ibid.; G. Stewart Wise toH. Truman, January 7, 1946.— Ibid

باسم مصالح المجتمع[1]. وتوارد سيلٌ هائلٌ من الرسائلِ إلى البيت الأبيض بغية مساعدة الرئيس في صياغة سياسةٍ عماليةٍ سليمةٍ لا تترك أيةَ شكوكٍ في عملِ سلطة الرئيس.

ليس عجباً أنه في أثناء الاضطرابات في عام ١٩٤٦ جرت خطوة أخيرة لإدارة الرئيس يميناً في المسألة العمالية، وظهرت بشكل أوضح في أثناء إضرابات عمال السكك وعمال المناجم في خريف ١٩٤٦. قدم ترومان على سيارته إلى الكونغرس في أثناء الاضطرابات، وهدد المضربين بدعوتهم إلى الجيش (الخدمة العسكرية). وذكر في مذكراته أن هذا الإجراء كان قاسياً، ومخالفاً تماماً لمبادئي، ولكني لجأت إليه كآخرِ وسيلةٍ حرجةٍ للغاية، عندما دفع قادة النقابات العمال إلى الإضراب ضد الدولة[2].

يصعب جداً إيجاد كذبةٍ أكبرَ لوصفِ أحداثِ أيار ١٩٤٦، وأراد ترومان،في الحقيقة، أن يبرهن للقوى اليمينية على صلابته، وأن يمسحَ عن الرئيس «النقابي» وصمةَ العار. حتى إن «تافت» هاجم الخطوات الجريئة التي أرادت إدارة الرئيس القيام بها بموافقة الكونغرس. و«بيل» الذي أراد دعوة المحتجين من عمال السكك إلى الخدمة العسكرية لم ينجح في الوصول إلى الكونغرس، ونسف «تافت» مشروع القانون هذا، واستخدمه غير مرة لصالحه في صراعه السياسي ضد ترومان[3]. لو أن ترومان فكر قليلاً في كيفيةِ حلِّ المشكلة، لما ذهب إلى تلة الكابيتول. وعرف البيت الأبيض أن النقابات أقرب ما تكون من اتخاذ قرار منع الإضرابات، الأمر الذي حدث بُعَيْدَ ذلك.

---

(١) American Management Association. Reconciling Labor and Management Philosophi-es. N. Y., 1946, p. 21—22.

(٢) *Truman H. S.* Op. cit, vol. I, p. 501.

(٣) Library of Congress, Robert A. Taft Papers, Address of Robert Taft, March 9, 1948.

جرى تطبيق العقوبة القضائية على مشاركي إضرابات عمال المناجم، علماً أن هذه الإجراءات اتخذها الرئيس نفسه. ورأى زعيم الاتحادات النقابية «لوي» أن الحكومة لن تجرؤ على مخالفة قانون «هاريس لاغارديا» حول عدم تطابق الإنذارات القضائية في الأزمات العمالية، ولن تبحث عن ذرائع مشروعة للتقدم إلى القضاء. غير أنها وباستخدام حقوق الرئيس تعاملت بسهولة مع هذه المهمة وأقرت الإنذارات القضائية لوقف الإضرابات.

تركت ممارسة الحكومة في اثنين من الإضرابات الضخمة عام ١٩٤٦ آثاراً بعيدة المدى، وأبدى ترومان استعداده للذهاب بعيداً في التدابير القصوى ضد النقابات أولاً، وثانياً قيام حكومة الديمقراطيين، مخالِفةً مبادئ سياستها العمالية السابقة، بخطوةٍ كبيرةٍ باتجاه عودة المحاكمات في مجال العلاقات العمالية، وأدى هذا إلى تقارب موقفي الديمقراطيين والجمهوريين بصياغة معادلة الحزبين في السياسة العمالية فيما بعد الحرب، والتي تلخصت بانتهاك حقوق النقابات. وعملت انتخابات الكونغرس عام ١٩٤٦ في تصليب التحالف المناهض للعمال، مكوِّنةً بذلك المنطلقات السياسية الضرورية لإعادة النظر جذرياً في أسس التشريعات العمالية. وقام كونغرس الجمهوريين بأول معزوفة. أشار الباحث الأمريكي «ماكلور» بقوله: أن إدارة ترومان قدمت برنامجها الخاص في تقييد النشاط النقابي. ولذلك فإن دعوة النقابات التصرف بمسؤولية لم تأتِ من الجمهوريين وحدهم[١].

دعت الجلسة الأولى للكونغرس المنعقدة في كانون الثاني ١٩٤٧ للنظر في التشريع المعارض للنقابات، وترأس لجانَ العملِ في كلا المجلسين الجمهوريون

---

(١) *McClure A.* The Truman Administration and the-Problems of Postwar Labor, 1945—1948. Madison, 1969, p. 166

المحافظون - السيناتور «تافت» وعضو الكونغرس عن ولاية نيوجرسي «هارتلي». وفي اليوم الأول من عمل الكونغرس تلقى الكونغرس ١١ مشروع قانون ضد العمال. وخلال مدة قصيرة تراكم ما يزيد على ١٠٠ مشروع قانون، وبالنتيجة فإن مشروعات القوانين الكثيرة نظمت بقانون موحد.

لم يشك أحد - حتى صيف ١٩٤٧ في البيت الأبيض - في أن الكونغرس سيعتمد مشروع قانون «تافت - هارتلي». وجاء دور الرئيس ومحيطه المقرّب لتحديد موقفه من مشروع القانون المذكور. وقد اختلفت الآراء[١]. فيما يتعلق بترومان فإنه لم يكن ليحصي عدد الأصوات الموافقة والرافضة، وعرف أنه للمحافظة على التحالف الذي نشأ في الثلاثينيات بين الديمقراطيين والنقابات ضرورة عدم إبعاد هذه النقابات عن حزبه، والعمل على استمرار حالة توازن القوى في نظام الحزبين، ورأى أن المحافظين في الكونغرس قادرون على تخطي فيتو الرئيس بسبب أكثرية الأصوات وكان عليه الإعلان عن ذلك رسمياً، الأمر الذي خلق صعوبات له. علماً أن بعض الشخصيات المقرَّبة منه صوتت بـ **(نعم)** والبعض الآخر بـ **(لا)**، واقترح رئيس الجهاز الاحتياطي الفيديرالي «إكليس» الترحيب بمشروع القانون، واصفاً إياه بالحل الوسط، وبالعكس فإن رئيس اللجنة الوطنية في الحزب الديمقراطي عرض على البيت الأبيض تحليل الأصداء على مشروع القانون من وجهة نظر **(ضرورة الفيتو)**[٢].

---

(١) *Witte E.* Why I Believe the Taft—Hartley Bill To Be Contrary to the Public Interest, June 11, 1947.- Wisconsin, State Historical Society, Edwin E. Witte Papers; J. Douglas Brown to C Clifford, June 13, 1947.— HSTL, Papers of Clark M. Clifford; M. Eccles to H. Truman, June 7, 1947.—Ibid., Papers of Harry S. Truman, OfficialFile.

(٢) G. Sullivan to C Clifford, Memorandum, June 14, 1947.—HSTL, Papers of ClarkM. Clifford

استخدم ترومان الفيتو في ٢٠ تموز ١٩٤٧ ومن دون إبطاء سارع وخطب في الإذاعة مع إدانة مشروع القانون، واصفاً إياه بأنه غير عملي وغير عادل للنقابات، ومتهماً الكونغرس في أن عمله موجَّهٌ لإضعاف التحالفات. إلا أن الديمقراطيين في الكونغرس دعموا بقوة مشروع قانون «تافت - هارتلي»، وسقط الفيتو بنتيجة التصويت ٣٣١:٨٣، ومن بين الأكثرية ١٠٦ ديمقراطيين، وأيد الجزء الأصغر من الديمقراطيين ٧١ فيتو الرئيس. وأكد مجلس الشيوخ على موقفه لصالح القانون ٦٨:٢٣، وفضل أعداء الفيتو ٢٠ ديمقراطي و٢٢ سيناتور ديمقراطي الاتفاق مع البيت الأبيض[1]، وأصبح المشروع قانوناً في ٢٣ تموز ١٩٤٧، عندما أسقط الفيتو ودخل حيز التنفيذ بعد شهرين في ٢٣ آب ١٩٤٧.

قلَّص قانون «تافت - هارتلي» (القانون الوطني الخاص بالعمال والمقاولين) حق العمال في الإضراب بشكل جوهري، ومنعت إضرابات العاملين في الدولة كاملاً[2]. وأحدث الإضراب في القطاع الخاص «حالة وطنية معقدة». إضافة إلى ذلك فقد فُرِضت قيودٌ كثيرةٌ على أية إضرابات، وتم منع النقابات من الإسهام في صناديق الاقتراع للأشخاص للترشح إلى المناصب الفيدرالية.

شكلت المادة ١٤ ب تهديداً كبيراً للحركة النقابية التي أعطت المجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية الحق بحظر أية ضمانات نقابية، بما فيها الممنوحة من الجهاز التشريعي الفيدرالي، واتخذت قوانين وإصلاحات دستورية في عدد من الولايات خلال سنوات الحرب، حظَّرت

---

(١) Twenty Years of National Labor Legislation. Wash., 1965, p. 18.

(٢) انظر نص القانون Twelfth Annual Report of the National Labor Relations Board :
for the Fiscal Year Ended, June 30, 1947. Wash., 1948, p. 163—176

المشاغل المغلقة وأقرت حق العمل[1]. وفي عام ١٩٤٦ قامت المجالس التشريعية في ثلاث ولايات (أريزونا، نبراسكا وداكوتا الجنوبية) بإصلاحات دستورية خارج القانون في أثناء انتخابات الكونغرس حول المشاغل المغلقة وجميع أشكال الضمانات النقابية.

فتح تطبيق قانون «تافت-هارتلي» وسلسلة قوانين مكافحة النقابات حول العمل صفحة جديدة في السياسة العمالية للحكومة البرجوازية في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تلتزم الشركات الاحتكارية مع مبادئ الليبيرالية الجديدة لتنظيم العلاقات العمالية، التي يتضمنها قانون «فاغنر»، وحول الحقوق الفردية فقد قامت بتوسيع جوهري للتدخل الحكومي في عملية عقد اتفاقات جماعية أدت إلى انعطاف حاد لكامل السياسة الحكومية إلى اليمين. وقيم مؤتمر كانون الأول ١٩٤٧ عالياً سياسة الحكومة العمالية الجديدة التي تتضمن مبدأ مسؤولية وواجبات العمال والمقاولين تجاه بعضهم بعضاً وتجاه المجتمع[2].

كان للرئيس ترومان تأثيرٌ كبيرٌ في تطبيق قانون «تافت-هارتلي» في الحياة العمالية. وقال ترومان في خطابه السنوي إلى الكونغرس ٧ كانون الثاني ١٩٤٨: أن دور الحكومة في العلاقات العمالية محددٌ بالقانون ١٩٤٧، وأعلنت علاقتي بهذا القانون بفيتو حزيران من العام الماضي، ومنذ ذلك الحين لم يتغير رأيي فيه، وطالما أنه قانون البلاد فإنه ينبغي علي تنفيذ واجبي الدستوري عملياً[3]. ويمكن القول: إن ترومان كان جاداً في تجسيده عملياً مبيناً في كل تصريحاته عدم عدالته تجاه النقابات.

---

(١) Monthly Labor Review, 1945, Nov., p. 984—991.

(٢) NAM, Association Policies Adopted by the Board and Resolutions Passed at the 52nd Annual Congress of American Industry, January, 1948, p. 5.

(٣) State of the Union Messages of the Presidents of the United States, 1790—1966: Vol. 1—3/Ed. by F. Israel. N. Y., 1967, vol. 3, p. 2956.

استطاع ترومان قبل انتخابات ١٩٤٨ تطبيق المادة ٢٠٦ بحظر الإضرابات خلال ٨٠ يوماً ٦ مرات[١]. وخلال ٥ سنوات و٥ أشهر في فترة سريان قانون «تافت – هارتلي» لجأ إلى هذا الإجراء ١١مرة[٢]. وعلى سبيل المقارنة فإن الرئيس الجمهوري التالي «أيزنهاور» المختلف عن ترومان، دعم دائماً هذا القانون ولجأ إلى هذه المادة (٢٠٦) خلال ثمان سنوات من حكمه ثماني مرات[٣].. وأصبح بالنتيجة قانون «تافت - هارتلي» أساس السياسة الفيديرالية لتسوية النزاعات العمالية. وبغض النظر عن آراء ترومان في رفضه القانون، فإن الكثير من أعماله في السياسة العمالية خلال الفترة الأولى من رئاسته سار بالتوازي مع ما تضمنه قانون «تافت - هارتلي»[٤].

٣- الانعطاف إلى اليمين في الحياة الاجتماعية السياسية:

إن التغييرات الجذرية في توازن القوى على المسرح الدولي، نتيجة لقيام النظام الاشتراكي العالمي، وتشكيل وتعزيز المنظومة الاشتراكية،وكذلك تحول الولايات المتحدة إلى زعيم اقتصادي سياسي عالمي، أدت إلى التغير الحاد في ممارسة الولايات المتحدة وتقاربها مع مواقع المجموعات الرجعية للبرجوازية، وساعدت عوامل الحياة السياسية الداخلية في البلاد على إعطاء دفعٍ قويٍّ لتوحيد معسكر القوى اليمينية، ويمكن أن يعزى ذلك في الدرجة الأولى إلى

---

(١) *Lee R. A.* Truman and Taft—Hartley. A Question of Mandate. Lexington, 1966, p. 107.

(٢) *Schaefer A.* Presidential Intervention in Labor Disputes During the Truman Administration: A History and Analysis of Experience: Ph. D. University of Pennsylvania. S. 1, 1967, p. 183—192.

(٣) *Shaffer L.* Presidential Intervention in National' Emergency Labor Disputes, 1952—1960: Ph. D. University of Illinois. Urbana, 1963, p. 9.

(٤) *McClure A.* Op. cit., p. 155.

تفاقم النزاعات الاجتماعية ونهوض الصراع الاقتصادي للعمال، ونمو تنظيم الطبقة العاملة. كل هذا ربطته القوى اليمينية بآثار «النهج الجديد». ولهذا السبب وبعد نهاية الحرب مباشرة تجدد الهجوم على سياسة الإصلاحات بقوة جديدة.

يعدُّ تعزيز الطبائع الفردية في البلاد عاملاً مساعداً للدوائر الحاكمة للتحول إلى اليمين. ففي سنوات الحرب تحول قسمٌ مهمٌ من الحالات الصغيرة إلى كبيرة، وظهرت إلى جانب ذلك مجموعة من الحالات الصغيرة[1]. وهذا يفسر في أن الانعطاف إلى اليمين وسياسة مكافحة الشيوعية الموجهة من القمة «الدوائر الحاكمة» تلقى دعماً جماهيرياً من الطبقات البرجوازية الصغيرة في المجتمع الأمريكي، ممهدة الطريق للشركات الاحتكارية والحكومة لشن ضربات قاسية على القوى الديمقراطية.

وبهذا يمكن تفسير سبب عدم تلقي الانعطاف إلى اليمين وسياسة مكافحة الشيوعية الموجهة من الدوائر الحاكمة دعم الطبقات البرجوازية الصغيرة المحافظة في المجتمع الأمريكي، وبذلك قامت الشركات الاحتكارية والحكومة بتوجيه ضربات قوية للقوى الديمقراطية.

ظهر الانعطاف إلى اليمين في رفض الدوائر الرسمية متابعة الصراع ضد العناصر الموالية للفاشية في داخل البلاد حتى النهاية. وأنهت إدارة ترومان ملاحقة اتصالات الشركات الاحتكارية الأمريكية مع الكارتيلات الألمانية في فترة الحرب، وإن بعض أعضاء الكونغرس قابلوا التذكير بهذا الاتصال بالرفض، باعتباره متفقاً للخط الشيوعي، وأما الشخصيات الرسمية التي كانت تصر على إزالة بقايا الفاشية سرعان ما أحيلت على التقاعد[2].

---

(١) النخبة الحاكمة. موسكو، ١٩٥٩، ص ١٣٩ ميللس ب.

(٢) Congressional Record, vol. 91, pt 13, p. A5645; vol. 93, pt 7, p. 8563—8564.

ألغت وزارة العدل بموافقة ترومان قضية معاداة النازيين الأمريكيين التي بدأت منذ ٥ سنوات في ٣٠ تموز ١٩٤٧، وذهب بعض أعضاء الكونغرس بعيداً وطالبوا بدفع التعويضات المالية لمناصري (مؤيدي) هتلر في الولايات المتحدة عن الخسائر النفسية والمادية التي لحقت بهم[١]. وانطلقت أصوات احتجاجية في الكونغرس تدين محكمة «هيورينبرغ»، وعدَّ «تافت» الجمهوري أن الممارسات ضد المجرمين العسكريين النازيين وصمة عار على أمريكا. وعدّ أنصاره من وجهة نظرهم[٢]، أن أعضاء هيئة محكمة «هيورينبرغ» شيوعيون أو أنهم عناصر في تنظيمات الجبهة الشيوعية[٣].

جعلت الرجعية الأمريكية كل من الحركة العمالية والحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية المحبة للسلام في البلاد هدفاً رئيساً لهجماتها. وعدّت مؤتمر النقابات الإنتاجية ولجنة الحركة السياسية فيه أداة التآمر الشيوعي العالمي، بهدف السيطرة على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[٤].

قامت المنظمات القيادية لرجال الأعمال الأمريكيين بالضغط الكبير على موقف الأكثرية في الكونغرس. وأعدت رابطة الصناعيين الوطنية مقترحات أساسية تتلخص بإضعاف النقابات وإلغاء الإصلاحات الليبيرالية المنفذة في فترة «النهج الجديد»[٥]، ودعت غرفة التجارة الأمريكية في منشوراتها الدعائية

---

(١) US Congress, House, Lobbying Direct and Indirect, Part 4 of Hearings before the House Select Committee on Lobbying Activities... Wash., 1950, p. 247—249, 317, 318.

(٢) Vital Speeches, 1946, Nov., p. 48.

(٣) Congressional Record, vol. 96, pt 12, p. 16709.

(٤) Ibid., vol. 90, pt 10, p. A3179.

(٥) Jobs, Freedom, Opportunity in the Post-War Years. Prepared by the NAM Committee on Postwar Problems. Wash., 1942, p. 13, 22, 23.

إلى طرد الشيوعيين من التنظيمات العمالية، وشنت لجنة الإدارة الدستورية حملة شعواء ضد الحركة الديمقراطية والعمالية التي نشأت في الثلاثينيات، والتي تموِّلها عائلة «دوبونوف» وشركات صناعة النفط وأصحاب صناعة الحديد. كذلك طالبت لجنة الإدارة الدستورية بإحياء استخدام قانون مكافحة الإرهاب ضد النقابات ومنع المشاغل المغلقة والنقابات[١].

كان يمكن مراقبة الانعطاف إلى اليمين في الرأي العام بنتيجة الانتخابات التمهيدية عام ١٩٤٦، والتي أدت إلى تعزيز موقف خصوم النقابات في الكونغرس والمجالس التشريعية للولايات كسب ريتشارد نيكسون انتخاباته الأولية في كاليفورنيا بإعلانه شعارات مكافحة الشيوعية. والفوز المثير جداً لشخص مجهول «ج. ماكارثي في» ويستكانسين على السيناتور المشهور «لافوليت الصغير» زعيم التقدميين في الكونغرس، وعن «داكوتا الجنوبية» ك. - مونت - وعن نيفادا «و. جينير» وكاليفورنيا «هويلند»، والتزم كل هؤلاء الأفكار المحافظة المتطرفة. ازداد عدد مقاعد الجمهوريين في مجلس الشيوخ من ٣٨ حتى ٥١ مقعداً، وفي مجلس النواب من ١٩٠ حتى ٢٤٦[٢]، وبالتالي فإن اجتماع الكونغرس المنعقد في بداية ١٩٤٧ كان محافظاً أكثر من أي كونغرس خلال كامل فترة حكم الديمقراطيين.

قدم قانون «تافت – هارتلي» الذي أقره الكونغرس عام ١٩٤٧ خدمة كبيرة للرجعية، وفرضت المادة ٩ من القانون على النقابات تقديم تصريحات خطية إلى وزارة العمل حول عدم وجود شيوعيين في قياداتهم، وأن القيادات

---

(١) Congressional Record, vol. 94, pt 11, p. A3860.

(٢) Politics in America, 1945—1964. Wash., 1965, p. 3.

النقابية لا علاقة لها بالأفكار الشيوعية. وحرمت النقابات من الحقوق التي كانوا يتمتعون بها في حال الامتناع عن تنفيذ تلك المطالب. وأما المقاولون فقد استطاعوا رفض إجراء أية مفاوضات مع ممثليهم.

ساعد قانون «تافت – هارتلي» الرجعية على جذب النقابات إلى حملة مكافحة الشيوعية، وأجبرت ٢٠٦ نقابة وطنية و ١١٨٣٠ نقابة محلية على تقديم تصريحات خطية حول عدم مشاركة قياداتها بنشاط الحزب الشيوعي الأمريكي[١]. وفي التوقيت نفسه دعمت المحكمة العليا الأمريكية هذه الخطوة، معترفة بالمادة ٩ من قانون «تافت - هارتلي» من الدستور القائم، وتحت ضغط قوى الرجعية والقيادات الوصولية (المصلحجية) للنقابات، فإن ٤٠ تنظيماً عمالياً مع ٦ ملايين شخص أدخلت تعديلات تحظر على الشيوعيين والتنظيمات التقدمية الدخول في عداد النقابات، كذلك فقد قررت قيادة أكثر من ٥٠ نقابة (١٠ ملايين شخص) منع الشيوعيين من تولي مناصب قيادية[٢].

أصبحت الحركة الشيوعية في البلاد هدفاً آخر لهجمات الرجعية. وبالنسبة للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية والساعية لتعزيز وضع الشركات الاحتكارية وإضعاف الحركة العمالية إيديولوجياً وتنظيمياً، وتطويع الرأي العام الأمريكي لصالح المجابهة العسكرية مع دول الاشتراكية، فقد أصبح الشيوعيون واليساريون عندهم عقبة رئيسة يجب تجاوزها.

---

(١) *Brown E. C.* National Labor Policy. The Taft—Hartley Act after Three Years and the Next Steps. Wash., 1950, p. 44

(٢) *Brown R. S., Jr.* Loyalty and Security. Employment Tests in the United States. New Haven, 1958, p. 141.

وقررت حكومة ترومان القضاء على الحزب الشيوعي الأمريكي، اعتماداً على المراسلين وأجهزة الإعلام ومكتب التحقيقات الفيديرالي المأجورة تطبيق قانون «سميت» (قائمة تسجيل الأجانب) لعام ١٩٤٠، والذي عدّ بموجبها أن الدعاية العنيفة لإسقاط حكومة الولايات المتحدة جريمة يحاسب عليها القانون. واعترفت المحكمة الأمريكية في سنوات الحرب أن الحزب الشيوعي يسعى إلى تحقيق شعاراته سلمياً في إطار الحقوق الدستورية إذا كان ذلك ممكناً، وأكدت المحكمة العليا أنه لا توجد أية براهين مؤكدة أكثر على أن الحزب الشيوعي يهدد بإسقاط الحكومة بالعنف والقوة[١]، وتراجعت الحكومة عن موقفها السابق تجاه هذا الموضوع.

ولتشويه سمعة الحزب الشيوعي أمام الرأي العام، نشرت الدوائر الرسمية سلسلة من الفضائح المثيرة بهدف إظهار الحزب الشيوعي على أنه يقف في مركز التآمر العملاق على الحكومة، والذي يشكل تهديداً مباشراً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية. وعبر تقارير كاذبة للمخبرين المأجورين للجنة تقصي النشاط المناهض لأمريكا، تمكنت الرجعية من إدانة الموظف السابق في الحكومة (هيس) الذي كانت له علاقات سرية في الثلاثينيات. ومن دون طول انتظار وصف عضو الكونغرس «بينكين» القضية على أنها أعظم اكتشاف لمراكز التجسس في التاريخ[٢]، وبذلك كانت القضية سبباً لأوسع حملة اضطهادٍ للعناصر التقدمية في البلاد.

بدأت - في هذا الوضع في مبنى محكمة المنطقة (فولي سكوير) -نيويورك ١٩ كانون الثاني ١٩٤٩ محاكمة ١١ قيادياً في الحزب الشيوعي الأمريكي. وفي

(١) *Chase H. W.* Security and Liberty. The Problems of Native Communists, 1947—1955. Garden City (N. Y.), 1955, p. 4, 5.

(٢) Congressional Record, vol. 94, pt 12, p. A5351—A5353.

أثناء المحاكمة دحض الشيوعيون الاتهامات الرسمية المفبركة القائلة: إن الحزب الشيوعي عبارة عن مجموعة تآمرية تقوم بالدعاية لإسقاط الحكومة الأمريكية بالقوة والعنف، وأعلنوا أن القوة والقمع العنيف للديمقراطية هما من عمل الرجعية الاحتكارية المنظمة لهذه الفبركة المشينة، ولم تستطع وزارة العدل البرهان على أيٍّ مما اتهموهم فيه.وكان على المحكمة، وبسبب عدم كفاية البراهين، الاستفادة من خدمات المخبرين المأجورين التابعين لمكتب التحقيقات الفيديرالي، المتغلغلين في صفوف الحزب الشيوعي.

إن الافتراءات وشهادات زور المخبرين المهنيين هي ما استرشدت بها المحكمة، والحكم بإدانة زعماء الحزب الشيوعي. والأمر الأكثر تميزاً في هذه الواقعة هو تصريح عضو المحكمة العليا «دوغلاس» الذي لفت الاهتمام إلى أن قرار الاتهام لم يتضمن أية حركة تمردية يمكن تجريم الشيوعيين بها[1].

على الرغم من أن النتائج كانت مقررة مسبقاً، فإن قادة الحزب الشيوعي حققوا نصراً كبيراً، نازعين القناع عن الدوائر الحاكمة الأمريكية «أبطال الديمقراطية» وفاضحين نواياهم الحقيقية. وفي عام ١٩٥١ دعمت المحكمة العليا الإدانة متراجعة عن موقفها السابق المعلن تجاه الحزب الشيوعي في أثناء الحرب. وتم إقرار ١٨ إدانة قضائية ضد الحزب الشيوعي، أدت إلى إدخال العديد من قادته السجون حتى عام ١٩٥٥[2].

إن قانون «سميت» في توجهاته لمكافحة الشيوعية كان دستوراً للمجالس المحلية التشريعية. وسار بعضهم بعيداً عن الكونغرس الفيديرالي في إجراءاته

---

(١) مقالات وخطب (١٩٤٧ - ١٩٥١). موسكو ، ١٩٥٢، ص ١٩٠. مرجع سابق دينيس يو.

(٢) Political Affairs, 1969, Sept.-Oct., p. 134; *Chase H. W.* Op. cit., p. 26.

لمكافحة الشيوعية. حيث أن كونغرس ماساسوشيتس اعتبر أن الحزب الشيوعي منظمة تخريبية، وفي تكساس الانضمام إلى الحزب الشيوعي هو جريمة جنائية، وحتى عام ١٩٥٠ أقرت ٣١ ولاية قوانين مشابهة لقانون «سميت»، وحرموا الحزب الشيوعي في ١٥ ولاية المشاركة في الانتخابات.

لقد كانت إدانة ١١ زعيماً للحزب الشيوعي ومصادقة المحكمة العليا عليه في عام ١٩٥١ حلقة أولى في سلسلة طويلة من حملات الدوائر الحاكمة الموجهة إلى قمع معارضة الجماهير الواسعة من الشعب الأمريكي لسياسة الحكومة الأمريكية الرجعية في مجال السياسة الداخلية والخارجية.كتب الكاتب والمؤرخ الأمريكي «موريس» عام١٩٤٧ أن الرعب الأحمر هو المفتاح لمعرفة كامل الإستراتيجية الموجهة ضد العمال. الحزب الشيوعي - الهدف الرئيس، ولكن الهدف الأوسع هو: العمال، وممثّلو العلم والفن والدين، وكل من له علاقة بالتقدم عموماً(١).

إلا أن الإجراء الأكثر خطورةً والذي اتخذته الحكومة الأمريكية في هذا الاتجاه هو اختبار ولاء العاملين في الدولة. والذي سمح رسمياً بملاحقة المواطنين الأمريكيين على دوافعهم السياسية.

وتصادفت عملية تنظيف الجهاز الحكومي من العناصر التقدمية في عهد ترومان والتي بدأت عام ١٩٤٧، مع حملة الرجعية ضد الشيوعيين في كل من فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأخرى، وكانت جزءاً من الجبهة العامة التي تقودها الدوائر الإمبريالية للهجوم على الديمقراطية.

إن اختبار ولاء العاملين في الدولة ليس إلا نتيجةً للضغط المستمر من اليمين، وكانت تطالب غرفة التجارة الأمريكية في منشور «الشيوعيون داخل

---

(١) Morris G. The Red Baiting Racket and How it Works. N. Y., 1947, p. 7.

الحكومة «بطرد كل المفكرين التقدميين الأمريكيين من المؤسسات الفيدرالية في عام ١٩٤٧»[١]، انطلاقاً من أن اتخاذ الكونغرس أي من الإجراءات المقترحة ستستخدمه العناصر اليمينية للهجوم على الإدارة. سارعت حكومة ترومان بإصدار أمرٍ تنفيذيٍّ بتاريخ ٢١ آذار ١٩٤٧ برقم ٩٨٣٥ لاختبار ولاء العاملين في الدولة. والهدف من الأمر كما أشيع ضمان أمن الولايات المتحدة وضمان حقوق العاملين الفيديراليين وحمايتهم من اتهامات غير موثَّقة في عدم الولاء[٢]، غير أنه من الناحية العملية فإن نظام اختبار الولاء كان مخالفة صريحة لحقوق العاملين في الدولة الذين عليهم تقديم براهين على براءتهم من الافتراءات الملفقة التي أتى بها شهود الزور، في وقت تم تسريحهم من أعمالهم مسبقاً وتطبيق المبدأ المشهور «الشك العقلاني» في ولاء الضحية[٣].

ولتجسيد الأمر عملياً تم إحداث أقسام اختبار الولاء في كل وزارة أو إدارة مستقلة إدارياً. وبلغ عدد هذه الأقسام في عام ١٩٥٢ حوالي ٢٠٠ قسم بالإضافة إلى ١٤ قسماً فرعياً[٤]. وتقوم إ دارة فحص الولاء بالإشراف على برنامج تنظيف الجهاز الفيديرالي. وطالب الأمر باعتماد مصادر معلومات لجنة الخدمة المدنية ومكتب التحقيقات الفيديرالي، وإدارة المخابرات العسكرية ولجنة تقصي النشاط المعادي لأمريكا، وقضى الأمر رسميا باستخدام المعطيات الواردة من شهود الزُّور السريين والذي كان له دور كبير وذو أهمية جمة في هذا المجال.

أعطى قانون الأمن الداخلي الذي أقره الكونغرس في ٢٦ آب ١٩٥٠ أحد عشر وزيراً وإدارياً الحق في تسريح عديمي الثقة بحجة الأمن القومي، ولم يفقد

---

(١) Congressional Record, vol. 93, pt 1, p. 1399.

(٢) The Truman Administration. Its Principles and Practice/Ed, by L. W. Koenig. N. Y.,

(٣) Phillips C The Truman Presidency, p. 361—362.

(٤) Bulletin of the Atomic Scientists, 1951, Dec, p. 365—366.

العاملون حقهم في الالتحاق في وزارات أخرى، على أن يتم قبولهم بعد الاستشارات مع لجنة الخدمة المدنية[1]. وعلى الرغم من أن الحكومة طبقت كل بنود قانون غرفة التجارة، فإن القوى اليمينية في الكونغرس وفي خارجه عدّت أن برنامج فحص الولاء غير كاف واقترحت إقرار قانون خاص في هذه المسألة[2].

سارت حكومة ترومان بعيداً أيضاً بمتابعة الضغط، ووسعت الملاحقة في الدوائر الليبيرالية. والذريعة الأهم في الاتهام بعدم الولاء هي الاتصال مع الشخصيات التي مارست نشاطاً تخريبياً أو مع المجموعات المسجلة في لوائح وزارة العدل كمنظمات تخريبية. ومع وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض تم قبول ٤,٨ ملايين عامل حكومي[3]، علماً أن عدد المتقدمين للعمل لم يقل عن ٦,٦مليون أمريكي[4].

شكلت عملية إعداد «اللوائح السوداء» و«المنظمات التخريبية» مخالفة كبيرة للدستور في عهد ترومان، فقد ضمت لائحة وزير العدل «كلارك» ١٠٠ منظمة، وأما خليفته فضمت ٢٠٠ منظمة[5]. علماً أن تلك المنظمات هي التي ناضلت من أجل الإصلاحات الاجتماعية في تجمعات العمال، ومن أجل قضية التعاون مع الدول الاشتراكية ومن أجل الأمن والسلم العالميين،وكذلك ضد الفاشية. وعلى سبيل المثال فقد انتسب إلى التنظيمات الشيوعية العصبة الأمريكية للنضال من أجل السلام والديمقراطية، والساعية إلى لبرلة التشريعات العمالية والدفاع عن الحقوق المدنية للملوَّنين ولإلغاء الضريبة

---

(١) Congressional Record, vol. 99, pt 4, p. 4519.

(٢) Ibid., vol. 93, pt 3, p. 4006.

(٣) Joseph R. McCarthy/Ed, by A. J. Matusow. Englewood Cliffs, 1970, p. 5.

(٤) Halperin M. H. a. o. Lawless State. N. Y., 1978, p. 110.

(٥) Congressional Record, vol. 99, pt 12, p. A4389.

الانتقائية، وحظر الدعاية المعادية للسامية، ولإحداث أنظمة الأمن الجماعي، وكبح الفاشية، والتي كانت تدعم الجمهورية الإسبانية في حينها، والمناضلة ضد الديكتاتورية الفاشية لـ «فرانكو» وعدد من المنظمات الداعمة للتعاون المتبادل بين شعوب الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية.

أصبحت العلاقة مع تلك المنظمات دليلاً قاطعاً على اللاموالاة، وعُدَّتْ سبباً كافياً للتسريح من العمل. وشكلت «اللوائح السوداء» لوزارة العدل مخالفة كبيرة للحق الدستوري في التنظيم. كذلك فإن إلحاق هذه المنظمة أو تلك في اللوائح السوداء مساوٍ للحكم بالإعدام، بعد ذلك تقلص عدد التنظيمات بسرعة، الأمر الذي أدى إلى حلِّها. انتشرت عملية تنظيف اللاموالين تدريجياً في الأجهزة الحكومية كلِّها في الولايات والإدارات المحلية حتى بداية ١٩٥١، وقامت ١٨ ولاية بفحص الموالاة الإجباري للعاملين كافة، فقدمت لجنة تقصي النشاط المعادي لأمريكا خدمة كبيرة للشركات الاحتكارية المناهضة للحركة العمالية المنظمة، وبالتالي فإن جميع النقابات التي دافعت عن مصالح العمال، بشكل أو بآخر، كانت هدفاً لاهتمام اللجنة الراسخ[١].

قامت لجان تحقيق الكونغرس بحملة مكثفة لاضطهاد التنظيمات الديمقراطية والليبيرالية. وأنيط الدور الرئيس للجان التحقيق بالنشاط المعادي لأمريكا في مجلس النواب. وأصبحت في عام ١٩٤٥ لجنة الكونغرس لجنة دائمة، وقد أعدت هذه اللجنة برناجا موسعاً للصراع مع «الحمر» في النقابات العمالية وفي أجهزة التعليم والمؤسسات الدينية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أنها سارت أبعد من الإجراءات الإدارية لسيد البيت الأبيض، فقد أعدت «لائحة

(١) Emerson T. I., Haber D. Political and Sivil Rights in the United States. N. Y., 1952, p. 576, 577.

سوداء» عملاقة شملت حتى بداية الستينيات ٨٠٠ منظمة من «الجبهة الشيوعية» وكذلك حوالي ١٥٠ صحيفة ومجلة ليبرالية وتقدمية وديمقراطية(١). وبلغ عدد الملفات عن المواطنين الأمريكيين في هذه اللجنة حتى عام ١٩٤٩ المليون(٢).. قدمت لجنة تقصي النشاط المعادي لأمريكا خدمة كبيرة للاحتكارات المناهضة للحركة العمالية. وأصبحت جميع النقابات التي دافعت باستمرار عن مصالح العمال، بطريقة أو بأخرى هدفا لاهتمام اللجنة. وساعد تدخل لجنة تقصي النشاط المعادي لأمريكا في الأزمات الاقتصادية أصحاب المصانع على التخلص من غالبية العمال النشيطين، وبالتالي تدمير قوة وتأثير الحركة العمالية. هذا ويعود للجنة المذكورة الدور الريادي في إعداد التشريع المعادي للعمال والشيوعيين. وأجرت اللجنة الفرعية المنبثقة عنها والخاصة بالتشريع برئاسة ريتشارد نيكسون ١٩٤٧-١٩٤٨ صياغة عدد من القوانين التي كانت تهدف إلى عدّ الحزب الشيوعي الأمريكي غير قانوني. وبالتالي فإن المقترحات الأساسية للجنة وجدت لها مكاناً في قانون مكافحة الشيوعية «ماكارين - بود».

وجدت اللجنة رابطة اللاجئين المعادين للفاشية الموحدة صيداً ثميناً، والتي ساعدت المناضلين ضد الديكتاتورية الفاشية «فرانكو» في إسبانيا. وسمي أعضاؤها بالشيوعيين هم وزملاؤهم، واتهموهم في تعزيز السياسة الخارجية السوفيتية(٣). واقترحوا عليهم الإقرار بأنهم عملاء دولة أجنبية، وذلك حسب قانون «بورهيك» لعام ١٩٤٠، وأدى رفض رئيس الرابطة «بارسكي» ورفاقه

---

(١) US Congress, House, Committee on Un-American Activities, Guide to Subversive Organizations and Publications, Revised and Published, December 1, 1961. Wash., 1961, p. 10

(٢) Anatomy of Anti-Communism. N. Y., 1969, p. 37.

(٣) Congressional Record, vol. 94, pt И, p. A3473.

الإقرار وعدم البوح بأسماء أعضاء المنظمة والإجابة على الأسئلة الاستفزازية للمحققين، على أساس التعديل في الدستور، إلى اتهام أعضاء الرابطة في عدم احترام الكونغرس وإيداعهم السجن. ورفضت المحكمة الأمريكية العليا في أيار ١٩٥٠ النظر في استئناف الرابطة، وتحدث بارسكي أن قرار المحكمة العليا أكد أطروحة بينكين وتوماس القائلة: أن تكون ضد فرانكو وحليف الجمهورية الإسبانية، هذا يعني اللاامولاة في الولايات المتحدة الأمريكية[١]. وبهذه التهمة فإن اللجنة سجنت مور فورد - رئيس مجلس الصداقة الأمريكية السوفيتية وجورج مارشال رئيس الفيديرالية الوطنية من أجل الحرية الدستورية، والعشرات من ممثلي المجتمع التقدمي في البلاد[٢].

قررت لجنة تقصي النشاط المعادي لأمريكا تنفيذ الخطة الموضوعة سابقا في القضاء على مجموعات ممثلي هوليوود السينمائيين التقدميين. وأُعلن أن الشيوعيين اختاروا صناعة السينما كوسيلة لتسميم العقول الأمريكية. وأكد المحققون أن الأفلام الشيوعية الأكثر خطورة تمت صناعتها بضغطٍ من البيت البيض مباشرة، عندما كان روزفلت في منصب الرئيس[٣]. ومن هذه الأفلام التي سمتها اللجنة مثل «مهمة في موسكو» و«أغاني عن روسيا»، اللذان عبرا عن انتشار واسع لمشاعر الصداقة للأمريكيين في سنوات الحرب تجاه الاتحاد السوفييتي -حليف أمريكا في التحالف ضد هتلر.

اتهم عشرة من صناع السينما في هوليوود وعلى رأسهم الكاتب الدرامي «لويسون» في عدم احترامهم للكونغرس، كونهم رفضوا الإجابة على أسئلة

---

(١) Daily Worker, 1950, May 30.

(٢) Congressional Record, vol. 94, pt 11, p. A3473—A3474.

(٣) Ibid., vol. 93, pt 11, 1947, p. A2688.

المحققين الاستفزازية. وفي أيار ١٩٥٠ رفضت المحكمة العليا استئناف العشرة الهوليوودية وصادقت على إدانتهم[١]. وأعلن «لويسون» أنه لأول مرة خلال ١٥٠ عام من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يرسَل الكتّاب إلى السجن، لأن لجنة الكونغرس لم يعجبها أعمالهم وأفكارهم كمواطنين أمريكيين. وأقسم أصحاب شركات السينما الخائفون في عام ١٩٥٠ على ولاء المقبولين للعمل، ووزعوهم مؤخرا على صناعة السينما. وزارت لجنة تقصي النشاط المعادي لأمريكا هوليوود من جديد. وأعلنت لائحة سوداء على أثر ذلك شملت ٣٢٤ عامل سينما. وجردوهم في نهاية المطاف من حق العمل في مجال السينما. وشارك «الفيلق الأمريكي» في اضطهاد الشخصيات الوطنية في السينما، ومنع عرض أفلام «تشارلي شابلن». وأجرت قيادة «الفيلق الأمريكي» مؤتمراً مع ممثلي استوديوهات السينما في البلاد. وفي عام ١٩٥٢ نشرت لائحة سوداء ضمت ٣٠٠ عامل سينما إبداعي[٢]. وامتد التنظيف في هوليوود ليشمل ممثلي المسارح والعاملين في الإذاعة والتلفزيون. **(الفيلق الأمريكي هو عبارة عن منظمة مكونة من قدامى المحاربين الأمريكيين التي تم إنشاؤها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى من قبل المشاة الأمريكية في عامي ١٩١٧ - ١٩١٨. وافق الكونغرس على إنشائه في ١٦ أيلول ١٩١٩. اتخذ الفيلق مواقف محافظة بشأن قضايا السياسة الداخلية والخارجية. وفقا للميثاق فإن هدف المنظمة دعم وحماية دستور الولايات المتحدة والحفاظ على القانون والنظام، وتنمية الشعور بالواجب بين الأفراد تجاه المجتمع والشعب والدولة والمساعدة على انتشار الأمريكية ١٠٠%. يقود الفيلق لجنة تنفيذية وقائد وطني يتم انتخابهما سنوياً خلال مؤتمر. تنتشر دوائر للفيلق في جميع**

---

(١) Daily Worker, 1950, May 30.

(٢) Cogley J. Report on Blacklisting: Vol. 1, 2. S. 1., 1956, vol. 1, p. 119, 124, 125.

الولايات وتشرف على عمل الوظائف على مستوى المقاطعة أو المدينة. تتكون المنظمة من ٣ ملايين شخص. يساعد الفيلق المحاربين الأمريكيين القدامى وهي أكبر منظمة للأفراد العسكريين - المترجم).

وجدت أنشطة الحكومة الفيديرالية والكونغرس مقلدين متحمسين في الولايات. ففي كاليفورنيا اعتبرت لجنة تقصي النشاط برئاسة «تين» شيوعياً وزميلاً له، كل من خدم مصالح السياسة الخارجية السوفييتية، حسب رأيهم، وساعد على الحوارات والخلافات والصراع الطبقي بهدف الإعداد للثورة في الولايات المتحدة الأمريكية[١]. وسمح هذا التفسير الواسع للسلطات المحلية بحملات قمع عنيفة للمنظمات الديمقراطية والليبيرالية الناقدة للنظم الأمريكية وللسياسة الخارجية، بما فيها المجموعات المحلية في الاتحاد الأمريكي من أجل الحرية، معهد من أجل التعليم الديمقراطي، «لحشد من أجل الديمقراطية». وفي نهاية عام ١٩٤٠ انتظرت المجالس التشريعية في كاليفورنيا لحظة إقرار ١٥ قانوناً، المتعلقة بفرض الرقابة على الأفكار[٢].

في الحقيقة،إن أعمال المحققين في أكبر جامعة في البلاد كاليفورنيا كانت الأضخم. وبطلب من اللجنة المحلية للتقصي، وبمباركة غرفة التجارة للولاية والعديد من المجموعات «اليقظة»، فقد فرضت إدارة الجامعة في عام ١٩٤٩ على كافة العاملين فيها توقيع تصريحات خطية على الولاء. ففي صيف ١٩٥٠تم تسريح ٣٢ بروفسوراً رفضوا أداء القسم على ذلك. وترك كثيرٌ من الأساتذة الجامعة، احتجاجاً على ذلك. وألغي ٥٥ فصلاً من الخطة التعليمية

---

(١) McWilliams C Witch Hunt. The Revival of Herecy. Boston, 1950, p. 103.

(٢) Caughey J. W. In Clear and Present Danger. The Crusial State of our Freedom. Chi-cago, 1958, 149—151.

لعدم وجود الأساتذة المختصين[1]. واعترفت إدارة الجامعة بأن أحد كبار البروفوسورات الطليعيين المسرحين لم يكن شيوعياً[2].

نشطت «بالروح نفسها» لجنة التقصي في ولاية واشنطن، التي شكلها المجلس التشريعي المحلي عام ١٩٤٦، وعدّ رئيس اللجنة أن كل من يؤكد وجود التمييز العنصري وعدم المساواة هو شيوعيٌّ. والقضية الأكثر إثارة، والتي جلبت شهرة عظيمة للجنة هي تنظيف المجتمع من الشخصيات المعارضة «غير الموالية». وتمكن المحققون من تسريح عدة شيوعيين، لم يكن هناك أدنى شك في كفاءتهم كأساتذة خلال فترة عملهم، واتهموا أيضاً ١٥٠ عاملاً في الجامعة بتعاطفهم مع الأفكار الشيوعية[3].

تشكلت في آب ١٩٤٧ لجنة تقصي حركات التمرد بمبادرة الفيلق الأمريكي في «إيلينوس» برئاسة «بروبليس»، فقد كانت تبث الدعاية الشيوعية في جميع المؤسسات ذات الطابع الليبيرالي. وفي شباط ١٩٤٩ طلبت اللجنة من المجلس المحلي مناقشة سلسلة من القوانين، التي يعني اتخاذها انتهاكاً صارخاً للحرية المدنية، وقدم مئات الطلاب الذين يمثلون منظمات ليبيرالية من تشيكاغو إلى «سبرينغ فيلد» للاحتجاج على اتخاذ هكذا قوانين[4]. واتخذ المشرِّعون، جواباً عن ذلك، قرارا بملاحقة نشاط جامعة تشيكاغو وكلية روزفلت، حيث شكل الطلاب غالبية المشاركين في المظاهرة[5].

---

(١) Caughey J. W. In Clear and Present Danger. The Crusial State of our Freedom. Chi-cago, 1958, 149—151.

(٢) *Chafee Z., Jr.* The Blessing of Liberty. Philadelphia; New York, 1956, p. 242.

(٣) Communism and Academic Freedom. Seattle, 1949, p. 19.

(٤) Harsha E. H. Illinois. The Broyles Commission.—The States and Subversion/Ed, by W. Gellhorn. Ithaca, 1952, p. 55—65.

(٥) McWilliams C. Op. cit., p. 222—224, 226.

أبدت لجان التقصي في الولايات تأثيراً كبيراً في صياغة الرأي العام وفي حالات كثيرة كانت صاحبة المبادرة في التشريعات المضادة للديمقراطية. وأكثر التدابير عنفاً هي التي اتخذت في كل من «ميريلاند» و«نيويورك»، وحظر القانون في ولاية ميريلاند نشاط ما يسمى «المنظمات التخريبية» (قاصدين بذلك الحزب الشيوعي أولاً)، وطالب بضرورة تقديم إقرار، من العاملين كافة في المؤسسات الإدارية، بأنهم لم يكونوا ولن يكونوا أعضاء في الحزب الشيوعي. وعوقب المدانون في مخالفة القانون بعقوبات مالية كبيرة وعقوبة السجن لمدة طويلة. وكانت بذلك ميرلاند» مثالاً يحتذى به لمشرِّعي «نيوهامبشير» جورجيا، أوهايو، بنسلفانيا، واشنطن، ألاباما، ميتشيغان، تكساس، ميسيسيبي وغيرها من الولايات التي أقرت قوانين مماثلة.

إلا أن النوع الآخر من الإجراءات القمعية التي تم إعدادها في هذه الفترة، هو قانون «فاينبيرغ» عام ١٩٤٩ في ولاية نيويورك. فقد حظَّر القانون على أعضاء التنظيمات التخريبية العمل في المدارس والكليات التعليمية في الولاية، وفرض على مديري الأجهزة التعليمية إعلام السلطات عن نشاط المعلمين، وعلى المجالس التشريعية إعداد لوائح بالتنظيمات التخريبية وتسريح كافة الأشخاص المتهمين بالتبعية لها[١]. وطبق هذا التشريع في ولايات أخرى، أعدت معايير الموالاة واللاموالاة للمعلمين. ففي ولاية جورجيا مثلاً حرمت مجالس المدارس من العمل أي معلم يرفض فصل الطلاب عن المدرسة[٢]، وكتبت نيويورك تايمز في ١٠ أيار ١٩٥١ واصفة حالة الأوضاع في ٧٢ كلية في

---

(١) US Congress, Senate, Committee on the Judiciary, Subversive Influence in the Educational Process, Hearings before the Subcommittee... pt 13. Wash., 1953, p. 1154.

(٢) *Caughey J. W.* Op. cit., p. 101.

البلاد عن تأرجح الفكرة والكلمة، وأشارت الصحيفة إلى أن الحالة الناشئة في البلاد أدت إلى المساواة بين النقد واللاموالاة و الليبيرالية مع الشيوعية، وحتى نهاية ١٩٥٠ عزز حوالي ثلثي الولايات، بطريقة أو بأخرى، إجراءات مراقبة الثقة السياسية لكوادر المعلمين.

تم تطبيق مايزيد على ٣٠٠ قانون في جميع الولايات ضد النشاط التخريبي[١]، حتى نهاية ١٩٥٠. وأصبح الخوف من الشيوعيين واحداً، ففي هذه السنوات، كان ذلك سبباً في أكبر قلق للأمريكيين وغالباً ما أدى إلى الحرمان من وسائل الحياة وإلى العزل الاجتماعي.

ولكن الرجعية ذهبت بعيداً. ففي ضوء المتغيرات الثورية الجارية في العالم، فإن الإجراءات الإصلاحية لحكومة الديمقراطيين، والتي كان ينبغي اتخاذها، أصبحت وكأنها تخدم أهداف المؤامرة الشيوعية العالمية. وحصلت الإجراءات القانونية ضد النشاط التخريبي للشخصيات المقربة من الدوائر الحكومية على أكبر دعاية، وكان ينبغي أن نؤكد للرأي العام حقيقة هذه المؤامرة الأسطورية في داخل الحكومة الأمريكية.

أظهرت المجتمعات الوطنية المختلفة نشاطاً كبيراً في الولايات المتحدة والمسماة «بالمدافعون عن الأمن القومي»، وأيدت الإجراءات الرجعية وحذرت من الخطابات الاستفزازية. وبضغط منهم منعت سلطات الولايات المتحدة عرض صور «أورسكو في مدينة» بروفيدينس «ولاية رود أيلاند»، ومنعوا نصب تماثيل «بين» باعتبارها شخصية مثيرة للجدل في تاريخ الولايات المتحدة. فقد انتهت مذبحة السود المشهورة بهروب العنصريين إلى «بيكيسكيل» (ولاية

---

(١) The States and Subversion/Ed, by W. Gellhorn. Ithaca, 1952, p. 359.

نيويورك) في ١٩٤٩ أثناء مهرجان المغني الأسود المشهور والشخصية الاجتماعية التقدمية «بول روبسون».

أبدت لجنة الإدارة الدستورية نشاطاً غير عادي في الصراع ضد الخطر الأحمر. ودخل في إدارة اللجنة أغنى الصناعيين، وأصحاب عدد من دور النشر[1]. فقد كانت اللجنة وفرعها الإعلامي تملك داعمين ماليين كبار، وخصمها الرئيس هو حكومة الديمقراطيين. والعبارة المركزة في اتهام إدارة ترومان عبّر عنها كُتَيِّبْ «فلين - الطريق إلى الأمام»، حتى إنه وصف حملة مكافحة الشيوعية التي يشنها ترومان باللعبة الكاذبة، التي كان يجب أن تخفي الأهداف الحقيقية للإدارة. وأكد أيضاً، أن الأعداء الحقيقيين هم أتباع اشتراكية المعامل في الولايات المتحدة والذين وجدوا ملجأً لهم في حكومة الديمقراطيين. كذلك فقد لاقى كتيِّب «فلين» ترحيباً في أوساط رجال الأعمال، ونشرت «ناشيونال ستيب» الكتيِّب وطبعت منه ٥٠٠ نسخة، وقام «ريدير دايجست» بتعريف ملايين القراء بمواده الأساسية. وعدَّت لجنة الإدارة الدستورية أن الكتيِّب من أهم الكتب في العشر سنوات الأخيرة. وانتشر في كل البلاد حتى منتصف الخمسينات، ونسخ منه مليون نسخة[2].

بدأت الخلافات بين اليمينيين والحكومة مباشرة بعد الوصول إلى البيت الأبيض. واقترح الرئيس في رسالته إلى الكونغرس بتاريخ ٦ أيلول ١٩٤٥، محافظاً على الاستمرارية من الإدارة السابقة، عدداً من التدابير الاجتماعية والاقتصادية، التي قوبلت بالرفض من قبل اليمينيين في

---

(١) *Cook F. J.* The Nightmare Decade. The Life and Times of Senator Joe McCarthy. N. Y., 1971, p. 41, 42

(٢) Ibid., p. 71, 72.

الكونغرس[1]. فقد عارضت بحزم المقترحات الحكومية حول الوظائف بدوام كامل، وحول رفع الحد الأدنى من الأجور، ونشر الضمان الصحي على المجموعات الجديدة من العمال، وتوسيع مشاريع الأبنية السكنية.

كذلك فقد هاجمت المعارضة اليمينية بعنف السياسة الخارجية للحكومة، متهمة إدارة الديمقراطيين خيانة حليف أمريكا في الشرق الأقصى «تشان كايشن»، على الرغم من أن البيت الأبيض عمل كل ما بوسعه من أجل إنقاذ «نظام الكومنتانغ».

أثار انتصار الثورة في الصين غضب اليمينيين، وفي ذروة الهجوم على الديمقراطيين اتفقوا على اتهامهم بمساعدة الشيوعية في آسيا.

٤ - الحركة العمالية على المفترق:

كان لإعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكي في سنوات ما بعد الحرب آثارٌ خطيرةٌ على الحياة الاجتماعية، وأدى توسيع نطاق الإنتاج الصناعي، والتجارة والخدمات إلى نمو تعداد القوة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية: من ٤٤٢٢٠ ألف عام ١٩٣٨ حتى ٥٢٤٥٠ ألف عام ١٩٥٠، أي ما يزيد على ٦٠%، وكان لازدياد عدد السكان في أمريكا سببٌ في نمو القوة العاملة (حتى في سنوات الحرب العالمية الثانية)، ونمو متوسط العمر، وارتفع عدد النساء العاملات من ٢٥% عام ١٩٤٠ حتى ٢٨% من كامل القوة العاملة في عام ١٩٥٠[2].

---

(١) Congressional Record, vol. 91, pt 6, p. 8364—8375.

(٢) The American Workers' Fact Book, 1956. Wash., 1957, p. 9, 17. (Далее: Workers Fact Book).

إن تركيز الإنتاج في الصناعة والزراعة شكَّل مجموعات الشركات العملاقة وعزز الدور الاقتصادي للحكومة ونمو الجهاز الحكومي، وأثر على تغيير تعداد الطبقة العاملة والبنية الاجتماعية للمجتمع الأمريكي على تناسب الوظائف والصناعة والزراعة. ففي عام ١٩٥٠ شكلت على التوالي: ٧٠ و٢٦% وانخفض عدد الوظائف في الزراعة من عام ١٩٣٨ -١٩٥٠ مليونين(١).

شغل القسم الأكبر من العمال، كما في السابق، أماكن العمل في قطاع المصانع والمعامل، وفي إنتاج السلع الصناعية. فقد حافظ العدد على مستواه سنين طويلة من١٩١٩ -١٩٣٨، وأصبح يرتفع بسرعة من٩٢٥٣ ألف عام ١٩٣٨ حتى ١٤٨٦٧ عام ١٩٥٠. وبوتائر متسارعة ازداد عدد العاملين في البناء، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب، وارتفع عدد الوظائف في تلك السنوات في قطاع الاقتصاد والتجارة والخدمات، وفي الجهاز الحكومي. ولوحظت هذه الظاهرة في نهاية الأربعينيات، وأصبحت ظاهرة مؤكدة في الخطوات البنيوية في المجتمع الأمريكي، حيث ارتفع عدد العاملين في التجارة من٦٤٥٣ ألفاً عام ١٩٣٨ حتى ٩٦٤٥ ألف عام ١٩٥٠، وفي الخدمات من٣١٩٦ ألفاً حتى ٥٠٧٧ ألفاً، وفي الخدمات الحكومية من٣٨٧٦ ألفاً حتى ٦٠٢٦ ألفاً.

لم يكن التصور عن الوظائف والتعداد في هيكل الطبقة العاملة في أمريكا معقولاً إذ لم يأخذ بعين الاعتبار ظاهرة البطالة التي أصبحت تنمو مع نهاية الحرب، بغض النظر عن توسع قطاع الإنتاج. ففي عام ١٩٤٦ بلغ عدد العاطلين عن العمل ٢,٣ مليون (٤%) من القوة العاملة. وأما في عام ١٩٤٨ عندما بدأت فترة انخفاض الإنتاج في عدد من القطاعات. فقد ازدادت البطالة حتى ٥,٥%، وكان هذا أسوأ مؤشر منذ ١٩٤١. لوحظ نمو استمرارية البطالة المتوسطة: من

(١) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1957, p. 70, 73.

٨,٦ أسابيع عام ١٩٤٨ حتى ١٢,١ أسبوعاً في ١٩٥٠. وفي الفترة المذكورة فقد بحث ٢٥-٢٦ عاطلاً عن العمل من أصل ١٠٠، على العمل مدة تزيد عن ١٥ أسبوعاً[١]. وساعد تردي وضع الطبقة العاملة عامة ومع نمو البطالة على تعقيد مسألة التضخم والسياسة الضريبية للحكومة، والتي التهمت زيادة الضرائب والأسعار، وكذلك فإن جسَّد نظام الاستغلال امتص إلى درجة كبيرة كل الإضافات التي حصل عليها العمال في أثناء الصراع العنيد مع رأس المال.

حافظت النقابات لفترة من الزمن بعد الحرب على مواقعها الاقتصادية والسياسية التي اكتسبتها في سنوات «النهج الجديد»[٢]. فقد ازداد عددها ثلاثة أضعاف من أواسط الثلاثينيات حتى ١٩٦٠ (من ٤ ملايين عام١٩٣٤ حتى ١٥ مليوناً). وساعد إحداث تنظيمات النقابات المهنية الجماهيرية في عدد من القطاعات العمال على الدفاع عن حقوقهم. وأما قطاعات الصناعات القديمة فقد بقيت أكثر توحداً، واتبع خطاهم العاملون في مشاريع البناء، والنقل، والطباعة، والأسطول البحري ومنشآت المرافئ. ومن النقابات التي كانت قوية تقليدياً نقابات الاتحاد الأمريكي للعمل، التي وصل عددها في عام ١٩٤٦ إلى ٧١٥٢، وحافظ مؤتمر النقابات الإنتاجية الذي وحد في صفوفه ٦ ملايين عامل عام ١٩٤٦ في الإنتاج، على مواقع متينة في: صب الحديد والآليات والطائرات[٣]. وفي عام ١٩٤٦ تم توحيد ٢٠% من القوة العاملة ضمن نقابة مهمة موحدة كادت أن تصبح قاعدة في زيادة دور الحركة العمالية المنظمة.

(١) Workers' Fact Book, p. 89.

(٢) الدولة والطبقة العاملة: (منذ تأسيس الولايات المتحدة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية) موسكو، ١٩٨٢ سيفاتشيف ن.ف.

(٣) Handbook of Labor Statistics, 1968. Wash., 1968, p. 300.

غير أن الحرب العالمية الثانية تركت بصمتها العميقة على نشاط النقابات، معززة موقع الجناح الوصولي. كذلك ونظراً الظروف الطارئة لزمن الحرب ولضرورة تركيز الجهود للصراع مع الفاشية، وضعت في جدول الأعمال: مسائل الوحدة الوطنية، واستمرارية الجهود العسكرية والإنتاج الحربي، والسبب في ذلك هو امتناع النقابات رسمياً عن الإضرابات خلال سنوات الحرب، وعلى الرغم من أن الوحدة الوطنية كانت مؤقتة في تلك الفترة، ولكنها ولَّدت - وسط قادة النقابات - وهم إمكانية إقامة العالم الطبقي، والتعاون الطوعي لرجال الأعمال، والعمال الزراعيين تحت راية الدولة[1].

اكتسب رأس المال في الوضع الجديد أهمية بالغة، فقد تضاعف تأثيره على النقابات إيديولوجياً وسياسياً مرات عديدة، وارتبط هذا بالوضع الدولي المتغير بعد الحرب. كتب مؤلفو «العمل على تاريخ الحزب الشيوعي الأمريكي»: بالنسبة لأصحاب الصناعة الأمريكيين الساعين إلى تحقيق أفكارهم عن التوسع العالمي، إنه كان مهمّاً إعادة النقابات إلى الوضع الذي كان سائداً قبل نشوء النقابات الإنتاجية القوي، وكان يمكن أن يكون التحالف بين مؤتمر النقابات الإنتاجية والنقابات في الدول الأخرى عقبة أمام الأهداف التوسعية للدوائر المالية الأمريكية، وحتى لا يحصل هذا سعت الدوائر المالية إلى تحطيم الوحدة في قيادة مؤتمر النقابات الإنتاجية بواسطة القوانين القمعية وشل نشاط النقابات ونشر التاريخ عن «الخطر الأحمر»[2].

---

(١) السياسة العمالية للولايات المتحدة في سنوات الحرب العالمية الثانية . موسكو ١٩٧٤ ، ص ٣١٩ . سيفاتشيف ن.ف.

(٢) معالم التاريخ العسكري: ٦٠ عام على تأسيس الحزب الشيوعي. موسكو ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٦.

أدي تسريح العسكريين من الجيش، وعودة الملايين إلى المنازل الراغبين في العمل إلى ارتفاع عرض القوة العاملة، فضلاً عن سعي رجال الأعمال إلى تقليص حقوق النقابات الذي شكل خطورة على ضمانات تلك النقابات. وليس مصادفةً أن تولي النقابات مثل هذه الأهمية للاتفاق حول «المشاغل المغلقة»[١] في المحادثات الجماعية خلال سنوات السلم الأولى. ويعدُّ النشاط الحثيث لرجال الأعمال ضد النقابات أحد الأسباب الأساسية لحركة الاضطرابات المنتشرة في هذه السنوات. **(المشاغل المغلقة هي المنشآت الصناعية التي تقبل العمال من نقابة محددة فقط - المترجم)..**

بدأت الإضرابات في شباط ١٩٤٦ التي سميت بالإضرابات الأولى ما بعد الحرب، وسمحت الإدارة الوطنية في استقرار أجور العمل لشركات الحديد الصلب برفع أسعار الفولاذ، واستطاع عمال صناعة الحديد الصلب بعد هذا القرار الاتفاق مع المقاولين رفع الأجور[٢]. ولكن وفي الوقت نفسه، مع عمل الإدارة الوطنية في استقرار أجور العمل، تم إصدار قرار الرئيس ترومان سمح بموجبه رفع الأسعار في مجالات الإنتاج الأخرى، لمنع الاختلالات في المجتمع.

عمت المظاهرات عام ١٩٤٦ البلاد مباشرة والتي بلغ عددها ٤٩٨٥، شارك فيها ٤,٦ ملايين عامل وضاع ١١٦ مليون، يوم عمل إنسان[٣]. هذه مؤشرات قياسية خلال تاريخ أمريكا كله. وشملت الإضرابات عمال القطاعات المهمة في الصناعة مثل المعادن والفحم وصناعة السيارات والسكك

---

(١) US Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, Bulletin N 916. Wash., 1947, p. 133.

(٢) *Pierson F. C* Unionism in Postwar America. N. Y., 1967.

(٣) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1957, p. 99.

الحديدية والكهرباء وصناعة اللحوم وغيرها، واستطاع العمال الحصول على زيادات في أجور العمل خلال المعارك الإضرابية[١].

شكل نشاط العمال هذا في السنوات الأولى ما بعد الحرب أرضية ملائمة لنمو النقابات، إضافةً إلى ذلك فقد تعلق الكثير بالقوى السائدة في الحركة النقابية وبأية وسائل ستحقق أهدافها التي وضعتها أمامها. وحدث صراع حاد في النقابتين: أنصار الاتحاد الأمريكي للعمل والحركة الأكثر تقدمية التي نشأت في الثلاثينيات والمتجسدة بمؤتمر النقابات الإنتاجية.

ومع تعاظم الرجعية وتأزم الصراع في داخل البيت العمالي لم تستطع النقابات تجنيد القوى لمحاربة الرجعية، إضافةً إلى ضعف مواقفها. وزادت «الحرب الباردة» من حدة الصراع بين التيارين الديمقراطي والرجعي في الحركة النقابية. وبدأت في نهاية عام ١٩٤٦ ملاحقة النشطاء ذوي الصفة التقدمية وبخاصة الشيوعيين. لذلك وأثناء اتخاذ مشروع قانون «تافت-هارتلي» تبين أن الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر النقابات الإنتاجية لم يكونا جاهزين للأعمال الحاسمة. وفي هذه الظروف ومع تراجع المواقع الرائدة عن المجابهة المباشرة ضد التشريعات المعادية للعمال، فإن حركة الاحتجاج لم تستطع أن تصبح وطنية عامة منظمة. وحملت طابعاً محلياً مفككاً، وظهر الأثر السلبي للتشريع الجديد على الحركة العمالية الأمريكية في السنوات الأولى من إصداره[٢].

بعيداً عن الآثار السلبية للتشريع القمعي المعادي للعمال،فإن العامل الهام الذي عقّد نشاط النقابات هو الزيادة الحادة في أفعال الممارسات التي لا تعد ولا

---

(١) Morris G. American Labor. Which Way? N. Y., 1961, p. 44.

(٢) تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة في العصر الحديث: في جزأين. موسكو ، ١٩٧١ الجزء ٢ ص ٢٠٥ .

تحصى لعمال التنظيمات التي اتسمت بطابع الحملة الضارة والخارجة من مركزٍ واحدٍ، ففي الأعوام المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ سجلت الإدارة الوطنية للعلاقات العمالية ١١٦٠ قضية مماثلة أثارها أصحاب المشاريع[١]. وتتهّم غالبية هذه القضايا النقابات بارتكاب «خطايا رهيبة»، المقاطعات الثانوية والإضرابات من أجل حقوق تنظيم النقابة، فضلاً عن إجبار النقابات العمالية المقاولين على سياسة التمييز بين العمل والتسريح فيما يتعلق بالعمال غير المنظمين في النقابات، وتحدثت تلك الأفعال عن بدء الهجوم الشامل الذي شنه رجال الأعمال على الضمانات العمالية، وقد مهد أيضاً قانون «تافت - هارتلي» إلى هذا الهجوم، وكذلك سياسة الحكومة في التدخل في العلاقات العمالية لصالح رأس المال.

في ٢٣ حزيران ١٩٤٨ وبعد أقل من سنة من دخول القانون حيز التنفيذ، نشرت **نيويورك تايمز** مقالاً قيّمت فيه ممارسة تطبيق القانون، وأشارت الصحيفة إلى أن المحكمة وجهت إنذارات قضائية على الأقل في ١٢ حالة خلال الأشهر الأولى من تطبيق القانون، والأهم فيها الحكم القضائي ضد نقابة عمال المناجم، والاتحاد العالمي للعاملين في المطابع، والمضربين في منشآت الصناعة النووية. ولجأ الرئيس الأمريكي خمس مرات إلى حقه في استخدام «صلاحياته الطارئة». وأقرت المحاكم تجميد الإضرابات مدة ثمانين يوماً بطلب من الرئيس في صناعة الفحم وفي مؤسسات الهاتف والبرق والذرة وصناعة اللحوم المعلّبة، وكذلك في أثناء مظاهرات الخصوم.

أظهرت هزائم بعض التنظيمات العمالية الضخمة والتي اشتهرت بالعنف العسكري في إضرابات ١٩٤٨-١٩٤٩ بكل وضوح التوجه المعادي للنقابات

(١) 14th Annual Report of the NLRB, National Labor Relations Board, Annual Reports. N. Y., 1950, vol. 4, p. 2 3.

في التشريع الرجعي الجديد. ولولا الاستناد إلى قانون «تافت - هارتلي» لما هاجم المقاولون بقوةٍ نقابة عمال الطباعة، ولما عارض أصحاب المناجم توحد عمال المناجم، بالاعتماد على الجهاز الحكومي، لقد تحول قانون «تافت - هارتلي» في أيدي المقاولين والحكومة البرجوازية إلى سلاح فعال ضد الحركة الإضرابية.

إن عقوبات التخويف الحكومية بالتهديد لرؤساء النقابات الإصلاحيين ومن أجل الحفاظ على مواقعهم ورفاهيتهم، تنازلوا عن مواقفهم واحداً تلو الآخر، الأمر الذي أدى إلى تعميق الشرخ بين الجناح اليساري للحركة من جهة والوسطيين واليمينيين من جهة أخرى[1].

دلت الأحداث على أن القيادة العليا في مؤتمر النقابات الإنتاجية وفي النقابات الرائدة قد غيرت نهجهاً وأدت إلى التقارب من قيادة الاتحاد الأمريكي للعمل، وجرى تعزيز موقع الجناح المحافظ في الحركة العمالية والإضعاف الحاد للجناح اليساري التقدمي، وانتقل الكثير من النقابات إلى موقع الوحدة العملية في شكلها الجديد المحدث، الرافض لخط المجابهة الهجومي مع رأس المال[2].

٥ - المسألة الزنجية:

تركزت، في المسألة الزنجية، خصائص التطور التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية، والملامح الخاصة للرأسمالية الأمريكية كنموذج للحياة الأمريكي. وعكست هذه المسألة العيوب الجوهريّة للنظام البرجوازي الاجتماعي، كالحقوق العنصرية السائدة غير المتساوية وعبادة القوة والربح،

---

(١) الولايات المتحدة: في أصول السياسة المعادية للعمال. موسكو ١٩٨٢ بوريسوك ف.ي.

(٢) الحركة العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. موسكو، ١٩٧٥، ص ٢٤. موستوفيتس ن.ف.

والاستغلال الرأسمالي العنيف للعمال وخاصة الملوَّنين، وانعكس فيها نضال القوى التقدمية من أجل الحقوق والعدالة الاجتماعية ضد الفقر والقهر.

لم تُدْرَج المسألة الزنجية في جداول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية منذ لحظة نشأتها، ولكنها اتخذت طابعاً آخر في المراحل المختلفة من تاريخ البلاد: حتى قيام الثورة الأمريكية الثانية ١٨٦١-١٨٧٧ التي لامست في الدرجة الأولى مصير العبيد السود، ومن ثم ملايين الزراعيين السود والعاملين في الزراعة وكان ذلك حتى الحرب العالمية الثانية، وفي النصف الثاني من القرن العشرين تحولت هذه المسألة إلى مشكلة أساسية خاصة في الطبقة العمالية الأمريكية، كما أن الغالبية الساحقة للسكان السود الأمريكيين في أثناء التغلغل في الإنتاج الاجتماعي ونمو العمليات السكانية، تحولت إلى عمال مأجورين.

لم يتوقف الأمريكيون السود يوماً عن النضال من أجل حقوق الإنسان والحقوق المدنية، إلا أن الحركة الزنجية تحولت إلى هجومية جماهيرية منذ منتصف القرن العشرين. وتكمن الأسباب في الظروف الموضوعية الناشئة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تجلت في إيقاظ حركة التحرر الوطنية بقوة في الدول المستَعمَرة والمستقلة، وكذلك في تأزم التناقضات الداخلية للمجتمع الأمريكي، بحسب التطور المطَّرد للأزمة الرأسمالية العامة. ونورد فيما يأتي بعض الأمثلة على التعددية الزنجية.

لأول مرة، وبعد الحرب العالمية الثانية، بحسب إحصائيات الولايات المتحدة نجد أن ٢٠% من أصل ١٥ مليون أمريكي - أفريقي كانوا زنوجاً خالصين (نقيين)، والآخرون خليط من زواج البيض من السود[1].

---

(١) الزنوج في تاريخ الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٥٥، فوستر و. ز. DnBois W. E. B.
Black Folk. Then and Now. N. Y., 1939, p. 197.

كانت الغالبية الساحقة من سكان أمريكا السود في المدن والأرياف، بعد الحرب العالمية الثانية، من جيش العمال المأجورين. ووصلت نسبة السكان السود في أمريكا إلى ١٠% لأول مرة، إلا أن ٦٢١٩ ألفاً من الأمريكيين الأفارقة، أي ما نسبته (١٢,١% من جميع العاملين في البلاد) شغلوا أعمال مأجورة. وبلغ عدد العاملين في الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ ما يزيد على ٧٠٠ ألف من العمال الصناعيين السود في (المعادن وصناعة السيارات والحديد الصلب وغيرها)[١]، ١٣% عمال زراعيون، ٣٠%حمالون في المرافئ وسائقون، ٤٠% عمال مناجم وأحراج وصناعة اللحوم في البلاد[٢]. في مجال الزراعة ٧١% من الأفارقة السود كانوا مستأجَرين. وفي عام ١٩٤٥ شكَّل ٦٠% من المستأجَرين في البلاد الحصادون السود، وسلاح هؤلاء في العمل (الأرض والماشية والآليات الزراعية وغيرها). ويخضعون لملّاك الأراضي الذين كانوا يحصلون على نصف المحصول من دون مقابل من الحصَّادين لقاء استئجارهم، والمخلَّفات من دون أي سعر[٣]. ولم يتجاوز عدد ملَّاك المزارع في عام ١٩٤٥ -١٠%، علماً أن ٩٥% من مزارع الأمريكيين الأفارقة كانت في الجنوب. ولحق الخراب المزارع الصغيرة بعد الحرب هذه الفئة من السكان الزراعيين، وانخفض عدد المزارع العائدة للسود في الفترة ١٩٤٥ما بين -١٩٥٩ إلى نسبة ٤١,٧%[٤].

---

(١) Crisis, 1945, Oct., p. 282.

(٢) حقائق أوضاع العمال في الولايات المتحدة. (١٩٦١ - ١٩٦٢). موسكو ص ١٥٧.

(٣) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1957; A Statistical Abst-ract Supplement. Wash., 1960, p. 60.

(٤) حقائق عن أوضاع العمال في الولايات المتحدة . (١٩٦١ - ١٩٦٢) ص ١٥٥.

شكل المقاولون السود في عام ١٩٦٠ -٢,٣% من جميع الأمريكيين الأفارقة، ورجال الأعمال السود كانوا من البرجوازية الصغيرة. ووفقاً لإحصائيات الولايات المتحدة بلغ دخل ثلث الملونين من المقاولين ٥ آلاف دولار سنوياً و١٠ آلاف دولار وأكثر حصة كانت لـ ٨% منهم[١].

شكل المثقفون السود نسبة ضئيلة من الأمريكيين الأفارقة، وكان مجال نشاطهم محدوداً جداً. شغل بعد الحرب ما يزيد على نصف السود الاختصاصيين ذوي التعليم العالي والمتوسط المؤسسات العائدة للسود. واستُخدِم ثلثُ الاختصاصيين في الاقتصاد بين الأعراق، وحوالي ١٠% من السود ذوي التعليم العالي اشتغل بالأعمال الخاصة[٢].

ارتبط التكوين الطبقي الاجتماعي للسكان السود بتوجهه السياسي، ومنذ الثلاثينيات في فترة «النهج الجديد» صوتت غالبية السود للديمقراطيين و١٠% للجمهوريين[٣]. ودعم قسم من الأمريكيين الأفارقة مختلف المجموعات الاشتراكية.، وانتسب ممثلو السود الأكثر وعياً إلى صفوف الحزب الشيوعي.

تميز السكان السود بحكم الظروف التاريخية بالتدين العالي، واعتنقت الغالبية الساحقة من الأفارقة الأمريكيين المذهب المسيحي. ففي عام ١٩٦٠، على سبيل المثال، كان ٥ ملايين منهم معمدانيين، موحِّدين في المنظمة الكنسية الرئيسة للأمريكيين السود، الاتفاقية الوطنية للمعمدانية. وقد كان عدد الكاثوليك ٧٠٣ ألف أمريكي أفريقي، وعدد الذين اعتنقوا الدين الإسلامي

---

(١) *Broom L., Glenn N. D.* Transformation of the Negro American. N. Y., etc., 1965, p. 137-Statistical Abstract of the United States, 1960. Wash., 1960, p. 5, 216—217.

(٢) *Broom L.. Glenn N. D.* Op. cit,, p. 144.

(٣) Journal of Politics, 1964, N 1, p. 85.

ربع مليون من الأمريكيين الأفارقة، بحسب معطيات مختلفة. واعتنق اليهودية جزء صغير من السود. علماً أنه لم تكن وحدة تضم سكان المجموعات الدينية الواحدة موجودة، وتوحدوا على شكل طوائف صغيرة(١).

انعكس تنوع السكان السود على تنويع التنظيمات الزنجية، وكان الأضخم منها الرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان الملوّنين والرابطة الوطنية المدنية التي تزعمها ممثلو البرجوازية الزنجية الصغيرة وطبقة المثقفين البرجوازيين الذين اعتمدوا الأساليب القانونية للنضال من أجل مساواة الحقوق العرقية. فقد لعب مجلس المساواة العرقية دوراً رائداً في السنوات العشرة التي أتت بعد الحرب، وخلافاً للرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان الملوّنين والرابطة الوطنية المدنية فقد لجأ إلى الحركات الجماهيرية لحماية تلك المطالب الخاصة بالسكان الأمريكيين الأفارقة أو غيرها.

تشكَّل في السنوات الأولى بعد الحرب تنظيمان عسكريان في عام ١٩٤٦ في شيكاغو: رابطة المحاربين القدماء الزنوج، ولاحقاً المجلس الوطني للعمال الزنوج، ووضعت رابطة المحاربين هدفاً لها «النضال ضد النشاط العرقي المعادي للزنوج» الذي تمارسه منظمات مثل: «الفيلق الأمريكي» و«وكلوكس كلان». فقد تأسست هذه الرابطة، وناضلت من أجل حقوق الأمريكيين الأفارقة للعمل في الصناعة، ودراسة العلم المهني، ومن أجل تطبيق قوانين الاستئجار العادل في العمل، وعرض حقوق السود في الأجهزة الانتخابية، وشغل مناصب قيادية، وضد التمييز العنصري في النقابات وفي المنشآت

(١) *Brink W., Harris L.* The Negro Revolution in America. N. Y., 1964, p. 101; *Lincoln C. E.* The Black Muslims in America. Boston (Mass.), 1961, p. 106; *Lomax L.* The Negro Revolt. N. Y., 1962, p. 168.

الصناعية، وكذلك من أجل تطبيق الأحكام الخاصة التي تحظر التمييز العنصري، وذلك في أثناء المناقشات مع رابطة المقاولين.

استطاع الأمريكيون الأفارقة بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة النضال الدؤوب الذي خلف ضحايا كثيرة، بلوغ مستوىً أعلى مما سبق اقتصادياً وثقافياً، غير أنهم كما في السابق كانوا مكبلين بسلاسل اللامساواة المدنية، والتمييز والفصل العنصريين، وكانوا هدفاً -كما في مئة سنة سابقة- للقهر الطبقي والقومي والعرقي[١].

تعرض ممثلو جميع شرائح السكان الزنوج إلى الفصل والتمييز العنصريين. فقد كان العمال من ذوي البشرة السوداء في وضع قاسٍ جداً وبخاصة العمال الزنوج، فكانوا آخر من يُستأجَر وأول من يسرّح من العمل. وساد في الولايات المتحدة مبدأ العمل الأبيض للأبيض والعمل الأسود للأسود. وكانت نسبة العمال غير الاختصاصيين فيهم أكثر بـ ٣,٥ مرة عن البيض[٢]، وأن متوسط الدخل السنوي للعامل الزنجي في الجنوب ٥٣٠ دولار أقل من عامل الشمال[٣]، وشكلاً بذلك ٤٠% من دخل العامل الأبيض، وبلغ مستوى البطالة بين الزنوج ٨,٧% وأما البيض ٣,٩%[٤].

كذلك فقد عمَّق التمييز السياسي للمواطنين السود الأمريكيين الهوّة، حيث إن السود كانوا يشكلون ٢٥% من السكان، ومع ذلك لم يكن لهم أي

---

(١) تاريخ الأمريكيين الأفارقة: العصر الحديث. موسكو ١٩٧٥، ص ٢٥٠. أبتيكرغ.

(٢) Proceedings of the Third Constitutional Convention of the AFL-CIO, 1959, vol. 1, p. 481. (: Proceedings...).

(٣) US News and World Report, 1963, July 3, p. 62.

(٤) Monthly Labor Review, 1963, N 7, p. 787; N 8, p. 964; Congressional Digest, 1967,

تمثيل في الكونغرس، أما في الشمال فقد حرم السود من ممارسة أي وظيفة مسؤولة في أجهزة السلطات، في الشرطة، في الحرس الوطني، وفي الجيش، وفي مكتب استئجار العمل وفي لجان تسجيل الناخبين وغيرها، حتى إن أربعة ملايين من الزنوج كانوا محرومين من حق الانتخاب في ١١ ولاية جنوبية بعد الحرب العالمية الثانية[١]. وعملت الدوائر الحاكمة بالمبدأ الذي أعلنه السيناتور «جورج» عن ولاية جورجيا عام ١٩٣٨ والذي يقول: إننا نراقب باهتمام أحرف الدستور الأمريكي، ولكن لدينا العقل اللازم والحيلة لمعرفة التصحيحات والأحكام التي يمكن أن توحي للزنجي في المساواة مع الإنسان الأبيض. وقد فرض العنصريون على المقاولين عدم تلزيم السود بالعمل، وخاصة أولئك الذين حاولوا التسجيل في لوائح الناخبين[٢]. وكان ثمن تلك المحاولات تسريح الأمريكيين السود من العمل. وهددت دور النشر بالعنف الجسدي كلّ من يجرؤ على مخالفة القوانين المشرعة - الفصل العنصري.

في السنوات الأولى التي تلت الحرب عاش ما يزيد عن نصف السكان السود في الجنوب. إلا أنه في الأربعينيات بالمقارنة مع السنوات العشر السابقة، تسارعت وتائر انتقال السكان السود من الجنوب إلى الشمال، حيث إن عدد المهاجرين إلى الشمال خلال ثلاثين سنة (١٩١٠-١٩٤٠) بلغ ١٧٥٠ ألفاً من الأمريكيين الأفارقة، وخلال سبع سنوات (١٩٤٠-١٩٤٧) زاد على المليونين[٣].

---

(١) حقائق عن أوضاع العمال في الولايات المتحدة (١٩٥٩ - ١٩٦٠) موسكو ، ١٩٦٢ ص١٩١.

(٢) مرجع سابق، ص ٢٥٥. أبتيكرغ.

(٣) Journal of Negr o History, 1950, Jan., p. 35—36

لوحظ في الأعوام (١٩٤٠ - ١٩٥٠) بشكل فعال انخفاض العاملين في قطاع الزراعة وتزايدهم في المدن، وبالتالي فإن ازدياد العمال الأمريكيين الأفارقة في المدن بلغ ٤٤%، وأما في الأراضي الزراعية فقد انخفض بنسبة ١,٣%[١]، وإذا كان قد عاش أكثر من نصف السكان السود في الأراضي الزراعية عام ١٩٤٠ فإن النسبة عام ١٩٥٠ أصبحت ٦٠% منهم سكان المدن[٢].

ومن المميز أن المجموعة الأساسية من المهاجرين الأفارقة الأمريكيين توجهت إلى أكبر المدن الأمريكية، وتحولوا إلى بؤر من الكثافة السكانية المدمجة السوداء غير المسبوقة في البلاد، ففي عام ١٩٥٠ على سبيل المثال، عاش ما يزيد عن ٤,٥ مليون نسمة من السود أو ٢٩,٥% من الأمريكيين الأفارقة في ٢٧ مدينة[٣]، وقد تحولت «غيتو السود» في المدن الضخمة عملياً إلى معسكرات اعتقال للعمال الزنوج وإلى خزانات عملاقة للقوة العمالية الزنجية الفائضة التي تم إنشاؤها بشكل مصطنع، وأعلنت الرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان الملوّنين، عن أن الأمريكيين الزنوج ليسوا سوى أسرى في الأحياء الفقيرة.

غيتو الزنوج عبارة عن مخيمات متميزة ملحقة في المدن الأمريكية الحديثة مثل: نيويورك، هارلم، تشيكاغو رونزويل، ديترويت وادي الجنة، بيتسبورغ، هيلسي كشين، لوس آنجلوس وسنترال آفينو، وغيرها. وتميزت مخيمات السود بالكثافة غير العادية للسكان مع غياب كلي للشروط الصحية البسيطة ونقص في المشافي والمدارس ونسبة عالية من الأمراض والوفيات.

---

(١) Bogue D. I. The Population of the United States. Glencoe (111.), 1959, p. 86

(٢) The Negro Handbook. N. Y., 1949, p. 4.

(٣) American Negro Reference Book/Ed, by J. Dawis. Englewood Cliffs, 1966, p. 6, 37.

كتب غ. أبتيكر واصفاً مخيمات السود: تعادل البطالة وسط الزنوج ضعفين أو ثلاثة أضعاف أعلى من المتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية، ودخل العائلة الزنجية أقل بمرتين عن المتوسط في جميع أنحاء البلاد. المساكن والمدارس غير مؤهلة للسكن، وكذلك الخدمات الاجتماعية أسوأ من أي مكان في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفاع الأسعار أكثر مما في خارج المخيمات بشكل جنوني، وانتشار الأمراض والوفيات أعلى من أي مكانٍ آخرَ وخاصة بين الأطفال، وأخيراً الجو العام الذي يشعر فيه الزنوج أنهم أذلاء ومقهورون يسخر منهم المجتمع المحيط بهم. هذا الجو نتيجة للخصائص السابق ذكرها مجتمعة أو منفردة، مضافاً إليها الكماليات المعيشية الصغيرة مثل غياب صناديق البريد القريبة، انعدام الإنارة ليلاً، عدم إمكانية الشراء مقابل شيكات، التي لا تقبل في أي مكان في هذه المخيمات، وتراكم القمامة في الأحياء من دون مراقبة حيث الشرطة الكريهة وعمليات الاغتصاب، إذ قال أحدهم متهكماً «لا مانع من ذلك ولكن بدون قسوة»[1].

أشارت الوثائق الرسمية إلى أن السكن في السوق الأمريكية ليست تلك السلعة التي يمكن شراؤها في شروط متكافئة (الدولار في اليد السوداء لا يساوي الدولار في اليد البيضاء، وبالتالي فإن الشقق والمنازل تباع فقط للبيض)[2]، وإن غالبية الزنوج لا يستطيع امتلاك أو استئجار شقق ملائمة مأمونة، تلبي الشروط الصحية[3]. وتضمنت المذكرة المرفوعة إلى منظمة الأمم المتحدة باسم ١٣ مليون

(١) الزنوج في تاريخ أمريكا ، ص٧١٤ .مرجع سابق فوستر و.ز

(٢) US Commission on Civil Rights Report, Housing. Wash., 1962, p. 1.

(٣) تفاصيل غيتتو السود أنظر غيتوبورغ إ. ل. غيتتو السود في أمريكا. موسكو .

مواطن أمريكي مقهور، والتي أعدتها المنظمة التقدمية في اجتماع كونغرس الزنوج الوطنيين، الدورة العاشرة في تموز ١٩٤٦ - ديترويت - أن مليون شقة من أصل ٣ ملايين يسكنها الزنوج بحاجة إلى صيانة عامة، وإن ٢ مليون شقة لا تصلها المياه. علماً أن نسبة القاطنين السود في مثل هذه الشقق الرديئة أكثر بمقدار الضعف عن نسبة البيض الذين يمتلكون شققاً بالظروف نفسها.

لم يستطع السود أيضاً الحصول على الوظائف المناسبة في الأعمال الاختصاصية وذات الأجور العالية، فقد شكلت نسبة العاملين السود ضمن الاختصاصيين الأمريكيين ذوي التعليم العالي فقط ٣,٩% عام ١٩٥٠ و(٣,٧% عام ١٩٤٠)، والمدراء ٢٢% عام ١٩٥٠ (١,٧% عام ١٩٤٠).

لوحظت هذه الصورة وسط المجموعات ذات الدخل العالي «الياقات الزرقاء»، وبالمقابل فإن حصة الأمريكيين السود الذين يشغلون وظائف غير اختصاصية ذات الدخل المنخفض كانت أعلى من حصتهم من بين سكان البلاد: ففي عام ١٩٥٠ شكلت نسبة الأمريكيين الأفارقة أكثر من ٢٠% من العاملين السود في الصناعة وأكثر من ٢٥% في الزراعة، وأكثر من ٤٥% في الخدمات المنزلية وغيرها(١). كان ذلك بتأثير نظام التمييز والفصل العنصريين وإن اختلال التوازن في نظام توظيف السود والبيض كان وما زال أحد ظواهر الاستغلال المفرط للأمريكيين الأفارقة من رأس المال الاحتكاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

تعرض السكان السود إلى التمييز القاسي في قطاع التعليم، فقد بلغت نسبة الأمية وسط السود ذوي الأعمار التي تزيد على ١٤ عاماً في عام ١٩٤٧ أكثر

---

(١) The Population of the United States, p. 503, 507.

بستة أضعاف النسبة في البيض(١١% بين السود و ٨,١% بين البيض). بقيت هذه الفجوة كما هي، ولكنها كبرت في عدد من مجموعات السكان في عام ١٩٥٠ بالمقارنة مع ١٩٤٠[1]. لقد وقعت جميع مدارس الجنوب في مُلْزِمة التمييز والفصل العنصريين على أساس قانوني. وفي الشمال ساد التمييز بحكم الواقع المدعوم من الفصل العنصري في المسألة السكنية، وبالعادات والتقاليد التي لا تقل قوة عن القوانين في الجنوب. فقد طالبت قوانين ١٧ ولاية جنوبية (تكساس، أوكلاهوما، ميسوري. أركنزاس، لويزيانا، كينتاكي، تينيسي، ألاباما، ميسيسيبي، جورجيا، فلوريدا، فيرجينيا، فيرجينيا الغربية، ميرلاند، ديلاوير، كارولاينا الجنوبية، كارولاينا الشمالية) بالتمييز العنصري في نظام التعليم المدرسي، وسمحت قوانين أربع ولايات (واي مينغ، كانزاس، أريزونا، ونيويورك) بالتمييز بالدرجة نفسها أو غيرها، وفي ١١ ولاية (مونتانا، أوريغون، كاليفورنيا، نيفادا، يوتا، داكوتا الشمالية والجنوبية، نيبراسكا، مين، فيرمونت، نيو هامبشاير) تحفَّظَ القانون على النظام المدرسي من وجهة نظر العلاقات العنصرية التي فتحت الطريق إلى الممارسات التعسفية. وتم منع التمييز والفصل العنصريين في ١٦ ولاية فقط (واشنطن، ايداهو، كولورادو، مينوسيتا، أيوا، ميتشيغان، ويسكانسن، إيلينوس، إنديانا، أوهايو، نيويورك، بنسيلفانيا، ماساتسوسيتش، كونيكتيكوت، رود آيلاند، نيو جرسي)[2].

فتحت سياسة إعادة التحول الطريق إلى الأزمة القاسية في نظام العلاقات العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية، وألقى تقليص الصناعة الحربية بمئات

---

(١) The Population of the United States, p. 343; Statistical Abstract of the United States, 1954, p. 124.

(٢) Crisis, 1954, June—July, p. 343.

الآلاف من الأمريكيين في جيش العاطلين عن العمل، وكالعادة فإن أول من فقد عمله هم السود، ففي ربيع ١٩٤٥ تم تسريح ٢٥ ألف أمريكي أفريقي في تشيكاغو وفي ديترويت ٤٠ ألفاً وفي أورلاين الجديدة بلغ عدد العاطلين عن العمل ٩٠ألفاً في شباط ١٩٤٦[١]. وانضم إلى جيش العاطلين عن العمل مئات الآلاف من المحاربين في الحرب العالمية الثانية المسرحين السود، ومنه فإن وضع الأفارقة المستمرين في العمل أصبح قلقا وقاسياً.

اشتد استغلال الأمريكيين الأفارقة وبخاصة الزنوج بحدة، ولقاء العمل نفسه فقد كان دخل الأبيض ضعف دخل الأسود، وحتى نهاية ١٩٤٠ بلغ دخل العامل الزنجي نصف دخل الأبيض، إذ إنه شكل نسبة ٥٢% من دخل الأبيض. علماً أنَّ دخل عائلة سوداء في ١٩٤٥ كان يعادل ٥٧% من دخل عائلة بيضاء، وفي ١٩٥٠، أصبح دخل العائلة السوداء ٥٣% فقط[٢]، وهذا يعني أن الفجوة قد كبرت في السنوات الخمس الأولى بعد الحرب بين البيض والسود.

إلَّا أن الظلم الأقسى هو الذي عانى منه العمال السود في سنوات ما بعد الحرب في الجنوب، والذين مروا في فترة التصنيع العاصف، ونتج عن هذه العملية الهجرة الحادة للسكان السود من المناطق الزراعية إلى المناطق الصناعية النامية في الولايات الجنوبية. فقد شارك أكثر من ٦,٥ ملايين أفريقي أمريكي في عملية الهجرة هذه خلال ١٩٤٠ -١٩٤٧، واستوعبت الصناعة العاصفة المتنامية هذه الكتلة البشرية من القوة العاملة الرخيصة، جالبة أرباحاً خيالية لأضخم الشركات الاحتكارية الأمريكية التي أخضعت لحسابها اقتصاد الجنوب: مجموعة بنوك «مورغان» التي سيطرت على صناعة

(١) Labor Fact Book. N. Y., 1947.

(٢) الشعب الزنجي في تاريخ أمريكا، ص ٧٠٧ فوستر و.ز.

المعادن، وصناعة الفحم والسكك الحديدية والنقل ومؤسسات الاتصالات ومعامل النسيج القطنية والمصانع، كذلك فقد كسبت عائلات روكفلر وديبونوف وميلونوف المسيطرة على صناعات النفط والكيمياء والغابات والصناعة الحربية في الجنوب، إضافة إلى مجموعة بنوك **كليفلاند** المسيطرة على الصناعات المطاطية والحديد الصلب. وبالتحديد فإن ممثلي الاحتكارات الرأسمالية، مستغلين غياب الخبرة في تنظيم النضال لدى المجموعات الجديدة في الطبقة العاملة، وضعف الحركة النقابية في الجنوب، والإرهاب العنصري، قد كسبوا أكثر من غيرهم بالاستغلال المفرط لسياسة التمييز العنصري للعمال السود.

شملت الهيستريا الجديدة المعادية للزنوج البلاد كلّها، وخاصة الجنوب في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب. واشتعلت من جديد حرائق معمودية كو كلوكس كلان. وبدأت أعمال شغب الزنوج. إذ لاقى ٦٠ من الأمريكيين الأفارقة حتفهم على الأقل في الفترة من كانون الثاني ١٩٤٥ حتى تشرين الأول ١٩٤٦ على أيدي القتلة العنصريين في جورجيا وفلوريدا وغيرها من الولايات الجنوبية. وتم إعدام ٥٠ شخصاً من المحاربين القدماء من دون محاكمات قانونية حتى نهاية ١٩٤٧ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1]. وانطبق هذا أيضاً على خارج حدود الولايات المتحدة، إذ تحول المحاربون السود إلى أهداف حية لتدريب العنصريين على رماية الأهداف الحقيقية. وُجِّهت أصابع الاتهام إلى ممثلي السلطات والعسكريين في الولايات وبالدرجة الأولى إلى الشرطة، وتحول القتل في الولايات المتحدة إلى ممارسةٍ عملية لعناصر الشرطة، وعلَّق الحزب الشيوعي على ذلك بقوله: «تعكس

(١) Political Affairs, 1947, Nov., p. 997.

هذه الممارسة سياسة الحكومة[1]، وأضاف: إننا نتهمهم بالإبادة الجماعية، «ولكن الكونغرس والحكومة الأمريكية من دون أي رد فعل».

أصبح النضال ضد الأشكال المتطرفة للعنصرية، كـ (الإعدامات وأعمال الشغب والإرهاب الجماهيري، ونظام التمييز العنصري الشامل، والاستغلال المفرط، والاضطهاد الروحي والنفسي للأمريكيين الأفارقة)، المهمة الأساسية للسكان السود في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتغير أسباب وأهداف النضال من حيث المبدأ منذ زوال العبودية في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكنه وبعد ١٩٤٥ تحول الأمريكيون الأفارقة إلى آخرين، إذ تطورت فيهم الحركة التحررية التي دخلت طوراً جديداً.

بدأ نهوض حركة النضال هذه ضد الأشكال الأكثر وحشية وضد وسائل القهر العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية - الإعدام غير القانوني والإرهاب الذي تنفذه منظمة كو كلوكس كلان والتنظيمات المتفرعة عنها المشاغبة خلال فترة غياب السلطات المحلية والفيدرالية، وكان المحاربون القدماء السود في الحرب العالمية الثانية هم رواد الحركة التحررية، إذ بلغ عدد الذين خدموا في القوات المسلحة الأمريكية في أثناء الحرب العالمية الثانية (خمسة أضعاف المشاركين في الأولى)، بعد تسريح مئات الآلاف من الضباط والأفراد السود من الجيش الأمريكي والطيران والأسطول البحري ممن شاركوا في هزيمة ألمانيا الهتلرية واليابان العسكرية[2]، عادوا إلى الوطن (٧٥%منهم إلى الجنوب الأمريكي - مملكة السود)، مع الرغبة الملحة في تدمير آلة العنف العنصري.

---

(١) نحن نتهم في الإبادة الجماعية. موسكو، ١٩٥٢، ص٣٨.

(٢)Political Affairs, 1947, May, p. 429.

بعد تذوق طعم سعادة المشاركة في النصر على العرق الآري ونمو النضج السياسي، أشعل المحاربون القدماء القطاع الخطير في المجتمع الأمريكي، مخيمات السود، موقظين بذلك عنف وآمال السكان السود، ولبى الآلاف من الأمريكيين الأفارقة وخاصة الشباب دعوة المحاربين إلى النضال ضد العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي كانون الأول ١٩٤٥ نظم المحاربون السود مؤتمراً جماهيرياً عاماً في أتلنتا ولاية جورجيا، واتخذوا قرار الاحتجاج ضد الإرهاب وانتهاك الحقوق المدنية للأفارقة السود الأمريكيين.

تشكلت في بداية كانون الثاني ١٩٤٦ لجنة تنظيمية للمحاربين القدماء لتنسيق نشاط جميع تنظيمات المحاربين السود الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، وجعلت اللجنة هدفها الرئيس النضال من أجل إصدار قانون بمنع الإعدامات غير القانونية وإزالة جميع أشكال التمييز العنصري، وبرزت منظمة تقدمية جديدة هي المحاربون السود والبيض المتحديون في أمريكا في نيسان ١٩٤٦، وخلال فترة قصيرة شكلت هذه اللجنة ما يزيد عن ٤٠ مجموعة محلية في ٢١ ولاية، وانتخب في قيادة المنظمة المحاربون القدماء من ذوي الاتجاهات السياسية المختلفة بمن فيهم الشيوعيون. وأعلن عدد من التنظيمات الأمريكية - الإفريقية المؤثرة، مثل (مجلس الكنائس الزنجية الذي يمثل ما يزيد على ٦ ملايين عن دعم المحاربين القدماء السود والبيض المتحدين، وعلى الرغم من أن المنظمة قد تشكلت قبل سنة منذ ذلك التاريخ، فإنها ساعدت على تنشيط حركة السود التحررية. ونشرت مجموعات المحاربين القدماء السود نشاطها بفعالية في الولايات الجنوبية جورجيا، ألاباما، ميسيسيبي، لويزيانا، فيرجينيا، كارولاينا الجنوبية، وكذلك في الولايات الشمالية نيويورك وكونيكتيكوت وغيرهما[1].

---

(١) Ibid., 1946, Apr., p. 278, 357—358.

أصبحت مقاومة العنصريين في الجنوب أكثر فعالية. وكان على الأمريكيين الأفارقة استخدام السلاح ضد جماعة كو-كلوكس كلان، وأحد الأمثلة على ذلك هو أحداث شباط ١٩٤٦ في ولاية تينيسي حيث حاول العنصريون المحليون في مدينة كولومبيا إعدام «ستيفينسون» الشاب الأفريقي الأمريكي (١٩ عاماً) المشارك في الحرب العالمية الثانية. وفي ٢٥ آذار اجتمع مئات عدة من العنصريين المسلحين في ساحة المدينة واستعدت لإحداث أعمال الشغب في «مينك - سلايد» (منطقة زنجية في المدينة). وانتفض ما يزيد على ١٦٠ من المحاربين القدماء على رأس قوات الدفاع الذاتي للأمريكيين الأفارقة، الأسلحة في أيديهم قليلة، وكانت عبارة عن ١٤ بندقية صيد وبندقيتين من العيار الصغير ومسدسين.

شارك رجال الشرطة مع العنصريين في الهجوم على حي الزنوج، وجرح أربعة منهم في أثناء تبادل إطلاق النار مع السود، وأرسل إلى المدينة ٥٠٠ عنصر من حرس ولاية تينيسي كان من بينهم سرية رشاشات، وانضم إليهم ٧٥ من عناصر الشرطة، وكذلك مجموعات عنصرية مسلحة، وشارك ما يزيد على ١٠٠ شخص بقيادة اللواء «ديكنسون» في اقتحام «مينك - سلايد» وقد تم تدمير المدينة ونهبت المحلات التجارية والمخازن، قتل اثنان من السود، وأحيل ٣١ ممن دافعوا عن المدينة إلى المحاكم(١). تجاهلت الصحافة الرجعية الإعدامات التي تم تنفيذها ونظرت إلى ما حدث في تينيسي على أنه مجرد انتفاضة مسلحة للزنوج.

نشأت في عام ١٩٤٦ في الولايات المتحدة الأمريكية منظمتان للمناضلين ضد الإعدامات غير القانونية خارج المحاكم: اللجنة الوطنية الطارئة للنضال

(١) Daily Worker, 1946, Mar. 8.

ضد العنف الجماعي، بمبادرة من الرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان الملوّنين، و«الحملة الأمريكية ضد الإعدامات غير القانونية والمشكلة بمبادرة مجلس الزنوج الوطني في الاجتماع الذي ضم ٤ آلاف من البيض والسود»، وانتخب لقيادتها المطرب والفنان والمناضل الزنجي «بول روبسون»، وانضم إلى هذه المنظمة العالم المشهور جداً «ألبيرت أينشتاين» وعدد من قادة النقابات البارزين الكتّاب والشخصيات الفنية، وأرسلت الحملة الأمريكية إلى البيت الأبيض وفداً برئاسة «بول روبسون»، حيث أعلن الموفدون عن احتجاجهم للرئيس ترومان على الإرهاب الدموي المستمر في البلاد، وطالبوا باتخاذ قانون ضد الإعدامات. وانتهجت اللجنة الوطنية الطارئة نفس السياسة لمكافحة العنف الجماعي.

ناضلت الرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان السود بنشاط كبير ضد محاكمة «لينتش» وضد المذابح الجماعية للزنوج والإرهاب. عُقِدَ المؤتمر الدوري الثاني لهذه الرابطة في ٢كانون الثاني ١٩٤٥، وأعلن في أثناء المؤتمر عن عدد أعضائها البالغ ٤٠٠ ألف عضو (بمن فيها ١٥ ألف في القوات المسلحة الأمريكية)، ولها ٨٠٠ فرع محلي في جميع أنحاء البلاد. وازداد تعداد الرابطة منذ عام ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٧ بثمانية أضعاف من (٧٥ ألفاً حتى ٥٩٠ ألفاً). وفي عام ١٩٤٩ وصل عدد أفرعها المحليين إلى ١٦٠٠ فرع في ٤٥ ولاية، في الدائرة الفيديرالية كولومبيا وهاواي. وشكلت الغالبية الساحقة من الأعضاء الجدد في الرابطة نسبة (٩٠%-٩٥%) من العمال الزنوج. وبالنتيجة فإن الأفرع المحلية للرابطة وعلى عكس توجيهات زعمائها الإصلاحيين[١]، أصبحت تشارك أكثر في نضال جماهير الزنوج ضد

(١) Political Affairs, 1946, Apr., p. 358; 1950, Febr., p. 24; Crisis, 1949, Aug.—Sept., p. 246.

الاضطهاد العنصري، وكان على قيادة الرابطة في حزيران ١٩٤٦ رفض المبدأ التقليدي في عدم التدخل في السياسة، آخذة بعين الاهتمام الطباع والحركة التحررية المتنامية للسكان السود.

نشرت مجلة «كرايسيس» في عام ١٩٤٦ مقالاً نقدياً فاضحاً للمحرر «ديوبوا» لسياسة التغاضي التي تنتهجها السلطات عن النشاط الإجرامي لجماعة (كو كلوكس كلان)، والفيلق الأمريكي، وغيرها من التنظيمات الإجرامية الرجعية[١]. ونشرت أيضا مجموعة من المقالات التي تطالب السلطات باتخاذ القانون الفوري ضد الإعدامات غير قانونية، إلّا أن نشاط الرابطة الوطنية في هذا المجال قد قُيِد بسلاسل وأشكال دعائية توعوية. ولم يرُدُّ قادة الرابطة ولم يستطيعوا تنظيم ودفع الجماهير إلى النضال الحاسم. ودعماً لذلك فقد شاركت مجموعات عديدة من السكان السود (المحاربين في الحرب العالمية الثانية وجزء من المثقفين السود والفنانين المستقلين للعمال السود) في الحركة ضد الإرهاب وأعمال الشغب والإعدامات، وحتى اللحظة فإن الغالبية الساحقة للأمريكيين الأفارقة لم تنخرط في الحركة.

توضِّح هذه الظروف سبب عدم طرح حركة الزنوج التحررية في ذلك الوقت حتى حلّاً رسميّاً للقضية الرئيسة (لم يتخذ قانون الإعدامات غير القانونية والمذابح الجماعية مطلقاً). ولكن لم تحرِّك الحكومةُ والمحكمةُ العليا ساكناً. وعلى الرغم من ضغط الرأي العام العالمي وضغط القوى التقدمية في داخل البلاد فإن الحزبين البرجوازيين أدخلا في برامجهم النقاط التي تتضمن المطالب لحظر إعدامات السود.

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Crisis, 1946, Jan., p. 9; June, p. 169; July, p. 202—203; Oct., p. 299—301.

شاركت بروليتاريا الشباب الزنوج في الحركة الإضرابية في أثناء فترة إعادة التحول، وبدأ النضال في البلاد نهاية ١٩٤٥ وبداية ١٩٤٦ من أجل إقرار قانون فيديرالي تكوّنت على أساسه لجنة دائمة لضمان الاستئجار العادل في العمل. شكَّل تنظيم النضال ضد التمييز العنصري في أثناء توزيع العمل، واستئجار العمال وأجور العمال وغيرها، إحدى الوظائف الأساسية لهذه اللجنة، شارك في هذه الحركة العديد من التنظيمات الزنجية، وخاصة الرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان السود، وتمكنت الرابطة من التأثير في الأجهزة التشريعية لبعض الولايات في البلاد، وصادق حاكم ولاية نيويورك «توماس ديوي» في ١٢ آذار ١٩٦٥ على أول قانون في الولايات المتحدة الأمريكية حول حظر التمييز العنصري عند استئجار العمال. وقبل ذلك بأسبوع صادق مجلس النواب في نيويورك بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد ٦ أصوات على مشروع القانون الذي أقره في ٦ آذار ١٩٤٥ مجلس النواب، وتلى ذلك اتخاذ مثل هذا القانون بسرعة في ٩ ولايات: نيوجرسي، ويسكانسن، كونيكتيكوت، واشنطن، نيو مكسيكو، أوريغون ورود آيلاند.

نُظِّمت حملة السود إلى واشنطن في كانون الثاني ١٩٤٦ اعتماداً على مشروع القانون حول لجنة تأمين الممارسة العادلة في استئجار العمل، وشارك فيها ٦٠٠ موفد من التنظيمات الزنجية المختلفة، وعدد من النقابات عن ١٢ ولاية، وقاد الحملة كل من «بنيامين ديفيز» مشارك في الحرب العالمية الثانية وأسود، وإحدى الشخصيات البارزة في الحزب الشيوعي الأمريكي «ماكس إيرغين» رئيس المجلس الوطني للزنوج، «جوزيف ريني» رئيس فرع الرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان السود في مدينة فيلاديلفيا وغيرها. وشارك أيضاً الكثير من العمال الزنوج بمن فيهم من الولايات الجنوبية. وتعدّ هذه أول

محاولة في تاريخ الأمريكيين الأفارقة ما بعد الحرب للتغلب على التفكك في حركتهم التحررية، وتشكيل تحالف تنظيمات الزنوج المختلفة لتنسيق جميع أعمال المناضلين السود.

في النصف الثاني من الأربعينيات وبتأثير تجديد حركة السود،اشتد النضال في النقابات الصناعية لمؤتمر النقابات الإنتاجية ضد التمييز العنصري عند دفع أجور العمل وعند التسريح وغيرها، وحصلت بعض التحولات في هذا الاتجاه في بعض نقابات عمال السيارات، أو الأجهزة الكهربائية والصناعات اللاسلكية. غير أن نسبة العمال الزنوج في هذه الصناعات وسط جميع الأعمال المأجورة كانت أقل بكثير من النقل ومجال الخدمات. إضافة إلى ذلك وفي مجال الصناعة تحديداً حيث كان الوزن النوعي للعمال الزنوج عالياً، بدأت في نهاية الأربعينيات وسط جماهير العمال البيض تزايد الطباع العنصرية التي زرعت من قبل زعماء النقابات الرجعية في وضع الهجوم الواسع للرأسمالية على الطبقة العاملة وتعاظمت الرجعية الداخلية.

تطور النضال من أجل التمثيل النسبي للسود في أجهزة إدارة الانتخابات. ففي صيف ١٩٤٥ ناضلت القوى التقدمية بنجاح في نيويورك من أجل إعادة انتخاب الشيوعي «بنيامين ديفيز» في المجلس البلدي والذي حصد ما يزيد على ٦٠ ألفَ صوتٍ (حصاده كان أقل من٥٠% في عام ١٩٤٣)[١]. وانتخب في مجلس النواب للولايات المتحدة الأمريكية القسيس الزنجي «آدم كلايتون بويل»، وتواصل النضال من أجل توسيع التمثيل الزنجي للأمريكيين الأفارقة في أجهزة الإدارة مع الحركة ضد الضريبة الانتقائية وضد تحديد الحقوق الانتخابية ومن أجل تسجيل الناخبين السود.

---

(١) Political Affairs, 1945, Dec, p. 1079—1080.

نشطت في هذا الاتجاه الرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان الملوّنين، فقد ترأس المحامون وأعضاء أفرع الرابطة ومحررو الصحف الزنجية والمحاربون السود مجموعات الناخبين السود، وقد نشأت هذه المجموعات في الفترة التي سبقت أول انتخابات رئاسية بعد الحرب وكان من المجموعات الأكثر نشاطاً التي انتشرت في الولايات المهمة (تكساس، فيرجينيا، فلوريدا، أركنزاس، وكارولاينا الجنوبية)، وتضاعف عدد الناخبين السود أكثر بثلاث مرات في عام ١٩٤٨ عن ١٩٤٠، وشارك في الانتخابات التمهيدية عام ١٩٤٦ فقط ١٨% من الأمريكيين الأفارقة الذين بلغوا سن الانتخاب القانوني والذين اتهموا بالإرهاب وتخويف العنصريين الجنوبيين أيضاً(١).

اشتد الصراع ضد منظومة الانتخابات التمهيدية المميزة «برايمرز»، ولهذه الغاية أثارت الرابطة الوطنية قضايا المحاكم على مستوى بعض الولايات أو في النطاق الفيدرالي، وتسنى لعدد كبير من الأمريكيين الأفارقة المشاركة في الانتخابات التمهيدية لعام ١٩٤٦ في ألاباما، ميسيسيبي، لويزيانا، فلوريدا، جورجيا، وفي ١٩٤٨ كارولاينا الجنوبية. وكان تنامي الإرهاب ضد الزنوج هو رد خصوم المساواة العرقية.

أصبح من غير الممكن إيقاف حركة السود من أجل الحقوق المدنية، وتمكن السود من تحسين مواقعهم في مجال الحقوق الانتخابية في الجنوب حيث أن الأفارقة الأمريكيين لم يشاركوا قبل هذا في الحياة السياسية. فقد تم تسجيل ٣٥ ألفاً من الأفارقة الأمريكيين عام ١٩٤٦ في السن الانتخابي في كارولاينا الجنوبية، وفي فلوريدا ٤٠ ألف عام ١٩٤٨، وتوسع الصراع من أجل

---

(١) Negro Year Book. A Review of Events. Tuskegee Institute. Alabama, 1949, p. 281; Negro Handbook, 1949, p. 53.

انتخابات السود ليشمل مختلف مراكز أجهزة السلطات المحلية. برز تنامي دور الأمريكيين الأفارقة في الحياة السياسية في فترة الانتخابات الرئاسية ١٩٤٨ - ١٩٥٢، وخاب أمل القسم الأكبر من السكان السود في كلا الحزبين الحاكمين للرأسمال الأمريكي واللذين لم يتخذا أيَّ إجراءٍ فيما يتعلق بالنضال ضد الإعدامات وأعمال الإبادة المعادية للزنوج، وظهرت خيبة الأمل هذه، خاصة، عشية الانتخابات الرئاسية عام ١٩٤٨ عندما أدان مؤتمر زنوج الجنوب تأمينُ الشروط الإنسانية الطبيعية(١)، البرامج الرجعية للأحزاب التقليدية، أي أحزاب البرجوازية الكبيرة. وبالرغم من أن قيادة الرابطة الوطنية (التي كانت تسيطر على ٤٥% من الناخبين السود) تعاملت بسلبية مع حزب أمريكا التقدمي، إلا أن الأفرع المحلية للرابطة أيّدته بنشاط.

في آذار ١٩٤٨، وفي أثناء المؤتمر الذي عقد بمبادرة الرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان السود، والذي شارك فيه أكثر من ٢٠ منظمة زنجية وغيرها من المنظمات الاجتماعية في البلاد، تم اعتماد تصريح للناخبين يطالب بإنهاء الضريبة الانتقائية، واتخاذ قانون ضد الإعدامات غير القانونية وتأسيس اللجنة الديمقراطية الدائمة لضمان الممارسة العادلة في استئجار العمل. كذلك محاولة أخرى للرابطة الوطنية بتشكيل تحالف المناضلين من أجل المساواة في الحقوق بين البيض والسود، والذي تم في كانون الثاني ١٩٥٠، عندما بادرت الرابطة لعقد مؤتمر في واشنطن، سُمِّي بالتجنيد الوطني الطارئ للمناضلين من أجل الحقوق المدنية. شارك في المؤتمر ٤ آلاف مندوب من ٣٣ ولاية ممثّلي:

(١) اكتسبت هذه المنظمة شهرة واسعة وسط الأمريكيين الأفارقة بعد أن نظمت مسيرة إلى واشنطن في آب ١٩٤٦ - المسيرة الصعبة في ذكرى الإعدام غير القانوني للأربعة الذي نفذ في جورجيا. شارك في هذه المسيرة ما يزيد على ١٠ آلاف شخص.

إنكلترا الجديدة، والغرب الأوسط، والغرب الأقصى والجنوب. شكل السود غالبية المشاركين، إذ كانوا بالدرجة الأولى من الرابطة الوطنية، ومثَّل أعضاء بعض النقابات واتحادات الكنائس والمنظمات الأخرى البيض وحلفاءهم السود، واتخذ المؤتمر قراراً بالنضال من أجل القانون الذي يضمن الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية المتساوية لكلِّ الأمريكيين.

تكلل النضال ضد التمييز العنصري في النقل الجماعي والمسألة السكنية ببعض النجاح في الخطة القانونية، ففي ٣ حزيران ١٩٤٦ اتخذت المحكمة العليا الأمريكية قراراً بستة أصوات مقابل صوت واحد حول لا دستورية للتمييز في باصات النقل الجماعي في الجنوب[١]. وفي أيار ١٩٤٨ أعلنت المحكمة العليا أن الاتفاقيات الخاصة المقيدة التي تُميِّز المواطنين الملونين في أثناء بيع أو استئجار الشقق السكنية غير قانونية، واكتشف بعد سنوات عدة أن هذه القرارات الصادرة عن المحكمة العليا مجرد إعلانات ورقية تجاهلتها السلطات المحلية والرأسمال الخاص.

شكل زعيم نقابة الزنوج لأدلّاء مقطورات المنامة في القطارات «فيليب راندولف» والشخصية الزنجية البرجوازية في نهاية عام ١٩٤٧ لجنة النضال ضد التمييز العنصري في الجيش (تحولت هذه اللجنة عام ١٩٤٨ إلى عصبة العصيان السلمي المدني). والتقى الرئيس ترومان في ٢٢ آذار ١٩٤٨ زعماء هذه اللجنة. وأشار «راندولف» في أثناء اللقاء إلى أن آلاف العسكريين السود الذين يعاملون معاملة المواطنين من الدرجة الثانية، مستعدون للنضال من أجل حقوقهم المدنية. ونظم راندولف اعتصاما في البيت الأبيض احتجاجاً على التمييز العنصري في القوات المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) Crisis, 1946, July, p. 210—213.

إن العمل الإعلامي التنويري للرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان السود، على الرغم من المهام المحددة التي وضعتها أمامها وتشابه الوسائل المستخدمة لم تذهب هباء؛ إذ إنها ساعدت على نمو الوعي السياسي الوطني للسكان السود بدرجة محددة. وكذلك فإن محاولات الرابطة الوطنية توحيد المجموعات المختلفة للمناضلين من أجل مساواة حقوق الأعراق، وعلى الرغم من أنها لم توفق بتشكيل التحالف القوي الواسع، فإنها لعبت دوراً إيجابياً في دفع نشطاء الحركة من أجل الحقوق إلى إبراز تكتيك التنظيمات المختلفة وتحديد آفاق النشاط المضطرد باتجاه توسيع حقوق المواطنين السود، علماً أن السلاح الرئيس للرابطة هو الكلمة السمعية أو المكتوبة للاحتجاج، والموجهة إلى ممثلي السلطات التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن نتائج هذا الحراك حملت طابعاً دعائياً ورسمياً.

وُجِد الحزب الشيوعي الأمريكي في طليعة المناصرين الحازمين ومؤيدي تحرير البلاد من العنصرية ومن جميع ظواهر القهر القومي، كما كان في السابق، وسعى الحزب إلى توحيد العمال السود والبيض في النضال المشترك. وكان الحزب الشيوعي الأول من بين الأحزاب السياسية في البلاد الذي طرح مسألة التطبيق الفوري لمساواة الحقوق الكاملة للسود والبيض في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح نداء «توحدوا أيها البيض والسود وناضلوا معاً»، الذي تقدم به الحزب الشيوعي صرخة مدوية في أثناء الإضرابات الضخمة والمظاهرات ضد البطالة والإعدامات اللا قانونية ومن أجل الحقوق المدنية للسود.

كتب جيمس جاكسون الشخصية البارزة في الحزب الشيوعي الأمريكي سابقاً (قبل الحرب العالمية الثانية - المؤلف): كان الحزب الشيوعي يشير في أعماله النظرية إلى مشكلات الأمريكيين السود بالدرجة

الأولى المسألة الزراعية أي تأمين الأراضي الزراعية لعمال الزراعة السود الفقراء على حساب المزارعين والاحتكاريين الزراعيين والبنوك.

حملت هذه المعالجة معنىً خاصاً في ظروف،كان السود عامة يقومون فيها بالأعمال الزراعية، وتعرّضوا إلى أقسى أنواع الاستغلال الاقتصادي على أيدي ملّاك الأراضي بالدرجة الأولى. عندما حدثت الهجرة الجماهيرية للسكان من قطاع الزراعة، انقطع التواصل مع الأرض، وأصبحت معالجة هذه المسألة أمراً معقداً.

إن التغيرات الجوهرية التي حدثت في البنية الطبقية للأمريكيين السود نتيجة للتحضُّر الجماهيري وإعادة توزيع السكان على أماكن التوظيف، كل هذا يعني أن الاتجاه الأساسي للحركة التحررية هو النضال ضد الاحتكارات ومن أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية السياسية للعمال السود(١).

أطلق الحزب الشيوعي الأمريكي مفهوماً جديداً للمسألة الزنجية، آخذا بعين الاهتمام العوامل الموضوعية، وتلخصت فكرة المفهوم في رفض الاتجاه المتعارض مع الواقع «الزنوج في الولايات المتحدة هم قومية ضمن قومية». والطريقة الجديدة في المعالجة النظرية للمسألة الزنجية لم تكن لتعني أن الحزب الشيوعي قد تغاضى عن القهر الاجتماعي والعرقي للسود الأمريكيين، على الرغم من أن الحزب الشيوعي منذ الأيام الأولى لتأسيسه رأى أن النضال ضد الاضطهاد العنصري هو جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي، وفهم أيضاً أن السود يتعرضون «للاضطهاد القومي» يقول الرئيس الوطني للحزب الشيوعي الأمريكي «هنري وينستون»(٢).

---

(١) الاتجاهات الثورية في السياسة العالمية وكفاح الأمريكيين السود جاكسون د.. موسكو، ص ١٢٥.

(٢) إستراتيجية نضال السكان السود .موسكو ، ١٩٥٧ ، ص٢٩١. وينستون غ.

٦ - الصراع السياسي في الحملة الانتخابية لعام ١٩٤٨:

اكتملت عملية إعادة التحويل بحلول عام ١٩٤٨. وافق الرئيس ترومان في حالات كثيرة على تلبية متطلباتها بإلغاء كل أنواع المراقبة على نشاطها الاقتصادي، وذلك بسبب خضوعه لضغوط الاحتكارات. وهذا يعني أنه بقي محافظاً على علاقته المفيدة «العرض والطلب». وبتحويل المؤسسات من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج السلمي فإن الاحتكارات لا تريد تسريع التوسع فيه، إذ كانت تتخوف من تدفق سلع الاستهلاك مع الطلب المحدود من أن يغرق السوق، الأمر الذي قد يهدد نظام الأسعار الاحتكارية والأرباح الاحتكارية[١].

أشار مجلس المستشارين الاقتصاديين في تقريره المنشور في كانون الثاني ١٩٤٨ إلى أن مؤشر الأسعار الاستهلاكية خلال الثمانية عشر شهراً المنصرمة ارتفع بنسبة ٢٤%، وأجر العمل الأسبوعي ١٨% فقط. وركَّز التقرير على تخفيض القوة الشرائية للعمال: الذي أدى ارتفاع الأسعار التموينية إلى ٣٩%، وبالتالي فقد انخفض الطلب على المنتجات الصناعية وازداد خطر الركود وانتشرت البطالة، وجرى في الوقت نفسه تقليص الطلب المؤجّل. وخلال ١٩٤٦-١٩٤٧ انخفضت عمليات التوفير إلى ١,٢ مليار دولار، ووصلت إلى مستوى ١٩٣٧[٢].

وقد أشار الرئيس ترومان في خطابه أثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٤٨ إلى الظواهر المتعلقة هذه، وذكر في رسالته في ٧ كانون الثاني وما تلاها عن الوضع في البلاد والواقع السياسي والاقتصادي، وضرورة تهدئة تلك الشرائح من السكان التي ساعدت على وصول سلفه الرئيس السابق روزفلت إلى الرئاسة. وينبغي

---

(١) الرأسمالية الحديثة: (تجربة التحليل النظري) موسكو ١٩٧٥، ص ٢٧٥ فيغودسكي س.ل.

(٢) New York Times Magazine, 1948, Febr. 29, p. 11.

القول: أن تلك الشرائح هي الطبقة العاملة والمجموعات الإثنية والطبقات الفقيرة، التي كان لكلمتهم، حسب تعبير الديمقراطيين، الأثر في تأسيس «الليبرالية المدنية» و«النهج الجديد»، وأصبحت في الوقت ذاته ضحية الاضطرابات الاقتصادية.

وانتقد السيناتور «تافت» زعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس عبر الإذاعة وسائل معالجة المشكلات التي اقترحها ترومان في رسائله، وأعلن أن «النهج الجديد» مشتق منها في «الشكل الأكثر عالمية» ولكن هذا لم يكن كذلك أبداً. وحطّم برنامج السياسة الخارجية، الوارد في رسائل الرئيس، إمكانية تنفيذ حلول المشاكل الاجتماعية التي تحدث عنها الرئيس. ففي السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ والبالغة ٣٩,٧ مليار دولار أنفق ١١,١ ملياراً على الاحتياجات الحربية و٤ مليارات على تمويل «خطة مارشال» و١/٢ مليار على التدريب العسكري، وفي الوقت نفسه خصص للبرامج الاجتماعية - الصحة، الأبنية السكنية، التعليم، الأبحاث العلمية في الميدان الاجتماعي دعم الزراعة، النقل، الاتصالات وتطوير الموارد الطبيعية ٦٦٤ مليون دولار فقط[1]. على العموم فإن ٧٩% من الميزانية خصصت للأهداف المتعلقة بتوسع السياسة الخارجية والاستعدادات العسكرية.

كان على الديمقراطيين خوض الصراع في ظروف شديدة التعقيد. أولاً وبعد انتخابات ١٩٤٦ سيطر الجمهوريون على الغالبية في مجلس الكونغرس، ولوحظ ثانياً انخفاض دعم السكان لإدارة ترومان وللرئيس شخصياً. بعد وفاة الرئيس روزفلت أعلن ٨٢% من الأمريكيين تعازيهم للرئيس ترومان. ولكن عند بدء الانتخابات ١٩٤٨ بلغت نسبة الدعم للرئيس ترومان ٣٩% فقط، إضافة إلى ذلك، لوحظت عدم المبالاة والغياب وسط الناخبين.

---

(١)New York Times, 1948, Jan. 13, 18.

إن صراع ترومان مع الكثير من الشخصيات الليبيرالية المشهورة من أتباع روزفلت، أدّى إلى ظهور شخصيات شديدو التطرف في دائرة ترومان والانعطاف الحاد باتجاه معاداة السوفييت في السياسة الخارجية وملاحقة المعارضة واضطهاد اليساريين والاحتكاك مع النقابات، كلّ ذلك الحقائق وغيرها من الحقائق المشابهة جعلت الليبراليين المعتدلين يشككون في عبارات ترومان الأدبية بالالتزام في نهج السياسة الداخلية لروزفلت. وأدى الانعطاف نحو «الحرب الباردة» في السياسة الخارجية إلى أن أكثر الأنصار المؤيدين لمتابعة سياسة «النهج الجديد»، طرح فكرة تشكيل الحزب المطالب بالسلام وضد الرجعية الاحتكارية. نتيجة لذلك تشكل حزب أمريكا التقدمي في ٢٩ كانون الأول ١٩٤٧ بزعامة «وولاس» النائب السابق للرئيس الأمريكي. وكما أشار المؤرخون الأمريكيون فإن تشكيل حزب أمريكا التقدمي كان المرة الأولى التي يظهر فيها الحزب الثالث فيما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية[١].

تألفت نواة الحزب الجديد من منظمة «مواطنو أمريكا التقدميون» وعدد من المجموعات التقدمية التي ظهرت عقب الحرب[٢]. ومن الناحية التنظيمية فإن الحزب التقدمي كان يمثل فيديرالية المجموعات المختلفة والتحالفات على أساس العضوية الجماعية، وتوزعت المراكز في المدن الضخمة. اعتمد الحزب التقدمي على النقابات العمالية اليسارية ومنظمات المجموعات الإثنية،

---

(١) *Rosenstone S. /., Behr R. L., Lazarus E. H.* Third Parties in America. Citizen espon- se to Major Party Failure. Princeton, 1984, p. 106.

(٢) صفحات من حياة الشخصية السياسية الأمريكية - التاريخ الحديد والحديث ، ١٩٨٥ رقم ١ ص ١١٩ - ١٢٢ فيسكوف س.ي.هنري إ. وولاس.

وتزعمت طبقة المثقفين التقدميين هذه الحركة، وأما بقية الفصائل البروليتارية المنظمة فقد بقيت خارج الحركة[1].

عدّت صحافة الولايات المتحدة أن تشكيل الحزب التقدمي هو بديل الحزب الديمقراطي. «وولاس» الذي عبر عن موافقته كمرشحٍ للحزب الديمقراطي في انتخابات ١٩٤٨، وبحسب معطيات استطلاعات الرأي فقد كان حظه في الحصول على ١١% من الأصوات على حساب الناخبين الذين صوتوا سابقاً للحزب الديمقراطي.

أدت منطلقات الحزب التقدمي المتخذة في مؤتمر فيلاديلفيا ٢٣-٢٥ تموز إلى إعداد البرنامج العام لنزع السلاح في الولايات المتحدة، تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، حظر أي تمييز، تأميم القطاعات الأولى في الصناعة، وإلغاء قانون «تافت -هارتلي» والمحافظة على مستوى أسعار المنتجات الزراعية. وكانت الدعوة إلى السلام العالمي إحدى المنطلقات النظرية للحزب. ذكرت المنطلقات النظرية «الشعب يريد السلام»، ولكن الأحزاب القديمة خانت مصالحه، وأخذت تستعد للحرب، رافضةً تسوية الخلافات مع الاتحاد السوفييتي بالحوار. ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية الرأسمالية وروسيا الشيوعية العمل معاً من أجل السلام، هذا هو الشعار الرئيس للحزب التقدمي[2].

بالوقوف في موقع معاداة الشيوعية، أعلن زعماء مؤتمر النقابات الإنتاجية والاتحاد الأمريكي للعمل عن معارضتهم للحزب التقدمي وعن دعمهم «خطة

(١) ميناسيان غ.ي. .الحزب التقدمي هنري وولاس في الحملة الانتخابية ١٩٤٨ - في كتاب ملخصات إلى المؤتمر حول نتائج العمل البحثي العلمي في جامعة اوسيتنيا الشمالية للدولة خلال ١٩٧٨ مدينة أورجاناكيدزي، ١٩٧٩ ص ٧ – ٩.

(٢) National Party Platforms (1840—1972), p. 437, 438.

مارشال»، إلا أن الجناح اليساري للحركة العمالية وبعض الاتحادات النقابية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها شغلت موقعاً آخر. كذلك فإن الحزب الشيوعي عبَّر عن دعمه «وولاس». هذه الحقيقة وإدانة «وولاس» لملاحقة الشيوعيين عدّها خصومه سبباً التأكيد أن الحزب التقدمي موالٍ للحزب الشيوعي. ويفسر الغضب الذي هاجمت به الدوائر المعتدلة والمحافظة ذات التوجه السياسي البرجوازي حزب أمريكا التقدمي و«وولاس» بمخاوف من تراجع نظام الحزبين نتيجة الاضطرابات في معسكر الليبيراليين[1].

عدّ زعماء الديمقراطيين أنه في هذه الظروف المعقدة، من الضروري الحفاظ على أولئك المناصرين للحزب، الذين خاب أملهم في إدارة ترومان، وأكدوا دعمهم «وولاس». وكما ذكر المؤرخ الأمريكي «فيلييس» فإن شعارات الانتخابات الأولية كانت مستوحاة من أفكار ومقترحات أعضاء ما يسمى «بحرس القصر» - المنظمة التي عملت خلف الكواليس خلال ١٩٤٧-١٩٤٨، والتي أعدت برنامجاً إيجابياً قد يساعد على أن يكون للرئاسة وجهُها الخاص بها. تألفت نواة هذه المنظمة من «إيفينغ» مدير إدارة الصحة الفيديرالية و«كليفورد» مستشار الرئيس الخاص، و«كارلينغ» عضو مجلس المستشارين الاقتصاديين وغيرهم[2]. انطلاقاً من الاهتمام بتدعيم مواقع الطبقة الحاكمة، والمحافظة عليها فإن «حرس القصر» حاول تقييد الرئيس ترومان عن أية حركة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة به من جماهير الناخبين الواسعة.

وبحسب رأي «حرس القصر» فإن أحد أهم الأخطاء الشنيعة في سياسة ترومان، والتي أبعدت عنه مناصريه من الخط الليبيرالي هو تكتيكه الخاطئ تجاه

---

(١) *McAuliffe M. S.* Crisis on the Left. Cold War Politics and American Liberals, 1947—

(٢) *Phillips C.* The Truman Presidency, p. 162.

حركة الإضرابات. بالمناسبة إن موقف النقابات كان ذا أهمية خاصة للديمقراطيين، لأن التنظيمات العمالية شكلت جزءاً هاماً من الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولعبت دوراً حاسماً في انتصار الحزب الديمقراطي في الانتخابات الأربعة السابقة. ففي عام ١٩٤٧ بلغ عدد أعضاء النقابات ١٥ مليون بما فيها الاتحاد الأمريكي للعمل - حوالي ٧ ملايين ومجلس النقابات الإنتاجية حوالي ٦مليون والنقابات المستقلة حوالي مليونين. ومع تزايد عدد أفراد العائلات يصبح المجموع ٣٠ مليوناً من الأصوات النوعية الفاعلة[١]. ولضمان دعم ترومان من جانب الطبقة العاملة، عدَّ العقل المدبر، من الضروري الحصول على موافقة الرئيس بإعلان الفيتو على قانون «تافت-هارتلي». وبحسب رأي «كازيرلينغ»، وانطلاقاً من التصورات السياسية الحقيقية فإن هذا هو الطريق الصحيح الذي ينبغي أن يسلكه ترومان[٢].

ظهرت المفاهيم السياسية «لحرس القصر» بدقة أكثر في مذكرة «كليفورد» المقدمة إلى ترومان في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وكشفت الوثيقة المعدة للاستهلاك المحلي عن أن أهداف الديمقراطيين في الصراع السياسي مع الحزب الجمهوري من أجل الحقوق موجودة لدى السلطة. ولإلحاق الهزيمة «بوولاس» نصح كليفورد ربط شخصيته بنشاط الشيوعيين[٣]، وأُسند الدور الحاسم في مسألة ضمان الفوز إلى البلاغة الخطابية، على الرغم من الوعود الكثيرة التي يطلقونها.

---

(١) *Lee R. A.* Op. cit., p. 4.

(٢) *Phillips C.* The Truman Presidency, p. 164.

(٣) *Yarnell A*, Democrats and Progressives. The 1948 Presidential Elections as a Test of Postwar Liberalism. Los Angeles; London, 1974, p. 32, 37, 39, 40.

لهذا السبب، عندما كثفت النقابات نشاطها السياسي بهدف إلغاء قانون «تافت-هارتلي»، أعلن ترومان وبالتوافق الكامل مع مقترحات لجنة «إيفينغ-كليفورد»، عن أن الديمقراطيين يقفون إلى جانب إلغاء هذا القانون. ولم يجد غضاضة في التناقضات لدى الحكومة بين التصريحات وحقائق التطبيق العملي للقانون.

كانت الخطوة الأولى للرئيس في تحقيق أفكار «عقله المدبر» هي الرسالة الخاصة إلى الكونغرس ٢شباط ١٩٤٨ حول الحقوق المدنية، وتضمنت الرسالة برنامجاً من ١٠ نقاط ومقترحاً بتعزيز القوانين السائدة حول الحقوق المدنية للسكان السود في أمريكا، وتشكيل لجنة دائمة لضمان التطبيق العادل لاستئجار العمل، وضمان الحماية الآمنة لحقوق التصويت، وكذلك منع التمييز في وسائط النقل في قطاع الخدمات[1]. اعتمدت الرسالة على أسس مقترحات اللجنة الخاصة بالحقوق المدنية التي شُكِّلَتْ منذ سنة بناءً على توجيهات الرئيس. كما استقرأ المؤرخون، فإن مقترحات ترومان تضمنت ١٥ من أصل ٤١ مقترحاً في التقرير[2]. وبذلك تم وضع بداية «التكتيكات الوقائية[3]». كان يمكن أن يشكل هذا البرنامج الخجول في ظروف إعداده خطوة إلى الأمام في قضية تذليل عدم المساواة العرقية، علماً أن ترومان عند طرحه البرنامج قد عرف مسبقاً برفض الكونغرس له. وبحسب اعتراف فيليبس فإن ترومان عرض هذا البرنامج من

---

(١) Special Message to the Congress on Civil Rights, February 2, 1948.— In: Public Papers..., Harry S. Truman, 1948, p. 121-126.

(٢) *Heard A.* A Two Party South? Chapel Hill, 1952, p. 298.

(٣) الولايات المتحدة: المشكلة الزنجية. سياسة واشنطن في المسألة الزنجية (١٩٤٥ - ١٩٧٢) موسكو ١٩٧٣ ص. ٨٣ . غييفسكي ى.أ.

أجل تقويض موقف «وولاس» بين الناخبين السود والليبراليين البيض في الشمال[1].

كتبت مجلة «بوليتيكال أوفيرس» - الناطقة الإعلامية باسم الحزب الشيوعي الأمريكي[2]. «إن ترومان لم يكن لديه أية نية في الصراع من أجل حقوق السود. وينبغي النظر إلى أن كلماته قد أثَّرت وبشكل محدد على المناخ السياسي. وسمحت خطابات ترومان «للرابطة الوطنية لمساعدة تطور السكان الملونين «بتأييد» جرأة الرئيس ترومان في مسألة الحقوق المدنية، وتقييم تقرير

---

(١) *Phillips C.* The Truman Presidency, p. 206. التزم المؤرخون الأمريكيون بوجهات النظر المختلفة بقدر تأثير برنامج وولاس بحسب تعريف ترومان لموقفه من موضوع الحقوق المدنية والمشاكل الأخرى في السياسة الداخلية . وعدّ أ. يارنيل ، على سبيل المثال، أن هذا التأثير كان في حدوده الدنيا، إلا أن ب. برينشتاين وو.بيرمان كتباً أن وجدود حزب ثالث أجبر الرئيس على اتخاذ موقفاً أكثر حزماً من هذه المواضيع .*(Yarnell A.* Op. cit., p. XI), يشكل هذا الرأي مبرراً. واستطاع ترومان من خلال اتخاذ مواقف أكثر ليبيرالية إبقاء السكان الزنوج والبيض في تحالف غير مستقر للديمقراطيين *(Bernstein B. J.* The Ambiguous Legacy: The Truman Administrationand Civil Rights.— In: Politics and Policies of the Truman Administration/Ed, withan Introd. by B. Bernstein. Chicago, 1970, p. 282; *Berman W. C.* The Politics of Ci-vil Rights in the Truman Administration. Columbus (0.), 1970, p. 83). ذهب مؤرخون آخرون في تقديراتهم بعيداً. وكتبوا اعتماداً على ووليس فإن الديمقراطيين لم يخجلوا من سرقة بعض شعارات الصقر الأحمر في مجال السياسة الداخلية *(Caute D.* The Great Fear. The Anti-Communist Purgeunder Truman and Eisenhower. N. Y., 1978, p. 32) وأن بلاغة إداة ترومان أصبحت أكثر ليبيرالية *(Rosenstone S. /.,Behr R. L., Lazarus E.* H. Op. cit., p. 105; انظر أيضاً *Schmidt K. M.* Henry A. Wal- lace: Quixotic Crusade, 1948. N. Y., I960, p. 224

(٢) Political Affairs, 1948, Sept., p. 889.

اللجنة الرئاسية حول الحقوق المدنية وكأنه تكرار كامل لبرنامج الرابطة[1]. كان مثل هذا التقييم مبالغةً واضحةً، ولكن بشكل أو بآخر فإن كلمات الرئيس ساعدت على إعادة التجمُّع الجديد للقوى في صفوف الديمقراطيين والتي دعمت الرئيس في نهاية المطاف[2].

وضع ترومان رهانه على الأمريكيين الأفارقة، علماً أن رسالته حركت الجناح الجنوبي للحزب الديمقراطي، وباللعب على المشاعر العرقية لسكان الجنوب البيض، فإن الرسالة منعت الكونغرس من اعتماد برنامج ترومان. وأعلن محافظو الجنوب الديمقراطيون بالإجماع معارضتهم ترشيح الرئيس. وبعد التأكد من رد الفعل السلبي لديمقراطيي الجنوب، فإن زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ «باركلي» الذي كلف بطرح مشروع قانون حول الحقوق المدنية للنقاش في الكونغرس، رفض تنفيذ ذلك[3]. وبدأ زعماء الديمقراطيين القلقين من انقسام الحزب بدراسة إمكانية تبديل ترومان بمرشح آخر قادر على جمع ما أمكن من الأصوات للفوز في انتخابات ١٩٤٨.

تم اعتبار الليبيراليون الذين لم يؤيدوا «وولاس» والحزب التقدمي مع ترشيح الحزب الديمقراطي لرئيس المحكمة العليا «دوغلاس»، و تأسس ١٩٢ «نادي دوغلاس» ومنظمة «الديمقراطيون مع دوغلاس». وعندما أصبح واضحاً أن دوغلاس لن يستطيع تزعم المعارضة تقدم السيناتور «بيبير» لبعض الوقت كزعيم للقوى المعارضة لترومان، إلا أن تلك

---

(١) Crisis, 1948, Aug., p. 245.

(٢) *Sundquist* /. *L.* Dynamics of the Party System. Alighment and Realighment of Po-litical Parties in the United States. Wash., 1973, p. 315.

(٣) *Berman W. C* Op. cit. p. 87.

المجموعة من الديمقراطيين لم تؤيده، والتي كانت مؤلفة من منظمة «الأمريكيون - أنصار الحركات الديمقراطية» ولجنة الأعمال السياسية التي اقترحت ترشيح الجنرال آيزنهاور، على الرغم من أن أحداً لم يعرف شيئاً عن وجهات نظره. ودعم الترشيح ولدا روزفلت أيضاً. فقط وقبل يومين من انعقاد مؤتمر الديمقراطيين، عندما رفض آيزنهاور قطعياً الترشح، أصبح واضحاً أن المرشح الأول يبقى ترومان.

أجبرت هذه الظروف مجتمعة ترومان وأنصاره على تكثيف النشاط. ففي البداية انطلق ترومان في جولة اطلاعية غير سياسية على الولايات الغربية والتي استمرت من٣-١٨ حزيران. وكان هدفه «الالتقاء مع الشعب»، ومجموعة الخطابات الموجهة ضد الجمهوريين لطرح قضية إلغاء قانون «تافت - هارتلي»، وبصعوبة بالغة استطاع إقناع مستمعيه أن القانون من صنع خصومه السياسيين، وأكد أن القانون اتخذ بسبب أن ثلث أولئك الذين يجب أن يصوتوا فقط، قدموا إلى صناديق الاقتراع. اهتم الرئيس كثيراً بمسألة الأسعار في خطابه في «بيوتيه» ولاية مونتانا واتهم الكونغرس الثمانين في تقليص كل الاعتمادات لمكتب الإحصاء العمالي. وبهذا الشكل دمرت مراقبة الأسعار بالإضافة إلى عدّاد السرعة الذي يبين سرعة نمو الأسعار[١]. وتحدث في مكان آخر عن أن المستوى العالي للأسعار في البلاد مستمر بسبب إلغاء مراقبة الأسعار في صيف ١٩٤٦، وصرح لاحقاً أنه يجب إعادة المراقبة تدريجياً، وعبَّر ترومان عن رأيه في اتخاذ الكونغرس مشروع قانون السكن الذي تضمن بناء سكن رخيص للعائلات الفقيرة على حساب الميزانية الفيديرالية.

---

(١) *Lee R. A.* Op. cit., p. 114.

ذكر ترومان في رسالته الخاصة الموجهة إلى الكونغرس، متوقفاً عند مسألة الصحة الاجتماعية. تضمنت الرسالة أن البرنامج سيشمل ٢٠ مليون عامل إضافي وزيادة وسائل إعالة المسنِّين وزيادة التقاعد للعمال بنسبة ٢٥%. اقترحت الرسالة تقليص سن التقاعد للنساء من ٦٥سنة إلى ٦٠ سنة، وتحديد الحد الأدنى للدخل الذي يخضع للضرائب برفعه من ٣ آلاف دولار إلى ٤,٨ دولار في السنة. واتهم ترومان الكونغرس بعدم موافقته على قانون الصحة والتأمين الصحي. وأعلن بكل الطرق عن برنامجه الزراعي طويل الأمد، مشروع القانون عن الطاقة الكهربائية واستصلاح الأراضي الزراعية وكذلك مقترحات عن المعونة الفيديرالية لتنظيم ورفع الحد الأدنى للأجور حتى ٧٥ سنت في الساعة. وأقنع ترومان الناخبين أنه لا يمكن تحقيق هذه المطالب ما دام الجمهوريون مسيطرين على الكونغرس، لم يتعجل الجمهوريون الدخول في جدالات، وعبَّروا عن ثقتهم في تحقيق الفوز السهل، واتفقت غالبية الجمهوريين في مؤتمرهم الذي بدأ عمله ١٢ حزيران في فيلادلفيا على ترشيح حاكم ولاية نيويورك «ديوي» لمنصب الرئيس، واختير حاكم كاليفورنيا «ووبين» مرشحاً لمنصب نائب الرئيس. أدى الخلاف في وسط الخصوم إلى ضبط الجمهوريين، وانعكس هذا في الوعود الانتخابية التمهيدية «للحزب القديم العظيم».

لم تتطرق المنطلقات النظرية للحزب الجمهوري عامة إلى قانون «تافت - هارتلي»، ولكنها دفعت جزية على أفكار الإصلاحات البرجوازية. تضمن البرنامج المساعدة الفيديرالية للأبنية السكنية، وضرورة اعتماد البرامج طويلة الأمد لمساعدة المزارعين والإجراءات المختلفة في ضمان الحقوق المدنية[١]. إلّا أنه

---

(١)National Party Platforms, 1840—1972, p. 452.

وإرضاءً للجنوبيين ألغى البند المتعلق بالمعونة الفيديرالية للتعليم، وتضمن فصل السياسة الخارجية أحكام عامة حول المحافظة على «أمريكا الحرة في العالم الحر»، ومعطيات عن دعم منظمة الأمم المتحدة والتأكيد على «بان أميريكان» في نص «مذهب مونرو». وأشارت أيضاً هذه المنطلقات إلى عجز الديمقراطيين في مناحي الحياة المهمة والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وصرح الجمهوريون أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ليست نشطة بشكلٍ كاف لفهم خطة تأكيد السياسة العالمية وحق تنفيذ الواجبات الشرطية على العالم. وتعرضت قرارات مؤتمري طهران ويالطا إلى هجمات حادة من الجمهوريين. بدأ مؤتمر الحزب الديمقراطي أعماله بعد ثلاثة أسابيع[1]. في البداية كان المزاج العام للمندوبين مملاً، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن احتمال رؤية ترومان مرشحاً رئاسياً كان مخيباً لآمال الكثيرين، ولكن ليس من مخرج آخر. وبغض النظر عن تدني الشعبية، إلا أن ترومان وببقائه في البيت الأبيض وكونه زعيماً للديمقراطيين بقي مسيّراً لميكانكية العمل الحزبي بالكامل. إضافة إلى ذلك وبإجراء اللقاءات الخطابية فإن السيناتور «باركلي» اعتمد على استمرارية سياسة الديمقراطيين «النهج الجديد» ورفع معنويات المندوبين، علماً أن الحزب، وكما دلت الأحداث لاحقاً، وجد نفسه على حافة الانقسام، وأصبح إعداد النهج في مجال الحقوق المدنية حجر عثرة.

اتصف اليوم الأخير من المؤتمر بمشاغبات وفود ولايات ميسيسيبي وألاباما التي غادرت قاعة المؤتمر احتجاجاً على إضافة «النقطة القوية» عن

---

(١) الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الحرب وما بعد الحرب .موسكو ، ١٩٧٨، ص ٢٧٢ لان ف.ي.

الحقوق المدنية بمبادرة حاكم ولاية «مينيابوليس» هيمفري وممثلين آخرين، إضافةً إلى عدد من الإجراءات الاجتماعية والتي تدعو إلى تحسين وضع الطبقات الفقيرة بعض الشيء.

أعار المندوبون المنشغلون بالصراعات حول مسائل السياسة الداخلية اهتماماً أقل إلى جوانب السياسة الخارجية، وتضمن الفصل الذي يشملها قائمة مديح للإجراءات الرئيسة للحكومة بما فيها «مذهب ترومان» و«خطة مارشال»، وتبني سياسة قاسية تجاه الاتحاد السوفييتي ودول الديمقراطية الشعبية.

انتخب المؤتمر ترومان مرشحاً لمنصب الرئيس وباركلي لمنصب نائب الرئيس، وعقد قسم من الجنوبيين الذين غادروا المؤتمر اجتماعاً خاصاً في ١٧ تموز بيرمينغام، وأعلنوا عن تشكيل «حزب المناضلين من أجل حقوق الولايات». وقد سموا حاكم ولاية كارولينا الجنوبية «تيرموندا» مرشحاً لمنصب الرئيس وحاكم ولاية ميسيسيبي «رايت» لمنصب نائب الرئيس. وافق المؤتمر على المنطلقات التي تتضمن بند الحقوق المدنية الذي أقره الحزب الديمقراطي والذي وُصِف بالبرنامج غير القانوني المخجل، وأوضحت منطلقات الجنوبيين موقفهم بالقول: «نحن نؤيد تمييز الأعراق وندافع عن الوحدة في داخل كل عرق»[١].

وعدّ ترومان في أثناء سير الحملة الانتخابية أنه من الضروري استعراض النأي بالنفس عن الحركة اليمينية المتطرفة في الحزب الديمقراطي، والتي تجمعت حول الديكسيكرات- **(تسمية الولايات الجنوبية باللغة الكلامية +الحزب الديمقراطي الأمريكي، ديمقراطي من الولايات الجنوبية منتسب إلى الجناح اليميني الرجعي من الحزب والمناصر لبقاء المسألة العنصرية ولتمييز الزنوج والأعراق)** - المترجم.

---

(١) National Party Platforms, p. 468.

الخطوة الأولى كانت محاولة لاستعراض الحزم في تطبيق تدابير إلغاء التمييز. وأصدر الرئيس ترومان المرسوم ٩٩٨٠ في ٢٦تموز ١٩٤٨ المطالب بإنهاء التمييز عند التوظيف في الوظائف الحكومية. وفي الوقت نفسه صدر المرسوم ٩٩٨١ الذي وضع مهمة تحضير الأرضية المناسبة لإلغاء التمييز في القوات المسلحة مع تشكيل لجنة من ٧ أشخاص يعينهم الرئيس بنفسه. كان على اللجنة تحديد شروط تغيير قواعد وسياسة تشكيل القطعات العسكرية من أفراد ينتمون إلى جميع القوميات والأعراق(١). وأصدرت المحكمة العليا قبل ذلك بقليل في ٣أيار ١٩٤٨ قراراً يحظر أية أوامر بفرض الرقابة على الاتفاقيات المحددة(٢).

والخطوة العملية الثانية المنفذة لإنزال الضربة بالجمهوريين كانت قرار ترومان عقد دورة خاصة للكونغرس في ٢٦ تموز للتأكيد على أن الجمهوريين، وعلى الرغم من إدراج عدد من التدابير الاجتماعية في برنامجهم، إلا أنهم في واقع الحال لا يدعمون التشريعات الليبيرالية. وكما أشار فيليبس فإن قرار ترومان كان ضربة رئاسية جريئة مسيئة بالخصوم، وتُحقّق بعض الأهداف التكتيكية للديمقراطيين مهما كانت نتائج الدورة(٣).

اقترح ترومان، في رسالته إلى الدورة الخاصة للكونغرس،اتخاذ قرار مؤلف من ١٠ بنود. أهمها مشروع قانون إعادة مراقبة الأسعار، مؤكداً أن هذه المسألة كانت السبب الرئيس في دعوة الرئيس إلى الدورة الخاصة للكونغرس.

---

(١) The Truman Administration: A Documentary History, p. 110—111; The Truman Pe-nod as a Research Field/Ed, by R. S. Kirkendall. Columbia (Mo), 1967, p 192.

(٢) Prejudice and Property. An Historic Brief against Racial Covenants. Submitted to.

(٣) Phillips C. The 1940s. Decade of Triumph and Trouble N Y 1975 p 334.

المسألة الكبيرة الأخرى، وحسب رأي الرئيس، هي مسألة السكن، وهي المهمة الأولى للدورة الخاصة، وتصديق مشروع القانون السكني الذي يجب أن يؤمن ١٥ مليون شقة سكنية خلال ١٠ سنوات، بمساعدة مؤسسة البناء السكنية الحكومية وترحيل الأحياء الفقيرة جداً عبر مؤسسة البناء الخاصة، والحقوق المدنية هي اللحظة الجدية التالية. اقترح ترومان في رسالته إلى الكونغرس اتخاذ قوانين إلغاء الإعدامات اللاقانونية ومنع التمييز والفصل العنصريين في القوات المسلحة، وكذلك إلغاء الضريبة الانتقائية.

رفض الجمهوريون كل مقترحات الرئيس تقريباً، ويكون ترومان بذلك قد حقق أهدافه: فقد دمر الأرضية الانتخابية للجمهوريين، وأعاد الرئيس هجماته على الكونغرس الثمانين، معتبراً أن الدورة الخاصة للكونغرس لم تفعل شيئاً[1].

صرح في أحد خطاباته، ساعياً لاستدرار تعاطف الرأي العام الديمقراطي،أن لجنة مجلس النواب الخاصة بتقصي النشاط المعادي لأمريكا تعدُّ أكثر عداءً لأمريكا من النشاط الذي تلاحقه، وشبَّه ترومان عملية التقصي هذه «بمطاردة الساحرات». وسعت الحكومة إلى التخلي عن الظواهر الأكثر تطرفاً المتشرة في البلاد والهيستريا المعادية للشيوعية رغماً عن أنه أحد المبادرين الأساسيين[2].

الأمر الرئيس الذي وصّف تكتيك ترومان هو - الديماغوجة الراقية والصورة المتعمدة لخصومه السياسيين المتهمين بالنزعة الرجعية لنشاط الكونغرس التشريعي. نظم الديمقراطيون في الحقيقة عملية تنكر سياسي على أنه

---

(١) New York Times, 1948, Sept, 23.

(٢) الولايات المتحدة: التطرف اليميني - تهديد الديمقراطية موسكو. ١٩٧١ ص ٣٦. نيكيتين ف. أ

في صف المعارضة البرلمانية، علماً أن هذا لم يحدث أبداً، غير أن حساباتهم كانت مسوّغة. وعندما أحصيت الأصوات في أثناء الانتخابات الجارية في ٢ كانون الأول تبين أن ترومان ضمن إلى جانبه أضخم ثلاثين ولاية، حيث إن العمال والزنوج الذين صوتوا للديمقراطيين، لعبوا دوراً حاسماً في فوز مرشحهم.

توزعت الأصوات الناخبة في النتيجة على الشكل الآتي: ترومان-٢٤,١مليون، ديوي -٢١,٩ مليون، تيرموند-١,١مليون، وولاس-١,١ مليون. فاز ترومان بأغلبية ٢,٢ مليون من العدد الإجمالي القليل لمشاركي التصويت ٤٨,٧ مليون[١]. آخذين بعين الاهتمام التساوي التقريبي بين المرشحين الأساسيين، ويمكن افتراض أن الجمهوريين عوقبوا على ثقتهم المطلقة بأنفسهم التي زرعتها استطلاعات الرأي تأييداً «لديوي» حتى إنه قبل يوم من الانتخاب يشهد استطلاع «جيلاب» على أن ديوي يتقدم ترومان[٢]. أشار المراقبون أن فوز ترومان سببه العمال المنظمون والسود والعاملون في الزراعة. كذلك فإن شغب الديسكارتيين الذي خاف منه ترومان أدى إلى توجه أصوات الناخبين الأمريكيين الأفارقة لصالح ترومان، لأنه أعطى انطباعاً (كاذباً) عن التزامه ببرنامج الحقوق المدنية.

كذلك فإن نتائج التصويت في انتخابات الكونغرس كان لصالح الديمقراطيين. ففي الكونغرس الحادي والثمانين أصبح الديمقراطيون الغالبية: ٥٤ ديمقراطياً -٤٢ جمهورياً، ومجلس النواب ٢٦٣مقبل ١٧١ على التوالي[٣].

---

(١) Congress and the Nation, p. 8.

(٢) المرجع السابق ص. ١٤٤ فوريسوك ف.ي.

(٣) الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحديث / بإشراف المحرر سيفاتشيف ن.ف.موسكو ١٩٨٢ ص٢٧٢.

سعى الحزبان البرجوزيان الرئيسان في انتخابات ١٩٤٨ إلى وضع السياسة الخارجية خارج الخلافات الحزبية. فقد رفضوا اقتراح «وولاس» لمناقشة المسائل العالمية على نطاق واسع، والتحليل النقدي لنهج السياسة الخارجية للحكومة أيضاً. كتب ترومان فيما بعد «سعيت دائماً لضمان دعم الحزبين للسياسة الخارجية»(١). بالمناسبة تصادف زمن الانتخابات مع تسعير الحرب الباردة. بدأت معاداة السوفييت بدعم من كلا الحزبين البرجوازيين، وأصبحت عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية(٢)، ويدعمها الجماعات اليمينية المتطرفة فقط، والتي بدأت الحملة ضد كل القوى التقدمية والليبيرالية تحت راية النضال ضد «الخطر الأحمر» ولم يعد سراً عن أحد أن الدور الريادي لتحقيق هذا النهج العام ولتأسيسه يعود لترومان، ولذلك فإن نقده للمحافظين اليمينيين في أثناء الحملة الانتخابية والتصريحات عن الواجهة السلمية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كانت مُقْنِعَةً وحقيقيةً.

لم تكن نظرة العمال المنظمين إلى ترشيح ترومان واحدة، إذ أعلن رئيس النقابات الموحدة لعمال صناعة الآليات «رايتر» أن الفجوة بين برنامج تنفيذه مقلقة، ووصف «ليويس» ترومان بأنه شخص مليء بالحقد والكراهية، ووصوله إلى منصب الرئيس خطر على البلاد...... رجل بلا مبادئ ولا يهتم بالحقيقة، فهو ليس خطراً على عمال صناعة الفحم المتحدين فقط وإنما خطر على البلاد كلّها (٣).

---

(١) Truman H. S. Op. cit., vol. 2, p. 246.

(٢) معاداة السوفييت في الإستراتيجية العالمية للإمبريالية. موسكو ١٩٨١ ص ٣٣. زاغلاديل ن.ف.

(٣) New'York Times, 1948, Oct. 6.

انتفض الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر النقابات الإنتاجية عموماً لصالح الديمقراطيين. وفيتو ترومان على قانون «تافت- هارتلي» وخطاباته النارية ضد التشريعات المعادية لصالح العمال، والتي أعدت في الحقيقة لخداع الجماهير ليس إلا، لعبت دورها. المهم أن ترومان استطاع استخدام الرأسمال السياسي المضغوط من الديمقراطيين في فترة «النهج الجديد».

أشار «دينيس» الأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي إلى أن الناخبين أعادوا الإدارة إلى السلطة التي وعدت ببرنامج الإصلاحات الاجتماعية، ولكنها مازالت تحت تأثير احتكاريي «وول ستريت» الملتزمين بسياسة الحزبين الإمبريالية والبرنامج الحربي. رفضت الجماهير في هذه الانتخابات الحزب الذي عدّوه أداة الرجعية المتطرفة والرأسمال الضخم. وبالعمل ضمن إطار منظومة الحزبين فقد أعلنوا التزامهم المستمر بالنهج الجديد وبتقاليد روزفلت. وأشار الحزب الشيوعي إلى أن الجماهير صوتت من أجل إلغاء قانون تافت-هارتلي، وكبح التضخم، وحل مشكلة السكن وضمان الحقوق المدنية للشعب الزنجي. وعلى الرغم من أنهم لم يرفضوا خطة مارشال ومذهب ترومان...... فقد عبَّروا عن أملهم في إمكانية تحقيق اتفاقية الصداقة مع الاتحاد السوفييتي[1].

(١) Political Affairs, 1948, Dec, p. 1048.



الفصل الثاني

سياسة الحرب الباردة

و«الدبلوماسية النووية»

١ - وهم القوة العملاقة:

في أيلول ١٩٤٥ وباستعراض نتائج مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية صرح ترومان في مناشدته الدورية للأمة قائلاً: يمتلك الأمريكيون قوة عظيمة وطاقة كبيرة لم تحصل عليها البشرية بعد[١]. وفي سياق التاريخ العالمي فقد كان هذا مبالغة مباشرة ضمن أطر تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية مطابقة للواقع. ولم تبلغ الولايات المتحدة هذا المستوى في القدرات الاقتصادية والعسكرية، ولم ينتشر وجودها خارج حدودها كما في نهاية الحرب العالمية الثانية. خرجت الولايات المتحدة من الحرب دولة أخرى، وتغيرت مواقعها العالمية جذرياً بالمقارنة مع ما قبل الحرب. مع تنافي أطماع الإمبراطورية للطبقة الحاكمة فيها. كذلك تغيّر العالم جذرياً مع دخولها هذا العالم عملياً في العام ١٩٤٥[٢].

جرت الحرب بعيداً عن أراضي الولايات المتحدة. وهي الدولة العظمى الوحيدة من بين الدول المشاركة في الحرب التي لم تتأثر بالحرب فقط وإنما أثرت

---

(١) *Hodgson G.* America in Our Time. N. Y., 1978, p. 181.

(٢) *Hodgson G.* America in Our Time. N. Y., 1978, p. 181.

عملياً بشكل فاحش فيها، فقد ضاعفت قوتها الاقتصادية والعسكرية. ففي عام ١٩٤٥ نما الدخل الإجمالي أكثر من ضعفين بالمقارنة مع ١٩٤٠، ونمت القدرات الصناعية العامة بنسبة ٤٠%، إضافة إلى أن ما يزيد على ٣/ ٤ الاحتياط العالمي (باستثناء) الاتحاد السوفييتي تكدس في أمريكا. وبانتهاء الحرب أصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة عسكرية في العالم الرأسمالي. وبلغ تعداد القوات المسلحة الأمريكية حتى ١أيلول ١٩٤٥ حوالي ١٢ مليون عسكري. فقد امتلكت الولايات المتحدة، احتكارياً، أسلحة جديدة لقوة تدميرية هائلة - القنبلة النووية، وطوقت العالم بمئات القواعد العسكرية الأمريكية وأصبحت خطوط المواصلات الإستراتيجية العالمية المهمة تحت سيطرة الآلة العسكرية الأمريكية.

إن تعزيز مواقع الولايات المتحدة في العالم الرأسمالي في نهاية الحرب جسّد قانون عدم تكافؤ تطور الرأسمالية، وخاصة في المرحلة الرأسمالية، فتصاعدت القدرة العسكرية الأمريكية بدرجة كبيرة على حساب ضعف الدول الرأسمالية الأخرى المنتصرة أو المغلوبة، والتي واجهت انخفاضاً حاداً في إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية، وفي تأثيرها على المسرح الدولي. وانهار توازن القوى ما قبل الحرب بين الدول الإمبريالية العظمى في نتيجة الحرب العالمية الثانية، وانتقل المركز الاقتصادي وبالتالي السياسي والعسكري للإمبريالية العظمى من أوروبا إلى أمريكا. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية اكتملت عملية تحول الولايات المتحدة إلى الدولة الرئيسة في الرأسمالية محتلة موقعاً مركزياً محركاً في العالم الرأسمالي. وساعد ذلك كله لتصبح النخبة الحاكمة في حالة نشوة العظمة الإمبراطورية بامتلاكها مجمعاً نفسياً تجسّد في «قوة الثقة بالنفس» «وهم القوة العملاقة»[1].

---

(١) قوة الاعتماد على الذات موسكو ١٩٦٧ فولبرايت ج. و.

يعدُّ تفجير القنابل النووية فوق هيروشيما وناغازاكي المنفذ تحت ستار الحرب استعراضاً فاضحاً للقوة المتنامية للولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز مطالبتها بالهيمنة على العالم. فقد طالبت الدوائر المتطرفة في الطبقة الحاكمة للولايات المتحدة صراحة بتحقيق التوسع الكبير للسياسة الخارجة، وتطبيق النهج الظالم تجاه الحركات الثورية الديمقراطية والتحرر الوطنية على النطاق العالمي. لقد اكتسبت المقولة الإيديولوجية القوة بسرعة، فسمَّت القرن العشرين بقرن أمريكا، وأصبحت تعتمد هذه المقولة في واشنطن كبرنامج في السياسة الخارجية في ظروف التصورات الخاطئة عن إمكانات الدولة اللامحدودة[1].

إلا أنه في مرحلة ما بعد الحرب نشأت باستمرار تناقضات متطورة بين الطموحات الإمبراطورية للولايات المتحدة وإمكانات تطبيقها في العالم النامي بشكل سريع. بالاصطدام مع هذا الموقف - ولتجاوز هذه التناقضات - راهنت الإمبريالية الأمريكية على معاداة الشيوعية وسياستها «من موقع القوة» وسعت الدوائر الرجعية في الولايات المتحدة إلى تقييم دقيق لنتائج الحرب العالمية الثانية، وإلى إضعاف الاتحاد السوفييتي وإيقاف تطور عملية الثورة العالمية.

نشأت لدى النخبة الحاكمة النزعة السياسية العسكرية في حل المشكلات العالمية بالقوة وليس سياسياً وذلك بسبب تأثير الدوائر العسكرية على السياسة

(١) الولايات المتحدة الأمريكية: الفكر العسكري والتاريخ /مسؤول التحرير ن. ن. ياكفليف موسكو ١٩٦٧؛ ياكفليف أ. ن. منذ عهد ترومان وحتى ريغان: مذاهب وحقائق العصر النووي. موسكو ١٩٨٥.

Swomley J., Jr. American Empire. The Political Ethics of Twentieth-Century Conquest. L., 1970.

الخارجية للبلاد. وأصبحت واشنطن تستبدل الدبلوماسية باستعراض القوة عبر إقامة الأحلاف العسكرية. وترسخت في الوقت نفسه وتحت تأثير عسكرة الفكر في العاصمة واشنطن فكرة عدم رؤية شركاء مكافئين على الساحة الدولية.

تصادفت صياغة نهج السياسة الخارجية للولايات المتحدة في سنوات ما بعد الحرب مع لحظة تبديل عقارب الساعة في واشنطن (الانتقال من السلام إلى الحرب)، ففي فترة الانتقال المعقدة من الحرب إلى السلام استلم دفة قيادة سفينة الحكومة رئيس جديد - ترومان - الشخصية التي طبقت سياسة روزفلت في عدد من الاتجاهات المهمة.

كان رقّاص الآلة السياسية للولايات المتحدة يتحرك طبيعياً، ولكنه تحرك فجأة إلى اليمين. فالشخصيات الليبيرالية التي تحيط بالرئيس روزفلت اختفت بسرعة من مشهد السلطة في واشنطن. ففي الأول من تموز ١٩٤٥ تم تعيين عضو المحكمة العليا السيناتور «بيرنس» وزيراً للخارجية بدلاً من «ستيتينوس»، واختلفت الإدارة الجديدة عن السابقة في مناحي السياسة الخارجية. ولخص ترومان رؤيته لدى الحديث عن مكان ودور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم المحيط في مقولته الهيمنة المسيحية بروح «باكس أمريكان» التي جاء فيها: أردنا أم لم نرد، ينبغي علينا الاعتراف بأن الانتصار الذي حققناه في الحرب حمَّل الشعب الأمريكي مسؤولية قيادة العالم وهو ما صرح الرئيس الأمريكي في ١٩ كانون الأول ١٩٤٥[١]. إضافة إلى الأفعال سعت إدارة ترومان به إلى ضبط نهج السياسة الخارجية على هذا المبدأ. وكان لابد من حملة مكافحة الشيوعية والتوجه الشوفيني لسيادة العالم أن يضمن درجة كافية من الاستقرار الداخلي لتحقيق البرنامج الواسع للسياسة الخارجية التوسعية.

(١) Congressional Record, vol. 91, p. 12398—12399.

٢ - السلاح النووي والسياسة الخارجية:

سيطر طموح الحديث مع الاتحاد السوفييتي بلغة القوة على الأوساط المعادية للشيوعية، وعلى كبريات الصحف مثل «كريست»، وعلى السياسيين المحافظين، والمناهضين للسوفييت والمؤيدين للفاشية خلال طيلة فترة الحرب، ولكنه بدأ يظهر بفعالية أكثر عندما تأكد انتصار الاتحاد السوفييتي على الدول الفاشية في نهاية الحرب من دون أي شك. هذا وكانت تضم الدائرة المحيطة بروزفلت شخصيات، مثل «و. ليغي وج. فوريستول» وغيرهما التي دعمت سياسة القوة مع الحليف السوفييتي العسكري للولايات المتحدة.

أخبرت سفارة واشنطن في موسكو إدارتها في صيف ١٩٤٤، على نحو مميز، عن «تغيير حاصل في نظرة القيادة السوفيتيية للتعاون مع الولايات المتحدة، ولوحظت النزعة في الحكومة السوفيتيية ضد التعاون»، وألحت السفارة على تغيير السياسة الأمريكية مشيرة إلى أن الاتحاد السوفييتي يترجمها خطأً على ضعف الولايات المتحدة الأمريكية[١]. أرسل مستشار السفارة «كنان» إلى زميله «بولين» سائلاً: لماذا على الأمريكيين الارتباط مع السوفييت ببرنامج السياسة الخارجية المعادي لمصالح التحالف الأطلسي عامة، وأنه يجب المحافظة عليه[٢]؟.

تذمر «كنان» مؤخراً مرات عديدة من تهور قرارات واشنطن في السياسة المتعلقة بالاتحاد السوفييتي في فترة معقدة جداً فترة «الانتقال من الحرب إلى السلم». وعدّ بحسب شهادته «أن سياستنا تجاه روسيا وخططنا وواجباتنا عامة

(١) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, 1945: Vol. 1—9. Wash., 1960—1969, vol. 4. p. 998. (: FRUS).

(٢) *Bohlen Ch.* Witness to History, 1929—1969. N. Y., 1973, p. 175—176

المتعلقة بتشكيل عالم ما بعد الحرب قد تأسست على الجهل الخطير بالمواصفات الشخصية والنوايا والموقف السياسي للزعماء السوفييت»[1]. في الحقيقة كان كذلك ولكن ليس بنفس المعنى الذي فهمه «كنان».

تبين أن أنصار مراجعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي، واعتماداً على نهجه المتغير، يسترشدون بالدافع التلقائي العملي للبرهان على أنه لا خيار لأمريكا سوى الحزم والقوة. ومن دون شك فإن المناورة الدعائية قد أثرت على الكثيرين بمن فيهم المناصرون للتعاون مع الاتحاد السوفييتي.

ينبغي ألا ننسى أن إدارة واشنطن في ربيع ١٩٤٥، آخذة بعين الاهتمام الحروب المستمرة في أوروبا وآسيا كانت بحاجة للمساعدة العسكرية السوفيتية ولذلك لم تكن مستعدة للأخذ بنصائح أنصار القوة بحجمها الكامل. ومهمٌ جداً أنه في تلك الفترة، وفي جميع مستويات المجتمع الأمريكي - الدوائر السياسية، وأوساط الرأي العام وخاصة في أوساط الشعب - خيم طموحٌ قويٌ للتعاون مع الاتحاد السوفييتي للمشاركة في حرب مكافحة الفاشية. غيَّر موت روزفلت الموقف في جزء صغير من البنية الاجتماعية - السياسية للبلاد. كان هذا مركز أعصاب السلطة - حكومة زمن الحرب التي تتمتع بإمكانات كبيرة للتأثير في الرأي العام.

بالحديث عن انتقال الولايات المتحدة من التعاون إلى المجابهة مع الإتحاد السوفييتي، لخص الخبير الأمريكي بالعلاقات الدولية «مورغينتي» «المشكلة في رفض الدبلوماسية التقليدية». بعد وفاة روزفلت - كتب أيضاً: «لم يبق في

---

(١)*Kennan G. F.* Memoirs: Vol. 1, 2. Boston; London, 1967. 1972, vol. 1, p. 224.

الولايات المتحدة شخصية أو مجموعة قادرة على تشكيل ودعم هذه الميكانيكية الدقيقة المعقدة[1]، حيث استطاعت الدبلوماسية التقليدية بواسطتها تأمين حماية السلم وتحقيق المصالح القومية». وكتب لاحقاً في مذكراته: تلخصت المعضلة بالعسكرة المفرطة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية خاصة (والغرب عامة)[2]. كل هذه العوامل كانت مهمة،ولكن الأهم هو أن الأسباب والنتائج تغيرت من مكان لآخر. والأقرب للحقيقة - كتب «فليمينغ» المؤرخ الأمريكي الذي ربط نشوء الحرب الباردة بالقرارات السياسية لواشنطن - إن أفعال ترومان مسحت سنوات جهود روزفلت...... التي وضعت أسس التعاون المتبادل مع القادة السوفييت[3].

كان لوينستون تشيرشيل تأثيرٌ محددٌ على تغيير المناخ السياسي في واشنطن، فقد أخذ على عاتقه دور ناصح السياسة الخارجية «للمبتدئ» ترومان. أقنع تشيرشيل الرئيس ترومان بعدم إضعاف القدرة العسكرية لأجل تعزيز مواقع القوة بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وفي أثناء محادثات «ديفيس» مبعوث ترومان مع تشيرشيل عرض رئيس الوزراء البريطاني، بحزم، فكرة عدم خروج القوات الأمريكية من أوروبا، معتبراً أن وجودها قد يستخدم مستقبلاً للمساومة الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي[4].

---

(١) Morgenthau H. Politics among Nations. N. Y., 1973, p. 529.

(٢) Kennan G. F. Memoirs, vol. 2, p. 139.

(٣) Fleming D. F. The Cold War and Its Origins, 1917—1960: Vol. 1 2. Garden City (N. Y.), 1961, vol. 2, p. 268. تبنى مثل وجهة النظر هذه د. كليمانص وأ. فيرت انظر: Clemens D. Yalta. N. Y, 1970, p. 268—274; Werth A. Russia. The Post-war Years. N. Y., 1971, p. 56—61, 117—118

(٤) FRUS, Diplomatic Papers, 1945, vol. 1. p. 64—78.

وعلى العكس من روزفلت فإن ترومان كان مستعدّاً للانصياع للنصائح حول ضرورة الحزم في العلاقة مع الحليف السوفييتي، إذ صرح: أنه لا يخاف الروس، لأن الاتحاد السوفييتي بحاجة لنا أكثر من حاجتنا إليه، مشيراً إلى أن الإدارة تتطلع إلى ٨٥% من متطلباتهم إلى الاتحاد السوفييتي.

تحدث ترومان في أثناء اجتماع في البيت الأبيض في٢٠ نيسان ١٩٤٥ بقوله: إنني أنوي أن أكون قاسياً في علاقاتي مع الاتحاد السوفييتي[١]. وإلى ذلك فقد لقي أسلوب الهيمنة في حل المشكلات الدولية أصداءً إيجابيةً في العاصمة الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أن وزير الدفاع الأمريكي «ستيمسون» نصح في مؤتمر ٢٣ نيسان بإظهار الاجتهاد فيما يتعلق بالانتقال إلى نهج القوة. وذكَّر أعضاء الحكومة المشاركين في الاجتماع أن الاتحاد السوفييتي نفذ غالبية المسائل العسكرية وواجباته، وأن السلطات العسكرية الأمريكية تعودت الاعتماد عليه. «في الحقيقة، يقول ستيمسون، أن القادة السوفييت نفذوا أكثر مما وعدوا به، واقترح أيضاً ضرورة معرفة دوافع السياسة السوفييتية في أوروبا الشرقية قبل أي قرار نهائي». «ربما أن السوفييت يتعاملون بواقعية أكثر مع مسألة أمنهم. وأوضح أيضاً أنه من دون معرفة دوافع الاتحاد السوفييتي نصبح في المسار الخطير[٢]. وأعلن الجنرال مارشال من ناحيته عن أن إمكانية حدوث الفجوة مع روسيا قوية جداً، في الوقت نفسه الذي تتوقع فيه أمريكا مشاركة روسيا الحرب مع اليابان في الظروف المناسبة لنا[٣]. إلا أن النخبة اعتمدت

---

(١) *Truman H. S.* Memoirs: Vol. I, 2. Garden City (N. Y.). 1955—1956, vol. 1, p 72.

(٢) Цит. по: Ibid., p. 77-78.

(٣) Ibid., p. 79. وصف ج. ديفيس سياسة الضغط على الاتحاد السوفييتي بالمأساوية . أنظر التاريخ الجديد والحديث ، ١٩٨٥ ، رقم ٦ ص١٣١.

وجهة النظر المضادة، إذ عبر فوريستول عن ضرورة المحادثات المباشرة من دون مواربة مع الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي أيده ترومان[١].

التقى الرئيس ترومان بعد المؤتمر مع مفوض الشعب للشؤون الخارجية للإتحاد السوفييتي «مولوتوف» مباشرة. وعبر ترومان بأشد الكلمات عن استيائه من سياسة الإتحاد السوفييتي في أوروبا الشرقية وبخاصة بولونيا، طالباً تشكيل حكومة محلية موالية للولايات المتحدة الأمريكية[٢]. وقد لخص ليغي الذي حضر الاجتماع ذلك بقوله: «إن اللغة القاسية المباشرة لم تلطفها عبارات المجاملة الدبلوماسية»[٣].

هذه اللغة المباشرة، وبدقة أكثر السخرية والتمادي في الخروج عن أصول المراسم - هي إحدى الخصائص المميزة لدبلوماسية ترومان. وفي أثناء الحديث مع «غوبكينز» قبل سفره إلى موسكو في ١٩ أيار ١٩٤٥ بصفته ممثلاً للرئيس، وللتحضير لمؤتمر «بوتسدام»، أشار ترومان إلى أن غوبكينز حر الصلاحية في استخدام أية لغة مع القادة السوفييت دبلوماسية كانت أم في لعبة البيسبول[٤]. وأما السيناتور الجمهوري فاندينبيرغ، بمتابعته التغيرات في البيت الأبيض، وهو الذي يعبر عن توجهات الدوائر الرجعية سجل أن سياسة محاباة روسيا التي انتهجها روزفلت انتهت[٥]، حيث فهم فاندينبيرغ سياسة الترضية والتعاون المتبادل في الحرب ضد الفاشية. وبذلك قرر المسؤولون في واشنطن التخلي عن سياسة التعاون لصالح سياسة «من موقع القوة»، أو «الابتزاز العسكري».

---

(١) Truman H. S. Op. cit., vol. I, p. 77

(٢) *Yergin D.* Shattered Peace. The Origins of the Cold War and the National Security-State. Boston, 1977, p. 81—83.

(٣) *Leahy W.* I was There. N. Y., 1950, p. 351—352.

(٤) Truman H. S. Op. cit., vol. 1, p. 258.

(٥) Цит. по: *Graebner N.* Cold War Diplomacy. Princeton, 1962, p. 22.

ما إن انتهت الحرب، حتى سارع ترومان ومن دون سابق إنذار إلى وقف الصادرات إلى الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي يعدُّ مخالفة للاتفاق المبدئي لتصدير ما قيمته مليار دولار. كان هذا عبارة عن عملية استعراضية للضغط الاقتصادي على الحليف[1]. إلا أن محاولات الحديث مع الاتحاد السوفييتي من موقع القوة اصطدمت بالموقف الحازم والحاسم للاتحاد السوفييتي. ومع ذلك فقد استمرت الحكومة السوفيتية بخطة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية الموقعة في اجتماع ستالين - غوبكينز في موسكو وفي اجتماعات سان فرانسيسكو بوتسدام. وبغض النظر عن توقيف التوريدات، عبرت الحكومة السوفييتية في رسالتها إلى ترومان ١ حزيران١٩٤٥ عن شكرها على التوريدات في سنوات الحرب وعن الثقة في أن العلاقات المتأصلة خلال فترة النضال المشترك بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ستتطور في المستقبل بنجاح لما فيه خير شعوبنا، ولأجل مصالح التعاون المتين بين جميع الشعوب المحبة للسلام[2].

وباتخاذ الموقف المتشدد تجاه الاتحاد السوفييتي، بالغت حكومة ترومان بوضوح بتقييم إمكاناتها، واستخفت بإمكانات الاتحاد السوفييتي، وسيطر اعتقاد في الدوائر الحاكمة في واشنطن أن الخراب والدمار والخسائر البشرية جعلته غير قادر على مجابهة سياسة الإملاء الأمريكية. وبحسب قول «ويليامز» عدّ خبراء السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أن الإمكانات المتوفرة وخاصة في فترة غياب روسيا يمكن أن تستخدم لضمان الدور الفعال المحرك

---

(١) *Cochran B*. Harry Truman and the Crisis Presidency. N. Y. 1973 p. 149.

(٢) مراسلات رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي مع كلٍ من الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني في أثناء الحرب الوطنية العظمى ١٩٤١ - ١٩٤٥ الجزء ١ و ٢ موسكو ١٩٥٧ الجزء ٢ ص ٢٤١ .

لأمريكا في جميع القرارات المتعلقة بفترة ما بعد الحرب[1]. وأكدوا في اجتماع البيت الأبيض ٢٠ نيسان ١٩٤٥ أن «موقف الحزم» ليس مخاطرة بسبب حاجة الاتحاد السوفييتي إلى مساعدتنا في برنامج إعادة البناء[2]، المفهوم الخاطئ «إن الروس بحاجة لنا أكثر من حاجتنا لهم» هو المسيطر على عقول الكثير من أعضاء الحكومة الأمريكية، ومن هنا فإن الطموح السائد في واشنطن هو بناء العلاقات مع الاتحاد السوفييتي من منطق القوة وليس على أساس التعاون المتبادل والتنازلات. مارست المعلومات عن الأعمال المناسبة التي شارفت على الانتهاء والخاصة بصناعة القنبلة الذرية ضغطاً كبيراً على نهج السياسة الخارجية للبيت الأبيض. وفي ٢٥ نيسان أثناء لقاء ترومان أعلن ستيمسون أن التاريخ التقريبي لجاهزية القنبلة الذرية هو ١ آب ١٩٤٥. ونصح وزير الحرب بتأجيل أي تأزيم للعلاقات مع روسيا لحين جهوزية القنبلة لتصبح أمراً واقعاً. وأشار إلى خطورة دخول اللعبة برهانات عالية بدون امتلاك أوراق رابحة. وستيمسون لم يرفض الدبلوماسية الذرية من حيث المبدأ، إلا أنه عدّ أن السلاح الجديد يمكن أن يرغم الاتحاد السوفييتي على قبول الشروط الأمريكية عند اتخاذ قرارات جدلية حول المشكلات العالمية. وقد أخبر ستيمسون ترومان أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع احتكار القنبلة الذرية طويلاً[3]، اتضح أن «دور» مستشار ستيمسون ملتزم بذلك الموقف، وضع في مذكراته بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٥ مقولة التهديد الذري في موضع الشك. وأشار إلى أن الاقتصاد الاشتراكي أقل عدائية من الاقتصاد الرأسمالي، وأضاف أيضاً أن الشعب السوفييتي سينظر إلى السياسة

---

(١) *Williams W. A.* The Tragedy of American Diplomacy. N. Y, 1959, p 221.

(٢) Нит. по: *Truman H. S.* Op. cit,, vol. 1, p. 70.

(٣) الدبلوماسية الذرية: هيروشيما وبوتسدام. موسكو، ١٩٦٨، ص ٥٦،٥ - ٥٧غ. البروفيتس.

المقترحة تجاه الاتحاد السوفيتي كنوع من التدخل في الشؤون الداخلية، الأمر الذي سيعقد العلاقات السوفييتية - الأمريكية[1]، كذلك فإن العقلاء الأمريكيين المشاركين في الإدارات الحكومية نظروا بقلق كبير إلى العلاقات المستقبلية مع الاتحاد السوفييتي وذلك بسبب نوايا الخصوم في اللجوء إلى الابتزاز الذري.

وينبغي الإشارة إلى أن عدد من العلماء البارزين الأعضاء في لجنة دراسة آثار استخدام القنبلة الذرية توجه في ١١ حزيران ١٩٤٥ بنداء إلى الحكومة يطالب بتفعيل العقل أو منح اليابانيين إمكانية إخلاء السكان من المناطق المعرضة للضربة[2].

إلا أن الفكرة الذرية سيطرت في الدوائر الحكومية حتى قبل تجربة القنبلة الذرية. ونظرت تلك الدوائر إلى السلاح الذري كوسيلة للضغط على الاتحاد السوفييتي، وتحقيق الهيمنة العالمية للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب[3]، وليس لاستخدامه فقط ضد اليابان. وفي فترة اتخاذ أهم القرارات حول سياسة

---

(١) اقتباس من: *Sherry M.* Preparing for the Next War. American Plans for Postwar Defense, 1941—1945. New Haven, 1977, p. 184—185, 208.

(٢) *Bernstein B.* Roosevelt, Truman and the Bomb.—Political Science Quarterly, 1975, Spring, p. 23—69.

(٣) *Thorn Ck.* Allies of a Kind. The United States, Britain and the War against Japan, 1941—1945. N. Y., 1978, p. 500. وصل خبر التجربة الناجحة للقنبلة الذرية في منطقة ألاما غوردوإلى الرئيس ترومان أثناء الاجتماع بوتسدام في بيرلين في ١٦ تموز ١٩٤٥ . وقال حينها إلى ستالين محاولا خلق انطباع لدى الجانب السوفيتي بقوله عن وجود قوة تدميرية لا سابقة لها في الولايات المتحدة بدون أن يسميها بالقنبلة الذرية . وحسب شهادة جوكوف رد ستالين على ترومان بقوله يجب التحدث إلى كورتشافي (الأكاديمي الفيزيائي السوفييتي) لتسريع عملنا . (جوكوف ذكريات وأفكار موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ٧١٣).

الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي، أخبر بيرنز الرئيس الأمريكي أن السلاح الجديد قادر على مسح مدن كاملة من على سطح الأرض وقتل السكان بأعداد غير مسبوقة. وأضاف أيضاً -حسب رأيه- أن القنبلة ستمكننا من إملاء شروط السلام في نهاية الحرب[١]. ورأى ترومان أن القنبلة الذرية، من وجهة نظره، عصا ذرية ضد الاتحاد السوفييتي[٢].

بعد استعراض القوة النووية الأمريكية في هيروشيما وناغازاكي أصبحت الخارطة الذرية إحدى حجج السياسيين الأمريكيين، فقد أشار ترومان في ٦آب ١٩٤٥ إلى نية الولايات المتحدة امتلاك السيطرة على السلاح الذري بمفردها بغية دعم السلام العالمي.

وأكد الجنرال باتون في تشرين الأول من ذلك العام أن الولايات المتحدة ينبغي أن تبقى مسلحة وفي جاهزية كاملة. ضد من[٣] ؟، في ظروف الهزيمة العسكرية لألمانيا الفاشية واليابان العسكرية. الجواب يطرح نفسه.

حدد المسؤولون الأمريكيون في الأروقة الضيقة للعاصمة واشنطن من دون خجل عدو المستقبل في الحرب العالمية الثالثة. ففي ١٨أيلول ١٩٤٥ وافقت اللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات على التوجيه ١٤٦٩ / ٢: «الأساس في رسم السياسة العسكرية حيث سمي الاتحاد السوفييتي بعدو أمريكا. وأكد التوجيه إمكانية إنزال الضربة في الحرب المرتقبة ضد الاتحاد السوفييتي. وعدّ توجيه اللجنة المشتركة للتخطيط الحربي ٤٣٢ /د تاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٤٥ أن السلاح الوحيد الذي يمكن استخدامه في الضربة الحاسمة بالمراكز الأساسية

---

(١) اقتباس من *Truman H. S.* Op. cit, vol. I, p. 87

(٢) *Hodgson G.* Op. cit, p. 20; *Truman M.* Harry S. Truman. N. Y, 1973, p. 252.

(٣) مقتبس من. *Fleming D. F.* Op. cit, vol. 2, p. 317, 323

في الاتحاد السوفييتي هو القنبلة الذرية[1]. ووضع العسكريون مهمتهم الأولى هي تحقيق التفوق العسكري المطلق على الاتحاد السوفييتي[2].

اتخذ المزاج العسكري في واشنطن طابع الابتزاز السياسي الصريح للاتحاد السوفييتي. وخرجت تصريحات من الكونغرس عن قدرة الطيران الأمريكي على إنزال قنابل ذرية في أي نقطة من العالم والعودة إلى قواعدها بنجاح[3]. علماً أن إمكانات الولايات المتحدة لا تتطابق مع هذه الحسابات إطلاقا. وأكد الباحثون الإنكليز في تاريخ أمريكا ما بعد الحرب بقولهم: صدَّقوا الوهم على نطاق واسع،إلا أن عدد القنابل الذرية قليل جداً وغير دقيقة وضعيفة وغير ملائمة، لتتمكن الولايات المتحدة من التفوق على الاتحاد السوفييتي[4].

اتضح فشل الهجمة النفسية على الاتحاد السوفييتي، إلا أن الدبلوماسية الذرية تركت آثاراً سلبية على الموقف العالمي عامة، ونتج عن ذلك سباق التسلح. وكشف وزير الحرب الأمريكي في مذكراته إلى الرئيس في ١١ أيلول ١٩٤٥ «أنه في حال انعدام الشراكة مع الاتحاد السوفييتي على قاعدة التعاون والثقة والتنافس في مجال التسليح، وخاصة بسبب عدم الثقة الناتجة عن لجوء الولايات المتحدة إلى القنبلة الذرية لحل المشكلات «إذا لم نتجه إلى الروس (لحل مشكلات الأسلحة الذرية.. الكاتب) ونُجري المحادثات حاملين

---

(١) واشنطن. موسكو، ١٩٨٣، ص ٤٨ - ٤٩ . مقتبس من ياكوفليف ن.ن. تخيلات

(٢) FRUS, Diplomatic Papers, 1946: Vol. 1—11. Wash., 1969—1972, vol. 1, p. 1166.

(٣) Congressional Record, vol. 91, pt 8, p. 1085—1087.

(٤) *Mooney P., Bown C* Truman to Carter. A Post-War History of the United States of America. L., 1979, p. 34.

السلاح بأيدينا، فإن شكوكهم وعدم الثقة ستتزايد[1]. علماً أن أحداً من المحيطين بالرئيس لم يتأثر بهذا التحذير. تلخصت مقترحات ستيمسون برفض فكرة الشراكة مع الاتحاد السوفييتي في «القنبلة الذرية»، وافقه بعضهم بحذر، غير أن هذا النقاش لم يؤدِّ إلى شيء.

أطلقت المعلومات المشوهة التي نشرت في الصحافة - وعرضت الموضوع على أن الرئيس ينوي مشاركة الروس في أسرار القنبلة الذرية - عاصفةً من الهرج في الكونغرس، حيث سيطرت الأمزجة الرجعية. ولتلطيف الجو سارع ترومان إلى الاجتماع مع زعماء مجلس الشيوخ مهدئاً إيَّاهم في هذا المجال. أُحِيلَ ستيمسون على التقاعد، واقترحت اللجنة المشتركة لرؤساء الأركان على أن تحافظ الحكومة على جميع الأسرار المتوافرة والمتعلقة بالأسلحة الذرية[2]. واتخذ الكونغرس في عام ١٩٤٦ قانون «مارك - ماغون» بتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على الطاقة الذرية. وعدّوا عملية صناعة القنبلة الذرية سراً خاصاً بالدولة، ومنع تبادل المعلومات الذرية مع الدول الأخرى.

حاولت الحكومة الأمريكية وضع المصادر الأساسية لخامات اليورانيوم الطبيعية تحت سيطرتها، سعياً منها للاحتكار في ميدان الأسلحة النووية، وكذلك حرمان الدول الأخرى (الاتحاد السوفييتي بالدرجة الأولى) حقوقها القانونية المشروعة باستخدام الطاقة الذرية حسب تقديراتها، ذلك كان أحد أهم الأهداف الرئيسة لخطة (أتشيسون - ليلينتال - باروه)، «خطة باروه» التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ تموز ١٩٤٦ لدراستها في لجنة الأمم

---

(١) مقتبس من: *Acheson D.* Present at the Creation. My Years in the State Department. N. Y., 1969, p. 123

(٢) *Fleming D. F.* Op. cit., vol. 2, p. 320.

المتحدة الخاصة بالطاقة الذرية، وفي الوقت نفسه عدّت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها غير مرتبطة بإنتاج وتكديس وتحسين الأسلحة الذرية[1].

اقترح الاتحاد السوفييتي على لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية في ١٩ حزيران ١٩٤٦ مشروع اتفاقيةٍ دوليةٍ حول حظر إنتاج واستخدام الأسلحة التي تعتمد على الطاقة الذرية لأهداف التدمير الشامل. تنص الاتفاقية على وجوب عدم استخدام الأسلحة الذرية، في أي ظرف كان، وحظر إنتاجها وتخزينها، وتدمير جميع احتياطات هذا السلاح وفي الوقت ذاته اقترح أيضاً فرض الرقابة على استخدام الطاقة فقط للأغراض السلمية. بذلك فتح الاقتراح الطرق لحل مشكلة الأسلحة النووية وليحمي البشرية من التهديد الرهيب. غير أن الولايات المتحدة وبالاستفادة من الحصول على غالبية الأصوات في الأمم المتحدة ومؤسساتها أفشلت إقرار الاقتراح[2]. ذلك كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية السلبي من مسألة وقف سباق التسلح ونزع الأسلحة والتي كان يطالب بها الاتحاد السوفيتي. وفي الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة قدم الوفد السوفييتي اقتراح تقليص الأسلحة والقوات المسلحة. أشار مشروع القانون السوفييتي إلى أن تنفيذ قرار تقليص الأسلحة يجب أن يتضمن مهمة أولى في حظر إنتاج واستخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية[3]، وسمح اتخاذ القرار السوفييتي بتعزيز الأمن الدولي

---

(١) السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة في جزأين: مسؤول التحرير غ. أ. تروفيمنكو موسكو، ١٩٨٤ الجزء ١ ص ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٢٠.

(٢) تاريخ السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي، ١٩١٧ - ١٩٨٠: في جزأين موسكو، ١٩٨١، الجزء ٢ ص ٩٤ - ٩٥.

(٣) هناك أيضاً ص ٩٨.

واستبعاد الحرب من حياة الشعوب، إلا أن الدبلوماسية الأمريكية حالت دون اتخاذ قرارٍ بهذه الأهمية.

اقترحت حكومة الاتحاد السوفييتي في خريف ١٩٤٨ على الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كخطوة أولى، تقليص ثلث القوى البرية والبحرية والجوية خلال سنة للدول العظمى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي[١]: (الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، والصين، وبريطانيا العظمى وفرنسا) في محاولة لدفع قضية نزع الأسلحة. واقترح في الوقت ذاته حظر الأسلحة الذرية بعدّها أسلحة عدوانية، كذلك عملوا على تأسيس جهاز المراقبة الدولي ضمن أطر مجلس الأمن، إلا أن إدارة ترومان المنشغلة بتنمية تفوقها النووي كانت ترفض تقييد يدها في موضوع زيادة الأسلحة المتطورة جداً.

توخت حكومة الولايات المتحدة ربح عملية سباق التسلح الجارية. وأعلن ترومان للصحافيين أن الولايات المتحدة فقط هي التي تمتلك المصادر المادية والوسائل التنظيمية لإنتاج القنبلة الذرية، وفي حال التنافس سنكون في المقدمة[٢]. وقال ترومان النظر إلينا على أننا ينبغي اعتبارنا أوصياء على هذه القوة الجديدة [٣]. ولكنهم كما اعترفوا في الوثائق الرسمية الأمريكية، حتى في فترة احتكار السلاح الجديد، فإن الولايات المتحدة لم تبلغ هذا المستوى الذي قد يضمن النصر الأكيد بواسطة القنبلة الذرية فقط[٤].

---

(١) هناك أيضاً ص ١٠٢.

(٢) مقتبس من. *Fleming D. F.* Op. cit., vol. 2, p. 322.

(٣) Public Papers of the Presidents of the United States, Harry S. Truman, 1945—1953: Vol. 1—8. Wash., 1961—1966, 1945, p. 213.

(٤) Developments in Military Technology and Their Impact on United States Strategy and Foreign Policy... Wash., 1959, p. 26.

ومع هذا وخلافاً للفكر السليم فإن ممثلي الدوائر العسكرية والسياسية في واشنطن لم يستبعدوا أفكار الحرب الوقائية ضد الاتحاد السوفييتي، وانكبت القيادة العسكرية الأمريكية على إعداد خطط (الحرب العالمية التالية من حيث المبدأ) قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية عملياً، وفي تشرين الثاني ١٩٤٥ حددت لجنة المخابرات المشتركة ٢٠ مدينة سوفييتية كأهداف مهمة ملائمة للقصف الذري. ذلك بحسب شهادة الباحث الأمريكي شيري الذي درس بدقة الهجوم الذري على الاتحاد السوفييتي الذي أكّد هذا الخيار(حتى في حال تمكن في مجال التطور الصناعي والعلوم من امتلاك القدرة على الهجوم في نهاية المطاف على الولايات المتحدة أو صد الهجوم)[١].

وبما أن الحرب النووية الوقائية قد فكرت بها واشنطن كوسيلة ملائمة للسياسة، توضح الوثيقة السرية للجنة المشتركة لرؤساء الأركان بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٤٦ أنه «ينبغي على حكومتنا ممارسة الضغط لحل أية مسألة جدلية بالوسائل السياسية بسرعة، مع إنجاز جميع الإعدادات لشن الضربة الأولى عند الضرورة[٢]. هذا وقد أُعد ما يزيد على ١٠ خطط حربية للهجوم على الاتحاد السوفييتي باستخدام الأسلحة النووية تحت تسميات مشفرة مثل: توتاليتي، تشاريويتر، كوغويل، غانباودر، دابل ستار،ا ب س ١٠١ دواليزم وغيرها قبل عام ١٩٤٨. وتم إعداد خطط الضربة الأولى والهجوم الذري المفاجئ على الاتحاد السوفييتي بشكل حملات دعائية شوفينية مرافقة[٣]، كما كتب شيري - بحسب اعتراف قيادة القوات المسلحة الأمريكية - فإن الاتحاد السوفييتي لا يشكل تهديداً مباشراً[٤].

(١) *Sherry M.* Op. cit., p. 213.

(٢) FRUS, Diplomatic Papers, 1946, vol. 1, p. 1163.

(٣) مرجع سابق ص ٢٠٥ ياكوفليف أ.ن.

(٤) *Sherry M.* Op. cit., p. 215.

ظهرت الإستراتيجية الأمريكية المتخمة بأوهام منعة الولايات المتحدة في نهاية الأربعينات من تصور إمكانية الانتصار على الاتحاد السوفييتي في الحرب الشاملة، وكانت موجهة لتحقيق التفوق العسكري - الجوي والنووي، وهذا يعني أن المذاهب السياسية - في فترة ما بعد الحرب اتخذت طابع المذاهب العسكرية حصراً.

٣- الخطوات الأولى إلى الحرب الباردة:

كتب المؤرخ الأمريكي هودجسون: أخذت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأربعينيات على عاتقها زعامة العالم الحر، وبكلمات أخرى،ممارسة الضغط على التطور السياسي ما أمكن في القسم الأكبر من الكرة الأرضية، بقدر ما تسمح قدراتها العسكرية. أصبحت أمريكا... في النتيجة دولة إمبراطورية من نوع جديد، ولكنها تعتمد على التدخل في الشؤون الداخلية[١].

طالبت واشنطن بالدور الريادي في العالم -العولمة الكاملة- بتجنيد المصادر الهائلة واستخدام طيف واسع من الإجراءات العسكرية والسياسية: القواعد الإستراتيجية، الأحلاف العسكرية، المساعدة الاقتصادية والعسكرية للدول الدائرة في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل السياسي والإيديولوجي والعسكري والإعلامي[٢].

بغض النظر عن إمكانيات الولايات المتحدة غير المحدودة، فقد أصبح عبء قيادة العالم في ١٩٤٥ حملاً ثقيلاً، إذ أن أهداف السياسة لا تتطابق مع الإمكانات المتوفرة. فالقوى الحيوية شكلت حاجزاً هائلاً أمام

---

(١)*Hodgson G.* Op. cit., p. 17.

(٢)*Byrnes J.* Speaking Frankly. N. Y., 1947, p. 81.

الهيمنة العالمية للولايات المتحدة، واستطاع الاتحاد السوفييتي الوقوف أمام هذه الهيمنة، بالإضافة إلى النضال الثوري- الوطني التحرري للشعوب ومقاومة الدوائر الديمقراطية في المجتمع الأمريكي.

كذلك فإن المزاج العام للشعب الأمريكي قاوم بشكل أقل النهج العدواني لواشنطن. ويرى بيرنس «بنتيجة المصائب والضحايا والخسائر عامة، أنَّ الاتحاد السوفييتي يكون قد ترك وديعة طيبة تساوي أو تتجاوز أية وديعة لدولة أخرى. وحسب معطيات استطلاعات الرأي العام في أيلول ١٩٤٥، فإن ٥٤% من الأمريكيين أيّدوا استمرار تطوير التعاون مع الاتحاد السوفييتي، و٣٠% فقط ضد ذلك[١]، واصطدم البرنامج التوسعي للولايات المتحدة بعقبات مختلفة خارج الحدود.

مارست سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية المحبة للسلام ضغطاً كبيراً على الرأي العام العالمي بما فيه الرأي العام الأمريكي، وعملت الحكومة السوفييتية من أجل استمرار وتطوير التعاون مع الولايات المتحدة في قضية بناء عالم ما بعد الحرب، انطلاقاً من قرارات القرم (يالطا) وبرلين (بوتسدام)..

سعى الاتحاد السوفييتي إلى ضمان السلام المتين والعادل والديمقراطي لجميع الشعوب، وبرزت أمامه وأمام الولايات المتحدة والدول الأخرى التي شاركت في الحرب ضد التحالف الهتلري مهمة التسوية السلمية مع الحلفاء القدماء لألمانيا الهتلرية: إيطاليا وفينلندا، ورومانيا، وبلغاريا وهنغاريا. ووفقاً لقرارات بوتسدام فإن إعداد مشاريع التشاور مع هذه الدول أسند إلى مجلس وزراء خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. ففي الجلسة الأولى لوزراء

---

(١) *Fleming D. F.* Op. cit., vol. 2, p. 283.

الخارجية في لندن ٢ تشرين الأول ١٩٤٥ ظهرت مواقف متناقضة للاتحاد السوفييتي و الدول الغربية في معالجة بناء أوروبا ما بعد الحرب.

كان الاتحاد السوفييتي يطمح إلى أن تكون الاتفاقيات السلمية مع الحلفاء القدماء لألمانيا مساعدة لتعزيز الأمن الأوروبي وضمان إمكانية التطور الديمقراطي لتلك الدول. حاولت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية الأخرى عرقلة العمليات الاجتماعية وإعادة الثورة الديمقراطية الشعبية إلى حالة السُّبات في بلغاريا ورومانيا وهنغاريا، واستخدم ممثلو الولايات المتحدة وإنكلترا المحادثات السلمية بهدف التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، والإطاحة بالحكومات الديمقراطية، وإعادة الأنظمة التي رفضتها شعوب تلك الدول. لقد دافع الاتحاد السوفييتي عن السيادة وعمل ضد التعدي على التطور المستقل للشعوب، ونسفت الولايات المتحدة أعمال مؤتمر لندن لوزراء الخارجية. وقررت حكومة ترومان تأجيل الاتفاقيات إلى مؤتمر السلام مع أقل عدد من المشاركين، حيث شكلت الأغلبية.

تقدم الاتحاد السوفييتي بمبادرة دستورية التزاماً منه بمبدأ سياسة التصويت للدول العظمى - المشاركة في التحالف ضد ألمانيا الهتلرية. ففي لقاء ستالين -هاريمان ٢٤- ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٤٥ اقترح الجانب السوفييتي من جديد عقد اجتماع وزراء الخارجية لإعداد مشاريع اتفاقيات السلام قبل عقد مؤتمر السلام، وأكد الجانب السوفييتي أنه بعد هذا الاجتماع ينبغي تحديد نص الاتفاقيات من الدول الموقعة على شروط الهدنة مع الدول المعنية[1]، وهنا تراجعت الولايات المتحدة وإنكلترا أيضاً وعُطّلت التسوية السلمية.

---

(١) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، الجزء ٢ ص ٣١ - ٣٢ .

عقد في موسكو اجتماع وزراء خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا بتاريخ ١٦-٢٦ كانون الأول ١٩٤٥، وتوصلوا إلى اتفاقية وقف الحرب الأهلية في الصين، وتوحيد وديمقرطة هذه البلاد بقيادة الحكومة الوطنية، وانسحاب القوات السوفييتية والأمريكية منها في أقصر وقت ممكن. وشملت قرارات موسكو أيضاً تشكيل حكومة ديمقراطية مؤقتة في كوريا، وتأسيس لجنة الشرق الأقصى من ممثلي ١١ دولة لتحديد الخط السياسي، وتأسيس مجلس اتحادي لليابان من ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين، وعضو واحد يمثل كل من إنكلترا وإستراليا ونيوزيلاند والهند مجتمعة(١).

نوقشت في موسكو أيضاً مسائل إعداد السلام مع حلفاء ألمانيا الخمسة السابقين. وفي أثناء المحادثات استمر ممثلو الولايات المتحدة وإنكلترا بمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لرومانيا وبلغاريا، مطالبين بإعادة تنظيم الحكومات في هذه الدول بإشراك شخصيات من الأحزاب الرجعية. رفض الاتحاد السوفييتي هذه المضايقات، ومع ذلك فقد تمكنوا من إيجاد حل وسط بفضل جهود الاتحاد السوفييتي. وبالنتيجة سحبت الولايات المتحدة وإنكلترا معارضتهما لمشاريع الاتفاقيات السلمية مع رومانيا وبلغاريا. وقبل الجانب السوفييتي الاتفاق مع الولايات المتحدة لعقد مؤتمر السلام(٢). أشارت الحكومة السوفييتية في أثناء فترة المحادثات ٢٣ كانون الأول في موسكو برسالة إلى الرئيس ترومان أنها تنظر بعين التفاؤل إلى نتائج تبادل الآراء الجاري حول المشكلات العالمية الدقيقة

---

(١) السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي، ١٩٤٥، وثائق ومواد. موسكو، ١٩٤٩، ص ١٦١ - ١٦٣ .

(٢) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي . الجزء ٢ ، ص ٣٣ - ٣٤.

وتأمل أن تتوفر الإمكانات المستقبلية في مسألة تنسيق سياسة كلتا الدولتين في المسائل الأخرى[1].

سارت الاتفاقية في موسكو بعكس إرادة الدوائر الأمريكية التي تنادي بالنهج المتشدد، وعدّت بعض الصحافة البرجوازية الأمريكية موقف وفد الولايات المتحدة ترضية للاتحاد السوفييتي[2]، وذكر رؤساء الوفد الأمريكي بيرنس، فوريستول، اتشيسون الذين تعرضوا لهجمات الصقور أن التعليمات التي تم إعدادها حول بعض القضايا أكثر ليبرالية من السياسة التي ينتهجها الرئيس[3]. في الحقيقة إنّ المشهد يحكي التنافسية المتأزمة ضمن الدوائر الحكومية في ظروف أصبح الإفصاح عن الصلابة العنيفة في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي مقياس الثقة العسكرية. وعند لقاء ترومان وزير الخارجية أعلن أن الوزير لم يبلغه عما جرى بالكامل في موسكو[4] وذكر في مذكراته أنه تعب من النصائح، وأنه يجب استخدام القبضة الحديدية ولغة الحسم مع الاتحاد السوفييتي[5].

حاول الوفد الأمريكي مجدداً في أثناء مؤتمر السلام في باريس ٢٩ تموز و١٥ تشرين الأول ١٩٤٦ التدخل في الشؤون الداخلية لدول أوروبا الشرقية. وفي ٢٧ آب طالب بيرنس في حواره مع ممثلي بلغاريا بتغيير مكونات الحكومة، وقدمت الوفود الغربية اقتراحاً بتشكيل «محكمة أوروبية

---

(١) مراسلات رئيس مجلس الوزراء السوفييتي مع رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا العظمى في أثناء الحرب الوطنية العظمى. ١٩٤١ - ١٩٤٥ الجزء ٢ ص ٢٧٨.

(٢) *Byrnes J.* Op. cit., p. 122.

(٣) *Acheson D.* Present at the Creation, p. 135.

(٤) Ibid., p. 136.

(٥) *Truman H. S.* Op. cit., vol. 1, p. 548—552.

لحقوق الإنسان » والموجهة عملياً إلى إباحة تدخل الغرب في شؤون الدول الأخرى. غير أن الاتحاد السوفييتي كان رافضاً لكل هذه المحاولات.

في العاشر من شباط ١٩٤٧ تم توقيع اتفاقيات سلام في باريس مع إيطاليا وفينلندا ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا. ولم تفرض على تلك الدول أية أنظمة اجتماعية أو تشكيلة سياسية. وبذلك توفرت إمكانات تطوير المسار الديمقراطي. وفي النهاية تم حل مشكلات التسوية السلمية بعد صراعٍ حادٍ على أساس تعاون دول التحالف ضد ألمانيا الهتلرية، آخذين بعين الاعتبار مراعاة مصالح الأمن الأوروبي بروح التعايش السلمي للدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلقة.

بيَّن عدد من الخطابات والتصريحات لقادة الحكومة السوفييتية البرنامج المنتشر حول العلاقات السلمية بين الدول على أسس المساواة والتعاون والذي ترافق مع الأفعال الخاصة للاتحاد السوفييتي، وتحدثت الخطة الخمسية التي أقرها مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي لاستعادة وتطوير الزراعة لفترة ١٩٤٦-١٩٥٠ عن حب الوطن السوفييتي للسلام، وسعيه لإقامة علاقات الصداقة والتعاون المتبادل مع جميع الدول، بما فيها الدول الحليفة السابقة لألمانيا الهتلرية.

كانت إمكانات استمرار التعاون بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة متوفرة وظاهرة للعيان، إلا أن طموح واشنطن كان مختلفاً. فقد هبَّت رياحُ الحربِ الباردة في العاصمة واشنطن. وللضغط على الرأي العام في البلاد استخدمت الأوساط الحاكمة بتركيزٍ شديدٍ الإعلام كأداة في السياسة الخارجية. وبالكشف جزئياً عن فكرة استعمال وسائل الإعلام الجماهيرية لصالح الحرب الباردة، كتب الصحفي المشهور سولتسبيرغر في

٢١ آذار ١٩٤٦ في نيويورك تايمز: استمرت مشاعر التعاطف مع الاتحاد السوفييتي والتي ظهرت في أثناء الحرب بهدف دعم الاتحاد العظيم بالتزايد بقوة حتى مع حلول السلام، هذه الظروف عقَّدت الأمور للإدارة الأمريكية في ممارسة السياسة الصلبة المطلوبة في الوقت الراهن، ولذلك بدأت الحملة بغية تحقيق التوازن النفسي الملائم في الرأي العام، الأمر الذي ساعد الحكومة على التمسك بسياسة أكثر صلابة.

وضعت الإدارة الأمريكية إيديولوجيتها المضادة مكافحة الشيوعية ضد أفكار السلام والتقدم الاجتماعي والتعاون. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية احتلت «الإيديولوجية البديلة» موقعاً فعالاً في الحياة السياسية والخارجية للولايات المتحدة. وبغرس أسطورة «التهديد السوفييتي» وتسعير جو التوتر الدولي، تم تنظيم الإعلام المعادي للشيوعية لإقناع الرأي العام بضرورة التسليم بمغامرات السياسة الخارجية للحكومة باسم «الأمن القومي». وفي الوقت نفسه فإن زعماء الولايات المتحدة كانوا بحاجة كبيرة إلى إيديولوجية التسويق لتمويه نهج السياسة الخارجية التوسعية.

كان الاتحاد السوفييتي الهدف الرئيس للحرب النفسية التي يشنها أنصار سياسة «منطق القوة»، وعلى نحو مميز، لم تتوقف قطاعات مهمة من جهاز الإعلام الأمريكي في أثناء سنوات الحرب (صحف كريست، ماكروميك، باترسون، سكريبس هووارد، مجلات ساترداي إيفنينغ بوست، ريديرز واي جيست، وغيرها) عن تضخيم وزرع الكراهية ضد الاتحاد السوفييتي. بعد الحرب جرت حملة تسعير التوتر تحت عنوان «وقف التعاطف مع روسيا»[١].

---

(١) Congressional Record, vol. 91, pt 8, p. 11013—11036.

أعلن السيناتور إيست ليند في ٤ كانون الأول عام ١٩٤٥ أن «ألمانيا كانت حاميةً للغرب من جحافل الشرق على مدى ألفي عام. الآن وبعد زوال هذا الدرع سارت هذه الجحافل على طرق الحضارة الغربية»، وتابع: «ينبغي على الشعب الأمريكي أن يفهم أنّ روسيا أمةٌ عدوانيةٌ»[١].

تغير الجو السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة البرق، وتسارعت الحملة المعادية للشيوعية، وسيطرت على وسائط الإعلام الجماهيري وساعدت على صياغة الفكر المعادي للشيوعية في المجتمع الأمريكي. وتعرض السكان لإشعاع مكافحة الشيوعية من صفحات الرجعية بالإضافة إلى الإذاعة والتلفزيون، وبدأ في أثناء ذلك الإنتاج الهوليوودي، والثقافة الشعبية الجماهيرية. تنظيم قطاعات اجتماعية من المجتمع البرجوازي: علم السوفييت، علم ماركس، وغيرها التي تخدم الإعلام المعادي للسوفييت في ٥ آذار ١٩٤٦ بمدينة «فولتون» ولاية ميسيسوري، وبحضور الرئيس الأمريكي ترومان تحدث وينستون تشيرشل المتقاعد عن الستار الحديدي الذي استدعى موجة جديدة من الحملة المعادية للشيوعية في الولايات المتحدة. بعد الإعلان عن إسدال الستار الحديدي على دول شرق وجنوب شرق أوروبا، وأن الحضارة المسيحية أصبحت تحت تهديد الاتحاد السوفييتي، دعا تشيرشل إلى إقامة حلف عسكري بين الولايات المتحدة وبريطانيا. كان حديث مدينة فولتون في الحقيقة دعوة لشن حملة صليبية ضد الاشتراكية وتركيز الصراع ضد القوى التقدمية باسم إنقاذ الديمقراطية الغربية[٢].

---

(١) Ibid., pt 9, p. 11, 371—381.

(٢) New York Times, 1946, Mar. 6.

تناغمت أقوال تشيرشل مع وجهات نظر ترومان، علماً أن الأخير نفى معرفته قطعياً بهذه الأقوال، وطالب أنصار سياسة «الحزم» بقوة استخدام احتكار الولايات المتحدة للقنبلة الذرية والضغط على الاتحاد السوفييتي، وأعلن المبعوث الأمريكي السابق إلى بلغاريا «إيرل» في آذار ١٩٤٦ أنه يجب إنذار الاتحاد السوفييتي بالانسحاب إلى أراضيه؟، وفي حال الامتناع استخدام القنبلة النووية ضده قبل أن يخترعها[١]. في ١٠ تموز ١٩٤٦ نفذت أول تجارب نووية في جزيرة بيكيني بعد الحرب.

عبر نائب الرئيس الأمريكي وولاس في ٢٣ تموز ١٩٤٦ للرئيس ترومان عن قلقه المتزايد إزاء بدء الحرب الجديدة وسباق التسلح[٢]. وفي أيلول ألقى خطاباً في حديقة «ميديسون سكوير» في نيويورك بعد عرضه على الرئيس، ووافق عليه من دون قراءته. أشار وولاس في خطابه إلى أن موقف الصلابة لم يعط شيئاً، وما دمنا أننا سنصبح أصلب فإن الروس سيردون بالشيء نفسه..... اتفاقية السلام الحقيقية التي نحن بحاجة إليها هي اتفاقية السلام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. سأل الصحفيون ترومان في اليوم التالي: هل يعكس وولاس سياسة الإدارة؟ أجاب بدون تردد: أكيد. وبالتعليق على الموقف أشار الصحفي «ريستون» في صحيفة **نيويورك تايمز** قائلاً: يبدو أن الرئيس ترومان هو الشخص الوحيد في العاصمة الذي يفكر في أن مقترحات وولاس تطابق وجهة نظر السيد ترومان والسيد بيرنس. وطالب وزير الخارجية الأمريكي المتواجد في

---

(١) New York Herald Tribune, 1946, Mar. 24.

(٢) مرجع سابق. *Truman H. S.* Op. cit., vol. 1, p. 556 :

باريس بإقالة وولاس[1]. هكذا رأى الرئيس أيضاً. كانت إقالة وولاس رسم الميزة النهائية التي تفصل عصر روزفلت عن عصر ترومان.

٤ - مذهب ترومان وخطة مارشال:

عندما وجد زعماء الولايات المتحدة الأمريكية أنفسهم أمام واقع عملية التحولات الثورية المتنامية بسرعة في العالم، اختاروا خط السياسة الخارجية الاستراتيجية الموجهة لكسر ميزان القوى المتشكل، وإلى إبعاد الاتحاد السوفييتي، والقوى التقدمية من المواقع التي احتلتها وإقامة الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية. أطلق على هذا الخط سياسة «كبح الشيوعية»، وأصبح نهجاً رسمياً للسياسة الخارجية لإدارة ترومان، واتفق هذا العمل مع «مذهب ترومان» و«خطة مارشال». تم بناء استراتيجية «كبح الشيوعية» في الخطة النظرية على المفاهيم الجيوسياسية التي تدعو إلى الصراع التقليدي للدول القارية والبحرية[2]. ومن الناحية الإيديولوجية فإن الكبح استند إلى معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييتية، وتم تحديد مفهوم الكبح بسعي واشنطن لاستخدام مجموعة من أساليب الضغط على الاتحاد السوفييتي العسكري والاقتصادي والإيديولوجي.

جرى اقتراح إيديولوجية الكبح من مستشار السفارة الأمريكية في موسكو «كنان»، ففي ٢٢ شباط ١٩٤٦ أرسل رسالة إلى واشنطن مؤلفة من ثمانية آلاف كلمة ينصح فيها بـ «كبح الضغط السوفييتي باستخدام القوى المضادة في مختلف النقاط السياسية والجغرافية المتغيرة باستمرار».

---

(١) Цит. по: *Acheson D.* Present at the Creation, p. 191—192.

(٢) *Kennan G. F.* Realities of American Foreign P.olicy. L.. 1954, p. 65;

تروفيمنكو غ. أ. الولايات المتحدة: السياسة، الحرب، الإيديولوجيا . موسكو، ١٩٧٦، ص ١٥٣ - ١٥٩.

انطلق مفهوم كنان من الفهم الخاطئ لجوهر وأهداف الدولة السوفييتية والاستخفاف بإمكاناتها، ونسب إلى نهج السياسة الخارجية دوافع عدوانية ليس فيه، وأكد أن الاتحاد السوفييتي يطمح بعصبية عمياء إلى تدمير نمط حياتنا التقليدي، ولذلك فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تأمل بالحميمة السياسية مع النظام السوفييتي، ويجب أن ننظر إلى الاتحاد السوفييتي على أنه منافس وليس شريكاً في ساحة السياسة الخارجية. «السلطة السوفييتية، كما أكد الدبلوماسي الأمريكي -لا يمكن اختراقها بمنطق العقل، إلا أنها حساسة لمنطق القوة، نستنتج أنه لإرغام الاتحاد السوفييتي على الانسحاب من مواقعه الحالية يجب استخدام الضغط من موقع القوة». وعلى العموم كما قال كنان حينها: ما زال الاتحاد السوفييتي أضعف دولة، بالمقارنة مع الغرب. المجتمع السوفييتي ضعيف اقتصادياً، وكذلك فإن وجود تشوهات خلقية ستؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف قدرة الاتحاد السوفييتي. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تستطيع ممارسة سياسة «الكبح الحازم» من دون أية أخطار[1]. لم يستخدم كنان «فكرة الردع» في تصنيفات السياسة السلبية للاحتفاظ بالخطوط كما حاول منتقدوه وصف مقولته المصنفة في أقصى يمين جناح الطيف السياسي، وأكد كنان أن الولايات المتحدة قادرة، بأعمالها الخاصة، التأثير على التطور الداخلي في روسيا، وفي كامل الحركة الشيوعية الدولية. وتابع: أنه ليس مغالاة في القول: إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بمفردها تقرير حياة أو موت الحركة الشيوعية والسقوط السريع للسلطة السوفييتية في روسيا، ولكن الولايات المتحدة بحسب رأيه تستطيع أيضاً تشديد الضغط على

---

(١) *Kennan G. F.* The Sources of Soviet Conduct,—Foreign Affairs, 1947, July, p. 575; *Idem.* Memoirs, vol. 1, p. 547—559.

العمليات الداخلية في الاتحاد السوفييتي، وبالطريقة نفسها تفعيل المفاهيم التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تفككه، ومن ثم إلى إضعاف القوة السوفييتية[1].

كان لتشخيص السياسة الخارجية ووصفات كنان أثر ملحوظ على نجاح مذهل في واشنطن. فقد رحب نائب وزير الخارجية الأمريكي أتشيسون برسالة كنان وعدّها «عظيمة»[2]. ودرس كبار المسؤلين في واشنطن بدءاً من الرئيس ترومان وحتى مئات ضباط القوات المسلحة (الأخيرين بأمر خاص من فوريستول - وزير الدفاع لاحقاً) بدقة مذكرات كنان.

بعد مضي سنة أعيدت صياغة تحليل كنان، ونشر ضمن مقالة مجهولة في مجلة «فورين أفيرز» بعنوان «مصادر السلوك السوفييتي» حاول بعد ذلك المؤلف الانسحاب من مسؤوليته عن مقترحاته السابقة، فقد كتب في مذكراته لاحقاً: كنت أعني بردع القوة السوفييتية الردع السياسي والتهديد السياسي وليس الردع بالوسائط العسكرية والتهديد العسكري[3]. وصرح كنان في نهاية السبعينيات أن المقالة في «فورين بوليسي» اكتسبت شهرة مؤسفة، ومنذ ذلك الحين يتعقبونني

---

(١) Containment and the Cold War. American Foreign Policy since 1945/Ed. by T. Pa- terson. Reading (Mass.), 1973, p. 18—33. اعتبر كنان في هذه الحالة أن القادة السوفييت شعروا في نهاية الحري العالمية الثانية بأنهم منجرّون إلى حرب كبيرة أخرى في المستقبل المنظور (Kennan G. F. Me-moirs, vol. I, p. 291, 563—564; vol. 2, p. 335) يكمن في التسبب في التحول الداخلي واعترف كيسينجر لاحقاً أن الهدف الحقيقي من الردع يكمن في التسبب في التحول الداخلي في الإتحاد السوفييتي. (Kissinger H. Central Issues of American Foreign Po-licy.—In: Agenda for the Nation/Ed, by K. Gordon. Wash., 1968, p. 607).

(٢) *Acheson D.* Present at the Creation, p. 151.

(٣) *Kennan G. F.* Memoirs, vol. 1, p. 358

كمخلص، ولكن حيوان غير مرغوب فيه، وتعقدت حياتي بعد ذلك[1]. غير أنني بشرح موقفي عام ١٩٤٦ - أكدتُ ضرورة الردع (ردع الاتحاد السوفييتي - الكاتب) العسكري والسياسي على مدى سنوات طويلة وفي المستقبل حتى[2] وفي النهاية أصبح الردع مصطلح المارة في جلسات السياسيين والعسكريين الذين يؤيدون المجابهة مع الاتحاد السوفييتي.

تفسر شعبية فكرة «الردع» وسط صقور ذلك الزمان، على أن فكرة كنان وجهت سياسياً وإيديولوجياً، وبكلمات أخرى، سوّغت وثبّتت سياسة الحزم تجاه الدول الاشتراكية. إن تجاهل التجربة التاريخية في التعاون مع الاتحاد السوفييتي ومفهوم «الردع» جعل من الاتحاد السوفييتي دولة غايتها تحقيق الأمن بالصراع العنيد القاتل من أجل التدمير الكامل للدولة المنافسة[3]، وليس عبر المفاوضات والتنازلات والحلول الوسط معها، وكما كتب المؤرخ الأمريكي مارك «مذهب الردع» لا يعني المجابهة العسكرية مع الاتحاد السوفييتي فقط،وإنما تدمير السلطة السوفييتية[4].

لا يمكن القول: إن النظرية هنا سبقت التطبيق فيما يتعلق باستراتيجية الردع وعلى العكس من ذلك ففي واشنطن أعدت خطط الحرب الذرية ضد الاتحاد السوفييتي حتى في عام ١٩٤٥، وتلخصت الفكرة الإيديولوجية الإعلامية لمفهوم الردع في تخويف وترهيب سكان الولايات المتحدة بالتهديد الشيوعي، وبذلك يحول دون نقد نهج الهيمنة العالمية للإدارة، كما أشار العالم

---

(١) *Kennan G. F.* Needed: A New American View of the USSR.— In: Common Sence in US — Soviet Relations. Wash., 1978, p. 27.

(٢) Kennan *G. F.* Memoirs, vol. 1, p. 304.

(٣) Ibid., p. 550.

(٤) *Mark E.* The Question of Containment.- Foreign Affairs, 1978. Jan., p. 438.

السياسي الأمريكي «سووملي» إلى أن الحرب الباردة والتهديد الخيالي للسيطرة السوفييتية على العالم، هيأا الظروف والإمكانات السياسية والمعنوية للولايات المتحدة لتوجيه قوتها إلى مختلف أجزاء الكرة الأرضية بحجة استباق القوة الشيوعية، وبتعميم أسطورة التهديد السوفييتي فرضوا على الشعب الأمريكي الخدمة العسكرية الإلزامية في زمن السلم، وعلى الناتو والأحلاف العسكرية الأخرى والمجمَّع الصناعي الحربي الضرائب الهائلة لتلبية مطالبهم(١).

أكسبت استراتيجية «الردع» السياسة الخارجية الأمريكية طابع «الحملة الصليبية» ضد الاتحاد السوفييتي والتقدم الاجتماعي عامة، وكلَّفت حكومة الولايات المتحدة نفسها بالقيام بوظيفة الشرطي العالمي عملياً باستخدام الضغط الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي وفي النهاية العسكري في تلك المناطق التي تعدّها حكومة الولايات المتحدة «رخوة شيوعياً» هدفاً لها، وتعني سياسة «الردع» استعادة الفكرة الإمبريالية «الطوق السليم»، حيث ظهر طموح الولايات المتحدة في حب سياسة الإملاء والهيمنة المقنعة تحت شعار الصراع ضد التهديد السوفييتي الوهمي.

أعدَّ المعاون الخاص للرئيس الأمريكي «كليفورد» تقريراً في ١٤ أيلول ١٩٤٦، بعد الاجتماع مع الشخصيات الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية، حول السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي، وأكد التقرير ضرورة تحذير الحكومة السوفييتية من امتلاك الولايات المتحدة القوة الكافية لدحر الاتحاد السوفييتي سريعاً في الحرب، وشرح أيضاً أن الحرب ضد الاتحاد السوفييتي ستكون شاملة أكثر من أية حرب مضت، ولذلك يجب إعدادها باستخدام

---

(١) *Swomley /.. Jr.* Op. cit.. p. 115-116.

جميع الأسلحة الهجومية والدفاعية. واقترح كذلك أن أية محادثات مع الاتحاد السوفييتي عن نزع الأسلحة يجب أن تجري ببطء وحذر شديدين، آخذين بعين الاهتمام دائماً حظر استخدام الأسلحة الذرية والأسلحة الهجومية بعيدة المدى والتقليص الجزئي لقوة الولايات المتحدة(١).

أعلن ترومان في ٦ آذار ١٩٤٧ أن النزاع مع الشيوعية عنيد، وأن النظام الأمريكي وحده القادر ليصبح نظاماً عالمياً(٢). دعمت القوى المحافظة هذه النزعة في كلا الحزبين اللذين تحوّلا إلى نظام الحزبين. وطالب دالاس في ١٠ آذار في تشيكاغو الشخصية الجمهورية البارزة باتخاذ تدابير الطاقة لردع الديناميكية السوفييتية في أطر سريعة(٣)، وأعلن أن «مذهب ترومان» هو نتاج السياسة المهمة لإعداد منظومة الأحلاف العسكرية المعادية للسوفييت.

كان السبب الذي أدى إلى إعلان «المذهب الجديد» هو التحذير الذي صدر عن وزارة الخارجية البريطانية (٢١ شباط ١٩٤٧) حول عدم أهلية بريطانيا القيام بمسؤولياتها في اليونان وتركيا، وجواباً عن ذلك أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن اهتمامها بالوضع الاستراتيجي لكل من تركيا واليونان، واتخذت عدداً من التدابير العسكرية.

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية «وَهْمَ التهديد الشيوعي» من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية على النطاق العالمي، ففي ٢٧ شباط ١٩٤٧ أعلم ترومان ووزير الخارجية مارشال زعماء الكونغرس المدعوين إلى البيت

---

(١) Containment: Documents on American Policy and Strategy, 1945—1950/Ed. by T. Et-zold, J. Gaddis. N. Y., 1978, p. 66—68.

(٢) اقتباس من: Fleming D. F. Op. cit., p. 436.

(٣) Ibid., *v.* 434.

الأبيض، أنه في حال زوال ضغط الولايات المتحدة عن روسيا، فإن الاتحاد السوفييتي سينتشر في أوروبا وشرق المتوسط وآسيا[١].

وتحدث نائب وزير الخارجية الأمريكي «أتشيسون» في الاجتماع قائلاً: لا يوجد وقت للتقييم المقيد، لأن إمكانية خروج الاتحاد السوفييتي إلى الشرق الأوسط (المؤلف) تفتح الأبواب أمام التغلغل السوفييتي في قارات ثلاث. مَثَلُ ذلك مثل تفاحة عفنة في السلة، سرعان ما ينتشر العفن إلى التفاحات الأخرى - كاليونان وإيران وكل الشرق وأفريقيا وإيطاليا وفرنسا. ومنذ روما القديمة لم ير العالم مثل هذا الاستقطاب[٢].

كان دعم الكونغرس لتصدير الثورة المضادة مطلقاً، وأصبحت اليونان حقل تجارب لتجربة المبدأ العام في التدخل العالمي للولايات المتحدة الأمريكية[٣]. وللتأثير على الرأي العام طالبوا بوسائل إعلامية أشد قوة للضغط أكثر من إعلان البيت الأبيض وبحسب رئيس اللجنة الخاصة بالشؤون الخارجية السيناتور «فاندينبيرغ»: إنه لا يوجد حل لدى الرئيس سوى تخويف البلد[٤].

تم الإعلان عن «مذهب ترومان» على كل قواعد التأثير النفسي في الرأي العام. ففي ١٢ آذار ١٩٤٧ - وفي أثناء الجلسة المشتركة للكونغرس طالب

---

(١) The Private Papers of Senator Vandenberg/Ed. by A. H. Vandenberg. Jr. Boston,. 1952, p. 338.

(٢) Acheson D. Present at the Greation, p. 219, 293.

(٣) «كتب ليبمان: لم يكن اختيارنا تركيا واليونان بسبب حاجتها للمساعدة وليس لأنهما نموذج رائع للديمقراطية، وإنما تشكلان البوابة الرئيسية التي تؤدي إلى البحر الأسود وإلى قلب الإتحاد السوفييتي» (Lippman W. The Cold War. N. Y., 1947, p. 29-30).

(٤) The Truman Period as a Research Field/Ed, by R. S. Kirkendall. Columbia (Mo),. 1967, p. 56.

الرئيس باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير السريعة والحاسمة للحد من انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط، وتخصيص مساعدة عسكرية واقتصادية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار إلى تركيا واليونان، إضافة إلى إرسال البعثات العسكرية وغيرها إلى هذه الدول، وأنفقت الولايات المتحدة في اليونان وتركيا ٣٣٧ مليون دولار - القسم الأكبر منها لأهداف عسكرية، وبلغ تعداد البعثات ٥٢٧ شخصاً إلى اليونان و٤١٠ أشخاص إلى تركيا[١].

لم يكتفِ «مذهب ترومان» بهذه التدابير المحددة، فقد أعلن رئيس الولايات المتحدة رسمياً: يجب أن تكون سياسة دعم «الشعوب الحرة» التي تقاوم محاولات الخضوع إلى الأقلية المسلحة أو الضغط الخارجي هي سياسة الولايات المتحدة[٢]، وأنه في هذه اللحظة من تاريخ العالم يجب الاختيار مابين نظامين متناقضين للحياة.

يفهم من الأقلية المسلحة في البيت الأبيض القوى التقدمية المناضلة في سنوات ما بعد الحرب ضد محاولات الرجعية في استعادة مواقعها المدمرة أثناء الحرب. وبكلمات أخرى فقد أعطت الولايات المتحدة نفسها الحق بدعم الرجعية ضد القوى التقدمية أينما حدثت صدامات بينهما عالمياً، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[٣]..

---

(١) التاريخ الحديث للولايات المتحدة، ١٩١٧ – ١٩٦٠، موسكو، ١٩٦١، ص ٤٩١. ياكوفليف ن.ن.

(٢) 81st Congress, 1st Session. Senate Document N 123. A Decade of American Foreign Policy, Basic Documents, 1945—1949. Wash., 1950, p. 1253—1261.

(٣) كتب السيناتور أو. فولبرايت في عام ١٩٧٢: أصبح عامل مناهضة الشيوعية في عقيدة ترومان في السياسة أكثر من أي عامل آخر مبدأ موجها في السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية . (Containment andthe Cold War, p. 212)

أعلن وزير الدفاع «فوريستول» مقيّماً الأعمال في شرق المتوسط، عن أن الدعم الأمريكي لليونان وتركيا يعدّ خطوة تجريبية تحضيرية للقيام بأعمال اقتصادية وسياسية أكثر أهمية في مختلف أنحاء الكرة الأرضية[1]، وفي أثناء مناقشة «عقيدة ترومان» في البيت الأبيض تقدم آيزنهاوار بمقترحات حول ضرورة عرض المساعدة للدول الأخرى التي تقاوم التغلغل الشيوعي[2]، وأما الخطوة التالية بعد مذهب ترومان الأكثر أهمية في التنفيذ العملي لاستراتيجية الردع هي «خطة مارشال».

احتلت منطقة أوروبا الغربية مكان الصدارة في الخطط الاستراتيجية لواشنطن، وورثت حكومة ترومان أولوية أوروبا من سلفيتها إدارة روزفلت، وفتحت السيطرة العسكرية السياسية على أوروبا الغربية الأبواب أمام التوسع الاقتصادي الأمريكي في تلك المنطقة، وشكَّلت هذه المساحة رأس جسر للصراع العسكري والاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي، والنتيجة العملية للكثير من الخطط والحسابات لإدارة ترومان هي سياسة استقرار أوروبا التي تعني بحسب مفهومهم تعزيز النظام الرأسمالي والأنظمة البرجوازية وتطويق الحركات الاجتماعية الراديكالية في القارة. ومن المميز أنه تمت دراسة مهمة حماية الدول الغربية من الثورة والشيوعية. وفي ٥أيار من ذلك العام أعلن ترومان نيته عدم سحب القوات الأمريكية من أوروبا بقوله: نحن معنيون بإنعاش أوروبا في هذه المرة أيضاً[3]. هذا الاقتراح لم يتبعه أي رفض.

---

(١) The Forrestal Diaries/Ed, by W. Millis, E. Dufield. N. Y., 1951, p. 263.

(٢) Acheson D. Present at the Creation, p. 226.

(٣) Truman H. S. Op. cit., vol. I, p. 236, 262.

يعدّ القرض ٣٧٥٠ مليون دولار إلى بريطانيا العظمى أحد أهم التدابير في مساعدة أوروبا، وحصلت الدول الأوروبية الأخرى على قروض أقل أو أكثر بالأقنية المختلفة، وهكذا حسب بند «الإدارة والمعونة في مناطق الاحتلال» تخصصت ألمانيا بـ ملياري دولار[١]. إلا أن الوضع الاقتصادي في دول أوروبا الغربية تدهور بشكل مطّرد (بعض منه بسبب التدمير وبعضه الآخر بسبب انخفاض كميات الذهب واحتياطاته). وأعلن وزير الخارجية الأمريكي مارشال عن أن إنعاش أوروبا يجري أبطأ مما كان متوقعاً، والقوى المتفسخة ستصبح أوضح والمريض يموت حسب الأطباء». في ٨ أيار أكد نائب وزير الخارجية أتشيسون في كليفلاند أن السعي في استخدام الموارد الاقتصادية والمالية لتعزيز معاهد «العالم الحر» السياسية يعدّ أحد أهم أهداف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف: أن هذا ضروري لأمننا القومي[٢].

في ٥ أيار وصفت خطب وزير الخارجية مارشال في جامعة هارورد. ورسمت صورة مظلمة «خراب في كامل البنية الاقتصادية الأوروبية». كانت الألوان مبالغ فيها إلى درجة لا يمكن تظليل الطابع الإنقاذي الأمريكي. واقترح مارشال تقديم المساعدة إلى الدول الأوروبية بهدف إنعاش الاقتصاد في العالم كله، من أجل تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية لاستمرار (القوميات الحرة)، وحدد وزير الخارجية أن سياسة الولايات المتحدة ليست موجهة ضد أية دولة أو مذهب، وأن برنامج المعونة الأمريكي يجب أن يتوافق مع القوميات الأوروبية [٣]. كان هذا الإعلان مناورة تكتيكية ضرورية

---

(١) Grosser A. The Western Alliance. European-American Relations since 1945. N. Y._ 1980. p. 35.

(٢) مقتبس من: Acheson D. Present at the Creation, p. 228, 229

(٣) Department of State Bulletin, 1947, June 15, p. 1159—1160.

لامتصاص نقد الرأي في كثير من الدول ذات الطابع المعارض للشيوعية لمذهب ترومان[1]. تلخصت المسألة المهمة التي انتشرت في واشنطن في كيفية عزل الاتحاد السوفييتي وجذب دول شرق أوروبا إلى خطة مارشال. كان ذلك مجازفة محسوبة. يقول ب. نيتسيه الذي شارك في أعمال المؤتمرات السياسية حول خطة مارشال: بقدر ما كنا نجهل ما العمل في تلك الفترة إذا انضم الروس[2]، سعت حكومة ترومان إلى عزل الاتحاد السوفييتي وإعادة عدد من دول شرق وجنوب شرق أوروبا إلى الطريق الرأسمالي، واقترحوا على الحكومة السوفييتية في ٢٩حزيران ١٩٤٧ المشاركة في اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا حول خطة مارشال. توقعت الولايات المتحدة اعتذار الاتحاد السوفييتي عن الدعوة معبراً عن عدم رغبته في المشاركة إلا أن التوقعات أخطات. وأرسلت حكومة الاتحاد السوفييتي رغبتها في مشاركة اجتماع وزراء الخارجية الثلاث، وحددت الحكومة السوفييتية في تعليماتها إلى الوفد المشارك أنه: عند مناقشة أية مقترحات تتعلق بالمساعدة الأمريكية لأوروبا تحديداً يطلب من الوفد السوفييتي معارضة المساعدة في تلك الشروط التي يمكن أن تنال من سيادة الدول الأوروبية أو خرق اقتصادها المستقل[3]. تلخصت مقترحات وزراء خارجية إنكلترا وفرنسا في اجتماع باريس (٢٩ حزيران ١٩٤٧) بمحاولات المساهمة بسيطرة الولايات المتحدة على نمو الاقتصادات الوطنية للدول الأوروبية. غير أن الوفد السوفييتي أكد أن تنفيذ المقترحات الإنكليزية – الفرنسية ستؤدي إلى

---

(١) Acheson D. Present at the Creation, p. 233.

(٢) مقتبس من: Phillips C. The Truman Presidency. The History of a Triumphant Succession. N. Y., 1966, p. 138.

(٣) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، الجزء ٢ ص ١٣٤.

أن القروض الأمريكية لن تخدم الانتعاش الاقتصادي للدول الأوروبية، وستؤدي إلى استخدام بعض الدول الأوروبية ضد أخرى تحت اسم «منفعة» الدول الطامحة إلى الهيمنة. فقد كانت اقتراحات الاتحاد السوفييتي معمولة على أساس احترام سيادة الدول الأوروبية كافة[1]. أخفق المخطط التكتيكي للولايات المتحدة على عكس الاتحاد السوفييتي. فقد رفضت كل من ألبانيا وبلغاريا وهنغاريا وبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وفينلندا المشاركة في خطة مارشال على الشروط المقترحة، وشمل البرنامج الأمريكي ١٦ دولة أوروبية تمثل نصف سكان القارة الأوروبية، وفرضت الولايات الأمريكية النظام الآتي إنه على كل دولة مستفيدة من المساعدة تقديم حسابات تفصيلية عن وضع الاقتصاد والاحتياطات النقدية وغيرها، أعلمت الدول الأوروبية الولايات المتحدة في ٢٢ أيلول ١٩٤٧ عن حاجتها إلى ٢٩ مليار دولار للفترة مابين ١٩٤٨-١٩٥٢ عدت واشنطن هذا الرقم مفرطاً، وكتب الرئيس ترومان إلى الكونغرس عن المساعدة إلى «القوميات الحرة» في أوروبا ١٩ كانون الأول ١٩٤٧، وطلب ترومان تخصيص ١٧ مليار دولار، وربط مشكلة إنعاش أوروبا مباشرة بالمحافظة على الحضارة التي ينطلق منها نمط الحياة الأمريكي[2]. أيدت الاحتكارات الأمريكية «خطة مارشال»، وأكد الصناعيون ورجال الأعمال الذين تحدثوا على شكل شهود في لجان الكونغرس أن «خطة مارشال» ليست من أجل أوروبا، وإنما من أجل الاقتصاد الأمريكي والتي يمكن أن تعطيه «الصدمة الضرورية». وطالب ممثل المتطرفين اليمينيين السيناتور «ماكارثي» بتعويض كل دولار

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٣٥

(٢) Phillips C. The Truman Presidency, p. 191: مرجع سابق حسب

مصروف بمكافئ له على شكل مادة استراتيجية وقواعد عسكرية[1]. وفي جو حملة مكافحة الشيوعية، التي انتشرت في الولايات المتحدة بعد أحداث شباط ١٩٤٨ في تشيكوسلوفاكيا، صادق الكونغرس على خطة مارشال. وتعليقاً على هذه الحادثة كتبت صحيفة نيويورك تايمز في ٤ نيسان أن ما كان يعدُّ إجراءً اقتصادياً لمساعدة أوروبا تحول سراً إلى إجراءٍ عسكريٍّ بهدف مقاومة الضغط الروسي. بعد توقيع «قانون مساعدة الدول الأجنبية»، عين ترومان «هوفمان» مديراً لتنفيذ القانون، وتلقى «هوفمان» صلاحيات واسعة بوقف المساعدة عن أية دولة تتعامل تجارياً مع الاتحاد السوفييتي ومع الدول الديمقراطية الشعبية بمواد الخام والسلع التي تعدّها الولايات المتحدة استراتيجية بالنسبة لها، وتم ربط الدول المارشالية في دارة اقتصادية مغلقة، الأولوية فيها للولايات المتحدة ومن دون نقاش، وفتحت أمام الصادرات الأمريكية إمكانات واسعة في الأسواق الأوروبية الغربية. كانت المساعدة الأمريكية بحسب خطة مارشال مقيدة بشروط قاسية. وأعلن مارشال في تشرين الثاني ١٩٤٧ في أثناء الاجتماع أن أهداف الخطة من هذه اللحظة ستشمل إنعاش توازن القوى في أوروبا وآسيا على السواء، وفي هذا الاجتماع طلب فوريستول إعادة النظر بمستويات الإنتاج الصناعي في كل من اليابان وألمانيا، وذكر مؤخراً «فوريستول»: عند تنفيذ السياسة الأمريكية يجب العمل على الشكل الآتي: تحقيق الاستقرار الاقتصادي ثم السياسي ولاحقاً العسكري[2]. وفي محاولة لإقناع الكونغرس بصرف المبالغ على خطة مارشال، قدم فوريستول وزميله ك. رويال تصوراً مقنعاً كالآتي: إذا لم تنفذ الولايات المتحدة خطة مارشال فعليها إنفاق تلك المبالغ وأكثر على تعزيز الجاهزية

---

(١) Ibid., p. 192.

(٢) The Forrestal Diaries, p. 341, 380.

القتالية(١). وتضمنت خطة مارشال أسس استعادة القوة العسكرية لألمانيا الغربية، وفي نهاية عام ١٩٥١ استبدلت خطة مارشال بقانون الضمان المتبادل للأمن. وأما اليابان فقد أعدت الولايات المتحدة برنامجاً مستقلاً خاصاً للمساعدة. أشار الوفد السوفييتي في الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة أيلول ١٩٤٧، كاشفاً عن الأهداف الحقيقية لخطة مارشال، إلى أن تطبيق خطة مارشال عملياً يعني إخضاع الدول الأوروبية للمراقبة الاقتصادية والسياسية من جانب الولايات المتحدة، وتدخلاً مباشراً للأخيرة في الشؤون الداخلية لهذه الدول، إضافةً إلى ذلك فإن الخطة تشكل محاولة تقسيم أوروبا بواسطة بريطانيا وفرنسا إلى معسكرين، واستكمال تشكيل حلف من مجموعة دول أوروبية معادٍ لمصالح الدول الديمقراطية في أوروبا الشرقية وبالدرجة الأولى الاتحاد السوفييتي (٢).

وهذا ما حدث، فبنتيجة تطبيق خطة مارشال أصبحت كامل ميكانيكية العلاقات الأمريكية-الأوروبية بسيطة بشكل مفرط، وأصبحت الدول المارشالية تتحول تدريجياً إلى زبائن الولايات المتحدة، واستبدلت الدبلوماسية بتعليمات من واشنطن، وأصبح السفراء الأمريكيون مندوبين ساميين حيناً، وحيناً آخر مشرفين على الحكومات المعتمدة لديها، وأدى ضعف الحواجز الاقتصادية والسياسية والمعنوية النفسية أمام التوسع الاقتصادي والسياسي الأمريكي إلى أمركة أوروبا الغربية، وهذا بدوره إلى تعطيل العلاقات التقليدية الجغرافية التاريخية بين الدول الأوروبية في حالات كثيرة على حساب تطوير

---

(١) Swomley /., Jr. Op. cit., p. 106.

(٢) السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ١٩٧٤، وثائق ومواد. موسكو ، ١٩٥٢ الجزء ٢ ص ١٣٢.

الثقافات الوطنية، وارتبطت أوروبا الغربية أكثر وأكثر بهدف الاستخدام الكامل لقدرتها الاقتصادية والعسكرية في الاستراتيجية العالمية لواشنطن.

٥ - المسؤولية العالمية للناتو:

تماشياً مع جهود تنفيذ سياسة المسؤولية العالمية، تشكلت في الولايات المتحدة مؤسسة عسكرية سياسية، قادرة على خوض الحرب الباردة بغية تحقيق تغيرات أساسية في النظام السوفييتي[١]، وذلك بحسب ما ورد في الوثائق الحكومية للولايات المتحدة جرت في واشنطن سلسلة من إجراءات إعادة التنظيم السياسية التي أثرت في المعاهد التقليدية الأمريكية وعمليات قيادة البلاد، وغيرت إعادة التوجه إلى المسؤولية العالمية آلية تخطيط نهج السياسة الخارجية.

اشتد تغلغل العسكريين في جو السياسة الخارجية، وأصبح الجنرالات ببزة عسكرية أو من دونها قادة السفارات والبعثات على أنواعها، ومارسوا ضغوطاً كبيرة في سياسة الاحتلال في ألمانيا واليابان وأستراليا. وكان ينظر زعماء الحزبين عن كثب إلى الشخصيات العسكرية المشهورة للبحث عن مرشحي المستقبل للانتخابات القادمة.

حدد تنشيط دور العسكريين في السياسة الخارجية رمزياً الروح العسكرية في معالجة الولايات المتحدة للقضايا الدولية، كذلك فإن التوجه المهني للعسكريين إلى القوة ساعد على تشكيل علم النفس العسكري لدى الأطر القيادية في الإدارة الدبلوماسية، والذي أدى بدوره إلى موقف خطير في ظروف التوتر الدولي السائدة: الحد الفاصل بين الحرب الباردة والحرب الساخنة، وظهرت على نحو مميز أعراض اضطرابات نفسية حقيقية لدى وزير

---

(١) FRUS, Diplomatic Papers, 1950: Vol. 1—7. Wash., 1976—1980, vol. 1, p. 241—242.

الدفاع «فوريستول»، ولم يكن مرضه سراً على العاملين معه وعلى الرئيس أيضاً، ولكن عام ١٩٤٨ هو عام الانتخابات الرئاسية، ودوافع إقالة إحدى أهم الشخصيات الفاعلة في الحكومة قد لا يخدم حظوظ ترومان، ومع ذلك فقد استمر الشخص غير المؤهل نفسياً بقيادة أهم وزارات الدولة[١]...

ظهرت ملامح حرب سياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في توجيه من مجلس الأمن القومي رقم ٢٠/١تاريخ ١٨آب ١٩٤٨، ولذلك اقترحوا على الحكومة، حتى في زمن السلم، تحديد الأهداف العسكرية في الاتحاد السوفييتي أكثر منها في اليابان وألمانيا اللتين يمكن أن تصبحا طرفاً في الحرب الحقيقية المقبلة. الأهداف كما حددتها الوثيقة هي: تقليص قوة وتأثير موسكو، وإحداث تغييرات جذرية في نظرية وممارسة السياسة الخارجية السوفييتية، ودار الحديث أيضاً حول جعل الاتحاد السوفييتي ضعيفاً من الناحية السياسية والعسكرية والنفسية، وبيّن التوجيه رقم ٢٠/٤ الصادر عن مجلس الأمن القومي مهمة القضاء على السلطة السوفييتية لصالح أمن الولايات المتحدة الأمريكية[٢]، وسارت الحكومة الأمريكية على التوازي في تنمية قدراتها العسكرية وإعداد خيارات الضربة الذرية الشاملة ضد الاتحاد السوفييتي[٣].

أصبحت مكافحة الشيوعية المادة الأولى في الصادرات النفسية الأمريكية ولما عجزت الولايات المتحدة عن منع انتقال عدد من دول أوروبا الوسطى

---

(١) تحليق وسقوط فوريستول - قضايا التاريخ، ١٩٧١، رقم ١٢ ص ١١٢ كوراغين ف.م.

(٢) Containment: Documents on American Policy and Strategy, 1945—1950, p. 174, 176, 180—181, 190—203. 210—211.

(٣) «Dropshot». The United States Plan for War with Soviet Union in 1957/Ed. Hy A. Brown. N. Y., 1978, p. 6—7.

وجنوب شرق أوروبا إلى الخط الاشتراكي، قامت بتفعيل السياسة الموجهة لخلق صعوبات مصطنعة أمام البناء الاشتراكي في هذه الدول واستعادة الرأسمالية فيها. وبعد فشل محاولات العودة إلى الوراء بتطور التقدم الاجتماعي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨، والجماعات الاستفزازية التي تتلقى الدعم من الغرب، اتخذ الكونغرس الأمريكي في آذار ١٩٤٨ قراراً بوقف تصدير السلع الاستراتيجية إلى تشيكوسلوفاكيا وعدد من دول أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية[1]. أما البنك الدولي لإعادة الإعمار فقد رفض إقراض تشيكوسلوفاكيا.

بهدف تنشيط الأفكار التخريبية الإيديولوجية وغيرها ضد الدول الاشتراكية تم تشكيل ما يسمى بلجنة «أوروبا الحرة». في أثناء اجتماع رؤساء الممثليات الأمريكية في دول أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية (تشرين الأول ١٩٤٩) عرضت مكافأة أية حركات تقسيمية في هذه الدول[2]. واشتدت كثيراً إجراءات الضغط الاقتصادي وكذلك الحرب النفسية ضد الدول الاشتراكية. وأشار تقرير مجلس الأمن القومي للرئيس ترومان ١٩٤٩ إلى ضرورة تحييد التأثير السوفييتي ما أمكن في أوروبا الشرقية[3].

استخدمت الولايات المتحدة الموارد الضخمة على نطاق واسع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الرأسمالية بهدف إحداث تغييراتٍ جذريةٍ فيها. «هناك شيء واحد توليه الولايات المتحدة أهمية أكبر من المحافظة على السلام ألا

---

(١) المعركة الحاسمة: انتصار عمال تشيكوسلوفاكيا في شباط في عام ١٩٤٨. موسكو، ١٩٧٨، ص ١٢٥ يانين أ.أ.

(٢) FRUS. Diplomatic Papers, 1949: Vol. 1-9. Wash., 1974-1978, vol. 5, p. 10.

(٣) Ibid., p. 30—34, 43.

وهو حرية الاستثمارات». وهو ما أعلن عنه ترومان في نيسان [١]١٩٤٦. وقد دعمت واشنطن القوى اليمينية ومناهضة الشيوعية في كل مكان، لاجئة إلى الضغط الاقتصادي والسياسي بمختلف أنواع التخريب الإيديولوجية ومستخدمة وكالة المخابرات المركزية وزعامة الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر النقابات الإنتاجية والأقنية الأخرى. استخدمت هذه الوسائل في أثناء الانتخابات العامة عام ١٩٤٨ في إيطاليا، عندما لم تفصح الولايات المتحدة عن أنه في حال فوز القوى اليسارية في هذه البلاد، يجب القيام بانقلاب حكومي، هذا وتمارس المخابرات المركزية الأمريكية كل أنواع الضغط النفسي لتحقيق نتائج التصويت التي ترغبها الولايات المتحدة[٢]، وبذلت جهوداً كبيرة لتقسيم الحركة النقابية العالمية. وفي عام ١٩٤٩ قطعت النقابات الأمريكية علاقاتها مع اتحاد النقابات العالمي ودعمت بفعالية خطة مارشال، وكذلك حلف شمال الأطلسي (الناتو)[٣].

باشرت الولايات المتحدة في عقد اتفاقيات ومعاهدات سياسية - عسكرية لتشمل أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، آخذة على عاتقها دور الضامن والحامي للنظام الرأسمالي، والحلقة الأولى لتحقيق هذه الخطط كانت ترتيب الأوضاع في المنطقة، التي طالما عدّتها الإمبريالية الأمريكية خاصرة رخوة في أمريكا اللاتينية.

---

(١) مقتبس من السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة ، الجزء ١ ص ٢٢٩

(٢) *Powers T.* The Man who Kept the Secrets. Richard Helms and the CIA. N. Y., 1979, P. 30.

(٣) *Lens S.* Labour Lieutenants and the Cold War.— In: Autocracy and Insurgency in Organized Labour/Ed, by B. Hall. New Brunswick (N. J.), 1972, p. 338.

دعا ترومان في أيار ١٩٤٦ دول نصف الكرة الغربي إلى التعاون العسكري، وفي٢ أيلول من العام الثاني تم توقيع معاهدة دفاع مشترك لدول غرب الكرة الأرضية في اجتماع وزراء خارجية الدول الأمريكية في ريو دي جانيرو، تفرض هذه المعاهدة على جميع الأطراف تقديم المساعدة المتبادلة بغية صد خطر الشيوعية العالمية، وفي ٣٠ نيسان ١٩٤٨ وبنتيجة إعادة تنظيم حلف «بان أميريكان» تشكلت مجموعة دول غرب نصف الكرة الأرضية تحت اسم (منظمة الدول الأمريكية).

أدى انتشار «استراتيجية الردع» في أمريكا اللاتينية إلى تنشيط الحملة المعادية للشيوعية، وإلى سلسلة من الإجراءات العقابية ضد حركة التحرر الوطنية في دول المنطقة، ورحبت الولايات بوصول الأنظمة الديكتايورية الموالية لأمريكا في (البيرو، فنزويلا، كولومبيا وغيرها)، وتكررت في ذلك الوقت عادة تقليدية للتدخلات المسلحة الأمريكية. ففي عام ١٩٤٧ تم إنزال المشاة البحرية الأمريكية في الباراغوي لقمع الشعب المنتفض. ومن ثم إقامة الديكتاتورية العسكرية في البلاد بعد ذلك، وتزايد التدخل الاقتصادي للولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب، وحققت بعض التدخلات الخاصة عام ١٩٤٨ في أمريكا اللاتينية أرباحاً تعادل ٧,٤مليارات دولار.

مرت سياسة واشنطن في تشكيل الحلف السياسي العسكري في أوروبا بمراحل عدّة، وتلخصت الفكرة في أطلسة أوروبا الغربية،أي عزلها عن القسم الشرقي منها وفرض الهيمنة الأمريكية فيها. (أوروبا الغربية المدعومة اقتصادياً بحسب خطة مارشال وعسكرياً بالتحالف مع الولايات المتحدة)، وأحد العناصر الثابتة في هذه الخطة هو الطموح في استعمال القدرة العسكرية

والاقتصادية الألمانية الغربية كحجر أساس للتحالف المرجو إقامته. يقول ترومان في مذكراته: يعدُّ دفاع أوروبا من دون ألمانيا عملية في المؤخرة على شواطئ المحيط الأطلسي[1]. وعند الحديث عن الدفاع كان الرئيس يلجأ إلى التمويه اللفظي للعبارات، إلا أن الأهداف كانت غير ذلك.

جرت أطلسة ألمانيا الغربية بالتوازي مع أطلسة أوروبا الغربية الموجهة لإفشال السياسة التحالفية في ألمانيا، وسحب مناطق الاحتلال الغربية من تحت المراقبة الرباعية التحالفية، بدت هذه العملية لأول وهلة كأنها معادية لفرنسا. ففي ٢ تشرين الأول ١٩٤٥ قال الجنرال الأمريكي «كلي» لرئيس الإدارة السوفييتية الجنرال سوكولوفسكي: إذا عارض الفرنسيون إقامة أقسام ألمانية مركزية، فإنه يقترح إقامة أقسام لمنطقتين لأمريكا والاتحاد السوفييتي، وعند ذلك شاؤوا أم أبوا سينضم الآخرون إلينا[2].

قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً بإقامة أقسام إدارية مركزية لثلاث مناطق أو منطقتين في مجلس المراقبة في تشرين الأول ١٩٤٥، وعبر الجانب السوفييتي عن رفضه هذا الاقتراح، لأنه يخالف مبدأ الإدارة الرباعية لألمانيا، الذي يقضي التعامل معها كتلةً واحدةً، واقترح الاتحاد السوفييتي في الدورة الثانية (لمجلس وزراء الخارجية في باريس أيار - تموز١٩٤٦) تشكيل حكومة ألمانية عامة كإجراء انتقالي للإدارة المركزية لألمانيا. رفضت الدول الغربية هذا الاقتراح، ووقعت كل من حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اتفاقية حول توحيد منطقتيهما المحتلتين في ألمانيا (بيزونيا).

---

(١) *Truman H. S.* Op. cit., vol. 2, p. 253.

(٢) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي الجزء الثاني ص ٧٤.

ترافق تنظيم بيزونيا مع أعمال السلطات الغربية المحتلة الموجهة لإلغاء اتفاقية بوتسدام الخاصة بنزع سلاح ألمانيا ودمقرطتها، وحذر الاتحاد السوفييتي مرات عديدة في اجتماعات مجلس المراقبة وجلسات مجلس وزراء خارجية الدول من آثار اضطرابات التدابير التي اتخذتها من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وبحسب اقتراح الاتحاد السوفييتي فإن مشكلة حل نزع سلاح ألمانيا تمت دراستها في جلسة موسكو لمجلس وزراء الخارجية في آذار - نيسان ١٩٤٧، حيث اعترف وزراء خارجية الدول الغربية ببطء تنفيذ هذه القرارات في مناطقهم، وقد أرسل توجيهاً لمجلس المراقبة حول استكمال نزع السلاح في أقصر مدة ممكنة، إلا أن هذا التوجيه لم ينفذ في المناطق الغربية المحتلة، كذلك بقيت محاولات الاتحاد السوفييتي الحثيثة اللاحقة لتحقيق اتفاقيات التحالف في نزع سلاح ألمانيا بلا نتائج، وتلخص السبب في طموح الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين بالحفاظ على القاعدة المادية - الفنية لتنشيط الروح العسكرية الألمانية، إضافة إلى ذلك فقد وضعت الإدارة العسكرية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في مناطقها العقبات أمام الديمقراطة الحقيقية، بدعم القوى اليمينية المحافظة.

في بداية ١٩٤٧ حولت الولايات المتحدة وبريطانيا حسابات تجارة «بيزونيا» مع المناطق الأخرى من المارك الألماني إلى الدولار، أي بعبارة أخرى جعلوا التجارة الداخلية الألمانية على مستوى التجارة الدولية، وفي منتصف ذلك العام تم إنشاء جهاز إداري ألماني فريد من نوعه لكلتا المنطقتين. اعترض الاتحاد السوفييتي على هذه الأعمال الانفصالية، وفي جلسة مجلس وزراء الخارجية (آذار - نيسان ١٩٤٧) اقترح الاتحاد السوفييتي تنظيم أقسام إدارية ألمانية عامة، وإعداد دستور ديمقراطي مؤقت، وإجراء انتخابات حرة في جميع المناطق، وتشكيل

حكومة ألمانية عامة مؤقتة. رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هذه الاقتراحات أيضاً على هذا الأساس، وحتى ذلك الحين اشتدت نزعة تشكيل حكومة ألمانية مستقلة تضم المناطق الثلاث، وهذا ما عبَّر عنه تقرير هوفر (١٨ آذار ١٩٤٧) مع التوصية بتنفيذ هذا العمل، وصرَّح وزير الخارجية الأمريكي مارشال في جلسة موسكو: إن الولايات المتحدة لا تعدّ إجراء الانتخابات من أجل تشكيل حكومة مؤقتة أمراً ضرورياً(١).

حاول الجانب السوفييتي، من جديد، في جلسة لندن لمجلس وزراء الخارجية (تشرين الأول -كانون الأول) إقناع الدول الغربية بالالتزام بالاتفاقيات الموقع عليها حول ألمانيا، مقترحاً اتخاذ تدابير تشكيل حكومة ألمانية مركزية، وتسريع عملية التسوية السلمية مع ألمانيا على أساس مؤتمري يالطا وبوتسدام. أفشل موقف الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا تحقيق الاتفاق في مناقشة المشكلات. إضافة إلى ذلك وبمبادرة الولايات المتحدة اتخذت الدول الغربية قراراً في منتصف ١٩٤٨ بتشكيل جمهورية ألمانيا الاتحادية. وفي حزيران ١٩٤٨ تمت طباعة عملة مستقلة في ألمانيا الغربية.كان هذا ضربة مخططة للاقتصاد الموحد لألمانيا. انضمت فيما بعد المنطقة الفرنسية في آب ١٩٤٨ إلى منطقة بيزونيا، وتسارعت وتيرة تشكيل الحكومة الألمانية الغربية المدعومة من واشنطن. ومنذ أيلول ١٩٤٨ بدأ مجلس البرلمان العمل في بون على صياغة الدستور، اعْتُمِدَ الدستور في ٨ أيار ١٩٤٨، ومن ثم وافق عليه القائد العام لقوات الدول الغربية في ألمانيا.

أدت الأعمال الانفصالية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الذين خرقوا الاتفاقيات المتخذة في يالطا وبوتسدام إلى تأزم الموقف في أوروبا. وعدّت

(١) هناك أيضاً ص ٧٦.

الولايات المتحدة وحلفاؤها التدابير التي اتخذتها الإدارة العسكرية السوفييتية لحماية مصالح سكان ألمانيا الشرقية بحجة تصعيد الهيستريا العسكرية.

في محاولة لتخفيف التوتر الدولي عملت حكومة الاتحاد السوفييتي لعقد اتفاقية تتعلق ببرلين الغربية. وتحقق ذلك في ٥ أيار ١٩٤٩ نتيجة المباحثات بين حكومات الدول الأربع في نيويورك، وفي الجلسة السادسة لمجلس وزراء الخارجية في باريس نهاية عام ١٩٤٩، حيث استمرت المباحثات، واقترح الجانب السوفييتي تشكيل مجلس حكومي لعموم ألمانيا، وكذلك استعادة وحدة برلين التي فشلت بسبب الأعمال الانفصالية للغرب، ونتيجة للمواقف المتتالية للاتحاد السوفييتي الموجهة لصياغة قرارات متفق عليها، تم الاتفاق على توسيع العلاقات الاقتصادية وتنظيم خطوط مواصلات النقل بين المناطق الشرقية والغربية المحتلة.

تجاهلت الدول الأوروبية الإمكانات المتوفرة لحل إحدى أهم المسائل الجوهرية في الأمن الأوروبي والدولي، ولذلك لجأت واشنطن وشركاؤها إلى اعتماد خطة تشكيل الحلف الأطلسي العسكري بمشاركة ألمانيا الغربية، وتقدم مدير فرع الشؤون الأوروبية «هيكرسون» في وزارة الخارجية الأمريكية (١٩ كانون الثاني ١٩٤٨) باقتراح إعداد اتفاق من دول أوروبا الغربية على شاكلة اتفاقية «ريو دي جانيرو» التي قد تنضم إليها الولايات المتحدة الأمريكية واقترح وزير الخارجية البريطاني في ١١ آذار «بيوين» خطة نظام الأمن الأوروبي بمشاركة الولايات المتحدة، وتبعته موافقة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك مارشال على إقامة نظام الأمن الأطلسي بالإيجاب[١].

---

(١) FRUS, Diplomatic Papers, 1948: Vol. 1—9. Wash., 1972—1976, vol. 3, p. 7, 46—47, 48.

وفي ١٧ آذار ١٩٤٨ تم توقيع اتفاقية في بروكسل حول التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والدفاع الجماعي بين بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ (الحلف الغربي)، وأعلن الرئيس ترومان في اليوم ذاته عن دعمه الكامل لهذا الحلف[١]، وقبل ذلك بقليل حذرت الحكومة السوفييتية في ٦آذار ١٩٤٨ من أن اتفاقية بروكسل إلى جانب خطة مارشال ستؤدي إلى تقسيم القارة، وأشارت المذكرة إلى أن سياسة الحلف الغربي تحمل في طياتها خطر تحويل الجزء الغربي من ألمانيا إلى قاعدة استراتيجية لعدوان المستقبل في أوروبا[٢].

أبلغت الحكومة الأمريكية في أيار ١٩٤٨ عبر سفيرها في موسكو الحكومة السوفييتية أن أفعال واشنطن في عقد الاتفاقيات تعدّ سياسة الدفاع الذاتي، وجواباً عن إقامة النظام الديمقراطي الشعبي في عدد من دول أوروبا الشرقية تضمن البلاغ اقتراح مناقشة وتسوية الخلافات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحكومة السوفييتية رفضت تفسير السياسة الأمريكية، مشيرة إلى أنها ستولِّد التوتر الدولي، ومع ذلك فقد عبرت الحكومة السوفييتية عن موافقتها الحضور إلى المحادثات بهدف تحسين العلاقات السوفييتية - الأمريكية[٣].

قيّمت الحكومة السوفييتية إيجابياً مناشدة وولاس إلى ستالين، حيث عرض الرغبة في تحقيق الاتفاقيات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة

---

(١) Public Papers..., Harry S. Truman, 1948, p. 184.

(٢) السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، عام ١٩٤٨: وثائق ومواد م. ١٩٥٠

(٣) صحيفة البرافدا ١٩٤٨، ١١ أيار.

الأمريكية في مجال التقليص الشامل للأسلحة وحظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعقد اتفاقية السلام مع ألمانيا واليابان وسحب القوات من الصين وكوريا وتطوير التجارة الدولية وغيرها. تضمن الرد السوفييتي على وولاس أن برنامج وولاس يمكن أن يشكل قاعدة جيدة ومثمرة للاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وأشار إلى قناعة الحكومة السوفييتية في إمكانية وضرورة التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة(١).

ولكن سرعان ما تنصلت الحكومة الأمريكية عملياً من المقترح الخاص بالمحادثات، وعن مقترحات وولاس أعلنت الخارجية الأمريكية أنها لا يمكن أن تكون مادة للمناقشة الثنائية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة(٢). في غضون ذلك نشرت الحكومة الأمريكي مراقبيها في جميع أجهزة الحلف الغربي وأقامت أقنية اتصال مع لجنته العسكرية.

نظرت واشنطن إلى الحلف الغربي كجنين لأكبر من منظمة عسكرية - سياسية واسعة يضم الولايات المتحدة، وفي ٢٣ آذار ١٩٤٨ تمت دراسة مسألة انضمام عدد من الدول الأوروبية الأخرى إلى اتفاقية بروكسل - ألمانيا الغربية(٣)، وأصبح من الواجب تجاوز العقبات التقليدية المتجذرة في البلاد منذ زمن واشنطن وجيفيرسون ولينكولن بعدم مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في

---

(١) هناك أيضاً ١٨ أيار.

(٢) هناك أيضاً ٢٠ أيار.

(٣) *Ireland T.* Creating the Entangling Alliance. S. 1., 1981, p. 84-86.

الأحلاف العسكرية السياسية الدائمة مع دول أوروبا. ومن أجل إعداد الرأي العام لتغيير أحد المبادئ المحورية في السياسة الخارجية الأمريكية، اتخذ مجلس الشيوخ في ١١ حزيران ١٩٤٨ قرار فاندينبيرغ الذي يدعو الولايات المتحدة إلى المشاركة في الأحلاف الإقليمية والاتفاقيات الجماعية الأخرى[١].

تمت الموافقة على اتفاقية شمال الأطلسي على أساس نظام الحزبين، بعد ذلك مباشرة بدأ نائب وزير الخارجية الأمريكي «لوفييت» مباحثات سرية مع سفراء اتفاقية بروكسل - كندا[٢]. وحتى أيلول ١٩٤٨ جرى إعداد اتفاقية عن انضمام إيطاليا والبرتغال إلى حلف المستقبل، إضافة إلى دول شمالي الأطلسي، وتبين أن التجمع السياسي - العسكري لم يقم على أساس إقليمي أو أطلسي وإنما على الأساس الاجتماعي الطبقي.

في ٤ نيسان ١٩٤٩ وقع ممثلو ١٢دولة في واشنطن (الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، فرنسا وإيطاليا، وهولندا ولوكسمبورغ والنرويج والدانمارك والبرتغال وأيسلندا وإسبانيا) على اتفاقية حلف شمالي الأطلسي[٣].

بغض النظر عن التصريحات الديماغوجية حول الطابع الدفاعي للحلف الجديد، فقد كان موجهاً في الحقيقة ضد الاتحاد السوفييتي والدول الأخرى السائرة على طريق بناء الحياة الجديدة. فقد عززت منظمة حلف شمالي الأطلسي في الحقيقة واقع تقسيم أوروبا وشبكت أعضاءها في علاقات الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية وحولتهم إلى رأس جسر للقواعد

---

(١) American Foreign Policy, 1941—1949: Basic Documents. Wash., 1950, p. 197.

(٢) FRUS, Diplomatic Papers, 1948, vol. 3, p. 66.

(٣) انضم لاحقاً إلى الحلف كل من تركيا واليونان عام ١٩٥٢ ألمانيا الغربية ١٩٥٥ إسبانيا ١٩٨٢.

العسكرية الأمريكية والنشاط التخريبي ضد دول الاشتراكية، وتمت صياغة واجبات الأطراف على أن تسلم حريتها إلى واشنطن للتصرف حسبما تراه مناسباً (من وجهة نظرها الخاصة وبما يلبي مصالحها) في حال نشوب نزاع عسكري. وكما أشار وزير الخارجية الأمريكي أتشيسون إلى «أن حل أية مشكلة يجب أن يتطابق الإجراء اللازم مع أحكام دستورنا»[١].

أكدت الحكومة السوفييتية بتقييمها للناتو في فترة تحضيره أن اتفاقية حلف شمالي الأطلسي ليس لها أية علاقة بأهداف الدفاع عن الدول الأعضاء التسع لا يهددها أحد وليس في نية أحد مهاجمتها. وبالعكس فإن هذه الاتفاقية ذات طابع عدواني مكشوف وموجه ضد الاتحاد السوفييتي[٢].

في أثناء مناقشة الاتفاقية في الكونغرس أبدى بعض الأعضاء تخوفهم من أنَّ تصديق اتفاقية الناتو سينقل حق إعلان الحرب من يد الكونغرس إلى يد الرئيس. وصرح السيناتور تافت قائلاً: استنتجتُ أنني لن أستطيع التصويت لصالح تصديق الاتفاقية لأنها تتضمن واجب تقديم المساعدة العسكرية لدول أوروبا الغربية على حسابنا، وأعتقد أن هذا الحلف سيؤدي إلى الحرب أكثر منها إلى السلام[٣]، غير أن غالبية أعضاء الكونغرس من كلا الحزبين أيدت نهج السياسة الخارجية العدواني، ففي ٢١ حزيران صادق الكونغرس على الاتفاقية. وسرعان ما استكملت عملية تقسيم ألمانيا، وأجريت انتخابات

---

(١) Strengthening the Forces of Freedom, Selected Speeches and Statements of Secretary of State Acheson, February 1949 —April 1950. Wash., 1950, p. 85.

(٢) البرافدا ١ نيسان ١٩٤٩

(٣) مقتبس من: *Phillips C.* The Truman Presidency, p. 269.

البرلمان في ١٤ آب ١٩٤٩ في المناطق الغربية، وفي ٢٠ أيلول تشكلت حكومة ألمانيا الاتحادية، وانتهت بذلك ألمانيا السابقة كوحدة كاملة.

عجل تشكيل الناتو بسباق التسلح. ففي ١ تموز ١٩٤٩ دعا ترومان إلى عقد اجتماع اللجنة الخاصة في مجلس الأمن القومي لدراسة واقع الأسلحة الذرية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبنتيجة الاستفسارات إلى المجلس - كتب ترومان - توصَّل المجلس إلى ضرورة إنتاج القنبلة الذرية وعلى نطاق واسع، وفي الوقت ذاته اقترحوا صناعة قاذفات جديدة (ب-٣٦) القادرة على إيصال القنابل الذرية إلى أي هدف في العالم، واتخذوا في واشنطن التدابير والإجراءات اللازمة للمحافظة على التفوق في مجال الأسلحة الذرية، إذ أكد ترومان في جلسة مجلس الأمن القومي أنه علينا المحافظة على التقدم[١].

بعد التصديق على الناتو أرسل ترومان إلى الكونغرس مشروع قانون المساعدة العسكرية المتبادلة. وطالب الرئيس من المشرعين تخصيص ١,٤٥ مليار دولار للأمم التي انضمت إلى الولايات المتحدة في اتفاقية «الدفاع الجماعي» كمساعدة عسكرية وكذلك الدول الأخرى ذات الأهمية للمصالح القومية الأمريكية التي نمت لديها القدرات الدفاعية ضد العدوان[٢]، (الدول الأخرى هي اليونان، تركيا، إيران، وكذلك الفيليبين وكوريا الجنوبية). وهنا استخدم مصطلح «أسطورة التهديد السوفييتي» من جديد، واتخذ الكونغرس القانون الذي اقترحه الرئيس حول الأمن المتبادل، وقد أكد أفضلية المساعدة العسكرية كعامل رئيس في السياسة الأمريكية تجاه الدول النامية.

---

(١) *Truman H. S.* Op. cit.. vol. 2, p. 348—349.

(٢) مقتبس من: *Phillips C* The Truman Presidency, p. 269.

بهدف وقف سباق التسلح والعمل على خلق جو الثقة اقترح الوفد السوفييتي مشروع قرار الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان منع ازدواجية العضوية في الأمم المتحدة والمشاركة في حلف شمالي الأطلسي، وكذلك إقامة القواعد العسكرية الحيوية الأمريكية بالدرجة الأولى والقواعد البحرية الحربية في الدول الأخرى[1].

٦- سياسة الكبح وتصدير الثورة المضادة:

يُعَدُّ تشكيل حلف الناتو نتيجةً لتطبيق استراتيجية الكبح في منطقة جغرافية مترامية الأطراف تمتد من الأطلسي إلى شرقي المتوسط، ولكن أفضلية أوروبا في الخطط العسكرية الاستراتيجية في سياسة ترومان لا تعني أبداً التخلي عن اتجاهات التوسع الإمبراطورية الأخرى. تضمنت خطة «كبح الشيوعية» سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالثورة المتنامية المعادية للاستعمار المنتشرة بعد الحرب العالمية الثانية، والهدف الذي وضعته واشنطن أمامها في الدول التي سيطرت عليها حركة التحرر الوطنية هو العمل على إبقاء هذه الدول سائرة في مدار النظام الرأسمالي وتأمين سوق تصريف الإنتاج، وقاعدة للحصول على مواد الخام، ومع تعاظم النضال التحرري لشعوب دول آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، فإن واشنطن بدأت تنظر إلى الدول النامية نظرتها إلى ميدان الصراع مع الاشتراكية العالمية.

يعدُّ الجزء الشرقي من القارة الآسيوية وحوض المحيط الهادي عامة، الهدف التقليدي للطموحات التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية. وتركزت هنا المصالح الاقتصادية للبرجوازية الأمريكية (التجارية والمواد الخام)، وكان

(١) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي الجزء ٢ ص ١٠٣.

ينظر الأعضاء النافذون في الطبقة المهيمنة إلى آسيا كنظرتهم إلى حدود «الحركة التوسعية إلى الغرب» التي اتسم بها تاريخ البلاد بكامله. من هنا أتت الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة وهنا انتهت رسمياً. فقد دافعت الدوائر الاقتصادية والسياسية على الساحل الغربي للولايات المتحدة عن مقولة: «آسيا قبل كل شيء»، وكذلك التجمع الهائل في الكونغرس والذي يعبر عن مصالحهم ومصالح عدد كبير من الشخصيات التي يمثل وجهة نظرها قائد القوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأقصى الجنرال ماكارتور.

تعدّ واشنطن بغطرستها المميزة أن اليابان المستسلمة وكذلك المنطقة الواسعة على امتداد المحيط الغربي للمحيط الهادي منطقة مسؤوليتها الخاصة. ويفسر قرار قصف هيروشيما و ناغازاكي بالقنبلة الذرية بالطموح لإبعاد الاتحاد السوفييتي عن التسوية في شرق آسيا في فترة ما بعد الحرب، ومنع السوفييت تحديداً من المشاركة في احتلال اليابان[1]. وأفسحت الولايات المتحدة المجال لكل من فرنسا وإنكلترا الانتشار في شرق وجنوب شرق آسيا، ومع ذلك فإن واشنطن لا يمكن أن تتغاضى عن التغييرات التي تحصل في المنطقة والتي لا تتفق مع خطط الهيمنة الخاصة بها.

كان لهزيمة المعتدين الفاشيين في أوروبا ودخول الاتحاد السوفييتي في الحرب ضد اليابان العسكرية فعلاً إيجابياً على تطور النضال القومي التحرري لشعوب آسيا وفي الصين حيث دارت الحرب الأهلية، تعززت قوى إعادة

---

(١) أشار عدد من المؤلفين الأمريكيين أنه بالاستعمار الفردي لليابان واحتلال كوريا الجنوبية استطاعت الولايات المتحدة تأكيد دور هل الاستثنائي في قضايا ما بعد الحرب في الشرق الأقصى. انظر: *Feis H.* Contestover Japan. N. Y., 1967, p. 19-20; *Schnabel J.* Policy and Direction. The First Year. Wash., 1972, p. 9—10

بناء المجتمع الثورية ففي بورما وإندونيسيا والفيليبين تشكلت اللجان الشعبية التي عملت على إعادة التحولات الديمقراطية. وأعلنت جمهورية إندونيسيا استقلالها في ١٧ آب ١٩٤٥. ولحقتها لاووس وامتد الصراع من أجل الاستقلال إلى الهند والفيليبين ودول آسيا الأخرى[١]. وفي ظروف بداية انحسار النظام الاستعماري وتحقيق التغيرات الثورية في عدد من دول المنطقة لجأت الولايات المتحدة إلى استراتيجية الكبح لإيقاف الحركات الثورية.

بدأت الولايات المتحدة، وخلافاً لتصريحاتها المعادية للاستعمار، دعم الدول الاستعمارية في صراعها ضد حركة التحرر الوطنية، فقد هبت واشنطن ضد النضال التحرري للشعب الفيتنامي[٢]. ففي شباط١٩٤٧ - عندما شنت فرنسا حربها ضد الشعب جمهورية فيتنام الديمقراطية الشعبية- أبلغت الحكومة الأمريكية باريس معلومات عن أن الولايات المتحدة تدعم وتعترف بالموقف السيادي لفرنسا في الهند الصينية[٣]. ولاحقاً بسبب نجاح نضال الشعب الفيتنامي دعت الولايات المتحدة الحكومة الفرنسية في عرض سري لتوحيد قوى الدول الغربية لمقاومة الحركة التحررية[٤]. وبحسب توصيات مجلس الأمن القومي الأمريكي أعلن الرئيس ترومان في عام ١٩٥٠ موافقته على برنامج المساعدة الاقتصادية والعسكرية لفرنسا في حربها

---

(١) تاريخ الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ص٣٨٠ – ٣٨٦.

(٢) مقالات العلاقات الدولية في جنوب وجنوب - شرق آسيا وفي الشرق الأقصى بغد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦ - ١٩٥٥) م. ١٩٧٥ ص. ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٣) السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة الجزء ٢ ص.٢٨١

(٤) FRUS, Diplomatic Papers, 1949, vol. 7, pt 1, p. 42.

ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية الشعبية، ووضعت الولايات المتحدة ٣٠ قاذفة (ب - ٢٦) تحت تصرف الحكومة الفرنسية[١].

اتخذت الحكومة الأمريكية في الوقت نفسه إجراءات عملية للتشبث في المناطق المهمة والغنية بالمواد الخام الاستراتيجية في دول جنوب شرق آسيا، وبإعلان الاستقلال الصوري للفيليبين في ٤ تموز ١٩٤٦ ضمنت الولايات المتحدة لنفسها البقاء في المواقع العسكرية والاقتصادية في هذه الدولة، فقد أعطت الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة والفيليبين أمريكا الحق في نشر عدد من القواعد العسكرية لمدة ٩٩ سنة، وفي الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٣ قدمت القوة العسكرية الأمريكية المؤلفة من ٩٠ ألف عسكري أمريكي المساعدة إلى الحكومة الرجعية الفيليبينية لقمع الانتفاضة المسلحة للعمال في هذه البلاد، وفي النصف الثاني من الأربعينيات عززت الولايات المتحدة مواقعها في أندونيسيا وتايلاند.

سعت الولايات المتحدة إلى إقامة قاعدة عسكرية استراتيجية في كوريا الجنوبية حيث تموضعت قوات الاحتلال الأمريكية. لهذه الأهداف عارضت واشنطن بشدة استقلال كوريا، الأمر الذي ورد في إعلان القاهرة وبوتسدام، وعطلت قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول في موسكو في كانون الأول عام ١٩٤٥ القاضي بتشكيل حكومة كورية ديمقراطية مؤقتة، وقررت تمديد احتلالها لكوريا الجنوبية وإقامة نظام الدمى المصطنع. ورفضت كذلك اقتراحات الحكومة السوفييتية المتعددة حول انسحاب القوات الأمريكية والسوفييتية بآن واحد من كوريا. في ١٠ أيار وفي ظروف الاحتلال وملاحقة القوى الديمقراطية جرت الانتخابات وتشكلت حكومة كوريا الجنوبية

---

(١) السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية الجزء ٢ ص ٢٨١.

برئاسة الرجعي لي صين مان. وتحولت كوريا الجنوبية عملياً إلى قاعدة عسكرية أمريكية.

احتلت الصين مكاناً مركزياً في حسابات الهيمنة الأمريكية التي أنيط بها دور عامل الاستقرار في شرقي آسيا[1]. ولهذه الأهداف قدمت الولايات المتحدة المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية لـ **(غوميندام)** **(الحزب الوطني)**. كذلك قدمت الولايات المتحدة خلال أربعة أشهر الأخيرة من عام ١٩٤٥ إلى **تشان كاي شي** أسلحة ومعدات عسكرية أكثر مما قدمته خلال الحرب اليابانية الصينية[2].

لم يكن استقرار الصين في ظروف الحرب الأهلية الطاحنة مهمة سهلة في نظر قادة واشنطن، وذكر ترومان أن مشكلة الشيوعيين في الصين تختلف كثيراً عن المشكلات السياسية في المناطق الأخرى، فقد عارض **تشان كاي شي** بشدة الحكومة الانفصالية المسيطرة على جزء محدود من المساحة مع ربع تعداد السكان العام في البلاد. وعدّ ترومان أنه لا وجود لخيار آخر للولايات المتحدة في هذه الظروف.

لا نستطيع رفع أيدينا، إلا أن اقتراح إرسال الأسلحة وموارد بشرية وقوات مسلحة غير محدودة ليس عملياً، وانتهى بقوله: قررنا تقديم المساعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية في حدود معقولة إلى **تشان كاي شي** ومن دون الدخول في الحرب الأهلية، غير أن الولايات المتحدة كانت منغمسة فيها

---

(١) فورونتسوف ف. ب. سياسة المحيط الهادي للولايات المتحدة الأمريكية١٩٤١-١٩٤٥ م. ١٩٦٧

(٢) ياكوفليف ن.ن. التاريخ الحديث للولايات المتحدة الأمريكية ، انظر ص ٤٦١.

في الحقيقة[1]. فقد شارك في التدخل الأمريكي في الصين ١٩٤٥-١٩٤٩ بهدف منع انتصار الثورة الشعبية والمحافظة على وجودها في البلاد ١١٣ ألف عسكري أمريكي وحتى ٦٠٠ طائرة وما يزيد على ١٥٠ باخرة حربية.

قرر ممثلو الخارجية والقوات المسلحة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٥ العمل على نقل جيوش «**غومين دام** - الحزب الوطني» إلى المناطق الاستراتيجية المهمة شمال شرق الصين[2]. وأُرسِلَت المساعدة العسكرية الاقتصادية إلى **تشان كاي شي**. واستمر الأمريكيون بتسليح ٣٩ فرقة تابعة لغومين دان حتى نهاية ١٩٤٥[3]. إلا أن نظرة التشاؤم بحظوظ **تشان كاي شي** في الحفاظ على الصين كانت المسيطرة في الدوائر العسكرية العليا للولايات المتحدة الأمريكية[4]. وعرفوا في واشنطن جيداً عن فساد وعجز طغمة غومين دام وفقده للدعم الجماهيري.

نظرت واشنطن إلى إمكانية أخرى، ما دام نظام **تشان كاي** شي لم يستطع ضمان استقرار الصين حتى بالمساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، لذلك قررت الحكومة الأمريكية نقل لهجة التسوية بين الحزب الشيوعي الصيني وغومين دام (الحزب الوطني)، الذي يمكن أن يشرف مستقبلاً على المناطق المحررة. وفي كانون الأول ١٩٤٥ وصل الممثل الشخصي للرئيس ترومان الجنرال مارشال الذي اقترح التوسط في المحادثات عن الحكومة الائتلافية.

تضمنت تعليمات الرئيس ترومان إلى مارشال أنه عليه الحصول من **تشان كاي شي** على عدد من الإصلاحات، وضم ممثلي الحزب الشيوعي إلى حكومة

---

(١) *Truman H. S.* Op. cit., vol. 2, p. 63.
(٢) *Acheson D.* Present at the Creation, p. 140.
(٣) United States Relations with China. Wash., 1950, p. 311—312.
(٤) *Acheson D.* Present at the Creation, p. 140.

الائتلاف، وأوضحت أيضاً أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن **تشان كاي شي** مهما كانت الظروف (**باستثناء المشاركة في الأعمال العسكرية**)، فالدعم غير المشروط لجهة واحدة أفشل الوساطة مسبقاً، ولم يسع أتباع **غومين دام** الواثقون في المساعدة الأمريكية إلى التسوية، وقاموا بخرق المصالحة التي توصلوا إليها في بداية ١٩٤٦. وفي تشرين الثاني ١٩٤٦ تم تثبيت التحالف بين الولايات المتحدة و**تشان كاي شي** باتفاقية الصداقة والتجارة والملاحة البحرية، كذلك فإن كل بدائل معالجة مشكلة الصين رُفِضَتْ على الرغم من مناقشتها مسبقاً، وحتى ذلك الوقت فقد تحولت السياسة بالنسبة إلى الصين إلى مادة للجدال الحامي، وبدأ اللوبي الصيني نشاطه الفعال لصالح زيادة دعم **تشان كاي شي**، واتهمت المعارضة ترومان بالتحضير لتسليم الصين إلى الشيوعيين.

استدعيت بعثة مارشال في كانون الثاني. وأكد المبعوث «فيدي ماير» في تموز ١٩٤٧ أنه لا يمكن القضاء على الشيوعية بالقوة العسكرية وحدها، وفي مذكرة السفارة الأمريكية لدى الصين تموز ١٩٤٧ أشارت إلى وجود إمكانيتين أمام حكومة **غومين دام**: الحل الوسط أو سيطرة الشيوعيين على منشوريا والصين الشمالية[١]، ونصح **فيدي ماير** زيادة المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية **لغومين دام**. مارس الحزب الجمهوري الضغط على الإدارة الأمريكية متهماً إياها بالليونة الخيالية في التعامل مع الشيوعية، وفي آذار ١٩٤٧ صرح ترومان أن الولايات المتحدة لا تريد أي شيوعي في الحكومة أو أي مكان آخر على السواء[٢]، وبالتالي فقد دفنت فكرة التسوية بين الحزب الشيوعي الصيني وغومين دام، وزادت مساعدة الأخير.

---

(١) FRUS, Diplomatic Papers, 1947: Vol. 1—7. Wash., 1971—1973, vol. 7, p. 223.

(٢) ibid., p. 1*72.

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية، بعيداً عن الدعم العسكري المباشر، مساعدة عسكرية واقتصادية **لغومين دام** بقيمة ٦ مليارات دولار، وفي الحقيقة فإن المساهمة الأمريكية في الحفاظ على نظام **تشان كاي شي** كانت أكثر (بحسب المعطيات ١٨ مليار دولار)، وأرسلت الولايات المتحدة ستة آلاف مدرب وخبير عسكري في أثناء تسليح قوات **تشان كاي شي**، كل هذه الجهود لم تغير شيئاً في سير الأعمال في الصين، وأوضحت النشرة الصادرة عن الخارجية الأمريكية أن نتيجة الحرب في الصين تحققت بعمليات القوى الصينية الداخلية التي حاولنا التأثير فيها ولكن من دون جدوى[١]. وكتب ترومان في عام ١٩٥٢: سقط **تشان كاي شي** بِشرٍّ أعماله. فقد سلم جنرالاته الأسلحة المرسلة لهم إلى الشيوعيين، وعزلوه بأسلحته وذخيرته. كان إنقاذه ممكناً فقط باشتراك جيش المليونين الأمريكي، وهذا يعني قيام الحرب العالمية الثالثة[٢].

نشطت الحسابات الأمريكية المتعلقة بفتح الحوار مع الحزب الشيوعي الصيني في الأشهر الأخيرة من وجود نظام **تشان كاي شي**، وأكدت الخارجية الأمريكية في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٩ عشية انسحاب حكومة غومين دام عملياً من نانكين نيتها إبقاء السفارة الأمريكية في نانكين، وفي آذار ١٩٤٩ تلقى السفير الأمريكي ستيوارت موافقة الخارجية على الدخول في المحادثات مع زعماء الحزب الشيوعي حول المشكلات الأمريكية - الصينية.

---

(١) United Stsates Relations with China, p. XVI.

(٢) Off the Record The Private Papers of Harry S. Truman/Ed, by R. Perrel. N. Y, 1980, 0. 276.

بدأت المباحثات مباشرة في أيار بعد تحرير نانكين، وسرعان ما تلقى السفير الأمريكي الدعوة لزيارة الحزب الشيوعي الصيني في بكين[1]، غير أن الاتصالات العلنية الرسمية لممثل الولايات المتحدة والحزب الشيوعي الصيني لم تكن في خطط البيت الأبيض، لأنها قد تصبُّ الزيتَ على نار المعارضة اليمينية المتنامية مع اتهاماتها العشوائية للرئيس ترومان في إظهار الليونة تجاه الشيوعية. غادر **ستيوارت** نانكين في ٢ آب إلى واشنطن للتشاور، ولم يظهر السفير الجديد في جمهورية الصين الشعبية إلا في آذار ١٩٧٩[2].

بعد إعلان جمهورية الصين الشعبية في ١ تشرين الأول ١٩٤٩ أبلغ وزير الخارجية الصيني **تشو إن لاي** حكومة الولايات المتحدة عن طريق القنصل العام الأمريكي في بكين «كلابا» عن استعداد جمهورية الصين الشعبية لإقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. يبدو أن سقوط نظام **تشان كاي شي** لم يبدد آمال واشنطن المتعلقة بالصين[3]. ففي ٣٠ كانون الأول١٩٤٩صادق الرئيس الأمريكي على توجيه مجلس الأمن القومي ٤٨/٢ التي تضمنت دعوة الولايات المتحدة للاستفادة من أي تناقض بين الشيوعيين الصينيين والاتحاد السوفييتي في جميع التدابير السياسية والنفسية والاقتصادية الملائمة[4]. وعلى العموم فقد قامت واشنطن بمناورات محددة للتأثير في موقف السياسة الخارجية. ففي ٥ كانون الثاني ١٩٥٠ أعلن ترومان أن حكومة الولايات

---

(١) FRUS, Diplomatic Papers, 1949, vol. 8, p. 174, 230—231, 766—767.

(٢) *Topping S.* Journey Between Two Chinas. N. Y., 1972, p. 89.

(٣) بوخاروف ب. ن. سياسة الولايات المتحدة باتجاه جمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩ - ١٩٥٣م، ١٩٥٨، ص١٢.

(٤) FRUS, Diplomatic Papers, 1949, vol. 7, p. 1219.

المتحدة لن تنتهج أية سياسة قد تؤدي إلى التدخل في النزاع الداخلي الأهلي في الصين، ولن تقدم حكومة الولايات المتحدة المساعدة العسكرية أو الاستشارات إلى القوات الصينية في فرموزا (تايوان-المؤلف)[1]. غير أن الحملات الإعلامية الصاخبة المنتشرة في الولايات المتحدة جعلت هذه الإيماءات المعتدلة غير ممكنة سياسياً. وتعبيراً عن رأي المعارضة اليمينية في البيت الأبيض اتهم السيناتور «هولاند» الإدارة في تسريع انتشار الشيوعية في الصين[2]، وأكد السيناتور ماكارثي الذي بلغ تأثيره في البيت الأبيض الذروة أن إدارة ترومان أضاعت الصين بوقوعها تحت إشراف الشيوعيين، ولكن الأهم تلخَّص في أن السياسة الخارجية الأمريكية اكتسبت صفة معاداة الشيوعية، الأمر الذي ينفي أية ليونة ممكنة.

في ١٤ شباط ١٩٥٠ وُقِّعت في موسكو اتفاقية صداقة وتحالف ومساعدة متبادلة بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية. هذه الاتفاقية كانت ضمانة الأمن الصيني في ظروف تنامي الروح العدائية للإمبريالية الأمريكية، وبذلك أخفقت حسابات المعاداة بين الصين والاتحاد السوفييتي. اتخذت الرجعية الأمريكية والدولية المتخوفة من انتشار الحركة الثورية العالمية جميع الإجراءات من أجل وقف التيار القومي التحرري وإزاحة القوى التقدمية من المواقع التي وصلت إليها، ومن ثم بدأت الحرب الكورية التي شاركت فيها الولايات المتحدة في ٢٥ حزيران ١٩٥٠ بعدوان القوات الكورية على الصين.

---

(١) مرجع سابق السياسة الخارجية للولايات المتحدة الجزء ٢ ص ٣٠٩.

(٢) China and US Far Eastern Policy, 1945—1967. Wash., 1967, p. 48.

كان لفقدان الصين بعد إفشال الخطط الأولية تأثيرٌ هامٌ في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأقصى عامة، وساعدت هذه السياسة في عملية إعادة توجه إدارة ترومان إلى الشريك الرئيس الجديد في السياسة الخارجية في هذه المنطقة، ألا وهو اليابان، غير أنه ومنذ استسلام الأخيرة انطلقت سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان المهزومة من الطموح لتحقيق التفوق الكامل والمحافظة عليه في هذه البلاد، والهدف كما صاغه ترومان في ٥ كانون الثاني ١٩٤٦ يكمن في ضرورة إقامة السيطرة الكاملة على اليابان والمحيط الهادي[١].

يعدُّ احتلال اليابان في الحقيقة احتلالاً بكل معنى الكلمة - بوجود مجموعة قوات إنكليزية بقيادة الجنرال «ماكارتور». وفي ٢ أيلول ١٩٤٦ وبأمر من الجنرال ماكارتور فرضت سلطة الإدارة العسكرية الأمريكية في اليابان، وعدّت واشنطن أن حق تقرير مصير اليابان يدخل في صميم منهج السياسة الخارجية العالمية.

إلا أن موقف الاتحاد السوفييتي ومطالب القوى التقدمية أثّرت في تطبيق الإجراءات ذات الطابع الديمقراطي في اليابان، وكذلك فإن التخوف من انتعاش اليابان كمنافس عسكري واقتصادي للولايات المتحدة ساعد سلطات الاحتلال الأمريكي على إجراء عدد من الإصلاحات الديمقراطية البرجوازية طبقاً للنمط الأمريكي، والتي يجب أن تكون الأساس في أمركة البلاد وتشكيل البنية الاجتماعية الموجهة المتناغمة مع الولايات المتحدة، فقد انطلقت التنظيمات القومية التقدمية، وتحدد نشاط

(١) The Truman Administration: A Documentary History/Ed. B. J. Bernstein, A. J. Ma-tusow. N. Y., 1966, p. 98.

المجمعات الضخمة جزئياً، واتخذ قرار النقابات والعمل الذي يضمن للعمال بعض الحقوق، وكذلك قرار الإصلاح الزراعي وغيرها، ونص الدستور المعتمد في ١٩٤٧ على تقليص سلطة الإمبراطورية، وعلى رفض اليابان للحرب كحق مكتسب مستقل للأمة، وعدم استخدام القوة المسلحة لحل النزاعات الدولية، والالتزام بعدم تشكيل القوات المسلحة في البلاد.

إن تعاظم النزعة المعادية للشيوعية في نهج السياسة الخارجية الأمريكية انطبق أيضاً على السياسة تجاه اليابان، وبالتالي فإن الخصائص الجديدة في سياسة الاحتلال الأمريكية هي مقياس التغيرات. إذ حدث انعطاف في سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان منذ نهاية الأربعينيات: فقد تقلص تفكيك الشركات الاحتكارية، وتعززت مواقع القوى الرجعية، وعجلت سياسة كبح الشيوعية بتحول العدو السابق إلى منافس صغير، وفي الحقيقة إلى داعم للولايات المتحدة في الصراع مع القوى الثورية والتحررية القومية في شرق آسيا.

أوضحت الوثيقة التي أعدها مجلس الأمن القومي عام ١٩٤٩ أن إمكانيات اليابان في حال حدوث حرب شاملة قد تؤثر سلباً أو إيجاباً بحسب استخدامه لأية مصالح[١]، وتلقت اليابان من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٤٥ -١٩٥١) ملياري دولار على غرار خطة مارشال الشرقية، فقد ارتبط اقتصاد اليابان وتجارتها الخارجية مع الولايات المتحدة بشكل وثيق، إذ أنه تمت تغطية البلاد بشبكة من القواعد العسكرية الأمريكية. وانتهى نهج الشراكة الأمريكية اليابانية بتوقيع اتفاقية سلام في سان فرانسيسكو ٨ أيلول ١٩٥١، التي شكلت نواة التحالف الأمريكي الياباني القانوني.

(١) FRUS. Diplomatic Papers. 1949. vol. 7, pt 2. p. 774.

أدى الفشل في الصين إلى تركيز اهتمام واشنطن بالدول الأخرى في آسيا، حيث كانت مواقف حركات التحرر الوطنية قوية. وبرزت الهند ذات الموقع الاستراتيجي في الدرجة الأولى من بين هذه الدول وأكد تقرير مجلس الأمن القومي عام ١٩٥١ أن فقدان الهند قد يعني فقدان آسيا كلها[١]. وبالتالي يصبح تهديداً جدياً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن محاولات واشنطن الحثيثة لضم الهند إلى استراتيجيتها في جنوب آسيا مع ربط الباكستان بحلف عسكري سياسي بزعامة الولايات المتحدة باءت بالفشل، فقد انتهجت الهند سياسة مستقلة ترتكز على مبادئ الحياد وعدم الانحياز.

امتنعت الولايات المتحدة عن تقديم المساعدة الاقتصادية للهند في عام ١٩٤٩ في أثناء النزاع بين الهند والباكستان بسبب كشمير[٢]، إلا أن الضغط الأمريكي لم يؤد إلى النتائج المرجوة لواشنطن. وأدى موقف الهند وأندونيسيا وبورما وسيلان إلى وقف تطبيع مشروع تشكيل حلف عسكري لدول جنوب وجنوب شرق آسيا الذي اقترحته الدول المشاركة الذي اقترح في أيار ١٩٥٠ في مؤتمر باغيو -الفيليبين[٣].

اعتمدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأولى التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية على التوافق مع مذهب ترومان القاضي بإقامة رؤوس جسر عسكرية - استراتيجية معادية للسوفييت في الدول ذات الحدود المشتركة مباشرة معه وخاصة إيران وتركيا، والتغلغل

---

(١) Ibid., 1951: Vol. 1, 3, 5. 6. Wash., 1977—1982. vol. 6, p. 1651.

(٢) Ibid.. 1949, vol. 6, p. 1727.

(٣) السياسة الحديثة للولايات المتحدة الأمريكية الجزء ٢ ص ٣٦٨.

اللاحق للولايات المتحدة في المنطقة الاستراتيجية الشرق أوسطية الغنية بالنفط، والذي تسارع بشدة مع قيام دولة «إسرائيل» عام ١٩٤٨، هذه الدولة التي تحولت إلى إحدى أهم النقاط الاستنادية والحليف المقرب جداً من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته فقد أصبح الدعم الكامل لسياسة «إسرائيل» التوسعية التي استندت على التأييد الكبير للوبي الصهيوني السمة الدائمة لسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، وحدد التفضيل المميز مسبقاً سياسة أمريكا المعادية للعرب في الشرق الأوسط، وأدى الدعم الكبير الأمريكي لـ «إسرائيل» إلى إبطال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ القاضي بإقامة دولة عربية فلسطينية. وفي أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨- ١٩٤٩ ساعدت أمريكا إسرائيل بالمال والسلاح، وفي ١٩٤٩ أعطتها١٠٠مليون دولار كقرض، ووفقاً لقرار ٢٥ أيار ١٩٥٠أخذت الولايات المتحدة وفرنسا وإنكلترا على عاتقها (متجاوزةً الأمم المتحدة) دور الضامن للمصالحة بين العرب و«إسرائيل»[1].

تزايد الغزو الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا أعقاب الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، وبالاستفادة من ضعف وتراجع مواقع إنكلترا وفرنسا اندفعت الاحتكارات الأمريكية بقوة إلى القارة الإفريقية. واحتلت الولايات المتحدة مواقع اقتصادية مهمة في دول شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس)، حيث حصلت على امتيازات التنقيب عن النفط.

---

(١) سياسة الولايات المتحدة في الشرق العربي م.١٩٦١ ص ٢٧.

أوضح الإعلان المبرمج لإدارة ترومان في أيار ١٩٥٠ حول السياسة في إفريقيا،أن الولايات المتحدة لا تنوي تحمل المسؤولية المباشرة عن إفريقيا، وتسعى للتعاون مع الدول المتحضرة، وأشار الإعلان إلى رغبة الحكومة الأمريكية في مساعدة الزعماء المسؤولين الإفريقيين في تشكيل المجتمع البديل عن المجتمع الذي قدمه الشيوعيون(١). وسعت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة إلى ملء الفراغ مع الإعلان العشوائي عن معاداتهم التاريخية للشيوعية، ذلك الفراغ الذي حدث مع بداية أفول الإمبراطوريات الاستعمارية، وبعبارة أخرى ضم الدول المتحررة إلى فلكها.

إن نهج الاستعمار الجديد للإمبريالية الأمريكية كان متناقضاً في داخله، في محاولة لضم الدول الاستعمارية والدول المعادية للاستعمار إلى نظامه الدفاعي المعادي للشيوعية، وقد أشار السياسي الأمريكي «ستيسينغر» إلى أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في وضعية ازدواجية الرأي، لأن دعم الدول التي تخوض النضال ضد الاستعمار وضع التحالف مع الدول الاستعمارية في الناتو تحت الخطر. وبالعكس فإن هذا التحالف مع الدول الاستعمارية ولَّد الشك والعداء من جانب ا لدول المستعمَرة السابقة(٢).

من أجل تبديد شكوك الدول النامية وجذبها إلى مدارها لجأت الولايات المتحدة إلى المناورة الآتية: فقد أطلق الرئيس ترومان في ٢ كانون الثاني ١٩٤٩ تسمية المهمة السياسية الخارجية بالرابعة بحسب تسلسلها (كما تسمى المادة الرابعة)، والبدء بتقديم المساعدة العلمية - الفنية وجذب الاستثمارات لإنعاش

---

(١) *Ghee G.* United States Interests in Africa.—Department of State Bulletin, 1950, June 19, p. 1000, 1001; *Idem.* Africa's Role in the Free World Today.—Ibid., 1951, July 16, p. 99.

(٢) *Stoessinger J:* The Might of Nations. World Politics of our Time. N. Y., 1969, p. 102.

وتطوير أقل البلدان نمواً. وأنفقت الولايات المتحدة لتنفيذ المادة الرابعة في الفترة (١٩٤٩-١٩٥٩) ثلاثة مليارات دولار، وشكلت المساعدة العسكرية الثقل النوعي فيها، وخصص ٨٨% منها إلى دول شرق وجنوب شرق آسيا، وبالدرجة الأولى كوريا الجنوبية والفيليبين وتايلاند[١].

اعتمد كامل مجموعة الإجراءات الهادفة لتحقيق استراتيجية الكبح على المبالغة في عرض الزعماء الأمريكيين للإمكانات الأمريكية على أنها الأفضل في ميدان التطور العلمي - الفني والاقتصادي، وعن الاحتكار طويل الأمد للأسلحة الذرية وقدرة إيصالها إلى الأهداف، كل ذلك كان مجرد أوهام، ففي ربيع ١٩٤٦ اطلع مجلس الأمن القومي على تقرير أتشيسون - ليلينتال، حيث قيل: إن وضع الولايات المتحدة الملائم بالنسبة للقواعد الذرية مؤقت[٢]. وفي تشرين الثاني ١٩٤٧ أعلنت الحكومة السوفييتية أن القنبلة الذرية لم تعد سراً، إلا أن واشنطن لم تعترف بالواقع حتى أعلنت وكالة تاس السوفييتية في ٢٥ أيلول ١٩٤٩ عن تجربة القنبلة الذرية في الاتحاد السوفييتي.

ترك زوال الاحتكار الذري انطباعاً صاعقاً في الولايات المتحدة. كتب المؤرخ الأمريكي «هيرديس»: أن التفجير في الاتحاد السوفييتي حدث قبل ثلاث سنوات مما كان متوقعا في أمريكا[٣]، وحطم الحديث عن الانفجار القناعات الأساسية ١٩٤٥-١٩٤٧ في عدم الحديث عن الأمن الأمريكي في حال نشوب

---

(١) السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة الجزء ٢ ص ٢٦٠.

(٢) Hodgson G. Op. cit., p. 25.

(٣) *Gaddis J.* Harry S. Truman and the Origins of Containment.- In Makers of American Diplomacy/Ed, by F. Marli, T. Wilson. N. Y., 1974, p. 515

الحرب مع روسيا. وفهم الأمريكيون أن منعة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية أصبحت من الماضي، وطالب رئيس اللجنة المشتركة للكونغرس الخاصة بمراقبة الطاقة الذرية السيناتور **ماكماهون** ورئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الأسلحة **تايد ينغس** بضرورة التشاور مع الاتحاد السوفييتي. وحدد **تايد ينغس** أن الولايات المتحدة أصبحت عرضة للهجوم الذري أكثر من الاتحاد السوفييتي[1]، وارتأت إدارة ترومان الذهاب في طريق آخر.

أصدر ترومان في نهاية ١٩٥٠ أمراً ببدء العمل على القنبلة الهيدروجينية، غير أن البيت الأبيض شعر بأن الوضع قد تغير بشكل مثير، وأصبح تناسب القوى في المسرح الدولي لا يصب في صالح الإمبريالية، وأصبحت جميع افتراضات السياسة الخارجية الأمريكية في موضع الشك، إضافة إلى تعاظم تسعير واشنطن التوتر الدولي، ففي خريف ١٩٤٩ - وبحسب توجيهات الرئيس ترومان - أعدت اللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات الخطة الشريرة ضد الاتحاد السوفييتي التي تفترض البدء في عام ١٩٥٧، وتضمنت الخطة «دروب شوت» إنزال الضربة الذرية الأولى بالاتحاد السوفييتي واحتلاله بالقوات الأمريكية[2].

كلف الرئيس ترومان مجلس الأمن القومي في كانون الثاني ١٩٥٠ بدراسة إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية بكل جوانبها، وبالتالي فقد أدت أعمال إستراتيجيي واشنطن إلى المذكرة السرية لمجلس الأمن القومي (٦٨) «أهداف الولايات المتحدة وبرامج القدرات الدفاعية القومية».

وانطلقت المذكرة من تثبيت أزمة المجابهة الدائمة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، والتي لا يمكن أن تضعف إلا في ظروف تغير طابع النظام

---

(١) Congressional Record, vol. 96, p. 2276.

(٢) «Dropshot»..., p. 20, 74—78, 241.

السوفييتي، وعلى عكس الحقائق فقد صُوِّر الاتحاد السوفييتي على أنه التهديد الأكثر خطورة على الولايات المتحدة، وكأن الاتحاد السوفييتي يطمح للسيطرة على القارتين الآسيوية والأوروبية. وتضمنت الوثيقة أن إجراء المحادثات يجب أن يتم من موقع القوة وبالشروط الأمريكية فقط. وقد احتوت الوثيقة أيضاً هدفاً بعيد المدى: التعجيل في تفكيك النظام السوفييتي وتحقيق تغييرات جذرية في طابعه، وبعبارة أخرى تدمير النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي. اقترحت كذلك زيادة القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة خاصة والغرب عامة من أجل تنفيذ هذه المهمة، وأكدت أيضاً أن جوهر سياسة الردع ينحصر في امتلاك الولايات المتحدة بمفردها أو مع حلفائها التفوق العسكري، ومن دون الحشد المتفوق للقوة العسكرية الموجودة في جاهزية دائمة وسريعة الحركة، فإن سياسة الردع التي تعتمد التخطيط والإكراه ليست إلا خدعة ووهماً.

إضافة إلى تنمية القوة العسكرية، اقترحت الوثيقة كذلك توسيع المساعدة الاقتصادية والعسكرية للدول الحليفة، وبالوقت نفسه تكثيف الأعمال التخريبية ضد الدول الاشتراكية[١]. وحسب استراتيجيي واشنطن فإن على الولايات المتحدة احتلال «المركز السياسي العسكري» الذي تدور في مداراته المختلفة الشعوب الحرة، وبعبارة أخرى: ينبغي على الولايات المتحدة عدم التفريق بين الأمن القومي والأمن العالمي. كان لتطبيق هذا المبدأ أثر في رفض تخفيض إمكانيات الموازنة؛ لأن الأمن ينبغي أن يحتل المكان الأول في الموازنة القومية. وأشارت الوثيقة إلى ضرورة إنفاق ٢٠% من الدخل القومي على التسليح سنوياً[٢].

---

(١) FRUS, Diplomatic Papers, 1950, vol. 1, p. 240—241, 252, 253, 285.

(٢) *Hammond P.* NSC-68: Prologue to Rearmament. N. Y., 1962; *Phillips C.*The Truman Presidency, p. 307—308.

وافق الرئيس ترومان على الوثيقة ومحتوياتها التي أعدها مجلس الأمن القومي، وهذا يعني أن ما تضمنته الوثيقة يعدُّ دليلاً مرجعياً في نهج السياسة الخارجية الأمريكية، وكان لهذه الوثيقة تأثيرٌ جوهريٌّ على إجراءات الولايات المتحدة اللاحقة، وانطلقت من ثنائية القطب في الفصل بين السلام وضرورات الولايات المتحدة في امتلاك الإرادة والجاهزية للحرب باسم الدفاع، والمحافظة على الأهداف وتطوير المفاهيم لأجل نمط الحياة الأمريكي، وبذلك كانت بداية سباق التسلح بما فيها النووي.



الفصل الثالث

تعزيز الرجعية – الماكارثية ١٩٤٩-١٩٥٤

١ - الأزمة الاقتصادية ١٩٤٨ -١٩٤٩:

ظهرت في نهاية الأربعينيات دلائل جديدةٍ عالمياً أثرت جوهرياً على الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي عامة، فقد تسارع نمو القوة الاقتصادية والدفاعية للاشتراكية الحقيقية بسرعة، واشتد تأثيرها الثوري، وبالتالي ضعفت مواقع الرأسمالية بالمقارنة مع الاشتراكية. وبلغت المساحات التي تغطيها الاشتراكية ٢٦%من الكرة الأرضية و٣٢%من سكان العالم، وبلغ إنتاجها الصناعي ٢٠% تقريباً من الإنتاج العالمي[١]. باشر الاتحاد السوفييتي ودول الديمقراطية الشعبية بتعزيز التطور اللاحق للقاعدة المادية - الفنية للاشتراكية بحلول ١٩٤٩ - ١٩٥١ وبعد استعادة الاقتصاد الوطني[٢]. إذ تم تشكيل هيئة ائتلافية في التعاون الاقتصادي -مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل، الذي ضم الدول الاشتراكية في أوروبا. ومع ذلك فقد تم توقيع اتفاقيات صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة ثنائية، وكذلك اتفاقيات متعددة الأطراف طويلة الأمد وسنوية بين الدول الاشتراكية. وكان الهدف من هذه الإجراءات المساعدة على التطوير المطَّرد وتعزيز اقتصاد دول المنظومة الاشتراكية، الشيء نفسه وعلى وقع نجاحات الاشتراكية لوحظ النجاح في الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة - زعيمة الإمبريالية.

---

(١) الاشتراكية والعلاقات الدولية م.١٩٧٥ ص٢٦.

(٢) النظام الاقتصادي الاشتراكي العالمي: في ٤ أجزاء م.١٩٦٦ - ١٩٦٧ ص٩٨ - ٩٩.

بلغت حصة الإنتاج الصناعي الرأسمالي عالمياً في عام ١٩٤٨ حوالي ٥٤,٦% مقابل ٣٤,٩% عام ١٩٣٨، فقد سيطرت الولايات المتحدة في هذه الفترة على ٢/٣ من القدرات الإنتاجية للعالم الرأسمالي(١)، حيث أصبح تحت تصرفها حوالي ٧٥% من احتياطي الذهب في الدول الرأسمالية، ومع ذلك فإنه لا يمكن القول عن الوضع الاقتصادي في الدولة الرأسمالية الرئيسة مستقراً.

كانت فترة انتعاش الإنتاج الصناعي بعد الانكماش قصيرة، واستمرت حتى خريف ١٩٤٨. وحتى ذلك الوقت نما الإنتاج الاقتصادي بنسبة ١٦,٥% بالمقارنة مع ١٩٤٥(٢)، وكان لابد من تجديد الرأسمال الأساسي الذي الهرم وتآكل خلال سنوات الحرب. غير أن زيادة القدرات الإنتاجية سبقت بكثير إمكانات حاجة السوق الداخلية(٣)، ويشهد على ذلك انخفاض وتيرة البناء السكني: حيث تم إنفاق ١١٢٠٨ مليون دولار في عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٤٩ كان ١٠٧٢٦ مليون دولار(٤). وأما السكان فقد أنفقوا كل مدخراتهم التي جمعت خلال السنوات الماضية، ولجأ الأمريكيون إلى شراء حاجاتهم بالبطاقات الائتمانية(٥)، إذ بلغت مبالغ الاستهلاك الائتماني في نهاية ١٩٤٨ حوالي ١٤,٤ مليار دولار(٦)، وأكد ترومان في رسالته السنوية: أن الكثير من

---

(١) الرأسمالية الحديثة وتعميق الأزمة العامة الجزء ٢,١ م. ١٩٧٩ ص ١٦١ - ١٦٢.

(٢) آلية الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية م، ١٩٧٨، ص ٨١.

(٣) فيغودسكي ي. ل.الرأسمالية الحديثة: (خبرة التحليل النظري) م، ١٩٧٥، ص ٤٢٨.

(٤) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970. Wash., 1975, pt 2, p. 618.

(٥) فارغا ي. س. المؤلفات الكاملة: الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية م، ١٩٧٤ وص٣٨٢.

(٦) حول أوضاع الكادحين في الولايات المتحدة (١٩٤٩ - ١٩٥٠) م.١٩٥٢ ص ١٧.

العائلات تعاني من غلاء المعيشة، وأما أرباح الشركات فقد بلغت أرقاماً قياسية١٧ مليار دولار عام ١٩٤٧ بعد تسديد ضرائبها[١]. وذكر الرئيس أن ربع العائلات أنفق كل مدخراته ودخل في نفق الديون. واستمرت أجور ملايين العائلات الأمريكية بالهبوط[٢].

استناداً لمعطيات مكتب إحصائيات العمل، أشارت النقابات إلى النمو المطَّرد لأسعار المعيشة. ففي ١٥ حزيران ١٩٤٨ ارتفع مؤشر الأسعار حسب المعطيات إلى ١٧١,٧% (عام ١٩٣٥-١٩٣٩=١٠٠%) ومتوسط الأسعار على السلع والخدمات التي تستفيد منها العائلات ذوات الدخل المتوسط في المدن الكبرى بلغ ٩,٧% أعلى من السنة السابقة، وبنسبة ٣٠,٣% أعلى من مستوى حزيران ١٩٤٦ عند رفع المراقبة عن الأسعار، وبنسبة ٧٦,٢ % أعلى منه في آب ١٩٣٩. وبغض النظر عن زيادة الأجور فإن القدرة الشرائية للعمال انخفضت إلى مستوى شباط ١٩٤٣[٣].

يؤكد هذا على أن التناقض بين نمو الإنتاج والقدرة الشرائية للسكان وصل إلى المستوى الذي يجب أن يتبعه أزمة في هبوط الإنتاج[٤]. وفي الحقيقة فإن إنتاج الكثير من السلع في النصف الثاني من عام ١٩٤٨ بدأ بالانخفاض، وكتبت مجلة نيو ريبوبليك أن شرح هذه الحقيقة يكمن في أننا وصلنا إلى النقطة التي رأى فيها رجال الأعمال أنه من المفيد أكثر تخفيض الإنتاج من تخفيض الأسعار، وسرعان ما تأكدت أسوأ المخاوف. ففي خريف ١٩٤٨ اندلعت الأزمة الاقتصادية التالية، وانتقلت العدوى إلى

---

(١) New York Times, 1948, Jan. 11. مرجع سابق في.

(٢) New Republic, 1949, Jan. 10, p. 15.

(٣) New York Times, 1948, July 24, 30, Aug. 25.

(٤) New Republic, 1948, Aug. 3, p. 7.

الجزء الأكبر في الصناعة، وبعد خمسة أشهر من بداية الأزمة لوحظ هبوط الحجم الفيزيائي للإنتاج بنسبة ٨٣% في جميع القطاعات[1].

بحسب المعطيات المؤكدة فإن هبوط الإنتاج الصناعي خلال ١٢ شهراً من الأزمة شكل٩,٢%، وتقلصت الاستثمارات الخاصة وسطيا في الشهر حتى ١٠,٦%. كذلك انتقلت عدوى الأزمة إلى قطاع صناعة الفحم، وشكل الانخفاض ٢٧%، وأصبح النقص الكبير في الصناعات الإنتاجية ظاهرة عامة، وانعكس هذا بقوة على كامل وضع العمال، ومنذ أيار ١٩٤٨ حتى تموز ١٩٤٩ ازداد عدد العاطلين عن العمل من ١٧٦١ حتى ٤٠٩٥ ألف، أعلى بنسبة ١٣٩,٥% ، وشكل نسبة ٦,٤% من التعداد العام للعمال، هذا باستثناء جيش الملايين الذين يعملون بدوام جزئي وجزء من أيام الأسبوع. كانت أزمة ١٩٤٨ -١٩٤٩ هي الأخيرة التي رافقت هبوط الأسعار. وهكذا فإن الأسعار انخفضت خلال٧ أشهر بنسبة ٣٢,١%، ولكن بانقضاء هذه المدة عادت إلى الارتفاع من جديد[2].

كان لا بد من تفاقم المشكلات الاجتماعية ونمو استياء العمال من تدخل الحكومة، وعرض ترومان برسالته التي تعدّ استمراراً منطقياً لكامل استراتيجيته السياسية الفرص التي قدمها المجتمع الرأسمالي إلى كل عضو فيه، وتوقف عند الصعوبات التي تعاني منها بلاده، وعلى الرغم من محاولته إبرازها كمؤقتة وعابرة، فإن اللوحة المظلمة التي رسمها استعان بألوان قوس قزح للجزء الأول من رسالته، وأعلن ترومان أن التضخم سيبقى مشكلة حقيقية، وكذلك أيضاً المستوى المنخفض لمداخيل الطبقات الواسعة من العمال.

---

(١) آلية الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ص٣٧ ، ٦٠.

(٢) الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، ١٩٥٧ رقم٥ ص ١٥٤.

أشار ترومان إلى الاحتكارات المتنامية التي تهدد رجال الأعمال الصغار، والوضع القلق للمزارعين والاختلاس المستمر للثروات الطبيعية، والنقص في الطاقة الكهربائية، وتابع: خمسة ملايين عائلة مازالت تعيش في الأحياء الفقيرة البراكيات، وثلاثة ملايين عائلة تتقاسم منازلها مع آخرين وشرح التقصير في الخدمات الصحية المكشوف لمتطلبات السكان، وعدم تمكن الغالبية من الحصول عليها مع توضيح القلق من تدني التعليم المدرسي ومن جديد أزمة البطالة المتفاقمة[1].

كتب المؤرخ السوفييتي «ف. ي. لان» أن ترومان أعلن الحرب على التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي. واقترح البرنامج الاقتصادي على الكونغرس في كانون الثاني ١٩٤٩. ولتحقيق الخطة المستحيلة التحقيق طلب من الكونغرس تشديد المراقبة الحكومية على الإنتاج وتوزيعه[2]، الأمر الذي قد يساعد على حل المشكلات الاجتماعية الحادة بحسب رأيه. وفي ميدان السياسة المالية وضع مهمة تقليص الديون الحكومية التي وصلت إلى ٢٥٢,٣ مليار دولار، واقترح فرض ضرائب جديدة بقيمة ٤ مليارات دولار وموازنة الميزانية، بالتوقف عند مسألة العلاقات العمالية كرر الرئيس ترومان مطلبه الذي قدمه إلى الكونغرس في حملته الانتخابية عام ١٩٤٨ بإلغاء قانون تافت - هارتلي، إلا أنه اقترح تشكيل آلية تمنع الإضرابات في القطاعات الحيوية المهمة في الصناعة والتي تمس مصالح المجتمع ككل. وهذا يعني أن ترومان أصر على التدقيق في قانون فاغنير والمحافظة على الأحكام الأساسية في قانون تافت -

---

(١) Public Papers of the Presidents of the United States, Harry S. Truman, 1945—1953: Vol. 1—8. Wash., 1961—1966, 1949, p. 1—3.

(٢) لان ف. ي. الولايات المتحدة في سنوات ما بعد الحرب م، ١٩٧٨ ص ٢٩١ - ٢٩٣.

هارتلي. اقترح أيضاً إعادة هيكلة نشاط وزارة العمل، ومجموعة من المقترحات التي لامست المستوى المعيشي للسكان مثل رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٧٥ سِنتاً في الساعة، مساعدة المزارعين والعمل على تطوير الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ونشر الخبرة في بناء السدود المائية في سهل تينيسيي التي وفرت الطاقة الرخيصة للسكان[1].

اقترح ترومان في رسالته توسيع تغطية السكان بشبكة من الخدمات الصحية، وطرحت فكرة تطبيق نظام الرعاية الصحية بالشكل العام والخدمات المدفوعة من السكان، وطالب بتقديم المساعدة السريعة للولايات في موضوع النظام المدرسي وإدارته.

بالحديث عن مشكلة السكن[2]. أشار ترومان إلى أن أزمة السكن كانت وما زالت مشكلة حادة، وأخبر أن على الكونغرس المصادقة على المقترحات المقدمة إليه الخاصة بالبناء السكني والأبحاث العلمية المتعلقة بالمسألة السكنية. كرر ترومان أيضاً مقترحاته السابقة في مجال الحقوق المدنية المقدمة إلى الكونغرس ٨٠. من بينها مراعاة إجراءات حماية السكان السود من الإعدامات الخارجة عن القانون، وإلغاء الضريبة الانتقائية، وتشكيل اللجنة الدائمة لتأمين الممارسة العملية لاستئجار العمل وخطر التمييز في وسائط النقل في مجال الخدمات.

أطلق الرئيس ترومان مقولة يصف فيها برنامجه في السياسة الداخلية «كل جزء من شعبنا وكل أمريكي له الحق أن يتوقع «البرنامج العادل» من حكومتنا» - يقول ترومان[3]. التقطت الصحافة الليبيرالية هذه المقولة مباشرة

(١) Public Papers..., Harry S. Truman, 1949, p. 4.

(٢) Ibid., p. 6.

(٣) Ibid., p. 7. (ملاحظة من قبلنا - المؤلف).

وجعلت منها إعلاناً دعائياً للبرنامج الاجتماعي للرئيس ترومان. وإذا قلنا الحقيقة فإن برنامج ترومان الاجتماعي هدف إلى تعزيز وتثبيت آلية التسوية الحكومية للعمليات الاجتماعية والاقتصادية التي وضع أساسها الرئيس السابق روزفلت، فقد لامست عدداً من المشكلات الاجتماعية الحادة: الزراعية والحقوق المدنية للزنوج والسكن والصحة والتعليم والعمل والعلاقات العمالية وغيرها، غير أن البرنامج أخذ على عاتقه تهيئة الظروف الجديدة فيما بعد الحرب، ودعم مهمة تلبية الطموحات المحافظة المتنامية للبرجوازية، وفي الوقت نفسه عدم استبعاد الجماهير الواسعة التي اندفعت لحماية شعار استمرار وتعميق الإصلاحات الاجتماعية. بموجب ذلك فإن التدابير المقترحة حملت طابعاً محدداً وبراغماتياً ومتناقضاً للغاية، عاكسة بذلك رأي البرجوازية الليبيرالية. فقد كشف الكثير من المعلقين على النهج العادل لترومان عن السعي لحل المهام الفورية من دون النظر إلى الغد[١].

يخصص المؤرخون الأمريكيون اهتماماً كبيراً «للبرنامج العادل» الذي وحد تحت هذه التسمية كل السياسة الداخلية للحكومة في السنوات الأولى التي تلت الحرب، غير أن تقييم هذه الجهود كان بالإجماع: القسم الأكبر منها سقط سقوطاً شنيعاً، وهنا لا يمكن إلا الاتفاق مع ذلك[٢].

لنأخذ مثلاً مسألة تشكيل اللجنة الدائمة لضمان الممارسة العادلة في استئجار العمل. نُذكِّر أن ترومان في أيلول ١٩٤٥ تحدث من أجل تشكيل هذه

---

(١) *Leuchtenburg W. E.* In the Shadow of FDR. From Harry Truman to Ronald Reagan. Ithaca, 1983, p. 35.

(٢) *Leuchtenburg W. E.* In the Shadow of FDR. From Harry Truman to Ronald Reagan. Ithaca, 1983, p. 35.

اللجنة بصلاحيات واسعة، وحصل مشروع القانون المطابق بعد مناقشات طويلة على الموافقة في مجلس النواب (علماً أنه أخذت مادة من القانون عن واجبات تنفيذ التعليمات الصادرة)، ومن ثم كما كتب بيرنيشتاين فقد قتل نتيجة أعمال القرصنة في مجلس الشيوخ(١)، وسميت هذه العملية في الصحافة الأمريكية «بالعار البرلماني»(٢)، كذلك فإن الرئيس ترومان كان مذنباً لأنه في نيسان ١٩٥٠ قرر تأجيل مسألة مناقشة هذا المشروع في مجلس الشيوخ من أجل سرعة التصويت في المجلس على مخصصات خطة مارشال(٣).

كتب «ويلكينس» المدير التنفيذي للرابطة الوطنية لمساعدة تقدم السكان الملونين في ٢٠ حزيران ١٩٤٩ إلى الموظف في البيت الأبيض «نايلس» عن التغيير الكبير في مزاج الملوّنين الذي يعكس التراجع الكبير الجبان المفضوح للديمقراطيين الليبيراليين في الكونغرس. فقد سمح الديمقراطيون بوقوع حادثة ١٧ آذار ١٩٤٨(٤)، عندما أخفقت محاولة تغيير قاعدة العملية بنتيجة التصويت في مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى تحديد عطالة الجنوبيين(٥).

كل هذا من أجل وضع حاجز أمام التشريع الليبيرالي ولم يبذل الرئيس والديمقراطيون المؤيدون له جهداً لوقف العطالة في الكونغرس، وانعكس خمولهم

---

(١) *Bernstein B. J.* The Ambiguous Legacy: the Truman Administration and CivilRights.— In: Politics and Policies of the Truman Administration/Ed, with an Introd. by B. Bernstein. Chicago. 1970, p. 295.

(٢) New York Times, 1950, May 8.

(٣) *Berman W. C.* The Politics of Civil Rights in the Truman Administration. Columbus (O.) 1970. p. 173.

(٤) Ibid., p. 159.

(٥) Congressional Record, vol. 95, pt 2, p. 2720—2724.

على مناقشة مسألة قانون تافت - هارتلي وفشل اقتراح إلغائه[1]، إلا أن الحظ كان حليف مقترح ترومان حول السكن عام ١٩٤٨. ويغض النظر عن رسالة ترومان إلى الكونغرس في٢٣ شباط ١٩٤٨ حول المسألة السكنية، فإن الكونغرس لم يسرع في اتخاذ القانون المقترح الذي تضمن المساعدة الحكومية في الأبنية السكنية وتخفيف مشكلة السكن الحادة، كذلك فقد حوصر قانون تافت-هارتلي - فاغنير الذي صادق عليه الكونغرس ٢٢ نيسان ١٩٤٧ في لجنة مجلس النواب الخاصة بالبنوك والتعاملات المالية[2]. والسبب هو مادة في القانون عن بناء الحكومة للمساكن وتنظيف الأحياء الفقيرة، وجسد هذا بدوره فكرة ترومان أن الحكومة يجب أن تكون أداة في التحسين الاجتماعي[3]. وبذل لوبي أصحاب العقارات جهداً كبيراً لمنع اتخاذ هكذا مادة التي تهدد مصالح احتكارات المقاولات الخاصة في السوق السكني، وبدلاً من ذلك فقد اتُّخذ قانون سكني آخر ينص على مشاركة الحكومة في شراء الرهون العقارية التي تؤمنها الإدارة السكنية الفيديرالية أو الرهون المضمونة بعقود لمساعدة المحاربين القدماء.

لم تتضمن مراقبة مدفوعات الشقق التي قيدت نموها عقوبات المخالفين، علماً أن المراقبة مددت لمدة ١٤ شهراً في نهاية عام ١٩٤٧، وفي رسالة إلى الكونغرس ٢٣ شباط ١٩٤٨ أشار ترومان إلى أنه بغض النظر إلى الحاجة الحادة للسكن فقد تم تنفيذ ١٥% فقط من أعمال البناء، ونشرت الصحافة أن السكن المقام أصبح بعيداً عن متناول ٨٠% من الأمريكيين.

---

(١) حقائق حول أوضاع الكادحين في الولايات المتحدة١٩٥١ - ١٩٥٢ م. ١٩٥٤ ص ١٦٥.

(٢) Congressional Record, vol. 94, pt 4, p. 4738.

(٣) *Davies Л. O.* Housing Reform: A Fair Deal Case Study.— In: Harry S. Truman andthe Fair Deal, p. 163

تزامن إرسال ترومان توضيحه عن الوضع في البلاد شباط ١٩٤٩ مع تقديم الديمقراطيون إلى مجلس الشيوخ قانون يتضمن بناء ١٠٥٠ ألف شقة سكنية على مدى ٧ سنوات، لتخصيص ١ مليار دولار على شكل قروض و٥٠٠ مليون دولار على شكل نفقات للمدن والولايات لتنظيف الأحياء الفقيرة وإعادة تخطيط المدن، وكذلك برنامج الدراسات في مجال البناء السكني[١]. شن اللوبيون أصحاب العقارات حملة مسعورة ضد القانون مباشرة، واتهموا واضعي المشروع بالطموحات الاشتراكية[٢]. وبعد المناظرات الحادة تمت الموافقة على القانون لبناء ٨١٠ ألف وحدة سكنية بمساعدة الحكومة على مدى ست سنوات.

كان الأمريكيون يولون اهتماماً خاصاً لموضوع الأبنية السكنية كأهم إجراء في البرنامج العادل الذي صادق علية الكونغرس، ومنذ وصول ترومان إلى السلطة فقد تم بناء أقل من ٦٠ ألف وحدة سكنية من أصل ٨١٠ آلاف وحدة وبحسب القانون، وانتظر قسم كبير من المشاريع تنظيف الأحياء الفقيرة[٣]. إلا أنه عملياً، فإن نتيجة هذا النشاط كانت مساوية الصفر. إذ استمرت مناطق الأحياء الفقيرة بالنمو في مناطق كاملة من المراكز الصناعية إلى تجمعات المنازل نصف المهدمة.

ولكن الأكثر إيجابية هو نتيجة النضال الحاد في مسألة رفع المستوى الأدنى من الأجور. وافق الكونغرس بعد مناقشات على قانون رفع الأجور

---

(١) Congressional Record, vol. 95, pt 1, p. 48—55.

(٢) New York Times, 1949, July 1.

(٣) *Davies R. O.* Housing Reform during the Truman Administration. Columbia, 1966, p. 112, 125.

حتى ٧٥ سنتاً في الساعة، آخذاً بعين الاهتمام غلاء المعيشة. قدم الكونغرس بعض التنازلات فيما يتعلق بتوسيع نظام الصحة الاجتماعية، وبحسب القانون لعام ١٩٥٠ توسع النظام ليشمل ٤٥ مليون نسمة مقابل ٣٥ مليوناً كما في السابق، وارتفعت قليلاً أجور العمل.

احتلت المسألة الزراعية مكاناً هاماً في السياسة الداخلية لحكومة ترومان، ولوحظت في نهاية ١٩٤٨ الدلائل الأولى في تفاقم الأزمة الزراعية. وبسبب الاحتياطات المتراكمة للمنتجات غير المحققة هبطت أسعار الحبوب بشدة: على الذرة مثلاً من ٢,٢٥ دولار للبوشيل (مكيال الحبوب) إلى ١,٢٦ في نهاية تشرين الأول الذي هو أدنى من السعر المضمون ١,٥٣ دولار[١]. والمثير في الموضوع أن المتضررين من الأزمة الزراعية المزارعون الصغار الذين يقل دخلهم عن ألفي دولار سنوياً[٢]. ويشكل هؤلاء أكثر من ٥٠% من تعداد المزارعين، غير أن القانون الزراعي الذي وقعه ترومان في ٣ تموز ١٩٤٨ كان متوافقاً مع مقترحات اتحاد مكاتب المزارعين وناشيونال غرينغ الذي يمثل المزارعين الكبار، وأقر القانون معادلة جديدة للمحافظة على الأسعار، ومنذ عام ١٩٥٠ استبدل الدعم القوي للأسعار لمستوى ٩٠% بالسعر المرن (المتأرجح) من ٦٠ حتى ٩٠% بحسب حجم إنتاج السلعة الزراعية.

صوت ممثلو الحزبين في الكونغرس لصالح قانون ١٩٤٨، غير أن الديمقراطيين وجهوا جهودهم الرئيسة لتعزيز تأثيرهم وسط الجموعات الأساسية للمزارعين الصغار والمتوسطين، مع معرفتهم بأن المزارعين الكبار دعموا الحزب

---

(١) Harry S. Truman and the Fair Deal, p. 115.

(٢) زولوتوخين ف.ب.المزارعون وواشنطن م.١٩٦٨ ص ١٧٤ - ١٧٦، ١٨٣ - ١٨٥، ١٩٠.

الجمهوري، ولذلك أعلنت الحكومة عن استعدادها لدعم الشركات العائلية[1]، والأكثر تعبيراً هو سياسة الشركات العائلية التي سميت بخطة «بريتان» الذي عينه ترومان فيها بعد وزيراً للزراعة. وتم التصديق على هذه الخطة خلال الجلسة المشتركة للجان الزراعية في كلا المجلسين ٧ نيسان ١٩٤٩[2].

افترضت خطة بريتان استبدال مساواة الأسعار المربحة للمزارعين الكبار في ظروف الأزمة الزراعية بمساواة الدخول، حيث يجب تقديم الدعم للمزارعين الصغار «الشركات العائلية»، وتضمنت نظام المدفوعات الإنتاجية المطبق على عدد من السلع غير المؤهلة للخزن طويل الأمد، وهذا ليس ملائماً فقط للمزارعين (الذين يجب أن يحصلوا من الدولة على التكلفة الإضافية على الوسائط المستلمة بعد عرض المنتجات على السوق بالسعر الحر، وإنما للمستهلكين الذين لم يدفعوا الأسعار العالية المدعومة بشكل خاص).

والحوارات الأكثر حماسة حول خطة بريتان كانت في الفترة مابين نيسان ١٩٤٩ وتشرين الثاني ١٩٥٠[3]، فقد دعم اتحاد المزارع الوطنية الذي يمثل المزارعين الصغار والمتوسطين خطة بريتان، وما دامت خطة بريتان تلبي مطالب واحتياجات المستهلكين فقد لقيت دعم الحزب الشيوعي وخاصة في مؤتمره الصحفي في كانون الأول ١٩٤٨[4].

---

(١) مزرعة العائلة المعلن عنها على نطاق واسع هي مزرعة لمزارع (من ١٢٠ حتى ٢٠٠ فدان)، تستأجر قوة عاملة تصل حتى ١,٥ شخص في السنة وسطياً.

(٢) *Christenson R. M.* The Brannan Plan. Farm Politics and Policy. Ann Arbor, 1959, p.54.

(٣) *Block W. J.* The Separation of the Farm Bureau and the Extention Service. Political Issue in a Federal System. Urbana, 1960, p. 247.

(٤) *Matusow A. J.* Farm Policies and Politics in the Truman Years. Cambridge (Mass.), 1967, p. 200.

إلا أن المزارعين الكبار الرأسماليين واتحاد مكاتب المزارعين الأمريكيين و كذلك زعماء الحزب الجمهوري عارضوا خطة بريئان، وفي حرارة النقاش عاتبوا بريئان على تنشئة الزراعة اشتراكياً. إن سخافة هذه الحجج كانت واضحة للجميع، كما أن الخطة لم تعرض على الكونغرس كمشروع قانون والجزء الذي تمت دراسته جرى رفضه، وتفوقت نتيجة البرنامج العادل على خطة بريئان ذلك النهج الذي نتج عن الدوافع السياسية والإرادة في دعم غالبية الشعب ذوي الدخل المنخفض للديمقراطيين.

تم اتخاذ قانون زراعي جديد بدلاً من خطة بريئان في خريف ١٩٤٩، ذلك القانون الذي هدف إلى تقديم الدعم الحقيقي للمزارعين الكبار في الدرجة الأولى وليس المتوسطين والصغار، كما أعلن عن الشركات العائلية، ووفقاً لذلك فقد حصلت الشركات التجارية الائتمانية من الميزانية الحكومة على وسائط ضخمة لشراء فائض الإنتاج الزراعي الذي حصل في أثناء الأزمة الزراعية، ذلك الفائض الذي قدمته الشركات الكبيرة.

ساعدت الأزمة الزراعية إلى جانب سياسة ترومان الزراعية على تعزيز مواقع الزراعات الرأسمالية الكبيرة على حساب مصالح الشركات الزراعية المتوسطة والصغيرة، لقد شكلت الزراعات الكبيرة فقط ٤ ,٢٢% في عام ١٩٤٩ من مجموع الشركات. ولكن إنتاجها بلغ ٥ ,٧٣% من الإنتاج العام. وفيما يتعلق بالمتوسطة والصغيرة فقد تقلصت بشكل مطرد في الفترة ١٩٤٥-١٩٥٠. إذ انخفض عدد الشركات الصغيرة (حتى ١٠٠ فدان) إلى ١٠% والمتوسطة (١٠٠- ٢٢٠ فداناً) بـ ٧%، وانخفضت المساحات التي تشغلها الشركات الصغيرة

والمتوسطة إلى ٢٤ مليون فدان، وأما الكبيرة (أعلى من ٢٢٠ فداناً) فإنها ارتفعت إلى ٤٢ مليون فدان[١].

في كانون الثاني ١٩٥١ بعد بداية العدوان الأمريكي على كوريا، أوصل ترومان رسالة مفادها تجنيد الموارد الاقتصادية والعسكرية لحاجات الحرب، ومن بين عشر مواد في الرسالة، واحدة فقط تتعلق بالبرنامج العادل، وتناولت تمويل التعليم الطبي بسبب ازدياد الطلب على الكوادر الطبية أثناء الحرب[٢].

كتب المكتب الصحفي للحزب الشيوعي في ٢٩تشرين الأول ١٩٥١، تعليقاً على النتيجة المؤسفة لنشاط الحكومة الاجتماعي بعد انتهاء الدورة الأولى للكونغرس ٨٢ مباشرة: من جديد رفض ائتلاف خصوم البرنامج العادل في كلا الحزبين جميع الإجراءات التقدمية التي لقيت دعماً واسعاً وسط الجماهير الشعبية، وفي الوقت نفسه استعرضت جاهزية مدهشة لخدمة الرأسمال الضخم والشركات[٣]. ومن الأسباب التي أدت إلى فشل برنامج السياسة الداخلية لترومان عدم رغبة الحكومة نفسها في الدفاع عنه وانعدام ثقة الرأي العام به. ساعد على ذلك الكثير من العوامل، ولعب ما يسمى «فضائح ترومان» دوراً هاماً في ذلك، حيث كان لها صدىً مخجلاً[٤]. فقد أنزلت ضربة موجعة بسمعة الإدارة الديمقراطية.

---

(١) زولوتوخين ب.ب.المؤلفات المشار إليها ص ١٧٥ - ١٧٦.

(٢) Harry S. Truman and the Fair Deal, p. 35.

(٣) مرجع سابق حول حقائق أوضاع الكادحين في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٥١ - ١٩٥٢) ص ١٨٥.

(٤) *Abels J.* The Truman Scandals. Chicago, 195.

أجرى الكونغرس في بداية الخمسينيات عدداً من التحقيقات رفيعة المستوى، فضحت الأعمال المظلمة والفاسدة لعدد من المسؤولين المقربين من البيت الأبيض، ففي آب ١٩٤٩ تحققت لجنة مجلس الشيوخ الخاصة من نشاط «التجار بالضغط» واللوبيين وغيرهم من الشخصيات التي نظمت فوائد لرجال الأعمال لقاء رشاوى كبيرة لرجال الأعمال المتعطشين لتلقي عقود حكومية رابحة. كان من هؤلاء الشخصيات: المعاون العسكري لترومان المتورط مع صديقه المقرب الجنرال بوغين[١]. ومن ثم انتشرت فضيحة جديدة تورطت فيها شركة الترميم المالية: فقد كشفت لجنة مجلس الشيوخ لشؤون البنوك والتعاملات المالية عن فضيحة القروض المقدمة إلى شركة الترميم المالية التي فُسّرت على أنها مرتبطة الظروف السياسية، إضافة إلى ذلك فإن الفساد بين موظفي خدمة الضريبة الداخلية أثار ضجة كبيرة، وكشفت أيضاً في جلسات الكونغرس عن علاقة الجهاز السياسي للحزب الديمقراطي بالعالم الخفي للجريمة المنظمة في بعض الدول الكبيرة التي كانت تشرف على آلية السلطة.

لخص الفرع التشريعي للحزب الشيوعي الأمريكي نتائج أعمال الكونغرس ٨٢ بقوله: تميز عدد قليل من أعضاء الكونغرس بالخنوع القبيح أمام الاحتكارات وباللامبالاة الكاملة تجاه متطلبات الشعب الأمريكي[٢]، وفي تقرير المجلس التنفيذي للاتحاد الأمريكي ذكر أنه خلال فترة عمل الكونغرس /٨٢/ تم عرض ٣٥ مشروع قانون تغطي دائرة واسعة من المسائل منها: تطبيق سياسة استئجار العمل العادل للقوة العاملة ومنع الإعدامات غير

---

(١) Congress Investigates: A Documented History, 1792—1974/F.d. by A. M. Schlesinger, Jr. N. Y.; L., 1975, p. 3441.

(٢) حقائق حول أوضاع الكادحين في الولايات المتحدة (١٩٥١ - ١٩٥٢) ص ١٨٥.

القانونية، القضاء على الفصل العنصري، وإلغاء الضريبة الانتقائية وغيرها، إلا أن واحداً من هذه لم يثر اهتمام الكونغرس[1].

أعلن زعماء النقابات الإصلاحية إدانة أنفسهم عن شعورهم بالندم على هزيمة المبادرة الليبيرالية، وبالاعتماد على وسائل اللوبيات الإعلانية في الإثارة من أجل الإصلاحات، وبالتخلي عن الصراع الحاسم ومن دون تنازلات مع استخدام ترسانة الوسائط غير البرلمانية، والذي ضعف نتيجة الانقسام الداخلي فإن الحركة العمالية المنظمة أضاعت الكثير من منجزاتها في الثلاثينيات، بعد توقع الهبوط الحاد في تعاطف الأجواء الحكومية معها.

٢ - عدوان الولايات المتحدة على كوريا:

أدى دخول الاتحاد السوفييتي ٩آب ١٩٤٥ الحرب على اليابان إلى هزيمة جيش كوانتونو وتحرير كامل كوريا من نير الاحتلال الأجنبي، وفي ٢ أيلول ١٩٤٥ وقَّعت اليابان على وثيقة الاستسلام غير المشروط، وأدى تدمير الهيمنة اليابانية إلى الانتعاش السياسي للشعب الكوري، ومنه إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة. وانتشر تشكيل اللجان الشعبية كأجهزة أصيلة للسلطة الشعبية التي تمثل جميع طبقات الشعب الكوري. وأظهر الشيوعيون قوة قيادية منظمة في البنية الديمقراطية لكوريا الجنوبية[2]. وفقاً للاتفاقية طويلة الأجل بين حكومتي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية أقيمت منطقة عسكرية سوفييتية مسؤولة عن

---

(١) نفس المرجع ص ١٨٦.

(٢) تاريخ كوريا في جزأين م. ١٩٧٤، ص ١٦٤.

شمال خط العرض ٣٨ ومنطقة عسكرية أمريكية مسؤولة عن جنوبه[١]، هذا الإجراء كان بسبب ضرورة تهيئة الظروف لمنح كوريا الاستقلال وضمان نموها كدولة ديمقراطية واحدة. يفترض أن يحمل هذا التقسيم طابعاً مؤقتاً، وينتهي بإعلان الدولة الديمقراطية المستقلة[٢]، غير أن الولايات المتحدة منعت حل المسألة الكورية لما فيه مصلحة الشعب الكوري. احتلت كوريا المتحررة من الهيمنة اليابانية في خطط السياسة الخارجية الأمريكية مكاناً خاصاً لأنها ذات أهمية استراتيجية ملائمة جداً بسبب قربها من حدود الدول الاشتراكية. وسعت الاحتكارات الأمريكية إلى استخدام وجودها العسكري في كوريا بمثابة قاعدة للتوسع الاقتصادي في آسيا. ومن الواضح أن الولايات المتحدة أنزلت قواتها في ميناء «إينتش هون» في ٨ أيلول ١٩٤٥، أي بُعَيْدَ استسلام اليابان وانتهاء الحرب، أبدت الولايات المتحدة في الأشهر الأولى لوجودها طموحها لتثبيت تقطيع أوصال كوريا وتطبيق المراقبة العسكرية والسياسية في جنوب البلاد. شكل الوضع في كوريا مادة للنقاش في مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في كانون الأول ١٩٤٥، اقترح وزير الخارجية الأمريكي بيرنز عملياً إقامة أوبك من أربع دول: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وإنكلترا وغومين دام الصيني لمدة خمس سنوات مع إمكانية التمديد لفترة

---

(١) مراسلات رئيس مجلس وزراء الإتحاد السوفييتي مع رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ - ١٩٤٥ في جزأين م. ١٩٦٧ الجزء الثاني ص٢٨١- ٢٨٢.

(٢) العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في ثلاثة أجزاء الجزء الأول ١٩٦٢ -١٩٦٥ م.ص ١٨٦.

أخرى مماثلة، ولم يتضمن المشروع الأمريكي لبناء كوريا ما بعد الحرب تشكيل حكومة كورية عامة، واقترحوا تشكيل إدارة تحالفية بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التي يجب أن تعمل حتى إقامة قيادة إدارية مدنية لكوريا[1].

انطلق الإتحاد السوفييتي من ضرورة تشكيل حكومة ديمقراطية مؤقتة كمؤسسة لتحقيق حقوقها المستقلة على يد الشعب الكوري وذلك على عكس التوجه الأمريكي. ولم يرفض المشروع السوفييتي فكرة أوبك الدول الأربع، وأكد أن هذا الأوبك يجب أن يشكّل بواسطة الحكومة الديمقراطية الكورية المدعوة لضمان المصالح القومية للشعب الكوري. حددت مدة الأوبك بخمس سنوات[2].

تم التوصل إلى اتفاق يفرض على كوريا التطور كدولة ديمقراطية مستقلة واحدة بعد نقاش حاد[3]، وشكلت لجنة مشتركة من ممثلي قيادة القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية وقيادة القوات السوفييتية في كوريا الشمالية للمساعدة في تشكيل الحكومة الديمقراطية المؤقتة الكورية، وفي الصياغة الأولية للإجراءات المتخذة بقرار مؤتمر موسكو[4].

---

(١) تاريخ الدبلوماسية في ٥ أجزاء م. ١٩٧٥ - ١٩٧٩ الكتاب الأول ص ١٤٠.

Foreign Relationsof the United States. Diplomatic Papers, 1945: Vol. 1—9. Wash., 1960—1969, vol. 7. p. 642—643. (لاحقاً: FRUS).

(٢) الاتحاد السوفييتي والمسألة الكورية: وثائق م. ١٩٤٨ ص ٥ - ٧.

(٣) اجتماع موسكو لوزراء خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة البريطانية م. ١٩٤٦ ص

(٤) السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ١٩٤٥: وثائق ومواد م، ١٩٤٩ ص ١٦٠ - ١٦١

باشرت اللجنة السوفييتية - الأمريكية المشتركة في ٢٠ آذار ١٩٤٦ في سيئول بإعداد التوصيات الخاصة بمكونات الحكومة الديمقراطية المؤقتة بطريقة الاستشارات مع التنظيمات الديمقراطية في كوريا وإعداد تدابير المساعدة للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعب الكوري(١)، نشأت صعوبات في عمل اللجنة مباشرة عندما طرحت مسألة اختيار التنظيمات المحددة للمشاورات. وكان موقف الجانبين الأمريكي والسوفييتي متبايناً في هذا الشأن، تهرَّب الجانب الأمريكي بكل الطرق من التشاور مع التنظيمات الديمقراطية والأحزاب السياسية في جنوب البلاد التي تؤيد قرارات مؤتمر موسكو(٢). فقد اتجهت بشكل أساسي إلى الأحزاب والمجموعات المحافظة التي رفضت الاتفاقيات المشتركة، الذي شكل عقبة رئيسة أمام عمل اللجنة، واشتدت في الوقت ذاته ملاحقة القوى الديمقراطية في جنوب البلاد، واعتقل ما يزيد على ألفي ممثل للأحزاب والتنظيمات الديمقراطية في شباط - نيسان ١٩٤٧(٣). ساعدت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية بكل الطرق على إعادة الجماعات الأكثر رجعية من المهاجرين الكوريين إلى كوريا الجنوبية، أولئك المهاجرين الذين أصبحوا أداةً طيِّعَةً في يد الإدارة العسكرية الأمريكية. ففي تشرين الثاني ١٩٤٥ حطت طائرة أمريكية في كوريا الجنوبية على متنها «لي صين مان» الذي نُصِّبَ على رأس القوى المنشقة، وطمحت الولايات المتحدة،

---

(١) سامسونوف غ. ي. النضال من أجل الحل الديمقراطي السلمي للمسألة الكورية م. ١٩٦٠ ص ٢٨

(٢) الاتحاد السوفييتي والمسألة الكورية

(٣) العلاقات الدولية في الشرق الأقصى في سنوات ما بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٧ في جزأين م.١٩٧٨ الجزء الأول ص ٨٣.

اعتماداً على هذه العناصر، إلى تخطي قرار موسكو وتعزيز تقسيم كوريا. وبغض النظر عن جهود الاتحاد السوفييتي وفي هذه الظروف فإن اللجنة لم تستطع التوصل إلى اتفاق في أية مسألة، فقد حاصرت الولايات المتحدة كل اقتراحات الجانب السوفييتي مُعَطِّلَةً بذلك عمل اللجنة، ونقلوا مناقشة المسألة الكورية إلى أروقة الأمم المتحدة[1]

تمكنت الدبلوماسية الأمريكية من الحصول على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتحويل المسألة الكورية لدراستها لدى اللجنة المؤقتة المُشَكَّلَة حول المسألة الكورية مستفيدة من الغالبية الميكانيكية في الأمم المتحدة، والواقعة تحت تأثير الولايات المتحدة. تألفت اللجنة المؤقتة من أستراليا والهند وكندا والسلفادور وسورية والفيليبين وفرنسا والصين. لم يشارك الوفد السوفييتي في عملية التصويت، وكان ينبغي إجراء الانتخابات في المجلس الوطني الذي شكل حكومة موحدة لكل كوريا[2].

وصلت اللجنة إلى سيئول في بداية ١٩٤٨ ولكنها لم تلق تأييد القوى الديمقراطية، وانتشرت في كوريا حركة واسعة تدعو ضد التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية، وعقد اجتماع مشترك في نيسان ١٩٤٨ في مدينة «بهين يان» لممثلي /٥٦/ حزب سياسي ومنظمة اجتماعية في الكوريتين الشمالية والجنوبية، والبالغ عدد السكان فيهما حوالي ١٠ ملايين نسمة، وتوجه الاجتماع إلى حكومتي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بالمطالبة بخروج القوات الأمريكية والسوفييتية معاً، وفي توفير الإمكانات لإجراء الانتخابات الحرة بهدف تشكيل

---

(١) تاريخ الدبلوماسية الجزء الخامس الكتاب الأول ص ١٦٣.

(٢) ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ مدينة نيويورك ١٩٤٧ ص ١٣، ١٤. الأمم المتحدة. الجلسة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة: قرارات ١٦ أيلول ١٩٤٧.

دولة ديمقراطية موحدة[1]. وأصبح الوضع في البلاد قلقاً، وصرح أعضاء لجنة الأمم المتحدة المؤقتة صراحة عن شكوكهم في إمكانات إجراء انتخابات حرة يمكن أن تؤدي إلى توحيد كوريا وتشكيل حكومة وطنية حقيقية[2].

جرت انتخابات منفصلة في ١٠ آب ١٩٤٨ في ظروف ملاحقة القوى الديمقراطية في كوريا الجنوبية وذلك في المجلس الوطني الكوري الذي أعلن تشكيل الجمهورية الكورية برئاسة «لي صين مان». بذلك أصبح تقسيم كوريا إلى شمالية وجنوبية أمراً دستورياً واقعاً، وأشارت النشرة السرية الصادرة عن إدارة الاستطلاع في وزارة الخارجية إلى أنه بتشكيل حكومة صديقة متينة في كوريا، استطاعت الولايات المتحدة ضمان الاستقرار الجزئي في الشرق الأقصى، وعوضت خساراتها الدبلوماسية في الأجزاء الأخرى من آسيا[3]. قررت القوى الوطنية في كوريا انتخابات في المجلس الوطني الأعلى في قسمي الكوريتين جواباً عن هذه الحركات الانشقاقية، وجرت في جنوب البلاد سراً، كما تم انتخاب ممثلي الأحزاب والطبقات الاجتماعية في كوريا الشمالية والجنوبية في المجلس الوطني الأعلى، وأما في كوريا الجنوبية فقد انتُخِبَ ٣٦٠ مرشح من أصل ٥٧٢[4]. وفي ٨ أيلول ١٩٤٨ اتخذ المجلس الوطني الأعلى الدستور الذي ثبَّتَ سياسياً تشكيل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبإعلان وحدة البلاد

---

(١) الاتحاد السوفييتي والمسألة الكورية ص ٨٩.

(٢) العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية الجزء ١ ص ١٩٢.

(٣) Documents and Materials Exposing the Instigators of the Civil War in Korea. Documents from the archives of the Lhee Sungman government. Pyongyang, 1950, p. 210.

(٤) تاريخ كوريا الجزء ٢ ٢٠٣.

وحرية واستقلال الشعب هدفاً رئيساً توجهت حكومة كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بطلب خروج جميع القوات بآن واحد. رد الاتحاد السوفييتي بالإيجاب على هذه الدعوة، وسحب قواته في نهاية ١٩٤٨ من كوريا.

تجاهلت الولايات المتحدة ولادة الدولة الديمقراطية الجديدة، وعدّت قرار الاتحاد السوفييتي سحب قواته مجرد إحاطة بالعلم لا أكثر. وبضغط من الولايات المتحدة اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة شرعياً بحكومة كوريا الجنوبية المشكلة على أساس انتخابات حرة[١]. بهذا الشكل ونتيجة الأعمال الانفصالية المناهضة للديمقراطية، بقي خط العرض ٣٨ حداً فاصلاً بين الكوريتين اللتين تطورتا كل منهما بنظام اجتماعي اقتصادي خاص، واتجهت الجبهة القومية الديمقراطية الموحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بطلب انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية، وإعطاء الشعب الكوري حقه في تقرير المصير. أجبرت الولايات المتحدة، تحت تأثير الرأي العام العالمي، على سحب قواتها في حزيران ١٩٤٩، وأصبح وضع نظام «لي صين مان» بعد انسحاب القوات الأمريكية الذي لم يحظَ بتأييد الشعب حرجاً جداً. طالب الشعب بإجراء تحولات ديمقراطية، ونشطت الحركة الفدائية في الجبال، واعترف لاحقاً «لي صين مان» أن الولايات المتحدة استطاعت إنقاذ النظام المعادي للشعب بإعادة القوات الأمريكية.

أصبح الوضع في كوريا مادة للنقاش المتكرر في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وقدم مجلس الأمن القومي عدداً من الاقتراحات للرئيس

---

(١) Rees D. Korea: The Limited War. Baltimore, 1964, p. 13.

الأمريكي عن سياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا. فقد أوصت بالدعم اللامتناهي لنظام كوريا الجنوبية، وتدريب وتزويد القوى الوطنية العسكرية وتقديم المساعدة الاقتصادية(١).

أكد مجلس الأمن القومي واللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات في كل تقاريرهم ومذكراتهم إلى الرئيس ترومان وإلى وزير الخارجية ووزير الدفاع أن آسيا مهمةٌ جداً أمريكياً من الناحية الاستراتيجية(٢)، وذلك بعد النظرة الشمولية للمشكلات والأحداث في آسيا وأشارت التقارير إلى أنه بالمساعدة على حل المشكلات السياسية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول، يجب على الولايات المتحدة اعتبار مصالحها الخاصة أولاً، وأن تقدم المساعدات في تلك المسائل التي تعزز تأثير وهيبة الولايات المتحدة في هذه المنطقة(٣). ولتحقيق الأهداف المشار إليها نصحوا الحكومة بالاعتماد على القوى المناهضة للشيوعية والشخصيات الرجعية السياسية في هذه الدول، وقد أعلن فشل سياسة إنكلترا وفرنسا في آسيا فشلاً ذريعاً، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى تسلُّم قيادة الشركاء الأوروبيين في سياستهم الآسيوية، منسقة بذلك خططهم وجهودهم العسكرية(٤).

اكتسب التوجيه الصادر عن مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ أهمية خاصة في هذا المجال، فقد أوضح رسمياً نوايا الولايات المتحدة في تقرير مصير

---

(١) انظر التفاصيل: آغافونوفا غ. أ. مجلس الأمن القومي الأمريكي ١٩٤٧-١٩٦٠م. ١٩٧٣ ص ٦٣.

(٢) US —Vietnam Relations, 1945—1967. Study Prepared by the Department of Defense, Book 8. Wash., 1971, p. 218, 226, 265, 282, 328, 341, 399.

(٣) Ibid., NSC 48/1, p. 269.

(٤) Ibid. JCS Memorandum, p. 315—317.

الشعوب بمفردها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية العالم الحر[1]. واقترحت مذكرة مجلس الأمن القومي ٤٨/٢على الرئيس الاستمرار في تقديم كل أنواع المساعدة السياسية والاقتصادية والفنية والعسكرية وغيرها إلى نظام **لي صين مان**[2].

عقدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مع كوريا مجموعة اتفاقيات تنفيذاً لهذه التوصيات، أهمها اتفاقية عام ١٩٥٠ **(**الدفاع والتعاون المتبادل**)**، تلك الاتفاقية التي وضعت نصب أعينها حماية نظام **لي صين مان** وتسخينه للبدء بالهجوم تجاه الشمال[3].

اهتمت البعثة العسكرية، بموجب أحكام هذه الاتفاقية، في كوريا الجنوبية بقيادة الجنرال روبيرتز بتدريب جيش **لي صين مان**. فقد جرى تدريب وتأهيل العناصر إيديولوجياً بقيادة المستشارين والمدربين الأمريكيين الذين بلغ عددهم ٥٠٠ شخص[4]. وبعد انسحاب القوات الأمريكية من كوريا سلَّمَتْ أمريكا **لي صين مان** أسلحة بقيمة ١٩٠ مليون دولار[5]. وأنشأت بسرعة مطارات عسكرية في إيونجي وبونجي، ووضعت المرافئ البحرية الحربية **(**إينتش، بوسان، ايوسي، موكبهو، والقاعدة البحرية الحربية في تشي هي**)** تحت تصرف القيادة

---

(١) FRUS, Diplomatic Papers, 1950: Vol. 1—7. Wash., 1976—1980, vol. 1, p. 237—292.

(٢) US —Vietnam Relations, Book 8. Memorandum, NSC 48/2, p. 269.

(٣) American Foreign Policy, 1950—1955. Basic Documents: Vol. 1, 2. Wash., 1957, vol. 2, p. 2529—2530.

(٤) الصراع المسلح لشعوب آسيا من أجل الحرية والاستقلال م.١٩٨٤ ص ١٢٩.

(٥) Documents and Materials Exposing the Instigators of the Civil War in Korea, p. 217.
انظر التفاصيل: كرافتسوف عدوان الإمبريالية الأمريكية. ١٩٤٥- ١٩٥١م. ١٩٥١ ص ٢٩٦.

الأمريكية[١]. وأعيد إنشاء التعزيزات القديمة والجديدة والطرق الإستراتيجية والتحصينات، ونفذت هذه الإنشاءات الخاصة على امتداد خط العرض ٣٨. ومع بداية ١٩٤٩ تم نشر خمس فرق عسكرية كورية جنوبية مسلحة ومدربة أمريكياً، وفرقتي شرطة وتشكيلات عسكرية غير نظامية، قال السفير الأمريكي في حديث مع وزراء حكومة **لي صين مان** في سيئول إن الولايات المتحدة تقف وراءكم، ونأمل في تنفيذ كل توصياتنا وتعليماتنا بشرف، وأن تثقوا بنا في كل شيء. ولا أشك في أنكم ستهتمون بمسائل التدريب وذلك لتقريب موعد الهجوم تجاه شمال الخط ٣٨، آخذين بعين الاهتمام الوضع الدولي العام ونوايانا[٢]. أعلن لي صين مان أن الهجوم على الشمال مهمتنا الأولى[٣]. وحسب رأي القيادة الكورية الجنوبية فإن الجيش أصبح جاهزاً لبدء الأعمال القتالية. إلا أن الحكومة الأمريكية لم تقرر منح القيادة الكورية إعلان الحرب من جهتها بشكل مستقل، وأكد الجنرال روبيرت في تشرين الأول ١٩٤٩ أن غزو الجيش الكوري الجنوبي شمال خط العرض ٣٨ سيعلن فقط بأمر من البعثة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية[٤].

أثارت قوات **لي صين مان** عدداً كبيراً من الصدامات المسلحة في المنطقة الحدودية في أثناء القيام بالتدريبات العسكرية. فقد بلغ عدد الاختراقات لأراضي كوريا الشمالية منذ كانون الثاني ١٩٤٩ وحتى نيسان

---

(١) Ibid., p.33, 111.

(٢) Ibid., p. 111.

(٣) Pritt D. N. New Light on Korea. L., 1951, p. 6; باك م.ن.كيف تم تحضير العدوان الأمريكي على كوريا م.١٩٥١ ص ١٩.

(٤) Pritt D. N. Op. cit., p. 9.

١٩٥٠ براً وبحراً وجواً ١٤٠٧ عملية خرق[١]. وعدّ الجنرال روبيرت أن هذه العمليات هي محاولة رائعة لإشعال حرب داخلية، واختبارٌ حيٌّ للصدام المباشر مع العدو[٢]، وكان ذلك بمثابة دعوةٍ لشن حرب غير معلنة لقوات كوريا الجنوبية النظامية ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. نفذت عمليات عدة، وشكلت عملية كيسون في ٢٥ تموز ١٩٤٩ الأعنف من بين العمليات، والتي خططت لها قيادة **لي صين مان**. وهدفت من خلالها انتزاع قطعة أرض من كوريا الشمالية. إلا أن العملية انتهت بالإخفاق الكامل، الأمر الذي دعا الأمريكيين إلى الإسراع بإعادة تشكيل جيش كوريا الجنوبية بسرعة، وإعلان التعبئة العامة القسرية، واشتد تدفق الأسلحة والعتاد العسكري من الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

انتهت إعادة تأهيل جيش **لي صين مان** في أيار ١٩٥٠، وأعلن مدير الإدارة الأمريكية للمساعدة الاقتصادية لكوريا الجنوبية جونسون في أثناء خطابه في لجنة مجلس النواب أن جيش كوريا الجنوبية المكوّن من ١٠٠ ألف عنصر مزود بالأسلحة الأمريكية والمُدَرَّب على أيدي المدربين والمستشارين الأمريكيين، والجاهز للقيام بأية حرب وفي أية لحظة، وأكَّدَ سير الأحداث أن هذا الإعلان لم يكن مصادفةً، فقد عكس حالة الفوضى السياسية والاقتصادية في كوريا الجنوبية التي بدأت في ربيع ١٩٥٠[٤].

---

(١) تاريخ الدبلوماسية الجزء الخامس الكتاب ١ ص ٢٧٦.

(٢) Documents and Materials Exposing the Instigators of the Civil War in Korea, p. 11.

(٣) Ibid., p. 118.

(٤) التاريخ الحقيقي لشن الحرب الأمريكية على كوريا. بهينيان ١٩٧٦ ص ٤.

أجَّجت عملية كيسون بقوةٍ شديدةٍ المشاعر المعادية لـ **«لين صين مان»** وسط الجماهير الشعبية في الداخل، ونشطت الحركة الفدائية وخاصة في المناطق الجبلية، ودفع هذا بدوره حكومة **لي صين مان** ورعاتها للهجوم على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ونظروا إلى الحرب كمَخْرَجٍ من الوضع المتردي المترتب على ذلك. وصل وزير الدفاع الجنرال جونسون ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الأمريكية الجنرال برادلي ومستشار وزير الداخلية دالاس، واجتمعوا مع الجنرال ماك آرتور القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأقصى، وخطب دالاس في جلسة المجلس الوطني في أثناء زيارته إلى كوريا الجنوبية في ١٩حزيران ١٩٥٠مطمْئِناً الحكومةَ الكوريةَ في أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم الدعمَ المعنويَّ والماديَّ الضروريَّ في صراعها ضد الشيوعية(١)، وَوَعدَ لي صين مان بحماية الديمقراطية بالحرب الساخنة إذا لم تكن بالباردة(٢).

قام دالاس برفقة ممثلي قيادة الجيش الكوري الجنوبي بزيارة تفقدية لمنطقة الخط ٣٨، حيث توجه إلى القوات بقوله: سمعت سابقاً الكثير عن الرجولة والقوة العسكرية لجيشكم، رأيت أكثر مما سمعت، إذ إنه لا يمكن أن يقف بوجهكم أي عدو قوي، ولن تنتظروا طويلاً حتى لحظة إظهار قوتكم(٣). وصرح دالاس في حديث صحفي لوكالة أسيو شيدت بريس في ٢١ حزيران أنه يجب أن ننتظر قريباً عمليات إيجابية(٤). وبعد مضيِّ ثلاثةَ أيامٍ

---

(١) Stone I. F. The Hidden History of the Korean War. N. Y.; L., 1952, p. 17.

(٢) Stone I. F. The Hidden History of the Korean War. N. Y.; L., 1952, p. 17.

(٣) المرجع السابق لباك م.ن.المؤلفات ص ٢٤.

(٤) Stone I. F. Op. cit., p. 27.

انطلقت شرارة الحرب، وبدأ جيش **لي صين مان** بهجومٍ غادرٍ على امتداد الخط ٣٨ في الأراضي الكورية الشمالية.

اتخذت قيادةُ الجيشِ الشعبيِّ الكوريِّ وحكومةُ جمهورية كوريا الديمقراطية كل الإجراءات لمنع مفاجآتهم بالهجوم بعد معرفتهم الكاملة بالتحضيرات للهجوم باتجاه الشمال وصدت الهجوم[1]، وتوجهت مباشرةً حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية بطلب إلى **لين صين مان** بوقف العمليات الحربية العدوانية عليها[2]، غير أن العدوان استمر من الجنوب، وهذا ما فرض على الجيش الكوري الديمقراطي الشعبي الانتقال إلى حالة الهجوم، ووجه رئيس مجلس وزراء كوريا الديمقراطية كيم إيل سونغ كلمةً إلى الشعب يدعوه فيها إلى الدفاع عن وطنه في ٢٦ تموز عبر الإذاعة[3]، استطاع الجيش الشعبي خلال شهرين وبدعم من الشعب التقدم منتصراً إلى الداخل في كوريا الجنوبية في منطقة «ناكتون غان»، وتكبدت قوات **لي صين مان** خسائرَ بشريةٍ فادحةٍ في معركة الدفاع عن سيئول وتيد جون وموكبهو. لقد كان جيش لي صين مان منهاراً معنوياً تماماً، وحسب تعريف الجنرال ماك آرتور فإنَّه لم يظهر القدرة على المقاومة أو الإرادة في خوض الصراع[4]. واصطف الشعب الكوري الجنوبي إلى جانب الجيش الشعبي.

---

(١) الحروب الإقليمية: التاريخ والحداثة م. ص١٠٩.

(٢) إعلان وزير الداخلية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٥٠ - البرافدا ١٩٥٠ ٢٦ حزيران، ١٩٥٠.

(٣) الحرب الوطنية التحررية العادلة للشعب الكوري من أجل الحرية والاستقلال. بهينيان ١٩٥٥ ص ١٣.

(٤) اقتباس من: Truman H. S. Memoirs: Vol. I, 2. Garden City (N. Y.), 1955-1956, vol. 2, p. 337.

بدأ جيش **لي صين مان** بالانهيار بسرعة، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنقاذه بإرسال أربع فرق عسكرية وخمس كتائب مدرعة وقطعات ووحدات أخرى[1]. وأنزلت القوى الجوية الأمريكية ضربات جوية بقطعات الجيش الكوري الشعبي الشمالي، إلّا أنّ هذا لم يمنع الهجوم، وتم تحرير كامل كوريا تقريباً بحلول نهاية آب باستثناء رأس الجسر بوسان.

لم تتوقع الدوائر الأمريكية الحاكمة أن تأخذ الأعمال القتالية هذه التحولات الكارثية بعد تشجيع ودعم الهجوم المسلح لنظام سيئول على جمهورية كوريا الديمقراطية، ووضع الهروب المخيف لقوات كوريا الجنوبية مواقع الولايات المتحدة التي كانوا يعدّونها متينة ومنيعة تحت مرمى نيران كوريا الشمالية، وهدد فقدان شبه الجزيرة الكورية بزعزعة مواقع الولايات المتحدة في تايوان واليابان اللتين تشكلان حلقات أساسية في الاستراتيجية السياسية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأقصى، وسرعان ما طالبت الولايات المتحدة بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار بهدف إنقاذ الوضع المتردي بعد استلام رسالة من السفير الأمريكي موتشو في سيئول حول غزو القوات الكورية الشمالية لأراضي كوريا الجنوبية[2]. اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً بوقف إطلاق النار تحت ضغط من الولايات المتحدة وغياب المندوب السوفييتي، معتبراً كوريا الشمالية معتدية، وطالب أيضاً بسحب القوات إلى شمالي الخط ٣٨ بإشراف

---

(١) مازوروف ف.م. كوريا الجنوبية والولايات المتحدة م. ١٩٧١ ص ١٣، ١٤.

(٢) American Foreign Policy, 1950—1955, vol. 2, p. 2536—2538.

لجنة من الأمم المتحدة[1]، أمر الرئيس ترومان في ٢٧ حزيران ١٩٥٠ القوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأقصى بتأمين تغطية ودعم قوات كوريا الجنوبية، أي البدء في التدخل المسلح المفتوح. وفي الوقت نفسه ازداد تعداد القوات الأمريكية في الفيليبين، وعجَّلت بتقديم الدعم العسكري لفرنسا في الهند الصينية، وكُلِّفَ الأسطول الحربي البحري الأمريكي بالحيلولة دون الهجوم على فرموزا[2]. وبهذا الشكل تكون الولايات المتحدة قد انتقلت إلى أفعالٍ عسكريةٍ عدوانيةٍ مباشرةٍ في عدد من دول آسيا إضافة إلى كوريا الجنوبية. وغيَّر التدخل العسكري الأمريكي الصريح في النزاع الداخلي في كوريا طابع الحرب. وإذا كان الصدامُ الكوري الشمالي الجنوبي يعدُّ حرباً أهليةً داخليةً فإنه بالتدخل الأمريكي تحول إلى صراعٍ من أجل تحرير البلاد من الغزاة الأجانب والمتواطئين معهم في كوريا الجنوبية.

وجد مجلس الأمن الدولي المنعقد في جلسة ٢٧ حزيران في النصف الثاني من اليوم نفسه أمام الأمر الواقع وهو التدخل العسكري الأمريكي المباشر في النزاع الكوري، ووافق مجلس الأمن الدولي بضغط من الولايات المتحدة على التدخل العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية، وأوصى أعضاء الأمم المتحدة بتقديم الدعم العسكري لكوريا الجنوبية حتى من دون التشاور أو حتى الاستماع إلى صوت كوريا الشمالية[3].

---

(١) تقرير مجلس الأمن الدولي للجمعية العامة في الفترة ما بين ١٦ تموز ١٩٤٩ ولغاية ١٥ تموز ١٩٥٠ مدينة نيويورك.

(٢) US - Vietnam Relations, 1945-1967, Book 8, p. 336.

(٣) قرار ٢٧ حزيران ١٩٥٠. في كتاب: الأمم المتحدة مرسوم وقرارات مجلس الأمن لعام ١٩٥٠: تقارير رسمية نيويورك ١٩٦٥ ص ٣. s1511 الوثيقة.

كانت أعمال مجلس الأمن الدولي مخالفة صريحة لأنظمة الأمم المتحدة، حيث إن القرار المتخذ يجب أن يحظى بموافقة سبعة أعضاء بمن فيهم الخمسة الدائمي العضوية في المجلس (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة، الصين، إنكلترا، وفرنسا)، وصوّت على هذا القرار ستة أعضاء بغياب الاتحاد السوفييتي، وبهذا الشكل فإن القرار الذي أقرَّ التدخل العسكري في كوريا لم يحمل أية صفة قانونية، وبالتالي يعدُّ باطلاً. عارض الاتحاد السوفييتي هكذا قرار مشيراً إلى عدم شرعيته، وذلك في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ حزيران، وكذلك في تصريح لنائب وزير الخارجية السوفييتي غروميكو في ٤ تموز ١٩٥٠[١].

أصدر الرئيس ترومان أمراً في ٣٠ حزيران، ومن دون انتظار انضمّ الحلفاء إلى العقوبات الجماعية المفروضة على كوريا، ببدء قصف بعض الأهداف في كوريا الشمالية وفرض حصار بحري على جميع الشواطئ الكورية، ووضع القوات الأمريكية البرية والبحرية في الجاهزية الكاملة[٢]. الأمر الذي حرم الجيش الشعبي الكوري الشمالي من الاستفادة من إمكانات الخطوط البحرية لإنزال القوات ومعداتها، قدمت الولايات المتحدة قراراً إلى مجلس الأمن الدولي، مستفيدةً من سياسة الأمر الواقع، لتشكيل قيادة مشتركة لقوات الأمم المتحدة، وبفرض تخصيص قوة مسلحة من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو تقديم مساعدة أخرى إلى كوريا الجنوبية، ووضعها بتصرف القيادة المشتركة التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية[٣]، عُيِّنَ الجنرال ماك آرتور قائداً عاماً

---

(١) السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي ١٩٥٠ ص ١٩٠، ٢٠٣.

(٢) FRUS, Diplomatic Papers, 1950, vol. 7, p. 158, 159.

(٣) الوثيقة س١٥٨٨ قرار ٧ تموز ١٩٥٠ في كتاب الأمم المتحدة قرارات مجلس الأمن عن ١٩٥٠ ص ٤ .

لقوات الأمم المتحدة. شكلت القوات الأمريكية ثلثي القوات المشاركة في الحرب على الشعب الكوري، وشارك بعد ذلك في هذه الحرب قطعات عسكرية رمزية من ٥ دول[١]، بلغت حصة الدول المشاركة في القوات الأممية ١٠% - قوات برية ٧% وقوات بحرية ١%، وانضم جيش كوريا الجنوبية بكامله إلى طاقم القوات الأممية[٢]. وكتب فيما بعد السفير الأمريكي في اليابان «ميرفي» عام ١٩٥٢ معلقاً على المشاركة الرمزية لبعض الدول ولبعضها الآخر في المساعدة غير العسكرية بقول: إنها حرب أمريكية - كورية مشتركة[٣].

حصل الجنرال ماك آرتور على الصلاحيات الكاملة في تنفيذ الأعمال القتالية وذلك بتسميته قائداً عاماً للقوات الأممية المشتركة، ولطالما طمح الجنرال ماك آرتور إلى توسيع النزاع الكوري، كونه المؤيد الصريح لسياسة القمع المسلح لحركة التحرر الوطنية في آسيا، وجاهر علانيةً بانتهاج سياسة خارجية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى حرب عالمية ثالثة.

جرى إنزال قوات الأمم المتحدة المؤلفة من ٥٠ ألف جندي في ١٥ - ١٦ أيلول في «إينتش هو» مع الدبابات والمدفعية بتغطية ٥٠٠ طائرة و ٣٠٠ باخرة حربية في مؤخرة القوات الرئيسة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية[٤]. فقد أولت القيادة الأمريكية هذه العملية أهمية خاصة، ومكَّن احتلال «إينتش هو» الواقعة على مسافة ٢٤ كم من سيئول الجنرال ماك آرتور من قطع خطوط المواصلات المؤدية إلى الجيش الكوري الشعبي وشل أعماله في الجنوب.

---

(١) الصراع المسلح لشعوب آسيا من أجل الحرية ، الاستقلال ص ١٣٤ .

(٢) Goodrich L. M. Korea. A Study of US Policy in the United Nation. N. Y., 1956, p. 117.

(٣) Murphy R. Diplomat Among Warriors. N. Y., 1964, p. 349.

(٤) مونتروسل، كينزون ن، العملية اينتش هون- سيؤول م. ١٩٥٩ ص ١٠.

استمرت عملية الغزو بقوات جديدة وذخائر وأسلحة وبكل المعدات الضرورية المرسلة من اليابان التي أصبحت أهم قاعدة حربية أساسية للولايات المتحدة وحلفائها في الحرب الكورية، واستخدمت حكومة الولايات المتحدة شبكة القواعد العسكرية في اليابان بكل طاقاتها، إضافة إلى قدراتها الصناعية، من أجل التحضير للتدخل وتنفيذه. تمت استعادة سلطة **لي صين مان** في كوريا الجنوبية بحراب جيش ماك آرتور، وعاد الخط ٣٨ ليقسم الكوريتين من جديد.

السؤال المطروح هو :هل ستتجاوز قوات ماك آرتور الخط ٣٨ أم ستبدأ المباحثات مع حكومة كوريا الشمالية سياسياً أم عسكرياً؟ ولذلك بناءً على نوع الإجابة اقتضى التوقع أن حل المسألة سيتم مع حساب ضرورة التسوية بالطرق الدبلوماسية للوضع الخطير جداً. ولكن الأحداث دلت على أن المدخل في حل المسألة لم يتوافق مع الأفكار الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. ففي الأول من تشرين الأول ١٩٥٠أرسل ماك آرتور رسالة عبر الإذاعة إلى قيادة الجيش الشعبي الكوري بطلب تحذيري فحواه: الاستسلام غير المشروط(١).

قام جيش ماك آرتور في ذلك اليوم نفسه ووفقاً لمصادقة اللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات والرئيس ترومان بتجاوز الخط ٣٨ باتجاه أراضي كوريا الشمالية، مخالفين بذلك قرار مجلس الأمن الذي حصر العمليات العسكرية لقوات الأمم المتحدة ضمن الأراضي الكورية الجنوبية فقط(٢)، مرة أخرى تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يسمح باستخدام القوة شمالي خط

---

(١) Spanier J. W. The Truman—MacArthur Controversy and the Korean War. N. Y., 1965, p. 91.

(٢) Ridgeway M. B. The Korean War. N. Y., 1967, p. 45.

العرض ٣٨ من أجل توحيد كوريا، وأدانت الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة احتلال كوريا الشمالية من قوات الأمم المتحدة لفرض وضع مستقر وثابت[١].

كان على لجنة الأمم المتحدة المشكلة في ظروف الاحتلال العسكري مراقبة الانتخابات الكورية العامة على أساس دستور كوريا الجنوبية، كذلك فقد شكلت لجنة الأمم المتحدة لتوحيد واستعادة كوريا، تلك اللجنة التي أخذت على عاتقها كامل المسؤولية لقيادة الإدارة المدنية في كوريا الشمالية[٢]. إن القرار المتخذ كان مخالفاً لنظام الأمم المتحدة، وكذلك لم يكن له أي قوة قانونية، طالما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تملك الحق باتخاذ قرار بدء الأعمال القتالية. وتحت غطاء هذا القرار غير القانوني شنت قوات ماك آرتور الهجوم. وباحتلالها (بهين يان، أنجو، هينام) وفي مناطق الأنهار (يالوتسزيان وتومينتسزيان) أصبحت في مواجهة الحدود الصينية الكورية. وبدأت القوى الجوية الأمريكية بطلعات باتجاه المحافظات الشمالية الشرقية لجمهورية الصين الشعبية، وخرقت الطائرات الحربية الأمريكية المجال الجوي الصيني خلال شهرين ونصف من خريف ١٩٥٠ تسعين مرة[٣].

كان لتجاوز الخط ٣٨ والتقدم باتجاه الحدود الصينية والسوفييتية الأثر في تبدل الموقف الاستراتيجي في هذه المنطقة المهمة، وقد كان من الممكن أن تتدخل

---

(١) Military Situation in the Far East, Hearing before the Committee on Armed Servi-ces and the Committee on Foreign Relations. US Senate, 82nd Congress, 1st Session, pt 3. Wash., 1951, p. 2258.

(٢) American Foreign Policy, 1950—1955, vol. 2, p. 2576—2578.

(٣) كابيتسا م. س. جمهورية الصين الشعبية ثلاث عشرة سنوات ثلاث سياسات م، ١٩٧٩ ص ٥٣.

كل من الصين والاتحاد السوفييتي في هذه الحرب حماية لأمنهما[1]، حاولت واشنطن تفَهُّمْ موقف ونوايا الدولتين الكبيرتين، ومع ذلك فقد حذرت الحكومة الأمريكية جمهورية الصين الشعبية من مغبة التدخل في النزاع الكوري المسلح[2]. وخططت اللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات الأمريكية القضاء السريع والحاسم على القوات الصينية المندفعة إلى كوريا والتي بلغ تعدادها حسب معطيات ماك آرتور مابين ٥٠-٦٠ ألف جندي في حال انخراط الصين في الأعمال القتالية[3]. وطَمْأَنَ القائد العام للقوات الأممية للرئيس ترومان، انطلاقاً من هذا، أن الحكومة الصينية لن تقرر بدء الأعمال القتالية.

أظهر لقاء ترومان مع ماك آرتور في جزيرة أويك في ١٥ تشرين الأول أن واشنطن تبارك خوض الحرب بتقييد الأعمال القتالية لقوات الأمم المتحدة ضمن الأراضي الكورية[4]. بالمناسبة إن أوامر ماك آرتور إلى القوات لم تقَيِّدْ أعمالها القتالية وبالتالي فإن الحدود ليست عائقاً أمامها «في النضال المقدس من أجل الحرية» حسب تعبيره[5].

قررت منظمة الأمم المتحدة إنشاء منطقة عازلة بعرض ٤٠ كم على طول الحدود الكورية الشمالية، وذلك للحيلولة دون وقوع نزاع دولي، ومُنعت القوات الأممية من تجاوز هذه المنطقة. وأكد الرئيس ترومان في مؤتمره الصحفي في ٢٦ تشرين الأول في المرحلة النهائية للهجوم: أن القوات الكورية الجنوبية هي فقط

---

(١) Acheson D. Present at the Creation. My Years in the State Department. N. Y., 1969,

(٢) FRUS, Diplomatic Papers, 1950, vol. 7, p. 733.

(٣) American Foreign Policy, 1950—1955, vol. 2, p. 2619.

(٤) سياسة الولايات المتحدة في دول الشرق الأقصى م. ١٩٦٤ ص ١٢٢.

(٥) Stone I. F. Op. cit., p. 154, 155.

التي ستغطي المنطقة الملاصقة للحدود الشمالية لكوريا[1]، غير أن أركان ماك آرتور أهمل قرار الأمم المتحدة وكذلك تصريح ترومان، فقد دخلت القوات الأممية المنطقة العازلة، وركزت الضربة في مناطق المحطة الكهربائية على نهر يالوتسزيان التي تزود جمهورية كوريا الديمقراطية والمناطق الحدودية في جمهورية الصين الشعبية بالطاقة الكهربائية، احتل الغزاة في الشمال الشرقي مدينة تشهون جي الواقعة بالقرب من الحدود السوفييتية. ظهرت الطائرات الأمريكية على مسافة ٤٠ كم من فلاديفوستوك (مدينة في أقصى شرق الإتحاد السوفييتي)، وشكل خروج قوات الأمم المتحدة إلى هذا الخط تهديداً مباشراً لأمن الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية. حذرت حكومة جمهورية الصين الشعبية واشنطن مرات عدة عن طريق سفير الهند في بكين «باني كار» أنها لن تبقى مكتوفة الأيدي حيال مصير الشعب الكوري[2]. ففي ٢٥ تشرين الأول دخلت الفصائل الأولى من المتطوعين الصينيين إلى الأراضي الكورية بهدف تقديم المساعدة في النضال التحرري للشعب الكوري، وما كان من الاتحاد السوفييتي المخلص لواجبه الأممي إلا أن سارع إلى تقديم المساعدة إلى كوريا الديمقراطية المناضلة بالسلاح والذخيرة ووسائط النقل والوقود والمواد الغذائية والطبية، وانتشرت في المناطق الشمالية الشرقية بطلب من الحكومة الصينية فرق جوية سوفييتية عدة. وشارك الطيارون السوفييت ذوو الخبرة في العمليات الجوية لتغطية المناطق الشمالية الشرقية ضد الهجمات الجوية للطائرات الأمريكية[3]. وكان الاتحاد السوفييتي

---

(١) العلاقات الدولية في الشرق الأقصى خلال سنوات مل بعد الحرب الجزء ١ ص ١٤٨.

(٢) Whitting A. S. China Crosses the Yalu. The Decision to Enter the Korean War. N. Y., 1960, p. 108.

(٣) مرجع سابق ، ص ٥٣ كابيتسا م.س.

مستعداً لإرسال خمس فرق في حال تدهور الأوضاع العسكرية الميدانية[١]، وقدم الاتحاد السوفييتي في الوقت ذاته الدعم السياسي والمعنوي في المسرح الدولي لكل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

تبدَّل الموقف في الجبهة مع انخراط المتطوعين الصينيين في الأعمال القتالية، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام حرب جديدة بالكامل[٢]. واستطاع جيش كوريا الديمقراطية بالاشتراك مع المتطوعين الصينيين وقف هجوم الغزاة على الاتجاه الشمالي الغربي في منطقة «أنجي» وكذلك شمال «هامهينا» و«سوند جينا» خلال عشرة الأيام الأخيرة من تشرين الأول، وتم دحر قوات الأمم المتحدة إلى الجنوب نتيجة المعارك الطاحنة خلال خمسة عشرة يوماً مخلفة وراءها تسعة عشر ألف جندي وضابط.

سارعت القيادة الأمريكية إلى زج كل الاحتياطات المتوفرة لديها، واتخذت قرار الهجوم الحاسم على اتجاهات مباشرة عدة، شارك في هذه الأعمال القتالية القوات الأمريكية والبريطانية والأسترالية والتركية والهولندية والفرنسية وقوات لي صين مان التي بلغ تعدادها ١٠٠ ألف عنصر. كان ماك آرتور واثقاً بالنصر. وفي حديث مع المراسلين الأمريكيين أعلن متفاخراً: قولوا للشباب: إذا وصلوا إلى نهر يالوتسزيان فإنهم سيحتفلون بعيد الميلاد في وطنهم[٣].

---

(١) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ١٩١٧ - ١٩٨٠: في جزأين. موسكو، ١٩٨١، الجزء ٢ ص ١٦١. العلاقات الدولية في الشرق الأقصى في سنوات ما بعد الحرب، الجزء ١ ص ١٤٦.

(٢) FRUS, Diplomatic Papers, 1950, vol. 7, p. 1255, 1257.

(٣) حسب: *Phillips C.* The Truman Presidency. The History of a Triumphant Succes- sion. N. Y., 1966, p. 326.

حتى هذا الهجوم أخفق. فقد تراجعت بسرعة قوات الأمم المتحدة تحت ضغط الهجوم الكاسح لجيش التحرير مخلفة وراءها الأسلحة الثقيلة والآليات ومستودعات الذخيرة والوقود. نشر معلق صحيفة كريشين ساينس مونيتور من مكان الأحداث خبراً مفاده أن: القوات الأمريكية تراجعت بسرعة كبيرة كسرعة آليات النقل[1]، وتم تحرير كامل أراضي كوريا الديمقراطية من جديد حتى نهاية أيلول، وتجاوز جيش التحرير الشعبي الخط ٣٨ لملاحقة العدو، وحرر سيئول في ٤ كانون الثاني ١٩٥١.

أعلن ماك آرتور في جلسة اللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات أن الوضع الناشئ يهدد بالقضاء الكامل على القوات الواقعة تحت قيادته[2]. أصاب جيش الغزاة الذعر والخوف. أعلنت حالة الطوارئ في الولايات المتحدة، فقد أعلن ترومان في ٣٠ تشرين الثاني أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام جميع الوسائط الحربية المتوفرة بما فيها القنبلة الذرية لتحرير كوريا[3]. واقترح ماك آرتور قصف القواعد الجوية الصينية والكورية بثلاثين قنبلة ذرية وإقامة منطقة ملوثة شعاعياً بالكوبالت من اليابان حتى البحر الأصفر[4]، حتى إنه كان مستعداً للمجازفة في حرب شاملة[5].

لم يكن الجنرال وحيداً في طموحاته، فقد دعمه الكثير من أعضاء الحكومة ووزير الدفاع وأنصار ما يسمى بالتوجه الآسيوي في السياسة

---

(١) مرجع سابق: العمل، ١٩٥٠ ١٥ كانون الأول.

(٢) *Truman H. S.* Op. cit., vol. 2, p. 427.

(٣) *Spanier J. W.* Op. cit., p. 166.

(٤) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي الجزء ٢ ص ١٦٢ .

(٥) *TrumanH. S.* Op. cit, vol. 2, p. 416.

الخارجية في الكونغرس، وباعتبار أن مصير الرأسمالية يقرر في آسيا، غير أن الرئيس ترومان ومن ورائه قسم من الحزب الديمقراطي المتمسكين بالتوجه الأوروبي رأوا أن المهمة الرئيسة في نهج السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي الحفاظ على الرأسمالية في أوروبا الغربية وتمتين العلاقات بين حلفاء الناتو، ووجدوا أيضاً أن الحرب في الشرق الأقصى قد تشتت قوى الولايات المتحدة في أوروبا، وبذلك تضعف مواقعها في أوروبا[١].

تحول النزاع في الدوائر الحاكمة إلى صراعٍ حادٍ حول مسائل السياسة الخارجية أطلقوا علية تسمية المناظرات الكبرى. فقد قال الجنرال برادلي الرئيس السابق للجنة المشتركة لرؤساء الأركانات مقيّماً الوضع القائم والحاصل أن الانتشار على اليابسة الآسيوية قد يجر الولايات المتحدة إلى حرب ليست لها وليس مكانها وزمانها وليست مع عدوها[٢].

أخاف التهديد باستخدام الأسلحة الذرية في الحرب الكورية حلفاء أمريكا، ومع تأمين دعم الحكومة الفرنسية وتحديد هوية طموحات دولتين في هذا الوضع[٣] وصل رئيس الوزراء البريطاني إيتلي في بداية كانون الأول ١٩٥٠. عارض إيتلي في أثناء المحادثات مع ترومان بشدة التوسع في الأعمال القتالية في كوريا، الذي يمكن أن يؤدي إلى دخول الاتحاد السوفييتي والصين في الحرب رسمياً[٤]. وعبر إيتلي باسم الحلفاء عن عدم

---

(١) مازوروف ف.م. مرجع سابق ص ٤٠.

(٢) Military Situation in the Far East, pt 2, p. 732.

(٣) *Spanier* /. *W.* Op. cit., p. 166.

(٤) *Attlee C. R.* As it Happened. Melbourne, 1954, p. 201; *Truman H. S.* Op. cit vol 2, p. 395, 402, 411.

أهلية قيادة القوات الأممية واقترح إبعاد ماك آرتور عن القيادة واستبداله بلجنة عسكرية موحدة، رفض ترومان العمل بذلك المقترح ولكنه وافق على التشاور فقط مع الحلفاء حول مسائل الأسلحة الذرية، جرى اللقاء على أعلى مستوى في وضع متوترٍ جداً للغاية لدى للولايات المتحدة، وعمَّقَتْ الإخفاقات المستمرة للقوات الأمريكية في كوريا التناقضات بين الدول التي حاربت تحت راية الأمم المتحدة، وامتنع الحلفاء عن إرسال قوات إضافية إلى كوريا، واصطدمت سياسة توسيع النزاع بمعارضة صريحة من شركاء الولايات المتحدة، الأمر الذي هدد فكرة الأعمال الجماعية **(التحالفية)** - الورقة الرابحة في شرعنة التدخل الأمريكي المسلح في الحرب الكورية، ولاحَتْ في الأفق أمام واشنطن بوادر عزلةٍ سياسيةٍ خارجيةٍ إذا لم تتوقف الحرب أو يتم كسبها في أقرب وقت، وطُلِب من ترومان وإيتلي في أثناء المحادثات بذل أقصى الجهود لإيجاد حلٍ وسطٍ وعدم إيصال حلف شمالي الأطلسي إلى لحظة الانقسام، وأوضح البيان الختامي لذلك اللقاء: أنه تم الطلب من الولايات المتحدة الموافقة على فكرة تسوية النزاع الكوري بواسطة المباحثات والتعبير عن الأمل في أن الوضع لم يعد يحتمل أبداً استخدام الأسلحة الذرية[1].

وتم الإعلان رسمياً عن طموحهم لإجراء محادثات مع جمهورية كوريا الديمقراطية إلا أنهم لم يتوقفوا يوماً عن الأعمال القتالية، وحتى الجنرال ماك آرتور المؤيد دائماً للأعمال الحاسمة وتوسيع النزاع اتخذ قرار الهجوم اللاحق. نشر القائد العام لقوات الأمم المتحدة معلومات مضللة كاذبة عن الجحافل

---

(١) US —Vietnam Relations, Book 8, p. 398; FRUS, Diplomatic Papers, 1950, vol 7, p. 1431.

التي لا تعد ولا تحصى من الصينيين التي شملت كامل الأراضي الكورية مستخدما جميع وسائل الإعلام والدعاية المتوفرة، ومؤجِّجاً الحالة النفسية العسكرية لدى الأمريكيين والرعب من الغزو الشيوعي. اجتاحت قوات الأمم المتحدة من جديد الخط ٣٨ في بداية نيسان ١٩٥١ مخلِّفَةَ الموت والدمار[1]. لم تنطبق حسابات النجاح للولايات المتحدة الأمريكية في الهجوم الجديد، فقد أوقف الجيش الشعبي بالاشتراك مع فصائل المتطوعين الصينيين الغزاة على طول الجبهة، وبدأت تتعالى الأصوات بحماس ملحوظ ضد توسيع الحرب في الشرق الأقصى والتي يمكن أن تجر إليها كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي، الأمر الذي لم تستعد له الولايات المتحدة الأمريكية.

نصحت الحكومة الجنرال ماك آرتور بعد دراسة الوضع المترتب وإعطاء انطباع عن الاهتمام بإنهاء الأعمال القتالية باتخاذ خطوات محددة في تسوية النزاع سلمياً، ونشر ماك آرتور في ٢٤ حزيران إعلاناً عبر فيه عن استعداده للقاء القائد العام للقوات المسلحة الكورية الشمالية لمناقشة مسألة المصالحة، وفي حال رفضت كوريا إجراء المحادثات فقد هدد الجنرال بنقل العمليات الحربية إلى المناطق الساحلية والقواعد الداخلية في الصين، وهذا ما دعا الصين إلى التخوف من التهديد، وإلى الانهيار الوشيك - حسب رأيه. ترك تصريح ماك آرتور انطباعاً عن أن مسألة توسيع الأعمال القتالية في أراضي جمهورية الصين الشعبية يتفق بشكل خاص مع قرار القيادة العسكرية الأمريكية. أدى ذلك إلى احتجاج عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صرّح بعضها بشكل رسمي أن ماك آرتور تعرض للمسائل السياسية التي لا تدخل ضمن صلاحيته.

---

(١) الحقائق تتكلم بهينيان، ١٩٦٠ ص ٢١٩ - ٢٦٠.

لجأ ماك آرتور إلى الكونغرس بعد أن فقد الأمل في دعم البيت الأبيض له برسالة إلى زعيم الجمهوريين في مجلس النواب «مارتين» حيث أبدى امتعاضه من نهج السياسة الخارجية للحكومة متهماً إياها بالتناقض. وأعلن أيضاً: الآن تحديداً يجري تقرير السلام في آسيا، إذا خسرنا الحرب مع الشيوعية في آسيا(١)، فإن سقوط أوروبا سيصبح أمراً لا مفر منه(٢). أثارت رسالة ماك آرتور إلى زعيم المعارضة استياء ترومان الواضح. مما حدا به إلى عزل ماك آرتور في ١١ نيسان من منصب القائد العام للقوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة في الشرق الأقصى(٣)، وذلك بعد الأخذ بعين الاهتمام الملاحظات المتكررة لحلفاء الولايات المتحدة من الوضع الحاصل في كوريا محمِّلين مسؤولية الإخفاقات على الجنرال ماك آرتور.

قرر الجنرال الجديد «ريد جوي» الذي عُيِّنَ بدلاً من ماك آرتور القيام بعدة هجماتٍ جديدةٍ، ولكنها جميعاً باءت بالفشل. وسحب الجيش الشعبي قواته باتجاه الخط ٣٨ بعد عمليات ناجحة عدة، وانتقل إلى حالة الدفاع النشيطة.

طالب الرأي العام الديمقراطي العالمي باستمرار بدعم الحرب التحريرية للشعب الكوري، وأجرى اتحاد النقابات العالمي عملاً عظيماً في تجنيد الجماهير للنضال ضد العدوان الأمريكي، وأدان المجلس العالمي الثاني لأنصار السلام المنعقد في وارسو تشرين الثاني ١٩٥٠ بعنف السياسة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية في كوريا، وأعلن البيان الختامي الرسمي الذي أصدره المجلس إلى شعوب العالم «السلام لا ينتظرونه، وإنما يصنعونه»، فلنوحِّدْ جهودنا جميعاً ونطالب بوقف الحرب التي تدمر كوريا اليوم،والتي تهدد بحرق

---

(١) *MacArthur D.* Reminiscences. N. Y. etc., 1964, p. 27.

(٢) *Miller A.* Plain Speaking. An Oral Biography of Harry Truman. N. Y., 1974, p. 287.

(٣) Military Situation in the Far East, pt 5, p. 3179.

العالم كله إذا لم تتوقف[1]. لقيت دعوات المجلس أصداءً حامية في قلوب كافة الشعوب المناضلة من أجل السلام والديمقراطية والاشتراكية.

فقدت الحرب الكورية شعبيتها المُؤيدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت حركة واسعة في البلاد تحت شعار «ارفعوا أيديكم عن كوريا»، ونشرت سكريتارية اللجنة الوطنية للحزب الشيوعي الأمريكي في ٢٩ حزيران ١٩٥٠ مناشدة إلى الشعب الأمريكي تصف فيها تعليمات ترومان بإرسال القاذفات والسفن الحربية للمشاركة في العمليات العسكرية ضد الشعب الكوري «بالخطة العدوانية الإمبريالية المغامرة القاسية لوول ستريت» الرامية إلى فرض الهيمنة الأمريكية على كل من آسيا والمحيط الهادي[2]. ووصف الحزب الشيوعي الأمريكي سياسة ترومان بالكارثية التي تؤدي إلى كوارث لا حصر لها للشعب الأمريكي وشعب كوريا ودول آسيا الأخرى التي تهدد العالم كله[3].

جرت اللقاءات في الكثير من المدن الأمريكية بقيادة الحزب الشيوعي تحت شعارات «وقف الحرب غير المعلنة» ومنح الشعب الكوري حقه في تقرير مصيره «الانسحاب الفوري للقوات الأمريكية من كوريا». هذه مطالب الكثير من الشخصيات الاجتماعية والنقابية في البلاد. وأصبح شعار «ارفعوا أيديكم عن كوريا» راية صراع أمريكا التقدمية ضد التدخل.

أصبحت المسألة الكورية مادة للنقاشات الحادة في كونغرس الولايات المتحدة. وعدّ الجناح الرجعي اليميني في الكونغرس أن قرار الرئيس ترومان بإرسال القوات إلى كوريا الجنوبية ضروريٌّ ليس فقط من وجهة نظر المصالح

---

(١) مرجع سابق البرفدا، ١٩٥٠، ٢٣ كانون الأول.

(٢) Daily Worker, 1950, 29 June.

(٣) Ibid.

القومية الأمريكية وإنما لصالح السلام العالمي[1]، ونظروا إلى هذا القرار كبداية لسياسة القوة في الشرق الأقصى التي ينبغي دعمها بجميع الوسائل الممكنة وعدم السماح بانخراط الولايات المتحدة في حرب كبيرة[2].

انتقد خصوم توجه الحكومة إلى الشرق بحدة وخاصة أعضاء لجنة المخصصات في مجلس النواب في أثناء مناقشة مشروع القانون الذي قدمه الرئيس ترومان في آب ١٩٥٠ عن المخصصات الطارئة. وأعلن رئيس اللجنة عن أن الأحداث أكدت في الأسابيع الأخيرة بكل وضوح أن المفاهيم العسكرية الأساسية والخطط العسكرية ليست تلك التي نريدها[3]. وفي شباط ١٩٥١ أعلن عضو مجلس النواب «سميت» باسم ١١٨ جمهورياً أن الشعب فقد الثقة بالرئيس وبالكونغرس، ويجب اتخاذ التدابير لإنقاذ الشعب من الكارثة[4]. وفي ١٧ أيار عرض على الكونغرس قرار وقف إطلاق النار في كوريا[5].

توصل «ج. غللاب» في بداية ١٩٥١ استناداً إلى استطلاعات الرأي العام إلى الخلاصة الآتية: إذا كان الزعماء العسكريون الأمريكيون، وكذلك الدبلوماسيون مقتنعين بضرورة بقائنا في كوريا فإنه يتطلب حملة شاقة في «تسويق» هذه الخطة إلى المجتمع الأمريكي. وأجمعت الآراء على الانسحاب الفوري من كوريا وبأسرع وقت[6]. أمّا الأمريكيون فقد أصبح واضحاً لديهم نضوج أزمة دبلوماسية القوة في المسألة الكورية.

---

(١) Congressional Record, vol. 96, pt 7, p. 9266.

(٢) Ibid., p. 9227, 9267, 9541, 9542.

(٣) Ibid., pt 10, p. 13015, 13352, 13968, 13969.

(٤) Ibid., vol. 97, pt 2, p. 1457.

(٥) تاريخ الدبلوماسية الجزء ٥ الكتاب ١ ص ٢٨٨

(٦) Public Opinion News Service, 1951, Jan. 21.

شكل تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأقصى وضعاً متوتراً للغاية في العالم كله و في آسيا خاصةً. ودعت دول عدة، في هذه الظروف، وخاصة الهند إلى حل المشكلة الدولية الحادة بالطرق السلمية ضمن إطار مجلس الأمن الدولي وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية بما فيها جمهورية الصين الشعبية، أو عبر الاتصالات غير الرسمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين والدول الأخرى(١). وما كان من الولايات المتحدة إلا رفض هذه المقترحات.

كان للجهود السلمية للاتحاد السوفييتي أهمية خاصة في قضية تسوية الأزمة الكورية. ففي ١آب ١٩٥٠ أعاد الاتحاد السوفييتي مشاركته في الأمم المتحدة، وطالبت الحكومة السوفييتية بالوقف الفوري للأعمال القتالية وسحب جميع القوات الأجنبية من كوريا(٢). وقدم كل من الاتحاد السوفييتي وأوكرانيا السوفييتية وبيلاروسيا السوفييتية وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ثلاثة مشاريع قرارات إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة للدراسة في ٢ تشرين الأول عن المسألة الكورية وتركزت هذه القرارات المقترحة حول استقلال كوريا وإلغاء لجنة الأمم المتحدة فيها ووقف القصف الهمجي للقوات الأمريكية للسكان الآمنين في المدن والمناطق السكنية في كوريا. إضافة إلى المهام ذات الأفضلية في وقف الأعمال القتالية شمل المشروع اتخاذ عدد من التدابير العملية الموجهة لتأمين الانتخابات الحرة في المجلس الوطني، وتشكيل لجنة مراقبة الانتخابات في كلتا الكوريتين، وإعداد خطط مساعدة الشعب الكوري عن طريق الأمم المتحدة لاستعادة الاقتصاد الوطني وغيره(٣).

---

(١) السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي ، ١٩٥٠ ص ٢٧.

(٢) تاريخ الدبلوماسية، الجزء الخامس الكتاب ١ ص ٢٨١.

(٣) السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ١٩٥٠، ص ٤١٩ - ٤٢٠.

تقدم المندوب السوفييتي في ٢٣ حزيران ١٩٥١ باقتراح حول بدء المحادثات بين الأطراف المتحاربة لوقف إطلاق النار والمصالحة وسحب القوات المتبادل إلى الخط ٣٨. ولم يربط الاتحاد السوفييتي وقف إطلاق النار مع إخراج القوات الأجنبية من كوريا، وتسوية المشكلات السياسية، الأمر الذي ساعد على تشكيل موقف موحد لجميع الدول المعنية بالسلام(١).

وافقت الولايات المتحدة بعد أن وصلت إلى طريق مسدود وتبحث عن مخرج من الوضع الحاصل على الاقتراح السوفييتي. وكان لابد لترومان أن يذهب إلى محادثات المصالحة في كوريا في ظروف الخسارة العسكرية وتأزم التناقضات بين الدول الحلفاء التي لا تريد الاستمرار في الحرب.

بدأت المحادثات في مدينة كيسون ١٠ تموز ١٩٥١ ونقلت بعد ذلك إلى بهان مونجوم، وجرت المحادثات في جوٍ متوترٍ للغاية. وطمحت الولايات المتحدة إلى فرض شروط غير متكافئة في الهدنة هادفة من المراقبة في تنفيذ الاتفاقية تشريع التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وعند دراسة مسألة ترسيم الحدود أصر الوفد الأمريكي على تحديد الحدود بموجب خط الجبهة مقتطعة بذلك أجزاء من الأراضي الكورية الشمالية وليس بموجب الخط ٣٨. كذلك فقد مارست الدبلوماسية الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الوفد الكوري فيما يتعلق بأسرى الحرب(٢). استمرت الولايات المتحدة بالأعمال القتالية في الوقت نفسه الذي تجري فيه المحادثات، وعلقت آمالها الكبيرة على الاستخدام الشامل للطيران

---

(١) البرافدا، ١٩٥١، ٢٤ حزيران.

(٢) مؤتمر جينيف لحماية ضحايا الحرب ١٢ آب ١٩٤٩م. ١٩٥٤ ص ١١٨: كابيتسا م س. مرجع المؤلفات ص٥٦.

الذي يقصف المناطق الواقعة شمالي الخط ٣٨ مدمِّرةً بذلك المحطة الكهربائية وأنظمة الري مراكز الاتصالات والصناعة. وسعت الولايات المتحدة إلى إلحاق أقصى الخسائر بالاقتصاد الوطني الكوري، وكسر إرادة الشعب في المقاومة. ويرى العقيد الجوي ستيوارت أن هذه الضربات الجوية المدمرة هدفت إلى إجبار الكوريين الشماليين على القبول بشروط الهدنة[١]. حتى إن الصحافة الأمريكية قيَّمت قصف المحطة الكهرومائية وسيلة للضغط العسكري على الجانب الصيني- الكوري في المحادثات[٢]، وكلما عرف الأمريكيون أكثر عن قساوة ووحشية الضربات الجوية، كلما ارتفعت صيحات الاحتجاج والاستنكار ضد هذه الأعمال القتالية الهمجية.

أصبحت مسألة إنهاء الحرب في كوريا أحد أهم العناصر المركزية في الحملة الانتخابية عام ١٩٥٢. فقد أعلن الحزب الجمهوري في برنامجه الانتخابي التمهيدي هدفه من السياسة الخارجية النضال من أجل السلام وتحقيقه[٣]. واتهم الحزب الجمهوري الحكومة، مستفيداً من استياء الأمريكيين تجاه السياسة الخارجية لترومان، بانعدام المرونة والمبادرة، وقد أثار ذلك الشك في قانونية إرسال القوات الأمريكية إلى كوريا من دون موافقة الكونغرس[٤].

انتقد الجنرال آيزنهاور المرشح إلى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري بحدة الحكومة والعلاقة بالحرب في كوريا،

---

(١) ستوارت القوات الجوية - قوة الحسم في كوريا م. ص ٩٤.

(٢) New York Times, 1952, June 26.

(٣) Ibid., 12 July.

(٤) Taft R. A. A Foreign Policy for Americans. N. Y., 1951, p. 109.

وأكد للناخبين أنه فيما لو أصبح رئيساً فإنه سينطلق مباشرة إلى كوريا لتحقيق النهاية المشرِّفة للحرب. تم انتخاب آيزنهاور في تشرين الثاني ١٩٥٢ الرئيس وبالفعل في بداية ديسمبر قام برحلة إلى كوريا الجنوبية حيث زار قطعات من «قوات الأمم المتحدة». والتقى هناك مع لي صين مان وأعضاء الحكومة والعسكريين والمستشارين، وصرح عند عودته، متناسياً المباحثات التي خرقتها الولايات المتحدة مرات عديدة، أنه لا توجد لديه معادلة بسيطة لتحقيق النهاية السريعة المشرفة للحرب(١). وطالبت الولايات المتحدة الوفد الصيني - الكوري بتقديم تنازلات جديدة.

حاول حكام كوريا الجنوبية من جديد خرق الاتفاقية الموقعة، واندفعوا إلى استمرار الحرب حتى الانتصار النهائي بقواتهم الذاتية من دون دعم الحلفاء. وسلّم سفير كوريا الجنوبية في واشنطن رسالة إلى الحكومة الأمريكية في نيسان ١٩٥٣ عبَّر فيها عن رغبة حكومته في إخراج قواتها من تحت قيادة قوات الأمم المتحدة في حال توقيع الاتفاقية التي تسمح بانتشار القوات الصينية في أي منطقة من كوريا(٢). وكان على الحكومة الأمريكية التملق لسيئول بوعدها توقيع اتفاقية المساعدة العسكرية الاقتصادية، تلك الاتفاقية التي عدَّتها الولايات المتحدة خطوة في تنظيم منظومة واسعة من التحالفات العسكرية في حوض المحيط الهادي(٣).

تم توقيع اتفاقية الهدنة في كوريا ٢٦ تموز ١٩٥٣، وتضمنت ديباجيات الاتفاقية أن الهدف من الاتفاقية هو التوصل في كوريا إلى الوقف الكامل

---

(١) New York Times, 1952, July 15, Nov. 4.

(٢) United States in World Affairs, 1953. N. Y., 1955, p. 225.

(٣) Department of State Bulletin, 1953, June 15, p. 835—836.

للأعمال القتالية حتى التسوية السلمية النهائية[1]. وهذا يعني أن اتفاقية الهدنة تبقى قيد التنفيذ بغض النظر عن مدة تسوية المسألة الكورية. وتم ترسيم الحدود على طول الخط ٣٨، مع منطقة منزوعة السلاح بعمق ٢ كم من كلا الطرفين انطلاقاً من الخط ٣٨. وأُعِلن نظام استبدال الأسلحة والعناصر في المنطقة وتثبيت مهام وعناصر لجان المصالحة من الدول المحايدة.

دلَّ توقيع اتفاقية الهدنة على النصر الكبير للقوى المحبة للسلام ودحراً قوياً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد أنه بالمحادثات السلمية يمكن حل وتسوية النزاعات الدولية الحادة، الأمر الذي يسعى إليه الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى دوماً.

شكلت الهدنة نهاية الحرب وبداية تسوية المسألة الكورية بالطرق الدبلوماسية، غير أن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة استمرت بمحاولة تحقيق الأهداف والتي لم يتمكنوا من تحقيقها بالحرب عبر المحادثات. وهكذا ففي يوم توقيع المعاهدة أعلنوا أنه في حال حدوث هجوم مسلح، فإن قوات الأمم المتحدة ستبدأ بالأعمال القتالية وعندها لن تكفيها الأراضي الكورية[2].

أصر مندوبو الولايات المتحدة في مؤتمر جنيف الذي عقد بحسب شروط اتفاقية الهدنة في الفترة ٢٦ نيسان -١٥ حزيران ١٩٤٥ على توحيد الكوريتين بحسب نظام سيئول آملين من خلال ذلك تحقيق تعزيز مواقعهم وسيطرتهم على كامل الأراضي الكورية. ورفضت الولايات المتحدة اقتراح حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المتضمن منح الشعب الكوري حقه في تقرير مصيره

---

(١) إضافة عن تموز، آب، أيلول ١٩٥٣ نيويورك ١٩٦٧. الوثيقة س ٣٠٧٩ منظمة الأمم المتحدة. مجلس الأمن الدولي تقارير السنة الثامنة الرسمية ص ٥، ١٣.

(٢) American Foreign Policy, 1950—1955, vol. 2, p. 2662.

بنفسه، من دون تدخلات خارجية وذلك بانتخابات حرة نزيهة في المجلس الوطني. ومن ثم تشكيل حكومة تشمل الكوريتين[1]، كذلك فقد رفض الأمريكيون وحلفاؤهم مقترحات الحكومة السوفييتية التي تفتح الطريق أمام جمع شمل الكوريتين وتشكيل حكومة ديمقراطية واحدة في محاولةٍ لفرض برنامج حل المسألة الكورية. أوقف مؤتمر جنيف أعماله من دون أن تنفذ أي من المهام المسندة، وبقيت كوريا منقسمة إلى قسمين شمالي وجنوبي.

عدّت الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الجنوبية رأس جسر لتحقيق أطماعها وخططها التوسعية في آسيا. وبتوافق كامل مع هذه النوايا بذلت إدارة أيزنهاور أقصى الجهود من أجل زيادة تعداد القوات المسلحة في كوريا الجنوبية بأقصى سرعة[2]. ولهذا السبب كانت اتفاقية التعاون المتبادل بين الجمهورية الكورية والولايات المتحدة الموقعة في ١ تشرين الأول ١٩٥٣[3]. فقد منحت هذه الاتفاقية الولايات المتحدة الحق بنشر قواتها البرية والبحرية والجوية على أراضي كوريا الجنوبية ومن دون أية شروط مسبقة. وبتشكيل الحلف الأمريكي الكوري الجديد قانونياً، فإن الاتفاقية عكست طموحات سيئول في فرض هيمنتها على أراضي كوريا كلها. علماً أنه على الولايات المتحدة الاعتراف بشرعية السلطات الكورية على الأراضي الكورية التي يمكن أن تصبح في المستقبل تحت إدارتها. واحتفظت الولايات المتحدة في الوقت نفسه بحق الإشراف على القوات المسلحة الكورية الجنوبية عبر قيادة قوات الأمم المتحدة[4].

---

(١) مواد اجتماع جنيف بهينيان، ١٨٥٤ ص ٤٤ Korean Problem at

(٢) United Stales in World Affairs, 1953, p. 23.

(٣) تاريخ الدبلوماسية الجزء ٥ الكتاب ١ ص ٢٩٨.

(٤) مازوروف ف.م. مرجع المؤلفات، ص ٢٢١.

كان لنشر القوات الأمريكية وبناء القواعد العسكرية على أراضي كوريا الجنوبية دورٌ مهمٌ في تعزيز الارتباط العسكري والسياسي بواشنطن، وحوَّلها إلى نقطة استناد في المنظومة الاستراتيجية للولايات المتحدة في آسيا.

٣- العسكرة والعسكريتارية:

قادت الحرب العدوانية في كوريا إلى هيمنة المشاعر العسكرية والعسكريتارية على سلوك الدوائر الحاكمة، وساعد على ذلك عسكرة وعي الأمريكيين[١]. ذكر المعلق السياسي الأمريكي المعروف «ليبمان» عام ١٩٥٠: إن البنتاغون يشرف إشرافاً تاماً على أعمال وزارة الخارجية وأن (العسكرة تطورت في البلاد، وأما السياسة الخارجية فيوجِّهُها العسكريون)[٢].

ظهر جليّاً تنامي دور العسكريين، في عملية اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بإستراتيجية السياسة الخارجية والسياسة العسكرية. فقد كتب عالم الاجتماع المشهور «سيلك» في كتابه (النخبة الحاكمة): إن الشخصيات المتربعة في أعلى السلم العسكري تسللت مباشرة إلى الدوائر الدبلوماسية والسياسية[٣]. وتمت صياغة خطط الهيمنة العالمية في واشنطن من حسابات استخدام القوة العسكرية الأمريكية بما فيها الأسلحة الذرية في النزاعات الدولية. وعدُّوا خلف الكواليس، عملياً، أن الحرب هي الوسيلة الرئيسة في سياسة الدولة، علماً أن الأفضلية في الاستخدام هي أسلحة الدمار الشامل[٤].

---

(١) كونينا أ. ي. الأسس الإيديولوجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية م، ١٩٧٣ ص ٤٠ - ٤١.

(٢) Cook F. The Warfare State. L.. 1960. p. 195-196.

(٣) ميليس النخبة الحاكمة م، ١٩٥٩ ص ٢٧٧.

(٤) Rosenberg D. A. American Atomic Strategy and the Hydrogen Bomb Decision.—Journal of American History, 1979, June, p. 62—87.

احتلت ما تسمى باستراتيجية دفاعات الخطوط الأمامية أو استراتيجية القواعد مكان الصدارة في السياسة الخارجية والعسكرية للدوائر الحاكمة الأمريكية خلال النصف الثاني من الأربعينيات والخمسينيات تلك الاستراتيجية التي هدفت إلى تطويق الدول الاشتراكية بمنظومة التكتلات العسكرية السياسية وأحلاف الدول الرأسمالية. وظهرت هذه الاستراتيجية في تنظيم القواعد العسكرية (الجوية والبحرية والبرية) في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. كانت المهمة سهلة لأن الولايات المتحدة استمرت في استخدام ٤٣٤ قاعدة حربية بحرية و١٣٣٣ قاعدة برية وجوية بعد الحرب العالمية الثانية(١).

استمرت الولايات المتحدة بإقامة القواعد العسكرية في كل أنحاء العالم ضمن إطار النشاط المحموم في تقوية الأحلاف العسكرية بزعامتها، وبلغ عدد الدول المتحالفة عسكرياً مع الولايات المتحدة في بداية الخمسينيات ٧٠ دولة. وعندما وصل تعداد القوات المسلحة الأمريكية عام ١٩٥٢ حتى ٣,٥ مليون عسكري، بلغ عدد العسكريين المفرزين خارج حدود الولايات المتحدة٢,١مليون عسكري. وعدد القواعد الحربية أكثر من ٤٠٠ قاعدة ضخمة، وحتى ٣٠٠٠ قاعدة صغيرة ومنشأة عسكرية(٢). وبالتالي فقد عدّت واشنطن أراضي هذه الدول الموقعة معها اتفاقيات دفاعية رأس جسر للانطلاق منها. كذلك أخذت على عاتقها مراقبة كامل القدرات

---

(١) عسكرية الولايات المتحدة: الآلة الحربية، الأحلاف القواعد وأعمال العدوان م. ١٩٨٥ ص ٢٠٥.

(٢) الاستراتيجية العسكرية م. ١٩٦٨ ص٦٧ من يأتي التهديد للسلام م. ١٩٨٢ ص ٢٨زين غ. الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية م. ١٩٧٧ ص ٩٤.

العسكرية والاقتصادية لهذه الدول، بما فيها بناء وتحضير واستخدام القوات المسلحة التابعة لها.

باشرت الولايات المتحدة بتنفيذ خطة تحقيق التفوق العسكري الكاسح في العالم بناء على التوجيه السري الصادر عن مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٦٨ والموقع من الرئيس ترومان في ٢٣ أيلول ١٩٥٠، وذلك بواسطة حجز موارد الدول لتلبية الاحتياجات العسكرية. وتم التأكيد في التوجيه أنه في حال نشوء حالة طارئة، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تخصص ٥٠% من الإنتاج القومي الإجمالي لهذه الأهداف، (كما كان في أثناء الحرب العالمية الثانية). وأعلن عن نوايا الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة الذرية عند الضرورة لأهداف استراتيجية وعملياتية - تكتيكية[1].

بلغت النفقات العسكرية عام ١٩٥٣ حوالي ١٤% من ناتج الدخل القومي (٤% في عام ١٩٤٩)[2]. وازداد الإنتاج الحربي مرات عدة. في أثناء الحرب الكورية وعندما بلغت النفقات الحربية الأمريكية الذروة فقد شكلت ٢/٣ الميزانية الاتحادية ونصف النفقات الحكومية - الفيديرالية محلياً وعلى مستوى الولايات. وازدادت النفقات الحربية خلال ١٩٥٠-١٩٥٣ حتى ٣٨ مليار دولار[3]. بلغ تعداد عناصر القوات التي شاركت في الحرب الكورية - الأمريكية ثلاثة أضعاف القوى البرية في الدول الغربية. ففي عام ١٩٥٢ بلغ تعداد القوات الأمريكية في آسيا والمحيط الهادي أكثر

---

(١) FRUS, Diplomatic Papers, 1950, vol. 1. p. 237—292.

(٢) فارمازيان ب. أ. الولايات المتحدة: العسكرية والاقتصاد م. ١٩٧٠، ص ٤١.

(٣) كاتاسونوفا يو. ف. الولايات المتحدة: السياسة العسكرية والميزانية م. ١٩٨٤ ص ١٦٨.

من ٦٢٠ألف عسكري، وأما في أوروبا الغربية وشمالي الأطلسي فهي أكثر من ٤٢٠ ألف عنصر[١].

أصبحت الإمبريالية الأمريكية على طريق إعادة هيكلة استراتيجيتها الاقتصادية تحت شعار تطوير قدراتها الحربية. ويشهد على ذلك المعطيات الآتية: شكل تناسب النفقات الحربية وغير الحربية الحكومية (الاتحادية وكذلك في الولايات وفي الأجهزة الحكومية المحلية). ففي عام ١٩٥٣ بأسعار ١٩٥٨ تساوي ٥٨,٥ مليار و ٤٨ مليار على التوالي، وفي عام ١٩٥٠ =١٦,٧ مليار و٤٣,٤ مليار على التوالي، وأما في عام ١٩٣٩ =٢,٧ و٤٠,٤ مليار دولار[٢].

استمرت الاحتكارات الأمريكية في هذا النهج بحماس كبير وهو ما رأت فيه مخرجاً من حالة الأزمة التي وقع فيها اقتصاد البلاد عام ١٩٤٨-١٩٤٩، اشتد الضغط على الحكومة من جانب قطاع رأس المال الكبير بهدف استئناف تلبية الطلبات الحكومية على الأسلحة والذخائر الحربية كما كان في زمن الحرب، وشكل شراء الحكومة الفيدرالية للسلع والخدمات قبل بداية العدوان على كوريا ٨% من إجمالي الناتج القومي، أي ثماني مرات أكثر من عام ١٩٢٩، ولكن أقل بخمس مرات من مستوى الحرب العالمية الثانية عندما وصلت إلى ٤٠%[٣]. ورأى مندوبو رجال الأعمال تحديداً أن أسباب ظهور الأزمة هو انخفاض طلبات الحكومة في فترة ما بعد الحرب. وتطابقت هذه المعلومات مع أقوال اتشيسون الذي أعلن صراحة من ديترويت أن أسباب إعادة التسلح الأمريكي ليست الحرب الكورية.

---

(١) 166US Forces in Europe, Hearings 93rd Congress, 1st' Session, July 25 and 27, 1973. Wash., 1973, p. 149; US News and World Report, 1974, Dec. 30, p. 24—25.

(٢) The Economics of Defense Spending, Wash., 1972, p. 30.

(٣) Business Week, 1954, Sept. 4, p. 78.

قيّم الحزب الشيوعي الأمريكي هذه الظواهر بدقة حيث قال: بدأ وول ستريت العمل بسرعة كبيرة باتجاه تكوين الاقتصاد العسكري وذلك من أجل البحث عن مخرج من الأزمة العميقة في الاقتصاد الرأسمالي. وانتقلت الإمبريالية الأمريكية إلى أفعال مباشرة في العدوان على كوريا والصين والتحضير للحرب مع الاتحاد السوفييتي بهدف تحقيق الهيمنة على العالم، وبالتالي فقد أصبح تكوين الاقتصاد الحربي خصوصية مميزة للتطور الاقتصادي الأمريكي الذي بدّل ومنح صفات أخرى لطرق وأشكال الأزمة الاقتصادية التي بدأت في خريف ١٩٤٨[١].

بدأ التوسع في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عام ١٩٤٩ تحت التأثير المباشر لعسكرة الاقتصاد بسبب الحرب في كوريا، وبلغت الزيادة في مستوى الإنتاج الصناعي عام ١٩٥٣ نسبة ١١% بالمقارنة مع عام ١٩٤٩. فقد ارتفع حجم الإنتاج إلى ٣٧%، وهذا سبب الزيادة الكبيرة في النفقات الحكومية التي صرف القسم الأكبر منها على الأهداف العسكرية[٢].

صادق الرئيس ترومان في أيلول ١٩٥٠ على قانون الإنتاج الحربي الذي يوسع توسع الحكومة الفيديرالية في الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية. فقد منح الرئيس ترومان حق تنظيم تسلسل حول المشكلات الإنتاجية وتوزيع الموارد وبناء المصانع وفرض الفوائد الضريبية على رأس المال بغية ترويج الإنتاج الحربي وفرض المراقبة على الأسعار على أجور العمال وعلى البطاقات الائتمانية وزيادة الضرائب على السكان.

---

(١) الذكرى الستين لتأسيس الحزب الشيوعي الأمريكي م. ١٩٨٣ ص ٢٠٦ ، مقتبس من معالم التاريخ العسكري .c. 206

(٢).Economic Almanac, 1956, p. 455

تم إنشاء فرع خدمة «التجنيد الدفاعي» في مقدمة إدارة الإنتاج الحربي في الولايات المتحدة وعين مديراً لها «ويلسون» مدير شركة جنرال إلكتريك. أعلن ترومان حالة الطوارئ في البلاد في كانون الأول ١٩٥٠، وبلغ تعداد القوات المسلحة للولايات المتحدة خلال السنة الأولى من الحرب الكورية أكثر من الضعفين، وإنتاج الطائرات بخمسة أضعاف، والدبابات والناقلات المدرعة وغيرها من أنواع الأسلحة بأربع مرات ونصف. إلخ[١]... وارتفع عدد السفن الحربية من ٢٣٤٤ حتى منتصف ١٩٥٤ إلى ٣٢٠٠ قطعة. وبدؤوا في بناء حاملات الطائرات الضاربة من طراز «فوريستول» بحمولة قدرها ٦٠ ألف طن ووصلت نفقات إنتاج وتصميم الأسلحة الذرية والأسلحة النووية في الأعوام ١٩٥٠-١٩٥٣ إلى ٥ مليارات دولار، وهذا يعدُّ أكثر بثلاث مرات عن السنوات المنصرمة. وازداد عدد الموظفين المدنيين العاملين في البنتاغون حتى مليون موظف[٢].

أيقظ تأثير المناخ الحربي على زيادة أرباح المجمع العسكري الصناعي قسماً من الدوائر الحاكمة المعنية بالمطالبة بالنفقات الكبيرة على القوات المسلحة والإنتاج الحربي. واقترح العسكريون في الأشهر الأولى من العدوان على كوريا إيصال النفقات الحربية للولايات المتحدة حتى ٨٥ مليار دولار سنوياً، أي حتى مستوى فترة الحرب العالمية الثانية. وأصرت الشخصيات السياسية المتطرفة جداً على اتخاذ برنامج التسليح الشامل محاولة البرهان بكل الوسائل وكأن الاتحاد السوفييتي أصبح قاب قوسين أو أدنى من الهجوم على الولايات المتحدة. غير أن الحكومة كانت ملتزمة بهذا النهج

(١) فارمازيان ب. أ. مرجع المؤلفات ص ٤١.

(٢) Statistical Abstract of the United States, 1956. Wash, 1956, p. 235, 238, 234, 414.

فقط خوفاً من إحداث خلل ما في الاقتصاد، وتخفيض الإنتاج السلمي وتقليص الوظائف في هذا القطاع.

استطاع رأس المال المرتبط بالإنتاج الحربي تعزيز بعض مواقعه بغض النظر عن الفشل الجزئي في محاولات الحصول على موافقة الحكومة على النمو اللامحدود للنفقات الحربية. فقد بلغت أرباح الاحتكارات خلال السنة الأولى من الحرب على كوريا قبل دفع الضرائب ٢, ٤٠ مليار دولار مرتفعة إلى ٤٥% بالمقارنة مع عام ١٩٤٩[١]، وتجاوزت أرباح الشركات الاحتكارية مستويات الحرب العالمية الثانية. شركة بوينغ على سبيل المثال وصلت أرباحها بعد تسديد الضرائب ٣, ٢٠ مليار دولار (٥, ٦ مليار دولار عام ١٩٤٥)[٢].

تم استثمار ٣٠ مليار دولار في صناعات الولايات المتحدة خلال فترة الحرب في كوريا، أي أكثر مما كان في أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، وانتشر حق الاستهلاك المتسارع في المنشآت الصناعية والتجهيزات الجديدة بقيمة ١٨ مليار دولار. (في سنوات الحرب العالمية الثانية حتى ٣, ٧مليار دولار)[٣]، وهذا يعني أن الاحتكارات حصلت بعد خمس سنوات على ٥, ٢ مرة أكثر من المنشآت خلال السنوات الأولى التي تلت الحرب، علماً أنه تم بناء المصانع على أساس الإنتاج المختلط (العسكري والمدني)، وبشكل أساسي على الوسائط الحكومية. وأعلن أحد قادة رجال الأعمال العسكريين «فايلر» في كانون الثاني ١٩٥٢ صراحة أن الهدف النهائي لإعادة هيكلة الاقتصاد، ضمان إنتاج ٥٠ ألف طائرة في السنة و ٣٥ ألف دبابة والأسلحة الضرورية

(١) Economic Report of the President, 1951. Wash., 1951, p. 24.
(٢) Business Week, 1955, Febr. 19, p. 41.
(٣) Lincoln G. Economics of National Security. N. Y., 1954, p. 345.

الأخرى لتغطية السنة الأولى من الحرب العالمية الشاملة، وحيث سيتم إعلان التعبئة العامة للصناعة[1].

هيأت الحرب في كوريا ظروف تجاوز مقاومة فرض الخدمة الإلزامية في الولايات المتحدة. لذلك وقع الرئيس ترومان في ٣٠ تموز ١٩٥٠ أمراً لاحقاً لتغيير الحد الأقصى لتعداد القوات المسلحة. علماً أن الحد الأقصى لتعداد القوات المسلحة كان ٥ ملايين عسكري. وفي حزيران ١٩٥١ أصدر قانون الخدمة الإلزامية على الشباب بدءا من سن ١٨ عاماً.

طالب العسكريون بزيادة عدد القوات الأمريكية في أوروبا مستغلين انتشار الأمزجة الشوفينية التي سيطرت على المجتمع الأمريكي في المراحل الأولى من الحرب في كوريا. بدأ الكونغرس في بداية عام ١٩٥١ بدراسة هذه المسألة التي استمرت ثلاثة أشهر. ففي نيسان ١٩٥١ صوّت ٦٩ عضواً ضد ٢١ عضواً لصالح زيادة تعداد القوات المسلحة الأمريكية في أوروبا الغربية من فرقتين إلى ست فرق. وفي الوقت ذاته تمت الموافقة على تعديل رفع القيود عن القوات المسلحة الإيطالية وعن استخدام الموارد البشرية والمادية في ألمانيا الغربية[2]. واستمرت واشنطن بالتركيز على زيادة الإمكانات العسكرية الأمريكية وحلفائها في الناتو حتى بعد توقيع اتفاقية الهدنة في كوريا. ففي نهاية شباط ١٩٥٢ في ليسابون اتخذ برنامج الناتو الذي تضمن تعزيز سباق التسلح لحلفاء أوروبا الغربية وضمها إلى الناتو لاحقاً.

بدأت إدارة أيزنهاور إعادة تقييم شاملة للسياسة العسكرية والاستراتيجية العسكرية- السياسية للولايات المتحدة ولحلفائها في الأحلاف العسكرية.

---

(١) Ibid., p. 337.

(٢) Editorial Research Reports, 1952, vol. 1, p. 14.

وجرت صياغة أسس الاستراتيجية العسكرية - السياسية الجديدة التي ستحل مكان عقيدة «كبح الشيوعية» في الوثيقة التي أعدتها لجنة رؤساء الأركانات بقيادة رئيسها الأدميرال ريد فورد، وتلخص مضمون هذه الوثيقة في المفهوم الآتي «تستطيع القيادة العسكرية إجراء حساباتها في استخدام الأسلحة النووية والتكتيكية والاستراتيجية عندما تدعو الضرورة العسكرية لذلك»[1].

بات مفهوماً للجميع أن استراتيجية «التوازن» على شفا الحرب النووية اتخذت طابعاً استفزازياً وعدوانياً في ظروف بلغت قوة القنابل النووية أكثر بمئات المرات من قوة القنبلة التي أنزلت على هيروشيما وناغازاكي. وبدأت الولايات المتحدة في هذه الفترة إنتاج سلسلة من القاذفات الثقيلة الاستراتيجية النفاثة الجديدة طراز ب-٥٢ المخصصة لإنزال الضربات الذرية بالمراكز الإدارية والصناعية في الاتحاد السوفييتي، ونشرت منظومة استراتيجية الدفاع الجوي في شمال القارة الأمريكية طراز «نوراد». ووضع العسكريون الأمريكيون خططاً مجنونة لإنزال الضربة النووية الأولى بالاتحاد السوفييتي اعتماداً على منعتهم الذاتية، وخاصة مع اعتبار أن القواعد الأساسية للطيران الإستراتيجي الأمريكي منتشرة على أراضي الشركاء بالأحلاف السياسية العسكرية. وبالحديث باللغة العصرية فإن العسكريين يرون أنهم اقتربوا مما يسمى بالقدرة على إنزال الضربة النووية الاستراتيجية المدمرة الأولى، وهذا يعني نشوء حالة عدم استقرار استراتيجي خطير جداً وخاصة في حالات الأزمات. تجدر الإشارة إلى أن الانتقال إلى استراتيجية الانتقام الجماعي كان قد بدأ في عهد ترومان. فقد اتخذ مجلس الأمن القومي الأمريكي قراراً في تشرين الأول ١٩٥١

---

(١) مقتبس من: Brown S. The Fases of Power. Constancy and Change in United States Foreign Policy from Truman to Johnson. N. Y.; L., 1969, p. 71—73.

لتسريع أعمال إنتاج الأسلحة النووية التي صنعت عام ١٩٥٤، وبرفع مستوى القوات المسلحة مع الاعتماد على الطيران الاستراتيجي. وكان مخططاً تشكيل ٢١ فرقة عسكرية و٤٠٩ باخرة ضخمة في القوى البحرية و٣ فرق و٣ أسراب من المشاة البحرية و ١٤٣ أسراب جوية من القوى الجوية[1]. وشكلت هذه القوات زيادة نسبية صغيرة من النسبة المئوية للجيش والقوى البحرية والمشاة البحرية، ولكنها تعني زيادة القوى الجوية بمقدار الضعف[2]. أجّلت حكومة أيزنهاور موعد تطبيق هذا البرنامج حتى ١٩٥٧، وبالتالي فقد انخفضت النفقات الحربية العامة وكذلك تعداد القوات المسلحة الأمريكية جرى تخفيضه (انخفض العدد حتى٣,٣ مليون في عام ١٩٥٥ وحتى ٢,٩ مليون في عام ١٩٥٧). وبلغ عدد الأسراب الجوية ١٨٢ سرباً حتى منتصف ١٩٥٨، وضمت في تكوينها حتى ٦٠٠ قاذفة ثقيلة ب-٥٢. وبدأ العمل بإنتاج الصواريخ الباليستية متوسطة المدى والعابرة للقارات[3].

بغض النظر عن تقليص النفقات الحربية في الإنتاج الوطني الإجمالي بعد انتهاء الحرب في كوريا من ١٤% حتى ٨% وحدوث بعض التخفيض في تعداد القوات المسلحة الأمريكية فإنَّ درجة عسكرة الأحلاف العسكرية السياسية وخاصة إنكلترا وألمانيا الغربية واليابان لم تنخفض، تلك الدول اللّاتي بدأت بزيادة نفقاتها الحربية وتعداد القوات المسلحة. ففي الولايات

---

(١) الجناح الجوي - هو التشكيل الجوي الأساسي في القوى الجوية الأمريكية ويعادل فرقة جوية تقريباً.

(٢) Strauss-Нирё R., Possony S. T. Air Power and National Security.— The Annals ofthe American Academy of Political and Social Science, 1955, May, vol. 299, p. 70.

(٣) ياكوفليف ن.ن. التاريخ الأحدث للولايات المتحدة م.١٩٦١ ص ٢٦٩.

المتحدة سلكوا مبدأ الابتزاز النووي لدول المنظومة الاشتراكية والزيادة الحادة في الطيران الإستراتيجي المزودة بالقنابل النووية.

فَهِمَ الكثير من السياسيين الأمريكيين سخافة هذا النهج حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. فقد حذر «كينان» في كتابه الذي صدر ١٩٥٤ من نشوء تهديد خطير في داخل البلاد، لأن الملايين من الأمريكيين في مثل هذه الحالة ستعاني من شكوك كبيرة - هل الكارثة ضرورية للبشرية؟ وهل انعدمت الوسائل والطرق لمنعها؟ وهذا ما سيحدث، بدون التذكير في أن استخدام الأسلحة الذرية سيجلب الحرب والدمار لأمريكا نفسها[١].

من ناحية أخرى أبدى أتشيسون شكوكاً أعمق في عام ١٩٥٥ فيما يتعلق بمذهب «الحرب الوقائية» تجاه الدول الاشتراكية: ففي أثناء تخطيط السياسة ينبغي الأخذ بعين الاهتمام أن الحرب الوقائية من جانبنا لن تمنع الانتقام وإنما ستؤدي إليه. ماذا سيحدث حينها؟ هل سيخوض شعبنا الخارج من تحت الأنقاض حرباً طويلة الأمد تقود إلى النصر النهائي؟ هل يجيب عن هذا كما أجاب عن بيرل هاربر؟. ممكن. بيرل هاربر كان اعتداءاً غادراً وليس انتقاماً على هجومنا الغادر. ألا يمكن أن يدين شعبنا والشعوب الأخرى القادة الذين أشعلوا هكذا حرب[٢]؟

غير أن هذه المقولات والتكهنات لم تبد أي تأثير على النهج السياسي للولايات المتحدة في تلك الفترة. فقد ذكر الكاتب الأمريكي ميلس في كتابه «أسباب الحرب العالمية الثالثة»: أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت وما زالت

---

(١) Кеппап G. F. Realities of American Foreign Policy. Princeton, 1954, p. 79.

(٢) Acheson D. A Democrat Looks at his Party. N. Y., 1955, p. 73.

تنطلق من نظرية التفوق العسكري للغرب وتأسست على مذهب العنف والقوة التي يعدُّ حجر الأساس في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية[١].

٤ - الماكارثية:

الماكارثية: هو سلوك يقوم بتوجيه الاتهامات بالتآمر والخيانة بغض النظر عن الأدلَّة. ينسب هذا الاتجاه إلى جوزيف ماكارثي الذي كان رئيساً لإحدى اللجان الفرعية في المجلس واتهم عدداً من موظفي الخارجية بأنهم شيوعيون يعملون لصالح الاتحاد السوفييتي[٢]. ويستخدم هذا المصطلح للتعبير عن الإرهاب الثقافي الموجه ضد المثقفين (المترجم).

قام السيناتور المغمور جوزيف ماكارثي عن ولاية ويستكانسين في ٩ شباط ١٩٥٠ في اجتماع «أولينغ» فيرجينيا الغربية بتلويح لائحة تضم ٢٥٠ اسماً معروفاً لدى وزير الخارجية أعضاء في الحزب الشيوعي، ومع ذلك فهم مستمرون في العمل وفي صياغة سياسة وزارة الخارجية. وأعلن أيضاً تصريحات مشابهة في مدن أخري من البلاد. سارعت الصحافة اليمينية ووسائل الإعلام الجماهيري بالتقاط هذه التصريحات والاتهامات. اشتهر اسمه بسرعة في أوساط الرجعية السياسية وأصبح حديث الشارع في تلك الفترة الزمنية المظلمة من تاريخ الولايات المتحدة، وغدا هذا المفهوم يستخدم كإحدى مفردات اللغة السياسية لتعريف الأزمة المتنامية للديمقراطية البرجوازية الأمريكية ووسائل الضغط العنيف ضد الحركة العمالية والديمقراطية في البلاد.

---

(١) Mills W. The Causes of World War Three. N. Y., 1958, p. 5—6.

(٢) Caughey J. M. In Clear and Present Danger: The Crucial State of Our Freedoms. Chicago, 1958, p. 68.

الهيستيرية الماكّارثية هي نتيجة منطقية للانعطاف نحو اليمين الذي قامت به الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية. واشتد تأثير العوامل التي حددت هذه الحركة في فترة الماكارثية.

اكتسبت الهجمة الثورية على الأنظمة القديمة في عدد من دول أوروبا الغربية وآسيا والتي بدأت بعد هزيمة الفاشية، طابعاً لا رجعة فيه. إن تعزيز القدرة الدفاعية الاقتصادية للاتحاد السوفييتي والتعليم والتطور الناجح لنظام الاشتراكية العالمي، ونمو الحركة العمالية والشيوعية العالمية، وسقوط النظام الاستعماري، كل ذلك أضعف الرأسمالية وضيَّق حدود تأثيرها.

شكَّلت العلاقة السلبية للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة بالتبدلات الجذرية في توازن القوى على المسرح الدولي لصالح السلام والديمقراطية والاشتراكية عاملاً أولياً مهماً في تهيئة المناخ الماكارثي، وجذبت الماكارثية إلى مجال تأثيرها قسماً كبيراً من الدوائر الليبيرالية.

لعبت الثروة الجديدة كما في السابق والتي نشأت جراء العوامل الداخلية دوراً هاماً في المرحلة اللاحقة بعد أن حفزت الماكارثية. وازداد تأثير هذه العوامل في الخمسينيات، حيث أدى نمو الظواهر الكبيرة على شكل مراكز جديدة للقدرات المالية والاقتصادية في جنوب وغربي البلاد[1]. فقد عمق ظهور التجمعات الإقليمية الجديدة للرأسمال الاحتكاري واللااحتكاري التناقضات في داخل الطبقة المهيمنة. وبحكم خصائص النمو الاقتصادي المتميزة بالتصنيع المتأخر جداً في الجنوب والغرب فإن تحالف رأس المال الكبير والهائل والحكومة تطوّر منذ البداية كحلف

(١) تساغولوف غ.ن. المليرديرات من المحافظات م. ١٩٦٨ ص ٣.

الدوائر المالية- الصناعية في الولايات الشمالية الشرقية الممثل بوول ستريت والحكومة. ووجدت التجمعات الإقليمية الشابة للرأسمال الكبير نفسها خارج حدود البنية الناشئة لآلية السلطة الحكومية - الاحتكارية وشكلت معارضة وول ستريت الحقيقية. واتخذت التناقضات منذ بداية الخمسينيات بين المجموعات الاحتكارية القديمة والجديدة طابعاً سياسياً متميزاً[1].

خاضت المجموعات الأرستقراطية القديمة للاحتكارات في الثلاثينيات والأربعينيات صراعاً مريراً ضد الحركة العمالية والسياسة الاجتماعية - الاقتصادية لروزفلت وبعد ذلك ضد النهج العادل لترومان. غير أن بعض ممثلي الاحتكارات القديمة في سنوات الحرب، الذين كسبوا أرباحاً طائلة على حساب الطلبات الحكومية، أصبحوا يبدلون علاقتهم بالتسوية الحكومية للاقتصاد والإصلاحات في المجال الاجتماعي.

في سنوات ما بعد الحرب وفي ظروف الثورة العلمية التقنية التي بدأت من جهة، وتطور السباق الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي مع منظومة الاشتراكية العالمية من جهة أخرى، اكتسبت مسألة جدوى تدخل الحكومة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لكثير من الاحتكارات أهمية كبيرة. وبقيت الدوائر الاحتكارية المؤثرة للغاية في الخمسينيات - يقصد هنا التجمع الشمالي الشرقي القديم - كما في السابق في المواقع المعادية للشيوعية، ولكنها بالتأقلم مع الوضع اعترفت بالحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية، ولذلك لم تعد قوة فاعلة في الحركة التي تعاونت مع المتطرفين اليمينيين. وبدأت التنظيمات اليمينية المتطرفة تفقد أهميتها تدريجياً في بداية الخمسينات، تلك

(١) Political Affairs, 1951, June, p. 14.

التنظيمات مثل لجنة الإدارة الدستورية والمجلس الوطني الاقتصادي العامل على حساب أموال الدوائر المالية - الصناعية الشمالية الشرقية.

احتلت تجمعات رؤوس الأموال الإقليمية الشابة المتنافسة مع وول ستريت موقعاً مختلفاً. فقد كان تطورها مرتبطاً إلى حد كبير بتصنيع الجنوب والجنوب الغربي، وخاصة في سنوات ما بعد الحرب. وبموجب الظروف الموضوعية للثروة الجديدة عامة تميزت الإيديولوجية الفردية للاستثمارات الحرة التي دفعت الرأسمالية إلى الدرجات الأولى لتطورها. لذلك فإن المجموعات المالية الاقتصادية الجديدة تحركت تحت تأثير الشعارات المحافظة المتطرفة مبتعدة عن تأثير وول ستريت. وبالنسبة لها فإن النهج العادل لترومان والنهج الجديد لروزفلت كان واحداً.

انتشر أثرياء الجنوب والغرب الجدد خلافاً للمجموعات الاحتكارية القديمة في المناطق ذات الحركة النقابية غير المتطورة أو حيث انعدام التنظيمات العمالية. وإذا تعايش بعضهم مع الاتحادات النقابية بدرجة محدودة فإن هذا لا يروق للأثرياء الجدد. وبغياب الخبرة في التفاوض وفي المناورة السياسية وعدم الرغبة في اللجوء إليها، فقد كان ممثلو الثروة الجديدة مستعدين لممارسة كل أنواع الضغط ضد العمال بما فيها القمع. وطالبوا الحكومة الفيديرالية بممارسة هذه السياسة. ويتضح أنه هناك الكثير من ممثلي المجموعات الصناعية والمالية القديمة من البداية إلى النهاية الذين ناضلوا مع المفاهيم الإصلاحية ولم يغيِّروا قناعاتهم حتى بعد سنوات الحرب. غير أن العمود الفقري للمعارضة المناهضة لليبيرالية هي المجموعات القوية والنشيطة المتحدة من جديد والتجمعات المتطورة بسرعة لرأس المال الصناعي - المالي.

بهذا الشكل تكون اندلاع مكافحة الشيوعية الناتج عن تعمق الأزمة العامة للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية قد توافق في الولايات المتحدة مع الانتعاش المتنامي للأمزجة المعادية للإصلاحات داخل الطبقة المهيمنة خلال السنوات العشر الأخيرة. إن اندماج هذين التيارين للرجعية - مكافحة الشيوعية والإصلاحات أنتج أخطر ظاهرة في بداية الخمسينيات سميت بالماكارثية.

تميزت فترة الماكارثية بالهجوم المتزايد على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال، وبالرفض الحقيقي لأحكام الدستور الديمقراطية ولقانون الحقوق، وكذلك بالجاسوسية التي ظهرت كثيراً في نشاط التقصي المتعدد، وفي الجهاز التشريعي المعادي للدستور في الكونغرس، وحملات العربدة ضد القوى التقدمية اليسارية والاتحادات النقابية والشخصيات الأدبية البارزة والدعاية الشوفينية والعنصرية ونداءات التحامل والخوف والجهل. لم تكن الماكارثية منفصلة عن المناخ السياسي العام الذي سيطر على البلاد منذ نهاية الحرب بسبب سلوك تنظيمات رجال الأعمال المؤثرة[1]، والحكومة، والحزبين البرجوازيين والكونغرس. وكتب المؤرخ الدبلوماسي الأمريكي **«كينان»** أن مايسمى بالماكارثية كان موجوداً بالأساس قبل ماكارثي واستمر بعده. غير أن ظهورها على خشبة مسرح معاداة الشيوعية التي أصبحت شعار واشنطن الرسمي، دفع بها للسير بعيداً إذ إنها ساوت بين الليبيرالية البرجوزية المعتدلة والنشاط التخريبي للقوى اليسارية.

عندما تقدم ماكارثي بالفضائح الحساسة جداً كثفت التنظيمات المؤثرة لرجال الأعمال هجماتها على الحركة العمالية والليبيرالية. وأوضح منشور غرفة التجارة في الولايات المتحدة الذي طبع عام ١٩٥٠: يظهر في تفكيرنا

---

(١) *Kennan G. F.* Memoirs: Vol. I, 2. Boston; London, 1967, 1972, vol. 2, p. 190.

وتشريعاتنا وسياستنا بوضوح زحفنا باتجاه الأهداف التي وضعتها الاشتراكية نصب أعينها. فقد رأت الغرفةُ التجارية الاشتراكية في مراقبة الحكومة للأسعار وفي إجراءات التسوية الحكومية، وفي ضريبة الدخل التدريجي، وضريبة العقارات وفي قوانين الحد الأدنى للأجور، ومراقبة الإيجارات، وفي الأبنية السكنية الحكومية والصحة الاجتماعية(١).

عدّت غرفة التجارة نفسها بكل فخر في منشور آخر رائداً طليعياً في تحذير الأمة من خطر الشيوعية. وذكر المنشور بارتياح أنه منذ عام ١٩٤٦ وعندما بدأت غرفة التجارة الحملة المعادية للشيوعية ونفذت الكثير في الصراع مع التغلغل الشيوعي في المجالات المختلفة للحياة الأمريكية، ونصت بالتوسع في هذه الممارسة(٢).

قامت اللجنة القانونية لمجلس الشيوخ برئاسة ماكارين واللجنة الفرعية الخاصة بمسائل الأمن الداخلي في عام ١٩٥٠ - ١٩٥٢، تنفيذا لتوصيات غرفة التجارة، بإجراء عدد من التحقيقات السياسية القوية عن تغلغل الشيوعية في المنظمات الشبيبية وفي أجهزة الإعلام الجماهيري والتعليم والاتحادات النقابية الكبيرة. وعملت لجنة التحقيق في النشاط المعادي لأمريكا، التي ركزت الاهتمام في هذه السنوات على نشاط الشيوعيين في الاتحادات النقابية، والتحقيق في العناصر التخريبية للتنظيمات الزراعية ووسط المحاربين القدماء وفي صناعة السينما وأجهزة التعليم(٣).

---

(١) Socialism in America: A Study by the Committee on Economic Policy, Chamber of Commerce of the USA. Wash., 1950, Introd., p, 7, 16—18

(٢) Communism: Where do We Stand Today. A Report of the Committee on Communism. Chamber of Commerce of the United States. Wash., 1952, Introd., p. 20, 25, 41.

(٣) Congressional Investigations of Communism and Subversive Activities. Summary- Index, 1918—1956. Wash., 1956, p. Ill—V, 181.

كان لهجوم إدارة ترومان على حركة أنصار السلام أثراً حاداً في تطور الماكارثية. بدأت الحكومة ولجان الكونغرس والسلطات القضائية باصطياد قادة (مؤتمر العاملين في العلوم والآداب من أجل السلام)، (المؤتمر الوطني للعمال من أجل السلام)[1]، والتنظيمات الديمقراطية الأخرى. وعدّوا الحركة من أجل السلام حرباً نفسيةً للشيوعيين كجزء عضوي استراتيجي من البرنامج الشيوعي لتحقيق السلام.

أعلن وزير العدل الأمريكي في ١٤ آب ١٩٥٠ عن أن رابطة العمال الشباب التي نشأت في أيار ١٩٤٩ في تشيكاغو - منظمة تخريبية. طبق هذا الفعل بعد أن بدأت الرابطة بجمع تواقيع في مناشدة استوكهولم للجنة الدائمة لأنصار السلام لصالح حظر الأسلحة الذرية. فالأهداف التي أعلنتها اللجنة الدائمة وقف سباق التسلح، ووقف التدخلات العسكرية، إزالة تهديدات الأسلحة الذرية وغيرها، من وجهة نظر الحكومة والكونغرس الأمريكي تستحق أقسى إدانة وقمع. وتحققت اللجنة الفرعية المعنية بمسائل الأمن الداخلي في مجلس الشيوخ عام ١٩٥١ من نشاط معهد دول حوض المحيط الهادي. واعتبرت أن نشاط المعهد يوجه من موسكو[2]، علماً أن غالبية الوسائط المستخدمة في المعهد ممولة من صناديق روكفلر وكارينغي.. ومع ذلك لم يهتم المحققون بذلك. وبدأت هذه اللجنة الفرعية عملية تنظيف وسط المدنيين الأمريكيين العاملين في منظمة الأمم المتحدة[3].

---

(١) Report on the Communist «Peace» Offencive... Prepared and Released by the Committee on Un-American Activities. Wash., 1951, p. 1, 2, 34, 42, 47—48, 81.

(٢) Truth and Fancy about the Institute of Pacific Relations. N. Y., 1953, p. 14.

(٣) *Brown R. S., Jr.* Loyalty and Security: Employment Tests in the United States. New-Haven, 1958, c 366; Nation, 1952, Dec. 6, p. 517.

اتصف نشاط الكونغرس في النصف الأول من الخمسينيات بالماكارثي. فقد طمح المشرعون إلى محو الحزب الشيوعي وطمس الحركة الديمقراطية وتشديد المراقبة الحكومية على الاتحادات النقابية وإلغاء الحقوق السياسية التي أقرها الدستور الأمريكي. وأصبحت صياغة وإعداد القوانين المعادية للديمقراطية من الدوائر الحاكمة الأمريكية أسلوبهم المفضل في تصحيح الدستور، ما دامت هذه المادة أو تلك لم تعد تلبي متطلبات الرأسمال الاحتكاري، وشكلت هذه الممارسة منظومة حقوقية كاملة لتنفيذ الأفعال التعسفية ضد التنظيمات غير المرغوب فيها.

أقر الكونغرس في عام ١٩٥٠ قانون مكاريني - بيدا، حول الأمن الداخلي بأغلبية ساحقة. وخلافاً لقانون سميث ١٩٤٠ فقد كان موجهاً بشكل خاص ضد الشيوعيين والتنظيمات التقدمية التي عدّ الكونغرس وجودها تهديداً خطيراً مباشراً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية[١]. وعدّوا الحزب الشيوعي من بين تنظيمات الحركة الشيوعية[٢]. كذلك فإن جميع المجموعات الأخرى التي توافقت أهدافها مع مطالب الحزب الشيوعي عدّوها تنظيمات الجبهة الشيوعية[٣]. سمح هذا المفهوم لوزير العدل ولجان الكونغرس عن إعلان عدم شرعية نشاط مئات التنظيمات الاجتماعية والمجموعات المناضلة من أجل السلام وضد الفاشية، مع الإصلاحات الاجتماعية، وضد سباق التسلح، ومن أجل تحسين نظام التعليم الحكومي، وضد التمييز العنصري

---

(١) *Chafee Z., Jr.* The Blessings of Liberty. Philadelphia; New York, 1956. p. 117-118.

(٢) البحوث التاريخية الحرجة م. ١٩٨٣ ص ١٥٥ - ١٦٢. بيل عن الحقوق في تاريخ دستور الولايات المتحدة: انظر التفاصيل: كالينسكي ف.غ.

(٣) Congressional Record, vol. 96. pt 18, p. A7125.

ومن أجل الحقوق المدنية. كل هذه التنظيمات لدى الحزب الشيوعي يجب أن تُسجِّل عميلةً لدولة أجنبية، مع فرض غرامة عدم التسجيل حتى ١٠,٠٠٠ دولار، والحكم بخمس سنوات عن كل يوم تأخير عن التسجيل.

تأسست وفقاً لهذا القانون الجديد إدارة مراقبة النشاط التخريبي التي عملت على وضع بنوده الأساسية موضع التنفيذ. فقد امتلكت الوسائط الهائلة من الميزانية الفيديرالية وكادراً كبيراً من المحققين والخبراء بالشيوعية. وازدهر في ظل هذه المؤسسة معهد المخبرين الذين عملوا في مكتب التحقيقات الفيديرالي والمجندين من كل أنواع المخبرين المختصين. إضافة إلى ذلك فإن القانون وبحسب اقتراح السيناتور كيلفور وهمفري والليبيراليين الآخرين منح الرئيس حق إعلان حالة الطوارئ. وبذلك توقف العمل بالدستور وقانون الحقوق.

أنشأت الحكومة وفقا لقانون مكارين - بيدا ستة معسكرات اعتقال وجهز مكتب التحقيقات الفيديرالي لائحة بـ ١٢ ألف شخص شيوعي و١٧ ألف شخصية مشبوهة ومعرضة للاعتقال في هذه المعسكرات[١] فور إعلان حالة الطوارئ. وعدّ القانون تعيين أعضاء تنظيمات الحركة الشيوعية والجبهة الشيوعية في أية وظائف في الأجهزة الحكومية والمؤسسات ذات الأهمية العسكرية جريمة. ووجب على الحزب الشيوعي وتنظيمات الجبهة الشيوعية تقديم الوثائق المالية دورياً لفحصها وإرسال جميع المواد بالبريد لتوقيعها. وانطبق الشيء نفسه على الإذاعة والتلفزيون[٢].

---

(١) *Halperin M. N.* a. o. The Lawless State. The Grimes of the US Intelligence Agencies. S. 1, 1978, p.lll; *Goldstein R. J.* Political Repression in Modern America. 1870 to the Present. Cambridge (Mass.), 1978, p. 324.

(٢) Congressional Record, vol. 96. pt 18, p. A7125.

لقي نشاط المشرعين الماكارثيين دعماً كاملاً من التنظيمات اليمينية. واتخذ الفيلق الأمريكي في تشرين الأول ١٩٥٠ قرارين طالباً ممارسة العنف مع الشيوعيين كخونة وإعدام المتهمين بالتجسس والتخريب والنشاط التخريبي في زمني السلم والحرب على السواء[١]. وأطلقت هذه الدعوات المشابهة حملة هيستيرية معادية للشيوعيين.

أثارت وزارة العدل قضية تسجيل الحزب الشيوعي في تشرين الأول ١٩٥٠، وبدأت إدارة مراقبة النشاط التخريبي التحقيقات المطلوبة التي استمرت ما يزيد على السنة، واعترفت في ٢٠ نيسان ١٩٥٣ بالحزب الشيوعي منظمة (حركة شيوعية) وطالبته بالتسجيل في وزارة العدل[٢].

بدأ النضال البطولي الدرامي للشيوعيين الأمريكيين الذي امتد حوالي ١٥ سنة من أجل وجودهم القانوني، حيث فضح الحزب الشيوعي النسخة الرسمية التي تصف الحركة الشيوعية كنشاط تخريبي تآمري، وأظهر أهداف المحرضين المعادية للشيوعيين والدستور. سعت الحكومة وقائد الشرطة السياسي الرئيس إدغار غيفير إلى إضعاف نشاط الحزب وإرغامه على الانشغال في الدفاع الحقوقي عن نفسه فقط، إلا أن تآمرهم أخفق. فقد استطاع الحزب الدفاع عن نفسه واستمر بالعمل ولكن بنوعية عالية جداً[٣].

انتشرت أعمال العنف والاضطهاد - بحسب قانون مكارين - وود - لتطال الشخصية التقدمية الشهيرة «ديوبيا» مدير مركز المعلومات للنضال من أجل السلام

---

(١) New Republic, 1950, Oct. 23, p. 9.

(٢) Congressional Record, vol. 100, N 180, p. A6901.

(٣) معالم التاريخ العسكري ص ٢٠١.

والذي جمع تواقيع تحت نداء استوكهولم. فقد أدى العنف ضد المركز في نهاية المطاف إلى حله. وتعرض ١٤ تنظيماً للاضطهاد على أساس القانون خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٥. وشمل الاضطهاد ما يسمى بالجبهة الشيوعية بما فيها مدرسة العلوم الاجتماعية باسم جيفرسون ورابطة العمل الشبابي، مجلس الصداقة الأمريكي - السوفييتي، محاربي لواء لينكولن، اللجنة الأمريكية لحماية الأشخاص الذي ولدوا خارج الولايات المتحدة وغيرها من المنظمات الديمقراطية. وأعدت في الوقت ذاته مواداً لاستخدام القانون ضد ٢٥ منظمة ومجموعة ديمقراطية.

أدت الماكارثية إلى تشديد سياسة الهجرة للحكومة الأمريكية، وقام الكونغرس والحكومة - وبعد الحرب العالمية الثانية من خلال الخبرة السابقة في الصراع مع الراديكالية الأجنبية - بإعداد نظام التمييز الذي يحظر الدخول من الدول ذات الأنظمة التي لا تروق للحكومة الأمريكية، وحظر القانون الدخول إلى أمريكا على الأجانب والذين كانوا أو مازالوا منتسبين إلى الحزب الشيوعي أو الأشخاص الذين يشكلون تهديداً مباشراً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرض جميع الشيوعيين غير المجنسين في الولايات المتحدة للطرد، علماً أنهم ما زالو ا يعيشون فيها. وتضمن القانون أيضا نفي أي شخص غير مجنس يدافع أو ينشر المفاهيم الاقتصادية والسياسية التي لا تتفق مع الأنظمة المعمول بها في البلاد. وفرضت عقوبات مماثلة بسبب الاتصال مع الأشخاص والتنظيمات التي عملت على نشر مواد مطبوعة وما شابه ذلك منح الكونغرس وزير العدل صلاحيات مراقبة الأشخاص غير المجنسين وحتى حجز الخاضعين للترحيل. وفي حال الحصول على الجنسية بعد ١ كانون الثاني ١٩٥١ وجرى انتساب إلى الحزب الشيوعي أو أي تنظيم في الجبهة الشيوعية

خلال السنوات الخمس الأولى من الحصول على الجنسية، فإنه يمكن سحب الجنسية وإبعادهم عن البلاد[١].

أبدت الحكومة الأمريكية معارضتها منذ البداية لبنود القانون المتعلقة بالمدنيين غير المجنسين، إذ إنها كانت قلقة من أن القانون سيمنع دخول الأشخاص من إسبانيا الفرانكونية التي كانت وما زالت بلد النظام الاستبدادي، وتخوفت أيضاً من أن القانون سيمنع الحكومة من منح حق اللجوء السياسي لعناصر الثورة المضادة من الدول الاشتراكية.

أصبحت وزارة العدل تستند إلى مبدأ العضوية التذكارية أو العضوية اللاإدارية التي يفهم منها التبعية للتنظيمات الفاشية من دون سن ١٦ عاماً، وكذلك العضوية كوسيلة للحصول على العمل أو بطاقات الدعم الغذائي، وذلك التطبيق العملي للقانون وخاصة فيما يتعلق بممثلي التنظيمات الفاشية وما شابه. وعدّوا أن الانتساب إلى التنظيمات النازية أو الفاشية في الجيش سابقاً أمراً يمكن التغاضي عنه.

شمل قانون مكارين- وولتر الذي اتخذه الكونغرس عام ١٩٥٢ والخاص بالهجرة والجنسية حكماً بترحيل أولئك المواطنين المتهمين بعدم احترام الكونغرس بامتناعهم عن الإجابة عن أسئلة أعضاء الكونغرس على أساس التصحيح المعدل في الدستور، وعدل قانون ١٩٥٢ وثيقة مكارين- وود عام ١٩٥٠ الخاص بالهجرة. يستطيع أولئك الأشخاص الذين قطعوا علاقاتهم بالحزب الشيوعي الحصول على المواطنة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وعملوا بنشاط ملحوظ ضد الأفكار الشيوعية. وفتح التشريع الجديد

---

(١) Congressional Record, vol. 96, pt 18, p. A7125.

الخاص بالهجرة، بهذا الشكل، الباب الواسع أمام المجرمين النازيين، وأصبح أيضاً وسيلة لترهيب الطبقات الراديكالية والديمقراطية من الشعب و المنظمات الاجتماعية في داخل البلاد التي تعارض الماكارثية والإجراءات الرجعية للحكومة في مجال السياسة الخارجية والداخلية. أعلنت الحكومة في نيسان ١٩٥٣ أن ١٢ ألفاً غير مجنس و١٠ آلاف مواطن أمريكي مجنس معرضون للنفي خارج البلاد(١).

وضعت سياسة الهجرة في الخمسينات عقبات لا يمكن التغلب عليها أمام خروج الشيوعيين وممثلي المجتمع الديمقراطي خارج البلاد، إذ إنهم رفضوا خروج الشخصية الاجتماعية الزنجية المشهورة والمطرب روبسون، والعالم الكيميائي المشهور سبيتسير وبروفسور جامعة كولومبيا لامونت وبروفسور معهد كاليفورنيا التكنولوجي ورئيس رابطة الكيميائيين الأمريكيين بولينغ وآخرين كثيرين. وبدورهم، بحسب معطيات اتحاد العلماء الأمريكيين في عام ١٩٥٢ لم يستطع ٢٠٠ عالم أجنبي الدخول إلى الولايات المتحدة بسبب الحصول على تأشيرة دخول. كذلك فقد رفضوا دخول المغنية البيرونية المشهورة إيمي سوماك والرسام العالمي بيكاسو وفني (خبير) الوصلات الأوبرالية في مسرح الأوبرا الفنية الحكومية كريب سو، وغيرهم من الشخصيات العالمية في الأدب والثقافة لعدد من الدول. ومن ضحايا هذه السياسة المواطن الإنكليزي المشهور تشارلي شابلن الذي عاش في أمريكا. فقد غادر أمريكا عام ١٩٥٢ ولم تسمح له وزارة العدل العودة إلى البلاد.كان للماكارثية التي توافق تطورها مع بداية الحرب في كوريا تأثيرٌ كبيرٌ على انتشار الروح العسكرية في البلاد. فقد فرض الماكارثيون على الحكومة تحقيق الانتصار

(١) Ibid., vol. 100, p. A161.

في الحرب التي لم تلق الشعبية المؤيدة. إذ إنهم طالبوا بتوسيع رقعة الحرب، وتوزيع القصف الجوي ليشمل جميع الأراضي الكورية الشمالية، وفرض الحصار البحري على سواحلها. ودعا الجنرال كيني الذي قاد العمليات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادي إلى عبور نهر «يالوتس زيان» وقصف القواعد العسكرية في منشوريا - الصين الشعبية(١). وأيد السيناتور تافت حصار جمهورية الصين الشعبية بواسطة الأسطول السابع الأمريكي(٢). وطالب عضو الكونغرس مارتين في شباط ١٩٥١ بفتح جبهة ثانية ضد جمهورية الصين الشعبية بقوات **تشان كاي شي** بغية تخفيف الضغط على القوات الأمريكية في كوريا(٣). أيد من ناحيته الجنرال ماك آرتور قائد الجيش الأمريكي في الشرق الأقصى وجهة نظر اليمينيين، وطمأن الحكومة بأنها إذا عملت بلا تردد، فإن الحرب ستنتهي بانتصار الولايات المتحدة.

تعاملت اللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات والكثير من العسكريين بشكوك كبيرة مع خطط ماك آرتور. وعدّت حكومة ترومان أن تنفيذ مقترحات الجنرال يمكن أن يؤدي إلى انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب كبيرة من دون أية حظوظ بالنصر وإلى إضعاف المواقع الاستراتيجية للإمبريالية الأمريكية في المناطق الأخرى من العالم، وخاصة في أوروبا الغربية. رُفضت مقترحات ماك آرتور وأعفي من منصبه كقائدٍ عامٍ للقوات الأمريكية في الشرق الأقصى بسبب مخالفته التسلسل العسكري.

---

(١) Progressive, 1965, Febr., p. 12—13.

(٢) The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 1965, Mar., p. 81.

(٣) Congressional Record, vol. 112, pt 20, p. 27351.

طالت عمليات القمع الماكارثية في الفترة ١٩٥٠-١٩٥١ مختلف طبقات الشعب الأمريكي. فقد تلقت هيبة الإدارة الديمقراطية الحاكمة ضربة قاسية، ولم تؤد جميع محاولات ترومان وأنصاره في تلقف مبادرة الصراع مع «الخطر الأحمر» إلى أي مكسب سياسي للديمقراطيين. وعملت الماكارثية لصالح الجمهوريين الذين استطاعوا الفوز في الانتخابات المقبلة لأول مرة خلال العشرين سنة الماضية.

٥ - الحركة العمالية والنقابية في الظروف الجديدة:

واجهت الحركة العمالية في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات في الولايات المتحدة الأمريكية صعوبات خطيرة وكبيرة مرتبطة بنمو النزعات الرجعية في الحياة الاجتماعية في البلاد. وحذر الشيوعيون الأمريكيون حينها من تبدل ظروف الصراع الطبقي إلى الاتجاه المعاكس للعمال. فقد استخدمت هراوة حالة الطوارئ والأحكام التخريبية في قانون تافت - هارتلي والأوامر القضائية والتخويف من جانب مكتب التحقيقات الفيديرالي، وغيرها من الأجهزة الحكومية الأخرى والتفريق والتخريب بين عدد من زعماء النقابات المحافظين[١].

أبرز وزير العمل «توبين» في نهاية الخمسينيات ثلاثة إنجازات لإدارة ترومان في المجال الاجتماعي: تطبيق قانون التوظيف في عام ١٩٤٦، رفع الحد الأدنى للأجور حتى ٧٥ سنتاً في الساعة عام ١٩٤٩ وتوسيع نظام الضمان الصحي في الأعوام ١٩٥٠-١٩٥٢[٢]. وبالكاد يمكن اعتبار هذه الإنجازات

---

(١) من ترومان حتى ريغان: مذاهب وحقائق العصر النووي موسكو ١٩٨٥ ص ١٣٦ ياكوفليف أ.ن.

(٢) *Tobin M.* Report. What the Department of Labor Has Done for Working People.—Eisenhower Library, J. P. Mitchell Papers, Box WN-1, p. 2.

كبيرة وخاصة إذا قورنت مع تحولات «النهج الجديد». كان على وزير العمل، في الحقيقة، الاعتراف بأن الملايين من الموظفين لا يمتلكون السكن المقبول حتى الآن. والرعاية الطبية الحديثة ليست في متناول الملايين من المواطنين بعد ولم تطبق المعاملة المتساوية والعادلة على جميع العمال عند استئجارهم بالكامل. وبصعوبة كبيرة استطاع العمال تحصيل بعض الحقوق التي يتحكم فيها قانون تافت - هارتلي. هذا ويرتبط برنامج بوالص التأمين الخاصة بالبطالة إلى حد كبير في توسيع وزيادة الإمكانات واستمرارية المدفوعات، كذلك فإن نظام الضمان الاجتماعي لم يعمم ليشمل جميع العمال بلا استثناء[١]. وإذا اعتبرنا أن هذا الاعتراف من شخصية رسمية لم تسع إلى وضع قضية الإدارة الديمقراطية في أسوأ حال، فإنه أصبح مفهوماً ذلك الطابع الحقيقي للمشكلات القائمة أمام الحركة العمالية الأمريكية في هذه الفترة. إضافة إلى ذلك فإن انقسام مؤتمر النقابات الإنتاجية وفصل ١١ تنظيماً نقابياً منه أنزل ضربة قوية بالحركة العمالية عامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقادت هذه الأحداث إلى الهبوط الحاد في الثقل النوعي الاجتماعي للحركة النقابية العمالية، الأمر الذي انعكس على تدني شعبية النقابات وإضعاف إمكاناتهم في تنظيم حملات تجنيد أعضاء جدد بحسب نموذج الثلاثينيات. وسادت الأمزجة المحافظة في اتحاد العمل الأمريكي وكونغرس النقابات الإنتاجية من جديد للابتعاد عن السياسة. ويعدُّ هذا خطوة إلى الوراء بالمقارنة مع نشاط النقابات العمالية في فترة النهج الجديد.

أعاقت سياسة معاداة الشيوعية من قبل الكثير من زعماء النقابات العمالية النقابات العمالية في تنظيم المقاومة الحقيقية لهجوم المحافظين واليمينيين. وحمل نقدهم للخطر اليميني طابعاً سطحياً مفككاً. بالمناسبة فإن

---

(١) Ibid., p. 5.

نشاط التنظيمات اليمينية المتعددة في شخص الصناديق المختلفة والجمعيات أنزل خسارة سياسية واقتصادية كبيرة بالحركة العمالية. وشنت حملة قوية منسقة ضد النقابات العمالية، وقام اليمينيون بالدعاية لوجهات نظرهم مستخدمين وسائط الإعلام الجماهيري على نطاق واسع. إذ نشر صندوق التعليم الاقتصادي خلال أربع سنوات من إنشائه فقط حوالي ٤ ملايين نسخة من المواد المختلفة التي نشرت على صفحات ٣٨٩ صحيفة ومجلة على الأقل[١]، وتضمنت المنشورات أيضاً دعوات لتغيير قوانين النقابات العمالية وتقليص النفقات الحكومية على الاحتياجات الاجتماعية، والتخلي عن نظام الضمان الصحي الاجتماعي وتشريع الدفاع عن الحقوق المدنية ورفض مشاركة الولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة وغيرها وما شابه ذلك.

شكلت الماكارثية تهديداً كبيراً للحركة العمالية والنقابية في الولايات المتحدة في أثناء هذه السنوات، وتبين أن النقابات العمالية لم تكن مستعدة لهجوم الماكارثية. وإلى ذلك فإن رد الفعل الأولي لأضخم اتحادين للنقابات - مؤتمر النقابات الإنتاجية واتحاد العمل الأمريكي على هذه الظاهرة لم يكن متشابهاً. وتمت تسوية الخلافات لاحقاً، إلا أنها ظلَّت قائمة بعض الشيء.

أدان مؤتمر النقابات الإنتاجية الماكارثية منذ لحظة نشوئها وبدأت لجنة الأعمال السياسية في هذه المنظمة نشر مواد ناقدة للماكارثية في آذار -نيسان ١٩٥٠، وقامت أجهزة الصحافة فيه بنشاط دعائي هائل، نشرت مقالات دورية على صفحات الجريدة الأسبوعية سيو نيوز تفضح الطابع المخادع

---

(١) State Historical Society of Wisconsin, Textile Workers Union of America Papers, William Pollock File, Memorandum to Union Political Action Workers from J. Ebelman, p. 5

للأسلوب الوطني لماكارثي والماكارثيين[1]، واتصف موقف قيادة مؤتمر النقابات الإنتاجية بالنسبة لماكارثي بتحديد نشاط السيناتور ماكارثي مع نشاط مجموعة السيناتورات رجعية الاتجاهات، وأعضاء المجالس التي انتسب إليها تافت وهارتلي وغيرها. وهذا يعني أن مؤتمر النقابات الإنتاجية كان ضد توجهات السيناتور من ويسكانسن المناهضة للنقابات[2]. وبغض النظر عن محدودية الحملة السياسية المناهضة للماكارثية التي قامت بها النقابات في الكونغرس، فإنها ساهمت بعمل كبير لتنشيط صراع العمال من أجل حقوقهم الحيوية وضد هجوم القوى اليمينية.

يعدُّ دور الاتحاد الأمريكي للعمل بالمقارنة مع مجلس النقابات الإنتاجية ضد الماكارثية أكثر تواضعاً. وأظهر اتحاد العمل الأمريكي نفسه أثناء هذه الفترة تنظيماً نقابياً محافظاً. لأن الزعماء القائمين على رأس الاتحاد من ذوي العقيدة المعادية للشيوعية، ولهذا السبب فإن أجهزة الدعاية والإعلام في الاتحاد كانت تلتزم الصمت تجاه المسألة الماكارثية خوفاً من انقسام الاتحاد. وانتهى الصراع خلف الكواليس بين أنصار الخط المحافظ والخط المعتدل في الاتحاد الأمريكي للعمل في نهاية الخمسينيات بانتصار الخط المعتدل. وتمكن أنصار الخط المعتدل من دعم الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٥٢. فقد حدد هذا علاقة الاتحاد الأمريكي للعمل بنشاط ماكارثي. وبالتالي فإن أول نقد رسمي للماكارثية كان في مؤتمر الاتحاد عام ١٩٥٣، (علماً أنه لم يذكر اسم السيناتور). وتمكن تحالف

---

(١) CIO News, 1950, Mar. 27; May 1; Aug. 3.

(٢) *Oshinsky D.* Senator Joseph MacCarthy and the American Labor Movement: Ph. D. Brandeis University, 1971, p. 18

المعتدلين والتقدميين في مؤتمر الاتحاد عام ١٩٥٤ من تحقيق الإدانة الواسعة والكاملة لنشاط ماكارثي. غير أن قيادتي الاتحاد الأمريكي للعمل مؤتمر النقابات الإنتاجية امتنعتا عن التعاون مع الجناح اليساري للحركة العمالية مكتفين بإدانة الرجعية شكلياً وبلاغياً فقط، بدلاً من توحيد وتنظيم الجهد ضد دسائس الدوائر الاحتكارية.

انتقلت الحركة العمالية إلى حالة الدفاع نتيجة تقلص أعضاء النقابات العمالية التي لا تعمل في القطاع الزراعي من ٣٥% عام ١٩٤٥ إلى ٣١,٥% عام ١٩٥٠[١]. وهنا عبَّر وزير العمل «توبين» المحال على التقاعد عن قلقه المباشر عن مستقبل النقابات العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقال في كلمته أثناء المؤتمر الرابع عشر لمجلس النقابات الإنتاجية: خلال خمس سنوات ومنذ لحظة اعتماد قانون تافت – هارتلي، لم تستطع الحركة العمالية من زيادة العضوية بأدنى معدل، وأما النمو الذي حصل فقد تم بسرعة أقل بكثير من تزايد عدد القوة العمالية في الولايات المتحدة[٢].

على الرغم من أن قيادتي اتحاد العمل الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية لم ترغب بالاعتراف بخبث سياستهما والتقييم الخطير للوضع الصعب، وكذلك فقدان التأثير في الوسط العمالي، كل ذلك أجبر زعماء النقابات على اتخاذ خطوات ما في الميدان السياسي. تلك الخطوات كانت جبانة مترددة؛ لأن زعماء النقابات عملوا ما بوسعهم لتغيير المفهوم عن النقابات العمالية كحركة مسلحة مستقلة عن رأس المال. وعجَّلت حملة

---

(١) Handbook of Labor Statistics, 1968. Wash., 1968, p. 300.

(٢) Daily Proceedings of the Fourteenth Constitutional Convention of the Congress of Industrial Organizations, December 1, 1952. Atlantic City, p. 31

ماكارثي الصليبية ونضاله ضد النشاط التخريبي للتقدميين اليساريين بانتقال قيادة النقابات العمالية إلى مواقع المديح اللا محدود لنمط الحياة الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

أصيبت النقابات العمالية بالتلف والضرر في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، ومع ذلك فإنها كانت تتمتع بإمكانات كامنة في الميدان السياسي. وبما أنها تنظيمات اقتصادية بالدرجة الأولى فقد شاركت من حين لآخر في الصراع السياسي. ولذلك فإن مجلس النقابات الإنتاجية ذا خبرة غنية في هذا المجال الذي اقترح تشكيل لجنة الأعمال السياسية في عام ١٩٤٣، وكان أن انضمت بعض النقابات من الاتحاد الأمريكي للعمل مرات عدة وخاصة تلك المنتشرة على ساحل المحيط الهادي. وما الإعلان عن لا حزبية المنظمة إلا شكلاً ظاهراً. فقد كانت تدعم، منذ نشأتها، الحزب الديمقراطي وبرنامج الليبيرالية الجديدة ومرشحيهم في انتخابات الكونغرس وانتخابات الرئاسة.

أنشأ اتحاد العمل الأمريكي في عام ١٩٤٧ وبعد اعتماد قانون تافت – هارتلي، الرابطة العمالية للتعليم السياسي.labor, s league for political education، وكانت شعارات الانتخابات التمهيدية وبنية هذه المنظمة المناسبة للمناطق الانتخابية مطابقة للجنة الأعمال السياسية. وقد ساندت الرابطة عملياً الحزب الديمقراطي كلجنة الأعمال السياسية في عام ١٩٤٨، علماً أنها لم تكن مسجلة في قرارات مؤتمر إتحاد العمل الأمريكي.

نفذت الرابطة العمالية للتعليم السياسي ولجنة الأعمال السياسية التعاون المشترك الوثيق في عدد من الولايات على المستوى القومي منذ عام ١٩٥٠. وشكل اتحاد العمل الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية ومنظمة أخوة

السكك الحديدية في ١٤ كانون الأول ١٩٥٠ لجنة سياسية موحدة لتنسيق أعمال النقابات، وساعدت هذه الخطوات على تعزيز مواقع النقابات ووسعت إمكاناتها لممارسة الضغط على الإدارة وصد القوى المعادية للعمال.

وجدت النقابات التي شكلت اللجنة الموحدة نفسها في صراع طبقي حاد سببه سياسة الحكومة والاحتكارات في النصف الأول من عام ١٩٥١، وتميز هذا الصراع ولأول مرة خلال سنوات عديدة من هيمنة الديمقراطيين بأن نقابات الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية لم تكتف بالاحتجاج فقط، وإنما قررت الذهاب إلى صدام مفتوح مع الإدارة التي رفضت المشاركة في صياغة هكذا سياسة أدت إلى تجميد أجور العمل وتقييد حرية الإضرابات[1]. بعد ذلك شنت المنظمات العمالية حملة واسعة في نقد إدارة ترومان وبرنامج التعبئة العسكرية. ويعدُّ انعقاد مؤتمر النقابات في واشنطن ٢٠ آذار ١٩٥١ حيث اجتمع ما يزيد على ١٠٠٠ موفد تتويجاً لهذه الحركة. من ناحية أخرى فقد شكل العدوان في كوريا ظرفاً سيئاً للغاية لنشاط النقابات العمالية ووضعها وجها لوجه أمام مشكلات السياسة الخارجية وأمام مسائل الحرب والسلام. ولجأ قادة الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية منذ بداية الصراع إلى مناورة غير شعبية في البيئة العمالية: الدعم المفتوح لقرار الرئيس ترومان في التدخل في أحداث كوريا[2]. وأرسل ف. ميري رئيس مجلس النقابات الإنتاجية برقية تأييد للرئيس غرين لم يفعل ذلك رسمياً، ولكنه لم يكن أقل من ذلك[3]. ومع هذا فإن استعراض الولاء والالتزام بمعاداة الشيوعية لم يعط أية مكاسب للاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس

(١) American Federationist, 1951, Mar., p. 3
(٢) CIO News, 1950, July 3.
(٣) American Federationist. 1950, Aug. 14.

النقابات الإنتاجية، ولم يستمعوا لصوتهم في واشنطن أكثر من ذي قبل. ولكن الحرب مع مرور الزمن بالنسبة للعمال أصبحت مرادفاً للتضخم ونمو الضرائب وتقوية الطابع المناهض للعمال في سياسة الإدارة والاحتكارات. وأدت التناقضات بالمسائل الاقتصادية وتقليص حقوق العمال بسبب الحرب إلى تعزيز النضال الاقتصادي للطبقة العاملة.

لوحظ نهوض كبير في حركة الإضرابات في عام ١٩٥٢ بعد بعض الركود في نهاية الأربعينيات: حدث ٥١١٧ إضراباً شارك فيها أكثر من ٣,٥ مليون عامل (٦٠% أكثر من إضرابات ١٩٥١ السابقة). وضاع نتيجة لذلك ٥٩٤٠٠ يوم عمل (ضعف عام ١٩٥١). وشارك أكثر من عشرة آلاف عامل في كل من ٣٤ إضراباً. وبذلك فإن هذه المؤشرات كانت أعلى من الأعوام السابقة باستثناء ١٩١٩ و١٩٤٦[١]. وشارك في إضراب ١٩٥٢ سائقو الآليات الثقيلة وعمال السكك الحديدية والبرق والهاتف وعمال معامل معالجة النفط، إلا أن الإضراب الأضخم لهذا العام الذي استمر ٥٩ يوما شارك فيه ٦٥٠ ألفاً من عمال الحديد الصلب. كان هذا واحداً من أضخم الصراعات العمالية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. وكما أشار الشيوعيون فإن النضال من أجل رفع الأجور في أثناء الإضراب تزايد تدريجياً في نضال سياسي لأهم المشكلات التي تتعلق بمصالح الطبقة العاملة عامة[٢].

أجبرت الإضرابات الجماهيرية عام ١٩٥٢ الناجحة قطاع المقاولين الذهاب إلى تنازلات محددة. فقد تم تعطيل برنامج «الاستقرار السياسي» لترومان عمليا نتيجة للنضال الإضرابي، ذلك البرنامج الذي تضمن تقييد نمو رفاهية العمال،

---

(١) Monthly Labor Review, 1953, Febr., p. 119.

(٢) Political Affairs, 1952, June, p. 38.

وألقى على أكتافهم العبء المالي للحرب العدوانية في كوريا. وبلغ الاستياء من هذه السياسة حداً لم تستطع فيه قيادتي الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية وقف نمو الحركة الإضرابية وأجبرهما على السماح بالإضرابات.

اتسعت حركة الاحتجاج ضد الحرب ذاتها. وإذا كان زعماء النقابات يخافون من الإعلان صراحة عن معارضتهم للحرب، فإن النقابات العمالية الفرعية والمحلية للاتحاد الأمريكي للعمل مؤتمر النقابات الإنتاجية، وخاصة الاتحادات الوطنية المستقلة، نفذت ذلك بشكل ممنهج معبرة عن نظرتها السلبية للسياسة الخارجية والداخلية لترومان، وأجرى الكثير من النقابات العمالية استطلاعات الرأي والاستفتاءات (كمثال اتحاد عمال الحديد الصلب في كليفلاند وديترويت وتشيكاغو ونيويورك) من أجل وقف الحرب وسحب القوات الأمريكية من كوريا[1].

كان اتحاد نقابة عمال موانئ الشحن والمستودعات على ساحل المحيط الهادي في سان فرانسيسكو من أوائل المعارضين للعدوان. ففي حزيران ١٩٥٠، حاولوا منع شحن وتحميل الأسلحة الحربية لإرسالها إلى كوريا. وحكم بالسجن على رئيس الاتحاد هاري بريدجز بسبب هذه الأعمال، ولم ينفع العنف من جانب السلطة في إكراه أعضاء الإتحاد على التخلي عن قناعاتهم. وهاجم موفدو اتحاد عمال شحن الموانئ والمستودعات من جديد منتقدين بحدة السياسة الداخلية والخارجية لترومان[2].

---

(١) تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة في العصر الحديث في جزأين، ١٩٧٠-١٩٧١ الجزء ٢ ص ٢٦٣م.

(٢) Report of the Officers to the Ninth Biannual Convention of the International Long shoremen's and Warehousemen's Union. Honolulu, April 2, 1951. San Francisco, 1951, pt 1, p. 74.

عارض قادة وصحافة اتحاد عمال المناجم، أحد أضخم الاتحادات في أمريكا بشدة السياسة الداخلية والخارجية لإدارة ترومان. وكتبت مجلة الاتحاد: دفعتنا الدبلوماسية الغبية إلى الصراع في كوريا الذي لا يمكن حله، كما يبدو، على أرض المعركة.. والآن ينبغي على الإدارة إيجاد مخرج لإنهاء إراقة الدماء الظالمة[1]. وأظهرت المقالة الافتتاحية في عدد آخر للمجلة بشكل أكثر تحديداً: «الحرب من صنع الأغنياء الذين يزدادون غنىً بسببها والفقراء يزدادون فقراً.. نحن شعب بسيط يجب أن نعمل ونحارب ونضحي بأنفسنا، ونتحمل الفقر والحرمان، وندفع ثمن الأخطاء والتهور والمضاربة التي أصبحت جزءاً من حرب وسياسة التسلح»[2]. كذلك فإن اتحاد عمال الكهرباء المستقل احتل موقفاً مناهضاً للحرب.

نادى الكثير من النقابات في مجلس النقابات الإنتاجية بشدة أكثر مع مرور الزمن من أجل حماية السلام وضد الهيستريا العسكرية، تلك النقابات التي دعمت وأطاعت واشنطن في العدوان المسلح على كوريا في الأشهر الأولى من بدايته خوفاً من التعبير صراحة عن رأيهم. فقد كرست المقالة الافتتاحية للعام الجديد في كانون الأول ١٩٥٢ مضمونها لمشكلة الحل السلمي للصراع الكوري في مجلة عمال صناعة التغليف[3].

تحدث أمين خزانة النقابة ف. روزينبلوم في مؤتمر عمال الخياطة في كانون الثاني ١٩٥٢ في مينيا بوليس عن وجود «حزب الحرب» في الولايات المتحدة الأمريكية الذي طمح إلى دفع البلاد إلى صراع عسكري عالمي. وحذر من أن

---

(١) United Mine Workers Journal, 1951, Apr. 7, p. 9.

(٢) Ibid., Apr. 12, p. 8.

(٣) Packinghouse Worker, 1952, Dec, p. 5.

الهجوم على الحريات المدنية وحقوق العمال يعدّ جزءاً من الحملة الواسعة التي يشنها مشعلو الحرب[1]. وعبر رئيس هذا الاتحاد هولاندير في بداية ١٩٥١ في المؤتمر الثاني عشر لمجلس النقابات الإنتاجية عن أمله في أسرع نهاية للأعمال القتالية في كوريا. واتخذ المؤتمر التالي في ولاية نيويورك - بوفالو قراراً خاصاً لدعم الخطوات الموجهة لتحقيق نهاية مشرفة لوقف الحرب في كوريا وبإدانة محاولات جر البلاد إلى حرب واسعة في الشرق الأقصى[2].

دعا الكثير من الكتّاب، ومن بينهم أحد قدماء الحركة النقابية في الولايات المتحدة «جون لويس» في المؤتمر ٣٥ لعمال ديترويت نهاية حزيران ١٩٥١ في الذكرى العاشرة لتوقيع العقد الموحد مع شركة فورد إلى نهضة الحركة العمالية وتنشيط النضال الاقتصادي المناهض للحرب، وإلى توحيد صفوف النقابات العمالية[3]. وتدل هذه النشاطات على التطور التدريجي في الحركة العمالية لمعارضة السياسة الرجعية الداخلية والخارجية للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة.

اجتمع ممثلو أربعة عشر فرعاً محلياً لاتحاد العمل الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية والنقابات المستقلة من ولايات عدة في مدينة «إيري» ولاية بنسلفانيا وتعرضت سياسة إدارة ترومان الداخلية إلى نقد عاصف وحاد في هذا المؤتمر. وشكل المشاركون في المؤتمر لجنة نقابية موحدة من أجل إلغاء تجميد أجور العمل. وكانت قد تشكلت لجان مماثلة في الكثير من الولايات (ديليفير، ميسوري وغيرها)، وعبر ١٧٥ موفداً من ٣٢ فرعاً لاتحاد العمل الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية والنقابات المستقلة عن

---

(١) Advance, 1952, Jan. 21, p. 3.

(٢) Ibid., Sept. 15, p. 3.

(٣) UE News, 1951, July 23, p. 3.

معارضتهم هجوم الرجعية على الحريات المدنية في نيويورك تموز ١٩٥٢. ووافقوا على رسالة مفتوحة إلى النقابات العمالية لتوحيد الجهود في النضال ضد القوانين الرجعية - سميث و ماك كارين وغيرهما.

نشطت القوى اليسارية في الحركة النقابية بشدة عشية الانتخابات الرئاسية. ونظمت مجلة «ناشن» ندوة بعنوان «ماذا تريد النقابات في عام ١٩٥٢؟» شارك فيها موفدو جميع الفصائل الأساسية في الحركة النقابية. وأعلن روزينبلوم معبراً عن رأي غالبية الحاضرين: تريد النقابات فرض الرقابة على الأسعار.... وتغيير قانون تافت - هارتلي واستعادة قانون فاغنير، وإلغاء قوانين سميث وماك كارين وغيرها من الأفكار التي تنتقص من الحقوق الأساسية للشخصية التي توفر السيطرة على الأفكار، وتريد أيضاً الجهود الإيجابية الموجهة لحل المشكلات الأساسية التي تسبب التوتر الدولي للقضاء على خطر الحرب العالمية والحيلولة دون أية آثار لها(١).

اتخذت شعارات الانتخابات التمهيدية للجنة الأعمال السياسية والرابطة العمالية للتعليم السياسي طابعاً معتدلاً جداً. فقد أجبر التدهور البسيط في الموقف السياسي للحركة العمالية قيادة النقابات العمالية الأمريكي على البحث عن الطرق الجديدة من أجل الحفاظ على المنجزات المحققة. وأصبح موضوع توحيد اتحاد العمل الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية الأول في جدول الأعمال.

٦ - الحملة الصليبية ضد الديمقراطية:

اقتربت الولايات المتحدة الأمريكية من انتخابات ١٩٥٢ في جو انطلاقة الماكارثية العاصفة التي تركت علامة فارقة في تكتيك واستراتيجية الصراع

(١) Advance, 1952, July I, p. 2.

الانتخابي التمهيدي للأحزاب البرجوازية الرئيسة. فقد تحالفت الماكارثية مع الجناح اليميني المتطرف للحزب الجمهوري التي حددت النهج الجديد ولاحقاً النهج العادل مع الاشتراكية والشيوعية. ومع أن هجمات الماكارثية على حكومة ترومان اندرجت بالكامل في سياسة القيادة الجمهورية، فإنها استُخدمت لإظهار الحزب الديمقراطي[1].

جذب السيناتور الغاضب من ويسكانسين اهتمام الزعماء الجمهوريين بشكل رهيب. وقدم تافت والشخصيات الحزبية الأخرى دعماً واسعاً له. وأكد مؤتمر الجمهوريين في ولاية ويسكانسين في حزيران ١٩٥٠ على جهوده المتواصلة من أجل استئصال العناصر الشيوعية من إدارة ترومان - أتشيسون[2]. فقد كان عام ١٩٥٢ عام ماكارثي عندما أعيد انتخابه في مجلس الشيوخ. فالحزب الجمهوري هو من مول حملته الانتخابية بسخاء. وساهمت منظمة «نادي ماكارثي» في ويسكانسين في صندوقه الانتخابي بمبلغ ١٦٠ مليون دولار.

قدم الحزب الجمهوري تركيبة قوى معقدة في هذه السنوات، ودخل في هذه التركيبة العناصر المعتدلة التي أقنعت قيادة الحزب بضرورة العمل في المواقع الأكثر موضوعية في مسائل السياسة الاجتماعية الاقتصادية. غير أن شخصيات الاتجاه اليميني حددت اللهجة الأساسية في الحزب، ورفضت لجنة صياغة استراتيجية الحزب الجمهوري مقترحات المعتدلين، وأعلنت من هو خصم سياسة الإصلاح الاجتماعي[3].

---

(١) Joseph R. McCarthy/Ed, by A. J. Matusow. Englewood Cliffs (N. J.), 1970, p. 9.

(٢) Hart H. McCarthy versus the State Department. Durham, 1952, p. 1.

(٣) Joyner C. The Republican Dilemma. Conservatism or Progressivism. Tucson, 1963, p. 77, 78.

وكان السيناتور تافت مرشح الجمهوريين المحافظين قد حدد أرضيته - البرنامج الجمهوري في السنوات الأولى التي تبعت الحرب، وأكدها مرات عدة في الفترة اللاحقة. وأعلن أن الهدف الرئيس هو استعادة الحرية التي حددها مع منع أو إضعاف تدخل النقابات العمالية والحكومة في الحياة الخاصة وفي قضايا رجال الأعمال. وعدّ أن إعادة النظر في قوانين النهج الجديد هي المهمة الأولى[1].

عارضه المرشح الرئاسي الآخر دوايت أيزنهاور عن الجمهوريين الذي رفع شعارات أكثر اعتدالاً. وخلافاً لتافت فإن الجنرال بلا خبرة سياسية، ولكن بشعبيته الكبيرة كقائد عام للقوات المسلحة للحلفاء في أوروبا الغربية في المرحلة النهائية للحرب جعلت ترشيحه في عيون الزعماء الجمهوريين لافتاً للنظر، ومن خلال تقييم الإمكانات الحقيقية لكل من المرشحين للفوز فإن غالبية أعضاء المؤتمر الجمهوري في ٧ تموز ١٩٥٢ في ولاية تشيكاغو صوتت لصالح أيزنهاور الذي ارتبطت به آمال الجمهوريين في تجاوز العقبات التقليدية في الولاءات الحزبية، الأمر الذي سمح بجذب غالبية الناخبين إلى صفهم. وكانت النتيجة ٨٤٥ صوتاً لصالح أيزنهاور مقابل ٢٨٠ صوتاً لصالح تافت.

غير أن الجناح اليميني في حزب الجمهوريين - وبالموافقة على أيزنهاور - فرض على الحزب مجموعة مطالب. ففي ١٢ أيلول استطاع الجنرال تحقيق الاتفاق مع تافت على توحيد البرنامج في الانتخابات التمهيدية. فقد وعد بمكافحة الظاهرة التي سماها المحافظون «لاشتراكية الزاحفة»، وتقليص النفقات الحكومية خلال السنتين القادمتين من ٨٠ مليار دولار حتى ٦٠ ملياراً على حساب البرامج الاجتماعية، وتخفيض الضرائب وموازنة الميزانية والمحافظة

(١) Congressional Record, vol. 93, pt 10, p. 47, A7.

على الأحكام الأساسية في قانون تافت - هارتلي، ومكافأة المقاولات الخاصة وإضعاف صلاحيات السلطة وتوسيع حقوق الولايات.

كذلك فقد تطابق ترشيح ريتشارد نيكسون لمنصب نائب الرئيس مع أفكار الجناح اليميني في الحرب. مكّن هذا كله المحافظين مع وصول أيزنهاور إلى السلطة من عقد آمالهم في تحقيق خططهم والقضاء على تراث وآثار النهج الجديد. وصرح تافت بعد لقائه الجنرال عن أمله في أن المحافظين لن يجدوا أية صعوبة في صياغة هذا البرنامج التشريعي لإعادة البلاد إلى الطريق الذي كان منذ عشرين سنة[١].

رفض المرشح الرئاسي - وتحت ضغط الجمهوريين اليمينيين - التخلي عن الماكارثية. زيادة على ذلك ولأغراض دعائية استخدم أيزنهاور اللغة الماكارثية المميزة متهما الديمقراطيين في موقفهم المتسامح مع الخونة والجواسيس. ووعد في حال انتخابه بتنظيف الحكومة بالكامل من الشيوعيين ورفاق الطريق[٢]، وأعلن أيزنهاور في أحد خطاباته دعمه لماكارثي من حيث الجوهر ولكن الخلاف فقط بالوسائل[٣]، فقد ساهم ماكارثي من جانبه في دعم حملة أيزنهاور الانتخابية متهماً خصمه ستيفينسون في ميوله الشيوعية. وأكد الجمهوريون في خطاباتهم الانتخابية أن الديمقراطيين يأوون خونة الأمة في مراكز المسؤولية في الحكومة، ويقوّضون أسس الجمهورية الأمريكية، ويهدّدون وجودها[٤].

---

(١) Parmet H. S. Eisenhower and the American Crusades. N. Y., 1972, p. 169.

(٢) Eisenhower D. D. Mandate for Change, 1953—1956. L., 1963, p. 317.

(٣) Donovan R. J. Eisenhower, p. 244.

(٤) *Parmet H. S.* Op. cit., p. 97.

تم تقويض هيبة الحزب الديمقراطي والنيل منها في أثناء الانتخابات بشكل أساسي. وكان ذلك ثمناً لعدم تنسيق إدارة السياسة الداخلية. فقد ازداد انعدام الثقة بالحكومة عندما أمر ترومان الحكومة بالسيطرة على مصانع الحديد منعاً لإضرابات العاملين في الحديد الصلب. وأدى التضخم إلى استياء واسع لدى طبقات الشعب. وأخفقت جميع محاولات كبح التضخم. ومن خلال بحثهم عن العناصر التخريبية بين الموظفين الفيديراليين المنضمين إلى المطاردة الماكارثية للساحرات الرمادية، أبعدت الإدارة العناصر الليبيرالية عن الحزب الديمقراطي، وفقدت بذلك دعم الكثير من الأنصار السابقين. ساهمت فضائح المقربين من الدوائر الرسمية الذين استخدموا مواقعهم لغايات شخصية أنانية في إضعاف شعبية الديمقراطيين. وكشفت لجنة «كيفوفير» من مجلس الشيوخ في عدد من المدن علاقات مدراء من الحزب الديمقراطي مع عالم الإجرام والأفعال المشينة في إدارة الضرائب المالية. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تمنع هذه الفضائح في أغلب الحالات، لذلك فإن الجمهوريين جعلوا مسألة الفساد في الدوائر الحكومية أحد نقاطهم الأساسية في حملتهم الانتخابية.

أثارت الحرب العدوانية في كوريا الغضب الشعبي المتزايد واتسع الاستياء من هذه الحرب لدرجة أن الجمهوريين قرروا استثماره في الانتخابات. كذلك فإن الوعد بإيجاد نهاية مشرفة للحرب الأمريكية غير المجدية، الذي أعلنه أيزنهاور في أثناء جولته الانتخابية التمهيدية في ديترويت، لقي آذاناً صاغية وشكل أحد أهم الأوقات الحاسمة في تأمين الدعم الجماهيري لمرشح الحزب الجمهوري. وأعلن ترومان بعد تقييمه للوضع آنذاك في ٢٩ آذار ١٩٥٢ رسمياً أنه لن يترشح لفترة رئاسية جديدة. إلا أن البحث عن بديل مناسب للترشح عن الحزب الديمقراطي في هذه الظروف القاسية ظروف ضعف الثقة بالحكومة كان قضية صعبة للغاية.

أعلن ستيفنسون حاكم ولاية إيلينويس بعد طول تردد عن موافقته للترشح لمنصب الرئيس في ٢٤ تموز ١٩٥٢. وأعلن تنصله عن ترومان في محاولة لتحييد النقد ضد الديمقراطيين، ونقل أركان الحملة الانتخابية للديمقراطيين من واشنطن إلى سبرينغ فيلد، واستطاع إيصال شخصيات جديدة إلى قيادة الحزب. وحاول أنصار ستيفنسون في برامج الخطابات الانتخابية وفي الجولات الانتخابية الاعتماد على سلطة المرحوم روزفلت، وعدّوا أن خدماته حتى بعد سنوات الحرب قد جنَّبت الولايات المتحدة هزات اقتصادية جادة. ووعد الديمقراطيون بإلغاء قانون تافت - هارتلي، وإجراء عدد من التدابير لصالح العمال، وأظهروا أنفسهم في مجال العلاقات الدولية على أنهم أنصار النهج الأكثر مرونة، آخذين بعين الاهتمام العوامل الجديدة في الوضع الدولي.

خاض ستيفنسون حملة انتخابية حيوية جداً. فقد كانت خطاباته منتقاة بدقة متناهية، وتركت انطباعاً ملحوظاً. غير أن شعبية أيزنهاور كانت كبيرة بحيث إن ستيفينسون مع كل الجهود المبذولة لم يكن من الممكن تغيير مسار الصراع الانتخابي لصالحه. كذلك لم يستطع تجاوز الاستياء المتراكم خلال سنوات حكم الإدارة الديمقراطية. والذي استثمره خصومه السياسيون. وجلب هذا مكاسب سياسية حادة لمنافسي الديمقراطيين - الجمهوريين الذين أحرزوا نصراً رائعاً في نهاية المطاف. شارك في انتخابات ١٩٥٢ ما يزيد على ٦٠ مليون نسمة - أكبر عدد للناخبين خلال التاريخ الأمريكي المنصرم. وحصل أيزنهاور على حوالي ٣٤ مليوناً، وأما خصمه فقد حصل على أكثر من ٢٧ مليوناً بقليل، وضَمِنَ الجمهوريون الغالبية في مجلسي الشيوخ والنواب. وتمتع الماكارثيون بنفوذ كبير في الكونغرس الثالث والثمانين الجديد الذين شكلوا مع مناصريهم ٢/٣ الجمهوريين في مجلس الشيوخ وأبدت المجموعة المحافظة في الكونغرس دعماً كبيراً

للديمقراطيين اليمينيين الذين يمثلون ٤٦,٧% من الديمقراطيين وتوجهت بنشاطها من قبل السيناتور راسل من ولاية جيورجيا[١].

شارك في انتخابات ١٩٥٢ أيضاً الحزب التقدمي المدعوم من الشيوعيين. فقد تقلصت إمكانيات الحزب في ظروف تزايد نشاط الماكارثيين، وترشح لمنصب الرئيس فقط في ٢٨ ولاية من أصل ٤٥ ولاية محامٍ من كاليفورنيا **فينست هولينين**. وكانت شعارات الحزب: النضال من أجل السلام ومن أجل إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى. وطالب بمنع الأسلحة الذرية وإلغاء قانون تافت - هارتلي والأعمال القمعية لسميت وماكارين وإلغاء جميع أنواع التمييز العرقي. إلا أن الصوت الجريء لزعماء الحزب التقدمي والشيوعيين وكثيرين منهم تعرضوا للسجن بسبب قناعاتهم كان مكتوماً بالهيستريا المعادية للشيوعية والسوفييتية التي أشعلتها وسائل الإعلام الجماهيرية، وبشكل عام لم يصل إلى الجماهير العريضة من الأمريكيين. قامت حكومة أيزنهاور منذ البداية بإعطاء المعطيات إلى القوى اليمينية في انتخابات ١٩٥٢ والوعود وبحملة واسعة لاستئصال ما يسمى بالعناصر التخريبية من الحكومة، فقد انتقدت الإدارة الجمهورية قرار ترومان بتاريخ ٢١ آذار ١٩٤٧ حول اختبار ولاء العاملين العسكريين على أنه غير ملائم من وجهة نظر ضمان الأمن القومي. وبدلاً من المبدأ السابق «الشك المعقول» في ولاء الموظف الذي يعدُّ الأساس في برنامج ترومان، أدخلت الحكومة معيار الريبة - عدم توافق وجود هذا الموظف أو ذاك في الخدمة الحكومية التي لها علاقة بالأمن القومي[٢] الذي يسمح للإدارة الأمريكية

(١) *Mooney B*. The Politicians: 1945—1960. Philadelphia; New York, 1970, p. 172.
(٢) *Donovan R. J*. Eisenhower, p. 286.

استخدامه ضد موظف الدولة الغير ملائم. أصدر الرئيس أيزنهاور في ٢٧ نيسان ١٩٥٣ الأمر التنفيذي رقم ١٠٤٥٠. وعجل النظام الجديد وسهَّل عملية التحقيق، وألغى إدارة (مكتب) فحص الولاء وكذلك المجالس المحلية، وتوقف عملهم كما كان في السابق، والمجالس الحكومية أيضاً الخاصة للفحص، وأصبحت هذه الدوائر تتألف من أعضاء من خارج الوزارة المعنية. وبذلك فقد تحققت رغبة غرفة التجارة الأمريكية التي عدّت أن المجالس لدى الوزارات المحدثة في عهد ترومان الحلقة الأضعف في نظام فحص ولاء العاملين في الدولة. دخل القانون حيز التنفيذ في ٢٦ آب ١٩٥٢ ومنحت ١١ وزارة صلاحيات بتسريح العاملين حسب تقديرات الأمن القومي في جميع المؤسسات الحكومية. ويحق للوزير حسب تقديره تحديد قائمة الوظائف ذات المسؤولية الخاصة التي يتنافس عليها المتقدمون إلى الوظائف بعد التأكد الكامل من ولائهم عن طريق لجنة الخدمة المدنية ومكتب التحقيقات الفيديرالي.

شكل النظام الجديد في الاختبار الذي أقرته الإدارة ضغطاً أكثر قسوة على كافة العاملين الذين ظهرت لديهم أدنى علاقة غير تقليدية قد تؤثر فيهم، وحرمهم من الاستئناف ضد الرؤية المحددة من الإدارة السابقة. وتمتع المسؤولون عن الفحص بصلاحيات واسعة كنائب عام ومحقق وقاض وحتى إمكانية تشويه سمعة الشخص وطرد غير المرغوب فيهم من العمل، وحرمانهم من تقدمهم مرة أخرى للوظيفة. وتم الاستناد في الأمر على أن العمل في الجهاز الفيديرالي هو امتيازٌ وليس حقاً. وقامت الحكومة بحماية وتغطية المعهد السري الذي شكل حجر الزاوية في أساس نظام الإجراءات لضمان الأمن القومي. ولم يتمكنوا في بعض الأحيان من الحكم على درجة وثوقية المعلومات الواردة من المخبرين المأجورين حتى المجالس البرلمانية.

أضيف إلى الأمر التنفيذي المذكور بتاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٥٣ معيار آخر لعدم الولاء: لهم الحق في رفض أي متقدم إلى الوظيفة الحكومية إذا لم يُجِبْ على جميع أسئلة لجان التحقيق. ويعدُّ توسيع «القائمة السوداء» بالمنظمات التخريبية من قبل وزارة العدل أحد نتائج الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي وصل عددها في عهد أيزنهاور إلى ٢٧٩ منظمة. وبعد ثلاثة أشهر من وصول أيزنهاور إلى سدة الحكم أعلنت الحكومة عن تسريح ١٤٥٦ موظفاً، ووصل عددهم في عام ١٩٥٥ أكثر من ٨ آلاف موظف، والأكثر دلالة هو فحص الولاء لـ ١٧٠٠ موظف أمريكي يعملون في المنظمة الدولية للأمم المتحدة، وكان عليهم اجتياز الفحص المهين ألا وهو بصمات الأصابع.

طالت الفحوص والتنظيفات دائرة واسعة من الأشخاص، وطبقت الإدارة العسكرية ولجنة الطاقة الذرية هذه الإجراءات على ملايين عدة من العمال والموظفين في قطاعات الصناعة الخاصة الذين كانوا ينفذون الطلبات الحكومية، والعمل الكبير الذي نفذته الحكومة هو تسريح عالم الفيزياء المشهور والبارز أوبين هايمر. إذ أن رفضه المشاركة في صناعة الأسلحة النووية شكل طعنة لواشنطن، إلا أن انعدام الدلائل الجرمية لدى العالم سمح بعبور فحص الولاء بسلامة عندما كان الديمقراطيون في السلطة. ولم يكشف التحقيق الجديد في قضية العالم أوبين هايمر بموجب أمر الرئيس أيزنهاور رقم ١٠٤٥٠ أي شيء في سلوكه يستحق الإدانة، وإضافة إلى ذلك فإن غالبية أعضاء المجلس التي قامت بالتحقيق في نشاطه أكدت عدم توافق عمله في لجنة الطاقة الذرية مع مصالح الأمن القومي. وخلفت قضية أوبن هايمر فقدان الثقة في الكثير من الشخصيات التي تعامل معها.

تؤكد بعض المعطيات أن عدد الأمريكيين الذين تم فحصهم على الموالاة ١٠ ملايين أمريكي في الخمسينات. وأنفق على تنفيذ مخطط ماكارثي ما لا يقل عن ٣٥٠ مليون دولار، غير أنه وحسب اعترافات محاكم التفتيش السياسية لم يعثر على أي جاسوس[١]. وبالتالي فإن تنظيف الجهاز الحكومي من العملاء الأجانب كان واحداً من حجج الدوائر الحاكمة في اختبار الولاء.

يعدُّ العنف بحق زوجات الأمريكيين «روزنبيرغ» ذات الميول التقدمية، وبحق المتهمين بالتجسس الذري بحسب إخباريات كاذبة واحدة من القضايا غير المثبتة. وحكم عليهم بالإعدام على الكرسي الكهربائي. وانتشر صدى هذه القضية عالمياً، وبدأت حملة إعادة النظر بالاتهام في داخل وفي خارج الولايات المتحدة. وأعلن العلماء عن شكوكهم تجاه قضية روزنبرغ، وعدّوا الاتهامات باطلة[٢]. وكانت تصل إلى بريد الرئيس أسبوعياً حوالي ١٥ ألف رسالة وبرقية من الشخصيات الكبيرة والتنظيمات الاجتماعية والعلماء المشهورين في الكثير من دول العالم بطلب العفو وإلغاء العنف الفيزيائي بعائلة روزنبرغ. ولكن عبثاً رَفضت كلٌّ من محكمة الاستئناف والمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الرئيس أيزنهاور إعادة النظر بقرار الحكم الصادر، ونفذ حكم الإعدام بأفراد روزنبرغ بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٥٣.

أدى تسابق الإدارة مع الماكارثيين إلى تأجيج الحالة النفسية المناهضة للشيوعية إلى تأكيدات سخيفة جديدة. ففي ٦ تشرين الأول ١٩٥٣ اتهم وزير العدل «براونيل» ترومان بالخيانة. واستدعت لجنة التحقيق - بناء على طلب الوزير - الرئيس السابق

---

(١) *Dorman M.* Witch Hunt. The Underside of American Democracy. N. Y., 1976, p. 224; *Goldstein R. T.* Op. cit., p. 374.

(٢) *Lyon R.* Eisenhower Portrait of the Hero. Boston; Toronto, 1974, p. 493.

ترومان إلى جلسة من أجل تقديم الأدلة المطلوبة. وسبب هذا الاتهام هو تعيين معاون وزير المالية «وايت» الذي كان على اتصال مع منظمات الجبهة الشيوعية رئيس صندوق النقد الدولي، وذلك بحسب معلومات مكتب التحقيقات الفيديرالي. كان ماكارثي أول من اتهم الحزب الديمقراطي بأكمله في بداية ١٩٥٤ مبدياً رغبته في أن يكون الأول في هذا المجال. حيث إن الموضوع الرئيس في خطاباته الكثيرة هو الجدل حول عشرين عاماً من خيانة الديمقراطيين(١).

تضمنت خطابات الجمهوريين حول المسائل الخارجية حملاً كبيراً من الهيستريا الماكارثية. وشنت الرجعية المتطرفة في الكونغرس هجمات مريرة ضد سياسة كبح الشيوعية، وعدّتها غير كافية، وبحسب رأيهم فإن مذهب كبح الشيوعية شل عمل الإدارة الأمريكية، ولهذا السبب فقدت الرأسمالية العديد من دول آسيا وأوروبا. وعُلِّقَ على صدر مؤلف مذهب الكبح «كينان» ملصقٌ المُدافعُ الأكبر عن الكرملين في واشنطن(٢).

الهدف الآخر للهجمات المستمرة للقوى اليمينية هو الاتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي التي وقعتها الولايات المتحدة في سنوات الحرب العالمية الثانية. وتضمن البرنامج الانتخابي لأيزنهاور فقرة حول رفض الاتفاقيات السرية في يالطا وبوتسدام التي تزعم استعباد شعوب عدد من دول أوروبا الوسطى وجنوب شرقها. ففي ٢شباط ١٩٥٣ أدخل رئيس لجنة الكونغرس الخاصة كيرستين قراراً بوقف العمل باتفاقيتي يالطا وبوتسدام، وأن الولايات المتحدة غير ملزمة بها. وطالبت اللجنة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى ووقف التجارة وتنظيم تشكيلات

---

(١) *Caughey J. M.* Op. cit., p. 85.

(٢) Congressional Record, vol. 100, pt 10, p. 13822—13823.

خاصة مسلحة من مهاجري الثورة المضادة واستعادة الرأسمالية في دول أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا. ووصف سياسة التعايش السلمي بإفيون حاول الشيوعيون من خلاله تهدئة يقظة الناس وتقويض معاهد الحرية والبرجوازية(١).

عقد في واشنطن مؤتمراً قومياً في بداية كانون الأول ١٩٥٣ تحت شعار تحرير الشعوب المستعبَدة. ودعم المؤتمر بالكامل لجنة كيرستين. وتوجه المشاركون إلى الإدارة والكونغرس بطلب تشكيل لجنة موحدة لخوض حرب باردة قد تؤدي إلى إضعاف وإسقاط الحكومات في الدول الاشتراكية. وأبرق منظمو الاجتماع إلى الرئيس أيزنهاور لإقناعه بعدم الاعتراف بالوضع الراهن على المسرح الدولي وتقديم الدعم الكامل لأنصار استعادة الرأسمالية في الدول الاشتراكية(٢). ولذلك فإن قرار ماكارثي - جونير ماكارين كان نتيجة منطقية لمثل هذا التطور للأحداث في العالم الذي عرض على الكونغرس عام ١٩٥٤ لقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاشتراكية(٣).

عدّت القوى اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية أن الوثائق الموقعة من قبل حكومات روزفلت وترومان في يالطا وبوتسدام مؤشرٌ للخيانة الوطنية، وأظهرت تلك القوى الثورات المنتصرة في دول وسط وجنوب شرق أوروبا على أنها مؤامرة سرية بين حكومة روزفلت والاتحاد السوفييتي وليس نتيجة لتطور العملية الثورية الداخلية. وفي الحقيقة فإن إدانة ما يسمى بالاتفاقيات السرية من الجمهوريين اليمينيين وحتى من الرئيس ليست إلا هجوماً على سياسة التنسيق بين دول التحالف خلال سنوات الحرب ضد الحلف الهتلري، ومحاولة لإعادة النظر في النتائج السياسية العسكرية للحرب العالمية الثانية.

---

(١) Ibid., N 163, p. A6235.

(٢) Ibid., N 29, p. A1248, A1249.

(٣) Ibid., pt 7, p. 9755.

شجع اضطهاد وملاحقة المعارضين في داخل البلاد من جهة وتأجيج الحرب الباردة في المسرح الدولي من جهة أخرى على إصدار تشريعات الكونغرس المعادية للشيوعية. وطالما عدّوا أن فقرات قانون ماكارين - وود لعام ١٩٥٠ غير كافية لمكافحة الشيوعية، فقد أعد الكونغرس إجراءات قمعية موجهة إلى حظر الحزب الشيوعي الأمريكي. وقدم السيناتور بيرد عن ولاية فرجينيا الغربية عريضة لاعتبار الحزب الشيوعي الأمريكي غير قانوني(١). لم يستسلم بعض الليبيراليين إلى الحماسة المعادية للشيوعية لليمينيين. واقترح السيناتور همفري وليمان وكليفور مشروع قانون يعدُّ نشاط الحزب الشيوعي في البلاد مؤامرة، يُقاد من الخارج ويهدف إلى إسقاط الحكومة الأمريكية. إلا أن وجهة نظر الحكومة مختلفة: وتشير إلى إن حظر الحزب الشيوعي سيفرض على عناصر الحزب العمل بسرية، الأمر الذي يعقِّد الصراع معه.

اتخذت تدابير توافقية أثناء المناقشات البرلمانية التي جسدت قانون مراقبة النشاط الشيوعي بالإجماع تقريباً. فالقانون كان نتيجة منطقية لعملية التشريع التعسفي في الأربعينيات والخمسينيات. فقد حظر عملياً نشاط الحزب الشيوعي وحرمانه من الحقوق المعترف بها لجميع الأحزاب والتنظيمات السياسية من قبل المجتمع البرجوازي. واستُبْعِدَ الحزب الشيوعي حتى من المشاركة في الحملات الانتخابية الرئاسية وانتخابات الكونغرس والانتخابات إلى الكونغرس والانتخابات المحلية(٢).

أدخل قانون ١٩٥٤ مفهوم «التنظيم المشبع والممتلئ بالشيوعيين» في التداول بين المجتمع، ذلك المفهوم الذي يمكن أن ينطبق على أية مجموعة

---

(١) Ibid, N 117, p. 4642.

(٢) Ibid., pt 11, p. 14639—14641.

تقدمية، وبشكل خاص على النقابات العمالية. وفقدت المنظمة العمالية المميزة بهذا الملصق حقوقها في إيفاد ممثليها من العمال إلى المحادثات عند توقيع اتفاقيات جماعية، وكافأ المشرعون زعماء المنظمات بما فيها النقابات على طرد الشيوعيين من صفوفهم. وتستطيع المنظمة المنفصلة عن الشيوعيين التوسط من أجل إزالة ملصق «التنظيم الممتلئ بالشيوعيين» ومُنِح القانون النقابة بالمطالبة بحصة ٢٠% من أعضائها في الإدارة الوطنية للعلاقات العمالية لإجراء الانتخابات لانتقاء الممثلين الجدد لإجراء المحادثات حول الاتفاقيات الجماعية، ومنع جميع أعضاء المنظمات الممتلئة بالشيوعيين من العمل في قطاعات الصناعات الحربية والمؤسسات الأخرى المتعاقدة مع الدوائر الحكومية.

انعكست التعديات على الحريات الدستورية العامة لمواطني الولايات المتحدة على الأعمال التشريعية الأخرى في كونغرس الولايات المتحدة، إذ تعرض التعديل الخامس لمشروع القانون لهجمات عنيفة من الماكارثيين. وقد طال التعديل الخامس حق الأشخاص المدعوّين إلى المحاكمة وحقهم في عدم الإجابة على الأسئلة التي قد تشكل مأخذاً عليهم قد يستخدم ضدهم فيما بعد في التحقيقات. وعدّ أعضاء الكونغرس الرجعيون أن كل من يستخدم التصحيح الخامس لحماية مصالحه «عناصر تخريبية». وأعدت لجان التحقيق لائحة كاملة بالأشخاص الذين يستخدمون التصحيح الخامس حيث حدد مكان عمله وإقامته، وسجلت المعلومات في محاضر الكونغرس(١).

واستخدمت اللائحة السوداء مرجعاً للمجموعات الوطنية المختلفة التي كانت تطارد كل من يخالف الماكارثيين. واقترح وزير العدل والسيناتور ماكارين اتخاذ قانون خاص يسمح للحكومة بمخالفة التصحيح الخامس في الدستور، لأن

---

(١) Ibid., pt 3, p. 4279.

الاستناد إلى التصحيح الخامس قد يخفي المعلومات ذات الأهمية الحيوية للأمن القومي عن الحكومة. وتلخّص جوهر مقترحاتهم بضمان حماية الأشخاص من ملاحقتهم بسبب الأعمال والأفعال التي قد يعترفون بها في عدد من الحالات. واتخذ الكونغرس وفقاً لهذه المقترحات مشروع القانون الذي أصبح قانوناً بعد تصديقه من الرئيس في ٢٠ آب ١٩٥٤، والذي سمي فيما بعد بقانون الحصانة، وسعت الدوائر الحاكمة إلى عرض الموضوع وكأن الكونغرس لم يخالف القانون وحقق حلاً وسطاً معقولاً بين الحريات الفردية ومصالح الأمن القومي.

سمح فوز الجمهوريين في انتخابات ١٩٥٢، وكذلك تعزيز مواقع الماكارثيين باحتلال مواقع بارزة في الكونغرس. وعين العميل السابق في مكتب التحقيقات الفيديرالي «بيلدي» على رأس لجنة التحقيق في النشاط المعادي لأمريكا. وترأس لانغر المدافع عن الفاشيين الأمريكيين اللجنة القانونية، وجونيور اللجنة الفرعية لمسائل الأمن الداخلي. وأصبح ماكارثي - بموجب اقتراح تافت - رئيساً للجنة العمليات الحكومية في التحقيقات والتي تتمتع بصلاحيات واسعة لمراقبة نشاط أية إدارة في واشنطن، تابعة للسلطة التنفيذية.

تشكلت لجان عدة خاصة ماكارثية الطابع إضافة إلى لجان التحقيقات الدائمة في سنوات الماكارثية، والتي وسعت مجالات البحث عن العناصر التخريبية. ففي الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ قامت الحكومة بأربعة تحقيقات في المد الشيوعي في مختلف مناحي الحياة الأمريكية. وفي ١٩٥٣ - ١٩٥٤أجرت «٥١» تحقيقا فقط[١]. وأصبحت المؤسسات الخيرية والكهنة من رجال الدين الملتزمين بوجهات نظر الليبيراليين هدفاً لهجمات الماكارثيين.

---

(١) *Goldstein R. J.* Op. cit., p. 343.

شُكِّلت أيضاً لجنة خاصة في ربيع ١٩٥٢ بمبادرة عضو مجلس النواب كوكس بالتحقيق في النشاط التخريبي في قيادة صناديق فورد، روكفلر وغوغينغيم وبعض المنظمات المماثلة. كذلك فقد تم استجواب أمناء ومدراء الصناديق بغرض توضيح المواقف والعلاقات السياسية. وذكر تقرير اللجنة الصادر عام ١٩٥٣ أن الصناديق الليبيرالية كانت بمثابة سلاح «الدعاية الحمراء». واتهمت الصناديق بتمويل عمل بروفوسور مدرسة إيل للحقوق «إيمرسون» والموسيقي كوبلند وغيرهم كثيرون من المعلنين أعضاء في منظمات الجبهة الشيوعية. أوصت اللجنة الصناديق بأن ترفض تمويل الأشخاص الذين لا تتفق آراؤهم مع مفاهيم الماكارثية حول الوطنية[١].

وليس أقل سخفاً من البحث عن المؤامرة الشيوعية وسط رجال دين الكنيسة البروتستانتية. فقد أثارت الأنشطة الاجتماعية للبروتستانتية الليبيرالية وكذلك نظرية وممارسة المسيحية الاجتماعية المرتبطة بالاعتراف بحقوق النقابات وبدعم النشاط المعادي للحرب حفيظة الماكارثيين. وتعدّ التجمعات الرجعية العمود الفقري للتحقيقات الرسمية للكونغرس والتي نادت باتهام رجال الدين المسيحي الليبيراليين في النشاط التخريبي.

تمتعت الماكارثية بالدعم الكبير من رجال الدين الكاثوليك: ٥٨% من الكاثوليك الأمريكيين دعموا ماكارث. وعكست غالبية المطبوعات في الصحافة الكاثوليكية التعاطف مع الاتهامات الماكارثية ودعمتها. فقد أعلن الكاردينال سبيلمان مرات عديدة عن تأييده للسيناتور من ولاية ويسكانسن. وساعد الأصوليون اليمينيون المتطرفون وقسم من رجال الدين الكاثوليكيين

---

(١) *Barth A.* Government by Investigation. N. Y., 1955, p. 143—146.

(مجموعة الرجعيين في الكونغرس) في تنظيم اضطهاد شخصيات الكنيسة الليبيرالية عن طريق المجلات والمنشورات والكتيبات المنتشرة في كل أنحاء البلاد والإذاعة والتلفزيون، حيث هاجمت صراحة الجوانب الاجتماعية للسياسة الحكومية والمنظمات الليبيرالية والديمقراطية. وأيدت مجموعة من الجماعات الكنسية المحافظة المتطرفة سيناتور ولاية ويسكانسن[1].

أدى منطق تطور الأحداث بشكل أكيد إلى صدام أنصار الماكارثية مع حكومة أيزنهاور في مسائل السياسة الداخلية وخاصة الخارجية. وبغض النظر عن أن الإدارة الجمهورية غيّرت مفهوم «مذهب الكبح» (ترومان - أتشيسون) إلى مفاهيم عدوانية في السياسة الخارجية «التحرير»، «الانتقام الشامل»، «سياسة حافة الهاوية»، التي هدفت إلى تعطيل وتنويم تطور العملية الثورية العالمية، والتي أصبحت عملية تثبيط للماكارثية أكثر من السياسة الخارجية للديمقراطيين. وقامت حكومة أيزنهاور، عقب المصالحة في كوريا، بخطوات خجولة تجاه المبادرات السلمية التي أطلقها الاتحاد السوفييتي ورفضها ماكارثي.

بدأت صدامات السيناتور الغاضب مع حكومة أيزنهاور في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٣. وحقق ماكارثي في شباط - آذار بنشاط المحطة الإذاعية «صوت أميريكا» ووصف البث الإذاعي بأنه غير كافٍ وطنياً، وأنه تشويه واع ومقصود للحقائق في أمريكا[2]. هاجم الماكارثيون في آذار السفير الأمريكي بولين الذي عينه أيزنهاور سفيراً في موسكو، واعتبره

---

(١) *Cook F. J.* The Nightmare Decade. The Life and Times of Senator Joe McCarthy. N. Y., 1971, p.

(٢) *Rorty J.*, *Decter M.* McCarthy and the Communists. Boston, 1954, p. 21—23.

السيناتور الماكارثي بريجيس رمزا ليالطا. بولين - أحد أعضاء الوفد الأمريكي في محادثات يالطا (اجتماع الدول الثلاث المتحالفة). وعدّه ماكارثي خائنا وطنياً.

بدأت التحقيقات في آب ١٩٥٣، في النشاط التخريبي في الجيش، وحضر الضباط من ذوي الرتب العالية أمام لجنة ماكارثي الفرعية، وصرح أعضاء اللجنة عن دلائل خطيرة في القوات المسلحة الأمريكية[١].

هاجم الماكارثيون بعنف سياسة بلادهم في الشرق الأقصى. ففي ١٤ أيار طالب ماكارثي بإغراق السفن الإنكليزية التي تتاجر مع الصين الحمراء، وبإجبار الدول الرأسمالية على التوقف عن التجارة مع الدول الاشتراكية. أثارت تصريحات ماكارثي استياء حلفاء أمريكا الأوروبيين الغربيين والاحتجاج الجماعي، والتي عرَّضت وحدة حلف شمالي الأطلسي للانقسام. وخوفاً من الانقسام سارع وزير الخارجية الأمريكي دالاس وبموافقة الرئيس أيزنهاور في ١ كانون الأول إلى الإعلان عن أن هجمات ماكارثي موجهة إلى صميم السياسة الأمريكية. وطمْأَنَ دالاس مرة أخرى الحلفاء الأوروبيين أن التجارة والتعاون مع أوروبا الغربية مصلحة حيوية هامة للطرفين[٢].

وقد عدّت محاولة تقييد صلاحيات الرئيس في السياسة الخارجية نتيجة منطقية للهجمات الماكارثية على وزارة الخارجية. وعُرِضَ على مبنى الكابيتول مذكرة تصحيح بريكير التي جاء فيها: يحق للمشرعين بموجبها مراقبة جميع

---

(١) *Taylor T.* Grand Inquest. The Story of Congressional Investigation. N. Y., 1955, p. 114.

(٢) Progressive, 1954, Apr., p. 76, 83, 85.

اتفاقيات البيت الأبيض مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية. وطمح بذلك الماكارثيون إلى إلغاء إمكانية استخدام الحكومة للتدابير الإيجابية التي اتخذت بضغط من القوى المحبة للسلام، والموجهة لتخفيف التوتر الدولي ولم يهدفوا من خلال ذلك أن تؤثر وثائق حقوق الإنسان المتخذة في الأمم المتحدة على سياسة الحكومة تجاه السود والجماعات الإثنية في الولايات المتحدة. بعد فشل المخطط (لم يحصل التصحيح على الأصوات اللازمة للتنفيذ). أصبح اليمينيون يهددون بتقسيم الحزب الجمهوري. ونشرت الصحافة بهذا الخصوص أخبار عن نية المحافظين في ترشيح ماكارثي للانتخابات الدورية إلى منصب الرئيس.

انعكست الصدامات الأولى بين الإدارة الجمهورية والماكارثيين في الدوائر الليبيرالية، وخرج خصوم الماكارثية من حالة اللامبالاة إلى حالة الحيرة، وقويت الأمزجة المعادية للماكارثية في أوساط التنظيمات العمالية. وعلى الرغم من أن قيادات الإتحاد الأمريكي للعمل مجلس النقابات الإنتاجية كانت مهتمة بالصراع ضد العناصر اليسارية في صفوفها غير أنها وجدت نفسها غير قادرة على تشكيل حركة وطنية عامة للتنظيمات العمالية ضد الماكارثية. واتخذت الكثير من النقابات العمالية قراراً مناهضاً للماكارثية، وانتظمت في الصراع الحاد لاستعادة القواعد الديمقراطية المنتهكة. حيث قال رئيس مجموعة عمال الصناعة الكهربائية في جامعة هارفر «كيري»: إن التحقيقات في ما يسمى بالشيوعية نفذها الأشخاص الذين يمثلون الرجعية المعادية للعمال وليس المعادية للشيوعية[١].

أبعدت هجمات الماكارثية على إدارة الرئيس أيزنهاور زعماء الحزب الجمهوري عن السيناتور - عضو مجلس الشيوخ، الذين كانوا مستعدين

---

(١) Daily Worker, 1953, Apr. 12.

لاستخدام الماكارثية ضد خصومهم السياسيين، ولكنهم لم يرغبوا في النيل من هيبة حكومة أيزنهاور. وبدأ الجنِّي الشرير الذي أطلقه الجمهوريون على الحرية يثير قلق الكثيرين. وكان يمكن أن يؤدي استمرار الهجمات على البيت الأبيض مع مرور الزمن إلى نشوء تحالف يميني قوي متطرف في داخل الحزب قد يشلُّ نشاط الحكومة ويشكلُ تهديداً لوحدة الحزب. ولأول مرة أصبح الجمهوريون يتحدثون في حوارات خاصة بحذر عن أن الماكارثية أضحت عبئاً على حزبهم[1]. كذلك فإن اتهامات حكومة أيزنهاور بالخيانة والتي أطلقها ماكارثي في أثناء التحقيق في النشاط التخريبي في المؤسسة العسكرية أصابت الكثير من مؤيدي ماكارثي المخلصين بالإحباط. وأكدت استطلاعات الرأي التدني الكبير في شعبية ماكارثي وسط مختلف طبقات الشعب في البلاد.

انتقد السيناتور الجمهوري فلانديرس في آذار ١٩٥٣ ماكارثي محاولاً التنصل من الماكارثية. ففي ٣ تموز ١٩٥٤ قدم فلانديرس مقترحاً برقم ٣٠١ طالب فيه بإقالة ماكارثي من رئاسة اللجنة الحكومية ولجنة التحقيقات الفرعية، وإدانة نشاطه بأنه لايليق بالسيناتور. وفي ٢ كانون الأول وبعد الانتخابات التي حرمت الجمهوريين من السيطرة على كلا مجلسي الكونغرس بـ ٦٧ صوتاً مقابل ٢٢ لصالح إدانة ممارسات ماكارثي(٢). شكلت الماكارثية - من حيث التركيز والاستمرارية والأبعاد - قفزة قوية جداً للرجعية الأمريكية خلال التاريخ الأمريكي الماضي. بالطبع إن تبسيط الموضوع وكأن طبيعة الماكارثية تنطبق على شخصية السيناتور ماكارثي، وربط نهاية الماكارثية بإدانة ماكارثي هو من سذاجة

(١) *Thomas L.* When Even Angels Wept. The Senator Joseph McCarthy Affairs — A Story without a Hero. N. Y., 1973, p. 491.

(٢) Joseph R. McCarthy, p. 88.

القول أن الكثيرين من الليبيراليين حاولوا فعل ذلك وأكثر[1]. وينبغي التأكيد مرة أخرى على حقيقةِ أنَّ حملةَ إدانة ماكارثي، اصطدمت بمقاومة القوى المحافظة الكبيرة، التي تمثل انبعاث أقوى المجموعات اليمينية منذ الثلاثينيات كما أشارت صحيفة نيويورك تايمز. تعدّ المنظمات الوطنية والجيش نواة الحركة التي مثلها السيناتور ماكارثي. وقام عدد لا يحصى من المنظمات بمظاهرات تأييدٍ للماكارثية بدءاً من الفيلق الأمريكي وانتهاءً برجال الدين[2]. وجمعت المنظمة الماكارثية خلال أسبوعين» عشرة ملايين أمريكي من أجل العدالة «أكثر من مليون توقيع على عريضة بعنوان الدفاع عن ماكارثي وأرسلت إلى الكونغرس. ولكن بعد أن خمدت الهيستريا الماكارثية، كان لا بد من مرور عدة سنوات ليستطيع أنصار ماكارثي بعدها تنظيم وتنفيذ حملة صليبية جديدة من أجل «إنقاذ أمريكا».



---

(١) Political Affairs, 1976, Nov., p. 35.

(٢) *Watkins A. V.* Enough Rope. The Inside Story of the Censure of Senator Joe McCar thy... Englewood Cliffs (N. J.), 1969, p. 119; *Potter C. E.* Days of Shame. N. Y., 1965, P. 290.



الفصل الرابع

التكتل المحافظ ١٩٥٥-١٩٦٠

١ - الجوانب الأساسية في التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي:

تميز دخول الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين بتحولات في النمو الاقتصادي وفي البنية الاجتماعية - الطبقية للمجتمع الأمريكي والجارية في ظل خلفية أزمة الرأسمالية العميقة، وفي كثير من النواحي تسارعت ببداية الثورة العلمية - التكنولوجية (منذ النصف الثاني من الخمسينيات).

عند الحديث عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي وعن السياسة الداخلية للولايات المتحدة في الخمسينيات يجب أولاً تحديد بعض التحولات السكانية المهمة، حيث النمو السريع للسكان والتعزيز المطّرد والتعميق لعملية التحضر. فقد ازداد عدد السكان في الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٥٠- ١٩٦٠ من ١٩% -٥١,٧ مليوناً حتى ١٨٠,٩ مليوناً. وخلال تلك الفترة ارتفع عدد سكان المدن بنسبة ٣٠% من ٩٦,٥ مليوناً حتى ١٢٥,٣ مليوناً. وبغض النظر وعن الزيادة الطبيعية فإن عدد السكان المقيمين في المزارع والقرى الصغيرة خلال السنوات العشر لم يزداد حتى إنه انخفض إلى درجة ما (٥٤,٢ و ٥٤,١ على التوالي). وعن سكان المزارع حصرياً فقد تقلص عددهم: ففي عام ١٩٥٠ بلغ عدد سكان المزارع ٢٣

مليوناً (١٥,٣%) وفي عام ١٩٦٠، ١٥,٦ مليوناً ٨,٧% من عدد سكان البلاد[1].

لم يتغير عدد المدن التي عاش فيها أكثر من مليون نسمة خلال الخمسينات خمس مدن، ومن ٥٠٠ ألف - مليون ارتفع من ١٣ مدينة حتى١٦، ومن ٢٥٠ألفاً- ٥٠٠ ألف ارتفع من ٢٣ حتى ٣٠ مدينة، ومن ١٠٠ ألف - ٢٥٠ ألفاً ارتفع من ٦٥ - حتى ٨١ مدينة، ومن ٥٠ ألف حتى ١٠٠ ألف من ١٢٦ حتى ٢٠١ مدينة[2]. وتغيرت في الحقيقة جغرافية التحضر حيث لوحظت أعلى المعدلات في الجنوب والجنوب الغربي، وتحديداً في هذه السنوات احتلت لوس أنجلوس المركز الثالث بعد نيويورك وتشيكاغو متجاوزة فيلادلفيا. وتحولت مشكلة المدن مع زيادة سكانها بتدني الاقتصاد الحضري (في المدن)، وتزايد عدد الأحياء الفقيرة بدرجة كبيرة من إقليمية إلى وطنية.

كان يجب أن يدخل سباق النظامين العالميين، النداء الذي أطلقته الاشتراكية الحقيقية إلى عالم الرأسمالية، وطموح الإمبريالية الأمريكية إلى الهيمنة العالمية بأي ثمن في جملة العوامل المحَفِّزَة للتقدم العلمي -التكنولوجي في الولايات المتحدة في الخمسينات. وأجبر خبر الإطلاق الناجح للقمر الصناعي السوفييتي «زيملا» في ٤ كانون الأول ١٩٥٧ الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة على تقييم حالة الأبحاث والدراسات العلمية وكذلك إعداد كوادر المعلمين العلميين والتقنيين. يُفْهَمُ أن الدوائر العسكرية في الولايات المتحدة استخدمت الوضع المترتِّبْ وفقاً للأهداف التي حددتها وتابعتها ضمن

---

(١) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970 Wash., 1975, pt 2, p. 8, 11, 457.

(٢) Ibid., p. 11.

الاستراتيجية العالمية التي أعدتها. غير أن التطور الموضوعي لقدرة البلاد العلمية أعطى دفعاً لإعادة هيكلة التعليم. وحول أن الدوائر الحاكمة ربطت المهام العسكرية بقضية تحسين نظام التعليم ظهر بوضوح في القانون الوطني للتعليم المتخذ عام ١٩٥٨ «قانون تعليم الدفاع الوطني THE NATIONAL DEFENSE EDUCATION AKT»[١]. يعدُّ التنافس المتزايد من جانب الدول الرأسمالية الأخرى حافزاً هاماً في التقدم العلمي التكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد وضعت عملية التكامل الإمبريالية التي بدأت في النصف الثاني من الخمسينيات وإحياء الفرص الاقتصادية على أسسٍ جديدةٍ لأول مرة في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية أمام الشركات الاحتكارية الأمريكية مشكلة التنافس الحقيقي في الأسواق الدولية وفي الأسواق المحلية لاحقا. وتفاقمت هذه المشكلة بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية وبحسب معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي في الفترة من ١٩٥٠حتى ١٩٦٠ أصبحت تتخلف عن غالبية الدول الرأسمالية الأخرى الأكثر تطوراً صناعياً. وإذا كان النمو الاقتصادي المتوسط للناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية يساوي ٢,٣% (بريطانيا أقل من ٢,٧%)، كندا ٤%، فرنسا ٤,٩%، إيطاليا ٥,٦%، اليابان ٨,٢% وألمانيا ٨,٦%[٢]. وبدأت الهيمنة المطلقة للدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بالتراجع والعودة إلى الماضي، وتقلصت مخزونات الصناديق المالية في الولايات المتحدة، وأعلن رسمياً في كانون الأول ١٩٦٠ عن أن احتياط الذهب يبلغ ١٨ مليار دولار، أي أدنى من مؤشر عام

(١) *Alexander C.* Holding the Line: The Eisenhower Era, 1952—1961. Bloomington, 1975, p. 132.

(٢) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970, p. 225.

١٩٤٠[1]. وعلى الرغم من أن حجوم إنتاج الصناعة الأمريكية في القطاعات الأساسية كانت عالية كفاية في الخمسينيات، إلا أن هذا المستوى ليس دائماً، إذ كانت فترات ركود. فإذا كان الإنتاج عام ١٩٥٣ وصل إلى ١٠٥ ملايين طن، فقد هبط إلى ٨٠ مليون طن في السنة التالية، وتبعه نهوض جديد حتى ١٠٦ ملايين طن عام ١٩٥٥ ولحقه ركود حتى ٧٧ مليون طن عام ١٩٥٨، وحتى عام ١٩٦٠ وصل إنتاج صهر الفولاذ في الولايات المتحدة إلى ٩٠ مليون طن، وعلى امتداد الخمسينيات تزايد إنتاج النفط من ٢٧٠ مليون طن عام ١٩٥٠ إلى ٣٤٠ مليون طن عام ١٩٦٠. وانخفض إنتاج الفحم الحجري (٥٥٠ مليون طن و٤٠٠ مليون طن على التوالي) وازداد إنتاج الطاقة الكهربائية بمقدار الضعف من ٣٨٨,٧ مليار كيلو واط ساعي عام ١٩٥٠ حتى ٨٤٤,٢ مليار كيلو واط ساعي عام ١٩٦٠[2].

وبهذا الشكل فإن القاعدة الفنية للاقتصاد الأمريكي وخاصة الطاقة تسمح بأن تحافظ الولايات المتحدة على الريادة في العالم الرأسمالي، والسؤال: هل ستحافظ على السيادة الذي أصبح في أولوية جدول الأعمال اليومي، وفرض على أصحاب الشركات الاحتكارية العملاقة بذل الجهود في استخدام منجزات العلوم في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.

يعدُّ تغيير معدلات وحجوم ووجهة وبنية استثمارات رأس المال إحدى الأدوات الحاسمة في تسريع التقدم العلمي - التكنولوجي. ففي الأعوام ١٩٢٩-١٩٤٥ ارتفع حجم الاستثمارات الرأسمالية باستثناء الأبنية السكنية من

---

(١) A Chronological Encyclopedia of American History/Ed, by M. and I. Kull. N. Y., 1969, p. 474.

(٢) حسب إحصائيات: Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970, p. 688, 693.

٢٦,٥ مليار إلى ٣٠,٢ مليار (بأسعار ١٩٥٨ الثابتة)، وفي الفترة ١٩٤٦-١٩٦٦ فقد ارتفع من ٣٠,٢ مليار إلى ٧٢,٨ مليار. وأدت هذه الاستثمارات الضخمة إلى التحديث الكامل لعدد من مجالات الاقتصاد الأمريكي. بدأت الصناعة، وبعدها الزراعة، تعمل على الأسس التكنولوجية الحديثة، وبواسطة كهربة العمليات الإنتاجية لم يرتفع إنتاج العمل فقط وإنما تغيرت طريقة معالجة مشكلة مواد الخام، الأمر الذي وسع جغرافية الصناعة ونشط مجالات جديدة.

ولكن العامل الأهم في الثورة العلمية التقنية هو مكننة الإنتاج ونفذ استعمال الأتمتة على نطاق واسع. وأصبح إنتاج واستخدام تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني في الإنتاج والقطاع البنكي السِّمة الرائعة في ذلك العصر. ويرجع الاستخدام التجاري للحواسب الرقمية الإلكترونية إلى بداية الخمسينيات، وتم تفعيل ٤٢٦٧ من الحواسب الرقمية في عام ١٩٦٠[1].

ارتفع الإنتاج القائم على العلم والمعرفة بسرعة وازداد معه دور الاحتكارات الضخمة والحكومة وتمويل الأبحاث الحكومية ومراقبة هذا النشاط. وسارعت الاحتكارات للاستفادة من ثمار الثورة العلمية - التكنولوجية المنتشرة التي استبدلت العامل العسكري المتدهور في النصف الثاني من الأربعينات. وتراجعت أرباح الشركات الاحتكارية بسبب انتشار السلام والأزمة الاقتصادية التي تبعته. (١٩٥٠-٢٥,٤مليار دولار، ١٩٥٢-١٩,٥ مليار دولار. ١٩٥٣-١٩,٩مليار دولار، ١٩٥٤-١٩,٨مليار دولار). وبلغت ٢٦ مليار دولار في عام ١٩٥٥[2]. وسمح لهذه الشركات على الأقل التعامل بالتبادلات المالية، وبشكل أوسع اللجوء إلى استخدام مصادر التمويل الذاتية.

(١) التقدم العلمي التكنولوجي والطبقة العاملة في الولايات المتحدة. موسكو ١٩٦٨ ص ١٧، ٣٠ غاوزنر ن.د.

(٢) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970, p. 924—925

ولما كان من السهل على الشركات الاحتكارية حل مشكلة الاستثمار الرأسمالي فقد تعززت ضرورة توسعها بفضل الثورة العلمية- التكنولوجية. وتسارعت عملية تركيز الإنتاج منذ متصف الخمسينيات وتعاظمت أكثر قوة الشركات الاحتكارية في الفترة (١٩٤٩ - ١٩٥٥)، علماً أنه خلال سنة واحدة لم يحصل أكثر من ٤٠٠ عملية دمج. تضاعف العدد خلال السنوات الست التي تلت (١٩٥٥ - ١٩٦٠) ليبلغ ٣٣٠٠ عملية، ولم يقل عن ٤٠٠ عملية في السنة الواحدة. وينبغي الإشارة إلى أنه وسط الشركات المحتكِرة (تلك التي كانت خلال ١٩٤٨ - ١٩٥٩ كانت ٤٤٣٨) عملت الشركات الاحتكارية بنشاط أكثر. وبالعكس فإن الخراب والإفلاس كان من نصيب الشركات الصغيرة بشكل رئيس.

في حالة العدد الثابت للشركات العاملة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٥١ -١٩٥٥ وسطياً ٢٦٣٥ ألف شركة، وفي ١٩٥٦ -١٩٦٠ وسطياً ٢٦٧٤ ألف شركة) فقد ازداد عدد الإفلاسات بـ ١٠ آلاف من ٣٥ حتى ٥٣. وخلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٥ اختفت من الوجود ٩٣١٧ شركة بمديونية متوسطة ٣٩,٣ ألفاً، وخلال ١٩٥٦ - ١٩٦٠ دمرت ١٤١٧٧ شركة بمديونية ٤٩,٦ ألف دولار لكل منها[1]. وأعلنت لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الأعمال الصغيرة أنه بغض النظر عن الازدهار العام في الاقتصاد فإن معدلات خراب الشركات الصغيرة في الصناعة التحويلية كانت الأعلى في تاريخ الولايات المتحدة. وتبين في النتيجة أنه خلال الفترة ١٩٤٧ -١٩٥٨ استطاعت ٢٠٠ من الشركات الصناعية الضخمة رفع حصتها في الإنتاج الصناعي من ٣٠ حتى ٣٨%، وأما الخمسون شركة الأكبر من ١٧ حتى ٢٣%. وامتلكت الشركات الاحتكارية ٣١% من رأس المال الصناعي في البلاد[2].

---

(١) Statistical Abstract of the United States, 1963. Wash., 1963, p. 503—505.

(٢) *Alexander C.* Op. ci., p. 107

نشأ في الخمسينيات شكلٌ جديدٌ من التركيز ومركزية رأس المال في هيئة تكتلات تقوم بالمراقبة الاحتكارية على الشركات التي لا علاقة لها بالمبدأ الإنتاجي التكنولوجي. وكانت التكتلات الخائفة هي الأكثر نشاطاً في امتصاص الشركات الصغيرة المدمَّرَة وأحياناً ناجحة ومربحة.

أسهمت الثورة العلمية - التكنولوجية في إحداث تغييرات هائلة في بنية القوة العاملة، وحصل تقليص للوظائف في القطاعات التقليدية للصناعة الاستخراجية والتحويلية وفي أكثر الإنتاجيات القائمة على العلم المتقدمة في مجال الخدمات والمراقبة والإحصاء، وكذلك في القطاع الحكومي توسيع عدد العمال والموظفين بمعدلات سريعة. وأصبحت الولايات المتحدة الدولة الرأسمالية الأولى في عدد العمال العاملين مباشرة في الجهد العضلي الإنتاجي. وسجلت الإحصائيات هذا في منتصف الخمسينيات وبشكل أدق في عام ١٩٥٦. فقد انخفض نصيب العمال في الأعمال الزراعية وصناعة التعدين والبناء عن ٥١% من القوة العاملة في عام ١٩٤٧ حتى ٤٦% في عام ١٩٥٧ و٤٢% في عام ١٩٦٢. وإذا استثنينا قطاع الزراعة فإن عدد العاملين بالجهد العضلي عام ١٩٥٠ وصل إلى ٢٣,٧ مليون عامل، وأما ذوو الياقات البيضاء والفنيون والكتبة والعاملون في التجارة وغيرها فبلغ ٢١,٣ مليون عامل. وبعد ١٠ سنوات أصبحت فئات القوة العاملة المأجورة ٢٥,٥ مليون و٢٧ مليون نسمة على التوالي.

كان لذلك التطور آثارٌ بعيدةُ المدى على اقتصاد الولايات المتحدة، وحصلت الاحتكارات على إمكانات أكبر في المناورة الإنتاجية. ويسهل على قطاع الصناعة المزود تجهيزاً فنياً جيداً والذي يستخدم قوة عاملة ليست كبيرة نسبياً افتتاح منشآت جديدة بشكل أسرع في المناطق ضعيفة النمو الصناعي في الجنوب والغرب، علاوة على ذلك وبتنوع الإنتاج أصبحت السيطرة

الاحتكارية على الاقتصاد مختفية إلى حد ما وذلك لأن مفهوم «الإنتاج الضخم» قد تغير جوهرياً في المحتوى.

يعدُّ التوسع في عدد الموظفين الذين عيّنتهم السلطات العامة أحد أهم التحولات في هيكل التوظيف، إذ ازداد عدد الموظفين الحكوميين في الفترة ١٩٥٠- ١٩٦٠ من ٦,٤ مليون حتى ٨,٨ ملايين موظف. ويلاحظ هنا بشكل خاص زيادة استئجار القوة العاملة لدى سلطات الولايات المتحدة والبلديات من ٤٣ مليون حتى ٦,٤ مليون[١]. وهذا يعني أن الحكومة وسعت مجالات تأثيرها على الاقتصاد إلى جانب الاحتكارات، يتأكد هنا مرة أخرى أن الضرائب والموازنة لم تعد تلعب دورها التقليدي في تمويل نشاط أجهزة الدولة. وتحولت في ظروف الرأسمالية الحكومية الاحتكارية إلى وسيلة تمويل الاستنساخ التي تقوم بها الاحتكارات وخاصة في مجال الإنتاج الحربي.

يشكل تأثير الحكومة الرأسمالية على الإنتاج لصالح الاحتكارات وسباق التسلح المرتبط بذلك بشكل وثيق أهم أسباب نمو الميزانية المستمر حتى في وقت السلم. وبلغت نفقات جميع أجهزة السلطة (البلديات والولايات والحكومة الفيديرالية) ٧٠,٣ مليار دولار في عام ١٩٥٠، وارتفعت حتى ١١٠,١ مليارات دولار في عام ١٩٥٣ و١٥١,٣ مليار عام ١٩٦٠ وحافظت الميزانية الفيديرالية على مستوياتها ٤٤,٨ مليار دولار و٨٠ مليار و٩٧,٣ مليار على التوالي. وتجاوزت النفقات الحربية في منتصف الخمسينيات عملياً بشكل كبير التكاليف المقابلة لفترة ما قبل الحرب الكورية. وتجاوز أدنى مستوى لها في عام ١٩٥٥ (٣٩,٩ مليار دولار) أكثر من ثلاثة أضعاف

(١) Manpower Report of the President. Wash., 1963, p. 5; Historical Statistics of theUnited States. Colonial Times to 1970, p. 139, HOG

مستوى ١٩٥٠[١]. وشكلت النفقات الحربية في عام ١٩٤٨ (المخصصات المباشرة للمؤسسات العسكرية، إضافة إلى مساعدة الدول المكلَّفة بمهامٍ عسكريةٍ) ٤٥,٣% من الميزانية و٥٩,٣ % من ميزانية ١٩٥٥ و ٥٠,٣% من ميزانية ١٩٦٠[٢]. وبكلمات أخرى فإن ما يسمى بميزانيات وقت السلم هي عملياً ميزانيات سباق التسلح والعسكرة المطَّردة للاقتصاد.

اكتسب تطور الرأسمالية الاحتكارية الحكومية خصائص مختلفة عن العملية المشابهة في الدول الأوروبية الرأسمالية. وتتلخص الخصوصية الأكثر أهمية في غياب قطاع التأميم في الاقتصاد الأمريكي، غير أن الملكية الحكومية في الولايات المتحدة في فترة الخمسينيات كانت بأبعاد مثيرة، إذ إنها تشكلت بواسطة التصرف الحكومي المباشر وامتلاك الممتلكات الثابتة على حساب الميزانية. وبلغت قيمة الملكية الحكومية في عام ١٩٦٠ -٢٧٦ مليار دولار التي فاقت من حيث السعر حجم الناتج القومي الإجمالي لكامل السوق الإجمالية الذي قارب ١٨٢ مليار دولار عام ١٩٦٠[٣].

بغض النظر عن وجود المثبتات الداخلية للطابع الحكومي الاحتكاري المغروسة في الاقتصاد الأمريكي خلال عشرين سنة من حكم الديمقراطيين، فإنه لم يستطع تجاوز الطابع الدوري لتطورها. لقد مر الاقتصاد الأمريكي بثلاث دورات، كانت المراحل الأدنى منها هي الأزمات١٩٥٣ - ١٩٥٤ و١٩٥٧-

---

(١) الولايات المتحدة والموازنة. موسكو ١٩٨٤ ص ٣٦ كاتاسوموف يو. ف.

(٢) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970, p. 1119—1120.
يجب الأخذ بعين الاهتمام أن الأرقام الحقيقية للنفقات الحربية للولايات المتحدة تفوق الرسمية بأكثر من ٥٠%. انظر نفس مرجع كاتاسوموف ص٢٤.

(٣) Statistical Abstract of the United States, 1963, p. 235, 915

١٩٥٨ و١٩٦٠ - ١٩٦١. واستمر الركود الأول في الحالة الأولى من تموز ١٩٥٣ حتى آب ١٩٥٤ والثاني من تموز١٩٥٧ حتى نيسان ١٩٥٨ والثالث من أيار ١٩٦٠ حتى شباط ١٩٦١[١].

وبهذا الشكل فإن قانون التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي استمر بالعمل في ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية. إلا أن التدخل الفعال للحكومة البرجوازية في الحياة الاقتصادية ومضاعفة الوظائف التنظيمية والأشكال الأخرى في التأثير على عملية الاستنساخ تسبب في تشويه الدورة. وكانت أزمات الفترة التي وردت سابقاً أقل استمرارية وأقل عمقاً عن الهزات الاقتصادية التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وكان التقليص المؤقت للنفقات الحربية في عام ١٩٥٣ سبباً مباشراً للركود في عام ١٩٥٣، وأما في عام ١٩٥٧ فهو بطء الطلب على المنتجات النهائية في ظروف الازدهار الاقتصادي. وتكررت تلك الظاهرة ولكن بشكل أقل في عام ١٩٦٠. إلا أن الأقوى في هبوط الإنتاج والنشاط العملي كان في ١٩٥٧ - ١٩٥٨.

كانت وتيرة النمو الاقتصادي عموماً في الخمسينيات خجولة جداً. واستمرت البطالة المزمنة في مستو عال واعتبر المذهب الاقتصادي ما بعد الحرب طبيعياً، ومستوى البطالة تحت مؤشر ٤%. وكان ينبغي على الدوائر الحاكمة الاعتراف بأنه بعد عام ١٩٥٣، وخلال السنوات التي تلت حتى ١٩٥٦، لم تتحقق العملية الطبيعية في التوظيف، وذلك انطلاقاً من تعريف قانون التوظيف الطبيعي العام.

---

(١) اقتصاد ما بعد الحرب في الولايات المتحدة. موسكو ١٩٦٦ ص ٤٢ هانسن إ. الأزمات الاقتصادية للرأسمالية الحديثة موسكو ١٩٨١ ص. ٩٥ - ١٠١ بيلتشوك أ.ي.

نستنتج مما سبق أن قانون التوظيف لعام ١٩٤٦ وضع هدفين من أصل ثلاثة أمام اقتصاد الولايات المتحدة - ضمان النمو الاقتصادي المستقر، المستوى العالي من التوظيف وعدم السماح بالتضخم - لم يتحققا. وأمّا التضخم وفي ضوء التطور الاقتصادي في الولايات المتحدة منذ نهاية الستينيات فتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي كان بطيئاً بمعايير السبعينيات. فقد ارتفعت أسعار الاستهلاك منذ عام ١٩٥٣ - ١٩٦٠ بنسبة ١٠,٧%.. ومع ذلك فإن التضخم لم يحذف من جدول الأعمال اليومي، إضافة إلى ذلك فقد أطلق اقتصاديو الخمسينيات، بداية الستينيات على أزمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ تسمية «التضخم الجديد»[١]. يدور الحديث هنا عن ارتفاع الأسعار على عدد من السلع في ظروف الركود. وتبع هذه الظاهرة «المستقبل الكبير» كما يمكن تسميته، علماً أنهم عدّوها في الخمسينيات شذوذاً لا يمكن تفسيره. المتهم الرئيسي في التضخم هو النفقات الحربية العالية وهيمنة الاحتكارات على الاقتصاد والتلاعب بالائتمان والأسعار.

٢ - عهد المحافظين الجدد:

سلكت السياسة الاقتصادية لحكومة دوايت أيزنهاور النمط نفسه الذي سارت عليه سياسة إدارة الديمقراطيين خلال العشرين سنة ماضية[٢]. باستثناء بعض الانحرافات الملحوظة. واختار الرئيس وزراءه من المحافظين. حيث لعب كل من وزير المالية «همفري» ووزير الزراعة «بينسون» الدور الرئيس في

---

(١) *Keyserling L.* The Toll of Rising Interest Rates. Wash., 1964, p. 56

(٢) انظر تفاصيل إيفانوف ر.ف. دوايت آيزنهاور. موسكو ١٩٨٣، تيريخوف ف.ي. الجمهوريون في السلطة: (السياسة الاقتصادية الاجتماعية لحكومة د. آيزنهاور ١٩٥٣ - ١٩٦٠) موسكو ١٩٨٤.

تحديد السياسة الاقتصادية. وشكل كبار رجال الأعمال وممثلي الشركات حلقة محكمة بالرئيس. ويبدو من خلال تحليل السياسة الداخلية للجمهوريين في الخمسينيات أن التدخل الحكومي في حل المشكلات الاقتصادية أصبح مبدأ ثنائية الحزب، علماً أن الجمهوريين أدخلوا بنوداً أكثر رجعية.

سبق أن اتهم الجمهوريون في أثناء الحملة الانتخابية الديمقراطيين في تخريب المشاريع الحرة بسبب التدخل الحكومي فيها، ومن خلال وجودهم على رأس السلطة فقد ألغوا السيطرة على الأسعار وأجور العمل التي اعتمدوها في فترة الحرب الكورية. وألغيت شركة إعادة البناء المالية التي شكلت في عهد الرئيس الجمهوري هوفر بحجة محاربة البيروقراطية. وفي العموم لم تحدث أية عودة إلى مبادئ هوفر «الفردية الصلبة» التي كثر الحديث عنها خلال أشهر الانتخابات التمهيدية.

ظهر هذا بشكل أدق في تحديد دور السلطة الحكومية في التعامل مع الأزمات الاقتصادية. واتبعت وزارة المالية منذ البداية سياسة تقييد الوصول إلى الائتمان خوفاً من أن ارتفاع حرارة الاقتصاد سيزيد من التضخم بسبب إلغاء مراقبة الأسعار. وقد أثار هذا قلقاً وسط قسم كبير من رجال الأعمال الذين أشاروا إلى الحكومة أن انتهاء الحرب أو عدمه حرم أصحاب المشاريع من الحوافز المشجعة المهمة. وكتب المصرفي المشهور هاريمان في حزيران ١٩٥٣ إلى الرئيس السابق ترومان أن أصدقاءه الجمهوريين أعلنوا رفضهم لسياسة الحكومة «المال الثابت» أي تقييد الائتمان بأسعار الفائدة المشحونة. وعدّ هاريمان أن هذه السياسة ستؤدي حتماً إلى الركود[١]. وسرعان ما خيّم الركود على

(١)W. Averell Harriman lo H. Truman, June 2, 1953.— Harry S. Truman Library, Post-Presidential Name File, Box 37. لاحقاً: HSTL).

الاقتصاد، وبذلك فإن التعقيد في الوصول إلى الائتمان لم يكن السبب الرئيس. أجبر عدم الاستقرار في الاقتصاد الجمهوريون على تحديث مبادئ السياسة الاقتصادية والتخلي عن عقيدة «الفردية الصلبة» واللجوء إلى الإجراءات المماثلة التي اتخذها أسلافهم في الانتعاش المصطنع للحياة الاقتصادية.

فرض على الجمهوريين أولاً التخلي عن الالتزام بفكرة الموازنة المتزنة والسماح بالنمو المطرد للدين الحكومي. ونشأ العجز عندما أصبح الاقتصاد في الأزمة، وعندما احتاج إلى التعزيز الإضافي. وسجل العجز الكبير خاصة في السنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ بقيمة٩, ١٢ مليار دولار. وكان هذا رقماً قياسياً في عجز الموازنة خلال زمن السلم على مدى تاريخ الولايات المتحدة(١). هكذا كان رد فعل حكومة أيزنهاور على أزمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨. وكما ذكر سابقاً فإن موازنات إدارة أيزنهاور كانت موازنات عسكرة الاقتصاد. وعبرت الحكومة صراحة عن أن النفقات الحربية الضخمة تعتبر وسيلة هامة في انتعاش الاقتصاد. واعترف أيزنهاور في تقريره الاقتصادي إلى الكونغرس في كانون الثاني ١٩٥٩ والمتخوف من الأزمة الدورية ١٩٥٧-١٩٥٨ أن تسريع تنفيذ المطالب العسكرية المقررة وفقاً لسياسة الدفاع القومي كان لها تأثيرٌ ملحوظٌ على الاقتصاد(٢). وأشار إلى ذلك أيزنهاور في خطابه الأخير مشتكياً من هيمنة المجمَّع الصناعي العسكري(٣). وبهذه الشكوى اعتراف صريح من آيزنهاور بمعرفته في تلك الهيمنة وبأنه لم يكن بمنأى عنها. إضافة إلى توسيع موازنات النفقات فإن الحكومة لجأت

---

(١)Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970, p. 1105

(٢)Economic Report of the President. Wash., 1959, p. IV

(٣)Annals of America: Vol. 1—18. Chicago, 1968, vol. 18, p. 3

إلى تخفيض أو زيادة الفائدة المحاسبية. وتأكد الجمهوريون أنصار المال الثابت في البداية ومن خلال الخبرة المريرة لسياسة همفري عام ١٩٥٣ أن تعقيد الوصول إلى الائتمان قد يعجل في ركود الاقتصاد. ففي الفترة ١٩٥٣- ١٩٥٤ وضمن حملة الحماية من الأزمة استخدمت الحكومة كل الوسائل الثلاث الرئيسة في السياسة - تحديد مستوى الاحتياطي في بنوك المنظومة الفيديرالية الاحتياطية، (في تلك الحالة - كانت أقل مستوى من أجل تحرير الأموال لتشجيع القروض لإنعاش الأعمال)، وتخفيض فائدة القرض والعمليات المباشرة مع الأوراق الحكومية في سوق المال.

اتسم استخدام الرافعات التثبيتية والائتمانية في فترة حكم أيزنهاور بطابع الاستراتيجية الحارقة، كما عبر «أوكين» أحد الاقتصاديين الذي وضع الأسس النظرية في سياسة العجز للديمقراطيين في عشر السنوات القادمة[١]. ولجأت حكومة آيزنهاور إلى العجز كما يقال في الحالة السلبية بسبب الضرورة القصوى، وأما السياسة المالية الاقتصادية فقد اتخذت طابعاً مناقضاً للديمقراطيين صراحة، كون تلك السياسة رهينة بالكامل لصالح رأس المال الكبير. إلا أن هذا الفعل لا يبدل حقيقة المبدأ الحكومي الاحتكاري للتدخل الفعال في التطور الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة في واقع الأمر. أظهرت السياسة الضريبية بصراحة الجوهر الرجعي لمبادئ التسوية الاقتصادية لحكومة آيزنهاور وبشكل مقنع، ودفنت ضرائب الأرباح الفائقة منذ ١ كانون الثاني ١٩٥٤. اتخذت في عام ١٩٥٤ مجموعة من القوانين الضريبية بما فيها القانون العام في تخفيض معدلات الضرائب، وكان هذا الخيار الحكومي لصالح رجال الأعمال، وانخفضت الضرائب

(١) *O кun A.* Political Economy of Prosperity. N. Y., 1970, p. 37

بموجب هذا القانون على الشركات بقيمة ٥٣٦ مليون دولار. وانخفض معدل ضريبة الدخل الفردية بقيمة ٧٢٨ مليون دولار، ولكن القسم الأكبر من التخفيض (٢٠٤ مليون جنيه) كان من نصيب رجال الأعمال. وحصل الأشخاص من ذوي الدخل المحدود على خصم ضريبي صغير غير متجانس[1]. وهكذا استمرت هذه السياسة حتى في السنوات التي تلت، فضلاً عن أن الطبقات الثرية استخدمت جميع الثغرات القانونية الممكنة للتهرب الضريبي حتى إنهم خالفوا القوانين بلا عقاب.

خدمت السياسة الزراعية لحكومة الجمهوريين مصالح المزارعين الكبار ورجال أعمال الصناعة الزراعية المتعلقة بشراء ومعالجة وبيع المنتجات الزراعية. وكما هو معروف في أثناء الحرب العالمية الثانية وفي ظروف النقص الحاد بالمنتجات الزراعية انتهج الديمقراطيون سياسة زيادة أسعار المنتجات الزراعية بهدف تشجيع المزارعين على الإنتاج، واستمرت هذه السياسة في فترة إعادة التحول ما بعد الحرب ومن ثم في ظروف الحرب الكورية. وبالنتيجة وبفضل الدعم المصطنع للأسعار فإن مئات الآلاف من الشركات الزراعية استطاعت البقاء في صفوف المزارع العاملة التي وجدت أسواق التصريف، علماً أن عملية التخريب استمرت حتى في هذه الظروف.

ورث الجمهوريون من حكومة الديمقراطيين القانون الزراعي لعام ١٩٤٩ الذي بموجبه دعمت الحكومة أسعار ستة منتجات أساسية (القطن، الذرة، القمح، الرز، الفول السوداني والدخان) بنسبة ٩٠% من السعر المكافئ، وانتهت مدة فعالية القانون في عام ١٩٥٤، وبناء على نصيحة وزير الزراعة

---

(١) *Reichard G.* The Reaffirmation of Republicanism. Eisenhower and the Eighty-Third Congress. Knoxville, 1975, p. 117—118.

«بينسون» اقترح أيزنهاور فكرة «التكافؤ المرن»، الأمر الذي سمح بتخفيض الدعم الحكومي للأسعار. وبحسب القانون الجديد فإن الأسعار استمرت بالدعم الحكومي بحدود ٨٢,٥ - ٩٠% لعام ١٩٥٥ ومن ٧٥حتى ٩٠% في السنوات التالية[١]. كان الهدف من اللعبة الحرة لقوى السوق تدمير الشركات غير المنتجة اقتصادياً وترخيص الإنتاج وتحرير الموازنة من النفقات من دعم أسعار المزارع. ولكن خطة «بينسون» لم تنجح، وأصبحت الاحتياطات المخزنة غير المحققة كبيرة، وبدلاً من ١,٣ مليار دولار في السنة أنفقت الحكومة بعدها على دعم الأسعار ٢,٣ مليار دولار في السنة.

بما أن الوضع في القطاع الزراعي استمر بالتدهور، اتخذ الكونغرس عام ١٩٥٦ بمبادرة الرئيس أيزنهاور وبدعم الحزبين قانون إحداث المصرف الزراعي. حسب هذه الخطة تم تشكيل صندوقين لدفع تخفيض الأراضي المزروعة وتمويل الحفاظ على الأراضي المصادرة بغرض المعالجة لفترة طويلة. وكان لا بد من تفريغ سوق التصريف من المنتجات الزراعية والمساعدة على امتصاص احتياطات المنتجات ومن ثم التوسع في الإنتاج بأسعار أكثر طبيعية. وحصلت وزارة الزراعة على ٧٥٠ مليون دولار سنوياً لتقليص المساحات المنتجة، وكذلك ٤٥٠ مليون دولار للحفاظ على الأراضي المصادرة تعرض المعالجة[٢].

أدى ضعف جهود حكومة الجمهوريين في دعم أسعار المنتجات الزراعية إلى حقيقة أن التكافؤ بدأ ينخفض بالتدريج: ١٩٥١ -١٠٧، ١٩٥٣ - ٩٢، ١٩٦٠ - ٨٠، (١٩٦٧ =١٠٠). وارتفعت المديونية نتيجة لذلك من ٩,١ مليارات دولار عام ١٩٥٣ حتى ١٢,٣ مليار دولار عام

(١) المزارعون وواشنطن موسكو ١٩٦٨ ص ٢٣٠. زولوتوخين ف.ب.
(٢) *Alexander C.* Op. cit., p. 164

١٩٦٠، والرهونات العقارية من ٧,٧ مليارات دولار حتى ١٢,٨ مليار دولار على التوالي. وانخفضت المداخيل الصافية للمزارع في تلك السنوات من ١٣,١ مليار دولار حتى ١٢,١ مليار دولار. وهذا ما عجل في عملية الخراب في المزارع. فقد انخفض عدد المزارع في الفترة ما بين ١٩٤٦ - ١٩٥٣ من ٥٩٢٦ ألفاً وصل إلى ٤٩٨٤ ألفا بنسبة ١٧,٦%، وخلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٠ حتى ٣٩٦٢ ألفاً أي (٢٠,٥ %).

أدت عملية النزوح وخراب المزارع الصغيرة التي عجلت بها سياسة آيزنهاور الزراعية إلى تركيز الإنتاج في الزراعة. وازدادت المساحة الوسطية للمزارع من ٢٤٢ فداناً في عام ١٩٥٣ حتى ٢٩٧ فداناً في عام ١٩٦٠. والقيمة المتوسطة من ١٩,٤ ألف حتى ٣٢,٩ ألف دولار[1].

تلك هي حصيلة الثورة التقنية في القطاع الزراعي، ونتائج تطبيق قوانين تركيز رأس المال والسياسة الزراعية الصناعية الاحتكارية لحكومة الجمهوريين.

خلافاً للخطابة البلاغية الفردية والهجمات على الإجراءات الاجتماعية في مذهب «النهج الجديد» لروزفلت و «النهج العادل» لترومان التي تميز بها برنامج الجمهوريين فإن حكومة الجمهوريين في الكونغرس لم تقرر إعادة النظر بأسس السياسة الاجتماعية للديمقراطيين إذا لم تؤخذ بعين الاهتمام بعض جوانب قوانين العمل. ولكن هذا لا يعني أن الجمهوريين لم يضيفوا آراءهم في السياسة الاجتماعية. وباعتماد المبادئ العامة في الاستراتيجية الاجتماعية للبرجوازية الاحتكارية التي اعترفت بالدور الجديد للحكومة في تسوية العلاقات العمالية فإن جمهوريّي ما بعد الحرب أداروا عجلة السياسة الاجتماعية إلى اليمين، الأمر

(١) Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970, p. 457, 483, 488—489, 989.

الذي اتفق مع مصالح المجموعة النافذة في رأس المال الصناعي المالي. وهذا ما ترك بصمته الواضحة على سياسة إدارة آيزنهاور في المسألة العمالية.

وضع الرأسماليون وبالدرجة الأولى الصناعيون وكبار التجار أمام حكومة الجمهوريين هدفاً مزدوجاً: تقويض مواقع النقابات مع إضعاف تدخل السلطة في العلاقات العمالية وإطلاق حرية رأس المال في قضية استغلال العمال. وأصرت غرفة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية في إعلانها المتخذ في عام ١٩٥٥ حول العلاقات الصناعية على أن تحتفظ الحكومة بالحد الأدنى من السيطرة على العلاقات العمالية وتشجيع التسوية التطوعية وليس الإجبارية للصراعات العمالية. وهذا لم يمنع رجال منظومة المشاريع الحرة الطلب من الأعلى لحظر الإضرابات التي تهدد الأمن والصحة وثروة الشعب، وإضرابات التضامن والعاملين في الدولة وغيرها، وكذلك جميع مراحل العملية الإنتاجية في مخالفة الاتفاقية الموقعة[١]. لتلبية هذه المطالب كان برنامج الرابطة الوطنية للصناعيين، إذ طالبت الرابطة الوطنية للصناعيين بالتقيد الصارم بالحقوق النقابية التي عطلها قانون تافت - هارتلي عام ١٩٤٧ والهجوم الواسع للماكارثيين على الحركة العمالية[٢].

أطلق الماكارثيون المولعون بإضعاف مواقع النقابات والليبيراليين في عام ١٩٥٢، والانعطاف إلى اليمين حملة حقيقية ضد الحركة النقابية تحت شعار حماية الحريات الفردية من الاحتكارات النقابية وديكتاتورية الحركة العمالية،

---

(١) Policy Declarations. Adopted by Members of the Chamber of Commerce of the United States. Wash., 1956, p. 74.

(٢) Industry Believes. Policies on Current Problems as Adopted by the Board. National Association of Manufacturers 1960. S. 1., s. a., p. 13—14.

واتخذت هذه الحملة في منتصف الخمسينيات الطابع الوطني العام، وأكدت مرة أخرى أن إيديولوجية الجمهورية المحافظة تستخدم عملياً بالدرجة الأولى كسلاح للاحتكارات في الصراع مع النقابات باعتبارها المدافع عن المصالح الحقيقية للكادحين. وشكل تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية في فيديرالية موحدة عام ١٩٥٥ سبباً في تقوية هذه الحملة. وما الضجة التي أثيرت ضد الاحتكار النقابي وسيطرة النقابات على الحزب الديمقراطي[١] إلا ستاراً لتغطية الهجمة العامة على الحركة العمالية المنظمة.

اعتقد غالبية أعضاء حكومة أيزنهاور وزعماء الحزب الجمهوري في الكونغرس بضرورة إبقاء قانون تافت - هارتلي على ما هو عليه من دون تغيير. ولكن الكثيرين منهم دعا، واستناداً إلى الأحكام المناهضة للنقابات في القانون الفيديرالي الولايات لتقييد النشاط النقابي بنفسها[٢]، وكان من الصعب على إدارة آيزنهاور الاعتماد على فصل الديمقراطيين عن النقابات العمالية مع هذه الفلسفة النقابية. كما أن تعيين رئيس نقابة عمال تمديد المياه الديمقراطي للشؤون الحزبية «داركين» وزيراً للعمل لم يغير الوضع[٣]. لم يشعر داركين منذ البداية بالارتياح في وزارة المليونيريين. وبعد ثمانية أشهر رأى في الاستقالة الحل الأمثل. عين بدلاً منه ميتشيل وزيراً للعمل منذ خريف ١٩٥٣ وحتى نهاية فترة رئاسة آيزنهاور والذي كان مديرا لإحدى

---

(١) State Historical Society of Wisconsin, D. Richberg Papers, Speeches, An Address, April 14, 1955

(٢) Dwight D. Eisenhower Library. Political Series, Box PS-5, Address by A. Summerfield, October 15, 1958. (Далее: DDEL).

(٣) Biographical Dictionary of American Labor Leaders/Ed, by G. Fink. Westport, 1974,

الشركات التجارية الكبيرة. وحاول أيضاً إقناع النقابات العمالية بمشاعر الصداقة في الوزارة منذ البداية.

إلا أن الجمهوريين كانوا يصطفون غالباً وبصراحة أكثر من أسلافهم إلى جانب أصحاب المشاريع عملياً(١). وظهرت سياسة حكومة آيزنهاور المناهضة للنقابات بوضوح أكثر في فترة الإضرابات الكبيرة لعمال الفولاذ عام ١٩٥٩. اتخذت في البداية قراراً بعدم التدخل، ولكن عندما شعرت أن نقابة عمال الفولاذ قد تنتصر وجهت ضربة موجعة للعمال باللجوء إلى القضاء في ٩ تشرين الأول ١٩٥٩ باقتراح حظر الإضراب لمدة ٨٠ يوماً، وهذا ما كان.

قام أيزنهاور بعملية ضبابية ردّاً على المطالب الملحة للنقابات بإلغاء قانون تافت- هارتلي ١١ كانون الأول ١٩٦٤، على أن هذه المسألة قد تُنَاقَشُ مستقبلاً(٢). إلا أن مسار هذا التشريع كان يتخذ طابعاً معادياً للعمال وأكثر حدة في كل مرة لدى الأجهزة الحكومية. إضافةً إلى ذلك ومع وصول الجمهوريين إلى السلطة كما ذكر في قرار المؤتمر الأول لاتحاد العمل الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية توالت «موجة جديدة من القوانين في الولايات المتحدة». ظهرت في الأعوام ١٩٥٣ - ١٩٥٥ خمسة قوانين جديدة لما يسمى بحق العمل وتضاعف عددها ليصل إلى ١٨ قانوناً.

أظهرت حملة حماية قوانين مناهضة النقابات حول حق العمل الوظيفة الاجتماعية الحقيقية للفردية المتطرفة في العلاقات العمالية كنوع من

---

(١) Shaffer L. Presidential Intervention in National Emergency Labor Disputes, 1952—1960: Ph. D. University of Illinois. Urbana. 1963, p. 9.

(٢) DDEL, J. Mitchell Papers, Box WH-7, Message from the President of the United Sta tes, January 11, 1954, p. 1.

الإيديولوجية البرجوازية. كانت أولاً شكلاً من الأساس الإيديولوجي للهجوم الجديد على الطبقة العاملة. نسي هنا المدافعون والواعظون عنها تمسكهم بالحريات وولاءهم للسلطة الحكومية، في إدخال تدابير وقيود تنتهك حقوق النقابات.

أوضح ذلك اتخاذ قانون ليندريم - غريفين عام ١٩٥٩، وسبق ظهور القانون الجديد المعادي للعمال حملة إعلامية استمرت سنين طويلة في تشويه سمعة المنظمات النقابية. لهذا السبب شكلت لجنة خاصة من مجلس الشيوخ لتقصي الفساد في النقابات التي ترأسها الديمقراطي الرجعي ماك ليلان من ولاية أركنزاس ومستشاره القانوني الديمقراطي الآخر الشاب روبيرت كينيدي، إلا أن هذا الهجوم كان عبارة عن مشروع مقدم من الحزبين انضم إليه السياسيون البرجوازيون من جميع الأطياف بدءاً بالديمقراطيين المعتدلين الذين كان من بينهم الديمقراطي جون كينيدي من ولاية ماساتشوسيتس وحتى اليمين المتطرف في الحزب الجمهوري غولد ووتر النائب عن ولاية أريزونا.

وقع أيزنهاور قانون ليندريم - غريفين في ١٤ أيلول ١٩٥٩، وأكد ذلك على فتح صفحة جديدة في تاريخ التشريع المعادي للعمال، وتكبدت النقابات العمالية خسارة جسيمة أخرى.

سارت الابتكارات الجديدة في مجال العلاقات العمالية على اتجاهين رئيسين: أولاً - وقبل كل شيء - باتجاه تقييد حقوق المنظمات النقابية، وتلخصت الإضافات الرئيسة بما يلي: توسع الاقتصاص القضائي للولايات على حساب تقييد حقوق السلطات الفيدرالية في تسوية العلاقات العمالية، وهذا ما حققته دوائر المشاريع ذات التوجه المحافظ، وحدد حق النقابات العمالية في تنفيذ المقاطعات الثانية أي مقاطعات أصحاب المشاريع الذين لا يشكلون أصحاب

عمل مباشرين للعمال المضربين، وكان ممنوعاً إدخال الأحكام التي كانت منتشرة سابقاً في الاتفاقيات الجماعية التي تفرِض على رجل الأعمال إيقاف اتصالات العمل مع الشركات التي لجأت إلى السياسة العمالية غير العادلة، وبالتالي توليد الصراعات العمالية، وفي الواقع أصبحت بعض أشكال الاعتصام مستحيلة (فقد سجلت في فئة الممارسة العمالية غير العادلة للنقابات، وكما هو معروف فإن قانون تافت - هارتلي يفرض القمع على الحكومة) بما فيها الاعتصام بغية إشراك عمال المنشآت في النقابة أو الاعتراف بها.

ينبغي الحديث هنا بشكل خاص عن التعديلات المتعلقة بنشاط الشيوعيين في النقابات، إذ ألغي بند من قانون تافت - هارتلي القاضي بتزويد النقابات العمالية التصريح عن عدم عضوية موظفيها في الحزب الشيوعي كشرطٍ للاستفادة من الخدمات وتعزيز قانون العمل في الولايات المتحدة المعادي للشيوعية، لأنه يحل محل الحظر المطلق على الشيوعيين (الأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي من إشغال أي وظيفة من وظائف النقابات خلال خمس سنوات من بعد خروجهم من الحزب. وبالتالي فإن مخالفة هذا الابتزاز يعاقب عليها القانون.

الاتجاه الثاني والأساسي في القانون الجديد هو **اتخاذ التدابير لتعزيز المراقبة الحكومية على نشاط المنظمات النقابية.** وأصبحت حماية الحقوق الشخصية وانتهاك حقوق المنظمات العمالية صفة ملازمة لهذا القانون، وقام الكونغرس بالإعلان عن حقوق العمال الفردية. وسمي القسم الأول من القانون بقانون حقوق المنظمات العمالي. في الحقيقة لم تكن هناك أحكام عن الحقوق الحقيقية للعمال، وإنما فقرات تقيد نشاط النقابات، فضلاً عن فرض قانون الرقابة الشديدة لعام ١٩٥٩ على عملية انتقاء الشخصيات المسؤولة فيها وطريقة

إصدار إجراءات تأديبية من النقابات بحق أعضائها وتنظيم النشاط المالي لها ووضع قواعد خاصة بالحسابات وغيرها[1].

وافق الجمهوريون على عدد من التدابير التي تضفي بعض التحسين على أوضاع العمال المادية في محاولة منهم عدم إثارة استياء العمال الحاد. ففي عام ١٩٥٥ اتخذت الحكومة قانون رفع الحد الأدنى للأجور من ٧٥ سنتاً حتى دولاراً واحداً في الساعة بدءاً من عام ١٩٥٦، وبالتالي فقد استفاد من هذا القانون ١,٢ مليون عامل[2].

أضافت حكومة آيزنهاور بعد اصطدامها في سنواتها الأولى بمشكلة البطالة الحادة في عام ١٩٥٤ بنداً إضافياً في هيكلية مدفوعات التأمين على البطالة، وبهذا العمل تم توسيع دائرة الأشخاص المستفيدين من مساعدات التأمين على البطالة بحسب قانون ١٩٣٥. وعدلت الولايات المتحدة لأول مرة قوانينها الخاصة بالتأمين على البطالة خلال عشرين سنة. وعلى العموم فإن بعض زيادات المساعدات وتوسيع أعداد مستحقيها نُفذت في ٤٠ ولاية[3]. ودفعت أزمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ الإدارة الجمهورية والكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون على بعض التحسين في برنامج التأمين على البطالة، واقترحت الحكومة، خصوصاً، التمديد المؤقت لفترة تلقي المساعدات من ٢٦ أسبوعاً حتى ٣٩ أسبوعاً[4].

---

(١) أنظر تفاصيل قانون ليندريم غريفين: بوبوف أ.أ. الولايات المتحدة: الدولة والنقابات. موسكو ١٩٧٤، سيفاتشيف ن.ف. التنظيم القانوني لعلاقات العمل في الولايات المتحدة. موسكو ١٩٧٢.

(٢) Twenty Years of National Labor Legislation. A Publication of Congressional Quarter ly's Service. Wash., 1965, p. 77, 81

(٣) DDEL, Central Files, OF-6, Box 137, The Accomplishments of the Eisenhower Admi

(٤) Ibid.' Box 136, Statement of J. Mitchell, March 28, 1958.

أجبرت أزمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ونمو البطالة، بشكل أكبر مما كانت عليه في فترات الركود السابقة ما بعد الحرب الكثيرين في الدوائر الحاكمة على العودة إلى فكرة الأعمال الاجتماعية البغيضة لليمينيين، وخصص الكونغرس في أيلول ١٩٥٩ - ٢,١ مليار دولار على هذه الأهداف. أعلن الرئيس أيزنهاور مباشرة الفيتو على القانون، ولم تؤد محاولات الجنرال بإبعاد المشرعين عن التنازلات للأفكار الغربية فالأصوات التي جمعت في الكونغرس كانت كافية لتجاوز فيتو الرئيس. إضافة لذلك وبعد أسبوعين اتخذ قانون تخصيص مليار دولار للبناء السكني بما فيه ٦٥٠ مليون دولار لإزالة الأحياء الفقيرة خلال ستين في عدد من المدن، وبقي هذا القانون حبراً على ورق ليس إلا.

بغض النظر عن التوسع المشهور في المدفوعات الاجتماعية للسكان في الخمسينيات فإن مشكلة الفقر والعوز لم تفقد أهميتها وحدتها. فقد حدد مكتب إحصائيات العمل في عام ١٩٦٠ أن الحد الأدنى لمستوى الفقر لعائلة مكونة من ثلاثة أفراد ثلاثة آلاف دولار، وأربعة آلاف دولار لعائلة من ستة أفراد. وتبين أن ٤٠ مليون نسمة ٢٢% من السكان عاشوا في ظروف الفقر(١). وليس عجباً أن الاستقطاب الاجتماعي في الخمسينيات تعمق أكثر(٢). وتؤكد المعطيات التالية هذه النتيجة. حيث إن أرباح الشركات مع حساب الضرائب في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٧ تزايدت حتى ٣٢% وأما مداخيل السكان ١٨% فقط. ويجب أن نضيف أن البطالة حتى ربيع ١٩٥٨ بلغت ٧% من مجموع القوة العاملة.

---

(١) Alexander C. Op. cit., p. 111.

(٢) Morison S., Commager H., Leuchtenburg W. The Growth of American Republic: Vol. 1, 2. L, 1969, vol. 2, p. 727

بدأ في النصف الثاني من الثلاثينات التحديث المشهور للمذهب الجمهوري«الفردية الصلبة» في الصراع ضد مبادئ الليبيرالية الجديدة في النهج الجديد لروزفلت. واكتملت العقيدة بكاملها في منتصف الخمسينات. كتب المؤرخون السوفييت عن فترة حكم الجمهوريين أن: فكرة الدولة البرجوازية كعامل ثابت في تسوية الاقتصاد لصالح الطبقة الرأسمالية ترسخت بقوة في عقول الديمقراطيين منذ زمن «النهج الجديد» والتي تشكل لعنة لدى للحرس الجهوري القديم، وجدت لها مكاناً في بعض الإعدادات النظرية وكذلك في النشاط العملي لأيزنهاور[١].

تركت إيديولوجية المحافظين الجدد في الحقيقة بصمتها على السياسة الداخلية للجمهوريين في الفترة ١٩٥٣- ١٩٦٠. وتصرف الرئيس والمجموعة الجمهورية المسيطرة في الكابيتول، بغض النظر عن بلاغته الفردية المعروفة بروح فلسفة المحافظين الجدد[٢]. لعبت الحكومة دوراً هاماً في أعمال المحافظين الجدد[٣]. وأشار أحد منظري المحافظين الجدد «ك.روسيتر» إلى أن النزعة المحافظة الحديثة ابتعدت عن التطرف الشديد، وحدد خطر الشيوعية من بين العوامل التي تحدد تحول المحافظين من أجل الاعتراف بدور محدد للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي[٤].

---

(١) الولايات المتحدة: الفكر العسكري والتاريخ / مسؤول التحرير ن.ن.ياكوفليف. موسكو ١٩٦٧ ص ٤٩٦.

(٢) *تاريخ نظام الحزبين في الولايات المتحدة، موسكو ١٩٨١ ص ٢٢٥ مانيكين أ.س.*

(٣) *Donovan R. J.* Eisenhower. The Inside Story. N. Y,. 1956; *Larson A.* A Republican Looks at His Party. N. Y., 1956; *Pusey M.* Eisenhower the President. N. Y., 1956; *Ros-siter C.* Conservatism in America. N. Y., 1955.

(٤) *Rossiter C* Op. cit, p. 194, 200.

يعدُّ كتاب نائب وزير العمل «لارسون» - الجمهوري ينظر إلى حزبه - مدونة حقيقية لمبادئ المحافظين الجمهوريين الجدد والانتشار الشعبي له. قارن لارسون «مذهب الجمهورية الجديدة» أي مذهب المحافظين الجدد، مع إيديولوجيتين: الأولى يمكن القول إنها طابع عام ١٨٦٩ والأخرى طابع عام ١٩٣٦. وهذا يعني أن المحافظين الجدد يقاومون النزعة الجمهورية التقليدية القديمة للعصر الذي ازدهر في لحظة وصول ماكينلي إلى السلطة عام ١٨٦٩ والتي سادت حتى ١٩٣٢، وكذلك الليبيرالية الجديدة للنهج الجديد التي انتصرت في انتخابات[١] ١٩٣٦.

كانت هناك اختلافات كثيرة في أداء نظام الحزبين بين الحزبين البرجوازيين الرئيسين، رغمَ أنها بلا طبيعة مبدئية منذ بداية النهج الجديد وحتى نهاية الحرب الكورية. وظهرت أكبر درجة من التوافق في منتصف الخمسينيات في علاقتهما المتبادلة بعد أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣. وتشكل هذا الإجماع على أرضية استيعاب كل من الديمقراطيين والجمهوريين لمبادئ الاحتكارات الحكومية في السياسة الاجتماعية - الاقتصادية وعرض المفهوم التوسعي «المسؤولية العالمية» للرأسمالية العالمية عن الوضع في العالم. وتشكل بفضل ذلك في طيف القوى العاملة على المسرح السياسي - وضمن منظومة ثنائية الحزبين - مركز مزدوج واسع، حيث شغل الديمقراطيون رسمياً يسار المركز والجمهوريون يمين المركز وبهذه الطريقة نشأ تعاون متبادل أكثر من أي وقت مضى بعد أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣. وأدت المصالح العامة لمجموعات الطبقة الحاكمة المتنوعة التي حددها الوضع الخارجي والداخلي إلى تقارب الحزبين بإعلان الموافقة المبدئية على المسائل المهمة[٢].

---

(١) *Larson A.* Op. cit., p. 1—2.

(٢) *هجوم المحافظين - الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، ١٩٨٢ رقم ٥ ص ٤٦ - ٦٥ غيلبرايت ج.*

أصبح قانون ليندريم - غريفين نصباً تذكارياً كئيباً للإجماع. وأخذ موافقة نادرة في كلا المجلسين من المشرِّعين الأمريكيين ٣٥٢ بنعم و٢ بلا في مجلس النواب، و٩٥ مقابل ٢ في مجلس الشيوخ(١). والمثير للاهتمام أن القانون حمل ثلاثة أسماء: الديمقراطي جون كينيدي والجمهوريان ليندريم وغريفين. ولكن كينيدي - ومع وصوله إلى كرسي الرئاسة - رأى سياسياً أنه من المفيد التخلي عن المشاركة في التأليف والشهرة المرتبطة به التي قد تكون قاتلة في الحملة الانتخابية لعام ١٩٦٠.

إن التقارب بين الديمقراطيين - الليبيراليين الجدد والجمهوريين المحافظين الجدد لا يعني توقف الصراع بين الحزبين وفي داخل الحزب. ويجب أن نضع في الاعتبار أنه تم توحيد المحافظين في منتصف الخمسينيات إلى حد كبير على حساب ابتعاد الحزبين وخاصة الجمهوري عن حل الكثير من المشكلات الملحة في الاقتصاد وفي العلاقات الاجتماعية(٢). وأدى تأزم التناقضات الداخلية للرأسمالية الأمريكية بالتدريج إلى تكثيف جديد للصراعات في داخل منظومة ثنائية الحزبين. وأصبحت مجموعة من عوامل الطابع الذاتي والموضوعي حافزاً لهذه العملية.

٣- السياسة الخارجية لحكومة آيزنهاور – دالاس:

أثار فشل عدوان الإمبريالية الأمريكية ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وعدد من إحباطات السياسة الخارجية وارتفاع الأسعار في الناس

---

(١) Twenty Years of National Labor Legislation, p. 46.

(٢) أنظر تفاصيل: ديانتييف ي.ب، مانيكين أ.س، سيفاتشيف ن.ف، سوغرين ف.ف، يازكوف ي.ف.حول بعض مبادئ العمل بنظام الحزبين في الولايات المتحدة سلسلة منشورات جامعة موسكو الحكومية رقم ٨ التاريخ، ١٩٨١، رقم ٦ ص ٣٨ – ٤٥.

والدولار والمقتنيات المادية والهيبة المعنوية التي كانت ثمناً لاستراتيجية التدخل العالمية، استياءً عاماً داخل البلاد. وفي الوقت ذاته فإن انتقاد هذه الاستراتيجية من الرأي العام العالمي، والمحافظة التقليدية للجمهوريين في المسائل الاقتصادية والعسكرية والموازنة العسكرية والصراع على زعامة السياسة الخارجية في منظومة سياسة الحزبين دفع ذلك حكومة آيزنهاور - دالاس إلى إعداد وصياغة المذاهب العسكرية السياسية الأكثر فعالية.

اتهم دالاس في فصل السياسة الخارجية من البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري الذي أعده في انتخابات ١٩٥٢ حكومة ترومان بأنها لم تستخدم قوة الولايات المتحدة الأمريكية غير المسبوقة وهيبتها في نهاية الحرب العالمية الثانية خلال سبع سنوات من وجودها في السلطة فقط، وإنما أضاعتها إلى حد ما. وعدّ دالاس السياسة الدفاعية «كبح الشيوعية» لم تكبح الشيوعية وإنما على العكس هيأت المبادرة العسكرية والإعلامية للاتحاد السوفييتي[١].

شكل المذهب الجديد في السياسة الخارجية «التحرير» من الشيوعية الذي أعلنته حكومة آيزنهاور - دالاس في كانون الثاني ١٩٥٣ تعبيراً أكثر حزماً لنهج الجمهوريين في الصراع مع الشيوعية ومع الاتحاد السوفييتي وحلفائه. فقد كان هذا سياسة تنظيم تصدير الثورة المضادة والتدخل غير الرسمي في الشؤون الداخلية للدول الاشتراكية والدول الأخرى[٢].

---

(١) New York Times, 1952, July 11.

(٢) كتب المعلق الأمريكي المشهور س. سولسبيرغ عن وجهات نظر وزير الخارجية الأمريكي دالاس عن التحرير - أنه يقصد (أي دالاس) أن الولايات المتحدة مستعدة عند الضرورة لاستخدام القوة لدعم أية ثورة مضادة في أوروبا الشرقية (*Sulzberger C.* What's Wrong with US Foreign Policy. N. Y., 1959, p. 101). انظر تفاصيل عن مذهب التحرير: أورليك ي.ي. الدول الإمبريالية وأوروبا الشرقية موسكو ١٩٦٨ ص ١٢٧ – ١٣٣.

وأشار أحد أقرب المعاونين لآيزنهاور «هيوز» أن أية قناعة تافهة لدى دالاس، من خلال تاريخه الذاتي في الصراع مع الشيوعية، يمكن أن تدفعه إلى القوة والحرب. ويعترف هيوز من خلال وجوده في البيت الأبيض ومراقبته مجلس أصحاب الملايين لدى آيزنهاور من الداخل بوجود الكثيرين من أمثال دالاس. وكتب أن الأشخاص الذين يشكلون النواة الحاكمة في الإدارة الجديدة يعتقدون أن التردد الأمريكي هو الذي شجع تهديد الشيوعية في جميع أنحاء العالم، وأن عرض بعض مظاهر القوة رخيص التكلفة لن يصحح هذه المسألة[1].

أصبح التزام واشنطن العام بتحرير الدول الاشتراكية والتخلص من الشيوعية في كل أنحاء العالم أحد عوامل دفع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه أكثر عدائية وأكثر مغامرة. يتم التركيز بشكل خاص على تعزيز مذهب سياسة «التحرير» بالقوة العسكرية والاستراتيجية المناسبة. وتضمنت ما يسمى بالنظرة الجديدة للدفاع التي أعدتها الإدارة الجمهورية، وأصدرها مجلس الأمن القومي برقم ١٦٢ / ٢ وبتصديق الرئيس آيزنهاور ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٣، التحضير السريع للولايات المتحدة لشن حرب جديدة ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى[2].

---

(١) *Hughes E. J.* The Ordeal of Power. A Political Memoir of the Eisenhower Years. N. Y., 1963, p. 60. أنظر تفاصيل مجلس وزراء آيونهاور: ياكوفليف أ.ن. منذ عهد ترومان وحتى ريغان: مذاهب وحقائق العصر النووي. موسكو ١٩٨٤ ص ١١٦ -١١٨.

(٢) كتب آيزنهاور عن هذا الإنجاز: حقق بلدنا منعطفاً تاريخياً آخر. إن بلدنا لا يستطيع وضع السيف والدرع على الأرض والعودة إلى حالة السلم الخالية من الحروب ونظرت إلى وجه الحقيقة في أنها لا تستطيع التخلص من أعباء النفقات الحربية ضمن نطاق زمن الحرب. وتفهمت أنه عليها التعلم على العيش ما أمكن طيلة جيل كامل وأكثر مع حمل السلاح مع الملايين من الناس الذين يرتدون البذة العسكرية الموحدة {*Eisenhower D. D.* Mandate for Change, 1953—1956. L., 1963, p. 573).

أضحى تركيز الاهتمام الأساسي بالأسلحة الذرية السمة المميزة «للنظرة الجديدة» للدفاع، وانعكس هذا في العقيدة الشريرة للانتقام الجماعي. «نحن نعيش في عالم يمكن حدوث مواقف حرجة دائماً فيه»، ويمكن أن يرتبط وجودنا بقدرتنا على تلقي هذه الأزمات - هكذا لخص دالاس جوهر هذا المذهب في مجلس العلاقات الدولية - يجب تعزيز الدفاع في الظروف المحلية بقوة مرعبة للانتقام الجماعي...... يجب علينا الاستعداد للحرب في أمريكا وآسيا والمناطق الاستوائية والشرق الأوسط وأوروبا وفي البحر والجو بالأسلحة القديمة والحديثة. ويكمن القرار الأساسي بالاعتماد - أولاً وقبل كل شيء - على القدرات الهائلة في الانتقام الفوري بالوسائل وفي المناطق التي نختارها[1].

هذا يعني أن حكومة أيزنهاور وضعت، في الحقيقة، القوة الذرية في ترسانة أسلحة السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة، مع التأكيد على مبدأ الاستخدام الأول للأسلحة الذرية كونها مساوية للأسلحة العادية التقليدية وتوسيع نطاق استخدامها في جميع أنواع الصراع على الكرة الأرضية عامة.

أعلن أيزنهاور في كانون الأول ١٩٥٣ «أن الأسلحة الذرية بلغت الوضع الطبيعي (المعتاد) في قواتنا المسلحة..» وصرح وزير الدفاع الأمريكي «ويلسون» لاحقاً عام ١٩٥٧ أن أقل سلاح ذري قوي أصبح سلاحاً تقليدياً بالمعنى الدقيق. وأصبحت الجبهة المركزية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ألمانيا المنطقة، حيث كانت الخطط والاستعدادات للحرب النووية أكثر خطورة[2].

---

(١) Documents on American Foreign Relations, 1954/Ed. by P. V. Curl. N. Y., 1955, p. 8.

(٢) The United States in the 1980's/Ed. by P. Duiguan, A. Rabushka. Stanford, 1980, p. 427

أثارت تصريحات الشخصيات الرائدة المتشددة في حكومة أيزنهاور - دالاس قلق وامتعاض الكثيرين في كثير من الدول بما فيها الحلفاء المقربون للولايات المتحدة. وبغض النظر عن أن مذهب الانتقام الشامل قد اتخذ تحت تأثير الضغط الأمريكي على أنه السياسة العسكرية الرسمية للناتو، وبالتحديد فإنه أجبر أوروبا الغربية على التفكير بجدية عن المصير الذي ينتظرها في خطط واشنطن. فقد ولدت الأهمية العدوانية لمذهب الانتقام الشامل، وبحسب اعتراف العلماء الأمريكيين والإنكليز، فكرة عن أن الولايات المتحدة - هي قوة خطيرة قادرة على تدمير العرق البشري مع الدفاع في الوقت نفسه عن مصالحها الخاصة ومفاهيمها من دون الاهتمام بأي أحد آخر(١).

يتضح أنه لا يمكن للاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى والشيوعية العالمية والحركة العمالية والتحرر الوطنية إلا إيلاء التهديدات الصريحة والابتزاز الاهتمام اللازم. واكتسب تجنيد المصادر المادية والروحية للدول الاشتراكية وتعزيز الجبهة الموحدة لجميع فصائل الحركة الثورية، وكذلك التحركات النشيطة والحاسمة للدبلوماسية السوفييتية، أهمية خاصة أمام حقيقة التزايد المطَّرد لعدوانية الإمبريالية الأمريكية.

إن مفاهيم السياسة الخارجية والعسكرية لحكومة آيزنهاور - دالاس كانت موجهة لتعزيز مواقع السيطرة والهيمنة الأمريكية في العالم الرأسمالي، ولإشراك الكثير من دول العالم الحر في الحملة الصليبية ضد الشيوعية. فقد نصَّ مذهب الانتقام الشامل الموجه إلى بعض التخفيض في القوات أثناء زيادة القوة الضاربة والدور الحاسم للقوات المسلحة الأمريكية، وفي نفس الوقت تكليف قوات

---

(١) The Troubled Alliance/Ed, by L. Freedman. L., 1983, p. 34.

جيوش الحلفاء في الناتو القيام بالأعمال القتالية المباشرة، وجرَّ لمزيد من الدول الجديدة - إلى جانب أعضاء الناتو ومشاركة حلف «ريو دي جانيرو» إلى شبكة الأحلاف العسكرية - السياسية بزعامة الإمبريالية الأمريكية.

تلخص أحد الأهداف الرئيسة لدالاس في ربط دول عدم الانحياز والدول النامية في الشرق الأوسط وآسيا من دون أي اعتبار لرغبتها بالواجبات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، واستكمال تطويق الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية بحلقة من الأحلاف والقواعد وإغلاق هذه الحلقة على حدوده الجنوبية والشرقية. وفي أثناء الحملة من أجل التنظيم العسكري «للعالم الحر» للصراع ضد الشيوعية استكملت الافتراءات ضد الاتحاد السوفييتي والمديح للولايات المتحدة بهجمات فظة ضد سياسة دول عدم الانحياز وضد موقفها المناهض للإمبريالية في المسرح الدولي الذي انعكس في مقرارات مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥.

يعدُّ بيان وزير الخارجية الأمريكي عن عدم أخلاق الحياد ذروة هذه الهجمات. وأعلن دالاس أن الحياد لا يمكن أن يتفق مع واجب أي دولة من العالم الحر في احتلال مكانها في الصراع ضد الشيوعية. وصرح أيضاً أن الحياد يعدُّ مفهوماً قديماً لا أخلاقياً وقصير النظر باستثناء بعض الحالات(١).

تعدُّ مذاهب «التحرير»، «الانتقام الشامل»، ولا أخلاقية الحياد واحدة من أكثر المظاهر الشريرة للسياسة الأمريكية الرسمية المعادية للشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية. ويعدُّ إعلانها محاولة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية بجعل الدول الاشتراكية وعدم الانحياز غير شرعية، وبالعكس إضفاء الشرعية على سياسة الأزمات والتدخل والترهيب والتوازن على حافة الحرب، إلا أن

---

(١) *La Peber W.* America, Russia, and the Gold War, 1945—1971. N. Y., 1972, p. 173.

مذاهب السياسة الخارجية الجديدة وخطط حكومة الجمهوريين في الولايات المتحدة لم تستطع توسيع أطر الإمكانات الحقيقية لسياسة الولايات المتحدة وتحويل الهزيمة إلى نجاح بعصا سحرية. وفي الحقيقة فإن النشاط الأساسي في إستراتيجية دالاس في بعض اللحظات أخذ اتجاها عكسياً في داخل العالم الرأسمالي الذي تعصف به الثورات التحررية والاجتماعية الجديدة.

عدَّ أيزنهاور ودالاس أنّ إسقاط حكومة مصدق في إيران في آب ١٩٥٣ أحد انتصارات سياستهم في «التحرير». مصدّق الذي سعى إلى حماية المصالح الوطنية وثروات البلاد (النفط بالدرجة الأولى) من الاستغلال اللامحدود والنهب من الاحتكارات الأجنبية. وأعلن وزير الخارجية الأمريكي في ١٢ تموز١٩٥٣أن أية حكومة باستثناء الشيوعية كانت الأفضل بالنسبة لنا من الحكومة الحالية. واعتبرنا أنه لا يمكن التعامل مع مصدّق[١].

منذ خريف ١٩٥٢ بدأت الولايات المتحدة بتنظيم مؤامرة ضد حكومة إيران الشرعية تحت تسمية «عملية أياكس» واتُّخِذَ قرار الانقلاب في ٢٢ تموز ١٩٥٣ في مكتب دالاس باجتماع حضره مدير المخابرات المركزية الأمريكية وسفير الولايات المتحدة هيندرسون وغيرهم. وأسندت قيادة العملية إلى مدير المخابرات المركزية في إيران كير ميت روزفلت حفيد تيودور روزفلت الذي استلم مبلغ مليون دولار[٢]. ووصل إلى السلطة في أعقاب الانقلاب الجنرال زهيدي الموالي لأمريكا، وعاد إلى البلاد رضا بهلوي شاه إيران سابقاً الذي أبعده الشعب.

---

(١) New York Times, 1953, July 13.

(٢) انظر سيرغييف ف: «إذا نزع القناع» موسكو ١٩٨٣ عن دور المخابرات المركزية الأمريكية في العملية الإيرانية والعمليات الأخرى المشابهة في غواتيمالا والدومينيكان وكوبا وإلخ.

أخرجت الولايات المتحدة الشركات النفطية الإنكليزية من إيران بعد إنزال ضربة قاصمة بالقوى الوطنية، وأحيت خطتها في تشكيل رابطة النفط العالمية، بدلاً من الشركة النفطية الإيرانية - الإنكليزية التي أممتها حكومة مصدّق، تلك الرابطة التي سعت الولايات المتحدة إلى هيمنة الشركات النفطية الأمريكية عليها وإلى السيطرة على مواقع رئيسة في الصناعة النفطية في الشرقين الأدنى والأوسط. فقد افترض الدبلوماسيون الأمريكيون - بحسب مجلة وول ستريت بتاريخ ٤ آب ١٩٥٤ - أن اتفاقية الكونيسورتيوم مع الحكومة الإيرانية هي درس ليس فقط لإيران وإنما للدول الأخرى التي قد تفكر في تأميم امتيازات النفط الأجنبية. فقد فتح عزل مصدّق الطريق لربط إيران بأحلاف عسكرية معادية للسوفييت لإعداد حلف بغداد.

نظم الإمبرياليون الأمريكيون في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٥٤ حصار ومؤامرة وانقلاباً عسكرياً ضد حكومة أربينس الديمقراطية في غواتيمالا، التي تجرأت في التعدي على ممتلكات الشركة المتحدة للفاكهة، وقامت بالإصلاحات الزراعية والديمقراطية الأخرى. ولو لم تنجح هذه الإجراءات التخريبية فالولايات المتحدة أعدت التدخل العسكري المباشر. وكتب المؤرخ الأمريكي «بيلي» في هذا الخصوص: تم نقل المشاة البحرية الأمريكية من بورتوريكو إلى منطقة جامايكا لتقديم المساعدة لقوات الغزو (أي قوات كونتراس الغواتيمالية على الأراضي الهندوراسية - المؤلف). وأعطيت أمرا بالنزول في بورتو- باريوس إذا فشل كاستيللو آرماس (التابع لوكالة المخابرات المركزية - المؤلف) وبيريغوا (سفير واشنطن في غواتيمالا - المؤلف) في أداء مهامهم[1].

---

(١) *Bailey N. A.* Latin America in World Politics. N. Y., 1967, p. 97. عن الجانب الدبلوماسي في التحضير وتنفيذ التدخل الأمريكي في غواتيمالا انظر تاريخ الدبلوماسية في خمسة أجزاء، موسكو ١٠٥٩ - ١٩٧٩ الجزء الخامس الكتاب رقم ١ ص ٥٩٢ - ٦٠٠ .

ترى حكومة آيزنهاور - دالاس أن طرد الشيوعية من آسيا وخاصة من الهند الصينية هو أحد نجاحات مذهب «التوازن على حافة الحرب». وتلخصت سياسة الدوائر الحاكمة الأمريكية في إلحاق الهزيمة الساحقة بالحركة الوطنية التحررية في الهند الصينية بأيدي الفرنسيين من جهة لتحل محل المستعمرين القدامى وضم منطقة غنية وهامة أخرى - في المعنى الاستراتيجي - إلى الإمبراطورية الخفية من جهة أخرى. لذلك، فضلاً عن تعزيز الأعمال العسكرية، فإن الولايات المتحدة سعت إلى تحقيق استقلال دول الهند الصينية من الفرنسيين.

فيما يتعلق بالهزائم الجديدة في فيتنام اضطرت فرنسا إلى عرض مسألة عقد مؤتمر دولي حول الهند الصينية، وتوخَّت من خلال ذلك إنقاذ ما يمكن إنقاذه في الهند الصينية.

عارضت الولايات المتحدة عقد مثل هذا المؤتمر مع إصرارها على استمرار الحرب. فقد زادت الإمدادات العسكرية لفرنسا ووعدت بتخصيص وسائط إضافية. ومقابل معارضة واشنطن اتُّخِذَ قرار عقد مؤتمر جنيف، واقترح مجلس الأمن القومي في نهاية نيسان ١٩٥٤ في الوثيقة عن موقف الولايات المتحدة في جنيف على الرئيس إخطار فرنسا أنه في حال توقف الأعمال القتالية فإن المساعدة العسكرية لها ستتوقف. وأوصى مجلس الأمن القومي في الوقت ذاته بدراسة إمكانية دخول الولايات المتحدة نفسها في الحرب لتحقيق نصر عسكري في هذه المنطقة[1]. واقترح دالاس مع عدد من القادة العسكريين الأمريكيين تنفيذ خطوة استفزازية خطيرة جداً (تنظيم ضربة جوية ضخمة)، وربما ذرية ضد استخدام مئات الطائرات من القواعد العسكرية الأمريكية في الجزر الفيليبينية ومن حاملات الطائرات

(١)The Pentagon Papers, as publ. by New York Times. -N. Y., 1971, p. 11.

والطرادات في بحر الصين بجيش فيتنام الوطني الذي كبد الحامية الفرنسية حتى ذلك الوقت خسائر كبيرة في «دين بين فو».

أطلقت واشنطن حملة إعدادات نفسية نشيطة للتدخل الجديد المخطط. وللتأثير على حلفاء أمريكا والرأي العام والكونغرس طرحت نظرية «سقوط الدومينو». وشرحها دالاس لأول مرة في الاجتماع السري في ٣ نيسان ١٩٥٤ مع زعماء الكونغرس الذين أقنعهم بضرورة تفويض الرئيس باستخدام القوى الجوية والبحرية في الهند الصينية، وإذا سقطت الهند الصينية، وأدى سقوطها إلى فقدان جنوب شرق آسيا بالكامل أخاف وزير الخارجية أعضاء الكونغرس - عندها ستكون الولايات المتحدة مرغمة على العودة إلى هاواي، حيث كانت قبل الحرب العالمية الثانية[١].

شبّه الرئيس آيزنهاور - بعد مضي أربعة أيام - آسيا صراحة بالبيت المبني من قطع الدومينو. أعلن أيزنهاور لمستمعيه إذا كان لديكم عدد من قطع الدومينو المصفوفة ولمستم القطعة الأولى... فإن ما سيحدث للقطع الأخرى واضح، فهي ستسقط بسرعة. وهكذا فأنتم استلمتم بداية عملية التراجع (السقوط) التي ستترك آثاراً عميقة جداً. وإذا احتل الشيوعيون الهند الصينية ، أكد الرئيس الأمريكي، فإن الدول التالية بورما وتايلاند، ومالاوي وأندونيسيا. يمكن أن تنقلب قطع الدومينو على سلسلة الجزر الدفاعية المؤلفة من اليابان، فرموزا (تايوان) والفيليبين وصولاً إلى الجنوب مهددة أستراليا ونيوزيلاند، ولن تقتصر هذه الآثار على فقدان مصادر مواد الخام التي لا يمكن الاستغناء عنها، وإنما إلى انتشار الهيمنة الشيوعية على عشرات الملايين من البشر[٢].

---

(١) The Shaping of American Diplomacy. Readings and Documents in American Foreign Relations, 1750—1955/Ed. by W. A. Williams. Chicago, 1956, p. 1088—1089.

(٢) Donovan R. J. Eisenhower, p. 261.

تخفي نظرية «الدومينو المتساقط» - مثلها مثل مذاهب حكومة آيزنهاور - دالاس الأخرى - في طياتها جنين خطير في المجابهة النووية. واعترفت النظرية في الوقت نفسه وخلافاً للمذاهب بأن الإمبريالية الأمريكية تقف على طريق التقدم المهتز في العملية التاريخية في محاولة الحفاظ على المنظومة الرأسمالية.

لم تكتف الدبلوماسية الأمريكية، مسترشدة بأحداث مشابهة، بإلغاء المحادثات السلمية في الهند الصينية، وإنما تنظيم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المسلح في جنوب شرق آسيا بطابع تحالفي. لم تتكلل هذه الجهود بالنجاح، فالموقف الصلب للاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى في دعم النضال البطولي لشعوب الهند الصينية، والضغط الدبلوماسي لصالح التسوية السلمية من جانب غالبية الدول المحايدة في آسيا وحتى من بعض حلفاء الولايات المتحدة، كل ذلك ساعد المؤتمر الدولي المنعقد في جينيف نيسان - تموز ١٩٥٤ على إصدار اتفاقية بإقامة السلام في جنوب شرق آسيا.

تضمنت اتفاقيات جينيف في الهند الصينية الـ (٩٥٤) منح الاستقلال لشعوب فيتنام ولاووس وكامبوديا وضمان حيادها، ومن عدم إدخال القوات الأجنبية إلى أراضيها، ومن إقامة قواعد عسكرية وإدخال أسلحة جديدة. وأما فيتنام فقد تقرر ترسيم الحدود المؤقتة جنوبي خط عرض ١٧، وأن تجرى انتخابات حرة عامة قبل تموز ١٩٥٦ بهدف لم شمل البلاد السلمي.

رفضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إلى اتفاقيات جينيف التي شكّل ضربة قاصمة لخطط الدوائر الحاكمة الأمريكية حول الهند

الصينية وكامل جنوب شرق آسيا. وبضغط من الرأي العام العالمي وافقت في ٢١ تموز على تصريح أحادي الجانب عن استعدادها تطبيق اتفاقيات جينيف. ولكن الرئيس آيزنهاور صرح في اليوم نفسه: أن الولايات المتحدة غير ملتزمة بالمقررات المتخذة في جينيف[١].

أقر مجلس الأمن القومي في أول جلسة له بعد مؤتمر جينيف في ٣ آب ١٩٥٤ برنامجاً عاجلاً صادق عليه لاحقاً الرئيس آيزنهاور لتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لنظام سايغون العميل «نغو دين ديما»، مهمته الأساسية المحافظة على فيتنام الجنوبية اللاشيوعية الصديقة والحيلولة دون انتصار الشيوعية عبر انتخابات فيتنامية شاملة[٢]. وبحسب اعترافات معدِّي وثائق البنتاغون فإن القرارات السرية لحكومة آيزنهاور تعني أن الولايات المتحدة لعبت دوراً مباشراً في إلغاء التسوية السياسية، وفي فيتنام الجنوبية (أي في نظام سايغون - المؤلف)[٣].

استطاعت دبلوماسية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مانيلا في ٨ أيلول ١٩٥٤ توقيع اتفاقية الدفاع في جنوب شرق آسيا (سياتو) ضمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وأستراليا ونيو زيلاند والباكستان وتايلاند. تجاهلت واشنطن معارضة الدول الآسيوية - مثل الهند وأندونيسيا وبورما وسيلان (سيريلانكا منذ عام ١٩٧٢) - هذه الاتفاقية بشدة، وصرح وزير الخارجية الأمريكي علانية برفض مقررات جينيف فقط، معلنا توسيع مجال عمل سياتو ليشمل دول الهند الصينية، كان على الحلف الجديد

---

(١) Documents on American Foreign Relations. 1954, p. 316—317.
(٢) The Pentagon Papers, p. 1.
(٣) Ibid., p. 24-25.

الاستمرار في خطة تطويق الدول الاشتراكية ودعم الاستعمار الجديد، وإعداد الأرضية اللازمة لتقويض اتفاقيات جينيف، والقضاء على الشيوعية ولفرض الهيمنة الأمريكية على كامل فيتنام وجنوب شرق آسيا.

وحول عدم وجود خطط دفاعية للولايات المتحدة وإنما عدوانية تؤكد تلك الحقيقة في أن حكومة أيزنهاور - دالاس لم تكتف بالنظام العميل (الدمية) في فيتنام الجنوبية. فقد ذهبت بعيداً عندما شنّت حرباً سرية ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية، بشكل لم يخالف اتفاقيات جينيف وإنما بعيداً عن حقوق الإنسان الدولية. ففي حزيران ١٩٥٤ نظمت حكومة الولايات المتحدة وأرسلت إلى فيتنام الشمالية فصيلة تخريبية بقيادة العقيد «الأمريكي الهادئ» المشهور لينس ديلوم. تلخصت مهمة هذه الفصيلة «بتنظيم عمليات شبه عسكرية ضد العدو وشن حرب سياسية نفسية»(١).

عملت الدبلوماسية الأمريكية، إضافة إلى تنظيم الحلف العسكري الجديد، على توقيع اتفاقيات ثنائية مع تلك الدول التي لم تستطع المشاركة في الحلف بسبب معارضة الأعضاء الآخرين في هذا الحلف. وقعت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدات «ضمان الأمن المتبادل» في آذار ١٩٥٤ مع اليابان التي فرض عليها العمل على «تشكيل ودعم قواتها الدفاعية الذاتية»، أي البدء في إعادة العسكرة في تشرين الأول مع **لي صين مان** وفي كانون الأول مع **تشان كاي شي**.

أصبح الوضع في آسيا أكثر توتراً نتيجة أعمال الدبلوماسية الأمريكية. وحدثت الأزمة العالمية الدورية هذه المرة في منطقة تايوان خريف ١٩٥٤، وذلك نتيجة إعلان واشنطن رسمياً عن خطة «تحرير» جمهورية الصين الشعبية (بعودة

(١) Ibid., p. 16.

تشان كاي شي إلى الحكم). ودعمت حكومة أيزنهاور بكل الوسائل محاولات غوميندام في استخدام الجزر الساحلية تسين ميناو (كيموي) وماتس زو كمنصات انطلاق لهذه العودة.

تعطشت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة للانتقام على إخفاقات سياسة الولايات المتحدة في الصين ١٩٤٩ وفي كوريا ١٩٥٣ وفي الهند الصينية ١٩٥٤. ودعت كبار الشخصيات في البنتاغون إلى حرب استباقية، قبل أن يفوت الأوان، ضد جمهورية الصين الشعبية، واقترح كل من الأدميرال ريدفورد والجنرال توانينغ والأدميرال كيري في جلسة مجلس الأمن القومي في ١٢ أيلول ١٩٥٤، على الرئيس أيزنهاور أن تقوم الطائرات الأمريكية بمساعدة المتشددين القوميين في قصف القارة بهدف منع إنزال الشيوعيين في كويموي(١).

وُقِّعَتْ اتفاقية بين الولايات المتحدة ونظام تشان كاي شي في بداية كانون الأول ١٩٥٤. وكما أشار دالاس في خطابه أمام لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية، فإن الاتفاقية مدعوة لضمان نظام الأمن للولايات المتحدة في الجزء الغربي من المحيط الهادي(٢). اتخذ الكونغرس في ٢٤ كانون الأول ١٩٥٥ ما يسمى بقرار فرموزا الذي منح الرئيس صلاحيات استخدام القواعد المسلحة الأمريكية لحماية تايوان وأراضي المصالح الحيوية الأخرى للولايات المتحدة في أي مكان وأي زمان بحسب ما يراه مناسباً كونه قائداً عاماً للقوات المسلحة. ومنح قرار فرموزا البيت الأبيض الحق في استخدام القوة أو التهديد بها في أية لعبة خطيرة لجؤوا إليها في الشرق الأقصى.

---

(١) Donovan R. J. Eisenhower, p. 302.

(٢) Documents on American Foreign Relations, 1955/Ed. by P. E. Zinner. N. Y., 1956, p. 302—303.

تسربت في نهاية آذار ١٩٥٥ شائعات عن «حتمية الحرب الذرية» بسبب الجزر الصينية الساحلية إلى الصحافة الأمريكية وأثارت موجة استياء في داخل الولايات المتحدة وفي خارجها. وانتقدت الشخصيات السياسية الأمريكية البارزة موقف حكومة آيزنهاور - دالاس ووصفتها باللامسؤولة. وأعلن وزير خارجية كندا «بيرسون» أن بلاده لن تحارب مع الولايات المتحدة من أجل كويمي وماتس زو. وأعلن الاتحاد السوفييتي موقفه من أن هجوم الولايات المتحدة على جمهورية الصين الشعبية ما هو إلّا إعلان عن صراع مسلح صريح مع الاتحاد السوفييتي.

فرضت عزلة الولايات المتحدة الناشئة على واشنطن البدء في البحث بسرعة عن مخرج من هذا الموقف الخطير المترتب بسبب سياستها الخاصة. وكان على دبلوماسية دالاس أن تتراجع وتطرح فكرة رفض استخدام القوة لحل مشكلة تايوان والجزر الصينية الساحلية. وأصبحت هذه الفكرة أحد أسس المباحثات المرتقبة على مستوى سفراء الولايات المتحدة والصين الشعبية في وارسو، حيث تُناقَشُ مسائل وقف إطلاق النار في مضيق تايوان والتسوية السلمية للأوضاع في الشرق الأقصى وغيرها، وبذلك لم يبق لحكومة آيزنهاور أية آمال في تحرير جمهورية الصين الشعبية. ومع ذلك استمرت في دعم نظام تشان كاي شي لانتهاج سياسة عدوانية في الشرق الأقصى، الأمر الذي أدى إلى استمرار الوضع المتفجر في المنطقة.

بقيت أوروبا المنطقة المركزية حيث حاولت حكومة آيزنهاور - دالاس إحداث «موقع» للولايات المتحدة، وتوقعت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة، من خلال وجود شريك أمين في شخص حكومة أيزنهاور، أنه بالتحالف مع ألمانيا الغربية تستطيع تغيير توازن القوى

الأوروبي والعالمي لصالحها[1]، وطالب بالتصديق المبكر على معاهدة تشكيل مجتمع أوروبا الدفاعي، الموقعة في ٢٧ أيار ١٩٥٢، التي تتضمن تشكيل الجيش الأوروبي من ست دول بمشاركة قوات ألمانيا الاتحادية.

بقيت معارضة مشاريع إعادة تسليح جمهورية ألمانيا الاتحادية وضمها إلى مجتمع أوروبا الدفاعي في أوروبا الغربية قوية جداً. وأشار ممثلو دول أوروبا الغربية إلى ضرورة تسوية المسائل الجدلية العالقة مع الاتحاد السوفييتي قبل التوقيع على هكذا معاهدة. غير أن هذا الموقف يختلف تماماً عن وجهة نظر حكومة أيزنهاور التي عارضت دائماً المحادثات مع الاتحاد السوفييتي وعدّت ذلك مضيعة للوقت. ومن أجل أن تكون المحادثات ناجحة، أعلن دالاس أنه: يجب إعادة تسليح ألمانيا الاتحادية وضمها إلى جبهة موحدة ضد السوفييت قبل بدء المحادثات معهم.

بإطلاق أسطورة الخطر السوفييتي والتكهنات على مصالح الدوائر الأوروبية الغربية المحددة في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وحضورها في أوروبا، قام دالاس صراحة بابتزاز هذه الدوائر مع التهديد بإعادة تقييم سياسة واشنطن الأوروبية في حال فشل «المجتمع الأوروبي الدفاعي»، ومع أفاق استعادة إمبراطورية ألمانيا الغربية إضافة إلى موافقتها على تشكيل محور واشنطن - بون. وأعلنت وزارة الخارجية في صيف ١٩٥٤ خطط التطبيق

---

(١) أعلن دالاس يمكن أن يشكل انبعاث ألمانيا رصيدا كبيرا للغرب. إذ بالسيطرة على ألمانيا الشرقية وجذبها إلى فلك الغرب يستطيع الغرب امتلاك مواقع استراتيجية متقدمة في أوروبا الوسطى والتي ستقوض الوضع السياسي والعسكري للشيوعية السوفييتية في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا والدول الاشتراكية الأخر (Dulles /. F. War or Peace. N. Y., 1957, p. 156).

العملي «للاتفاقية الشاملة» حول نهاية نظام الاحتلال في ألمانيا الغربية بغض النظر عن موقف باريس.

بغض النظر عما سبق فقد رفض البرلمان الفرنسي في ٣٠ آب ١٩٥٤ مشروع اتفاقية تشكيل المجتمع الدفاعي الأوروبي، وهذا يعني حتماً فشل السياسة الأمريكية. وعدّت واشنطن أن التغريد خارج السرب (التمرد الفرنسي) ظاهرة لا تطاق للإدارة الذاتية لأحد حلفاء الولايات المتحدة. انهالت التهديدات من واشنطن: إذا رفضت دول أوروبا الغربية أية أشكال إعادة تسليح ألمانيا الغربية فإن الولايات المتحدة ستتخلى عن كل واجباتها في الدفاع المشترك، وعليها إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه أوروبا خاصة.

انتفضت الدوائر الحاكمة في بريطانيا العظمى في اللحظة الحرجة لمساعدة الدبلوماسية الأمريكية. فقد اقترح تشيرشل من أجل ضم ألمانيا الغربية إلى منظومة التحالفات الإمبريالية بدل «المجتمع الأوروبي الدفاعي» اتفاقية بروكسل الموجهة ضد ولادة العسكرية الألمانية، كما أشار أيزنهاور صراحة[١]، وهذا يعني أنه من الصعب تخيل مفارقة أكثر سخرية من ذلك.

جرى توقيع البروتوكولات المعدة في لندن في نهاية تشرين الأول عام ١٩٥٤ حول نهاية النظام الاستعماري في ألمانيا الغربية وضمها إلى تحالف أوروبا الغربية ودعوتها إلى حلف شمالي الأطلسي (الناتو). وتم توقيع اتفاقية الصداقة بين الولايات المتحدة وألمانيا الغربية في ٢٩ تشرين الثاني وكذلك التجارة والملاحة التي عدّت من حيث المضمون خطوة لإقامة تحالف أمريكي - ألماني غربي ثنائي.

---

(١) *Eisenhower D. D.* Mandate for Change, p. 405.

كان وزير الخارجية الأمريكي دالاس يقيّم دائماً اتفاقيات لندن وباريس على أنها نصر كبير في الصراع مع الشيوعية، وأكدت الدعاية الإعلامية الأمريكية على أن هذا الانتصار يجب أن يؤدي إلى تعزيز «العالم الحر» وتعاضده ومنع ولادة النزعة القومية الخطيرة وما شابه. وفي الحقيقة فإنه ساهم في تعقيد جديد الوضع الدولي عامة، وكذلك للمشكلة الألمانية خاصة، وتشجيع الذين عندهم حب الانتقام والعسكريين من ألمانيا الغربية، وفي تعميق الانشقاق بين أوروبا الغربية والشرقية.

قوبل إدراج جمهورية ألمانيا الاتحادية في الناتو بإدانة شديدة ومعارضة من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى التي وقعت على إقامة حلف وارسو الدفاعي في ١٤ أيار ١٩٥٥، الذي أصبح أهم سلاح في النضال من أجل السلام في أوروبا الغربية وفي العالم أجمع.

أصبح عدم توازن استراتيجية تدخل العالمية المعادية للشيوعية للولايات المتحدة يظهر بوضوح مع تعمق تناقضات النظام الرأسمالي وتغير توازن القوى لصالح الاشتراكية منذ منتصف الخمسينيات، لذلك فإن نمو القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية، النشاط الحثيث للدبلوماسية السوفييتية في الدفاع عن السلام وضد العدوان الإمبريالي، وكل ذلك تسارع في تفسخ النظام الاستعماري وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي من الدول الفتية المتحررة ذات التوجه الديمقراطي والمحبة للسلام، تعزيز صراع الجماهير الشعبية الواسعة ضد المغامرات العسكرية، وفي تفاقم التناقضات بين الدول الإمبريالية الأمر الذي واشنطن إلى الامتناع عن الانتقال إلى «حافة الحرب»، و إلى التراجع عن تلك الحافة كان هناك طمأنة الرأي العام في حبها للسلام.

وجدت حكومة أيزنهاور - دالاس نفسها مكرهة، مع الاستمرار في سياسة الابتزاز الذري، على البحث عن وسائل أكثر مرونة في علاقاتها الدولية واللجوء إلى دبلوماسية طبيعية، بما فيها الاتصالات والمحادثات مع خصومها، وبالدرجة الأولى مع الاتحاد السوفييتي. والخطوة الأكثر أهمية في هذا الاتجاه كان اللقاء على أعلى المستويات ١٨ - ٢٣ تموز ١٩٥٥ في جينيف الذي ضم رؤساء حكومات الاتحاد السوفييتي وإنكلترا وفرنسا، لمناقشة موضوع كان قد عرضه الوفد السوفييتي عند توقيع اتفاقية حكومية في فيينا - النمسا - أيار ١٩٥٥.

طمحت حكومة أيزنهاور، مع الاتفاق على لقاء الرباعية الكبرى إلى السيطرة على الاتجاهات المتنامية وسط الحلفاء الأمريكيين والمباحثات السلمية والاتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي. وتوخت إما منح هذه المباحثات طابعاً ملائماً لها أو إفشالها فقط بالجهود الجماعية بالمحافظة على الجبهة الموحدة للغرب تحت سيادتها وتنسيق سياستها (الجبهة) تجاه الشرق.

احتلت خطط معارضة مبادرات السلام من جانب الاتحاد السوفييتي مكاناً هاماً في استراتيجية الدبلوماسية الأمريكية. ومع الأخذ بعين الاهتمام الدعاية الأمريكية التي صورت أيزنهاور صانعا للسلام (على عكس دالاس مناصر سياسة القوة) فإن الاجتماع الذي جرى بمشاركة أيزنهاور بحسب رأي واشنطن بوست كان يجب أن يتحول إلى منصة لتحول الولايات المتحدة إلى مسار جديد في المنظور السلمي ضد الاتحاد السوفييتي.

يتضح على الأغلب أن الطريقة الاستخباراتية الدعائية للدوائر الحاكمة الأمريكية لا بد أن تنعكس على تحضير وسير ونتائج لقاء رؤساء حكومات الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا في جينيف تموز ١٩٥٥. فقد حاولت حكومة آيزنهاور إدراج موضوعات مثل وضع الشعوب المستَعبَدة

خلف الستار الحديدي والشيوعية العالمية في برنامج المحادثات، ولكنها سرعان ما تخلت عن هذه الإدعاءات صراحة أمام إصرار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية على موقفها وبضغط من داخل العالم الرأسمالي نفسه بما فيها الولايات المتحدة، ورفضت حكومة الولايات المتحدة في الوقت ذاته مناقشة مقترحات الوفد السوفييتي في جنيف، مثل مشكلات الشرق الأقصى والحياد ووقف الحرب الباردة. وسعى الوفد الأمريكي بقوة إلى تحقيق أهدافه التي منها: إعطاء المسألة الألمانية أفضلية أولية أمام مشكلة الأمن الأوروبي الشامل، واستبدال عملية نزع الأسلحة تحت المراقبة الدولية الصارمة بالمراقبة الشكلية للتسليح من دون أية قيود (خطة الفضاء لأيزنهاور، لكي يفتح الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية حدودها أمام التدفق اللامحدود للأفكار الغربية وغيرها. وفي محاولة الحفاظ على مصالح الشعوب السوفييتية والاشتراكية الأخرى وتحقيق النتائج القصوى لقضية السلام فقد اقترح الوفد السوفييتي مشاريع تحقيق المنظومة الفعالة في الأمن الأوروبي ونزع السلاح وحظر الأسلحة الذرية وتخفيف الوضع الدولي المتوتر، إضافة إلى تحقيق مقترحات الدول الغربية، وساهم موقف الاتحاد السوفييتي في عقد اجتماع القمة في صيف ١٩٥٥، وكذلك إلى تحقيق بعض النجاح. وثم التأكيد في جنيف على النهج اللينيني في السياسة الخارجية السوفييتية بإمكانية وضرورة التعايش السلمي بين الدول ذات البنية الاجتماعية المختلفة، وحل المشاكل الدولية بالحوار والمحادثات.

لم تبحث الدبلوماسية الأمريكية ولا تريد عقد اتفاقيات حقيقية مقبولة من الطرفين مع الاتحاد السوفييتي[1]. وعندما اجتمع وزراء خارجية الاتحاد

---

(١) تحدث دالاس وزير الخارجية الأمريكي إلى موظفيه أنه مهتم في الحفاظ على التوتر الدولي كشرط ضروري لاستمرار سباق التسلح وسياسة القوة وتابع قائلاً وفي حال عدم=

السوفييتي والولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا في تشرين الأول - تشرين الثاني ١٩٥٥ في جينيف من جديد لوضع القرارات المتخذة على أعلى مستوى حيز التنفيذ، اتخذ الوفد الأمريكي موقفاً في غاية التعصب فيما يتعلق بالمسألة الألمانية، وكذلك مسألة نزع السلاح. وطالب دالاس بشكل خاص الاتحاد السوفييتي الموافقة على تحرير جمهورية ألمانيا الديمقراطية مقابل الأمن من جانب الغرب أولاً، أي ابتلاعها من ألمانيا الغربية، وثانياً لمُّ شمل ألمانيا وضمها إلى شبكة الأحلاف الغربية الإمبريالية. رافق رفض الاتحاد السوفييتي لمثل هذه الشروط غير المقبولة رفض الدبلوماسية الأمريكية لتعطيل المفاوضات في المستقبل بين الغرب والشرق ووضع اللوم (لتمييع روح جينيف) على الاتحاد السوفييتي.

بقي مذهب «التحرير» أحد أشد مصادر التوتر الخطير في الخمسينيات. ومن أجل جعل مسألة البناء الداخلي في الدول الاشتراكية مشكلة عالمية والإعلان عن التضامن مع الشعوبِ المستَعْبَدةِ، وضعت الدوائر الحاكمة الأمريكية موضوع إثارة الفوضى في الدول الأوروبية الشرقية في محاولة لتصدير الثورة المضادة وتدمير المنجزات الاشتراكية لشعوب هذه الدول وإبعادها عن الاتحاد السوفييتي، هدفاً لها. وشنت الحملة الإيديولوجية المرافقة والأعمال المحددة ضد هذه الدول من قبل الغرب طيلة سنوات عديدة من يوم

=وجود تهديد آخر من جانب الحلف السوفييتي فإن قوتنا ووحدتنا يمكن أن تضعف... وعند عرض برامجنا على الكونغرس يجب علينا إظهار هكذا تهديد من جانب الشيوعية الدولية. وإلا فإن مثل هذه البرامج مثل ضمان الأمن المتبادل قد تصبح ملغاة ولا معنى لوجودها. ويمكن أن ينطبق هذا الوضع على حلفائنا. وقد يشعرون أن الخطر قد ولى وبالتالي فإنه لا ضرورة لإنفاق المبالغ الهائلة من الأموال على الدفاع..) مرجع سابق:

Berding A. H. Dulles on Diplomacy. Princeton, 1965, p. 24) .

لآخر. وحتى في أثناء لقاءات جينيف وبعدها مباشرة استمر آيزنهاور ودالاس بالدعوة إلى تحرير أوروبا الشرقية من الاشتراكية[1].

في خريف ١٩٦٥ وعند ورود أول المعلومات عن الصعوبات المؤقتة التي نشأت في بولونيا وهنغاريا شددت الولايات المتحدة من التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول بعد تقييم تلك الأحداث لتكون سبباً في تنشيط محاولات تجسيد مذهب «التحرير» في الواقع عملياً. وتركز الاهتمام الأساسي منها على الدعوات لاستمرار الصراع ونقله إلى درجة عالية أكثر من الثورة المضادة المسلحة والتحضير لتقديم المساعدة الممكنة من الخارج، «فالحرب النفسية» للإمبريالية الأمريكية ضد هنغاريا أخذت أبعاداً كبيرةً خاصةً وطابعاً خطيراً.

بدأت الدوائر الحاكمة الإمبريالية في الغرب بتنظيم نقل مجموعات الثورة المضادة المسلحة إلى البلاد والتحريض على الإرهاب الدموي ضد الشيوعيين، وتحويل الجبهة ضد الاتحاد السوفييتي، مستغلة وصول العناصر الانتهازية اليمينية في هنغاريا إلى السلطة مؤقتاً، وأصبحت تنزلق علانية على طريق خيانة قضية الاشتراكية. وتحديداً فقد كان التحريض أحد أهم الأسباب في أن أحداث تشرين ١٩٥٦ أخذت منعطفاً دراماتيكياً. واعترف الدبلوماسي الأمريكي المشهور ريتشارد ميرفي أن: دعوات الإذاعة الأمريكية إلى الهنغاريين الثوار- ساعدت تدخل بعض المتمردين القوميين المتشددين. والانطباع السائد هو أن حكومتنا نظمت التمرد الهنغاري، ولسوء الحظ فقد تعزز هذا التمرد بدعوة الرئيس أيزنهاور إلى «النضال من أجل تحرير هنغاريا»[2].

---

(١) America and Russia. From Cold War Confrontation to Coexistence/Ed, by G. R. Hess. N. Y., 1973, p. 87.

(٢) Murphy R. Diplomat among Warriors. N. Y., 1964, p. 429.

استمر التدخل الأمريكي حتى بعد تشكيل حكومة العمال والفلاحين «يانوش كادر» من القوى الاشتراكية في هنغاريا والتي خاضت صراعاً لا هوادة فيه ضد الثورة المضادة وتوجهت إلى الاتحاد السوفييتي بطلب المساعدة المرتبط مع هنغاريا «باتفاقية التعاون المتبادل». علاوة على ذلك لم يفكر الأمريكيون حتى في محاولة التدخل المسلح الأمريكي في أوروبا الشرقية، لأن ذلك قد يتسبب بحرب كبيرة. وسرعان ما اعترف البيت الأبيض مكرها في نهاية المطاف «انطلاقاً من الوضع الجغرافي لهنغاريا وامتلاك الاتحاد السوفييتي قنابل نووية ووسائط إيصالها إلى أهدافها ما وراء المحيط، وبالتالي فإن هذه المغامرة غير محمودة العواقب». لقد تخلت حكومة آيزنهاور عملياً عن مذهب «التحرير» بسبب عدم توازن القوى الناشئ. ولم يستطع الإمبرياليون الأمريكيون فعل أكثر من زج كوادرهم التخريبية السرية في المعركة وتزويدهم بالأسلحة والتحريض بكل الطرق على الأعمال الحاسمة. وحذرت النمسا وبعض الدول الأخرى واشنطن صراحة من أن أية أعمال قد تُحوِّل أحداث هنغاريا إلى صراع دولي. المهم - أظهرت المساعدة الحاسمة للاتحاد السوفييتي أنه لن يترك مصير حلفائه تحت رحمة أي كان، وسيعمل كل ما بوسعه لحماية المنجزات الاشتراكية للعمال الهنغاريين.

ظهرت أيضاً بكل وضوح سياسة المغامرة لدالاس في الاستعمار الجديد، واتخذت أزمة هذه السياسة في الشرق الأوسط طابعاً حاداً.

حاولت حكومة آيزنهاور استخدام وعود «الحماية» والمساعدة الاقتصادية وخاصة لمصر لبناء سد أسوان على نهر النيل لجذب جميع بلدان الشرق الأوسط إلى مجال سياستها «التطويق المسلح» للاتحاد السوفييتي «وعزله عن الدول العربية، إضافة إلى تعزيز السطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط

وتشجيع توريد الأسلحة إلى «إسرائيل» من دول الناتو ودعم حلف بغداد (دون المشاركة فيه). غير أن جميع جهود الدوائر الحاكمة الأمريكية في إخضاع دول الشرق الأوسط غير المنحازة لهيمنتها الاقتصادية والاستراتيجية وقطع علاقاتها المتنامية مع الإتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى أثبتت عدم جدواها. إذ أن مصر وسورية وبعض دول الشرقين الأدنى والأوسط الأخرى لم تخضع للاستعمار الأمريكي الحديث مع استمرارها في النضال ضد الاستعمار الأوروبي القديم.

سرعان ما غيرت واشنطن تكتيكها بقناعتها بعدم جدوى سلوكها القديم مع الدول العربية، وتخلت عن وعودها بتمويل بناء السد العالي في مصر (أسوان). فالتحول الحاد لواشنطن من وعود تقديم المساعدة الاقتصادية إلى مصر إلى محاولة تقويض خططها الاقتصادية في الحقيقة شمل أيضاً حلفاء أمريكا الأوروبيين الغربيين الذين يمتلكون قناة السويس وحقول النفط وغيرها من الأنشطة المختلفة في الشرق الوسط، التي لم يجد دالاس حتى ضرورة التشاور حولها، وعدّت واشنطن صراحة أنه في حال عدم استسلام الدول العربية للابتزاز الأمريكي واتخاذ أية إجراءات عقابية، فإن هذا سيضر بالدرجة الأولى بمصالح إنكلترا وفرنسا المساهمين الرئيسين في المنشآت الأجنبية الموزعة في مصر أو في دول الجوار. قد تقوض هذه الإجراءات المواقع الأساسية لدول أوروبا الغربية في الشرق الأوسط وستؤدي، بالتأكيد، إلى صراع مع العرب، وستضطر إلى أعمال مشتركة مع الولايات المتحدة، وبالتالي إلى تنازلات كبيرة أمام الإمبرياليين الأمريكيين. وبكلمات أخرى إن إنزال الضربة بمصر - بحسب اعتقاد الدوائر الحاكمة الأمريكية بغض النظر عن أية نتائج محتملة للأحداث - ستكون رابحة.

اتخذت إنكلترا وفرنسا قراراً - كما صرح رئيس الوزراء البريطاني إيدن «للرئيس الأمريكي آيزنهاور - بالاستعداد لاستخدام القوة العسكرية المسلحة كآخر وسيلة»، مباشرةً بعد إعلان جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس (٢٦ تموز ١٩٥٦). وبالتالي ومع علمهم بالتحضيرات للهجوم العسكري على مصر فإن الدوائر الحاكمة الأمريكية لم تعارضْ الهجوم وإنما تصرفت وكأن الهجومُ أمرٌ واقعٌ لا محالة، ويتضح ذلك من رسالة أيزنهاور إلى إيدن بتاريخ ٣١ تموز ١٩٥٦ التي تشير فيها إلى«عدم استثناء مشاركة القوات الأمريكية في العمل العسكري السريع المرتقب» نحن نعترف - كتب الرئيس - بأهمية قناة السويس بالنسبة للعالم الحر، وإمكانية استخدام القوة ضرورية في نهاية المطاف[(١)].

شكلت اللعبة المزدوجة لدبلوماسية دالاس، بلا شك، في فترة أزمة السويس أحد الأسباب التي دفعت إنكلترا وفرنسا و«إسرائيل» في نهاية تشرين الأول ١٩٥٦ إلى الهجوم المفتوح على مصر وفقاً للخطط الموضوعة والتي عرف تفاصيلها الأمريكيون قبل أشهرٍ عدة منْ بدءِ الأعمال القتالية، إلا أن الدوائر الحاكمة الإنكليزية والفرنسية أخطأت في تقدير موقف الاتحاد السوفييتي، مفترضة أنه في ذروة الأحداث في هنغاريا لن يقدم الدعم إلى الشعب المصري في نضاله ضد قوات التدخل الأجنبي.

كان للتدخل السوفييتي في ٣١ تشرين الأول ١٩٥٦ في الدفاع عن مصر بتحذير المعتدين دورٌ كبيرٌ في خلط خطط الإمبرياليين ليس في لندن وباريس فحسب وإنما في واشنطن أيضاً. وأصبحت كل آمالهم في حملة بوليسية عقابية سريعة ناجحة بلا جدوى محصورة في قناة السويس. واستمر الشعب المصري في نضاله ضد المعتدين بدعم الاتحاد السوفييتي والدول

(١) *Eisenhower D. D.* Waging Peace, 1956—1961. Garden City, 1965, p. 664.

الاشتراكية والدول العربية والدول الأخرى المحبة للسلام. إن شرارة الصراع التي أشعلتها الإمبريالية في هذه المنطقة تهدد لتشمل كامل الشرق الأوسط، ولن تدمر المنشآت النفطية الإنكليزية والفرنسية فقط وإنما الأمريكية أيضاً. ينبغي علينا أن نوقف هذه الحرب قبل أن نحترق فيها جميعاً - ذلك ما صرحت به إحدى الشخصيات الرفيعة في وزارة الخارجية الأمريكية، وتوقع آثاراً كارثية حتمية للتدخل الأمريكي في الأحداث[١].

يُفَسَّرُ امتعاض واشنطن في أنَّ حلفاءها في أوروبا الغربية تورطوا في مغامرة السويس عوضاً عن دعم تدخل الولايات المتحدة في شؤون أوروبا الشرقية، وهذا ما شكَّل عاملاً هاماً في موقف الولايات المتحدة ضد استمرار العدوان على مصر وفي الشرق الأوسط. «طالما أردْتُّ - أعلن وزير الخارجية الأمريكي توضيحه صراحةً - تركيز الرأي العام العالمي بشكل استثنائي على ما جرى في هنغاريا»[٢].

أدان ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي أولاً ومن ثم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية تشرين الثاني ١٩٥٦ العدوان الثلاثي الإنكليزي - الفرنسي - الإسرائيلي ضد مصر[٣]. كانت هذه الخطوة خطوة تكتيكية إجبارية لدبلوماسية دالاس في لحظة فشل التدخل الثلاثي نتيجة مقاومة العرب والأعمال الحاسمة للاتحاد السوفييتي والشعوب الأخرى المتحررة المُحبّة للسلام. كانت هذه الإدانة مجرد عملٍ دعائيٍّ من دون أية إجراءات عملية من الولايات

---

(١) *Murphy R.* Op. cit., p. 391.

(٢) *Berding A. H.* Op. cit., p. 110—111.

(٣) انظر تفاصيل استراتيجية البيت الأبيض والأمم المتحدة. موسكو ١٩٧٢ ص ٩٥ باريشيف أ.ب.

المتحدة ضد المعتدين، إعلان الإدانة كان فقط لرفض أية تدابير قد يقترحها الاتحاد السوفييتي وترافق الانفصال التام من الأعمال العسكرية لإنكلترا وفرنسا من قبل الولايات المتحدة مع تفهمها لشكاويهم ضد عبد الناصر، بهدف الحفاظ على التعاون مع أصدقائها في الناتو. والدليل على ذلك هو أن الشركات الاحتكارية الأمريكية اهتمَّت في ضرورة الإمداد المستمر بالنفط بعيداً عن ممر قناة السويس نتيجة الحرب فيها.

أوضح القضاء على تمرد الثورة المضادة في هنغاريا وفشل العدوان الثلاثي على مصر أن محاولات الإمبريالية العالمية في القيام بهجوم معاكس ضد الاشتراكية والتحرر الوطني محكومة بالفشل، وأن مذاهب «التحرير» و«الانتقام الشامل» فضحتها في أعين ملايين البشر، وأن المسافة كبيرة بين الأهداف الرسمية والإمكانات الحقيقية في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة تجاهلت هذه الدروس.

توجه الرئيس الأمريكي آيزنهاور برسالة خاصة إلى الكونغرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ شرح فيها بالتفصيل نوايا وأساليب الدوائر الحاكمة الأمريكية تجاه الشرقين الأدنى والأوسط، ودخل المذهبُ الجديدُ التاريخَ المسمى باسم مؤلفه «آيزنهاور»، وفي الحقيقة فإنه لخَّص السياسة العالمية الأمريكية في فترة الرئاسة الثانية في البيت الأبيض على أساس إقليمي.

نقطة الانطلاق في رسالة آيزنهاور هي الاتهامات قياسية الأبعاد ضد الاتحاد السوفييتي الطامح إلى تحقيق الهيمنة في الشرق الأوسط /منطقة المصالح الحيوية والاستراتيجية والتجارية والمواصلات والطاقة ومواد الخام وحتى الدينية للولايات المتحدة وحلفائها/، هذه المنطقة - يقول الرئيس الأمريكي - «كانت دائماً تشكل مركز تقاطع القارات الثلاث في النصف الشرقي من الكرة

الأرضية، وتمكّن قناة السويس دول آسيا وأوروبا من التجارة الضرورية بينها للحفاظ على الاقتصاد المتوازن والمزدهر. يؤمّن الشرق الأوسط المواصلات بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويمتلك حوالي ٢/٣ احتياط النفط المعروفة حالياً، ويغطي احتياجات أوروبا وآسيا وأفريقيا». وطلب الرئيس آيزنهاور من الكونغرس - بهدف إنقاذ دول الشرق الأوسط من خطر الشيوعية السوفييتية - السماح له بالعمل على ثلاثة اتجاهات: التعاون مع الدول العربية لتطوير القوى الاقتصادية للمحافظة على الاستقلال الوطني، إعداد برامج المساعدة العسكرية والتعاون، والأهم من ذلك كله استخدام القوات المسلحة الأمريكية من أجل ضمان وحماية أراضي وسلامة واستقلال دول الشرق الأوسط(١).

أشارت وكالة تاس السوفييتية إلى «مذهب آيزنهاور» الجديد، وَوعَدَت الولايات المتحدة الأمريكية دول الشرق الأوسط في الأعوام المالية ١٩٥٨- ١٩٥٩ بـ (٢٠٠) مليون دولار، في حين أنه مقابل سنة واحدة عام ١٩٥٥ - حيث الشركات الأمريكية والإنكليزية - أنتجت ١٥٠ مليون طن من النفط، بلغت تكاليفها ٢٤٠ مليون دولار فقط. وأما الأرباح الصافية على هذه الكمية من النفط كانت ١٩٠٠ مليون دولار، بهذا الشكل تظهر المؤسسة الخيرية للولايات المتحدة الأمريكية على حقيقتها(٢).

كان على «مذهب آيزنهاور» لعب دوراً هاماً لتنفيذ خطط معاداة السوفييت التي اشتملت عليها دبلوماسية دالاس في تطويق الاتحاد السوفييتي والضغط العسكري عليه(٣). والمطلوب من هذا المذهب تجاوز حاجز الحيادية الناشئ أمام

---

(١) American Foreign Policy: Current Documents, 1957. Wash., 1961, p. 784—785, 798.

(٢) صحيفة البرافدا ١٣ ١٩٥٧ كانون الثاني .

(٣) كتب المعلق العسكري الأمريكي المستقل هـ. بولدوين أن النظام العالمي للأمن المحيطي يمثل الأساس للقوة الجوية الاستراتيجية، من أجل التحرك في تماس مباشر مع الأراضي السوفييتية=

الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط. ولما كانت غالبية الدول العربية ترفض الدخول في أحلاف عسكرية - سياسية، فقد لجأت الولايات المتحدة إلى السياسة الانفرادية لوضعها تحت هيمنتها العسكرية من دون أية شكليات.

رفضت جميع الدول العربية «مذهب آيزنهاور». باستثناء بعض الدول الواقعة تحت سلطة الحكام الرجعيين - الإقطاعيين أو بتبعية عسكرية - سياسية كبيرة واقتصادية - مالية للولايات المتحدة التي وافقت على تلقي المساعدات من أمريكا وفقاً لمذهب أيزنهاور. وفي الوقت ذاته عززت حكومات وشعوب الدول العربية المستقلة نضالها ضد الإمبريالية وضد عملائها في الشرق الأوسط.

وفي لبنان عندما حاول الرئيس كميل شمعون الموالي لأمريكا البقاء في كرسي الرئاسة فترة إضافية خارج أحكام الدستور اللبناني، انتفض الشعب اللبناني ضد هذا الإجراء الذي أدى إلى وضع قريب من حافة الحرب الأهلية. من خلال هذا الوضع اليائس لجأت الحكومة الرجعية في ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى واشنطن بطلب المساعدة العسكرية في محاولة للحفاظ على الرئاسة اللاشرعية بحراب قوات التدخل الأجنبية. والمسوِّغ المباشر لإنزال القوات الأمريكية في لبنان ١٥

=و... تطويق هذه الأراضي في هذا النظام وحسب مذهب آيزنهاور يجب ضم الشرق الأوسط الذي يشكل مدخلاً بحرياً أو جوياً إلى آسيا الوسطى. تابع بولدوين «إن العمليات الجوية العسكرية من قواعد الشرق الأوسط أو من سفن الأسطول السادس سهلة (من دون تعبئة الوقود جواً) تغطي الدردنيل وآبار نفط القوقاز... المجمع الصناعي الدون - الفولغا - جنوب الأورال».

وفي الحرب النووية الشاملة يمكن استخدام هذه الميزة خلال عدة ساعات فقط ويمكن أن تقرر المصير وفي حال القيام بحرب محدودة فإن هذا الوضع سيوفر الكثير من المكاسب الاستراتيجية، الأمر الذي يبرر بذل هذه الجهود الكبيرة. إن مذهب آيزنهاور يعني أن حدودنا الحالية موجودة في القوقاز. (Foreign Affairs, 1957, July, p. 658—659, 665) ..

تموز والإنكليزية في الأردن ١٧ تموز هو قيام ثورة العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨، حيث قام الشعب بعزل نظام نوري السعيد الملكي الدموي العميل للغرب، وحلَّتْ محلَّه حكومة العميد عبد الكريم قاسم وانسحابه من حلف بغداد.

تؤكد سرعة التدخل الأمريكي والإنكليزي وتنسيقه في الشرق الأوسط على الطابع التحضيري الدقيق لها. ففي هذه المرة - وخلافاً لأزمة السويس ١٩٥٦ -، فإن الدوائر الحاكمة الأمريكية والإنكليزية نسقت أعمالها ضد حركة التحرر الوطنية للشعوب العربية، لإنقاذ مواقعها في الشرق الأوسط، فقد اتحد الاستعمار الأمريكي الجديد والاستعمار الإمبراطوري الإنكليزي. وكما أوضح آيزنهاور لمبعوثه ميرفي بمهمة طارئة إلى لبنان، أنه يجب أن تستعرض المشاة البحرية الأمريكية القوة الأمريكية لشعوب الشرق الأوسط والاستعداد لاستخدامها[١].

أثار التدخل المكشوف للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول العربية والتفاقم الجديد في الوضع الدولي موجة استياء عارمة في العالم كله، وتعرض التدخل الأمريكي - الإنكليزي للإدانة من جانب الغالبية الساحقة للدول النامية. وحذَّرَ الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية بشدة من استمرار التدخل. وسرعان ما طالبت الجلسة الثالثة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في ٨آب ١٩٥٨ بانسحاب جميع القوات الأجنبية من الشرق الأوسط. وفي نهاية تشرين الأول ١٩٥٨ أجبرت آخر القطعات العسكرية الأمريكية على الانسحاب من لبنان بعد أن تم الاتفاق بين جميع الأحزاب اللبنانية الرئيسة على مستقبل السلطة في البلاد والسياسة الخارجية

(١) *Murphy R.* Op. cit, p. 363-364.

المحايدة، وبهذا الشكل تشوهت سمعة دبلوماسية دالاس في الشرق الأوسط

- مذهب آيزنهاور المعتمد على استخدام القوة بشكل رئيس.

نشأت أزمة حادة حتى في العلاقات المتبادلة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وتبين أن جميع تصريحات حكومة آيزنهاور حول تهدئة هذه المنطقة بعد التدخل الأمريكي في غواتيمالا وعن إقامة شراكة جيدة بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية المجاورة كانت لخداع الرأي العام العالمي وخداع الذات. وقد أعقب ذلك جولة لنائب الرئيس ر. نيكسون في نيسان على نصف الكرة الغربي مستعرضاً نجاح سياسة حكومة الجمهوريين في أمريكا اللاتينية. وقد أثارت هذه الجولة سلسلة احتجاجات عارمة ضد السياسة الأمريكية ومطالبات في إعادة النظر الجذرية في هذه السياسة وفي كامل منظومة العلاقات الأمريكية البينية[1].

لجأ سياسيو واشنطن البارزون القلقون جراء تدهور العلاقات المتبادلة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية إلى الدعاية المبتذلة المعادية للشيوعية، محاولين تسويغ هذه النتيجة بسبب مكائد موسكو، وجربوا في الوقت ذاته تهديد دول أمريكا اللاتينية الجنوبية بما فيها العقوبات العسكرية بسبب تحركاتها ضد

---

(١) كتب المؤرخ الأمريكي العالمي المشهور ر. ستيبنس أن تطور الأحداث في نصف الكرة الأرضية الغربي في عام ١٩٥٨ كان مفاجأة غير متوقعة للولايات المتحدة منذ إطلاق القمر الصناعي. قوبلت النزعة الأمريكية المشهورة في اعتبار فهم ودعم أصدقائنا في كندا وفي الدول السوفييتي الجنوبية القريبة من حدودنا مؤكدين بالمظاهرات السلبية في تلك المنطقتين. كل هذا كانت فقط أكثر المؤشرات حدة لما تبين أنه سخط عميق متجذر في الأعماق بسبب سياسة الولايات المتحدة في المسائل الاقتصادية والسياسية على السواء

(*Stebbins R. P.* The United States in World Affairs, 1958. N. Y., 1959, p. 350).

الإمبريالية. فسَّرَ وزير الخارجية الأمريكية دالاس سبب المظاهر العاصفة بضعف جهاز الشرطة العسكرية في فنزويلا ودول أمريكا اللاتينية الأخرى. «فقد نشأ نوع من فراغ القوة كما أعلن وزير الخارجية الأمريكي دالاس في ٢٠ أيار ١٩٥٨ بلغته المفضلة لديه التي تشجع العناصر المشاغبة (!) للتحدث في الواجهة»(١).

الحقيقة ليست في مؤامرات العناصر المشاغبة، فالإمبرياليون الأمريكيون لم يعد باستطاعتهم فرض إملاءاتهم على شعوب أمريكا اللاتينية، وأصبحوا في وضع لا يسمح لهم بمنع انتصار النضال الشعبي التحرري في كوبا، وظهور أول دولة حقيقية حرة في نصف الكرة الغربي. وعملت واشنطن ما بوسعها لإنقاذ نظام باتيستا الإجرامي والدامي العميل في كوبا. وأعلنت الدوائر الحاكمة الأمريكية عن نيتها في تنظيم التدخل المسلح المفتوح في كوبا نتيجة احتجاز الثوار الكوبيين لعناصر المشاة البحرية الأمريكية التي كانت تنفذ مناورات عسكرية على الأراضي الكوبية(٢).

أبدت الدوائر الحاكمة في واشنطن إعجابها بقرار التدخل العسكري وقيام الحرب الأهلية لصالح النظام العميل باتيستا، وبغض النظر عن مدى فساد نظامه. ومع ذلك كان لابد من التريُّث؛ لأن حكومة آيزنهاور لا يمكن إلا أن ترى بأم العين أن الشعب الكوبي بكامله ثار ضد باتيستا أولاً، وثانياً ليس لديها أية قوات أخرى للتدخل سوى قواتها الذاتية، وثالثاً عدَّت أن هذا التدخل قد يطول كثيراً ويكلف باهظاً في جميع المقاييس، ورابعاً

---

(١) American Foreign Policy: Current Documents, 1958. Wash., 1962, p. 372.

(٢) كتب ميرفي إلى البنتاغون إن سير الأحداث في كوبا لم ينل إعجاب البنتاغون. إذ تبين أن شجاعة الفدائيين نالت من الأمن الأمريكي (؟) في المنطقة الكاريبية، ونصح البنتاغون بالتدخل الفوري في كوبا. *Murphy R.*. Op. cit., p. 369—370.

العدوان الأمريكي على كوبا قد يثير حفيظة دول أمريكا اللاتينية المتوترة مسبقاً والمهيَّأةُ للانفجار في أية لحظة. وخامساً وأخيراً خشيت الدوائر الحاكمة الأمريكية من اشتعال بؤرة صراع جديدة في العالم في لحظة تغيير توازن القوى لصالح القوى التحررية في العالم.

يعدُّ إطلاق أول قمر صناعي سوفييتي «زيمليا» في ٤ تشرين الأول ١٩٥٧ أحد أكثر الأدلة على تغير توازن القوى لصالح الاشتراكية في تلك الفترة.

أنزل اختراق الاتحاد السوفييتي للفضاء ضربة حاسمة بالإستراتيجية الأمريكية العالمية والإيديولوجية الإمبراطورية. وأكد إطلاق المركبات الفضائية السوفييتية إلى أن منعة الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة أصبحت من الماضي. وانهارت أهم مسلمة في التفكير السياسي العسكري للدوائر الحاكمة الأمريكية. وبالتالي ينبغي على قادة الولايات المتحدة تفهم أن التهديد بالانتقام الشامل، شاؤوا أم أبوا، قد يطال الأراضي الأمريكية نفسها. ووفقاً للتقاليد التاريخية الجغرافية فإن القوات المسلحة الأمريكية يمكن أن تخوض الأعمال القتالية في أي مكان باستثناء أراضيها التي لا تزال غير قابلة للأعمال القتالية.

بعد أن جعلوا السياسة أداة عسكرية وحولوا القوة إلى تعابير ملموسة للضغط العالمي، أعدَّت الدوائر الحاكمة الأمريكية واحدة من أكثر الهزائم الدراماتيكية في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية والدعاية الإعلامية. وشكل إطلاق قمرين صناعيين سوفييتيين إلى الفضاء «زيمليا» في ٤ تشرين الأول و٣ تشرين الثاني ١٩٥٧ - كما اعترف ستيبنس - نقطة تحول مفاجئ في العلاقات الدولية، وإنجازاً هاماً في غزو الإنسان للمحيط الفيزيائي (الفضاء الخارجي). وبما أن الاستعراض المدهش في البراعة العلمية والهندسية للدولة التي قيَّموها دولة متخلفة عن الغرب من الناحية العلمية في المنجزات الفنية،

فإنه ضمن الانتصار النفسي الواسع من الدرجة الأولى. إضافة إلى ذلك فقد أثارت شكوكاً كبيرة في عدم كفاية الاستعدادات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي ما زال الغرب يعتمد عليها[١].

تلخص رد فعل الدوائر الحاكمة الأمريكية على إطلاق الصواريخ السوفييتية العابرة للقارات والأقمار الصناعية في محاولات النظر إلى ذلك مجرد انجازات عسكرية ولا تعني أي تبدلات في توازن القوى بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ولكن الحكومة الأمريكية سرعان ما ناقضت نفسها باتخاذ مجموعة تدابير وإجراءات موجهة لتسريع تطوير البرامج الصاروخية وغيرها من البرامج العسكرية، وكذلك لتحسين الوضع العام في الدراسات العلمية في البلاد. وعملت في الوقت نفسه لتعزيز الدفاع عن العالم الحر، وتثبيت ما يسمى بمبدأ الاعتماد المتبادل الذي حدد حقيقةَ محاولةٍ جديدةٍ في تجنيد موارد الدول الأخرى لخدمة الإمبريالية الأمريكية. وكما أشير في الإعلان الإنكليزي - الأمريكي المشترك حول الهدف المشترك الذي صادق عليه أيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني ماك ميلان في أثناء لقائهما في نهاية تشرين الأول ١٩٥٧ إن دول العالم الحر مرتبطة ببعضها بشراكة حقيقية، وبتوحيد مواردها وتوزيع المهام في جميع المجالات لتتمكن من ضمان التقدم والأمن لنفسها[٢].

---

(١) *Stebbins R. P.* The United States in World Affairs, 1957. N. Y., 1958, p. 1.
بالمناسبة قبيل إطلاق الأقمار الصناعية السوفييتية الأولى أعدت مجموعة من العلماء الأمريكيين بقيادة معاون الرئيس في مسائل العلوم والتكنولوجيا كيليان تقريراً أوصوا باستمرار وبواسطة الاختراعات التكنولوجية زيادة قدراتنا (أي الولايات المتحدة - المؤلف) على الانتقام.
(*Killian J. R., Jr.* Sputnik, Scientists, and Eisenhower. A Memoir of the First Special Assistant to the President for the Science and Technology. Cambrid-ge (Mass.), 1977, p. 71—75).

(٢) American Foreign Policy: Current Documents, 1957, p. 6.

استطاعت الدبلوماسية الأمريكية في نهاية ١٩٥٧ وضمن أطر الناتو بعد إنكلترا، الاتفاق مع إيطاليا وتركيا على نشر صواريخ ذرية متوسطة المدى على أراضيها «توب وجوبيتر» التي خطط لها عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥[١]. ووقعت لاحقا اتفاقيات مع حلفائها لإقامة تعاون علمي - تكنولوجي وثيق واعدةً إياها بمشاركتها بأسرار الأسلحة الذرية.

في ظروف تغيير موازين القوى - بما فيها العسكرية لصالح الاشتراكية -، أصبحت دول أوروبا الغربية تخشى ليس فقط من التهديد السوفييتي الأسطوري المزعوم وإنما من الأمريكي الحقيقي. إن أعمال المغامرة لواشنطن - بما فيها البعيدة عن الولايات المتحدة - قد تجر أوروبا الغربية إلى صراع يؤدي إلى حرب شاملة، وهذا يعني أن التغييرات الجديدة في توازن القوى بين الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الغربية، وفقدان الولايات المتحدة منعتها الإستراتيجية أيقظت دول أوروبا الغربية ودفعتها إلى انتهاج سياسة المناورة المستقلة عن الولايات المتحدة، وطرح مقترحات وادعاءات مضادة تجاه الشريك الأمريكي الذي يتمتع بسلطة خطيرة وكبيرة عليها.

لم تكتف حكومة الجنرال ديغول برفض تقديم أراضي فرنسا لقواعد الصواريخ الأمريكية فقط، وإنما أرسلت مذكرة خاصة في ٢٤ أيلول عام ١٩٥٨ إلى آيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان طالبت فيها بتشكيل إدارة ثلاثية من نوع خاص مؤلفة من الولايات المتحدة وفرنسا وإنكلترا في داخل الناتو لتنسيق سياسة الغرب على النطاق العالمي، وكذلك لاتخاذ قرارات استخدام الأسلحة الذرية في حالة الحرب. قامت فرنسا، مستاءة، باتخاذ عدد من التدابير

(١) *Killiam J. R., Jr.* Op. cit., p. 67—79.

لإخراج قواتها المسلحة من تحت إمرة قيادة الناتو ولإنتاج سلاحها الذري الخاص بها. رفضت حكومة آيزنهاور مقترحات ديغول وأعلنت صراحة معارضتها الإجراءات التي اتخذها، أثارت سياسة الولايات المتحدة تجاه جمهورية ألمانيا الديمقرطية نقداً متنامياً في أوروبا الغربية. والطريقة الحقيقية لتعزيز الأمن والسلام في وسط أوروبا هي فقط الاعتراف بحقيقة وجود دولة أخرى مجاورة لجمهورية ألمانيا الاتحادية مستقلة - جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وإقامة علاقات عادلة بينهما ومع بقية الدول الغربية الأخرى والاعتراف بالحدود الأوروبية المرسومة بعد الحرب العالمية الثانية. والحد من إدعاءات عسكريي ألمانيا الاتحادية والمتشددين المتطرفين فيها. وتطلب الوضع التطبيع بحيث يكون الجزء الشرقي من برلين عاصمة لألمانيا الديمقراطية والجزء الغربي منها، أصبح مركزاً للنشاط التخريبي للإمبرياليين ضد الدول الاشتراكية.

تقدمت حكومة الاتحاد السوفييتي في تشرين الثاني ١٩٥٨ بمقترح تطبيع الوضع في برلين الغربية ومن ثم توقيع اتفاقية السلام الألمانية رافضة النظر بسلبية إلى التطور الخطير للأحداث في أوروبا(١).

تعاملت حكومة آيزنهاور في البداية بسلبية حادة مع المبادرة السوفييتية، وحاولت واشنطن من جديد اللجوء إلى التهديد بالحرب النووية لتعزيز الموقف الأمريكي تجاه المسألة الألمانية والبرلينية والدولية الأخرى، غير أن هذه المحاولة كانت محكومة بالإخفاق مسبقاً. لم تؤد هذه المحاولة إلى تدهور الوضع الدولي، وخاصة العلاقات الأمريكية والسوفييتية أولاً فقط، وإنما إلى المعارضة القوية للقوى المختلفة في الدول الاشتراكية

---

(١) انظر البرافدا، ٢٨،١٩٥٨ تشرين الثاني: تاريخ الدبلوماسية الجزء الخامس ص ٤٩٣ –٤٩٨.

والكثير من الدول المحايدة وبعض حلفاء الولايات المتحدة والرأي العام العالمي وجزء من الأمريكي، وأخيراً بعض مجموعات الدوائر الحاكمة الأمريكية، وإن بعض التغيير في الدبلوماسية الأمريكية والتكتيك تجاه عدد من أهم المسائل الدولية أصبح لا محالة.

استؤنفت المباحثات من جديد في جينيف بعد فترة انقطاع طويلة في صيف ١٩٥٩ بين وزراء خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وإنكلترا وفرنسا حول المسألة الألمانية، وتم في حينه تحقيق اتفاقية تبادل الزيارات لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية على مستوى أعلى بين الشخصيات الحكومية للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. لقد ساعدت المحادثات وتبادل الزيارات على التحسن الواضح والصريح للوضع الدولي وتعزيز آمال الشعوب في توطيد السلام في العالم. وعمل الجانب السوفييتي الكثير، خلال المباحثات، من المقترحات العملية لتسوية المشكلات الجدلية التي تعيق إقامة العلاقات الطبيعية والسلمية والعادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

وفي الأول من كانون الأول ١٩٥٩ وُقِّعَتْ اتفاقية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا والأرجنتين وأستراليا وغيرها من الدول المعنية حول القارة القطبية الجنوبية، حيث اعترف الجميع بأن استخدام القارة السادسة فقط في الأغراض السلمية. غير أن حكومة آيزنهاور لم توافق على بعض الاتفاقيات الأخرى، وعملت الكثير لتقويض إمكانات الاعتراف بمبدأ التعايش السلمي كأساس في العلاقات الأمريكية السوفييتية. وكما أصبح واضحاً فإن جواب الولايات المتحدة على المبادرة السلمية للاتحاد السوفييتي بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي

أدى إلى النهج التكتيكي لتشكيل رؤية للنشاط والتغييرات الجدية، فقد تم الاحتفاظ في الحقيقة بجميع الأهداف تقريباً، وكذلك مواقف الولايات المتحدة من العلاقات الدولية.

شكلت «الدبلوماسية الشخصية» لآيزنهاور في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ واحدة من المناورات التي نفذتها واشنطن (بعد وفاة وزير الخارجية دالاس). وترافقت تلك الدبلوماسية بدعاية ترويجية مغرية جداً لحب الولايات المتحدة للسلام. وفي الحقيقة فإن جولة أيزنهاور ١٩٥٩ - ١٩٦٠ في أوروبا الغربية وآسيا وأمريكا اللاتينية ليست للهجوم النفسي المضاد فقط، وإنما من أجل إجراء محادثات مختلفة خلف الكواليس المخصصة لدعم الحرب الباردة. فقد استعمل الرئيس الأمريكي لقاءه مثلاً في إيطاليا لمزيد من مشاركة هذه الدولة في سباق التسلح، ووعدها بإعادة النظر في زيادة المساعدة العسكرية مقابل السماح بإقامة قواعد صواريخ جوبيتر.

صرح آيزنهاور بضغط من البنتاغون ولجنة الطاقة الذرية في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٩ أن الولايات المتحدة بعد رأس السنة الجديدة ستكون في حلٍّ من التزاماتها بعدم إجراء تجارب ذرية. وأشار وزير الخارجية الجديد غيرتر في ١٨ شباط ١٩٦٠ إلى أن الولايات المتحدة - بغض النظر عن التهديدات التي قد يخلِّفها سباق التسلح ولا سيما الذّري - تعدّ ذلك أصغر من المخاطر التي قد تنشأ فيما لو دخلنا في أفق مضمون حول السيطرة على الأسلحة[1].

بدأت الدوائر الحاكمة الأمريكية بإعداد مجموعة من الأفكار لمؤتمر القمة المرتقب في باريس تتضمن كل المقترحات الأمريكية المرفوضة من الجهة الأخرى

(١) Documents on American Foreign Relations, 1960/Ed. by R. P. Stebbins. N. Y., 1961, p. 188.

في نزع السلاح والمسألة الألمانية وغيرها. ففي ٢ أيار ١٩٦٠ اتخذ الكونغرس مرسوما حول الشعوب المستَعبَدة يدعو فيه آيزنهاور إلى تحقيق التغييرات الملائمة للرأسمالية في الدول الاشتراكية الأوروبية. وأخيراً استمرت الولايات المتحدة بإرسال طائرات التجسس في أجواء الاتحاد السوفييتي، إذ تم إسقاط واحدة من هذه الطائرات التي كان يقودها «باورز» في ١أيار ١٩٦٠ في المجال الجوي السوفييتي في «سفيردلوفسك».

بعد التصريحات المضلِّلة للسلطات الأمريكية عن بعثة الأبحاث العلمية لطائرة الاستطلاع الأمريكية Y-2 التي افتضح أمرها أعلن الرئيس آيزنهاور عن مسؤوليته الكاملة عن الطلعات التجسسية فوق الاتحاد السوفييتي، وأضاف: إن هذه الطلعات نفذت وستنفذ لصالح أمن الولايات المتحدة منذ رفض الاتحاد السوفييتي الخطة الأمريكية «للسماء المفتوحة». وبدلاً من إدانة ممارسة انتهاك الحقوق السيادية للاتحاد السوفييتي، أعلنت واشنطن عشية افتتاح المؤتمر في باريس ١٥ أيار ١٩٦٠ حالة الاستعداد القصوى في القوات المسلحة الأمريكية وفي القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج. بعد اتخاذ كل هذه الإجراءات، فإن حكومة آيزنهاور حسب اعتراف الشخصية النافذة في الحزب الديمقراطي ستيفنسون نجحت في إجراء مفاوضات ناجحة مع الروس، والتي تعدّ ذات أهمية حيوية لوجودنا، مستحيلة، طالما أنها في السلطة[١].

لم يكن فشل الدبلوماسية الشخصية لآيزنهاور مصادفة. وبالتالي فإن المفارقة كبيرة بين حالة «حب السلام» والمضمون السابق للسياسة الخارجية الأمريكية. فقد كان تخفيف الخطاب المتشدد والشعارات المغامرة للسنوات السابقة دليلاً على الأزمة المتفاقمة للدبلوماسية الأمريكية، إلا أن مناورة الرئيس لم تُخْفِ إخفاقات

(١) New York Times, 1960, May 20.

السياسة الأمريكية في ربيع ١٩٦٠ في مختلف مناطق الكرة الأرضية - من جنوب كوريا، حيث عزل نظام الديكتاتور لي صين مان وحتى تركيا التي سقطت فيها حكومة مندريس الحليف المخلص الآخر للولايات المتحدة.

استقالت حكومة كيسي في اليابان بسبب تمريرها اتفاقية عن طريق البرلمان تمنح أمريكا بموجبها الحق في نشر قواتها على الأراضي اليابانية، وتصاعد نضال الشعب الياباني ضد هذه الاتفاقية، الأمر الذي اضطر كيسي رئيس وزراء اليابان الطلب شخصياً من آيزنهاور الذي يقوم بزيارة الفيليبين إلغاء زيارته التي كانت مقررة إلى اليابان. ففي آب ١٩٦٠ انطلقت الانتفاضة في فيتنام ولاووس ضد السلطات العميلة التي نصّبتها الرجعية الأمريكية . وتشكلت في فيتنام الجنوبية في نهاية ١٩٦٠ جبهة التحرير الوطنية التي تزعمت نضال الجماهير الشعبية الواسعة ضد نظام «هغو دين دييما» الدامي والاستعمار الأمريكي الجديد.

حاولت حكومة آيزنهاور المتهوِّرة بسبب إخفاقاتها اللجوء من جديد إلى القوة ودبلوماسية الأزمات.فقد طالبت بتعزيز الترسانة الصاروخية النووية للولايات المتحدة، وشددت من تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الهند الصينية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وبدأ التحضير للهجوم المسلح على كوبا. وعملت الدبلوماسية الأمريكية ما بوسعها على إضفاء الطابع الإمبريالي على لجنة الأمم المتحدة إلى الكونغو، التي شكلت بطلب من الحكومة الشرعية في هذه البلاد وبتشجيع من مجلس الأمن الدولي؛ بهدف وضع نهاية الاستعمار البلجيكي. وبالاستفادة من عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والاستيلاء على بعثة الأمم المتحدة بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة «هامرشولد» فقد استطاعت الدوائر الحاكمة الأمريكية تحقيق الخطة والتوافق الكامل مع الطموحات الإمبريالية بعيداً عن رغبة رئيس وزراء الكونغو

«باتريس لومومبا»، وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى سقوط الحكومة واغتيال لومومبا الشنيع. وإلى التدخل الجديد للاستعمار.

لم تستطع حكومة الجمهوريين التهرب من الإخفاقات المتعددة في سياستها الخارجية بسبب تمسكها بالحدود القديمة للحرب الباردة، الأمر الذي لعب دوراً هاماً في حظوظ أفضل بالفوز للحزب الديمقراطي عشية انتخابات ١٩٦٠.

٤ - الحركة النقابية (وحدة الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر النقابات الإنتاجية):

تطورت الحركة العمالية في الخمسينات في ظروف التناقضات المثيرة للجدل في الرأسمالية العالمية. أشار الباحثون السوفييت إلى أن: (فترة الخمسينيات بداية الستينيات تعدّ بالنسبة للنظام الرأسمالي فترة الصدامات الداخلية والخارجية. وقد حدثت تغييرات ملحوظة في توازن القوى وفي العلاقات المتبادلة في داخل المنظومة الرأسمالية، وسجل انخفاض الثقل النوعي للولايات المتحدة في اقتصاد الإمبريالية لصالح مراكز أوروبا الغربية واليابانية الإمبريالية مع المحافظة على مكانة الولايات المتحدة في السياسة الإمبريالية وتعزيز دورها العسكري، وفي الوقت ذاته في النظام الرأسمالي.. إن تحول الاشتراكية إلى طابع متقدم لا رجعة فيه في التطور العالمي، والتغييرات الإيجابية الأخرى في العالم، غيرت توازن القوى الطبقية ليس على النطاق العالمي فقط وإنما في داخل الدول الرأسمالية. فقد أنتج تحولات عميقة في السياسة الاجتماعية للبرجوازية، وأجبرها على تكييف علاقات الطبقة العاملة مع الوضع الجديد في العالم[1].

---

(١) الحركة العمالية العالمية: مسائل التاريخ والنظرية. موسكو، ١٩٨١ الجزء ٦ ص ١٢١، ١٢٢، ١٢٣.

تباطأت وتائر نمو الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة منذ النصف الثاني للخمسينيات. وانعكس انخفاض تأثير الوضع العسكري العالي في سنوات الحرب في كوريا وكذلك عمليات إعادة التسليح التكنولوجي للصناعة الأمريكية، وبالتالي فقد أصبحت الثورة العلمية - التكنولوجية عاملاً هاماً في التطور الاجتماعي الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، تلك الثورة التي ظهرت في أتمتة العمليات الصناعية وفي استبدال العمل اليدوي بالآلي، وفي ظهور التكنولوجيا الجديدة والحواسب الأولى في العالم.. إلخ. خلَّفت الثورة العلمية - التكنولوجية وراءها تبدلات في جوهر العمل والعلاقات في عملية الإنتاج[1]، وأدت إلى نمو سريع في الكوادر الهندسية - الفنية، وقلّصت بشكل ملحوظ الحاجة إلى العمال غير المؤهلين ونصف المؤهلين.

أصبح تطور التوظيف في مجال التجارة والخدمات والمؤسسات المالية والصحية والحكومية حقيقة واقعة هو الآخر. ففي عام ١٩٥٥ بلغ عدد الوظائف في المجالات غير الزراعية ٤٩,٤ مليون موظف، وشكل القسم الأكبر منهم في المصانع والمعامل ١٦,٦ مليون وتليها المجموعة العاملة في مجال التجارة - ١٠,٧ ملايين، وفي الخدمات الحكومية ٦,٩ ملايين. وفي مجال الخدمات ٥,٦ مليون، النقل ٤ ملايين، في البناء ٢,٥ مليون، في المؤسسات المالية ٢ مليون[2]. بهذا الشكل يكون عدد العاملين في مجال التجارة والأعمال المكتبية أكثر من عدد العاملين في المصانع والمعامل. مما ولّد مشكلات غير تقليدية أمام الحركة العمالية في خطة ضم فصائل جديدة من الطبقة العاملة

---

(١) مرجع سابق غاوزنر ن.د.ص ٢٢ .

(٢) The American Workers' Fact Book, 1956. Wash., 1957, p. 18.

إلى النقابات العمالية وتطوير أشكال ووسائل الصراع من أجل مصالح الكادحين الحقيقية.

كذلك فإن تفاقم مشكلة التوظيف المرتبطة بشكل وثيق بمسائل تغيير تركيبة التأهيل في القوة العاملة ترك أثراً فعالاً في أتمتة الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية فترة الخمسينيات. ففي صناعة السيارات مثلاً خلال ١٩٤٧ - ١٩٦٠ ارتفع الإنتاج ١,٥ مرة، بينما انخفض عدد العاملين فيها ٣%، وانخفض بحدة عدد العاملين في صناعة الفحم. وفي الصناعة الإلكترونية خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٦ ازداد الإنتاج ٣٢٥%، وأما الوظائف ٥٠%[١]. كذلك فإن انخفاض عدد الوظائف في مجالات الصناعات التقليدية (الفحم والحديد الصلب وغيرها) لم يُغطِّه ازدياد عدد العاملين في المجالات الجديدة. نمت البطالة التي بلغت ٦% من مجموع القوة العاملة في فترة الأزمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨[٢].

وجدت الحركة النقابية نفسها غير مهيأة للتطور الديناميكي في ظروف بداية الانقلاب التكنولوجي، وسبق أن انخفض تعدادها بحدة في نهاية الأربعينيات. وفي الحقيقة خلال فترة العدوان الأمريكي على كوريا ازداد عدد أعضاء النقابات تقريباً بـ ٢,٥ مليون ليبلغ ١٦٩٨٤ ألفاً في نهاية ١٩٥٣ (باستثناء كندا)، ومن ثم لم تحدث أية زيادة وإنما انخفاض حتى ١٩٦٠[٣]. تفاقم الوضع في أن العلاقات بين الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات

---

(١) الصراع الطبقي في الولايات المتحدة ١٩٥٥ - ١٩٦٨ موسكو، ١٩٧٢ ص ٩٢ شيشكين ب.أ.

(٢) الصراع الطبقي في الولايات المتحدة ١٩٥٥ - ١٩٦٨ موسكو، ١٩٧٢ ص ٩٢ شيشكين ب.أ.

(٣) Handbook of Labor Statistics, 1968. Wash., 1968, p. 300.

الإنتاجية اتصفت على مدى سنوات طويلة بالتنافسية التي تحولت من وقت لآخر إلى خصومة مفتوحة أضعفت قوة وهيبة الحركة العمالية المعنوية. فقد أدت هذه التنافسية بين المركزين النقابيين إلى انشغال العمال عن الصراع مع العدو الطبقي الرئيس.

جرت محاولات توحيد المركزين النقابيين سابقاً في الثلاثينيات، وانعقد المؤتمر الأول من سلسلة المؤتمرات التي ناقشت إمكانية التوحيد في عام ١٩٣٧ وذلك قبل البناء الشكلي لتحالف النقابات الإنتاجية. ومن ثم جرت لقاءات في عام ١٩٣٧ و١٩٤١- ١٩٤٣ بين ممثلي الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية[١]. ولكنها كانت تنتهي بدون أية نتيجة إيجابية، ولم تتجدد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. أرسل رئيس مجلس النقابات الإنتاجية بيري في نهاية ١٩٤٦ رسالة إلى رئيس الاتحاد الأمريكي للعمل غرين اقترح فيها عقد مؤتمر لمناقشة مسألة تعاون المنظمتين[٢]. رد المجلس التنفيذي للاتحاد الأمريكي بالإيجاب. وأشار غرين في جلسة اللجنة إلى أن ضرورة تحقيق الوحدة مهمة جداً أكثر من أي وقت مضى بسبب الحركة المعادية للعمال في الكونغرس، وفي المجالس التشريعية للولايات التي تدعمها الرابطة الوطنية لأصحاب المشاريع والمجموعات الرجعية الأخرى[٣].

نضجت أخيراً إمكانية مناسبة لتوحيد الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية. ويسمح حل هذه المهمة في مثل هذه اللحظة الحاسمة بإجراء

---

(١) Industrial and Labor Relations Review, 1956, Apr., vol. 9, N 3.

(٢) M. P. Catherwood Library. Cornell University, Philip Taft Papers, Collection N 541, Box N 5.

(٣) Ibid., Philip Taft Papers, Minutes of the Executive Council, AFL, March 22, 1947.

تعديلات كبيرة في توازن القوى الطبقية في البلاد، غير أن المباحثات التي جرت في ٢ أيار ١٩٤٧ بين ممثلي الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية برئاسة غرين وميري أظهرت أن المنظمتين تفهمان التوحيد بطريقة مختلفة عن الأخرى. إذ اقترح الاتحاد الأمريكي للعمل على مجلس النقابات الإنتاجية الانضمام غير المشروط والمباشر. إلا أن الأخير عدّ أن الانضمام يجب أن يحمل طابعاً تدريجياً مع الحلول الأولية لبعض المسائل. واقترح ممثلو مجلس في البداية إعداد اتفاقية حول إنهاء هجمات إحدى النقابات على أخرى، وإنشاء نظام التحكيم لحل الصراعات في مجال الاختصاص النقابي والاعتراف الكامل بشرعية المبدأ الإنتاجي لمنظمة النقابات، وتشكيل لجنة موحدة خاصة بالأعمال السياسية وغيرها.

رفض الاتحاد الأمريكي للعمل كل مقترحات مجلس النقابات وامتنع حتى عن الخطوة الأولى إلى الوحدة في اتخاذ أعمال مشتركة ضد التشريع الرجعي المعادي للعمال[١]. وليس غريباً أن تنتهي المحاولة الجديدة في استئناف المفاوضات حول توحيد المنظمتين التي بادر بها ميري في ربيع ١٩٥٠ كسابقاتها إلى الإخفاق. في هذا الوقت نفذت خطوة مهمة إلى الأمام في مجال تعاونهما وتقاربهما. وأشارت اللجنة المشتركة للمندوبين والمشكّلة في أثناء المباحثات في تصريح للصحافة إلى أن كلا الاتحادين سيتعاونان في المسرح الدولي وكذلك في المجال السياسي والتشريعي داخل البلاد. وتم التأكيد على الرغبة المتبادلة في استمرار المحادثات والمشاورات لتحقيق الوحدة[٢]. وساعدت الأحداث نفسها على تسريع عملية التقارب بين الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية.

---

(١) W. Green to Ph. Murray, Letter, July 17, 1947.— Ibid., Philip Taft Papers. 100 AFL-CIO Statement, July 25, 1950.- Ibid.

(٢) AFL-CIO Statement, July 25, 1950.- Ibid.

لعب وصول زعيمين جديدين للمنظمتين بعد وفاة غري وميري في تشرين الثاني ١٩٥٢ دوراً هاماً ومشهوراً. ويجب الإشارة هنا إلى أهمية العوامل والأحداث التي طرأت على الحركة النقابية عامة. إذ أنها أدت إلى تغير توازن القوى بالدرجة الأولى بين الاتحادين. فقد كان تعدادهما في عام ١٩٤٧ متقارباً تقريباً (٧٥٧٨ ألفاً للاتحاد و٦ آلاف للمجلس)، غير أن الاتحاد الأمريكي للعمل في عام ١٩٥٣ أصبح أكثر من ضعف مجلس النقابات[١]. فمجلس النقابات الإنتاجية لم يستطع زيادة عدد أعضائه فقط، وإنما فقد الكثير منهم نتيجة الضغوط الخارجية من جانب القوى الرجعية والصراعات الداخلية التي أضعفته. حدث هذا في نهاية الأربعينيات - في فترة تصاعد الرجعية السياسية في الولايات المتحدة وبداية «الحرب الباردة».

استغل الاتحاد الأمريكي للعمل ضعف نشاط مجلس النقابات الإنتاجية. وهنا ينبغي ملاحظة أنه في سنوات الحرب العالمية الثانية، وفي فترة ما بعد الحرب، شدد الاتحاد الحملة لتنظيم النقابات على قاعدة المبدأ الإنتاجي. وبلغ عدد النقابات العاملة في المشاغل المغلقة ٨٨ مقابل ١٢٣ نقابة للاتحاد الأمريكي للعمل. ولكن عدد أعضائها ٥٢٠١ ألف الذي شكل ٤٩% من العدد الكلي لأعضاء الاتحاد. فقد كانت هذه تنظيمات صغيرة (من ٥ آلاف حتى ١٠ آلاف عضو) وكان لبعضها أقل من خمسة آلاف.

أصبح الكثير من نقابات المشاغل المغلقة لاتحاد العمل الأمريكي ومع تطوير الإنتاج الآلي الشامل وتحول الاختصاصات المؤهلة مسبقاً إلى عامة تضم في صفوفه العمال غير المؤهلين ونصف المؤهلين بحسب مبدأ القطاعات. وهذا

(١) Handbook of Labor Statistics, 1968, p. 300.

ما حدث في الرابطة الوطنية للميكانيكيين، وفي نقابة عمال الكهرباء والحدادة وغيرها، ووحدت ثمانية نقابات من هذه الفئة في تلك الفترة ٢٣١٦ ألفاً، أو ٢١% من عدد الاتحاد الأمريكي للعمل[1].

اقترب الاتحاد الأمريكي للعمل بهذه البنية التنظيمية في منتصف الخمسينيات من مجلس النقابات الإنتاجية. فقد أفقدت المناقشات والصراعات حول مسألة البنية التنظيمية للحركة النقابية حدة التركيز. ويجب الإضافة أن تعديل قيادة مجلس النقابات وطرد النقابات التقدمية من قبلهم، وتعزيز معاداة الشيوعية في الإيديولوجية والتطبيق لهذه المنظمة وخروجها في عام ١٩٤٩ من الاتحاد الدولي للنقابات، وتشكيل ما يسمى بالاتحاد العالمي للنقابات الحرة بالاشتراك مع الاتحاد الأمريكي للعمل والنقابات الإصلاحية الأخرى، كل ذلك أوجد قادة محافظين للاتحاد الأمريكي للعمل أكثر تقبلاً لفكرة توحيد المراكز النقابية بزعامة الجناح اليميني للحركة النقابية وجيله الجديد من القادة.

اتخذ قرار استئناف المحادثات حول توحيد قيادتي الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية في نهاية ١٩٥٢، وتمت تسمية أعضاء الوفدين من الاتحادين للمشاركة في أعمال اللجنة الموحدة للاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية. عقدت الجلسة الأولى في واشنطن في ٧نيسان ١٩٥٣، وسرعان ما أعدت ووقعت الاتفاقية حول حظر الحملات الإعلامية بينهما[2]، حيث تضمنت التزام الطرفين بعدم المشاركة في الحملات ضد بعضهما بعضاً، وحل جميع النزاعات بواسطة حكم ثالث محايد.

---

(١) *Bambrick J., Jr., Haas G.* Handbook of Union Government, Structure and Procedures National Industrial Conference Board. N. Y., 1956, p. 23

(٢) Industrial and Labor Relations Review, 1954, Oct., vol. 8, N 1, p. 19.

ساعد التقدم السريع في حل مشكلة الحملات بين الطرفين على المباشرة في إعداد ومناقشة اتفاقية الوحدة التي تحققت في ٩ شباط ١٩٥٥[١]. وتضمنت الاتفاقية شروط الوحدة وظروفها ومبادئ قيادتها والمسائل المالية وغيرها. والخطوة المهمة على طريق الوحدة هي إعداد نظام داخلي لهذه الوحدة، وأطلقت تسمية الاتحاد الأمريكي للعمل - مجلس النقابات الإنتاجية على هذه الوحدة، وقدمت اللجنة المشتركة لهذين التنظيمين مشروع نظام جديد في ٢ أيار ١٩٥٥. وصادق المجلس التنفيذي في الاتحاد الأمريكي للعمل على المشروع بتاريخ ٤ أيار وأما المجلس التنفيذي لمجلس النقابات الإنتاجية فصادق في ٧ أيار ١٩٥٥، وقد اتُخِذَ قراراً مشابهاً له. تمت المصادقة على نتائج عمل اللجنة المشتركة وعلى الوثائق التي أعدت في أثناء أعمالها في مؤتمري الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية في ١ و٢ كانون الأول ١٩٥٥ على التوالي[٢].

أعلنت الوحدة رسمياً في المؤتمر التأسيسي لاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية في ٥ كانون الأول ١٩٥٥ في نيويورك. اعتمد المؤتمر النظام الداخلي والوثائق وانتخب الأجهزة القيادية في الاتحاد الجديد، وبالتالي فقد حصل الأعضاء من الاتحاد الأمريكي للعمل على الحصة الأكبر في المراكز القيادية في الاتحاد بالمقارنة نسبياً مع مجلس النقابات الإنتاجية. وانتخب ج. ميني رئيساً وشنيتسلر أميناً للصندوق. وتشكل مجلس تنفيذي وفقاً للنظام ضمَّ في عضويته الرئيس وأمين الصندوق و٢٧ نائبا للرئيس[٣].

---

(١) Ibid., 1956, Apr., vol. 9, N 3

(٢) Daily Labor Report, 1955, Dec. 3.

(٣) Industrial and Labor Relations Review, 1956, Apr., vol. 9, N 3.

سجل تشكيل التكتل الجديد والوثائق الأساسية المتخذة في المؤتمر التأسيسي التغيرات التي طرأت في الحركة النقابية حتى منتصف الخمسينيات. والمثال على ذلك هي مقدمة النظام الداخلي للوحدة، حيث حددت أهداف ومهام التنظيم. واختلفت المقدمة عن وثائق تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية المتخذة سابقاً.

اتخذت الطبعة الأولى من مقدمة النظام الداخلي للاتحاد الأمريكي للعمل والمعتمدة في ١٨٧٨ - واستمرت حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين - طابعاً طبقياً واضحاً. وتحدثت المقدمة عن الصراع في جميع الدول بين الظالمين والمظلومين، بين الرأسمالي والعامل، وعن الصراع الذي تزايد من سنة إلى أخرى والذي سيؤدي إلى نتائج قاتلة للملايين من الكادحين إذا لم يتّحِدا من أجل المنافع والحماية المتبادلة[١] تضمن النظام الجديد للتنظيم الموحد مفاهيمَ طبقيةً. وأصبحت المبادئ الإصلاحية والتوافقية حتى الخمسينيات أساساً لنشاط الوحدة. ومع ذلك فإن مقدمة النظام الجديد شملت الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية الواسعة للنقابات ولدورها الاجتماعي المهم، وذات الأهمية الإيجابية. وركز هذا الوضع على الخروج من الموقف الطائفي والضيق للعمل النقابي النظيف والعملي، حتى إن القيادة المحافظة للاتحاد الأمريكي اضطرت إلى الذهاب أبعد من تفسير الأهداف والمهام للنقابات ودورها ومكانها في المجتمع الأمريكي.

بعد عملية الوحدة من وجهة نظر حل المشكلات الداخلية للحركة النقابية طرحت في الخطة الأولى مسائل الممارسة الأخلاقية والتمييز العنصري. إن الفساد واستغلال الصناديق المالية الشنيع ليس الأخير وليس

---

(١) Constitution of the American Federation of Labor as Adopted at the Seventy-Third Convention Held at Los Angeles (Cal.), September 20—27, 1954.

بالمشكلة البسيطة. وفي الوقت ذاته كانت الرغبة في تطهير الحركة النقابية من الوصوليين والعناصر الإجرامية جديرةً بالثناء. وهذا يحكي عن ديمقراطية الحركة النقابية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يسبق للحركة النقابية أن تحركت بهذا الشكل ضد هذا الخطر. غير أن قيادة الوحدة أخذت القضية بشكل سرعان ما وقعت الحركة النقابية في الفخ الذي نصبته لها القوى الرجعية المعادية للنقابات.

استخدمت الرجعية بمهارة مشكلة الفساد لتشويه سمعة الحركة النقابية ولإضعافها مستغلة أخطاء الحملات الدعائية للنقابات، فقد قام الكونغرس في الولايات المتحدة والأجهزة الأخرى في السلطة مرات عدة في سنوات ما بعد الحرب بالتحقيق في مخالفات القوانين في النقابات. إلا أنه بعد قيام الوحدة شنت لجنة مجلس الشيوخ أولاً ومن ثم اللجنة الخاصة برئاسة السيناتور ماك لبلّان حرباً نفسية حقيقية ضد النقابات. وأثار الرجعيون المزاج المعادي للنقابات العمالية في البلاد خلال أربع سنوات. كذلك فإن قانون ليندريم - غريفين المعادي للحركة العمالية عزز تدخل الحكومة في الشؤون الداخلية للنقابات[1]. ومن أجل إفشال مؤامرات الرجعية ودراسة الوضع واتخاذ التدابير المستقلة بدون إلحاق الأذى بالحركة النقابية، سارعت اللجنة التنفيذية للوحدة إلى التسليم بالاستنتاجات العشوائية للجنة ماك لبلّان[2]، وأعلن عن استبعاد نقابات عمال المخابز والحلويات والأدوات الصحية والتنظيف الكيميائي والدهانات واتحاد سائقي الآليات الثقيلة الضخمة من الوحدة. وبلغ العدد

---

(١) الاتحادات النقابية في الولايات المتحدة في ظروف الرأسمالية الاحتكارية الحكومية. موسكو ١٩٧١ ص ٩١ أندروسوف ف.ب.

(٢) Report of the Executive-Council of the AFL—**CIO.** Second Convention, Atlantic City (N. Y.), December 5, 1957. p. 94—96.

الإجمالي لأعضاء النقابات المستبعدين ١,٧ مليون عامل أو ما يزيد على ١٠% من تعداد الاتحاد الجديد (الاتحاد الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية). لم تحل هذه العملية مشكلة الفساد فقط وإنما أضعفت الحركة النقابية وألحقت بها ضرراً معنوياً كبيراً. إضافة إلى ذلك فإن قيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل - ومجلس النقابات الإنتاجية وبضغط من الدوائر الرجعية تحت راية العمل من أجل مبادئ أخلاقية عالية في النقابات أطلقت حملة واسعة ضد القوى التقدمية في الحركة النقابية بوضع الشيوعيين والمبتزين على لائحة واحدة وفي عجلة من الوطنية الاستعراضية أكسبت الاتحاد نشاطه المعادي للشيوعية طابعاً عالمياً. وقام مبعوثو تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل - مجلس النقابات الإنتاجية- تنفيذاً لتوجيهات المخابرات المركزية الأمريكية- بجولة على دول أوروبا وآسيا وإفريقيا للحصول على انشقاقات المراكز النقابية الأجنبية واستبعاد النقابات التقدمية اليسارية وغيرها[١]. كذلك فقد أظهرت الوحدة نشاطاً خاصاً في هذا الاتجاه في دول أمريكا اللاتينية [٢].

أبعدت حركة معاداة الشيوعية وتوافقية زعماء الوحدة النقابية النقابات عن حل المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية المعقدة الحقيقية التي برزت أمام الحركة النقابية. وعلى سبيل المثال وخلال أربع سنوات من نشاط الوحدة قلما اهتموا بمسائل الآثار الاجتماعية للثورة العلمية - التكنولوجية في ظروف الإنتاج الرأسمالي، وخاصة الأتمتة. وفي الوقت ذاته، فقد انعكست هذه المشكلات بشكل مباشر على حالة الحركة النقابية وعلى تعدادها. كانت الأمور سيئة في هذا المجال وكانت الحركة النقابية في نهاية

---

(١) مشكلات الحركة النقابية الحديثة في الولايات المتحدة. موسكو ١٩٧٠ ص ١٢٨.

(٢) *Radosh R.* American Labor and United States Foreign Policy. N. Y., 1969.

الخمسينيات في حالة ركود تام، بعد بلوغ الذروة في نهاية الخمسينيات توقف تزايد عدد النقابات. ففي عام ١٩٥٦ وصل عدد النقابات في الولايات المتحدة إلى ١٧٤٩٠ ألفاً، ولكن العدد تقلص في عام ١٩٥٨ إلى ١٧٠٢٩ ألف نقابة، وأما في عام ١٩٦١ تراجع العدد إلى ١٦٣٠٣ آلاف. تركز الجزء الأكبر من أعضاء الاتحادات النقابية في القطاعات القديمة التي تطورت بنسبة أقل من الجديدة، حيث كانت النقابات ضعيفة جداً.

يعدُّ جنوب الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم الاتجاهات الإقليمية المستقبلية لتوسيع تأثير النقابات. غير أن تشكيل النقابات في هذه المنطقة تطلب حل الكثير من المشكلات وبالدرجة الأولى القضاء على التمييز العنصري والتحيز العنصري في الحركة النقابية نفسها. وظهرت المشكلة بكاملها أمام النقابات في بداية الخمسينيات ولكنها لم تكن مستعدة لاستقبالها. ومع انتقال السود إلى المراكز الصناعية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والمناطق الأخرى من البلاد تغيرت الحدود الجغرافية للتحيز العنصري والتمييز العنصري. فقد انتشر السود بحالة شديدة الفقر في المراكز الصناعية الشمالية. ومع ذلك فإن زيادة الثقل النوعي للبروليتاريا الزنجية وتعزيز صراع السود من أجل الحقوق المدنية ساعدت في أن المشكلة الزنجية تجاوزت المشكلة العرقية خاصة وأصبحت مسألة معقدة لكامل الحركة العمالية والنقابية في الولايات المتحدة. كان على زعماء تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية الاهتمام بهذه المشكلة التي برزت لهم في أثناء سير عملية الوحدة بينهما. ولكن هذه المسألة وردت في النظام الداخلي للوحدة على عجل. وذكر أيضاً أن أهداف ومبادئ الوحدة هي تشجيع جميع العمال بغض النظر عن العرق والدين ولون البشرة والقومية

والمنشأ على الاستفادة من جميع المنجزات التي يحققها التنظيم النقابي[١]. وبهذا الشكل فإن النظام الداخلي لم يُدنِ التمييز العنصري، ولم يحدد أية عقوبات ضد النقابات التي رفضت انضمام السود إلى صفوفها. علماً أن هذه النقابات موجودة ضمن تكتل الإتحاد المريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية.

على الرغم من وجود لجنة خاصة بالحقوق المدنية، إلا أن نشاطها كان قليل الفعالية في الفترات الأولى. فقد قدمت الرابطة القومية للمساعدة في تقدم السكان الملونين تقريراً إلى تكتل - الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية - حول وضع الزنوج في النقابات وأرفق هذا التقرير بلائحة طويلة من النقابات حيث يمارس التمييز العنصري، الذي شكل تهديداً خطيراً لوضع السود الاقتصادي. فالجزء الأكبر منهم كانت نقابات عمال البناء والصناعات الورقية والاتصالات والكهرباء وغيرها[٢]. ففي تكتل أخوّة كتبة مؤسسات السكك الحديدية فقط يوجد ١٥٠ تنظيماً محلياً لم يقبلوا توظيف السود والملونين في صفوفهم[٣]. على الرغم من أن رئيس تكتل الأخوّة «ج.هارسون» كان عضواً في لجنة الحقوق المدنية لوحدة الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية.

يمكن القول بكل تأكيد أن بعض النقابات المسؤولة عن انتهاكات للحقوق المدنية للمجموعات العرقية والإثنية كانت أقل عرضة لهذا الضرر من المجتمع الأمريكي عامة. وكما في حالة الفساد فإن النقابات لم تكن دار حضانة للتمييز العنصري وإنما ضحية له. وأشار العديد من شخصيات

---

(١) AFL-CIO Constitution, art II.

(٢) Worker, 1959, Sept. 6.

(٣) New Leader, 1960, June 20.

النقابات مرات عديدة إلى الزراعة الواعية للتحيز العنصري من أصحاب المشاريع في هذه الفترة بالذات. وأعلن نائب زعيم وحدة التنظيمين كيري ١٩٥٧ بقوله: أعد أصحاب المشاريع خلال السنتين - الثلاث الأخيرة طرقا جديدة - أكثر خبثاً وأقل إنسانية لخوض الصراعات مع النقابات وأكثر همجية مما كان سابقاً..... وأصبح رجال الأعمال يستعملون الكراهية العرقية كوسيلة للضغط على النقابات[1]، وأصبحت النقابات تخوض الصراع أكثر نشاطاً ضد التحيز العنصري. وتشكلت لجان الحقوق المدنية في عام ١٩٥٦ فيما يزيد على العشرات من النقابات الوطنية الكبيرة في الولايات المتحدة. وبناء على مبادرة الزنوج الأعضاء في النقابات العمالية في ديترويت تم تشكيل مجلس العمالي الزنجي الأمريكي الذي ترأسه نائب رئيس الوحدة راندولف. ساعدت هذه الإجراءات تدريجياً على انضمام النقابات إلى الحركة من أجل الحقوق المدنية التي انتشرت بسرعة في الولايات المتحدة في الستينات. وأصبحت لجنة التربية السياسية المشكلة على قاعدة الأجهزة الموافقة في الوحدة الأداة الوحيدة لمشاركة التكتل في النصف الثاني من الخمسينيات. ترأس اللجنة ماك ديفيد من الاتحاد الأمريكي للعمل و كرول من مجلس النقابات الإنتاجية. تشكلت لجنة التربية السياسية من جهاز العاملين الدائمين ومن الأفرع المنتشرة في الكثير من الولايات والدوائر الانتخابية وفي العديد من تنظيمات النقابات المحلية.

شاركت النقابات في الحملات الانتخابية ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٠، بنشاط كبير، ولكن حساباتها لم تكن واقعية. وفي كثير من الأحيان فإن نتائج

---

(١) *Carey J.* Democratic Unionism and Social Change.— State Historical Society of Wisconsin, United Packing House Workers of America Papers, Box N 136, p. 10.

الغزل السياسي لتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية مع الأحزاب البرجوازية كانت محزنة. فقد قيَّمت لجنة التربية السياسية إيجابياً مشاركة النقابات ونتائج الحملة الانتخابية عام ١٩٥٦ بقولها: بغض النظر عن أن الرئيس المنتخب جمهورياً إلا أن غالبية أعضاء الكونغرس كانت من ممثلي الحزب الديمقراطي المعارض[١]. منح هذا الوضع النقابات أملاً (وهمياً - كما تبين لاحقاً) لتلبية جزء من مطالبها. إلا أن كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية المنتخب في عام ١٩٥٦ أصبح صاحب المبادرة في الحملة المعادية للاتحادات العمالية بحسب العلاقة مع لجنة «ماك ليللان». وفي عام ١٩٥٨ ساهمت النقابات بانتخاب عدد كبير من مرشحيهم إلى الكونغرس، وتم انتخاب ٢٣ سيناتوراً من أصل ٣٠ ممن أيدهم تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية. وفي مجلس النواب انتخب ١٨٢ نائباً من أصل ٢٩٣ [٢]. إلا أن الكونغرس اتخذ قراراً أكثر رجعية في العام التالي ١٩٥٩ - قانون ليندريم - غريفين. عدّت لجنة التربية السياسية أن انتخابات ١٩٦٠ انتصارٌ كاملٌ للنقابات، وأظهرت التطورات اللاحقة للأحداث صعوبات وتناقضات العلاقات المتبادلة بين النقابات والرئيس كينيدي.

كان للإيديولوجية الإصلاحية المعادية للشيوعية وممارسات زعماء تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل - مجلس الاتحادات الإنتاجية، خطواتها الخاطئة في حل المشكلات الداخلية والتفكك والركود والسعي من أجل حل القضايا بالتآمر مع أصحاب المشاريع، وتجاهل الجماهير أثراً قوياً في وضع الحركة النقابية في موقف معقد للغاية لا تحسد عليه وقد حرمها ذلك من الاستفادة الحقيقية والكاملة لتلك

---

(١) Political Memo from COPE, 1956, Nov. 9.

(٢) Ibid., 1958, Nov. 17.

المزايا التي منحها تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية للحركة النقابية. والصفة المميزة هي الازدواجية والتناقضات، الأمر الذي يعكس التخلف السياسي للحركة النقابية في الولايات المتحدة من جهة، والحديث عن الإمكانات الكامنة المتوفرة لتعزيز الصراع ضد الشركات الاحتكارية[1].

رحب الشيوعيون الأمريكيون والقوى التقدمية بوحدة الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية كنتيجة إيجابية لتطور الأحداث. ولكنهم أشاروا في الوقت نفسه إلى أن هذه الإمكانات لا يمكن أن تتحقق آلياً. لهذا السبب فإن الصراع الحثيث ضروري. عبّر الشيوعيون عن الأمل في أن عمال الولايات المتحدة بشعورهم متوحدين ومتعاضدين سيطالبون بوقف الركود وشن الهجوم على جميع الجبهات[2]. إلا أن هذه الآمال تحققت جزئياً، والأزمة مازالت على ما هي[3]. وبذلك لم تتمكن النقابات من تحقيق الوحدة الحقيقية. فالصراع الداخلي والخلافات استمرت حتى بعد الوحدة. ولذلك فإن مشكلة الوحدة وانبعاث الحركة النقابية على الأسس الجديدة المبدئية بقيت موضوعية حتى في السنوات التي أعقبت ذلك.

٥- تفاقم الصراع الحزبي - السياسي:

تم التشجيع على تشكيل توافق الآراء ضمن الحزب في منتصف الخمسينيات بسبب أن قادة الحزب الديمقراطي الذين حققوا تطهير الماكارثية

---

(١) تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة في العصر الحديث في جزءين. موسكو، ١٩٧٠ ١٩٧١ الجزء ٢ ص ٣١٩.

(٢) *Morris G.* American Labor. Which Way? N. Y., 1961, p. 115.

(٣) *Green G.* What's Happening to Labor? N. Y., 1976, p. 118.

أكدوا بكل السبل على ولاء حزبهم لرأس المال. والتعبير السياسي عن التجاوز المؤقت لاختلاف الآراء في الطبقة السائدة بعد انتخابات الكونغرس عام ١٩٥٤ هو تعاون الديمقراطيين وجمهوريي آيزنهاور. أقامت الإدارة علاقات وثيقة مع الزعماء الديمقراطيين في الكونغرس متحدث مجلس النواب «ريبيرن» وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ «ل. جونسون». وأصبح الرئيس آيزنهاور زعيم حكومة الوسط الائتلافية معتمداً على دعمهم. ساعد هذا الدعم في ذلك الوقت أنصار الجمهورية الجديدة، وبالدرجة الأولى الحكومة على كبح جماح الجناح اليميني المتشدد في حزبها.

هدأت الخلافات في داخل الحزب الجمهوري بعض الشيء وقدم برنامجه الانتخابي الأول مديحاً ملحوظاً لنشاط آيزنهاور في منصب الرئيس. أعلن آيزنهاور «الجمهورية الجديدة» رايته الجديدة، مكرساً لها خطاباً خاصاً في ليلة ما بعد الانتخابات، عندما أصبح الفوز واضحاً في الانتخابات. أعلن الرئيس أن «الجمهورية الجديدة» أظهرت نفسها بأفضل حال[1]. بالمناسبة فإن نتائج الانتخابات لم تعط الأسس التي تبرر هذا التفاؤل. ففي عام ١٩٥٦ حقق الفوز في ٤٣ ولاية حيث حصل على ٣٥,٦ مليون صوت (٤٥٧) ناخب، وأما ستيفينسون فأكثر بقليل من ٢٦ مليون (٧٣ ناخب). إلا أن الديمقراطيين تفوقوا على الجمهوريين مرة أخرى حيث حصلوا على ٣٣ مقعداً في مجلس النواب وعلى مقعدين في مجلس الشيوخ، والسلطة كانت منقسمة، وفقد الجمهوريون مركز حاكم ولاية آخر.

إن نجاح «الجمهورية الجديدة» في الانتخابات لمْ يكن يعني أبداً التجانس التام في داخل الحزب فقد أثار تعزيز دور أنصار التسوية الحكومية ردود فعل

---

(١) Ibid., p. 2994.

جوابية من جانب مؤيدي «الفردية الصلبة». تباعد هذان التياران المتغلغلان داخل الحزب الواحد عن بعضهما. ويعدُّ تفاقم المشكلات الاقتصادية حافزاً لمثل هذا الصراع. ففي ربيع ١٩٥٧ أصبح ظهور أزمة اقتصادية أخرى واضحاً والتي اتخذت طابعاً عميقاً. الأزمة هي انحسار فعل العوامل الملائمة للاقتصاد الأمريكي وخاصة الظروف المربحة الناتجة عن الطلبات والاستثمارات المؤجلة في الثلاثينيات والأربعينيات، وتعدُّ هذه الأزمة دورية نموذجية لا مفر منها في الظروف الرأسمالية من جهة، ومن ناحية أخرى فإن أزمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ سببها سياسة الحكومة في منتصف الخمسينيات.

أدى تحقيق ميزانيات متوازنة في الأعوام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ المالية إلى تشكل الوسائل الحرة، التي كان ينبغي استخدامها لتقليص الدين الحكومي بهدف الصراع ضد التضخم. ويعني هذا عملياً تحويل هذه الوسائل إلى البنوك الضخمة - الحامل الرئيس للواجبات الحكومية. وكان لا بد من توفير الوضع النفسي الملائم للاستثمارات الخاصة، التي يجب أن تضمن التطور المستقر للاقتصاد الأمريكي[١]. وفُسِّرَتْ الدعوات إلى التوزيع المحايد والعادل لأعباء الديون في الحقيقة بالطموح إلى تقليص معدل ضريبة الدخل تدريجياً على أرباح الشركات.

نتيجة لهذه السياسة منذ نهاية ١٩٥٥ وبداية ١٩٥٦ بدأت تتزايد الهوة بين استثمارات أصحاب الأعمال المتزايدة الموجهة إلى توسيع الإنتاج وبمستوى الاستهلاك، وبالمناسبة فقد انخفضت بالدرجة الأولى مشتريات مواد الاستعمال طويل الأمد والبناء السكني[٢]. وظهرت بشكل واضح نتائج السياسة الضريبية

---

(١) Federal Tax Policy for Economic Growth and Stability, Report of the Joint Committee... Wash., 1956, p. 4, 7.

(٢) Fiscal Policy Implications of the Current Economic Outlook, Hearings before the Subcommittee on the Fiscal Policy. Wash., 1958, p. 17.

للحكومة. وبالتالي فإن السعي إلى المال الثابت لم يمنع نمو أسعار منتجات الشركات وانخفض النشاط الفعلي العملي للمنشآت المتوسطة والصغيرة، وتدنَّت نفقات سلطات الولايات، وتهيأت كل المعطيات لأزمة صعبة خاصة.

فرضت ضرورة الصراع مع الأزمة على حكومة الجمهوريين اللجوء إلى مجموعة التدابير، التي سبق اتخاذها في ١٩٥٣ - ١٩٥٤ من تخفيض المستوى الإلزامي للاحتياطات في البنوك وإلى لَبْرَلَة الائتمان وتخفيض معدلات الفائدة. وكان لا بد من تطبيق هذه التدابير على نطاق واسع، وتطلبت نفقات حكومية أكثر ضخامة، وبالتالي فإن الأزمة والعودة إلى تمويل العجز يعني هزيمة سياسة الحكومة الاقتصادية.

تفاقمت الخلافات المتراكمة في الحزب الجمهوري، وبدأ التوازن المهتز الذي استمر بصعوبة ينهار بعد الانتخابات الرئاسية في ربيع ١٩٥٧. والسبب هو المناظرات حول مشروع الموازنة الذي اقترحته الإدارة. كذلك فإن كلمة وزير المالية همفري الذي استقال لاحقاً اعتراضاً على سياسة الحكومة شكلت اشارة لهجمات أنصار الفردية الصلبة على سياسة إدارتهم. ومن أجل البداية كان لابد من تعريض مفهوم الجمهورية الجديدة للنقد. واضطر أيزنهاور إلى الإعلان لرئيس اللجنة الوطنية الجديد «آلكورن» في الحزب الجمهوري عن استعداده للتخلي عن هذا المصطلح، طالما أن وجهات نظر الرئيس تعدّ قبل كل شيء «فكرة سليمة ثابتة»[١]. انتقدت صحيفة تشيكاغو ديلي تريبيون لسان حال جمهوريي الغرب متوسط الإدارة معتبرة أن سياستها هي النهج الجديد. الذي يطالب الناخب بالنفقات الجديدة[٢]. رأى جمهوريو تشيكاغو أنه من الممكن التضامن في

---

(١) History of the US Political Parties, vol. 4, p. 2991; US' News and World Report, 1957, May 3, p. 126.

(٢) Chicago Daily Tribune, 1957, Apr. 1.

هجماتهم على سياسة الحكومة مع الديمقراطي الجنوبي رئيس لجنة المال في مجلس الشيوخ السيناتور «بيورد» الذي طالب بإلغاء مشروع الموازنة الحكومي. وقد رحب الجناح المحافظ في الحزب بحماس بهجمات غولد ووتر الذي دعا إلى تنفيذ الوعود والاستمرار في ضغط النفقات الحكومية وخاصة على الاحتياجات الاجتماعية. وتنبأ «غولد ووتر» أن الناخبين المخلصين للتقاليد الجمهورية سيتركون الحزب فيما لو استمرت الحكومة في سياستها لإلحاق الهزيمة بها. وهدد الصراع حول السياسة المالية بإغراق الحزب الجمهوري بخلافات لانهاية لها.

جلب خريف ١٩٥٧ أزمة أخرى في سياسة الوفاق. ولم تأخذ الطبقة السائدة لإرضاء النموذج الإعلامي في الولايات المتحدة الذي أعده الإيديولوجيون والتي أظهرت نفسها على أنها جنة اجتماعية فريدة بعين الاعتبار الحركة المتنامية لاحتجاج الأمريكيين السود. حطمت الحركة جو الركود في الحياة الاجتماعية - السياسية للبلاد وجعلته نذير الانبعاث الجديد في الحركة الديمقراطية التي عادت بقوة كاملة في الستينيات. لتتسارع لاحقاً. وبدأت الخطابات المتفرقة للسود في ١٩٥٤ تأخذ طابع المد والجزر. وجرى الحديث في القمة عن التنازلات، وأخذت المحكمة العليا التي يترأسها أورين المبادرة على عاتقها في هذا المجال. وهدف قراره في ١٧ أيار الذي اعترف بعدم شرعية الفصل العنصري في المدارس إلى تهدئة حركة الزنوج المتنامية والخطيرة على الأنظمة القائمة. وبالاعتراف بأن فصل السود الدارسين في المؤسسات التعليمية العامة يناقض الدستور، عوَّلت المحكمة العليا على هذا واقتصرت عليه، غير أن حركة الزنوج الأمريكيين اضطرت المحكمة بعد سنتين على الاعتراف بمخالفة الدستور والفصل في الباصات المتنقلة بين الولايات[1].

---

(١) الولايات المتحدة في سنوات ما بعد الحرب. موسكو ١٩٧٨، ص ٤٣٨. لان ف. ي.

تلقت حكومة آيزنهاور باستياء كل هذه الابتكارات، إضافة إلى أن الضغط عليها من جانب الكتلة العنصرية في الكونغرس تزايد باستمرار، إلا أن حركة الشعب الزنجي ارتفعت درجة إلى الأعلى في ربيع ١٩٥٧، وبدأ الحج المشهور تحت شعار «إيقاظ وعي الأمة»، حيث شارك فيه الكثير من الأمريكيين السود المطالبين بمنحهم الحقوق المدنية المساوية للجميع مع الاحتجاج على الملاحقات والإرهاب تجاه المناضلين من أجل الحرية. ومع ذلك فقد شعر الجميع أن هذه الأحداث إنذار بالعاصفة(١). نضجت القناعة وسط السكان السود أن التحرر من الظلم العنصري لن يسقط من السماء، وأن تحقيق الحقوق التي أكدتها قرارات المحكمة العليا عن الفصل العنصري في المدارس يمكن فقط بواسطة النضال العملي والحقيقي. وكان تأكيداً بليغاً على ذلك هو تجاهل السلطات المحلية لقرار المحكمة بشأن الفصل العنصري في المدارس، ورفض الرئيس إدانة محاكمة لينتش واستخدام العنف تجاه المناضلين من أجل الحرية في المظاهر الأخرى للاستبداد والخروج على القانون.

في ظروف الأزمة المتفاقمة في العلاقات العرقية ونمو حركة التضامن مع نضال السود (في الداخل والخارج على السواء) كان ينبغي على العنصرية التراجع بأية طريقة وفي أي زمان، غير أن هذا التراجع حمل طابعاً تكتيكياً. والمثال على ذلك هو القانون المتخذ في ٩ أيلول ١٩٥٧ حول الحقوق المدنية والانتخابية الذي يتضمن المسؤولية الجنائية بسبب أفعال بعض الأشخاص الموجهين لترهيب أو إكراه الناخبين في انتخابات متنوعة - الاتحادية والمحلية. ومن أجل تسجيل أسماء الناخبين كان على السود خوض صراع طويل ومرير

---

(١) عصور التاريخ الحربي: الذكرى الستين لتأسيس الحزب الشيوعي الأمريكي موسكو، ١٩٨٣ ص ٢٤٢.

محفوف بالمخاطر وبالمجازفات الكبيرة. وإلا فإن مواد قانون ١٩٥٧ قد تبقى من دون جدوى، واتضح حتى اللحظة أن إرهاب العنصريين الذين يتمتعون بحماية السلطات تزايد وخاصة في الجنوب[١].

شهدت الأحداث في ليتل روك (ولاية أركنزاس) على تفاقم الصراع، حيث واجهت محاولات إجراء الفصل العنصري بالمقاييس الأكثر تواضعاً في المؤسسات التعليمية مقاومة العنصريين الفظيعة المدعومين من حاكم الولاية فوبوس. وفشلت كل محاولات آيزنهاور المصالحة معهم. ولتنفيذ قرارات الأجهزة الاتحادية قامت الحكومة بوضع الحرس الوطني لأركنزاس تحت إمرة القيادة العسكرية وأنزلت فرقة الإنزال المظلي في المدينة[٢]. أصبح هذا الصراع بالنسبة للإدارة ولآيزنهاور اختباراً خطيراً ومؤلماً[٣]. كانت الحكومة تطمح بالنظرية والتطبيق إلى الدمج العضوي لنشاط الأجهزة الاتحادية وسلطات الولايات، وتضمنت فكرة تقليص الحكومة الكبيرة التي يحبها الجمهوريون إعطاء جزء من صلاحياته إلى سلطات الولايات. وبحسب رأي آيزنهاور: أن الأحداث في ليتل روك أظهرت أن أركنزاس لم تستطع تقييم الوضع بالشكل الصحيح ولم تستطع التعامل معه بالطريقة الملائمة.

---

(١) هيتوبورغ إ.ل. .أحياء السود (الغيتو) في أمريكا. موسكو ١٩٧١، ص ٧٧ قانون ١٩٥٧ أدخلت بعض التغييرات فيه لاحقاً من أجل تعزيزه مما أثر على قانون الحقوق المدنية ١٩٦٠. اعتبره آيزنهاور إنجازاً رئيساً لحكومته.

(٢) *Manchester W.* The Glory and the Dream. A Narrative History of America, 1932— 1972. N. Y., 1975, p. 805.

(٣) انظر تفاصيل الولايات المتحدة: المشكلة الزنجية: سياسة واشنطن في المسألة الزنجية (١٩٤٥ - ١٩٧٢). موسكو ١٩٧٣ الفصل الثالث. غييفسكي ي.أ.

ظهر في عام ١٩٥٧ عدم استقرار في أساس آخر للسياسة الاقتصادية الأمريكية في سنوات ما بعد الحرب، ودخلت مشكلة نمو الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي اختبار طرق وأساليب تحفيز هذا النمو في عدد من مسائل السياسة الاجتماعية - الاقتصادية وخلقت الأزمة الاقتصادية وليتل روك والقمر الصناعي السوفييتي مشكلاتٍ جديدةٍ أمام الجمهوريين، وعمقت الانقسام بين جمهوريي آيزنهاور ودعاة «الفردية الصلبة». طرح أنصار الجناح اليميني برنامجهم في السياسة الداخلية الرجعية بعد أن تعزز وضعهم في الحزب الجمهوري نتيجة للمعركة من أجل الميزانية وبعد أن قرر خوض المعركة مع خصومه في الانتخابات القادمة. وتم تسليط الضوء في هذه السياسة على العلاقات العمالية والمشكلات العرقية التي تفسر بالعقيدة الرجعية لحقوق الولايات.

هدف الجمهوريون إلى إمداد أنصارهم بالطاقة من خلال مناشدة المشاعر المحافظة لديهم، غير أن نتيجة الانتخابات للجمهوريين كانت محبطة للغاية، فالكونغرس لم يشهد مثل هذه التغييرات منذ ١٩٣٦، فقد اختطف الديمقراطيون من الجمهوريين ١٥ مقعداً في مجلس الشيوخ و٤٩ مقعداً في مجلس النواب، وانتصروا عليهم في انتخاب حكام ٣٥ ولاية مختطفين بذلك ٦ ولايات، وفقد الجمهوريون تقريباً ثلث التمثيل الجمهوري في المجالس التشريعية للولايات. وسجلت مواقف متأرجحة في الغرب الأوسط الذي كان محسوبا على الجمهوريين تقليدياً، ولم ينجح أعمدة الحزب الجمهوري إلى الكونغرس، مثل بريكر وجينير وغيرهما.

تكبد الجمهوريون هزيمة كبيرة في أوهايو وكاليفورنيا نتيجة الصراع من أجل اتخاذ قوانين حق العمل، حيث فاز الديمقراطيون لأول مرة منذ عام ١٨٨٨ في انتخابات حكام الولايات وفي انتخابات مجلس الشيوخ. ففي

كاليفورنيا هزم هولاند الذي سارع إلى دعم الرئيس آيزنهاور، غير أن هذا الدعم لم يثمر شيئاً في هذه الولاية المهمة جداً للجمهوريين من الناحية الاستراتيجية. ويشكل انتخاب روكفلر حاكم ولاية نيويورك ذو التوجه الليبيرالي أحد إنجازات الجمهوريين في هذه الانتخابات. وساهم النصر الأكيد وخاصة على أرضية هزيمة أنصار النهج المحافظ في تعزيز وضع جمهوريي أيزنهاور.

على الرغم من سحب شعار «الجمهورية الجديدة» إلا أن مبادئه تطورت في عدد من وثائق وتعليمات الحزب الجمهوري، وأصبح زعماء الحزب الجمهوري يعتمدون على مديح وثناء السياسة الخارجية للحكومة، وخاصة أيزنهاور ودبلوماسيته الشخصية، في ظروف تراجع المواقف السياسية للحزب وضعفها. وقامت شخصيات الجناح الليبيرالي الجمهوري في خريف ١٩٥٩ باستطلاع سياسي بهدف تحديد صلابة مواقع روكفلر وإمكانية ترشيحه إلى انتخابات الرئاسة المقبلة. إلّا أنّ نتائج الاستطلاع كانت مخيبة للآمال، حيث إن بعض ممثلي رجال الأعمال الكبار وتنظيمات المشاريع على السواء المرتبطة مع الجمهوريين رفضوا برنامجه الانتخابي الليبيرالي المعتدل. وأعلن روكفلر من جهته أن السياسيين المهنيين ورجال الأعمال يعملون ضده باعتباره ليبيرالياً جداً[١]. وهذا ما حدد نهائياً ترشيح ر. نيكسون المرتبط بقوة بقيادة الحزب ومنذ زمن الماكارثية مع جناحه اليميني والملائم في الوقت ذاته للقوى القوية القادرة التي دعمت الحزب وسيطرت على أعماله.

أصبح النصف الثاني للخمسينيات بالنسبة للحزب الديمقراطي المعارض فترة البحث المستمر عن الموقف الفكري السياسي الآخذ بعين

(١) New York Times, 1959, Dec. 2.

الاعتبار التغيرات الطارئة قدر الإمكان على الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وطلبات الناخبين، ونما شعور أنه بالخدمات القديمة وحدها لا يمكن تحقيق الفوز على الجمهوريين. وكتب الديمقراطي الإيديولوجي المشهور جيلبرايت في عام ١٩٥٣ إلى زعيم الحزب الجديد ستيفينسون: يصعب القول عن قيمة الحزب الديمقراطي، نحن مازلنا نعيش في الحقيقة على حساب المخزون الفكري لعهد روزفلت، وتبين أن رأس المال هذا بدأ يتلاشى...... لذلك ومن أجل جذب الناخبين الشباب إلينا ومقاومة الجمهوريين بعنف فإننا بحاجة إلى أفكار جديدة[١].

في هذا الاتجاه - وللبحث عن الأفكار الجديدة - رأى الديمقراطيون ضرورة التكيُّف مع مزاجية النقد الاجتماعي والاستياء الناجم عن تفاقم التناقضات الداخلية التي ظهرت في الآثار الاجتماعية غير السارة للثورة العلمية - التكنولوجية ومظاهر الأزمات في نظام التعليم والخدمات الصحية وفي نمو المناطق المنكوبة وتلوث البيئة وغيرها، وظهر الصراع بشكل أقوى خاصة حول مشكلات الحريات المدنية ووضع الأقليات والنساء والشباب.

تركزت منذ منتصف الخمسينيات عملية البحث الإيديولوجي - السياسي بشكل أساسي عن زعيم الحزب الرسمي ستيفينسون وحاشيته: تش. بويلس، ج. جيلبرايت، آ. شليزينجر الصغير، ج. بول س. هاريس إليونور روزفلت ت. فينتلير ل. كايزيرلينغ وغيرهم. وسبق أن حُدِّدَتْ الاتجاهات الأساسية في أثناء مناقشات الأمور الحزبية الداخلية المتوترة في عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ضمن أطر الصراع العام لإحياء الدور الرائد في نظام الحزبين. وانطلاقاً من أن جدول أعمال

(١) J. Galbraight to A. Stevenson, September 23, 1953.— Princeton University, Mudd Library, Adlai E. Stevenson Papers, Selected Correspondence. (Далее: ML, ASP).

النهج الجديد قد نفذ أساساً ونمت حصة الطبقات في انتخابات الحزب العامة، اقترح مستشارو ستيفينسون توسيع التغطية السياسية للحزب باستمالة رجال الأعمال والطبقات المتوسطة مع الحفاظ على العلاقات التقليدية مع مجموعات السكان المحرومين - الطبقات العاملة، والأقليات العرقية والإثنية وغيرها. وتبين أن الطريقة الأفضل هي في تغيير اللهجة من المشكلات الاقتصادية إلى القضايا الموضعية «نوعية الحياة» كتحسين نظام التعليم والخدمات الصحية وحماية البيئة، وكذلك المحافظة على وتيرة عالية من النمو الاقتصادي. وأوضح الإيديولوجيون الديمقراطيون في شعار الاقتصاد المتنامي تحديداً المخرج الإنقاذي من الوضع المترتب الذي يستطيع المحافظة على سمعة «حزب التقدم» وذلك بتحرير المصادر اللازمة لتوسيع النشاط الاجتماعي الجديد[1].

شكّل هذا النوع من تركيبة الشعارات المستقلة والشعبية لعصر الإصلاحات في عهد روزفلت والخصال الجديدة في المسؤولية أساس إعادة التسلح الإيديولوجي - السياسي للديمقراطيين في نهاية الخمسينيات. وعكس هذا التركيب التطور العام لليبيرالية من سياسة «قليلاً إلى يسار الوسط» في عهود «النهج الجديد» إلى الاعتدال المرموق في الخمسينيات والستينيات مع الدفاع عن أسس النظام القائم والاعتماد على التكنوقراطية والمذهب الاجتماعي – الاقتصادي للكينزية الجديدة التي سادت في تلك الحقبة. فقد تطابق نهج الليبيرالية النوعية الذي أعلنه ستيفينسون مع هذه المفاهيم.

---

(١) L. Keyserling to A. Stevenson, January 25, 1954.—Ibid., Adlai E. Stevenson Papers, Selected Correspondence; Some Observations on the Democratic Party Coalition.— Ibid., 1954

الكينزية الجديدة هي النظرية البرجوازية لتنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد الرأسمالي بما يتوافق مع فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (المترجم).

حاول الحزب الديمقراطي في مجال السياسة الخارجية أيضا اقتراح حل وسط في البرنامج الانتخابي للجمهوريين، الأمر الذي لم يعكس فقط لحظات الانعطاف في الصراع بين الأحزاب، وإنما الاختلافات الكبيرة في داخل الدوائر الحاكمة الأمريكية حول طرق ووسائل تحقيق الأهداف السياسية الخارجية للإمبريالية الأمريكية. كذلك فقد نضجت مواقف السياسة الخارجية الجديدة للديمقراطيين في عملية نقد سياسة آيزنهاور - دالاس. وأصبح التطرف والمغامرة لنهج دالاس في «الانتقام الشامل» و«التوازن على حافة الحرب» الذي وضع الولايات المتحدة، حسب ستيفينسون، أمام خيار مظلم بين حالة السكون أو الموت النووي[1] هدفاً للمعارضة، واقتنع معارضو دالاس أن تصفية احتكار النووي الأمريكي «الانتقام الشامل» هددت بالتحول إلى كارثة خطيرة حتى لدى للولايات المتحدة. وكتب السيناتور الديمقراطي المشهور كيفوفير إلى جونسون في هذا المجال: نحن ندرك أكثر من الآخرين أنه في حال نشوب حرب كبيرة فإن الدمار سيطالنا أيضاً[2]. انتقد الديمقراطيون النهج العسكري - الاستراتيجي للجمهوريين في الفجوة مابين الخطاب الحربي المفرط وضعف القوة العسكرية الناشئ بسبب بخل الإدارة على النفقات العسكرية، وبالدرجة الأولى على الأسلحة العادية، (كما صورتها المعارضة)، واقترحوا زيادة الإنفاق العسكري والاهتمام أكثر بضرورة استخدام الأسلحة العادية ضمن أطر استراتيجية الحرب المحدودة وتعزيز التفوق الشامل على الاتحاد السوفييتي في وسائل إيصال الأسلحة النووية[3]. وبدأت أول حملة صاخبة عن التفوق

---

(١) Congressional Record, vol. 100, N 44, p. A1818.

(٢) E. Kefauver to L. Johnson, December 24, 1953.- ML, ASP.

(٣) *Finletter T.* United States Foreign Policy and Military Power in the Hydrogen Age-N. Y., 1954, p. 228—230; *Nitze P.* Atoms, Strategy and Policy.— Foreign Affairs, I9ob, Jan., p. 195

العسكري السوفييتي وعن التخلف المزعوم للولايات المتحدة عن الاتحاد السوفييتي في مجال قاذفات القنابل الاستراتيجية في أثناء ذروة مشاركة أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين جاكسون وسايمنغتون في عام ١٩٥٦[١].

انتقد الديمقراطيون نهج السياسة الخارجية للجمهوريين بسبب عدائهم المفضوح تجاه الدول النامية. كتب بويلس على سبيل المثال: يتحدث الشيوعيون بلغة سحرية عن الثورة الاجتماعية، ويدعمون نضال الشعوب من أجل الاستقلال ويقودون غالبية الشعوب ذوي البشرة السوداء ويقترحون تقديم المساعدة العلمية التكنولوجية لتسريع التطور الاقتصادي، في حين نحن غارقون بالشكوك والخلافات وبذلك نكون مقيدين بالوضع الراهن الضيق[٢]، إضافة لبويلس فقد لعب أعضاء مجلس الشيوخ أمثال ج. همفري، ج. و. فولبرايت، ج. كينيدي وعدد من ممثلي الدوائر الأكاديمية المرتبطة بالديمقراطيين دوراً كبيراً في تحديد وصياغة خط سياسي جديد تجاه الدول النامية. وأدت نصائحهم إلى توسيع التأثير الاقتصادي - التكنولوجي والاستراتيجي على الدول النامية بهدف تمتين مواقع الولايات المتحدة وإبقاء تلك الدول في مجال تأثير وهيمنة الرأسمالية.

طبقت المفاهيم الجديدة للديمقراطيين أولاً في الحملة الانتخابية لستيفينسون عام ١٩٥٦، حيث موضوعها الرئيس الدعوة للاستخدام الواسع لإمكانات البلاد الكامنة على حساب التنشيط الحكومي للنمو الاقتصادي، وتحديث جميع أجواء الخدمات الاجتماعية بتوسيع تدخل الحكومة في مجال الخدمات الصحية والتعليم وحماية البيئة. وتضمنت خطابات ستيفينسون ما قبل الانتخابات هجمات كثيرة على الجمهوريين بسبب تزايد الخلل بين الرفاهية

---

(١) Orbis, 1972, Spring, p. 255—266.

(٢) New York Times Magazine, 1956, May 20, p. 63.

الخاصة والاحتياجات العامة [1]، كان هذا صدىً مباشراً للاستياء المتنامي من عدم قدرة نظام المشاريع الخاصة الموجه نحو طلب السوق والربح وتلبية أهم المتطلبات الاجتماعية. وبانتقاد الجمهوريين على ضيق رؤيتهم طمح الديمقراطيون إلى جعل أنفسهم الحارس الأمين والرئيس للمصالح الاجتماعية عبر القيادة القوية القادرة على «دفع البلاد إلى الأمام»: إلى أمريكا الجديدة كما أوضح الشعار الرئيس لحملة ستيفينسون.

غير أن آمال الجناح الليبيرالي في طرح البرنامج التشريعي البديل للجمهوريين إلى الانتخابات لعام ١٩٥٦ كانت محبطة. وفي النتيجة فإن النمط الجديد للحزب بقي مبهماً لدرجة أن الناخبين لم يجدوا اختلافات تذكر بين تعاطي الحزبين الديمقراطيين مع مشكلات السياسة الداخلية،إذا لم نأخذ بعين الاعتبار بعض التفصيلات البسيطة[2]. وحقق نقد السياسة الخارجية للجمهوريين بعض النجاح. وجعل الديمقراطيون اعتمادهم الأساسي على المناحي السلمية للدعوة السوفييتية مستفيدين من دفء الأوضاع الدولية الملحوظة. ومع ذلك وبغض النظر عن الجهود القوية فإن الديمقراطيين لم يستطيعوا تجاوز حاجز الشعبية الشخصية العالية لأيزنهاور على خلفية الوضع الاقتصادي الملائم، علماً أن مواقع الحزب قد تحسنت.

بدأ الوضع يتغير منذ عام ١٩٥٧، أدى الانكماش الاقتصادي وتدهور ظروف العمل، إلى جانب نجاحات الاتحاد السوفيتي وإخفاقات سياسة آيزنهاور - دالاس الخارجية، إلى إثارة استياء الرأي العام من سياسات الجمهوريين.

---

(١) *Stevenson A.* The New America. L., 1957, p. 89

(٢) *Schlesinger A., Jr.* Congressional Strategy and 1956 Election (Memo to W. Blair. 1955). - ML, ASP; *Idem.* The Political Problem: 1956.— Ibid

فالوضع الذي تصدرت فيه المشكلات الاقتصادية وبالدرجة الأولى مشكلة البطالة الخطة الأولى، ناشدت آمال غالبية الناخبين كالعادة حزب الإصلاح. وتضاعف عدد الأمريكيين منذ ربيع ١٩٥٨ - فترة البطالة، بحسب استطلاعات الرأي العام - تضاعف عدد الأمريكيين، الذين يعدون أن الديمقراطيين هم الأقدر على إخراج الاقتصاد من الأزمة أكثر من الجمهوريين[١].

سارع الديمقراطيون إلى الاستفادة من التغييرات في الوضع وأمزجة الناخبين. واعتمدوا في الحملة الانتخابية عام ١٩٥٨ في الكونغرس على شعار «الخبز والسمنة» مطالبين بالزيادة الكبيرة للمخصصات على الاحتياجات الاجتماعية، واتخاذ التدابير الطارئة في الصراع مع الأزمة الاقتصادية، ووقّع ثمانون من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين على ما سمي «بالإعلان الشمالي» الذي عُدّ أول محاولة جدية من جانب الجناح الليبيرالي في الحزب لإعداد برنامج حزبي موحد يتضمن زيادة المساعدات الخاصة بالبطالة، وفي المساعدة الاتحادية للتعليم في المناطق المنكوبة[٢].

على الرغم من أن هذه المقترحات وكذلك القسم الأكبر من برنامج التعامل مع الأزمة التي تقدم بها السيناتور الديمقراطي ل. جونسون باسم قيادة فصيل الحزب الديمقراطي في الكونغرس، لم تصبح قانوناً، إلا أن نشاط الديمقراطيين في هذا المجال ساهم في نمو شعبية الحزب ضمن صفوف الناخبين، وخاصة في ظروف انعدام تأثير الجمهوريين: فقد أصبحت انتخابات الكونغرس لعام ١٩٥٨ والسلطات المحلية أكبر فوز للحزب منذ انتخابات عام ١٩٣٦.

---

(١) *Sundquist J. L.* Politics and Policy. Eisenhower, Kennedy and Johnson Years Wash.. 1969, p. 457 - 458.

(٢) Congressional Record, vol. 103, pt 6, p. 7459; vol. 104, pt 11, p. 1872.

كثَّف الديمقراطيون الجهود عند إعداد البرنامج المحدِّدِ للسياستين الداخلية والخارجية مستفيدين من دروس حملة الانتخابات الرئاسية السابقة، ففي مجال السياسة الاقتصادية وخلافاً للجمهوريين الذين عدّوا أن المشكلة الرئيسة هي التضخم، فإنهم ركَّزوا الاهتمام على طرق تسريع النمو الاقتصادي وتخفيض مستوى البطالة.

أصبحت الأحكام العامة في النصف الأول من الخمسينيات حول الاقتصاد المتنامي تحت تأثير أفكار الكينزية الجديدة تتجسد في الوصفات المحددة وتدابير الموازنة لتحفيز النمو الاقتصادي ك: تخفيض ضرائب الشركات والمستهلكين وتخفيض معدلات التضخم وغيرها من التدابير التي تحفز العملية الاستثمارية[١]. كان لهذه الأفكار في أعوام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ صدى إيجابيٌّ في التصريحات والبرامج، وكذلك في مجموعة مبادرات الديمقراطيين إلى الكونغرس. وقدم الديمقراطيون حزمة من التدابير البنيوية في الصراع ضد البطالة آخذين بعين الاعتبار مستوى متطلبات النقابات في ضوء تطور الأتمتة والآثار الأخرى للثورة العلمية التكنولوجية، فقد أدخلوا مقترحات بتقديم مساعدات للمناطق المنكوبة وخلق أعمال اجتماعية وبرامج إعادة تأهيل القوة العاملة (مشروع قانون السيناتور ب. دوغلاس) وغير ذلك[٢].

وفي مجال التعليم العالي والمتوسط الذي عانى من أزمة مالية كبيرة أصبحت مقترحات تقديم المساعدة الفيديرالية في بناء المدارس وتسديد أجور

---

(١) انظر تفاصيل الولايات المتحدة: مشكلات وتناقضات التنظيم الاحتكاري الحكومي للتطور الاقتصادي. موسكو ١٩٧٤، ص ٥٧ - ٦٤. شامبرغ ف.ي.

(٢) Democratic Advisory Council Policy Statements. Democratic Task in the Next TwoYears.— HSTL, Ch. Murphy Papers.

العاملين النقاط الأساسية في برنامج الديمقراطيين (مشروع قانون ج. ميري ل. ميتكالف) وعن منح الكليات قروض ميسَّرَة لبناء الأبنية التعليمية (مشروع قانون ج. كلارك). واستجاب الديمقراطيون في مجال الخدمات الصحية لمطالب النقابات والمتقاعدين في مشروع قانون (ج. نوراند) الديمقراطي عن ولاية بود أيلاند، لتقديم المساعدة الصحية للمسنين على شكل مدفوعات جزءاً من تكلفة العلاج في المستشفيات والرعاية في المنزل، وأخيراً في مجال الحفاظ على البيئة عرض الديمقراطيون مجموعة من المقترحات الموجهة لحماية المواد الترفيهية والمناطق الحراجية والشواطئ البحرية وغيرها.

واعترف الديمقراطيون عموماً بضرورة تكثيف نشاط الحكومة في حل المشكلات الملحة والداخلية المتفاقمة وتحديث كامل نظام الضمان الاجتماعي حيث لوحظ تخلف الولايات المتحدة عن عدد من الدول الرأسمالية المتطورة، ناهيك عن الحديث عن الدول الاشتراكية وتبين في الوقت نفسه أنه في مسألة الحقوق المدنية للسود تغلب الجناح الجنوبي للحزب على محاولات الليبيراليين في اتخاذ خطوات خجولة تجاه حركة الأمريكيين الأفارقة من أجل المساواة.

أظهر الديمقراطيون أمام المشكلات الداخلية المتفاقمة ونداء الاشتراكية الدولية مرونة كبيرة أكثر من الجمهوريين وعلى الرغم من أن إدارة آيزنهاور باعتمادها على التحالف المحافظ في الكونغرس والاستخدام الواسع لفيتو الرئيس تمكنوا من منع المبادرات الليبيرالية، وهذا فقط من تفاقم حدة المشكلات التي لم تحل، والسخط الناجم عنها. وكما بينت استطلاعات الرأي العام فإن غالبية الأمريكيين دعموا إجراءات النضال ضد البطالة وسياسة إصلاح نظام التعليم والخدمات الصحية وغيرها[1].

(١) *Sundquist J. L.* Politics and Policy, p. 442-451.

تضمن البرنامج الانتخابي للحزب جميع المبادرات الأساسية للديمقراطيين في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتصريحات المجلس الاستشاري الديمقراطي حتى موعد الحملة الانتخابية عام ١٩٦٠، وأصبح القسم الأكبر منهم - ولا سيما الذين يتلّقون الدعم من قيادة فصيل الحزب في الكونغرس مادةً للصراع السياسي المرير على تلة الكابيتول. ووصل الحزب الديمقراطي بالنتيجة ولأول مرة خلال سنوات إلى الانتخابات الرئاسية مع تشابه البرنامج الانتخابي للسياسة الداخلية، الذي لم يساعد في الفوز على الجمهوريين، وإنما أصبح أساساً لنهج المستقبل في مجال السياسة الداخلية للستينيات.

أصبح النقاش حول السياسة الخارجية بين الحزبين الرائدين أكثر حماساً مع اقتراب موعد الانتخابات، واستخدم الجناح اليميني للحزب الديمقراطي إطلاق أول قمر صناعي سوفييتي حجة لطرح موضوع ضرورة سباق التسلح. وقامت اللجنة الفرعية الخاصة بالجاهزية القتالية والمتفرعة عن لجنة الكونغرس المعنية بالقوات المسلحة، بناء على مبادرة ل. جونسون بإجراء تحقيقات طارئة حول وضع القوات الاستراتيجية الأمريكية في نهاية عام ١٩٥٧، ولخصت النتائج على شكل خطة زيادة إمكانات الصواريخ النووية على حساب تسريع النمو الاقتصادي واستخدام منجزات الثورة العلمية - التكنولوجية[١]. هذه المقترحات كانت تتلقى دعماً من زعماء الحزب.

استغل الديمقراطيون في مسألة السياسة العسكرية الفرصة للقيام بدور المتحدث باسم الطبقات النافذة في الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة

---

(١) America's Present Danger and What We Must Do about It, February, 1958.- HSTL, Ch. Murphy Papers, Democratic Advisory Council Policy Statements; Can American Afford Increased Federal Expenditures for Essential National Purposes? February, 1958. - Ibid.

الأمريكية المُصرّة على ضرورة تجاوز المأزق النووي الناشئ على حساب تحقيق التفوق العسكري المتكرر على الاتحاد السوفييتي، لهذا كانت توصيات التقرير السري للجنة غيتير التي تضم في عضويتها الكثير من ممثلي القيادة العليا لكلا الحزبين، والمعطيات التي تسربت إلى الصحافة في بداية ١٩٥٨. وبالاستفادة من الضجة الإعلامية المضادة للسوفييت في الصحافة فقد شدد المجمع الحربي الصناعي نقده لإدارة آيزنهاور الذي أبطأ في زيادة البرامج العسكرية والمخصصات اللازمة من وجهة نظر صقور ذلك الزمن[١].

شدَّد الدمقراطيون، مع اقتراب موعد الانتخابات، نبرة الحملة الرقيقة حول «التهديد العسكري السوفييتي»، وحولوا موضوع التراجع الأمريكي المريع في الحرب الباردة إلى إحدى المسائل الأساسية في الصراع ما قبل الانتخابات. وأبدى السيناتور ج. كينيدي نشاطاً هاماً داعياً إلى تجاوز الفوارق الأسطورية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري، وخاصة التخلف في الصواريخ بسبب التقييم الخاطئ للترسانة الصاروخية السوفييتية.

ازداد اهتمام بعض الزعماء الديمقراطيين في الوقت ذاته، وتحت تأثير النشاط المتنامي لحركة التحرر الوطنية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بموضوع التوجه العام للدول النامية، وبرفض هوس الوسواس القاتل لنهج دالاس «حسب قول فولبرايت» المعادي للشيوعية. فقد اعترفوا بحقيقة التغييرات الاجتماعية التي حدثت وتحدث في العالم والتي لا رجعة عنها، ولكن فقط من أجل توجيهها في المسار الملائم للولايات المتحدة باستخدام كامل ترسانة الوسائط والوسائل

(١) *Aliano R.* American Defense Policy from Eisenhower to Kennedy. The Politics of Changing Military Requirements, 1957—1961. Athens, 1975, p. 52.

اللازمة[1]. وبذلك توضع الدول المتحررة ضمن مجال الهيمنة الأمريكية. وإضافة إلى التغلغل الاقتصادي للصراع مع حركة التحرر الوطنية فقد اقترحوا استخدام التشكيلات العسكرية المدرّبة الخاصة، وعلى نطاق واسع ودبلوماسية العباءة والخنجر والرشوة وإشعال الحرب النفسية[2].

انعكس خط السياسة الخارجية العام في البرنامج الانتخابي للديمقراطيين وفي وثائق المرحلة الانتقالية التي أعدتها قيادة الحزب لتكون المبادئ التوجيهية للإدارة الديمقراطية القادمة[3]. وتلخصت فكرة التوجيهات الجديدة للحزب في الدعاية والإعلان والنشاط في السياسة الخارجية الأمريكية المرنة للتدخل، وذلك في محاولة لوقف العملية الثورية بجميع الطرق والوسائل في العالم، وكذلك نمو تأثير الاشتراكية الواقعية والعمل على تقويض مواقعها.

تم ترشيح السيناتور ج. كينيدي عن ولاية ماساتشوسيتس إلى منصب الرئاسة عن الحزب الديمقراطي لانتخابات عام ١٩٦٠، الذي استطاع نيل الشهرة في البلاد في سن ٤٣ عاماً. والعامل الحاسم هو القبول في ترشيح كينيدي - سياسي تيار الوسط - من جميع التجمعات الحزبية الأساسية بما في ذلك ديمقراطيُّ الجنوب المطمئنِّون لترشيح السيناتور ل. جونسون عن ولاية تكساس لمنصب نائب الرئيس. كذلك فإن كينيدي وبسبب صفاته الشخصية هو أكثر المرشحين الذي يتفق مع محتوى وروح تعليمات الديمقراطيين الذين اتخذوا تسمية ساخنة «للحدود الجديدة».

---

(١) Progressive, 1958, Sept., p. 16.

(٢) لي ف. ف. استراتيجية وسياسة الاستعمار الجديد للولايات المتحدة: (دبلوماسية الحدود الجديدة و دول جنوب وجنوب شرق آسيا). موسكو ١٩٧١ ص ٢٤ - ٤٠.

(٣) بيتشاتنوية ف.و. انظر تفاصيل الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة: الناخبون والسياسة. موسكو ١٩٨٠، ص ١٣٧ - ١٣٩.

كان على منافس كينيدي في الانتخابات عن الحزب الجمهوري لمنصب نائب الرئيس ر. نيكسون الدفاع عن نهج إدارته في الوقت ذاته الذي وعد فيه كينيدي بالقضاء على أكثر المشكلات الداخلية إيلاماً والإخفاقات في السياسة الخارجية. ودلت نتائج التصويت على أنه بفضل شعبية برنامج السياسة الداخلية تمكَّن الديمقراطيون من إعادة الالتزام بالفضائل التقليدية لذلك التحالف الحزبي الذي أسسوه في الثلاثينيات: (الطبقة العاملة، الأقليات العرقية والقومية، والطبقات منخفضة الدخل). وعلى الرغم من أن الفارق كان منخفضاً جداً، حيث حصل كينيدي على ٣٤٤, ٢٢١, ٣٤ مليون صوتاً مقابل ٦٧١, ١٠٦, ٣٤ مليون صوتاً[١]، فقد استطاع الديمقراطيون العودة من جديد إلى البيت الأبيض بعد انقطاع دام ثماني سنوات.

لم يستطع الفوز الرمزي الذي حققته المعارضة على الحزب القائد الذي أدخل في سياسته وإيديولوجيته مفهوم الانعطاف إلى اليمين إخفاء حقيقة أن الولايات المتحدة دخلت مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي - السياسي المشروط بالعمليات الموضوعية ذات الطابع الداخلي والخارجي.

(١) Guide to US Elections. Wash., 1975, p. 296.



ثانياً- تعميق التناقضات الاجتماعية والاقتصادية





الفصل الخامس

«الحدود الجديدة» (١٩٦١ -١٩٦٣)

١ - برنامج «الحدود الجديدة»:

اصطدمت الولايات المتحدة في بداية الستينيات بصعوبات متزايدة. وقد ارتبط كثيرٌ منها بنتائج الثورة العلمية - التقنية، حيث تشكلت إمكانات جديدة لتطوير الإنتاج من جهة، وأنتجت مشكلات جديدة فاقمت التناقضات الاجتماعية للرأسمالية أكثر. وحدثت هذه التحولات الحقيقية خاصة في الاقتصاد[١]. ترافق تطور الأتمتة وإدخال طرق جديدة في قيادة الإنتاج مما رفع معدلات إنتاجية العمل في ظروف الرأسمالية الحديثة مع تسارع طرد القوة العاملة خارج المنشآت الصناعية حيث تم ابتلاع نحو ٥١ ألف وظيفة للعمال حسب إحصائيات الاتحادات النقابية الأمريكية[٢]. وكذلك فإن إدخال الابتكارات التكنولوجية غير المنضبطة والاستخدام الكيميائي للمصادر الطبيعية ترك آثاراً كارثية على البيئة.

حفزت كثافة العلوم في الإنتاج عملية التركيز المطّرد للإنتاج ومركزية رأس المال. وهكذا زادت حصة ١٠٠ شركة كبيرة من مجموع الشركات التصنيع

(١) السياسة الاقتصادية لحكومة كينيدي (١٩٦١ - ١٩٦٣) مسؤول التحرير س. م. منشيكوف. موسكو ١٩٦٤، ص ٢٩٥.

(٢) الحركة العمالية في الولايات المتحدة: المشكلات الحديثة والاتجاهات. موسكو ١٩٧٠، ص ٣٢ - ٣٣. ماكرتشيان أ.أ.

النشيطة من ٤٤,٣ %عام ١٩٥٥ إلى ٤٦,٤ %عام ١٩٦٠، وحتى ٤٦,٥ % عام ١٩٦٥، وازدادت حصة ١٠٠ شركة كبرى في منتجات التصنيع النقي خلال ١٩٥٨ - ١٩٦٣ من ٣٠% حتى ٣٣%[١]. لقد أدى تكثيف وتركيز الإنتاج في الزراعة حيث ارتفع حجم الإنتاج خلال الخمسينيات إلى ٢٧%، وأما عدد ساعات العمل فتقلصت بنسبة ٣٦ %[٢]، وانخفض العدد العام للمزارع خلال تلك الفترة من ٥,٣٨ ملايين إلى ٣,٧ ملايين[٣].

كان لتطور التقدم العلمي - التقني وتركيز الإنتاج تأثيرٌ خطيرٌ على هيكلية السكان العاملين مما أدى إلى زيادة حصة العمال المأجورين والعاملين من ذوي الكفاءات العالية. ونما الثقل النوعي لاختصاصيي الكفاءات العالية والمتوسطة ضمن السكان العاملين في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ من ٧,٥% حتى ١١,٢%، وأما حصة عمال الجهد العضلي (في القطاعات غير الزراعية) فقد انخفضت من ٣٩,١ حتى ٣٦,٣ %[٤].

خلافاً لتوقعات وتنبؤات الاقتصاديين البرجوازيين فإن الثورة العلمية - التكنولوجية لم تكن قادرة على إنقاذ الاقتصاد الأمريكي من الأمراض المستعصية بطريقة الإنتاج الرأسمالي. وذكر كينيدي أن إدارته وصلت إلى السلطة في عام ١٩٦١ بعد سبعة أشهر من الركود الاقتصادي، ثلاث سنوات ونصف

---

(١) الجمعيات الاحتكارية في صناعة الولايات المتحدة. موسكو ١٩٨٤، ص ٦٦، ٦٧. تشيبراكوف س.ف.

(٢) الوضع الاقتصادي للدول الرأسمالية ؟ استعراض حالة السوق خلال عام ١٩٦٠ وبداية ١٩٦١ (ملحق مجلة الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، ١٩٦١ رقم ٧)، ص ٢٣.

(٣) Statistical History of the United States. N. Y., 1976, p. 467.

(٤) الولايات المتحدة الأمريكية / بإشراف المحرر أنيكين أ.ف.. موسكو ١٩٧٢ ص ٤٧.

سُبات أو ركود، سبع سنوات من تدهور وتائر النمو الاقتصادي، وتسع سنوات من انخفاض مداخيل المزارع[١]. وبقيت البطالة المشكلة الحادة التي وصل مستواها في شباط ١٩٦١ إلى المعدل القياسي لسنة ١٩٥٨ ٦،٨% أو ٥,٧ ملايين عاطل عن العمل[٢]، وبحسب معدلات نمو الاقتصاد في الخمسينيات والستينيات فإن الولايات المتحدة أصبحت وبشكل ملحوظ متخلفة عن الدول الصناعية في أوروبا الغربية واليابان، هذا عدا الحديث عن الاتحاد السوفييتي والدول التي تطورت في تلك السنوات بمرات عدة أكثر من الوتائر العالية[٣].

ومع أن الولايات المتحدة ما زالت تحتل المكان الريادي وسط الدول الرأسمالية، حسب المؤشرات المطلقة الكثيرة للنمو الاقتصادي، فإنها بقيت متخلفة (بحسب معايير الغرب الرأسمالي) إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الضمان الاجتماعي ومتطلبات الاحتياجات الموضوعية لتطوير الإنتاج، وتعزيز تركيز استخدام رأس المال للقوة العاملة وزيادة النفقات على التعليم والضمان الاجتماعي والمصاريف الأخرى على استنساخ القوى العاملة. غير أن معطيات الإحصائيات الرسمية حتى عام ١٩٦٠ تشير إلى عدد الأميين وصل إلى ٣ ملايين نسمة، ونقص ٦٠٠ ألف صف مدرسي وانخفض بناء المدارس الجديدة[٤]. وبلغ النقص في عدد أسرَّة المشافي ١,٢ مليون سرير، وطبيب واحد

---

(١) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kennedy, 1961—1963: Vol. 1—3. Wash., 1962—1964, 1961. p. 19—20.

(٢) الوضع الاقتصادي للدول الرأسمالية ص ٢٠ - ٢١.

(٣) الولايات المتحدة: مشكلات وتناقضات التنظيم الاحتكاري الحكومي للتطور الاقتصادي. موسكو، ١٩٧٤ ص ١٨. شامبرغ ف.م.

(٤) Economic Report of the President, 1962. Wash., 1962, p. 119

لكل ألف شخص في تناقص متزايد. كذلك فإن الانفجار السكاني في سنوات ما بعد الحرب سجل زيادة مقدارها ٣٠ مليون نسمة خلال عشر سنوات من الخمسينيات والتطور العاصف للتحضر قد وسّع الهوة مابين الواقع القائم ومتطلبات المجتمع في السكن والنقل الجماعي والخدمات الصحية والتعليم.

إلا أن إدارة كينيدي وبغض النظر عن حدة المشكلات الداخلية التي برزت في البلاد وتوفر برنامج المناورة الاجتماعية الذي أعده الديمقراطيون عندما كانوا في المعارضة، وخاصة في بداية عهدها لم تعجل في تنفيذه لأسباب كثيرة أهمها: تخصيص حصة الأسد من موارد الإدارة الجديدة لتطوير القدرات العسكرية ونشر المواقع العالمية للرأسمالية الأمريكية ونظرة الإدارة إلى المشكلات الداخلية في خطة تأمين الداخل المتين في أثناء تنفيذ خطط التوسع العالمي. كذلك فإن برنامج سباق التسلح غالي الثمن والذي بدأته الإدارة بحجج مزيفة عن التخلف العسكري للولايات المتحدة عن الاتحاد السوفييتي قلص الإمكانات المالية في توسيع النشاط الاجتماعي للحكومة، وخاصة في ظروف تدهور ميزان المدفوعات وضعف موقف الدولار حتى بداية ١٩٦٠. وتجب تحويل ٧٠% من زيادة النفقات الاتحادية الحقيقية في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٤ مباشرة أو غير مباشرة إلى الأهداف العسكرية والفضائية(١)، وهذا يعني أن الطموحات السياسية الخارجية «الحدود الجديدة» قضت على المناحي الإصلاحية الاجتماعية، ويجب الاعتراف هنا أن النفقات العسكرية المتزايدة لعبت دوراً مهماً في تحفيز الاقتصاد. وكما اعترف بشكل خاص أحد مستشاري الرئيس الاقتصاديين البارزين الاقتصادي الأمريكي الكبير ب. صاموئيل فإن الجزء

---

(١) السياسة الاقتصادية لحكومة كينيدي ص ٥٥.

الأكبر من الجهود الحقيقية للإدارة في مجال تحفيز الاقتصاد تركز على أمور الدفاع، الأمر الذي ترك آثاراً سلبية (١).

كان على الإدارة في الخطة السياسية اعتبار ثبات المشاعر المحافظة في مسائل البرامج الاجتماعية وسط البرجوازية الكبيرة المتصاعدة مدعومة تقليدياً بالعلاقات الحذرة لرجال الأعمال مع الحزب الديمقراطي. كذلك فقد ضغط الفارق الضئيل في عدد أصوات الناخبين لعام ١٩٦٠، وتعَقَّدَ وضع الإدارة في توزيع القوى السياسية في الكونغرس، حيث كانت المبادرة ترجع في السابق إلى التحالف المحافظ للجمهوريين والديمقراطيين الجنوبيين بغض النظر عن الغالبية الشكلية للحزب الحاكم فيه.

والمثال على ذلك عدد من المقترحات التشريعية التي قدمتها الإدارة في عام ١٩٦١ المساعدة الاتحادية في التعليم المتوسط والعالي، المعونة الصحية للمسنين، اتخاذ مجموعة التدابير في تقليص البطالة وسط الشباب وكذلك حماية البيئة. وتبين أن الإدارة غير قادرة على تجاوز مقاومة المعارضة. وألغيت جميع مشاريع القوانين الخاصة بتوسيع نشاط الحكومة في النفقات المدنية التي قدمتها الحكومة من المحافظين (٢) في الكونغرس مع تراخي الإدارة في هذا الموضوع وعدم الدفاع عن موقفها. وفسر الرئيس كينيدي أن الابتكارات الكبيرة - كما يقول ت. جيفرسون - تصنع بالغالبية الضئيلة.

وفي الاستراتيجية الاقتصادية فإن إدارة كينيدي بحسب توصيات صاموئيل وغيره من المستشارين لم تنطلق من ضرورة تجاوز الركود المستمر، وإنما

---

(١) P. Samuelson to D. Dillon, June 24, 1964.— John F. Kennedy Library. Boston (Mass.), W. Heller Papers, Kennedy—Johnson Files (John F. Kennedy). لاحقاً: JFKL.

(٢) Цит. по: Schlesinger A. M., Jr. A Thousand Days. John F. Kennedy in the WhileHouse. Boston, 1965, p. 709.

من خطة تحفيز النمو الاقتصادي طويلة الأمد. ولتنفيذ المهمة الأولى تم عرض برنامج الانتعاش والنمو الاقتصادي الذي تضمن في أثناء الحملة الانتخابية - رفع الحد الأدنى للأجور من الأجور الساعية، وزيادة مؤقتة في شروط دفع استحقاقات البطالة، واتخاذ مجموعة تدابير لمساعدة المَزارِع المتعثرة، وكذلك زيادة المعاشات التقاعدية والتوسع في البناء السكني. إضافة لذلك تم طرح نظام مركب من التدابير لتحويل مناطق الكآبة المزمنة التي دخلت فيها الإعانات المالية للشركات الخاصة والبلديات، زيادة على المساعدة في إعادة بناء المدن، وتقديم المعونة بهدف النمو الاقتصادي لهذه المناطق، برنامج إعادة التأهيل المهنية للعاطلين عن العمل(١). وأخيراً وافق الكونغرس على مقترحات البيت الأبيض.

اعترفت إدارة كينيدي خلافاً للإدارات السابقة بعدم كفاية التدابير المضادة للدورة الاقتصادية لتسريع النمو الاقتصادي وضرورة السياسة الخاصة في تحفيز النمو لهذه الأهداف، فقد خرجت المشكلة بحسب أهميتها خارج أطر الاقتصاد ونظرت إليها الإدارة ليس كمفتاح لحل المشكلات الداخلية، وإنما للنجاح في المنافسة مع الاشتراكية العالمية المتنامية بقوة(٢).

ووفقاً لتوصيات ما يسمى بالنظرية الاقتصادية الجديدة التي عممها واضعوها على مستشاري كينيدي الاقتصاديين، فقد انتهجت الإدارة سياسة التأثير الفعال في العوامل الأساسية في النمو الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال والتقدم العلمي التكنولوجي والتعليم وتأهيل القوة العاملة ومستوى الوظائف وغيرها، وتطلبت هذه المهمة تجديد وتحديث ترسانة وسائل التسوية

---

(١) Public Papers..., John F. Kennedy, 1961, p. 12—19.

(٢) *Heller W.* Comparative US—USSR Growth Rates. Memo for the President June 27, 196. - JFKL, W. Heller Papers, Kennedy—Johnson Files (Heller and J F Kennedy)-

الحكومية - الاحتكارية، والاستخدام الواسع لأذرع ميزانية الدولة والضرائب والسياسة النقدية [1].

اقترحت الإدارة تقليص رأس المال الثابت لجميع الشركات، خدمة لهذه الأهداف، وكذلك تخفيض الضريبة إلى ٧% على الاستثمار في بناء المصانع الجديدة، وعلى شراء التجهيزات الجديدة التي اتخذها الكونغرس في عام ١٩٦٢. حفَّزت هذه الإجراءات بشكل جوهري الاستثمارات. ولوحظت زيادة المخصصات الحكومية على الأبحاث العلمية والأعمال التجريبية - التصميمية وخاصة في المجال العسكري. ففي آذار ١٩٦٢ تم إقرار قانون تطوير وإعداد الموارد البشرية الذي وسع التدخل الحكومي في التدريب المهني - الفني بناء على مشروع القانون الذي قدمته الإدارة. وفي محاولة لمنع تسلل دوامة التضخم قامت الإدارة لأول مرة في زمن السلم بالسيطرة غير المباشرة على الأسعار وأجور العمل على شكل ما يسمى بمعالم أصحاب المشاريع والاتحادات النقابية، وتوقعوا تغيير نمو أجور العمل والأسعار بحسب مستوى نمو إنتاجية العمل المحقق.

توافقت بداية رئاسة كينيدي مع مرحلة النهوض الدوري للاقتصاد، ولكن الوضع الاقتصادي في ربيع ١٩٦٢ تعقَّدَ بشكل ملحوظ : تباطأت وتائر النمو، ووصل مستوى البطالة التي بدأت إلى درجة ٥,٥ % وانخفض حجم استثمار رؤوس الأموال. وأضيف إلى ذلك في أيار هبوط أسعار أسهم البورصة - أكبر انخفاض منذ عام ١٩٢٩، وعكس هذا تدهور العلاقات بين الإدارة وقمة رأس المال مع الكره الشديد المتعلق بالمؤشرات في مجال الأسعار وسياسة

(١) الولايات المتحدة الأمريكية: الدولة والاقتصاد / مسؤول التحرير يو. ي. بوبراكوف، ف.أ. فيودورفيتش. موسكو ١٩٧٦ ص ٥٥١.

الإدارة الاجتماعية. وشكل الصدام الذي حصل بين الإدارة وشركات الحديد الصلب بزعامة يونايتد ستيت ستيل كوربوراشن، التي، وبغض النظر عن إصرار الإدارة على توقف النقابات عن المطالبة برفع أجور العمل فقد طالبت برفع أسعار الحديد وبإطلاق جميع وسائل الضغط تمكن البيت الأبيض من إلغاء هذا القرار على حساب تدهور العلاقات مع الشركات الاحتكارية [١].

وجدت الإدارة نفسها أمام خيار صعب في سياستها الاقتصادية. وحذر مستشارو الرئيس من أن الاستمرار في هذا الوضع القائم في البلاد سيهدد «بركود كينيدي»، وأنه سيصل إلى انتخابات ١٩٦٤ بأعلى مستوى متوسط للبطالة من بين جميع الإدارات السابقة[٢]. الاقتصاد بحاجة إلى محفزات إضافية عاجلة. وأيدت مجموعة الاقتصاديين الليبيراليين (من بينهم ج. جيلبرايت ول. كايزر لينغ)، وكذلك النقابات، طريقة تحفيز قدرة السكان على الدفع على حساب الاحتياجات الاجتماعية.

إضافة لذلك ولدوافع سياسية أعطيت الأفضلية لخطة تقليص الضرائب على الشركات والأفراد لأنها أنقذت الإدارة من الاتهامات في اللامسؤولية المالية وتدخل الدولة في مجالات جديدة. صدرت هذه الاتهامات من الدوائر الصناعية والمالية[٣]. ونقل موقف هذه الدوائر من هذه المسائل إلى الرئيس بما فيها الرسالة المفتوحة ل ج. روكفلر، وكذلك عن طريق الأقنية الخاصة. فقد أبلغ مستشارو

---

(١) *McQuaid K.* The Big Business and Presidential Power. From F. D. R. to Reagan. N. Y., 1982, p. 208-210.

(٢) Samuelson P., Solow R. The Changed Mid-Year Outlook. Memo for the President, 6 June, 1962.— JFKL, W. Heller Papers, Kennedy—Johnson Files (Heller and and J.F. Kennedy)

(٣) *Heller W.* Memo for the President, December 16, 1962.— Ibid., T. Sorensen Papers, Legislative Files, 1961—1964, Legislative Program 1963

الرئيس عن مباحثاتهم مع أعضاء مجلس رجال الأعمال النافذين واتصالاتهم مع ممثلي دوائر الأعمال أن رأس المال الكبير لم يطالب فقط بتخفيض الضرائب عن الشركات والمداخيل العالية (آخذين بعين الاعتبار في ذات الوقت تطبيق هذه الإجراءات على الطبقات الأقل ضمانة شرٌّ لا بد منه سياسياً)، وإنما طالب الإدارة بسياسة تجميد النفقات الاجتماعية ورفض دعم برنامج المساعدة الصحية للمسنين (ميد كير) من المعونة الاتحادية للتعليم والإصلاح الضريبي[1]. وبهذا الشكل فقد توخى رأس المال عدم السماح بزيادة عجز الميزانية الفيديرالية، حيث كان سهلاً رؤية الخطر في حال تخفيض الضرائب مع الحفاظ على الإنفاق العسكري وزيادته.

سرى مفعول إنذار الاحتكارات. وذهب كينيدي إلى التنازلات، على الرغم من اعتقاد بعضهم في الإدارة بأن السبب الرئيس في بطء النمو الاقتصادي في عام ١٩٦٢ هو النقص في الاستثمارات الخاصة الناتج عن انعدام ثقة رجال الأعمال في الوضع الاقتصادي وسياسة الحكومة[2]. وبناء على تعليمات الرئيس قامت الإدارة بحملة توضيحية واسعة لإرضاء رجال الأعمال والهدف الرئيس لهذه الحملة هو استعادة الثقة. وفي كانون الثاني ١٩٦٣ أرسل كينيدي إلى الكونغرس برنامج تخفيض الضرائب مع أرباح الشركات (من ٥٢ % حتى ٤٧ %) وتخفيض معدلات ضريبة الدخل عن المواطنين (من ٢٠ -٩١ حتى ١٤ - ٦٥%) ليصبح المجموع حوالي ١٠ مليارات دولار مع الرفض الفعلي للإصلاح الضريبي[3]. ووعد في الوقت

---

(١) Meeting with Members of Business Council, July 14, 1962.—Ibid., W. Heller Papers, Kennedy—Johnson Files (Heller and J. F. Kennedy).

(٢) W. Heller to the President. July 12, 1962.— Ibid.

(٣)Economic Report of the President, 1963. Wash., 1963, p. XVIII.

نفسه تقليص نفقات الحكومة على الاحتياجات الاجتماعية وموازنة الميزانية الحكومية. وتم تجميد الحجم العام لنفقات الحكومة على الاحتياجات الاجتماعية في الفترة ما بين ١٩٦٣ - ١٩٦٤ على مستوى ١٩٦٢، ذلك هو ثمن تطبيق قانون تخفيض الضرائب حسب أقوال مستشاري كينيدي[١].

يعدّ هذا التخفيض الواسع للضرائب غير المسبوق لظروف النهوض الدوري الاقتصادي الذي صادق عليه الكونغرس في شباط ١٩٦٤ الإجراء الأول من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة لتحفيز النمو الاقتصادي بواسطة السياسة الضريبية. غير أن انتصار المذاهب الاقتصادية الجديدة للنشاط المالي وتمويل العجز أصبح ممكناً كما يعترف بعض الاقتصاديين الأمريكيين[٢]، فقط وبنتيجة الاندماج مع التيار السياسي المحافظ الذي فرض قيوداً صارمة على إمكانات التوسع في هذه الأهداف على النفقات الاجتماعية للدولة.

كانت الاستراتيجية الاقتصادية للإدارة محكومة بسياستها العمالية. فقد دعمت النقابات بقوة الديمقراطيين في انتخابات ١٩٦٠، وساهمت بقسط كبير في فوز كينيدي نفسه. وبعد ثماني سنوات من سياسة الجمهوريين المعادية للعمال توقعوا من الإدارة الجديدة التي تعدّ أكثر ودية لتلبية مطالبهم الملحة: اتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على البطالة وخاصة في مناطق الكآبة المزمنة، وزيادة مساعدات البطالة ورفع الحد الأدنى لأجور العمل مع التوسع فيه على جميع فئات عمال الدخل المنخفض وزيادة المخصصات الحكومية على بناء السكن والمدارس والمشافي، وتوسيع الضمان الاجتماعي وإعادة النظر في النظام الضريبي لصالح فئات عمال ذوي الدخل المنخفض

---

(١) *Harris S.* Economics of the Kennedy Years and a Look Ahead. N. Y., 1964, p. 90.
(٢) *Stein H.* The Fiscal Revolution in America. Chicago, 1969, p. 421.

وتخفيض عدد أيام عمل الأسبوع وإلغاء التشريع المعادي للعمال بما فيه المادة ١٤ (٦) من قانون تافت - هارتلي التي تسمح للولايات بتطبيق قوانين حق العمل[١]. وكان لهذه المطالب صدى إيجابيٌّ في البرنامج الانتخابي للديمقراطيين وفي وعود الحملات الانتخابية للرئيس كينيدي نفسه، ولكنهم نادراً ما تطرقوا إليها بعد وصولهم إلى السلطة.

كان الهدف الرئيس لسياسة الديمقراطيين العمالية التي حددها نظام الاحتكار الاجتماعي والحسابات السياسية للإدارة هو تخفيض تكاليف العمالة (أو على الأغلب استقرارها) لتحفيز الاحتكارات على التوسع في الإنتاج وفي تخفيف حدة الصراع بين الجهد ورأس المال. وأعلن وزير العمل آ. غولد بيرغ في حكومة كينيدي أن مصالح خوض الحرب الباردة مع الاشتراكية تتطلب وقف الصراع بين أصحاب المشروعات والاتحادات النقابية كما في الخمسينيات[٢]. أصبحت الإدارة على طريق تنشيط تدخل الحكومة في العلاقات العمالية، من أجل هذه الأهداف، وخاصة في مجال الاتفاقيات الجماعية منفذة سياسة مزج التعاون الوثيق مع البيروقراطية النقابية وبعض التنازلات لصالح الحركة العمالية والوسائل العنيفة في قمع الاستياء وسط الطبقات العمالية الدنيا.

إن الإصلاحات التي قامت بها الإدارة في مجال التوظيف والتدريب المهني وأجور العمل كانت بعيدة كل البعد عن تلبية مطالب الاتحادات بالكامل والأبعاد الحقيقية للمشكلات. لذلك فإن تمديد استحقاقات البطالة في عام ١٩٦١ -١٩٦٢ خلفت وراءها ٣ ملايين عاطل عن العمل

---

(١) Monthly Labor Review, 1961, Apr., p. 412—413.

(٢) المشكلات الأساسية في الحركة العمالية للولايات المتحدة. موسكو ١٩٦١ ص ٦٥ موريس ج.

وزيادة الحد الأدنى لأجور العمل حتى ١,١٥ دولار عام ١٩٦١ و١,٢٥ دولار عام ١٩٦٢ وعالجت مشكلة ٣,٦ ملايين من أصل ٢٦,٦ مليوناً من العاملين من ذوي الدخل المنخفض. كذلك فإن التدابير المتخذة لم تؤثر إيجابياً على موضوع الوظائف مثل قوانين تحويل المناطق وتطوير وإعداد الموارد البشرية وأيضاً بعض التوسع في الأعمال الاجتماعية خلال الفترة ١٩٦٢ -١٩٦٣[1]، ومع ذلك فقد شكلت هذه التحولات خطوة واضحة إلى الأمام بالمقارنة مع سياسة حكومة آيزنهاور.

رفضت إدارة كينيدي في الوقت ذاته بالكامل مطالب الاتحادات النقابية حول تخفيض عدد ساعات العمل الأسبوعية حتى ٣٥ ساعة وإعادة النظر في التشريع المعادي للعمال اعتماداً على مرونة الكونغرس والمصالح الوطنية العامة في إنعاش الاقتصاد. واستخدمت الإدارة من خلال اتصالاتها مع الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية وعود مستقبل ثمار النمو الاقتصادي مقابل تقييد النقابات في مطالبها الخاصة. ودعا الرئيس في كلمة له في آذار ١٩٦٠ أمام المجلس القومي للمؤتمرات الصناعية إلى التعاون الكامل بين العمال وأصحاب المشاريع الكبيرة على أساس المصالح العامة في رفع وتائر النمو الاقتصادي والتحديث المخطط للإنتاج واستقرار الأسعار[2]، وطالبت الحكومة النقابات الاعتدال في مسائل أجور العمل وذلك وفقا لسياسة المعالم التي أعلنها. ومع كل حيادها الخارجي فإن هذه السياسة كانت موجهة ضد مصالح العمال[3].

---

(١) السياسة الاقتصادية لحكومة كينيدي ص ٢٩٨ -٢٩٩.

(٢) Public Papers.... John F. Kennedy, 1961, p. 98-99.

(٣) الولايات المتحدة: الاتحادات النقابية في صراعها مع رأس المال. موسكو ١٩٧٠، ص ٢٤٤ - ٢٤٥. كيرميتسكي يا.ن.

وسَّعت إدارة كينيدي وحسَّنت آلية التعاون بين الحكومة وأصحاب المشاريع والنقابات بهدف تخفيف سخونة الصراعات العمالية، وتمت استعادة العلاقات الودية التي قطعها الجمهوريون بين الحكومة والبيروقراطية النقابية التي بموجبها جرى تعيين آ. غولد بيرغ المستشار القانوني الرئيس لتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية وزيراً للعمل. وتم تشكيل لجنة استشارية لدى الرئيس خاصة بشؤون التعاون المتبادل بين النقابات وأصحاب المشاريع تضم في عضويتها - إضافة لوزيري العمل والتجارة - مدراء الشركات الكبرى وعدد من النقابات. تلخصت مهمة هذه اللجنة في مساعدة الحكومة للحيلولة دون وقوع أية صراعات عمالية كبيرة. وشجعت الإدارة بكل الوسائل تشكيل ما يسمى بلجان «العلاقات الإنسانية» و«لجان البحوث» في مختلف مجالات الصناعة التي تم التخطيط لها والتنفيذ للاتفاقيات السرية بين زعماء النقابات وأصحاب المشاريع لجميع المجالات بهدف تسوية النزاعات العمالية من وراء ظهر العمال وخلافاً لمصالحهم[1].

استخدمت الإدارة بمهارة علاقاتها الخاصة مع البيروقراطية النقابية وبعض التنازلات أمام الحركة العمالية بروح الطاعة والمصالحة مع رأس المال. غير أنه لم يحصل تبدل جذري في الموقف على الجبهة الرئيسة للصراع الطبقي. لهذا السبب - وفي تلك الحالات عندما رفضوا وسائل التسوية الودية للنزاعات العمالية - فإن إدارة كينيدي لم تمتنع عن استخدام التدابير القاسية. ففي عام ١٩٦١ طبقت قانون تافت - هارتلي ضد البحارة المضربين.

---

(١) مرجع سابق ص ٧٧ - ٧٨ ماكرتشيان أ.أ.

سارت حكومة كينيدي في هذا المجال أبعد من سابقاتها في توسيع الاختيار التقليدي لوسائل وطرق إفشال أو منع النزاعات العمالية. وتوسعت صلاحيات الأجهزة الحكومية في التدخل في النزاعات العمالية من دون اتخاذ قوانين تشريعية جديدة وذلك وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية حول مسائل العلاقات المتبادلة بين النقابات وأصحاب المشاريع. تم تسهيل عملية تشكيل لجان طارئة للتدخل في النزاعات العمالية التي تهدد المصالح القومية سهلة، واتسعت قوانين هذه اللجان والتركيز في تطوير قانون تافت - هارتلي وإدخال ما يسمى بفترات التهدئة من دون اللجوء إلى القضاء. نفذت الحكومة هذا الإجراء في عام ١٩٦٢في النزاع بين شركات الطيران والنقابة الموحدة لعمال صناعة الآليات والطائرات، مكوّنة بذلك سابقة لتدخل الحكومة في النزاعات العمالية خارج القانون. كذلك فقد احتلت المسألة الزنجية مكاناً مهماً في سياسة «الحدود الجديدة». وبحسب اعتراف مستشار الرئيس آ. شليزنغير كانت أصعب مشكلة لدى الرئيس[١]. انتظر الأمريكيون السود الذين كوّنوا جزءاً مهماً من التحالف الانتخابي لكينيدي في انتخابات ١٩٦٠ من الإدارة الجديدة أعمالا حاسمة في القضاء على التمييز العنصري، وأخذوا وعوداً من الديمقراطيين في أثناء الحملة الانتخابية ومن كينيدي بالذات. نظرت حكومة كينيدي إلى هذه المسألة من زاوية الحفاظ على الاستقرار السياسي في البلاد والحفاظ على الدعم ضمن جماهير الناخبين. وتلخصت أسس استراتيجية وتكتيك الإدارة في المسألة الزنجية التي شوهدت في فترة صياغتها في عدم إعطاء الحركة من أجل الحقوق المدنية فرصة للخروج عن النطاق المحدد للحملة والمطالب المقبولة لدى الدوائر الحاكمة مع الحفاظ في الوقت ذاته على

(١) *Schlesinger A. БI., Jr.* A Thousand Days, p. 430.

الأصوات الضرورية للناخبين السود. ولهذه الغاية قامت الإدارة بدعم المعتدلين وعزل المتشددين المتطرفين حتى ضمن الحركة الزنجية وكذلك في الجنوب الأبيض.

تم تخطيط تكثيف جهود السلطات القضائية - التنفيذية بأقل قدر ممكن من الأعمال التشريعية من أجل تجنب المواجهة المفتوحة مع العنصريين وتعقيد الأزمة مع الكونغرس، وعملوا في الجنوب على التركيز على الضمان التدريجي للحقوق الانتخابية للسكان السود لتوجيه الصراع ضمن التيار والإجراء السياسي التقليدي، وتعزيز موقف السياسيين الجنوبيين المعتدلين والحزب الديمقراطي عامة. وطبقت بعض القيود في الولايات الشمالية على التمييز العنصري فيما يتعلق بتأجير السكن واستئجار العمالة بالتوافق مع برامج المعونة الاجتماعية[1].

أدخلت هذه التوجهات في أسس البرنامج العملي للإدارة الأمريكية في المسألة الزنجية[2]، وامتنعت عن اقتراح أي تشريع جديد حول الحقوق المدنية بما فيها مشروع قانون كلارك - سيلير لعام ١٩٦١ الذي أُعِدَّ بناء على تعليمات كينيدي. ونأى الرئيس بنفسه عن الليبيراليين في مجلس الشيوخ لإلغاء القاعدة الإجرائية التي استخدمها الديكسيقراطيون لمنع مشاريع القوانين حول الحقوق المدنية بطريقة المناقشات التي لانهاية لها، وتجاهل المقترحات التشريعية للجنة الخاصة بالحقوق المدنية **(الديكسيقراط**[3] وتقيدت الإدارة في المجال التشريعي

---

(١) *Wofford H., Jr.* Memo to President-Elect Kennedy on Civil Rights, December 30, 1960.— JFKL, Pre-Presidential Files Task Force Reports.

(٢) *White L.* Memo for the President: Civil Rights Program, November 13, 1961.— Ibid., T. Sorensen Papers, Subject Files (Civil Rights).

(٣) هو الديمقراطي من الولايات الجنوبية المنتسب إلى الجناح اليميني الرجعي الذي يدعو إلى الحفاظ على التمييز العنصري للزنوج السود - المترجم.

بتوصية إلغاء فحص الأمية عند تسجيل الناخبين (مجلس الشيوخ أفشل هذا القانون) وبدعم التعديل الدستوري حول إلغاء الضريبة الانتخابية التي صادق عليها الكونغرس في عام ١٩٦٢. وحاولت الإدارة التعويض عن تقاعسها في هذا المجال أمام أعين المجتمع الزنجي بتوسيع تعيين الأمريكيين الأفارقة في مراكز الجهاز الحكومي وبدعم الاتصالات المستمرة مع زعمائه وبالإيماءات الرمزية.

استمر الرئيس في الفترة مابين ١٩٦١ -١٩٦٢ في اعتبار أن خطة التدرج والتوازن التي اختارها ذات أفضليات محدودة، وذلك بغض النظر عن النقد المتنامي من جانب الحركة من أجل الحقوق المدنية وشكوك المستشارين الزنوج في الإدارة[١] نفسها بالنسبة لقدرة هذه السياسة على استرضاء أو تهدئة الزعماء الزنوج والليبيراليين. فضل الرئيس كينيدي ووزير العدل ر. كينيدي الامتناع عن تدخل الحكومة في حالات كثيرة لانتهاك حقوق السود وتشتيت نشطاء الحركة من أجل الحقوق المدنية[٢]، وإن ضغوط الظروف أجبرتهم على اللجوء إلى إجراءات حاسمة كاستخدام القوات الفيديرالية لضمان وصول الطالب الأسْوَد ج. ميريديت إلى جامعة ولاية ميسيسيبي في أيلول ١٩٦٢.

أصدر الرئيس المرسوم التنفيذي الذي طال انتظاره حول التدابير ضد التمييز العنصري والبناء السكني الذي نفذ بالمساعدة الفيديرالية وذلك سعياً منه لدعم سياسة التنازلات الجزئية الكفيلة، كما تراءى له، بمنع الانفجار المفتوح لاستياء السود المدنيين (القادرين - بحسب أحد المستشارين -على الاختراق إلى العمق في الغيتو كالشفرة[٣]). وبالرغم من أن فعالية هذه الخطوة كانت محدودة

---

(١) L. Martin to T. Sorensen, May 10, 1961.— Ibid.

(٢) *Navasky V.* Kennedy Justice. N. Y., 1971, p. 220—221.

(٣) L. Martin to T. Sorensen, May 10, 1961.—JFKL, T. Sorensen Papers, Subject Files (Civil Rights).

بشكل واضح، إلا أن كينيدي عدّها مفيدة للإعلان عنها بعد الانتخابات في الكونغرس في ذروة تسوية الأزمة الكاريبية، عندما كان اهتمام البلاد منصباً إلى أهم الأحداث الدراماتيكية المتطورة. وجه الرئيس كينيدي في شباط من العام نفسه إلى الكونغرس عدداً من المقترحات التشريعية التي تتضمن المساعدة إلى المدارس التي يطبق فيها الفصل العنصري، وبعض التدابير لتأمين الأجواء الإيجابية الانتخابية للسود(١). غير أن الرئيس ومع محدودية التنازلات الممكنة فإنه لا يريد تمريرها عبر الكونغرس حتى أيار ١٩٦٣، علماً أن ترتيب هذه المبادرات كان ترتيبها الأخير في تسلسل بنود خطة المبادرات التشريعية للإدارة(٢).

لوحظ أن التطور السريع للاحتجاج الزنجي كان له خطُّه البياني الخاص. وكما دلت أحداث أيار في بيرمنغهام يتضح أن حركة الحقوق المدنية ضلت الطريق التطوري المقصود الذي حددته الإدارة لها، مهددة بحدوث حالة حرجة جداً في العلاقات العرقية في البلاد منذ الحرب الأهلية(٣)، وذلك بحسب قول الوسيط الرئيس بين الحكومة والمجتمع الزنجي ل. مارتين. وتواردت إلى الكونغرس عشرات مشاريع القوانين حول الحقوق المدنية. كتب غ. ويليام الحاكم السابق لولاية ميتشيغان والشخصية البارزة في الحزب الديمقراطي: يشبه إصرار السود على تحقيق حقوقهم الدستورية، لأول مرة، إلى حد بعيد إصرار أولئك الذين يريدون حرمانهم حقوقهم، وأما الرأي المسؤول للسكان البيض فقد اصطف إلى

---

(١) Public Papers..., John F. Kennedy 1963. Wash., 1964, p. 222-228.

(٢) The White House, Workload of Pending Legislation, March 15, April 5, May 3, 1963.—JFKL, T. Sorensen Papers, Subject Files (Civil Rights), Legislative Leaders, 1963 (Meetings).

(٣) Martin L. Memo for the Attorney General, May 13, 1963.—Ibid., Robert F. Kennedy Papers, Attorney General's Personal Correspondence (Democratic National Committee).

جانب الطرف الأول[١]. وسارع ويليام والمستشارون الآخرون إلى الرئيس للإعلان بصوت واحد عن ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة للحفاظ على سيطرة الوضع والحيلولة دون حدوث انفجار ثوري تلقائي[٢] انتقلَ «البرنامج الجديد» في مجال الحقوق المدنية الذي أعدته الإدارة الأمريكية حتى منتصف حزيران في خططها إلى المقام الأول[٣]. وتحدث الرئيس نفسه شارحاً للكونغرس والمواطنين فكرة المقترحات الجديدة عن ضرورة تحويل الثورة الزنجية إلى ثورة سلمية بناءة[٤]. غير أن المضمون الحقيقي لرسالة الرئيس إلى الكونغرس في ١٩ حزيران كان بروح معتدلة ومنادياً بالحلول الوسطية، وبالتالي فإن البرنامج كان ملبياً أكثر من أي وقت مضى للحقوق المدنية الذي طبق عام ١٩٦٤، وكان نجاحاً باهراً وكبيراً لنضال الشعب الزنجي. أثارت تنازلات الإدارة الأمريكية ردود فعل مروعة من جانب المتطرفين اليمينيين وخاصة في الجنوب العنصري. وفي سياق الاتصالات خلف الكواليس لقطب نفط تكساس غ. ل. هانت والفيزيائي العسكري إ. تيلير بدأ الأتباع يبحثون في وضع خطط للحد من تهديد كينيدي[٥].

تطورت الحركة الزنجية إلى مستوى جديد في النضال من أجل المساواة الاقتصادية، وانتقل مركزها إلى المدن الصناعية الكبيرة خارج حدود الجنوب. وأجبر

---

(١) Williams G. Memo for the President, June 13, 1963.—Ibid., T. Sorensen Papers, Subject Files (Civil Rights).

(٢) Galbraith J. Memo for the Attorney General, June 11, 1963.- Ibid., R. Kennedy Papers, Attorney General's Personal Correspondence (Civil Rights).

(٣) The White House, Workload of Pending Legislation, June 11, 1963.— Ibid., T. Soren-sen Papers, Subject Files (Civil Rights), Legislative Leaders, 1963 (Meetings).

(٤) Public Papers..., John F. Kennedy, 1963, p. 469.

(٥) *Parmet H.* JFK. The Presidency of John F. Kennedy. N. Y., 1984, p. 273—274.

تهديد الصراعات العنصرية في المناطق الرئيسة من البلاد على اللجوء إلى تدابير استباقية عاجلة لتخفيف الضيق الذي يعاني منه سكان الغيتو الزنوج. وطالب كينيدي في بداية حزيران أعضاء الحكومة بتقديم مقترحاتهم حول تحسين الوضع الاقتصادي للفقراء الزنوج (بطالة الشباب في الدرجة الأولى)، وكان جواب الوزراء المختصين واحداً هو أن البرامج القائمة غير كافية حقيقة وضرورة اتخاذ التدابير الجديدة الطارئة لزيادة عدد الوظائف وتحسين وتوسيع التأهيل المهني - التكنولوجي والإعداد التعليمي العام[١]. وبذلك حددت البداية لإعداد برنامج تشريعي والحرب مع الفقر. اتخذ الرئيس كينيدي القرار النهائي بتقديم البرنامج في السنة التالية بعد الحملة الكبيرة إلى واشنطن التي قامت بها التنظيمات الزنجية والنقابية والطلابية في آب ١٩٦٣ تحت شعار تحقيق المساواة العرقية والاقتصادية[٢].

ساهم التحسن الملحوظ في الوضع الاقتصادي منذ نهاية ١٩٦٢ مع النمو المتسارع لأرباح الشركات التي طالبت الإدارة بالتنازل عن عدد من الموضوعات في سبيل تعزيز موقع الإدارة. وقد أكدت الانتخابات الدورية إلى الكونغرس عام ١٩٦٢ والأجهزة المحلية على هذا، وتطورت شعبية الرئيس في البلاد بشكل كبير وخاصة بعد أزمة الكاريبي وانتقال الإدارة إلى ناحية تخفيف التوتر مع الاتحاد السوفييتي.

هيأت الأحداث التي جرت الظروف الملائمة لتنفيذ برنامج السياسة الداخلية المتوقف للديمقراطيين الذي لم يرفضه كينيدي على المدى الطويل. وشددت الإدارة الضغط بالتدريج على الكونغرس والتخطيط إلى الاختراق

---

(١) *Cohen W.* Memo for the President, June 10. 1963; *Wirtz W.* Memo for the President, June 10, 1963.— JFKL, T. Sorensen Papers, Subject'Files (Civil Rights).

(٢) *Sorensen T.* Memo for K. Gordon, W. Heller, L. O'Brien, M. Fieldman, L. White, October 23, 1963.- Ibid., Subject Files (Legislative Program 1964).

الرئيس للانتهاء من فترة ولاية الكونغرس الـ ٨٨[١]. وبدأ الاحتقان المتزايد بسبب مبادرات الإدارة التشريعية بالتراجع حتى قبل إطلاق النار في دالاس، صيف - خريف ١٩٦٣. وعندما كان مجلسا الكونغرس يقرّان مشروع القانون حول المساعدة الفيديرالية للكليات (جزء من هذا القانون المركب خاص بالتعليم العالي والمتوسط مقدم في بداية عام ١٩٦٣، وفي منتصف الطريق الموافقة كان برنامج تخفيض الضرائب والتشريع حول الحقوق المدنية ومشروع قانون حماية البيئة، برزت قوانين المساعدة الصحية للمسنين، وزيادة عدد الوظائف للشباب، وتطوير وسائط النقل العام وغيرها.

ارتبطت الخطط اللاحقة لكينيدي - وبحسب شهادة مستشاريه- بازدياد أهمية مشكلات السياسة الداخلية[٢]. ونوقشت خطط استقرار النفقات الحربية للعام المالي ١٩٦٤ وكذلك تطوير دراسات سرية مكرسة لاحتمالية وآفاق إعادة تحويل الاقتصاد العسكري في حال حدوث تقدم جديٍّ في مجال الحد من الأسلحة[٣]. إضافة إلى الهجوم الجبهوي العريض على الفقر الذي يدخل في صميم برنامج السياسة الداخلية للإدارة لعام ١٩٦٤ جرى التباحث حول برنامج إعادة تصميم المدن والبناء السكني[٤]. والجزء

---

(١) Sorensen T. Memo for the President, May 6, 1963.— Ibid., T. Sorensen Papers, Legislative Files, 1961—1964, Legislative Leaders, 1963 (Meetings).

(٢) Sorensen T. Kennedy N. Y., 1965, p. 869; Schlesinger A. M., Jr. A Thousand Days, p. 1009.

(٣) Establishing an Interagency Committee on Economic Impact of Defense and Disarmament, December 6, 1963.—Ibid., W. Heller Papers, Kennedy—Johnson Files (Hellerand L. B. Johnson).

(٤) Sorensen T. Memo for K. Gordon, W. Heller, L. O'Brien, M. Fieldman, L. White. Octo ber 23, 1963.—Ibid., T. Sorensen Papers, Subject Files (Legislative Program 1964).

الأكبر من المجتمع العظيم بحسب قول أ. شليزينغر الصغير كان في صميم مذهب «الحدود الجديدة»[1].

٢ - السياسة الخارجية لحكومة كينيدي:

حافظ الرئيس ج. كينيدي وخاصة في الفترة الأولى من وصوله إلى البيت الأبيض إلى حد كبير على الاستمرارية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية بغض النظر عن انتقاد جوانب كثيرة من هذه السياسة حتى في الماضي القريب عندما كان سيناتوراً ومرشحاً لمنصب الرئيس. فالحداثة الجديدة التي اقترحها كينيدي تتعلق أولا وقبل كل شيء بتكتيك وأسلوب الدبلوماسية الأمريكية، وأثرت إلى حد ما على مضمونها واستراتيجيتها ولم يخف ج. كينيدي رغبته في تحويل التيار، أي تحقيق التغيير العكسي في توازن القوى بين الاشتراكية والرأسمالية، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ولتحقيق هذا الهدف فقد عدّ أنه من الضروري إجراء إعادة تقييم مخزون السياسة الخارجية للولايات المتحدة وخاصة وأدواتها السياسية والإيديولوجية[2]. وجهت حكومة كينيدي المستاءة من نجاحات قوى التحرر الوطنية، اهتمامها بالدرجة الأولى إلى المسائل التي تتعلق بالدول النامية. وحتى بداية الخمسينيات بداية الستينيات انتشرت قناعة بشكل أكثر لدى الدوائر الحاكمة الأمريكية أن في هذه الدول التي سيطرت عليها حركة الاستقلال السياسي والاقتصادي تغيرت جبهة النضال ضد الشيوعية، وأن الدبلوماسية الأمريكية أخفقت في عملها على هذه الجبهة.

---

(١) Washington Post Book Review, 1966, Oct. 16, p. 3.

(٢) ١٠٣٦ يوماً رئاسة كينيدي. موسكو ، ١٩٦٨ غروميكو أناتولي أ.، ميلنيكوف يو. م. مذاهب السياسة الخارجية للولايات المتحدة: منشأ وجوهر برنامج «الحدود الجديدة» للرئيس كينيدي. موسكو ١٩٧٠.

وأعلن كينيدي في رسالته إلى الكونغرس في ٢٢ أيار ١٩٦١ أن الميدان الكبير للدفاع عن الحرية (أي النظام الرأسمالي - المؤلف) اليوم هو آسيا، أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، أراضي صحوة الشعوب[1].

كوّنت رؤية حكومة كينيدي لمعالجة مشكلات الدول النامية خليطاً معقداً من العقائد القديمة والأفكار الجديدة والواقعية والمغامرة، مزج الوسائل السلمية والعسكرية لحماية مصالح الإمبريالية الأمريكية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتعدّ الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية هذه الدول هدفاً سلبياً للصراع بين الشرق والغرب.

تم تقييم الانتصارات الكبيرة لقوى التحرر الوطنية شعبياً على أنها هزيمة وتراجع للولايات المتحدة وغيابها عن الساحة، وفي الوقت ذاته كنشاط تخريبي للاتحاد السوفييتي، وأما التصريحات السوفييتية عن التضامن مع هذه القوى - فهو تنظيم الانتفاضات من الخارج على أطراف العالم الحر - هذا من جهة. ومن جهة أخرى اعترف ج. كينيدي وعدد من مستشاريه (تش. بويلس، آ. شليزينجر الشاب، إ. ستيفينسون) أن العالم المستعمَر السابق يشهد صعوداً ثورياً وأن شعوبه تشهد ثورة في توقعات حياة جديدة وأفضل. ورأى ممثلو الإدارة الجديدة عدم فعالية سياسة دالاس في جذب هذه الدول إلى أحلاف عسكرية وغيرها، ويعرفون المغامرة بمحاولات تخويف الحركات التحررية بالحرب النووية - الذرية. وانطلاقاً من هذا الوضع فقد سعوا بجميع الطرق والوسائل إلى إبقاء هذه الدول ضمن أطر النظام الاقتصادي للرأسمالية. وبالاعتماد على الأنظمة الرجعية وشبه الإقطاعية فقد حاولوا توسيع القاعدة الاجتماعية

(١) Public Papers..., J. F. Kennedy, 1961, p. 397.

للاستعمار الجديد عبر جذب البرجوازية الوطنية إلى مدار تأثيرهم، وكذلك مغازلة البرجوازية الصغيرة[1]. وباختصار شديد فإن الحديث يدور حول استراتيجية السيطرة على حركة التحرر الثورية الوطنية ومحاولة توجيهها على طريق التحول القمعي، الذي لا يؤثر على المصالح الأساسية للإمبريالية الأمريكية وذلك بالشكل المقبول أمريكياً.

أولت دبلوماسية «الحدود الجديدة» أهمية خاصة لعزل الدول والشعوب المناضلة من أجل استقلالها عن الاشتراكية العالمية وعن الاتحاد السوفييتي. لذلك وضعت حكومة الديمقراطيين أمامها مهام عدة: عدم السماح لهذه الدول بالانتقال إلى طريق التطور غير الرأسمالي، إعاقة إقامة علاقات ودية وثيقة مع الدول الاشتراكية، تحييد السياسة السوفييتية في دعم صراع الشعوب من أجل التحرر الوطني الاجتماعي. وقد كتب أحد معاوني الرئيس أ. ستيفينسون أن المعضلة أمام كينيدي هي ذاتها: كيفية الفصل بين الروس وحركة التحرر الوطنية، من دون أن يحرض ذلك على أي صدام محتمل مع الاتحاد السوفييتي[2].

بدأت الدبلوماسية الأمريكية بعد وصول كينيدي إلى البيت الأبيض الاهتمام أكثر من ذي قبل على الدول النامية (قولاً لا فعلاً على الأغلب)، وظهر بشكل واضح في زيادة حجم وتنوع ومرونة برامج المساعدة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية المختلفة، وفي استخدام الابتكارات اللفظية للاستعمار الجديد على نطاق واسع مثل «فيلق السلام» و«الغذاء من أجل السلام»، وفي الاهتمام الكبير بالأمم المتحدة وغيرها من التنظيمات الشعبية الأخرى، وفي

---

(١) استراتيجية وسياسة الاستعمار الجديد للولايات المتحدة: (دبلوماسية «الحدود الجديدة» ودول جنوب وجنوب شرق آسيا). موسكو ١٩٧١ انظر على سبيل المثال لي ف.ف.

(٢) *Sorensen T.* Kennedy, p. 634.

الانتقاء الدقيق للدبلوماسيين للعمل في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي الدبلوماسية الشخصية، «الحدود الجديدة» جداً للرئيس كينيدي وأخيه ر. كينيدي وزير العدل وغيرهم من الشخصيات القيادية البارزة في الإدارة. إن الدعاية للثورة الأمريكية في القرن الثامن عشر وثورات التحرر الوطنية ومظاهر التعاون والتعاطف والتفاهم مع الولايات المتحدة مع التوقعات المتنامية لشعوب الدول النامية أصبحت صفات لا تتجزأ من سياسة كينيدي، غير أن برنامج «الحدود الجديدة» حدد ووسع مجال المجابهة مع الاتحاد السوفييتي. ونشرت مجلة تايم الأمريكية صراحة أن القوة النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة تبقى كما في السابق العنصر الحاسم في الأمن القومي، إلا أن إضافات كينيدي أوصلتها إلى متطلبات اليوم الحالي، .... ويفكر المخططون لدى كينيدي بدقة أكثر وضوحاً من أسلافهم حول الهجوم النووي، فهم يخططون ليس من أجل البقاء وإنما القدرة على العمل في الجحيم الجهنمي بعد الهجوم النووي[1]. ويعدُّ إطلاق الجولة التالية في سباق التسلح العادي والذري - النووي من قبل واشنطن على حد سواء إحدى النتائج العملية لاتخاذ العقيدة الجديدة «الرد المرن». ولتحفيز هذا السباق استخدمت جميع الوسائل بدءاً من تصريحات كينيدي حول وجود ما يسمى بالفرق الصاروخي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وانتهاءً بتضخيم الأزمات الدولية المختلفة والهيستيريا العسكرية في داخل البلاد مع الدعوات إلى بناء ملاجئ في حال اندلاع الحرب النووية وما شابه ذلك.

إضافة إلى الرغبة في توفير القاعدة المادية الاستراتيجية الكافية للسياسة التوسعية العالمية للولايات المتحدة، فإن حكومة كينيدي، كما أصبح واضحاً بعد

---

(١) Time, 1961, Apr. 7, p. 13. انظر أيضاً: *Ball D. J.* Politics and Force Levels: the Strategic Missile Programm of the Kennedy Administration. Berkeley (Gal.), 1980, p. 131 a. o.

ذلك، أعربت عن أملها في استنزاف الاتحاد السوفييتي وذلك بفرض مرحلة جديدة من سباق التسلح عليه. واقترح نائب معاون وزير الدفاع غ. راين في دراسة خاصة حول الأمن القومي زيادة النفقات العسكرية سنوياً للولايات المتحدة بـ١٠ مليارات دولار. نشرت نيوزويك موضحة أن «حجج راين عبارة عن شكل جديد من الاستراتيجية الجيوسياسية. ويؤكد راين أنه كان على الاتحاد السوفييتي التسابق مع الزيادة المتسارعة في النفقات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية. وأن الاقتصاد السوفييتي أقل قدرة من الاقتصاد الأمريكي على تحمل مثل هذا العبء. وبذلك فإن الإدارة الأمريكية قامت بخطوة تجريبية على الطريق الذي حددته مشاريع راين». واتضح أن أفكار وخطط البنتاغون قد تأثرت باستراتيجية راين، وذلك بسبب أن الولايات المتحدة تستطيع بحرية أكثر في أجواء الحرب الباردة[١].

عملت واشنطن على تغذية مثل هذه الآمال وتحفيزها قبل وبعد تطبيق استراتيجية راين من إدارة كينيدي[٢]، غير أن تلك الآمال كانت وما زالت ليست خطرة فحسب وإنما وهمية. وكغيرها فإن الجولة التالية من سباق التسلح التي أطلقتها الولايات المتحدة في بداية الستينيات زادت الطاقة المادية - التكنولوجية لإشعال الحرب، ولكنها لم تؤد إلى استنزاف الاتحاد السوفييتي ولا إلى استسلامه أمام الإمبريالية الأمريكية، وإنها أيقظت الشعب السوفييتي لاتخاذ التدابير الإضافية الضرورية لضمان أمنه.

تعدّ أزمة لاووس إحدى أولى الأزمات العسكرية - السياسية الحادة التي اصطدمت بها حكومة كينيدي. في الوقت الذي سعت غالبية شعب لاووس

---

(١) Newsweek, 1961, Oct. 2, p. 48—50.

(٢) *Gaddis J. L.* Strategies of Containment: a Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy. N. Y.; L., 1982, p. 93—94.

والتجمعات السياسية إلى تطبيق اتفاقية جينيف لعام ١٩٥٤ ولم تنتظر عودة بلادها إلى شبه مستعمرة أمريكية، فإن حكومة آيزنهاور في محاولة منها إبقاء الشخصيات العميلة الموالية للولايات المتحدة في السلطة في فيتنام قامت بإشعال الحرب الأهلية في لاووس ١٩٦٠، غير أن هذه الحرب اتخذت طابعاً سلبياً جداً بالنسبة للإمبريالية الأمريكية وأعوانها. وكالعادة فإن الدبلوماسية الأمريكية كانت تلجأ في مثل هذه الحالات إلى التدخل العسكري، فقد أعلن أيزنهاور في ١٩ كانون الثاني في أثناء نقل صلاحياته إلى الديمقراطيين أن لاووس هي المفتاح إلى كل جنوب شرق آسيا. وإذا رفض الحلفاء دعم الولايات المتحدة فإنه مستعد للجوء إلى التدخل المنفرد[1].

عدّ كينيدي أنه كبديل محتمل في مسار العودة إلى اتفاقيات جينيف لعام ١٩٥٤ تحييد لاووس وتشكيل حكومة إئتلافية تضم جميع الأطياف السياسية في البلاد من دون أن يرفض فكرة التحضير للتدخل الأمريكي فيها. ووفقاً لحسابات الرئيس فإن أفق التسوية السلمية لم ينقذ الولايات المتحدة من عبء الالتزامات الثقيلة جداً في لاووس وإنما يمكن أن يبرهن على حقيقة سلمية برنامج «الحدود الجديدة»، ومن ناحية أخرى فإن التهديد بالتدخل يجب أن يطمئن العناصر الرجعية ويرهب القوى التقدمية في لاووس التي تحرز النصر تلو الآخر على الجنرالات الموالين للولايات المتحدة.

لم تؤثر الاستعدادات الاستعراضية للولايات المتحدة للتدخل في لاووس جوهرياً على الوضع في البلاد في نيسان - أيار ١٩٦١. كذلك لم يُظْهِر حلفاء الولايات المتحدة في الوقت ذاته أية رغبة في دعم التدخل

---

(١) مقتبس من: Schlesinger A. M., Jr. A Thousand Days, p. 163—164.

الأمريكي المخطط. لجأ كينيدي مباشرة إلى جميع الأطراف المعنية وبالدرجة الأولى إلى الاتحاد السوفييتي مع طلب التعاون في إقامة السلام في لاووس وحل الصراع سلمياً.

إن انتصار الحل السلمي والفكر السليم في المسألة اللاووسية لا يعني أن سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب شرق آسيا قد انتقلت إلى سكة جديدة. وقعت حكومة كينيدي في تموز ١٩٦٢ اتفاقيات جينيف حول التحييد والسلام في لاووس. ولكنها في الوقت ذاته عززت أعمالها التخريبية ضد القوى الوطنية، وأما الموضوع الرئيس فكان اتخاذ قرار التوسع المطّرد في التدخل والصراع ضد الشيوعية في فيتنام.

وافق ج. كينيدي في بداية ١٩٦١ على خطة مكافحة الفدائيين التي تتضمن هزيمة كاملة للشيوعيين خلال ١٨ شهراً في فيتنام الجنوبية وذلك بطريقة الدعم العسكري والاقتصادي **لهغو دين دييم** وذلك بشرط أن ينفذ نظامه بعض الإصلاحات الاجتماعية.

سارع نائب الرئيس الأمريكي جونسون في أيار إلى سايغون. وتلخصت مهمته في طمأنة **تشان كاي شي** و**دييم** و**ساريت** رئيس وزراء تايلاند في أن سياسة الولايات المتحدة الجديدة في لاووس لا تعني أبداً في أن واشنطن ستغادر تلك المنطقة(١). والدليل على ذلك هو الاتفاقية بزيادة المساعدة لنظام دييم بما فيها تسليح فرق عسكرية إضافية فيتنامية جنوبية وإرسال المستشارين والخبراء العسكريين الأمريكيين إلى سايغون. وتضمن البيان الصادر في ١٣ أيار ١٩٦١ إضافة إلى تدابير زيادة وتسريع مساعدة

(١) Ibid., p. 541.

الولايات المتحدة لجمهورية فيتنام أيضاً - محادثات جونسون وديم التي تؤكد إمكانية اتخاذ إجراءات لاحقة إذا تطلب الوضع، وبحسب رأي الحكومتين، للتدخل(١).

عبر جونسون بحزم بعد عودته إلى واشنطن في ٢٤ أيار عن معارضته انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام، وصرح عن عدم وجود زعامة بديلة للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، واقترح أيضاً تشكيل حلف يضم جميع دول المحيط الهادي وآسيا لتدعيم هذه الزعامة، أي حلف الناتو بالحالة الآسيوية. ومع التشديد على مقاومة الشيوعية في جنوب شرق آسيا فإن جونسون لم يستبعد إمكانية زج قواته العسكرية الأمريكية في الحرب الآسيوية(٢).

تحت تأثير توصيات مماثلة فإن موضوع التدخل العسكري بدأ تدريجياً بالانتقال من ميدان النقاش إلى مجال السياسة العملية. وقررت حكومة الديمقراطيين، من أجل رفع الروح المعنوية للعملاء في سايغون مساعدتها في تنظيم أعمال تخريبية ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية في أيار ١٩٦١، وإرسال الفصيل الأول من قوات المهام الخاصة لمكافحة التمرد(٣).

مارست حكومة كينيدي سياسةً استعماريةً جديدةً أكثر سلميةً في مناطق أخرى من آسيا في الشرقين الأدنى والأوسط، وبذلت جهوداً كبيرة بشكل خاص لتحسين العلاقات مع الدول المهمة في هذه المناطق، مثل مصر والهند. وأثار قلقه - خاصة بالنسبة للأخيرة - الصراع على الحدود الهندية الصينية في خريف ١٩٦٢. وبغض النظر عن المناورات السياسة وزيادة

---

(١) American Foreign Policy: Current Documents, 1961. Wash., 1965, p. 1044.

(٢) Geyelin P.L. Lyndon B. Johnson and the World. L., 1966, p. 40—42.

(٣) Pentagon Papers, as publ. by New York Times. N. Y., 1971, p. 91.

المساعدات الاقتصادية والغذائية والعسكرية خلال فترة النزاع، فإن حكومة كينيدي لم تستطع إجبار هذه الدولة على التخلي عن سياسة عدم الانحياز.

صعّدت حكومة كينيدي سياستها في القارة الإفريقية واضعة لنفسها مهمة إبقاء الدول المتحررة الواحدة تلو الأخرى تحت تأثيرها، وبذلت جهوداً كبيرة، بشكل خاص، من أجل استمرار عمل بعثة الأمم المتحدة في الكونغو ومنحها سمات خاصة بعد القتل الخسيس لباتريس لومومبا في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٦١ وانفصال كاتانغا التي أصبحت مهمة جداً للولايات المتحدة، إذ سمحت بتمويه التدخل الأمريكي المباشر في شؤون الكونغو. استخدمت الولايات المتحدة قوات الأمم المتحدة حتى ضد الاستعمار البلجيكي وأعوانه في كاتانغا. هذا التحول في عملية الأمم المتحدة في كاتانغا هو الذي دفع الدول النامية إلى تأييد حكومة كينيدي.

أولت حكومة كينيدي اهتماماً خاصاً بأمريكا اللاتينية، وطمحت في الدرجة الأولى إلى القضاء على التوتر الحاد الذي نشأ في المنطقة القريبة جداً من الولايات المتحدة. وأراد أنصار عقيدة «الحدود الجديدة» تطبيق النموذج المثالي من العلاقات مع الدول النامية. وطمحت الولايات المتحدة أخيراً إلى إطفاء منارة الثورة الكوبية ومنعها من إنارة الطريق أمام الاستقلال الوطني الحقيقي والتقدم الاجتماعي لدول أمريكا اللاتينية الأخرى.

تحدث كينيدي ومستشاروه حتى قبل انتخابه لمنصب الرئيس عن ضرورة انتهاج السياسة الجديدة التي لم تؤكد على المساواة الحقوق السياسية - القانونية الرسمية لدول أمريكا اللاتينية بروح حسن الجوار وإنما أخذت بعين الاعتبار بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المدعوة لتخفيف حدة التوتر

الداخلية والنفور المتنامي لأمريكا اللاتينية تجاه الولايات المتحدة. هذه السياسة التي سميت ظاهرياً «الاتحاد من أجل التقدم» التي أعلنها كينيدي رسمياً أمام دبلوماسيي أمريكا اللاتينية وأعضاء الكونغرس وكبرنامج عمل محدد تم اتخاذه في الدورة الخاصة للمجلس الاقتصادي - الاجتماعي لمنظمة الدول الأمريكية في مدينة بونت ديل إيست الأورغواية في آب من ذلك العام.

وعدتْ الولايات المتحدة وفقا لبرنامج «الاتحاد من أجل التقدم» بتقديم ملياري دولار على مدى عشر سنوات لأمريكا اللاتينية (١,١ مليار - مساعدة حكومية، و٩,٠ مليار - استثمارات رؤوس الأموال الخاصة، بما فيها الأوروبية الغربية وقروض من المنظمات النقدية الدولية)، وفرضت مقابل الموافقة على البرنامج على أمريكا اللاتينية خططها في التطور الاقتصادي - الاجتماعي، التي تضمنت زيادة معدلات نمو الاقتصاد بما يعادل ٥,٢ % سنوياً وإجراء الإصلاحات الديمقراطية وغيرها.

سعت حكومة كينيدي بتقديمها برنامج «الاتحاد من أجل التقدم» إلى إظهاره كخطة مارشال فيما مضى كإجراء اقتصادي خيري بحت من الولايات المتحدة الأمريكية[١]. غير أنه إذا حذفت الوعود الديماغوجية (الغوغائية)، فإن المضمون الواقعي لهذا البرنامج تلخص في توسيع القاعدة الاجتماعية المحلية لسياسة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية عبر تنازلات محددة لتخفيف التناقضات.كان على الإمبريالية الأمريكية النظر بسياستها القاسية تجاه دول أمريكا اللاتينية (العلاقات المشبوهة بجميع الراديكاليين المحليين ورفض مساعدة القطاع الحكومي) وزيادة المساعدة الاقتصادية من جهة. ومن جهة

(١) American Foreign Policy: Current Documents, 1961, p. 344 a. o.

أخرى يجب على الأقلية الحاكمة (حكم الأوليغارشيا) في دول أمريكا اللاتينية التخلي عن بعض الامتيازات وإجراء بعض الإصلاحات، من أجل إلهاء الجماهير الكادحة عن الصراع الثوري المعادي للإمبريالية الأمريكية. وتلخص تكتيك حكومة كينيدي في تقديم الحد الأدنى من التنازلات من جهتها والحد الأقصى من جانب الحلفاء والأصدقاء (الدول المستعمَرة في إفريقيا، الديكتاتوريات الإقطاعية في أمريكا اللاتينية مع أقصى المكاسب لها.

يعدُّ إعداد وإعلان «الاتحاد من أجل التقدم» رسمياً رد فعل الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية على الثورة الكوبية التي أوصلت الشعب إلى الحكم في هذه الدولة. وكان على هذا الاتحاد ليس منع ظهور بؤر ثورية جديدة في أمريكا اللاتينية وإنما على تهيئة الظروف الملائمة لتدمير أول دولة اشتراكية في نصف الكرة الغربي.

أبلغوا كينيدي قبل خطابه الرسمي لمنصب الرئيس، وفي أثناء لقاءاته المتكررة مع مدير المخابرات المركزية الأمريكية آ. دالاس ١٨ - ٢٩ تشرين الثاني عن إعداد أفراد عصابات الثورة المضادة للهجوم على كوبا، وأعطى موافقته الحذرة. تمت المصادقة على الموافقة في جلسة الحكومة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦١[١]. مر شهر واحد فقط على حكومة كينيدي من أجل موازنة وعودها في «التقدم» لجميع شعوب أمريكا اللاتينية بتنظيم الهجوم المسلح على كوبا الثورية.

نشرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٣ نيسان وثيقة طويلة سميت «بالكتاب الأبيض» حول المسألة الكوبية مليئة بالافتراءات ضد الحكومة الكوبية والتي جرى الحديث عنها كتهديد للثورة الحقيقية في أمريكا «وللمنظومة الأمريكية بكاملها.

(١) *Thomas H.* Cuba or the Pursuit of Freedom. L., 1971, p. 1303—1305.

دعت وزارة الخارجية الأمريكية الكوبيين إلى قطع علاقاتهم بالشيوعية العالمية، وفي الجهة المقابلة فقد استلم الكوبيون قضيتهم بأيديهم[1]. في ذلك الوقت وفي أثناء طباعة ونشر إنذارات مشابهة وإعلانات كاذبة عن عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للشعب الكوبي جرى تحضير وإعداد السفن الحربية الأمريكية مع عناصر إنزال الثورة المضادة والتجهيزات الضرورية لهم وأما الطائرات الأمريكية فحوَّلوها على شكل طائرات كوبية يقودها الطيارون المتمردون، وقد حاولت تدمير الطيران الفتي للجمهورية الكوبية[2]. وبدأ الغزو المباشر لكوبا في ١٧ نيسان ١٩٦١ في خليج كوتشينوس في منطقة بلايا - هيرون.

حدث منذ البداية أمران كبيران: اصطدم أولاً عناصر الثورة المضادة الذين تم إنزالهم بمقاومة بطولية للشعب الكوبي المدعوم بقوة من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى والرأي العام العالمي التقدمي، وثانياً حددت هوية الطائرات الأمريكية التي قصفت كوبا. لذلك وجدت حكومة كينيدي نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما: إما اتخاذ قرار الاستمرار في التدخل المكشوف، وإما التخلي عن عملائها المأجورين وتركهم لرحمة القدر، وهذا ما أُجبرت عليه في نهاية المطاف.

لم تنظر واشنطن إلى العملية الأمريكية الغاشمة المعادية لكوبا والنتيجة الفاشلة لها على الإطلاق كمرحلة نهائية للصراع. ولتنظيم الأعمال التخريبية والعدوانية ضد كوبا والقوى الثورية الأخرى في نصف الكرة الغربي أنيط

---

(١) علق ستيبنس على هذه الوثيقة الاستفزازية: استخدم وزير الخارجية دالاس التعابير نفسها والنبرة عشية تمرد غواتيمالا في عام ١٩٥٤ (*Stebbins R. P.* The United States in World Affairs, 1961. N Y., 1962, p. 313—314).

(٢) *Phillips D.* The Night Watch. N. Y., 1977. p. 105.

هذا الدور لمنظمة «الاتحاد من أجل التقدم»، وذلك لزج دول أمريكا اللاتينية في هذه الأعمال.

تكمنت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الضغوط والإبتزاز في المؤتمر الثاني في بونت ديل إيستي في شباط ١٩٦٢، بالإضافة إلى إعداد البرنامج الشامل للإصلاحات (الليبيرالية والتقدمية والسلمية) في أمريكا اللاتينية من اتخاذ سلسلة من القرارات المعادية لكوبا. الأول عدم انسجام حكومة كاسترو مع منظمة الدول الأمريكية والثاني شطب كوبا رسمياً والثالث إحداث مكتب خاص لتنظيم الأعمال التخريبية ضد كوبا والرابع دفع الموضوع إلى الحرب التجارية ضد الشعب الكوبي. ولكن حتى إذا استطاعت سياسة كينيدي المعادية لكوبا من إرضاء الدوائر الرجعية في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، فإن البرنامج الإصلاحي الليبيرالي «للإتحاد من أجل التقدم» وكذلك عدم قدرته على حل المشكلات الاقتصادية للدول الأمريكية أثار استياءهم الصريح.

نظم الإقطاعيون العسكريون في الأقلية الحاكمة في عدد من دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، الهندوراس وغيرها) خلال عام ١٩٦٣ انقلابات أدت إلى إقامة دكتاتوريات شبه فاشية بسبب قلقهم من احتمالية أدنى تخلٍ عن امتيازاتهم وتنازلاتهم الفردية لصالح العاملين وخوفهم من امتدادات التأثير الثوري لكوبا، وعلى هذه الخلفية فإن اللعب مع «الاتحاد من أجل التقدم» كان مهزلة فاضحة. وبالتحديد فإن المقاومة الموحدة للأنظمة الرجعية والدوائر الاستعمارية الأوروبية الغربية والقوى اليمينية المتضامنة معها في الولايات المتحدة نفسها أدت إلى ديماغوجية واضحة لغالبية تدابير دبلوماسية «الحدود الجديدة» بالنسبة للدول النامية عامة.

أولت الدبلوماسية الأمريكية كما في السابق أهمية من الدرجة الأولى لأوروبا، حيث أن توحيد دول أوروبا الغربية، بحسب تقييم واشنطن، شكل مركز القوى الثاني بعد الولايات المتحدة في العالم الرأسمالي، حيث يتجابه مباشرة نظامان اجتماعيان اقتصاديان متناقضان وتحالفان عسكريان - الناتو ومنظمة معاهدة وارسو. ومما أثار قلق الدوائر الحاكمة الأمريكية فعالية الدبلوماسية الاشتراكية الموجهة إلى الحل السلمي للمشكلات الأوروبية العالقة، وَردُّ الفعل الإيجابي لغالبية دول أوروبا على المبادرات السوفييتية، وأخيراً التناقضات الكبيرة بين الولايات المتحدة وحلفائها المنافسين الأوروبيين الغربيين.

عملت حكومة كينيدي على تأزيم الوضع حول برلين الغربية مع سعيها إلى استعراض صلابتها وإلى تحييد المبادرات السلمية للاتحاد السوفييتي. أوضح كينيدي لمحاوريه في نهاية أيار في أثناء زيارته إلى باريس وفيينا للمحادثات مع قادة فرنسا والاتحاد السوفييتي أنه لن يذهب إلى أي حل وسط مع الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بالمسألة البرلينية.

اتفق الرئيس الفرنسي ديغول في باريس أثناء اللقاء مع كينيدي على ضرورة الموقف الصلب للغرب من مسألة برلين. وأما في المسائل الأخرى في الشرق الأقصى وأوروبا والناتو فقد اختلفت آراء الزعيمين. وباءت بالفشل جميع محاولات الرئيس الأمريكي في إقناع ديغول التخلي عن سياسته في تعزيز استقلال فرنسا ضمن إطار حلف شمال الأطلسي وفي خارجه، وتكوين قوته النووية الضاربة المستقلة. وأعلن الجنرال ديغول صراحة عن عدم ثقته بالضمانات الأمريكية لأوروبا الغربية.وفي ترجمته لكلمات ديغول حول استعداد الولايات المتحدة في الدفاع عن أوروبا على أنها شكوك، حاول كينيدي تبديدها بقوله: إن الولايات المتحدة قادرة على إنزال أول

ضربة في الحرب النووية بنجاح إذا كان ذلك ضرورياً وإذا تعرضت قواتنا للخطر، ولن تتردد الولايات المتحدة في التحرك أولاً[1].

لم يكن هذا الإعلان استعراضاً لنفاق التصريحات الرسمية الأمريكية في أنَّ الولايات المتحدة لن تبدأ الحرب النووية أولاً، وإنما أكد أسوأ احتمالات فرنسا والدول الأوروبية الأخرى على خطورة الحماية الأمريكية المحفوفة بكارثة نووية.

توجه كينيدي من باريس إلى فيينا في الأيام الأولى من حزيران ١٩٦١ للقاء الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ن. خروتشوف. لم يرفض كينيدي فقط أثناء محادثاته مقترحات الجانب السوفييتي في تسوية مسألة برلين، وإنما رفض في الحقيقة مناقشتها بشكل عام. دخلت الدوائر الحاكمة الأمريكية مرة أخرى في مسار خطير للغاية وذلك بسبب، تفاقم الخلافات، ولعب هذا الواقع دوراً سلبياً في تطور العلاقات الأمريكية السوفييتية.

فرضت حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ١٣ آب ١٩٦١ وبدعم من الدول الاشتراكية الأخرى مراقبة صارمة على الحدود الفاصلة بين برلين الشرقية وبرلين الغربية.ولم يتسبب الفشل في جميع محاولات انتهاج سياسة الترهيب تجاه الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى بالارتباك في واشنطن فقط، وإنما إلى تعزيز الاحتكاك بين الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو. وبمواجهة ذلك كان على دعاة عقيدة «الحدود الجديدة» العمل على البحث عن الطرق والوسائل الجديدة لاستعادة الوحدة الهشة في العالم الرأسمالي.

---

(١) *Sidey H.* John Kennedy, President. N. Y., 1964, p. 184.

أطلقت حكومة واشنطن في نهاية ١٩٦١ ما يسمى «بالمشروع الكبير» لتشكيل المجتمع الأطلسي، وطرحت مهمة عقد اتفاقية اقتصادية واسعة لتنظيم اتحاد الدول الرأسمالية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والدول الرأسمالية الأخرى تحت شعار مماثل لتحالف الدول الرأسمالية(١). وحاولت الإمبريالية الأمريكية عملياً، وفي الوقت نفسه تعزيز الجبهة ضد عدوها الرئيس (المنظومة الاشتراكية وكافة القوى الثورية)، إزالة الانقسام وإضعاف التنافس والصعوبات الاقتصادية في داخلها (وسط الدول الإمبريالية) وإنقاذ الوضع في الأجنحة (المجنبات).

سارت عملية تقويض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي بعيداً إلى درجة لم تستطع واشنطن أكثر التغاضي عنها، ولذلك كان على الاحتكارات الأمريكية خوض صراع عنيف من أجل الأسواق العالمية، وبالدرجة الأولى مع دول أوروبا الغربية واليابان. ومنح إدخال التعريفة الموحدة العالية الخارجية مع انخفاض التعريفات الداخلية بعض المزايا للأمريكيين المشاركين في السوق المشتركة التكاملية المكوّنة في أوروبا، وكذلك عززت مواقعهم للتنافس في المناطق الأخرى من العالم. وركزت صحيفة نيويورك تايم بحماسة عالية بقولها: «أصبحت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما سيطرت المنتجات والسلع المصنوعة في الولايات المتحدة على الأسواق العالمية من الماضي، ونحن اليوم نصطدم بتنافس شديد وقاس جداً في الجبهات الكثيرة الأخرى. تعد هذه المنافسة الآن في أوروبا الغربية - أغنى وأضخم سوق في العالم - بأنها لا تقاوَم لدى العديد من المصدرين الأمريكيين»(٢).

---

(١) Department of State Bulletin, 1961, Dec. 25, p. 1040 a. o.

(٢) New York Times, 1962, Jan. 26.

كانت حكومة كينيدي معنية في هذه الظروف في التحسين السريع لوضع السياسة الخارجية للولايات المتحدة ليس أقل من تجاوز جميع الصعوبات الأخرى للسياسة الأمريكية. وعدّت زيادة على ذلك أن تدهور الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة في المسرح الدولي سيعيق إلى حد كبير نجاحها في المجال العسكري والدبلوماسي عامة.

توجه كينيدي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٢ إلى الكونغرس برسالة حول «البرنامج الجديد للتجارة الخارجية». وطلب بالدرجة الأولى منحه صلاحيات تخفيض التعريفات على أساس متبادل حتى ٥٠% من القيمة على الفئات السلعية الكاملة وعلى إلغائها الكامل في التجارة مع دول السوق المشتركة لمجموعات الإنتاج تلك، والتي تشكل بموجبها التجارة المشتركة للولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة ٨٠% أو أكثر من التبادل العالمي[1].

ظهر البرنامج التالي لعمل الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي: أولاً في حين يدرس الكونغرس، ويتخذ إجراءات توسيع التجارة عام ١٩٦٢، تدخل بريطانيا العظمى السوق المشتركة وتتقاطع نتيجة لذلك المفاهيم في العزلة الاقتصادية وحماية بعض مناطق العالم الرأسمالي، وبدرجة أكبر التعاون البريطاني وأوروبا الغربية مع الدول الإفريقية المتحالفة وأقل مع الولايات المتحدة. وثانياً تشكل مجتمع اقتصادي داخلي أطلسي (الناتو) وثالثاً وجود اتصالات تجارية أخرى مشابهة بين المجتمع الأطلسي الداخلي والخارجي، أي مع محيط العالم الرأسمالي. رابعاً وأخيرا يتكامل العالم الرأسمالي بكامله تدريجياً اقتصادياً ومن ثم في مجالات الحياة الأخرى بزعامة الإمبريالية الأمريكية، وبعدها ليس رفض الدعوة، وإنما الانتقال إلى المسار الحاسم ضد الاشتراكية العالمية.

(١) Department of State Bulletin, 1962, Febr. 12, p. 231 a. o.

وتتضح بهذا الشكل مباشرة ليس فقط الأهداف الاقتصادية وإنما السياسية - العسكرية الإستراتيجية للمجتمع الأطلسي. فقد أشار كينيدي في رسالته إلى الكونغرس بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٢ إلى أنَّ «يتعلَّق نجاح سياستنا الخارجية إلى حد كبير بنجاح تجارتنا الخارجية، وأما دعمنا وحدة الغرب السياسية فيتعلق بنفس المستوى بدرجة الوحدة الاقتصادية الغربية. وسيساهم التكامل الأوروبي الغربي المتحد مع الولايات المتحدة في المجال التجاري بتمويل توازن القوى إلى جانب الحرية، وترتبط جهودنا في المحافظة على هيمنتنا في العالم الحر بنجاحنا في هذا المجال. فالعزلة الاقتصادية والزعامة السياسية لا تتفقان»[١].

إن حكومة كينيدي - بإظهارها سياسة المجتمع الأطلسي كوحدة تجاه العالم الخارجي - تطمح إلى طرح المسائل أمامها التي قد تساهم في تنسيق أعمال الدول الغربية في القضايا الأساسية للسياسة العالمية، ولكنها مع كل هذا فإنها افترضت أولاً تحقيق التنسيق حول القضايا التي تمثل مصلحة خاصة للولايات المتحدة، وثانياً تضمينها حلول الأهداف التي نتوخاها، وثالثاً تحقيق وحدة المجتمع الأطلسي على حساب التنازلات الحقيقية والشفهية للدول الغربية الأخرى أمام الولايات المتحدة الأمريكية.

جرى خلال خريف وشتاء ١٩٦١- ١٩٦٢ في واشنطن إعداد مجموعة مقترحات إلى الدول الأوروبية، وبالدرجة الأولى إلى ألمانيا الاتحادية حول المسألة الألمانية. حيث وضعت حكومة كينيدي باعتبارها سياسة «ميتة» داعيةً إلى تحرير ألمانيا الشرقية. ورأوا في واشنطن أنه يمكن لحكومة أيزنهاور رفض مجموعة عقائد السياسة الصلبة وبشكل خاص فيما يتعلق

---

(١) Ibid., p. 233.

بعقيدة هالشتاين (أول مستشار في ألمانيا الاتحادية)، وانتهاج سياسة أخرى مع ألمانيا الديموقراطية ووضعت مهمة ضم جمهورية ألمانيا الديموقراطية سلمياً إلى ألمانيا الاتحادية.

دققت أحكام مماثلة المفاهيم القديمة لآيزنهاور ودالاس، ولكن هذه الأحكام لا تعني التخلي عن الأهداف العدوانية تجاه جمهورية ألمانيا الديموقراطية باعتبارها محاولة مموهة لتقويض النهج الذي سلكه شعب ألمانيا الديموقراطية في بناء الاشتراكية في دولته، ولتقسيم المجتمع الاشتراكي وفصل بعض الدول عنه.

رأت حكومة كينيدي أن السياسة الجديدة «الاختراق السلمي» يجب أن تصبح إحدى وسائل تجميع المجتمع الأطلسي، إلا أنها وبدلاً من أن تخدم الأهداف فقد أدت إلى خلق صعوبات متتالية لتنفيذ برنامج «الحدود الجديدة». غير أن حكومة أيزنهاور كانت تعارض ذلك بشدة بشتى الطرق من ناحية، ومن ناحية أخرى عندما أصبحت ألمانيا الاتحادية تطور علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفييتي وقفت الدوائر الرجعية النافذة في الولايات المتحدة ضد هذه العلاقة متهمة بون بعدم الولاء.

بذلت حكومة الديموقراطيين جهوداً كبيرة من أجل تنسيق مواقف أعضاء المجتمع الأطلسي وفي محيط العالم الرأسمالي. ففي نهاية عام ١٩٦١ وبداية عام ١٩٦٢ جرت مجموعة من المحاولات بشكل خاص من أجل انخراط أعضاء حلف سياتو والناتو في حرب فيتنام، وتحمل التكاليف الاقتصادية والسياسية والمعنوية في الصراع ضد الشيوعية. فقد مارست أقصى الضغوط على شركائها الأوروبيين الغربيين ليس من أجل دفعها للمشاركة في تمويل «الاتحاد من أجل التقدم» وإنما للانضمام إلى الجبهة المعادية لكوبا.

وفي محاولة لتنسيق المواقف تجاه بعض القضايا العالمية تحت الزعامة الأمريكية ومن ثم دفع منظمة الوحدة السياسية «للمجتمع الأطلسي» فإن حكومة كينيدي قيدت بذلك حرية مناوراتها السياسية العالمية. وقد لعب امتناع الكثير من شركاء أمريكا عن دعم النهج العسكري المتشدد للولايات المتحدة دورا إيجابياً إلى حد ما في إبطاء توجهاتها العدوانية، وفي حالات أخرى كـ (المحادثات مع الاتحاد السوفييتي حول المسألة الألمانية ومشكلة نزع السلاح) فإن طموح الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الوحدة مع حلفائها ومن ثم إجراء الحوار مع الدولة الاشتراكية منح حق الفيتو على أية مبادرة في هذا الاتجاه على خصوم تخفيف حدة التوتر، مثل حكومة آيزنهاور. وسعت الولايات المتحدة في ذلك الوقت إلى وقف محاولات شركائها عن القيام بأية أعمال دولية لم يتم التوافق عليها في الاتحاد الأطلسي تقريباً.

قررت حكومة كينيدي بعد بعض تردد من أجل تطوير المجتمع الأطلسي اتخاذ خطوات عدة في الناتو التي قد تشكل من وجهة نظرها رؤية تقسيم القوة الذرية ومسؤولية الولايات المتحدة مع حلفائها. وطرحت فكرة تشكيل ما يسمى بالشراكة النووية بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية بدلاً من خطة الجنرال هور سناد حول تحويل الناتو إلى الدولة الذرية الرابعة في ربيع ١٩٦٢.

كان على الأمريكيين، وفقاً لهذه الفكرة، تقديم المعلومات التفصيلية للشركاء الأوروبيين في الناتو أولاً عن قواتها النووية والاستراتيجية وعن انتشار الأسلحة الأمريكية النووية في العالم. دعيت دول أوروبا الغربية للمشاركة في تحديد واختيار الأهداف للقنابل الذرية الأمريكية، وأما تلك الدول التي تنتشر فيها الأسلحة الذرية وتحتفظ بها فيجب أن تمتلك حق المشاركة في تقرير مسألة

استخدامها عملياً. وإضافة إلى الوعود في المشاورات والسيطرة المشتركة أكدت حكومة كينيدي أيضاً نيتها وضع خمس غواصات مزودة بصواريخ بولاريس، ووافقت على إعداد مشروع تشكيل ما يسمى بالقوى النووية متعددة الأطراف الذي قدمته حكومة أيزنهاور في حينها[1]. وشكلت كلمة الرئيس كينيدي التي ألقاها بمناسبة العيد الوطني للولايات المتحدة في ٤ تموز ١٩٦٢ في فيلادلفيا في البناء نفسه الذي أعلن قرار الاستقلال عام ١٧٧٦ اللحظة الحاسمة في الحملة الأمريكية لتشكيل المجتمع الأطلسي أو الشراكة الأطلسية. وحاول جون كينيدي في كلمته أن يتعهد لمن يقفون معه بتحقيق أمانيهم العميقة فقط في حال خضوعهم التام للولايات المتحدة في سبيل تحقيق مشروعهم العظيم.

إن كينيدي بوعده بالاستقلال والترابط بين البلدان الأخرى، وبالمساواة والتقدم والرفاهية للولايات المتحدة نفسها ولأوروبا الغربية، وكذلك للدول الإمبريالية والدول النامية على حد سواء، عرض مرة أخرى الأهداف الحقيقية لمشروع المجتمع الأطلسي أو الشراكة الأطلسية. واعترف أن الولايات المتحدة غير قادرة في الوقت نفسه على تحمل العبء الأساسي للصراع مع الشيوعية وحماية جميع الدول الرأسمالية الأخرى، ومساعدة الدول النامية والتنافس المتنامي مع حلفائها الأوروبيين. ولهذا السبب وافقت بل أصرت على تقاسم العبء العالمي والمسؤولية مع أوروبا الغربية، واعداً مقابل ذلك بالمساواة الأكثر أيضاً والمكاسب بالمقارنة مع الولايات المتحدة بحسب قانون الشريك المكافئ. إن الدعوة إلى التضامن الطبقي للدول الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة وإلى الأعمال المشتركة تجاه الدول الاشتراكية والدول النامية على السواء بدت مراوغة بشكل خاص، وكشفت مرة أخرى عن نزعة الهيمنة ومعاداة «المشروع العظيم»

---

(١) *Schwartz D. N.* NATO's Nuclear Dilemmas. Wash., 1983, p. 82 a. o.

والمجتمع العظيم للشيوعية، بغض النظر عن الرؤية الاقتصادية، السلمية، الليبيرالية الثاقبة[1]. وعلقت الدوائر الحكومية أكبر الآمال على مساعدة شريكها الأقرب - بريطانيا العظمى - على تشكيل المجتمع الأطلسي. وعملت حكومة كينيدي باستمرار على أن تحقق من بريطانيا - إضافة إلى الانضمام إلى السوق المشتركة - التخلي عن السياسة المستقلة وعن الدور الوسيط الخاص بالعلاقات المتبادلة بين الغرب والشرق، الولايات المتحدة وأوروبا، الصداقة البريطانية والعالم الآخر، وعن محاولاتها الاحتفاظ بقواتها النووية.

استطاع الرئيس الأمريكي في أثناء لقائه الدوري مع رئيس الوزراء البريطاني في جزر ألباهاما في الفترة ١٨ - ٢١ كانون الأول ١٩٦٢ اتخاذ القرارات التي وضعت بريطانيا في صفٍّ واحد مع الدول الأوروبية الأخرى ووحدّت فيما بينها لتكون شريكاً واحداً للولايات المتحدة. ووعدت الولايات المتحدة بتقديم الصواريخ بولاريس إلى إنكلترا الخاصة بالغواصات الذرية التي ما زالت قيد التصنيع، وفرضت على إنكلترا تخطيط هذه الغواصات ضمن قوات الحلف النووية الموحدة، وتستطيع استعادتها لاستخدامها الخاص فقط في حال وجود المصالح الوطنية العليا على الخريطة، ونتيجة لذلك فقد أصبح الردع النووي قصة خيالية إلى حد كبير.

في الوقت الذي عززت فيه الولايات المتحدة مناوراتها الموجهة لتركيز الهيمنة الأمريكية في العالم الرأسمالي تصاعدت لدى دول كثيرة الرغبة في عدم الاستعداد للبقاء تحت السيطرة الأمريكية. أصبحت فرنسا الرافضة لجميع الشروط التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا المطيعة المعبرة عن أمزجة غالبية الدوائر الحاكمة والرأي العام في أوروبا الغربية. وأظهرت

(١) Department of State Bulletin, 1962, July 23, p. 131—133.

أعمال شغب الأوروبيين واحتجاجاتهم على الهيمنة الأمريكية ومحاولات الإملاءات في كانون الثاني عام ١٩٦٣، وقد جاء ذلك عبر الرفض الرسمي لحكومة ديغول التي وافقت على انضمام إنكلترا إلى السوق الأوروبية المشتركة والمشاركة في تشكيل أي شكل لقوة الناتو النووية. وتم التعبير عن هذا الشغب في توقيع اتفاقية ثنائية مشتركة بين فرنسا وألمانيا الغربية وفي المفاوضات المطولة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. وهكذا تم تقويض المشروع الكبير بأكثر الطرق خطورة[1].

يتضح أن حكومة كينيدي لم ترغب في التخلي عن الصراع من أجل تحقيق المشروع العظيم الذي وجدت فيه الوسيلة الوحيدة للحفاظ على زعامة الولايات المتحدة في العالم الحر، فقد كانت مرتبطة، إضافة إلى ذلك، بواجبات محددة تجاه الناتو، وتجاه القوى الموالية لأمريكا في أوروبا الغربية، وتجاه دوائر محددة في داخل الدول التي دافعت من أجل توسيع التعاون الأطلسي. وتخوفوا في واشنطن أخيراً من أن التدهور الحاد في العلاقات بين المركزين الأساسيين لقوة العالم الرأسمالي سيؤدي إلى إضعاف مواقعها في الصراع ضد الشيوعية، وحددت هذه الظروف كلها سلفاً الخطة التكتيكية الجديدة للولايات المتحدة في الصراع من أجل تحقيق مشروع المجتمع الأطلسي. وتلخصت الخطة في السرعة بالتجاوز أفضل من محاولة كسر مقاومة الدول الأخرى للمشروع، وعزل المشاغبين واللعب على التناقضات فيما بينهم والوصول إلى اتفاقيات فردية حول مختلف القضايا مع الدول الأوروبية الغربية المختلفة وتعزيز الاختراق الاقتصادي والإيديولوجي للولايات المتحدة في أوروبا الغربية.

---

(١) اعترفت مجلة نيوزويك أن ديغول المرتبط جذرياً بالإتحاد الغربي هدد بتدمير مفهوم الشراكة الأطلسية للرئيس كينيدي.(Newsweek, 1963, Febr. 11, p. 12)

لوحظ أيضاً إضافة إلى ذلك تكثيف نشاط الاتجاهات الأخرى لسياسة «الحدود الجديدة» بما فيها تجاه الاتحاد السوفييتي.

يعدُّ شعار الحفاظ على توازن القوى أحد الاتجاهات الرئيسة لحكومة كينيدي في علاقته مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى، لذلك فإن السياسة الأمريكية كانت مدعوَّةً لعدم السماح بالإخلال بتوازن القوى بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لصالح الاشتراكية لأي سبب كان في الأحداث الدولية، ووفرت هذه السياسة لدبلوماسية «الحدود الجديدة» إمكانية التكيف مع بعض التحولات والتغيرات الطارئة في العالم. وبالإعلان عن التحولات بأنها مستقلة لا تؤثر في توازن القوى ولن تدفع الولايات المتحدة إلى المجابهة مع الاتحاد السوفييتي والعمل العدائي جواباً عن أية تغيرات في هذه البلدان أو غيرها تحت تأثير العوامل الداخلية. إلا أن هذا الاتجاه أعطى الإمبريالية الأمريكية ذريعة لتنظيم الأعمال العدائية ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى وضد نضال الشعوب من أجل استقلالها الوطني وتحررها الاجتماعي في تلك الحالات عندما يكون هذا النضال مناقضاً لواشنطن وقد يضر بتوازن القوى، وبشكل أدق، قد يؤثر في مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، وفي حال توافر الوسائل والظروف لحماية هذه المصالح.

يرى أنصار عقيدة «الحدود الجديدة» أن توازن القوى العالمي يجب ألا يؤثر على اتجاه واحد فقط، هو الإضرار بالولايات المتحدة فهم لم يسمحوا بهذا الإخلال في ميزان القوى فقط لصالحهم وإنما سعوا بجميع الوسائل والطرق الممكنة بدءاً من سباق التسلح وتنظيم التدخل المسلح والصراعات الدولية وانتهاءً بمحاولات تحقيق خطط «المجتمع الأطلسي». وفي الحقيقة فإن «لمشروع العظيم» لكينيدي لم يكن موجهاً في نهاية المطاف إلى خلق رجحان

قوى العالم الرأسمالي على قوى العالم الاشتراكي وإنما إلى جذب بعض الدول الاشتراكية إلى مدار الولايات المتحدة وإلى انقسام المنظومة الاشتراكية[1]. أعد العقل المدبر لكينيدي استراتيجية النهج التفضيلي لكل دولة على حدة ولمجموعات مستقلة أثناء إعادة دراسة نهج دالاس القديم في التعامل مع الدول الاشتراكية كوحدة متكاملة. وأصبح مصممو السياسة الخارجية للولايات المتحدة يبحثون بشدة عن التناقضات وعن الخطوط التي لا يمكن تجاوزها في سياسة الدول الاشتراكية وإجراء الحسابات على أن تتغلب النزعة القومية وخاصة في الأزمات على النزعة الأممية وأن هذا سيلعب دوراً حاسماً في سلوكهم. وسعت حكومة كينيدي إلى ممارسة الصراع بطرق لا تشمل الهجوم العسكري المباشر والحرب النووية ضد غالبية الدول الاشتراكية، ولكنها تجاه بعض الدول تحولت إلى مغامرة عسكرية وذلك بالتحضير للعدوان عليها، وهذا ما حدث بالفعل لألمانيا الديمقراطية في عام ١٩٦١، وخاصة تجاه جمهورية فيتنام الديمقراطية وكوبا.

أعلن الرئيس كينيدي بعد إخفاق محاولته في غزو كوبا في نيسان ١٩٦١ عن أن الولايات المتحدة لا تنوي تنظيم التدخل ضد جزيرة الحرية، ولكنها من جهة أخرى لن تقف مكتوفة الأيدي إذا أبدى أعضاء منظمة الدول الأمريكية موقفهم السلبي تجاه تزايد الشيوعية في نصف الكرة الغربي. لم تتخلَّ واشنطن عن فكرة الانتقام على خسارتها في خليج كوتشينوس (كوبا) والقضاء على أول دولة سارت على طريق الاشتراكية في أمريكا اللاتينية. فقد اشترك أعداء الثورة المهاجرون من كوبا إلى فلوريدا في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية - وبإشراف المخابرات المركزية-

(١) American Foreign Policy: Current Documents, 1962. Wash., 1966, p. 28-29.

الأمريكية بأعمال التخريب ضد الشعب الكوبي وعمليات الاغتيال ضد زعمائه وعلى رأسهم فيدل كاسترو، وقامت السفن الحربية والطائرات المقاتلة بهجمات القرصنة على سواحل كوبا ومنشآتها الصناعية وحقول قصب السكر وعلى السفن الأجنبية المتجهة إلى المرافئ الكوبية.

أعلنت واشنطن صراحة في بداية أيلول ١٩٦٢: عن أن تدمير الحكومة الاشتراكية في كوبا يعدّ من أولويات سياستها الرسمية، وترافق هذا الإعلان مع طلعات طائرات الاستطلاع الأمريكية Y-2 فوق الأراضي الكوبية، والاستعدادات العسكرية وتجنيد الاحتياطيين[1]. وبالاعتماد على قرارات الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعمها منظمة الدول الأمريكية أطلقت الدوائر الأمريكية الحاكمة حرباً نفسية ضد كوبا الثورية، وتخلت واشنطن عن المقترحات المقدمة إليها لتسوية الوضع المتردي حول كوبا عبر المشاورات بين الأطراف المعنية، والتي قدمها وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو في أثناء لقائه الرئيس الأمريكي كينيدي ووزير خارجيته راسك في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٢، رفض البيت الأبيض عقد لقاء القمة لتسوية القضايا الدولية العالقة[2].

انتظرت الدوائر الحاكمة الأمريكية بوضوح اللحظة الأكثر ملاءمة لإنزال الضربة الحاسمة بجزيرة الحرية، وتعمدت افتعال أزمة خطيرة، تم الاتفاق في هذه الظروف بين حكومتي الاتحاد السوفييتي وكوبا على تعزيز القدرة الدفاعية لكوبا، بما فيها توريد ونشر الصواريخ السوفييتية متوسطة المدى على الأراضي الكوبية.

---

(١) تاريخ الدبلوماسية في خمسة أجزاء. موسكو، ١٩٥٩ - ١٩٧٩ الجزء الخامس الكتاب رقم ١ ص ٦١٧.

(٢) نفس المرجع السابق ص ٦٢٣ - ٦٢٨.

استخدمت دوائر الحرب في واشنطن هذه المعلومات فور تلقيها لخلق أخطر أزمة دولية في العالم. ونشرت الحكومة الأمريكية حول كوبا في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٢ تشكيلات ضخمة من الأسطول البحري الأمريكي (١٨٣ قطعة بحرية) ومن القوى الجوية والمظليين ومشاة البحرية، وأعلنت حالة الجاهزية الكاملة لقوات الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية، وأطلقت إشارة الإنذار الحربية على سفن الأسطول السادس في البحر المتوسط والسابع في منطقة جزيرة تايوان.

اتجهت الأزمة الكاريبية عكس التيار الذي أرادته حكومة واشنطن، وتبخرت كل آمال الإمبرياليين الأمريكيين بأن الاتحاد السوفييتي سيلتزم الحياد إذا قامت بالهجوم المسلح على جزيرة الحرية، وأن العمليات القتالية ستنحصر في الأراضي الكوبية والحوض الكاريبي، ودخلت واشنطن في مواجهة خطيرة مع الاتحاد السوفييتي جراء استمرارها في خطتها العدوانية ضد كوبا مهددة بكارثة نووية للولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

بدأ نهج الرئيس كينيدي، نتيجة لذلك، يتغير بأكمله تجاه المشكلة. وبعد نقاشات عاصفة امتدت لساعات طويلة في البيت الأبيض حول الاحتمالات المختلفة الممكنة للأعمال القتالية، بما فيها الغزو المباشر لكوبا وقصف أراضيها بالطائرات (الأمر الذي أصر عليه رؤساء أركانات القوات المسلحة الأمريكية)، رفض كينيدي تلك الاحتمالات التي يمكن أن تؤدي إلى إشعال حرب نووية، وقرر العمل بعقلانية أكثر وبهدوء كبير. وقرروا في واشنطن الاكتفاء بمنع وصول الصواريخ السوفييتية إلى كوبا والمطالبة بتفكيكها وإخراجها من كوبا بدلاً من إسقاط الحكومة الكوبية.

يعدُّ إعلان فرض الحصار البحري على كوبا في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٢ والإشارة إلى الحظر الصارم على جميع الأسلحة الهجومية الخطوة الأولى من التدابير المخططة للولايات المتحدة وإعطاء التعليمات إلى القوات المسلحة للاستعداد لأي احتمال طارئ، وصرح الرئيس كينيدي - إضافة إلى ذلك - عن سعي حكومته للبحث عن حلٍّ سلميٍّ للأزمة الناشئة على أسس مقبولة من الجميع. كلما ازداد الوضع توتراً حول كوبا، كلما حاول البنتاغون بقوة العمل على تجربة الأسلحة مع الاتحاد السوفييتي، وازدادت قناعة الرئيس كينيدي وحاشيته المقربة منه بضرورة التسوية السلمية السريعة جداً للأزمة الكاريبية.

اعترف ر. كينيدي أخ الرئيس في أثناء لقائه السفير السوفييتي أ. دوبرينين في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٦٢ أن ضغط البنتاغون على البيت الأبيض تزايد بسبب إسقاط طائرة الاستطلاع الأمريكية فوق الأراضي الكوبية، وطالب بالبدء بالأعمال القتالية، ولكن الرئيس لا يريد الحرب التي قد يذهب ضحيتها ملايين الأمريكيين. وأعلن لاحقاً الحلَّ المبكرِ للأزمةِ لأن فيه المصلحة العامة، إنَّ واشنطن على استعداد لإعطاء الضمانات التي أصرت عليها الحكومة السوفييتية والكوبية، وإن الولايات المتحدة والدول الأمريكية اللاتينية لن تتدخل في المستقبل في كوبا، وأضاف ر. كينيدي أن الرئيس يرغب في المزيد من تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، وأنه ينوي بعد الانتهاء من الأزمة الراهنة القيام بإزالة الصواريخ النووية الأمريكية متوسطة المدى من تركيا وإيطاليا[1].

وافقت الحكومة السوفييتية من جانبها على تبادل التنازلات لتلبية المطلب الوحيد والمهم من حيث المضمون للولايات المتحدة حول نقل الصواريخ

---

(١) *Kennedy R. F.* Thirteen Days, A Memoir of the Cuban Crisis. N. Y., 1969, p. 108—109;

تاريخ الدبلوماسية، الجزء ٥ الكتاب رقم ١ ص ٦٤٠.

السوفييتية من كوبا التي عدّتها أسلحة هجومية، آخذةً بعين الاعتبار صعوبةَ وحدّةَ الوضعِ المترتبِّ، وسعي واشنطن الرسمي إلى حل الأزمة الكاريبية سلميّاً، والتصريحات السرية لروبرت. كينيدي والشخصيات المقربة منه عن طموح الرئيس إلى اتفاق حلٍّ وسطيٍّ مع الاتحاد السوفييتي.

تم تلقي الأخبار عن ذلك بارتياحٍ كبيرٍ لدى جميع من سعى إلى تجنُّبِ وقوع الحرب. فالسياسة العدوانية الأمريكية المعادية للشيوعية كانت ستدفع العالم كله إلى تلك الحرب. «أبرق الرئيس كينيدي إلى رئيس الوزراء السوفييتي في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٦٢ قائلاً: أصدرت تعليماتي إلى جميع المسؤولين في نيويورك التي تخوِّلهم بإعداد وصياغة اتفاقية الحل السلمي للمشكلة الكوبية طويلة الأمد حتى نهاية هذا الأسبوع. وبالتعاون مع القائم بأعمال الأمين العام للأمم المتحدة وممثلكم الشخصي»، ومما تضمنته برقية كينيدي:

١ - ستوافقون على ترحيل منظومات الأسلحة من كوبا بإشراف ومراقبة الأمم المتحدة وأن تلتزموا بالضمانات الموافق عليها بالامتناع عن إعادة توريد الأسلحة هذه إلى كوبا.

٢ - سنوافق على إلغاء الإجراءات الخاصة بالحظر بسرعة، بالتعهد بعدم التدخل وغزو كوبا. وستمكننا نتيجة هذه التسوية من تخفيف التوتر العالمي والعمل على تحقيق اتفاقيةٍ أكثرَ شموليةً(١).

تمت بهذا الشكل تسوية أخطر أزمة كاريبية في خريف ١٩٦٢ بالحل الوسط المقبول من كلا الطرفين، وذلك نتيجة لتخلي واشنطن عن الحل العسكري واعتماد الحل السياسي للمشكلة. فقد اعترفت حكومة كينيدي في الواقع:

---

(١) American Foreign Policy: Current Documents, 1962, p. 441—442.

أولاً- بعدم شرعية أية أعمال ضد كوبا التي أملاها استياء الدوائر الحاكمة من نظامها.

ثانياً- تقييد مطالبها بتفكيك الصواريخ السوفييتية متوسطة المدى في كوبا.

وثالثاً- تفضيل السلام مع الحفاظ على الجمهورية الثورية بالقرب من شواطئها على الحرب النووية مجهولة النتائج.

رابعاً- وعدت في حال الحل السلمي للأزمة الكاريبية الذهاب إلى اتفاقيات أشمل مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى بالنسبة لسباق التسلح، وتخفيف خطر الحرب وحدّة التوتر الدولية.

أصبحت الأزمة الكاريبية، من حيث الجوهر، نقطة انطلاق من أجل إعادة توجيه السياسة الخارجية لإدارة كينيدي. وعلى الرغم من أن إدراك إمكانية حدوث حرب نووية مع الاتحاد السوفييتي قد نضج منذ زمن بعيد في واشنطن، فقد أدرك السياسيون الأمريكيون العقلاء أن التصريحات وحدها عن عدم التصور قليلة، وأننا بحاجة إلى الإجراءات الواقعية والجادة أكثر من الحفاظ على توازن الرعب ولمنعها بالدرجة الأولى إضعاف الحرب مع الاتحاد السوفييتي.

إن طرح هكذا مهمة لا يعني - ولا يمكن أن يعني - رفض الإمبريالية الأمريكية والدوائر الحاكمة الأمريكية السياسة التوسعية المعادية للشيوعية العالمية. ولكنه يشهد في الوقت نفسه على ظهور اتجاه واقعي معتدل عند صياغة وإعداد نهج السياسة الخارجية المطرد للولايات المتحدة في الوضع المترتب في القرن النووي. ولعبت آمال دعاة عقيدة «الحدود الجديدة» لتطوير أو تآكل الدول الاشتراكية على نمو النزعة، وظهور الخلافات فيما بينها وعلى فعالية الدعاية لنمط الحياة الأمريكي، وعلى تفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتي في المجال العسكري وغيرها.

يعدُّ خطاب الرئيس كينيدي في ١٠ تموز ١٩٦٣في الجامعة الأمريكية في واشنطن أحد شواهد الاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية. «سأتحدث عن السلام - أعلن الرئيس - طبعاً لا أقصد باكس أميريكان الذي فرض على البشرية بقوة السلاح الأمريكي.. لا سلام القبر ولا أمن العبد.... إنني أقصد السلام الحقيقي... لأن الحرب لها وجهها الأخر ليس للحرب الشاملة أي معنى في عصر عندما تمتلك الدول العظمى قوى نووية كبيرة منيعة نسبياً».. فقد رفض كينيدي حقيقة المقولة المفضلة للدعاية عن أن الاتحاد السوفييتي عدو حقيقي أبدي للولايات المتحدة لا يمكن الاتفاق معه. وتابع: يعلِّمُنا التاريخ أن العداوة بين الدول والأشخاص لن تستمر إلى الأبد. وبغض النظر عن عواطفنا القائمة وعدم تعاطفنا فإن دور الزمن والأحداث غالباً ما يؤدي إلى تغييرات مثيرة في العلاقات بين الدول والجيران.

رفض الرئيس أهم مسَلَّمَةٍ أخرى «الحرب الباردة» حول عدم تكافؤ النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي والدول الأخرى. فقد عرض في خطته الأولى موضوع وجود مصالح لا يمكن التغاضي عنها، إضافة إلى الخلافات القائمة بينهما، والتي قد تشكل أرضية للتسوية الدبلوماسية وتطوير العلاقات السلمية المتبادلة. لم يقيِّدْ كينيدي هذه المصالح المشتركة فقط بالرغبة في تجنب وقوع كارثة نووية. ودعا كينيدي أبناء وطنه إلى ضرورة تحقيق للوقف الحقيقي، إذا لم يكن الكامل، للحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، والاتفاق على التقليص المتبادل للنفقات العسكرية وعلى الإجراءات المشتركة في تطوير العلوم والتكنولوجيا، ورفع المستوى المعيشي لشعوبنا.

قال كينيدي: الحقيقة الفريدة في العلاقات بين الدول العظمى هو أن دولتنا لم تتحارب ضد بعضها أبداً، وأنه لا توجد دولة في العالم قدمت

ضحايا في الحرب مثل روسيا في أثناء الحرب العالمية الثانية..... وإذا ما بدأت الحرب من جديد - بغض النظر عن كيفية بدايتها - فإن الأهداف الأولى لهذه الحرب هي بلداننا، وإنه لسخرية -ولكنه حقيقة واقعة - عندما يهدد خطر الدمار أقوى دولتين في العالم، وحتى في الحرب الباردة التي ستخلف الويلات والدمار والخطر للكثير من الدول - بما فيها الحلفاء المقربون - فإن بلدينا سيتحملان العبء الأكبر. يعرف (الجميع) أن دولنا تخصص مبالغ هائلة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، تلك المبالغ يمكن استخدامها في الصراع ضد الجهل والفقر والأمراض[١].

لم يخْلُ الخطاب من التعبير عن مسؤولية الشيوعيين عن نشوء التوتر الدولي، وأنهم يريدون فرض نظامهم الاقتصادي والسياسي على الآخرين. ولكن الاتجاه الرئيس لهذا الخطاب هو الدعوة إلى البحث عن السلام والإعلان عن استعداد الولايات المتحدة للمساهمة في هذا البحث، والتخلي عن جملة من العقائد والمطالبات والذهاب إلى المحادثات والاتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي. وافق كينيدي - على التوازي مع الإعلان عن نهج تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي - على المقترحات السوفييتية في اتخاذ عدد من الخطوات الحقيقية في هذا الاتجاه. إحدى تلك الخطوات إقامة خط اتصال مباشر ساخن بين موسكو وواشنطن في صيف ١٩٦٣ بهدف تجنب الفهم الخاطئ من الطرفين والتفسير الخاطئ لتصرفات الآخر وخاصة في أثناء الأزمة المحتملة وتوقيع اتفاقية حظر تجارب الأسلحة النووية جوّاً وفي الفضاء الخارجي وفي أعماق البحار.

(١) Department of State Bulletin, 1963, July 1, p. 2—6.

لم تشمل اتفاقية موسكو الموقعة في ٥ آب ١٩٦٣ بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حظر التجارب النووية في البيئات الثلاث كل أنواع التجارب النووية، واستثنت التجارب الجوفية. تمثل الاتفاقية في ذلك الوقت انتصاراً هاماً لنهج التعايش السلمي على سياسة «الحرب الباردة». ويعدُّ كينيدي والحاشية المقربة أن معاهدة موسكو هي اتفاقية هامة لوقف سباق التسلح النووي وتنقية الفضاء الخارجي من المخلّفات الإشعاعية. وكذلك كنقطة انطلاق لتنفيذ الإجراءات اللاحقة باتجاه تخفيف حدة التوتر الدولية[١].

عكَسَ توقيع معاهدة موسكو التغيير المحدود في نظرة الحكومة الأمريكية إلى كامل قضية نزع السلاح. فإذا كانت الدوائر الحاكمة الأمريكية تصور أية مقترحات سوفييتية في ميدان الأسلحة لإضعاف الغرب ومشاريعهم الخاصة التي أعدت من أجل إفشال أية إمكانية للاتفاق على وقف سباق التسلح، أو تحقيق أقصى تفوق من جانب واحد،فإن أنصار عقيدة «الحدود الجديدة» بدؤوا اليوم الانصياع إلى فكرة أن التدابير الواقعية باتجاه الحد من مخاطر الحرب، وأن قاعدتها المادية والتكنولوجية ضرورية للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على السواء.

تضمن جدول أعمال الدبلوماسية الأمريكية تلك القضايا مثل إبرام اتفاق جديد حول الاتصالات الجوية والاتفاقية القنصلية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والمفاوضات حول معاهدة عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو والناتو، وعن إقامة مراكز تفتيش على طول الحدود بين الشرق والغرب للحيلولة دون وقوع هجوم مباغت أو حرب عرضية وغيرها.

(١) *Sorensen T.* Kennedy, p. 740.

لم تخرج التغييرات الطارئة عامة في استراتيجية حكومة كينيدي تجاه الاتحاد السوفييتي وبقية دول العالم عن أطر التوجه المعتدل في السياسة الإمبريالية، إضافة إلى ذلك فإن هذه التغييرات كانت غير متناسقة. فإذا أخذنا نهج تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي فإن حكومة كينيدي استمرت بالتمسك بكامل منظومة الأحلاف السياسية والعسكرية والقواعد خارج حدودها. ففي الوقت نفسه الذي حاولت فيه تخفيف خطر الصراع، فإنها زادت من القدرة النووية لقواتها المسلحة المنتشرة في أوروبا وآسيا، وأصبحت حكومة كينيدي تحت ضغط الصعوبات بموازنة المدفوعات تقوم ببعض الإجراءات في تقليص تعداد القوات الأمريكية في ألمانيا الغربية (عملية الجسر الكبير)، وعوَّضت عن نقص القوات بزيادة عدد الرؤوس النووية على أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية. ومع إخراج القواعد مع الصواريخ جوبيتر من تركيا واليونان أرسلت في الوقت ذاته الغواصات الذرية إلى البحر المتوسط، ومددت العمل بالاتفاقية مع الجنرال فرانكو حول القواعد الحربية على الأراضي الإسبانية.

لا تقل إثارةً للجدل تلك السياسة التجارية لحكومة كينيدي مع الدول الاشتراكية ومع الدعوة إلى توسيع التجارة مع الاتحاد السوفييتي والدول الشرقية فإنها واصلت الإصرار على مراقبة الحظر من الدول الرأسمالية على تصدير ما يسمى بالمواد الاستراتيجية، وعارضت منح القروض طويلة الأجل للاتحاد السوفييتي.

فُسِّرَتْ تناقضات وعدم تناسق النهج الجديد لحكومة كينيدي تجاه الاتحاد السوفييتي والدول الأخرى بعدة أسباب: أولاً- مهما كانت السياسة وبأية طرق تمارس فيها- فإنها كانت دائماً ذات طابع طبقي، وتخدم مصالح

الأوليغارشية (حكم الأقلية) في الولايات المتحدة، وموجهة بالدرجة الأولى للصراع ضد النظام الاشتراكي العالمي.

وعلاوة على ذلك لا يمكن إلا أن نرى اتخاذ كينيدي بعض التدابير لتكييف السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع الواقع يعكس أن حكومته لم تنفصل عن الكثير من العقائد «الحرب الباردة» ومعاداة السوفييت، ولا تنوي التخلي عن مطالبها في زعامة الولايات المتحدة للعالم[1].

كانت كل خطوة لحكومة كينيدي باتجاه تخفيف حدة التوتر العالمي تصطدم بالاستياء الحاد من جانب الدوائر الرجعية المؤثرة في النخبة الحاكمة للولايات المتحدة المراهنة على مناهضة الشيوعية (الشريرة) وسباق التسلح. وتزايد طموح هذه الدوائر لوضع حد لكل مظاهر الواقعية في السياسة الخارجية.

٣- الحركة العمالية (إرهاصات في الاتجاه الجديد):

اتصف الأدب البرجوازي الأمريكي في النصف الثاني من الستينيات غير مرة «بالقرن الذهبي» في الصناعة، عصر «العالم الطبقي». إلا أن تحليل

---

(١) أعلنت واحدة من المجلات واسعة الإطلاع قبل قتل كينيدي بأربعة أيام تحديداً أن «استراتيجية الولايات المتحدة في العلاقات المتبادلة مع الإتحاد السوفييتي تتعرض إلى عملية تغييرات جذرية. وقد كانت هذه التغييرات موجهة باتجاه علاقات واتفاقيات أوسع مع الاتحاد السوفييتي وبعيدة عن الأهداف القديمة للحرب الباردة. ويدخل في تكوين هذه الاستراتيجية الجديدة الخطة التالية: البحث عن إضعاف التوتر البحث عن فترة التقاط النفس أو هدنة غير رسمية يمكن خلالها إقامة علاقات متبادلة. ويجب ترحيل اللهجة إلى التجربة المشتركة» ويجب بذل الجهود الكثيرة في الاستراتيجية الجديدة في قطاع الأعمال لتنفيذ التدابير العامة للبحث عن مجالات التعاون وتخفيض عدد النزاعات (US News and World Report, 1963, Nov. 18, p. 64).

اتجاهات تطور الحركة العمالية في الولايات المتحدة في هذه المرحلة لا يعطي هكذا استنتاجاً.

حدثت تغيرات في الحركة العمالية على خلفية التبدلات الجزئية في التكوين النقابي للعمال المأجورين في الولايات المتحدة، فقد عقّدت الثورة العلمية التقنية بنية الطبقة العاملة. فقد جرى في الخمسينيات والستينيات تدفق الأعضاء الجدد إلى النقابات بالدرجة الأولى على حساب الشريحة الوسطى والعالية من العمال المأجورين في الأعمال الهندسية والفنية[1]. وارتبط هذا في أن الجزء الأكبر من العناصر الهندسية والفنية والعاملين والموظفين في مجال الخدمات حسب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي قد تقارب من العمال الصناعيين. إن تعزيز اضطهاد الاحتكارات وتكثيف وتجريد العمل العضلي من الإنسانية أدى إلى أن النقابات لم تكتف بالمطالب التقليدية، وإنما قدمت النوعيات الجديدة التي عرضت مشاركتها في قيادة الإنتاج.

بلغ عدد النقابات ١٣٤ نقابة في عام ١٩٦١ في البلاد تضم في عضويتها ١٨١١٧ ألف عضو. وشكل هذا العدد ما يزيد على ٢٠% من السكان الهواة. وبلغ عدد تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل وتحالف النقابات الإنتاجية ١٥٠٧٢ ألف عضو[2]. ولم يكن الجيش المتزايد من ذوي الياقات البيضاء هو الكتلة الأساسية في النقابات. ولم تغط النقابات العمالية الغالبية الساحقة من العمال غير المؤهلين، وخاصة الأمريكيين الأفارقة، وبقيت فصائل العمال الزراعيين المختلفة غير منظَّمة.

---

(١) الإضرابات: التاريخ والحداثة. موسكو، ١٩٧٨، ص ٢٨٨.

(٢) Statistical Abstract of the United States, 1966. Wash., 1966, p. 246.

استمرت نسبة العمال المنظَّمين في النصف الأول من الستينيات بالانخفاض. وبعد توحيد الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية في عام ١٩٥٥ فقدت النقابات سنوياً أعضاء أكثر مما قبلت في عضويتها. وانخفضت نسبة العمال المنظمين ضمن السكان الهواة في البلاد منذ ذلك الوقت، إضافة إلى الانخفاض المطلق في تعداد أعضاء النقابات. وانخفضت نسبة أعضاء النقابات بين جميع العاملين في البلاد خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٤ من ٢٤,٨حتى ٢١,٩%، وتميز في تلك الفترة انخفاض عدد أعضاء النقابات أكثر من ٣٣,٤ حتى ٢٨,٩-%بين العاملين الأكثر تنظيماً خارج القطاع الزراعي[١]. وتضررت بشكل أكبر النقابات في قطاعات الصناعة، مثل الفحم التعدين والنسيج والمعادن ووسائط نقل السكك الحديدية وغيرها[٢].

يفسر انخفاض تعداد النقابات في هذه السنوات بعدد من الأسباب: تسريح العمال نتيجة إدخال الأتمتة والابتكارات التقنية الأخرى، القوانين المعادية للعمال التي تعيق تطور صفوف النقابات الأخرى، سياسة العديد من قادة النقابات الذين لم يتخذوا تدابير فعلية لضم العمال إلى النقابات وغيرها من الأسباب الأخرى.

إن البيروقراطية النقابية لم تعرقل زيادة عدد النقابات العمالية والمشاركة في الدعاية للعالم الطبقي بنشاط فقط، وإنما العلاقات الجديدة في الصناعة، مبينة عدم ضرورية العمل الجماهيري وتحديد جميع إنجازات النقابات مع نجاحات المحادثات بالاتفاقيات الجماعية حول الطاولة المستديرة للجان التنسيق. وأعاقت كذلك تطور الحركة العمالية في البلاد. وتجدر الإشارة إلى أنه في بداية الستينيات

(١) Ibid.

(٢) *Barbash J.* American Unions. Structure, Government and Politics. N. Y., 1967, p. 5.

ضمت النقابات في صفوفها ٤٥٠ ألف موظف نقابي، منهم حوالي ٥٠ ألفاً بلغ دخلهم أكثر ما بين (١٠إلى ٢٠) ضعفاً من دخل الأجر المتوسط للأعضاء العاديين في نقابات العمال[١]. واتضحت أكثر عملية تحويل المناصب الانتخابية في النقابات إلى أماكن رابحة، حيث اتجه أصحابها إلى عقد صفقات مع أصحاب المشاريع على حساب مصالح العمال.

انعكست الظروف الجديدة لتطور الرأسمال الحكومي الاحتكاري الذي خطا خطواتٍ بعيدةٍ في النصف الأول من الستينيات، وكذلك تشكيل الشركات متعددة الجنسيات، التحولات في ميدان العلوم والتكنولوجيا والعواقب الاجتماعية المختلفة على طابع الصراع الاقتصادي لعمال الولايات المتحدة الأمريكية.

قيَّدت البطالة الجماهيرية إلى حد ما الصراع الإضرابي، تلك البطالة التي نتجت بسبب الانتشار الواسع والسريع لأتمتة الإنتاج. فقد أدى إدخال الأتمتة إلى انخفاض عدد العمال المنتجين بنسبة ١٣ % في وقت زادت فيه الأرباح إلى ٣١%[٢]. وبلغ عدد العاطلين عن العمل في عام ١٩٦١ حوالي ٤,٧ مليون، في عام ١٩٦٥ - ٤,١ مليون شخص. إضافة إلى ذلك فقد كان عدد العاطلين عن العمل كبيراً جزئياً. ففي عام ١٩٦٤ بلغ عدد العاطلين عن العمل ٢,٥ مليون عاطل[٣].

يتضح أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للقضاء على البطالة التي هي قانون ١٩٦١ حول مساعدة سكان مناطق الركود، قانون ١٩٦٢ حول إعادة

---

(١) دور حكومة الولايات المتحدة في العلاقات بين العمل ورأس المال-الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، ١٩٦٤ رقم ٥ ص ٣٧ أندروسوف ف..

(٢) UE News, 1963, Jan. I, p. 7.

(٣) الحياة السياسيةفي الولايات المتحدة (مشكلات السياسة الداخلية). موسكو ١٩٦٦ ص ١٨.

تدريب العمال المسرحين، المخصصات للأعمال العامة وغيرها لم تؤد إلى تغييرات ملموسة في تحسين الوضع الوظيفي. ومع تفاقم مشكلة الوظيفة أصبحت برامج عمل النقابات التي وحدت العاملين في المجالات الصناعية الرئيسة بالإضافة إلى المطالب التقليدية المتعلقة بأجور العمل تشمل موضوعات المحافظة على العدد الإجمالي لأماكن العمل في حال تغيير طبيعة الإنتاج، ومشاركة ممثلي النقابات في حل المسألة الوظيفية، وتطبيق حق الأقدمية وأجور إعادة تأهيل العمال من رجال الأعمال وتشكيل اللجان الخاصة التي تخطط معدلات إعادة تسليح الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أعضاء النقابات وغيرها.

أصبحت الحركة من أجل تقليص أسبوع العمل أحد أهم اتجاهات صراع الطبقة العاملة ضد الآثار السلبية للأتمتة بالنسبة للعمل المأجور. اتخذت اللجنة التنفيذية لتكتل الإتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية قراراً بإطلاق الحملة الوطنية للانتقال إلى أسبوع العمل الساعي (٣٥ ساعة عمل) من دون تخفيض أجور العمل وذلك تحت ضغط الجماهير النقابية، ودعت قيادة التكتل النقابات لتحقيق تقليص أسبوع العمل، كأسلوب لاتخاذ القانون الوطني حتى عند توقيع اتفاقيات جماعية جديدة.

لم يفعل قادة التكتل سوى القليل لتنظيم الحركة العمالية الجماهيرية لدعم هذا المطلب، باتخاذ القرار الذي يدعم قولاً تخفيض أسبوع العمل. فقد أعاق التكتل تطور الصراع الواسع والموحد للعمال ضد البطالة ومن أجل حق العمل بممارستهم السياسة المحدودة الخاصة بالمشاغل المغلقة (المتاجر)[1]. وليس غريباً أن تصدر المبادرة الرئيسة لهذا الصراع - من أجل أسبوع العمل الساعي (٣٥

---

(١) ميخايلوف م. المشكلات الأساسية في نضال البروليتاريا الأمريكية - الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. ١٩٦٣ رقم ٩ ص ٨٥ -٨٦.

ساعة عمل) خلال هذه السنوات - من الجماهير الدنيا في القاعدة. إلا أن غياب الحركة الوطنية العامة المنظمة من أجل تقليص ساعات العمل الأسبوعية استطاعت في بداية الستينيات تحقيق بعض النتائج في هذا الاتجاه. ومع ذلك فقد تمكنت بعض الفئات العاملة في عدد من مجالات لخياطة والكهرباء وغيرها) في نيويورك خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ من تحقيق مطالبها.

لوحظت بعض التغيرات في ديناميكية الحركة الإضرابية في النصف الأول من الستينيات: بعد بعض التخفيض في عدد المشاركين في منتصف الفترة (في عام ١٩٦٤) سجل ارتفاع في عدد المضربين (١٦٤٠ ألفاً)[١].

بلغ عدد الإضرابات ٧ في عام ١٩٦٣ بمشاركة ١٠ آلاف عامل، وفي العام التالي ارتفع العدد إلى ١٩ إضراباً. ويعدُّ الإضراب الأكبر والأهم من بينها ذلك الإضراب الذي شارك فيه عمال صناعة السيارات، وشمل غالبية العمال العاملين في منشآت شركة جنرال موتورز الضخمة[٢]. لم تشهد البلاد مثل هذا الإضراب العمالي العنيف لصناعة السيارات منذ الثلاثينيات والذي بدأ تحت تأثير الأعضاء العاديين ورؤساء الفروع المحلية للنقابات. فقد حقق عمال صناعة السيارات المضربون في عام ١٩٦٤ التنفيذ الصارم لقواعد العمل من الإدارة، الأمر الذي سمح للنقابات بلعب الدور الكبير في حل الموضوعات المتعلقة تحديد المعدلات الإنتاجية وبتحسين ظروف العمل مع توزيع الأعمال المستعجلة جداً وغيرها[٣].

---

(١) Work Stoppages in 1964—1965. Wash., 1965, p. 3.

(٢) New York Times, 1964, Sept. 26.

(٣) مرجع سابق ص ١٢٦ ماكرتشيان أ.أ. 95 New York Times, 1964, Sept. 10.

ترك عمال صناعة السيارات بصمتهم بوضوح في المعارك الإضرابية في عام ١٩٦٤، فقد هدروا ثلث أوقات العمل لهذا العام، وكان هذا الهدر من نصيب شركات جنرال موتورز وفورد موتور. وأبرم عمال صناعة السيارات تحديداً اتفاقاً في عام ١٩٦٤ مع أصحاب الشركات ثبت بموجبه رفع أجور العمل إلى ٥% وسطياً لـ ٢٧٥ ألف عامل[١]. وبهذا الشكل تم رفض مطلب الحكومة في تقييد زيادة أجور العمل المحددة بـ ٣,٢ %، وتحققت زيادة أجور العمل أعلى من معدلات الحكومة للعاملين في التعدين والصناعة المطاطية وبعض فئات العمال الأخرى.

كثرت نوايا توحيد أعمال النقابات، وظهرت بشكل خاص في اتفاقيات التعاون بين النقابات وبين تلك التي لم تتنافس فيما بينها، في تنسيق الأعمال أثناء إبرام الاتفاقيات الجماعية في التعاون المتبادل المادي وغيره في أثناء الإضرابات وغيرها. والدليل على الطموح المتنامي إلى توحيد الأعمال هو التعاون السريع بين اتحادات عمال شحن المرافئ وسائقي سيارات الشحن والنقابات المختلفة لعمال المطبوعات والنقل الجوي والبحارة وغيرهم[٢]، وجرت عملية خفية أدت إلى توحيد عدد من النقابات في السنوات التي تلت.

اشتد النضال في بداية الستينيات من أجل تحقيق وحدة العمال السود والبيض في النقابات. وأعلن الكثير من النقابات الرائدة في هذه المجالات - مثل صناعة السيارات والحديد الصلب والكيمياء الكهربائية والمطاطية وكذلك عمال شحن المرافئ وعمال النقل والبلديات وغيرهم - عن دعم الحركة من أجل الحقوق المدنية، وساندوا الصراع ضد التمييز العنصري.

---

(١) New York Times, 1964, Sept. 10.

(٢) Dispatcher, 1967, July 7.

لعب المجلس النقابي الزنجي الأمريكي المشكل في أيار ١٩٦٠ دوراً هاماً في النضال من أجل ترسيخ الاتحاد بين العمال البيض والسود، وذلك بمبادرة رئيس نقابة أدلاء (مرافقي) مقطورات المنامة للسكك الحديدية ف. راندولف. قدم المجلس النقابي مساهمة كبيرة في تنظيم العمال السود في النقابات، وفي الصراع ضد التمييز العنصري للسود في الصناعة والنقابات. ويعدُّ النضال من أجل تمثيل السود في جميع المناصب القيادية للحركة النقابية أحد الجوانب المهمة من أنشطة المنظمة الجديدة. واكتسب هذا النشاط أهمية مبدئية لأنه كان موجهاً لتقويض مراكز الزعماء الإصلاحيين الذين غرسوا التمييز العنصري في النقابات العمالية أحياناً.

أجبرت الحركة الواسعة من أجل حقوق السود ودعمها المتنامي من النقابات قيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية على اتخاذ قرار خاص يحظر التمييز العنصري في النقابات، واتخذ العديد من القرارات المشابهة في مؤتمرات الاتحادات الفرعية. وعُدّ هذا مجرد مظهر للنشاط الذي يستخدم لتسويغ عدم تحرك قادة النقابات لحل المشكلة العرقية. وكما ذكر في المؤتمر الخامس للتكتل (تشرين الثاني عام ١٩٦٣) استمرت قيادة ١٩ نقابة الداخلة في الوحدة عملياً بممارسة سياسة الفصل العنصري في عدد من الفروع المحلية، هذا على الرغم من الإلغاء الرسمي لمواد أنظمة النقابات العمالية التي تسمح بتمييز السود(١).

اصطدمت سياسة القمة المحافظة في تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية الموجه لكبح نمو الحركة العمالية الأمريكية

---

(١) تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة في العصر الحديث في جزءين موسكو ١٩٧٠- ١٠٧٢ الجزء ٢ ص ٤٦٨ - ٤٦٩.

بالمعارضة المتنامية ليس من جانب الأعضاء العاديين في النقابات والقيادة النقابية المحلية فقط، وإنما من بعض ممثلي الحلقة العليا في قيادة التكتل. بدأت دلائل الخلاف تظهر في بداية الستينيات مما أدى في وقت لاحق إلى صراع مفتوح بين الحرس القديم للاتحاد الأمريكي للعمل بقيادة ج. ميني ومجموعة أو. رويتر، ولوحظت التناقضات أيضاً في المستويات الدنيا لقيادة الاتحاد.

جرت تغييرات رئيسة في قيادة النقابات تقريباً منذ منتصف عام ١٩٦٤. ففي الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ احتدم الصراع من أجل السيطرة في القيادة الذي أدى إلى تبديل الزعماء القدماء بالجدد في النقابة الموحدة لعمال صناعة الحديد، نقابة عمال الكهرباء، صناعة السيارات، الاتحاد الأمريكي لعمال الولايات، المقاطعات والبلدات وفي بعض النقابات الأخرى[١]. وشهد تحديث القيادة في النقابات على نمو القوى السليمة في الحركة العمالية للولايات المتحدة القادرة على إطلاق نداء السياسة التوافقية للقيادة النقابية، بغض النظر عن بعض الظواهر المتناقضة التي رافقت هذه العملية[٢].

لوحظت في بداية الستينيات الاتجاهات التي أدت إلى الحركة العمالية الراديكالية المنظمة في السنوات التي أعقبت الستينيات. ويمكن ملاحظة إحياء الخطابات لصالح التعايش السلمي ضد «الحرب الباردة» وسط العوامل السلبية. وإذا كانت مشكلات السياسة الخارجية نادراً ما نوقشت في مؤتمرات غالبية النقابات الأمريكية، فإن الوضع بدأ يتغير على الرغم من بطئه منذ بداية الستينيات، والدليل على ذلك المؤتمر الإقليمي النقابي في سان فرانسيسكو حول

---

(١) انظر تفاصيل المرجع السابق ص ١٤٧ - ١٥١ ماكرتشيان أ أ.

(٢) عن هذه العملية انظر .*Tyler G.* The Labor Revolution. N. Y., 1967

مشكلات صراع الطبقة العاملة الذي عقد في صيف ١٩٦٤ والذي دعا النقابات إلى اتخاذ خطوات حازمة لدعم سياسة التعايش السلمي ونزع السلاح(١). فقد نشطت وتوسعت الحركة من أجل السلام في النقابات منذ ١٩٦٤، وشارك فيها جميع المشاركين الجدد، واتخذ الاستياء المتنامي من عدوان الولايات المتحدة في فيتنام أبعاداً متزايدة الخطورة.

عارضت النقابات الداخلة في تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية والمستقلة على السواء الرجعية في النصف الأول من الستينيات وذلك مع انتعاش نشاط القوى اليمينية المتطرفة. تطور الصراع ضد القوى اليمينية المتطرفة إلى درجة جديدة في عام ١٩٦٤، وذلك بعد ترشيحها رجل الحرب العنصري والعدو اللدود للنقابات «باري غولدووتر» الذي اتهم النقابات بالشمولية وانتهاك مصالح الشخصية، وهاجم بصراحة الحركة العمالية المنظمة بسبب تخريب المنشآت ودعا إلى اتخاذ تدابير قاسية ضد الإضرابات(٢). ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن النقابات في صراعها ضد القوى اليمينية المتطرفة تحالفت مع التيارات الزنجية والطلابية وغيرها ضمن الحركة الديمقراطية. ونشرت لجنة التربية السياسية للتكتل وأقسامها الفرعية ملاحق كثيرة من الأدبيات التي تفضح خلفية غولد ووتر المعادية للعمال والنقابات العمالية، وساهمت النقابات إلى حد كبير في خسارة مرشح القوى اليمينية المتطرفة.

ساعدت الحملة الانتخابية لعام ١٩٦٤ على تطوير النشاط السياسي للنقابات، وجذب الحزب الديمقراطي الغالبية العظمى من العمال المنظمين

---

(١) Labor Today, 1964, June—July, p. 21.

(٢) Goldwater from Л to Z: A Critical Handbook/Compl. by A. Frommer. N. Y., 19C4, p. 37—38.

الذين أعطوا ٨٣ % من أصواتهم للديمقراطيين وذلك بسبب برنامجه التنويري الواسع للإجراءات في المجال الاجتماعي والاقتصادي تحت شعار «خلق التفاهم المتبادل» على الجبهة الداخلية ووعد في البحث عن الطرق إلى السلام[١]. ومع ذلك فإن النشاط السياسي للنقابات لم يفسر بالإغراءات مقابل دعم جونسون وحزبه في تحقيق نتائج ملموسة[٢] ثم تم تحديد الحالة المزاجية للعمال المنظمين من خلال وعي الخطر الذي يشكله البرنامج العدواني للمرشح الجمهوري إلى منصب الرئيس السيناتور غولد ووتر. وأشار الحزب الشيوعي إلى ذلك الظرف في أن دعم جونسون كان مشروطاً، ومعارضة عقيدة غولد ووتر غير مشروطة[٣].

تميز النصف الأول من الستينيات في المجال السياسي بالتعاون الوثيق بين النقابات والحزب الديمقراطي، وشاركت النقابات أكثر من أي وقت مضى في الحملات الانتخابية التمهيدية للديمقراطيين. غير أن ثمار هذا النشاط كانت من نصيب الأحزاب البرجوازية، وبشكل أدق الديمقراطي. وباعتراف الجميع فإن الديمقراطيين كانوا مدينين بفوزهم للنقابات في انتخابات ١٩٦٠ و ١٩٦٤ في المقام الأول[٤].

هاجم قادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية كما في السابق بعنف النشاط السياسي المستقل للعمال. فقد صرح ج. ميني قبل أن يصبح

---

(١) American Federationist, 1965, Jan., p. 1.

(٢) للمقارنة نشير أنه في عام ١٩٥٦ أيد العمال المنظمون الحزب الديمقراطي بنسبة ٥٧% وفي عام ١٩٦٠ - ٦٥%.

(٣) Political Affairs, 1964, Dec, p. 15.

(٤) US News and World Report, 1965, June 7, p. 51.

رئيساً للتكتل: لا يوجد مكان في أمريكا للحزب المشكّل على أساس طبقي. سنستمر في السياسة التي انتهجها غوميرس[١]. فقد حاول ميني وأنصاره في التكتل تسويغ موقفهم معتمدين على الطبيعة اللاسياسية للعمال الأمريكيين وانعدام الروح الإنسانية في الحركة العمالية في الولايات المتحدة وكأنها تختلف عن مثيلاتها في الدول الأوروبية، ولتحويل العمال إلى الطبقة الوسطى وإلخ[٢].

استمرت فكرة النشاط السياسي المستقل بجذب الكثيرين إليها بغض النظر عن النظرة السلبية من قيادة وحدة الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية. وشكلت النقابات في نيويورك التي تضم في عضويتها مليون شخص حزب الأخوة العمالي في آب ١٩٦٢، وأبدت دعمها بعض الفروع المحلية لنقابة عمال صناعة السيارات والطائرات. فقد انطلقت الدعوة لتشكيل هذا الحزب من على منبر مؤتمر النقابة عام ١٩٦٢، وأطلقت مجموعة من ممثلي اتحاد سائقي سيارات الشحن مثل هذه الدعوة قبل سنة من ذلك. وأظهرت أبعاد الكفاح الإضرابي تنامي الاستياء من سياسة البيروقراطية النقابية وتعزيز وحدة العمال السود والبيض وتكثيف النضال ضد خطر اليمين المتطرف والروح العسكرية، وأخيراً التصارع المعروف لنشاط النقابات السياسي - كذلك أظهر الدور الهائل للطبقة العاملة في الحياة الاجتماعية للبلاد.

٤ - انطلاق النضال من أجل الحقوق المدنية للسُّود:

حدثت في السنوات العشر الثانية ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولات مطّردة في إعادة التوطين وفي البنية الاجتماعية الطبقية ووضع السكان السود في

---

(١) Labor and American Politics/Ed, by Ch. Rehmus, D. McLaughlin. Ann Arbor (Mich), 1967, p. 161.

(٢) Ibid., p. 13.

الولايات المتحدة والتي بدأت في سنوات الحرب. وتميزت الهجرات الجماعية للأمريكيين الأفارقة في ظروف التطور الاقتصادي وتكثيف الزراعة بأبعاد كبيرة ومعدلات سريعة في الستينيات. فقد فاقت هجرة السود نسبياً ليس فقط الملوّنين وإنما البيض أيضاً. كان السود ينتقلون غالباً كما في السابق من الجنوب إلى المناطق الأخرى، من المزارع إلى المدن[1]. إضافة إلى الدافع المهم للهجرة كالفقر، فإن السبب الأهم هو الاضطهاد العرقي الذي كان شديداً في الجنوب أكثر منه في المناطق الأخرى في البلاد. ولعبت الهجرات المتعاقبة - الانتقال إلى المناطق حيث الأكثرية من السكان السود دوراً جوهرياً في ذلك[2]. فالعامل الأهم في جذب السكان السود إلى شمال وغرب الولايات المتحدة (ليس في صالح الجنوب) هو الأجر الساعي المتوسط للعمال الصناعيين، للدخل السنوي المتوسط للعائلة، حجم المساعدات الاجتماعية، طول يوم العمل.

هاجرت الكتلة الأساسية للمهاجرين السود من تلك الولايات، حيث التمييز العنصري عند استئجار العامل وأجور العمل ذات صفة حادة وخاصة في (كارولاينا الشمالية والجنوبية، جورجيا، ألاباما، ميسيسيبي، أركانزاس ولويزيانا)، واتجهت كقاعدة عامة إلى الولايات حيث الاضطهاد العنصري أقل حدة (نيويرك، نيوجرسي، ميتشيغان، إيللينوس، أوهايو، بنسلفانيا، كونيكتيكوت، كاليفورنيا). كذلك فإن تخلف الجنوب عن المناطق الأخرى من البلاد في مجال التشريع العمالي من أهم عوامل هجرة السكان إلى الشمال والغرب والمدن الضخمة التي لا تعدّ مراكز للإنتاج الصناعي فقط وإنما للتجارة والعلم والعلوم والمعرفة والثقافة.

---

(١) Statistical Abstract of the United States. Wash., 1974, p. 99.

(٢) A Decent Home, The Report of the President's Committee on Urban Housing. Wash., 1968, p. 8.

أدت الهجرة الجماعية للسكان السود إلى رحيل أكثر من نصفهم من الحدود الإدارية لتلك الولايات المتخلفة زمناً طويلاً في المجال الصناعي والاجتماعي - السياسي في الجنوب، وجرت عملية تحضر السود بسرعة كبيرة، ففي عام ١٩٦٦ مثلاً أصبح أكثر من ٧٠% من السود يقطنون في المدن الكبيرة، وأصبح أكثر من نصف الجنوبيين السود مواطنين أمريكيين[١]. إذ تزايد عدد السكان السود في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ - إلى ١,٨ مليون نسمة (٥٨%)[٢]. ومن ثم فقد تركز السود في ١٥ مدينة من البلاد. وبالمناسبة أصبح الأمريكيون الأفارقة يشكلون غالبية السكان في ست مدن بما فيها واشنطن بحسب إحصائيات ١٩٧٠[٣].

أدى التحضر الشامل للسكان السود في الولايات المتحدة إلى نشوء بروليتاريا متراصة. وأصبح الثقل النوعي للأمريكيين الأفارقة وسط العمال الأمريكيين أكثر بمرتين عن السود عامة في البلاد. ففي الستينيات شكل السود حوالي ١٠% من مجموع السكان والعمال السود أكثر من ٢٠% من مجموع العمال الأمريكيين[٤]. وشكل الأمريكيون الأفارقة ٤٠% من عمال التعدين والأحراج وصناعة اللحوم، و٣٠ % من عمال شحن الموانئ والنقل، وأكثر من ٢٠ % عمال الحديد الصلب والخياطة والبناء[٥].

---

(١) Report of the National Advisory Commission on Civil Disorders. N. Y., 1968, p. 246.

(٢) *Dutton F. G.* Changing Sources of Power. American Politics in the 1970s. N Y., 1971, p. 100.

(٣) Ibid., p. 99.

(٤) مشكلات العالم والاشتراكية، ١٩٦٣ رقم ٩.

(٥) هناك أيضاً.

أخفقت محاولات ملايين المهاجرين السود من مناطق الجنوب الزراعية في إيجاد العمل في المدن والسكن الملائم للإنسان باصطدامها بالمقاومة الواعية لبعضهم، وبالتحذير والترهيب للآخرين، ونتيجة لذلك فقد استقرت الغالبية الساحقة من هذه الجماعات في قيعان المراكز القديمة والجديدة، الأمر الذي ساهم في زيادة مناطق الأحياء الفقيرة - القاعدة الأساسية تاريخياً لممارسة الاستغلال المفرط. وهذا يعني أن النضال ضد التمييز العنصري والفصل والإرهاب العنصري والجرائم التي انتشرت في الدرجة الأولى في جنوب الولايات المتحدة أصبح قضية دموية عامة لملايين الأمريكيين الأفارقة.

كتب زعيم الحركة الزنجية المشهور مارتن لوثر كينغ بمرارة في عام ١٩٦٣: «يعيش الزنوج على جزيرة وحيدة من الفقر وسط محيط من الرخاء والرفاه والازدهار المادي، ويشعرون أنهم منفيون في وطنهم»[١]. وهذا ما فرض على زعماء البرجوازية السياسيين الاعتراف به. وأما الرئيس ج. كينيدي فذكر في رسالته إلى الكونغرس عام ١٩٦٣: إن الطفل الزنجي الذي ولد في الولايات المتحدة الأمريكية لديه نصف فرصة للحصول على الاختصاص، ولكن ضعف الاحتمال في أن يصبح عاطلاً عن العمل، وأن عمره سيقل بسبع سنوات عن الأبيض، وأما دخله فيعادل نصف دخل الأبيض[٢].

لم يتضرر العمال السود من الفصل والتمييز العنصريين فقط. فقد بلغ دخل عائلة ملّاك الأراضي السود نصف دخل عائلة المزارع الأبيض، وأما مرتّب الأسود ذي التعليم العالي السنوي فأقل من الأبيض من المستوى والاختصاص نفسه بـ ١,٥ مرة وسطياً. كان مجال عمل ونشاط الأطباء

---

(١) Time. 1963, Sept. 6, p. 13.

(٢) Congressional Record, vol. 109, pt 5, p. 9348.

السود والمعلمين والمحامين وغيرهم من المفكرين كما في السابق محصوراً بغيتو السود والعملاء السود أيضاً ولم يسمحوا للبرجوازية الزنجية في الدخول في مجال الإنتاج الصناعي الكبير. لذلك فإن دخل العائلة السوداء في عام ١٩٦٢ أكثر بقليل من نصف دخل العائلة البيضاء[١].

تكاثرت المنظمات الفاشية والعرقية والرجعية الأخرى كما تتكاثر الفطور بعد هطول الأمطار في ظروف الماكارثية والهجمات على القوى التقدمية التي أصبحت السمة المميزة للسياسة الداخلية في فترة ما بعد الحرب العالمية لرأس المال الاحتكاري الأمريكي، وفي ظروف تصاعد الروح العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية. دافعوا عن العنصرية بصراحة تامة هادفين بواسطة الإرهاب إلى قمع حركة التحرر الوطنية المتصاعدة، وجرى العمل على التصفية الجسدية لأكثر المناضلين النشطين ضد العنصرية. واستمر التقليد الدموي لتهدئة السود في البلاد - محاكمة ليتش. وتمكن حلف الدكسيقراطيين والجمهوريين المحافظين اليمينيين في الكونغرس في عام ١٩٥٦ من إفشال مشروع قانون منع إعدامات السود، وقدمت المنظمات الزنجية عشرات الدلائل والشواهد في ربيع ١٩٦٣ إلى منظمة الأمم المتحدة عن حالات إعدام السود في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

لم يكن السود فقط ضحايا العنصريين دائماً وإنما المناضلون البيض ضد العنصرية الأمريكية. فقد قتل في حزيران ١٩٦٤ بالقرب من فيلادلفيا (ولاية ميسيسيبي) اثنان من البيض وزميلهما الأسود بوحشية نكراء، وأطلق

---

(١) العنصرية في اقتصاد الولايات المتحدة. موسكو ١٩٧٨ ص ٧١ بيرلو ف.

(٢) البرافدا، ١٩٦٣، ١٢أيار.

العنصريون النار على اثنين من البيض - أنصار المساواة العرقية للأمريكيين الأفارقة - فيولا ليوزو - (أمٌّ لخمسة أطفال) والقس جيمس بيب.

تم تشريع قانون سياسة التمييز العنصري للسود في الجنوب كما في السابق، وحافظت خمس ولايات جنوبية (ألاباما، أركانزاس، فيرجينيا، ميسيسيبي وتكساس في تشريعها على الأحكام الموافقة التي تطالب بتسديد الضريبة الانتخابية السنوية كشرط إلزامي للمشاركة في الانتخابات، علماً أنه ينبغي على الناخبين الجدد تسديد الضريبة لثلاث سنوات مقدماً دفعة واحدة. وطالب القانون في جميع الولايات الجنوبية بأن يتقدم الناخبون لامتحان (ما يسمى اختبارات القواعد). ولكن القائمين على تسجيل الناخبين اعترفوا أن هذه الاختبارات أعدت بشكل لا يستطيع فيه السود النجاح فيها[1].

هدفت قوانين الجنوب العنصرية إلى الحفاظ وترسيخ الصراع العنصري بين العمال الأمريكيين، وأوضح القانون ١٢٧٢ على سبيل المثال، في كارولاينا الجنوبية أن أفعال أية أشخاص أو شركات أو إنجازات تسمح وتساعد وتساهم في عمل ممثلي جميع الأعراق المختلفة في المكتب نفسه أو استخدام مدخل واحد مشترك إلى مكان العمل[2]. ومنع القانون إقامة العلاقات بين السود والبيض في أماكن الراحة والتسلية، في دروس الرياضة وكذلك بناء منشآت مشتركة بفرض غرامة من ١٠٠ دولار حتى ٢٠٠ دولار أو ستة أشهر سجن. وتضمن القانون تعريف متنوع لدرجة الاتهام والعقوبة للسود والبيض على الجريمة نفسها. كتب

---

(١) American Political Science Review, 1963, N 2, p. 357, 358.

(٢) التطبيق في عصر الإمبريالية موسكو. ١٩٥٩، ص ١٨١. اقتباس بويتشينكو غ.غ. دستور الولايات المتحدة: التوضيح .

الأستاذ م. ب. بارسونس الأستاذ في قسم الدولة والقانون في جامعة فلوريدا «جريمة الزنجي تجاه زنجي آخر في الجنوب لاتثير أي اهتمام، وأما جريمة الأبيض تجاه الأسود فكانت مسوَّغةً عادة»[١].

استمر الأمريكيون الأفارقة العيش في ظروف الإرهاب السياسي القاسي جداً. وانطبق هذا بدرجة متساوية على بقية الولايات. كان على الكونغرس العمل على قضية جرائم الشرطة المحلية تجاه السكان السود في البلاد[٢]. ولكن السلطات المحلية والشرطة المحلية لم تكن مذنبة بممارسة العنف والقسوة والخروج عن القانون تجاه السكان الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية. فالحكومة الأمريكية نفسها ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في الحفاظ على التمييز والفصل العنصريين للسود، وازدهر التمييز العنصري في المؤسسات الاتحادية وكذلك في المشافي والمدارس ووسائط النقل وفي مشاريع الأبنية السكنية التي نفذت على حساب أموال الخزينة العامة، أي على حساب دافعي الضرائب الملوّنين والبيض على السواء[٣]. وحصلت سنوياً الشركات الخاصة التي تجاهلت وداست على الحقوق الدستورية للمواطنين السود من الحكومة الفيديرالية على ملايين الدولارات بموجب عقود موقعة[٤].

تدل الظروف المذكورة أعلاه على أن المهمة الديمقراطية العامة الملحة للأمريكيين الأفارقة - هي ضرورة النضال ضد الاضطهاد العرقي في جميع

---

(١)South Atlantic Quarterly, 1961, N 4, p. 455, 459.
(٢)Congressional Record, vol. 109, pt 5, p. 10988.
(٣)Nation, 1963, July 27, p. 36.
(٤)Ibid., 1961, Febr. 4, p. 93—94.

مجالات الحياة الاجتماعية العامة. لم يعد السكان السود يرغبون في ذلك ولم يعودوا يستطيعون تحمل الاضطهاد أكثر من ذلك، فالوضع الداخلي والخارجي أصبح ملائماً لتطور النضال التحرري للسود في الولايات المتحدة. ويجب أن نضيف حركات التحرر الوطنية المنتصرة في دول آسيا وأفريقيا، وكذلك نجاحات البناء الوطني في الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى إلى قائمة أهم العوامل في هذا المجال. وكتبت الشخصية البارزة في الحزب الشيوعي الأمريكي ك. لايت فوت: تأثرت حركة الاحتجاج الزنجية بالعمليات التي تحدث في جميع أنحاء العالم، وخاصة الثورة الإفريقية[1].

مر صعود حركة السود في الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٨ التي دعتها الأدبيات الأمريكية «بالثورة الزنجية» بمرحلتين متتاليتين: النضال من أجل اتخاذ الكونغرس قوانين الحقوق المدنية والنضال لتطبيق هذه القوانين. ونشط الأمريكيون الأفارقة في كل مرحلة على ثلاثة اتجاهات أساسية: ضد الفصل الاجتماعي للأعراق، ضد العزل السياسي للسكان الملوّنين، وضد التمييز الاقتصادي الطبقي تجاه السود. تشابكت الاتجاهات الثلاثة فيما بينها إلى درجة ما، ولكن قد يتقدم أي اتجاه على الآخر بحسب درجة توسيع أو تعميق الحركة التحررية للسود.

كانت الحركة من أجل المساواة - كما قيل سابقاً - مسبوقة بالنضال المشروع الذي قامت به الرابطة الوطنية لتعزيز تقدم السكان الملونين ضد الفصل العنصري في المدارس وموضوع السكن وفي مجال الخدمات الصحية

---

(١) اقتباس من عصور التاريخ العسكري بمناسبة الذكرى ٦٠ لتأسيس الحزب الشيوعي الأمريكي. موسكو ١٩٨٣ ص ٢٥٤.

وخاصة في مجال العمل. وبغض النظر عن الطابع المحدود الذي اتصفت فيه القمة فإن هذا الصراع في الخمسينيات أدى إلى بعض النجاحات لتعزيز تعاضد السود والمساعدة في التغلب على الشعور بالعجز واللامبالاة. وكانت الإشارة الأولى لتنشيط هذا الصراع ضد الفصل العنصري هو الخطاب البارز لعضو الكونغرس الأسود آ. ك. باول في مجلس النواب في بداية شباط ١٩٥٥، وطالب باول في حينه باتخاذ قرار ضد الإعدام وإلغاء الضريبة الانتخابية ونظام حديثي الولادة والفصل العنصري في المجال السكني، وانتشرت حركة السود ضد الفصل العنصري في مجالات الحياة الاجتماعية في أعقاب ذلك في العاصمة الأمريكية ومن ثم في المدن الأخرى.

انتهك الفصل العنصري إلى حد ما الحقوق المدنية لجميع الأفارقة الأمريكيين بغض النظر عن منشئهم الاجتماعي العرقي وذلك بالإشارة إلى مجال الخدمات، وساهم النضال ضد الفصل العنصري - وبسرعة محدودة وعلى نطاق واسع - في توحيد السكان السود نفسياً وتنظيمياً، وخاصة في الجنوب حيث الاضطهاد العنصري أشد مما هو في المناطق الأخرى في الولايات المتحدة. ويتضح لهذا سبب تركيز زعماء الحركة من أجل المساواة اهتمامهم الأساسي هنا تحديداً في النصف الثاني من الخمسينيات.

شكل الحدث البسيط في البداية دفعاً حقيقياً للثورة الزنجية: في ٥ كانون الأول عام ١٩٥٥ رفضت الخيّاطة الزنجية المتواضعة روزا باركس من مدينة مونتي غومري (ولاية ألاباما) الانصياع للقواعد العنصرية في استخدام وسائط النقل في المدينة. وسرعان ما أدى الفعل الرجولي للمرأة إلى المقاطعة الجماعية العامة المنظمة للنقل المحلي الذي عدّ شكلاً من أشكال تكتيك اللاعنف الجماهيري المباشر الذي أعده القس الزنجي الشاب مارتن لوثر كينج. وتبين أن

هذا التكتيك أكثر فعالية من القانون الذي سعى إلى تجنب إشراك الجماهير الواسعة في الصراع. شارك في المقاطعة في مونتي غومري ممثلو جميع الطبقات، وعملياً جميع السكان السود في المدينة: العمال، الموظفون، طلاب الجامعات، تلاميذ المدارس، ربات البيوت، أصحاب المشاريع ورجال الدين[1].

أشار غ. وينستون إلى أن العمال في مونتي غومري لعبوا دوراً مهماً بتحويل عملية المقاطعة إلى لحظة تحول تاريخية[2]. وانطلقت في داخل البلاد وفي خارجها الحركة الجماهيرية للسكان الملوّنين والبيض لدعم مقاطعة وسائط النقل الداخلي في المدينة. وباءت جميع محاولات تحطيم أو تقسيم الحركة - وبالافتراء أو شراء قادتها أو إضعافها بالاعتقالات الجماعية والإرهاب العنصري –بالفشل، وأدت المقاطعة بدورها في مونتي غومري إلى انتشار حركة واسعة شملت كامل الجنوب - حركة المقاطعة الاقتصادية ضد الفصل العنصري في مجال الخدمات الاجتماعية عامة. وفي أيار عام ١٩٥٦ أثناء الاجتماع الجماهيري في نيويورك الذي عقد بمبادرة الرابطة الوطنية لتطوير السكان الملونين وأعلن وف. راندولف عن بدء الحملة الوطنية الشاملة ضد الفصل العنصري. وعُقِدَ لاحقاً اجتماع مشابه في صيف ذلك العام في سان فرانسيسكو. خلال الحملة الأولى للمقاطعات ظهر الاتجاه إلى توحيد تنظيمات وحركات خصوم الفصل العنصري في الجنوب والشمال والغرب. فقد أكد مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية الذي عقد تحت إشراف وقيادة م.ل.كينج هذا الاتجاه. هذا ويعدُّ كينج أحد أصحاب المبادرات والمنظمين للخطابات الجماهيرية ضد الفصل

---

(١) انظر المزيد من تفاصيل المقاطعة:

King M. L. Stride toward Freedom. The Montgomery Story. N. Y., 1958.

(٢) استراتيجية كفاح السكان السود وينستون غ.

العنصري. ونظم في ١٧ أيار ١٩٥٧ مراسم حج الحرية، ففي ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨ كانت مسيرة الشباب لدعم القضاء على الفصل العنصري في التعليم المدرسي (شارك في هذه المسيرة أكثر من ١٠ آلاف من الولايات الواقعة على الساحل الشرقي للولايات المتحدة ومن الغرب الأوسط في الولايات المتحدة؛ في ١ كانون الثاني ١٩٥٩ كانت الحملة الجماهيرية (ألفي شخص) في ريتشموند (ولاية فيرجينيا) للهدف نفسه؛ في ١١ نيسان ١٩٥٩ مسيرة جماهيرية (أكثر من ٢٦ ألف مشارك) إلى واشنطن من المنظمات البارزة (الرابطة الوطنية لتطوير تقدم السكان الملوّنين، مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية، نقابة الأخوة لأدلّاء مقطورات المنامة)، بالإضافة إلى الاتحاد الوطني للطلاب الذي بلغ حوالي ١,٥ مليون نسمة؛ والنقابات العمالية (عمال النقل وصناعة الموبيليا، وخياطي الألبسة النسائية والتنظيمات الدينية وغيرها. طالب المشاركون في هذه المسيرات هذه المرة ليس القضاء على الفصل في المؤسسات التعليمية وإنما بأجور العمل العادلة وكذلك القضاء على البطالة في أوساط السود. عكس توسيع برنامج الصراع الدور المتنامي للعمال السود والبيض في الحركة من أجل الحقوق المدنية.

عمت مظاهرات الاعتصام الحاشدة جميع أنحاء البلاد في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦١، حيث طالب المشاركون فيها وضع حد للفصل العنصري في مجال الخدمات، وتلقت الدعم من بعض النقابات العمالية والتنظيمات الكنسية. بدأت المظاهرات بطريقة عفوية ومن ثم تزعمتها المنظمة الجماهيرية الراديكالية الجديدة في تلك الفترة (لجنة التنسيق الطلابية لأعمال اللاعنف[1]). وتكونت القوة الرئيسة للمظاهرات الاعتصامية من ممثلي الطلبة السود والأدباء الديمقراطيين

---

(١) لجنة التنسيق الطلابية منذ عام ١٩٦٩.

والعمال والشبيبة العاملة. فقد شارك في الأشهر الستة الأولى في هذه المظاهرات في الجنوب حوالي ٢٠٠ ألف متظاهر. حاولت السلطات المحلية قمعها بالقوة، ولكنها توقفت بعد إلغاء الفصل العنصري في جزء من الخدمات في الجنوب، شكلت هذه المظاهرات بداية الحركة العرقية الواسعة ضد الفصل العنصري، وأدت إلى التقارب مع المنظمات البارزة التي تنادي بالمساواة العرقية.

ظهرت في الحركة المناهضة للفصل العنصري حالة أخرى للصراع في مقدمة الخطة: رحلات الحرية التي قادها تحالف المساواة العرقية بدعم من مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية ولجنة التنسيق الطلابية لأعمال اللاعنف والرابطة الوطنية لتطوير تقدم السكان الملوّنين. بدأت رحلات الحرية في ٤ أيار ١٩٦١ عندما تحركت مجموعة من النشطاء البيض والسود في الباصات من واشنطن -أورليان الجديدة - عبر الولايات الجنوبية فيرجينيا، كارولاينا الشمالية، جورجيا وألاباما. سعى المشاركون إلى تقديم الخدمات للسود على قدم المساواة مع البيض في المطاعم المحلية ومحطات القطارات وفي الاستراحات المنتشرة على الطرق السريعة والأوتوستردات، وفي محطات الوقود، وفي الفنادق والموتيلات وغيرها. وبحسب خطة تحالف المساواة العرقية فقد كان ينبغي أن تنتهي رحلات الحرية هذه في ١٧ أيار ١٩٦١. ولكن الحركة استمرت بالنمو عفوياً. أشرفت أربع منظمات على قيادة هذه الحركة هي: مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية، لجنة التنسيق الطلابية لأعمال اللاعنف، حركة ناشفيل الطلابية وتحالف المساواة العرقية(١).

توجهت اللجنة الوطنية للحزب الشيوعي الأمريكي برسالة إلى الشعب الأمريكي جاء فيها: نعتز بالتقاليد الأمريكية كالإلغائية، فقد قدمت الحركات

---

(١) *Lomax L.* The Negro Revolt. N. Y., 1963, p. 137.

النقابية والزنجية مساهمة كبيرة في النضال من أجل الديمقراطية، وتستمر رحلات الحرية - هذه التقاليد المجيدة(١). انتظم الشيوعيون بنشاط وفعالية كبيرين في الحركة وقدموا المساعدة في الفهم الصحيح لظروف النضال وللأهداف المباشرة طويلة الأمد. قرر العنصريون القضاء على الحركة بالقوة وذلك رداً على رحلات الحرية. وأرسل زعيم الحزب النازي الأمريكي روكويل حافلات الكراهية إلى الجنوب للصراع ضد مشاركي رحلات الحرية، الذين عانى الكثيرون منهم في معارك ضارية مع مجموعات كوك - لوكس - كلان والشرطة. واتخذت حكومة كينيدي موقفاً في عدم التدخل في هذه اللحظة المسؤولة الحرجة في مواجهة المخاطر المحدقة بقوى الديمقراطية من جانب الرجعية المتطرفة. وأما وزير العدل الأمريكي ر. كينيدي فقد دعا المناضلين ضد العنصرية إلى الإقلاع عن الرحلات مستقبلاً بهدف تهدئة وتلطيف الأجواء المشحونة.

قرر المناضلون السود الاستمرار في الهجوم على قوى العنصرية وتعزيز وحدة صفوفهم بعد التأكد من أن الحكومة الاتحادية اكتفت بدعوات السلطات الجنوبية فقط بتطبيق النظام من دون أن تتخذ أية إجراءات محددة ضد القوى العنصرية، وتشكلت لهذه الغاية في أطلنطا (ولاية جورجيا) في ٢٧ أيار ١٩٦١ لجنة تنسيق رحلات الحرية المؤلفة من ممثلي مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية ولجنة التنسيق الطلابية لأعمال اللاعنف وحركة ناشفيل الطلابية.

تحولت رحلات الحرية التي انتهت في النصف الثاني من آب ١٩٦١ إلى قوة هائلة أحدثت فجوة كبيرة في جدار العنصرية في الجنوب، واضطر أصحاب

---

(١) People's World, 1961, July 1.

المشاريع الكبار الذين تكبدوا خسارة كبيرة نتيجة لهذه الرحلات - وكذلك المظاهرات الجماهيرية المنظمة لدعمهم الاعتصامات والمقاطعات الاقتصادية للمؤسسات التي مارست العنصرية - إلى تقديم بعض التنازلات وأما أصحاب المشاريع الخاصة فاضطرّوا إلى التخلي عن ممارسة التمييز العنصري تجاه السود.

كانت رحلات الحرية بمثابة فتيل لإشعال النشاط الاجتماعي للسكان السود المقهورين والمضطهدين طوال سنين وعشرات السنين بالترهيب والتخويف. وبلغ الكفاح الجماهيري للسود ضد الفصل العنصري حدة مفرطة في مجال الخدمات وضد الممارسة العنصرية في العمل في مدينة برمنغهام (ولاية ألاباما) في نيسان ١٩٦٣، حيث قتل وجرح الكثيرون من زعماء ونشطاء الحركة أثناء قمع مظاهرات السود في برمنغهام، وغصت السجون بالمعتقلين المشاركين في الكفاح من أجل المساواة، ونمت في هذه الظروف ضمن صفوف المناضلين السود الأمزجة والقناعات بضرورة استخدام المقاومة المسلحة ضد العنصريين، كادت الأحداث أن تؤدي إلى صراع دموي وإلى أزمة وطنية.

أعلن الرئيس كينيدي أن الأحداث في برمنغهام شكلت وضعاً خطيرا. لذلك تم إرسال ٣ آلاف عسكري من الجيش النظامي بناء على تعليمات الرئيس نفسه في أيار ١٩٦٣[١]. عارض حاكم الولاية العنصري «أولاس» بشدة تدخل الحكومة في أحداث برمنغهام، ونعَتَ الرئيس بالدكتاتور العسكري. وهذا يعني تأزم الصراع في صفوف البرجوازية الأمريكية بين المجموعة الإصلاحية الليبيرالية والمحافظين الرجعيين وذلك بسبب تعاظم ضغط حركة السود المتصاعدة.

---

(١) US News and World Report, 1963, May 20, p. 38; May 27, p. 41.

أدت الأحداث في برمنغهام إلى انتشار وتفاقم الكفاح ضد العنصري في البلاد، وعمت المظاهرات الشعبية والمؤتمرات والاجتماعات في أيار - حزيران ١٩٦٣ للتضامن مع مناضلي برمنغهام جميع أنحاء الجنوب وأهم المناطق الصناعية في الشمال وبعض الولايات في الغرب. وكان على بعض زعماء السود العمل أكثر حزماً خوفاً من العزلة عن الحركة الجماهيرية، آخذين بعين الاعتبار التغييرات في أمزجة وقناعات المشاركين العاديين، وأعلنوا أنهم سيقومون بحملة واسعة من العصيان الجماهيري، إذا ما استمرت السلطات المحلية والبيت الأبيض في التقاعس تجاه جرائم العنصريين.

قدم الرئيس كينيدي إلى الكونغرس مشروع قانون عن الحقوق المدنية تحت ضغط حركة السود، مع الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل ضد الإرهاب العنصري في الولايات المتحدة من جانب الرأي العام بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٣ (الذكرى المئة لتوقيع إعلان تحرير العبيد السود في الولايات المتحدة)، وقد كان موجهاً بالدرجة الأولى ضد التمييز العنصري في نظام التعليم المدرسي وفي مجال الحقوق الانتخابية ومجال الخدمات. أدت خطوة كينيدي هذه والمعارضة القوية في الكونغرس للقانون الذي قدمه إلى مزيد من تعزيز وترسيخ كفاح السود. أطلقت الحركة شعارها الرئيس «المطالبة باتخاذ القانون الجديد حول الحقوق المدنية». وبدأت الحركة الوطنية العامة لدعم مشروع القانون المذكور ضد التحالف الرجعي للديكسيقراطيين والجمهوريين اليمينيين في الكونغرس. وحذر زعماء الأمريكيين الأفارقة الكونغرس من أنهم سينظمون مسيرة إلى واشنطن ومظاهرة اعتصام في الكابيتول وحملة وطنية للعصيان المدني في حال أعاق الكونغرس اتخاذ مقترح الرئيس كينيدي. وأعلن كينج أن السود سيعلنون العصيان الوطني إذا امتنع الكونغرس عن اتخاذ قانون الحقوق المدنية.

طالب الرئيس كينيدي السود بالهدوء ووقف المظاهرات مؤقتاً، بينما يُقرِّر الكونغرس موضوع القانون الجديد. ولكن حركة الحقوق المدنية عمت البلاد. وشملت حركة الحقوق المدنية حتى صيف ١٩٦٣ حوالي ٥٠ مليون نسمة[١]. شارك في هذا الكفاح مختلف المجموعات من السكان السود (العمال، المزارعين، الأدباء، البرجوازية والروحيين).

يشهد النطاق الواسع للكفاح الذي شمل جميع مناطق الولايات المتحدة تقريباً، وسجلت (الخطابات الجماهيرية المختلفة للمناضلين من أجل المساواة في الحقوق سجلت في ٣٠ ولاية)، على أن الحركة من أجل الحقوق المدنية اتخذت طابعاً جماهيرياً حقيقياً[٢]. ولكنه لم يكتسب الطابع الرسمي تنظيمياً. فالأهمية الأولى كانت لمسألة القيادة الموحدة لهذه الحركة. وبغض النظر عن الرغبة في توحيد الأعمال والمصادر المالية وتشابه برامج بعض المنظمات الزنجية في فترة المظاهرات الاعتصامية عام ١٩٦٠، رحلات الحرية عام ١٩٦١وأزمة برمنغهام عام ١٩٦٣، فإنه لم يكن أي اتفاق حول الاستراتيجية وتكتيك الحركة ومبادئها التنظيمية بين قادتها كما في السابق.

بدأ لوثر كينج يلعب دوراً بارزاً في الحركة وفي مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية الذي كان يقوده. واتسعت جغرافية نشاط هذه المنظمة، وتأسس فرع الشمال لمؤتمر الشمال للقيادة المسيحية في نهاية عام ١٩٦٠، وفي بداية عام ١٩٦١ تأسس أيضاً مؤتمر الغرب للقيادة المسيحية[٣].

---

(١) Political Affairs, 1963, Dec, p. 8.

(٢) Political Affairs, 1963, Dec, p. 8; Freedormvays, 1904. vol. 4, N 3, p. 49.

(٣) الحركة الزنجية في الولايات المتحدة: الإيديولوجيا والتطبيق. موسكو ١٩٧٤ موتروخين ل.ن.

تأثر تطور الرؤى الاجتماعية - السياسية لكينج وتطور برنامج حركة السود الذي أعده بالعوامل المختلفة مثل: تفاقم وتعمّق أزمة العلاقات العرقية في الولايات المتحدة بحسب شدة تزايد الأزمة الرأسمالية، والنمو العفوي للحركة الجماهيرية ضد تشديد الظلم العنصري وتصاعد الاستغلال الرأسمالي للأمريكيين الملوّنين من الشركات الاحتكارية، واتساع جغرافيا هذه الحركة التي تجاوزت الأطر الإقليمية والتي تحولت إلى حركة وطنية عامة لجميع السكان السود وسياسة الدوائر الحاكمة المعادية للديمقراطية في المسألة القومية، والتحولات في الاقتصاد الأمريكي وتوازن القوى الجديد على المسرح الدولي.

كانت المصادر الإيديولوجية لتوقعات مارتن كينج مختلفة ومتناقضة أحياناً، فقد اعتمد على العقائد الاجتماعية الفلسفية والأخلاقية للدين المسيحي، كذلك على أفكار الثورات البرجوازية الأمريكية وعلى مبادئ اللاعنف التي كتبها الكاتب والفيلسوف والصحفي الأمريكي غ. د. تورو والماهاتما غاندي الشخصية الهندية المشهورة، وعلى أعمال وخطابات ممثلي الفكر الديمقراطي الراديكالي الكبار - الأمريكيين الأفارقة مثل ف. دوغلاس، يو. ديوبوا، ت. فورتون، ب. روبسون، على مواد معاداة العنصرية والاستعمار في أعمال وخطابات القوميين السود بوكر، واشنطن وماركوس وهارفي، وعلى مبدأ ل. تولستوي (عدم مقاومة الشر بالعنف)، وعلى بعض أحكام الاشتراكية العلمية.

يعدُّ نقد لوثر كينج للنظام الأمريكي، للإيديولوجية، للسياسة الداخلية والخارجية للدوائر الحاكمة في البلاد أحد الجوانب القوية جداً في وجهات نظره السياسية - الاجتماعية، وبتحليل عملية استقطاب الممتلكات وتعميق الخصومات الاجتماعية، أشار كينج إلى أن النظام الاجتماعي في الولايات المتحدة يتصدع إلى طبقات، وصرح أن المجتمع الذي يولِدُ

متسولين بحاجة إلى إعادة بنائه(١). وفي حديثه دفاعاً عن جماهير فقراء المناطق الحضرية والريفية في الولايات المتحدة انتقد كينج بحدة الحالة المزرية لنظام الضمان الاجتماعي في البلاد. وفيما كتب أيضاً: إن الدولة التي تنفق على الاحتياجات العسكرية من سنة إلى أخرى، أكثر من إنفاقها على برامج الرخاء الاجتماعي تقترب من الانهيار الأخلاقي والروحي(٢). وعدَّ أنه يجب على الأمريكيين إعادة التقييم الجذري للقيم وبأسرع وقت ممكن تحويل المجتمع الذي غايته تحقيق الأشياء إلى مجتمع غايته الإنسان.

يعدُّ استنكار الممارسات العنصرية السائدة في الولايات المتحدة الجانب الأقوى في خطابات كينج. كذلك فإنه لم يقيِّم الطبيعة الطبقية للعلاقات العرقية في الولايات المتحدة حقيقة، وقاد مثل هذا الموقف الخاطئ كينج إلى بيان مجحف في اتهام جميع الأمريكيين البيض في استمرار الأنظمة العنصرية(٣). ولكنه مع تزايد تطور الصراعات الاجتماعية في الولايات المتحدة اقترب كينج من معرفة الطبيعة الطبقية للعنصرية الأمريكية.

امتدح مارتن لوثر كينج في بداية نشاطه الذي تزامن مع الحرب الباردة إلى حد ما معاداة الشيوعية، ولكنه مع تطوره كمفكر إيديولوجي وزعيم الحركة الجماهيرية من أجل الحقوق المدنية استطاع تصحيح مفاهيمه الخاطئة، وهاجم صراحة قبل اغتياله بفترة قصيرة المبادئ الخبيثة في معاداة الشيوعية التي تغرسها أكثر القوى رجعية في الولايات المتحدة. وكتب كينج: غالباً ما قادتنا مناهضة الشيوعية غير العقلانية التي نحن مهووسون

---

(١) *King M.L.* Showdown for Nonviolence.—Look, 4968, Apr. 16, p. 23—25.
(٢) *King M. L.* A Time to Break Silence.— Freedomways, 1967, vol. 7, N 2, p. 114.
(٣) *King M. L.* Who Is Their God? — Nation, 1962, Oct. 13, p. 209—213.

بها إلى المستنقع، ومن الخطأ أن نحافظ عليها ونتمسك بها كما لو كانت أحد أنواع الاختراعات العلمية[1].

يشكل موضوع الحلفاء الداخليين والخارجيين للأمريكيين الأفارقة جزءاً هاماً من الآراء الاجتماعية - السياسية لكينج، وكذلك من البرامج التي أعدها وإستراتيجية وتكتيك الحركة التحررية للسود. فقد تركزت استراتيجية كينج بالدرجة الأولى على الحلف العسكري للعمال البيض والملوّنين معاً، (خلافاً لإستراتيجية زعماء الرابطة الوطنية لتطوير تقدم السكان الملونين و ف. راندولف الذين سعوا إلى تكامل قادة السكان البيض والسود في البلاد). طوَّر كينج في الظروف التاريخية الجديدة مفهوم التحالف الشعبي في الصراع ضد الاضطهاد العنصري واللامساواة الذي سبق وقدمه مؤسسو الاشتراكية العلمية دوغلاس في القرن الماضي، وأعلن كينج أيضاً عن ترحيبه بمساندة جميع المنظمات المناضلة من أجل الحقوق المدنية، ساعياً إلى توسيع معسكر الحلفاء البيض لحركة السود في الولايات المتحدة ما أمكن.

عبر كينج في تعامله مع مشكلة الحلفاء الخارجيين عن تقاليد التكاملية الديمقراطية موجهاً المناضلين السود في الولايات المتحدة للتحالف مع القوى التقدمية على المسرح الدولي بغض النظر عن المنشأ العرقي أو القومي. كتب كينج: زمننا هذا - زمن الثورة... يثور الناس في كل أنحاء العالم ضد... الاستغلال والاضطهاد ومن رحم العالم المستقر تولَدُ الأنظمة الجديدة تحت شعار العدالة والمساواة[2]. وعبر كينج عن قناعته التامة في أن

---

(١) يوجد لدي حلم موسكو ١٩٧٠ ص ١٦٤ مارتن ليوثر كينغ ١٩٧٠.

(٢) Freedomways, 1967, vol. 7, N 2.

حركة السود في الولايات المتحدة تعدُّ جزءاً أساسياً من عملية التحولات العالمية، ومن هنا مصدر قوتها واستمراريتها[1]. أولى كينج أهمية كبيرة لتعزيز أواصر تضامن الحركة الزنجية في الولايات المتحدة مع حركات التحرر الوطنية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأكد أن الأمريكيين الأفارقة يجب أن يبقوا صامدين حتى يتوقف إخوانهم في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عن بقائهم ضحايا الاستغلال الأمريكي[2].

كتب زعيم الحزب الشيوعي الأمريكي غ. وينستون: على الرغم من أن مارتن لوثر كينج لم يكن ماركسياً إلا أنه اقترب تدريجياً من تلك الاستراتيجية التي تطابقت مع المفاهيم الماركسية اللينينية للنضال ضد الاحتكارات التي تعني العمل المشترك للعمال السود والبيض والبورتوريكيين والمكسيكان الأمريكيين (العمال الزراعيين ذوي المنشأ المكسيكي) في الصراع ضد الحرب والفقر والاضطهاد العرقي والقومي والقتل. وأشار وينستون إلى أن آراء كينج لم تتفق مع المفهوم الماركسي لدور الطبقة العاملة ليس كقوة اجتماعية رئيسة فقط، وإنما كقوة رائدة في الكفاح ضد الاحتكارات، على الرغم من أن كينج قد اقترب تدريجياً من هذا المفهوم[3].

أدى نمو تأثير منظمات الأمريكيين الأفارقة الجديدة للمناضلين من أجل الحرية (مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية، لجنة التنسيق الطلابية لأعمال اللاعنف ولجنة المساواة العرقية)، إلى أزمة الرابطة الوطنية لتطوير تقدم السكان الملونين

---

(١) *King M. L.* The Hammer of the Civil Rights.— Nation, 1964, Mar. 9, c 230-234.

(٢) نفس المرجع ص ١٦٥ كينج م.ل.

(٣) استراتيجية نضال السكان السود ص ٢٢٢ - ٢٥٩ وينستون غ.

القديمة، إلى انقسام قيادتها وفشل قادتها في التخلي عن الأساليب التقليدية المميتة، وانتهى الصراع داخل الرابطة بين أنصار وخصوم تكتيك أعمال اللاعنف المباشرة في نهاية المطاف إلى انتصار أنصار كينج، وتم إحراز الانتصار في المؤتمر /٥٤/ للرابطة الوطنية لتطوير تقدم السكان الملونين في بداية تموز ١٩٦٣ في تشيكاغو. اتخذ المؤتمر قراراً بتوسيع الأعمال المباشرة على شكل مظاهرات جماهيرية، حملات احتجاج، مؤتمرات وغيرها. تم تثبيت هذا القرار تنظيمياً بمنح القيادة الوطنية للرابطة صلاحيات ليس لتنسيق أعمال القادة المحليين، ولكن لإبعادهم عن القيادة إذا أعاقوا أو لم يدعموا الأعمال المباشرة بنشاط، واتخذ قرار في المؤتمر لتشكيل مجموعات الشباب الخاصة لتنظيم المظاهرات وقيادة المقاطعات الاقتصادية للمؤسسات التي تمارس التمييز العنصري.

فاز خط كينغ في هذا الوقت في جمعية المدينة الوطنية[١] وبعد انتصار أنصار كينغ في الرابطة الوطنية لتطور تقدم السكان الملونين نضجت الظروف الملائمة لتحرك جميع منظمات المناضلين المؤثرة من أجل التكامل العرقي، فقد التقى ممثلو المنظمات في ٢ تموز ١٩٦٣ في نيويورك، وحققوا أول اتفاقية مهمة لتنسيق الأعمال في النضال من أجل قانون الحقوق المدنية، واتخذ بشكل خاص قرار بتأسيس أول صندوق عام بـ ١,٥ مليون دولار من أجل تمويل المظاهرات المطالبة بالحقوق المدنية، وأعدت خطة للقيام بمسيرة جماهيرية إلى واشنطن في ٢٨ آب ١٩٦٣. التقى الزعماء السود مع أكثر من ١٠٠ منظمة للبيض الذين يدعمون مشروع قانون الحقوق المدنية[٢]. هكذا ولدت وحدة المنظمات التي سميت بـ (السِّت الكبيرة) وضمت في عضويتها ست تنظيمات: مؤتمر الجنوب

---

(١) *Lomax L.* Op. cit.. *v.* 116.

(٢) US News and World Report, 1963, July 15, p. 19.

للقيادة المسيحية، لجنة المساواة العرقية، لجنة التنسيق الطلابية لأعمال اللاعنف، المجلس الأمريكي للعمال الزنوج، الرابطة الوطنية لتطوير تقدم السكان الملونين ورابطة الزنوج. وأصبحت المهمة الفورية لهذه القيادة الموحدة الإعداد «للمسيرة الجماهيرية إلى واشنطن» بهدف مطالبة الكونغرس بالاتخاذ الفوري للقانون الجديد عن الحقوق المدنية. تم إعداد البرنامج الخاص بمسيرة واشنطن بمشاركة زعيم المجلس الأمريكي للعمال الزنوج ف. راندولف، غ. آرسديل (رئيس مجلس نيويورك لتكتل ا لاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية)، ب. باستين رئيس اللجنة التحضيرية لتنظيم مسيرة واشنطن وبعض الشخصيات الاجتماعية من السود والبيض على السواء. استقبل الرئيس كينيدي زعماء المسيرة المرتقبة، ولخّصوا له البرنامج المعد حيث المكان الرئيس للمتطلبات المتعلقة بمصالح الطبقة العاملة في الولايات المتحدة عامة والعمال السود خاصة، للبرنامج الفيديرالي الواسع لتدريب وتوظيف العاطلين عن العمل ورفع الحد الأدنى لأجور العمل، وتعميم قانون أجور العمل السّاعي على الملايين الذين لم يشملهم، والقانون الفيديرالي حول العمل المأجور العادل الذي يحظر الفصل والتمييز العنصريين في مجال التوظيف وإلغاء الصناديق الفيديرالية من جميع البرامج والإجراءات التي تسمح بالفصل والتمييز العنصريين، تخفيض المقاعد في الكونغرس لتلك المناطق حيث الحقوق الانتخابية ملغاة، وضمان شروط السكن وإلغاء الفصل العنصري في مجال الخدمات والنظام المدرسي[1].

شارك في مسيرة واشنطن في ٢٨ آب ١٩٦٣ أكثر من ربع مليون أمريكي من السود والبيض على السواء ومنذ الساعة السادسة صباحاً كانت قطارات الحرية تصل تباعاً إلى محطة واشنطن من جميع أنحاء الولايات بفارق زمني ١٠

(١) AFL—CIO News, 1963, July, 31.

دقائق. اصطف آلاف الركاب في أرتال وتوجهوا إلى نقطة التجمع الرئيسة - تمثال أول رئيس للولايات المتحدة جورج واشنطن، واحتشد في مركز المدينة عشرات الآلاف من الأمريكيين الأفارقة القاطنين في واشنطن. وأغلق القسم الكبير من المؤسسات الإدارية والمصارف والمخازن الكبيرة والمكاتب التجارية، وانتشرت الدوريات الأمنية من الشرطة والحرس الوطني والقوات النظامية في محطات القطارات ومواقف الحافلات، وانتشر فوجان مقاتلان بالقرب من مركز المدينة.

احتشد المتظاهرون منذ الصباح الباكر مقابل وزارة العدل وحمل المتظاهرون لافتات: «أوقفوا قتل الزنوج والازدراء منهم في الولايات الجنوبية»، وزارة العدل تدافع عن البيض فقط. وغصت المساحات الخضراء بالمتظاهرين حتى الثانية ظهراً أمام تمثال واشنطن، واجتمع ما يزيد على ٢٠٠ ألف شخص، تحركوا بانتظام تجاه تمثال لينكولن، وبدأ المؤتمر الجماهيري. كان مارتن لوثر كينغ أحد المتحدثين في المؤتمر. وعصفت في أجواء البلاد كلمات البرنامج المشهورة «عندي حلم».

شارك قسم كبير من العمال البيض (أكثر من ٥٠ ألف عامل أبيض) ومن زعماء نقابيين بمن فيهم أو. رويترز بفعالية في هذه المسيرة، على الرغم من رفض قيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية، والمشاركون هم عمال صناعة السيارات، عمال الحديد الصلب، عمال الكهرباء، عمال الخياطة، صناعة اللحوم، النقل والتجارة. وعكست اللافتات التي حملها المتظاهرون في ٢٨ آب ١٩٦٣ الأهداف المشتركة للعمال السود والبيض: العمل، تقليص يوم العمل، رفع الحد الأدنى من الأجور تقليص عدد ساعات يوم العمل. ويعدُّ موضوع المساواة العرقية في التوظيف ومكافحة البطالة أحد المطالب الرئيسة

لمشاركي المسيرة وعدّ ٤٠ % من السود و٢٨ % من البيض المتظاهرين أن هذه مهمة من الدرجة الأولى[1]. وطالب مشاركو المسيرة أيضاً بالمصادقة الفورية على قانون الحقوق المدنية.. كان لا بد من أن يناضل الأمريكيون الأفارقة وحلفاؤهم البيض سنة إضافية تقريباً من أجل هذا القانون الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٢ تموز ١٩٦٤. وعكس القانون المتطلبات الأساسية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية للمناضلين من أجل الحقوق المدنية. ولكن حظر الفصل العنصري تم تطبيقه في قطاع الخدمات وفي النظام المدرسي، إضافة إلى ذلك فقد حمل طابعاً دعائياً. وتبين أنه حتى في شكله المقزّم (بعد مناقشات مطولة في الكونغرس) كغيره من القوانين السابقة المتعلقة بالحقوق المدنية بقي على الورق، وهذا ما أدى إلى تفاقم العلاقات العرقية وتصاعد التيارات الراديكالية في الحركة التحررية للسود (ومعها الميول اليسارية)، وانتشار هذا الشكل من الاحتجاج الاجتماعي والمشاغبات العرقية والإرهاب الفردي.

مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع المتغير في البلاد عامة وفي حركة السود التحررية نفسها التي دخلت (انطلاقاً من اتساع قاعدتها الاجتماعية وتعاظم دور العمال فيها) مرحلة جديدة من التطور التي جعلت المشكلات الاجتماعية والسياسية خطتها الأولى، تلك المشكلات التي يمكن حلها فقط بتغيير النظام القائم جذرياً كبديل للتطرف اليساري فقد طرح كينغ وأنصاره اتجاهين جديدين للحركة. أولاً العمل على إلغاء نظام غيتو السود، وثانياً تقارب حركة السود مع الحركات الجماهيرية العمالية والديمقراطية العامة. ونقلت غرفة عمليات مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية من الجنوب إلى الشمال (مركز الشمال للفصل العنصري) بحسب تعريف كينغ.

---

(١) Congressional Record, vol. 109, pt 5, p. 5903.

ترافق تغيير المركز الجغرافي للحركة الذي يتزعمه لوثر كينغ بالتحولات في قاعدتها الاجتماعية التي لعب فيها فقر المدن الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً، وخاصة في الشمال، مع تسرب رفاق الطريق (البرجوازية الليبرالية، الطلاب والمثقفين البرجوازيين وقيادات العمال المنظمين) من الحركة، وارتبط تغيير المركز الجغرافي لهذا المركز من وجهة نظر كينغ مع تقارب كفاح السود من الحركة الجماهيرية في البلاد، الأكثر تنظيماً في الشمال أكثر مما هي في الجنوب.

عقد في تشيكاغو باقتراح من كينغ لقاء جمع ممثلي ١٦٨ منظمة زنجية محلية، نقابية، كنسية وغيرها، حيث اتفقوا على برنامج الكفاح للقضاء على غيتو السود. وكان مهماً جداً حصول كينغ على الدعم (المادي) أيضاً من جانب بعض النقابات. وشمل أيضاً حركة القضاء على الأحياء الفقيرة ليس فقط في تشيكاغو، وإنما في واشنطن وبالتيمور ومدن كثيرة غيرها. فالسبل الأساسية لهذا الكفاح هي مقاطعة المدارس والمؤسسات الواقعة خارج حدود الأحياء الفقيرة والتي تمارس الفصل العنصري تجاه السود، والمؤتمرات الجماعية والمظاهرات ومسيرات الاحتجاج وما شابه ذلك. وعرضت مهمة الانتهاء من الفصل العنصري حتى في موضوع السكن. احتل النضال ضد العزلة السياسية للسكان السود في الولايات المتحدة مكاناً هاماً في الحركة بقيادة كينغ إضافة إلى الكفاح ضد الفصل العنصري.بدأ ذلك في الجنوب حيث اتخذت طابعاً واسعاً، فقد لعبت المجموعات الطلابية وكذلك الأدباء وبعض ممثلي البرجوازية الليبيرالية دوراً أكثر نشاطاً من غيرهم.

عقد في تشرين الأول ١٩٥٧ في أطلنطا (ولاية جورجيا) اجتماع ضم ممثلي المناضلين الجنوبيين وترأسه كينغ وويلكينسون، حيث أعدت خطة أعمال

محددة في النضال من أجل تطبيق قانون ١٩٥٧ للحقوق الانتخابية، فقد اقترح كينغ على زعماء الرابطة الوطنية لتطوير تقدم السكان الملوّنين التعاون مع مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية من أجل الكفاح لتسجيل الناخبين السود. وتشكل تحالف بين التنظيمين السابقين لتنسيق الأعمال أثناء تسجيل الناخبين والتصويت(١) واتخذ في عام ١٩٦٠ قانون جديد حول الحقوق المدنية حيث الاهتمام الرئيس بموضوع الحقوق الانتخابية للأمريكيين الأفارقة.

اشتد نضال السود من أجل الحقوق الانتخابية وذلك في محاولة عبثية للأمريكيين الآفارقة لتحقيق تطبيق هذا القانون، وأصبح منح الحقوق الانتخابية المضمونة مطلباً أساسياً مهماً لحركة السود في الجنوب. وشكلت المنظمات الأكثر جماهيرية وتأثيراً (بما فيها مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية) مجلس الجنوب الإقليمي برئاسة ج. ديبسون - عضو اتحاد الكنائس الجنوبية، وتلخصت مهمة المجلس الرئيسة بتسجيل الحملة الانتخابية وسط السكان السود في الولايات الجنوبية، وطمح المناضلون من أجل الحقوق الانتخابية إلى رفع عدد الناخبين إلى مليوني ناخب(٢).



مارتن لوثر كينغ

---

(١) Crisis, 1958, N 1, p. 6.

(٢) زنوج الولايات المتحدة: تجربة الصراع ودروسها - الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، ١٩٦٣، رقم ٩، ص ٦٥. وينستون غ.

تعدّ المسيرة الجماهيرية من «سيلما مدينة مونتغمري» التي جرت في شباط - آذار ١٩٦٥ أحد الأحداث الكبيرة للكفاح من أجل الحقوق الانتخابية للسود حيث لعب كينغ دوراً كبيراً فيها. وشارك فيها آلاف عدة من ممثلي الطبقات الاجتماعية المختلفة السود والبيض على السواء، وشارك من «سيلما» نفسها فقط مايزيد على ٤٠ % من سكانها(١). والهدف الرئيس من هذه الحركة ضمان عدم ممانعة تسجيل الناخبين السود ومشاركتهم في الانتخابات في الجنوب وخاصة في ولاية ألاباما. اعتقل الآلاف من الأفارقة السود بمن فيهم كينغ، وأودعوا السجن. جرت في البلاد الكثير من المظاهرات والمؤتمرات والاجتماعات تضامناً مع مشتركي المسيرة. وضعت الحكومة في مثل هذه الظروف قوات الحرس الوطني في ألاباما تحت تصرف وزير الدفاع وتم إرسال الموظفين الفيديراليين إلى الجنوب لتسجيل الناخبين.

كان يجب أن يؤدي منطق نضال السود الذي تطور بالتوازي مع الحالات الأخرى لحركة الجماهير الديمقراطية في الولايات المتحدة في الستينيات إلى قناعة تتلخص أولاً: بضرورة دعم النضال ضد الفصل العنصري والعزلة السياسية للملوّنين بالحركة ضد عدم المساواة الاقتصادية والاستغلال المفرط، وثانياً: ضرورة إقامة الوحدة العسكرية للحركة الزنجية والعمالية في الكفاح من أجل التقدم الاجتماعي في البلاد. وشكل المؤتمر الذي عقد في ١٧ - ١٨ - شباط ١٩٦١ خطوة هامة على هذا الاتجاه، حيث شارك فيه ٧٠٠ من زعماء النقابات العمالية وممثلو مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية والرابطة الوطنية لتطوير تقدم الملونين، والجمعية الوطنية في المدينة والمنظمات النسائية والكنسية. فقد أعلن المؤتمر برنامج الكفاح ضد التحيز والتمييز العنصري عند التوظيف (بما فيها

---

(١) *King H. L.* Where Do We Go from Here: Chaos or Community? N. Y., 1967.

مؤسسات الدولة) والقبول في النقابات. نوقش أيضاً موضوع تزايد البطالة في صفوف الزنوج[1].

أولى كينغ اهتماماً كبيراً لفكرة تنظيم المسيرة الجماهيرية للفقراء السود والبيض إلى واشنطن في ربيع وصيف ١٩٦٨. وبحسب خطة مارتن كينغ فإنه افترض إرسال ٢٠ فقير من ١٠ مدن و٥ دوائر زراعية في البلاد. كان على مشاركي المسيرة مطالبة السلطات الفيديرالية بوضع نهاية للبطالة والفقر وسط السود، واتخاذ قانون حول الحقوق الاقتصادية للمواطنين. وهدف مشروع القانون هذا الذي أعده كينغ ومساعدوه المقربون إلى ضمان العمل للجميع، لكل من يريد ويستطيع العمل ومساعدة أولئك الذين لا يستطيعون العمل (الأطفال، كبار السن والمرضى). واقترح كينغ من أجل تطبيق هذا القانون تخصيص الوسائط على حساب تقليص النفقات الحربية.

أصبح التوجه إلى التحالف العسكري بين الحركات الزنجية والمناهضة للحرب في البلاد جزءاً أساسياً هاماً في استراتيجية وتكتيك أنصاره في النصف الثاني من الستينيات. وأيقن كينغ أن تقاربهما قد يعززهما، وعند توحدهما مع المنظمات العمالية المنظمة فقد يشكل تحالفاً شعبياً أساسياً معاديا للاحتكارات موجها ضد السياسة الرجعية العدوانية الداخلية والخارجية للرأسمال الاحتكاري في الولايات المتحدة. وأكد لوثر كينغ منذ بداية الحرب على فيتنام، وأعلن وقوفه بحزم ضد الحرب وعدّها غير عادلة وغير شرعية ولا أخلاقية من الجانب الأمريكي، وأما من الجانب الفيتنامي فإنها تحريرية عادلة.

(١) Daily Worker, 1961, Apr. 30.

فجّر دعم كينغ لحركة وقف الحرب العدوانية الأمريكية على فيتنام غضب خصومه. وصرح مرة: على الرغم من أن السؤال عمن قتل كينيدي مهم فإن الأهم القضية التي قتلته، ولم يكن يعرف أن هذه الكلمات ستؤدي إلى مقتله، وسرعان مالقي مصرعه برصاص القتل في ٤ نيسان ١٩٦٨ في ممفيس.

٥ - تنامي الاحتجاجات اليسارية الراديكالية للشباب:

تميزت الستينيات العاصفة بتنامي الحركة الجماهيرية للشباب الأمريكي، فقد حددت ظاهرة ما يسمى بالشغب الطلابي تفرد المناخ الاجتماعي والسياسي وبدرجة أكبر الثقافي - الإيديولوجي للولايات المتحدة في الستينيات.

أثار الإحتجاج ضد اللامساواة العرقية والحرب العدوانية في الهند الصينية حركة الديمقراطية الواسعة، وأدى لأول مرة بعد الثلاثينيات إلى الإستقطاب السياسي الفعلي في البلاد، حيث شكل الطلبة بالتعاون مع السكان الزنوج ما يسمى بالقوة المعارضة الجماهيرية لنظام رأسمالية الدولة الاحتكارية. فقد منح انعدام التنظيمات الجماهيرية السياسية للطبقة العاملة دوراً خاصاً وتأثيراً للحركة الشبابية في الولايات المتحدة بالمقارنة مع الدول الرأسمالية الأخرى المتطورة وكذلك التي اجتاحها احتجاج الشباب. فقد بدأت الاحتجاجات السياسية للشباب في النصف الأول من الستينيات، وبلغت ذروتها في عام ١٩٧٠ عندما وصلت في أوروبا الغربية إلى نهاية العقد.

عكس الاحتجاج الطلابي في الستينيات، حيث سيطر النشاط الراديكالي اليساري - السياسي، تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية ليس فقط في الميدان الاجتماعي السياسي وإنما في مجال الوعي الاجتماعي والثقافة. فقد كان موجهاً ضد المدنية البرجوازية عامة - اقتصادها وسياستها ونمط حياتها وكذلك الأخلاق والدين والإيديولوجيا والفن.

شكل تمرد شباب الستينيات من الناحية الاجتماعية رداً على أشد التناقضات بين الأحداث الجديدة التي أنتجتها الثورة العلمية - التقنية والنظام الاجتماعي للرأسمالية في مجملها - من علاقات الملكية والسلطة حتى كامل مجال الثقافة الروحية. ومن هنا فإن الخصوصية المميزة لحركة الشباب الراديكالية اليسارية في الستينات، هو التشابك العضوي للاتجاهات الاجتماعية - السياسية والثقافية. وظهرت هذه الخصوصية بوضوح شديد في الدولة الرئيسة للعالم الرأسمالي - الولايات المتحدة. وربط الأمريكيون الشباب طيلة تاريخ حركة الستينيات خطاباتهم السياسية الحادة مع الاحتجاج ضد نظام إلغاء الشخصية الذي حول الشباب إلى حشد من الرجال الآليين، وعارضوا مواقفهم الأخلاقية من الأخلاق الرسمية. فالتناقضات التي أدت إلى الثورة العلمية - التكنولوجية في ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية عانت منها طبقة المثقفين بشكل درامي في تلك الفترة والتي تغير دورها الاجتماعي بشكل كبير، فقد أصبحت حتى بداية الستينيات قوة إنتاجية هامة وتحولت من طبقة ضيقة من المجتمع الرأسمالي إلى قوة جماهيرية من العمال. ردت طبقة المثقفين بحدة على نمو الاتجاهات البيروقراطية السلطوية لرأسمالية الدولة الاحتكارية الموجهة لتنظيم وقمع الشخصية بعنف، وشكل هذا منطلقاً لتطور الأمزجة المعادية للاحتكارات في بيئتها.

عرض الشباب المثقفون بشكل أوضح من غيرهم مثل هذه الأمزجة عملياً وبالدرجة الأولى الطلبة، وتم تحديد نشاط طلبة الستينيات بتغيير دورها الاجتماعي (المشابه لما عاناه المثقفون)، نتيجة توسع التعليم العالي في أواسط القرن العشرين الذي سمي «ازدهار التعليم العالي»، وتحويل مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات التي توفر المركز المميز للمنشآت إلى معامل خاصة بتأهيل المختصين. ومع ذلك فإن استياء الطلاب لم يكن سببه الكثير من عدم قبولهم

لموقفهم الحالي، كما كان في حال رفض آفاق المستقبل التي فتحت أمامهم[١]. وارتبط هذا الظرف باحتجاج طلبة الستينيات الحالي وبإخضاع مشكلات الطلاب الخاصة لنقد نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية الحديثة عامة[٢].

طرحت حركة الستينيات الطلابية بحدة المشكلات العاجلة لكل المجتمع الأمريكي، مثل عزل الفرد في النظام الرأسمالي وانعدام روحانية الأخلاق الاستهلاكية البرجوازية، الفقر واللامساواة العنصرية، مهمات ديمقرطة الحياة الاجتماعية وتطوير المعايير الأخلاقية للسياسة الخارجية. وأصبح كل هذا المركب من المشكلات الروحانية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي اختصرت بمفهوم «نوعية الحياة» في الستينيات في مركز الاهتمام الاجتماعي بفضل حركة الاحتجاج الطلابي إلى درجة كبيرة.

لم يكن متوقعاً لدى الكثيرين من الباحثين والمراقبين الأمريكيين انفجار الاحتجاج السياسي الراديكالي اليساري للشباب (المظاهرات المناهضة للعنصرية والمعادية للحروب والمسيرات السياسية والاعتصامات والإضرابات في مباني الجامعات وتشكيل المنظمات والمجموعات السياسية الراديكالية اليسارية). ويبدو أنه لا يوجد أي شيء في سلوك الجيل الصامت من الخمسينيات لم يكن ينذر بنشاطه اللامع الذي شهدته الستينيات[٣]. ونضج تدريجياً هذا الاحتجاج

---

(١) انظر المزيد عن الطبيعة الاجتماعية للحركة الطلابية الأمريكية: نوفينسكايا م.ي.. طلبة الولايات المتحدة: دراسة اجتماعية نفسية. موسكو، ١٩٧٧

(٢) في فترة الصعود الأعظمي للحركة في نهاية الستينات ارتبط أكثر من ٨٠% من الخطابات الطلابية بالمشكلات العقائدية الفكرية السياسية العامة أنظر: The Students Protest. :. Annals of the Academy of Political and Social Science, 1971, p. 41.

(٣) حاول كبار المتخصصين الأمريكيين في المشكلات الشبابية تبرير تكهناتهم في حتمية النمو المضطرد للتطابق في الوعي الجماهيري. انظر، على سبيل المثال:

Eisenstadt S. N. From Generation to Generation Age Groups and Social Structure. Glencoe; London, 1956; Changeand Challenge/Ed, by E. Erikson. N. Y., 1963, a. o.

مع الزمن في أعمال علم النفس الجماهيري، وأصبح جاهزاً، كما قال لينين «بالتغييرات العميقة»... في كامل التكوين الذهني لجيل شباب الستينيات[1]. يتلخص جوهر هذه التغيرات في الأزمة الروحية للمجتمع الأمريكي بالإضافة إلى الوعي الدقيق، أقل أو أكثر، للشباب المتقدم لعلاقة هذه الأزمة مع كامل النظام الاجتماعي للرأسمالية. ففي الولايات المتحدة دخل مجتمع الاستهلاك الشامل في أكثر من حالة لا روحانية، وأما الماكارثية و «الحرب الباردة» فقد شكلتا حتى نهاية الخمسينيات جواً للاختناق السياسي وبدا انفجار احتجاج الشباب مثير للإعجاب. يعدُّ تفاقم التناقضات الاجتماعية - السياسية للرأسمالية الأمريكية تحت تأثير الصراعات العرقية وخاصة العدوان في جنوب شرق آسيا سبباً مباشراً لهذا الانفجار. فقد عمقت المغامرة العسكرية للولايات المتحدة في هذه المنطقة أزمة الثقة ليس تجاه الحكومة فقط، وإنما تجاه كامل النظام الاجتماعي - السياسي والعسكري الإستراتيجي وكذلك الأخلاقي على السواء بالنسبة للأسباب غير المبررة في نظر الأمريكيين لأهداف ووسائل هذه الحرب. فقد كان طابع الحرب الذي لا معنى له مع العزلة في الوعي الجماهيري للأمريكيين سبباً في توسيع الحركة المناهضة للحرب في الولايات المتحدة وفي دعم نشاطات الشباب المناهضة للحروب لدى جزء كبير من المجتمع. وأما بالنسبة لشباب الولايات المتحدة - إضافةً إلى الأسباب المشتركة لرفض هذه الحرب- فقد كانت هناك أسبابٌ أكثر خصوصية كالدعوة إلى الجيش والمشاركة الإجبارية في حرب بلا شعبية أثرت هذه الفئة من السكان بالدرجة الأولى.

تشكلت في عام ١٩٦٠، المنظمات الطلابية الراديكالية اليسارية الأساسية - اللجنة الطلابية لتنسيق أعمال اللاعنف والطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي. وتحولت اللجنة الطلابية لتنسيق أعمال اللاعنف أولاً

---

(١) المجموعة الكاملة الجزء ٩ ص ٢٩٤ لينين ف.إ.

والمنظمة العرقية المشتركة في تكوينها، حتى منتصف الستينيات، إلى منظمة زنجية خالصة. وأدى تصاعد الروح المعنوية واستبعاد النشطاء البيض عن القيادة باللجنة الطلابية لتنسيق أعمال اللاعنف إلى عزلها عن الكفاح المتنامي للشباب البيض، الأمر الذي ساهم في سقوطها.

كان نشاط «منظمة الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي» التي تعدّ مشتركة لجميع الأعراق - والمكوَّنة أساساً من الشباب البيض - أكثر استمرارية (حتى ١٩٦٩). وأصبح ت. هايدن أول رئيس «لمنظمة الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي»، وضمت شخصيات نشيطة من الطلاب وأساتذة الجامعات الشباب وممثلي المثقفين اليساريين، وشكلت المنظمة طيلة الستينيات خلايا في الكثير من المراكز التعليمية في الولايات المتحدة، بما فيها الجامعات الكبرى كجامعة كولومبيا وبرينستون وآيل وميتشيغان وكاليفورنيا وغيرها. تحولت «منظمة الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي» إلى منظمة سياسية - عسكرية للشباب الراديكالي في حزيران ١٩٦٢ عندما أعلنوا عن منظمة الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي في بورت غيرون - ولاية ميتشيغان التي جسدت في نظامها الداخلي برامج الراديكاليين اليساريين[١].

لوحظ وجود عدد من المفاهيم الضعيفة والخاطئة (وخاصة الاستخفاف بالدور التقدمي للطبقة العاملة الأمريكية)، وغياب البرنامج الإيجابي الدقيق، إهمال الجانب التنظيمي للحركة في نشاط الراديكاليين الجدد مع النقد المقنع

---

(١) برامج ووثائق الطلاب الراديكاليين في الولايات المتحدة أنظر: The New Left. A Documentary History/Ed, by M. Teodory. N. Y., 1969; The New Radicals. A Report with Documents/Ed, by P. Jacobs, S. Landau. N. Y., 1966.

والعميق بما يكفي لرذائل المجتمع الأمريكي الحديث. وتجدر الإشارة إلى الجوانب الإيجابية للبرنامج السياسي لمنظمة الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي مثل رفضها معاداة الشيوعية وإعلان مبدأ النضال الاجتماعي - السياسي المشترك لجميع الأعراق.

بدأت الخطابات الجماهيرية الأولى للشباب الراديكالي اليساري في عام ١٩٦٠. وشكَّلت تجاوزات التمييز العنصري التي ربطها الشباب المحتجون بمجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية - السياسية ذريعة لهم.

حدث إعلان بورت - غورون في زمن نهوض الحركة المتزايد في الوقت نفسه الذي بدأت فيه خطابات الشباب المعادية للحروب بالإضافة إلى الاحتجاج ضد العنصرية. يعدُّ العمل التربوي التنويري في الأحياء الفقيرة وسط الفقراء الزنوج الشكل الأساسي لنشاط اليساريين في هذه الفترة. وانتهت هذه المرحلة «بالحركة من أجل حرية الكلمة في المدينة الطلابية لجامعة كاليفورنيا في بيركلي» (خريف ١٩٦٤ الخطاب الجماهيري الأول في حرم الجامعة الذي أظهر جدية الحركة الطلابية، ووضع بداية الحالة التكتيكية الجديدة للطلاب «سيت- إن (SIT-IN)» نوع من إضراب الاعتصام الذي رافقه الاستيلاء على الأبنية التعليمية من الطلاب المحتجين[1].

---

(١) انظر المزيد من التفاصيل عن الأحداث في بيركلي وكذلك عن تاريخ الحركة الشبابية في الولايات المتحدة في الستينات: الطلاب والسياسة / مسؤول التحرير ف. س. زورين، ل.أ. ساليشيفا. موسكو ١٩٧٤؛ فورسينكو أ.أ. القعد الحرج لأمريكا: الستينات ١٩٧١.



تفريق مظاهرة طلابية

شغلت المشكلات الجامعية مكاناً محدداً في مطالب الطلاب النشطاء الراديكاليين، على الرغم من أنهم كانوا عرضة للمشكلات السياسية والثقافية العامة. ودعا الراديكاليون المتطرفون إلى إدخال الحكم الذاتي الطلابي في الجامعات وتحرير العملية التعليمية وحياة الطلاب وما شابه ذلك. وتعرض مضمون التعليم العالي نفسه لنقد حاد وعزلة عن أهم المشكلات الاجتماعية والمعنوية الأخلاقية للمجتمع الأمريكي، واتسع النضال الحاد خاصة ضد إخضاع الجامعات للمجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ظهرت في بداية الستينيات المجموعات الهيبية الأولى[1]- الشبان الذين اختاروا الحالات السلبية اللاأسياسية في الاحتجاج الاجتماعي، وعدُّوا عبثاً أن

(١) *(англ.)* Hippie *في المصطلح الشبابي - ذوي الأعصاب المنهارة الذين يتمايلون.*

هذا هو الطريق الذي سيؤدي إلى الانفصال الكامل عن المجتمع الاستهلاكي البغيض، ونجد أن النشطاء المتطرفين والهيبيين السلبيين يشتركون في أهداف كثيرة فيما بينهم من الناحية الإيديولوجية، فأهدافهم واحدة في رفض سيادة النظام الاجتماعي. غير أن أساليب تحقيق هذه الأهداف متناقضة. رأى بعضهم الخروج في التدخل النشيط في النضال السياسي والآخرون في العزلة الروحية والفيزيائية عن عالمهم البرجوازي المحيط.

اتصفت حركة الستينيات الشبابية الأمريكية عامة بالحالات التقليدية للراديكالية غير البروليتارية بالنسبة الولايات المتحدة بأوهامهم فوق الطبقية المتأصلة بتكتيك أعمال اللاعنف والاتجاهات الأخلاقية.

٦- نمو خطر اليمين وانتخابات ١٩٦٤:

أصبحت حركة المتطرفين اليمينيين الأمريكيين تكتسب زخماً قوياً بسرعة في البلاد في بداية الستينيات بعد بعض الانخفاض في الهيستريا المعادية للشيوعية المرتبطة بتراجع الماكارثية. وعارضت القوى اليمينية المناورة الاجتماعية بمتطلبات «القانون والنظام» وعزز من قمع الشرطة. إن عدم الرغبة في الذهاب على طريق الإصلاحات الاجتماعية والعداوة تجاه المناضلين من أجل الحقوق المدنية وتجاه الحركة العمالية، المعارضة الصريحة لأية إجراءات تسوية مهما كانت والتي تحدد شدة تعسف رجال الأعمال، الوعظ بالقداسة والنزاهة وحرمة مصالح الملكية الخاصة تلك هي الأرضية العامة للسياسة الداخلية لليمينيين الأمريكيين، وفي مجال السياسة الخارجية فقد كانوا أعداءً حازمين لتخفيف حدة التوتر الدولية والتعايش السلمي والتعاون التجاري مع الدول الاشتراكية. ففي الخطاب الرسمي كثيراً ما

سمعنا السياسيين والإيديولوجيين من الجناح اليميني عن متطلبات على شكل شعارات لحماية حقوق الولايات ولامركزية السلطة الاتحادية والصراع مع البيروقراطية الحكومية وتعزيز دور المسؤولية الفردية والمواطنة والاحترام تجاه القوانين والتقاليد والدين. وبالحديث عن أصول حركة الستينيات اليمينية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي حددت التحول العام إلى اليمين في سياسة الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم أدت إلى نشوء الماكارثية. وتم تحديد تأثير هذه العوامل على النطاق العالمي في ظروف الستينيات بالتعزيز المتزايد للقدرات الاقتصادية والسياسية للنظام الاشتراكي العالمي وتعاظم الصراع الطبقي والديمقراطي الشامل في دول الرأسمالية وبانتصار ثورات التحرر الوطنية وانهيار النظام الاستعماري وبضعف المواقع الاقتصادية والمالية للإمبريالية الأمريكية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وظهور مراكز جديدة للقدرات الفردية في أوروبا الغربية واليابان.

يعدُّ انتصار الثورة الكوبية إحدى ظواهر التعمق المتزايد للأزمة الرأسمالية العامة. وتسببت الإطاحة بنظام باتيستا بموجة جديدة من غضب الدوائر اليمينية للولايات المتحدة، واستخدمت هذه الدوائر لتصعيد الأمزجة الشوفينية وسط الأمريكيين إلقاء اتهامات المضاربة في خيانة كبار المسؤولين في واشنطن. ويمكن تحديد نمو الاتجاهات اليمينية المتطرفة بنهوض الحركة الطلابية الديمقراطية المعادية للحروب بدءاً من منتصف الستينيات. ويشكل وصول داعم تفعيل دور الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي ج. كينيدي أحد العوامل الداخلية التي ساعدت على توحيد القوى اليمينية وعجل فوزه في الانتخابات الرئاسية في توحيد القوى المحافظة في جميع مناطق البلاد.

وتسبب الفوز بشكل خاص في رد مؤلم وعنيف في دوائر السياسة والأعمال في جنوب وغرب الولايات المتحدة الأمريكية. وشكل تعزيز تأثير الحزب الجمهوري إحدى أهم النتائج السياسية للتناقضات الحادة بين إدارة كينيدي والمصالح المحافظة لدوائر الأعمال في الجنوب.

لعب الازدهار الاقتصادي في الستينيات دوراً مهماً في تحفيز الحركة اليمينية والذي عزز الثقة في الإمكانات والنجاحات الفردية[1]. فقد كان الكثير من الناس متورطين في دوامة الحمى الريادية، وكانت تظهر في هذه السنوات والسنوات التي تلتها تقريباً ٣٥٠ - ٤٠٠ ألف شركة جديدة سنوياً[2]. وساعد النمو العاصف للحالات الجديدة على التطور المتزايد للأمزجة المحافظة. وتميزت بشكل خاص المنطقة الجنوبية من البلاد، إذ عزز قيام منشآت جديدة الاتجاه المحافظ التقليدي للدوائر التجارية وحوَّله إلى دعامة قوية للرجعية السياسية.

وشكلت القوى الاجتماعية التي غذَّت الحركة اليمينية المتطرفة في الستينيات في الولايات المتحدة تكتلاً متناقضاً للمجموعات الاجتماعية المختلفة. وانضم إلى هذا التكتل تقليدياً الدوائر المحافظة من رجال الأعمال، وأظهرت مقاومة عنيفة في الثلاثينيات للنهج الجديد، ولذلك سميت تلك الدوائر بملوك الاقتصاد، واستمرت بالالتزام بهذا الخط في العقود التي تلتها. ويعدُّ مدير شركة النفط «سان أويل» غ. بيو المثل الأكثر نموذجية من بين هؤلاء الحاقدين، الذي دعم المتطرفين بسخاء في الثلاثينيات والستينيات على السواء.

---

(١) الحياة السياسية في الولايات المتحدة ص ٥، ٨.

(٢) *Rosenblatt S. B., Bonnington R. L., Needier B. E., Jr.* Modern Business. Atlanta, 1977, p. 363, 367, 370.

سارت إلى جانب هذا الحرس الحديدي المحافظ قبيلة كبيرة من الأغنياء من التشكيل الجديد، وأبدى ملاك الشركات الكبرى في جنوب وغرب البلاد نشاطاً خاصاً للأسباب المذكورة. وقد كان غ. ل. هانت رجل النفط الصناعي الشخصية الأكثر شهرة في تكساس. وشن هو وأمثاله حملة صليبية ضد البرامج الفيديرالية الاجتماعية والاقتصادية ودعموا الشخصيات السياسية التي هاجمت الحكومة من اليمين وقدموا دعماً مالياً هائلاً لماكارثي. كذلك قدم ممثلو الثروة الجديدة مثل عائلة ب. فرويل الشاب (ولاية كاليفورنيا) دعماً مالياً سخياً، الذي اغتنى بعد الحرب العالمية الثانية من إنتاج أقلام الحبر الجاف وشفرات الحلاقة ومكنات الحلاقة الكهربائية والأشرطة السينمائية الملونة، والصناعي ج. كورس من كولورادو من (صناعة البيرة وأواني الألمنيوم والزجاج الكيميائي والأواني الصينية والبورسلان) وغيرها الكثير. وأسست العائلتان فرويل وكورس بوسائلهما الخاصة مؤسسات إعلانية روجت لأفكار اليمين المتطرف وأثرت مباشرة في سير الحملات الانتخابية. كذلك قدم بعض ملاك معامل الحديد الصلب ومصانع السيارات والآليات الثقيلة والكيميائية وشركات النسيج والتبغ دعماً مالياً مستمراً لليمين. وتم تلقي أموالٍ هائلة من رجال العمال الزراعيين من كاليفورنيا وتكساس وفلوريدا. لعب المجمع الصناعي الحربي دوراً كبيراً في تعزيز الحركة اليمينية المتطرفة. والتزم عدد كبير من العسكريين الأمريكيين رفيعي المستوى بالآراء المحافظة المتطرفة دائماً. كذلك فقد شغل كثير من الصناعيين الحربيين موقعاً مشابهاً. وأثرت ثلاثة عوامل على الأقل في صياغة وجهات نظرهم السياسية. **أحد هذه العوامل** - الطابع الخاص بالمنتج المصنَّع في منشآتهم (المعدات والأسلحة العسكرية التي استخدمتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف الصراع ضد حركة التحرر الوطنية وقوى السلام والديمقراطية). **والعامل**

الثاني - التطوير المتأخر نسبياً للإنتاج الحربي في البلاد. وعرض الصناعيون الحربيون كغيرهم من ممثلي رجال الأعمال الشباب نسبياً ميولهم إلى الإيديولوجية المحافظة وخاصة في مجال العلاقات الاجتماعية. **والعامل الثالث** والأهم يتعلق بتوزع الإنتاج الحربي الذي انتشر على نطاق واسع في الجنوب والغرب، حيث سيطرت الأمزجة الرجعية تقليدياً على الشرائح البرجوازية. ويشخص مثل هذا الحليف كالمجمع الصناعي الحربي فإنه لم يمتلك قناة اتصال هامة مع الحكومة فقط وإنما كان وسيلة ضغط عليها، وهكذا فإن الدوائر الصناعية الحربية كانت إحدى أهم وسائل التمويل المالي للمنظمات اليمينية.

يجب الأخذ بعين الاعتبار، في أثناء تحليل القوى الاجتماعية الداعمة للمنظمات اليمينية، أن وجهات النظر التي التزم بها اليمينيون المتطرفون تشكل عنصراً لا يتجزأ من إيديولوجية كامل الطبقة البرجوازية، ولكن وجهات النظر هذه لا يؤيدها جميع ممثلي الطبقة البرجوازية بالمطلق ويعملون بها في ممارساتهم اليومية. وتوجد أيضاً حقيقة تاريخية إضافة إلى القناعات الإيديولوجية الطبقية قطاع العمال الأمريكي مع متطلباته التاريخية، وتأثير منجزات النظام العالمي للاشتراكية والحركة الثورية العالمية وحركة التحرر الوطنية التي يجب أن تتعامل معها البرجوازية. ولهذا فإن اعتراف الكثيرين من ممثلي الطبقة الحاكمة بالسياسة الاجتماعية للحكومة والإصلاحية لا يعني أنهم يدينون أو لا يشاركونهم الرأي في الإيديولوجية المحافظة. وهذا الاعتراف هو تنازل أو تراجع قسري في موقف معين عن روح العصر. ولهذا ليس مصادفة أن تقوم العديد من الشركات بالدعم السري للقوى اليمينية[1]، وهنا يكمن مصدر تأثيرهم الاجتماعي الهائل.

---

(١) *Sutton F. X., Harris S. E., Kausen C, Tobin J'.* The American Business Creed. Cambridge, 1956, p. 293, 294.

شكلت العديد من الطبقات البرجوازية الصغيرة في المدن الصغيرة والمناطق الزراعية القاعدة الجماهيرية للحركة اليمينية المتطرفة(١). وأما رجال الأعمال الصغار فإن متطلبات الأعمال الحرة والتنافس الحر ستبقى حتى ذلك اليوم تعبيراً موضوعياً عن طموحاتهم وآمالهم، هذه المتطلبات موجهة بالدرجة الأولى ضد ظلم الرأسمال الكبير والشراكة مع البيروقراطية الحكومية.

حققت المساعدات الحكومية والعقود ومختلف أنواع الفوائد والضرائب المالية أرباحاً طائلة للاحتكارات، وضمنت لها بذلك الإمكانات الواسعة في المناورة الاجتماعية. وكونهم محرومين من دعم الدولة فقد ربط الجزء الساحق من ملَّاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلاتهم ليس بسبب تواطؤ الاحتكارات مع الجهاز الحكومي على حسابه فقط، وإنما بمشاركة التنظيمات العمالية كما تهيأ له. إن اعتراف الحكومة وتحالفات النقابات العمالية الضخمة، توقيع الاتفاقيات الجماعية على نطاق مجالات كاملة من الصناعة وقوانين الحد الأدنى من الأجور والحد الأقصى من ساعات العمل ووجود البرامج الاجتماعية المختلفة - كل هذا ولّد قناعة أكثر في أعين الملاك الصغار أن مصالح الحكومة والشركات الاحتكارية من جهة والنقابات العمالية من جهة أخرى متطابقة. ولا يمثل هذا الموقف موضوعياً شيئاً أكثر من رفض التسوية الحكومية الاحتكارية والاحتجاج على توسيع الوظيفة الاجتماعية للسلطة الحكومية.

يعود انضمام حركة اليمين الحديثة إلى الصراع السياسي إلى بداية الستينيات، فقد ازداد عدد مثل هذه المجموعات باستمرار خلال العقد

(١) *Clabaugh G. K.* Thunder on the Right. The Protestant Fundamentalists. Chicago, 1974, p. 21.

السابق ووصل إلى ٣٤٠٦ مجموعة حتى منتصف الستينيات[١]. وتضاعفت التضحيات الشخصية من جانب الداعمين الماليين الكبار لصناديق المجموعات اليمينية خلال السنوات العشر على الأقل ٣-٤ أضعاف وبلغت حتى نهاية العقد ٣٠-٤٠مليون دولار[٢]. ويمكن الحكم بشكل تقريبي على عدد أعضاء المنظمات اليمينية المتطرفة وأنصارها بسبب عدم توافر إحصائيات دقيقة. وبحسب معطيات غير رسمية فإن حوالي ٢٠ % من الناخبين الأمريكيين شارك في إيديولوجية التطرف.

شكل اليمينيون عامة في بداية الستينيات قوة سياسية مهمة تسيطر على ممثليها في الأجهزة المركزية والمحلية للسلطة. وبحسب معطيات الولايات المتحدة المنشورة فإن ١٦٢ عضواً في مجلس النواب (٣٧ %) و٢٥ سيناتوراً (٢٥ %) في الكونغرس الـ٨٧ الأمريكي أيدوا موقف المنظمات اليمينية واليمينية المتطرفة. ولمعارضة التشريع الليبيرالي تمتلك ٥٠ مجموعة يمينية مكاتب خاصة بها في واشنطن[٣]، وكتب غ. هول بهذا الخصوص في تموز ١٩٦١ أن التهديد من جانب اليمينيين المتطرفين خطير جدا. ويوجد في العالم خياران: أحدهما وقف الحرب الباردة وسياسة التعايش السلمي، والثاني السعي لتغيير المفهوم العام للتطور بأية وسائط بما فيها الحرب النووية. يجب الاعتراف - كما يقول زعيم الحزب الشيوعي الأمريكي - أن التعبير الأكثر عدوانية لسياسة الانتحار يصدر عن المتطرفين اليمينيين[٤].

---

(١) *labaugh G. K.* Thunder on the Right. The Protestant Fundamentalists. Chicago, 1974, p. 21

(٢) Progressive, 1967, Jan., p. 7.

(٣) *CoohF. J.* The Ultras.—Nation, 1962, June 30, p. 571.

(٤) Worker, 1961, July 16.

تعدُّ مجموعة «مجتمع جون بيرتش» أكثر المجموعات تأثيرا وضخامة من بين الكثير من المجموعات الرجعية المتنوعة بالعدد والأهداف المباشرة. تأسست هذه المجموعة في نهاية ١٩٥٨ وبداية ١٩٥٩، وقد أسسها العضو السابق في مجلس مدراء الرابطة الوطنية للصناعيين ومصنِّع حلويات من بوسطن ر. أويلتش. وقد تألف المجلس من إدارة مجتمع جون بيرتش بشكل رئيسي رجال الأعمال الناجحين ورجال المال المتوسطين والرؤساء السابقين للتحالف الوطني للصناعيين وغرف التجارة. وكانوا يمثلون في الغالبية الساحقة مجموعات شباب الرأسمال الأمريكي في الغرب الأوسط والغرب والجنوب من البلاد[١].

شكل ممثلو الشرائح المتوسطة القاطنة في الولايات الجنوبية من البلاد الكتلة الأساسية من أعضاء «مجتمع جون بيرتش». كان هنا كثير من رجال الدين الأصوليين الذين عبروا عن عدائهم للمسيحية الاجتماعية وكذلك الأطباء القلقون على مصير خبرتهم العملية الخاصة، رجال الأعمال الصغار والمتوسطين الساخطين على السياسة الضريبية للسلطات الفيديرالية. إضافة إلى ذلك فإن بينهم من ربط الفساد والإدمان والإباحية والدعارة والجريمة المنظمة وغيرها من رذائل المجتمع البرجوازي الحديث بهيمنة البيروقراطية الفيديرالية وسياسة الليبيراليين و«المؤامرة الشيوعية». وبلغ عدد فروع المجتمع حتى عام ١٩٦٥ عدة آلاف وحوالي ١٠٠ ألف عضو[٢]. فإذا كان عدد الذين شاركوهم شعورهم ٥ % من الأمريكيين في عام ١٩٦٢، فإن نسبتهم بلغت ١١ % من السكان الذين شاركوهم وجهات نظر المجتمع المذكور[٣].

---

(١) Congressional Record, vol. 107, pt 4, p. 4606. См. также: *Lipset S. M.*, *Raab E.* The Politics of Unreason. N. Y., 1970, p. 295—297, 309—310.

(٢) Congressional Record, vol. Ill, pt 15, p. 19769—19772.

(٣) *Lipset S. M.*, *Raab E.* Op. cit, p. 325.

ضم مجتمع «جون بيرتش» عشرات الآلاف تحت شعار «ادعموا شرطتكم المحلية» الخائفين من تزايد حركة الزنوج والشباب المناهضة للحروب. فقرار المحكمة العليا الأمريكية يحظر إقامة الاحتفالات الدينية في المدارس العامة، وكذلك حملة بيرتش من أجل استعادة الحشمة الموجهة ضد التربية الجنسية في المدارس، وتحرك القوى اليمينية ضد عمليات الإجهاض سمحا لمجتمع جون بيرتش بجذب الكثيرين من المؤيدين الجدد.

ربطت مجموعة بيرتش في مجال العلاقات الدولية المؤامرة الشيوعية مع جميع التحولات الثورية التي حدثت في العالم بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧، واتهمت الحكومة الأمريكية التي لم تستطع وقف العملية الثورية بالتواطؤ مع المتآمرين. فقد احتل ما يسمى بالمؤسسة الشرقية مكاناً كبيراً في دعاية «مجتمع جون بيرتش»، ونسب أعضاء مجتمع بيرتش إلى المؤسسة الشرقية المنظمة الخاصة المشهورة جداً مجلس العلاقات الدولية وممثلي الدوائر المالية والصناعية وول ستريت الشركات الكبيرة متعددة القوميات، وكبار المؤسسات الخيرية وجامعات الولايات الشمالية الشرقية والأجهزة النافذة في وسائط الإعلام الجماهيرية.

احتل أنصار الحرب ودعاة التطرف الديني - الأصوليون اليمينيون المتطرفون- مكاناً بارزاً في معسكر التطرف وشارك دعاة البروتستانت الرجعيون أهم مواقف مجتمع جون بيرتش من موضوعات السياسة الداخلية والخارجية، وأظهروا تعصبهم الشديد ضد كل من يخالفهم الرأي. فقد تغلغل التعصب الأصولي حرفياً في نشاط المجموعات اليمينية المتطرفة وشكل المحور الرئيس في إيديولوجيتها[١].

(١) *Hofstadter R.* The Paranoid Style..., p. 73.

يعود تشكيل وتطوير أصولية التيار اليميني المتطرف الحديثة إلى بداية الأربعينيات، عندما أسس قادة البروتستانت بزعامة ماكين تاير الاتحاد العسكري - المجلس الأمريكي للكنائس المسيحية الذي يطالب بتمثيل جميع المجموعات البروتستانتية ذات التوجه الأصولي.. هاجم مجلس الكنائس الأمريكي البروتستانتي بعنف النواحي الديمقراطية في السياسة الحكومية، والمنظمات الليبيرالية والديمقراطية واتجاهات الحداثة في العبادة والمسكونية (الدعوة لتوحيد جميع الكنائس المسيحية). ويعدُّ رجال الكنيسة الرجعيون أن الحداثة والإنجيل الاجتماعي تمثل خطراً هائلاً على المسيحية وتدق في قلب «نموذج الحياة الأمريكي»، وبالتالي معاداة لأمريكا بطبيعتها وخيانة. وأكدت الحركة العمالية والزنجية بإدانتها الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في الحقيقة على مقولة واحدة: المسيحية - هي الرأسمالية بلا إصلاحات.

في عام ١٩٤٨ - وعلى عكس المجلس العالمي للكنائس المسيحية الذي يعكس الإتجاهات الليبيرالية والمسكونية - أسس ماكين تاير المجلس الدولي للكنائس المسيحية - توحيد الطوائف الأصولية.. وظهرت في الخمسينيات منظمة أخرى لماكين تاير «إصلاح القرن العشرين» التي بدأت في عام ١٩٥٥ بحلقة بث يومية بالإذاعة مدتها ٣٠ دقيقة بعنوان «ساعة إصلاح القرن العشرين» ووصل الدعم المالي للمنظمة في عام ١٩٦٩ ٣ ملايين دولار. وسيطر الجهاز الإعلامي لماكين تاير في الستينيات على مئات محطات الإذاعة ومطبوعات دورية شملت ما لا يقل عن ٢٠ مليون مستمع[1].

كانت الشخصيات المؤثرة في الدوائر اليمينية المتطرفة والناجحة في الستينيات القس ب. د. هاردجيس من تالاسي ولاية أوكلاهوما، زعيم

(١) *Clabaugh G. K.* Op. cit, p. 3, 79, 82, 91.

الحملة الصليبية المسيحية الذي أكد على كل من يؤمن بالإنجيل أن يكون محافظاً في السياسة، ف.تش. شفارتس مع منظمة الحملة الصليبية المسيحية المناهضة للشيوعية، زعيم رابطة الكنائس الأمريكية إ. باندي وغيرهم من رجال الكنائس الأصوليين.

شغل الأصوليون اليمينيون الموقع اليميني المتطرف من مسائل السياسة الخارجية. واعتبروا التجارة مع دول الاشتراكية مساعدة للعدو وانتحاراً وطنياً.. ونظروا إلى سياسة التعايش السلمي نظرتهم إلى مناورة تكتيكية يمارسها الشيوعيون لفرض السيطرة على العالم[1]. وفي عام ١٩٤٨ - عندما احتكرت الولايات المتحدة الأسلحة النووية - نشر المجلس الأمريكي للكنائس المسيحية رسالة دعا فيها الحكومة لاستخدام القنبلة الذرية للقضاء على الاتحاد السوفييتي.

أصبح موقفهم من الحرب في فيتنام تحدٍّ للرأي العام العالمي. ففي الوقت الذي اتسعت فيه الحركة الجماهيرية المناهضة للحرب في فيتنام قامت المجموعات الأصولية بآلاف المظاهرات دعماً لتوسيع عدوان الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، وفيما يتعلق بحركة تحرير السود نصح المتطرفون الأصوليون بإرسال وحدات نظامية والشرطة للقضاء عليها. وأدت الشوفينية والنزعة القومية العسكرية إلى تقارب الأصولية اليمينية المتطرفة من البلطجيين العنصريين.

تعدّ العنصرية الأمريكية عاملاً مكوّناً في الإيديولوجية المتطرفة وشكل حاملها دائماً حلقة هامة من الحركة اليمينية المتطرفة. شارك العنصريون بالمواقف الأساسية لليمين بالمشكلات الداخلية والخارجية، وكانوا متحدين معهم في

(١) Christian Anti-Communism Grusade, 1976, Aug. 15, p. 1.

الصراع من أجل تخليد سيادة العرق الأبيض والمحافظة على تبعية وضع السود غير المتكافئ. غير أن العصر الحديث لانهيار الاستعمار والنهوض القوي لحركة التحرر الزنجية في الولايات المتحدة نفسها ترك بصمته المعروفة على طابع ظهور العنصرية في الولايات المتحدة. ونشأت تشكيلات جديدة من العنصريين التي تدَّعي الاحترام، إضافة إلى المجموعات الإرهابية التقليدية بالنسبة للبلاد. والاختلاف بينها هو الاختلاف بالنظام التكتيكي، غير أن المجموعات الأكثر تطرفاً، بحكم الظروف، أعلنت العنف صراحة وتخلت عن دعم البيض للأسباب المذكورة حتى وسط المجموعات الاجتماعية للبيض المعادين للسود.

شكل الحزب النازي الأمريكي الجناح اليميني المتطرف للعنصريين في الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية. وظهر هذا الحزب في عام ١٩٥١ في أرلينغتون (ولاية فيرجينيا) وطبق نظرياً وعملياً قواعد وتعليمات الحزب الهتلري. وكان تعصب زعيمه الأعمى بولو ويل بلا حدود إلى درجة أن السيناتور اليميني المفضل في الولايات المتحدة أصبح هدفا لهجماته(١). لم يستطع موقف النازيين الأمريكيين مثل برنامجهم المعادي للإنسانية الذي أكد على علاقته المستمرة مع الهتلرية إلا أن يبعد عنه أكثر شرائح المجتمع الأمريكي تحفظاً. فقد حصل زعيم النازيين الأمريكيين في عام ١٩٦٥ المرشح إلى منصب حاكم فيرجينيا على ١,٢ % من الأصوات فقط.

مرت أقدم منظمة إرهابية كو - كلوكس - كلان بصعوبات كبيرة في الستينيات. وارتبط بعض التنشيط في هذه السنوات بمحاولات العنصريين في خنق حركة الزنوج من أجل الحقوق المدنية. واشتهرت منظمة كو-

(١) New York Times, 1964, May 24, p. 76; July 21, p. 21; *Kolkey J. M.* The New Rigbt, 1960—1968. N. Y. etc., 1983, p. 204.

كلوكس - كلان بعودة مسيرات المشاعل الليلية والومضات الملتهبة جراء إشعال الصلبان ليلاً، والتفجيرات في المعابد والكنائس والمدارس وقتل وتعذيب السود. إذ قتل بأيدي المجرمين العنصريين زعماء الحركة التحررية الزنجية أمثال م. ل. كينغ و مالكولم إيكس وغيرهما الكثير من المناضلين من أجل الحقوق المدنية[1]، بغض النظر عن أن منظمة كلان حاولت أن تنأى بنفسها عن الأفعال الإرهابية والأشكال الأخرى من العنف الجسدي.

لم تمثل منظمة كو - كلوكس - كلان في هذه السنوات منظمة اجتماعية عامة موحدة، على الرغم من أن رئيس مجموعات كلان الأمريكية الموحدة ر. شيلتون حمل أعلى لقب في التسلسل الهرمي لقيادة كو - كلوكس - كلان. إضافة إلى هذه المنظمة نشطت في الولايات المختلفة حوالي نصف دزينة من المنظمات الصغيرة المستقلة عن بعضها البعض. وتراوح عدد أعضاء منظمات كلان في ٦٠ مدينة أمريكية - بحسب تقديرات بعض المؤلفين الأمريكيين - بين ٥٠ ألف و ١٠٠ ألف عضو. وأما عدد المتعاطفين معهم فوصل إلى مليون شخص[2]. ويعتقد أن هذه الأرقام لا تشمل الاحتياطات المتوفرة في نمو منظمة كلان، لأن جذور العنصرية في الولايات المتحدة عميقة في شرائح المجتمع كافة.

عندما عمت حركات المناضلين القوية من أجل الحقوق المدنية في فترة الستينيات سعت واشنطن الرسمية في البحث عن مخرج من الوضع المترتب وقدمت أعمال البلطجة لتلك المنظمة خدمات جمّة للحكومة ووجدت الدوائر

---

(١) المئة السوداء لأمريكا. موسكو ١٩٧٠ ص ٢٤ - ٢٦. غيفسكي إ.

(٢) *Thayer G.* The Farther Shores of Politics. L., p. 85, 95.

الحاكمة نفسها في هذه الظروف مجبرة على تقصي نشاطها بهدف تخفيف حدة حرارة كفاح الزنوج التحرري. حتى أن هذا التقصي الذي بدأ في نهاية ١٩٦٦ بداية ١٩٦٧ كشف عن علاقات وثيقة لهذه الحركة مع سلطات عدد من الولايات والبلديات ومع الشرطة، وتبين أيضاً أن منظمة كو - كلوكس - كلان نشطت في بعض الأماكن تحت شاخصات معلقة باسم أندية رياضية ورماية، وعملت على تدريب أعضائه على كيفية استخدام جميع أنواع الأسلحة الصغيرة[١].

انتشرت العنصرية المحترمة على نطاق واسع على شكل مجالس المواطنين البيض والتي اشتهرت باسم مجالس المدينة في ظروف صعود الحركة الديمقراطية الجماهيرية، ونشأ المجلس الأول في عام ١٩٥٤ في إنديانول (ولاية ميسيسيبي) كردٍّ العنصريين على قرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة حول فصل التدريب في المدارس الحكومية. وحتى عام ١٩٥٦ فقد انتشرت هذه المنظمات على كامل الجنوب. وأهدافها هي نفسها أهداف: كو- كلوكس - كلان: تخليد الوضع العاجز للسكان السود في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه على عكس موقف منظمة كلان فإن قيادة مجالس المواطنين البيض أعلنت منذ البداية وقوفها ضد العنف، ولم تمنع التصريحات الرسمية بعضهم من إشعال مواقف متطرفة لا تختلف من حيث الجوهر عن مواقف كلان ذوي النموذج القديم. ولم يكن هذا التشابه مصادفة بسبب تدفق الكثير من أعضاء كو- كلوكس كلان إلى المجالس. فقد اعتمدت مجالس المواطنين البيض على الدعم الكبير لشرائح المجتمع الثرية: رجال الأعمال، ملّاك الأراضي الكبار، المحامون والشخصيات السياسية وضمت في عضويتها نحو المليون عضو[٢].

---

(١) Подробнее см.: The Present-Day Ku Klux Klan Movement. Report. Wash., 1967.

(٢) *Lipset S. M., Raab E.* Op. cit., p. 277.

شكلت المنظمة السرية شبه العسكرية «لرجال الدقيقة» القوة الضاربة في الحركة اليمينية المتطرفة. إذ قام «رجال الدقيقة» بتدريب أعضائهم على استخدام الأسلحة الخفيفة التي حصلوا عليها عن طريق الرابطة الوطنية للبندقية الخفيفة وعلى خوض حرب العصابات الحديثة في حقول تدريب مغلقة وصماء في حالة انتصار المؤامرة الشيوعية. وضمت لوائح المنظمة أسماء الشخصيات السياسية البارزة المنادية بالحوار مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى، ومن أجل الإصلاحات الديمقراطية، ولبرلمة الحياة السياسية في الولايات المتحدة وضد الهيستريا المناهضة للشيوعية والخطر اليميني. وهددوا كثيرين منهم بالتصفية الجسدية حتى يعود دور الإيديولوجيين في معسكر اليمين نسبياً إلى عدد ليس بقليل من ممثلي الدوائر الأكاديمية والشخصيات السياسية التي عملت على الشرح النظري لتلك الشعارات التي تطورت بموجبها جميع الحركات اليمينية المتطرفة. واحتل اقتصاديو الجيل القديم مكاناً بارزاً مثل ل. فون ميزيس وف. هايك المتمسّكون بوجهة النظر المحافظة المتطرفة بالنسبة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الحكومة البرجوازية والمتزعمون لما يسمى بالاتجاه الكلاسيكي الجديد في الاقتصاد السياسي البرجوازي.

تركزت القوى الكبيرة من الإيديولوجيين والمنظِّرين اليمينيين حول مجلة «ناشنال ريفيو». تأسست المجلة في عام ١٩٥٥ على يد ابن رجل النفط الكبير والمليونير أو. باكلي. إذ أن المجلة خاضت وتخوض كفاحاً متواصلاً ضد إيديولوجية الليبيرالية الحديثة وتهاجم النيوكينزية، ذلك الكفاح القائم على مبدأ سياسة الدولة الاقتصادية. فقد ربطوا مع الليبيراليين صعود كفاح السود من أجل حقوقهم، والضرائب العالية، وانتشار الجريمة الواسع في

البلاد وهزيمة الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا. وأكدت المجلة «أن الليبيرالية هي انتحار الغرب»[1]. ونشرت المجلة كراهية عالم الاشتراكية ودعت إلى تدميره بواسطة السلاح النووي[2]. وفي هذه النقطة بالذات فإن موقف الإيديولوجيين اليمينيين المتطرفين لا يختلف بشيء عن متطلبات المجموعات المتطرفة التي حاولوا النأي بأنفسهم عنها.

احتلت المنظمات الموجهة إلى الشباب مكاناً خاصاً في صفوف اليمينيين المحترمين. وتأسس في عام ١٩٥٣ المعهد الجامعي للدراسات الذي هدف إلى نشر إيديولوجية الفردية العسكرية وسط الشباب الأمريكي. وأنشئت تحت تأثير دعاياته أندية محافظة في كثير من الجامعات التي وصل عددها إلى ١٠٠ نادٍ حتى عام ١٩٦٨. وطبعت مجموعة من النشرات المحافظة المتطرفة والمجلات أيضاً. واتخذ الاقتصاديون والفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسيون المتمسكون بالتوجه اليميني المتطرف ضد المدارس الصيفية للطلاب والتي كان ينظمها المعهد سنوياً بدءاً من عام ١٩٦٠.

اعتمدت منظمة «الأمريكيون الشباب من أجل الحرية» الإيديولوجية الراديكالية اليمينية، ويعود نشوئها إلى عام ١٩٦٠ الذي ارتبط بأسماء شخصيات الحركة اليمينية مثل ب. غولدووتر وأ. باكلي. إذ تطابقت الأرضية الإيديولوجية لمنظمة «الأمريكيون الشباب من أجل الحرية» مع استنتاجات اقتصاديي «المدرسة الكلاسيكية الجديدة» وشاركت المنظمة بنشاط في السياسة ساعية إلى الدعم الجماهيري للقمع الشرطي للحكومة في

---

(١) National Review, 1975, May 23, p. 531.

(٢) American Radical Thought. The Libertarian Tradition/Ed. H. J. Silverman. Le xington (Mass.), 1970, p. 295.

داخل البلاد والدعم الشعبي لأعمال الدوائر الحاكمة على المسرح الدولي(١). ويجب ألا ننسى الحديث بشكل خاص عن مجلس الأمن الأمريكي الذي ظهر في الستينيات بمثابة لوبي المجمَّع الصناعي الحربي، وتكوّن المجلس من عملاء مكتب التحقيقات الفيديرالي كمنظمة خاصة في اختبار ولاء العاملين والموظفين في المنشآت الصناعية. هذا وأعدَّ مكتب الأمن القومي الأمريكي خلال فترة عمله قائمة كبيرة موسعة ضمت أسماء بعض المؤلفين الأمريكيين الذين لا يقل عددهم عن مليون شخصية مشبوهة(٢)استغل المجلس ثقة ودعم الشركات الأمريكية ووحد في منتصف الستينيات ٥ ,٣ ألف من ممثلي عالم الأعمال(٣). فالمعايير التي أعدها المجلس لا تختلف عن التي استخدمتها لجنة تقصي النشاط المعادي لأمريكا الذي كان يرتبط معها المجلس. ومع الحفاظ على الوظائف الشرطية فإن مكتب الأمن الأمريكي أصبح يهتم كثيراً بمسائل السياسة الخارجية متخصصاً بإشعال الحقد والكراهية ضد الاتحاد السوفييتي وتعميم مقولة تحقيق النصر على النظام العالمي للاشتراكية في الحرب الباردة(٤).

جرت محاولات عدة في بداية الستينيات من أجل توحيد الأداء العشوائي لليمين ضمن إطار حزب ثالث. لذلك فقد اجتمع ممثلو ٧٥ مجموعة في آذار ١٩٦٢في واشنطن. إلا أنه تم رفض فكرة تشكيل حزب محافظ معارض للجمهوريين والديمقراطيين من غالبية المشاركين في المؤتمر،

---

(١) Studient Politics/Ed, by S. M. Lipset. N. Y., 1967, p. 206.

(٢) *Dudman R*. Men of the Far Right, N. Y., 1962, p. 126.

(٣) Congressional Record, vol. 112, pt 18, p. 24528.

(٤) Homefront, 1973, June, p. 25.

واتخذ قراراً بتحقيق دعم ترشيح السيناتور «غولدووتر» من أريزونا عن الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية في عام ١٩٦٤.

أدت الحملة الانتخابية في عام ١٩٦٤ وترشيح مرشحهم الجمهوري «ب. غولد ووتر» إلى توحيد طاقات المجموعات اليمينية الكثيرة على النطاق الوطني والتي لم يخرج نشاطها خارج حدود المجتمعات المحلية. فقد كتب الناشر اليميني المتطرف «أو. باشر» أن الحركة المحافظة وجدت السيناتور غولد ووتر، والسيناتور غولد ووتر وجد حركته[١]. وتشكلت القوة الأساسية لأنصار غولد ووتر من أثرياء جنوب وغرب البلاد ورجال الأعمال الصاعدين، وكذلك من أصحاب البنوك الكبيرة في الولايات المتحدة ورجال الصناعة النفطية، وانضم إلى مدار حركة غولد ووتر مُلّاك العيادات الطبية، الأطباء وأصحاب دور النشر ورؤساء التحرير والعديد من ممثلي سكان الطبقة المتوسطة الناجحة. وانضم أيضاً أولئك الذين ربطوا هيمنة المؤسسة الليبيرالية بانخفاض نمط الحياة الأبوي في المجتمعات الريفية، وإضعاف الروابط الأسرية، والأسس الأخلاقية للمجتمع والأشكال التقليدية للمعتقدات الدينية، والجريمة، وما إلى ذلك[٢].

توافق برنامج السياسة الخارجية لغولد ووتر مع روح أهم توجهات القوى اليمينية والمجمَّع الصناعي الحربي. ففي كتابه الصادر عام ١٩٦٢ بعنوان «لماذا لا ننتصر»؟ عبر عن رفضه نزع الأسلحة وطالب بإعلان النصر على الشيوعية - الهدف المهيمن والعاجل للسياسة الأمريكية[٣] واقترح غولد ووتر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاشتراكية وشن الحرب الاقتصادية والسياسية والنفسية

---

(١) مقتبس من. *Kolkey J. M.* Op. cit, p. 181.

(٢) *Mailer N.* Some Honorable Men. Boston; Toronto, 1976, p. 61.

(٣) *Goldwater B. M.* Why Not Victory? N. Y. etc., 1962, p. 28, 39, 45, 88, 113, 121, 122.

ضدها وتشجيع شعوب دول الاشتراكية على التمرد المسلح ضد حكوماتهم، وطالب في فترة الأزمة الكاريبية بدعم معارضي الثورة الكوبية، وإسقاط حكومة كاسترو باستخدام القوة العسكرية عند الضرورة.

تزايد نمو تأثير السيناتور غولد ووتر من ولاية أريزونا في بداية الستينيات تصاعدياً، إلا أنه رفض مقترح أصدقائه بالتوجه إلى الانتخابات تحت راية الحزب الثالث، وأعد مقابل ذلك خطة تحويل الحزب الجمهوري إلى معقل للقوى المحافظة[١].

قدم ملوك النفط في الجنوب والغرب الدعم المالي السخي لغولد ووتر. ولم يكن ملاّك الصناعة الصاروخية وموردّي البنتاغون الآخرين الذين انتشرت مصانعهم ومختبراتهم في الجنوب والغرب كلّه أقل من غيرهم. كذلك فقد لعب الصناعيون وملوك المال في ولاية كاليفورنيا دوراً كبيراً في تمويل حملة غولد ووتر الانتخابية وأودعوا في حساب صندوقه الانتخابي ١,٥ مليون دولار. وبلغ الدعم المالي الانتخابي لغولد ووتر ١٩,٣ مليون دولار[٢]. وإلى ذلك فإن بعض مصادر التمويل المحافظة للجمهوريين أغلقت في وجه غولد ووتر[٣]. ولم يستطع جذب تلك المراكز الجمهورية المحافظة إليه مثل المناطق الزراعية في إنكلترا الجديدة. وفقد أيضاً جزءاً من أصوات الولايات الجمهورية «حزام القمح». ودعمت بالمقابل جرائد «كريست» ودور النشر المحافظة الأخرى مرشح الديمقراطيين[٤].

---

(١) Goldwater from A to Z, p. 25—26.

(٢) *Hepburn J.* Farewell America. S. 1., 1968, p. 114.

(٣) Republican Politics. The 1964 Campaign... N. Y., 1968, 117. 118.

(٤) *Hofstadter R.* The Paranoid Style..., p. 101.

واعتمد غولد ووتر على الدعم المالي من بعض صناعيي الشرق ولكنه لم يرتبط معهم. ومثل بذلك السيناتور قوة جديدة - نسبياً الدوائر المالية-الصناعية الشبابية في الجنوب والغرب والجنوب الغربي، وكذلك مصالح المجمع الصناعي الحربي والمجموعات العنصرية.

يعدُّ الإتحاد الوطني للجمهوريين الشباب - الذين بلغ عددهم، بحسب بعض التقديرات، حتى ٦٠٠ عضو - أضخم منظمة أصبحت تحت راية غولد ووتر. ففي المؤتمر الذي عقد في واشنطن عام ١٩٥٧ هاجم الجمهوريون الشباب المعونة الفيديرالية للتعليم والتبادل الثقافي مع الاتحاد السوفييتي والتجارة مع الدول الاشتراكية. وفي عام ١٩٦٣ انتقلت قيادة الاتحاد خلال المؤتمر الدوري في سان فرانسيسكو إلى أيدي أنصار غولد ووتر، وعبر المؤتمر عن معارضته لاتفاقية موسكو حول حظر التجارب النووية في البيئات الثلاث. وهاجم غولد ووتر الذي رحب به المندوبون بشدة حكومة كينيدي بتصريحات تحريضية ضد حكومة كوبا[١]. ومنحَ الدعمُ الكبيرُ للسيناتور من الشباب المحافظين لحركة «غولد ووتر - إلى الرئاسة» اندفاعاً قوياً وإصراراً غير مسبوقٍ.

أقام أنصار غولد ووتر علاقات وثيقة حتى مع المنظمات النسائية المحافظة. وعبر الاتحاد الوطني النسائي - الجمهوري الاتجاه، عن تضامنه مع موقف غولد ووتر من المشكلات الأساسية في السياستين الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وذلك في أثناء انعقاد المؤتمر في نيويورك في نيسان ١٩٦٣، غير أن المجموعات اليمينية المتطرفة الكثيرة العدد شكلت الفوج الأكثر تعصباً من أتباع السيناتور والتي بفضلها نشأت العديد من اللجان التي بدأت الدعاية لترشيحه في البلاد.

(١) *Evans M. S.* The Future of Conservatism. N. Y., 1966, p. 113—114.

خرج غولد ووتر عن السياسة التقليدية للجمهوريين الذين كانوا يعتمدون على كتلة ولايات الغرب الأوسط والشرق، وذلك في الصراع من أجل الوصول إلى البيت الأبيض، واعتمدت إستراتيجيته على الحفاظ على تأثير الجمهوريين في الغرب والغرب الأوسط، وضمان دعمه في الولايات الجنوبية التي كانت منطقة تراث الديمقراطيين غير المقسمة. وكانت عملية ديكسي تشكل منذ زمن بعيد مادة لاهتمام الجمهوريين، إلّا أنها أصبحت تعطي نتائج ملموسة مع ظهور غولد ووتر. وبدعوتها إلى العنصرية فإنها ضمنت دعم المناطق الريفية في الجنوب للجمهوريين(١).

شكلت مغازلة غولد ووتر للعنصرية ومعالجته المحافظة للمشكلات الداخلية عامة وخطاباته الدؤوبة للدفاع عن الولايات مركزاً طبيعياً لجذب العنصريين والبرجوازية الصناعية الشابة في الجنوب، التي رفضت سياسة الديمقراطيين الاجتماعية - الاقتصادية، وتزعم رئيس الحزب الديمقراطي في ولاية جورجيا د. غري مجموعة «الديمقراطيون من أجل غولد ووتر» التي نشرت عملاً دعائياً لصالح سيناتور ولاية أريزونا. فقد قدّم الجنوب الثقة الكاملة لغولد ووتر، حيث لم يستطع آيزنهاور ونيكسون الحصول على الدعم. كذلك فإن مشروع قانون كينيدي حول الحقوق المدنية قرَّب غولد ووتر أكثر من العنصريين.

أعطى التكوين الاجتماعي لوفود ولايات الجنوب إلى مؤتمر الجمهوريين في سان فرانسيسكو في صيف ١٩٦٤ تصوراً عن أنصار غولد ووتر في هذه المنطقة. ومثَّل ٣/٤ الموفدين دوائر الأعمال، شخصيات المهن الحرة والأطباء المهارسين

---

(١) *Brook E. W.* The Challenge of Change. Boston, 1966, p. 13, 15.

والمحامين وغيرهم، ٢٠% من ربات البيوت و٦% مزارعون، ٤٣% من الموفدين دخلهم ٢٠ ألف دولار وأكثر، ١٧% -١٥ -٢٠ ألف دولار، ٢٩% - ١٠ - ١٥ ألف دولار، ١١% حتى ١٠ آلاف دولار، ولم يمثِّل أحدٌ منهم الطبقة العاملة(١).

أبعد المحافظون الشباب العناصر المعتدلة في صيف ١٩٦٣ نتيجة للثورة الهادئة وسيطروا على قيادة الحزب في المركز وفي الأطراف، ومنعوا ترشيح المعارضين الليبيراليين لمرشحهم. وعبّر ٧١% من زعماء الحزب في الولايات عن دعم غولد ووتر، وأيده ١١٩٢ من بين ١٤٠٤ زعيم جمهوري.

ومع ذلك فإن الفوز في الانتخابات تطلب دعم غالبية الأمريكيين، وبالتالي فإن مهمة صعبة للغاية كانت تنتظر أولئك الذين يقودون الحملة الانتخابية لغولد ووتر - جعل المرشح مقبولاً من الناخبين عامة، وإن موقف غولد ووتر من معاداته للنقابات لم يكن سراً على أحد وكذلك علاقته الوثيقة مع الدوائر اليمينية المتطرفة ومطالبه في الانتصار على الشيوعية، كل ذلك أخاف الكثيرين. وبذل جهاز الحملة الانتخابية للسيناتور جهوداً عملاقة لتقديم غولد ووتر على أنه معتدل وسياسي صافي الذهن، وحقق نجاحاً في بعض الوسائل. وأصبح غولد ووتر في خطاباته الشعبية أكثر تحفظاً وحذراً. وكان لموضوع «الرجل العادي» في خطاباته وكذلك انتقاد البيروقراطية الفيديرالية التي تهيمن - بحسب قوله - على حكومات الولايات وأجهزة الإدارة الذاتية المحلية صوتاً ديماغوجياً قوياً(٢).

---

(١) Republican Politics. The 1964 Campaign..., p. 84, 85.

(٢) *Kessel J. H.* The Goldwater Coalition. Republican Strategies in 1964. Indianapolis, 1968, p. 196.

كان على غولد ووتر إخفاء علاقته السلبية الحادة مع النقابات والبرامج الاجتماعية للحكومة والنظام الضريبي. وأصبح يشير أكثر إلى أنه لم يكن يوماً عدواً للمنظمات العمالية، وإنه مستعد من جديد لدراسة نظام الضمان الصحي الاجتماعي والسياسة الضريبية. وتحدث ضبابياً ومن دون تحديد عن موضوع الحقوق المدنية. فقد أدان غولد ووتر عامة التمييز العنصري من جهة، ومن جهة أخرى رفض بحزم أي نوع من أنواع تدخل السلطات الفيديرالية في شؤون الجنوب[1]. وافق هذا الغموض أمزجة العنصريين، وبالنتيجة أعلن منظمو الحملة الانتخابية لغولد ووتر الجديد، عن طريقته الجديدة في حل المشكلات الداخلية والدولية، والذي صوروه كمحافظ تقدمي.

غير أن محاولات تجميل مرشح اليمينيين وتحويله إلى سياسي معتدل باءت بالفشل. وبقي موقفه من المسائل المبدئية كما هو من دون تغيير، إذ إنه أعلن في ١٩ أيلول ١٩٦٣ معارضته لاتفاقية موسكو حول حظر التجارب النووية في البيئات الثلاث، وفي ٢٤ أيلول ضد تصديقها في مجلس الشيوخ، وفي كانون الثاني ١٩٦٤ دافع في كلمته في مانشيستر عن حق قائد قوات الناتو في أوروبا في الاستخدام المستقل للأسلحة النووية. واقترح في اليوم ذاته تنظيم غزو جديد لكوبا. واعترف في ٢٣ أيار بإمكانية استخدام الأسلحة الذرية في فيتنام، وفي ١٨ حزيران صوّت ضد قانون الحقوق المدنية.

كان هناك توافقٌ تامٌ بين البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري وتطلعات غولد ووتر الأساسية. فقد أدانت اللجنة الخاصة بصياغة البرنامج الانتخابي برئاسة م. ليرد التطرف الفيديرالي (أي النفقات الحكومية على

(١) progressive, 1963, Nov., p. 6.

الاحتياجات الاجتماعية) في السياسة الداخلية ودعا إلى تقليص الإدارة الاقتصادية والفعالة وطالب بممارسة استراتيجية ديناميكية موجهة للانتصار على القضايا الخارجية(١). ولم تنجح محاولات الموفدين المعتدلين في إدخال تعديلات في البرنامج الانتخابي - رفض مجتمع جون بيرتش، الموافقة على قانون الحقوق المدنية وغيرها - وغذى العمود الفقري لأنصار غولد ووتر في المؤتمر الكراهية المقيتة تجاه الليبيرالية(٢).

كان فوز غولد ووتر في مؤتمر الجمهوريين في سان فرنسيسكو في تموز ١٩٦٤ ساحقاً. فقد حصل على ٨٨٣ صوتاً من أصل ١٣٠٨ من الناخبين. ومنحت ١٩ ولاية أصواتها كاملة، و١٣ ولاية بما فيها ٩ ولايات في الشمال الشرقي ودعموا ترشيح روكفلر الذي رشحته الدوائر الليبيرالية المعتدلة من الجمهوريين. تحدث غولد ووتر أريد أن أذكر أن التطرف في الدفاع عن الحرية ليس رذيلة مثله مثل الاعتدال في البحث عن العدالة لا يشكل فضيلة(٣). وقوبل في المؤتمر بالموافقة، وقيمت القوى اليمينية فوز غولد ووتر كهزيمة للمؤسسة الليبيرالية الشرقية وانتصار التحالف المحافظ في الغرب الأوسط والغرب والجنوب(٤).

جون كينيدي من جديد مرشح الحزب الديمقراطي لمنصب الرئيس. وبدأت ترتسم الملامح الأساسية في برنامجه الانتخابي منذ عام ١٩٦٣، وباشرت الحكومة حتى هذا الوقت بالابتعاد تدريجياً عن سياسة المجابهة في

---

(١) Politics in America, 1945—1964. Wash., 1965, p. 55.

(٢) *Mailer N.* Op. cit, p. 66, 67.

(٣) History of US Political Parties: Vol. 1—4/Ed. by A. M. Schlesinger, Jr. N. Y.; L., 1973, vol. 4, p. 3107.

(٤) *Kolkey J. M.* Op. cit, p. 215.

العلاقات المتبادلة مع الدول الاشتراكية، ودعا في حملته الانتخابية إلى البدء بعصر جديد من علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي وتحقيق التفاهم المتبادل بينهما. وفي مجال السياسة الداخلية فقد وعد برفع الحد الأدنى من أجور العمل، وتطبيق قوانين معونة المسنين، ودمقرطة نظام التعليم وإنجاز التحولات الأخرى. وأصر كينيدي على اتخاذ قانون الحقوق المدنية وذلك بالعودة إلى وعود ما قبل انتخابات ١٩٦٠.

أثارت التحولات في السياسة الخارجية والوعود في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ضجة عارمة في مطحنة اليمين المتطرف، ووصفوا توجه كينيدي إلى الحوار مع الاتحاد السوفييتي بالكارثة للولايات المتحدة. فقط النصر الكلي على الشيوعية - حسب رأيهم - هو الهدف الوطني الوحيد الذي يمكن أن تضعه أمامها الولايات المتحدة[1]. وأفقدت مقترحات الحكومة الداعية إلى تلبية بعض مطالب العمال - وخاصة مشروع قانون الحقوق المدنية الذي عرض على الكونغرس وفقاً لتوجهات البيت الأبيض - ثقة أكثر دوائر رجال الأعمال محافظة تجاه إدارة الديمقراطيين، وقطع عدد من زعماء الديكسيقراط - وكذلك السيناتور س. تيرموند (ولاية كارولاينا الشمالية) وج. تاير (ولاية) تكساس - علاقاتهم مع الحزب الديمقراطي وانتقلوا إلى معسكر الجمهوريين[2].

كان استياء العنصريين تجاه أفعال الحكومة بلا حدود. ومجرد ذكر اسم كينيدي كان يثير داء الكَلَب لدى الكثيرين، إذ إنهم اتهموا الإدارة بالاستسلام أمام الشيوعية. وأصبح اسم كينيدي في أفواه العنصريين مرادفاً للخيانة.

---

(١) Progressive, 1963, Sept., p. 4.

(٢) الحياة السياسية في الولايات المتحدة ص ٦٥.

وحدث على أرضية معارضة السياستين الداخلية والخارجية للبيت الأبيض تسريع تقارب مواقف الدوائر الصناعية - العسكرية والعنصريين مع مختلف مجموعات التطرف، وتوالت التهديدات بالتصفية الجسدية معنونةً باسم الرئيس حتى شغلت حكومة كينيدي موقفاً مصلحياً تجاه المحافظين والعنصريين المستعرين. واعتقد كينيدي وبهدف ترضية الجنوب بضرورة القيام بجولة على تكساس، وهدف إلى تبريد الرؤوس الحامية بالحجج المعقولة والتأكيد على ضرورة التدابير التي اتخذتها الحكومة. ففي ٢٢ تشرن الثاني ١٩٦٣ حطت طائرة الرئيس كينيدي في مطار دالاس، وبعد ساعات عدة في أثناء مرور موكبه شوارع المدينة قتل كينيدي بعدة رصاصات.

هز اغتيال كينيدي وموته أمريكا والعالم كله على السواء، وفتح أعين الكثيرين من الأمريكيين وأظهرت الطبيعة الحقيقية لحركة غولد ووتر، واتضح أن كينيدي سقط ضحية الهيستريا والتعصب الأعمى التي غرستها الدوائر اليمينية. وأكدت استطلاعات الرأي العام التي جرت في البلاد على هبوط أسهم غولد ووتر[1]. وأظهر موت الرئيس كينيدي أمام العالم واحدة من أعظم رذائل المجتمع البرجوازي في الولايات المتحدة - عبادة القوة التي تطبقه الدوائر الحاكمة الأمريكية من دون خجل ضد الديمقراطية في داخل البلاد وفي خارجها. وحلت القوة والتصفية الجسدية للمنافس محل حجة العقل وتحولت إلى أهم وسيلة في الصراع السياسي. حاولت لجنة «دورين» التي شكلتها الحكومة للتحقيق في ظروف اغتيال ج. كينيدي التخفيف من ردود

---

(١) يميل بعض قادة اليمين إلى اعتبار أن التحول في الرأي العام المرتبط بمقتل الرئيس كان قاتلاً للحملة الانتخابية المقبلة انظر: *Kolkey J. M.* Op. cit., p. 245—246.

الفعل السلبية في جميع أنحاء العالم تجاه قتل الرئيس والذي يؤذي هيبة الولايات المتحدة. وانتقت اللجنة فقط تلك المواد التي تصور حادثة الاغتيال على أن الرئيس قتل على يد لي هارفي أوزوولد المهووس، متغاضية عن الكثير من الحقائق الموثقة. وسعت إلى الحد من أهمية حقيقة أن عملية القتل تمت في ظروف توتر الهيستريا الرجعية المسيطرة على الدوائر الحاكمة، تاركة انطباعاً عن أن الرئيس اغتيل نتيجة تداخل الظروف. إلا أن العديد من التحقيقات دلت على أن الاغتيال حقيقة لاشك فيها، وأن كينيدي قتل نتيجة تآمر اليمين الذي استخدم الأجهزة السرية لتحقيق أهدافه.

عاد الصراع الانتخابي بقوة جديدة بعد أن خمد بسبب موت الرئيس، وعقد مؤتمر الحزب الديمقراطي في عام ١٩٦٤ في أتلنتيك سيتي (ولاية نيو جرسي)، واختار ليندون جونسون لمنصب الرئيس وهيبرت ميرفي لمنصب نائب الرئيس. فالوضع الساخن في البلاد ونشاط اليمينيين، وكذلك تبديل القادة في فريق الديمقراطيين لابد أن ينعكس على طابع برامجهم الانتخابية. وأعلن الدمقراطيون تحاشياً لضغوط اليمين أنهم لا ينوون الاستمرار في دعم التفوق الأمريكي على الدول الاشتراكية بالأسلحة النووية - الصاروخية وصنوف الأسلحة الأخرى. ووعدوا بتشجيع العمل ضد الاشتراكية في دول وسط وجنوب شرق أوروبا بالوسائل السلمية[١]. وبلا حرج فإن هذه الأفعال تعد تدخلاً مشيناً في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

ونجد أن بعض التوجهات التي تختلف عن وجهات نظر السياسة لليمينيين شغلت مكاناً ريادياً بارزاً في برنامج الديمقراطيين. وأدان المؤتمر

(١) National Party Platform?, 1840—1976: Vol. 1, 2/Compl. by D. B. Johnson. Urbana etc., 1978, vol. 2, p. 642, 643, 649, 650.

في أتلانتيك سيتي بقوة الجهل والكراهية والخوف التي تحرض على العنف والتي يمارسها أعضاء منظمة كو -كلوكس - كلان، ومجتمع «جون بيرتش»[١]. وبإعطاء الفهم الواجب لضرورة البحث عن التسوية السلمية للصراعات الدولية الناشئة أدخل الديمقراطيون في البرنامج بعض العبارات مثل: عمل واحد متهور، قرار واحد متهور رد فعل خارج عن السيطرة، ومدن يمكن أن تتحول إلى أنقاض ينبعث منها الدخان والمزارع إلى صحراء محروقة نحن ملتزمون، قيل في البرنامج ببذل جميع الجهود من أجل وقف سباق التسلح ووضع نهاية لعصر الإرهاب النووي[٢].

أدى تعديل قانون الشروط العادلة للتوظيف عام ١٩٣٨ الذي أقره الديمقراطيون إلى رفع الحد الأدنى للأجور حتى ١,٢٥ دولار في الساعة، والتوسع في تطبيق القانون ليشمل ٣,٦ ملايين عامل. ووعد الديمقراطيون بعد ذلك برفع الحد الأدنى للأجور ليغطي أيضا ٢,٦ مليون عامل. ومن بين أهم الوعود الأخرى هي إلغاء البند المتعلق ١٤ (٦) بمعاداة النقابات تافت – هارتلي والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والقانونية للعمال الزراعيين والعمال المهاجرين، إلغاء جميع القيود المفروضة على حق تنظيم الإضرابات والاعتصام وتوسيع واستكمال نظام الضمان الصحي، ومختلف برامج التأمين في رياض الأطفال والمدارس والتعليم العالي، ومساعدة الهنود وتطبيق قانون الحقوق

---

(١) .Ibid., p. 641, 643, 649، كما تبين وثائق البنتاغون التي نشرت في عام ١٩٧١ فإن حكومة جونسون. مع وعودها باستمرار سياسة كينيدي في الانفراج اتخذت قراراً مبدئياً في تصعيد الحرب في فيتنام. انظر: فورسينكو أ.أ. العقد الحرج لأمريكا: الستينات ١٩٧١، ص ٧٥.

(٢) .National Party Platforms, vol. 2, p. 644-646, 655, 659

المدنية. وأكد برنامج الديمقراطيين أن التوظيف الكامل يجب أن يكون أحد أهم الاتجاهات الرئيسة في السياسة الوطنية.

انتهت انتخابات ١٩٦٤ بفوز الديمقراطيين وخسارة ب. غولد ووتر. إذ حقق ل. جونسون التفوق في الغالبية الساحقة من الولايات، حيث جمع ٤٣,١ مليون صوتٍ. وأما غولد ووتر فقد فاز في ٦ ولايات جنوبية وأريزونا فقط، حيث جمع ٢٧,٢ مليون صوت. وبلغ عدد المقاعد في الكونغرس الجديد ٦٨ مقعداً في مجلس الشيوخ و٢٩٥ مقعداً في مجلس النواب للديمقراطيين، وأما الجمهوريون فقد حصدوا ٣٢ و١٤٠ على التوالي، وفقد الأخيرون ٥٣٠ مقعداً في الهيئات التشريعية للولايات.

لعب موقف الطبقة العاملة التي ضمت الملايين في الولايات المتحدة دورا كبيرا في هزيمة غولد ووتر والقوى الرجعية التي وقفت خلفه. وعلى الرغم من مغازلة قيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية لقوى الرجعية فإنها كانت تدعم ترشيح ل. جونسون، ودعت العمال إلى الصراع ضد خطر اليمينيين. وأشار الكثير من نقابات الحديد الصلب وصناعة السيارات والصناعات الكهربائية والتكنولوجية وغيرها من مجالات الصناعة إلى الخطر المتنامي الذي يهدد الديمقراطية من التيارات اليمينية وطالبوا بمقاومة المتطرفين بحزم[1].

وإلى ذلك يجب التأكيد أن الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٤ شكلت تظاهرة ملموسة لتأثير القوى اليمينية المتنامي في الولايات المتحدة. ولأول مرة خلال تاريخ البلاد ما بعد الحرب، خرجت من الأطر الضيقة لبعض

---

(١) تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة في العصر الحديث، الجزء ٢ ص ٤٧٣ - ٤٧٥ .

المناطق، ووحدت تحت رايتها جميع العناصر المحافظة والعنصرية وجندت دعم القوى الكبيرة في المجتمع الأمريكي والبنتاغون والمؤسسات الرسمية الأخرى، وتحالفت ضمن حركة موحدة ضمت الملايين على النطاق الوطني المندفعة والتي من أجل السلطة تحدت علناً جميع القوى الديمقراطية والليبيرالية في البلاد.

أدت هزيمة غولد ووتر في الانتخابات إلى انقسام معسكر المحافظين. ودعت قيادة الحزب الجمهوري أعضاءها بعد الانتخابات مباشرة إلى الخروج من جميع التنظيمات الراديكالية اليمينية التي حاولت استغلال الحزب لأهدافها الخاصة. ونأى بدورهم المحافظون الذين تجمعوا حول «ناشنال ريفيو» بأنفسهم عن مجتمع جون بيرتش الذي أدى إلى هزيمة القوى اليمينية، بحسب رأيهم. ففي كانون الأول ١٩٦٤ أسسوا الاتحاد الأمريكي للمحافظين. وهدفت المنظمة الجديدة إلى توسيع الحملة لصالح المرشحين المحافظين في أجهزة السلطة المركزية المحلية وتعريض قاعدة الحركة المحافظة «عن طريق القيادة الموحدة والعمل». وأكد زعيم الاتحاد الأمريكي للمحافظين د. ك. بروس أن الاتحاد لا يشترك مع مجتمع جون بيرتش بأي شيء[١].

أثرت الهزيمة في الانتخابات على أنصار بيرتش. وجرت محاولات لمنح مجتمع جون بيرتش طابعاً مرموقاً. وأعلن جزء من أنصار بيرتش والمجموعات المرتبطة معهم عن نواياهم العمل في داخل الحزب الجمهوري، ولقي هذا الخط تأكيداً على تجمع زعماء المنظمات اليمينية في نيسان ١٩٦٥ في تشيكاغو[٢].

---

(١) Progressive, 1965, Febr., p. 12—13.

(٢) The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 1965, Mar., p. 81.

وعبرت قيادة منظمة البيض اليمينية المتطرفة النافذة «لوبي الحرية» عن نيتها فرض سيطرتها على الحزب الجمهوري(١). فقد استعاد اليمينيون وضعهم في الانتخابات التمهيدية عام ١٩٦٦ في بعض منظمات الحزب الجمهوري، وألحق أنصار غولد ووتر في الانتخابات التمهيدية في عدد من الولايات الهزيمة بخصومهم الليبيراليين. فقد حققوا نصراً في ويسكانسن، ميتشيغان، كولورادو، نيوهامبشير، واشنطن. وأحرز ر. ريغان فوزاً رائعاً في انتخابات المحافظين في كاليفورنيا - نجم المحافظين الصاعد. ودعمه مجتمع جون بيرتش «جنود الصليب» والمنظمات المتطرفة الأخرى وشكل انتصار ريغان في كاليفورنيا بداية الكفاح باتجاه البيت الأبيض.

ظهر أيضاً في معسكر اليمين اتجاهٌ آخر - تشكيل حزبهم السياسي الخاص. وتقرر البدء في تأسيس مثل هذه الأحزاب محلياً. وشكل أنصار الأفعال المستقلة أحزابهم تحت تسميات مختلفة في مختلف الولايات في البلاد في النصف الثاني من الستينيات. وأصبحت بعد فترة قصيرة قاعدة لولادة الحزب الأمريكي المستقل، واختار مرشحه لانتخابات ١٩٦٨ ج. وولاس حاكم ولاية آلاباما السابق. وهكذا فإن الفترة القصيرة «للحدود الجديدة» التي بدأت في ظل الأصوات الرئيسة لنداءات الليبيرالية وانتهت بشكل مأساوي، قد أودعت في سجلات تاريخ الولايات المتحدة كفترة من التوقعات غير المنجزة للصراعات الاجتماعية - الطبقية والسياسية الكامنة الناضجة، الخطوات الأولى باتجاه إدراك حقائق عالم اليوم، وفي الوقت نفسه المناورات المعقدة والأفعال الخطيرة في بعض الأحيان في محاولة لاستعادة

(١) Congressional Record, vol. 112, pt 20, p. 27351.

المواقع التي أضاعتها الرأسمالية الأمريكية باللجوء إلى القوة والابتزاز. فالتوقعات المتفائلة باتجاه إمكانات الجناح الليبيرالي للبرجوازية الاحتكارية في إعطاء دفع جديد للتقدم السياسي وإزالة ظواهر الأزمات المتنامية لم تتحقق. ووجدت القوى اليمينية نفسها مؤثرة كفاية مع تراجعها المؤقت، ليس بالحفاظ على مواقعها فقط وإنما بإنزال ضربات موجعة بخصومها السياسيين. كتب أ.ن. ياكوفليف ليس أقلها أن الجناح اليميني هو الذي حدد عقلية الأزمة في الإدارة الديمقراطية عام ١٩٦٢. وذهب اليمينيون بعيداً إلى الأمام، ودفعوا حكومة كينيدي إلى المغامرة النووية. وعندما اكتشف زعماء اليمين أن كينيدي يميل إلى أفعال محددة وميل إلى المباحثات مع الاتحاد السوفييتي، أبعدوا الرئيس بالطريقة الأمريكية القديمة[1].



---

(١) من ترومان حتى ريغان: مذاهب وحقائق العصر النووي. موسكو ، ١٩٨٥، ص ١٣٦. ياكوفليف أ.ن.

الفصل السادس

الحرب في فيتنام وانهيار المجتمع العظيم

(١٩٦٤ - ١٩٦٨)

١ - الاقتصاد الحربي:

اتسمت فترة وجود إدارة ل. جونسون بنمو جديد للتوسُّع والعسكرة في السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية. فقد ازداد تعداد القوات المسلحة ونمت حصة النفقات الحربية من الناتج القومي الإجمالي في هذه الفترة بقوة (من ٢,٥ مليون عسكري حتى ٣,٥ مليون ومن ٨ حتى ١٠% من الناتج القومي الإجمالي)[١]. وأعطت الحرب في فيتنام دفعاً كبيراً بشكل خاص للعسكريتارية في الولايات المتحدة مثل الحرب في كوريا وحتى على نطاق أوسع، حيث شاركت القوات المسلحة الأمريكية مباشرة.

مع ذلك، وعند تحليل عملية العسكرة في الفترة تلك لن يكون صحيحاً ربطها فقط بتوسيع الحرب العدوانية في فيتنام. وتكمن أصول العملية في أفكار السياسة الخارجية لعقيدة «الحدود الجديدة»[٢]. وأثر في عسكريتارية

---

(١) الولايات المتحدة: النزعة العسكرية والاقتصاد. موسكو ١٩٧٠، ص ٤٤، ٣١٦. فارامازيان ر.أ.

(٢) السياسة الخارجية للولايات المتحدة: دروس وحقائق، الستينيات- السبعينيات. موسكو. ١٩٧٨، ص ٣٥ - ٤٢. غروميكو أناتولي أ.

الولايات المتحدة الانتقال من استراتيجية «الانتقام الشامل» إلى استراتيجية «الرد المرن». وتميزت الأولى، مع بعض التقليص في النفقات الحربية وعدد القوات المسلحة، بالابتزاز النووي، التوازن على حافة الحرب النووية، الاعتماد على إمكانية الضربة الأولى التي يقوم بها الطيران الاستراتيجي وحاملات الطائرات الضاربة والقوى النووية المنتشرة على الخطوط الأمامية. وانطلقت الثانية من مفهوم «التدمير المؤكد للعدو بالضربة النووية الصاروخية الثانية مع بعض التفوق النووي الاستراتيجي»، واستعداد قوات المهام العامة الأمريكية وحلفائها لخوض الحرب مع الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية وحرب إقليمية أخرى. أعطت حكومة ليندون جونسون الضوء الأخضر لزيادة معدلات الإنتاج الحربي للولايات المتحدة، وذلك بتطبيق هذا المذهب وبعد إثارة حادثة خليج تونكين (آب ١٩٦٤) وارتبطت جميع الخطوات اللاحقة للإدارة والعسكريين ارتباطاً وثيقاً بزيادة النفقات الحربية وتوسيع دعم الصناعة الحربية، واشتدت الهيستريا العسكرية وغرسوا في أذهان السكان ضرورة المخصصات الجديدة الحربية، لذلك - ومن أجل تهدئة البلاد- أكدت لجنة رؤساء الأركانات والقائد العام للقوات الأمريكية في فيتنام الجنرال ويست مورلاند ووزير الدفاع الأمريكي ماك نمارا أن زيادة تعداد القوات الأمريكية في فيتنام عام ١٩٦٥ حتى ٢٠٠ ألف ستحمل طابعاً مؤقتاً، ولكنها ازدادت في عام ١٩٦٨ حتى ٥٥٠ ألفاً[١]. وارتفع عدد القوات المسلحة الأمريكية من عام ١٩٦٥ - ١٩٦٩ بـ ١,٥ مرة[٢].

---

(١) أوفينيكوف ر.س. وول ستريت والسياسة الخارجية. موسكو، ١٩٨٠، ص ١٨٩.

(٢) *Donovan J. A., Shoup D. M.* Militarism, USA. N. Y., 1970, p. 152, 229.

إذا عدنا إلى التقديرات العامة في التطور الاقتصادي للولايات المتحدة في الستينات فإن الصورة ستكون كالآتي: بدأ الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة منذ منتصف ١٩٦١ واستمر حتى عام ١٩٦٩، على الرغم من أن المعدلات في السنوات الأخيرة من هذه الفترة قد انخفضت بسبب زيادة الضرائب وتشديد سياسة الائتمان كنتيجة مباشرة لتوسيع الحرب في فيتنام. وإذا كان مؤشر الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة (١٩٥٧ - ١٩٥٩) ١٠٠ فإنه ارتفع من ١٠٨,٧ في عام ١٩٦٠ حتى ١٧٢,٨ % في عام ١٩٦٩[١].

ارتبطت معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي العالية نسبياً في الستينيات بالعديد من الأسباب التي قيل عنها سابقاً. وإضافة للعامل المزمن، مثل التطور المتزايد للتقدم العلمي التقني، فإن هناك عوامل أثرت في الاقتصاد لا أقل منها ولكن من نوع آخر. من بينها - التزايد الكبير في الطلب الاستهلاكي الذي سببه التهديد بتزايد التضخم، والتحفيز المصطنع لنمو النفقات الحربية واستثمارات رؤوس الأموال الخاصة.

نمت معدلات استثمارات رؤوس الأموال الخاصة في الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة تقريباً بمقدار ١,٥ مرة متفوقة على معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي. وسجل المستوى العالي خاصة في عام ١٩٦٦، عندما وصلت (بأسعار ١٩٥٨) إلى أكثر من ١٠٩ مليار دولار أي بزيادة ٤٠ مليار دولار عن مستوى عام ١٩٦١. والخصوصية المميزة للسياسة الاستثمارية في الصناعة الأمريكية خلال الستينيات هي الحوافز التفضيلية لنمو مجالات الصناعات الجديدة وأنواع الإنتاج الجديدة أيضاً. ويمكن أن نذكر منها بالدرجة الأولى إنتاج الحواسب

---

(١) Handbook of Basic Economic Statistics, 1970, Aug., p. 73; Survey of Current Business. 1970, July, p. 4.

الرقمية، تجهيزات أنصاف النواقل، صناعة اللايزر، تصنيع خطوط إنتاج مع برنامج تحكم، صناعة الطائرات، المعدات الصاروخية والفضائية، المواد البلاستيكية وغيرها من صنوف الإنتاج الأخرى ويعدُّ التطور المتسارع لهذا المجال - وخاصة إنتاج السلع ذات الاستخدام الطويل الأمد - أحد أهم نتائج تدفق رأس المال في الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة[١].

سار تطور القطاع الزراعي في الولايات المتحدة في النصف الثاني من الستينيات على طريق نمو الإنتاج الزراعي مع التسوية الحكومية المركزة المطلوبة[٢]. فقد ازدادت الإعانات المالية وائتمانات الحكومة الفيديرالية للمزارعين وذلك من أجل الحفاظ على الأسعار المخفضة. وتم إنفاق حوالي ٣,٥ مليار دولار في عام ١٩٦٨ فقط على هذه الأهداف. وتطورت عملية تركيز الإنتاج الزراعي بمعدلات سريعة. إذ أنه في منتصف الستينات تم إنتاج أكثر من ٦٣% من الإنتاج الزراعي في أكبر المزارع (١٢ % من جميع المزارع) مع حجم مبيعات مستوى لا يقل عن ٢٠ ألف دولار. كل ذلك ساهم في النمو المطّرد للإنتاج الزراعي مع زيادة حصته في الصادرات الأمريكية[٣].

تم تحقيق فعالية الاقتصاد الأمريكية في الستينيات على قاعدة نمو الرأسمال السياسي في الاقتصاد. وتميزت الستينات عامة بتسارع معدلات النمو الاقتصادي في حال تقييم تطور الاقتصاد الأمريكي في مستويات الناتج

---

(١) Handbook of Basic Economic Statistics, 1970, Aug., p. 227.

(٢) أنظر المزيد من التفاصيل عن الزراعة في الولايات المتحدة ومشكلاتها . موسكو ١٩٧١ مارتينوف ف.أ.

(٣) التاريخ الحديث للولايات المتحدة . موسكو ، ١٩٨٠ . ص ٢٦٢ سيفاتشيف ن.ف.، يازكوف ي.ف.

القومي الإجمالي[1]. غير أن النهوض الاقتصادي في النصف الثاني من الستينيات وكذلك الركود الذي تبعه لا يمكن فهمه بشكل صحيح إذا لم نأخذ بعين الاهتمام أن نمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة تميز بأنماط ملحوظة من طفرة التضخم العسكري. وتم تحفيز الطلب الحكومي على إنتاج السلع بشكل مصطنع وذلك لأن الاحتياجات العسكرية كامنة فيه ومرتبطة أولا بتصعيد العدوان الأمريكي على فيتنام. وأدى نمو الطلبات العسكرية إلى التطور المتزايد بالدرجة الأولى لمجالات الصناعة التحويلية التي تخدم بشكل مباشر وغير مباشر احتياجات الآلة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. ويندرج في قائمة هذه المجالات أولا صناعة الصواريخ الجوية والسفن وكذلك جزئيا صناعة المعادن السوداء والملونة والصناعة المعدنية التحويلية وإنتاج معدات النقل ووسائط الاتصال. وبلغ الإجمالي العام للنفقات الحربية المباشرة للولايات المتحدة حوالي ٦٠٠ مليار دولار وشكلت تقريباً ٦٠% أكثر من النفقات خلال العشر سنوات الماضية. وحسب قول السيناتور فولبرايت فإن المجمّع الصناعي الحربي أصبح قوة هائلة جديدة مساعدة للحفاظ على الالتزامات العسكرية الأمريكية لمدة طويلة خارج حدود أمريكا، ولتجسيد وتوسيع منظومات الأسلحة الغالية الثمن وعسكرة قطاعات كبيرة من الحياة الوطنية في الولايات المتحدة نتيجة لذلك[2]. وقدرت الممتلكات التي يسيطر عليها البنتاغون بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار.

---

(١) أنظر ، على سبيل المثال ، : الولايات المتحدة : الدولة والإقتصاد / بإشرا المحرر يو. إ.بوبراكوف ، ف.أ.فيودرفيتش . موسكو ١٩٧٦ ، ص ٥٥١ .

(٢) *المجمع الصناعي الحربي - في كتاب: الولايات المتحدة الأمريكية / بإشراف أ.ف.أنيكين . موسكو ١٩٧٢ ص ٢٢١ .اقتباس بوغروف ي.ف.*

رأى السيناتور أو. بروكس ماير أن تأثير العسكريتارية في الولايات المتحدة تجاوز الحدود في النصف الثاني للستينيات إلى درجة إطلاق تسمية المجمّع الصناعي الحربي في كلمته الوداعية لآيزنهاور عام ١٩٦١. كتب أو. بروكس ماير: نصطدم بأكبر تركيز عريض للقوة والتأثير، - في الحقيقة - هذا تحالف كافة صنوف القوات المسلحة وتجميعها، أجهزة البنتاغون، الصناعة الجوية - الفضائية العملاقة، النقابات العملاقة ذات الصلة، قسم كبير من المواهب العلمية والتكنولوجية في البلاد، الجامعات المدعومة مالياً من البنتاغون، ومنظمات الدراسات الحكومية والخاصة، الأعمال التجارية والسكان المحليين، حيث التطور والازدهار مرتبط بعقود البنتاغون، الشخصيات السياسية المحلية، مستوى الولايات واتحاد الولايات التي يرتبط إنعاشها بنشاطها الحثيث في دعم هذه القوى في الولايات والمناطق. وبالتالي فإن المجمّع ذا أذرع أكثر من الأخطبوط. وأبعاده تقريباً بلا حدود[١].

يتضح أن البنتاغون والشركات الضخمة والمجمّع الصناعي الحربي هم المعنيون بالدرجة الأولى في نمو النزعة العسكرية في الولايات المتحدة. ويبين ز. ليب في كتابه «زراعة السلاح»[٢] معطيات تدل على أنه في الفترة ١٩٦١ -١٩٦٧ تلقت ١٥ من كبار الشركات الضخمة طلبات حكومية بقيمة حوالي ٦٤ مليار دولار، وأن أكثر من ٣/٤ قدراتها الإنتاجية وسطياً موجهة للإنتاج الحربي. وشكلت النفقات الحربية الأمريكية، بحسب تقديرات الاقتصاديين الأمريكيين، والمرتبطة بالحرب في فيتنام ١١١ مليار دولار، أي ضعف النفقات على الحرب في كوريا[٣].

---

(١) *Proxmire W.* Report from Wasteland. N. Y.; Wash.; L., 1970, p. 8, 9.

(٢) *Lapp R. E.* The Weapons Culture. N. Y., 1969, p. 186—187.

(٣) النزعة العسكرية أرقام وحقائق / بإشراف ر.أ.فارمازيان. موسكو ١٩٨٣، ص ٢ .

ضمنت الحرب الفيتنامية المجرمة زيادة حادة في الأرباح بملايين الدولارات للشركات الحربية. ففي الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ كانت الأرباح الحربية دائماً تفوق مؤشرات الدخل المتوسطة لـ ٥٠٠ من أضخم الشركات الأمريكية، فقد فرز البروفسور م. ويدين باوم الأستاذ في جامعة واشنطن الشركات العاملة على الإنتاج الحربي وأحصى في الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٥ أنها حصلت على ١٧,٥% من الأرباح من استثمار رأس المال بالمقارنة مع ١٠,٦ من أرباح الشركات العاملة بالمنتجات المدنية(١).

بناء على فوائد النمو المتسارع للنزعة العسكرية جرى اندماج وثيق جدا لمصالح الإدارات العسكرية - السياسية للجهاز الحكومي والشركات العاملة في إنتاج الأسلحة. وأشار ج. جيلبرايت إلى أن المجمع الحربي هو عبارة عن تحالف الجنرالات والصناعيين الذين يتسامحون معهم. الهدف هو الإثراء المتبادل، فهم يساعدون بعضهم البعض على ملء جيوبهم. فالصناعيون هم ووكلاؤهم دائماً لا يعولون كثيراً على النفقات(٢).

ازدادت أرباح شركات الصناعة الحربية في النصف الثاني من الستينيات على حساب بيع الأسلحة دولياً، وبلغت قيمة صادرات المنظومات الأساسية للأسلحة من الولايات المتحدة ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٦١ و٢٩٠ مليون دولار في عام١٩٦٤ وفي عام ١٩٦٥ ارتفعت حتى ٥٠٠ مليون دولار. وبلغت قيمة مبيعات الأسلحة في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٨ بالمقابل أو التي أرسلوها إلى دول أخرى فقط ٥٠ مليار دولار(٣).

---

(١) Цит. по: *Melman S.* Pentagon Capitalism. N. Y., 1971, p. 63.

(٢) *Galbraith J.* How to Control the Military. N. Y., 1969, p. 19.

(٣) *Thayer G.* The War Business. N. Y., 1969, p. 161.

إذا تحدثنا عن النتائج العسكرية الفعلية لعسكرة الاقتصاد الأمريكي وعن الاتجاهات التي تمت فيها زيادة القوة العسكرية الأمريكية في الفترة ١٩٦١ -١٩٦٨، أي في فترة تطبيق إستراتيجية «الرد المرن» السياسية العسكرية، فإنه يجب الإشارة هنا أولا إلى تجهيز القوات الأمريكية بأحدث أسلحة الدمار الشامل. فقد كان هدفها الحفاظ على التفوق الاستراتيجي على الاتحاد السوفييتي. وكتب ماكنمارا وزير الدفاع الذي ترأس البنتاغون أثناء مغادرته منصبه أنه تلقى من الرئيسَيْن كينيدي وجونسون التعليمات لضمان ما يلزم لتنفيذ الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة من دون أية قيود على موازنة محددة ولكن بأقصى فعالية اقتصادية[١].

تعدّ الزيادة الحادة في القوة الصاروخية - النووية الاستراتيجية الأهم في تطور القوات المسلحة الأمريكية خلال هذه الفترة مع التخفيض البسيط للطيران الاستراتيجي وإنشاء مكونين جديدين: إقامة الصواريخ الباليستية على الغواصات والصواريخ الباليستية العابرة للقارات في مخابئ تحت سطح الأرض مقاومة للانفجار، زيادة كمية الحشوات النووية في الاستخدام العملياتي التكتيكي بثلاث مرات وتقريباً بـ ١,٥ مرة لعدد القوات المسلحة الأمريكية العادية[٢].

أظهرت الحياة أن إدارة ل. جونسون كلفت نفسها بالمهمة المستحيلة في زيادة النزعة العسكرية في خوض الحرب في فيتنام والحرب ضد الفقر في آن واحد. فقد أعلن جونسون بصراحة عن أنه يرى أن أمريكا نستطيع بناء

---

(١) *MacNamara R.* The Essence of Security. N. Y., 1968, p. 87.

(٢) Gray C. Strategic Studies and Public Policy, the American Experience. Lexington (Ky), 1982, p. 106.

المجتمع العظيم مع الاستمرار في الحرب في فيتنام(١). كان لدى الرئيس الكثيرين من ذوي الرأي الواحد، ولكن مع نهاية فترته الرئاسية في البيت الأبيض أصبح لدى غالبية الأمريكيين رأياً مغايراً. وكما أشار الأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي في عام ١٩٦٨ غيس هول نشأت في البلاد قناعة بأن موارد وقوات الولايات المتحدة ليست بلا حدود. وشكلت هذه الفكرة بالنسبة للكثيرين صحوة مرة وقاسية. ولذلك فإن قضية تفضيل أولوية -المدفع أو السمنة - أصبحت المسألة المحورية التي انتشرت حولها أوسع الحركات الجماهيرية لأن سياسة الحرب وضعت غالبية الشعب أمام خيار المدفع أو السّمْنَة، وإذا كان لابد من الخيارين معا، فإن السمنة في نهاية القائمة.وكفاح الجماهير كان موجهاً من أجل حل المشكلة لصالحها(٢).

تسببت عسكرة الاقتصاد التي منحت مميزات مؤقتة لبعض مجالاته بضرر مباشر طويل الأمد.. فقد أشار الاقتصادي الأمريكي البارز البروفسور س. ميلمان أن العدد المتزايد من مجالات الصناعة الأمريكية خفض من أدائه الفني والاقتصادي وأصبح غير تنافسي ليس في السوق العالمية فحسب وإنما المحلية أيضاً. وينطبق هذا على صناعة الحديد الصلب، صناعة الأحذية وإنتاج الأدوات الآلية، الإلكترونيات المدنية، بناء السفن، إنتاج الآلات الكاتبة وحتى الآليات. وتابع «خلال أكثر من ١٠٠ عام ساهمت المعارف التكنولوجية الأمريكية في تأمين أفضل قرارات المشاريع والتكنولوجيا، وتمت تغطية المستوى العالي من أجور العمل بفعالية الإنتاج وبنوعية المنتجات وبالإنتاجية

---

(١) Johnson L. The Vantage Point, Perspectives of the Presidency, 1963—1969. N. Y. 1971, p. 327

(٢) البيت الأبيض: الرؤساء والسياسة. موسكو، ١٩٧٥، ص ٤٠٤ اقتباس إيفانيان إ.أ.

العالية. انخفضت هذه الخصوصية المهمة بنتيجة التركيز الطويل والمحطم لمواهب الباحثين والوسائل في العتاد الحربي حيث تخفيض القيمة لا يشكل معيارا أساسياً »[1]. وأدت النتائج السلبية للحرب في فيتنام بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة عامة إلى تصريحات من جانب عدد من ممثلي رأس المال الصناعي المالي البارزين عن دعم المطالبات بوقف هذه الحرب[2].

٢ - مشكلة الفقر:

أعلن الرئيس ل. جونسون رسمياً في ٨ كانون الثاني ١٩٦٤ في أول رسالة له عن أوضاع البلاد بدء حرب لا هوادة فيها ضد الفقر في أمريكا[3]. وفي ١٦ آذار من نفس العام أرسل رسالة خاصة إلى الكونغرس «الحرب ضد الفقر» والتي تم اتخاذ قانون على أساسها حول الإمكانات الاقتصادية التي تحدد الاتجاهات الأساسية لنشاط الحكومة في هذا الميدان. أصبحت «الحرب ضد الفقر»[4] الحلقة المركزية المفرغة في برنامج «المجتمع العظيم» الذي تمت صياغته في عام ١٩٦٥. فاهتمام الدوائر الحاكمة غير المسبوق منذ الثلاثينيات بأوضاع الطبقات الفقيرة جداً الذي يفسر عادة في التاريخ الأمريكي كمثال حي على الإيثار الليبيرالي سببه مجموعة معقدة من الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية والسياسة الموضوعية.

---

(١) Senate Committee on Appropriations, Hearings on the Budget of the United States Fiscal Year 1973. Wash., 1972, p. 291—292.

(٢) مرجع سابق، ص ١٩١ أوفينيكوف ر.س.

(٣) نفس المرجع.

(٤) نفس المرجع.

اتخذ الفقر في بداية الستينيات في الولايات المتحدة طابع الظاهرة الجماهيرية. وبلغ عدد الفقراء في البلاد وفقاً لإحصائيات رسمية مخفَّضة ٣٦,٤ مليون فقير (حوالي ٢٠ % من السكان)[١]، الذين دخلهم أدنى من «مستوى الفقر». إذ يدخل في قوامهم أولاً الأمريكيون الملونون، المسنون، الشباب العاطل عن العمل، العمال غير المؤهلين والزراعيين، العائلات الكثيرة العدد والأسر اليتيمة. كتب زيلمان في حديثه عن هذه الطبقة: إن جيش المحرومين جداً يتألف من العاطلين عن العمل المحاصرين بذباب أسواق العمل، عمال المناجم المسرحين المتسكعين على الطرقات ومفارقها أو مقاهي البيرة، العاملين بأجور منخفضة في المطاعم بغسيل الصحون الذين يعتمدون أيضاً على المعونة المالية - الاجتماعية، موظفي المسالخ المبعدين خارج أبواب الأتمتة والباحثين عن عمل آخر، الخاسرين من شارع نيويورك بايري ستريت، المزارعين الصغار - المُلاّك الأحرار، السود - قدماء ثقافة الفقر الذين يعملون في أحسن الأحوال بأجور زهيدة، كبار السن الذي يملؤون الغرف المفروشة والمآوي الرخيصة قبل الممات[٢].

الفقر واليأس كما سماها م. هارينغتون في كتابه الساطع الذي ساعد على اكتشاف الفقر من قبل الرأي العام الأمريكي في بداية الستينيات[٣] هذا هو الحال في مجتمع أقوى وأغنى دولة في العالم حيث أمريكا أخرى. وبكلمات أخرى: شمل الفقر المدقع أو تهديده الحقيقي كتل واسعة من العمال الأمريكيين.. إلا أن

---

(١) Current Population Reports, Series P-60, N 68, Poverty in the United States: 1959 to 1968. Wash., 1969, p. 21.

(٢) *Seligman B.* Permanent Poverty. An. American Syndfome. Chicago, 1968, p. 16.

(٣) *Harrington M.* The Other America. Poverty in the United States. N. Y., 1962, p. 158.

تحويله إلى مشكلة حادة بالنسبة للدوائر الحاكمة أصبح ممكنا بفضل تفاقم التناقضات الاجتماعية للمجتمع الأمريكي في الظروف الجديدة للتطور العالمي عندما أظهرت الاشتراكية المزايا الحاسمة في التنافس التاريخي مع الرأسمالية. وانتهجت إدارات الديمقراطيين في الستينيات سياسة استخدام كافة أدوات تنظيم احتكار الدولة لتسريع معدلات النمو الاقتصادي وتحفيز عملية الاستنساخ الرأسمالي. وتم النظر إلى برامج الحرب ضد الفقر كما شهد الاقتصادي الأمريكي ل. توروي في بداية الستينيات على أنها جزء من جهود رفع إنتاجية العمل وتأمين الفصل عن السباق الاقتصادي مع روسيا[1] وأصبح الفقر الجماهيري يقيّم ضمن أطر هذه الإستراتيجية الشاملة كفرامل خطيرة أمام استنساخ القوة العاملة وضمان مستوى الاستهلاك لتسريع عمل حل المفاهيم الخطيرة التي أدت إلى إضعاف المواقع العالمية للرأسمالية الأمريكية[2].

تبين أن الوسيلة التقليدية لمكافحة الفقر منذ زمن النهج الجديد - برامج المعونة الحكومية للمعوَّقين والتأمين الاجتماعي للعاطلين عن العمل والمتقاعدين لم تشمل كتلة كبيرة من الفقراء الأمريكيين القادرين على العمل وأنها غير فعالة. وبدوره فإن وضع الفقر المعزول عن أسواق العمل وبسبب الظروف العائلية والسن وغياب التأهيل أو الإقامة في المناطق الفقيرة لم يتحسن حتى في ظروف الاقتصاد المتنامي في بداية الستينيات. وركز التقرير السنوي لمجلس المستشارين الاقتصاديين عام ١٩٦٤ على التأثير المتناقض للنمو الاقتصادي

---

(١) A Decade of Federal Antipoverty Programs. Achievements, Failures, and Lessons/ Ed. by R. Haveman. N. Y., 1977, p. 118.

(٢) *Heller W.* The Economy in 1963. Memorandum for the President and the Cabinet, July 1, 1963.—John F. Kennedy Library, Theodore Sorensen Papers, Subject Files (Congress).

على الحد من الفقر، وأشار إلى ضرورة اتخاذ التدابير الخاصة لرفع القدرة التنافسية للفقراء القادرين على العمل في سوق العمل(1). وأصبح الانتقال من أفكار الجمعية الخيرية الاجتماعية الكامنة في أساس المعونة الاجتماعية في الثلاثينيات - الخمسينيات إلى مفهوم استثمار رأس المال البشري الذي يتضمن النفقات على التعليم وإعادة تأهيل القوى العاملة كقوى إنتاجية هو الأساس النظري لهذه التدابير(2).

وإذا كانت المنطلقات الاقتصادية والإيديولوجية العامة للهجوم على مشكلة الفقر مجهزة بالحركة الإيجابية لتطور الإنتاج الرأسمالي، والثورة العلمية التكنولوجية وبالتوازن المتراكم لرأس المال أثناء السباق مع الاشتراكية، فإن مناخ الستينيات الاجتماعي - السياسي في الولايات المتحدة وفي العالم عامة عندما أجبرت الاضطرابات الجماهيرية العاصفة وانتعاش الحركات الديمقراطية الدوائر الحاكمة على تقديم التنازلات وأحيانا الاستباقية من أجل تبريد سخونة الاستياء الاجتماعي. وأتى الضغط السياسي المباشر لصالح تنشيط النضال ضد الفقر في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى من جانب حركة الحقوق المدنية للسود.

على الرغم من أن الأمريكيين السود كانوا يشكِّلون حوالي ربع الفقراء في عام ١٩٣٢، فإنهم الأكثر حرماناً وتصميماً. إن انتشار الفقر بين السكان الملونين- حتى وحسب المعطيات الرسمية، في النصف الأول من الستينيات- أكثر بثلاث مرات من البيض ليشمل ٤٣ % من العائلات

---

(١) Economic Report of the President Together with the Annual Report of the Council of Economic Advisers, January, 1964. Wash., 1964, p. 72.

(٢) النظريات الاقتصادية البرجوازية والسياسة الاقتصادية للدول الإمبريالية / بإشراف أ.غ.ميليكوفسكس. موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٢٢٣ .

الزنجية. وكان للتوزع الجغرافي للفقراء الزنوج أهمية خاصة: أصبحت المدن الكبيرة التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ألف نسمة في عام ١٩٦٤ في منتصف العقد المسرح الرئيسي للاضطرابات العرقية والتي عاش فيها ٤١٫٧% من جميع الفقراء السود (٢٣٫٨% من الفقراء البيض). ومن غير المحتمل أن تبدأ الحرب ضد الفقر إذا كان الفقر بين السود نادراً ومشتتاً كما هو بين البيض[١]. وشكل الفقر وسط السكان السود وكذلك الاستياء الجماعي المتنامي للسود مشكلة سياسية خاصة لحكومة الديمقراطيين، الذين اعتمدوا على ناخبين المراكز الصناعية الضخمة تقليدياً.

تم تحديد الفكرة والخطوط الأساسية في برنامج «الهجوم على الفقر» في عهد كينيدي[٢]. وأصدر ل. جونسون تعليماته بعد أن أصبح رئيساً لتسريع إعداد هذا البرنامج، الأمر الذي ساعد في اقتراب الانتخابات الرئاسية الدورية. وأعدت مجموعة العمل الخاصة بقيادة قائد فيلق السلام س. شرايفر الذي عينه الرئيس معاوناً خاصاً له في الصراع ضد الفقر مشروع قانون حول الإمكانات الاقتصادية في آذار ١٩٦٤ والذي صادق عليه الكونغرس من دون أية تعديلات مهمة، وعلى الرغم من أنه وفقاً للتفسير الرسمي الواسع، فإن جزءاً كبيراً من جميع الإجراءات الاجتماعية لإدارة جونسون ضد الفقر - وبالتحديد قانون ١٩٦٤ وهيكلية البرنامج التي أعدت على أساسه - أصبحت الابتكار الرئيس للإدارة في هذا المجال ورمزاً لكل «الحرب ضد الفقر».

---

(١) *Tobin J.* Raising the Incomes of the Poor.— In: Agenda for the Nation/Ed, by K. Gordon. N. Y., 1968, p. 78.

(٢) البيت الأبيض «برامج الحرب والفقر» - التاريخ الجديد والحديث ، ١٩٨٤، رقم ٤، ص ٤٧ - ٤٩. بيتشاتنويةف.أو.

وفقاً لقانون ١٩٦٤ تم تأسيس إدارة الإمكانات الاقتصادية في قوام الهيئة التنفيذية لدى الرئيس. والمكلفة بواجبات عملياتية لتنفيذ القسم الأكبر من البرامج المقدمة. هذا وعين الرئيس جونسون س. شرايفر المدير الأول لإدارة الإمكانات الاقتصادية. تضمن قانون الإمكانات الاقتصادية أربعة أنواع من إجراءات الصراع ضد الفقر: الإعداد والتدريب المهني، برامج العمل في المجتمعات التي تنفذ برعاية السلطات المحلية، البرامج الخاصة لمساعدة الزراعات المحلية والأعمال الصغيرة، وكذلك نشاط المنظمات من النوع التبشيري «المتطوعون لخدمة أمريكا».

جرى الاعتماد بشكل رئيس على الإعداد والتدريب المهني وسط الشباب في الدرجة الأولى وخاصة الذين يعانون من البطالة. وكان البرنامج الأكثر أهمية هو ما يسمى بفيلق العمالة الذي امتص في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ ١٨,٩ %من الاعتمادات المخصصة من إدارة الإمكانات الاقتصادية[١]، إلا أن فيالق العمالة هذه استطاعت تغطية جزء صغير جداً من الشباب الذين هم بحاجة إلى التدريب وتم تدريب ٤٢ ألف عامل فقط في ١٢٣ مركزاً لفيالق العمالة في فترة قمة نشاطها (صيف ١٩٦٧)، علماً أن عدد اليافعين المحرومين من الدراسة في المدارس أو العمل حوالي المليون[٢]. وبلغ عدد المتدربين في هذه الفيالق خلال الفترة ١٩٦٥ -١٩٦٨ حوالي ١٩٥ ألف شخص فقط - من بينهم أكثر من النصف زنوج[٣]. شمل البرنامج الآخر الذي بدأ في عام ١٩٦٤ - «فيالق الشباب في مراكز الإقامة» نظام الإجراءات لتوظيف اليافعين

---

(١) حسب: *Levitan S.* The Great Society's Poor Law. A New Approach to Poverty. Baltimore, 1969, p. 95.

(٢) The Tide of Progress, 3rd Annual Report of the Office of Economic Opportunity. Wash., 1967, p. 7.

(٣) As the Seed Is Sawn, 4th Annual Report of the Office of Economic Opportunity. Wash., 1968, p. 54.

من الأسر المحتاجة في مكان الإقامة. وللحصول على الحد الأدنى من التعليم والتأهيل أعدت برامج خاصة من قبل الفقراء الكبار العاطلين عن العمل تحت تسمية «العمل والخبرة». فقد كان مخصصاً لأرباب العائلات الذين كانوا يحصلون على إعانات مالية، وتلخص هذا البرنامج في المساعدة للحصول على الاختصاص (المرتبط في مجال الخدمات والأعمال الطرقية وغيرها) في دورات تأهيل ارتجالية نظمتها الأجهزة المحلية للضمان الاجتماعي على معدات ووسائط إدارة الإمكانات الاقتصادية. وأنشأت أيضا منظمة تدريب التعليم العام للأشخاص من ذوي التعليم ما دون الصف السادس الابتدائي والغير القادرين على إيجاد العمل. وحتى تاريخ توقف هذا البرنامج في صيف ١٩٦٩ بلغ عدد المتدربين في هذا البرنامج ٢٢٥ألف شخص والنفقات خلال الفترة ١٩٦٥ ١٩٦٨ بلغت ٧% من مجمل ميزانية إدارة الإمكانات الاقتصادية. وبحسب المعطيات المتوفرة غير الكاملة فإن أقل من نصف المشاركين في البرنامج كانوا قادرين على الحصول على العمل[١].

عرض قانون الإمكانات الاقتصادية الإجراءات الخاصة في مكافحة الفقر في المناطق الزراعية: تقديم قروض تفضيلية للمزارعين المتعثرين والعمال الزراعيين، وكذلك تقديم المعونة الطبية والقانونية، تدريب محو الأمية والمهن التي لا تحتاج إلى مهارة للعمال المهاجرة والموسمية الزراعية. وشكل ٧ مليون عامل وعضو أسري أكثر المجموعات المحرومة والمهنية كثيرة العدد، ولكنها حصلت على وسائل مساعدة بسيطة حوالي ١,٩ % من مساعدات إدارة الإمكانات الاقتصادية في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ أو أقل من ٤ دولارات للشخص الواحد[٢].

(١) Kershaw J. Government against Poverty. Wash., 1970, p. 32—33.
(٢) Ibid., p. 38.

أسند دور خاص لبرامج وتكتيك العمل المجتمعية في تشريع النضال ضد الفقر والتي أصبحت المبدأ الأساسي التنظيمي في الجزء الأكبر من الإجراءات الاجتماعية ضمن أطر «الحرب ضد الفقر». وتتلخص فكرة هذا الابتكار في تعزيز فعالية وتحسين تنسيق البرامج المختلفة لمساعدة الفقراء على المستوى المحلي بواسطة ضم المجتمع المحلي (بما فيها ممثلي متلقي المعونات) إلى إعداد وتنفيذ هذه البرامج. هذا واعتمدوا مفهوم «الأفعال المجتمعية» المؤكد في عدد من التجارب المحلية بإشراف اللجنة الرئاسية حول الجريمة وسط الأحداث في ١٩٦١ -١٩٦٣ من مؤلفي قانون الإمكانات الاقتصادية، طالما أنها تركت انطباعاً ضرورياً جديداً وطابعاً مركباً في التعامل مع «الصراع ضد الفقر» الذي يعتمد على البيئات الشعبية وسط الجماهير الديمقراطية في الستينيات، وعلى أفكار الحكم الذاتي وديمقراطية المشاركة[١]. وشكلت وكالات الأفعال المجتمعية الخلية الأساسية الإدارية في هذه البنية والمؤلفة من ممثلي المجتمع والسلطات المحلية (وفقاً لصيغة القانون) بالمشاركة القصوى الممكنة لسكان تلك المناطق ومتلقي المعونة. وتبين أن من وضع التشريع لم يقيِّم آثار هذه المشاركة جيداً، والتي أدت إلى صراع سياسي حاد[٢]. وتضمنت مهام هذه الوكالات إعداد وتنفيذ الإجراءات الخاصة في الصراع ضد الفقر وكذلك تنظيم ومراقبة تطبيق عدد من البرامج الفيديرالية. واستخدمت المنشآت والمنظمات القائمة (المدارس والمشافي والجامعات وغيرها) كقاعدة لها، وتكفلت إدارة الإمكانات الاقتصادية بـ ٩٠ % من النفقات على هذه التدابير. إذ بلغ عدد

---

(١) Knapp D., Polk K. Scouting the War on Poverty. Social Reform Politics in the Kennedy Administration. Lexington, 1971, p. 138—139

(٢) *Yarmolinsky A.* The Beginnings of OEO.—In: On Fighting Poverty. Perspectives from Experience/Ed, by J. Sundquist. N. Y., 1969, p. 49.

هذه الوكالات في الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٨ في جميع الولايات حوالي الألف - وكل وكالة كانت تغطي قسماً من مدينة كبيرة أو عدة مقاطعات على أراض زراعية. وبلغت حصة برنامج الأعمال المجتمعية خلال الفترة ١٩٦٥ -١٩٦٨ حوالي ٢,٥ مليار دولار، أو ٤٥,٨% من مجموع نفقات إدارة الإمكانات الاقتصادية. وأنفقت حوالي نصف الاعتمادات على البرامج الفيديرالية، وحوالي ٤٠% على إجراءات المبادرات لنفس وكالات الأعمال المجتمعية(١).

احتل برنامج تدريب أولاد الفقراء في سن ماقبل المدرسة مكاناً مهماً من بين البرامج التي ينفذها برنامج العمل المجتمعي تحت اسم «هيد ستارت (عملية البدء). وعلى الرغم من تخصيص ٣٨ % من مجموع الاعتمادات على خط برامج العمل المجتمعي في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ فإن حسابات إدارة الإمكانات الاقتصادية ومن أجل ضمان التدريب المنتج لجميع الأطفال الفقراء يجب تخصيص حوالي ٦,٥ مليار دولار سنوياً أو أكثر بـ ٣٣ ضعفاً مما خصص لهذا البرنامج في عام ١٩٦٦(٢). وخصص البرنامج التعليمي الفيديرالي الآخر ضمن أطر برنامج العمل المجتمعي «قفزة إلى الأمام» لتأهيل تلاميذ المدارس للكليات من الأسر الفقيرة. ولكن بسبب النقص الكبير في الوسائط فقد شمل هذا البرنامج أكثر بقليل من ٢٠ ألف طالب مدرسي فقط(٣).

كان من المفترض أن يشمل برنامج المبادرة المحلية بإشراف نظام برامج العمل المجتمعي دائرة عريضة من المهام: المساعدة في تأمين العمل

---

(١) حسب: *Levitan S.* Op. cit., p. 95, 123

(٢) Ibid., p. 139, 140.

(٣) The Quiet Revolution, 2nd Annual Report of the Office of Economic Opportunity. Wash., 1966, p. 42

والخدمات الطبية، الكفاح ضد الأمية، إصلاح وإنشاء الأبنية السكنية، مساعدة الجمعيات التعاونية في الأراضي الزراعية، إجراءات مراقبة الولادة وغيرها. فقد تركز هذا النشاط، كقاعدة، في ما يسمى «بالخدمات المركزية المحلية»، الذي هو نوع من المراكز الأساسية «للحرب ضد الفقر». لم يظهر أي تأثير مباشر لهذه الإجراءات إذا أخذنا بعين الاهتمام الفجوة بين قلة الموارد المخصصة وحجم مشكلة الفقر بحد ذاتها. هذه الفجوة تنطبق بالكامل على مخصصات برامج العمل المجتمعية عامة.

نفذت الإجراءات ضد الفقر ضمن أطر البرامج الاجتماعية الأخرى (المجتمع العظيم) إضافة إلى قانون الإمكانات الاقتصادية. وصدر قانون تطوير وتدريب الموارد البشرية (١٩٦٢) في ميدان التعليم والتدريب المهني الذي تحول منذ عام ١٩٦٧ بالدرجة الأولى إلى تدريب الفقراء، وكذلك برنامج زيادة عدد الوظائف في ميدان العمل الذي بدأ في عام ١٩٦٨، والذي يمثل مساعدات مالية حكومية لتدريب القوة العاملة المؤهلة من أجل منشآتها. ومع ذلك فإن تأثير هذه البرامج على تقليص الفقر حسب تقديرات غالبية الاختصاصيين كان محدوداً[١].

أصبح قانون التعليم الابتدائي والمتوسط وقانون التعليم العالي (الثانوي) اللذان أقرّهما الكونغرس عام ١٩٦٥ أهم الإصلاحات في مجال التعليم. وعُدَّ هذان القانونان رداً على تحدي الاشتراكية الحقيقية التي أكدت على تفوق ونجاحات نظام التعليم الاشتراكي الكبيرة في ذلك الوقت.

---

(١)Studies in Public Welfare, Paper N 3. The Effectiveness of Manpower TrainingPrograms: A Review of Research on the Impact on the Poor. Wash., 1972, p. 40, 60.

وتضمن الأول ضمن أطر التوسع العام في المعونة الفيديرالية للمدارس تخصيص الوسائل الخاصة للمناطق التعليمية ذات الطبقة الكبيرة من طلاب العائلات المحتاجة. وبسبب محدودية المخصصات (أقل من مليار دولار لعام ١٩٦٦) فإن الهدف المعلن في الفقرة الأولى من القانون- ضمان ٥٠ % زيادة النفقات على كل محتاج - لم تتحقق. وبالرغم من محدودية الدعم (في عام ١٩٦٦ تم تخصيص ٥٨ مليون دولار فقط) فإن هذه الخطوات ساعدت على رفع مستوى التعليم للشباب ذوي الدخل المنخفض.

تم تقديم البرنامج الخاص «ميدي كيد» - المعونة الطبية - الذي صادق عليه الكونغرس عام ١٩٦٥ على شكل تصحيح قانون الضمان الاجتماعي وذلك في مجال الخدمات الصحية الاجتماعية، وتضمن البرنامج المساعدة المادية المباشرة لتسديد الحسابات الطبية لمتلقي المعونة من الفقراء حسب الأساس المختلط الفيديرالي والمحلي في الولايات[١]. وبقي خارج هذه الخدمة الفقراء المحرومون من المعونة ويشكلون ثلث الفقراء، هذا دون الحديث عن النقص الكبير والنوعية المتدنية من الرعاية الصحية وخاصة في المناطق الزراعية. ويكفي القول أن حصة الطفل وسطياً من الأسرة الفقيرة المقيمة في منطقة زراعية حتى نهاية الستينيات ٥ دولارات فقط مخصصة حسب برنامج ميدي كيد[٢] (المعونة الطبية).

أُطْلِقَ برنامج دعم الدولة لجزء من نفقات الفقراء على المواد الغذائية على شكل بطاقات تموينية للحصول بموجبها على كمية ضئيلة من أرخص

---

(١) الولايات المتحدة: أزمة السياسة الاجتماعية: (الدولة والضمان الاجتماعي). موسكو، ١٩٧٨، ص ٢٣٦ - ٢٣٧. كاسيروف ي.ب.

(٢) A Decade of Federal Antipoverty Programs, p. 203.

المنتجات وذلك بهدف التخفيف من معاناة الوضع اليائس. وخصص مبلغ ٣٦ مليون دولار بحسب قانون ١٩٦٤ الخاص لعام ١٩٦٥، وشكل عدد المستفيدين من هذه المعونة أكثر بقليل من ٦٠٠ ألف شخص[١].

اتُّخِذَتْ في النصف الثاني من الستينيات، إضافة إلى ذلك، بعض التدابير لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض لاستئجار الشقق في الأبنية السكنية الخاصة وبتوسيع محدود لبرنامج التمويل الفيديرالي من أجل بناء المنازل الرخيصة بحسب قوانين الأبنية السكنية وتطور المدن في عام ١٩٦٥ و١٩٦٨ وكذلك في الصراع ضد التمييز العنصري عند بيع أو استئجار المنازل (الفقرة ٨ من قانون الحقوق المدنية).

بهذا الشكل ومن أجل تحقيق الأهداف الراديكالية خارجياً (القضاء الكامل على الفقر) اقترحت حملة من الوسائل التقليدية غير الكافية[٢]. فقد تطابق هذا مع النهج العام لإدارة الديمقراطيين تجاه مشكلات الفقر. وطالبت التدابير الاجتماعية - بحسب رأي الرئيس جونسون - بإزالة أسباب الفقر وليس آثاره[٣]، إلا أن هذه الأسباب لم تكن في النظام القائم بسبب البطالة المزمنة وعدم المساواة الكافية في توزيع الدخل، بل في الفقراء أنفسهم - عدم كفاية التدريب التعليمي والمهني ونقص المهارات الفردية الضرورية والدافع للعمل ونمط الحياة وما إلى ذلك. وبالتالي فإن طرق حل هذه المشكلة ليس في إعادة توزيع الدخل وتأسيس صناديق الاستهلاك الاجتماعية الكافية، وإنما في

---

(١) *Plotnick R., Skidmore F.* Program against Poverty. N. Y., 1975, table 6, 9.

(٢) انظر المزيد: الموازنة الاتحادية والطبقات الفقيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. موسكو. ١٩٨١، ص ٩٨ - ٩٩. فاسيلييف ف.س.

(٣) Congressional Record, vol. 110, pt 4, p. H5287.

تكييف الفقراء أنفسهم مع الإنتاج الرأسمالي القائم وذلك بزيادة إمكانية استخدامهم في سوق العمل(١). وكان القصد من التشريع الجديد إطلاق توجهه الإنتاجي البنّاء مع التركيز على قدراته بدلاً من المساعدة. وفي الوقت نفسه التغاضي عن عدم القدرة العضوية للاقتصاد الرأسمالي لضمان عمل جميع الأشخاص القادرين على العمل بما فيهم المؤهلون.

هذه الطريقة البسيطة التي تتجاهل الجوهر الحقيقي والطبيعة الطبقية لمشكلة الفقر المرتبطة ارتباطاً لا ينفصم مع جميع جوانب الواقع الرأسمالي - هو النظام الاقتصادي، اللامساواة الاجتماعية، العنصرية والأشكال الأخرى للتمييز العنصري والاضطهاد وعبادة الفرد. وبالتالي لم تكن هذه الحسابات الخاطئة تقنية مثل الطابع الاجتماعي - الطبقي، لأن القضاء على الأسباب الحقيقية للفقر أمر مستحيل في أطر الرأسمالية. وأشار الشيوعيون الأمريكيون في برنامجهم الاقتصادي إلى أن السبب الرئيس في البطالة ليس في أتمتة الإنتاج وليس في العيوب الشخصية أو انعدام الفرص، وإنما السبب يكمن في أن النظام الاقتصادي الذي يُخضِعُ الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح الشخصية بدلاً من أقصى فائدة عامة(٢). وإلى ذلك فإن فكرة «الحرب ضد الفقر» المفروضة على الفقر من الأعلى افترضت تجسيدها بيروقراطياً محضاً تم تأكيده عملياً من خلال إنشاء جهاز إداري مكلف منفصل تماماً عن الاحتياجات الحقيقية ومصالح الطبقات الأشد فقراً. ويعدُّ النمو الاقتصادي المطّرد الشرط الأهم في «الحرب على الفقر» مثله مثل برنامج «المجتمع العظيم». واعتبرت الزيادة في الكعكة الاقتصادية بديلاً غير مؤلم لإعادة

(١) American Economic Review, 1965, May, vol. 55, p. 528—529.

(٢) Worker, 1964, May 3.

توزيع الدخل القومي كمصدر رئيسي لتمويل البرامج الاجتماعية الجديدة لا يضر بمصالح الاحتكارات ودافعي الضرائب العاديين[1]. وليس مصادفة أن يترافق تخصيص الاعتمادات الأولى «للحرب على الفقر» مع تخفيض الضرائب الضخمة عن السكان والشركات الصناعية. وكان من المتوقع أن توفر الطفرة الاقتصادية تحديد أماكن عمل جديدة للفقراء الذين اتبعوا دورات تدريبية وتأهيلية للعمل وتبين أن الخطط البديلة لزيادة فرص العمل - على حساب الأعمال الاجتماعية الواسعة النطاق بحسب منطق «النهج الجديد» التي عرضت على الكونغرس في الستينيات وخارجه، ولكنها لم تكن جزءاً من «المجتمع العظيم».

كانت حسابات الاعتماد على الذات في إدراج الطبقات الفقيرة في نظام الإنتاج الرأسمالي بأقل التكاليف المالية والسياسية بالنسبة للدوائر الحاكمة ذاتها ولادة نموذجية للسياسة الليبيرالية الجديدة مع أملها في القدرة الكلية للتدخل الحكومي والثقة في الإمكانات غير المحدودة للاقتصاد الأمريكي. وأظهرت الفترة التي تلت «الحرب على الفقر» بشكل كامل التناقض الداخلي وعدم فعالية هذه الطريقة في المعالجة.

كانت بداية «الحرب ضد الفقر» واعدة. فانتصار جونسون المثير للإعجاب تحت شعار «المجتمع العظيم» على غولد ووتر الذي هاجم أسس دولة الرفاهية وفوز الديمقراطيين في انتخابات عام ١٩٦٤ والغالبية في الكونغرس - كل ذلك يشهد على شعبية النهج الإصلاحي للديمقراطيين ويمنحه دعماً قوياً في المستقبل. وأقر الكونغرس الـ ٨٩ الأكثر ليبيرالية خلال جميع سنوات ما بعد

(١) American Economic Review, 1965, Mar., vol. 55, p. 122—130.

الحرب في الدورة الأولى (كانون الثاني - تموز ١٩٦٥) تشريعاً اجتماعياً قياسياً من حيث الحجم خلال مئة يوم من عهد روزفلت الذي تضمن قانون الرعاية الصحية «ميدي كير» لكبار السن إضافة إلى الإصلاحات المذكورة أعلاه. واستطاعت إدارة جونسون كسبَ دعمِ سياسته الاجتماعية بواسطة شعار التوافق الكبير لجميع الطبقات والمجموعات الاجتماعية في المجتمع الأمريكي، الأمر الذي ظهر في سعيها لإقامة شكل من الوحدة الوطنية بغية تعزيز الجبهة الداخلية تجاه العدوان الدائر في فيتنام. وخلافاً لفترة النهج الجديد فإن الرأسمال الاحتكاري تلقى التدابير الاجتماعية للديمقراطيين والخاصة بالحرب على الفقر بكل سرور، بغض النظر عن معارضة غرفة ورابطة الصناعيين الوطنية لمشروع القانون حول إدارة الإمكانات الاقتصادية. وفسر هذا الموقف أولاً بالوعي المتنامي في الدوائر الاحتكارية لضرورة إضعاف الاضطرابات في غيتو المراكز الصناعية التي تؤدي إلى خسائر فادحة فضلاً عن غيرها. ومع ذلك فإن العقود مع إدارة الإمكانات الاقتصادية في مجال الإعداد التعليمي والتأهيلي قدمت للشركات إمكانية مفيدة في التجربة على حساب الدولة في هذا المجال الاقتصادي المستقبلي(١). ولكن هذه العوامل بقيت محافظة على قواها طالما استمر التنافس الاقتصادي العالي ونمو أرباح الاحتكارات.

دعمت الحركة العمالية المنظمة بقوة منذ البداية التدابير ضد الفقر. وإذا تضامن تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل - مجلس النقابات الإنتاجية مع نشاط الإدارة الأمريكية فإن النقابات العمالية المركزية اليسارية ذهبت بعيداً في مطالبها.

---

(١) McHale J. Big Business Enlists for the War on Poverty.— Trans-Action, 1965, May-June, p. 3—9

وشارك الكثير من النقابات بفعالية من أجل الإمكانات الاقتصادية وخاصة ضمن أطر الأعمال المجتمعية. ولعب ضغطها السياسي على الكونغرس دوراً هاماً جداً في اعتماد القسم الأكبر من تشريعات «المجتمع العظيم»[1].

عملت التنظيمات الزنجية كثيرة العدد والليبيرالية والدينية بالتعاون مع النقابات العمالية في هذا الاتجاه. وأظهرت استطلاعات الرأي العام أن الإجراءات الأساسية في برنامج «المجتمع العظيم» حتى لحظة عرضها على الكونغرس (نهاية ١٩٦٥) تمتعت بدعم غالبية الناخبين، ومن بين الإجراءات «الحرب على الفقر» التي وافق عليها ٧٣% من مجموع المقابلات مع ل. هاريس، وحققت شعبية الرئيس جونسون الشخصية مستوىً قياسياً ٦٧%[2].

تولدت قناعة عامة في أساس رد الفعل الاجتماعي هذا، في أن المصالح الجماعية بغض النظر عن تنوعها واختلافاتها يمكن أن تتحقق بدون أن يسبب أحد ضررا للآخر - على حساب النمو الاقتصادي وازدهار الرفاه العام. وعلى الرغم من أن أرباح الاحتكارات في الأعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ازدادت أسرع من زيادة أجور العمال، فإن الاتجاه العام لرفع مستوى الدخل ساعد على توسيع هذا التصور الوهمي. وفي ظروف الطفرة الاقتصادية (١٩٦٤ - ١٩٦٥) التي حفزتها سياسة الدولة المالية والائتمانية - النقدية والتي اتصفت بمستوى سياسي عال في التوظيف وباستقرار الأسعار، فإن الاقتصاديين الحكوميين أصبحوا يفكرون جدياً بمشكلة «فائض الميزانيات». وبحسب التوقعات التقريبية لمجلس المستشارين الاقتصاديين التي أعدت في عام ١٩٦٥ فإن

(١) *Greenstone J.* Labor in American Politics. N. Y., 1969, p. 336—343.

(٢) Washington Post, 1966, Jan. 9.

الواردات الإضافية إلى الخزينة في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ينبغي أن تصل إلى ٥٠ مليار دولار[1].

ليس عجبا أنه بانتظار هذه الفوائض الميزانية فإن مهندسي «الحرب على الفقر» نظروا إلى المخصصات الأولية والمتواضعة لهذه الأغراض هي فقط الاختراق الأول ويليها هجوم حقيقي شامل. وتضمنت الخطط المستقبلية لإدارة الإمكانات الاقتصادية الزيادة المطَّردة لمخصصات الصراع ضد الفقر (حتى ١٦,٩ مليار دولار في العام المالي ١٩٧٠ بما فيها ميزانيتها الذاتية خلال تلك الفترة (حتى ١٠,٤٦ مليار دولار)[2]. وعد س. شرايفر الكونغرس أنه في هذا الظرف سيقضي بالكامل على الفقر في البلاد حتى عام ١٩٦٧ - الذكرى الـ ٢٠٠ لتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه لم تمض فترة قصيرة إلا وقد شطبت في الحقيقة كل حسابات المحافظة على القاعدة المادية السياسية وتوسيعها للحرب على الفقر والمجتمع العظيم.

سرعان ما أصبح يظهر فقدان التقدم الحقيقي في تحسين الوضع المادي للقاعدة الاجتماعية على خلفية وعود الحكومة الصاخبة بالقضاء على الفقر واللامساواة[3]. فالهوة المتنامية بين التوقعات الكبيرة للفقر ومحدودية البرامج الحكومية أجبرت مدير إدارة الموازنة تش. شولتز التركيز في تقريره إلى

---

(١) New York Times Magazine, Nov. 7, 1965, p. 32—33.

(٢) Lyndon B. Johnson Library, The Office of Economic Opportunity during the Administration of President Lyndon B. Johnson, Administrative History, vol. 1, pt 2 P- 622. (Далее: LBJL).

(٣) المجتمع العظيم: الإعلان والواقع. موسكو، ١٩٦٩، ص ١٤٤ - ١٤٥. ماكلارسكي ي. إ.

الرئيس على تشويه سمعة هذه البرامج والجهات التي أعدتها[1]. وأكد على ذلك صراحة المؤتمر الأول لمنظمة «الحملة الصليبية للمواطنين ضد الفقر» الذي عقد في نيسان ١٩٦٦ في واشنطن. فقد تحول الاجتماع الوطني العام الأول لممثلي الفقر إلى مجابهة مفتوحة لممثلي البيت الأبيض مع الموفدين. واضطر المتحدث شرايفر لمغادرة قاعة المؤتمر نتيجة استهجان الموفدين له بسرعة وتم تسجيل ٢١ إضراباً عرقياً ضخماً في العام ذاته ١٩٦٦ في البلاد والتي عبرت عن استيائها الكبير من فقر الزنوج ووضعهم المزري. بهذا الشكل وبدلاً من تهدئة الطبقات الاجتماعية الدنيا فإن الحرب على الفقر حركت نشاطهم السياسي وعززت الاستياء أكثر.

تغير الموقف من الحرب على الفقر من جانب أكثر الطبقات ثراء، في آن واحد، في بيئة اتسمت بالنمو السريع للاضطرابات العرقية والزيادة الحادة في التضخم، والتي بدأت في عام ١٩٦٦ ترتبط بشكل رئيس بازدياد النفقات الحربية. وأظهرت الاستطلاعات المغلقة للمناخ السياسي في البلاد بتكليف من البيت الأبيض عشية انتخابات ١٩٦٦ أن تكاليف المعيشة والقضية العرقية أصبحت أكثر إيلاماً لغالبية الناخبين الذين ينتمون إلى الطبقات الثرية[2].

أدى انشغال هذه الطبقات بنمو التضخم وشرارات الاضطرابات العنصرية في المدن إلى تنامي شعبية دياغوجية اليمين الذي ربط الحرب ضد الفقر مع المصالح الأنانية للسكان الملونين. ولذلك فإن نمو التضخم ارتبط في تصور قسم

---

(١) Ch. Schultze to the President, November, 7, 1966.—LBJL, White House Central Files (Далее: WHCF), Welfare (Executive), Box 28

(٢) A Survey of Political Climate... June 2, 1966.— Ibid., Public Relations (Confidential).

كبير من الطبقات المتوسطة وحتى الطبقات العاملة البيضاء مع توسع برامج المعونة الاجتماعية للفقراء الملونين والذي كان نتيجة لتعزيز روح التمرد. وانخفضت نتيجة لذلك شعبية برامج «المجتمع العظيم» وسط مجموعات الطبقات الثرية، كما تأكد ذلك في معلومات السياسيين الديمقراطيين المحليين في البيت الأبيض. فقد كتب حاكم ولاية كاليفورنيا إ. براون إلى الرئيس الأمريكي: يعدُّ الكثيرون الأمريكيون أن هذه البرامج تنفذ لصالح الآخرين وعلى حسابهم[١]. وتشتت الإجماع الفضفاض حول المجتمع العظيم أمام الأعين. كانت هذه ظاهرة طبيعية للتناقض الداخلي العميق في الإصلاحية الليبيرالية المصممة على أساس مزج نهج التبرعات التي تدفع من جيب دافعي الضرائب العاديين، مع الحفاظ على النظام القائم في توزيع الدخل وعلى امتيازات الاحتكارات.

أصبحت نتائج انتخابات ١٩٦٦ في الكونغرس وأجهزة السلطات المحلية مؤشراً بليغاً لتزايد الأمزجة المحافظة. وتكبد الديمقراطيون خسارة كبيرة: ٤٧ مقعداً في مجلس النواب، ٣- في مجلس الشيوخ، ٨ مناصب حكام ولايات، والتي تركزت في أضخم الولايات الصناعية في الشمال الشرقي والشمال الغربي حيث نطاق الاضطرابات الزنجية كان كبيراً. وتغير توازن القوى في الكونغرس جوهرياً لصالح معارضة الجمهوريين المحافظة وديمقراطيي الجنوب الذين يقاومون برامج «المجتمع العظيم» وخاصة الحرب ضد الفقر، التي ازدادت بشكل ملحوظ[٢]. ولم يكتف الكونغرس بقطع مخصصات إدارة الإمكانات الاقتصادية فقط وإنما سارت في طريق تقييد حرية أعمال الإدارة في أماكن عملها. وخفضت حصة الوسائط التي كانت تحت

(١) E. Brown to L. Johnson, December 30, 1966,— Ibid., Political Affairs (California).

(٢) *Donovan J.* The Politics of Poverty. N. Y., 1967, p. 131.

تصرف وكالات الأعمال المجتمعية والمخصصة لبرامج المبادرات المحلية، وأدخل الكونغرس في ذلك العام تصحيحاً تضمن تعزيز مراقبة السلطات المحلية لنشاط وكالات الأعمال المجتمعية. ولكن المساهمة الفعالة في طي الحرب على الفقر هي التي قدمتها إدارة جونسون نفسها. فهي لم تسرع في تدعيم وعودها الاحتفالية بالأفعال. حتى أن الإدارة في عام ١٩٦٥ وفي ظروف الوضع الاقتصادي الملائم ومع انعقاد الكونغرس الـ ٨٩ ذي الأمزجة الليبيرالية خفضت الميزانية التي طلبتها إدارة الإمكانات الاقتصادية للعام المالي ١٩٦٦ بمقدار الضعف من ٣,٤ مليار حتى ١,٧٥ مليار دولار، الشيء الذي لم يزد عن الاعتمادات التجريبية الضئيلة للسنة الأولى من الحرب على الفقر.ومع تصاعد الحرب على فيتنام وتعقيد الوضع الاقتصادي وتفاقم الصراع السياسي حول السياسة الداخلية والخارجية فإن الرئيس فقد بقية الاهتمام في مشروعه الخاص متبعاً نصائح مستشاريه حول ضرورة نقل اللهجة من الابتكار والتغيير لتحقيق الاستقرار والشعور بالأمن...... وتحويل التشريع الليبيرالي للسنوات الأخيرة إلى الوضع الراهن(١).

أصبح التخفيض الحاد في الإمكانات المالية للحكومة بسبب تصعيد الحرب في فيتنام وتزايد التضخم في البلاد العامل الأهم في هذا التحول باتجاه المحافظين في المجال الاجتماعي. وبدلاً من الفوائض في الميزانية المتوقعة كان من المتوقع أن تشهد الإدارة نمواً سريعاً في عجز الموازنة الفيديرالية بسبب نفقات الحرب على فيتنام، التي بلغت حوالي ٢٠ مليار دولار سنوياً. أشار شولتز في تقريره إلى الرئيس «تتلخص المشكلة في أننا بكل بساطة غير قادرين على تمويل البرامج الجديدة

---

(١) J. Roche to L. Johnson, July 6, 1967.—LBJL, WHCF, Political Affairs (Platforms); D. Cater, B. Wattenberg, E. Duggan to the President, August 10, 1967.—Ibid., Political Affairs (Elections, Campaigns

للمجتمع العظيم. حتى تمويل البرامج الموجودة سابقا بالحجم الثابت سيكون عملاً صعباً للغاية[1]، وتزايد الضغط من وراء الكواليس على الإدارة من جانب الرأسمال الاحتكاري الذي طالب بالتخفيض الكبير للنفقات الاجتماعية آخذاً بعين الاعتبار نمو التضخم وعجز الموازنة[2].

انتهجت إدارة الديمقراطيين منذ عام ١٩٦٦ سياسة تقليص الاعتمادات المدنية بهدف التعويض عن النفقات الحربية المتنامية. وانتقلت «الحرب على الفقر» في نظام الأولويات الحكومية إلى الخطة الأخيرة نهائياً. والسؤال المطروح في النهاية «أية حرب هي الأهم ؟. يبرهن رئيس لجنة اعتمادات أجور النواب ج. ميهون لس. شرايفر على ضرورة تخفيض اعتمادات مؤسسات الأخير، والفقر عندنا كان وسيبقى»[3]. إذ أن الاعتمادات عن طريق إدارة الإمكانات الاقتصادية كانت مجمدة في نقطة انطلاقها، وذلك بالجهود المشتركة بين الإدارة والكونغرس، وحتى أن مسؤول أركان الحرب ضد الفقر نفسه قد أقلع عن محاولاته في تغيير الوضع المترتب وبدلاً من توسيع برامج الصراع ضد الفقر أصبحت إدارة الإمكانات الاقتصادية تدافع فقط عن وجودها، كما ورد في البحث المرفق لهذه البرامج[4]. وبدأت «الحرب ضد الفقر» تختفي تدريجياً من قائمة المبادرات التشريعية الجديدة ولائحة مصطلحات البيت الأبيض.

---

(١) Ch. Schultze to the President, November, 7, 1966.—Ibid., Welfare (Executive), Box 28.

(٢) McQuaid K. The Big Business and Presidential Power. From F. D. R. to Reagan. N. Y., 1982, p. 249-251.

(٣) US House of Representatives, Hearings before the Subcommittee of the Committee on Appropriations: Supplemental Apropriation Bill of 1967. Wash., 1967, p. 267.

(٤) *Levitan S.* Op. cit., p. 69.

وصلت مسيرة الآلاف من الفقراء إلى واشنطن في أيار - حزيران ١٩٦٨ إلى خاتمتها الطبيعية. وتحولت هذه المسيرة التي نظّمها التحالف الواسع بين التنظيمات الزنجية والنقابية والطلابية إلى مظاهرة كبيرة للتعبير عن الاستياء من السياسة الاجتماعية للحكومة ومن الفقر الجماعي المستمر والجوع والبطالة. ولجأ البيت الأبيض إلى الإلغاء القسري لمخيم الفقراء بعد محاولات فاشلة في تهدئة مشاركي المسيرة بالاعتماد على الإنجازات السابقة وبالوعود الضبابية للمستقبل[١]. وتحولت من حرب ضد الفقر إلى حرب ضد الفقراء، وأدت خيبات الأمل الجماعية إلى تعاظم الاحتجاج الاجتماعي وذلك نتيجة للبرامج الاجتماعية لبرامج «المجتمع العظيم»، وخاصة في حرب لا هوادة فيها ضد الفقر.

على الرغم من أن عدد الفقراء قد انخفض حتى ٢٥٣٨٩ ألفاً حتى عام ١٩٦٨ بحسب الإحصائيات الرسمية للفقر، فإن التخفيض لم يكن ناتجاً عن برامج المساعدات الحكومية بقدر ما كان بسبب الوضع الاقتصادي المرتفع في الستينيات، والأمر الرئيس أنه لا يعني التحسين الحقيقي في وضع الفقراء الأمريكيين[٢]. ومع انخفاض المستوى الرسمي للفقر فإن رفعه الشكلي وغالباً الحد الأدنى لم يضمن الخروج من منطقة الفقر. واتضح أن الفجوة بين مستوى الدخل في أمريكا الوسطى وغيرها في الفترة ١٩٦٤ –١٩٦٨ ازدادت أكثر[٣].

---

(١) مسيرة الفقراء إلى واشنطن وسياسة البيت الأبيض - التاريخ الجديد والحديث. ١٩٧٧، رقم ٣، ص ٧٧. غيغفسكي إ.أ.

(٢) Current Population Reports, Series P-60, N 98. Wash., 1975, table 1.

(٣) A Decade of Federal Antipoverty Programs, p. 89, 90.

حدثت تغيرات جدية في بنية طبقات السكان المحرومة أدت إلى زيادة نسبة مجموعات العاطلين عن العمل المزمنة والتي تعاني من أقصى حرمان ولا تملك أي فرصة للخروج من الفقر[١]. وأصبح الفقر أكثر ميلاً إلى اليأس ولم يستسلم للمعالجة بالطرق التقليدية الليبيرالية البرجوازية. وبحسب معطيات الدراسة التي نشرت في عام ١٩٦٨ (الجوع، أمريكا) وبعد مرور سنوات عدة على ظهور برنامج «المجتمع العظيم» و«الحرب ضد الفقر» في الولايات المتحدة مازال من ١٠ - ١٤ مليون أمريكي يعانون من الجوع[٢].

ذكرت اللجنة الرئاسية الخاصة برئاسة رجل الأعمال الكبير ب. هاين مان التي درست وضع الفقر وفعالية السياسة الحكومية في هذا المجال خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٦٩ في تقريرها النهائي الذي جاء فيه: اكتشفنا الفقر المدقع وآثاره في جميع مناطق البلاد وعواقبه وسط جميع الجماعات العرقية. هذا الفقر ليس نسبياً بالمقارنة مع مستوى الحياة الأمريكية العامة المتنامي ولكنه مطلق وشامل. إذ يوجد الكثير من الأسر الأمريكية المحرومة من السكن الملائم واللباس تعيش في ظروف الجوع المطلق والوضع غير الصحي للغاية ولا يعدُّ الفقر بالنسبة للكثيرين ظرفاً مؤقتاً، وإنما هو ظرف حياتي أبدي[٣].

أظهرت نتائج «الحرب على الفقر» و«المجتمع العظيم» الخلل في وضعيات الهندسة الاجتماعية التي التزم بها منظموها. وليس فقط بسبب التغطية غير الكافية

(١) *Levitan S., Taggart R.* The Promise of Greatness. The Social Programs of the Last Decade and Their Major Accomplishments. Cambridge, 1976, p. 198—199.

(٢) Political Affairs, 1968, Aug., p. 7.

(٣) Poverty Amid Plenty: The American Paradox. Wash., 1969, p. 2, 13.

لهذه البرامج وكفاءتها المنخفضة، ولكن لأن التركيز الرئيس في الحرب على الفقر على إعادة تشغيل الفقراء، وزيادة مستوى التعليم والتأهيل من تلقاء أنفسهم لم يكن قادراً[1] على القضاء على الجذور الحقيقية للفقر الجماعي. وكما بينت الدراسات العديدة الخاصة بما فيها تلك الدراسات التي نفذتها لجنة الكونغرس الاقتصادية الموحدة، فإن التدريب المهني للفقراء القادرين على العمل كان تأثيره منخفضاً جداً على زيادة دخلهم المتوسط. ويكمن السبب الرئيس لمثل هذا الوضع - كما يشير الخبراء الأمريكيون أنفسهم - في أن «رأسمالية الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على دعم الطلب الكافي على العمالة ذات الأجر الملائم من أجل توفير الوظائف لجميع الراغبين»[2]. وبالطريقة المماثلة جرى العمل في ميدان التعليم.

(لم تكن أسباب الفقر الحقيقية متجذرة في الفقراء أنفسهم كما بينه إستراتيجيو برنامج «المجتمع العظيم»، وإنما في البنية الاجتماعية للرأسمالية، وهذا ما أجبر لجنة ب. هاينمان البرجوازية المرموقة على الاعتراف بها. «وركزت اللجنة في تقريرها أن هيكلنا الاقتصادي والاجتماعي يضمن في الحقيقة الفقر لملايين الأمريكيين[3]. وأوصت اللجنة بتحويل التركيز الرئيس إلى التحويلات المباشرة للمدفوعات النقدية وغير النقدية). وتحت تأثير فشل الحرب على الفقر تحديداً كان في هذا الاتجاه تحديداً رفض المواقف السابقة الأكثر طموحاً تجاه تحويل الفقر، والقضاء على جذور الفقر والانتقال إلى تصحيح أشد مظاهره تطرفاً، مما أدى إلى مزيد من التطوير للفكر الاقتصادي البرجوازي وسياسة الدولة في هذا المجال[4].

---

(١) Studies in Public Welfare, Paper N 3, p. HI—IV.

(٢) A Decade of Federal Antipoverty Programs, p. 183.

(٣) Poverty Amid Plenty..., p. 23.

(٤) Aaron H. Politics and Professors. The Great Society in Perspective. Wash., 1978, p. 27.

شهد فشل الحرب على الفقر ونتائج المجتمع العظيم التي مازالت ماثلة بعد، على أزمة السياسة الإصلاحية الليبيرالية الجديدة - مواقفها الإيديولوجية - السياسية في القدرة الكلية للتدخل الحكومي في أسلوب الطرق الكينزية الجديدة والتنظيم التكنوقراطي للنمو الاقتصادي كعلاج لجميع مصائب الرأسمالية وقاعدتها الاجتماعية في شكل ائتلاف مختلط من القوى الاجتماعية الملتفة حول الحزب الديمقراطي. وبذلك وصل الحزب إلى انتخابات ١٩٦٨ في حالة معقدة من الصراعات الداخلية الفعلية.

٣- العدوان على فيتنام والسياسة الخارجية لحكومة جونسون:

تميز وصول ليندون جونسون إلى منصب الرئاسة بتغيرات جداً حقيقية في السياسة الخارجية للبلاد، وتلا ذلك انعطاف حاد باتجاه التدخل العالمي الواسع، وبلغ ذروته بالعدوان على فيتنام. وابتداءً من تحويل اللهجة إلى الصلابة القوية في العلاقات المتبادلة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية والدول النامية الكثيرة، قامت حكومة جونسون بالتنصل أو بتغيير عدد من أحكام السياسة الخارجية لسياسة «الحدود الجديدة» لجون كينيدي بالتحرك إلى اليمين من الواقعية إلى المغامرات، فقد أوقف الرئيس الجديد، على سبيل المثال، جميع المراسلات مع قيادة الحكومة السوفييتية التي كان قد أعدها سلفه وحاول اتخاذ خطوات أخرى في الضغط على الاتحاد السوفييتي، واتخذ موقفاً تهديدياً تجاه الثورة الكوبية، وتشجيعياً تجاه الديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية والأنظمة العنصرية في إفريقيا.

اعترف الرئيس الأمريكي، باتخاذه أهم قرارات السياسة الخارجية، بأنه أجرى توازنات تاريخية بين أحداث عشية الحرب العالمية الثانية والتطورات التي

تلتها كانت أوجه الشبه خبيثة ومزيفة، إذ تم اختراعها واستخدامها على نطاق واسع في الولايات المتحدة في بداية الحرب الباردة وبرز الكفاح الثوري والوطني التحرري للشعوب من أجل التمدد الشيوعي العالمي وتم الحد منه بأفعال المعتدين الفاشيين. وتم إظهار سياسة تشجيع العدوان التي تنتهجها الدول الغربية على أنها سلبية غير مقبولة كما يقولون الآن إذا أرادت الولايات المتحدة أخذ العبر من دروس التاريخ ومنع حرب عالمية ثالثة. وليس مصادفة أن يكون أحد أهم ناصحي جونسون، بحسب رأيه، صاحب المبادرة في الحرب الباردة غ. ترومان الذي قدم له مقترحات عملية كثيرة ونصائح حكيمة بما فيها موضوع فيتنام[١]. وجنباً إلى جنب في المكافحة المسلحة للشيوعية فإن الإيمان في المهمة التاريخية وفي القدرة الكاملة للولايات المتحدة كان له تأثير كبير على نهج السياسة الخارجية لحكومة الديمقراطيين في عهد جونسون. وقد حاول جونسون بطرقه الخاصة تحقيق وإنجاز إرث ج. كينيدي في جميع مشاريع السيطرة على العالم بما فيها المشروع العظيم لأوروبا، وتقوية الناتو وغيرها. وأصدرت حكومة جونسون أمراً بتشكيل أسطول السفن الأطلسية التي تحمل على سطحها صواريخ بولاريس، أي تحقيق إحدى حالات قوات الناتو النووية متعددة الأطراف. ومن أجل البرهان على عملية هكذا مشروع تم بناء وتسيير المدمرة حاملة الصواريخ «بيكتيك» مع طاقم متعدد الجنسيات. وأولى الرئيس جونسون اهتماماً خاصاً بالمطالب النووية لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

طالبت حكومة الولايات المتحدة في الجلسة الدورية لمجلس الناتو في كانون الأول ١٩٦٣ من حلفائها الأوروبيين الزيادة المطَّردة للأسلحة العادية وإنشاء قوات

(١) *Johnson L. B.* The Vantage Point. Perspectives of the Presidency, 1963—1969. N.Y., 1971, p. 31, also p. 46—48 a. o

نووية متوازنة مع التأكيد على نشر خمس فرق أمريكية في أوروبا الغربية. اصطدمت هذه السياسة - كما في السابق - بموقف الاتحاد السوفييتي والدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو والقوى التقدمية والمحبة للسلام في أوروبا. حذر الإتحاد السوفييتي من خطورة الخطط التي أعدت في غرف عمليات الناتو بالسماح لمحبي الانتقام الألمان الغربيين بالوصول إلى الأسلحة النووية. عندها اقترحت حكومة جونسون لحلفائها المقربين تشكيل ما يسمى بإدارة أو لجنة خاصة بالتخطيط النووي. وظيفة هذه اللجنة ربط ألمانيا الاتحادية وبعض دول الناتو بالإعداد الجماعي لاستراتيجية الناتو النووية، دراسة منظومات الأسلحة الجديدة وتحديد أهداف الرؤوس النووية وأماكن انتشارها وبدون أن تسلم لعناصر تلك الدول. كان هذا عبارة عن حل وسط لاستبدال مشروع القوى النووية متعددة القوميات وإرضاء الدوائر العسكرية في ألمانيا الاتحادية وفي الوقت نفسه إزالة العقبات أمام توقيع معاهدة دولية حول عدم انتشار الأسلحة النووية. وتمكنت واشنطن بعد مباحثات مطولة في عام ١٩٦٧ من تشكيل مجموعة التخطيط النووي في الناتو.

نشَّطت حكومة جونسون لعبتها السياسية المعادية للسوفييت بآن واحد مع زيادة عناصر القوة الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي في المنطقة التي تعدّها الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة مكاناً شديد الحساسية ونقطة ضعف على امتداد الحدود السوفييتية - في أوروبا الشرقية، وبالاعتماد على النهج المتباين تجاه الدول الاشتراكية، طرح الرئيس جونسون في ربيع ١٩٦٤ ما يسمى بعقيدة «مد الجسور». وكان على هذه العقيدة والسياسة المتطابقة معه تطوير العلاقات بين الدول الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة وبعض الدول الاشتراكية، العمل على تشتيت الأخيرة، ونمو النعرات القومية في كل منها وعزل بعضها عن بعضها الآخر وبالدرجة الأولى عن الاتحاد السوفييتي.

في محاولة لفصل المجتمع الاشتراكي عن التطور السلمي لأعضائه باتجاه الرأسمالية غلفت دبلوماسية جونسون سياسة مد الجسور بعبارات منمقة حول إنهاء «الحرب الباردة» وتقسيم أوروبا وحول التعاون الاقتصادي والإثراء المتبادل للقيم والأفكار الثقافية. وصرح جونسون في معهد فيرجينيا العسكري في ٢٣ أيار ١٩٦٤ قائلاً: أننا سنبني الجسور عبر الهاوية التي تفصلنا عن أوروبا الشرقية بهدف إقامة أوروبا المزدهرة الموحدة، ستكون هذه جسور التجارة المتنامية والأفكار والزيارات والمعونة الإنسانية. وأكد جونسون على ثقته في أن تطور العلاقات الناجح مع أوروبا الغربية يمكن أن يعجل بذلك اليوم عند استعادة وحدة ألمانيا، أي بعبارة أخرى عند إزالة ألمانيا الديمقراطية - الدولة الوحيدة التي لم يطبق عليها «مد الجسور»[١].

اعتماداً على البلاغة في الالتزام بالطرق المرنة (التجارة، التبادل الثقافي وغيرها) وعلى دعم الهوية الوطنية، انتقلت حكومة جونسون في سياستها تجاه الدول المتحررة بسرعة من حالة الاعتراف بالحكومات الثورية الجديدة إلى تنظيم المؤامرات ضدها وإسقاطها، من التنافس بسبب الأرباح إلى الأفعال المشتركة لقوى التحرر الوطنية، من مغازلة القومية الإفريقية إلى التواطؤ والتعاون السري والعلني مع العنصرية البيضاء. لذلك تم تعزيز الإجراءات التأديبية ضد شعوب أنغولا وموزامبيق المتمردة، تشجيع عنصريي جنوب إفريقيا وروديسيا الساعين إلى الدفاع عن رأس الجسر الأبيض في جنوب القارة السوداء. ونفذت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة بالتعاون مع الإمبرياليين الآخرين في منتصف الستينيات مؤامرات نشيطة ضد منظمة

(١) Department of State Bulletin, 1964, June 15, p. 922—924.

الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية. وأيدت واشنطن قرار بريطانيا العظمى بشكل خاص سياسة الانتشار الإمبريالية النشيطة شرقي السويس التي انتهجتها في عام ١٩٦٤. فقد قدمت لبريطانيا كافة أنواع المساعدة في الحرب ضد شعب عدن وبالتعاون معها بدؤوا بإقامة سلسلة قواعد حربية في المحيط الهندي التي أصبحت حلقة وصل بين النقاط الاستنادية في المحيط الأطلسي والمحيط الهادي في السياسة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

أدخل الرئيس جونسون بعض التغييرات حتى في السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية. وشكل برنامج «الاتحاد من أجل التقدم» الذي احتفظ بقوته والتأكيد اللفظي على الثقة في الروح الليبيرالية - التقدمية جزءاً لا يتجزأ من خطابات جونسون وأعضاء إدارته الكثيرة. غير أن تعديلات جوهرية أدخلت على هذا البرنامج أولاً، واشتد التوجه العدواني تجاه أمريكا اللاتينية تحت غطاء هذا البرنامج ثانياً.

أكد معاون وزير الخارجية الأمريكي لشؤون أمريكا اللاتينية ت. مان في نهاية عام ١٩٦٣ على المذهب الدوري (الذي سمي باسمه) حول علاقة الولايات المتحدة بالأنظمة الديكتاتورية. وتخلت الولايات المتحدة وفقاً لهذا المذهب عن السياسة السابقة «الاتحاد من أجل التقدم ». وأدانت هذه الأنظمة ودعمت فقط الديمقراطية التمثيلية. وأعلن مان صراحة أن المعيار الوحيد لاعتراف الولايات المتحدة بأية حكومة أمريكية لاتينية هو علاقتها السلبية بالشيوعية، والإيجابية بالاحتكارات الأمريكية، وأن تكون الحكومة ديمقراطية ديكتاتورية، عسكرية أوليغارخية- فهذا يعدُّ شأناً داخلياً لا يمس الولايات المتحدة الأمريكية.

كثفت إدارة جونسون في الوقت ذاته النشاط العدواني ضد كوبا وقوى التحرر الوطنية في أمريكا اللاتينية. وفي سعيها لتعزيز حصار فضلاً عن جزيرة الحرية - كوبا- هددت الحكومة وكونغرس الولايات المتحدة، عدد من الاحتكارات الأمريكية الخاصة في بداية ١٩٦٤ بقطع العلاقات التجارية مع شركائها الأوروبيين إذا لم تدعم المقاطعة التجارية ضد كوبا. وكما يعترف أحد كتّابَ السيرة الذاتية لجونسون، بأن الخوف فقط من رد الفعل السلبي في العالم وبالدرجة الأولى ردود الفعل من جانب الاتحاد السوفييتي منعت واشنطن من القيام بأية أعمال عدائية مفتوحة ضد كوبا[١].

رفضت حكومة جونسون في كانون الثاني ١٩٦٤ المطالب العادلة لبنما حول إعادة النظر بالاتفاقية الأمريكية - البنمية اللامتكافئة لعام ١٩٠٣، وأصدرت أمراً بإطلاق النار على مظاهرات المواطنين البنميين في منطقة القناة. وفي ربيع ذلك العام شاركت في تحضير وتنفيذ الانقلاب العسكري في البرازيل.

أُنزِلت المشاة البحرية الأمريكية في نهاية نيسان - بداية أيار ١٩٦٥ (المؤلفة من ٤٢ألف جندي) في جمهورية الدومينيكان وذلك إحياءً لأسوء الصفحات في تاريخ الإمبريالية الأمريكية. وفسر هذا التدخل الفاضح في أن شعب الدومينيكان حاول الدفاع عن حقه في أن يكون مالكاً لبيته الخاص.

وفي عام ١٩٦١ وبعد إسقاط الديكتاتورية الدموية العميل الأمريكي **الأمين ترو هيليو** الذي حكم البلاد طيلة ٣٠ عاماً، انتخب شعب الدومينيكان خوان بوش لمنصب الرئيس - الشخصية البرجوازية الوطنية النظيفة. وخلال

(١) *Geyelin P. L.* Lyndon B. Johnson and the World. L., 1966, p. 89.

مراسم تنصيبه رئيساً للدومينيكان في بداية ١٩٦٣ حضر جونسون الذي كان نائبا للرئيس الأمريكي. إلا أنهم نظموا ضده مؤامرة في أعقاب إلغائه امتيازات الشركات الأمريكية مثل «ستاندارد أويل نيو جرسي»، أدت إلى وصول الطغمة العسكرية إلى السلطة. وبالتالي فإن الاعتراف بهذه الطغمة ودعمها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية كان من أوائل أفعال السياسة الخارجية لجونسون.

رفض شعب الدومينيكان التعامل مع الديكتاتورية الجديدة وطالب بعودة خوان بوش إلى الحكم. ففي نيسان ١٩٦٥ - ونتيجة لتحرك الجماهير والعسكريين الوطنيين - تم إسقاط الطغمة العسكرية الحاكمة وتشكلت الحكومة الثورية المؤقتة. وبعد أن تأكدت الولايات المتحدة من أن القوى الرجعية المحلية ليست قادرة على التعامل مع الشعب المتمرد، لجأت واشنطن إلى سياسة «العصا الغليظة». م تكتف حكومة جونسون بالعدوان الفاضح المكشوف ضد هذه الدولة الصغيرة بهدف إعاقة نمو الحركة الوطنية التحررية، وإنما حاولت جعل مثل هذه الإجراءات ميزة خاصة للولايات المتحدة من أجل الحفاظ على القانون والنظام العام في نصف الكرة الغربي. وأعلنت واشنطن في أيار ١٩٦٥ مذهباً جديداً سمي باسمه «مذهب جونسون» خاص بأمريكا اللاتينية والذي أعلن صراحة عن حق الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل المسلح في أية دولة أمريكية لاتينية في حال ظهور بوادر انتقالها إلى تحت السيطرة الشيوعية. فقد صرح الرئيس جونسون علانية في خطابه ٣ أيار ١٩٦٥: لا نرغب بالجلوس على كرسي هزاز (تلميحاً صريحاً إلى الرئيس كينيدي - المؤلف)، والسماح للشيوعيين بتأسيس أية دولة ما في نصف الكرة الغربي.. إذا كانوا يريدون تعريض حياة

الأمريكيين هناك للخطر إلى حيث يتوجه المواطنون الأمريكيون الذين يحملون هذا العلم (المخطط ذا النجوم) من أجل حمايتهم[1].

شكل العدوان على فيتنام الذي اشتد بعد وصول جونسون إلى البيت الأبيض ذروة سياسة التدخل الأمريكية في محاولات الإمبريالية الأمريكية لعب دور الشرطي الدولي. فقد صادق الرئيس الجديد في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣ - في أول توجيهات له - على أقسى توصيات اجتماع كبار الشخصيات العسكرية والدبلوماسية الأمريكية التي أقرت لتوها في هونولولو(هاواي) بتحضير وشن ضربات متزايدة على جمهورية فيتنام الديمقراطية وكذلك لاووس بهدف تحقيق النصر على الشيوعية في فيتنام الجنوبية.

دخل برنامج العمليات العسكرية السرية في ١ شباط ١٩٦٤ ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية حيز التنفيذ تحت تسمية 34A. هذا البرنامج غير المسبوق للهجوم السافر من دولة إمبريالية عظمى على دولة صغيرة ذات سيادة، كما تشهد الوثائق، يشمل نطاق واسع من العمليات العسكرية بدءا من طلعات طائرات الاستطلاع الأمريكية Y2 فوق فيتنام الشمالية واختطاف مواطنين من فيتنام الشمالية بهدف الحصول على معلومات استخبارية وانتهاء بإنزال القوات بالمظلات في الشمال للتخريب وممارسة الحرب النفسية من فصائل الكوماندوس من البحر لتفجير السكك الحديدية وتدمير الجسور بالقاذفات وقصف المنشآت الساحلية الفيتنامية الشمالية من السفن الحربية.

أصبحت العمليات الجوية الواسعة في لاووس أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الحرب الأمريكية غير المعلنة في الهند الصينية والتي نفذها الطيارون

---

(١) New York Times (International ed.), 1965, May 7.

الأمريكيون والتايلانديون على الطائرات المقاتلة والقاذفات الأمريكية بعلامات تمييزية لاووسية، كذلك فإن أعمال الدوريات والمراقبة التي نفذتها السفن الحربية حاملات الصواريخ في خليج تونكين - والتي أطلق عليها تسمية مشفرة «دوريات دي سوتو» - كانت أهم عناصر هذه الحرب[1].

رفضت الحكومة الأمريكية جميع مقترحات المحادثات السلمية حول فيتنام متغاضية عن أن تعزيز العدوان الأمريكي ضد شعوب الهند الصينية سيؤدي فقط إلى المقاومة العنيفة للإمبريالية الأمريكية، وإلى الدعم الكبير للكفاح الوطني التحرري من جانب الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية وجميع القوى التقدمية المحبة للسلام في العالم. وصادق الرئيس جونسون في آذار ١٩٦٤ على توصيات وزير الدفاع ماكنمارا فيما يتعلق بالتصعيد المطّرد للعدوان على جمهورية فيتنام الديمقراطية.

جرى على التوازي مع الإعداد العسكري الإعداد الإيديولوجي - السياسي الدقيق لبدء الحرب المفتوحة للولايات المتحدة ضد الشعب الفيتنامي. ففي شباط ١٩٦٤ عملت وزارة الخارجية على صياغة مشروع قرار الكونغرس والذي دخل التاريخ تحت اسم تونكين الذي منح الرئيس حق استخدام كافة الوسائط بما فيها القوات المسلحة حسب ما يراه مناسباً، وذلك للصراع ضد العدوان الشيوعي في الهند الصينية. يتضح - كما ورد في وثائق البنتاغون، وأبعاد هذا التهديد الأمريكي (المؤلف) لهانوي - طابع ونطاق العمليات الحربية السرية ونوايا الإدارة في تطبيق القرار، من أجل جر البلاد إلى الحرب، إذا أصبحت هي المرغوب فيها لاحقاً، - كل هذا وضع في السرية التامة[2].

---

(١) The Pentagon Papers, as publ. by New York Times. N. Y., 1971, p. 238-239.

(٢) Ibid., p. 234.

أيقظت النجاحات الجديدة لقوى التحرر الوطني في فيتنام الجنوبية ولاووس حكومة جونسون في بداية آب ١٩٦٤ وفقا للسيناريو الذي أعد للانتقال من حافة الحرب السرية إلى الحرب المعلنة للولايات المتحدة ضد الشعب الفيتنامي. في ظروف الغزوات المتزايدة للقوات السايغونية من الجو والبحر ضد أراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية، أوعزت واشنطن القيام بأعمال الدوريات للسفن الحربية الصاروخية الأمريكية في خليج «تونكين» التي تجوب شواطئ جمهورية فيتنام الديمقراطية أي في منطقة الأعمال القتالية المباشرة. وبحسب تأكيدات الجانب الأمريكي (كما تبين ببساطة خيالية) فقد اعترضت زوارق طوربيد من جمهورية فيتنام الديمقراطية في ٢ آب واحدة من المدمرات طراز ميدوكس -٢. وفي عشية ٤ آب تم إرسال المدمرة نفسها ميدوكس مع أخرى «تيرنر جوي» لحراسة مياه «تونكين» من جديد والبعيدة بآلاف الكيلومترات عن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية[١].

تطورت الأحداث بعد ذلك دراماتيكياً ولكن بتسلسل تم إعداده بدقة. في التاسعة وعشرون دقيقة بتوقيت واشنطن (منتصف الليل - توقيت المحيط الهادي) تلقى البنتاغون خبراً من المدمرات عن خطر يهددها، وفي الساعة ١١ نفذ التهديد. في الساعة ١٣ و٢٥ دقيقة حددواً في واشنطن أهداف الضربة

---

(١) كما بين التحليل المتأخر لوثائق القوى البحرية الحربية الأمريكية، الذي قامت به لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية، وخلافاً لتفسيرات الرئيس جونسون، فإن المدمرة ميدوكس لم تقم بأعمال الدوريات، وإنما بجمع المعلومات الاستخبارية على مسافة ٤ - ٨ أميال من سواحل جمهورية فيتنام الديمقراطية. أنظر: *CгaЪЪ G., Holt P.* Invitation to Struggle. Wash., 1982, p. 125.

الانتقامية للطيران الأمريكي في جمهورية فيتنام الديمقراطية. وأصدر الرئيس الأمريكي أمراً بالانتقام. في الساعة ١٦ تلقى وزير الدفاع ماك نمارا خبراً من قائد أسطول المحيط الهادي للولايات المتحدة الأدميرال شارب عن أنه ليس من الواضح ما إذا كان الهجوم على المدمرات. رد وزير الدفاع على قائد الأسطول يجب التأكد من الوضع الناشئ، إلا أن أعمال القصف الانتقامية بقيت قيد التنفيذ. وليس عجباً أنه بعد ساعة وبضع الساعة تأكد الأدميرال من حقيقة الهجوم. وأخذت الطائرات من على حاملات الطائرات طريقها باتجاه المدن والمرافئ الفيتنامية الشمالية(١).

كانت واشنطن بحاجة إلى أي تبرير قانوني لهذا العدوان مراهنة على العدوان المسلح المباشر في الصراع مع الدول الاشتراكية وحركات التحرر الوطنية في آسيا. إن عدم وجود الاتفاق بين الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية الذي بموجبه تستطيع الولايات المتحدة إرسال قواتها لمساعدة نظام سايغون كان سببا في تقييد الغزاة. من الناحية القانونية فإن اعتماد واشنطن على بنود معاهدة **سياتو** لجنوب شرق آسيا غير كافياً وكذلك الاتفاقية الملحقة بها لتاريخ ١٩٥٥ التي نفذت فقراتها باتجاه واحد على دول الهند الصينية، والتصريحات الرسمية لوزير الخارجية ج. ف. دالاس في ٤ كانون الأول ١٩٥٨ التي تؤكد استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدة العسكرية لفيتنام الجنوبية(٢).

---

(١) The Pentagon Papers, p. 259 a. o.

(٢) الولايات المتحدة والنزاعات في دول آسيا (سبعينات القرن العشرين). موسكو، ١٩٧٩، ص ٦٣، ٢٠٨. كريمنكو ف.أ.

أصبح بذلك ما يسمى بقرار «تونكين» أهم حجة قانونية لصالح التدخل العسكري الشرعي لكونغرس الولايات المتحدة الذي اتخذ في ٧ آب ١٩٦٤. وتضمن القرار أن الكونغرس يدعم كافة التدابير الضرورية لصد أي هجوم مسلح ضد القوات المسلحة الأمريكية والحد من العدوان المطَّرد[١]. أشار القرار أيضاً إلى أن الولايات المتحدة وفقاً للقرار مستعدة لاتخاذ جميع التدابير بما فيها استخدام القوة المسلحة من أجل تقديم المساعدة لأي عضو في **السياتو**، أو للدولة الموقعة على الاتفاقية التي تطلب المساعدة للدفاع عن حريتها[٢].

كانت نتائج التصويت على هذا القرار المشترك كما يلي: مجلس النواب ٤١٠/٠ ومجلس الشيوخ ٨٨/٢. عارض عضوين فقط القرار من مجلس الشيوخ: الديمقراطي أو. مورز ولاية أوريجون والديمقراطي إ.غرونينغ ولاية آلاسكا. وتبين أنهما متفهمين كفاية للوضع الحقيقي وصوتا ضد موافقة الكونغرس على التدخل العسكري في الهند الصينية واتخاذ هكذا قرار يعني إعلان حرب حقيقية.

بدأ الإعداد والتحضير الواسع المسبق لخطط واشنطن في الهجوم على الشعب الفيتنامي وشعوب الهند الصينية الأخرى في ٦ - ١٣ شباط ١٩٦٥. وفي رده على ضربات قوى التحرر الوطنية في فيتنام الجنوبية ضد المعسكرات الأمريكية في بليكا وكوانتش هو، أصدر الرئيس جونسون أوامره أولاً بشن عمليات قمعية ومن ثم بالقصف الدوري المنظم بالطائرات القاذفة الأمريكية لجمهورية فيتنام الديمقراطية. وترافق قصف الأهداف العسكرية والصناعية

---

(١) تاريخ الدبلوماسية في ٥ أجزاء. موسكو، ١٩٥٩ - ١٩٧٩، الجزء ٥، الكتاب ٢ ص ٢٥٥.

(٢) Legislation on Foreign Relations Through 1979. Wash., 1980, vol. 3, p 548

باستخدام النابالم والأسلحة الكيميائية وتلغيم الأنهار الفيتنامية. نفذت الطائرات الأمريكية في عام ١٩٦٥ -٥٥ ألف طلعة جوية وفي عام ١٩٦٦ نفذت ١٤٨ ألف طلعة وازداد عدد الطائرات التي تم إسقاطها من ١٧١ لعام ١٩٦٥ حتى ٣١٨ طائرة في عام ١٩٦٦(١). ومع ذلك لم يتوقف القصف الوحشي لفيتنام.

بقي النضال الوطني التحرري من دون تطور، ونظام الدمية العميلة لأمريكا المتخلف على ما هو عليه ولذلك تم إنزال ٣,٥ آلاف جندي أمريكي في دانينغ واتخذ الرئيس جونسون في ١ نيسان ١٩٦٥ قرارا باستخدام القوى البرية الأمريكية في العمليات العسكرية ضد الوطنيين في فيتنام الجنوبية. وعندما قرر البيت الأبيض في تموز ١٩٦٥ إرسال ٤٤ كتيبة أمريكية إلى فيتنام رأى معدو تقرير البنتاغون أنّ هذا القرار هو خط بداية الحرب البرية الآسيوية(٢).

وباتخاذ قرار تلو الآخر من القرارات العسكرية المهمة لتوسيع العدوان الأمريكي في الهند الصينية فإن حكومة جونسون حاولت إخفاء الكثير من هذه القرارات عن الكونغرس والرأي العام، ومن ثم حاولت بكل الطرق إخفاء أهدافها الحقيقية باعتبارها استمرار بسيط أو تغيير كمي وليس نوعي للسياسة الأمريكية السابقة في فيتنام، الذي تفرضه المصالح «الديمقراطية، الأمن، الحرية» وإلخ.. ولعبت هنا نظرية التصعيد دوراً كبيراً(٣).

---

(١) The Pentagon Papers, p. 522—523.

(٢) Ibid., p. 416—417.

(٣) كما أشارت مجلة ناشين في مقالة تحت عنوان متميز «الهند الصينية منطق للتصعيد»، أعدها مصممو الألعاب العسكرية التي انتشرت على نطاق واسع الولايات المتحدة في الستينيات. وبذلك فإنهم قدموا لإدارة جونسون اختراعاً رائعاً لتوريط خفي للدول في حرب غير محدودة بعيدا عن الرأي العام عما يحدث. يفهم من هذا المصطلح أن كل=

اتضح للجميع التحول إلى النهج العدواني والمغامر الأكثر عنفاً في السياسة الأمريكية خلال ١٩٦٤ - ١٩٦٥، على الرغم من عبارات التهدئة للرئيس ومعاونيه التي لم تخف ذلك الوضوح في الولايات المتحدة والدول الأخرى على السواء. تحدث الجميع عن أن الإمبريالية الأمريكية قررت في منتصف الستينيات القيام بمحاولة جديدة لتحويل سير الأحداث لصالحها على المسرح الدولي. وعدّت الدوائر الحاكمة الأمريكية خلال عدد من السنين أن الدول النامية هي ميدان المعارك بين قوى الرأسمالية والاشتراكية مركزة اهتمامها الخاص بالمصادر بما فيها العسكرية. ومن ثم انتقلت إلى العمليات الفعالة[1]. وخوفاً من المجابهة

=خطوة باتجاه تكثيف الحرب تتخذ بكامل الوعي وباعتبار أن كل شيء يجري تحت السيطرة. وكان الرئيس يؤكد باستمرار للبلاد أن أهدافه محدودة ويصور نفسه على أنه نصير السلام الساعي بجميع الوسائل إلى دفع الخصوم للمباحثات العقلانية.. غير أن المجلة تابعت كانت الآلية الفعلية في التصعيد بعيدة عن لوحة التهدئة هذه. للتصعيد منطقه الخاص سياسياً وعسكرياً. من الناحية العسكرية - عندما تقوم أية دولة في التصعيد، فإن الدولة الأخرى ستبحث عن الوسائط للردع والانتقام. ومن الناحية السياسية - فإن الدولة المعتدية يجب أن تبرر الآمال والوعود التي تسبق أي عمل تصعيدي. لأن التصعيد لن يعطي أية نتيجة مهمة. ويجب أن يتبعه تصعيد آخر. أصبح الرئيس أسيراً لمنطقه الخاص ويجب أن يهرب أسرع وأسرع من هروب السنجاب. (Nation, 1966, Sept. 5, p. 170).

(١) كتب الباحث الأمريكي «س. براون» هناك حيث نحن.. مارسنا تأثيراً ملحوظاً على الأحداث في العالم الثالث - واتصفت تدخلاتنا في العالم الثالث بالطابع العسكري... التدخل في الدومينيكان والحرب الفيتنامية، كما كانت كمنظمة من قبل إدارة جونسون؛ ويشيرون إلى انبعاث الرهان على الأسلحة والعنف الفيزيائي للتأثير على سير الأحداث (*Brown S.* The Faces of Power. Constancy and Change in United States Foreign Policy from Truman to Johnson. N. Y., 1969, p. 371).

المباشرة مع الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية - القوة الرئيسية وداعم الحركة الثورية العالمية، حاولت الدوائر الحاكمة الأمريكية تقويض وإضعاف هذه الحركة بتطبيق استراتيجية الأطراف وإنزال الضربات بفصائل التحرر الوطني.

أعلن الرئيس الأمريكي جونسون في ٢٨ أيار ١٩٦٥ في خطابه أمام طلاب جامعة بايلور أن الفرق القديم بين الحرب الأهلية والصراع الدولي فقد الجزء الأكبر من معناه وأنه لا يمكن الحفاظ على السلم العالمي من دون إقامة العالم الطبقي. وبعبارة أخرى حاول الامبرياليون الأمريكيون تحت تهديد الحرب دفع القوى التقدمية والثورية التخلي عن الكفاح ضد الرأسمالية والاستعمار. وصرح جونسون واضعاً النقاط على الحروف أن حركات التحرر الوطنية - هي نوع حديث من العدوان الذي يشنه الشيوعيون والذين يجب على الولايات المتحدة مع حلفائها أو من دونهم القتال ضدهم. أعرب الجنرال «تايلر» (في مذكراته في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٤) عن رأي لجنة رؤساء الأركانات الذي يكرر الأحكام الأساسية لنظرية الدومينو المتساقطة، تعليقاً على حكومة جونسون بشن حرب عدوانية مفتوحة على فيتنام، وترجمةً للصيغ الإيديولوجية للقيادة السياسية إلى لغة الاستراتيجية العسكرية، إذا حقق برنامج الولايات المتحدة أهدافه في فيتنام الجنوبية فإنه سيتقدم بعيداً في اتجاه استقرار الوضع في منطقة جنوب شرق آسيا. وعلى العكس فإن هزيمة الولايات المتحدة ستؤدي إلى خسارة لاووس وكومبديا واندونيسيا وتايلاند، وستؤثر فعلياً على ثقة بورما والهند واندونيسيا وماليزيا واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والفيليبين بالنسبة لثبات وحزم وموثوقية الولايات المتحدة الأمريكية.

علاوة على ذلك، ولأن الصدام في فيتنام هو أول اختبار لحزمنا وإصرارنا بإنزال الهزيمة بالشيوعيين الذين يخوضون حرباً على شكل حرب وطنية، فإنه من المعقول أن نخلص إلى إمكانية سقوط هيبتنا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. كل هذا يشهد على الموقع المركزي الذي تشغله فيتنام الجنوبية حاليا في مجابهتنا العالمية مع الشيوعيين وضرورة أن يصل النزاع هنا إلى نتيجة إيجابية في أقرب وقت مكن. وتكررت عبارات تايلر كلمة كلمة في مذكرته رقم ٢٨٨ إلى مجلس الأمن القومي «أهداف الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية» تاريخ ١٧ آذار ١٩٦٤ مع إضافة خلاصة من وجهة نظر ظروف السياسة الخارجية، فإن الرهانات عالية[١].

يعدُّ الاستياء الكبير للدوائر الحاكمة الأمريكية -المجمع الصناعي الحربي وجناح غولد ووتر في الحزب الجمهوري والعنصريين المعادين للشيوعيين من سياسة الاعتراف ببعض العمليات التقدمية والتحولات على المسرح الدولي ومحاولات التأقلم معها التي بدأها جون كينيدي تجاه عدد من الدول الاشتراكية والنامية- أحد أهم أسباب هيمنة الخط في السياسة الخارجية الأمريكية في النصف الثاني من الستينيات. لم يفهم المتطرفون الأمريكيون ولا يريدون أن يعترفوا بهذه السياسة، فقد طالبوا بصراع مفتوح لا هوادة فيه ضد جميع القوى المناهضة للولايات المتحدة وقمعهم العنيف وتدميرهم.

كان لضغوط اليمينيين تأثيرٌ قويٌّ على الدوائر الحكومية التي كانت تميل أكثر فأكثر إلى التفكير في أن الوضع الداخلي والخارجي للبلاد في منتصف الستينيات أصبح ملائماً جداً لمحاولة استعادة المواقع التي فقدتها الولايات

(١) The Pentagon Papers, p. 274—275, 284.

المتحدة على المسرح الدولي. لذلك فقد قيّم جونسون بشكل ارتجالي الانتخابات الناجحة بالنسبة له في نهاية ١٩٦٤ على أنها تصويت على الثقة وعلى أنها «تفويض - بطاقة بيضاء» لانتهاج أية سياسة حسب رؤيته الخاصة.

بعد التصعيد الكبير في سباق التسلح منذ بداية الستينيات، حدد قادة البنتاغون لأنفسهم مهمة وهمية لتحقيق التفوق العسكري على جميع الدول الأخرى لتنفيذ سياسة ترهيب الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى وكذلك الحروب المحلية ضد حركات التحرر الوطنية. وتمكنت قيادة القوات المسلحة الأمريكية من فرض وجهة نظرها المغامرة على واشنطن باستخدام القوة العسكرية المحدثة كسلاح عقلاني في السياسة الخارجية، وعن قدرة القوات العادية على شل الحركة الفدائية، وأما الأسلحة الصاروخية - فلشل إمكانات الدول الأخرى لتقديم المساعدات لضحايا عدوان الولايات المتحدة[1].

هناك سبب آخر ساعد على تقوية التوجهات التوسعية للولايات المتحدة في منتصف الستينيات وهو الوضع الاقتصادي في البلاد الذي انعكس مشوها في أذهان الدوائر الحاكمة الأمريكية. فقد حفز هذا الوضع سياستها الاقتصادية - التكنولوجية والعسكرية التوسعية. والأهم في مساعدتها لولادة خرافة القوة القاهرة وتميز الإمبريالية الأمريكية وقدرتها على انتاج السَّمنة والمدفع بآن واحد وأن تكون شرطياً دولياً وأن تكون مثلاً يحتذى به لجميع الدول والشعوب الأخرى.

سيطرت من جديد أوهام العالم الأمريكي على تخيلات قادة السياسة الأمريكية النافذين. إذ أن جونسون طرح برنامجاً طموحاً لا لبس فيه لبناء

(١) أنظر البرافدا: ١٩٦٥، ٥ نيسان.

«المجتمع العظيم» وأن البرنامج ليس لأهداف سياسية داخلية فقط، وإنما لأهداف خارجية - ليكون مثلاً لإعادة بناء العالم الآخر حسب النمط الأمريكي وتحت قيادتهم(١). إن كتَّاب وباعة النظرية الجديدة حول دخول أمريكا وفقط أمريكا في عصر تقنية ما بعد الصناعة - الأمر الذي ضمن لها القوة والحق في تقرير مصير البشرية جمعاء - هم رئيس فرع التخطيط في وزارة الخارجية ومن ثم معاون الرئيس لشؤون الأمن القومي أو. روستوي، أحد مستشاري حكومة الديمقراطيين النافذين في الشؤون الخارجية، بروفوسور جامعة كولومبيا ز. بجيزينسكي والمدافعون الآخرون عن الإمبريالية الأمريكية(٢).

لعب الاهتمام الخاص للولايات المتحدة في آسيا دوراً هاماً كبيراً في قرار حكومة جونسون بانتقاء فيتنام كهدف لاستعراض قوة الولايات المتحدة.

---

(١) Department of State Bulletin, 1965, Oct. 4, p. 551.

كتب الباحث البرجوازي المشهور غ. مورغينتاي أن إسقاط المجتمع العظيم على المسرح الدولي يعتبر تبشيرياً في النظرية وحملة صليبية في التطبيق ومحاولة في وقف انتشار الشيوعية على النطاق العالمي بقوة السلاح.... تحت تأثير المذهب الذي يؤكد على تفوق القوة العسكرية الأمريكية:

Morgenthau H. /. A New Foreign Policy of theUnited States. N.y,1969,p.18

(٢) تحديداً فإن هؤلاء الناس في واشنطن، كما يشهد بذلك ج. تومبسون الذي تعامل معهم عن قرب خلال ١٩٦١ - ١٩٦٦. بعثوا الحياة في الزخم التبشيري للسياسة الخارجية الأمريكية بالاعتقاد أن بلدنا تلقت ضربة ثلاثية يمكن أن تحول العالم. ويرون أن هذه الضربة تتكون أولاً من قوتنا العسكرية التي لا تقهر، وثانياً من تفوقنا التكنولوجي الظاهر وثالثاً من النوايا الطيبة التي نشتهر بها. وفي العموم فإن هذه الهدية توفر لنا فرصة مواتية وتفرض علينا دفع دول العالم إلى الحداثة والاستقرار والكمال. Pax Americana Technocratica» (*Donovan J. C.* The Cold Warriors, A Policy-making Elite. Lexington, 1974, p. 153).

إن تعزيز وتطوير الدول الآسيوية الفتية (الهند، سيلان، بورما السائرة على طريق الاستقلال والتي تنتهج سياسة مناهضة الإمبريالية)، ونمو تأثير الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى التي تقدم مساعدة كبيرة للقوى الوطنية التحررية، وتنشيط نضال الشعوب من أجل التخلص الكامل من السيطرة الأجنبية، والصعود الاقتصادي السريع لليابان التي أصبحت منافساً أكثر قوة - كل ذلك قلَّص مجال تأثير الإمبريالية الأمريكية في آسيا. ورأت واشنطن في منتصف الستينيات ضرورة تقوية الاتجاه الآسيوي في سياستها التوسعية العالمية وذلك ليس للحد من إضعاف مواقعها في هذه المنطقة فقط، وإنما في محاولة لتقويتها وتوسيعها، رافضة التسليم بهذا الاتجاه. وجد قرار واشنطن هذا انعكاساً إيجابياً في ما يسمى مذهب جونسون الآسيوي الذي أعلن عنه في تموز ١٩٦٦، والذي بموجبه أخذت الولايات المتحدة على عاتقها واجب تحقيق التهدئة والنظام والاستقرار والازدهار في آسيا[١].

استمرت حكومة الولايات المتحدة بالتأكيد على الحل السلمي للصراع مع توسيع العدوان في فيتنام. ففي نهاية آذار ١٩٦٥ نشر البيت الأبيض تصريحاً عن أن الرئيس جونسون مستعد للذهاب إلى أي مكان وفي أي زمان والالتقاء مع أي كان في حال عدم ظهور وعد في التحول باتجاه سلامٍ مشرِّفٍ[٢]. هذا الاقتراح المدوي الجديد بالبدء بمباحثات السلام في فيتنام من دون أية شروط مسبَّقَة أعلنه رئيس الولايات المتحدة في خطابه في جامعة «جونز غوبكينز» مدينة بالتيمور ٧ نيسان ١٩٦٥.

---

(١) أنظر المزيد من التفاصيل: العقيدة الآسيوية للرئيس جونسون - التاريخ الجديد والحديث، ١٩٧٤، رقم ١ ،٢، ميلنيكوف يو. م.

(٢) New York Times (International ed.), 1965. Mar 26.

ظهر النفاق في التصريحات المشابهة في المقام الأول بأنها (تضمنت التهديدات العسكرية) ومطالب غير مقبولة: وقف العمليات الدفاعية لجمهورية فيتنام الديمقراطية، حل الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية، الحفاظ على سلامة نظام سايغون العميل والسيطرة الأمريكية في الهند الصينية، هذا وأطلقت القيادة الأمريكية وعوداً كاذبة مرات عدة في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧ لوقف قصف فيتنام الشمالية والهدف الرسمي من هذه الوقفات التي نفذت لمدة خمسة أيام هو الإيحاء بأن الولايات المتحدة مستعدة لبدء المحادثات السلمية. وفي الحقيقة فإن واشنطن حاولت بهذه الطريقة امتصاص غضب الرأي العام وتأمين ظروف إعادة تجميع القوات المسلحة الأمريكية المحاربة في الهند الصينية.

وبالتصادم مع عدم رغبة العديد من أعضاء حلف سياتو، أنزيوس، سينتو وناتو وبعض شركاء الولايات المتحدة في اتفاقيات ثنائية المشاركة في مغامرتها الفيتنامية وحاولت حكومة الولايات المتحدة تشكيل حلف جديد في آسيا يضم الدول الرأسمالية التي قد تنضم إلى سياستها العدوانية في هذه المنطقة. كان المطلوب من هذا الحلف أن يكون أكثر اتساعاً وأكثر فعالية وأهمية من حلف سياتو النامي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لضم اكبر عدد ممكن من الدول وتمويه أهدافه الحربية الحقيقية، وتم تخطيطه كأداة للتعاون والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي والتقني وغيرها.

بدأت دبلوماسية جونسون محادثات نشيطة حول تشكيل حلفٍ واسعٍ موالٍ لأمريكا ولدول المحيطين الهندي والهادي في نهاية ١٩٦٥ بداية ١٩٦٦. ونوقشت التدابير الممكنة لتحقيق هذه الخطة بشكل خاص في أثناء جولة نائب الرئيس غ. همفري إلى أستراليا في شباط ١٩٦٦ عندما أعلن عن ضرورة إقامة شراكة الولايات المتحدة مع الدول الآسيوية الأخرى وأستراليا.

يعدُّ مؤتمر وزراء خارجية اليابان، أستراليا نيوزيلاندا، تايلاند، فيليبين، ماليزيا، تايوان، كوريا الجنوبية، وفيتنام الجنوبية الذي عقد في تموز في سيؤول الخطوة الواقعية في هذا الاتجاه. وأدرجت في جدول الأعمال رسمياً مسائل التعاون الاقتصادي والثقافي لدول آسيا وأوقيانوسيا. وكما ذكر بيان وكالة تاس السوفييتية قبل هذا الاجتماع وللاشتراك في لعبة الكواليس لتشكيل حلف سيؤول، فإن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة سعت إلى تعزيز المواقع العسكرية - السياسية الأمريكية في آسيا والجزء الغربي من المحيط الهادي، وربط شركائها في فريق واحد باتفاقيات ثنائية من الحلفاء في سياتو وأنزيوس وكذلك أنظمة الدمى العميلة. ويهدف مثل هذا الحلف بوضوح إلى الصراع ضد حركة التحرر الوطنية والحركة الديمقراطية والضغط على الدول المحبة للسلام المستقلة(١).

وفي الوقت نفسه فإن تزايد التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لدول جنوب شرق آسيا أثر بشكل متزايد على السياسة العالمية. وأصبح دعم العدوان المريكي في فيتنام بأية درجة مهما كانت، وفقاً لبرنامج جونسون الجديد المقدم إلى الكونغرس في شباط ١٩٦٦ أحد الشروط الرئيسة لحصول الدول الأخرى على المعونة الأمريكية(٢).

أثار عدوان الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام وادعاءاتها للقيام بدور الشرطي الدولي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى استياء متنامياً. فقد طالب غالبية أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة - على سبيل المثال - بإعادة النظر بأولويات السياسة الأمريكية والاهتمام الأكبر بمشكلات البلاد

---

(١) البرافدا، ١٩٦٦، ٢٩ أيار.

(٢) *Geyelin P. L.* Op. cit., p. 261.

الداخلية أكثر من الاهتمام بتنفيذ الالتزامات الدولية. فقد عارضوا تأكيد حكومة جونسون بأن المساعدة الأمريكية للدول الأخرى قد تساعد في الإنجاز الناجح للمغامرة في فيتنام ومنع مستقبل فيتنام. وصرح السيناتور فولبرايت بشكل خاص بأنه لا يمكن فصل ما نعمله في فيتنام عما عملناه في الدومينيكان وعن طموحنا في تنظيم التدخل لأي سبب بسيط على أساس برنامج المساعدة. وكما أعلن السيناتور مورز أن الجزء الأكبر من المعونة الأمريكية وخاصة العسكرية ستؤدي إلى الحرب وليس إلى السلام[1].

عدّت واشنطن أن استعراض القوة والحسم الأمريكي في فيتنام سيرفع من هيبة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية. غير أن الأثر الذي تركه العدوان الأمريكي في الهند الصينية كان سلبياً، وكلما اتسعت الحرب تقلصت إمكانات الدبلوماسية الأمريكية في مناطق أخرى من العالم، وأصبح أكثر وضوحاً في كل مكان نمو المشاعر المعادية لأمريكا وتوجهات الطرد المركزي في معسكر الإمبريالية، ومقاومة الدول الأخرى لإملاءات واشنطن وحساباتها. وكتب المؤرخ الأمريكي المشهور في السياسة الخارجية للولايات المتحدة «كراب»: أخفقت الولايات المتحدة مرات عديدة في محاولاتها الحصول على دعم تدخلها في فيتنام من جانب الناتو. وبرفضهم مناقشة الصراع الفيتنامي على أنه مشكلة تتطلب مشاركتهم فإن غالبية حلفاء أمريكا الغربيين يعدّون أن الحرب في جنوب شرق آسيا ليست محيطية بالنسبة لمصالحهم، وإنما مهددة لوحدة وأمن منطقة الناتو[2].

---

(١) *Berkowitz. M., Bock P. G., Fuccillo V. J.* The Politics of American Foreign Policy: The Social Context of Decisions. Englewood Cliffs, 1977, p. 206.

(٢) *Crabb C. V., Jr.* American Foreign Policy in the Nuclear Age. N. Y. 1983, p 367.

حاولت حكومة جونسون جعل الدبلوماسية الأمريكية أكثر توازناً ومتعددة الأطراف وذلك من خلال المعاناة من المعارضة من جانب الكثير من الدول لسياستها. ونشطت خطواتها بشكل خاص لصالح تحسين العلاقات ولَبْرَلَة التجارة بين الشرق والغرب ومن أجل محادثات تقييد الأسلحة الاستراتيجية ومنح الحلفاء الأوروبيين في الناتو حقوقاً كبيرة (وفي الوقت نفسه محاولة إلقاء بعض أعباء الواجبات العسكرية والنفقات الأمريكية على أكتافهم). إذ إن نسبة كبيرة من أنشطة صنع السلام لإدارة جونسون كانت ذات طابع استعراضي بهدف التخفيف من انتقاد العدوان الأمريكي في فيتنام.

ومع ذلك فإن فشل الكثير من الخطط الأولية للدبلوماسية العنيفة أجبر واشنطن على تغيير التكتيك: الانتقال من محاولات الهجوم المعاكس العالمي ضد قوى الاشتراكية وحركة التحرر الوطنية إلى مغامرة أكثر تعقيداً وحتى إلى التراجع الإجباري عن بعض القطاعات. وكان على حكومة جونسون ليس فقط التراجع عن المشاريع الأمريكية في تشكيل قوات الناتو متعددة الأطراف، وإنما العمل باتجاه تخفيف الوضع في القارة الأوروبية. ففي كلمة بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٦٦ اعترف جونسون - إضافة إلى العبارات الرنانة حول تعزيز الناتو وإخلاص الولايات المتحدة لتعهداتها الأطلسية، ولأول مرة صراحة- بضرورة اتخاذ تدابير للقضاء على النزاعات الإقليمية والحدودية كمصادر للاحتكاكات في أوروبا، وعبر عن طموحه في إقامة علاقات اقتصادية وثقافية سليمة مع الدول الشيوعية. وأعلن أيضاً عن إمكانية مناقشة مسألة التقليص المتبادل للقوات المسلحة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وحلفائهم في أوروبا الوسطى[1].

---

(١) البرافدا ، ١٩٦٦ ، ٩ تشرين الأول.

في حزيران ١٩٦٧ في أثناء قدوم رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي ألكسي كوسيجين لحضور الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، التقى مع جونسون مرتين في غلاسبور (في ضواحي نيويورك). تبادل الزعيمان الآراء حول العلاقات الثنائية السوفييتية - الأمريكية، وكذلك حول عددٍ من المشكلات الدولية. وبرزت من جديد الاختلافات المبدئية حول العدوان الأمريكي في فيتنام والإسرائيلي ضد العرب. طالب الاتحاد السوفييتي بحزم بوقف العدوان على فيتنام أولاً، وانسحاب القوات الأمريكية وحلفائها من فيتنام واحترام حقوق الشعب الفيتنامي في حل قضاياه من دون تدخل خارجي. ووفرت هذه اللقاءات لحكومتي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إمكانية تقارب مواقفهما من المسائل المطروحة، الأمر الذي عده الطرفان مفيدا لهما[1].

أقدمت حكومة جونسون في الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٨ على توقيع عدد من الاتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى التي تدعو إلى بعض التطبيع في العلاقات معها. فقد تم توقيع اتفاقيات التعاون القنصلي الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران ١٩٦٨، والتبادل الثقافي واتفاقية إقامة خطوط جوية مباشرة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. ووقعت الدول المشاركة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بطريقة المشورات المتبادلة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٧ اتفاقية حول مبادئ نشاط الدول في دراسة واستخدام الفضاء الخارجي بما فيه القمر وغيره من الكواكب الأخرى، وفي ٢٢ نيسان ١٩٦٨ اتفاقية حول إنقاذ رواد الفضاء العائدين من الفضاء وإعادة

---

(١) هناك أيضاً، ١٩٦٧، ٢٧ حزيران.

السفن الفضائية التي أطلقت إلى الفضاء الخارجي[1]. وتم التوافق على نص اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية بالأقنية الدبلوماسية الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة والمفتوح للتوقيع في ١ تموز ١٩٦٨.

دفعت أزمة استراتيجية السياسة الخارجية المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسية واشنطن إلى التخاطب بخطط البث الإذاعي الواسعة لتطوير التعاون بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والدول الأخرى التي نسفتها واشنطن عملياً بسبب تصعيد الحرب الأمريكية في فيتنام. كان نجاح الإمبريالية الأمريكية في جمهورية الدومينيكان في أمريكا اللاتينية انتصاراً باهظاً حقاً. وأدانت غالبية دول أمريكا اللاتينية بحزم عودة دبلوماسية السفن الحربية، وبغض النظر عن جهود واشنطن، فقد رفضت المشاركة في أية أعمال تدخل جماعية منظمة من قبلها. وأصبحت الحركة التي بدأت في أمريكا اللاتينية باتجاه التكامل الاقتصادي الإقليمي وكذلك إقامة مختلف مؤسسات وإدارة الجمارك، تأخذ طابعاً أكثر استقلالية. وتطورت حركة التطور الوطنية في بعض الدول وبأشكال مختلفة.

عندما عقد اجتماع دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة في نيسان ١٩٦٧ في مدينة بونتا - ديل - إيستي التي تحولت إلى قلعة بحراسة الشرطة والجيش والقوى الجوية والبحرية الأمريكية والأورغواي. فقد رفض زعماء أمريكا اللاتينية قطعياً التضامن بأية حالة مع الولايات المتحدة في العدوان في فيتنام. وكذلك ضد مشروع تشكيل القوات المسلحة الأمريكية المشتركة. وبموافقة زعماء الدول الأمريكية في ١٤ نيسان ١٩٦٧ على خطط التكامل الاقتصادي وإقامة السوق

(١) تاريخ الدبلوماسية الجزء ٥، الكتاب ٢ ص ١٩٩.

المشتركة حتى عام ١٩٨٥ أدخلوا في قرارهم لائحة طويلة من احتجاجاتهم على استغلال الشركات الاحتكارية الأمريكية لدول أمريكا اللاتينية ونمو الدّيْن الخارجي والانخفاض المستمر لأسعار مواد التصدير إلى الولايات المتحدة. ورفض الوفد الأمريكي برئاسة جونسون مناقشة وحل هذه القضايا الملحة، الأمر الذي عزز المشاعر المناهضة للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية.

كانت نتائج نشاط الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ مخيبة للآمال أيضاً. إذ إن عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العنف في هذه المنطقة ومحاولات تقييد قوى التحرر الوطنية والأنظمة التقدمية وكذلك تعزيز وضع الشركات النفطية الاحتكارية الأمريكية أدت إلى نتائج عكسية مباشرة. أثار تزايد الكفاح من أجل استقلال الدول العربية في جنوب شبه الجزيرة العربية ونجاحات القوى الوطنية في اليمن وسورية في التحولات التقدمية في دولها ونمو تأثير مصر المستقلة على كامل الشرق الأوسط، وأخيراً تطور العلاقات بين الكثير من الدول العربية مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى - كل ذلك الاستياء الشديد وممانعة الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أصبحت واشنطن منذ منتصف الستينيات وبهدف تغيير الوضع لصالحها وبدرجة غير مسبوقة تراهن بشكل رئيس على سياسة «إسرائيل» المعادية للعرب. لذلك فقد عجلت بتوريد دفعات الأسلحة الجديدة إلى إسرائيل ضد سورية والدول العربية الأخرى، وساعدت هذه السياسة «إسرائيل» على شن حرب ما يسمى بحرب الأيام الستة في حزيران ١٩٦٧، عدوانها المفاجئ على مصر وسورية والأردن، وهزم المعتدون الإسرائيليون الدول العربية واحتلوا مساحات كبيرة من أراضيها مستغلين الدعم الكبير للولايات المتحدة وتفوقها العسكري وعنصر المفاجأة.

غير أن «إسرائيل» وتلك الدوائر في الولايات المتحدة التي دعمتها لم تستطع تحقيق هدفها الرئيس، القضاء على الأنظمة التقدمية في تلك الدول وضرب علاقات التعاون فيما بينها وبين الدول الاشتراكية. وأدى هذا الدعم الأمريكي المفتوح لإسرائيل لاحقاً إلى هبوط هيبة هذه الدول وسط الشعوب العربية الأخرى. واتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة في حزيران ١٩٦٧ كشرط رئيس للتسوية السلمية في الشرق الأوسط (القرار ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧)[١]. وأدى الرفض الإسرائيلي المتعنت - وبتشجيع من الولايات المتحدة - لتنفيذ هذا القرار إلى الإبقاء على منطقة الشرق الأوسط بؤرة خطيرة للتوتر العالمي.

لم تؤد خطة الدبلوماسية الأمريكية إلى النجاحات المأمولة بمد الجسور باتجاه بعض الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية في فصلها عن بعضها وعن الاتحاد السوفييتي بالدرجة الأولى. وإلى ولادتها الجديدة. وإنما أدى النشاط التخريبي للدول الغربية، في الحقيقة، إلى تأزم الوضع في تشيكوسلوفاكيا في صيف ١٩٦٨. إلا أن المساعدة التي قدمتها الدول الاشتراكية الشقيقة للشعب التشيكوسلوفاكي في الدفاع عن منجزاته الاشتراكية والحفاظ على تشيكوسلوفاكيا كوّن حلقةً متينة في دول المنظومة الاشتراكية في أوروبا.

إن حقيقة التدهور السريع الذي لا يمكن تحمله في الهيبة الدولية في العالم كله لم تستطع أن تنكرها حتى الشخصيات الأمريكية والإيديولوجيين ورجال الإعلام الذين كتبوا لاحقاً بحماسة عن مهمة وقوة أمريكا في العالم. بدأ صنّاع السياسة في

---

(١) أنظر المزيد هناك أيضاً ص ٤٨٤ ، ٤٨٥.

واشنطن إلقاء الضوء على حقيقة أن الأزمنة تغيرت، فعالم ١٩٦٧ ليس كعالم ١٩٤٧، وأن الولايات المتحدة ليست بتلك القوة ولم تعد تستطيع القيام بدورها كما في السابق... ركزت الأسبوعية يو سي أندوورلد ريبورت. فقد اصطدمت الآلة العسكرية الأمريكية الضخمة بالمقاومة الفعالة للدول الآسيوية الصغيرة، وتسبب هذا بصدمة كبيرة وسط مهندسي السياسة ذوي المراكز العالية[١].

وبهذا الشكل توصلت حكومة جونسون في واشنطن - بهدوء وبلا تردد في السنوات الأخيرة من وجودها في السلطة - إلى عدم إمكانية انتهاج الاستراتيجية القديمة في الظروف الحالية وضرورة إعادة النظر فيها. والدافع إلى ذلك انهيار سياسة جونسون على الطريقة التكساسية في السرعة في سحب المسدس من الحزام. وأظهرت خبرة ودروس الحرب في فيتنام أن الجيش الأمريكي من ١٠٠ ألف أو من ٥٥٠ ألف جندي لا يستطيع إطفاء شعلة الحرب الشعبية حتى في دولة آسيوية صغيرة نسبياً.



الجنود الأمريكيون في فيتنام

(١) US News and World Report, 1967, July 3, p. 32—34.

فالركود الاقتصادي الذي بدأ في نهاية الستينيات في الولايات المتحدة والتضخم المرافق له وكذلك عجز ميزان المدفوعات المتزايد وانخفاض احتياطات الذهب والعملة، وانخفاض قيمة الدولار والالتباسات الأخرى في الاقتصاد الأمريكي، كل ذلك أظهر أن السياسة التوسعية وسباق التسلح ليست قادرة على تحفيز الاقتصاد الرأسمالي المستقر وإنما بالعكس فإنها ستساعد على تعميق الأزمة بكل أبعادها[١].

جلب العدوان الأمريكي الذي استمر سنوات طويلة في فيتنام العديد من الكوارث للشعب الفيتنامي. ونتيجة للأعمال القتالية فقد دمر ٣/٤ القرى والبلدات في فيتنام الجنوبية، وغادر أكثر من ١٠ ملايين نسمة مواطنهم واضطروا إلى اللجوء إلى المدن ومراكز اللاجئين.

أصبحت مذبحة قبيلة سونغ مي (ميلاي) في ٦ آذار ١٩٦٨ رمزاً خاصاً لجرائم الحرب الوحشية الأمريكية. فالعناصر التي كانت مكلفة بحراسة الوحدة العسكرية الأمريكية قتلت جميع السكان الذين بلغ عددهم أكثر من ٥٠٠ شخص، فقد أطلق قائد إحدى الفصائل الملازم كولي النار على ١٠٩ أشخاص شخصياً، وبحسب رواية أحد المشاركين في هذه المذبحة لمراسل صحيفة نيويورك تايم فإن غالبية سكان القرية كانت من النساء والأطفال وبعض كبار السن. وتم جمعهم ضمن مجموعة واحدة وأطلقوا النار من البنادق الآلية والرشاشات، وتم إعدامهم جميعاً خلال ١٥

---

(١) كتبت المجلة الأسبوعية يو سي نيوزويك إند وورلد ريبورت أن الحرب في فيتنام وأزمة الدولار أظهره أن الولايات المتحدة التي مازالت الدولة العظمى تعاني من النقص في القوة الاقتصادية والعسكرية اللازمة للقيام بدور شرطي العالم المصرفي العالمي (US News and World Report, 1968, Apr. 15, p. 60).

- ٢٠ دقيقة لا أكثر. وفي وقت لاحق ومروراً بالقرية المحروقة رأيت تلالاً من الجثث[١].

نفذ الجيش الأمريكي على الأراضي الفيتنامية حرباً كيميائية واسعة النطاق. وتلخص هدفه في القضاء على الغابات والأجمات التي يمكن أن تستخدم كمساتر طبيعية للفدائيين وكذلك المحاصيل الزراعية. وتعدّ عملية إسقاط الأوراق أحد أسس إستراتيجية الحضارة العنيفة الموجهة لإخلاء القرى وتدمير قاعدة المقاومة الوطنية للتدخل الأجنبي. وحسب معطيات عالم الأحياء الأمريكي أويستينغ فقد تم نثر ما يزيد عن ٤٧ مليون كغ مما يسمى بالمشع البرتقالي الذي يحتوي على مادة الديوكسين - أقوى مادة سامة. ففي عام ١٩٧٠ أكد الأطباء الفيتناميون على وجود تحولات كروموسومية (الصبغيات) لدى الأشخاص الذين تعرضوا لمادة الديوكسين وعلى النمو المفاجئ في عدد من أمراض سرطان الكبد الأولي. هذا وقد تأثر بذلك آلاف من العسكريين الأمريكيين المشاركين بالحرب الفيتنامية، وما زال الأطفال يولدون حتى الآن بعاهات خلقية.

أدت ضحايا وكوارث الحرب في فيتنام والاستياء من الطابع الإجرامي لهذه الحرب وعدم الثقة بالحكومة وبخطها السياسي الخارجي إلى نشوء معارضة أكثر قوة ومتنوعة للسياسة الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وشكل الصقور القسم الأكبر من هذه المعارضة الذين طالبوا حكومة جونسون بأعمال أكثر حسماً لتحقيق النصر على الشيوعيين في الهند الصينية. سمحت هذه المطالب الصاخبة للدوائر الحاكمة في

---

(١) الولايات المتحدة: ٢٠٠ عام - ٢٠٠ حرب. موسكو ١٩٧٦، ص ١٩٧. اقتباس فيلاشينكو ت.ك.

الولايات المتحدة بتسويغ تصعيد الحرب في فيتنام في ذلك الوقت بالضغط من اليمين. غير أن الأمر الأساسي هو العدد المتنامي للمستائين من السياسة الحكومية الذي عرَّضَها للنقد من جانب المواقع المناهضة للحرب.

تشكلت خلال فترة استمرار العدوان في فيتنام جبهة عالمية واسعة من خصوم هذا العدوان والتي ضمت مختلف الدوائر في الرأي العام العالمي. وطالبت حكومات الكثير من الدول بما فيها حلفاء الولايات المتحدة بوقفها.

غير أن الدور الأساسي في إفشال الخطط العسكرية السياسية للولايات المتحدة في فييتنان وفي الهند الصينية وجنوب شرق آسيا لعبته القوى التحررية والوطنية لشعب فيتنام المعتمد على المساعدة العسكرية الضخمة والاقتصادية والدبلوماسية والمعنوية والأخوية للاتحاد السوفييتي وغيرها من الدول الاشتراكية الأخرى والدوائر التقدمية والمحبة للسلام. واحتفظ الوطنيون الفيتناميون الشجعان بالمبادرة في أرض المعركة وفي المؤخرة على حد سواء في المجال العسكري ومن ثم الدبلوماسي.

أنزل الوطنيون الفيتناميون في كانون الثاني ١٩٦٨ بعد سنوات عدة من المقاومة الناجحة ضربة ساحقة بالمعتدين الأمريكيين وحلفائهم في سايغون في فيتنام الجنوبية. فقد هاجموا مراكز حوالي ٤٤ منطقة في فيتنام الجنوبية، و ٦٤ مدينة مناطقية، وأسقطوا العاصمة القديمة مدينة غوي، وفي ٣١ كانون الثاني احتلوا لبعض الوقت جزءاً من سفارة الولايات المتحدة في سايغون. وعلى الرغم من أن هذه الهجمات لم تؤد إلى نصر عسكري حاسم، إلا أنها شكلت صدمة هزت أساس استراتيجية السياسة الأمريكية لحكومة سايغون.

عبر وزير الدفاع الأمريكي **ماك نمارا**، أحد المخططين الرئيسيين للتدخل في فيتنام في نهاية عام ١٩٦٦ للرئيس جونسون ورؤساء أركانات القوات المسلحة الأمريكية عن شكوكه حيال التصعيد المتزايد للحرب عن رأيه في عدم إرسال قوات أمريكية جديدة لمساندة سايغون، وبتقييد قصف جمهورية فيتنام الديمقراطية. وفي تشرين الثاني ١٩٦٧ عندما طفت على السطح الخلافات في الكونغرس والصحافة، قام الرئيس جونسون باستبدال روبرت **ماك نمارا** بكلارك كليفورد خوفاً من أن يحذو أعضاء الإدارة حذو **(ماك نمارا)**[1]. غير أن وزير الدفاع الجديد توصل إلى استنتاج **ماك نمارا** حول عدم الجدوى من استمرار الدوران الأمريكي في الهند الصينية.

لخص كليفورد وزير الدفاع الجديد في ٢٥ - ٢٦ أيار ١٩٦٨ وجهة نظره عن الوضع في فيتنام لما يسمى بمجموعة كبار المستشارين أو الحكماء لدى البيت الأبيض تضم في عضويتها الشخصيات البارزة مثل جون ماكلون، دوغلاس ديلون، دين أنشيسون، ماك جورج باندي، هنري كابوت لوج، أرتور غولدبيرغ، الجنرالات برادلي و ريد جوي والتي أيدت بالإجماع سياسة حكومة جونسون باستثناء نائب وزير الخارجية جورج بول. إلا أنهم بعد سماع وزير الدفاع وعدد من خبراء وزارة الخارجية، فإن وكالة المخابرات المركزية، والمؤسسات الأخرى والحكماء طالبوا بتغيير هذه السياسة.

كتب الباحثون الأمريكيون: أولاً- أدركوا أن الخطة المنفذة كانت فاشلة بسبب مقاومة الفيتناميين، وأن القرار العسكري القاضي بالتصعيد لم يعد ممكناً. ثانياً- إن الإحباط والإثارة داخل الولايات المتحدة يهددان

---

(١) *Kalb M. Abel E.* Roots of Involvement- The US in'Asia, 1784-1971. N. Y., 1971, p. 199.

سيطرة الطبقة السائدة على المدى الطويل على البلاد. ثالثاً- الآثار الاقتصادية - الداخلية والخارجية للتصعيد كانت قاسية جداً. وأخيراً علاقات الولايات المتحدة مع الدول الأخرى متأثرة إلى حد بعيد بسبب الحرب. وصاغ سايروس فانس الوضع على الشكل الآتي: لم نقدِّر ما حدث في فيتنام فقط، وإنما الآثار الاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة والتأثير على الاقتصاد الأمريكي وموقف الدول الأخرى. لقد تطور الانقسام في البلاد بهذه السرعة بشكل هدد بتدمير الولايات المتحدة[١]. وأعلن وزير الدفاع كليفورد من جانبه (قاصداً رجال الأعمال الكبار، رجال المال والتجارة الذين كان مرتبطاً معهم ارتباطاً وثيقاً): انقلبت المؤسسة وتوجهت ضد الحرب[٢]. وهذا هو الذي ساعد على حل القضية.

رفض البيت الأبيض بناء على توصيات كلارك كليفورد والحكماء مطلب القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية في الهند الصينية الجنرال أويست مورلاند المدعوم من قبل لجنة رؤساء الأركانات بزيادة تعداد القوات الأمريكية في فيتنام حتى ٧٥٠ ألفاً. وباتخاذ قرار فتنمة الحرب (الذي جسد مذهب الرئيس نيكسون)، طالبت حكومة جونسون من سايغون زيادة تعداد جيشه «ليزيد من مساهمته في العمليات الحربية». ووعد الأمريكيون من جانبهم بتسريع تدريبهم وإعادة تسليحهم.

اضطُرت واشنطن إلى الموافقة على إجراء مباحثات حول إمكانية التسوية السياسية في الهند الصينية، من دون أن تتخلى عن محاولاتها اللاحقة في حل

---

(١) *Shoup L. H., Minter M.* Imperial Braintrust. The Council of Foreign Relations and United States Foreign Policy. N. Y.; L., 1977, p. 243.

(٢) *Berkowitz M., Bock P. G., Fuccillo V. J.* Op. cit., p. 244

المشكلة بالطرق العسكرية لصالحها. وفي كلمة إذاعية ومتلفزة في ٣١ آذار ١٩٦٨ أعلن الرئيس جونسون أنه أصدر أمراً بتقييد قصف جمهورية فيتنام الديمقراطية في المناطق الواقعة جنوب خط عرض ٢٠ درجة، وأعلن عن استعداده إرسال ممثليه للقاء مندوبي جمهورية فيتنام الديمقراطية[١]. وصرح أنه لن يسعى إلى ترشحه لفترة رئاسية ثانية عن الحزب الديمقراطي.

بدأت المباحثات في أيار ١٩٦٨ في باريس بين ممثلي كل من الولايات المتحدة وجمهورية فيتنام الديمقراطية، وجرى ٢٨ لقاء حتى ٣٠ تشرين الأول بهدف تحقيق الاتفاق على الوقف الكامل للقصف الأمريكي وجميع الأعمال العسكرية. وبعد ذلك يمكن البدء في المباحثات لحل القضايا الأخرى بالطرق السياسية. وبعد كثير من المناورات والمماطلات أعلنت الحكومة الأمريكية في ٣١ تشرين الأول ١٩٦٨ أخيراً عن وقف قصف أراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية منذ ١ تشرين الثاني ١٩٦٨. اتفق ممثلو جمهورية فيتنام الديمقراطية والولايات المتحدة على البدء بالمؤتمر الرباعي المؤلف من جمهورية فيتنام الديمقراطية وجبهة التحرير الوطنية في فيتنام الجنوبية والولايات المتحدة وإدارة سايغون. ويمثل هذا القرار القسري بالنسبة للولايات المتحدة بداية مرحلة جديدة من الحرب في فيتنام، عندما تراجعت واشنطن عن الوسائل الحربية الخالصة وانتقلت إلى الوسائل العسكرية والسياسية، وبهذا الشكل فإن العدوان في فيتنام الذي أصبح في منتصف الستينات الظاهرة الرئيسة لسياسة التدخل العالمية الأمريكية المناهضة للشيوعية لم يجلب النجاح للإمبريالية الأمريكية فقط، وإنما على

---

(١) تاريخ الدبلوماسية، الجزء ٥، الكتاب ٢، ص ٢٦٢.

العكس فقد عزز عملية تقويض مواقعها العسكرية - الاستراتيجية، المالية - الاقتصادية، الدبلوماسية والمعنوية على المسرح الدولي، وأدت إلى التفاقم الحاد في التناقضات الداخلية في المجتمع الأمريكي المريض، وإلى الانهيار السياسي والشخصي للمنظمين والمخططين الرئيسين، وعلى رأسهم الرئيس جونسون. أصبحت الضرورة والإصرار في إنهاء هذا العدوان والتغييرات الرئيسية العامة في السياسة الخارجية الأمريكية واضحة جداً للغاية.



الفصل السابع

صعود حركات الاحتجاج الاجتماعي

١ - تطور الإضرابات «حركة العمال العاديين»:

أدى تزايد الصعوبات الاقتصادية والتناقضات الاجتماعية - السياسية، والتعاظم الحاد في الحركة المناهضة للعدوان في فيتنام والعنصرية في النصف الثاني من الستينيات إلى تنشيط نضال الطبقة العاملة، والاستقطاب الكبير إلى صفوفها، والتكوين المنظم للقوى المناهضة للركود والخمول وضد سياسة التوافق وإخضاع مصالح العمال والكادحين لأهداف وغايات الطبقة الحاكمة. فقد تأثرت الجماهير العريضة من الطبقة العاملة والفصائل المختلفة من العمال بالآثار السلبية التي خلفتها الثورة العلمية التقنية في ظروف الرأسمالية. وأدى تقليص أماكن العمل والصعوبات في إعادة التأهيل وإتقان المهن الجديدة، وتزايد خطر التخفيض الحاد في المداخيل الحقيقية بسبب التضخم، وتقوية تكثيف العمل مع تخفيض أيام العمل السبوعية وتدهور ظروف العمل في الإنتاج وتفاقم مشكلة السكن وعدد من العوامل الأخرى وكذلك تنامي الحركة ضد العدوان في فيتنام - كل ذلك أدى إلى تحديد العلاقة بين الجهد ورأس المال.

بلغ تعداد ذوي الياقات الزرقاء، بحسب معطيات عام ١٩٧٠ الرسمية ٢٧٤٥٠ ألفاً (٢٣٣٣٦ ألفاً في عام ١٩٥٠)، ويجب إضافة العاملين في مجال الخدمات البالغ عددهم ٨١٣٩ ألف (٤٦٥٢ آلاف عام

١٩٥٠). وبهذا الشكل يمكن اعتبار التعداد العام للعمال حتى بداية ١٩٧٠ ٣٥٥٩١ ألف، وأما العاملون بالجهد المأجور فكان مساوياً تقريباً ٧٨٤٠٨ آلف. **(أطلق مصطلح الياقات الزرقاء على العاملين في المصانع وهؤلاء يمكن أن يكونوا مؤهلين أو غير مؤهلين، ويعتمدون في عملهم فقط على الجهد العضلي المترجم).** فالقاعدة المادية الفنية الجديدة للإنتاج تطلبت مستوى تعليمياً أعلى وإعداداً مهنياً للعمال. وازدادت نسبة العمال المؤهلين حتى ٣٥,٨% في عام ١٩٦٩ مقابل ٣٣,١% لعام ١٩٤٧. وانخفضت نسبة العمال غير المؤهلين في تلك الفترة نفسها من ١٤,٨%حتى ١٢,٩%. وكان لعامل زيادة نسبة الشباب والأقليات القومية في تكوين الطبقة العاملة تأثيرٌ على المظهر الاجتماعي للطبقة. فقد ازداد الوزن النوعي في الستينيات للعمال السود المؤهلين ونصف المؤهلين، وارتفع عدد العمال السود العاملين في صناعة الآليات والطائرات[1] والكيمياء والبناء والقطاعات الأخرى.

إن التغييرات في بنية الطبقة العاملة وانخفاض الوزن النوعي لفئات العاملين الذين كانوا يشكلون نواة الحركة النقابية والمؤثرين بشكل خاص - العمال المنتجون (ذوو الياقات الزرقاء) على حساب زيادة ذوي الياقات البيضاء والعاملين في مجال الخدمات خلفت وراءها بعض التحولات. ولوحظ منذ النصف الثاني للستينيات بعض الزيادة في عدد أعضاء النقابات العمالية. وفي نهاية الستينيات

---

(١) الحياة السياسية في الولايات المتحدة: (مشكلات السياسة الداخلية)، موسكو، ١٩٦٦، ص ١٦٦ - ١٦٨، Statistical Abstract of the US, 1970; Employment, and Earnings, 1969, N 3, p. 52.

(ذوو الياقات البيضاء مصطلح غربي يطلق على العاملين الذهنيين والمكتبيين، وأما ذوو الياقات الوردية فالعاملون على خدمة الزبائن - المترجم).

كانت الزيادة الأكثر في عدد الأعضاء الجدد في النقابات بين العاملين في الدوائر الحكومية والبلديات[١]. وبلغ عدد العاملين النظاميين في عام ١٩٦٨ - ٢٠٢٨٥ألفاً، أي ٢٣% من الموظفين. وتركزت الكتلة الأساسية من أعضاء النقابات العمالية في قطاعات الاقتصاد الرئيسة. وتوزع أكثر من ٤٠% من العمال المنظمين على أربعة قطاعات: النقل، المعادن، صناعة السيارات والبناء. وهكذا ففي عام ٢٩٦٩ كان هناك ٤٥,٦% من العمال في نقابات الصناعات التحويلية، و٥١,٨% في صناعة التعدين، وفي البناء ٧٥%[٢].

أصبح انخراط الكثير من الجماهير العاملة في النضال من أجل حقوقهم سمة بارزة لهذه لعملية. ونمت حركة الإضرابات التي شاركت فيها أعداد كبيرة من فصائل العمال وأصبحت الإضرابات أكثر استمرارية والكفاح أكثر قوة[٣]. ولم يعرف التاريخ الأمريكي عقداً آخر مثل هذا العقد عندما يتجاوز متوسط استمرارية الإضرابات ثلاثة أسابيع أو أكثر والتي قد تتجاوز أرقام الستينيات. إذ إن متوسط الإضرابات في النصف الثاني من الستينيات كان مميزاً غالباً لا يقل عن ٢٢ يوماً. لوحظ أيضاً ازدياد عدد المشاركين في الإضرابات. ففي عام ١٩٦٦ مثلاً بلغ عدد الإضرابات الكبيرة (التي شارك فيها ما يزيد على الألف) ٣٢١ إضراباً، وكانوا يشكلون ٢/٣ المضربين وتقريباً نفس وقت العمل الضائع(٤). وازداد عدد الإضرابات أكثر في الأعوام ١٩٦٦ - ١٩٦٧.

---

(١) المزيد من التفاصيل: *Freeman Д., Medoff J.* What Do Unions Do? N. Y., 1984.

(٢) Labor Relations Yearbook. Wash., 1969, p. 527, 528.

(٣) المزيد عن النضال الإضرابي بما فيها هذه الفترة ماتيايرسكايا ل.يا.، الإضرابات والاتفاقيات الجماعية في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨١.

(٤) Monthly Labor Review, 1967, Aug., p. 39.

احتل النضال من أجل التشريعات التقدمية والاجتماعية وإلغاء قانون تافت - هارتلي مكان الصدارة في نشاط النقابات العمالية خلال هذه الفترة. وأصرت النقابات بشكل خاص على إلغاء المادة ١٤ (٦) من هذا القانون.

اتسعت دائرة مطالب المضربين. إذ أنه إضافة إلى صراع النقابات من أجل الحفاظ على العمل، وأماكن العمل وحماية العمال من الأخطار التي قد تنتج من الأتمتة وإدخال التقنية الجديدة فقد تضمنت الخطة الأولى المطالب المتعلقة بمشكلات أجور العمل المرتبطة بغلاء المعيشة وزيادة الضرائب التي سببها تصعيد الحرب في فيتنام[1]. وتميزت الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ بعدد من خطابات العمال الأمريكيين المهمة. وتكرر كما في السابق التوجه المميز للعمال المنظمين - خطابات عمال صناعة السيارات الذين حققوا نجاحات كبيرة في صراعهم الإضرابي، وشكل هذا الإضراب الذي استمر شهرين في عام ١٩٦٧ النضال الوطني العاشر العام لعمال السيارات في هذا القطاع خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وشارك فيها ١٦٠ ألف عامل في ٩٤ مصنعاً لفورد موتور في ٢٦ ولاية.

وكان الأداء الأقوى للعمال إضراب ٦٠ ألفاً من عمال صناعة صهر النحاس الذي استمر ٩ أشهر (تموز ١٩٦٧ - نيسان ١٩٦٨) والذي شمل ٢٢ ولاية والذي شكل أطول إضراب في تاريخ البلاد على نطاق صناعة كاملة. وشكل هذا الإضراب حوالي ٩٠% من مناجم النحاس وجميع شركات صهر النحاس المركّز. وحقق العمال زيادة الأجور والمعاش التقاعدي وغيرها من

---

(١) تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة في العصر الحديث، ١٩٦٥ - ١٩٨٠. موسكو، ١٩٨٣. ص ١٠٠ - ١٤٦.

المساعدات. حقق العمال النصر في نهاية المطاف وذلك بفضل الجبهة الموحدة لستة نقابات عمالية - صناعة السيارات، الحديد الصلب، الميكانيكيين، سائقي آليات الشحن، صناعة التعدين وعمال الكهرباء ضد الشركات الضخمة. ولأول مرة في تاريخ الطيران المدني والصناعة المطاطية ودور الصحافة والنشر والإذاعة والتلفزيون كانت هذه الإضرابات قوية وخاصة في الفترة ١٩٦٦ – ١٩٦٨، وتكللت غالبية هذه الإضرابات بالنجاح بالنسبة للعمال[١].

انخرط عدد كبير متزايد من الموظفين في النضال من أجل الحقوق الاجتماعية والسياسية. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى إضرابات موظفي الدولة الذين استغلوا في السابق السمعة الجديرة بالثقة - إضرابات المعلمين والعاملين في القطاع الصحي والعاملين في أجهزة الضمان الاجتماعي والمؤسسات الحكومية والعاملين في دور الصحافة والنشر والإذاعة والتلفزيون. حقق عمال القطاع الزراعي بعض النجاح في صراعهم من أجل حقهم في التنظيم ضمن نقابة عمالية، والمثال على ذلك إضراب عمال صناعة النبيذ الذي استمر ١٨ شهرا ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ضد شركة النبيذ الضخمة «دي جوجو». وفتح الإضراب في نيسان ١٩٦٧ الطريق باتجاه نقابة عمالية للكثيرين من العمال الزراعيين، وأكدوا بالقوة أنهم يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الحركة العمالية المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذه الإضرابات لم تؤد إلى إلغاء بند من قانون فاغنر الذي يستثني بعض فصائل العمال (العاملين في الدولة، وعمال المؤسسات الحكومية، العمال الزراعيين وموظفي التفتيش وغيرهم) من فئة العاملين المأجورين، الأمر الذي يعني عدم الاعتراف بحقوقهم في التنظيم.

(١) أنظر المزيد عن العاملين في الدولة في الولايات المتحدة. موسكو ١٩٨٢ تاراسوف ن.ن.

تم تقييد حق الإضراب أكثر. ففي عام ١٩٦٧ اتخذ قانون التحكيم الإلزامي الموجه ضد الإضرابات، والحكومة لم تلجأ إلى هذا القانون أبداً من أجل تعطيل النضال الإضرابي، الأمر الذي أثار استياء زعماء النقابات العمالية المحافظين. وشكل قانون تايلر الذي اتخذ في ١ أيلول ١٩٦٧ ضربة جديدة ضد الإضرابات وحظر القانون الإضرابات، على موظفي الدولة في ولاية نيويورك تحت التهديد بغرامة مالية تصل إلى ١٠ آلاف دولار عن كل يوم إضرابي، وهددوا زعماء النقابات بالسجن والتدابير العقابية الأخرى بسبب مخالفة القانون.

أصبح واضحاً أن أهم مطالب النقابات ألا يتعرض لها برنامج «المجتمع العظيم» الذي أعلن لاحقاً. وبالتالي فإن مطالب الحركة العمالية المنظمة التي تتضمن اتخاذ قانون تقليص أسبوع العمل مع الحفاظ على الأجر السابق ورفع الحد الأدنى من أجر ساعة العمل من ١,٦ دولار حتى دولارين وإقرار مساواة حقوق العاملين في الزراعة مع العاملين في الصناعة بالحد الأدنى لم يتم تلبيتها. ولم تكن النقابات راضية بالقيود التي فرضتها الحكومة حول رفع الأجور. وعلى الرغم من أن عمال عدد من قطاع الصناعات حققوا نجاحات محددة في صراعهم العنيف، فإن حاجز التقييد شكل ممانعة كبيرة على طريق نمو أجور العمل لفئة كبيرة من العمال[1]. ولم تلب مطالب النقابات في مجال الضمان التقاعدي والضمان الاجتماعي وغيرها.

بهذا الشكل فإن نتائج الاتفاق السياسي الذي تم بين الديمقراطيين وقيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية عشية

---

(١) الولايات المتحدة: النقابات العمالية في الصراع مع الرأسمالية. موسكو، ١٩٧٠، ص٢٣٧ - ٢٥٢. كيريمتسكي يا.ن.

انتخابات ١٩٦٤، عندما ارتبط نجاح الحزب الديمقراطي إلى حد كبير بالعمال المنظمين، كانت أحادية الجانب.

اشتد النقاش حول تشكيل حزب الجماهير المستقل للطبقة العاملة مع اقتراب موعد انتخابات ١٩٦٨ في صفوف الحركة العمالية. ونشط أنصار الحركات السياسية المستقلة. وأظهرت استطلاعات الرأي وسط العمال في عدد من الصناعات المعدنية على سبيل المثال أن خُمسَ العمال أيدوا تأسيس حزب حقيقي ثالث و١/١٠ من عمال المناجم فقط أيدوا ذلك[١]. وتوصل عالم الاجتماع ج. ليغ تيت - استناداً لاستطلاعات الرأي التي جرت في ديترويت في منتصف الستينيات - إلى أن جزءاً كبيراً من العمال كان مع الأفعال السياسية المستقلة[٢].

لقيت فكرة الحزب الثالث تعاطفاً ليس من جانب الأعضاء العاديين فقط وإنما من قادة الحلقات الدنيا في النقابات العمالية. وصوّت قادة عدد من التجمعات النقابية الكبيرة من أجل تنظيم سياسي مستقل. واتخذت نقابة عمال النقل في مؤتمراتهم ١٩٦١ و ١٩٦٥ قراراً يدعو إلى توحيد النقابات المحلية الأخرى وإلى رص صفوف القوى المعنية بتشكيل حزب العمال الجماهيري الثالث[٣].

---

(١) labor and American Politics/Ed, by Ch. Rehmus, D. McLaughlin. Ann Arbor (Mich), 1967, p. 408—409.

(٢) *Leggett J.* Class, Race and Labor, N. Y., 1968, p. 121.

(٣) البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الأمريكي - الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٠، رقم ١٢، ص ٧٩.

بدأت فصائل كبيرة من العمال في النصف الثاني من الستينيات تدرك بشكل أفضل ألا مستقبل للذيل السياسي: فقد اقترح بعضهم الانفصال صراحة عن نظام الحزبين، واتخذ آخرون موقف المتغيب من خلال شعورهم بضرورة التغيير، وقاطعوا الانتخابات، وأما بعضهم الآخر فقد اقترح الاستخدام الحازم للوزن الاجتماعي للنقابات العمالية من أجل تغيير النهج السياسي للحزب الديمقراطي. وبطريقة أو بأخرى فإن الشعور المحافظ والفساد وسط قادة النقابات العمالية وتعاونهم الوثيق مع رجال الأعمال الكبيرة والحكومة أثارت الاستياء في الوسط العمالي، وأما تزايد الهيجان بين أعضاء النقابات العاديين فقد أصبح سمة هامة في تطور الحركة العمالية المنظمة لهذه الفترة.

كانت أشكال الصراع «الجماهير – القيادة» متنوعة. فقد تضمن برنامج الحزب الشيوعي الأمريكي الذي نشر في عام ١٩٧٠ بعضاً منها: «غالباً ما كان يرفض العمال إعطاء موافقتهم على التسوية التي أعدها قادة النقابات العمالية ذوو التوجه المحافظ ويرفضون الدعوات إلى ضبط النفس، تتشكل حركات أعضاء النقابات العاديين الذين يطالبون بديمقراطية أكبر في الحركة النقابية وإعادة نظام رؤساء المشاغل (الورشات الكبيرة) واستقلالية أكثر في تسوية الصراعات مباشرة في مكان العمل مع إعلان الإضراب عندما يكون هذا ضرورياً[1]. وأصبح ما يسمى بالإضرابات الطائشة التي لم توافق عليها قيادة النقابات ظاهرة متكررة، وهي ليست موجهة ضد رجال الأعمال الكبار فقط وإنما ضد سياسة القيادة النقابية.

---

(١) Autocracy and Insurgency in Organized Labor. New Brunswick (N. J.), 1972.

تسببت مقاومة السياسة التوافقية للقيادة النقابية ومطالب الحركات الفعالة بهدف تسوية أهم المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في منتصف الستينيات إلى حركة جماهيرية من أجل تغيير القيادة في النقابات، واضطر بعض زعماء النقابات إلى التخلي عن مناصبهم نتيجة لذلك، وجرى تغيير القيادة في التجمعات الكبيرة مثل الاتحاد الوطني لنقابات عمال الكهرباء واللاسلكي وصناعة السيارات ونقابة البحارة وعمال النسيج والميكانيكيين وآخرين.

لم يتوقف الصراع في قيادة نقابة عمال المناجم منذ منتصف وحتى نهاية العقد[١]. فقد وجه أحد قادة هذه النقابة المحليين في عام ١٩٦٩ في ولاية بنسلفانيا يابلونسكي دعوة جريئة إلى رئيس اتحاد عمال المناجم أو. بويل اتهم القيادة بالتعاون مع رجال الأعمال الكبار وبالفساد والرشوة وغيرها من سوء استخدام السلطة. استمر يابلونسكي بالصراع ضد قيادة النقابة، وبالرغم من تزوير بطاقات الاقتراع والابتزاز والاحتيالات الأخرى استطاع بويل الفوز في الانتخابات. وفي ٥ كانون الثاني ١٩٧٠ قتل النقابي الشجاع يابلونسكي مع زوجته وابنته في منزله في مدينة كلارك سفيل بطريقة وحشية من أتباع بويل وبمعرفته. وكان هذا تصفية سياسية صريحة لزعيم نقابة عمال المناجم المناضل. فقد شملت الرغبة في المعرفة والتعبير عن موقفهم تجاه المشكلات الاجتماعية والسياسية الحادة قسماً كبيراً من الطبقة العاملة. وأصبحت ظاهرة واضحة جداً لا يمكن تجاهلها، وعُدّ قادة النقابات ذوي النظرة البعيدة أنه من الضروري التأقلم مع هذه الحركة القادمة من الأسفل من أجل تجديد الحركة النقابية وحتى تزعمها، كي لا يكون الحدث في ذيل الأحداث وحتى لا يفقدوا ثقة

(١) Autocracy and Insurgency in Organized Labor. New Brunswick (N. J.), 1972.

الأعضاء العاديين. ويعدُّ إنشاء اتحاد الحركات النقابية إحدى أهم الظواهر القوية للأزمة المتعمقة في الحركة النقابية للبلاد، أزمة قيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية التي لم تأخذ بعين الاعتبار الطابع الموضوعي لسير الأحداث والمعنويات المتزايدة للأعضاء العاديين واستيائهم المتنامي بسبب المبادئ الأساسية في السياسة الداخلية وخاصة الخارجية للحكومة. ولم تكن ولادة التنظيم الجديد مصادفة، فقد سبقها صراع طويل وعنيف لاتجاهين في الحركة النقابية للولايات المتحدة، وأظهرت مرة أخرى أن اندماج المراكز النقابية في عام ١٩٥٥ أدى إلى كتم الاختلافات في تكتل الإتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية، ولكنه لم يزيلها.وتزعمت النقابة العمالية في صناعة السيارات النضال ضد الروتين والركود في الحركة النقابية.

أعلنت كل من النقابة الموحدة لعمال صناعة السيارات والطائرات (١,٦ مليون عضو) والنقابة الموحدة لسائقي آليات الشحن وعمال المستودعات (مليوني عضو) رسمياً عن إنشاء اتحاد الحركات النقابية. وانضم إليه لاحقا ولكن ليس لمدة طويلة نقابة صناعة النفط والكيمياء والذُرَة (١١٥ ألف عضو) والمجلس الوطني للعاملين في شبكة التوزيع الأمريكية (٦٨ ألف عضو)[١]. وتم في المؤتمر التأسيسي لاتحاد الحركات النقابية التشكيل التنظيمي للمركز النقابي الجديد. ووافق ٥٠٠ عضو بالإجماع على «إعلان الأهداف» الذي حدد اتجاه نشاط الاتحاد الجديد وكذلك مجموعة القرارات البراجية والنظام الداخلي. وبغض النظر عن الإعلانات الشكلية لقادة المركز النقابي الجديد عن أنهم لن ينافسوا أو يهاجموا تكتل الإتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية، فإن اتحاد الحركات النقابية تضمن دعوة زعماء الاتحاد لمناقشة عدد من المسائل الجوهرية.

---

(١) Autocracy and Insurgency in Organized Labor. New Brunswick (N. J.), 1972.

إن المهمة الأساسية لاتحاد الحركات النقابية،كما ورد في الإعلان، هي البحث عن الاتجاه الجديد للحركة النقابية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي قد يلبي متطلبات حل المشكلات الداخلية والخارجية للبلاد ومعالجة أمراض المجتمع[١]. وعبر قادة اتحاد الحركات النقابية عن موقفهم السلبي من السياسة الخارجية للحكومة بإدانة العدوان الأمريكي في فيتنام. والمطالبة بوقفه[٢]. وتعرض موقف ميني للنقد كونه يدعم نهج السياسة الخارجية للولايات المتحدة بلا حدود.

أولى زعماء اتحاد الحركات النقابية اهتماماً خاصاً لمشكلة ضم العمال غير المنظمين إلى النقابات العمالية. وورد في أحد تصريحات نقابة عمال صناعة السيارات «هل يمكن اعتبار تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية اتحاداً حديثاً ديناميكياً، إذا لم يكن باستطاعته تنظيم ملايين العمال، علماً أنه يضم اليوم نسبة أقل من عام ١٩٥٥ عندما تشكل[٣]. إذ قام اتحاد الحركات النقابية بعمل كبير من أجل ضم العمال غير المنظمين إلى النقابات وخاصة جنوب البلاد وذلك برغبته في الإجابة عملياً عن السؤال الذي طرح نفسه.

لعب و. ريتر رئيس نقابة عمال صناعة السيارات دوراً رائداً في اتحاد الحركات النقابية، الذي بدأ مسيرته النقابية والعملية من الصفوف الأولى حتى قيادة أحد أكثر فصائل البروليتاريا الأمريكية عدداً[٤]. وتزعم مجلس

---

(١) *Hero A., Starr E.* The Reuther— Meany Foreign Policy Dispute. N. Y., 1970, p. 223

(٢) UAW Solidarity, 1968, Aug., p. 3.

(٣) Daily World, 1969, Apr. 15.

(٤) عن حياة ونشاط أو.رويتر أنظر: *Reuther V.* The Brothers Reuther and the Story of the UAW. A Memoir. Boston, 1976.

النقابات الإنتاجية لسنوات كثيرة. إلا أن القيود الإصلاحية والتشجيع الذي أبداه في بعض الأحيان لمكافحة الشيوعية وعدم تناسق أفعاله قللت مساهمته الإيجابية التي قدمها للحركة العمالية الأمريكية المنظمة. وسعت الصحافة البرجوازية لنشر الخلافات في تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل - مجلس النقابات الإنتاجية كنتيجة شخصية لعداء ميني و ريتر. إلا أن هذه الخلافات كانت أعمق من الكراهية الشخصية للزعيمين.

هاجم و. ريتر بعنف في السنوات الأخيرة من حياته النهج الرجعي المحافظ لقيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية بزعامة ميني، واتهمه مرات عديدة بعدم تقييمه للأفعال السياسية. «أشار ريتر: أصبحت مشكلات المجتمع الحديث أكثر تعقيداً وأكثر ترابطاً فيما بينها، ولذلك فإن حلها سياسياً أو اقتصادياً مستحيلاً - فالحل يجب أن يكون اقتصادياً وسياسياً بآن واحدٍ معاً[1]».

كان لإنشاء اتحاد الحركات النقابية دورٌ مهمٌّ في تنشيط النقابات إلى حد ما. وأعطاه دفعاً للحركة المناهضة للحروب وسط العمال وإحياء العمل لضم قوى جديدة، وبالدرجة الأولى ذوو الياقات البيضاء إلى النقابات العمالية. إلا أن الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة منذ إنشاء اتحاد الحركات النقابية أشار بإنصاف إلى طابع نشاطه المحدد. وأظهرت الأحداث في السنوات التي تلت صوابية رأي الشيوعيين على الاتحاد، فقد ذهبت آمال القوى اليسارية بالاتحاد أدراج الرياح. إن خوف حركة الطبقات الدنيا الجماهيرية وعدم التنسيق والقيود الإصلاحية على النظرة العالمية لزعمائها - تلك هي الأسباب الأساسية التي أدت إلى السقوط

(١) Labor and American Politics, p. 441.

السريع لاتحاد الحركات النقابية. وجرى الحديث عن موت أو. ريتر في تحطم طائرة في ظروف غامضة في أيار ١٩٧٠. وبحلول عام ١٩٧٢ لم يعد اتحاد الحركات النقابية موجوداً من الناحية العملية، وعلماً أنه لم يعلن رسمياً عن حله.

يعدُّ انتعاش الحركة العمالية المنظمة في الستينيات جزءاً من عملية التحرر من حالة الركود. ولم تكن الطبقة العاقلة في الولايات المتحدة بعيدة عن الصعود القوي لنشاط الطبقات الديمقراطية وعن نمو المشاعر المعارضة في البلاد. وليس عجباً أنه في النصف الثاني من الستينيات توسعت إمكانات إقامة علاقات بين الحركات النقابية والزنجية والشبابية المناهضة للحرب. ولوحظ بشكل خاص التحول باتجاه تعزيز التعاون بين الحركات الزنجية والعمالية.

ارتقى صراع العمال الزنوج الذين يشكلون أكثر من ٨٠% من مجموع السكان السود في البلاد إلى درجة جديدة في النصف الثاني من الستينيات. وأدى الصعود الحاد في النضال من أجل الحقوق المدنية إلى تحولات محدودة في وضع العمال السود داخل النقابات العمالية(١). وتمكن العمال السود والعمال البيض الواعين في عدد من الحالات من تحطيم مقاومة الزعماء النقابيين والعمال المصابين بعدوى التحيز العنصري، الأمر الذي أدى إلى بعض الزيادة في تمثيل السود الملونين في الأجهزة النقابية القيادية (مثال العاملين في المعادن وسائقي الحافلات والمعلمين وغيرهم)(٢).

---

(١) *Perlo V.* Economics of Fascism USA. Roots of Black Inequality. N. Y., 1975, p. 85.

(٢) Dissent, 1970, Mar.-Apr., p. 125. زيادة على ذلك تجب الإشارة إلى أنه بغض النظر عن إلغاء بعض الأحكام التمييزية في أنظمة الكثير من النقابات العمالية، إلا أن الممارسة التمييزية مازالت باقية في بعض النقابات العمالية (لدى عمال البناء وعمال الطباعة وعمال تمديدات المياه وعمال النقل).

شكلت المجموعات النشيطة من العمال السود منظمات حماية حقوق العمال من ذوي البشرة السوداء في المنشآت والنقابات العمالية (المجلس النقابي الأمريكي للزنوج، رابطة حماية العمال السود، و«تحالف أعضاء النقابات العمالية السود وغيرهم»). وظهر هناك اتجاه مهم في نضال العمال السود المنظمين ما يسمى «مجموعات السود» (الوقاويق) في الستينيات (وخاصة في النصف الثاني) في الشركات والنقابات العمالية، وهدفت تلك المجموعات إلى تحقيق المساواة الكاملة للسود في جميع مراحل العملية الإنتاجية وعلى مستويات القيادة النقابية. وتميزت مجموعات السود العاملة في شركات صناعة السيارات وصناعة صهر الحديد والنقل بنشاط متزايد جداً.

تم الاعتراف بضرورة وحدة أعمال الحركة من أجل الحقوق المدنية والحركة العمالية من الشخصيات التقدمية في الحركة الزنجية، فقد قال مارتن لوثر كينغ الذي عمل الكثير من أجل تقارب الحركات الزنجية والعمالية: إن جميع السود تقريباً شعب عامل. فقط حفنة صغيرة من السود هم من أصحاب الملايين وأصحاب العمل. إن مصالحنا ومصالح النقابات العمالية متطابقة: الراتب اللائق، ظروف العمل الملائمة، الشقق القابلة للسكن، تقاعد المسنين، تدابير تحسين الخدمات الصحية، الظروف الطبيعية المناسبة لمعيشة العائلات، تعليم أولادهم وأن يكونوا محترمين في مجتمعهم. ولذلك فإن السود يدعمون مطالب النقابات ويعملون ضد القوانين التي تخالفها، والذين يكرهون النقابات ويضطهدونها وفي نفس الوقت يكرهون ويضطهدون السود[1].

(١) American Federationist, 1968, May, p. 4.

أدخل عدوان الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام المشكلات السياسية - الاجتماعية والدولية في عقدة ضيقة لأن تلك الدوائر البرجوازية التي تعاملت بعدائية كبيرة مع النقابات العمالية والتي كانت تدعم بحماس ودافعت عن السياسة الخارجية الرسمية لواشنطن، إلا أن المعارضة الرجعية لقادة النقابات بزعامة ميني أعاقت الكفاح العنيف للشرائح الواسعة من الطبقة العاملة ضد المغامرة الفيتنامية للإمبريالية الأمريكية. وخلال فترة العدوان الأمريكي في فيتنام استخدمت مجموعة ميني المشاعر الشوفينية وتضييع جزء من الشعب العامل واللامبالاة السياسية للجزء الآخر بعرض أفكار التماسك الوطني ودعم السياسة الخارجية للحكومة.

غير أن الأعضاء العاديين في النقابات - ومع تصاعد العدوان الأمريكي في فيتنام - اصطفوا إلى جانب القوى المناهضة للحرب. وأظهر اجتماع جمعية القيادة النقابية من أجل السلام الذي جرى في شيكاغو في تشرين الثاني ١٩٦٧ بوضوح نمو المشاعر المناهضة للحرب وسط النقابات العمالية الأمريكية. ويبين تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية أنه لم يحدث هكذا مؤتمر تمثيلي خاص بمشكلات السياسة الخارجية الذي عبر عن رأيه بحدة ضد القيادة الرسمية لتكتل الإتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية. وكان من بين الذين بادروا إلى عقد جلسة للجمعية قادة النقابة الموحدة لعمال صناعة السيارات والطائرات، والنقابة الموحدة للخياطة والعاملين في صناعة تعليب اللحوم وعمال المسالخ وعمال صناعة الأخشاب التحويلية، وحضر الاجتماع ٥٢٣ مندوباً لـ ٥٠ نقابة مختلفة في ٢٨ ولاية[١].

---

(١) *ner Ph.* American Labor and the Indochina War. The Growth of Union Opposition. N. Y., 1971, p. 49.

تلخصت الفكرة الرئيسة التي تطرقت إليها جميع الخطابات بعدم جدوى المغامرة الفيتنامية بالنسبة للولايات المتحدة، وضرورة وقف قصف جمهورية فيتنام الديمقراطية والبدء بمباحثات السلام، وأوضح البيان الختامي للاجتماع بالإجماع على: أنه بغض النظر عن الدعم المستمر لسياسة الحكومة في فيتنام من الأجهزة النقابية الرسمية فإن جمعيتنا أظهرت وجود قلق وخيبات أمل في النقابات وفي جميع المستويات مميِّزةً أطياف الشعب الأمريكي كافةً. وإن الاستمرار بالصمت في هذه الفترة الحرجة لا يمكن وصفها إلا بخيانة تقاليد الحركة العمالية الأمريكية. ويجب أن تلعب النقابات العمالية دورها لتحقيق الإنهاء العادل والسريع لهذه الحرب العنيفة لكي نتمكن من تأمين مواردنا وطاقاتنا لمحاربة الفقر والأمراض والجوع والجهل[1].

جعل الكفاح ضد عدوان الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا مواقف الحركة النقابية قريبة جداً من مواقف الحركات الديمقراطية الجماهيرية الأخرى بما فيها الشبابية. فقد أخذ العمال الصناعيون في نهاية الستينيات في عدد من الحالات على عاتقهم دور المبادرة في تنظيم الأعمال المشتركة مع القوى الديمقراطية الأخرى. ودعا اتحاد الحركات النقابية العمل على إزالة العلاقات العدائية للمثقفين الليبيراليين والشباب الدارسين إلى فكرة الأعمال المشتركة مع القوى الديمقراطية الأخرى. وقد تم التأكيد بشكل خاص على أن المهام التي تقوم بها النقابات والمثقفون المتطرفون مشتركة بشكل كبير[2].

لعبت المؤتمرات المشتركة دوراً إيجابياً شهيراً في تقارب الجناح التقدمي في الحركة العمالية المنظمة مع المجتمع الديمقراطي الجامعي حيث نوقشت أهم

---

(١) Labor Today, 1967 - 1968, Winter, p. 22-23.

(٢) UAW Solidarity, 1968, Aug., p. 9; Dissent, 1971, Febr., p. 47.

المشكلات السياسية الخارجية والداخلية للولايات المتحدة الأمريكية الحديثة. وجرت مثل هذه المؤتمرات في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات في كامبريدج (ولاية ماساتشوسيتس) في جامعات ميسوري وواشنطن وكلية أويبستر وفي بعض المؤسسات التعليمية الأخرى. فقد وضعت المؤتمرات النقابية الطلابية التي أقيمت في المناطق الكثيرة من البلاد الأسس للتحدث عن بدء التعاون المتبادل الوثيق بين الحركات العمالية والديمقراطية العامة (وخاصة الشبابية) في البلاد على قاعدة المصالح العامة والمطالب[1].

تعدُّ الستينيات - وخاصة نصفها الثاني - فترة اكتسب فيها صراع العمال من جديد لوناً سياسيا متميزا واتضح أن هذا كان تقوية لتيار اليسار في حركة الاتحاد بالكامل في اتصالات وثيقة جدا لهذا التيار مع القوى التقدمية الأخرى في البلاد، وفي تقوية معارضة المستويات الدنيا في النخبة المحافظة لتكتل اتحاد العمل الأمريكي وتحالف النقابات الإنتاجية وفي تحقيق مزيد من الانقسام في قيادة التكتل.

٢ - الانتفاضة في غيتو السود (الأسباب والنتائج):

حدثت في النصف الثاني من الستينيات تحولات نوعية في استراتيجية وتكتيك حركة التحرر الزنجية، وظهر هذا في تطور التوجيه إلى العمليات المشتركة مع الفقراء البيض العاطلين عن العمل ومع حركة الهنود والأمريكيين ذوي الأصول البورتوريكية والمكسيكية والفئات الأخرى من السكان المميزين عنصرياً في الولايات المتحدة وكذلك في التقارب من الحركة المتنامية المناهضة للحرب في البلاد. واكتسبت طريقة الدفاع المسلح عن النفس أهمية

(١) Hall G. Our Country in Crisis — The People Must Act, N. Y., 1970 p. 22.

خاصة في ظروف هجمات القوى الرجعية والعنصرية. واتخذت الأحداث طابعا أكثر مأساوية في أثناء انتفاضات (أعمال العصيان للمواطنين السود وتمردهم) في أحياء الزنوج التي شملت جميع المدن الكبيرة في البلاد وشكلت الاضطرابات في غيتو الزنوج مرحلة جديدة في تطور حركة الزنوج[1].

كشفت الإحصائيات صورة ارتفاع حرارة الصراع الذي انتشر في الأحياء التي يقطنها الفقراء السود، فقد حدثت ٥ انتفاضات في عام ١٩٦٤، و٩ في عام ١٩٦٥، و٣٨ في عام ١٩٦٦، و٢٣٠ في عام ١٩٦٧. وهزت انفجارات الغضب الشعبي البلاد ٢٠٢ مرة رداً على قتل مارتن لوثر كينغ في نيسان ١٩٦٨. وقتل خمسة أشخاص في أحداث ١٩٦٤ وجرح حوالي ألف شخص، وفي عام ١٩٦٥ -٣٦ و٢٠٠ على التوالي وفي عام ١٩٦٦ -١١ و٥٠٠، وفي عام ١٩٦٧ -١١٧ و٢٠٠٠، وفي النصف الأول من عام ١٩٦٨ - ٤٦ و ٣٥٠٠ نسمة أغلبهم من السود[2].

بدأت التحركات المسلحة للسود ضد جرائم الشرطة في ١٨ تموز ١٩٦٤ في مدينة نيويورك في الأحياء الفقيرة في هارلم. والسبب المباشر لهذه الأحداث هو الموت المأساوي للفتى الزنجي جيمس باول على يدي ملازم في شرطة نيويورك. ونتج عن تصادم السود والشرطة في نفس تلك الليلة جرح ١٤٠ واعتقال ٥٢٠ شخصاً. واندلعت الاضطرابات من جديد بسبب إطلاق شرطي النار على رجل أسود. وخرج السكان مرة أخرى مطالبين بوقف إرهاب الشرطة.

---

(١) الانتفاضة في الغيتو من أجل تحرير الزنوج. موسكو، ١٩٧٢، ص ١٣. لايت فوت ك.م.

(٢) US News and World Report, 1968, July 15, p. 31.

هز الانفجار الاجتماعي للقوة غير المسبوقة البلاد في آب ١٩٦٥ - انتفاضة السود في أوني - غيتو السود في لوس أنجلوس، التي كانت تعدّ أكبر مدينة غنية في غرب الولايات المتحدة نسبياً من وجهة نظر العلاقات العنصرية. ويعدُّ تعسف الشرطة هو الدافع إلى هذا الانفجار. فقد حدث في أثناء الصدامات حوالي أكثر من ١٠٠٠ حريق، إذ تم حرق ١٥ حياً بالكامل. وبلغت الخسائر ١٧٥ مليون دولار. أغلقت السلطات المؤسسات التعليمية وبورصات العمل، وتوقف دفع المعونات الخاصة بالبطالة. وتم توزيع ١٥ ألف شرطي وحرس وطني في واتس، واستمرت المعركة غير المتكافئة ستة أيام، وأغرقت الانتفاضة حي السود بالدماء. غير أن أعمال عصيان السود شملت مدناً أخرى في كاليفورنيا - لونغ بيتش، سان بيرناردينو، سان دييغو، هوليوود، باسادني وفي الشمال والشمال الشرقي - تشيكاغو وسبرينغ فيلد (ولاية ماساتشوسيتس) و كليفلاند وفيلادلفيا.

إن إرهاب الشرطة والتقاعس الفعلي للسلطات الاتحادية التي سعت بكل جهدها إلى الحفاظ على العجز السياسي للسود - كل هذا أدى إلى تطرف الوعي الجماهيري لسكان الولايات المتحدة الأمريكية.

فاق الصيف الحار الطويل لعام ١٩٦٧ من حيث العنف والقوة والأبعاد كل السنوات السابقة: فقد غطت الانتفاضات الزنجية ١٢٠ مدينة. وعلقت مجلة يو سي نيوز أند وورلد ريبورت بقولها: إن أعمال العصيان العنصرية اكتسبت طابع حرب العصابات[١]. وتعتبر الانتفاضة التي جرت في تموز ١٩٦٧ الأضخم في ديترويت - عاصمة إمبراطورية السيارات فورد. وبدأت

---

(١) غيتو السود في أمريكا. موسكو ١٩٧١، ص١٠١. اقتباس من هيتوبورغ غ.ل.

البلاد تتحدث عن حرب أهلية صغيرة. وأشار فولبرايت رئيس لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية إلى أنه خلال أسبوع واحد من شهر تموز ١٩٦٧ فقط قتل ١٤٦ عسكرياً أمريكياً وجرح ١٤٤٢، وفي أثناء تلك الفترة قتل خلال الانتفاضات ٦٥ شخصا وجرح ٢١٠٠ أمريكي[١].

تم قمع انتفاضة السود في ديترويت على أيدي ٢٠ ألف شرطي وحرس وطني وكذلك ٥ آلاف عسكري من فرقة الإنزال الجوي «النسر الصارخ» التي عملت في فيتنام قبل ذلك والمزودة بالدبابات ٢٦ طن وحوامات النقل. وقتل - بحسب المعطيات الرسمية خلال أسبوع ٤٣، وبحسب شهود العيان ٣٠٠ شخص - وجميعهم تقريباً من السود، وبلغ عدد الجرحى أكثر من ألف شخص، وأما الذين أودعوا السجن فأكثر من ٣٠٠٠. كان من بين القتلى النساء والأطفال والشيوخ.

وضع مقتل مارتن لوثر كينغ البلاد على حافة حرب أهلية، فقد شملت انتفاضة السود خلال أسبوع واحد من ٤ نيسان وحتى ١١ منه عام ١٩٦٨ العدد من المدن الذي شملته طيلة العام المنصرم. ودفعت السلطات ١٠٠ ألف شرطي وحرس وطني وعسكريين لقمع أعمال التمرد العنصرية. وقتل بنتيجتها ٤٣ شخصاً وجرح ٣٥٠٠ واعتقل ٢٦٠٠٠. وبلغ عدد القتلى خلال شغب ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - وجرح ٢٥٠ شخصاً وجرح حوالي ١١٠٠٠ ألف شخص من الأمريكيين والغالبية من السود[٢]. وجرى خلال تلك الفترة في الولايات المتحدة بحسب الإحصاءات الرسمية حوالي ١٥٠

---

(١) هناك أيضاً.

(٢) معطيات حسب: US News and World Report, 1967, Aug. 14, p. 44; Sept. 25, p. 42; 1968, July 15, p. 1; Statistical Abstract of the United States, 1969. Wash., 1969, p. 138.

اجتماعاً خطابياً رافقها تبادل إطلاق النار وحرائق وقتلى. بالمناسبة، سجل في النصف الأول من القرن العشرين (منذ ١٩٠٠ ولغاية ١٩٤٩) فقط ٣٣ اجتماعاً خطابياً مشابهاً في البلاد[١]. وبذلك فإن النصف الثاني من الستينيات بحدود ٢٥ خطاباً في السنة الواحدة، وميادين المعارك لهذه الحروب الأهلية الصغيرة هي أحياء الزنوج الفقيرة. ولهذا أسبابه الخاصة. ففي حالة أزمة المدن قي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تدفق العدد الأكبر من هذه الجماهير الجديدة من المهاجرين السود إلى أقصى حد فاقم إلى أقصى حد جميع مشاكل المدن وقبل كل شيء لاقتناء المساكن وتأمين العمالة. وتدهور الوضع بشكل خاص بسبب الانخفاض الحاد في المجالات التقليدية لتوظيف الأمريكيين الأفارقة ونمو البطالة وبخاصة وسط الشباب والإفقار المطلق للسكان السود في الوقت الذي ازداد فيه الإفراط في استغلال العمال السود. حتى أنه وحسب المعطيات الرسمية فإن عدد العاطلين عن العمل جزئياً أو كلياً وصل في غيتوات السود خلال النصف الثاني من الستينيات ٣٣% من السكان القدرين على العمل. وبلغت نسبة عائلات الملونين الذين عاشوا في ظروف تقل عن الحد الأدنى لمستوى الفقر في المدن التي يزيد عدد سكانها على المليون نسمة ٣٤% خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦[٢].

يعدُّ الإفقار الجماعي أحد الآثار الاجتماعية المعقدة لازدحام الأمريكيين الأفارقة في الأحياء الفقيرة في غيتوات السود. فقد ساهم مستوى البطالة العالي جداً والفقر والاكتظاظ والظروف غير الصحية المرتبطة بظروف معيشية لا

---

(١) معطيات حسب: Statistical Abstract of the United States, 1970. Wash., 1970, p. 143.

(٢) *Allen R. L.* Black Awakening in Capitalist America. An Analytic History. Garden City, 1970, p. 27.

تطاق وانهيار الأسر وعدم إمكانية تحقيق التعليم بانتشار أقسى الأمراض الاجتماعية القاسية. ومن ناحية أخرى صوّر اثنان من البيض الذين شاركوا في الكفاح من أجل الحقوق المدنية للسود في غيتو السود بيدفورد - سنيوفينسانت (منطقة بروكلين في نيويورك) كالآتي: غالبية السود الذين عشنا بينهم - هم أناس تعساء، حيث الانتشار الواسع لإدمان الكحول والمخدرات وألعاب الحظ والبغاء والمشاجرات والفضائح العائلية الصارخة والطعن بالسكاكين والسّرقات، وكان شائعاً أن تلد الفتيات بسن ١٤ - ١٥ سنة – من دون تعليم -الأطفال من دون زواج قانوني، والصغار بسن ١٣ - ١٤ سنة يتركون المدرسة...... وبلا مأوى(١).

عدّت خيبة أمل المجموعات الاجتماعية المختلفة من الأمريكيين الأفارقة في الحركة السلمية من أجل الحقوق المدنية في نهاية الخمسينيات بداية الستينيات سبباً مهماً جداً في انتقال السود في الغيتو إلى أسلوب الدفاع المسلح عن النفس. إذ إن القوانين الاتحادية التي اتخذت على عجل في تلك الفترة بقيت بلا فعل، فالسلطات المحلية وأصحاب الأعمال الكبيرة إما تجاهلت هذه التشريعات عن عمد أو أنها اتخذت تدابير معاكسة لها ذات طابع عنصري، فالدور المهم كان للتحول في المناخ الأخلاقي للمجتمع الزنجي الذي ظهر تحت تأثير التغيرات في بنيته الاجتماعية وصعود النضال الديمقراطي الجماهيري في الولايات المتحدة ودعم القوى المتقدمة له في الرأي العام العالمي، والمثال الملهم في نجاحات الحركة الوطنية التحررية في المستعمرات والدول

---

(١) *Etzkowitz H., Schaflander G. M.* Ghetto Crisis. Riots or Reconciliation? Boston, 1969, p. 10—11.

المستقلة وخاصة في أفريقيا والكفاح البطولي للشعب الفيتنامي[1]. وتأثرت أيضاً مجموعات المتطرفين السود كثيرة العدد، وتشكلت هذه المجموعات على قاعدة الجزء الأكثر تصميماً من حركة السود التحررية، وانضم إليها أيضاً حزب الشركاء السود المؤلف من الطلاب الزنوج في عام ١٩٦٦، الذي اتخذ من مدينة أوكلاند ولاية كاليفورنيا مقراً له. ودعا الحزب في فترة الاضطرابات الزنجية إلى ضرورة خوض الكفاح المسلح للسود مع الشرطة[2].

كانت نظرة الزعماء السود إلى الانتفاضة في الغيتو متفاوتة، فالمنظمة البرجوازية الصغيرة الإصلاحية والتحالف الوطني لمساعدة تقدم السكان الملونين ورابطة المدينة الوطنية لم يدينوا فقط أعمال الشعب قي غيتو السود، وإنما عبروا صراحة عن دعم تلك الوسائل التي استخدمتها السلطات بهدف قمعها. فقد عبر - على سبيل المثال - المدير التنفيذي للتحالف الوطني لمساعدة تقدم السكان الملونين ر. ويلكينس في ١٦ تموز ١٩٦٧ عبر التلفزيون عن إعجابه ودعمه لقمع انتفاضة السود في ديترويت. ومع تكرار اتهامات العناصر الأكثر رجعية غير المؤكدة ضد الشيوعيين في تحريض السود على أعمال الشعب في الغيتو توجه ر. ويلكينس إلى ١٥٠٠ فرع للتحالف الوطني في مساعدة تقدم السكان الملونين برسائل استفزازية حول «الخطر الأحمر»[3].

سوّغ زعماء المنظمات البرجوازية الصغيرة الإصلاحية بالمقابل - مثل معهد ف. راندولف - أفعال المتطرفين السود بسبب ظروفهم الحياتية القاسية، إضافة إلى

---

(١) انظر السيرة الذاتية لديفيس أ. موسكو، ١٩٧٨.

(٢) أنظر على سبيل المثال: .The Black Panther, 1969, May 4, p. 7; Sept, 20, p. 6, 16 :
منذ بداية السبعينيات تعرض الحزب الذي قدم تنازلات جوهرية للقومية السوداء والطائفية لأزمة وتلاشت فيما بعد. انظر وينستون غ. أزمة الحزب «الشركاء السود» - مشكلات العالم والاشتراكية، ١٩٧١، رقم ١٢.

(٣) Facts on File 1967, p. 315, 461.

إدانة تكتيك العنف من حيث المبدأ. وتلك المنظمات مثل لجنة التنسيق الطلابية لأعمال اللاعنف وبعض فروع مجلس المساواة العنصرية، «قومية الإسلام» («المسلمين السود») اتخذت موقفاً غير مشروط. وعملت هذه المنظمات في عدد من الحالات على رأس هذه التحركات رافعة شعار حرب السود الغذائية ضد الرأسمالية البيضاء.

أظهر الشيوعيون في فترة شغب السود في الغيتو إخلاصهم تجاه المسألة الزنجية. فقد قدموا المساعدة الفعالة لسكان الغيتو وذلك بتنظيم حملات تأمين الغذاء ومواد الضروريات الأولية وإلقاء الضوء على الأحداث في الغيتو على صفحات الصحافة الشيوعية ولشحذ القوى اليسارية في البلاد من أجل دعم الجماهير المناضلة وفضح حملة الافتراءات للصحافة البرجوازية والإذاعة والتلفزيون ضد مشاركي الحركات.

تسببت أحداث هذا العقد باستمالة تعاطف الشرائح الديمقراطية الواسعة للشعب الأمريكي والرأي العام العالمي. ولا يمكن تجاهل أن مشاغبات السود في الستينيات وخاصة الشعار الذي رفعته المنظمات المتطرفة الكثيرة «السلطة للسود» دفع جزءاً كبيراً من السكان البيض الذين اتخذوا مواقف متوسطة وغالبها مترددة بين العنصريين وأعدائهم للانتقال إلى معسكر الفصل العنصري (هذه الظاهرة التي سميت فيما بعد منظمة المرتدين البيض). وشهد جزء مؤثر من الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة ومن القادة المعتدلين السود تعزيزاً للروح القتالية لجماهير الأمريكيين الأفارقة وصمّاماً لإنتاج الطاقة من الثوار البرجوازيين الصغار في الرأسمالية السوداء حتى أن حركات شغب السود أدت إلى تفاقم النضال الفكري - السياسي بين التيارات المختلفة في الحركة الزنجية نفسها. والذي أدى بدوره إلى الانقسام المفتوح وخمود الروح

العسكرية لدى الكثيرين من القادة الإيديولوجيين في حركة القومية السوداء، بعد النكسات الأولى، وغالباً ما تنزلق في المواقف الانتهازية أو الوقوع في معاداة الشيوعية، بل حتى ارتكاب الخيانة المباشرة لقضية النضال من أجل المساواة الحقيقية للأمريكيين السود.

كان للاستنتاجات التي توصل إليها الحزب الشيوعي الأمريكي أهمية خاصة من أجل معرفة الخبرة والدروس المستفادة من أعمال شغب السود. ووصفت تصريحات الحزب الشيوعي انتفاضات السود على أنها انتفاضة الفقر[1]. وأشار زعيم الحزب الشيوعي «هول» أن الأفعال الجماهيرية للسود لم تكن معركة بين السود والبيض. وأشار الشيوعيون مراراً أن أعمال الشعب في الغيتو كانت حرباً بين الأغنياء والفقراء وبين الظالمين والمظلومين[2]. وأكد غ. وينستون أن الانتفاضات في غيتو السود كانت إحدى حالات صراع الأمريكيين الأفارقة ضد العنصرية والاضطهاد الاجتماعي المرتبط بحركة التحرر الوطنية المنتصرة المناهضة للإمبريالية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وجزءاً لا يتجزأ من العملية الثورية العالمية[3].

رفض الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت نفسه وجهة نظر القوميين السود الذين أعطوا التحركات في الغيتو أهمية الاكتفاء الذاتي والذين عدّوها الطريقة الوحيدة الفعالة في الصراع. كتب وينستون: سيكون مصير الانتفاضات المسلحة الفشل إذا قام السكان السود بها اعتماداً على قواهم الذاتية مهما تصرفوا بجرأة، وتابع لاحقاً: إن تكتيك الإرهاب الفردي الذي حل محل برنامج النضال المخطط من أجل تحسين

---

(١) *Hall G.* The Roots of Negro Oppression.— Political Affairs, 1967, Oct., p. 1.

(٢) Political Affairs, 1965, Oct., p. 21.

(٣) *Winston H.* Unity and Militancy for Freedom and Equality. N. Y., 1969, p. 2—4.

كامل مجموعة شروط حياة الجماهير من دون الاعتماد على دعم الشعب يعدُّ نشاطاً لا مسؤولاً سياسياً يمكن أن يثير القمع الوحشي ضد الشعب الأسود ويؤدي إلى الانقسام في الحركة الديمقراطية العامة(١).

تعرضت فترة الشغب في غيتو السود إلى تحليل معمق في البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الأمريكي (١٩٧٠). وتضمن البرنامج أن الانفجارات في تلك الأحياء كانت حلقة من حلقات السلسلة العامة لحركات الاحتجاج في الستينيات، وواحدة من ظواهر روح التمرد الذي عم البلاد والذي حدث في المجالات الاجتماعية المختلفة وغير المتشابهة(٢). فقد حدد البرنامج علاقة الشيوعيين بحالات الصراع هذه، وأشار إلى ذلك بالقول: نحن الشيوعيين من عداد المسالمين.... لسنا إرهابيين، وننظر إلى العنف من وجهة النظر الطبقية. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه فإننا نرفض أعمال العنف في تكتيك الصراع الذي يمكن أن يستخدم في ظروف محددة، إلا أننا لا نتمسك بهذا التكتيك كمبدأ أو توجه فلسفي. وما دام العنصريون- سواء أكانوا في اللباس المدني أو العسكري (الشرطي)- يتمتعون بحق الضرب والقتل، فإن نضال الشعب الأسود ليس حقاً له وإنما واجباً عليه. على البيض جميعاً والشيوعيين البيض أن يقفوا جنباً إلى جنب مع إخوتهم من ذوي البشرة السوداء، مستخدمين وسائل الدفاع تلك اللازمة لمواجهة ظواهر العنف التي يمكن أن تكون ضرورية(٣).

---

(١) البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الأمريكي - الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٠، رقم ١٢، ص ٧٠ ، ٧٨ ، ٨٥.

(٢) هناك أيضاً ص ٨٢.

(٣) Facts on File 1967, p. 312, 313.

أظهرت التحركات المسلحة في أحياء السود لزعماء البرجوازية الاحتكارية أن العلاقات العنصرية في البلاد بدأت تخرج عن سيطرة السلطات. فقد رأوا في أعمال شغب السود خطراً حقيقياً على النظام القائم، وفرض هذا الوضع على الرأسمال الكبير تغيير الاستراتيجية بتوجيهها إلى تشكيل وتعزيز مجموعات جديدة للبرجوازية المدنية السوداء وكذلك للمدراء المرتبطين بالشركات الاحتكارية التي تلعب دوراً مطلق الصلاحية في تسوية العلاقات العرقية. وبدأت البرجوازية الكبيرة بتمويل بعض الشركات التجارية الأفرو -أمريكية بعد أن وضعت مهمة غرس الرأسمالية السوداء.

ومع ذلك فإن رد فعل سلطات الولايات الاتحادية والمحلية على صعود الحركة الزنجية والاضطرابات في الغيتو تطور على اتجاهين رئيسين: اتجاه تشديد القمع، واستخدام ترسانة كاملة من وسائل القمع، واتجاه التنازلات الجزئية والاعتراف الشكلي بالحقوق الأساسية وبالحريات للسود.

قامت الشركات الاحتكارية، في عدد من الحالات، بإدخال قادة المنظمات الزنجية الأكثر طاعة في مجالس إدارة الشركات وتم توسيع نطاق استخدام أساليب إضعاف الصراع والنيل من معنوياتهم عن طريق الدعاية البرجوازية بالابتزاز والتخويف والتضليل. وبالفعل لجأت وسائل الإعلام الجماهيرية خلال الخطابات الأولى الرئيسة للسود، إلى السلاح المسموم لمناهضة الشيوعية في محاولة لتحويل الرأي العام ضد الحركة الديمقراطية. تم تصوير أعمال شغب الزنوج على أنها أعمال مجرمين، وأنهم عناصر غير أخلاقية، مستغلون تواطؤ السلطة[١]. قررت حكومة الديمقراطيين منذ وصولها إلى

(١) US News and World Report, 1966, Dec. 5, p. 10.

السلطة في عام ١٩٦١ - بعد الاصطدام بالشرارات الأولى لأمزجة الشعب في الأحياء (الغيتو)- اتخاذ عدد من الخطوات الخجولة باتجاه مطالب الحركة التحررية للسود، ولكنها لم تكن كافية للقضاء على الاستياء، وتحولت المسألة الزنجية بسرعة إلى مشكلة حادة في السياسة الداخلية.

اضطرت الدوافع المختلفة جونسون لاتخاذ موقف إيجابي من قانون الحقوق المدنية. كذلك فإن الظروف المتعلقة بالحملة الانتخابية المقبلة في عام ١٩٦٤ لم تكن أقل أهمية، إلا أن السبب الرئيس كما في السابق، بقي الصراع المتزايد لجماهير الزنوج وحلفائهم. ولم يأخذ الجمهوريون والديمقراطيون على عاتقهم مسؤولية إفشال القانون، ففي ١٠ حزيران، وصوّت ٧١ عضواً ضد ٢٩ عضواً في مجلس الشيوخ لوقف المناقشات المطولة. واتخذ مجلس الشيوخ قراراً مشابهاً مرة ثانية خلال ٢٩ سنة الأخيرة ولأول مرة حول الحقوق المدنية. ففي ١٩ حزيران اتخذ القانون بغالبية ٧٣ عضواً مقابل ٢٧. وبموجب هذا القانون لعام ١٩٦٤ يحظر التمييز عند تسجيل الناخبين، والتمييز العنصري وغيره في الأماكن العامة، والمطاعم، والمقاهي، ودور السينما، والمنشآت الرياضية، وقاعات الحفلات، والحدائق، وأحواض السباحة، والمكتبات وغيرها. ومنح القانون وزارة العدل صلاحيات رفع دعاوى قضائية حول الفصل في المدارس بالإضافة إلى تزويد المناطق التعليمية بالمعونات المالية والفنية لتطبيق إلغاء الفصل العنصري. ففي البرامج التي تنفذ بمساعدة مالية اتحادية منع التمييز العنصري في الشركات التي لا يقل عدد موظفيها عن ١٠٠ موظف. (كان يجب أن يطبق هذا القانون خلال أربع سنوات من اتخاذه على الشركات التي لا يقل عدد موظفيها عن ٥٠ موظفاً)، وشكلت لجنة من الحزبين لضمان إمكانات متساوية عند التوظيف.

وبما أنها خطوة إلى الأمام على طريق الاعتراف بالمساواة الرسمية للسكان السود، فإن قانون ١٩٦٤ كان ذا طابعٍ فاترٍ، الأمر الذي انعكس في عدد كبير من التحفظات والقيود. ففي مسألة حقوق السود الانتخابية فإن القانون لم يلغ فحص الأمية من حيث المبدأ، ومنع الاختبارات الشفهية فقط. ولذلك فإن القانون مكّن العنصريين قانونياً من استبعاد آلاف الزنوج عن المشاركة في الانتخابات بسبب تدني المستوى التعليمي للسكان السود في الجنوب وخاصة بين الزنوج المسنين، إضافة إلى ذلك فإن القانون كان معنياً فقط بانتخابات الرئاسة والكونغرس. وبقيت الانتخابات كما هي في الولايات والمناطق المحلية حيث يجب أن تتم وفقاً للقوانين المعمول فيها هناك، ذات طابع تمييزي. منع التمييز في المطاعم، الفنادق، دور السينما وغيرها من الأماكن العامة فقط في تلك الحالات عندما تكون السلع الأساسية وجزء كبير من الترفيه مرتبطة بالتجارة بين الولايات، ومنح السكن للمسافرين العابرين أو للأشخاص الذين يسافرون بين الولايات. نضيف أيضاً أن القانون لم يطبق على صالات الحلاقة ومحلات تجارة الـمُفرَّقْ والبارات وألعاب البولينغ وغيرها، وحظر القانون على لجنة الحقوق المدنية التحقيق في ممارسة الانضمام إلى عضوية أية منظمة أو نادي أو منظمات دينية وغيرها وأنشطتها إذا كانت تخص أعضائها فقط. ونصت فقرة القانون عن الإمكانات المتساوية عند قبول العمال على أن أحكامها لا تنطبق على أعضاء الحزب الشيوعي والجبهة الشيوعية. وهذا يؤكد مرة أخرى أن القانون وضع ربط مساواة حقوق الأمريكي الأسود مباشرة بالثقة السياسية كما تفهمها الدوائر الحاكمة. إذا كنت تريد أن تكون مساوياً للمواطنين من الدرجة الأولى عليك رفض انتقاد اللامساواة الاجتماعية في النظام الرأسمالي، وعليك أن تكون مخلصاً وإلا فاللوم يقع عليك.

تميز القانون بدرجة كبيرة بطابع إعلامي. فقد وسع بعض صلاحيات وزارة العدل في إثارة القضايا القانونية في حال مخالفة البنود التي تحظر الفصل، إلا أن القانون وضع إجراءاً مطولاً شديد التعقيد لاستئناف المطالبات بالتمييز العنصري. وتطلب من الأشخاص الذين قرروا البدء بمثل هذه المعركة الكثير من الجهود والوقت والوسائل، ناهيك عن القدرة على العمل في الفتاوى القانونية المعقدة. وختاماً فإن القانون لم يتضمن العقوبة الصارمة بحق المخالفين في تطبيق الفصل العنصري.

وشنت العصابات العنصرية ضد المناضلين من أجل الحقوق المدنية حرباً حقيقيةً، مستفيدةً من إغفالات قانون ١٩٦٤، وذلك في محاولة لإفشال حملتهم لتطبيع الحقوق المدنية للسكان الزنوج. وكانت الأخبار تتوالى كل يوم عن قتل المناضلين من أجل الحقوق المدنية وعن التفجيرات في الكنائس الزنجية وأعمال الشغب وغيرها. وكان المطلب الأول لحركة الحقوق المدنية في هذه الظروف هو اتخاذ تشريع جديد يجيز للسكان السود المشاركة الكاملة في الانتخابات على جميع المستويات في جميع أنحاء البلاد.

ازداد القلق في البيت الأبيض بسبب تصاعد تطرف حركة السود. ففي مذكرةٍ إلى الرئيس أشار نائب الرئيس همفري في ١٠ حزيران ١٩٦٥ إلى تفعيل عدد من الإجراءات المؤقتة التي اتخذتها الحكومة: على الرغم من أن المؤسسات الاتحادية اتخذت هذه الإجراءات وغيرها التي تضمن نشاطاً بنيوياً مهماً فإنه لا يمكن استخلاص توقعات تفاؤلية للصيف الحالي، فالمشكلات كبيرةٌ جداً وعميقةً، والغضب والاغتراب والإحباط وخيبة الأمل لدى السود إلى درجة يستحيل فيها النظر إلى هذه البرامج الطارئة كوسيلة مضمونة للخلاص من الفوضى. وفي ضوء المعطيات عن البطالة

وسط الشباب الزنوج وفي مناطق المدن التي أوردها وزير العمل «أويرتس»، فإنه من الضروري اتخاذ التدابير الفورية الطارئة لتأمين أي عمل كان لهؤلاء مئات الآلاف من الشباب خلال هذا الصيف، ويجب بذل هذه الجهود بشكل لا يمكن مقارنته مع أي كان حتى الآن[1].

تركت عملية المد والجذر للأمزجة المقلقة بسبب الوضع المستعر في أحياء السود بَصْمتها على نشاط الكونغرس، وعدَّت غالبية أعضائه أنه من المفضل في الظروف المترتبة تسريع اتخاذ مشروع قانون جديد حول الحقوق المدنية. وأعد الجمهوريون والديمقراطيون قانوناً مشتركاً. إذ اتخذ الكونغرس القانون في ٢٦ أيار بغالبية ٧٧ صوتاً ضد ١٩ عضواً (التصويت بنعم من قبل تحالف ٤٧ ديمقراطي و٣٠ جمهوري وبلا ١٧ ديمقراطي وجمهوريين). صادق مجلس النواب على القانون في ٩ تموز بغالبية ٣٣٣ ضد ٨٥ صوتاً (٢٢١ ديمقراطياً و١١٢ جمهورياً بمن فيهم ٣ جنوبيين جمهوريين و٣٣ جنوبيين ديمقراطيين). ووقع الرئيس الأمريكي على القانون الذي أصبح باسم قانون الحقوق الانتخابية لعام ١٩٦٥.

ألغى قانون الممارسة التمييزية لما يسمى اختبار أُمِّيَّةِ الناخبين، ومنح وزارة العدل حق إيفاد المفتشين الاتحاديين إلى الولايات بصلاحيات إدخال أسماء الأشخاص الذين رفضوا بشكل غير قانوني أيضاً. كذلك أخذوا بعين الاعتبار إرسال مدققين مختصين لمتابعة ومراقبة الانتخابات بشكل يسمح لكل مسجل في اللوائح بالانتخاب وأن تحسب هذه الأصوات عند فرزها. ووفقاً للقانون

---

(١)Lyndon B. Johnson Library, The Office of Economic Opportunity during the Administration of President Lindon B. Johnson, Executive, HU-2, Memorandum to The President from The Vice President, June 10, 1965.

الجديد فإن الأشخاص الذين يمارسون التمييز العنصري عند إعلان اللوائح الانتخابية أو محاولة منع السود من ممارسة حقهم الانتخابي يجب أن يقدموا إلى المحاكمة تحت طائلة المسؤولية القانونية.

غير أن هذا القانون اتسم بطابع محدد، فقد طبق في تلك الولايات التي كانت فيها نسبة الناخبين أقل من ٥٠% من الناخبين في عام ١٩٦٤ (ميسيسيبي، آلاباما، كارولاينا الجنوبية، جورجيا، لويزيانا، فيرجينيا، قسم من دوائر كارولاينا الشمالية). وبالمناسبة فإن قسماً كبيراً من السود في الولايات الأخرى استبعدوا نهائياً من المشاركة في الانتخابات.

ساعد قانون عام ١٩٦٥ الذي تحقق بالكفاح العنيف على توسيع مشاركة السود في الحملات الانتخابية وانتخاب السود في أجهزة السلطة في جميع المستويات. ولكن القانون لم يتطرق إلى المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية للسكان الزنوج، وحتى بعد اتخاذ قوانين ١٩٦٤ و١٩٦٥ فإنه كان على المنظمات الزنجية الاستمرار في النضال من أجل منع التمييز العنصري في المسألة السكنية.

تم إفشال مشروع القانون الموافق الذي قدمه الليبيراليون في عام ١٩٦٦ في مجلس الشيوخ من قبل الجنوبيين الذين لجأوا إلى التكتيكات العابرة. (اتخذ القانون في نيسان ١٩٦٨ فقط. وعمت حركات التمرد والاضطرابات للسكان السود عشرات المدن في تلك الأيام. ففي المادة الخاصة بحقوق السكن من قانون ١٩٦٨ يحظر التمييز على أساس العرق أو المنشأ القومي عند بيع أو استئجار السكن. ومنعت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من تضمين أية شروط تمييزية في اتفاقيات القروض المتعلقة

بالعقارات. وتم تعميم القانون على ٨٠% من صناديق التعاون السكني في البلاد. وأشار الكثير من شخصيات السود إلى الطابع المحدود في القانون، الذي لم يعط شيئاً لفقر الزنوج. وصرح ر. آبربيتي أحد مشاركي حملة مارتن لوثر كينغ «بالكاد خطوة إلى الأمام لأمريكا السوداء». وتجدر الإشارة إلى أن القانون ينفذ منذ عشر سنوات في نيويورك، ومع ذلك فإن أحياء السود مازالت باقية على حالها[1].

ترافق الإرهاب تجاه المناضلين النشيطين من أجل الحقوق المدنية للأمريكيين الأفارقة وكذلك اتخاذ الإصلاحات التشريعية المتأخرة مع الإيماءات المدعوة لإظهار قلق الدوائر الحاكمة بتفسير مصادر الاضطرابات الاجتماعية في أحياء السود في أمريكا.

دعا زعماء مجموعات كلا الحزبين في ١٥ تموز ١٩٦٧ في الكونغرس الحكومة الاتحادية إلى التحقيق في الاضطرابات المدنية في مدن البلاد ومعرفة أسبابها بشكل خاص، وهل تستطيع الشرطة التعامل معها بقواها الذاتية، وهل يمكن اكتشاف أية دلائل على وجود نشاط تآمري بمشاركة «المنظمات التخريبية»[2]. ولتلبية هذه الرغبة شكل الرئيس جونسون اللجنة الوطنية التنويرية للتحقيق في الفوضى المدنية برئاسة حاكم الولاية إيلينويس كيرنير. درست اللجنة الوضع في ٢٣ مدينة واستطلعت آراء ١٢٠٠ شخص، وجمعت آلاف الوثائق التي تكدست في المؤسسات الاتحادية ولجان الكونغرس، وتوصلت إلى استنتاج يؤكد أن الولايات المتحدة ذاهبة إلى الانقسام إلى مجتمعين: أسود وأبيض معزولين عن بعضهما بعضاً وغير

---

(١)Congressional Quarterly Weekly Report. 1968, Apr. 12, p. 792.

(٢)Facts on File 1967, p. 313.

متساويين في الحقوق..... وتم نصح الحكومة الاتحادية بإجراء عدد من التدابير ذات الطابع الاجتماعي - الاقتصادي لمنع هكذا اضطرابات للسود في المستقبل.

إلا أن الأحداث التي تلت بيَّنت أن هذه التوصيات بقيت مجرد تمنيات طيبة مع التأكيد على أن الكفاح ضد العنصرية والحالات الأخرى للاضطهاد الوطني كان وما زال أهم مهمة وأولوية لجميع القوى التقدمية في الولايات المتحدة. وكما قال لينين: أثبتت الرأسمالية مرة أخرى عدم قدرتها على استيعاب تحرر الآخر، باستثناء الحقوق ولكنها منقوصة[1].

٣- الشباب ضد «النظام» (اليسار الجديد كتيار فكري –سياسي):

أدى تصعيد العدوان في جنوب شرق آسيا في الأعوام ١٩٦٥ - ١٩٧٠ إلى رد فعل - صعود الحركة السياسية اليسارية المتطرفة. وقد شمل الاحتجاج المناهض للحرب جميع الجماهير الواسعة من الشباب محركاً تعاطفاً متنامياً وسط السكان السود في الولايات المتحدة. فالمعطيات المثيرة للإعجاب حول زيادة عدد الجامعات التي عمت فيها المظاهرات من ٥٠ في منتصف الستينيات حتى ٤٣٧ في أيار ١٩٧٠ عكست ديناميكية التحركات الطلابية في النصف الثاني من الستينيات[2]. إذ تضاعف عدد الجامعات منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٦٨ في المدن، حيث نشأت التنظيمات اليسارية

---

(١) المجموعة الكاملة الجزء ٢٢ ص ٣٤٥ أنظر لينين ف.إ.

(٢) Students Protest. Annals of the Academy of Political and Social Science/Ed, by G. A. Altbach, R. S. Laufer. Philadelphia, 1971, p. 17; New York Times, 1970, May 1-

المتطرفة. وتوسعت القاعدة الاجتماعية للحركة على حساب انضمام المهاجرين من الشرائح الأقل تأميناً(١).

إضافة إلى الأشكال السابقة من الصراع المظاهرات، المسيرات وغيرها نشأت حالة جديدة (التعليم في -teach in)- الحوارات الجماهيرية حول المشكلات المناهضة للحروب، رأى الطلاب في حالة (التعليم في) أنها تجسيد لذلك التقارب بين التعليم الثانوي مع الممارسة الاجتماعية الذي لم يقدمه التعليم الجامعي، وظهر هذا في الأنشطة اليومية السياسية للطلاب ذوي الميول المتطرفة، إضافة إلى العمل التنويري والتوجيهي وسط الفقراء الزنوج، الطموح لتطوير الاتصالات مع العمال الصناعيين وعمل الطلاب كعمال مؤقتين في المنشآت حيث درسوا الحالة النفسية واحتياجات العاملين وقاموا بالدعاية لوجهات نظرهم السياسية. واعترف قرار مؤتمر منظمة الطلاب الديمقراطية في آن أنبور ولاية ميتشيغان أن الطلاب وحدهم من دون التحالف مع الطبقة العاملة لن يستطيعوا تحقيق سقوط الرأسمالية(٢).

حدثت أكثر التحركات الشبابية الجماهيرية المسلحة والتي بفضلها سميت الحركة في الصحافة الأمريكية بالثورة الطلابية في الفترة ١٩٦٦ – ١٩٧٠، حيث الإضراب الاعتصامي في جامعة تشيكاغو (أيار ١٩٦٦)، حملة ضد الحرب في فيتنام (صيف ١٩٦٧)، مظاهرات في المدينة الجامعية في مدينة كينتا ضد العدوان في كومبوديا (أيار ١٩٧٠) التي انتهت بإطلاق النار من عناصر الحزب الوطني.

---

(١) Students Protest, p. 54—67.

(٢) العقد الحرج في أمريكا: الستينيات ١٩٧٩، ص ٢٥١. اقتباس من فورسينكو أ.أ.

ترافق توسيع النضال السياسي في هذه الفترة بتطرف الوعي الجماهيري للطلاب. وبينت الاستطلاعات أن القيم السياسية والمعيشية والتي اختصت في منتصف الستينيات بدائرة ضيقة من الشباب المتطرفين تنتشر بسرعة في الوسط الطلابي. بالمناسبة فإن تأثير النشطاء - المتطرفين على طلبة البلاد فاق عددهم بمرات عديدة «الأقلية القوية» كما سماها الأدب الاجتماعي الأمريكي لمجموعة الشباب هذه. وبلغت نسبة الطلاب المتطرفين في نهاية الستينيات ١٠ - ١٢ %، وفي الوقت نفسه فإن ٦٨% من الطلاب والشباب دون سن ٢٥ عاماً ذوي التعليم الثانوي والذين لم ينهوا التعليم الثانوي أعلنوا عن دعمهم لنشاط المتطرفين[١].

بعد مضي سنة -في أيار ١٩٧٠ - اكتسبت التحركات المتطرفة في المدن الطلابية في الحقيقة أبعاداً جماهيرية، وبحسب معطيات خدمة هاريس فإن ٨٠% من مؤسسات التعليم الثانوي كانت متأثرة بحركة الاحتجاج، علماً أن ٥٨ % من طلاب هذه المؤسسات التعليمية شاركوا في الاحتجاجات و٧٥% تعاطف معهم[٢].

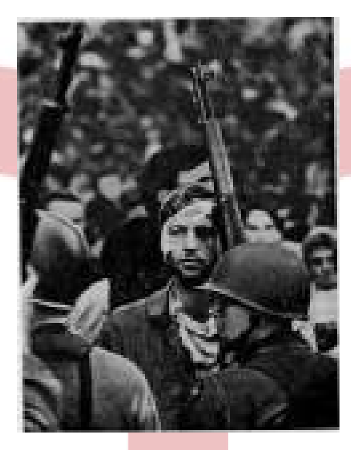
أصبحت تحركات أيار - حزيران ١٩٧٠ أكثر جماهيرية خلال طيلة تاريخ حركة الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية.في جنوب شرق آسيا[٣]. وحول أبعاد الحركة تؤكد الحقيقة على أن الدروس كانت متوقفة في أكثر من ٥٠٠ مؤسسة تعليمية.

---

(١) *Jankelovich D.* The Changing Values on Campus, N. Y., 1972, p. 79, 81, 112.

(٢) Campus Unrest, The Report of the President's Commission on Campus Unrest. Wasa.,

(٣) الولايات المتحدة الأمريكية: الطلاب والسياسة / مسؤول التحرير.س.زورين، ل.أ.ساليتشيفا . موسكو ، ١٩٧٤، ص ١٩٩.



الشباب ضد النظام

لم يستطع زعماء الحركة حل المشاكل المرتبطة بحجم الاستياء العفوي للجماهير الطلابية، وتبين أنهم غير مستعدين لإعطاء الحركة الاتجاه السياسي الدقيق والوحدة المنظمة. وترافقت حرارة النضال العفوي المتنامي مع الأزمة المنظمة للحركة التي أدت إلى تفكك منظمة الطلاب الديمقراطية في عام ١٩٦٩. ولعبت المنظمة اليسارية المتطرفة التي أعلن عنها في عام ١٩٦٦ (الشركاء السود) دوراً ملحوظاً في حركة الشباب الزنوج.

تعرضت الحركة الشبابية لتغييرات كبيرة من الناحية الإيديولوجية، وشكل العنف من جانب الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة سبباً لإعادة النظر من قبل الطلاب اليساريين المتطرفين بمفهومهم عن أفعال اللاعنف كمبدأ تكتيكي رئيس للحركة. وأدى هذا إلى نقاشات حادة في المجموعات الطلابية اليسارية المتطرفة وعجل في عملية الانقسام في الحركة حيث رسمت ثلاثة اتجاهات إذ بقي قسم منها في مواقعه الإصلاحية اليسارية السابقة والثاني الأكثر وعياً فقد التزم بالنظرية الماركسية للصراع الطبقي[١] والثالث انتقل إلى الوسيلة الأنارخية (الفوضوية) في

---

(١)См., например: *Lemer M.* The New Socialist Revolution. An Introduction to Its Theory and Strategy. N. Y., 1973

الفعل المباشر والإرهاب الفردي[١]. تجدر الإشارة إلى أنه - خلافاً عن أوروبا الغربية - فإن التطرف لم يلعب أي دور مهم في الحركة اليسارية المتطرفة في جميع مراحلها. ولن يستغل المتطرفون التأثير في وسط الشباب الأمريكي[٢].

اتسع انشقاق حركة الشباب في نهاية الستينيات بنمو حركة الهيبيين التي بلغت ذروتها أيضاً في هذا الوقت. ففي اكتشافات الموجهين الروحيين للهيبيين امتزجت اللامبالاة والطريقة البوهيمية مع المصطلح اللغوي السياسي اليساري المتطرف. وبواسطة المواعظ المخدرة كأكثر وسيلة متطرفة للصراع مع النظام[٣] فإن الهيبيين أبعدوا جزءاً من الشباب الموجه المعارض عن الاحتجاج السياسي النشيط. فالطرق التي اقترحوها للتحرر الاجتماعي والروحي عن طريق (المخدرات وثورة الجنس والمتكيفة مع المستهلك الأمريكي)، أدت إلى أن الشخصيات الدينية الشرقية اتبعت فقط مبادئ المتعة في الأدب البرجوازي، وأدت أيضاً إلى التبعية الجديدة بها. وليس مصادفة انتشار ظاهرة الهيبيين على وسائط الإعلام الجماهيري على نطاق واسع، وأصبحت عنصراً أساسياً في الموضة البرجوازية.

---

(١) IYP INTERNATIONAL YOUTH PARTY يجري الحديث عن المجموعات الصغيرة الماوية التروتسكية مثل الإيبية.. المختصرة. من التسمية.. مجموعة متطرفة تشكلت نتيجة انقسام مجتمع الطلاب الديمقراطي وغيرها.

(٢) في العام الدراسي ١٩٦٩ – ١٩٧٠ من بين ٩٤٠٠ حادثة في حرم الجامعات في ٩% كانت هناك أعمال عنف من جانب الطلاب. في أيار ١٩٧٠ بعد إطلاق النار على مظاهرو طلابية في كينت، من بين ١٨٠٠ كلية عمتها المظاهرات فقط ٤% من الخطابات رافقتها أعمال عنف . أنظر.: Students Protest, p. 2. :

(٣) أنظر على سبيل المثال كتاب الواعظ الشعبي بين الشباب «دين ، المخدرات» ت. ليري (*Leary Th.* The Politics of Extasy. N. Y., 1968).

كان عام ١٩٧٠ منعطفاً حاداً في حركة الاحتجاج السياسي للشباب في الولايات المتحدة. وبعد بلوغ الذروة في أيار - حزيران انحدرت في النصف الثاني من العام باتجاه الأسفل. ويمكن أن نشير إلى بعض الأسباب التي تجذرت في طابع الحركة ذاتها هي أنها لم تستطع إقامة اتصالات حقيقية مع الطبقة العاملة، علماً أنها بدأت بها ولكنها لم تستمر. وبغض النظر عن أن المشكلة العرقية شغلت مكاناً مركزياً في كفاح الطلاب اليساريين المتطرفين البيض إلا أنه لم تتشكل وحدة حقيقية لحركاتهم مع الحركة الزنجية المتنامية.

لعب الانسحاب الإجباري لقوات التدخل الأمريكية من جنوب شرق آسيا دوراً حاسماً في تقلص التحركات السياسية الجماهيرية. وعدّ الكثيرون من مشاركي الحركة أن إنهاء الحرب القذرة في فيتنام هو تلبية لمطلبهم الأساسي. كذلك فإن هناك عوامل أخرى أثرت في تضاؤل الاحتجاج الطلابي المرتبط بتكتيك الدوائر الحاكمة التي استخدمت إلى حد بعيد المزج لأعمال التأثير المختلفة جداً - من الاضطهاد المباشر (إطلاق النار على المظاهرات، الاستفزاز واعتقال الطلاب)[1]، الضغط الاقتصادي (قطع المعونات وما شابه) وتشويه سمعة الحركة في الرأي العام الاجتماعي[2] إلى أكثر أشكالها المعقدة، وخاصة تضمين الثقافة الرسمية أقل أفكار الشباب خطورة على النظام القائم.

---

(١) اعتقلت الشرطة ٥% من الطلاب في العام الدراسي ١٩٦٨ م ١٩٦٩، وأما في عام ١٩٦٩م ١٩٧٠ ١٢% أنظر: .Students Protest, p. 41 :

(٢) استمتع التلفزيون الأمريكي والسينما والصحافة بعرض بعض الأفعال الإرهابية للمتطرفين، في الوقت الذي لم تتعرض لأهم عمل سياسي يومي للطلاب النشطاء في وسائط الإعلام الجماهيري، أنظر: .Dissent, 1971, N 1, p. 44 أشار ك.كينستون وم.لينير إلى أن الوسائط الجماهيرية تبث الصدامات الدراماتيكية ولا شيء عن المظاهرات السلمية.. فالأفعال الإرهابية لمجموعة صغيرة من الشباب تعرض بلا نهاية وتستخدم لإدانة غالبية الطلاب. (Students Protest, p. 42—43). (Students Protest, p . 42—43).

عبَّر رئيس جامعة «إيل» ك. بروستر عن موقف الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة عامة تجاه حركات الاحتجاج الجماهيرية في السبعينات بقوله: إن الطاقة الموجهة إلى التحولات موجودة، وستبحث عن المخرج، ويجب توجيهها لتحقيق الأهداف المقبولة(١).

أدى صعود الحركة الطلابية في الستينات في الولايات المتحدة، كما في دول الغرب الأخرى، إلى تغيير التصورات عن دور الشباب في العالم الحديث. إن المفاهيم البرجوازية التي تتوقع نمو مطابقة وسلبية الأجيال القادمة غيرت أسطورة «استثنائية الشباب» الذين زعموا أنهم انتهوا من مساوئ العالم القديم، وعبّر عن ذلك ممثلو مختلف التيارات الإيديولوجية في الغرب مثال: المؤرخ الإنكليزي آ. توينبي، العالم الإثني الأمريكي الأديب م. ميد، الصحفية الأمريكية س. زونتاغ، الفيلسوف وعالم الاجتماع غ. ماركوس وغيرهم كثيرون(٢). وأصبحوا ينظرون إلى شغب الشباب ليس من المواقف السياسية - الاجتماعية والثقافية، وإنما من المواقف الأنتروبولوجية - كظاهرة معينة للقفزة الأنتروبولوجية.

شجّع مبدعو «أسطورة الشباب» تطور الميول المسيحية في حركة الشباب الاحتجاجية، ففي خطاباتهم اكتسبت الخصال الحقيقية لعلم النفس وسلوك الشباب الشكل الأسطوري المتحول شكلياً وكأنه أعيد إدراكه من جديد، وأصبح الانتماء إلى المجموعة العمرية والمشاركة في صراع الأجيال بالنسبة

---

(١) Newsweek, 1969, Mar. 10, p. 71.

(٢) *Toynbee A.* Surviving the Future. L., 1971: *'lead M.* Culture and Commitment. A Study of Generation Gap. Garden City, 1970; *Marcuse H.* The Question of Revolution.— New Left Review, 1967, N 45; *Sontag S.* Against Interpretation. N. Y., 1966.

للكثير من الشباب المعيار الأساسي في معرفة المكان والدور في المجتمع، وتمت صياغة عقليات مماثلة في شعار المنشقين الشباب «عدم الثقة بمن سنه يزيد عن ٣٠ عاماً». انتشرت أسطورة الشباب بشكل واسع في دوائر الطبقة المثقفة المعارضة، حيث نظروا إلى الشباب كقوة اجتماعية تطهيرية جديدة، كزعيم للحركة، مدعوة إلى سحق السلطة القائمة الفاقدة لروح التكنوقراطية. وشكلت المفاهيم الشعبية في الستينات في الولايات المتحدة حالة سياسية لهذه التصورات، حول انتقال الدور الريادي في النضال الثوري إلى الشباب والتي وردت في أعمال ماركوس وتش. ميليس وغيرها ممن أصبحوا أحد العناصر الأساسية في «اليسار الجديد»-التيار الفكري الذي كان له تأثيرٌ كبيرٌ في صياغة القواعد الإيديولوجية للشباب اليساري المتطرف. إن الانتقاد الحاد من اليساريين الجدد للاتجاهات البيروقراطية المستقلة الحديثة لرأسمالية الدولة الاحتكارية، ومعاهدها الاجتماعية والسياسية، والثقافة والسياسة الخارجية، وتركيزهم على قضايا الفرد والحريات المدنية، كل ذلك تغذّى من المصادر الاجتماعية والفكرية والنفسية نفسها التي تغذى منها الاحتجاج الشبابي في الستينيات. إن رفض الحضارة البرجوازية عامة من اليساريين الجدد مساوٍ للاعتراف بالدور الاستثنائي للشباب في الصراع من أجل التقدم الاجتماعي أثار إعجاب وعي الطلاب المتطرفين؛ وأجبرهم على رؤية دعم نشاطهم الاجتماعي في أفكار «اليساريين الجدد».

ظهر اليسار الجديد كتيار فكري - سياسي في الخمسينيات في محيط المجلة اللندنية «نيوليفت ريفيو» وضم هذا التيار مجموعة محدودة من المثقفين ذوي التفكير المعارض. وسجلت ولادة «اليسار الجديد» ضمن حدود الخمسينيات والستينيات وارتبط مع نشاط المجلة النظرية «ستاديز

أون ذا ليفت»، وانتشر مصطلح «اليساريون الجدد» في الولايات المتحدة بعد نشر «رسائل إلى اليساريين الجدد» ل تش. ميليس. وما دام أن أفكار اليساريين الجدد كانت متناغمة مع أمزجة ومشاعر الجيل الشبابي في الستينيات، فإن تطور الاحتجاج الشبابي الجماهيري غيّر الدور الاجتماعي لليسار الجديد: وقد اكتسب قاعدة اجتماعية واسعة، وتحول مفكروه من تجمع منعزل من المثقفين إلى ناصحين مؤثرين في الشباب المحتجّ.

لم يكتف «اليساريون الجدد» بانتقاد الجوانب المختلفة للحقيقة الرأسمالية، فقد حاولوا خلق بديل عن المجتمع البرجوازي من خلال فهم الاتجاهات الجديدة لتطور المجتمع. ومع ذلك- وعلى الرغم من عرضهم لمجموعة من الأفكار البناءة، مثل الأولويات الإنسانية للإنتاج والنشاط السياسي وإشراك الجماهير في الإدارة وفي الإنتاج «ديمقراطية المشاركة»، والمساواة الاجتماعية، وعرض القضايا البيئية- فإن اليساريين الجدد عامة أصبحوا في وضع لا يستطيعون اقتراح كيفية تحقيقها على أرض الواقع. وبالادعاء على الحداثة المطلقة لفلسفتهم السياسية وعلى المعرفة الاستثنائية للحقيقة، فقد أعلن اليساريون الجدد انفصالهم عن جميع التيارات السياسية - الفكرية التقدمية السابقة التي اتبعها اليساريون القدماء، وفي الحقيقة فإن هذه الادعاءات لا أساس لها، ومع ذلك فإن الموقف الفكري الذي عبروا عنه - بحسب الملاحظة القيِّمة والعادلة للشيوعي الأمريكي ج. بروكتور- يمكن الاعتراف به كجزء من النظرة السياسية العالمية لليساريين الجدد[1].

لم يمثل «اليسار الجديد»ظاهرة سياسية - فكرية متجانسة. فقد اكتشف في مصادره النظرية الاختلاط الغريب في بعض التعاريف الماركسية

(١) اقتباس: مشكلات الحركة العمالية. موسكو، ١٩٦٨ ص ٣٤٥.

مع مفاهيم فرويد ذات الشخصية العميقة للحضارة والثقافة. ومع وجودية (إشكالية اغتراب الشخصية)، مع الحدسية والصوفية اللاعقلانية. فقد تحركت بعض مجموعات «اليساريين الجدد» ضد التقاليد اللاعقلانية للوعي البرجوازي وذلك بتقييمها السلبي للتقدم العلمي - التكنولوجي بغض النظر عن سياقه الاجتماعي - السياسي. ووفقاً للوضعيات المشابهة فإن الإشكالية البيئية التي طرحها اليساريون الجدد اتخذت في مشاهداتهم غالباً طابع المثالية الرومانسية للقوى العفوية في الطبيعة البدائية.

تأثر تكوين «اليسار الجديد» مباشرة بسبب النظريات التي نشأت في العشرينيات بداية الثلاثينيات في ألمانيا - المدرسة الفرانكفورتية (م. هوركهايمر، ت. أورنو، إ. فروم، غ. ماركوزي، يو. هيبرماس وغيرهم) وخاصة مفهوم ما يسمى بجدلية الإلغاء التي شرحت تناقضات التنمية الاجتماعية بصراع الأضداد المطلق ورفض وحدتهم[1].

كان مفهوم اندماج الطبقة العاملة في بنية المجتمع البرجوازي أحد أركان الترسانة الفكرية - السياسية «لليسار الجديد»، هذا المفهوم طوره «ماركوزي».

يجب التأكيد على أن فقدان الطبقة العاملة الغربية للإمكانات الثورية لا يشكل اختراعاً لـ غ. ماركوزي وغيره من إيديولوجيي «اليسار الجديد». فقد طرح هذا المفهوم في الولايات المتحدة في نهاية الخمسينيات الإيديولوجيون البرجوازيون من التوجه الليبيرالي أمثال د. بيل في عمله «نهاية الإيديولوجيا» وس. ليبسيت في كتابه «الإنسان المُسَيَّس»، وكذلك المنظّرون التحريفيون - ب. باران، ب. سيوزي - إن مفهوم «نهاية الإيديولوجيا» كان مرتبطاً نظرياً

(١) نقد الآراء الفلسفية والاجتماعية للمدرسة الفرانكفورتية. موسكو، ١٩٧٧. دافيدوف يو.ن.

بالقضايا الاجتماعية - الفلسفية للمجتمع الجماهيري وغربة الفرد في التفسير الوجودي، الذي تطور في الأربعينيات والخمسينيات على أيدي هـ. أورتيغا وغاسيت، هـ.. أريندت، إ. فروم، د.ماك دونالد وغيرهم.وعلى أساس هذه التيارات السائدة في الولايات المتحدة للفكر البرجوازي وفي الوقت ذاته حاول «اليسار الجديد» تطوير مجموعة الأفكار حول ما يسمى بالشرائح الثورية الجديدة. ومن الناحية العملية فإنهم دافعوا باستمرار عن الطبقة العمالية وكأنها فقدت إمكانياتها إلى الأبد في ظل الرأسمالية الحديثة، وكان يستخدمها الإيديولوجيون البرجوازيون كواحدة من الحجج المركزية للهجوم على الماركسية.

حددت خصوصية الظروف الوطنية مسبقاً الخلافات المهمة لليسار الجديد في مختلف الدول، وحددت بشكل خاص الخلافات بين الخيارات الأمريكية والأوروبية الغربية لهذا التيار بشكل عام بتناقض المبدأ الأخلاقي الكامن في أساس احتجاج الغالبية الساحقة للمتطرفين الأمريكيين والتطرفية اليسارية المسيطرة على الشعب اليساري المتطرف للشباب الأوروبي. إن إعادة النظر من الحركة الطلابية الأمريكية في نهاية الستينيات في مبدأ أفعال اللاعنف كطريقة وحيدة لتغييرات النظام الاجتماعي المتطرفة والاعتراف بضرورة العنف الثوري لم تكن مطابقة للتطرف اليساري المطلق للإرهاب الفردي. وبقي الاتجاه المتعلق بالتقاليد الوطنية للتقدمية الاجتماعية (شعبوية نهاية القرن التاسع عشر، حركة مارك ديكر بداية القرن العشرين وغيرها) المميز لليسار الجديد في جميع مراحل الحركة. كان اتجاه اليسار الجديد قوياً بانتقاده (على الرغم من عدم استمراره) للرأسمالية الحديثة من المواقف الإنسانية - الديمقراطية وطرح عدد من المشكلات السياسية الملحة

للمجتمع الأمريكي[1]. ففي الولايات المتحدة اشتد تأثر اليسار الجديد بالخصائص التاريخية للصراعات الطبقية في هذه البلاد بشكل خاص أكثر مما هو في أوروبا الغربية بالوزن النوعي للشرائح غير البروليتارية في تاريخ الكفاح ضد الرأسمال الكبير. ونتيجة لذلك فإن الكثير من مكونات «اليسار الجديد» تحركت على التربة الأمريكية كتطور مباشر للأنواع التقليدية للوعي الديمقراطي المتطرف. ويدور الحديث هنا أولاً عن أشكاله المميزة كالطوباوية الاجتماعية والطائفية التي شغلت مكاناً رائداً في إيديولوجية اليسار المتطرف الأمريكي في الستينيات[2].

إن الطوباوية الاجتماعية ليست مجرد تقليد أدبي - نظري على الأرضية الأمريكية. ويكفي على سبيل المثال التذكير في أنه في القرن التاسع عشر وخاصة في الولايات المتحدة جرت مختلف أنواع تطبيق أفكار الطوباويين الأوروبيين في تشكيل المجتمعات الإنتاجية - المنزلية (مع درجة مختلفة من التنشئة الاجتماعية وحتى المجتمعات الصغيرة) كنموذج للمجتمع المثالي. وترتبط الممارسة المجتمعية المشتركة في الولايات المتحدة مع خصوصية حياتها الدينية، التي يتم التعبير عنها في ظاهرة المجتمعات الطائفية. ففي أمريكا ما بعد الحرب أدت أزمة الوعي البرجوازي إلى تنشيط التقاليد المجتمعية - الطائفية وتسببت في إحياء هائل

---

(١) انظر نقد إيديولوجية اليساريين الجدد باتالوف إ.يا.فلسفة الشغب. موسكو، ١٩٧٤ زاموشكين يو. أ، موتورشيلوف ن.ف. اليساريون الجدد: أفكارهم ومشاعرهم -. مسائل الفلسفة، ١٩٧١. رقم ٤، نوفينسكايا م.ن. التقاليد الوطنية و الوعي اليساري المتطرف - هناك أيضاً، ١٨٧٥، رقم ٥ ، وغيرها.

(٢) تحليل الوعي الطوباوي في الولايات المتحدة أنظر باتالوف إ.يا. الوعي الطوباوي الاجتماعي في الولايات المتحدة. موسكو ، ١٩٨٢ .

للأحداث الطائفية - (الجماعية). وأصبحت بالنسبة للشباب الشكل الأكثر شعبية في نمط الحياة البديل للرأسمالية الحديثة. واستكملت السمات الفاضلة المجتمعية للإيديولوجية اليسارية المتطرفة بالفوضوية القوية(١).

بالنسبة للأهمية الاجتماعية الأكبر للحركة اليسارية المتطرفة في أوروبا الغربية خلال الستينيات فإنها أدت إلى تنسيق أكبر وتنوع في طرح اليساريين الأمريكيين الجدد لعدد من المشاكل الجذرية في التطور الاجتماعي، ويمكن رؤية ذلك في مثال المركّب المهم في إيديولوجية اليساريين الجدد - مشكلات الدول النامية التي لجؤوا إليها في بحثهم عن التوجهات الإيديولوجية - القيِّمة. فقد بحثوا عن الثوري - المثل العصري، إلا أن التحليل الواقعي لمصير وطرق نمو الدول المتحررة في إيديولوجية اليسار الجديد في أوروبا الغربية هيّأ مراراً مكاناً للرمزية المعقدة المستخدمة وفقاً لتقاليد الفكر البرجوازي الغربي لتباين الشرق والغرب؛ لنقد عيوب الحضارة الغربية. ولم يتعاطَ اليساريون الأمريكيون الجدد مع هذه القضية بشكل تفضيلي لأنها تطرقت إلى جوانب مهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية الأمريكية كأوضاع السود والعدوان على فيتنام، وتطور فهم اليساريين المتطرفين الأمريكيين للمشكلات العنصرية بروح التقاليد الديمقراطية لإلغاء الآخر.

يمكن تتبع إخلاص اليساريين الجدد الأمريكيين للتقليد الديمقراطي الاجتماعي المتجسد بإعلان الاستقلال وقانون الحقوق في إيديولوجيتهم

---

(١) أعلن ٣٦% من الطلاب في عام ١٩٧١ عن رغبتهم في العيش في أي مكان من البلدية وفي البلديات الريفية ٤٩% و٤١% ليسوا من الطلاب الشباب أنظر: *Yankelovich D.* The New Morality. A Profile of American Youth in the 70's. N. Y., 1974, p. 71, 92.

وممارساتهم في جميع المراحل. ويتميز هنا بشكل خاص الاهتمام الشديد لليساريين الجدد الأمريكيين بالتاريخ الوطني الذي أعطوه تفسيراً جذرياً[1].

عرضت المنظمة اليسارية المتطرفة النافذة «الطلاب من أجل مجتمع ديمقراطي» أفكار اليساريين الجدد أكثر تنسيقاً من الحركة الشبابية الأمريكية. واحتلت المشكلات المتعلقة بوضع الفرد في المجتمع الحديث مكاناً مركزياً في برامج ووثائق منظمة «الطلاب من أجل مجتمع ديمقراطي»، وتقدمت فيها الأولويات الإنسانية في التطور الاجتماعي - السياسي والاقتصادي على غيرها.

كانت فكرة المشاركة المباشرة للناس العاديين في تقرير مصيرهم مشبعة بالوضعية المركزية لمنظمة «الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي» والمثبتة في إعلان «بورت هورن» في عام ١٩٦٢. وفسر قادة المنظمة مضمون هذا المفهوم المتعلق بتقاليد شعبوية نهاية القرن التاسع عشر بطريقتهم الخاصة، مما يدل على نظام السيطرة المثالي الذي يعتمد على مشاركة أي فرد في اتخاذ القرارات المعنية بالمسائل المهمة حياتياً بالنسبة له[2]. وكان يجب أن يجري تطوير «المشاركة الديمقراطية»حسب تفكير المتطرفين الشباب في الواقع العملي من خلال تنظيم «المناظرات المشتركة»- بؤر الأخلاق الجديدة والبنية الإجتماعية - السياسية

---

(١) أثار عدد كبير من المؤرخين المهنيين من بين النشطاء البارزين الاهتمام أمثال: س. ليند، غ. كولكو، ن.بولاك، غ.زين وغيرهم. ووضع عدد من الدراسات الأساسية بداية «تاريخ اليسار الجديد»، انظر المزيد: بواخوفيتينوف ن.ن.الولايات المتحدة: مشكلات التاريخ والتاريخ الحديث. موسكو، ١٩٨٠، غادجييف ك.س. تطور التيارات الأساسية للإيديولوجية البرجوازية الأمريكية. موسكو، ١٩٨٢.

(٢) The New Radicals A Report with Documents/Ed, by P. Jacobs, S. Landau. N. Y., 1966, p. 4.

الجديدة. وحدد رئيس منظمة «الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي» ت. هايدن ذلك بإقامة مناطق حرة في المدينة[1].

تجدر الإشارة إلى أن هذا الجانب من الفلسفة السياسية للطلبة المتطرفين مع طابعها الطوباوي تضمنت عدداً من الأحكام التي استخدمت الخبرة التاريخية في الإدارة الذاتية في الولايات المتحدة الأمريكية. واعتمد المفهوم الاجتماعي للمنظمة على الاعتراف بشخصية الإنسان كأعلى قيمة وضرورة إخضاع ليس الأهداف النهائية فحسب، وإنما على طرق الوصول إلى مبادئ الإنسانية. وبيّن إعلان «بورت هورن» أن المثل الجماعية المعلنة في الأخوّة والتعاون غير الرسمي الوثيق بين أعضاء المجتمع يجب ألا تتعارض مع مبدأ «تميُّز الخصائص الفردية للشخص»[2]. وظهر دافع التنمية الحرة والمتشابكة للإنسان الحقيقي في مطالب المتطرفين الشباب. ونظروا إلى الثقافة البرجوازية والأخلاق السائدة في المجتمع الأمريكي كوسائل رئيسة في عزلة وقمع الشخصية. وكشف المضمون الإيديولوجي لليسار الجديد التشابه الواضح مع وضعيات البرجوازية الصغيرة والنظرة العالمية. وتبين أن المثالية البرجوازية الصغيرة للحرية الفردية غير المحدودة بكل مفاهيمها وطرق العمل التي تكمن في أساس هذه الوضعيات تتوافق تماما مع الشرائح الجماهيرية للمثقفين والطلبة التي تحن بطبيعتها إلى الماضي فيما يتعلق بالوجود المستقل للمهن الحرة مع الاحتجاج على الظروف الجديدة في الإخضاع والتنظيم الشديد. ومع ذلك فإنه من السهل تحديد الجوهر الاجتماعي لتيار «اليسار الجديد» كبرجوازية صغيرة، لأنها تشكل تعبيراً

---

(١)Dissent, 1971, N 1, p. 38.

(٢)The New Radicals, p. 12—13.

إيديولوجياً للطموحات الاجتماعية لفئة المثقفين الجدد. فهو يمثل عامة مصالح المجموعات الاجتماعية الجديدة التي نتجت عن الثورة العلمية - التكنولوجية المتعلقة بطرق الإنتاج المتقدمة.

عكس احتجاج الشباب في الستينيات في الولايات المتحدة - مثله مثل أية حركة أخرى مشابهة في الدول الرأسمالية المتطورة - عمق العداء بين الأليغارخية (الأقلية) الاحتكارية وغالبية سكان البلاد، وأشار الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي إلى ذلك بالقول: «شارك المثقفون بفعالية أكثر وكذلك الموظفون والعاملون في الزراعة وممثلو البرجوازية الصغيرة المدنية والأقليات القومية والتنظيمات النسائية والشبابية والطلابية في الصراع ضد عنف الاحتكارات والسياسة الرجعية للدوائر الحاكمة الأمريكية، وطالب الناس ذوي التوجه السياسي المتنوع بوضع حد لعسكرة المجتمع وسياسة الحرب والعدوان، والقضاء على التمييز العنصري والقومي، وانتهاك حقوق المرأة وتدهور أوضاع الجيل الشبابي، والفساد والموقف المرعب للاحتكارات من استخدام المصادر الطبيعية والبيئة المحيطة»[1].

يعود الفضل للحركة الشبابية في الولايات المتحدة التي تحركت بهذه المطالب في أنها تمكنت من العمل جنباً إلى جنب مع حركة الأمريكيين الأفارقة من أجل الحقوق المدنية والحركة المناهضة للحرب وإنزال ضربات مؤلمة بأجواء الركود في البلاد وساعدت على تنشيط قوى المجتمع التقدمية.

٤ - الحركة من أجل السلام ومن أجل وقف الحرب في فيتنام:

أصبح صعود الحركة الجماهيرية من أجل السلام، وضد الحرب في فيتنام أحد أهم العوامل التي أجبرت واشنطن على الذهاب إلى المحادثات السلمية

---

(١) مواد المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي. موسكو، ١٩٨٦، ص ١٣٤.

ومن ثم الانسحاب الكامل لقواتها من الهند الصينية، وقدمت مساعدة كبيرة لشعوب الهند الصينية في صراعها من أجل التحرر الوطني[1].

تغلغلت الحركة من أجل السلام في الستينيات بجذورها في التقاليد القديمة للصراع ضد الحرب التي تكونت في الولايات المتحدة. ففي نهاية الخمسينيات - بداية الستينيات وجواباً عن جولة جديدة من سباق التسلح التي استطاع المجمع الصناعي الحربي البدء بها بحجة زائفة حول التخلف الصاروخي عن الاتحاد السوفييتي، عملت منظمات أنصار السلام في الولايات المتحدة على تنشيط أفعالها. وطالبت بوقف سباق التسلح وحظر التجارب النووية ووضع نهاية للدعاية العسكرية. وانضم إلى حركة الاحتجاج عدد من الشخصيات الاجتماعية ذوي التوجه الليبيرالي التي تكونت في عام ١٩٥٧ اللجنة الوطنية من أجل سياسة نووية عاقلة[2]. وتوجهت في عام ١٩٦١ مجموعة نساء من الطبقات الثرية في واشنطن بنداء إلى جميع الأمريكيات لترك مطابخهن وأعمالهن وتأليب سكان أحيائهم للعمل ضد الحرب النووية، ضد تلوث الحليب، والماء والهواء والرواسب النووية، وضد الخداع، كما لو كان من الممكن البقاء على قيد الحياة في الملاجئ المقاومة للتفجيرات النووية والمنتشرة في الساحات الخلفية لمنازلنا[3]. وتفاعل أكثر من ١٠٠ ألف امرأة من ٢٥ ولاية

---

(١) أنظر المزيد: الحركة من أجل السلام ضد الروح العسكرية والحرب في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٠. يرشوفا ي.ن.

(٢) منظمة المواطنين من أجل العالم العقلاني منذ ١٩٦٩. Организация граждан за разумный мир (СЕЙН).

(٣) Memo. A Quarterly Publication of Women Strike for Peace, Special Commemorative Issue, 1970, Apr., p. 3.

إيجابياً مع هذا النداء، وشكلت واحدة من أقوى المنظمات الفعالة والنشيطة المناهضة للحرب تحت اسم «النساء تكافح من أجل السلام».

حاول أنصار أفعال اللاعنف في بداية الستينيات التغلغل في مناطق تجارب الأسلحة النووية في ولاية نيفادا وفي المحيط الهادي (بعثة على اليخت فينيكس)، إلى قواعد الغواصات الذرية. فقد نظموا اعتصاماً في مبنى اللجنة الخاصة بالطاقة الذرية، وأرسلوا رسائل وبرقيات احتجاج إلى ممثلي السلطات، وجمعوا تواقيع ضمن عرائض، ونظموا المظاهرات والمؤتمرات التي بلغ عدد مشاركيها أحياناً ٥ - ١٠ آلاف مشارك.

تشكلت في تلك الفترة التحيزات المعادية للشيوعية لدى غالبية المشاركين، وقناعاتهم المسبقة تجاه الاتصالات مع الرأي العام في الدول الاشتراكية ومع المنظمات الدولية لأنصار السلام، وفي فترة النضال من أجل وقف العدوان في فيتنام (شارك الشيوعيون الأمريكيون بفعالية في هذا الصراع) هي قناعات المنظمات المناهضة للحرب بضرورة التعاون مع الجميع بمن فيهم أنصار السلام السوفييت.

شكل النقاش الواسع حول قضايا السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعسكرة المجتمع الأمريكي شرطاً أساسياً لصعود النضال الجماهيري ضد العدوان في فيتنام. ففي بداية الستينيات نُشِرَ عددٌ من الأعمال، التي عبر فيها مؤلفوها عن قلقهم العميق فيما يتعلق بالخطر المتنامي لحدوث صراع نووي دولي بسبب الظهور المتزايد للأنواع التدميرية لأسلحة الدمار الشامل وتحسين وسائط إيصالها إلى أهدافها[١]. وكذلك الشك في شرعية ومنفعة عملية التدخل العسكري للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا.

---

(١) *Etzioni A.* The Hard Way to Peace. A New Strategy. N. Y., 1963, и др.

نشأت حركة الستينيات من أجل السلام وتطورت في علاقة وثيقة مع النمو العام لمشاعر الاحتجاج الاجتماعي، مع الصراع الديمقراطي الذي ميّز هذا العقد، مع المنظمات الشبابية والنسائية والزنجية، التي لعبت دوراً ملحوظاً في إعدادها الإيديولوجي والأخلاقي وكذلك التنظيمي والمادي. ولهذا السبب تمكنت بسرعة من امتلاك أبعاد كبيرة مستخدمة الترسانة المتنوعة من وسائط وأشكال الصراع التي ساهمت في إعدادها وتكديسها الفصائل الأخرى في الحركة الديمقراطية.بدأت الاحتجاجات الجماهيرية ضد التدخل في فيتنام مباشرة بعد أعمال القصف الشاملة لأراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية من القوى الجوية للولايات المتحدة الأمريكية في شباط ١٩٦٥، وإرسال الدفعة الأولى من قطعات الجيش الأمريكي في جنوب شرق آسيا (في آذار من ذلك العام). وكانت أول الخطابات المعادية للحرب. ففي نيسان وبمبادرة منظمة «الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي» جرت مظاهرة ضخمة شارك فيها ٢٥ ألف متظاهر في واشنطن.

في المرحلة الأولى من الحركة المناهضة للحرب لعبت مشاركة الشبيبة الطلابية دوراً هاماً في إعطاء الحركة طابعاً جماهيرياً: منظمات الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي،لجنة تنسيق أفعال اللاعنف الطلابية، الشباب ضد الحرب والفاشية وغيرها.وتم تشكيل تحالف واسع - لجنة التعبئة الطلابية من أجل إيقاف الحرب في فيتنام، ونشطت المجموعات المناهضة للحرب تقريباً في جميع الجامعات والكليات. واستخدم الطلاب العاطفة والحزم في خطاباتهم المناهضة للحرب وأكسبوها طابعاً عاطفياً ساطعاً.

يعدُّ برنامج «التعليم في - teach in» الذي جذب اهتمام الرأي العام والذي نظمه طلاب وأساتذة جامعة ميتشيغان في ٢٤ آذار ١٩٦٥ في آن آبور أول رد فعل

غير تقليدي. فقد كشف الخطباء الطلاب والأساتذة أمام ٥,٢ ألف مشارك الطابع العدواني غير الشرعي لتدخل الولايات المتحدة في فيتنام. وشكل برنامج التعليم في teach in - في آن آبور إشارة بدء النزاعات التي اجتاحت الحرم الجامعي مثل النار في الهشيم في جميع أنحاء البلاد[١]. وفي أيار جرت مثل هذه الأحداث في ٥٠ جامعة وكلية[٢]. فقد أثارت نتائجها العامة - حسب شهادة أحد قادة الحركة المناهضة للحرب د. ديلينجر الرعب لدى دعاة الحرب وأنصارها.

جرت في ١٥ أيار ١٩٦٥ في واشنطن حملة «التعليم في - teach in» حيث شارك فيها عدة آلاف. ونقلت الجلسات على شاشات تلفزة ما يزيد على ١٠٠ جامعة وأذيعت على ٣٠ محطة إذاعية. وعلى الرغم من أن الحكومة أرسلت في هذه المرة محاميها الخبراء المدافعين عن سياستها للمشاركة في هذه المناظرات مثل ز.بجيزنسكي وأو.روستوي (الأول كان مدير معهد أبحاث في القضايا الشيوعية في جامعة كولومبيا، والثاني رئيس مجلس تخطيط السياسة في وزارة الخارجية)، فقد تحولت المناظرة إلى مظاهرة احتجاج ضد سياسة واشنطن[٣].

حمل احتجاج الشباب الطلابي ضد الحرب في فيتنام في الغالب طابعاً أخلاقياً ومعنوياً. ومع ذلك فقد أصبح الاحتجاج الشبابي موضوعيا الخطوة الأولى على طريق تأسيس الحركة الجماهيرية المناهضة للحرب، أصبح مدرسة ومصدرا لتطرف جيل كامل من الطلاب وأكثر الدوائر انتشاراً من المجتمع القلق[٤].

---

(١)The Anti-Vietnam Agitation and the Teach-in Movement. Wash., 1965, p. 17.

(٢)*Bellinger D.* More Power Than We Know: The People's Movement Toward Democra cy. N. Y., 1975, p. 39

(٣)The Anti-Vietnam Agitation and the Teach-in Movement, p. XIII.

(٤) *Bellinger D.* Op. cit., p. 93.

عم الاستياء من التدخل المسلح للولايات المتحدة في شؤون دولة بعيدة أوساط مجموعات أخرى من السكان. وأجبرت الهزيمة في فيتنام جزءاً كبيراً من الأمريكيين ذوي التوجه المحافظ على الانتقال إلى مواقع مناهضة للحرب، إلا أن هذه الطبقات لم تستطع أن تكون متناسقة في طلباتها ولا في طرق تنفيذها.

وقف الحزب الشيوعي في مواقع متتالية متنوعة مناهضة للإمبريالية. ومنذ التحركات الأولى ضد الحرب في فيتنام وحتى الانتصار النهائي للشعب الفيتنامي شارك كلُّ شيوعي كلٌّ على طريقته في جميع مراحل هذا الصراع[1]. وتمكن الشيوعيون بشكل صحيح من تقييم موضوع الحرب ضمن مجموعة المشكلات الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلافاً للرأي القائل وسط الأمريكيين على أن الحرب ستوفر العمالة ورفع الأجور وتوفير الإمكانات لصغار رجال الأعمال، أكد الشيوعيون أن العدوان في فيتنام سيؤدي إلى الركود الاقتصادي - العسكري وليس إلى الطفرة الاقتصادية - العسكرية[2]. وتوقع الشيوعيون بشكل صحيح أن الاحتجاج المعادي للحرب سيتوسع ليضم إليه مختلف شرائح المجتمع... وفي الحقيقة فإن العدوان الأمريكي في فيتنام قد تحول إلى طابع حرج يحدد الوضع على الجبهة الداخلية[3]. وطالب الشيوعيون بالوقف الفوري والكامل للتدخل الأمريكي في فيتنام، ودعموا باستمرار النضال التحرري - الوطني للشعب الفيتنامي.

---

(١) *Hall G.* For a Radical Change. The Communist View. N. Y., 1966, p. 41.

(٢) *Hall G.* For a Meaningful Alternative. N. Y.. 1967, p. 21.

(٣) *Hall G.* Labor: Key Force for Peace, Civil Rights and Economic Security. N. Y., 1966, p. 15.

شكلت الحركة المناهضة للحرب من وجهة النظر التنظيمية صورة متنوعة وغير متجانسة. وتضاءلت اللامبالاة التنظيمية للحركة من خلال تأثير اليساريين الجدد الذين ضعضعوا وحدة وتماسك القيادة المركزية من حيث المبدأ، معتبرين أن هذا الطريق هو الذي يضمن المشاركة المباشرة للجماهير في اتخاذ وتنفيذ القرارات. لم يمنع هذا الموقف الحركة من الانتشار في الفترة الأولى، ولكنه اتضح أنه من دون الإعداد التنظيمي للاتجاه الإيديولوجي، وحتى الومضات العفوية للصراع الجماهيري لا يمكن أن تتحول إلى عامل سياسي طويل الأمد. فقد عرقلت المنظمات والمجموعات اليسارية المتطرفة نشاط القوى المناهضة للحرب التي اتخذت مواقف طائفية.

استمر التنوع الإيديولوجي وانقسام الحركة المناهضة للحرب بالإصطدام بالعديد من الصعوبات، فقد حاول قادة عدد من المنظمات مراراً توحيد القوى المناهضة للحروب وتنسيق نشاطها سعياً منها لتجاوزها وجعل الصراع أكثر فعالية.

جرت المحاولة الأولى في آب ١٩٦٥ عندما تشكلت في واشنطن لجنة التنسيق الوطنية من أجل وقف الحرب في فيتنام التي تكونت من ممثلي ١٥٠ لجنة محلية مناهضة للحرب، المنظمات الدينية والسلمية وكذلك منظمة «الطلاب من أجل المجتمع الديمقراطي»، «لجنة التنسيق الطلابية لأفعال اللاعنف»، «اتحاد الطلاب من أجل السلام»، منظمات «الشباب ضد الحرب والفاشية» و«المنظمة من أجل عالم معقول» وغيرها. وكان لمشاركة أعضاء الحزب الشيوعي الأمريكي أهمية مبدئية في هذه اللجنة وكذلك أندية ديو بوا. استمرت لجنة التنسيق عملها حتى نهاية ١٩٦٦ وكانت صاحبة المبادرة في غالبية التحركات المناهضة للحرب بما فيها مظاهرة الـ ٤٠ ألف شخص

في واشنطن تشرين الثاني ١٩٦٥[١]. وأمضت اللجنة في تشرين الأول ١٩٦٥ و ١٩٦٦ أياماً من الاحتجاج ضد الحرب في فيتنام، حيث شارك حوالي ١٠٠ ألف متظاهر[٢].

تميزت سنة ١٩٦٧ بأكثر التحركات الجماهيرية والتمثيلية التي نظمتها لجنة التعبئة الربيعية من أجل وقف الحرب في فيتنام والتي تشكلت في نهاية ١٩٦٦ وأصبحت خليفتها منذ منتصف ١٩٦٧. فقد وحدت لجنة التعبئة الوطنية التي كانت مشابهة لسلفيتها حوالي ١٥٠ منظمة ديمقراطية متنوعة، ولكنها اختلفت عنها جوهرياً بمشاركة أفرع النقابات العمالية الفرعية. وأصبحت المظاهرات الجماهيرية ذروة التحركات الربيعية في نيويورك وسان فرانسيسكو التي أظهرت النمو الحاد في الاحتجاج المعادي للحرب من حيث الأبعاد والعمق والطابع. بلغ عدد المشاركين في المظاهرات أكثر من ١٠٠ ألف (وبحسب بعض المعطيات ٣٠٠ ألف) وفي سان فرانسيسكو ٢٠ ألف. حل الصيف الفيتنامي لعام ١٩٦٧ محل المظاهرات الربيعية، عندما كرس حوالي ٣٠ ألف - طالب متطوع أشهر عطلتهم الصيفية للأعمال المناهضة للحرب في أكثر من ٧٠٠ مدينة في الولايات المتحدة[٣].

تمكن الشيوعيون ولأول مرة خلال سنوات عديدة من المشاركة علانية في مظاهرات الشوارع الجماهيرية. وكما قال أرنولد جونسون الشخصية البارزة في الحزب الشوعي الأمريكي: أظهر هذا التحرك عودة المشاركة المفتوحة للحزب في الحياة السياسية للبلاد.

---

(١) The New Left, A Documentary History/Ed, by M. Teodori. N. Y., 1969, p. 480.

(٢) Circular Letter of the National Coordinating Committee to End the War in Vietnam. January 1966. S. 1., s. a.; Peace and Freedom. 1966, Mar. 7, p. 1.

(٣) The New Left. A Documentary History, p. 480—441.

استمرت القاعدة الاجتماعية للحركة بالتوسع - فقد أصبح ممثلو الأقليات القومية والطبقة العاملة يشاركون بفعالية أكثر. ففي آذار ١٩٦٧ اتخذ مؤتمر القيادة المسيحية في الجنوب قراراً يطالب بوقف الحرب في فيتنام. وفي تموز من ذلك العام أدان مؤتمر الكونغرس للمساواة العنصرية هذه الحرب على أنها إبادة جماعية. وشارك بفعالية في الاحتجاجات المناهضة للحرب أعضاء حزب «الفهود السود» والمنظمات البورتوريكية «الآلهة الشابة» والمكسيكية «القبعات البنية».

كان لانضمام مارتن لوثر كينغ أهمية كبيرة للغاية إلى الاجتماع المناهض للحرب الذي عكس نمو المشاعر المناهضة للحرب وسط السكان الزنوج. وأعلن كينغ في أثناء خطابه في كنيسة ريفير سايد في نيويورك إعلان الاستقلال الشهير عن الحرب الفيتنامية في محاولة لدمج الحقوق المدنية مع التيارات الأخرى للصراع الديمقراطي الذي قد يكون لنجاحه أهمية كبيرة عل مصائر القوى الديمقراطية في الولايات المتحدة. وكما كتب ديلبنجر: عدَّ عدد من قادة الحركة المناهضة للحرب أن مارتن لوثر كينغ لو اكتفى في نشاطه بالنضال من أجل الحقوق المدنية وأكد على ثقته في المؤسسة الليبيرالية - الديمقراطية، فإنه كان من الممكن أن يبقى حيا حتى الآن. إلا أن تحالفه مع الحركة المناهضة للحرب والاهتمام المتنامي بحركة الجماهير من أجل العدالة الاقتصادية أثار الذعر لدى الدوائر الحكومية وفي مراكز الظل التي عملت داخلياً وبشكل غير رسمي بعلم من الحكومة[١].

أصبح الاحتجاج الفعال ضد الدعوة إلى القوة المسلحة ومن ثم مقاومته تحولاً نوعياً في تطور النضال المناهض للحرب. وأطلق الأدب

(١) *Bellinger D.* Op. cit., p. 7.

التقدمي الأمريكي على هذا التحول تسمية الانتقال من الاحتجاج إلى المقاومة. كذلك فإن رفض الخدمة في الجيش ليس لأسباب دينية وإنما لأسباب أخلاقية أو سياسية وحد الاحتجاج ضد الحرب الإمبريالية تحديداً وضد الآلة العسكرية عامة.

جرى في عام ١٩٦٦ عدد من المؤتمرات مكرّسة ضد الدعوة إلى الخدمة العسكرية. وكان مؤتمر «الطلبة والجامعة والدعوة» الذي جرى في تشرين الأول في نيويورك الأكثر أهمية. وأعلنت أضخم التنظيمات الشبابية عن معارضتها أي شكل من أشكال الدعوة الإلزامية التي تستخدمها الولايات المتحدة لاضطهاد الناس في داخل الولايات المتحدة وفي خارجها(١). ففي عام ١٩٦٧ (نيسان وتشرين الأول وكانون الأول) وكأنه رد على هذا النداء قام الشبان جماعياً بحرق بطاقات الدعوة أو أعادوها إلى السلطات(٢). وبذلك فقد عرضوا أنفسهم لخطر حقيقي لأن القانون الذي صدر يقضي بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب هذه الأعمال التحريضية. وفي صيف ١٩٦٧ نشطت في مختلف مناطق البلاد أكثر من ٤٠ منظمة مناهضة للحرب(٣).

تعود حالات الاحتجاج الأولى المناهضة للحرب في صفوف القوات المسلحة الأمريكية إلى عام ١٩٦٦، وتعدّ قضية الثلاثة من «فورت هود» القاعدة العسكرية الأكثر شهرة في ولاية تكساس، عندما رفض ثلاثة شبان من القاعدة - البورتوريكي د.مورا والأسود د. جونسون والأبيض د. ساماس

---

(١) New Left Notes, 1967, Jan. 13.

(٢) Useem M. Conscription. Protest and Social Conflict. The Life and Death of a Draft Resistance Movement. N. Y., 1973, p. 3.

(٣) *Feber M., Lynd S.* The Resistance. Boston, 1971, p. 64.

تنفيذ الأمر القاضي بإرسالهم إلى فيتنام. وصرحوا علانية أنهم لن يحاربوا من أجل أموال الصناعيين العسكريين القذرة... من أجل تمكين الاحتكارات الأمريكية من تحويل شعب وموارد فيتنام إلى ممتلكاتها الخاصة، ولجؤوا إلى المنظمات المعادية للحرب لمساندتهم[١]. وساعدت تحركاتهم الكثير من العسكريين الأمريكيين في فيلق الاستكشاف الأمريكي على تفهم مكانتهم في الحركة وأهميتهم ومعناهم الحقيقي.

انتشرت خطابات الصيف الفيتنامي المناهضة للحرب في عام ١٩٦٧ وسط الأحداث العاصفة التي تميز بها صعود الحركات الجماهيرية للاحتجاج الاجتماعي. فأحداث الشغب وانفجارات الاستياء ضد الاضطهاد العنصري وإرهاب الشرطة هزت أحياء السود في المدن الأمريكية. واختلطت مع صعود النشاط المدني للشباب. وشكلت ما يسمى «بالمسيرة إلى البنتاغون» في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٧ حيث شارك حوالي ٢٠٠ ألف نسمة ذروة التحركات[٢]. وأما صاحب المبادرة ومنظم المسيرة فهي لجنة التعبئة الوطنية من أجل وقف الحرب في فيتنام. سجلت «المسيرة إلى البنتاغون» واحدة من أعلى نقاط الكفاح ضد الحرب من حيث أبعادها ومن حيث تأثيرها على الرأي العام الواسع. ودعا المتظاهرون الجنود الذين طوقوا المبنى إلى التآخي، وأدخلت الفتيات الزهور في فوهة البنادق التي حملها الجنود. أطلق الغاز رداً على هذه الاحتجاجات واستخدمت الهروات. نتج عن ذلك جرح عشرات الأشخاص واعتقال ما يزيد عن ٦٠٠ شخص في السجن بما فيهم الشخصيات الاجتماعية المشهورة الدكتور بنيامين سبوك والكاتب نورمان ميلير والقس الكاثوليكي

---

(١) Fort Hood Three. N. Y., 1966, p. 15.

(٢) Worker, 1967, Oct. 24.

دانييل بيريغان. واستعرضت الحركة المناهضة للحرب بجانب جدران البنتاغون التكتل المتطور والتنظيم، والرئيس - الاستعداد لاستخدام أكثر وسائل الصراع حزماً - وأول مرة بتطبيق طريقة العصيان المدني[1] - فقد تم على طريق المقاومة الحاسمة وليس الرفض السلبي أو تقديم العرائض.

أصبح معروفاً من بين الوثائق السرية للبنتاغون التي نشرت أن الحكومة في عام ١٩٦٧ تخوفت من أن تصعيد الأعمال العسكرية في فيتنام يمكن أن يؤدي إلى العصيان المدني الشامل قاصدين بذلك معارضة الحرب من جانب الشباب والمحرومين والمثقفين والنساء[2]. ولأول مرة خلال سنوات الحرب رفض الرئيس ل. جونسون بالنتيجة تلبية رغبة العسكريين بإرسال وحدات إضافية إلى فيتنام.

حفزت «المسيرة إلى البنتاغون» التظاهرات المعادية للحرب في جميع أنحاء البلاد، وبالدرجة الأولى في الجامعات. وبحسب معطيات اتحاد طلاب الجامعات - وخلال ستة أشهر التي تلت - جرت ٢٢١ مظاهرة في ١١٠ جامعات ومعاهد، وخلال العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٨ أعلن ٣٤٦٣ احتجاجاً مناهضاً للحرب في الجامعات[3].

أكد الوضع المترتب في ١٩٦٦ -١٩٦٧ على التعمق الحاد في الاستقطاب السياسي في جميع طبقات المجتمع حول موضوع الحرب في فيتنام. وأظهرت الحركة المناهضة للحرب في الفترة ١٩٦٥ -١٩٦٧ قوة وإمكانات

---

(١) Bellinger D. Op. cit., p. 53.

(٢) US — Vietnam Relations. 1945—1967. Study Prepared by the Department of Defen se, Book 5 of 12. Wash., 1971, vol. 2. p. 147.

(٣) Bellinger B. Op. cit.   p. 54.

الاحتجاج الجماهيري ضد سياسة تصعيد العدوان، وجذبت اهتمام كامل الشعب الأمريكي إلى النوابض الخفية والدوافع الحقيقية لهذه السياسة.

بدأ عام ١٩٦٨ بصدمة نفسية كبيرة بالنسبة للأمريكيين عندما رأوا على شاشات التلفزيون مقاتلوا جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية الجنوبية وهم يخوضون المعارك ضمن أسوار السفارة الأمريكية في سايغون. وعكس تعجب المعلق التلفزيوني الشعبي وولتر كرونكايت «ما الذي يجري؟ وأنا الذي اعتقدت أننا ننتصر»- عقلية وتفكير الملايين من الأمريكيين الذين وثقوا في تصريحات النصر للرئيس جونسون. وتحديداً بعد هذا الهجوم، كما تشير استطلاعات الرأي العام، أن أكثر من ٥٠% من الأمريكيين أصبحوا ضد استمرار هذه الحرب في فيتنام، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه النسبة في تزايد مستمر.

بدأت الآثار السلبية للحرب تظهر على اقتصاد البلاد بحلول نهاية الستينات - تسارع نمو التضخم، وتزايد الصعوبات المالية - النقدية، وأصبح واضحاً جداً أن صعود الظرف الاقتصادي المعتمد على الإنتاج الحربي لا يمكن أن يكون قوياً ومستمراً. ولم يظهر التفهم المتنامي - من النشطاء المناهضين للحرب - للعلاقة بين الحرب في فيتنام ومشكلات الأزمات الداخلية للمجتمع الأمريكي فقط في التصريحات والمطالب، وإنما في النشاط المعين للقوى الديمقراطية. وفي صيف ١٩٦٨ شاركت لجنة التعبئة الوطنية بفعالية في تحضير وتنفيذ مسيرة الفقراء إلى واشنطن.

شارك الجيش الأمريكي المؤلف من نصف مليون عسكري في الأعمال القتالية في فيتنام. ووصل عدد القتلى الأمريكيين أكثر من ٢٠ ألف عسكري

فقط. وانتشرت ظاهرة الإدمان على المخدرات وسط العسكريين والضباط. وازدادت أعداد جرائم الحرب. ووصم الرأي العام العالمي الامبريالية الأمريكية بالعار وتدهورت هيبة البلاد في أعين المجتمع الدولي.

عم الاستياء من الحرب ومن آثارها صفوف الطبقة العاملة منذ منتصف الستينيات، ولكن هذه المشاعر لم تظهر للعيان بشكل دائم. وحكم المجتمع الأمريكي حتى عام ١٩٦٧ على موقف الطبقة العاملة بشكل رئيس من خلال التصريحات العسكرية الشوفينية **لج. ميني** وغيره من النقابيين البيروقراطيين. حتى أن الإعلام الرسمي بذل جهوداً كبيرة لإقناع الشعب وكأن العمال يشكلون أعظم غالبية صامتة التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومة.

تغير الوضع في عام ١٩٦٧. فقد اتخذت القرارات التي أدانت الحرب ودعت إلى المحادثات مع مشاركة ممثلي الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية في مؤتمرات عدد من النقابات العمالية الضخمة. إن عدم الموافقة على موقف ميني من موضوع الحرب وعن العلاقة بسياسة الحكومة في جنوب شرق آسيا دفع واحدة من أضخم النقابات - نقابة عمال صناعة الآليات والمركبات الفضائية - إلى عدم إرسال وفدها إلى مؤتمر تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية في عام ١٩٦٧ ومن ثم الخروج من اتحاد النقابات هذا. ولم ينطلق أو. ريتير وغيره من زعماء هذه النقابة من عدم جواز الحروب الامبريالية وإنما استندوا إلى التأثير السلبي للحرب الفيتنامية على وضع العمال الأمريكيين. وساهم موقف هذه المجموعة من قادة النقابة في ضم الطبقة العاملة إلى الحركة المناهضة للحرب.

عملت أيضاً في الاتجاه نفسه لجان «أعضاء النقابات من أجل السلام» وأفرع النقابات المشكلة في عام ١٩٦٦، وعقد اجتماع جمعية القيادة النقابية

بمبادرة من تلك اللجان في عام ١٩٦٧ للدفاع عن السلام. وأعلن ما يزيد عن ٥٠٠ مندوب لـ ٥٠ نقابة بما فيها نقابات عمال صناعة الآليات والخياطة وصناعة اللحوم وصناعة الكونسروة عن انفصالهم عن تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل - مجلس النقابات الإنتاجية في موضوع الحرب، وطالبوا الحكومة بالبدء في المباحثات لوقفها وحددوا برنامجاً للأعمال المناهضة للحرب.

على الرغم من أن شبكة الأفرع المحلية المشكلة من هذه الجمعية فإنها لم تستطع أن تتحول إلى قوة منظمة عاملة باستمرار في الطبقة العاملة مناهضة للحرب، ومع ذلك فإن الجمعية أنزلت ضربة قوية بالدعاية المزورة التي أكدت وكأن العمال - هم كبار الصقور في أوساط المجتمع وأن قيادة النقابات تدعم بالإجماع الحرب في فيتنام. وبانقسام التآلف حول الموقف العسكري لقيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية فإن الجمعية - بحسب قول المؤرخ الأمريكي ف. فونير - أعلنت بداية مرحلة جديدة في الحركة العمالية في التضامن من أجل السلام. وتميزت هذه المرحلة برغبة تحالف الحركة العمالية مع القوى المناضلة من أجل وقف الحرب في فيتنام[١].

طالب المؤتمر التأسيسي لاتحاد الأعمال النقابية بالوقف الفوري للحرب في فيتنام، وطرح أيضاً عدداً من المطالب المناهضة للحرب ومكافحة النزعة العسكرية: المباشرة بالمحادثات الفعالة مع الاتحاد السوفييتي حول موضوع تقليص الأسلحة وإعلان وقف تجارب وانتشار الأسلحة النووية الاستراتيجية والبدء بتحويل الاقتصاد الأمريكي إلى سكة الإنتاج المدني مع ضمان تأمين العمالة للعمال اللذين ترتبط أجورهم بإنتاج المنتجات الحربية، تقليص موازنة التضخم العسكرية إلى ٢٠ مليار دولار. هذا وشارك اتحاد الأعمال النقابية في

---

(١) *Foner Ph.*. American Labor and the Indochina War, p. 21.

جميع التحركات الأساسية المناهضة للحرب في عام ١٩٦٩. وقام الإتحاد النقابي بخطوة جبارة على طريق تعاون الحركة العمالية للولايات المتحدة مع منظمات أنصار السلام.

تطور النشاط المناهض للحرب وكذلك نشاط الشبيبة الطلابية. وطرح الطلاب جنباً إلى جنب مع القوى المناهضة للحرب والعنصرية المطالب المناهضة للحرب والنزعة العسكرية في جامعات كولومبيا، ستانفورد، كورنيل، هارفارد، إيبل، دينفر، تشيكاغو وغيرها من الجامعات الأخرى. ولم يكتف الشباب بالمطالبة بوقف الحرب في فيتنام والدعوة إلى الجيش وإلغاء تدريب الضباط الاحتياط في الجامعات فقط وإنما أصروا على قطع علاقات الجامعات مع المجمع الصناعي الحربي وحظر نشاط الأشخاص الذين تم تجنيدهم من قبل الجيش ووكالة المخابرات المركزية في الجامعات. دعم الطلبة العاديين بقوة مطلب وضع حد لتبعية المدرسة الثانوية في الولايات المتحدة بالآلة العسكرية ونشر الأبحاث السرية للجامعات التي تعمل حسب عقود واتفاقيات وطالب بإلغائها.

نمت المشاعر والأمزجة المناهضة للحرب ليس فقط وسط الشباب وإنما شملت كافة الفئات العمرية. ودلت استطلاعات الرأي في منتصف ١٩٦٧ أن اكثر من ٥٠% من الناس اعتبروا الحرب في فيتنام كانت خطيئة[1]. وبدأت مثل هذه المشاعر تنتشر حتى وسط الطبقة البرجوازية. وأكد الانقسام في الدوائر الحاكمة حول موضوع الحرب في فيتنام على الأزمة السياسية العنيفة التي تعاني منها البلاد. وتوصل عدد من الشخصيات التي شاركت بفعالية في تخطيط وتنفيذ العدوان في جنوب شرق آسيا، وخاصة في هذه السنوات، إلى

(١) Public Opinion, 1980, Dec,— 1981, Jan., p. 10.

القناعة في عقم استمرار الحرب التي كلفت الولايات المتحدة غالياً.. وطالب م. باندي الشخصية البارزة في إدارة كينيدي بإعادة تقييم السياسة الخارجية الأمريكية. ولعبت الشكوك الحقيقية في جدوى استمرار الحرب في فيتنام دوراً كبيراً في قرار ماك نمارا بالاستقالة(١)، كذلك بدأت تتعالى الأصوات المناهضة للحرب ضمن جدران الكونغرس.

حاولت الدوائر الليبيرالية إعطاء حركة الاحتجاج المناهضة للحرب صفة محترمة خوفا من التصرفات النشيطة للجماهير. وانضم آلاف الأمريكيين من الفئة المتوسطة الذين أدانوا الحرب ولكن من دون أن يعلنوا صراحة عن وجهات نظرهم بالحركة المناهضة للحرب. ولكن مواقفهم لم تكن متناسقة. فهي تدين الحكومة على استمرارها في الحرب من جهة، وفي آن واحد تعلق آمالها عليها على أنها تمتلك الحدس السليم. ولهذه الأسباب فإن مشاعر هذه الجماهير كانت تتميز بالازدواجية بالتأرجح المستمر حسب الأخبار العسكرية المتواردة من الجبهة والتعرجات السياسية للبيت الأبيض.

سعى جزء من الشخصيات الليبيرالية إلى استخدام الاحتجاج الجماهيري المناهض للحرب في أهدافهم وعدم السماح له بالتحول إلى قوة سياسية مستقلة. واعترف السيناتور يو. ماكارثي صراحة أن دوره يكمن في مساعدة الأمريكيين على تجاوز الشعور المتنامي في العزلة(٢)، والبحث عن مخرج من حالة نظام الحزبين.

انعكست المشاعر المناهضة للحرب على سير الحملة الانتخابية لعام ١٩٦٨، وتأكدت صحة وجهة نظر الحزب الشيوعي الأمريكي التي تنبأت

---

(١) The Vietnam Legacy/Ed, by A. Lake. N. Y., 1976, p. 199.

(٢) New York Times, 1967, Dec. 1.

في أن أي رأي بإجراء الانتخابات مع تجاهل موضوع الحرب وأي تكتيك يعتمد على افتراضات بأن القضايا الأخرى ستطغى على الحرب، أو أية فكرة يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سياسي من دون الأخذ بعين الاعتبار القضية المركزية حول الحرب غير واقعية[1].

جرت مظاهرات مناهضة للحرب شارك فيها الكثيرون في آب ١٩٦٨عندما عقد المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي في تشيكاغو، وشارك فيها الليبيراليون أيضاً من أنصار ماكارثي وكذلك المتطرفون الذين عدّوا أن مثل هذه المظاهرات يجب أن تظهر استقلالية الحركة المناهضة للحرب وعدم تبعيتها لما يسمى بمرشحي السلام[2]. واستخدمت السلطات في أيام شهر آب على نطاق واسع قوات الشرطة ضد المعارضة الديمقراطية.ووضع ١٢ ألف شرطي في حالة الجاهزية الكاملة وفرق الإطفاء وعملاء الأجهزة السرية في شيكاغو وتم تحريك ٦ آلاف من الحرس الوطني و٦ آلاف عسكري أيضا من القوات النظامية. ومع أن عدد المتظاهرين لم يتعد عشرة آلاف، وأن المنظمين قد حصلوا على موافقات رسمية من السلطات المدنية، إلا أن الشرطة فرقت المتظاهرين باستخدام الهراوات والغاز المسيّل للدموع.

دلت المظاهرات في تشيكاغو وردود فعل المجتمع عليها على أن الاحتجاج ضد العدوان في فيتنام اتخذ طابعاً جماهيرياً. واتسعت القاعدة الاجتماعية للحركة لتغطي ممثلي كافة طبقات مجموعات المجتمع. نشأ في الولايات المتحدة في هذه السنوات وضع استثنائي غير عادي عندما اتضح عدم تناسق نهج السياسة الإمبريالية حتى بالنسبة إلى الكثيرين من ممثلي

---

(١) *Hall G.* Toward a Peace Ticket in 1968. N. Y., 1967, p. 14.

(٢) The Politics of Protest. A Report Submitted by J. H. Skolnick. N. Y, 1969

الطبقة الحاكمة في البلاد[1]. ولعبت الحركة المناهضة للحرب دوراً هاماً في عملية التوضيح هذه.

٥- من أجل وحدة القوى الديمقراطية وتماسكها:

شكل النصف الثاني من الستينيات فترة تحول حاسمة بالنسبة للحزب الشيوعي الأمريكي. وتمكن الحزب بالرغم من ملاحقات الشرطة من مقاومة هجوم الرجعية. و حافظ على الوحدة المنظمة وترسخ إيديولوجياً. واعترفت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بتناقض الدستور مع مادة قانون ماكارين التي تحظر منح جوازات السفر الخارجية للشيوعيين، وكذلك ألغت مادة قانون ليندريم- غريفين التي تحظر على الشيوعيين إشغال مناصب انتخابية في النقابات. أعلن هول أن «الشيوعيين - أعضاء النقابات تاريخ طويل مجيد من الخدمات المخلصة العملية لنقاباتهم في المراكز القيادية الكثيرة.. ويستطيع أعضاء النقابات من جديد ومن دون خوف من العقاب انتخاب الشيوعيين إذا كانوا واثقين من أن هذا يصب في مصالحهم الخاصة. ويعدّ هذا بحد ذاته نصرا للديمقراطية»[2].

جذب النشاط الفعال للحزب وخطاباته الجريئة والصريحة في الدفاع عن مصالح العمال، والمشاركة في الحركة المناهضة للحرب في فيتنام، وضد هجوم القوى اليمينية في البلاد التي دعمت المرشح ب. غولدووتر لمنصب الرئيس، اهتمام المجتمع الأمريكي المتقدم.

---

(١) أرباتوف غ. السياسة الخارجية للولايات المتحدة والثورة العلمية التكنولوجية - الولايات المتحدة الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٣، رقم ١٠ ص ٩.

(٢) مراحل التاريخ العسكري: الذكرى الستين لتأسيس الحزب الشيوعي الأمريكي. موسكو، ١٩٨٣ ص ٢٨٥ اقتباس.

أصبح قادة الحزب الشيوعي الأمريكي يتلقون دعوات أكثر للخطابة في المنتديات المفتوحة لعرض موقف الحزب من أهم موضوعات السياسة الداخلية والخارجية وتطلب خروج الحزب من العزلة التي استمر فيها سنوات كثيرة الكثير من الجهد لتحديد مهامه بدقة. وتطلب وجود البرنامج الذي يعكس الأحداث في فترة تحولات ما بعد الحرب وخصوصيات اللحظة التي تعاني منها البلاد، والتقييم العلمي للاتجاهات الرئيسية في تطور البلاد الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي.

تم عرض مشروع مثل هذا البرنامج الذي أعدته اللجنة الخاصة من اللجنة الوطنية للحزب الشيوعي على المؤتمر الثامن عشر للحزب الذي عقد في ٢٢ - ٢٦ حزيران ١٩٦٦ في نيويورك. كان هذا أول مؤتمر علني خلال العشرين سنة الأخيرة. عقد المؤتمر تحت شعار: «من أجل التغييرات الجذرية». وقامت اللجنة الخاصة بدراسة مشروع البرنامج الجديد المقدم الخاص بالحزب.

كان توسيع جبهة النضال ضد الحرب المستمرة في فيتنام واحدة من أهم المهام الرئيسة للحزب. صادق المؤتمر على مشروع البرنامج ودرس الملاحظات الانتقادية وقرر إجراء مناقشات واسعة في الحزب.



الأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي غيس هول والرئيس الوطني للحزب الشيوعي الأمريكي هنري وينستون

قرر الحزب استعمال الحملة الانتخابية المقبلة لعام ١٩٦٨ من أجل أن يقوم بالخطوات الأولى على طريق تجسيد فكرة تشكيل جبهة موحدة للقوى الديمقراطية، وأولى المؤتمر الثامن العشر للحزب اهتماماً خاصاً لتقوية الصفوف الحزبية من الناحية التنظيمية - الإيديولوجية. وأكد غ. هول في تقريره الختامي على أهمية الصراع الأكثر حسماً ولا هوادة فيه ضد أي خروج عن الماركسية - اللينينيية.

أقر المؤتمر نظاماً داخلياً جديداً للحزب. وأقرَّ النظام الداخلي بأن الحزب الشيوعي يعدّ منظمة سياسية للطبقة العاملة التي تعتمد مبادئ الاشتراكية العلمية - مبادئ الماركسية - اللينينيية. وأشار النظام إلى أن المهمة الرئيسة للحزب هي النضال من أجل المصالح المباشرة للعمال والزراعيين والسكان السود وجميع العاملين. وأكد أن القضاء على استغلال الإنسان للإنسان والفقر والحرب والعنصرية ممكن فقط في عهد الاشتراكية. وأعلن الحزب الشيوعي أن الطريق السلمي إلى الاشتراكية يكمن بنشر وتوسيع النضال الجماهيري السياسي والاقتصادي للشعب.

عبَّر المؤتمر عن تضامنه مع الشعب الفيتنامي وأكد على أن الحزب الشيوعي سيعزز النضال ضد العدوان الإجرامي الأمريكي في فيتنام وسيعمل على ضم الشرائح المختلفة من الشعب الأمريكي إلى هذا النضال. وحول الوضع في أمريكا اللاتينية فقد أعلن عن احتجاجه على التدخل الأمريكي المسلح في جمهورية الدومينيكان وعلى تدخل الامبريالية الأمريكية في شؤون دول أمريكا اللاتينية الأخرى. وأدان بحزم الأعمال الاستفزازية ضد كوبا وعرض مطلب إزالة القاعدة الحربية للولايات المتحدة من جزيرة غوانتانامو الكوبية.

اتخذ المؤتمر قراراً بتغيير تسمية الصحيفة الناطقة باسم الحزب الشيوعي من «ووركر» إلى «ديلي وورلد»، وبهدف تعزيز العمل الإيديولوجي تحولت إلى صحيفة يومية. تشكلت اللجنة الوطنية المنتخبة من ثلث الأعضاء من الشباب الذين انضموا مؤخرا إلى الحزب. وانتخب هنري وينستون رئيساً وطنياً للحزب وغيس هول أميناً عاماً له.

أعلن غ. هول في حديثه عن المرحلة الجديدة من نشاط الحزب الشيوعي الأمريكي بقوله: انفصل الحزب عن عزلته السياسية.... إننا نشكل عاملاً محدداً في الجناح اليساري في كل تيار يساري جماهيري في البلاد، ونعدُّ السياسة العامة والنهج التكتيكي التي حددها الحزب صحيحة[1].

شجع المؤتمر الحزب على المشاركة الفعالة في النضال السياسي في الحركة المناهضة للحرب وفي نضال السود. فقد كان الشيوعيون في الصفوف الأولى للمظاهرات التي جرت في ربيع ١٩٦٨ احتجاجاً على مقتل مارتن لوثر كينغ. ودعوا جميع الأمريكيين البيض القلقين على مصير البلاد إلى التفكير في مسؤوليتهم تجاه الجرائم العنصرية. واقترح الحزب أيضاً على قادة النقابات أن يتعاملوا بانتقاد بنَّاء لسياستهم تجاه المسألة العرقية والانضمام إلى النضال من أجل الحرية المدنية وضد نهج جيم كرو. **(القاضي بالفصل العنصري بين البيض والسود وعدم الانتخاب ومنع السود من ارتياد الأماكن العامة وغيرها -المترجم).**

شارك الحزب الشيوعي في انتخابات ١٩٦٨ كمنظمة سياسية مستقلة. وقدم مرشحيه إلى منصب نائب الرئيس. عقد الحزب الشيوعي الأمريكي

(١) *Hall G.* For a Radical Change, p. 66.

مؤتمره الطارئ لمناقشة موضوع المشاركة في الحملة الانتخابية الرئاسية ولوضع البرنامج الانتخابي في الفترة ٤ - ٧ تموز ١٩٦٨ في مدينة نيويورك. احتل تقرير الأمين العام للحزب الشيوعي مكان الصدارة في المؤتمر، حيث عرض النتائج الأولية لمناقشات مشروع البرنامج. إذ أن المناقشات استمرت طيلة ٥ , ٢ سنة. أشار هول: على الرغم من أن أعضاء المؤتمر قد اعترفوا واتفقوا على أن مشروع البرنامج عكس حقيقة الأوضاع وأن هذا وثيقة ثورية ماركسية - لينينية، فقد أجمعوا على ضرورة الاستمرار في المناقشات[1]. وانتقد هول بشدة وجهات نظر أولئك الذين قللوا من أهمية دور الطبقة العاملة في النضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية، وضد العنصرية والحرب. وأكد أن برنامج الحزب أسند الدور الرئيس في الصراع من أجل مصالح العمال للطبقة العاملة، ورفض نظرية «الطبقة العاملة الجديدة» والتي قد تعني أن الطبقة العاملة فشلت في القيام بمهمتها التاريخية. وحدد هول: من الضروري التوضيح أن أي افتراض حول نجاح النضال ضد الرأسمالية الاحتكارية بدون الدور الفعال للطبقة العاملة سيشكل خطأً فادحاً[2].

كتب هنري وينستون التقرير عن الحملة الانتخابية المقبلة. وأشار إلى أن مهمة الشيوعيين العاجلة تكمن في ضرورة توحيد جهود الجماهير الواسعة نفسها وكل من يعنيه منع حرب جديدة. ووجه وينستون اهتماماً خاصاً لمشكلة تشكيل تحالف مناهض للاحتكارات الذي تضمنه مشروع برنامج الحزب وورد في تقرير هول الختامي. اتخذ المؤتمر قراراً بتقديم المرشح شارلين ميتشيل عضو قيادة الحزب إلى منصب الرئيس ورئيس منظمة نيويورك مايكل زاغاريل

---

(١) *Hall G.* The Path to Revolution. The Communist Programm. N. Y., 1968, p. 8
(٢) Ibid., p. 18.

إلى منصب نائب الرئيس. واقترحوا إجراء مؤتمرات ولقاءات وخطابات لمرشحي الحزب الشيوعي في الإذاعة والتلفزيون خلال الحملة الانتخابية. وبذلك يكون أول لقاء مباشر وصريح مع الجماهير. وشددت الرجعية هجماتها ضد الحزب الشيوعي بسبب قلقها من تكثيف نشاطه. وامتلأت الصحافة بالافتراءات الكثيرة التي لا تصدق والتي لم تتوقف والأعمال الإرهابية ضد أعضائه. ومع ذلك فقد جمعت مسيرات الحزب الشيوعي الانتخابية الآلاف من الناس المؤيدين.

كان على الحزب الشيوعي، في أثناء الحملة الانتخابية، التصدي للخصوم في الداخل والخارج على السواء. إذ أن الرجعية شنت حملة صاخبة ضد السوفييت بسبب قمع الثورة المضادة في تشيكوسلوفاكيا في صيف ١٩٦٨. وقيّم الحزب الشيوعي الأمريكي عالياً منذ الأيام الأولى لأحداث تشيكوسلوفاكيا انطلاقاً من المبادئ الماركسية اللينينية، وقدرت عاليا المساعدة السوفييتية والدول الاشتراكية للحد من إراقة الدماء في هذه الدولة.

أطلق الحزب الشيوعي حملاته في جميع الولايات، ولكنه لم يستطع أن يسجل مرشحيه في اللوائح الانتخابية إلا في ولايتين فقط والعاصمة واشنطن. ولم يكن لدى الحزب الشيوعي أية أوهام من نتائج التصويت. واعتبر الشيوعيون أن المهم بالنسبة لهم استقلال الإمكانية المتوفرة في الدعاية لبرنامجهم ولوجهات نظرهم. وأطلق حملة دعائية واسعة ضد القوى اليمينية المتطرفة التي شكلت خطراً حقيقياً. وكما أشار هول فإن ظهور الحركة العنصرية اليمينية المتطرفة هو دليل خطير في هذه الحملة الانتخابية. إنه أكثر من مجرد حملة لوولاس - يقول هول في المؤتمر ١٩ للحزب الشيوعي الأمريكي في أيار ١٩٦٩ - وكان من السهل رؤية حركة واضحة قريبة من الحركة الفاشية التي

لم تختف حتى بعد الانتخابات. أظهرت أصوات ٩ ملايين ناخب التي حصل عليها وولاس الخطر الحقيقي. ودلت بذلك على كيفية تضليل بعض شرائح شعبنا، بما فيها شرائح من الطبقة العاملة، بطريقة الدعاية للعنصرية والجنغوية (الغلو في الوطنية) والديماغوجية البشعة [١].

أعلن هول في حديثه عن مشاركة الحزب الشيوعي الأمريكي في حملة ١٩٦٨ الانتخابية بقوله: وضعت الحملة الانتخابية الرئاسية نهاية لعزلة الحزب الشيوعي السابقة. وعلى الرغم من كل أوجه نواقص حملة الشيوعيين، إلا أنها كانت حدثاً ذا أهمية من الدرجة الأولى..... يجب أن يستمر النضال من أجل انتخاب الشيوعيين ويجب أن يتوحد مع النضال القانوني والجماهيري ضد القوانين الانتخابية المناهضة للشيوعيين [٢].

أصبح المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الأمريكي الذي عقد في الفترة ٣٠ نيسان - ٤ أيار ١٩٦٩ يشكل مؤشراً رئيساً في قضية تعزيز موقع الحزب وتعميق التأثير في الجماهير. تركزت أعمال المؤتمر بشكل خاص على قضايا وحدة القوى الديمقراطية ودور الطبقة العاملة في الصراع من أجلها. وذكر المؤتمر أن عملية تطرف الطبقة العاملة في البلاد مستمرة، وأهم دليل على ذلك هو النمو السريع لحركة أعضاء النقابات العاديين المنظمة. قيم غ. هول عاليا هذه الظاهرة في تقريره النهائي وشدد على أن هذه الحركة تؤدي إلى الديمقراطية وإحياء الحركة النقابية، مما يجعلها أداة قوية بيد العمال ضد الاحتكارات ولدفع القيادة التي ترفض سياسة التعاون الطبقي وتناضل من أجل المطالب الأساسية للعمال [٣].

---

(١) *Hall G.* The Revolutionary Process. Report to 19th National Convention, April 30 May 4, 1969. N. Y.. 1969, p. 69.

(٢) Ibid., p. 70.

(٣) Ibid., p. 39.

تطورت عملية تطرف البروليتاريا بشكل أكثر في صفوف العمال السود. فقد كان هذا أكثر القطاعات نشاطا في طبقته وفي الشعب الزنجي أيضا. ومع الاستمرار في العمل على التحيز والتمييز العنصري فقد تحولوا إلى الصراع من أجل المساواة الاقتصادية والسياسية. وظهر ميل لتنسيق هذه الحركة مع نضال الطبقة العاملة بأكملها

وضع الحزب الشيوعي الأمريكي نصب عينيه هدف تحرير حركة السود من تأثير الأنارخية (الفوضى) والتحيزات القومية. ودعا المؤتمر في الوقت ذاته إلى صراع لا هوادة فيه ضد الشوفينية البيضاء والعنصرية وسط العمال الصناعيين وفي الحزب نفسه على السواء.

تلقى اليمينيون واليساريون الذين ينكرون أهمية النضال المناهض للاحتكارات كمرحلة ضرورية في النضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية، كما حدث في المؤتمر السابق غير الدوري للحزب الرد المناسب، وأدينت بحزم الطائفية بكل أنواعها وقرر المنشقون من جديد في المؤتمر التاسع عشر مهاجمة سياسة الحزب بحزم. ورفض الحزب بالغالبية المطلقة للأصوات بحزم القرارات التي اقترحتها المعارضة، وطالب أعضاء المؤتمر في خطاباتهم اتخاذ التدابير ضد أولئك الذين ينشرون الفوضى في الحزب ويُقوِّضون وحدته.

حدد القرار السياسي الرئيس للمؤتمر بدقة ووضوح موقف الحزب من المشكلات الدولية والداخلية. وأعلن المؤتمر برنامجاً جديداً للحزب بعد استكمال مناقشاته التي استمرت أكثر من ثلاث سنوات. حدد النظام الداخلي الجديد للحزب بشكل أدق مفهوم جوهر المركزية الديمقراطية(١). وأدخلت

---

(١)*Winston H.* Build the Communist Party. The Party of the Working Class. N. Y., 1969, p. 23.

بعض التعديلات التي تناولت المسائل التنظيمية. فقد تم تحديد عقد المؤتمر مرة كل أربع سنوات بدلاً من سنتين كما كان سابقاً وأطلق اسم اللجنة المركزية بدلاً من اسم اللجنة الوطنية، وتشكل أيضاً المجلس الاستشاري الوطني. وضم في عضويته الحزبيون القدامى وأعضاء اللجنة الوطنية ولجان الحزب الفرعية في المحافظات والأقاليم ذات الخبرة الكبيرة في العمل وكذلك الشيوعيون الشباب الذين يجب أن تعدّ مشاركتهم في عمل المجلس مدرسة للإعداد للعمل القيادي.وشكل عمال المجالات الجديدة في الصناعة ٤٥% من أعضاء اللجنة المركزية وأكثر من ٣٠% الذين هم دون سن ٣٥ عاما، و٤٨% من ممثلي الأقليات القومية. وأعادوا تجديد الثقة بالأمين العام للحزب غ. هول وبالرئيس الوطني للحزب غ. وينستون.

طار،مباشرة بعد المؤتمر، كل من غيس هول وهنري وينستون وجيمس جاكسون وهيلين وينتير إلى موسكو لحضور اجتماع المؤتمر العالمي للأحزاب العمالية والشيوعية الذي استمر من ٥ ولغاية ١٧ تموز ١٩٦٩. ألقى غ. هول كلمته الحارة في الدفاع عن الأممية البروليتارية، وضد خطر الانتهازية ومؤامرات الأعداء الطبقيين العاملين على تقويض وحدة الدول الاشتراكية مع القوى الأخرى الثائرة ضد الامبريالية.

أظهرت الأشهر الأولى التي تلت المؤتمر التاسع عشر نمو تأثير الحزب الشيوعي الأمريكي في الحركات الجماهيرية للاحتجاج الاجتماعي، وساعدت المشاركة كقوة سياسية رائدة في النضال ضد الحرب في فيتنام ومن أجل حقوق الشعوب الزنجية والمكسيكية والبورتوريكية وإنقاذ ضحايا عمليات قمع الشرطة ومن أجل الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة على تقوية وتعزيز اتصالات الشيوعيين مع الجماهير.

شكل إحداث منظمة الشباب الماركسيين حدثاً هاماً. وبادر الحزب الشيوعي إلى عقد مؤتمر مجموعات الشباب التقدمية، ذلك الجزء منها، والذي خاب أمله من اليساريين الجدد وسعى أكثر للاقتراب من الماركسية من أجل إيجاد الأجوبة على المشكلات التي تقلقها. وتأسست هنا أيضاً منظمة الشباب الماركسية - اتحاد العمال الشباب من أجل التحرير. لعبت الحملة من أجل إنقاذ واحدة من الشخصيات البارزة في حركة تحرير السود، الماركسية الأمريكية العالمة الكبيرة، الفيلسوفة آنجلا ديفيس دوراً كبيراً في نشاط الحزب الشيوعي في هذه المرحلة. وتذكر قضية آنجيلا ديفيس المفبركة من قبل مكتب التحقيقات الفيديرالي بما حصل مع توم موني والشبان من سكوت سبورو ومع الزوجين روزنبيرغ. وتحولت إلى حدث عالمي ذو أهمية كبيرة. وبفضل النضال البطولي للشيوعيين والأمريكيين التقدميين الآخرين وبفضل التضامن العالمي للقوى الديمقراطية تم إنقاذ حياة ديفيس، ورَمَزَ إنقاذ حياتها من أيدي السجان إلى حقيقة أن نضال القوى الشعبية ضد الرجعية ارتقى إلى درجة أعلى.

٦ - تصاعد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية:

مرت إدارة جونسون خلال الفترة الأخيرة من وجودها في السلطة في حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي - السياسي الناتج عن تشابك عوامل مختلفة. فالمشكلات الداخلية المعقدة والمختلفة - الصراعات العنصرية، «أزمة المدن»، مشكلات الشباب، ازدياد الجرائم وإلخ بلغت مستويات غير مسبوقة، إلا أن الحافز على الاستياء الاجتماعي هو العدوان الأمريكي في فيتنام. وذكر الباحث الأمريكي المشهور ت. وايت متوقفاً عند خصائص الوضع السياسي في الولايات المتحدة نهاية الستينيات أنه إذا كان الأمريكيون سابقاً يعتقدون أن

بلادهم تتمتع بقوة لا محدودة، فإن هذه الثقة تزعزعت في عام ١٩٦٨، وانهارت خرافة القوة الأمريكية وانعدمت ثقة الشعب الأمريكي بحكومته ومؤسساته وبالقيادة لأول مرة منذ ١٨٦٠[١].

بلغت خيبة الأمل في نظام القيم البرجوازي وفي المعاهد الأمريكية وفي نظام الحزبين درجة أجبرت الخبراء الأمريكيين المختصين بدراسة الرأي العام والتركيز على أزمة الثقة المتفاقمة في المؤسسات الحكومية[٢]. دلت خدمة ل. هاريس في آذار ١٩٦٨ على أن ٣٩% من استطلاعات الرأي تعتقد بوجود خطأ ما في البلاد، وأن هذا لم يكن مجرد حالة أخرى مشابهة لتلك التي حدثت في الماضي، إذ إنه بعد ثلاثة أشهر قتل مارتن لوثر كينغ وروبيرت كينيدي وحدثت انفجارات جديدة من الغضب الجماهيري والاحتجاج، ارتفعت نسبة الردود المشابهة إلى ٦٦%[٣].

كان لابد من أن تنعكس أجواء الأزمة على سير حملة الانتخابات التمهيدية في عام ١٩٦٨ وعلى نتائجها. ففي المرحلة الأولى لماراتون الانتخابات التمهيدية «برايمريز» في نيوهامبشير حقق يو. ماكارثي السيناتور الديمقراطي، الذي وضع في مقدمة شعار حملته الانتخابية «وقف الحرب الفيتنامية»، نجاحاً مقبولاً[٤]. وعلى الرغم من الأرقام المطلقة لحصول ل. جونسون على أكثر

---

(١) *White T. H.* The Making of the President, 1968, N. Y., 1970, p. 4.

(٢) الولايات المتحدة : الأزمة السياسية - الاجتماعية : ...مشكلات الحركة الديمقراطية والعمالية / بإشراف ن.ف.موستوفيتس ، غ.أ.تروفيمنكو ، أو.إ.توغانوفوي. موسكو ، ١٩٧٢ ، ص ٥ - ٩.

Shachtman T. Decade of Shocks. Dallas to Watergate, 1963—1974. N. Y., 1983.

(٣) Confidence and Concern: Citizens View American Government. US Senate. Wasii-,1973, pt 1, p. 212.

(٤) *Chester L. e. a.* An American Melodrama. The Presidential Campaign of 1968. L., 1969, p. 79—80.

الأصوات عدداً، فإن نتائج الانتخابات التمهيدية في نيوهامبشير أكدت بما لا يقبل مجالا للشك عل تصاعد الاستياء من سياسة جونسون وخاصة نهجه في فيتنام. استمر في العمل في ظل روبيرت كينيدي وبعد فترة قصيرة قدم ترشحه، ثم تبعه الحدث الأكثر إثارة حيث رفض الترشح لولاية ثانية عند شعوره بفقدان شعبيته أمام عينيه، مما أسفر عن منح هذا الحق لنائب الرئيس. كان لروبيرت كينيدي حظوظٌ حقيقية أوفر في التفوق على نائب الرئيس من خلال إطلاق حملة نشيطة لدعم ترشحه، إلا أن ٤ حزيران قضى على هذه الفرص، واستفاق الناس على خبر اغتيال كينيدي برصاص الغدر الذي أنهى حياته في لوس آنجلوس.



اغتيال روبيرت كينيدي في لوس آنجلوس

لم يستبعد مؤتمر الديمقراطيين الذي عقد في الفترة ٢٦ - ٢٨ آب ١٩٦٨ الانقسام العميق في الحزب.جرت أعمال المؤتمر في جو من الصراع الحاد بين المجموعات الحزبية وسط المذبحة الدموية للشباب في تشيكاغو والتوترات

المرتبطة بموجة الاغتيالات السياسية(1). وعلى الرغم من أن نائب الرئيس همفري حصل على غالبية الأصوات، إلا أن اختلاف الآراء ما زال مسيطراً حتى بعد المؤتمر. وإذا كانت الشخصيات البارزة من الديمقراطيين مثل كينيدي وماك غفرن اللذين أعلنا عن دعمهما لترشيح همفري، إلا أن السيناتور يو. ماكارثي دعم همفري في المرحلة الأخيرة من الحملة فقط.

أعلنت إنجازات حكومتي كينيدي وجونسون من على منبر الانتخابات التمهيدية للديمقراطيين في المجالات الاجتماعية والسياسية، وتم الاعتماد في البرنامج الانتخابي بشكل خاص على أن سنوات الإدارتين الأخيرتين للديمقراطيين لم تشهد ركوداً اقتصادياً وأن الولايات المتحدة عاشت تسعين شهراً من «فترة الازدهار»، إلا أن التصريحات التفاؤلية للديمقراطيين لم تتمكن من إخفاء حقيقة اصطدام الحزب بصعوبات جمة. وتغير الوضع في شمال البلاد سلباً بالنسبة للديمقراطيين.

نشأ الدعم السياسي للتحالف الديمقراطي القديم الذي ضم النقابات والأمريكيين السود والأقليات الإثنية الأخرى وكذلك الدوائر الليبيرالية في المدن هنا، وبالتحديد في المراكز الصناعية الكبيرة بدءاً من الثلاثينات. تعرض هذا التحالف في أثناء سير الحملة الانتخابية إلى اختبار جدي. فالجزء المعروف من الدوائر الليبيرالية وبالدرجة الأولى وسط المثقفين كان مستاءً من ترشيح همفري الذي ارتبطت شخصيته عندهم بسياسة جونسون المفلسة، غير أن الكثير من النقاد الليبيراليين كانوا يدعمون همفري حتى لحظة الانتخابات.

---

(١) History of American Presidential Elections, 1789-1968: Vol. 1—4/Ed. by A. M. Schle-singer, Jr. N. Y., 1971, vol. 4, p. 3731—3739.

وفيما يتعلق بالأقليات الإثنية (العرقية) فقد ترتب الوضع الآتي: دعا أنصار حركة «السلطة للسود» إلى مقاطعة الانتخابات، إلا أن هذه المنظمات مثل الرابطة الوطنية لتعزيز تقدم الناس الملونين ومؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية ومعهد راندولف دعمت بفعالية كبيرة الديمقراطيين، وكانت الغالبية الساحقة من السود مستعدة لانتخاب همفري. ودعمت غالبية المواطنين من ذوي الأصول الأوروبية وكذلك الجماعات الناطقة بالإسبانية من الديمقراطيين.

دعمت النقابات منذ عهد «النهج الجديد» للرئيس روزفلت الحزب الديمقراطي في الانتخابات بشكل جوهري. فقد قيل الكثير في الصحافة البرجوازية في أثناء حملة عام ١٩٦٨ عن وجود تصحيحات لعدد كبير من أعضاء النقابات، وبذلت محاولات كثيرة لعرض وتقديم هذا الأساس: تغير وضع العامل الأمريكي بحدة بالمقارنة مع أزمات الثلاثينيات وتحسن وضعه المادي، وغالباً ما يعيش الآن في مناطق مرفهة ومزدهرة في الضواحي في بيئة محافظة أقرب ما تكون من الحزب الجمهوري. وتبين على هذا الأساس أن الديمقراطيين في انتخابات ١٩٦٨ فقدوا عدداً كبيراً من أصوات أعضاء النقابات بالمقارنة مع انتخابات السنوات السابقة.

إلا أن الذين توقعوا التدهور الحاد في مواقع الديمقراطيين وسط الناخبين - أعضاء النقابات كانوا متنبئين غير موفقين. وتمكن الجمهوريون من الحصول على العدد المشهور من أصوات العمال في الجنوب بالدرجة الأولى، ولكن بنسب أقل مما كان متوقعاً. وفي غالبية المراكز الصناعية الضخمة العائدة لهم صوَّت أعضاء النقابات لصالح الحزب الديمقراطي، ولبوا بذلك دعوة قيادة النقابات التي دعمت همفري. واتفق ترشيح الأخير مع رؤى زعماء تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية. وفي الوقت ذاته كان الجمهوريون

أكثر اتحاداً وتماسكاً من الديمقراطيين، وفي الحقيقة كانت في صفوفهم تناقضات معروفة. وبحلول موعد انعقاد المؤتمر الذي جرى في ميامي بيتش في بداية آب فإن المرشحين الرئيسيين إلى منصب الرئيس عن الحزب الجمهوري هم: ر. نيكسون، ر. ريغان و ن. روكفلر. استطاع نيكسون الفوز في المؤتمر اعتماداً على علاقاته السياسية الواسعة ودعم الجهاز الحزبي ودوائر الأعمال الكبيرة. وحصل على ٦٩٢ صوتا من أصوات المشاركين في المؤتمر والبالغ عددهم ١٣٣٣، روكفلر ٢٧٧ ريغان ١٨٢، وتوزعت بقية الأصوات على المنافسين الآخرين، وانتخب حاكم ولاية ميرلاند س.غ. أغنيو[١].

كان الجمهوريون لعدة سنوات في موقع حزب الأقلية، ولذلك فإن المهمة بالدرجة الأولى في حملة ١٩٦٨ أمامهم هي توسيع قاعدتهم الاجتماعية والسياسية، وتركز اهتمام الجمهوريين في استراتيجية الانتخابات التمهيدية على كسب ما يسمى بالطبقة المتوسطة إلى صفهم. إن عدم تحديد تعريف «الطبقة المتوسطة» لم يعق فقط السياسيين البرجوازيين وإنما ساعدهم في التغلب على مفهوم مفاده أن ممثل الطبقة المتوسطة شخص منسي، وأنه في النقاشات السياسية والسياسة الحكومية هناك الكثير من الاهتمام بمشكلات السود وغيرهم من شرائح المجتمع التي تقع في أسفل درجات السلم الاجتماعي التي تنضج فيها ثورة الطبقة المتوسطة.وركز نيكسون بشكل خاص على هذا في خطابه في المؤتمر على مناشدة الغالبية العظمى من الأمريكيين، الأمريكيين المنسيين، كل من لا يصرخ ولا يشعر بالمظاهرات[٢].

---

(١) *White T. H.* The Making of the President, 1968, p. 307.

(٢) History of American Presidential Elections, 1789—1968, vol. 4. p. 3833.

راهن الحزب الجمهوري بشكل رئيس على استياء جزء كبير من الناخبين من سياسة الديمقراطيين التي أرهقت الأمريكيين بسبب الحرب في فيتنام والاضطرابات الداخلية التي ستنعكس على الانتخابات من أجل تغيير القيادة في واشنطن[١]. وتحدث نيكسون بهذا الخصوص بقوله: عندما يكون البلد الأقوى في العالم مرتبطاً مدة أربع سنوات في الحرب في فيتنام من دون أي احتمال في إنهائها، عندما تكون أغنى دولة في العالم لا تستطيع المواكبة مع اقتصادها، عندما تكون الدولة الأغنى في العالم بتقاليدها في مسألة المحافظة على القانون تعيش بفوضى غير مسبوقة بلا قانون، عندما تكون الدولة المعروفة في العالم خلال قرن بمساواة الإمكانات وتتمزق بسبب العنف العنصري غير المسبوق وعندما لا يستطيع رئيس الولايات المتحدة السفر إلى الخارج أو زيارة أية مدينة من المدن الكبيرة في الولايات المتحدة من دون خوف من المظاهرات العدائية، فإن ذلك يعني أنه آن الأوان لقيادة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

ألقى نيكسون في خطابه الضوء على النقاط الأساسية في البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري التي تتعلق بالكثير من المشكلات: أزمة المدن، الجريمة،العمالة، وضع الشباب.. وإلخ... ويمكن أن نجد في البرنامج شعارات الجمهوريين المخططة حول حماية المبادرة الخاصة وعدم الرغبة في تشديد التدخل الحكومي في الاقتصاد.. إلخ...

حاول السياسيون الجمهوريون في مجال السياسة الخارجية الاستفادة ما أمكن من إخفاقات إدارة جونسون ومن تصاعد استياء الأمريكيين بسبب

---

(١) *Freidel F., Brinkley Л.* America in the Twentieth Century. N. Y., 1982, p. 493.

(٢) History of American Presidential Elections, 1789—1968. vol. 4, p. 3833—3834.

الحرب في فيتنام. وفي أثناء خطابه في مؤتمر الحزب الجمهوري حمَّل نيكسون مسؤولية الفشل في فيتنام على الديمقراطيين بالإشارة إلى مدى القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية المستخدمة من دون فعالية، ووعد بأن يكون الهدف الرئيس للسياسة الخارجية للإدارة الجديدة هو الإنهاء المشرف للحرب في فيتنام. وصرح ر. نيكسون متوجهاً إلى قادة العالم الشيوعي أنه بعد عصر المواجهة آن عصر المحادثات، وأنه لا بديل مقبول عن مفاوضات السلام بين الدول العظمى[١].

اتسمت انتخابات عام ١٩٦٨ بظهور حزب اليمين المستقل الأمريكي المتطرف على الساحة السياسية الذي رشح ج. وولاس و ل. ليمي، واعتمد هذا الحزب على الجنوبيين العنصريين البيض وسجل في اللوائح الانتخابية في غالبية الولايات. واستند وولاس بالدرجة الأولى على طبقة البيض المتوسطة، وحاول أن يقدم نفسه على أنه المرشح الوحيد القادر على ضمان القانون والنظام، واستخدم بمهارة عالية ظاهرة الردّة البيضاء - العداء العنصري لجزء من السكان البيض تجاه صعود حركة الأمريكيين السود[٢]. وتميز وولاس بعدائه الصريح للشيوعية وكرهه الشديد للحركات التقدمية. واستطاع من خلال الدعم السياسي والمالي السخي من الدوائر الأكثر رجعية في الرأسمال الاحتكاري إنشاء قاعدة جماهيرية واسعة، وتلقى الدعم ليس من جانب ممثلي الشرائح المتوسطة، وإنما من جانب جزء كبير من الذين وقعوا تحت تأثير وضغط الدعاية العنصرية للعمال.

---

(١) Ibid., p. 3834-3835.

(٢) *Freidel F., Brinkley A.* Op. cit,, p. 469—470.

احتلت هذه النقاط الجديدة مكاناً بارزاً في الحملة الانتخابية لعام ١٩٦٨، وحتى على الجانب اليساري للطيف السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. برز الحزب الشيوعي في الحملة الانتخابية من جديد بعد فترة انقطاع طويلة. وتشكلت مجموعة من الأحزاب والتجمعات ذات التوجه الليبيرالي اليساري في ولايات نيويورك، كاليفورنيا، مينوسوتا، ويسكانسن، أوريغون وغيرها، إلا أن جهودها لم تكن متناسقة وموحدة على النطاق الوطني العام. تجدر الإشارة إلى أن إنشاء تكتل وطني عام مستقل على المجنبة اليسرى من الطيف السياسي تعثَّر إلى حد بعيد بسبب حملة ماكارثي الذي تحدث تحت شعار مناهض للحرب داخل الحزب الديمقراطي، وبالتالي استفاد من تأثير هذا الحزب وعلى نطاق واسع في نظام الحزبين - الكثير من القوى الاجتماعية معارضة وخاصة وسط الشباب[1]. حصل نيكسون بنتيجة الانتخابات في ٥ كانون الأول ١٩٦٨ على ٤٣,٤% من العدد الإجمالي للأصوات، وهمفري على ٤٢,٧% وأما وولاس فحصل على ١٣,٥٣% والمرشحون الآخرون ٠,٣٥%. على الرغم من فوز الرئيس نيكسون الجمهوري بالرئاسة فإن الديمقراطيين حافظوا على الغالبية في مجلسي الشيوخ والنواب - خسر الديمقراطيون ٥ مقاعد في مجلس الشيوخ و٤ مقاعد في مجلس النواب فقط. دخلت الولايات المتحدة بهذا الشكل بنتيجة الانتخابات في مرحلة جديدة من مجلس الانقسام - ظهر عدم الثقة بالأحزاب البرجوازية الرئيسة التي سيطرت على الولايات المتحدة في عام ١٩٦٨ في أثناء الانتخابات، وخاصة ظاهرة البطاقة المستقلة (التصويت المنفصل)، عندما يقوم نفس الناخب بدعم ممثلي الأحزاب المختلفة في انتخابات الرئيس والكونغرس. بلغت نسبة

---

(١) الحملة الرئاسية يو. ماكارثي ١٩٦٨ - في كتاب السنوي الأمريكي، ١٩٧٢. موسكو، ١٩٧٢ لينيك ف.أ.

الناخبين في عام ١٩٦٨ ٥٤% من العدد الإجمالي والدليل الآخر على خيبة الأمل بنظام الحزبين هو النسبة العالية من المتغيبين فقط ٦١%من الناخبين المحتملين شاركوا في التصويت[١].

بغض النظر عن فوز مرشح الجمهوريين، وفي خطته الخاصة الذي عَدَّ نفسه فيها ممثلاً للقوى المحافظة، فإن التطور الموضوعي للأحداث (الدولية والداخلية) لم يؤد إلى تغيير الموقف وإنما إلى إضعاف مواقع أولئك الذين توقعوا التعامل مع التناقضات المتزايدة بطريقة تعزيز الحزم واتخاذ تدابير صارمة متأثرة بروح برامج اليمينيين.



(١)*White T. H.* The Making of the President, 1968, p. 492—494.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل الثامن

على أعتاب السبعينات استقطاب القوى

١ - تفاقم التناقضات الأساسية للعالم الرأسمالي والولايات المتحدة الأمريكية:

أعلن الرئيس ل. جونسون في خطابه الاقتصادي إلى الكونغرس قبيل مغادرته البيت الأبيض بقليل: إنني أرى النمو المطّرد في التوظيف والإنتاج كنجاح اقتصادي هو الأعظم بالنسبة لنا.... تحررنا بالكامل من موجات الركود في دورات النشاط العملي، التي دفعتنا على امتداد حياة العديد من الأجيال إلى الخروج أكثر من مرة عن طريق التقدم والنمو. فقد أعددنا في الستينيات استراتيجية جديدة موجهة لمنع حرائق الركود الاقتصادي والحفاظ على الرخاء وكبح التضخم في المهد(١).

تكونت الثقة لدى الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة في أن الأزمات الاقتصادية أصبحت من الماضي، على امتداد سنوات عقد كامل تقريباً من النمو الاقتصادي المرتبط إلى حد كبير بتطور الثورة العلمية التكنولوجية، ومع تعمق عملية تدويل الإنتاج ورأس المال والنهب الاستعماري للمصادر الطبيعية ومواد الخام في الدول النامية وبالدرجة الأولى ضمن أطر نشاط الشركات الوطنية الأمريكية المتعددة الجنسيات. ولعب معدل ارتفاع النفقات الحربية دوراً كبيراً،

---

(١) Economic Report of the President, January, 1969. Wash., 1969. p. 3—4.

وخاصة فيما يتعلق بتمويل الحرب العدوانية في فيتنام[1]. ومع ذلك فإن الاتجاهات طويلة الأجل في تطور الولايات المتحدة - مثلها مثل الركود الاقتصادي الذي بدأ قبل نهاية عام ١٩٦٩ - لم تنبذ التوقعات التفاؤلية لجونسون فقط وإنما وضعت أمام الإدارة الجمهورية عددا من المشكلات الحادة العاجلة. وبحد ذاتها فإنها تشهد على تطور الأزمات الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي. ووجدت آلية احتكار الدولة في التسوية نفسها غير قادرة على إبطائها ومن ثم منعها. كان الظرف الأخير رائعاً للغاية لأن الأزمة كشفت بوضوح عن عدم توافق نظام الحكومة مع الظروف المتغيرة للاستنساخ الرأسمالي، ترافق البحث عن مخرج من الصعوبات الاقتصادية المتزايدة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ومحاولات الإدارة الجمهورية في تحديث آلية تنظيم احتكار الدولة مع تعمق التناقضات والصراعات بين بعض المجموعات البرجوازية.

نضجت شروط ركود ١٩٦٩ – ١٩٧٠ مع تراكم الاختلالات في الاقتصاد الأمريكي خلال دورة الصعود السابقة[2]. وتم تحديد المميزات الخاصة للانكماش في الدرجة الأولى في الظروف الآتية: ظهور عدم فعالية التنظيم المضاد للدورات الاقتصادية السابقة في ظروف تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وفقدان استقرار النظام المالي النقدي، واشتداد التأثير المتناقض للثورة العلمية التقنية على الاقتصاد الأمريكي الذي دفع بدوره إلى تحولات مهمة في البنية الاجتماعية للبلاد، وإلى زيادة تعداد جيش العناصر

---

(١) النمو الاقتصادي في ظروف الرأسمالية الاحتكارية: مشطلات وتناقضات / ميؤول التحرير ميليكوفسكي أ.غ، نيكيتين س.م.موسكو، ١٩٧٥، ص ١٧.

(٢) الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة: (مواد المؤتمر العلمي) -الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٥، ١٠ ص ٥٢ - ٦٠.

الفائضة، وإلى التدهور الحاد في وضع قطاعات الصناعة التقليدية وانعكاس آثار الحرب في فيتنام وخاصة في المجال المالي، الذي جعله يشعر بنفسه ولاسيما في حالة ارتفاع حرارة الوضع الاقتصادي، وتدهور المواقع الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة في ١٩٦٨ -١٩٦٩، وانخفض دور الولايات المتحدة في الإنتاج الصناعي للدول الرأسمالية، وضعف قوة الدولار الذي أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية.

شكل نمو التضخم المتفشي واحدة من الخصائص الرئيسة لانكماش الوضع الاقتصادي - الاجتماعي بكامله ١٩٦٩ – ١٩٧٠. وأدى التوسع المنحرف في الطلب الكلي - بسبب النمو السريع للحرب في فيتنام وزيادة النفقات العسكرية - إلى تسريع نمو معدلات ارتفاع الأسعار التي بقيت مستقرة تقريباً في النصف الأول من الستينيات بشكل مقبول(١). ففي الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ كان متوسط معدلات النمو السنوية لأسعار التجزئة والجملة ١,٢٥ و٤,٠% على التوالي، وأما في الفترة ١٩٦٦ – ١٩٦٩ فقد ارتفعت أسعار التجزئة بنسبة ١,٣% وأما الجملة فكانت ٦,١% . وفي عام ١٩٧٠ فقط ارتفعت أسعار التجزئة إلى ٩,٥% والجملة إلى ٤,٥% (بالمقارنة مع عام ١٩٦٩) والجملة ٧,٣% (٢,٣% عام ١٩٦٩)(٢)، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل أسرع في الفترة (١٩٦٠– ١٩٦٩) وازدادت بنسبة ٣,٢% وفي عام ١٩٧٠ -٨,٧%(٣).

---

(١) بلغت النفقات الحربية للولايات المتحدة ٧٨,٨ مليار دولار في عام ١٩٦٨ التي كانت تساوي ٤٧,٥ مليار دولار في عام ١٩٦٥. وشكلت ٤٤% من إجمالي النفقات الاتحادية. انظر كاتاسونوف يو.ف. الولايات المتحدة: السياسة العسكرية والموازنة. موسكو، ١٩٨٤، ص ١٦٨.

(٢) Newsweek, 1970, Sept, 14, p. 45.

(٣) Handbook of Basic Economic Statistics. Wash., 1978, vol. 32, N 10, p. 101 — 105, 122-131.

إن النمو الحاد المتزايد في الأسعار خلال سنوات العدوان في فيتنام، والطلب المتنامي المحموم على القروض وارتفاع الفوائد بسبب ذلك، وتكثيف توظيف رؤوس الأموال في صناديق النقد، وأخيراً الضجة في مجال النفقات الاستهلاكية التي لم ترتبط في الدرجة الأخيرة بالخوف من نمو الأسعار المطَّرد وطموح السكان لتحقيق الوفر في الاستهلاك، كل هذه العوامل - وبعد أن اكتسبت الزخم - دفعت بالبلاد في نهاية الستينيات إلى عتبة الأزمة المالية.

إضافة إلى عربدة التضخم، فقد ساعد على ذلك أيضاً الديون المالية المتنامية للشركات والأشخاص، وحجم الديون المتزايد باستمرار للأشخاص والحكومة طويلة وقصيرة الأمد. ووصلت الديون إلى مستويات أصبحت تقوض ميزانية ملايين الأسر وتعرقل تحقيق كتلة السلع وبالتالي نمو الإنتاج. وانعكست ديناميكية مديونية السكان خلال ١٩٦٠ — ١٩٧٠ في الأرقام التالية: ارتفع دين القطاع الزراعي من ٢٥,١ مليار دولار حتى ٦١ مليار دولار، الاستهلاكي من ٥٦ مليار حتى ١٢٩ مليار دولار. وقفز نمو المتوسط السنوي لدين الشركات الأمريكية من ٢٥ مليار في أعوام ١٩٥٨ — ١٩٦١ حتى ٧٠ مليار دولار في ١٩٦٨ — ١٩٧٠[1].

برز خطر حقيقي من الافلاسات الجماعية. وبغض النظر عن المساعدة التي قدمتها الحكومة لعدد من الشركات الكبيرة جداً، فإن عدد حالات الإفلاس تزايد بشكل مطَّرد. وازداد حجم الالتزامات الحالية للشركات الصناعية والتجارية فقط (باستثناء السكك الحديدية والمنظمات المالية، والبنوك، وشركات تجارة العقارات وإلخ..) التي تعرضت للإفلاس من ١١٤٢ مليون في عام ١٩٦٩ وحتى ١٩١٦,٩ مليون في عام ١٩٧١.

(١) Economic Report of the President, 1971. Wash., 1971, p. 268, 270.

أفلست ١٠ آلاف شركة في عام ١٩٧٠. وينتمي الإفلاس الأضخم في تاريخ الولايات المتحدة إلى السجلات المظلمة لهذه الفترة والانهيار المالي لشركة السكك الحديدية العملاقة «بن سنترال» برأسمال ٢,٧ مليار دولار. ووجدت شركة طيران لوكهيد نفسها على حافة الانهيار التي أنقذها الكونغرس بالموافقة على دعم الشركة المذكورة بمعونة قيمتها ٢٠٠ مليون دولار[١]. وتبين في تموز ١٩٧٠ أن الذعر المالي قد انتشر في البلاد، واستمر تدني ثقة المودعين بالهبوط تجاه الالتزامات التجارية للشركات.

اضطر ممثلو الدوائر المالية – الصناعية والإدارة الجمهورية أيضاً إلى الاعتراف بفشل أساليب التنظيم الاقتصادي. وأشار الرئيس نيكسون في أحد خطبه أن «الأساليب الموروثة منذ الثلاثينيات أصبحت قديمة في الستينيات. وانهار البناء الذي شيد في الثلاثينيات تحت أعباء الستينيات»[٢]. ووافق على ذلك رئيس النظام الاتحادي الاحتياطي آ. بيرن الذي أعلن في لوس آنجلوس ٧ كانون الأول ١٩٧٠ قائلاً: «نحن نتعامل مع مشكلة جديدة، وبالتحديد مع التضخم المستمر ومستوى البطالة العالي وإن الأدوية الكلاسيكية لا تستطيع فعل أي شيء في هذه الحالة بشكل جيد وسريع بما فيه الكفاية[٣]. من المهم أن نلاحظ أن عدم القدرة على التحكم في الاقتصاد الرأسمالي وعدم القدرة على التنبؤ به أظهرا خلافاً لمحاولات الإدارة الجديدة في احتواء التضخم، وتبسيط الأعمال في مجال الائتمان والمال، وتباطؤ النمو الاقتصادي.

---

(١) Economic Report of the President, 1972. Wash., 1972, p. 288; International HeraldTribune, 1970, July 3, p. 9; July 7, p. 9.

(٢) International Herald Tribune, 1969, Sept. 3, p. 3.

(٣) US News and World Report, 1970, Dec. 21, p. 68.

انطلقت حكومة ر. نيكسون في عام ١٩٦٩- ١٩٧٠ من الاعتقاد بأن تقييد الكتلة النقدية على حساب الزيادة الحادة في أسعار الفائدة وتخفيض الفعالية العملية للقطاع الخاص ونمو البطالة لن يكبح التضخم فقط، وإنما يسمح بحل الكثير من المشكلات الائتمانية والمالية وذلك بعد تبريد السوق.

رفع النظام الاتحادي الاحتياطي في عام ١٩٦٨ معدل الحساب من ٤,٥ حتى ٥,٥ من أجل تقييد الائتمان المصرفي. ففي تشرين الثاني ١٩٦٩ أعلن وزير المالية ديفيد كينيدي في الإدارة الجمهورية في أثناء الاجتماع الخاص لممثلي دوائر الأعمال والحكومة عن أن الإدارة مصممة على سياسة القيود النقدية المالية حتى استعادة استقرار الاقتصاد(١). وارتفع معدل الخصم في عام ١٩٦٩حتى ٦% مثل النسبة العالية من القروض التي قدّمتها البنوك تم فرضها فقط خلال أزمة ١٩٢٩ – ١٩٣٣. وجرى رفع معدلات احتياطات البنوك الإجبارية، وتم تحقيق تقييد رؤوس الأموال، وضغط الائتمان مما أدى إلى تراجع الأعمال والأهداف الأخرى في هذا الاتجاه بواسطة سياسة الضرائب المتغيرة(٢).

إن إصرار ومتابعة الإدارة الجمهورية وتنفيذ إجراءات التبريد المجربة مرات عديدة سابقاً لم تعط النتائج المرجوة هذه المرة. وتعرضت الحكومة للهزيمة من خلال قدرتها على التقييد الحقيقي للكتلة النقدية المتداولة وكذلك تحقيق الميزانية الإيجابية (العجز الذي بلغ في عهد جونسون ٢٥ مليار دولار)، أخفقت حكومة الجمهوريين بشكل رئيس في محاولة وقف نمو عمليات

---

(١) New York Times, 1969, Nov. 21, p. 8.

(٢) انظر المزيد عن الإجراءات المالية لحكومة نيكسون في عام ١٩٦٩ - ١٩٧١ *Bach G.*:
The New Inflation: Causes, Effects, Cures. Providence, 1973.

التضخم بواسطة التخفيض الاصطناعي لنشاط الأعمال الخاصة من خلال الحد بشكل ملحوظ للكتلة النقدية المتداولة وحتى بعد تحقيق ميزانية إيجابية. وإلى ذلك فقد بدأ الانكماش الاقتصادي العام في النصف الثاني من عام ١٩٦٩. ومن بين الأسباب المباشرة له (إضافة إلى المذكورة أعلاه) فإن السبب الرئيس يكمن في أنه على خلفية الرفاه الخارجي في الستينيات برزت بحدة حالة عدم التوازن بين القدرات الإنتاجية المتنامية والمداخيل الحقيقية لسكان البلاد. فالمعطيات التي وردت في تقرير المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي عام ١٩٧٥ تبين أنه مع نمو القدرات الإنتاجية للصناعة التحويلية في الفترة ١٩٦٥ -١٩٦٩ بنسبة ٣٥% وسطياً، فإن المداخيل الحقيقية ارتفعت بنسبة ٢٦% فقط. وشكل الضعف في الطلب الاستهلاكي تحت تأثير نمو الأسعار، واستنفاذ إمكانات الشراء على الائتمان، وضعاً كلاسيكياً لأزمة الإنتاج. وشكل النقص في القدرات الإنتاجية في الربع الرابع من عام ١٩٧٠ حوالي ٢٨%(١).

انخفض الإنتاج الصناعي في الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٠ في الولايات المتحدة بنسبة ٦,٥%، وفي استثمارات رؤوس الأموال في البناء السكني والمنشآت بنسبة ٨%، والنفقات الاستهلاكية على السلع طويلة الأجل في الاستعمال ٤,٨%. وانخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١,١%، وانخفضت بالتالي أرباح الشركات بنسبة ١٣%، وأعلن العجز في العام ١٩٧٠ – ١٩٧١.

تزايدت أعداد تسريحات العاملين وانخفض بشكل ملموس توظيف العمال الجدد كما هو الحال في ظروف تدهور الوضع الاقتصادي. فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل ٢,٩ مليون نسمة (٣,٥% من مجموع القوى العاملة) قبل بداية الانكماش، وفي نهاية ١٩٧٠ وصل إلى ٥,١ ملايين

---

(١) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧١، رقم ١١، ص ٦.

(١ ,٦%)[1]. وارتفع عدد جيش العاطلين عن العمل في عام ١٩٧١ (إلى ٩٠٥ آلاف) ووصلت نسبتهم حوالي ٧%. انخفض أجر العمال، الأمر الذي دعا اثنين من المؤلفين الأمريكيين لتلخيص آثار الانكماش الاقتصادي بداية السبعينيات بأن متوسط دخل العامل يكفي لما يحتاجه المنزل فقط[2].

بهذا الشكل فإن الخصوصية الرئيسة للأوضاع الاقتصادية للولايات المتحدة في بداية السبعينات هي الجمع بين الركود في الإنتاج الصناعي وارتفاع معدل البطالة مع استمرار التضخم وانخفاض الدخل الحقيقي لفئات كبيرة من السكان العاملين. يمكن إلا أن نلاحظ أن تحسن الوضع الاقتصادي جرى ببطء شديد، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار الجنوني. فقد نما الإنتاج الصناعي في عام ١٩٧١ بنسبة ٧ ,١% فقط، علماً أن ذلك بسبب بعض الزيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية بشكل استثنائي، واستمر إنتاج المعدات بالتناقص، وارتفعت نسبة التوظيف في عام ١٩٧١ إلى ٦ ,٠%[3].

دعت اللجنة الاقتصادية الموحدة لدى الكونغرس في الولايات المتحدة في آذار ١٩٧٠ من خلال دراسة الآفاق الممكنة للخروج من واقع الأزمة من أجل أن تعد الحكومة برامج طارئة في حال أدت السياسة الاقتصادية لمعالجة التضخم إلى نمو البطالة المطَّرد وتطور ظواهر الأزمات[4]. وعندما تأكدت حكومة نيكسون أنها غير قادرة على الصمود أمام النظام الأمثل لتبريد الاقتصاد، بدأت بإضعاف سياسة القيود الائتمانية –المالية، وتحولت بحلول صيف ١٩٧٠ إلى تحفيز الطلب

---

(١) Handbook of Cyclical Indicators. Wash., 1977, p. 91, 149, 152; Employment and Earnings, 1970, Aug., p. 13.

(٢) *Passel Я.*, *Ross L.* The Retreat from Riches. Affluency and Enemies. N. Y.. 1973, p. 7.

(٣) Economic Report of the President, 1975. Wash., 1975. p. 278, 279.

(٤) Joint Economic Report. 1970, March 25. Wash.. 1970, p. VII.

الذي توقف عملياً بشكل تقريبي خلال ١٩٦٩ وجزء من عام ١٩٧٠. ألغيت الضريبة القصوى التي فرضت في عام ١٩٦٨ على الدخل، وتمت زيادة أجور العمل لموظفي الدولة وارتفعت المعونات ضمن أطر نظام الضمان الاجتماعي والصحي، وازدادت بحدة بنود الإنفاق من الميزانية الاتحادية. فقد خفضت الحكومة مرات عدة معدلات الحساب منذ بداية ١٩٧١. وكل هذه التدابير المنفذة بحلول منتصف ١٩٧١ وكأنها كانت استمراراً «للنهج الجديد»، إذ أن الرئيس أعلن: الإصلاحات – شعار حكومتنا[١].

ومع ذلك فقد كانت الإجراءات المتخذة في صيف ١٩٧٠ في الواقع بعيدة جداً في جوهرها وأهميتها عن تدابير النهج الجديد الذي اعتمده روزفلت في سابق عهده، إذ أنها كانت متوافقة والأطر التقليدية والرؤى الاقتصادية – السياسية للجمهوريين. وراهن نيكسون على تطبيق السياسة الضريبية والائتمانية المالية كوسيلة رئيسة للتأثير على النشاط الاقتصادي.

تدهور الوضع الاقتصادي الخارجي للولايات المتحدة بحدة في بداية السبعينيات، فالولايات المتحدة - ولأول مرة في عام ١٩٧١ بعد ١٨٩٣ - أعلنت العجز في ميزانها التجاري الخارجي، ورفع هذا معدّل عجز ميزان المدفوعات الذي تجاوز ٩ مليارات دولار في عام ١٩٧١. وركز معدو تقرير المجلس الحكومي حول مشاكل السياسة - الاقتصادية الخارجية على أن زعزعة الثقة بالدولار الناتجة عن تسريبه إلى الخارج لم يؤد إلى أزمة النظام النقدي الأمريكي فقط وإنما إلى أزمة النظام النقدي الرأسمالي العالمي[٢]، واتضح أن الوضع الاقتصادي العام في الولايات

(١)The Budget of the US Government. Fiscal Year 1971. Wash.. 1970. p. 30.

(٢)International Economic Report of the President: Transmitted to the Congress to gether with the Annual Report of the Council on International Economic Policy-Wash., 1973, p. 4, 82.

المتحدة يعتمد على حالة قضايا التجارة الخارجية. لعب الطموح في تعزيز مواقع الدولار المهتزة في داخل البلاد وخارجها على السواء دوراً هاماً في قرار حكومة نيكسون لتغيير نهج السياسة الاقتصادية في صيف ١٩٧١.

اتخذ عدم الثقة في العملة الأمريكية أبعاداً غير مسبوقة، وأصبحت عملات عدد من الدول الرأسمالية هدفاً لمضاربات الدولار الجماعية. لم ينقذ الإغلاق المؤقت لأسواق صرف العملات وغيره من التدابير الوضع المتدهور. وانطلقت الحمّى بقوة جديدة في تموز وآب ١٩٧١، واضطرت مجموعة من الدول الرأسمالية بما فيها ألمانيا الاتحادية، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا في بداية آب إلى فرض القيود على التعامل بالدولار.

اقتنعت إدارة نيكسون أن التأخير المطَّرد يمكن أن يؤدي إلى الخوف. وفي أثناء هذا الوضع في اجتماع سري ضم الرئيس ومستشاريه الاقتصاديين في ١٣ آب ١٩٧١ (من دون المناقشة في الكونغرس ومن دون التشاور مع شركائهم التجاريين والماليين) اتخذ قرار بتطبيق عدد من التدابير الطارئة التي أخذت تسمية «السياسة الاقتصادية الجديدة». وفي ١٥ آب أعلن نيكسون عن هذا القرار في خطابه عبر الإذاعة والتلفزيون[1].

---

(١) تؤكد ظروف ذلك الحين على تقويض مواقع الدولار العلمية: انخفض احتياطي الذهب في الولايات المتحدة خلال العشرين سنة الأخيرة من ٢٤،٦ مليار دولار حتى ١٠،٨ مليار وارتفع حجم الدين الخارجي للبنوك الأجنبية خلال تلك الفترة من ٧ مليار دولار حتى ٣٥ مليار دولار. انظر:

The Military Budget and National Economic Priorities, Hearings before the Subcommittee on Economy in Government of the Joint Economic Committee, pt 1, June 1969. Wash., 1969, p. 140.

لجأت الحكومة إلى تدابير غير مسبوقة خلال فترة ما بعد الحرب بهدف إنقاذ الدولار وتسريع معدلات نمو الاقتصاد وعدم السماح بتزايد عمليات التضخم. أعلنت حالة الطوارئ في البلاد بموجب مرسوم رئاسي، وفي محاولة لتحفيز استثمار رؤوس المال والطلب الاستهلاكي قدمت الحكومة إعفاءات ضريبية كبيرة للشركات، وخفضت ضريبة الدخل وألغيت ضريبة بيع السيارات الخفيفة، ولكنها شددت على المراقبة الحكومية على الأسعار وأجور العمل، وتم إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب مؤقتاً، وفرضت الضريبة الإضافية ١٠% على الجزء الأكبر من الواردات، وأعلن أيضاً وقف المساعدات للدول الأجنبية.

تسبب تفاقم الوضع في الاقتصاد والفشل في جميع التدابير المتخذة إلى تغيرات في وجهات النظر الاقتصادية للرئيس وفي المواقف الإيديولوجية – السياسية للحزب الجمهوري عامة[١]. وكتب السياسي الأمريكي ت. وايت في هذا المجال: إن اقتراح فرض المراقبة الحكومية على الأجور والأسعار يشكل فجوة كبيرة مع كامل الفلسفة الجمهورية السابقة[٢].

جرت التحولات في الواقع علماً أنها لم تختلف كثيراً من حيث طابعها المتطرف. وتم استكمال تجميد الرواتب لمدة ثلاثة أشهر (آب – تشرين الثاني) في المرحلة الثانية من السياسة الاقتصادية الجديدة من الدولة بسيطرتها على الدخل والأسعار. ضعفت السيطرة على الأسعار وأجور العمل تدريجياً في ١٩٧٢ – ١٩٧٣، ولكنها عادت من جديد بعد القفزة التالية للتضخم (لمدة شهرين) في

(١) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، السياسة. ١٩٧٤، رقم ٩، ص ٤٢ - ٥٢، رقم ١٠، ص ١٨ - ٢٨.

(٢) *White T. H.* The Making of the President, 1972. N. Y., 1973, p. 69.

حزيران ١٩٧٣، وسجل بشكل مؤكد المستوى المسموح لنمو الأجور في السنة (بما فيها المدفوعات الإضافية) في البداية على مستوى ٢,٣ % ولاحقاً ٥,٥%. كانت النتيجة مخيبة للآمال عامة، إذ لم تستطع سيطرة الحكومة على الأسعار وقف التضخم المطَّرد، وجرى هذا في ظروف عندما أثرت التدابير المتخذة على إبطاء نموها بهدف تجميد أجور العمل.

تشكلت عدة أجهزة جديدة خاصة لتنفيذ «السياسة الاقتصادية الجديدة» عملياً من الإدارة، وتكونت هذه الأجهزة من ممثلي الحكومة ودوائر الأعمال وممثلو النقابات العمالية. يذكرنا نشاط هذه الأجهزة في الخارج بما قامت به إدارة كينيدي وجونسون عملياً عندما لجأت إلى وضع معدلات فيما يتعلق بالأجور والأسعار، ولكن أجهزة نيكسون تميزت بصلاحيات أكثر اتساعاً. وكلف الرئيس المجلس بلعب دور خاص في السياسة الاقتصادية الجديدة للجمهوريين وللمتخصص في مراقبة استقرار الأسعار وأجور العمل، وتم تحديد واجباته بشكل نهائي في عام ١٩٧٤.

برزت في نهاية عام ١٩٧١ رغبة إدارة الجمهوريين بإعادة النظر في أساليب تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتناولت تقارير مستشاري الرئيس الاقتصاديين هذا الموضوع عن أعوام ١٩٧٠ – ١٩٧١، ووضعت أربع خطط لإعادة التنظيم خلال الفترة من آذار ١٩٧٠ ولغاية كانون الثاني ١٩٧١. وشكلت لهذه الغاية: اللجنة الرئاسية الاستشارية لتنظيم السلطة التنفيذية التي ترأسها ر. إش «مجلس إيتا»، واللجنة الرئاسية الاستشارية لقضايا تحسين الإدارة، لجنة إعادة تنظيم وزارة الخارجية ولجنة إعادة تنظيم هيكلية وزارة الدفاع[1].

---

(١) انظر المزيد من تفاصيل: من وكيف تصنع سياسة الولايات المتحدة. موسكو، ص ١٢٨ - ١٤٥. تشيتفيريكوف س.ب.

تلخصت فكرة مقترحات نيكسون بتغيير طريقة التعامل مع مختلف المشكلات الاجتماعية – الاقتصادية مع الإدارات المشكلة حديثاً والمسؤولة عن المشكلات المكلفة بها وتمتلك صلاحيات واسعة لحلها. ومن بين الوزارات التي شملتها خطط الرئيس –وزارة الاقتصاد المسؤولة عن إعداد برامج طويلة الأجل للنمو الاقتصادي وضمان تنفيذها، وزارة الموارد البشرية ووزارة التنمية المحلية.

عمّق تزايد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد في نهاية الستينيات، وطموح إدارة الجمهوريين في إيجاد مخرج منها على حساب الضغوط المتتالية على مستوى حياة العمال التوتر السياسي الداخلي، الأمر الذي دعا بدوره إلى تفاقم الانقسامات الإيديولوجية والسياسية داخل الطبقة الحاكمة.

٢ - نشاط المنظمات المناهضة للحرب:

أعلن نيكسون مراراً في أثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٦٨ عن نيته في إنهاء الحرب في فيتنام، إلا أنه وبعد أشهرٍ لم تتخذ أيةَ خطواتٍ عمليةٍ لتنفيذ وعودٍ ما قبل الانتخابات. واتضح أن نيكسون راهن على الحل العسكري للمشكلة الفيتنامية، فقد حاول مراراً فرض الاستسلام على القوى الوطنية في فيتنام: ولهذه الأسباب تم غزو كمبوديا في ربيع ١٩٧٠ وتنفيذ العملية العسكرية ضد لاووس في شتاء ١٩٧٠ والقصف الشامل لأراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية وتلغيم موانئها في أيار وكانون الأول ١٩٧٢.

نوقش في البيت الأبيض موضوع استخدام الأسلحة النووية التكتيكية[١]. فقد كتب نيكسون في مذكراته حول هذه المرحلة «إنه رأى طريقتين لإنهاء الحرب في فيتنام بالضربات القاضية. وتكمن الضربة الأولى في تدمير منظومة

(١) *Nixon R.* Memoirs. N. Y., 1978, p. 347.

السدود المائية، الأمر الذي سيؤدي إلى فناء مئات الآلاف من المواطنين، والثانية في استخدام الأسلحة الذرية النووية، وإذا لم يقم بتنفيذ إحدى الطريقتين فإنّ ذلك يعود إلى ثقته المسبقة في استحالة حصوله على دعم الجمهور له(١). اعترف نيكسون أن الذي منعه هو انفجار الاستياء الداخلي والعالمي الذي كان من الممكن أن يرافق أياً من الضربتين القاضيتين(٢). أي أنه كان علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الاحتجاج العام المناهض للحرب كعامل سياسي حقيقي.

إن استمرار الحرب يعني تزايد الخسائر الحربية وظهور آثارها السلبية الأخرى على شكل نمو التضخم، وارتفاع الأسعار ونمو البطالة وانخفاض المخصصات للاحتياجات الاجتماعية وغيرها. حتى إن النخبة الحاكمة عرفت حقيقة استحالة حل مشكلات المجتمع الأمريكي قبل الانتهاء من الحرب في جنوب شرق آسيا.

بعد فوز الجمهوريين في انتخابات ١٩٦٨ بدأت المشاعر المناهضة للحرب - وسط ممثلي الحزب الديمقراطي الليبيراليين والمعتدلين – المحافظين (غير الموالين للحزب) - تظهر بقناعة أكبر، ويعزى هذا،إلى حد كبير، إلى الرغبة في اختطاف قيادة الحركة المناهضة للحرب والحد من نشاطها، والأكثر من ذلك تحويلها إلى دعم جماهيري للحزب الديمقراطي. سرعان ما اقتنعت المنظمات المناهضة للحرب في انعدام خطط حقيقية لإنهاء الحرب، وجددت نشاطها في تموز ١٩٦٩، بحيث لم يكد يمر أسبوعٌ واحدٌ بلا مظاهراتٍ ومسيراتٍ وحالاتِ العصيان المدني، إلا أن الخطابات المناهضة للحرب نشطت بشكل خاص في الخريف مع بدء العام التدريسي في

(١)*Kissinger H.* White House Years. Boston, 1979, p. 289.

(٢)*Nixon R.* Memoirs, p. 347.

الجامعات. انعكست مشاعر الطلبة والدوائر الأكاديمية في رسالة أرسلها ٧٩ رئيساً ومديراً للجامعات والمعاهد الخاصة والكليات طالبوا بتجديد مواعيد سحب القوات الأمريكية من فيتنام.

انعكس الاستياء المتنامي أيضاً في الكونغرس الذي استأنف أعماله بعد العطلة الصيفية. فقد انتقد بحدة الحرب في فيتنام كلاً من السيناتور إ. ماسكي، ج. كوبر، غ. نيلسون –زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، م. مينسفيلو. وبالإعلان عن قرار البدء بسحب القوات البرية المرحلي في١٩ أيلول فإن نيكسون، كما كتب لاحقاً، خطّطَ لتهدئة الرأي العام في داخل البلاد متظاهراً بالبدء بوقف الأعمال القتالية(١).

لكن وعود نيكسون لم تساعد على كبح موجة النقد. ودعا س. فانس مباشرة بعد خطابه إلى وقف إطلاق النار. وإلى ذلك فقد أدان الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء سياسة الإدارة في الهند الصينية (السيناتور إ.كينيدي، يو. ماكارثي، تش. بيرسي، م. هاتفيلد، ج. جاويتس، ك. بيل). لم تكن أصوات مجلس النواب عالية بهذا القدر، إذ إن العدد المناهض للحرب لم يتجاوز العشرين نائباً. وبشكل عام يمكن القول أن المعارضة المناهضة للحرب تشكلت في خريف ١٩٦٩. وخلال أقل من شهر من ٢٤ أيلول ولغاية ١٥ تشرين الأول قدم أعضاء المعارضة ١١ مقترحاً مناهضاً للحرب. وبالرغم من عدم اعتماد أي مقترح، إلا أن حقيقة انضمام الكثير من أعضاء الجهاز التشريعي العالي في الولايات المتحدة إلى الاحتجاج المناهض للحرب كانت استعراضية. واعترف نيكسون أنه في عام ١٩٦٩

(١) Ibid., p. 392.

حصل على غالبية الأصوات في الكونغرس عند التصويت على الموضوعات المتعلقة بالحرب، غير أنه لم يكن واثقاً في مدى الاستمرارية.

احتلت حملة الاحتجاج الخريفية لعام ١٩٦٩ مكاناً خاصاً في تاريخ الحركة المناهضة للحرب، فقد كانت واحدة من لحظات الذروة في الحركة. إذ تم الإعداد بإشراف المنظمة الجديدة – «لجنة التوقف الفيتنامية» التي شكلت بمبادرة عضو الكونغرس أ. لوينستين (الديمقراطي من ولاية نيويورك) بدعم من الكثيرين من الشخصيات النافذة والمؤثرة في الحزب الديمقراطي في بداية عام ١٩٦٩. اعتمدت اللجنة على شبكة من النشطاء التي تشكلت في أثناء الحملة ما قبل الانتخابية على يدي يو. ماكارثي، وتمتعت بدعم مالي كبير من الدوائر الليبيرالية النافذة. وتلخص هدف هذه اللجنة بالدرجة الأولى في القيام بالإضرابات الطلابية الشاملة المناهضة للحرب، وتقرر بعد ذلك ضم ما أمكن من الشرائح الواسعة من السكان وتبديل مصطلح الأحزاب الأكثر تطرفاً بكلمة «التوقف» التي كانت تعني الامتناع عن ممارسة النشاط المعادي (no business as usual) في أيام الاحتجاج التي قرروا تنفيذها شهرياً بدءاً من تشرين الأول عام ١٩٦٩، على أن يمدد يوماً إضافياً في كل شهر أي في تشرين الأول يوم واحد وتشرين الثاني يمدَّد يومين، وفي كانون الأول ثلاثة أيام، وهكذا حتى يضع الرئيس نهاية للحرب.

كانت جهود «لجنة التوقف الفيتنامية» مدعومة من المنظمات والتحالفات المناهضة للحرب. وشارك في إعداد «التوقف» لجنة التعبئة الجديدة خليفة لجنة التعبئة الوطنية من أجل إنهاء الحرب في فيتنام، الكثير من المجموعات المستقلة المناهضة للحرب، غالبية منظمات الزنوج – من المؤتمر الجنوبي للقيادة المسيحية حتى مجلس المساواة العنصرية ورابطة المدينة

الوطنية. وكان لمشاركة الكثير من النقابات العمالية المنضمة إلى تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية وكذلك النقابات المستقلة - على السواء - أهمية كبيرة أيضاً.

في أثناء التحضير للتوقف، تمكنوا من تجاوز الخلافات في الحركة المناهضة للحرب التي قامت بجبهة موحدة. وهنا تكمن خدمة لجنة التعبئة الوطنية، وتشكلت تدريجياً نواة من القادة ذوي الخبرة في صفوف القوى المناهضة للحرب. ورأى الشيوعيون بوضوح الدور الذي يمكن أن يلعبه التحالف الواسع المناهض للحرب في تشكيل جبهة القوى الديمقراطية.

شارك في دعم التوقف الفيتنامي - إضافة إلى زعماء الحركات الزنجية والطلابية المناهضة للحرب - الكثير من الشخصيات السياسية والاجتماعية البارزة – ١٧ سيناتوراً و٤٧ عضواً في مجلس النواب بمن فيهم أو. فولبرايت، ج. ماكغفرن، يو. ماكارثي، ف. تشيرتس، ج. كوبر، م. هاتفيلد، إ. كينيدي، حكام ولايات مين، ماساتشوسيتس، رود آيلاند ومحافظو عدد من المدن الكبرى والصغرى بمن فيهم محافظ نيويورك. فقد أثر دعمهم على أمزجة ومشاعر أولئك الأمريكيين الذين كانوا ضد الحرب، علماً أنهم في البداية لم يشاركوا بأي نشاط في الحركة المناهضة للحرب.

جرت في يوم التوقف ١٥ تشرين الأول مظاهراتٍ كبرى في مدنٍ كثيرةٍ. ففي بوسطن مظاهرة بلغ عدد المشاركين فيها ١٠٠ ألف، وفي نيويورك شارك أكثر من ٢٥٠ ألف متظاهر في أشكال متنوعة للاحتجاج ضد الحرب، وفي واشنطن أكثر من ٤٥ ألفاً. وقدر نيكسون عدد المتظاهرين الذين قدموا إلى واشنطن بربع مليون نسمة(١) وخلافاً للحملات السابقة فإن الخطابات المناهضة

(١) Ibid., p. 403.

للحرب في هذا اليوم شملت المحافظات والأقاليم إضافة إلى المدن الكبيرة والمراكز الجامعية في أمريكا. وتجمع في المدارس والكليات والمعاهد والكنائس والشوارع والساحات في المدن الصغيرة الأمريكيون البسطاء للإعلان عن رغبتهم في السلام ووقف الحرب. فقد أثارت تحركات العسكريين والعاملين في الدولة ورجال الأعمال الاهتمام بهم. واقترب عدد المشاركين في هذا اليوم في التظاهرات المختلفة والمؤتمرات والاجتماعات من مليوني نسمة.

بالرغم من تأكيد نيكسون مراراً في السنوات التي تلت أن تظاهرات الشوارع لن تؤثر على السياسة التي تنتهجها الإدارة، فإن مناوراته السياسية شهدت أنه كان على الإدارة أن تأخذ بعين الاهتمام الحركة الجماهيرية المناهضة للحرب[١]. وأعلن قبل أسبوع من يوم التوقف في ٣ تشرين الثاني أن الرئيس نيكسون سيلقي كلمة هامة على الشعب التي حملت تسمية «كلمة عن الغالبية الصامتة»، فقد هدفت هذه الكلمة بوضوح إلى نسف الاحتجاج المناهض للحرب مثلها مثل خطاباته في بداية تشرين الثاني في مجلسي الشيوخ والنواب.

إن يوم التوقف في تشرين الثاني من حيث الجماهيرية والتأثير النفسي على البلاد لم يكن أقل تأثيراً من أحداث ١٥ تشرين الأول. وحددت لجنة التوقف الفيتنامية يومي ١٣، ١٤ تشرين الثاني لخطاباتها، وأعلنت لجنة التعبئة الجديدة عن المظاهرة المناهضة للحرب في واشنطن وسان فرانسيسكو ١٥ تشرين الثاني. وبغض النظر عن الاختلافات في تقييم العدوان في فيتنام والحركة المناهضة للحرب، ومهام وأساليب الصراع، بغض النظر عن أن عدداً من السياسيين الليبيراليين رفضوا دعم نشاط لجنة التعبئة الجديدة كنشاط متطرف بحسب رأيهم،

---

(١) Ibid., p. 409.

فإن قادة تحالفين مناهضين للحرب استطاعوا الاتفاق من جديد على وحدة الأعمال. استمرت مظاهرات تشرين الثاني ثلاثة أيام، وأصبحت واحدة من أضخم المظاهرات السياسية الضخمة والساطعة في تاريخ الولايات المتحدة. فقد بدأت من جماهير السلام التي نظمها دعاة السلام المتدينين بجانب جدران البنتاغون، وتحرك ١٥٠ من مختلف رجال الدين، وبدأت في ساعة متأخرة من ليل ذلك اليوم المسيرة ضد الموت، توجهت سلسلة لا نهاية لها من الناس حاملي الشموع المشتعلة من مقبرة أرلينغتون تحت أصوات ضربات الحداد للطبول السود إلى البيت الأبيض، ومنها إلى الكابيتول. بدأ موكب الحداد في الساعة السادسة مساء يوم الخميس واستمر حتى صباح يوم السبت أكثر من ٣٨ ساعة.

بدأت المظاهرة في صباح ١٥ تشرين الثاني بعد مراسم الحداد بذكرى ضحايا العسكريين الأمريكيين الذي قضوا في فيتنام، وتزعمها الدكتور ب. سبوك، ك. كينغ وأحد زعماء الحركة رجل الدين أو. كوفين، والسيناتور ماكغفرن، يو. ماكارثي وتش. غوديل. سار خلفهم شريط من الناس لا نهاية له بقوام ١٧ فرداً في الصف الواحد ممن قدموا من جميع أطراف البلاد. بلغ تعداد هذه المسيرة - بحسب بعض التقديرات - أكثر من ٤٠٠ ألف و٨٠٠ ألف بحسب التقديرات الأخرى. كذلك اجتمع ما يزيد عن ٣٥٠ ألف أمريكي في الطرف الآخر من البلاد في سان فرانسيسكو مطالبين بوقف الحرب في فيتنام.

أظهرت الخطابات في أيام «التوقف» في تشرين الأول وتشرين الثاني مدى اختلاف الدوافع التي قادت ممثلي مختلف أطياف المجتمع الأمريكي إلى الحركة المناهضة للحرب، وأحياناً كانت أهدافهم مختلفة. ورأت القوى التقدمية في الكفاح ضد الحرب وسيلة هامة لتحويل المجتمع الأمريكي أو

على الأقل في الإنعاش الأخلاقي. وحققت البرجوازية الليبيرالية نهاية الحرب لتجاوز الفوضى السياسية المتنامية وإنقاذ النظام البرجوازي من الطوفان الاجتماعي المدمر.

أثارت التحركات الجماهيرية في الولايات المتحدة ردود فعل إيجابية من جانب الرأي العام العالمي الذي طالب بوقف الحرب العدوانية في جنوب شرق آسيا. وتوجه رئيس وزراء جمهورية فيتنام الديمقراطية **فان فام دونغ** برسالة خاصة إلى المشاركين في التحركات المناهضة للحرب، فقد قيّم عالياً جميع الأمريكيين المحبين للسلام والساعين إلى العدالة الذين ينقذون شرف بلادهم، وعبَّر عن ثقته أنه بفضل دعم وشجاعة شعوب بلدينا وبفضل تشجيع ودعم الشعوب المحبة للسلام في العالم فإن نضال الشعب الفيتنامي والأمريكيين التقدميين ضد العدوان الأمريكي في فيتنام سيكلل بالنصر الكامل[1]. واستخدمت رسالة **فان فام دونغ** كدليل على اتهام المشاركين في التحركات المناهضة للحرب في تقديم المساعدة للعدو، حتى إن صقور الكونغرس حاولوا جعل المشاركة في المظاهرات المضادة للحرب مساوية لخيانة الوطن، إلا أن الوقت قد تغير – ولم يلق هذا المقترح آذاناً صاغيةً في الكونغرس.

أظهرت خطابات خريف ١٩٦٩ أهمية وحدة الأفعال وتماسك المشاركين المنظم لثلاثة تحالفات: لجنة التعبئة الجديدة، لجنة التوقف الفيتنامية ولجنة التعبئة الطلابية. وتزايدت المشاعر العفوية للاستياء في الحركة الجماهيرية المنظمة التي اكتسبت طابعاً شعبياً ديمقراطياً حقيقياً، حتى

(١) اقتباس : Congressional Record, vol. 115, N 168, S 12625.

إن لجنة التوقف الفيتنامية اضطرت إلى دعم الأعمال المباشرة في الشوارع، ومبدأ المشاركة العامة والتعاون مع جميع القوى المناهضة للحرب، وحتى أعضاء الحزب الشيوعي فقد انضموا في النهاية إلى مطلب الانسحاب الفوري للقوات الأمريكية من فيتنام.

كانت مظاهرات تشرين الأول والثاني في عام ١٩٦٩ الأكثر جماهيرية وأوسعها ضد العدوان الأمريكي في فيتنام. استمرت الحركة المناهضة للحرب حتى في السنوات التي تلت (١٩٧٠ – ١٩٧٣) حتى آب ١٩٧٣ عندما توقف تمويل الأعمال القتالية في الهند الصينية. إلا أن تطورها كان معقَّداً ومتناقضاً في آن واحد.

انتشرت المشاعر المناهضة للحرب في جميع أنحاء البلاد واستمر الاحتجاج بالتصاعد وتوسعت قاعدته الاجتماعية، وشاركت بفعالية أكبر الطبقة العاملة والأمريكيون السود والأمريكيون المكسيكيون والبورتوريكيون، واتخذت خطوات لإنشاء جبهة ديمقراطية واسعة للنضال من أجل السلام ضد العنصرية والفقر والقمع السياسي من جهة. ومن جهة أخرى كان إضعاف الأعمال المنظمة وأدى كل من الصراع الجزئي والانقسام ضمن اليساريين الجدد، وتحول قسم من النشطاء إلى التطرف وإلى حرب عصابات التي عكست عدم الاستقرار وعدم النضوج الإيديولوجي. إلا أن منظمة طلاب المجتمع الديمقراطي في عام ١٩٦٩ وعدداً من المنظماتِ الأخرى أصبحت تتهرب من المشاركة في الصراعِ المناهضِ للحرب.

بدأ أيضاً قسم من البرجوازية الليبيرالية بعد تحركات ١٩٦٩ بالابتعاد عن المشاركة في الحركة المناهضة للحرب ورفض دعمها. وفُسر عدم ترابط مواقف البرجوازية بشكل خاص بخيبة الأمل من أن المظاهرات لم تعط النتائج الفورية المرجوة، وأنها كانت قلقة إلى حد كبير من جماهيرية وتطرف

الحركة المتنامية. بذل الليبيراليون جهوداً كبيرة من أجل توجيه الاحتجاج المناهض للحرب على الطريق التقليدي للوبي السياسي وبالتالي تضييق نطاق النضال المناهض للحرب.

عدَّ أحد زعماء الحركة د. ديلينجر أن الحدث الأكبر في الحياة السياسية في أمريكا خلال الثلاثين سنة الأخيرة هو الرغبة الشديدة لجزء كبير من السكان في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية، فهم ينظرون إليها على أنها مأساة (المؤلف). وجهدوا يائسين لمنع الحركة المناهضة للحرب من التطور إلى حركة مناهضة للإمبريالية واثقة في قواها الذاتية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. وأصبح الاعتماد الذاتي للجنة التوقف الفيتنامية[١] الخطة التنظيمية لانسحاب الليبيراليين من المشاركة النشطة في الحركة المناهضة للحرب. تم تحديد الصعوبات التي واجهتها الحركة المناهضة للحرب في بداية السبعينيات إلى حد كبير من خلال المرونة السياسية ومناورات الدوائر الحاكمة. وبحلول هذا الوقت بدأت إدارة نيكسون باتخاذ تدابير تنشيط الجهود الحربية في جنوب شرق آسيا وإجراء المحادثات في باريس حول التسوية السلمية بالتناوب مع الانسحاب التدريجي والمرحلي للقوات المسلحة الأمريكية. فقد أعد خطة تكمن في الإعلان عن انسحاب القوات الأمريكية قبل كل تصعيد للأعمال القتالية ويعلن عن انخفاض عدد الضحايا وإعادة دفعة جديدة من القوات إلى البلاد. وتنفذ العملية العسكرية المخططة في أثناء فترة سريان جمود الثقة في الرئيس. حتى إنه اعترف بأن أحداً لم يكن يتوهم في إمكانية استمرار الدعم لفترة طويلة[٢]. وتحدثت النتائج

---

(١) *Dellinger D.* More Power Than We Know: The People's Movement Toward Democracy. N. Y., 1975, p. 44.

(٢) *Nixon R.* Memoirs, p. 411.

القمعية التي اتخذتها السلطات ضد القوى الديمقراطية. فالاعتقالات الجماعية وعمليات القمع الشرطية والملاحقات القضائية لنشطاء الحركة المناهضة للحرب اتخذت أبعاداً أكثر اتساعاً. وبحلول السبعينيات أدين العشرات بارتكاب جرائم جنائية ولشد ما كان اهتمام الرأي العام بعملية «السبعة من شيكاغو» – مجموعة مشاركين في المظاهرات المناهضة للحرب في آب ١٩٦٨ أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي في شيكاغو.

كانت تصدر عادة أقصى الأحكام القاسية بحق نشطاء الحركة المناهضة للحرب. فقد رأت الدوائر الحاكمة في شخصهم خطرا أكبر من جرائم المافيا. ووفقاً لأحد كبار المسؤولين في وزارة العدل والذي تم الاستشهاد به في ٢٥ أيار ١٩٧١ في صحيفة نيويورك تايم فإن الجريمة المنظمة ترتكب أعمال عنف من أجل إرضاء رغبتهم الخاصة، وأما خصوم الحرب فهم يرفضون فهم القانون المعمول فيه في المجتمع وفهم الأعمال الإجرامية فهؤلاء يرغبون في إسقاط المجتمع الذي نعيش فيه.

صدرت في عام ١٩٧٠ قوانين جديدة ضد الجريمة المنظمة والتي سمحت بالتوسع في ملاحقة نشطاء الحركات الديمقراطية التي سميت جنائية ووُصِفوا بالمجرمين الخطيرين جداً[١]. وأرادت السلطات من عمليات القمع هذه تخويف مشاركي الحركة المناهضة للحرب وفي الوقت ذاته إعطاء صورة مشوهة عن النشطاء المناهضين للحرب كمجرمين.

---

(١) يقصد ما يسمى بقوانين الجريمة في مقاطعة كولومبيا وعن مراقبة الجريمة المنظمة أنظر :
Congressional Record, vol. 117, N 62, p. E3813.

كان على الحكومة في الوقت نفسه اللجوء إلى المناورة تحت ضغط الخطب المناهضة للحرب في عام ١٩٦٨ -١٩٦٩، و يجب النظر، تحديداً من هذه المواقف، إلى التدابير التي اتخذتها إدارة نيكسون الموجهة للإنهاء التدريجي للتدخل العسكري الأمريكي في جنوب شرق آسيا. إن سياسة فتنمة الحرب والانسحاب المرحلي والبطيء جداً للقوات البرية الأمريكية من فيتنام وإعادة تنظيم نظام التجنيد – تطبيق مبدأ اليانصيب وتخفيض دعوات التجنيد واستقالة مدير التجنيد الذي استحق كراهية الشباب عن جدارة. وليس صدفة أن يذكر الرئيس نيكسون ولأول مرة الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من فيتنام في كلمته بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، أي بعد عملية التوقف الفيتنامي في تشرين الأول وقبل عملية توقف تشرين الثاني، وناشد الغالبية الصامتة التي أيدت بالكامل سياسة الرئيس في فيتنام خلافاً للأقلية المتعجرفة. إن هدف نيكسون كان واضحاً: ممارسة الضغط على المتأرجحين في مواقفهم وعزل نشطاء الحرب عن جماهير الأمريكيين.

ساهمت الولايات المتحدة في الجهود الرامية إلى خلق رؤية مشوهة عن الحركة المناهضة للحرب على أنها غريبة على التقاليد السياسية ووسائل الإعلام الجماهيرية التي أسكتت الخطب المناهضة للحرب، وفي الوقت ذاته إثارة بعض التجاوزات من جانب المشاركين فيها مما يبرر أعمال الشرطة وعملاء وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الاتحادي كدفاع للمجتمع عن النفس من فوضى خصوم الحرب[١].

غير أن الصعوبات الداخلية التي تعاني منها الحركة وسياسة الدوائر الحاكمة لم تؤد إلى طي الاحتجاج المناهض للحرب. ففي عام ١٩٧٠ كانت المظاهرات

(١) *Dellinger D.* Op. cit., p. 192.

المناهضة للحرب تستقبل نيكسون في أي مكان يزوره في الولايات المتحدة الأمريكية، في سان هوسيه ولاية كاليفورنيا استقبلوه بالحجارة والبيض والخضار – ولأول مرة يهاجمون الرئيس الأمريكي شخصياً[1]. وأصبح رد الفعل العاصف على غزو القوات المسلحة الأمريكية لأراضي كامبوديا في نهاية نيسان ١٩٧٠ هو الدليل الواضح لرغبة الجماهير في السلام، وتوجهت وفود كثيرة العدد إلى واشنطن للتعبير عن الاحتجاج مباشرة إلى الرئيس وأعضاء الكونغرس، وقدمت مجموعة كبيرة من موظفي الحكومة استقالتها. وتم تقديم مشاريع قوانين مناهضة للحرب.

كان رد فعل الطلاب أكثر سرعة ومباشرةً ووصلت تحركاتهم إلى درجة عالية من العنف بعد ٢ أيار عندما أطلق النار على المظاهرة المناهضة للحرب في جامعة كينتس، التي قتل نتيجتها أربع طلاب وقتل الطلاب الزنوج في أوغوست، الأمر الذي أدى إلى إضرابات عفوية عمت جميع أنحاء البلاد وعُلِّقَت الدروس في أكثر من ٥٠٠ جامعة وكلية، فقد استخدمت السلطات خلال أيار عناصر الحرس الوطني ٢٤ مرة في الكليات والمؤسسات التعليمية لقمع الإضرابات الطلابية.

أظهرت الإضرابات المستوى المتنامي لوعي الطلبة الشباب. ولم يكتف الطلاب بالمطالبة بانسحاب القوات من جنوب شرق آسيا فقط فهم عبروا أيضاً عن رأيهم ضد سياسة القمع وأصروا على إطلاق سراح زعماء الحزب المعتقلين «الفهود السود» وغيرهم من المعتقلين السياسيين.

جرت في ٩ أيار ١٩٧٠ مظاهرة احتجاجية وطنية عارمة حولت واشنطن إلى مدينة محاصرة[2]. وخرج عشرات الآلاف من السكان إلى شوارع تشيكاغو،

---

(١) *Nixon R.* Memoirs, p. 493.

(٢) *Kissinger H.* Op. cit., p. 511.

وبوسطن، وديترويت، وبيتسبورغ وغيرها من المدن الأخرى. ومن خلال تقييم هذه التحركات المناهضة للحرب يجب الأخذ بعين الاعتبار طابعها العفوي. ودل على ذلك أن المشاعر المناهضة للحرب استمرت بالنمو بغض النظر عن التدابير التي اتخذتها السلطات.

جرت تلك الأحداث في ظروف انعدام وجود مركز تنسيقي وطني عام. (توقفت الدروس بشكل مفاجئ في غالبية الجامعات والكليات التي قامت بالإضرابات وألغيت الامتحانات الربيعية حتى. وأدى هذا بدوره إلى تضاؤل الإضرابات في العطلة الصيفية، كما قال ت. هايدن أحد قادة الصراع المناهض للحرب[١]. غير أن أبعاد تحركات الشباب كانت قوية بشكل أجبرت الرئيس نيكسون على تشكيل لجنة برئاسة أو. سكرينتون للتحقيق في الإضرابات في الحرم الجامعي والتي توصلت إلى نتيجة أن هذه الإضرابات تعكس فقط مدى عمق الأزمة العميقة والموجودة أصلاً في البلاد عامة. وأكدت اللجنة أن غالبية الطلاب تتحرك ضد الحرب في الهند الصينية ويعدّها الكثير بأنها غير أخلاقية. وفيما يتعلق بإطلاق النار على المتظاهرين فإن الدولة حسب رأي اللجنة التي تستخدم النار ضد مواطنيها وشبابها أصبحت تقف على حافة الفوضى[٢].

كتب المؤرخ الأمريكي فان فونر: عبرت الأفرع المحلية كثيرة العدد وبعض النقابات الوطنية والمنظمات النقابية الاتحادية المحلية المرتبطة بتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية ومع اتحاد الحركات النقابية والنقابات المستقلة عن سخطها بسبب تصعيد الحرب ودعت إلى

---

(١) Ramparts, 1970, Sept., p. 27

(٢) US News and World Report, 1970, Oct. 5, p. 69.

إيقافها[1]. وتوجه أكثر من ٤٥٠ شخصية نقابية على الساحل الغربي للولايات المتحدة برسالة مفتوحة إلى نيكسون. اتهموه فيها مباشرة بخرق دستور الولايات المتحدة وإحداث أزمة ثقة غير مسبوقة. طالب معدو الرسالة بسحب القوات الأمريكية من كمبوديا بحلول ٣٠ تموز ١٩٧٠ وبوقف جميع المناورات العسكرية[2]. قيَّم الحزب الشيوعي عالياً هذه الحقائق على أنها تحول نوعي في موقف الحركة النقابية من العدوان في فيتنام[3].

توالت إلى الكونغرس المقترحات المناهضة للحرب الواحد تلو الآخر. ففي ٣٠ تموز ١٩٧٠ صادق مجلس الشيوخ على اقتراح ف. تشيرتش وج. كوبر الذي يحظر تقديم المساعدة العسكرية لكومبوديا وبذلك يتم تقييد الأعمال القتالية على أراضيها[4]. شملت موجة الاحتجاج هذه حتى العاملين في الدولة من كافة المستويات بمن فيهم الأعضاء القياديين في الإدارة. وأشار هنري كيسينجر: انهار نسيج الحكومة، وظهر الانقسام في السلطة التنفيذية كما هو الحال في البلاد عامة[5]. وأصبح معروفاً أن م. ليرد و ر. روجرز ضد الحرب في كومبوديا. ونقدها بدوره وزير الداخلية أو. هيكل. وأضاف كيسينجر: بغض النظر عن تظاهر نيكسون باللامبالاة فإن قرار انسحاب القوات من كومبوديا كان نتيجة مباشرة للضغط الاجتماعي[6].

---

(١) Foner Ph. American Labor and Indochina War. The Growth of Union Opposition. N. Y., 1971, p. 105.

(٢) Can-Francisco Chronicle, 1970, May 18.

(٣) Hall G. Our Country in Crisis — The People Must Act, N. Y., 1970, p. 3.

(٤) Nixon R. Memoirs, p. 467.

(٥) Kissinger H. Op. cit., p. 513.

(٦) Ibid., p. 514, 516.

جرت أيضاً تظاهرة قوية للقوى المناهضة للحرب في آذار –أيار ١٩٧١، والدافع هو الخطوات الجديدة للإدارة الأمريكية على طريق التصعيد. ففي شباط ١٩٧١ نشرت الصحافة أخباراً عن قصف لاووس الذي قامت به القوات الجوية الأمريكية على امتداد عدة سنوات سراً عن الشعب الأمريكي. ووصف الرئيس نيكسون استجابة الجمهور بالعاصفة. وبدأت المنظمات المناهضة للحرب التي استطاعت إعادة تنظيم نشاطها بالتحضير إلى تحرك جماهيري جديد[١]. فقد شكل الجزء الأكثر تقدمية من القوى المناهضة للحرب اتحاد جديد مناهض للحرب وواسع أيضاً – التحالف الشعبي من أجل السلام والعدالة في بداية عام١٩٧١. وانضم إلى التحالف إضافة إلى النقابات المسالمة والمناهضة للحرب المنظمات النسائية ومنظمات الفقراء وغيرها. ونشط الحزب الشيوعي بفعالية في صفوف التحالف الجديد وكذلك اتحاد عمال الشباب من أجل التحرر، الأمر الذي كان له تأثيرٌ كبيرٌ على سياسة التحالف ومطالبه وأشكاله التكتيكية في الصراع.

تميز التحالف الجديد بوجود القناعة في التعاون أكثر مع الاتجاهات الأخرى في الصراع الديمقراطي العام من أجل رفع مستوى فعالية النضال، وأكدت وثائق التحالف الشعبي على أن التطور في ظروف السلام يمكن أي يوحد أمريكا لخوض الحرب ضد الفقر والجوع والجهل والمرض[٢]. توجه التحالف بنداء إلى الشعب لرؤية العلاقة بين الحرب في فيتنام وسلطة الشركات الكبيرة والاحتكارات في البلاد، رؤية العلاقة بين العنصرية والقمع هنا وقتل الشعب الفيتنامي هناك[٣]. أكد نشاط التحالف الشعبي من

---

(١) *Nixon R.* Memoirs, p. 497.
(٢) Daily World, 1971, Mar. 6.
(٣) Ibid.

أجل السلام والعدالة في عام ١٩٧٠ – ١٩٧١ على أن الجزء التقدمي من الحركة المناهضة للحرب قام بخطوة إلى الأمام باستبدال الشعارات السلمية ذات الطابع العام بمطالبات سياسية موضوعية واجتماعية.

تحول الأداء الربيعي المناهض للحرب إلى حملةٍ استعراضيةٍ عريضةٍ شاملةٍ طويلةٍ الأمد. وجرت تحركات متنوعة مناهضة للحرب خلال شهر آذار،وكان لتحرك المحاربين القدماء في فيتنام تأثيرٌ كبيرٌ على مشاعر الجمهور العريض. وطالبت منظمة المحاربين القدماء المشكلة بتاريخ ١٩٦٧ بسحب القوات الأمريكية غير المشروط من جنوب شرق آسيا واتخاذ القوانين التي تقيد الأعمال العسكرية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية في هذه الدول ورفض دعم الأنظمة الرجعية المعادية لشعوبها. وقدم المحاربون القدماء في الوقت نفسه مطالب جدية في السياسة الداخلية لإعادة النظر الفورية بمنظومة الأولويات الوطنية وبالدرجة الأولى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والأخرى للشعب وضمان توفير الإمكانات لجميع محاربي فيتنام في الحصول على الاختصاص أو رفع مستوى مؤهلاتهم وتحرير جميع المعتقلين الذين رفضوا الخدمة في الجيش.

كان لمطالبة المحاربين القدماء في فيتنام بإجراء تحقيق فوري بجرائم الحرب ضد شعوب الهند الصينية نتيجة السياسة العسكرية الأمريكية في أثناء العدوان الأمريكي الهمجي غير القانوني في فيتنام وكمبوديا ولاووس وتايلاند أهمية كبيرة لإطلاع الشعب[١] الأمريكي على أن الجرائم الحربية في فيتنام تشكل نتيجة مباشرة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وعرض ريبورتاج تلفزيوني

---

(١) World Magazine, 1971, Apr. 17.

كامل عن تحرك المحاربين في نيسان ١٩٧١[١]. رأى الأمريكيون على شاشات أجهزتهم التلفزيونية موكب آلاف العسكريين القدماء بلباس المراسم الذي بدأ من مقبرة أرلينغتون واتجه إلى الكابيتول. تقدم رتل من معوَّقي الحرب في فيتنام المظاهرة المأساوية التي انتهت بالقرب من مبنى الكابيتول حيث ألقوا على أدراجه الأوسمة التي قُلِّدوا فيها لقاء مشاركتهم في الحرب القذرة في فيتنام.

شارك في المظاهرة الجماهيرية بتاريخ ٢٤ نيسان ما يزيد على مليون أمريكي - ٧٥٠ ألفاً فقط في واشنطن و٢٥٠ ألفاً في سان فرانسيسكو. كان المستوى السياسي لمطالب المتظاهرين أعلى من مستوى مطالب ربيع عام ١٩٦٩، إذ أنهم طالبوا - إضافة لإنهاء الحرب في فيتنام - بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين وتأمين الحد الأدنى من الدخل لجميع العائلات[٢].

تبعت المظاهرات الجماهيرية موجة من التحركات المتنوعة المناهضة للحرب، تلك الموجة التي – بحسب مجلة يو سي نيوز أند وورلدر يبورت - أضافت شيئاً جديداً للاحتجاج المناهض للحرب[٣]. ففي الأيام الأولى من أيار وصل واشنطن ٧٠ ألف شاب. استخدموا أساليب اللاعنف تلك التي استخدمت في عام ١٩٦٧ في أثناء «المسيرة إلى البنتاغون» ولكنها لم تستطع التوسع أكثر لاحقاً. وقرر خصوم الحرب إغلاق الطرق المؤدية إلى مناطق المنشآت والإدارات الاتحادية في واشنطن وقطع شرايين المواصلات إلى المدينة في ساعات الذروة الصباحية في ٣ و ٤ أيار لتحقيق تعطيل العمل الطبيعي للمؤسسات العامة ورفع القيمة الاجتماعية للحرب إلى المستوى غير المقبول

(١) Daily World. 1971, Apr. 14.

(٢) Ibid., Apr. 27.

(٣) US News and World Report, 1971, May 10, p. 21.

من قادة أمريكا دون اللجوء إلى العنف. وتميزت أعمال اللاعنف بالتنظيم العالي وانضباط المشاركين الذين لم يستسلموا لاستفزازات الشرطة.

كانت الدوائر الحاكمة في حالة ذعر شديد من جماهيرية تحركات أيار وطابعها الديمغرافي الحقيقي واقترب تعداد الوحدات العسكرية والشرطية التي دفعوا بها إلى واشنطن من ٢٠ ألف عنصر(١). وبغض النظر عن الطابع السلمي لهذه التظاهرات في واشنطن إلا أنه تم اعتقال حوالي ١٣ ألفاً – الغالبية الساحقة من الشباب والفتيات دون سن ٢٥ سنة(٢). ولم يستطيعوا احتوائهم في مباني الشرطة والجيش، ولذلك تم تنظيم معسكر اعتقال ارتجالي لمناضلي السلام في استاد كينيدي.

جرت في تلك الأيام التظاهرات في أوهايو، ميرلاند، ويسكانسن، كاليفورنيا، مونتانا، نيفادا، أوريغون، تينيسي، فيرجينيا، رود آيلاند، هاواي. والتظاهرات الأكثر جماهيرية وتنظيماً كانت في نيويورك، بوسطن، سان فرامسيسكو و سياتيل. كثفت المعارضة المناهضة للحرب نشاطها بضغط من المجتمع على هضبة الكابيتول. وجرى التصويت خلال النصف الأول من عام ١٩٧١، على القرارات ٢٢ مرة، والتي تضمّنت وقف تمويل الأعمال القتالية في الهند الصينية أو تقييد حق الرئيس في تنفيذ الأعمال القتالية خارج أمريكا.

استمرت الاحتجاجات المناهضة للحرب على امتداد عام ١٩٧١ ولكنها لم تكن جماهيرية كما في السابق. إذ إن عدد المشاركين في المظاهرات الخريفية التي جرت في مدن الولايات المتحدة لم يتجاوز ١٥ ألفاً. وتابع العدد

---

(١) Ibid., May 17, p. 9.

(٢) Ramparts, 1971, July, p. 20.

في عام ١٩٧٢ بالانخفاض. ويجب أن نسمي الأهم من بينها – تظاهرات ميامي بيتش أثناء انعقاد مؤتمرات الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وكانت لحظة جديدة هي نشر العمل الميداني اليومي الذي بدى أقل كفاءة ولكنه مهم من قبل المنظمات والمجموعات المحلية الصغيرة.

اكتسب رد فعل المجتمع والمنظمات المناهضة للحرب على حقيقة تصعيد الأعمال القتالية في فيتنام أهمية كبيرة. وبالتالي فإن استئناف قصف أراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية وتلغيم السدود المائية الفيتنامية استدعى احتجاجاً شديداً في نيسان - أيار ١٩٧٢ - وفي نهاية ١٩٧٢ وبداية كانون الثاني ١٩٧٣ شمل غالبية المدن الكبيرة والمراكز الجامعية في الولايات المتحدة.

اتخذ مجلس الشيوخ قراراتٍ مناهضةٍ للحرب الواحد تلو الآخر، وانخفض عدد أنصار الحكومة في مجلس النواب. اتخذت المجموعة الديمقراطية في مجلس النواب قراراً بمنع تمويل الأعمال القتالية في الهند الصينية بغالبية ١٥٤ صوتاً مقابل ٧٥ وتبعتها المجموعة الديمقراطية في مجلس الشيوخ واتخذ هذا القرار بغالبية ٣٦ صوتاً ضد ١٢ صوتاً. صادق مجلسي الشيوخ والنواب في أيار على التعديل الذي يحظر تمويل الأعمال القتالية في لاووس وكمبوديا. وعندما اعترض الرئيس نيكسون، أعلن زعيم الغالبية الديمقراطية م. مينسفيلد أن مجلس الشيوخ سيصر على هذا الحظر مراراً وتكراراً[1]. واضطر الرئيس إلى تقديم التنازلات، وتوقف منذ ١٥ آب ١٩٧٣ تمويل الأعمال القتالية الأمريكية في كمبوديا ولاووس.

---

(١) Congressional Quarterly Almanac, 1973, vol. 29. p. 792.

تميزت بداية الستينيات بالمشاركة الفعالة للطبقة في الكفاح المناهض للحرب. ومن مظاهر هذه العملية محاولات المنظمات النقابية على مختلف مستوياتها تنظيم الاتصالات المباشرة مع الطلاب والأساتذة للنضال ضد الحرب وغيرها من المشكلات الاجتماعية(١). وفي صيف ١٩٧٠ شكلت ١٣ نقابة عمالية اللجنة النقابية الوطنية لإنهاء الحرب في فيتنام. عين رئيس نقابة عمال الصناعة الكيميائية ت. بويل رئيسا للجنة ونائبه رئيس نقابة عمال الخياطة وصناعة التعليب تش. هويس وأمين صندوق نقابة عمال صناعة السيارات والطائرات إ. ميزي سكريتيراً له. وقامت اللجنة خلال ١٩٧٠ – ١٩٧٢ بعمل كبير وضخم لضم أعضاء النقابات إلى الحركة المناهضة للحرب.

شكل مؤتمر أعضاء النقابات العاديين الذي عقد في تشيكاغو حدثاً هاماً في تطور الحركة العمالية والنضال من أجل السلام. ومثّل أكثر من ٩٠٠ موفدٍ من ٥٠ نقابة عمالية من ٢٥ ولاية العمال المنظمين في اتحاد الحركات النقابية، تكتل الاتحاد الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية والنقابات المستقلة. وتمت الموافقة على الإعلان «من أجل السلام وضد القمع بالإجماع» والذي تضمن الآثار الضارة للحرب على الاقتصاد الأمريكي والدعوة «إلى الإنهاء الفوري للحرب والاستئناف الفوري لمحادثات السلام من أجل انسحاب كافة القوات».

دق مؤتمر «النقابات من أجل السلام» الذي عقد في صيف ١٩٧٢ في سانت لويس ناقوس الخطر. شارك في المؤتمر ألف موفد من ٥ نقابات مستقلة و١٤ نقابة في تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية ومثّلوا حوالي ٦ ملايين نسمة. كان من بين أصحاب المبادرات

---

(١) *Hall G.* Labor: Key Force for Peace, Civil Rights and Economic Security. N. Y.. 1966, p. 18; *Foner Ph.* American Labor..., p. 111.

الزعماء النقابيين البارزين مثل غ. بريجز، س. تشافيس، ل. فودكوك، ج. اويرف. ودل تقييم السياسة الخارجية، والمتطلبات التي قدمها مشاركو المؤتمر على تطرف المشاعر المناهضة للحرب بالإضافة إلى استمرارها.

اعترف ر. نيكسون «أن الفترة السابقة كانت ربما الأكثر إثارة للقلق في تاريخ القوات المسلحة الأمريكية». تصاعد الاحتجاج ضد الدعوة إلى الخدمة في القوات المسلحة(١). إلغاء التأجيل للطلاب ونظام اليانصيب والانخفاض في معدل التجنيد بهدف إسقاط موجة الحركة المناهضة للحرب ودق إسفين بين الطلاب والعمال لم تحقق أهدافها. وقُدمت مقترحات من القواعد في السبعينيات إلى الكونغرس لإلغاء التجنيد في النظام التشريعي. رفض المدعوون إلى الخدمة أداء قسم الإخلاص للولايات المتحدة. كتبت مجلة يو سي نيوز أند وورلد ريبوبورت أن هؤلاء الناس يصبحون غالباً مناهضين أقوياء للحرب ومحرضين ضد العسكرة(٢). أثار احتجاج الطلاب الجماهيري ضد نظام تدريب الضباط الاحتياطيين في المؤسسات التعليمية العليا وكذلك ضد أشكال علاقات الجامعات مع المجتمع الصناعي الحربي قلق السلطات.

كانت السلطات متخوفة بشكل خاص من تطور حركة العسكريين المناهضة للحرب غير المسبوقة حيث شارك فيها أفراد العائلات العاملة. وأصبحت عاملاً هاماً في تقويض الأمزجة الشوفينية وسط جزء من الطبقة العاملة.

نشأت حالة من المشاعر المناهضة للحرب بصيغة منظمة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. وتشكلت في وسط التنظيمات المعارضة للحرب في الجيش بعض منها أكثر حيوية. وبلغ عدد أعضاء اتحاد العسكريين

---

(١) *Nixon R.* Memoirs, p. 356.

(٢) US News and World Report, 1969, May 26, p. 58.

في الجيش أكثر من ١٠ آلاف، وتوزعت فروعه على القواعد الحربية الأمريكية المختلفة. ونشطت في عدد من القواعد الحربية الأمريكية المختلفة أفرع منظمات «العسكريون من أجل السلام»، «اتحاد العسكريين ضد الحرب في فيتنام»، «الحركة من أجل الجيش الديمقراطي». تطور الاحتجاج ضد الحرب في القطعات العسكرية العاملة في فيتنام. وورد في رسالة العسكريين التي نشرت في صحيفة سرية «جي - آي بريس سيرفيس»: ازدادت خيبة الأمل من الحرب في فيتنام التي تعرفنا عليها بأنفسنا.... يتلخص واجبنا الوطني في أن يعرف مواطنونا في أمريكا أن الحكومة تستخدمنا لاستمرار الحرب العدوانية غير العادلة في فيتنام[1].

إن ظهور منظمات العسكريين التي لم تقدم المطالب المناهضة للحرب فقط وإنما المطالب الديمقراطية الواسعة، والحالات المتكررة من تحدي الأوامر، وعدم المشاركة في أعمال قمع الشغب وسط المدن، وتدني الانضباط وحوادث الفرار كل ذلك يشهد على انطلاق عملية تسييس الجيش الأمريكي. وإن الضغط كان من جانب الحركة المناهضة للحرب والمعارضة للتجنيد، وقد أجبر ظهور المعارضة المناهضة للحرب في صفوف الجيش نفسه الدوائر الحاكمة التخلي عن التجنيد العسكري والعودة إلى الطريقة التقليدية الخاصة بالولايات المتحدة في تشكيل القوات المسلحة - جمع المتطوعين، وهذا يعني في الحقيقة محاولة الطبقة الحاكمة تشكيل جيش دائم من المحترفين المأجورين قادر على تنفيذ المهام التي تسندها له الطبقة الحاكمة، والأقل تأثرا بالإيديولوجيا الديمقراطية المعادية للامبريالية.

(١) GI Press Service, 1970, Jan. 16, vol. 2, N 1.



مظاهرة العاطلين عن العمل - مشاركو الحرب في فيتنام للدفاع عن حق العمل للامبريالية[1].

ساهم الاحتجاج الجماهيري الكثير التنوع لأشكال التعبير ضد العدوان في فيتنام في تطور التحولات الاجتماعية والنفسية الهامة في البلاد: التراجع عن التوافقية، تسييس دوائر واسعة مما يسمى بالأمريكيين المتوسطين، إشراكهم في الحركة المناهضة للحرب والديمقراطية العامة. (في نيسان ١٩٧٢ أيد ٧٣ % من الأمريكيين المطالبة بانسحاب القوات الأمريكية من فيتنام)[2]. علماً أنه كان من بينهم ممثلو جميع الطبقات والمجموعات الاجتماعية – الناس من مستويات التعليم والدخل المختلفة، سكان مدن الملايين وسكان الريف، البروتستانتيون والكاثوليك، الشباب وممثلو الجيل القديم، النساء والرجال البيض والسود. ودعا ما لا يقل عن ٦٨% من جميع المجموعات إلى انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام.

---

(١) انظر المزيد عن الحركة من أجل السلام، ضد النزعة العسكرية والحرب في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٠، ص ٨٣ - ١٠٧. يرشوفا إ.ن.

(٢) The Gallup Opinion Index, Report N 83, 1972, May, p. 22.

انعكس التأثير القوي من جانب الجماهير المعارضة للحرب على عمل الكونغرس. وطرح على التصويت في الكونغرس عام ١٩٦٩ خمسة مشاريع قوانين تهدف للإنهاء السريع للحرب في فيتنام. وفي عام ١٩٧٢ طرح ٣٥ مشروع قانون(١). وأقر الكونغرس في تشرين الثاني ١٩٧٥ قانون يقيد حق الرئيس في إرسال القوات إلى الخارج لتنفيذ أعمال قتالية وألغيت دعوات التجنيد منذ منتصف ١٩٧٣.

أثار الرأي العام في الولايات المتحدة بحلول نهاية الستينيات وبداية السبعينيات قضايا أخرى مهمة تتعلق بعسكرة البلاد. وتم توجيه اهتمام خاص من أجل إعادة النظر بالأولويات الوطنية، أي من أجل تقليص النفقات الحربية واستخدام الأموال المحررة لحل المشكلات الاجتماعية العاجلة. فالتظاهرات من أجل تقليص النفقات العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الكفاح من أجل نزع الأسلحة، ضد إنشاء أنظمة أسلحة الدمار الشامل الجديدة.

مع توقيع اتفاقية باريس لإنهاء الحرب في فيتنام في كانون الثاني ١٩٧٣، أوقف قسم من التنظيمات المناهضة للحرب نشاطه بالكامل ولم يعد موجوداً. وفي التنظيمات الأخرى تفاقمت اختلافات الرأي الداخلية، وجرى البحث عن شعارات جديدة، وعن أشكال وأساليب النضال. إلا أن هذا لم يكن يعني نهايتها، كما حاولت الشخصيات الاجتماعية البرجوازية ووسائل الإعلامية الجماهيرية تصوير ذلك. وكان للحركة الجماهيرية المناهضة للحرب إضافة إلى حركات الاحتجاج تأثيرٌ ملحوظٌ في مطلع السبعينيات على حياة المجتمع الأمريكي. وقد ساعدت إلى حد كبير في عملية غسل الأفكار في الوعي الأمريكي اليومي باتجاه واحد حول تفرّد

(١) Congressional Quarterly Weekly Report, 1975, Apr. 26, p. 842.

الولايات المتحدة في الدفاع عن الحرية والديمقراطية والإدعاء في أنها قائدة العالم. إضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية الدولية فإن أبعاد الحركة المناهضة للحرب أدت إلى أن تفقد البرجوازية الامبريالية في هذه السنوات وإلى حد ما حرية حركتها السابقة في الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدت نفسها مكرهة على التأقلم مع الظروف الجديدة من توازن القوى المتغير على المسرح الدولي وفي داخل البلاد.

تجاوزت «الحركة من أجل السلام»، بانتشارها في ظروف تصاعد الاحتجاج الاجتماعي في الستينيات السلمية التقليدية البرجوازية. واشتدت النزعات المناهضة للامبريالية التي تشابكت أكثر مع النضال الديمقراطي العام للشعب الأمريكي. وبالتالي فإن الكفاح ضد الحرب في الستينيات السبعينيات أصبح عاملاً سياسياً خطيراً ذا تأثير حقيقي على المناخ الأخلاقي في المجتمع، إلى درجة ما، على سياسة الدوائر الحاكمة.

٣- تطور الرّاديكالية الجديدة (التطرف اليساري أو الثقافة المضادة):

شكلت أزمة القيم البرجوازية التي ظهرت في الحركة الشبابية المتطرفة اليسارية خلال الستينيات أحد عوارض المرض الخطير في المجتمع الأمريكي. إذ إن تدهور الوضع الاقتصادي في النصف الأول من السبعينيات وتراجع الاحتجاج السياسي الجماهيري لم يوقف عملية إعادة تقييم القيم التي بدأت في «الستينيات الحرجة» على الرغم من إنها مرت بتحول كبير في الظروف الجديدة. تميزت السبعينيات في الولايات المتحدة بتعقيد الوعي الجماهيري وتعزيز تناقضاته[1].

---

(١) *Ladd E. C, Jr., Lipset S. M.* Anatomy of a Decade.— Public Opinion, 1980, vol. 3, N 1; *Yankelovich D.* New Rules: Searching for Self-Fulfillement in a World Turned Upside Down. N. Y., 1981 и др

حدث تطور التطرف اليساري في بداية السبعينيات على اتجاهات عدة وارتبط أحد هذه الاتجاهات الأكثر انتشاراً بعودة المتمردين بعد أعمال الشغب إلى حظيرة الإصلاحية الاجتماعية التقليدية، التي تمثل التيارات الشعبوية الجديدة والنزعة الاستهلاكية وغيرها(١) وكذلك البرنامج ما قبل الانتخابات للجناح الليبيرالي في الحزب الديمقراطي جزئياً في عام ١٩٧٢. استمرت هذه العملية على أساس إيديولوجي خاص ولم تعن التخلي الكامل عن تراث اليسار الجديد.

سمح الإصلاح الاجتماعي في بداية السبعينيات، خلافاً للماضي، بانتقاد النظام الاجتماعي الأمريكي ككل وليس فقط بعض جوانبه(٢). تماشياً مع هذا الاتجاه، فقد تطورت الظاهرة المميزة من خلال مؤسسات المجتمع بهدف تغيير المجتمع من الداخل والعمل في النظام. والاتجاه الآخر نمو تجارب طوباوية طائفية وغالباً على شكل باطني ديني في البحث عن الله، والذي هو تقليدي للحركات المماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية تُحَفِّزُها دوافع نفسية جديدة وتدني الثقة في التفكير العقلاني الذي أصبح يُنْظَرُ إليه كسلاح إيديولوجي للنخبة الحاكمة.

لم يتقيد تطور اليساريين الأمريكيين الجدد بهذين الاتجاهين، فقد توجه قسم منهم إلى النظرية الماركسية، وبالدرجة الأولى إلى تلك الجوانب التي تهتم بالقضايا الشخصية.

---

(١) الشعبوية الجديدة - تيار إصلاحي يساري يضم تقاليد الشعبوية الزراعية في القرن التاسع عشر مع عناصر إيديولوجيا اليسار الجديد (*Newfield* /.. *Greenfield J.* Populist Manifesto: the Making of a New Majority. N. Y.; Wash., 1978; *Harris F. H.* The New Populism. N. Y., 1973) الاستهلاك) تيار مناهض للاحتكارية في حماية المستهلك العادي ;-.CONSUM .. من الكلمة الإنكليزية الاستهلاكية.

(٢) *Starr P.* Rebels after the Cause.— In: New York Times Magazine, 1974, Oct. 13, p. 100; *Zaccino N., Hume E.* The Evolution of the Radical US Movement,— In: International Herald Tribune, 1975. Oct. 4-5, p. 1.

بغض النظر عن ركود الحركة السياسية المتطرفة اليسارية فإن تأثير مبادئها الفكرية الكثيرة على الشباب في النصف الأول من السبعينيات استمر بالتطور[1]. وعلى سبيل المثال فقد عبر ٧٣% من الطلاب و ٥٤% من الشباب العمال في فترة ذروة الحركة ١٩٦٨ – ١٩٦٩ عن رأيهم في عدم الحديث عن مشكلة المال في حياة الأمريكيين، وأما في عام ١٩٧٣ فقد أيد هذا التوجه ٨٠% من الطلاب و ٧٤ % من الشباب من غير الطلاب[2].

إن الدليل على التغيير في أولويات العمل هو أزمة دوافعه المميزة للمجتمع الأمريكي الاستهلاكي. وأصبح دافع مضمون العمل نفسه في مقدمة الثروات المادية ورموز الهيبة.

(في عام ١٩٧٣ ٧٧% من الطلاب و٦٦% من الشباب من غير الطلاب)[3]. وبدأ في بداية السبعينيات في وسط الطلاب يتزايد الاهتمام بالمهن غير الملائمة وغير المرموقة المتعلقة بالخدمات الاجتماعية للناس العاديين وخاصة الفقراء (المدارس والمشافي وإلخ) ترافق انتشار التوجهات المعاشية المماثلة مع انتقاد نظام الامبريالية الأمريكية الحديثة وتطور النزعات المناهضة للبرجوازية في الوعي الجماهيري. قال أحد علماء الاجتماع الأمريكيين البرجوازيين الرواد د. بيل في بداية السبعينيات بقوله: إذا كان هناك هدوء في التطرف السياسي، فإن التطرف الثقافي مستمر في التطور بأكثر الطرق المعقدة[4].

---

(١) سميت المواقف القيمة للشباب اليساري الراديكالي المتمرد في الستينيات في علم الاجتماع بالقيم الجديدة.

(٢) Yankelovich D. Changing Values in the 60's. A Study of American Youth. N. Y., 1974, p. 16, 24.

(٣) Yankelovich D. The New Morality. A Profile of American Youth in Hie 70's. N. Y.T1974, p. 70, 106—107.

(٤) Bell D. Sensibilities in the 60's.— In: Youth: Divergent Perspectives/Ed, by P. K. Manning. N. Y.; L., 1973, p. 27.

وأظهر البحث الفكري والأخلاقي للشباب المتطرفين اليساريين الاستياء الاجتماعي المتنامي من نمط الحياة البرجوازي - نمط الفكر والاحتياجات في التوجهات القيِّمة الأخرى وتجلت محاولات الجيل المتمرد في خلق بديل للثقافة البرجوازية في ظاهرة تاريخية وثقافية خاصة التي أخذت تسمية الثقافة المضادة. وتمثل مجموعة من المنطلقات الاجتماعية والنفسية والرؤى الإيديولوجية[1]. وتمثلت ظاهرة الثقافة المضادة التي ركز عليها الباحثون في نهاية الستينيات بالمزج المتطور بين وجهين من الاحتجاج الشبابي – التطرف السياسي اليساري وحركة الهيبيين. وبالرغم من أن هذه الثقافة المضادة التي أعلنت هدفها «الثورة بطريقة تغيير الوعي» قيدت الاحتجاج الاجتماعي لمجال الثقافة، فإن رأس حربتها كان موجهاً ضد الميول السلطوية البيروقراطية للرأسمالية الاحتكارية الحديثة وقبل كل شيء ضد دورها اللاإنساني.

جرت العمليات الإيديولوجية – النفسية التي عرفت بمفهوم الثقافة المضادة في وقت واحد في الكثير من الدول الرأسمالية التي طالت بالدرجة الأولى الشباب الذين ينتمون إلى الطبقات المتوسطة، بحكم منشئهم الاجتماعي. ولوحظ التطور الأكثر كمالاً لهذه العمليات في الولايات المتحدة حيث اكتشفت قبل غيرها وفي أشكال أكثر دقة.

---

(١) بحثت مشكلات الثقافة المضادة بدقة كاملة في الأدب السوفييتي. أنظر زاموشكين يو.أ.، موتوريلويفا ن.ف.. بعض الاتجاهات الجديدة في تطور وعي اليساريين الجدد - في كتاب: المادية التاريخية كنظرية الإدراك الاجتماعي والنشاط. موسكو، ١٩٧٢: ميلفيل أ.يو، رازلوغوف ك.إ.. الثقافة المضادة والمحافظة الجديدة، موسكو، ١٩٨٢ وغيرهم.

ترتبط المنطلقات المركزية ووجهات النظر بتأكيد القيمة المطلقة للشخصية وبالاعتذار عن حرية التعبير للشخص الطبيعي[1]. وعدّوا أن اندماج الفرد مع القوى العفوية للطبيعة البرية هو وسيلة تحقيق الحرية الحقيقية لأنصار الثقافة المضادة (الطبيعة الجديدة)، وتطور الطريقة الجديدة في الإحساس والشعور التي يفهم منها المزج بين وجهة النظر الباطنية الدينية والإحساس المباشر، فقد عارضت هذه المثل المشابهة التقانة الفنية للحضارة الغربية وعقلانية المعرفة العلمية التي هيمنت عليها.

تلك هي العناصر الإيديولوجية الأساسية في الثقافة المضادة، والتي تنتمي، خلافاً لمطالب أنصارها بالحداثة المطلقة في الحقيقة، إلى التقاليد الإيديولوجية - النفسية اللاعقلانية تتخلخل تاريخ الغرب على شكل تيار قوي عائم يتعايش مع تيار ثقافي عقلاني أساسي ومعارض له[2]. وتعدّ مفاهيم فرويد اليسارية الواردة في أعمال غ. ماركوس و ن. برايان الأساس الإيديولوجي المباشر للثقافة المضادة[3].

كانت العقليات التي تعبر عن الاتجاهات المضادة للعقلانية والمضادة للتطور الروحي للغرب محصورة فقط بدوائر ضيقة من نخبة المثقفين وبعض الطوائف المسيحية الهرطقية والفردية الرثّة في منتصف القرن العشرين، ونتيجة للثورة العلمية التقنية في ظروف الرأسمالية الاحتكارية ازداد الإحساس بالقمع

---

(١) سميت هذه الأوضاع في الدراسات المكرسة لتحليل الثقافة المضادة بأخلاقيات تحقيق الذات أو إثبات الذات.

(٢) أحد اتجاهات فرويد الاجتماعية الذي يعتمد على استخدام أسلوب التحليل النفسي لوضع نظريات إعادة البناء الجذري للمجتمع.

(٣) انظر المزيد من تفاصيل فلسفة الشغب. موسكو، ١٩٧٤، باتالوف إ.ف، الطلاب في الولايات المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية. موسكو، ١٩٧٧، الفصل ٤

الشامل للشخصية، واكتسبت هذه الأحكام الموضوعية وانتشرت جماهيرياً على نطاق الثقافة المضادة في بيئة المثقفين الشباب بالدرجة الأولى.

أدى الجدل الإيديولوجي الحاد المرتبط بالثقافة المضادة في الولايات المتحدة إلى نشوء النظريات المتطرفة اليسارية في مطلع الستينيات –السبعينيات التي تسوّغ الدور الخاص لهذا الشكل من الاحتجاج الشبابي في الصراع من أجل التغييرات الاجتماعية، وأكد مؤلفوها – ت. روزك، تش. ريتش، ف. سليتر وغيرهم أن قسماً كبيراً من جيل الشباب في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة يكون ثقافته (وعي جديد) التي تتميز بشكل جذري من حيث منطلقاتها الرئيسة عن الثقافة السائدة للمجتمع البرجوازي الحديث. وحسب مؤلفو الثقافة المضادة فإن ناقلوها (حاملوها) شكلوا مجتمعاً معارضاً كثير العدد بحلول نهاية الستينيات أصبح فيما بعد موضوع التحول الجذري في المستقبل. فالعامل الرئيس للتغيير الاجتماعي ليس خصومة الطبقات وإنما خصومة الأجيال التي تم التعبير عنها في صراع أنواع الخصومات، وفي أكثر أشكالها تطرفاً الصراع بين المجتمع ككل والمؤسسة مسلوبة الشخصية. وحسب تش. ريتش، فإن تحرير الشخصية يعني الحرية من منطق العقل لأنه يستخدم لتسويغ جرائم المؤسسة. اعتمد المشروع الاجتماعي الطوباوي ت. روزال بالأساس على الرفض الكامل للجوانب الإيجابية للتقدم العلمي التكنولوجي كوسائل رئيسة لتحرير إيديولوجية الثقافة المضادة، فقد اقترحوا العودة إلى الطقوس السحرية البدائية والبساطة والمخدرات وموسيقا البوب، لأن هذه الأخيرة تزيد من الانفعالات العاطفية والتي من شأنها إعاقة غباء الإنسان الذي يساهم في خضوعه الشامل للنظام البرجوازي الاجتماعي. وكشف مؤلفو المخططات النظرية للثقافة المضادة عدم فهم الطبيعة الحقيقية

لآليات القمع في المجتمع البرجوازي الحديث ووجهات النظر الطوباوية حول طرق إعادة بناءه الجذري بواسطة تغيير الوعي والثقافة بشكل خاص.

لم تقتصر قائمة «حكام الأفكار من مؤيدي الثقافة المضادة الشباب» على الأسماء المذكورة. فقد كان من بينهم الشاعر أ. غينسبيرغ، الكاتب ن. ميلر، داعية «دين المخدرات» ت. ليري وكذلك الكاتب والناشر ب. غودمان الذي اكتسب شعبية واسعة وسط الشباب المتطرف.

تضمنت مؤلفات غودمان – وهذا أكثر شيء لافت لاهتمام الشباب في إبداعه – النقد الواسع لجوانب محددة في الواقع الاجتماعي الأمريكي وخاصة انتقاد الحضارة الرأسمالية، وضع التعليم العالي في الولايات المتحدة وإلخ[1].... لقد أعد غودمان المشاريع الفوضوية والطائفية على أساس مقولته العلاج النفسي التي بموجبها تشكل جميع أشكال الحياة كالبيولوجية (علم الأحياء) وكذلك الاجتماعية وحدة غامضة بين الكائن الحي والبيئة وتبين أن نمط الحنين إلى سلامة العالم الذي صاغه غودمان منسجم مع مشاعر الشباب تجاه المجتمع ورفضه لتمجيد النجاح الفردي السائد في الثقافة الأمريكية[2].

لم تمثل الثقافة المضادة نظاماً إيديولوجياً ذو رؤية عالمية متماسكة، مع أنها ذات قاعدة نظرية معروفة وتضم علماء في الإيديولوجيا. فقد كانت الثورة المضادة تشكل أولاً بحثاً عملياً عن «نمط جديد للحياة» بديل للبرجوازي. وحدد بهذا المفهوم نمط الحياة الذي تضمن الطموح إلى تأكيد القيم الأخلاقية

---

(١) *Goodman P.* Growing up Absurd. N. Y., 1960 وغيرهم

(٢) Gestalt *ألماني*-(أنظر المزيد: الصورة الكاملة. *Goodwin P., Pearls Ph., Heffer-line R.* Gestalt-Therapy. N. Y., 1951.

التي لا تتفق مع التطبيق العملي للرأسمالية، مثل مكافحة النزعة الاستهلاكية وأولوية الروحانية والمساواة والإيثار كقاعدة للعلاقات البيئية وإلخ... ودعا أنصار الثقافة المضادة إلى الانفصال عن المجتمع المحيط. وترك الكثيرون منهم عائلاتهم وغادروا المدن واهتموا غالباً بالتجارب الطائفية (بما فيها الدينية) لإنشاء مراكز «الأخلاق الجديدة» و«الحرية الحقيقية»، إلا أن تجارب الثقافة المضادة منيت بالفشل أو أنها انتهت بشكل مأساوي.

لم يستطع الإبداع الأخلاقي والإيديولوجي للشباب الأمريكي المتطرف اليساري الموجه ضد القيم والمعايير البرجوازية السائدة تجاوزها. وبقي الرفض الكامل لقيم النظام الرأسمالي الذي أعلنه المتمردون الشباب ظاهرياً إلى حد كبير. إضافة إلى ذلك جرى بطريقة خاصة من السلوك والملابس وإدمان المخدرات وأخلاق ما يسمى بالثورة الجنسية.

بعد أن تمردوا على هيمنة الأخلاق المتزمتة وأخلاقيات العمل البروتستانتية فإن أنصار الثقافة المضادة لم ينتبهوا إلى أنهم يحاربون عدواً لا وجود له، ولم يفهموا أن سلاحهم في هذا الصراع – الكسل وإدمان المخدرات والفحش الأخلاقي الذي تم تقديمه كأشكال ثقافية من الاحتجاجات ضد البرجوازية، يمثل في الحقيقة أقصى درجات المواقف الثقافية المهيمنة للحضارة البرجوازية الحديثة في أوقات الفراغ. وكانت جوانب الثقافة المضادة في الحقيقة نتاج المجتمع الذي حاول أن يهرب منه جيل المتمردين. اندمجت الثقافة المضادة،وتحديدا في هذا الجزء، مع الثقافة الجماهيرية المغروسة والممولة من رأس المال الكبير. وتميزت هذه الفترة في أن الثقافة الجماهيرية البرجوازية استوعبت تقنيات الثقافة المضادة الطبيعية بسرعة وسهولة وتكيفت مع الاحتياجات التجارية البحتة.

يمكن تتبع ترابط الثقافة المضادة مع نظام القيم البرجوازي في الأحكام المركزية والعميقة المتعلقة بمبادئ تحقيق الذات والحرية المطلقة للإنسان الطبيعي. وعلى عكس الادعاءات بالرفض التام للثقافة. وتبين أن هذه المبادئ في الواقع هي فقط بدائل جديدة للفردية البرجوازية البرغماتية تزرع في الوعي الجماعي للأمريكيين بواسطة نمط حياة المجتمع.

تبين أن الثقافة المضادة، إلى حد ما على المستويين الإيديولوجي والاجتماعي النفسي على السواء، غير قادرة على إنشاء هذا النظام في محاولاتها من خلال عكس الحاجة الحقيقية في النظام الإيديولوجي. احتوت على تناقضات شديدة وأحياناً بدايات متبادلة حصرياً[1]. ومن ناحية تم إضفاء الحيوية على النظام بجرعة إنسانية قوية وتميز بالبحث الروحي والأخلاقي عن بدائل للمعالم الثقافية القيّمة. ومن ناحية أخرى فإن الاحتجاج ضد توجه الرأسمالية الحديثة إلى التجرد الكامل من إنسانية المجتمع البرجوازي أدى إلى المطالبة بالحرية المطلقة لغرائز غير مقيدة؛ التخلي عن التوجه التقليدي للنجاح يتحول إلى ازدراء للعمل وخيبة الأمل في المثالية البرجوازية للنزعة الاستهلاكية يؤدي إلى فقدان كل المثل الإيجابية؛ وأصبح إنكار الثقافة الجماهيرية البرجوازية إهمالاً لأعلى إنجازات الثقافة؛ وأدى المنطق الداخلي لمبدأ تحقيق الذات غير المحدود إلى حالة أنانية متطورة من مذهب المتعة وإلى أشكال أنانية في الاحتجاج. ساهمت تناقضات الثقافة المضادة في نقد العقلانية الرأسمالية في الاعتذار من اللاعقلانية الباطنية والتبشير بالحرية والطبيعية –في عبادة التسامح البدائية.

---

(١) لوحظ في الأدب الماركسي أن الثقافة المضادة لم تشمل فقط الظواهر المختلفة اختلافاً عميقاً، ولكن في كثير من الأحيان القطبية اجتماعياً وسياسياً وإيديولوجياً من الناحية الفنية. **(**مجلة كومونيست، ١٩٨٣، رقم ٣، ص ٩٠**)**.

لم تستطع الثقافة المضادة ملء الفراغ الروحي الذي نشأ في الولايات المتحدة بحلول منتصف القرن العشرين. وأصبح ذلك الفراغ سبباً في التعزيز القوي لأمراض المجتمع الأمريكي كالجريمة وإدمان المخدرات، وعلى العموم فقد نظر إليها الأمريكيون العاديون كظاهرة غريبة وغالباً ظاهرة عدائية. وفي نهاية السبعينيات فقدت الاهتمام حتى بالنسبة لأنصارها. غير أن أحكام الثقافة المضادة أثرت على الوعي الجماهيري للأمريكيين كرد فعل على ظواهر الأزمات الرأسمالية الحديثة. إن رفض المثالية الاستهلاكية والبحث الجاد عن تحقيق الذات الروحية للفرد حدد بداية التحول في علم النفس الاجتماعي للأمريكيين – المميزة للعقد القادم (السبعينيات). وهكذا فإن «الطبيعة الجديدة» للثقافة المضادة طرحت واحدة من أهم مشاكل العصر – المشكلة الإيكولوجية التي أصبحت بالنتيجة (نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات) في مركز اهتمام المجتمع[1].

٤– الحزب الشيوعي والنضال من أجل الجماهير:

ساهمت المشاركة الفعالة للحزب في الحركة المناهضة للحرب ودعم صراع الطبقة العاملة وحركة السكان السود في البلاد وحملة الدفاع عن أنجيلا ديفيس في نمو وتعزيز مكانة الحزب وزعمائه وتطور علاقاته مع الجماهير ومع المنظمات المعادية للحرب والشباب والزنوج. وارتفع عدد أعضاء الحزب على حساب الشباب والطبقة العاملة.

---

(١) أنظر أيضاً عن تأثير الثقافة المضادة على تطور «القيم الجديدة» للأمريكيين في السبعينيات:

Yankelovich D. New Rules.

عقد المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي الأمريكي في نيويورك خلال الفترة ١٨ – ٢١ شباط ١٩٧٢. حضر المؤتمر ٢٥٤ موفداً من ٣٦ ولاية ومن كولومبيا الدائرة الاتحادية، ٣٤% من الشباب دون سن ٣٠ عاماً، ٣٠% نساء و٣٣% من الأمريكيين السود والأمريكيين ذوي الأصول المكسيكية والبورتوريكية. وكان من بين المشاركين عمال المعادن وصناعة السيارات والموانئ والبناء وممثلو فروع الصناعات الأخرى، ١٢٣ مشاركاً كانوا أعضاءً في مختلف النقابات. يدل هذا الحضور على التغيرات التي جرت في الحزب بعد المؤتمر ١٩ للحزب الشيوعي. إذ جرى تجديد الشباب أولاً وثانياً نمت طبقة العمال وازداد أعضاء النقابات، مما أدى إلى انعكاس ذلك في أعمال المؤتمر. وأشار الحزبيون القدماء وحتى قادته إلى الروح القوية للمشاركين وإلى الوحدة والتماسك.

أعلن غ. هول ملخِّصا أنشطة الحزب خلال الفترة التي أعقبت المؤتمر السابق عن أنه: بغض النظر عن الظروف الصعبة فإن الهجمات مستمرة من جانب الرجعية. أصبح الحزب بحلول المؤتمر العشرين أقوى وذلك بتحسين نوعية العمل، كذلك العلاقات مع الجماهير أكثر اتساعاً وأمتن، ونما دوره في الحركة النقابية. وأعلن أيضاً: إن الوضع يتطلب العمل على تقوية الحزب، وأن المهمة الأهم هي رفد صفوف الحزب على حساب الطبقة العاملة بالدرجة الأولى.

أولى المؤتمر اهتماماً كبيراً للمشكلات الإيديولوجية، الأمر الذي ركز عليه خطاب هنري وينستون بقوله: هذه الوحدة ممكنة وضرورية باعتماد المبادئ الماركسية اللينينية – النظرية العلمية الوحيدة التي لها علاقة بمستقبل البشرية. وبالإشارة إلى خطورة الإيديولوجية البرجوازية الصغيرة التي ترفض الدور الطليعي للطبقة العاملة في الثورة الاجتماعية أكد وينستون «فقط الماركسية –

اللينينية» هي التي تنطلق من أن الطبقة العاملة قادرة على التعامل مع الرأسمالية وبناء المجتمع الاشتراكي ومن ثم الشيوعي. فقط هي الطبقة العاملة قادرة على ضمان الديمقراطية الحقيقية وليس المزيفة، وكذلك تقديم الدعم الحاسم للحركة الوطنية التحررية للشعوب المستعمَرة والخاضعة(١).

اتخذ المؤتمر قراراً سياسياً رئيساً «الطريق إلى السلام، الحرية الاشتراكية» الذي يتضمن تحليلاً دقيقاً للوضع الدولي و تغيرات موازين القوى على الساحة الدولية لصالح الاشتراكية، التحولات الإيجابية في العلاقات الأمريكية السوفييتية وكذلك الوضع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية. وخصص جزء من القرار لمشكلات البناء الحزبي. تم انتخاب ٤٠ عضواً لعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأمريكي و١٢ عضواً في عضوية المجلس الوطني. أعيد انتخاب الأمين العام للحزب غ. هول والرئيس الوطني هـ. غ. وينستون. ورشح الحزب غ. هول لمنصب الرئيس في الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٢، وذلك بعد دراسة موضوع المشاركة في الحملة الانتخابية ولمنصب نائب الرئيس جارويس تاينر –رئيس اتحاد العمال الشباب من أجل التحرير. أنهى المؤتمر أعماله في ٢١ شباط.

شكل موضوع تحسين العلاقات السوفييتية الأمريكية إحدى أهم النقاط الأساسية في البرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي. فقد قيّم الحزب عالياً نتائج المحادثات بين قادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أيار ١٩٧٢، وأشار الإعلان الذي اعتمده الحزب إلى أن المحادثات على أعلى مستوى في موسكو شكلت انتصاراً لجميع شعوب العالم. وتم التأكيد في المحادثات على مبدأ التعايش السلمي لجميع الأنظمة الاجتماعية المختلفة. وعُدَّ التأكيد على هذا المبدأ خطوة على طريق إعادة فكرة التعايش السلمي إلى الواقع العملي(٢).

---

(١) Political Affairs, 1972, Mar., p. 19.

(٢) World Magazine, 1972, June 10, p. 2.

أوضح الحزب الشيوعي خلال الحملة الانتخابية أهمية تحسين العلاقات السوفييتية – الأمريكية من أجل السلام. كان هذا العمل ضرورياً للحزب لأن خصوم انفراج التوتر الدولي انتقلوا للهجوم بعد الارتباك القصير الأجل.

حقق الحزب بعض النجاح في الحملة لجمع التواقيع في أسفل المعروضات بالمطالبة بإدراج مرشحي الحزب في اللوائح الانتخابية في الولايات المختلفة، أو جمع الحزب الشيوعي ٤٠٠ ألف توقيع في ٢٥ ولاية، غير أنه لم يستطع المشاركة في الانتخابات إلا في ١٣ ولاية بالإضافة إلى الدائرة الاتحادية كولومبيا.

كان لمشاركة الحزب الشيوعي في الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٢ معنى هاما للحزب نفسه ولنشاط جميع القوى العسكرية في الدول. وقيّم هول نجاحات الحزب الشيوعي الأمريكي في الحملة الانتخابية على أنها إنجاز كبير للحزب. لقد خرقنا جدران المقاطعة التي أقامتها حولنا أجهزة الإعلام الجماهيري، - أعلن هول- برهنت الحملة الانتخابية أن عشرات الملايين من الناس مستعدون ليس فقط للاستماع إلى صوتنا وإنما إلى اعتماد وجهة نظر الشيوعيين(١). ويعدّ التغلب على بعض المشاعر التشاؤمية السلبية بين الشيوعيين الذين تعززت الثقة لديهم عنصرا هاما في قوتهم الذاتية.

قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأمريكي إعادة تفعيل البطاقات الحزبية التي ألغيت في عام ١٩٤٨ في أثناء ذروة نشاط الماكارثية عندما فرضت العقوبة الشديدة على الانتماء الحزبي. وساهم تفعيل البطاقات الحزبي في تعزيز الوضع التنظيمي للحزب.

---

(١) *Hall G.* The Crisis of the US Capitalism and the Fight Back. N. Y., 1975, p. 6.

أدى نزع فتيل التوتر الدولي، وتحسن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض تراجع النزعة المعادية للسوفييتية وللشيوعية في البلاد، الأمر الذي ساعد على تحسين ظروف عمل ونشاط الحزب الشيوعي. وحاولت الرجعية من جديد القلقة من هذا التطور تسعير الهيستريا المناهضة للتطرف. وعلى الرغم من أن لجنة مجلس الشيوخ المتخصصة بتقصي النشاط المعادي لأمريكا قد أوقفت عملها فعلياً، إلا أن رئيس اللجنة السيناتور د. إيكورد لم يرغب بالتسليم بذلك. واستطاع الحصول على جلسة استماع حول الحزب الشيوعي التي بدأت في ١ تشرين الثاني ١٩٧٣. وعبَّر إيكورد في افتتاح جلسة اللجنة كما كتبت صحيفة الحزب الشيوعي «ديلي وورلد» في ٣ تشرين الثاني عن استياءه من توقف نشاط الإدارة الخاصة باختبار الولاء. إلا أن هذا السعي لم يلق ترحيباً من قبل الرأي العام الأمريكي.

٥ – انتخابات عام ١٩٧٢:

تميزت الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٢ بالصراع الحاد، وبالنقاشات الحامية فيما يتعلق بالعدوان الأمريكي في فيتنام والمشكلات الاجتماعية الداخلية المرتبطة بوضع السكان السود والشباب والنساء وإلخ[١]...

شارك في الصراع من أجل ترشيح المرشح عن الحزب الديمقراطي أعضاء مجلس الشيوخ ج. ماك غفرين، غ. همفري، إ. ماسكي، ف. هاريس، هـ. هيوز، ب. هارتكي، غ. جيكسون. واستطاع ماك غفرين بنجاح الحصول على طرح ترشحه في مؤتمر الديمقراطيين للانتخابات الأولية.

(١) History of US Political Parties/Gen, ed. A. M. Schlesinger, Jr. N. Y., 1973, vol. 4, p. 2848—2865.

وأصبح هذا ممكناً، إلى درجة كبيرة، بفضل الإصلاحات التنظيمية المنفذة في الحزب الديمقراطي بمشاركته والتي وفرت مقاعد أكثر للشباب والنساء. ولأول مرة يشارك في المؤتمر أكثر من ٨٠% من الموفدين. أدى هذا إلى صراع خطير في الحزب بين أنصار ماك غفرين والحرس القديم. انضم بعض الديمقراطيين البارزين إلى لجنة «للديمقراطيون من أجل إعادة انتخاب نيكسون»، التي ترأسها وزير المالية الأسبق ج. كونلي. وقف رئيس تكتل الاتحاد الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية ج. ميني بحزم ضد ماك غفرين. وأعلنت قيادة التكتل الحياد في الحملة الذي صب في مصلحة الجمهوريين. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من نقابات التكتل لم يوافق على هذا الموقف. وبذل ل. فودكوك رئيس أكبر نقابة عمالية مستقلة للعاملين في صناعة السيارات نشاطاً كبيراً لصالح ماك غفرين.

جعل مرشح الحزب الديمقراطي ج. ماك غفرين إلى منصب الرئيس منذ بداية الحملة الانتخابية موضوعه المركزي في خطاباته مسألة الحرب في فيتنام. ووعد إذا أصبح رئيساً، فإنه سيعطي الأوامر للقوات الأمريكية بوقف الأعمال القتالية في الهند الصينية فوراً. فقد انتقد ماك غفرين مرات عديدة بحدة نظام سايغون كديكتاتور عسكري فاسد، وأعلن أن على الفيتناميين أنفسهم أن يحققوا التسوية السياسية فيما بينهم.

لم تكن المشكلة الفيتنامية النقطة المركزية الهامة. وليست الوحيدة في البرنامج الانتخابي الأولي الذي اعتمده مؤتمر الديمقراطيين خلال الفترة ١٠ – ١٣ تموز ١٩٧٢ في مدينة ميامي بيتش (ولاية فلوريدا). تضمن البرنامج ضرورة إعادة النظر في الأولويات الوطنية والتي تم التأكيد عليها في البرنامج الانتخابي الرسمي الذي تبناه مؤتمر الديمقراطيين، والذي

عكس وجهة نظر ماك غفرين وأنصاره. تضمن البرنامج القضايا الداخلية الملحة: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية فضلاً عن موضوع السياسة الخارجية فقط.

أشار ماك غفرين إلى العلاقة المتبادلة بين مشكلات الحرب في فيتنام وتزايد النفقات الحربية وتفاقم المشكلات الاجتماعية. واقترح في أثناء الحملة الانتخابية تخفيض الموازنة الحربية خلال ثلاث سنوات إلى ٣٣ مليار دولار.وتقليص تعداد القوات المسلحة إلى الثلث. وعد أيضاً بانسحاب القوات الأمريكية من الهند الصينية وكوريا الجنوبية، وتخفيض أعدادها في أوروبا، إيقاف عدد من برامج بناء أنواع جديدة من الطائرات الحربية والصواريخ وإلخ.... واقترح مرشح الديمقراطيين توجيه الوسائل التي تم توفيرها إلى حل المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية والداخلية. وأكد أنه على الرغم من إعلان نيكسون عن فتنمة الحرب فإن التدخل الأمريكي مازال مستمراً. وبالرغم من أن أقوال ماك غفرين حول مواضيع العلاقات السوفييتية - الأمريكية كانت تحمل طابعاً متناقضاً، إلا أنه دعم على الأقل اتفاقية موسكو الموقعة حول تقييد الأسلحة الاستراتيجية وعبر عن تأييده لاستمرار المحادثات حول هذا الاتجاه. وأُعلن في البرنامج الانتخابي للديمقراطيين أنه يجب تجنب جولة جديدة من سباق التسلح.

وعد ماك غفرين بتحقيق القضاء على البطالة. فقد احتلت خطط إصلاح للفرض الضريبي وإعادة توزيع الدخل مكاناً مهماً في برنامجه. ووعد أيضاً بالقضاء على الامتيازات الضريبية بالنسبة للأشخاص والشركات على حد سواء، وإجراء الإصلاح الضريبي، إعادة بناء النظام القائم في المعونة الاجتماعية وتحديد المستوى الأدنى للدخل. تضمن برنامج ماك غفرين أيضاً مقترحات

حماية الحرية المدنية وحقوق أعضاء النقابات والنساء والأولاد والشباب والتدابير الخاصة بالتعليم والصحة والكفاح ضد الجريمة وحماية البيئة.

شكل موضوع «الأسس» خلال الحملة المادة الرئيسة في النقاشات الحادة – نقل الأطفال في الحافلات بهدف إقامة التوازن العنصري. رفض نيكسون وآخرون هذا النقل. وقيَّم ماك غفرين تلك العملية كواحدة من الوسائل الضرورية في الصراع ضد الفصل. وعبَّر عن رأيه لصالح إصدار عفو عام بعد انتهاء العدوان في فيتنام عن أولئك الذين رفضوا المشاركة في العدوان وفقاً لقناعاتهم المناهضة للحرب.

عَدَّ ماك غفرين أن برنامجه سيجد آذاناً صاغية أولاً لدى الشباب، الأقليات القومية، أعضاء النقابات، النساء المشاركة في الحركة النسائية وغيرها. وكان يجب أن توضح مجموعة المطالب وكذلك الصيغة اللفظية لبرنامج الديمقراطيين وخطابات ماك غفرين أن الحزب الديمقراطي يستجيب لروح العصر ويدعو إلى التحولات وتعميق الإصلاحات.

ينبغي التأكيد في الوقت نفسه على أن البرنامج الانتخابي لماك غفرين لم يخرج عن أطر المذهب الإصلاحي البرجوازي الليبيرالي. ومع ذلك فإن خصومه السياسيين بذلوا أقصى الجهود من أجل عرض وجهات نظره على أنها جداً متطرفة. اتهموه بالانعزالية، وأنه كان يحاول إضعاف القوة العسكرية للبلاد، وأن موقفه من المسألة الفيتنامية يعادل الاستسلام، وأنه كان متسامحاً جدا مع مثل هذه المظاهر من الأمراض الاجتماعية مثل الإدمان وأنها خارجة عن إرادتهم وما شابه. وأكد البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري مباشرة على أن الحزب الديمقراطي مسلوب الإرادة من الزمرة المتطرفة، وأن موقف ماك غفرين يعكس وجهات نظر اليسار المتطرف.

حدد الرئيس نيكسون موضوعاً رئيساً لحملته الانتخابية – مشكلات السياسة الخارجية. وشدد بشكل خاص على أن نشاطه كرئيس قد حقق نتائج ملموسة في تحسين المناخ السياسي، وأشار هنا إلى أحداث هامة مثل زيارتي نيكسون إلى كل من موسكو وبكين وسياسة فتنمة الحرب وانسحاب القوات البرية الأمريكية من فيتنام وإجراءات ضد التضخم (تطبيق المراقبة على أجور العمل والأسعار) وتدابير تعزيز المواقع الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة.

كان لنيكسون حزب قوي متماسك يقف خلفه في الانتخابات وكذلك البرنامج الذي تبناه مؤتمر الحزب (في ميامي بيتش ٢١ – ٢٣ أيار ١٩٧٢) والذي يتطابق تماما مع وجهات نظر الرئيس. وركز المؤتمر بإيجابية على إنجازات الرئيس وأشار إلى أن إدارته استطاعت استعادة التفكير السليم والنظام والأمل.

أعلن الحزب قبيل الانتخابات عن الرغبة في السعي للتوصل إلى التسوية في فيتنام بشروط السلام المشرِّف، وفي الوقت ذاته تم التأكيد على دعم نظام سايغون العميل. وخصص مساحة واسعة في أثناء الحملة الانتخابية للقوات المسلحة الأمريكية. إذ تم التركيز على تحديث القوات المسلحة في الولايات المتحدة.

تضمن البرنامج الانتخابي للجمهوريين بشكل خاص العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. وذكرت وثائق مؤتمر الجمهوريين أن إدارة نيكسون أصبحت على «طريق بناء العلاقات الجديدة القائمة على الاعتراف الموضوعي بالاختلافات العميقة في قيم وأنظمة البلدين»، وورد في البرنامج الانتخابي أهمية المحادثات حول تقييد الأسلحة الاستراتيجية، وتناول بشكل خاص اللقاء الناجح على أعلى مستوى في موسكو وأهمية الاتفاقيات الموقعة.

أولى البرنامج الانتخابي للجمهوريين اهتماماً خاصاً بالتضخم، ووعد بالقضاء عليه وبتحقيق التقليص المتزايد للبطالة ورفع مستوى الدخل الحقيقي وتعزيز مواقع الولايات المتحدة في مجال العلاقات الخارجية. وأيد البرنامج الانتخابي طلب الرئيس الذي توجه به إلى الكونغرس لتحديد الحد الأقصى الثابت لنفقات الموازنة لكل سنة مالية.

سعى نيكسون من خلال دعوته «الغالبية الجديدة» الالتفاف حول برنامجه إلى تأكيد موقفه من ماك غفرين الذي يبني القلاع في الهواء، بحسب قوله. لقد كان مضمون البرنامج الانتخابي للجمهوريين مع التركيز على النتائج التي تحققت بالفعل متناسقاً مع تكتيك زعيم الحزب في الحملة الانتخابية. واتخذ نيكسون لنفسه دور الشخصية السياسية التي استوعبت بالكامل شؤون الدولة المهمة والحملة الانتخابية التي لا تنزلق إلى الصدامات الصغيرة في أثناء المعركة الانتخابية.

كان للحادثة التي شكلت بداية فضيحة ووتر غيت في حزيران ١٩٧٢ الدخول غير القانوني والسطو على مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في مجمع ووتر غيت (مدينة واشنطن)، وعلى الرغم من أن المشاركين في الغارة كانوا مرتبطين باللجنة التي شكلها الجمهوريون لإعادة انتخاب الرئيس، إلا أن نيكسون ومعاونيه نفوا قطعياً أية مشاركة لهم في تنظيم هذه العملية. وتمكنوا خلال تلك الفترة من إقناع الرأي العام ببراءتهم، وبالتالي فإن موضوع ووتر غيت لم يؤثر في سير ونتائج الانتخابات في عام ١٩٧٢. أصبحت ملابسات قضية ووتر غيت معروفة لاحقاً، مما أدى إلى انفجار فضيحة سياسية كبيرة وإلى تفاقم حاد للنضال السياسي الداخلي في البلاد.

شارك ممثلو الأحزاب الأخرى أيضاً في الحملة الانتخابية إلى جانب نيكسون وماك غفرين. إذ قام الحزب الشيوعي الأمريكي بحملة نشيطة،

إضافة إلى عدد من التجمعات الديمقراطية الأخرى التي تمثل الجناح اليساري من الطيف السياسي في الولايات المتحدة، وتم تقديم الشخصية الاجتماعية المشهورة الدكتور بنيامين سبوك كمرشح لمنصب الرئيس عن حزب الشعب الذي ضم قسماً من نشطاء الحركات الطلابية والزنجية المناهضة للحرب، ودعا سبوك إلى الإنهاء الفوري للحرب في الهند الصينية، وإلى القيام بالإصلاحات الاجتماعية في الولايات المتحدة: وضع الحد الأدنى لدخل العائلات المحتاجة من جهة، وأقصى حد لدخل الأمريكيين الأثرياء من جهة أخرى، وتطبيق مراقبة المستهلكين والعمال في الإنتاج على المستوى المحلي والانتقال إلى الرعاية الطبية المجانية، وتم ترشيح سبوك في ١٠ ولايات.

كان الحزب الأمريكي الذي قدم مرشحه للانتخابات هو الأكثر تطرفاً من بين القوى اليمينية. نشأ الحزب في عام ١٩٦٨ نتيجة اندماج عدة مجموعات محافظة متطرفة مع الحزب الأمريكي المستقل الذي قدم حاكم ولاية ألاباما ج. وولاس مرشحاً رئاسياً في انتخابات ١٩٦٨. وفي انتخابات ١٩٧٢ قدم مرشحه الرئاسي عضو مجلس النواب ج. شميتس المنتمي إلى المنظمة المحافظة المتطرفة «مجتمع جون بيرتش»، وانطلق شميتس من مواقف اليمين المتطرف داعياً بشكل خاص إلى موقف أكثر حزماً في المسألة الفيتنامية معارضاً بشدة توسيع العلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية. عارض شميتس أيضاً مشاركة الحكومة في حل القضايا الاجتماعية وعارض أيضاً إلغاء البرامج الاجتماعية، وعمل ضد مبدأ الأساس.. إلخ...

بلغ عدد ناخبي نيكسون في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٧ تشرين الثاني ٤٧,٧ مليون ناخب (٦٠,٧ %) و٢٩ مليون (٣٧%) ماك غفرين(١). ويعطي تحليل المعطيات بحسب المناطق الجغرافية وشرائح

(١) International Herald Tribune, 1972, Nov. 9.

الناخبين تصوراً عن شروط فوز نيكسون. كانت مواقع الديمقراطيين قوية في وقت سابق في الولايات الصناعية الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الشمال الشرقي والولايات الجنوبية، إلا أنهم في انتخابات ١٩٧٢ دعموا نيكسون وانتخبوه هؤلاء وهؤلاء على السواء، وفيما يتعلق بالمعقل التقليدي للتحالف الديمقراطي كالنقابات فقد انتخب أكثر من نصف الأعضاء الذين شاركوا في انتخابات نيكسون[١]. هذا وأعطى كثير من الديمقراطيين أصواتهم لنيكسون (٦٠% فقط من الديمقراطيين انتخبوا ماك غفرين). وعلى الجانب الآخر تمكن نيكسون من جذب ٧٥% إلى صفه من أولئك الذين انتخبوا وولاس مرشح اليمين المتطرف.

في الوقت الذي فاز مرشح الحزب الجمهوري بالانتخابات الرئاسية بفارق كبير، إلا أن انتخابات مجلس الشيوخ والمحافظين لم تكن في صالح الجمهوريين، فقد حصل الديمقراطيون على مقعدين إضافيين. وأصبح عدد المقاعد الديمقراطية ٥٧ مقعداً مقابل ٤٣ مقعداً جمهورياً بعد انتخابات ١٩٧٢. وفقد الديمقراطيون ١٢ مقعداً في مجلس النواب، ومع ذلك فالفارق كان كبيراً: ٢٤٣ مقعداً للديمقراطيين مقابل ١٩٢ مقعداً للجمهوريين[٢]. وأما بالنسبة لحكام الولايات الاتحادية، أضاع الديمقراطيون منصباً واحداً ليصبح بذلك ٣١ للديمقراطيين و١٩ للجمهوريين[٣]. وهذا يعني أن الكثير من الناخبين صوتوا للمرشح الرئاسي من أحد الحزبين وفي الكونغرس من الحزب الآخر. وبهذا الشكل تمت المحافظة على حالة الحكومة المنقسمة في الولايات المتحدة.

---

(١) US News and World Report, 1972, Nov. 20, p. 14-15.

(٢) *White T. H.* The Making of the President, 1972, p. 342.

(٣) National Journal, 1972, Nov. 11, p. 1727.

على الرغم من فوز نيكسون في الانتخابات، إلا أن الخطط التي أعدتها غالبية الجمهوريين بقيت على الورق بلا تنفيذ. ففي التحالف القديم الذي دعم الديمقراطيين تقليدياً ظهرت تصدعات، إلا أن مواقف الديمقراطيين في الكونغرس وفي مستويات السلطة المختلفة بقيت متماسكة. وعكس هذا الوضع في المستويات العليا للجهاز الحكومي الحقيقة الثابتة – استقطاب القوى الاجتماعية في البلاد. واستطاعت الحكومة إسكات أصوات الاحتجاج وإخماد موجة الحركات الطلابية والمناهضة للحرب، ولكن البلاد لم تستقر سياسياً، واستمرت الصعوبات الداخلية بالتأزم. إلا أنه بعد مرور بضعة أشهر فقط من انتخابات ١٩٧٢ سقطت الولايات المتحدة في هاوية أزمة حادة جداً بسبب فضيحة ووتر غيت.





الفصل التاسع

خفض التوتر الدولي

والولايات المتحدة الأمريكية

١ - أزمة العولمة:

حدثت في مطلع الستينيات والسبعينيات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية - بشكل متناقض وغير متناسق - تحولات محددة باتجاه الواقعية في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي في المقام الأول ودول المنظومة الاشتراكية. فقد بدأت واشنطن على مضض وفي وقت متأخر بإعادة النظر في نهجها السياسي للتأقلم مع الظروف المتغيرة في الحياة الدولية وبحسب إمكانات البلاد. كانت المشكلة المركزية أمام إدارة نيكسون هي صياغة موقف تجاه العملية التي بدأت في النصف الثاني من الستينيات لإزالة حدة التوتر الخطير بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية الناتج عن سياسة الحرب الباردة وإعادة بناء العلاقات بين الدول حسب مبادئ التعايش السلمي والأمن المتكافئ والتعاون المتبادل.

كان العامل الأهم الذي دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن طرق جديدة في العلاقات المتبادلة مع الدول الاشتراكية هو التحول الجذري في توازن القوى على المسرح الدولي لصالح الشعوب المناضلة من أجل التقدم الاجتماعي والديمقراطية والحرية الوطنية والسلام المرتبط بشكل خاص بتحقيق التكافؤ الاستراتيجي العسكري بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، ومنظمة

حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي. فقد عزز التكافؤ مواقف الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية وجميع القوى التقدمية وأفشل حسابات الدوائر العدوانية في العالم الرأسمالي لتحقيق النصر في الحرب النووية العالمية. وساهم تعزيز وحدة الأسرة الاشتراكية وقدرتها الاقتصادية والعلمية التكنولوجية والدفاعية وتقوية مواقفها الدولية وطرحها للمبادئ السلمية البناءة، ومع تنامي دور الدول الفتية المستقلة في السياسة العالمية، في تنشيط تلك القوى في الغرب، وفي الولايات المتحدة التي أصبحت تتحرك من موقف الواقعية.

نضج التحول ضمناً، في الدرجة الأولى، الذي انعكس في المناقشات الحادة حول قضايا السياسة الخارجية، مع تزايد عدد حالات فشل الامبريالية الأمريكية على المسرح الدولي، إلا أن الاتجاهات الواقعية بالكاد استطاعت فتح الطريق في واشنطن. ولا يمكن أن نغفل خلال ربع قرن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن الفكر السياسي للمؤسسة العسكرية وقع أسيراً للمبالغة في تقدير قوة البلاد وسراب العصر الأمريكي، ومنعت «نشوة القوة» رؤية الواقع ومعرفة التغييرات العميقة التي حدثت في العالم.

أجبرت الحرب المستمرة في فيتنام التي أدت إلى تفاقم التناقضات السياسية الداخلية، الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة على حساب جميع الأبعاد الكمية والنوعية في الوضع الدولي، وأخذها بعين الاهتمام. ويكمن الاستنتاج الأول في أن حسابات واشنطن القديمة في القضاء على الاشتراكية بمساعدة القوى المناهضة للشيوعية العالمية وقوى التدخل أخفقت بالكامل، ومن ثم فإن سياسة الشرطي الدولي كانت مكلفة للغاية للولايات المتحدة. كذلك فإن المجابهة الحامية مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، الصراع ضد حركات التحرر الوطنية وسباق التسلح كل ذلك قوض تلك المواقع التي

كانت تشغلها الولايات المتحدة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وشوهت زعامتها وسط الدول الرأسمالية الأخرى. ونشأت في الستينيات في العالم الرأسمالي «مراكز جديدة للقوة» في شخص أوروبا الغربية واليابان، وتفاقمت التناقضات بين الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو، ونمت استقلالية عدد من دول أوروبا الغربية واليابان في القضايا الدولية.

تم استكمال الانقسام في المستويات العليا في الولايات المتحدة بسبب تآكل القوة الأمريكية باستياء الطبقات الدنيا - الجماهير الشعبية من الناس الذين تحملوا أعباء النفقات الحربية المتنامية والسياسة الامبريالية- وتسببت المغامرة الفيتنامية التي طال أمدها وتكلفتها المادية الهائلة والخسائر البشرية المتزايدة بإثارة الاحتجاج في البلاد، الذي تحول إلى حركة واسعة لإنهاء العدوان في الهند الصينية. جرى تغيير السلطة في واشنطن في أعقاب موجة الاستياء بسبب السياسة الخارجية، ودخل نيكسون البيت الأبيض لأنه وعد بتغيير السياسة الخارجية وإنهاء الحرب المكلفة في فيتنام التي لم تعد تحظى بالشعبية الداعمة.

اختار ر. نيكسون طريق تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، وأعلن مرة أخرى الشروط الموضوعية لسياسة تخفيف حدة التوتر الدولية، علما أنه ينتمي إلى مجموعة الشخصيات السياسية المحافظة جداً. لم يغير نيكسون تمسكه بالالتزام بوجهات النظر المعادية للشيوعية التي تشكلت في أجواء الحرب الباردة.

أصبح الرئيس الأمريكي على قناعة تامة بأن التفوق الصاروخي النووي أضحى من الماضي. وكانوا يفهمون توازن القوى بين الاشتراكية والرأسمالية من وجهة نظر توازن القوة العسكرية هو التوازن بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وأشار نيكسون في أثناء حملته الانتخابية لعام ١٩٦٨ في المؤتمر الصحفي

بقوله: أريد تذكير ممثلي الصحافة أن الخبراء المهنيين في تلك السنوات[١] (رئاسة كينيدي – المؤلف) على أن تفوق الولايات المتحدة في إجمالي القدرة النووية المحتملة على الاتحاد السوفييتي يقدر بنسبة ١/٤ وقد يكون ١/٥، والآن اختلف كل شيء. ألغيت الفجوة ولم تعد موجودة[٢].

لم تستطع الإدارة الجديدة تجاهل أمرٍ آخر أيضاً - الحقيقة الأكثر سطوعاً - أن العدوان الأمريكي في فيتنام انتهى إلى الفشل. ففي أوائل ١٩٦٨ حصل نيكسون (عندما كان مرشحاً للرئاسة) من وزير الدفاع المقبل م. ليرد على تقييم متواضع جداً للوضع في فيتنام. وفي ٢٩ آذار ١٩٦٨ قال نيكسون في حديثٍ خاص: توصلت إلى نتيجة أننا لا يمكننا الانتصار في الحرب في فيتنام (طبعاً لا نستطيع التصريح بذلك – المؤلف). وعلى العكس، يجب أن نقول عكس ذلك للحفاظ على درجة ما من الضغط أثناء المحادثات[٣]. ينبغي الاعتراف بأن الشعور بالطريق المسدود للسياسة الخارجية للولايات المتحدة مسيطرٌ في البلاد بشكل واسع وغطى كامل الطيف السياسي في المجتمع. وذكر عضو الكونغرس النافذ، رئيس لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية أو. فولبرايت في كتابه الذي صدر عام ١٩٦٧ بعنوان «غطرسة القوة» – اكتشفت أمريكا العلامات الواضحة للنشوة بالقوة، الأمر الذي تسبب في الماضي بالكثير من المشكلات، وأضعف أمماً عظمى وفي بعض الحالات دمَّرها. إننا باتباعنا هكذا نهج، فإننا نتجاوز قدراتنا ونتخلى عن واجبنا تجاه العالم[٤].

---

(١) *Nixon R.* Memoirs. N. Y., 1978, p. 343.

(٢) New York Times, 1969, Mar. 19.

(٣) *Hodgson G.* America in Our Time. N. Y., 1978, p. 396.

(٤) غطرسة القوة. موسكو، ١٩٦٧، ص ٣٠. فولبرايت ج.أو.

تعززت في نهاية الستينيات – بداية السبعينيات في دوائر المجتمعات الأكاديمية فكرة محدودية أهمية القوة في العصر النووي[1]. وأعلن الخبير السياسي الأمريكي البارز غ. مورغانتي أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت على مسؤوليتها العالمية التي لا يمكن أن القيام بها مع أية فرصة للنجاح والتي قد تنتهي إلى الهلاك بالنسبة لها، فيما إذا استمرت على هذا النهج[2]. عارض المؤرخون وخبراء السياسة النافذون من أنصار إخوة كينيدي (أ.شليزينجر الصغير، ج. هلبرايت، ر.غودفين وغيرهم[3]) نهج السياسة الخارجية للرئيس ر. نيكسون. ونتيجة لموجة الاستياء العام برزت مجموعة من الخبراء البرجوازيين في السياسة الخارجية – المتخصصين في التحريف، إلى المقدمة والذين عارضوا الفصل بين الخداع الفكري والواقع الاجتماعي[4]. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الدعوات المطالبة بتغيير نهج السياسة الخارجية بنيت على خلفية الحركة المنتشرة على نطاق واسع في البلاد ضد الحرب القذرة في الهند الصينية.

توصلت القوى السياسية المختلفة في البلاد من خلال الحديث عن وضع تقييمات متشابهة للوضع الدولي للولايات المتحدة الأمريكية إلى استنتاجات مختلفة حول دور أمريكا في نهاية الستينيات – بداية السبعينيات وعقيدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ولم تكن هناك أفكار موحدة في

---

(١) Great Issues of International Politics/Ed, by M. Kaplan. Chicago, 1974, p. XII.

(٢) *Morgenthau H.* A New Foreign Policy for the United States. N. Y., 1969, p. 10.

المزيد حول الجدل في أوساط السياسيين الأمريكيين أنظر: تروفيمنكو غ.أ. الولايات المتحدة: السياسة، الحرب، الإيديولوجيا. موسكو، ١٩٧٦، ص ٢٧١ - ٢٨٥.

(٣) *Schlesinger A. M., Jr.* Robert Kennedy and His Times. N. Y., 1979, p. 797.

(٤) *Kolko G.* Main Currents in Modern American History. N. Y., 1976, p. VIII.

الطبقة السياسية الحاكمة الأمريكية حول الطرق المحددة لتكييف السياسة الخارجية مع الوقائع الدولية. وتفهم الخبراء السياسيون لدى الرئيس الجديد أن توازن القوى المتغير يعدُّ نهاية عالم ثنائي القطب وبداية عالمٍ متعددِ الأقطاب ذي مراكز القوى المختلفة. وأظهر النفق المغلق للحرب في فيتنام من جهة أخرى عجز القوة الأمريكية في العصر النووي. كتب هنري كيسينجر الذي لعب منذ البداية دوراً كبيراً في صياغة توجه السياسة الخارجية للإدارة عشية تبديل الحرس في واشنطن: لم تعد القوة تتحول تلقائياً إلى التأثير في العصر النووي، وأن تعدد الأقطاب يجعل فرض المخططات الأمريكية مستحيلاً(١).

يستنتج هنا أن التعظيم والتباهي بالقوة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لم يعطي النتائج المرجوة، والأهداف السياسية لا تتفق وقدرات البلاد. وكل ما قيل لا يعني أبداً أن الإدارة الجديدة أصبحت على طريق الانفصال الجذري عن الماضي وأن أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة قد تبدلت جذرياً. ولكن كان هناك تحول معين في التركيز على الحسابات البراغماتية البحتة الذي كان له أهمية معينة لأنها ترمز إلى بداية الصحوة الصعبة من التنويم المغناطيسي من غطرسة القوة. تجدر الإشارة إلى أن القوى المحافظة في الطبقة الحاكمة بمن فيهم الذين يشكلون دعامة سياسية لنيكسون عدّت أن تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ليست سوى استراحة مؤقتة في المجابهة.

---

(١) *Kissinger H.* Central Issues of American Foreign Policy.— In: Agenda for the Nation/Ed, by K. Gordon. Wash., 1968, p. 588, 589. أشار كيسينجر في هذا العمل: إلى إن فيتنام تعني أكثر من فشل السياسة. وفي الحقيقة فإن هذا إخفاق حرج للغاية لفلسفتنا الكاملة في العلاقات الدولية. (Ibid., p. 13).

تنوعت خطابات سياسيي الإدارة الجديدة إلى حد كبير. فقد تبدل موضوع التفوق العسكري بالتوازن، والمجابهة بهدف القضاء على الشيوعية – بالمفهوم التوافقي للأنظمة - إضافة إلى ذلك فإن إدارة نيكسون لم تكن ترفض التخلي عن الحرب النفسية ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى والأعمال التخريبية ضد القوى والحركات التقدمية. أكدت لجنة التنسيق في الحزب الجمهوري عشية الانتخابات الرئاسية أن عمليات الدعاية حسب أهميتها تعادل الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية – الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية[1]. وأعاد نيكسون ولدى وصوله إلى السلطة، تنظيم وزيادة مخصصات وكالة الأنباء الأمريكية يو سي ي التي أطلقت بنشاط الدعاية المعادية للشيوعية. وأقامت ٢٠٩ فرعاً في ١١١ دولة أجنبية في بداية الستينيات[2].

أكد نيكسون في خطابه عند تسلم زمام السلطة على النهج الجديد في الشؤون الدولية، وأن إدارته تطمح إلى إحداث تغييرات في العلاقات بين الشرق والغرب. ففي رسالته الأولى إلى الكونغرس حول السياسة الخارجية في ١٨ شباط ١٩٦٧ اعترف نيكسون بالقول[3]: يملي توازن القوة النووية القائم ضرورة الاعتماد الرئيسي على المباحثات وليس على المجابهة ولم يغفل الرئيس الأمريكي الجديد، في الوقت ذاته، الشعار المحدد الذي حقق بواسطته الفوز في

---

(١) Choice for America. Republican Answers to the Challenge of Now Reports of the Republican Coordinating Committee 1965—1969 Wash 1968 p 398

(٢) السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة: في جزءين / مسؤول التحرير غ. أ. تروفيمنكو. موسكو، ١٩٨٤ الجزء ٢، ص ٩٩.

(٣) US Foreign Policy for the 1970's. A New Strategy for Peace. A Report of President Nixon to the Congress, February 18, 1970. Wash., 1970, p. 99.

الانتخابات – الوعد في الخروج من المغامرة الفيتنامية بأقل الخسائر للدوائر الحاكمة الأمريكية. لم يكن يعني ذلك أن الإدارة الجديدة قررت الإنهاء الفوري للحرب ضد الشعب الفيتنامي. علاوة على ذلك تم تقديم اقتراح في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٩ إلى جلسة مجلس الأمن القومي حول الحرب الفيتنامية، أي حول زيادة حصة مشاركة النظام العميل في الأعمال العسكرية في سايغون أثناء الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية.

٢- التحالف الأطلسي:

كان لأوروبا الغربية أهمية من الدرجة الأولى في الاستراتيجية السياسية الخارجية للولايات المتحدة ولم تتضاءل، وإنما نمت مع ازدياد القدرات الاقتصادية والسياسية لدول أوروبا الغربية. كذلك تزايدت التناقضات (الاقتصادية والسياسية) على التوازي بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية. تجلت النزعة المتنامية إلى الاستقلال عن الولايات المتحدة في الرغبة المتزايدة لعدد من دول أوروبا الغربية (فرنسا وثم ألمانيا الاتحادية) في إعادة العلاقات التقليدية مع أوروبا الشرقية وإلى تطبيع الوضع العام في القارة، الأمر الذي قوض الأسس التي بنيت عليها الاستراتيجية الأطلسية في سنوات ما بعد الحرب، والمتجسدة في حلف الناتو - تناقض الجزء الغربي من القارة مع الجزء الشرقي.

واجهت منظمة حلف شمال الأطلسي، من وجهة نظر الإدارة الجديدة، أزمتين خطيرتين. الأولى: أزمة التفوق العسكري للحلف في التوازن العالمي العام. اقترب الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه من التوازن مع دول الناتو من الناحية العسكرية، وأصبح عصر منعة الولايات المتحدة من الماضي. نما داخل حلف

الناتو استياء أعضائه بسبب طموحات واشنطن في الهيمنة كتب كيسينجر في مذكراته: ينظر إلى الطموحات الأمريكية في الستينيات للبقاء كمسيطر وحيد على الأسلحة النووية بالتحالف (مع الناتو - المؤلف) من عدد كبير من الزعماء الأوروبيين.... على أنها رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على حقها في تقرير ما يشكل خطراً على المصالح الحيوية للحلف بأكمله[1].

برز الرئيس الفرنسي شارل ديغول الأكثر صراحة في الإعلان عن نزعته الأوروبية من بين هؤلاء الزعماء الأوروبيين الذين تخوفوا من أن واشنطن وفي أية ظروف ستضع مصالحها فوق مصالح الحلفاء الأوروبيين الغربيين، فقد أثار موقف الرئيس الفرنسي غضب واشنطن ولا سيما قراره المتخذ في عام ١٩٦٦ للخروج من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) العسكرية إخلاء جميع الأراضي الفرنسية من جميع المنشآت والأركانات والقواعد التي لا تخضع للسيطرة الفرنسية.

أصبحت فرنسا الأولى من بين الدول الأوروبية الغربية التي تنتهج سياسة التطبيع وتطوير العلاقات البناءة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأوروبية الأخرى، فقد أشار ديغول في النصف الأول من شباط ١٩٦٩ في أثناء لقائه السفير البريطاني سومس، أنه على دول أوروبا الغربية التحرر من عبء الناتو ومن السيادة الأمريكية وآلتها العسكرية وتشكيل تحالف ضخم يضم أكبر الدول الأوروبية الغربية (فرنسا، بريطانيا العظمى، ألمانيا الاتحادية وإيطاليا). استدعى الموقف الفرنسي المستقل أفعالاً انتقامية من جانب واشنطن هدفت إلى معاقبة فرنسا. إلا أن هذه الردود-

---

(١) Kissinger H. White House Years. Boston, 1979, p. 84 أنظر أيضاً : Trezise Ph. Atlan -tic Connection. Prospects, Problems and Politics. Wash., 1975, p. 100.

وبحسب تقييم الرجالات في الإدارة الأمريكية - كانت عديمة الفائدة، لأن بعض الأوروبيين كانوا متفقين معه **(مع ديغول – المؤلف[1])**.

ترسخت الأهمية التي أولتها الإدارة الأمريكية الجديدة لأوروبا الغربية بدليل أن الرئيس الأمريكي يقوم بزيارته الأولى خارج أمريكا منذ توليه السلطة إلى أوروبا في نهاية شباط ١٩٦٩. كان على هذه الجولة للرئيس - بحسب منظميها - أن ترفع من هيبة الولايات المتحدة وسط حلفائها في الناتو. فقد كان هناك سبب داخلي ألا وهو إقناع الرأي العام الأمريكي أنه بغض النظر عن المعارضة المتنامية في أوروبا للعدوان الأمريكي في فيتنام فإن الشعوب الأوروبية تستقبل الرئيس الأمريكي في الخارج باحترام وحماس[2]. تبين أن هذا الحساب المزدوج كان عبثياً: استقبل بالمظاهرات المعادية لأمريكا في كل مكان وحتى في الدوائر الحكومية في دول أوروبا الغربية. فقد تعاملوا معه بحذر بسبب سمعته كمدافع عن الحرب الباردة.

كانوا يقنعون نيكسون في عواصم أوروبا الغربية بضرورة المباشرة في تسوية العلاقات مع الدول الاشتراكية. وفي لندن، على الرغم من رفض غ. ويلسون رئيس الوزراء البريطاني نزعة ديغول الأوروبية إلا أنه أكد ويلسون على ثقة إنكلترا بالنظرية الأطلسية، وفي الوقت نفسه طور الشعور في أوروبا الغربية الذي أصبح شائعا بضرورة الانتقال من مهمة الدفاع إلى الأهداف الإيجابية كالتعاون والسلام. وأما في ألمانيا الاتحادية فقد اصطدم نيكسون بتزايد الاستياء بسبب السياسة الأمريكية تجاه دور ألمانيا الاتحادية في الناتو. لم يكن حظه أوفر في إيطاليا حيث استقبل بمظاهرات عاصفة تحت شعارات

---

(١) *Kissinger H.* White House Years, p. 104, 106.

(٢) *Nixon R.* Memoirs, p. 370.

«ناتو ارحل عن إيطاليا»، «إيطاليا اخرجي من الناتو». وأكد نيكسون في أثناء محادثاته في روما رغبة الولايات المتحدة بالتشاور مع الحلفاء، وتحدث بالعموم عن السلام. وعبر من جانبه رئيس الوزراء الإيطالي **ريمور** عن الإنهاء السريع للحرب في فيتنام، وكذلك عن انتهاج سياسة المصالحة مع أوروبا الشرقية.

أولت واشنطن أهمية خاصة لزيارة نيكسون إلى باريس، لأنهم تابعوا بتخوف شديد النهج الفرنسي الذاتي المستقل. تعدُّ الطريقة الأمريكية في التعاون مع دول أوروبا الغربية سبباً في توتر العلاقات بين الدولتين الأمريكية والفرنسية، فقد سعت الولايات المتحدة إلى إقامة بنية متماسكة من العلاقات مع دول أوروبا الغربية التي تنطلق من فكرة الشراكة التي تحظر على تلك الدول أية أعمال مستقلة. رفض **ديغول** هذه الطريقة التي تترك للأوروبيين الغربيين فقط الحق في التشاور، وطالب في أثناء محادثاته مع الأمريكيين بضرورة تخفيف حدة توتر العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. وأعلن في الحديث عن الغرب أي خيار لنا ؟ التفكير السليم يدفعنا إلى ضرورة تحقيق تخفيف التوتر[1] وأشار أيضاً إلى ضرورة الإنهاء السريع للحرب الفيتنامية، وأكد ديغول لنيكسون أن بلاده لن تقبل بالحماية الأمريكية في مسائل الدفاع.

أظهرت جولة نيكسون على دول أوروبا الغربية الخلافات المتنامية بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة حول المشكلات الأساسية في الأمن الأوروبي والدولي. واقتنع نيكسون مباشرة أن الطبقات الاجتماعية الواسعة في أوروبا الغربية طالبت حكوماتها بانتهاج سياسة التعايش السلمي والتعاون بين

(١) Ibid., p. 373.

جميع دول القارة، وقيَّموا في واشنطن هذا الشعور على أنه تحد كبير لها. وتكوّن انطباع لدى نيكسون ومحيطه من المستشارين عن جولته، أنهم إذا رفضوا التخفيف فإنهم سوف يفقدون دعم حلفائهم في أوروبا الغربية، لأن هذا يدفع الشركاء إلى تنشيط علاقاتهم مع الشرق، لا محالة ومن دون استراتيجية منسقة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الولايات المتحدة - يقول كيسينجر -ويدفع أوروبا إلى الحياد[1].

مهما بلغت عدائية تعامل خصوم الانفراج الكثيرين مع الفكرة فإن نيكسون ودائرته لم يعد بإمكانهم تجاهل حركة المجتمع في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة. وتوصلت إدارة نيكسون في نهاية المطاف إلى أن الطريقة الأكثر واقعية هي الحفاظ على الوحدة ضمن الحلف – اعتماد مبدأ الانفراج ورسم حدود واضحة لهذا الاتجاه - وطمحت واشنطن إلى كبح سياسة الأوروبيين العامة لتطبيع العلاقات، من أجل الحفاظ على وضع القوة العسكرية التي ينظر إليها على أنها الأساس في التعامل مع الاتحاد السوفييتي، كذلك فإن الأفكار النمطية لسياسة «منطق القوة» متجذرة عميقاً في فكر المؤسسة السياسية الأمريكية.

٣- عقيدة نيكسون:

تكشفت، خلال جولة نيكسون في أوروبا الغربية، أبعاد رفض الحلفاء والرأي العام الأوروبي للعدوان الأمريكي في فيتنام، وحتى في البيت الأبيض، ومع كل يوم بدؤوا يفهمون بشكل أوضح استحالة استمرار الحرب. ففي نيسان ١٩٦٩ انتشر في فيتنام ما يزيد عن ٤٥٩ ألفاً من القوات الأمريكية وحوالي ٧٠ ألفاً من قوات الحلفاء (أستراليا، ونيوزيلاندا، وتايلاند، وفيليبين وكوريا الجنوبية)، وبلغ تعداد قوات الحكومة العميلة في سايغون نحو مليوني

---

(١) *Kissinger H.* White House Years, p. 403.

عسكري[1]. غير أن توسيع نطاق العدوان والأساليب البربرية الهمجية في تنفيذ الأعمال القتالية (بما فيها القصف العشوائي الشامل للأراضي الفيتنامية، استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها) لم تستطع كسر إرادة الشعب الفيتنامي في التحرر.

لجأ البيت الأبيض إلى المناورة السياسية العسكرية وذلك بالإعلان عن (فتنمة) الصراع آخذاً بعين الاعتبار عدم جدوى المغامرة الفيتنامية، وكذلك نمو الحركة المناهضة للحرب في داخل الولايات المتحدة وفي خارجها. وتلخص تكتيك نيكسون في تسريع عملية تقوية وتحديث القوات المسلحة لنظام سايغون العميل وتطبيق مبدأ: «ليحارب الآسيويون الآسيويين» وكان على قوات نظام سايغون التي دربها الأمريكيون وزودوها بالأسلحة الأمريكية أن تلعب دوراً متنامياً في الحرب. وفي الحقيقة فإن (فتنمة) الصراع شكلت ستاراً لتغطية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

أعلن نيكسون عقيدته الجديدة حول السياسة الخارجية في ٢٥ تموز ١٩٦٩ في نادي الضباط الأمريكي في جزيرة هوام المحيط الهادي التي وصلها بالطائرة لاستقبال طاقم المركبة الفضائية أبولو - ٢. لخص الرئيس الأمريكي جوهر هذه العقيدة في حديثه إلى الكونغرس في ١٨ شباط ١٩٧٠ في: «أن الولايات المتحدة ستشارك في ضمان الدفاع عن الحلفاء والأصدقاء وتطوره، إلا أن أمريكا لا تستطيع أن تقوم بإعداد جميع الخطط والبرامج وبتنفيذ جميع القرارات وأن تأخذ على عاتقها مسؤولية الدفاع عن الدول

---

(١) أشباح واشنطن. موسكو، ١٩٨٣، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤. ياكوفليف ن.ن.

الحرة في العالم، الدول الدائرة في فلك الرأسمالية – المؤلف). سنقدم المساعدة فقط في حالات الضرورة الحقيقية الملحة التي تلبي مصالحنا..... مصالحنا يجب أن تحدد واجباتنا وليس العكس»[١].

لم يقصد بهذا الحديث رفض العولمة والهيمنة وإنما ترشيد الواجبات الأمريكية الخارجية وملاءمتها وفقاً لإمكانات وقدرات الولايات المتحدة وبحسب واقع الوضع الدولي، وضمان الحرية الكبيرة للبيت الأبيض في المناورة السياسية. كان التركيز الرئيس على توزيع الأعباء والمسؤوليات بين الولايات المتحدة وحلفائها، والحفاظ على أسس الرأسمالية. وأكد نيكسون في حديثه إلى الصحفي س. سولتسبرغ في آذار ١٩٧١ أن العقيدة التي أعلنها موجهة للحفاظ على دور أمريكا في العالم وليس للخروج من العالم. وتابع أيضاً أن هذه المسؤولية تتضمن ليس فقط أمريكا الشمالية والجنوبية، وإنما أوروبا، الشرق الأوسط و جنوب شرق آسيا، «والمناطق الكثيرة التي لها علاقة بالسلام على الكرة الأرضية»[٢].

حدد نيكسون في رسالته إلى الكونغرس في ١٨ شباط ١٩٧٠ معالم برنامجه السياسي الخارجي: الشراكة والقوة العسكرية والمفاوضات، الشراكة مع الحلفاء والقوة والمفاوضات مع الأعداء المحتملين. الجديد هنا، في الحقيقة، هو العنصر الأخير من الثالوث الذي عبر عنه بعبارة «من المجابهة إلى المحادثات»[٣]. يشتمل مبدأ الشراكة في الاستراتيجية السياسية للبيت الأبيض على مستويات مختلفة: أحدهما للدول الرأسمالية المتطورة والآخر للدول النامية. فيما يتعلق بدول أوروبا

(١) New York Times, 1970, Febr. 19.

(٢) International Herald Tribune, 1971, Mar. 11.

(٣) أنظر المزيد: عقيدة نيكسون / بإشراف دافيدوفا يو.ب.. موسكو، ١٩٧٢، ص ٨ - ٢٧ .

الغربية فإن الشراكة وصفت بالناضجة، أي موجهة لتحقيق الأهداف المشتركة من أجل استقرار الوضع في أوروبا الغربية التي تم تعريف العلاقات معها بحجر الزاوية في التوازن الدولي. أكد وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز موضحاً جوهر نهج واشنطن أن القضايا الأوروبية مرتبطة مباشرة بالمصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

بهذا الشكل فإن مفهوم الشراكة الناضجة يتضمن تعزيز حلف الناتو – بواسطة بعض التعديلات، تأكيد الأولوية الأطلسية على الأوروبية، وتقوية السيطرة الأطلسية (الأمريكية من حيث الجوهر) على حساب علاقات دول أوروبا الغربية مع الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وكبح نمو التوجهات المستقلة في السياسة الخارجية لدول أوروبا الغربية. وليس مصادفة أن تحدث السياسة الشرقية الجديدة «لحكومة ويلي براندت – شيل كسياسة ديغول لتطبيع العلاقات مع الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية رد فعل حذر من جانب واشنطن».

أعد كيسنجر في آذار ١٩٧٠ مذكرة للرئيس عن سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا الغربية. الفكرة المهيمنة في المذكرة: تحتفظ الزعامة الأمريكية بأهمية محددة مثلها مثل الوجود العسكري الدائم في أوروبا الغربية. وتضمنت أيضاً أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون مرنة بشكل كافٍ، من أجل منع حلفائنا من التوجه باتجاه موسكو[2]. طالبت واشنطن وفقاً لمفهوم «الشراكة الناضجة» بزيادة المساهمة المالية والعسكرية للشركاء الأوروبيين الغربيين لتعزيز قوة هذا الحلف. وتلخص الهدف الجانبي من هذه

---

(١) United States Foreign Policy, 1969—1970. A Report of the Secretary of State. Wash., 1371, p. 111.

(٢) *Kissinger H.* White House Years, p. 382.

المطالب في محاولة تخفيض القدرات التنافسية للاقتصاد الأوربي الغربي. وبحسب المفهوم الجديد فإن منظمة حلف شمال الأطلسي يجب أن تلعب دور منسق السياسة الخارجية للدول المنضمة إليها، وقرر الشركاء الأوروبيون في أثناء جلسة قيادة المنظمة الأطلسية في كانون الأول ١٩٧٠، وبضغط من الولايات المتحدة، تحديث قواتهم المسلحة.

أولى نيكسون في رسالته تلك إلى الكونغرس في ١٨ شباط ١٩٧٠ اهتماماً كبيراً لليابان، مسمياً العلاقات معها بمفتاح النجاح (لعقيدة نيكسون في آسيا). وُصِفت الشراكة مع اليابان بالمتكافئة والناضجة، تم التركيز على الاستخدام الأوسع للإمكانات العسكرية والاستراتيجية لليابان في منطقة المحيط الهادي. ومن أجل الحصول على دعم شريك ذي القوة الاقتصادية والعسكرية الكبيرة ذهبت واشنطن إلى الحل الوسط، وخاصة في إعادة النظر بموقع اليابان في التحالف الثنائي الأمريكي الياباني. ووقعت الولايات المتحدة اتفاقية إعادة الجزر بيوكيو ودايو اللتين بقيت عليها القواعد الحربية الأمريكية في ١٧ حزيران ١٩٧١.

أخذ مفهوم «الشراكة الناضجة» بعين الاعتبار آثار تغيير القدرات الاقتصادية لأوروبا الغربية واليابان، بحيث إنه مع التعديل المناسب للأدوار السياسية لهذه المراكز الجديدة للقوى يجب الحفاظ على الدور المهيمن للولايات المتحدة في العالم الرأسمالي. وأوضح نيكسون هذه الحسابات في رسالته الموجهة إلى الكونغرس بتاريخ ٣ أيار ١٩٧٣ التي تفرض المسؤولية المشتركة، الشراكة الأكثر تكافؤاً التي تستند على المساهمة الأكثر توازناً[١]. أعلنت واشنطن عام ١٩٧٣ «بعام

(١) US Foreign Policy for the 1970's. Shaping a Durable Peace. A Report to the Congress, by R. Nixon, President of the US. Wash., 1973, p. 7, 9.

أوروبا» وفي الوقت نفسه فإن الخطط التي قدمتها إدارة نيكسون - «الميثاق الأطلسي الجديد» – المقترح على الشركاء الأوروبيين في نيسان ١٩٧٣ - حددت لأوروبا الغربية دوراً ثانوياً من حيث الجوهر في القضايا العالمية[١].

كان الاتجاه القديم للتوسع الإمبريالي للولايات المتحدة أمريكا اللاتينية في تلك الفترة في حالة التذمر والاستياء الاجتماعي، فقد سعت شعوب أمريكا اللاتينية إلى إنهاء التبعية السياسية والاقتصادية بالجار الأمريكي الشمالي، تزايدت سلطة وتأثير كوبا الاشتراكية إلى حد كبير. ففي عام ١٩٧٠ وصلت حكومات عسكرية إلى السلطة في البيرو وبنما بصبغة تقدمية، وفي تشيلي حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٧٠. اعتمدت دول أمريكا اللاتينية في عام ١٩٦٩ ميثاق «فينيا ديل مار» الذي وضع مهمة الوحدة بهدف الدفاع عن المصالح الوطنية. وتوصلت مهمة.. روكفلر الخاصة التي درست الوضع في أمريكا اللاتينية في صيف ١٩٦٩ إلى النتيجة الآتية: في حال استمرت المشاعر المعادية لأمريكا فإنه يمكن توقع الوقت عندما تجد الولايات المتحدة نفسها في عزلة سياسية وأخلاقية عن بعض أو حتى عن أكثرية دول نصف الكرة الغربي[٢].

انتهجت إدارة نيكسون، من خلال اعتبار كل ما سبق، في تشرين الأول ١٩٧٠ سياسة «الشراكة الجديدة أو المتكافئة» حتى مع دول أمريكا اللاتينية. ولكن بغض النظر عن العبارات اللفظية المنمقة فإن الهدف الأساسي لواشنطن في تلك المنطقة لم يتغير عملياً، فالولايات المتحدة انطلقت كما في السابق من عقيدة «بان آمريكان»، معتبرة دول أمريكا اللاتينية منطقة مصالحها الخاصة ومؤخرتها الاستراتيجية. هَدَفَ مفهوم «الشراكة الجديدة» إلى إقامة أنظمة عسكرية أو شبه

---

(١) السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة الجزء ١، ص ١٣٥.

(٢) The Department of State Bulletin, 1969, Dec. 8, p. 507.

عسكرية موالية لأمريكا في المنطقة قادرة على التعامل ضد الحركات التحررية المناهضة للإمبريالية بالاعتماد على قواها الذاتية وبدعم الولايات المتحدة. تضاعفت المساعدة العسكرية للأنظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية (من ٧٥ مليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار)[١]. وباشرت الأجهزة الخاصة للولايات المتحدة بالتعاون مع الاحتكارات بعد وصول الحكومة التقدمية إلى السلطة في بوليفيا بالإعداد إلى إسقاطها. وفي عام ١٩٧١ نفذت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية انقلاباً عسكرياً في بوليفيا وتشكلت حكومة و. بانسير الرجعية التي اعترفت بها الولايات المتحدة مباشرة وقدمت لها الدعم الاقتصادي والعسكري.

عملت الاستراتيجية الأمريكية على زيادة الاستثمارات الرأسمالية الأمريكية الخاصة في المنطقة حيث ارتفع العجز في ميزانية الدفع (من ١,٥ مليار دولار سنوياً في النصف الثاني من الستينيات حتى ١٧ مليار دولار في ١٩٧٤ -١٩٧٥) بهدف إبقاء أمريكا اللاتينية في فلك الاقتصاد الرأسمالي[٢].

احتل الشرق الأوسط مكان الصدارة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة. يعود السبب في ذلك أولاً إلى موقعه الاستراتيجي العسكري في قربه المباشر من حدود الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية وكونه عقدة المواصلات البحرية والجوية وفي أهميته كأحد أضخم مصدر للنفط في العالم. وحافظت الولايات المتحدة على وجودها العسكري الدائم في المنطقة من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، من خلال السفن الحربية التابعة للأسطول السادس الأمريكي بالقرب من السواحل الشرقية للبحر المتوسط والقواعد الحربية الأمريكية المنتشرة في تركيا. وبقيت

---

(١) توسع الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية. موسكو، ١٩٧٥، ص ١١٩. سيليفانوف ف.ن.

(٢) Statistical Abstract of Latin America, 1974—1975. Los Angeles, 1975, p. 968.

«إسرائيل» الشريك الاستراتيجي الرئيس للولايات المتحدة في المنطقة، القوة الضاربة الأساسية للامبريالية الأمريكية في الشرق الوسط. أعدت الولايات المتحدة حساباتها من خلال التحالف مع إسرائيل لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط من دون اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر، فقد حصلت تل أبيب على مساعدات عسكرية واقتصادية باستمرار.

حققت الحركة الوطنية التحررية للشعوب العربية بحلول الستينيات والسبعينيات نجاحات كبيرة، فقد حصلت شعوب البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة على استقلالها، وحقق نضال الشعب في اليمن الجنوبي استقلاله عام ١٩٦٧ وسميت بالجمهورية الديمقراطية الشعبية اليمنية. وفي أيار ١٩٦٩ قامت الثورة في السودان، وفي ليبيا أيلول ١٩٦٩ تم إسقاط النظام الملكي الموالي لأمريكا، وبدأ الشعب بناء حياة جديدة، وحدثت تغييرات اجتماعية كبيرة في كل من العراق والجزائر وسورية. وسّعت إدارة نيكسون مجال تدخلها في العمليات السياسية الداخلية لدول المنطقة وفقا للعقيدة المعلنة آخذة بعين الاعتبار تلك الأحداث. وأولت اهتماماً خاصاً لتعزيز علاقاتها مع شاه إيران والمملكة السعودية وكذلك مع مصر أنور السادات.

حاولت إدارة نيكسون من خلال تكوين رؤية لمعالجة متوازنة لمشكلات الشرق الأوسط عبر ما يسمى «بالدبلوماسية المكوكية» (تنظيم الوساطة الأمريكية الدائمة بين عواصم الدول العربية و«إسرائيل») لتوقيع اتفاقيات منفردة بين «إسرائيل» وبعض الدول العربية ضد مصالح الشعب الفلسطيني. هدف هذا التكتيك إلى نسف علاقات الدول العربية مع الاتحاد السوفييتي ولإضعاف الأنظمة التقدمية المناهضة للإمبريالية ولتعزيز الأنظمة العربية المحافظة[١].

(١) تشريح الصراع في الشرق الأوسط. موسكو، ١٩٧٨، ص ٢٧٤ بريماكوف ي.م.

نشرت إدارة نيكسون فكرة «الشراكة الجديدة» في دول أفريقيا أيضاً. فقد دعا في رسالته حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات إلى الحوار الصريح والبناء مع إفريقيا(١). واعتمدت واشنطن على استخدام «إمكانات الاستثمارات الخاصة بهدف التطوير الاقتصادي» لهذه المنطقة من خلال توسيع مواقعها في هذه القارة(٢). صادق الكونغرس في ١ كانون الثاني ١٩٧٠ على اقتراح نيكسون القاضي بتشكيل «اتحاد استثمارات رؤوس الأموال الخاصة خارج البلاد» لتنشيط الاستثمارات الخاصة في الدول النامية في حال توافر ضمانات حكومية للقروض الخاصة.

لم تكن «الشراكة الجديدة» التي أعلنها نيكسون إلا ستارا لسياسة الاستعمار الجديد في شخص الولايات المتحدة الأمريكية. عملت هذه السياسة على تحقيق هدفين اثنين: الحفاظ على الدول الإفريقية وإبقاؤها مصدراً للمواد الزراعية الخام للاقتصاد الرأسمالي في الغرب، ومكاناً للاستثمارات الأمريكية عالية الأرباح، وعدم السماح بتطور هذه الدول على الطريق اللارأسمالية، وكبح تطور علاقاتها مع دول المنظومة الاشتراكية العالمية. وبغض النظر عن التأميم الجزئي في بعض الدول الإفريقية فإن الاستثمارات في الأعوام ١٩٧ - ١٩٧٥ ازدادت من ٣,٥ مليارات دولار حتى ٤ مليارات وارتفع حجم التجارة بمقدار ٧ أضعاف(٣).

حافظت الولايات المتحدة وطورت في الوقت نفسه علاقاتها مع الأنظمة العنصرية كجمهورية جنوب إفريقيا وروديسيا، وتضاعفت

---

(١) *Possony S.* Strategy Technology. Winning the Decisive War. Cambridge (Mass.), 1970, p. 3-4.

(٢) The Department of State Bulletin, 1969, June, p. 516.

(٣) السياسة الخارجية الأمريكية للولايات المتحدة ، الجزء ٢ ص ٤١٨ .

الاستثمارات الأمريكية في جمهورية جنوب إفريقيا في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٥ بثلاثة أضعاف، وخلافاً للحظر الرسمي المعلن فإن إدارة نيكسون لم توقف صادرات الأسلحة الأمريكية إلى جنوب إفريقيا.

احتلت محاولات صياغة علاقات جديدة مع جمهورية الصين الشعبية مكانا هاما في مجموعة التعديلات التي أدخلتها إدارة نيكسون على نهج السياسة الخارجية للولايات المتحدة. انطلقت سياسة التطبيع هذه من دمج الأهداف المختلفة والحسابات -العالمية والإقليمية. وبالتالي فإن الاعتبارات ذات الطابع الإيديولوجي والعسكري والاستراتيجي كانت في المقام الأول. وبالنظر إلى الصين كعامل مهم في توازن القوى العالمي فإن واشنطن رأت عبر تحسين العلاقات مع بكين أنها ستحصل على وسائل التأثير في السياسة الخارجية للصين ومحاولة المجابهة بين الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي، والاستفادة من مد الجسور مع الصين ضد القوى والحركات المناهضة للامبريالية، ومن أجل تعزيز مواقع الولايات المتحدة في المنطقة في نهاية المطاف. وسبق أن أعلن نيكسون في صيف ١٩٦٩ في أثناء جولته على بعض دول آسيا يدفعها إلى التقارب من بكين. وصرح الرئيس الأمريكي في أندونيسيا وتايلاند عن معارضة الولايات المتحدة لفكرة الاتحاد السوفييتي حول الأمن الجماعي في آسيا.وتحدث وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي في العاصمة الأسترالية كانبيرا في آب ١٩٦٩ أن الولايات المتحدة تسعى إلى فتح أقنية اتصال مع بكين. وفي كانون الأول ١٩٦٩ عبر نيكسون في رسالته إلى الرئيس الباكستاني عن رغبته في البدء بحوار جدي مع الزعماء الصينيين[١]. وأجرى البيت الأبيض عدداً من عمليات جس نبض «حسن النية»، إذ تم تخفيض القيود في عام ١٩٦٩ على سفر السياح الأمريكيين

(١) *Kissinger H.* White House Years, p. 180—181, 193.

إلى جمهورية الصين الشعبية، وعلى التجارة بين الدولتين، وأعلنت واشنطن في تشرين الأول عام ١٩٦٩ عن وقف أعمال الدورية والمراقبة في خليج تايوان من سفن الأسطول السابع الحربي الأمريكي.

بدأت المحادثات في ٨ كانون الثاني ١٩٧٠ في وارسو (عاصمة هنغاريا) في السفارة الأمريكية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على مستوى السفراء. قامت الولايات المتحدة في هذا التوقيت بجولة جيدة من تكتيك «خطوات العقيدة»، فرفعت الخارجية الأمريكية في نيسان ١٩٧١ بعض القيود عن منح تراخيص التصدير لبعض المواد إلى الصين، وألغي الحظر في ١٤ نيسان ١٩٧١، على التجارة مع هذه الدولة. وسبق أن ألغي منع سفر الأمريكيين إلى الصين في آذار ١٩٧١. وأعلنت الحكومة الأمريكية موافقتها على عدم رفض استعادة حقوق جمهورية الصين الشعبية في منظمة الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن القومي مع الإبقاء على تمثيل تايوان في منظمة الأمم المتحدة. وأعلنت واشنطن صراحة تمسكها بسياسة الصينيتين، ومع ذلك فقد أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة، حقوق جمهورية الصين الشعبية، واستثنت منها عضوية تايوان بغالبية الأصوات. وتم التوصل إلى اتفاق حول زيارة الرئيس نيكسون إلى بكين نتيجة لزيارتين قام بهما وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسينجر في عام ١٩٧١.

أعلن البيان المشترك في أعقاب المحادثات بين نيكسون وماو تسي تونغ وشو إن لاي في الفترة ٢١ – ٢٨ شباط ١٩٧٢ ما يسمى ببيان شانغهاي، حيث وافق الطرفان على تطوير العلاقات في مجال العلوم والتكنولوجيا والثقافة والرياضة والإصرار على استمرار الاتصالات على مختلف الأقنية بهدف مزيد من التطبيع للعلاقات بين الدولتين.

لم تُلْغِ سياسة التطبيع التناقضات التي تفصل بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. وبقيت قضية تايوان الحاجز الرئيس أمام تطوير العلاقات الأمريكية الصينية. اتصف بيان شانغهاي بأنه أشار إلى الخلافات الجوهرية بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة في أنظمتهما الاجتماعية وفي السياسة الخارجية.

أدت «عقيدة نيكسون» إلى تصحيح الاستراتيجية العسكرية – السياسية باستبدال «الرد المرن» بالردع الواقعي. أوضح وزير الدفاع الأمريكي م. ليرد بقوله توجد أربعة عوامل رئيسة للحقيقة الواقعية تسببت باعتماد الاستراتيجية الجديدة: الواقع الاستراتيجي، الواقع المالي، الوضع الحقيقي للقوة البشرية والواقع السياسي. وتضمن الواقع الاستراتيجي بالدرجة الأولى النمو الهائل للقوة العسكرية للاتحاد السوفييتي التي كانت أقل من قوتنا في بداية الستينيات والآن كادت تحقق التكافؤ[1].

اعتمدت القيادة السياسية للولايات المتحدة والبنتاغون في مجال الأسلحة على التحسين النوعي للترسانة الصاروخية النووية وكذلك الأسلحة العادية على السواء، وتم استبدال مفهوم التفوق (في منظوره الكمي) بمفهوم «الاكتفاء» للقوات المسلحة (تركز الاهتمام الخاص بمهنية الاختصاصيين والإمداد التقني للقوات) وتم تخفيض تعداد الجيش الذي ازداد في فترة العدوان على فيتنام (من ٣٥٤٨ ألفاً حتى ٢١٠٠ ألف عنصر) وتوقفت الولايات المتحدة منذ تموز ١٩٧٣ عن دعوات التجنيد، وانتقلت إلى تشكيل جيش محترف على أساس تطوعي. وتركز الاهتمام بشكل رئيس على تشكيل القوى البحرية الحربية

---

(١) اقتباس من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، الجزء ١، ص ٣٠٥.

المحمولة التي تعتمد على مبدأ استراتيجية الجزر، أي الجزر الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة، ويقصد بذلك تزايد الشك في وضع القواعد الحربية الأمريكية على الأراضي الأجنبية، وتزايدت عمليات الدورية والحراسة في المحيطين الهندي والهادي، وفي البحر المتوسط.

٤ - العلاقات مع الاتحاد السوفييتي:

أكدت إدارة نيكسون في تصريحاتها الأولية للسياسة الخارجية على رغبتها في تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. تعاملت الحكومة السوفييتية باهتمام مع تصريحات الرئيس الأمريكي وأنها تفضل المفاوضات في سياستها تجاه الاتحاد السوفييتي. وأشارت الحكومة السوفييتية من جانبها إلى أنه في حال قيام الولايات المتحدة بخطوات عملية على هذا الاتجاه، فإن الاتحاد السوفيتي سيبدي استعداده للبحث عن نقاط توافق المواقف من العلاقات البينية والقضايا الدولية العالقة[1]. وأعلن في جلسة مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي في تموز ١٩٦٩: على الرغم من وجود خلافات اجتماعية اقتصادية عميقة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، فإن الاتحاد السوفييتي ينطلق من أنه في موضوعات الحفاظ على السلام يستطيع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إيجاد لغة تفاهم مشتركة[2].

طالب الرأي العام الأمريكي والحلفاء الأوروبيون الغربيون بإصرار الحكومة الأمريكية بالقيام بخطوات عملية لتطبيع العلاقات بين الشرق

---

(١) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ١٩١٧ - ١٩٧٥ في جزءين. موسكو، ١٩٨١، الجزء ٢، ص ٤٣٨..

(٢) البرافدا، ١٩٦٩، ١١ تموز.

والغرب. وكان للمقترحات السوفييتية حول إزالة التوتر بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وحول سباق التسلح تأثيرٌ كبيرٌ على الجو السياسي في البلاد. حتى أن مؤسسات الصحافة المحافظة الأمريكية كانت مجبرة على التعامل إيجابياً مع موضوع الانفراج. شددت مجلة دوائر الأعمال «بيزنس ويك[1]» على أن المفاوضات ملحّة أكثر من أي وقت مضى. كتبت صحيفة «واشنطن ستار» في ٩ آذار ١٩٦٩: عند البحث عن الوقت الملائم للانفراج فإنه قد حان. وأيدت الشخصيات السياسية النافذة المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي لتقليص الأسلحة الاستراتيجية - بمن فيهم السيناتور ف. تشيرتش وآ. غور، وزير الدفاع السابق ك. كليفورد، والسفراء الأمريكيون السابقين في موسكو: ج. كينان وتش. بولتي، ل. تومبسون وأ. هاريمان -.

لم يستطع نيكسون،الذي خطط لاستثمار مشكلة العلاقات المتبادلة بين الشرق والغرب لتعزيز مواقف إدارته، تجاهل هذه المشاعر. ولهذا انكبت الإدارة بعد الانتخابات على صياغة طريقة جديدة في العلاقات مع السوفييت، إلا أن مبدأ «الربط» هو الأساس في تلك الطريقة. فهم الرئيس هذا المبدأ على أن تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي (بما فيها التجارية والاقتصادية) مرتبط مباشرة بتنازلات موسكو، أي باستعداد الاتحاد السوفييتي التخلي عن مواقفه المبدئية تجاه صراع الشعوب من أجل الاستقلال والتقدم الاجتماعي. اعتمد البيت الأبيض بتجديد الاتصالات وأولويات القضايا الدولية بالشكل المفيد لأمريكا (مثل نزع الأسلحة) التي يرتبط بها بالدرجة الأولى اتجاه تطور العلاقات السوفييتية الأمريكية. اتصف نشاط إدارة نيكسون في هذه المرحلة بشكل عام تجاه الاتحاد السوفييتي بطابع متناقض وغير متناسق. كانت الإدارة

---

(١) Business Week, 1969, Mar. 2.

تؤيد قولاً تطبيع العلاقات ونزع الأسلحة إلا أنها راوحت مكانها عملياً في المواقف المتصلبة السابقة.

لم يتخل البيت الأبيض عن الأساليب والطرق المميزة لنهج المواجهة في الوقت نفسه الذي يعلن فيه عن رفض سياسة المواجهة فقد كان الرئيس الأمريكي وطاقمه ينطلقون من فكرة إضعاف الاتحاد السوفييتي وزرع الانقسام بين الدول الاشتراكية. ويرى المؤرخ الأمريكي ج. هيديس أن نيكسون وكيسينجر كانا ينظران إلى الانفراج كضرب من أنواع سياسة الاحتواء وتعديلها(١). وكما أوضح نيكسون لاحقا فإن سياسة الاحتواء كانت مصممة تجاه العالم الشيوعي المتآلف. وعمدت الإدارة الأمريكية في نهاية الستينيات إلى تحريض بعض الدول الاشتراكية ضد الأخرى(٢). لذلك فإن هذه الحسابات أعاقت الحركة تجاه الانفراج وصعدت الخلافات داخل الإدارة. وأقر ج. سميث ممثل الولايات المتحدة إلى المحادثات مع الاتحاد السوفييتي، مشيراً إلى تناقضات مبدأ «الربط»، حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية، في لحظة من الصراحة أن بداية المفاوضات «سالت» –الحد من الأسلحة الاستراتيجية، يجب ألا ترتبط مع أي حزمة لحل المشكلات الدولية المحددة(٣). شدد البيت الأبيض سيطرته على عملية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، سعياً منه لمنع انتقاد موقفه.

عرقلت الحكومة تطور العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي. ودعت دوائر الأعمال الأمريكية منذ زمن بعيد إلى رفع القيود والحواجز عن

---

(١) Gaddis Г. L. The Rise, Fall and Future of Detente.— Foreign Affairs, 1983/84, Winter, p. 359.

(٢) Nixon R. The Real War. N. Y., 1980, p. 283, 286.

(٣) *Kissinger H.* White House Years, p. 37.

طريق التجارة السوفييتية – الأمريكية بما فيها إعادة النظر بقانون التمييز تجاه الدول الاشتراكية في مراقبة التصدير لعام ١٩٤٩. أشار كل من السيناتور و. فولبرايت، و. مونديل، إ. ماسكي وغيرهم إلى أن تدابير التمييز في مجال الاقتصاد غير فاعلة من تلقاء نفسها، وتعدّ مفارقة تاريخية في أنها تعزز الريبة والشك والتوتر المتبادل في العلاقة بين الدولتين، غير أن البيت الأبيض سعى إلى استخدام التجارة كأداة ضغط على الاتحاد السوفييتي وورقة رابحة في أثناء المفاوضات[١] الأمر الذي يتفق وخطط أفرع المجمّع الصناعي الحربي والدوائر المحافظة المتطرفة. اتخذ الكونغرس في كانون الأول ١٩٦٩ مشروع قانون حول تنظيم التصدير وتخفيف القيود على التجارة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية. وحافظت التجارة مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٠ على مستوى منخفض إذ بلغ حجم التجارة ٩ , ١٦٠ مليون روبل **(الدولار = أقل من روبل بـ ١٥% - المترجم)**[٢]. نمت في الوقت ذاته حركة الجماهير لصالح الانفراج ووقف سباق التسلح وتخفيض مخصصات النفقات على الاحتياجات العسكرية، وأثرت أبعاد الحركة على المؤسسة السياسية الأمريكية. عقد في واشنطن مؤتمرٌ بناءً على مبادرة مجموعة من أعضاء الكونغرس، حيث شارك فيه ١٠ أعضاء من مجلس الشيوخ وحوالي ٤٠ من الكونغرس والعلماء البارزين والخبراء في مجال التسليح. نشر المشاركون تقريراً يؤكد أن الولايات المتحدة تقف أمام خطر التحول إلى دولة عسكرية[٣].

---

(١) Ibid., p. 1134.

(٢) تاريخ الدبلوماسية: في ٥ أجزاء. موسكو، ١٩٥٩ - ١٩٧٩، الجزء ٥، الكتاب ٢، ص ٢٠٢.

(٣) النزعة الأمريكية، ١٩٧٠. موسكو، ١٩٧٢.

لقي الكتاب «الآلة الإعلامية للبنتاغون» الذي ألفه السيناتور فولبرايت صدىً واسعاً في البلاد، إذ يبين كيف أن العسكريين يستخدمون أسطورة التهديد السوفييتي من أجل زيادة مخصصات النفقات العسكرية[1]. وأشار البروفوسور ك. كي سين في جامعة برينستون في نهاية ١٩٦٨ إلى أن الحد من الأسلحة والسيطرة عليها أوفر بكثير من استمرار التنافس وأكثر ربحاً[2]. وفي تموز ١٩٦٩ تقدم أعضاء المنظمة الاجتماعية «مجلس السلام من خلال القانون» بتقرير موجّه ضد الإنفاق الكبير على التسليح، وكان لنمو المشاعر المناهضة للحروب تأثيرٌ كبيرٌ على الكونغرس الأمريكي، وصرح زعيم الأغلبية الديمقراطية م. مانسفيلد في مجلس الشيوخ في نيسان ١٩٦٩ أنه سيسعى إلى تحقيق تخفيض الموازنة العسكرية، وإلى ذلك فقد نمت في البلاد الحركة من أجل إنهاء الحرب القذرة في فيتنام.

إن تغيير المشاعر في البلاد كان له تأثيرٌ كبيرٌ على البيت الأبيض والكونغرس فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي. ففي تشرين الثاني عام ١٩٦٩ صادق مجلس الشيوخ بالغالبية على الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حول عدم انتشار الأسلحة النووية وحظر تصديرها إلى الدول الأخرى أو السيطرة عليها من قبلهم. بدأت المفاوضات حول استخدام التفجيرات النووية في الأغراض السلمية، وحول تسوية الصراع في الشرق الأوسط والحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) وغيرها من القضايا الأخرى. كذلك جرى الحديث في هيلسينكي عن موضوعات وقف سباق التسلح الاستراتيجي، وتم التوصل إلى اتفاقية حول المحادثات التي ستستأنف في فيينا ولاحقاً في هيلسينكي من جديد.

---

(١) *Fulbright J. W.* The Pentagon Propaganda Machine. N. Y., 1970.

(٢) Agenda for the Nation, p. 549—550.

تقدم نيكسون في بداية ١٩٧٠ بتصريحات عدة حول تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ففي رسالته بتاريخ ١٨ شباط ١٩٧٠ أشار إلى فائدة المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي وإلى ضرورة التقليص المتبادل للأسلحة والقوات في أوروبا الوسطى. ودائماً كان الرئيس الأمريكي متأخراً عن الرأي العام الأمريكي في البلاد. فقد اتخذ مجلس الشيوخ في ٩ نيسان ١٩٧٠ قراراً بتصويت ٧٢ صوتاً ضد ٦ يدعو الرئيس إلى التقدم فيه باقتراح عن الوقف الفوري لنشر منظومات الأسلحة الاستراتيجية.

إلا أنه من خلال بعض التفوق في الأسلحة الاستراتيجية الذي تتمتع به الولايات المتحدة، سعى نيكسون إلى تثبيتها على حساب المصالح المشروعة للاتحاد السوفييتي. وجرت المفاوضات السوفييتية الأمريكية حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) بصعوبة بالغة. وكانت الحكومة السوفييتية في كل مرة تعلن عن ترحيبها بالاتفاق المعقول حول الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية[1]. إضافة إلى ذلك، أعلن الجانب السوفييتي رفضه أية محاولة من أيٍّ كان لتحقيق تفوقه العسكري على الاتحاد السوفييتي والرد على ذلك يكون بزيادة القوة العسكرية التي تضمن سلامته.

كما أشير سابقاً فإن عملية تخفيف حدة التوتر الدولي التي بدأت في أوروبا أبدت تأثيراً قوياً على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وساعدت على تعزيز الاتجاهات الواقعية في دفع إدارة نيكسون إلى العلاقات المتبادلة مع الدول الاشتراكية. وفي نهاية أيلول ١٩٦٩ - ونتيجة للانتخابات في ألمانيا الاتحادية - وصلت إلى السلطة حكومة تحالف الديمقراطي والاجتماعي

---

(١) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، الجزء ٢ ص ٤٣٩.

والديمقراطيين الأحرار برئاسة ويلي براندت الذي بدأ بتنفيذ السياسة الشرقية – تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وأعطت المشاركة الألمانية في عملية الانفراج دفعاً قوياً لعملية تحسين العلاقات بين الشرق والغرب. كذلك فقد أثارت السياسة الألمانية الجديدة حذر وقلق داخل الأوساط الحكومية الأمريكية، وكان البيت الأبيض قلقاً من أجل الحفاظ على أولوية الناتو في التوجه السياسي لألمانيا الاتحادية. عرفت واشنطن تماماً أن محاولات وقف السياسة الشرقية المرتبطة بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة قد يؤدي إلى تدهور العلاقات مع هذه الدولة ومع الحلفاء الأوروبيين الآخرين وإلى المجابهة مع الرأي العام في أوروبا الغربية وعلى مضض شديد ألغت واشنطن معارضتها مسار بون الجديد.

انضمت جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة الاستراتيجية في نهاية تشرين الثاني ١٩٦٩ بعد مصادقة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عليها، وتم توقيع الاتفاقية في ١٢ آب ١٩٧٠ في موسكو بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا الاتحادية، التي أصبحت مرحلة جديدة في تطوير سياسة الانفراج والتعاون في أوروبا والعالم ككل. ووقعت اتفاقية مشابهة في كانون الأول ١٩٧٠ بين ألمانيا الاتحادية وجمهورية بولونيا الشعبية، وبهذا الشكل تكون ألمانيا الاتحادية قد اعترفت بالوقائع السياسية التي نشأت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي كان له أهمية خاصة ليس من أجل تحسين المناخ السياسي في أوروبا فقط وإنما قلَّص إمكانات تلك الدوائر في الولايات المتحدة التي راهنت على تقوية التوجهات الانتقامية والمعادية للسوفييت في سياسة بون.

تطورت في بداية السبعينيات وبروح بناءة العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وفرنسا. فقد عملت الحكومة الفرنسية ضمن خطة توسيع التعاون بين الدولتين استمراراً للنهج السياسي الذي بدأه ديغول. وكما أعلن وزير الاقتصاد الفرنسي في ذلك الحين ف. جيسكار ديستان أن التعاون السوفييتي الفرنسي لعب ويلعب دوراً من الدرجة الأولى في الانفراج الضروري بين الغرب والشرق[1]، إذ تم توقيع بروتوكول في أعقاب زيارة الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو إلى الاتحاد السوفييتي في تشرين الأول ١٩٧٠، حيث اتفق الطرفان على استمرار الاتصالات لتنسيق مواقفهما في حال نشوء أحداث تهدد السلام وتخرقه أو تؤدي إلى التوتر الدولي[2]. تطورت كذلك العلاقات الاقتصادية والسياسية في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بين الاتحاد السوفييتي وإيطاليا إلى حد بعيد، وبدأت تظهر بوادر تحولات إيجابية تدريجياً في العلاقات السوفييتية - البريطانية.

أصبح واضحاً جداً أن واشنطن لن تتمكن من تقييد عملية الانفراج في القارة الأوروبية، وبالتالي كان على السياسة الخارجية للولايات المتحدة التأقلم مع الظروف الجديدة في المسرح الدولي.

كان للسياسة الخارجية الهادفة للاتحاد السوفييتي أهميةٌ حاسمة في تطوير العلاقات السوفييتية الأمريكية في الاتجاه البنّاء. لذلك فقد تركز الاهتمام الكبير في برنامج السلام الذي أعد في المؤتمر ٢٤ للحزب الشيوعي السوفييتي على العلاقات بين هاتين الدولتين كعامل مؤثر في حل قضايا السياسة العالمية الضخمة

---

(١) البرافدا، ١٩٧٠، ٨ أيلول.

(٢) هناك أيضاً، ١٩٧٠، ١٤ تشرين الأول.

بما فيها الأمن الأوروبي. وعبر تقرير المؤتمر عن الاستعداد لتطوير العلاقات حتى مع الولايات المتحدة، انطلاقاً من أن هذا يلبي مصالح الشعبين الأمريكي والسوفييتي ومصالح العالم أجمع. وأكد المؤتمر إضافة إلى ذلك على أن الاتحاد السوفييتي سيقف بحزم ضد الأعمال العدوانية للولايات المتحدة وضد سياسة منطق القوة[1]. وأكد الجانب السوفييتي باستمرار أن تحقيق الانفراج عملية ثنائية تتطلب جهوداً واقعية وجهوداً متبادلة من الغرب والشرق على السواء. ساعد الموقف الواقعي والصلب للحكومة السوفييتية على حدوث التحول الذي ظهر عام ١٩٧١ في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، واتفق ممثلو الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في فيينا على ضرورة تركيز الجهود في أيار ١٩٧١ لإعداد اتفاقية الحد من انتشار منظومات الدفاع الصاروخية.

في شباط ١٩٧١ تم التوقيع في موسكو وواشنطن ولندن على اتفاقية حظر نشر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في قيعان البحار والمحيطات، وفي أيلول ١٩٧١ وُقِّعت اتفاقيةٌ رباعية الأطراف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى وفرنسا حول برلين الغربية وفرضت على الأطراف الموقعة المساعدة على إزالة التوتر ومنع المضاعفات في منطقة برلين الغربية، واتخذت أيضاً مجموعة من التدابير في هذا الاتجاه، وقضى الاتفاق الذي تم التوصل إليه على أحد أهم الأسباب التي تعيق التقدم في المجالات الأخرى من العلاقات السوفييتية – الأمريكية.

جرى التوقيع في ٣٠ أيلول ١٩٧١ في واشنطن على اتفاقيات حول تدابير تخفيض خطر نشوء حرب نووية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وتدابير

---

(١) مواد المؤتمر ٢٤ للحزب الشيوعي السوفييتي. ١٩٧١، ص ١٩٦.

إقامة اتصال مباشر بين الدولتين[1]، وتم التوصل في ٢٠ تشرين الأول إلى اتفاقية تتضمن إرسال المعلومات العلمية إلى الولايات المتحدة من الاتحاد السوفييتي التي التقطتها المحطة السوفييتية الآلية مارس - ٣ بعد هبوطها على المريخ. شكلت هذه الحادثة أول اتفاقية من هذا النوع بين الدولتين. وتلتها المحادثات الأمريكية السوفييتية بفعالية حول توسيع العلاقات الاقتصادية .وتزايدت وتيرة التغيير الإيجابي في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بشكل ملحوظ.

أكد رئيس الولايات المتحدة في مؤتمره الصحفي في تشرين الأول ١٩٧١ أنه إذا قامت حرب عالمية جديدة، إذا حدثت حرب بين الدولتين القويتين جداً فإنه لن يكون هناك رابح والجميع خاسرون....أعتقد أننا نستطيع الاعتراف أيضاً بأن أية دولة عظمى لن تستطيع تحقيق التفوق الحاسم على الأخرى..... ولهذا السبب أرى أنه حانت اللحظة المناسبة لتسوية خلافاتنا، تسويتها مع الأخذ بعين الاعتبار آرائنا المختلفة، معترفاً بأنها مازالت عميقة ومعترفاً أيضاً بعدم وجود البديل عن ذلك[2]. عبَّر نيكسون في ٩ شباط ١٩٧٢ في رسالته إلى الكونغرس حول موضوعات السياسة الخارجية عن الثقة في الاستكمال الناجح لمحادثات الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية. ومع ذلك فقد أكدت الرسالة أن البيت الأبيض يطمح إلى تشجيع تلك الاتجاهات في السياسة السوفييتية التي تشير إلى الاستعداد للتغيير على مسارات التطور، وبعبارة أخرى تسهم بشكل ما إلى تآكل الاشتراكية. ولوحظت في الرسالة رغبة الولايات المتحدة القديمة في لعب الدور الرئيس في الأحداث العالمية[3].

---

(١) الاتحاد السوفييتي في الصراع من أجل نزع الأسلحة وثائق: موسكو، ١٩٧٧، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٢) New York Times, 1971, Oct. 13.

(٣) US Foreign Policy for the 1970's. The Emerging Structure of Peace. A Report to the Congress by R. Nixon, President of the US. Wash., 1972, p. 3, 18—19.

قام نيكسون في ربيع ١٩٧٢ بزيارة الاتحاد السوفييتي، وجرى اللقاء على أعلى مستوى بين البلدين في الفترة ما بين ٢٢ ولغاية ٣٠ أيار والذي شكل خطوة مهمة ليس في العلاقات الثنائية فقط وإنما في عملية الانفراج وتعزيز الأمن الدولي عامة. وقع الطرفان في أثناء اللقاء على اتفاقية «أسس العلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة» حيث أكد الجانبان أنه لا يوجد في العصر النووي أساسٌ آخرٌ لاستمرار العلاقات بيننا سوى التعايش السلمي، وأخذ الطرفان على عاتقهما مسؤولية الابتعاد عن المجابهة العسكرية والحيلولة دون نشوب حرب نووية، وإظهار ضبط النفس في علاقاتهما المتبادلة وتسوية الخلافات بالطرق السلمية[1].

اتفق قادة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على خطوات ملموسة في تقييد سباق التسلح: وُقِّعت اتفاقية في ٢٦ أيار حول منظومة الدفاع الصاروخية واتفاقية مؤقتة حول بعض التدابير في مجال الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية[2]. كذلك وُقِّعت اتفاقيات حول منع الحوادث في البحار والمحيطات والفضاء الجوي وحول التعاون في مجال الأبحاث واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وحماية البيئة والصحة والعلوم والتكنولوجيا. وحُدِّدت تدابير الإسهام في تطوير التجارة والعلاقات الاقتصادية الأخرى. ولتنفيذ تلك الاتفاقية وُقِّعت في تشرين الأول ١٩٧٢ معاهدة حول التجارة والائتمان وتسوية الحسابات وبعض مسائل الملاحة البحرية.

---

(١) البرافدا، ١٩٧٢، ٣٠ أيار.

(٢) دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في تشرين الأول ١٩٧٢.

احتلت موضوعات الانفراج في أوروبا مكاناً هاماً في المحادثات، فقد أكد الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في البيان المشترك على استعدادهما الإسهام في العمليات الإيجابية التي تحدث في القارة الأوروبية باتجاه الانفراج الحقيقي وتطوير علاقات التعاون السلمي بين الدول في أوروبا على أساس مبادئ سلامة الأراضي وعدم خرق الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في السيادة والاستقلال ورفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها[1]. وبعبارة أخرى عبرت الولايات المتحدة عن موافقتها على المبادئ الأساسية للتعايش السلمي التي اتخذتها أيضاً الدول الأوروبية، وتوصل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إلى اتفاق حول المشاورات متعددة الأطراف التي تتعلق بالتحضير للمؤتمرات والاجتماعات حول الأمن والتعاون في أوروبا. وأعلن نيكسون في جلسة مشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب خلال المباحثات أنه تم وضع حجر الأساس للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

ساهم تطور الحوار السوفييتي – الأمريكي في التقدم بدراسة مسألة التقليص المتبادل في القوات المسلحة والأسلحة وبالدرجة الأولى في أوروبا الوسطى. وتوصل الطرفان إلى توحيد الآراء في أن أية اتفاقية يجب ألا تسبب أضرارا لأمن أية دولة، أي تأكيد مبدأ الأمن الجماعي المتكافئ[2].

لقيت نتائج المحادثات في موسكو ترحيبَ الرأي العام الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزز في الحقيقة نشاط الأعمال في العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي، وأعلن عدد من الشركات الأمريكية عن

---

(١) البرافدا، ١٩٧٢، ٣١ أيار.

(٢) هناك أيضاً.

توقيع اتفاقيات مع مؤسسات التجارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي، إلا أن القوى المعادية للانفراج: التحالف المختلط من السياسيين اليمينيين المتطرفين، دوائر الصناعة الحربية، المعادون للشيوعية من جميع التيارات الذين يستخدمون غوغائية الدفاع عن الحقوق من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاشتراكية – تلقت الاتفاقيات الموقعة بالحراب. فقد اتخذ صراع هذه القوى ضد التحولات الإيجابية طابعاً حاداً بشكل خاص عندما طرح موضوع استكمال الانفراج السياسي بالانفراج العسكري. وطالب المجمّع الصناعي الحربي بتصليب موقف وفد الولايات المتحدة إلى محادثات الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية. وأخبروا نيكسون من واشنطن في أثناء محادثاته في موسكو أن «البنتاغون يكاد أن يثير التمرد علانية» وأن اللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات ترفض الموقف من اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية التي سبق أن وافقت عليها مسبقاً(١).

ومع ذلك فإن الجرعة المعطاة للانفراج بالمفاوضات في موسكو مازالت سارية المفعول. إذ أكد نيكسون الذي انتخب لفترة رئاسية ثانية في كلمته ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٣ على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع الاتحاد السوفييتي في مواضيع تقليص الأسلحة والعمل على منع المجابهة الخطيرة. استمرت المفاوضات في فيينا حول الأسلحة الاستراتيجية، وتم إعداد برنامج المحادثات حول تخفيض القوات والأسلحة في أوروبا الوسطى، وجرت مشاورات متعددة الأطراف في هيلسينكي منذ تشرين الثاني ١٩٧٢ وحتى حزيران ١٩٧٣ حول مسائل الأمن والتعاون.

(١) *Nixon R.* Memoirs, p. 615.

جرى التوقيع في لقاء القمة الذي عقد في حزيران ١٩٧٣ في الولايات المتحدة على اتفاقية منع حرب نووية، والتي تفرض على الطرفين التخلي عن أية أفعال يمكن أن تؤدي إلى تأزم العلاقات بين البلدين، وقدم الجانبان تعهداً بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الطرف الآخر وحلفائه وضد الدول الأخرى في ظروف يمكن أن تعرض السلام والأمن العالميين للخطر. تم أيضاً تنسيق المبادئ الأساسية للمفاوضات حول الحد المطرد للأسلحة الهجومية الإستراتيجية التي وضعت مهمة تسريع صياغة الاتفاقيات التي تقيد الأسلحة الهجومية الإستراتيجية من الناحيتين الكمية والنوعية، وأكد الطرفان أنه عند صياغة اتفاقيات جديدة يجب الاعتراف بمصالح الأمن المتبادل لبعضهما بعضاً، وكذلك فإن محاولات تحقيق مكاسب لطرف دون الآخر لا يمكن أن تتفق وتعزيز علاقات السلام بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. بحث مشاركو اللقاء أيضاً طرق وأشكال تطوير العلاقات التجارية –الاقتصادية بين كلتا الدولتين على نطاق واسع، وعلى أساس المنفعة المتبادلة طويلة الأجل.

تم التوقيع أيضاً بين حكومتي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على اتفاقية حول التعاون في مجال الزراعة وكذلك مجال النقل وأبحاث المحيطات وفي التعاون العلمي -التكنولوجي في ميدان استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية[١]. اتفق الطرفان على ضرورة عقد اللقاءات الدورية اللاحقة على أعلى المستويات.

تصاعدت في الوقت ذاته في الولايات المتحدة حملة سياسية معارضة للانفراج. وكتب ر. نيكسون في مذكراته لاحقاً: أدى اندماج القوى التي

(١) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، الجزء ٢ ص ٦٩٨.

كانت تقف على طرفي نقيض من الطيف السياسي إلى إنشاء تحالف غريب... قرر الليبيراليون والصهاينة الأمريكيون أن الوقت قد حان لتحدي... السياسة السوفييتية في مجال الهجرة.... ومن ناحية أخرى فقد عارض المحافظون عملية الانفراج تقليدياً، لأنها تناقض المعارضة الإيديولوجية للاتصالات مع الدول الشيوعية(١). ويكمن السبب في تشكيل هذا الائتلاف في الطلب الذي أرسله الرئيس نيكسون في نيسان ١٩٧٣ إلى الكونغرس لمنح الاتحاد السوفييتي ميزة وضع الدولة الأكثر رعاية.

صادق مجلس النواب الأمريكي في كانون الأول ١٩٧٣ على مشروع قانون الإصلاح التجاري مع تعديل جاكسون – فينيك الذي يحرم الاتحاد السوفييتي عملياً ميزة وضع الدولة الأكثر رعاية في التجارة مع الولايات المتحدة و لأنها اشترطت متطلبات غير مقبولة للاتحاد السوفييتي وتشكل تدخلاً مباشراً في شؤونه الداخلية.

كتب نيكسون: اتخذ نشاط القوى المعارضة للانفراج في الولايات المتحدة عشية اللقاء الثالث على مستوى القمة أبعادا تشكل على الأغلب معركة ضارية حاسمة في أمريكا وليس في الاتحاد السوفييتي،حيث نشاط القوى وصل إلى حالة محمومة تقريباً في الوقت الذي قررت الذهاب إلى الاتحاد السوفييتي(٢). وسعوا إلى وقف التجارة مع الاتحاد السوفييتي. إضافة إلى ذلك تضافرت هذه القوى ضد أن يتكلل اللقاء الثالث بالخرق في مجال الحد من الأسلحة النووية الهجومية أو على الأغلب حظر تجارب الأسلحة النووية في باطن الأرض. ظهرت معارضة المجمع الصناعي الحربي للاتفاقية الجديدة في الحد من الأسلحة

(١) *Nixon R.* Memoirs, p. 870.

(٢) Ibid.

الاستراتيجية في جلسة مجلس الأمن القومي في ٢٠ حزيران ١٩٧٢، حيث دافع وزير الدفاع ج. شليسينجر بحزم عن نهج البنتاغون الرافض لأية اتفاقية حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي لا تضمن التفوق العسكري الأمريكي الساحق. ويجب الأخذ بعين الاعتبار الوضع المعقد الذي وجدت نفسها فيه إدارة نيكسون في فترة فضيحة ووتر غيت.

عقد اللقاء الثالث خلال الفترة ٢٧ حزيران – ٣ تموز ١٩٧٤ في موسكو بين قادة البلدين وتم التوقيع على بروتوكول مكمل لمعاهدة الحد من منظومة الدفاع الصاروخية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة التي تتضمن تقليص عدد المناطق التي تنتشر فيها منظومات الدفاع الصاروخية وبالتالي عدد صواريخ هذه المنظومات الصاروخية، وكذلك الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت سطح الأرض. وقع الطرفان بروتوكول مكمل للمعاهدة الذي ينظم تبادل المعلومات ذات الصلة بهدف تأمين السيطرة على الوسائط التقنية الوطنية من أجل تنفيذ التزامات الأطراف بحسب الاتفاقية والإعلان المشترك عن التدابير الموجهة لإزالة خطر استخدام الوسائط في الأغراض العسكرية التي تؤثر على البيئة. وتقدم الجانب السوفييتي في أثناء اللقاء بمقترحات على طريق التحسين المتزايد في الوضع الدولي (حول إخلاء البحر المتوسط من جميع السفن الحربية والغواصات السوفييتية والأمريكية الحاملة للأسلحة النووية وحول منع جميع التجارب النووية وغيرها). إلا أن الوفد الأمريكي رفض هذه المقترحات.

جرى خلال زيارة نيكسون إلى الاتحاد السوفييتي تبادل الآراء حول الموضوعات التي تتعلق بعقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، حول المفاوضات في فيينا، حول مشكلة التسوية السلمية في الشرق الأوسط

والمشكلات الدولية الأخرى. وورد في البيان المشترك أهمية استكمال الانفراج السياسي بتدابير الانفراج العسكري[1].

إن الاتفاقيات والمعاهدات التي تم التوصل إليها بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٤ كانت تعني تقدماً كبيراً على طريق تعزيز الأمن الدولي والثقة المتبادلة. وتمت صياغة المبادئ السياسية الأساسية في العلاقات المتبادلة بين الدولتين، ونفذت خطوات جدية للحد من الأسلحة الاستراتيجية والعادية، والحلول الوسط التي تم التوصل إليها حول عدد من المشكلات الدولية المعقدة و التوسع في التعاون التجاري – الاقتصادي والعلمي التقني. تم إعداد «مدونة السلوك» في أثناء المحادثات التي يجب أن تحدد العلاقات المتبادلة بين الدولتين وتحركاتها على المسرح الدولي. وبينت القرارات المشتركة المتخذة إمكانية قيام الدولتين بتحقيق نتائج ملموسة عن طريق المفاوضات، وأن هذه هي الطريقة الوحيدة المعقولة والواقعية حتى في ظروف العصر النووي.

٥ - الهزيمة في فيتنام:

بقي العدوان الأمريكي في فيتنام العقبة الكبيرة على طريق التطور المتزايد في عملية الانفراج. بعد الإعلان عن الهدف في تحسين العلاقات مع الدول الأخرى فإن الولايات المتحدة من خلال (فتنمة) الحرب وسّعت نطاق أعمالها الحربية في جنوب شرق آسيا، فقد قامت القاذفات الاستراتيجية الأمريكية

---

(١) وثائق ومواد اللقاء الثالث السوفييتي الأمريكي علة مستوى القمة، ٢٧ تموز ١٩٧٤. موسكو، ١٩٧٤، ص ٧٠.

B-٥٢ منذ آذار ١٩٦٩ وحتى أيار ١٩٧٠ - والمنتشرة على جزيرة غوام وأوكيناوا - بقصف شامل للمناطق الكومبودية المتاخمة للحدود الفيتنامية الجنوبية، وفي ١٨آذار ١٩٧٠ وبدعم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية استلمت مجموعة «لون هول» الموالية لأمريكا الحكم في كومبوديا، في أيار ١٩٧٠ تدخلت القوات الأمريكية - السايغونية في كومبوديا وفي كانون الثاني – شباط ١٩٧١ في لاووس. وجرت عسكرة فيتنام الجنوبية على قدم وساق، حيث درّب البنتاغون وزوّد جيش سايغون بالأسلحة الحديثة بتكلفة بلغت مليار دولار سنوياً. وقد أعطى تشكيل جيش سايغون العميل انطباعا عن أن نيكسون سحب قواته رمزياً من فيتنام الجنوبية، علماً أن التدخل الأمريكي في فيتنام لم يتراجع وإنما تزايد على الأغلب. تزايدت بشكل خاص أعمال قصف أراضي دول الهند الصينية وتكررت أعمال استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب القذرة وغيرها من العمليات الانتقامية.

ألقت الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٣ في فيتنام ٦,٤ ملايين طن من القنابل (في الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٨ حوالي ٢,٨ مليون طن)[١]. كان هدف الولايات المتحدة من تطبيق استراتيجية الأرض المحروقة تخويف القوى الوطنية في فيتنام. وحسب شهادات العاملين في البيت الأبيض فإن نيكسون سعى إلى تكوين انطباع أنه مستعد لأي عمل كان حتى إذا اضطر إلى استخدام الأسلحة النووية من أجل تحقيق الانسحاب من فيتنام بالشروط الملائمة والمناسبة للولايات المتحدة الأمريكية[٢]. وأدى استمرار العدوان الأمريكي في جنوب شرق آسيا - خلافاً لوعود ما قبل الانتخابات - إلى نمو الحركة الجماهيرية

---

(١) *Ball G. W.* Diplomacy for a Crowded World. N. Y., 1976, p. 74.

(٢) *Haldeman H.* The End of Powers. N. Y., 1978, p. 122.

المناهضة للحرب في الولايات المتحدة. ففي ١٣ أيار أدخل السيناتور ف. تشيرتش و ج. كوبر تعديلاً على التشريع القاضي بمنع تمويل العمليات الحربية الأمريكية في كومبوديا. وتم اعتماد التعديل بما فيها عددٌ من التدابير الأخرى التي تقيّد مخصصات الإنفاق على الحرب في الهند الصينية.

شنت القوات الوطنية في فيتنام الجنوبية في آذار ١٩٧٢ هجوما واسعا ضد قوات نظام سايغون العميل ووضعته على حافة الانهيار. وبدأت الولايات المتحدة تصعيد عملياتها الجوية ضد قوى الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية استمراراً لدعم النظام العميل التابع لها. وقررت واشنطن على المستوى الدبلوماسي وضع مسألة محددة فقط ألا وهي احتواء «جمهورية فيتنام الديمقراطية» أي تطبيق مبدأ «الربط» من جديد. وأكد نيكسون في لقائه كيسينجر ضرورة وضع مسألة فيتنام على رأس جدول الأعمال ورفض مناقشة أية موضوعات أخرى وخاصة التجارية.... قبل أن يؤكد السوفييت التزاماتهم بمساعدة (الولايات المتحدة –المؤلف) على إنهاء الحرب في فيتنام وبالشروط الأمريكية[١].



نهاية مشينة.طيار أمريكي أسير

أسقطت طائرته في سماء فيتنام

---

(١) *Nixon R.* Memoirs, p. 587—588.

أخفقت هذه الحسابات، ولم تنجح محاولات الولايات المتحدة في إخافة جمهورية فيتنام الديمقراطية بالتهديد بأعمال عدوانية جديدة قاسية. عندها باشرت واشنطن بتوسيع عملياتها الحربية ضد فيتنام الديمقراطية، علماً أن موظفي البيت الأبيض يعرفون جيداً أن هذه الأعمال العدوانية الجديدة في فيتنام ستؤدي إلى الاحتجاج ضد القصف في داخل البلاد وإلى إفشال اللقاء المزمع عقده على مستوى القمة، إلا أن الرغبة في إنقاذ نظام سايغون بأي ثمن طغت على جميع الاهتمامات الأخرى(١). لم يكن نيكسون راضياً عن خطط قصف القاذفات الأمريكية لأراضي فيتنام التي أعدها البنتاغون وخاصة بأبعادها الصغيرة كتب نيكسون إلى كيسينجر: لا أتفق بالكامل مع تلك الخطط التي اقترحها العسكريون وذلك فيما يتعلق بالعمليات الجوية المهم العمل أكثر من ذلك(٢).

لم تكن حسابات البيت الأبيض واقعية حتى بالنسبة للبنتاغون حيث عرفوا أن أية ضربات جوية على هانوي - هاي فون لن تنقذ فيتنام الجنوبية إذا لم يكن الفيتناميون الجنوبيون قادرين على الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم(٣). ومع ذلك فقد أعلن نيكسون في جلسة مجلس الأمن القومي في ٨ أيار ١٩٧٢ قراره بقصف هانوي - هايفون وتدمير مرافئ وسواحل فيتنام الديمقراطية من الجو. استخدم في فيتنام حوالي ٤٠% من الطيران التكتيكي و٦٠% من الطيران الاستراتيجي وتزايدت بشكل كبير أعمال قصف الأراضي الفيتنامية من قبل القاذفات الجوية الأمريكية. أدت الأعمال الاستفزازية الخطيرة للولايات المتحدة إلى تفاقم الوضع الدولي ولكنها لم تستطع كسر إرادة الكفاح الوطني

---

(١) Ibid., p. 602.
(٢) Ibid., p. 600, 606.
(٣) Ibid., p. 600.

للشعب الفيتنامي. فقد وقف إلى جانب الشعب الفيتنامي شعوب الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية وجميع القوى التقدمية. أعلن الاتحاد السوفييتي وأعضاء حلف وارسو في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٢ أنهم سيقدمون المساعدة والدعم الضروريين لجمهورية فيتنام الديقراطية ولاووس وكومبوديا الآن وفي المستقبل لصد العدوان. وفيما يتعلق بقصف الطيران الأمريكي لهانوي وهايفون فقد نشرت وكالة تاس السوفييتية إعلاناً طالبت فيه بحزم بالوقف الفوري للقصف والأعمال العسكرية الأخرى ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية. الطريق الوحيد لحل مشكلة الهند الصينية هو المحادثات من دون محاولات الابتزاز والإملاء[١]. وتأكيدا على الحزم في تقديم الدعم إلى فيتنام أوفدت الحكومة السوفييتية في حزيران ١٩٧٢ وفداً رسمياً إلى هانوي. وتم إعداد التدابير اللازمة أثناء المحادثات من أجل التوسع المطّرد للتعاون العسكري بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية فيتنام الديمقراطية[٢].

كان على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن التسوية السلمية بعد فشل محاولاتها في الحل العسكري للمشكلة الفيتنامية. في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٣ وبعد محادثات مطوَّلة في باريس وقع ممثلو جمهورية فيتنام الديمقراطية والحكومة الثورية المؤقتة في جمهورية فيتنام الجنوبية وجمهورية فيتنام اتفاقية حول إيقاف الحرب وإعادة السلام إلى فيتنام، والتي تضمنت فرض احترام استقلال وسيادة ووحدة وسلامة الأراضي الفيتنامية[٣]. أكدت اتفاقية باريس على النصر الكبير الذي حققه الشعب الفيتنامي وجميع القوى

(١) البرافدا، ١٩٧٢، ١٧ نيسان.

(٢) تاريخ السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي، الجزء ٢، ص ٤٧٤.

(٣) البرافدا، ١٩٧٣، ٢٦ كانون الثاني.

التقدمية والمحبة للسلام. ففي ٢١ شباط ١٩٧٣ تم التوقيع على اتفاقية استعادة السلام وتحقيق الوفاق الوطني في لاووس، واستكمل انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية في ١٨ آذار ١٩٧٣. انتهى التدخل المسلح للولايات المتحدة الأمريكية الذي امتد لسنوات طويلة والذي جلب الكثير من الويلات والمصائب والدمار التي لا تعد ولا تحصى لشعوب الهند الصينية بهزيمة لا مثيل لها.

لم تتوقف الولايات المتحدة يوماً عن دعم نظام سايغون العميل مشجعة على استمرار الحرب الأهلية. وقدمت ٢,٢٧ مليار دولار كمساعدة مالية لسايغون في عام ١٩٧٣، وتبعتها مساعدة إضافية ١ مليار دولار في ١٩٧٣ – ١٩٧٤[1]. أشار كيسينجر بتحليله لدروس الحرب في فيتنام إلى«أنه بعد تجربة فيتنام المريرة فهمت أمريكا أنّها لا تمتلك القوة اللازمة لحل أية مشكلة، ونعرف أن لتأثيرنا حدود»[2].

قيّد العدوان في فيتنام إلى حد كبير حرية أعمال الولايات المتحدة في المناطق الأخرى من الكرة الأرضية، ومع ذلك فإن واشنطن استمرت في عدد من الحالات العمل بحسب العادة في التدخل العالمي، ففي نهاية عام ١٩٧١ عندما تفاقم الوضع بين الهند والباكستان سارعت الولايات المتحدة إلى دعم الباكستان وساهمت بذلك في تدهور الوضع. وقدمت مساعدة عسكرية واقتصادية لنظام يحيى خان الذي حاول قمع الحركة الوطنية التحررية بعنف وتعسف كبيرين في الباكستان الشرقية. بعد بدء الأعمال العسكرية في كانون الأول ١٩٧١ أعلنت

---

(١) Vietnam. A Staff Repsrt Prepared for the Committee on Foreign Relations, United States Senate. Wash., 1974, p. 8, 21, 25.

(٢) The Department of State Bulletin, 1975, Dec. 15, p. 842.

الولاياتُ المتحدةُ الهندَ – دولةً معتديةً، وأوقفت مساعدتها الاقتصادية لها وأرسلت المجموعة البحرية الحربية العملياتية وعلى رأسها حاملة الطائرات «إنتربرايز» إلى خليج البنغال. ساعد ذلك على تدهور الوضع في المنطقة واشتدت المجابهة. إلا أن انشغال الولايات المتحدة في الهند الصينية عرقل التدخل العسكري المباشر في الصراع الهندي والباكستاني. وكان للتحذير الحازم للاتحاد السوفييتي تأثيراً رادعاً في أنه لن يقف موقف المتفرج في حال تدخل طرف ثالث في شبه الجزيرة الهندية. بعد هزيمة القوات الباكستانية في الباكستان الشرقية لدى الصراع بين الهند والباكستان تم توقيع اتفاقية وقف الأعمال القتالية.

قدمت واشنطن الدعم للقوى والأنظمة الرجعية وفي عدد من الحالات دعم انقلابات الثورة المضادة في محاولة لمنع التحولات الاجتماعية الجذرية في الدول النامية. إذ تم إسقاط حكومة السيلفادور اللندي الديمقراطية الشرعية الذي انتخب بإرادة الشعب في تشيلي في أيلول ١٩٧٣ وذلك نتيجة للتآمر الذي أعدته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ليحل محلها الدكتاتور العسكري الفاشي بينوتشيت. وبالتركيز على نمو الاستثمارات الخاصة والتجارة كوسيلة لتعزيز التأثير الأمريكي في الدول النامية، خفَّضت الولايات المتحدة المساعدة الاقتصادية (في دول الشرق الأوسط – ٧٥%، أمريكا اللاتينية – ٢٥% وإفريقيا – ٨% بالمقارنة مع النصف الأول من الستينيات)[1]. وكان لدعم ومساعدة الدول الاشتراكية تأثيرٌ في توفير الإمكانات للدول النامية لتغيير بعض ظروف العلاقات المتبادلة مع الولايات المتحدة غير الملائمة لها للقيام بتأميم المنشآت الأجنبية.

---

(١) السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة، الجزء ١، ص ٢٦٨.

استمرت واشنطن بتقديم المساعدة المالية والعسكرية الهائلة «لإسرائيل» التي تنتهج السياسة العدوانية التوسعية ضد الدول العربية وضد منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير. ففي تشرين الأول ١٩٧٣ نشبت الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة والتي حملت الحكومة السوفييتية مسؤولية الحرب كما ورد في تصريحاتها في ٨ تشرين الأول ١٩٧٣ بالكامل على إسرائيل وعلى تلك الدوائر الرجعية الخارجية التي تؤيد «إسرائيل» في طموحاتها التوسعية العدوانية[1]. استطاعت الدول العربية محاربة «إسرائيل» وكبدتها خسائر كبيرة أثناء الحرب بالاعتماد على الدعم القوي من جانب الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى. سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم المساعدة لإسرائيل ٢,٢ مليار دولار وكذلك إمدادها بالأسلحة كما ونوعا، الأمر الذي أطال مدة الحرب. ووضعت قواتها الاستراتيجية في درجة الجاهزية الكاملة كتهديد للاتحاد السوفيتي الذي يدعم الدول العربية في قضاياها العادلة.

أثار الاتحاد السوفييتي من خلال بذل الجهود النشيطة والمتنوعة لحل النزاع في الشرق الأوسط بالوسائل السلمية، موضوع الأعمال المشتركة للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على اتجاه استعادة السلام في الشرق الأوسط أمام حكومة الولايات المتحدة (في أثناء المحادثات السوفييتية - الأمريكية في موسكو في تشرين الأول ١٩٧٣ وفي رسائل القيادة السوفييتية الخاصة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون). اتخذ مجلس الأمن الدولي في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ بمبادرة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة قراراً اقترح على الأطراف المتحاربة وقف الأعمال القتالية فوراً والانتقال إلى المفاوضات الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والمتين على أساس قرار مجلس

(١) البرافدا ، ١٩٧٣، ٨ تشرين الأول.

الأمن الدولي تاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣[١]. وتم تجميد عملية السلام في الشرق الأوسط فيما بعد من الولايات المتحدة وإسرائيل.

رداً على الدعم الواسع من الإدارة الأمريكية للسياسة العدوانية التوسعية الإسرائيلية أعلنت الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك في تشرين الأول ١٩٧٣ وقف صادرات النفط إلى الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى. وبغض النظر عن المعارضة القوية للولايات المتحدة، وبدعم من الدول الاشتراكية مررت الدول النامية في الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٥ عن طريق منظمة الأمم المتحدة إعلان برنامج العمل لإقامة النظام العالمي الجديد وميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول، وقراراً وصف الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية وغيرها. رفضت واشنطن قطعياً خطوة الدول النامية، وهددت باستخدام القوة في حال تكرار حظر تصدير النفط مرةً أخرى. وينص قانون ١٩٧٥ على عقوبات اقتصادية ضد الدول الأعضاء في منظمة أوبك أو التي تقيد وصول الشركات الأمريكية إلى موادها الخام.

لا يمكن تقييم السياسة الخارجية الأمريكية في عهد نيكسون بمستوى واحد.ومع وصوله إلى السلطة في الفترة التي تميزت بأزمة سياسة «الحرب الباردة»، اقتراب الهزيمة العسكرية الكاملة في فيتنام، وتنامي الحركة المناهضة للحرب في البلاد، اتخذت الإدارة الجديدة عدداً من التدابير لتطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى. وأوضح نيكسون في رسالته إلى الكونغرس في ٣ أيار ١٩٧٣ إن الحاجة إلى تغيير سياستنا أملتها ضرورة ملاءمتها ليس فقط مع الحقائق الجديدة في العالم، وإنما مع المشاعر

---

(١) تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي الجزء ٢، ص ٥٣٣.

الجديدة في البلاد أيضاً. ولم يرغب الكثيرون من الأمريكيين في الدعم غير المشروط لجميع مفاهيم الدور الأمريكي في فترة ما بعد الحرب في العالم، الذي استنزف مواردنا المالية وخاصة النفسية(١).

أدى انتقال الإدارة الجديدة إلى موقف الواقعية تجاه عدد من المشكلات السياسية الخارجية إلى تحسين إمكانية حل المشكلات العالمية في العصر الحديث وبالدرجة الأولى إزالة خطر تهديد الحرب النووية، إلا أن هذه الإمكانات لم تنفذ على أرض الواقع. فقد لعب الهجوم المعاكس للدوائر الأكثر رجعية في الطبقة الحاكمة الأمريكية دوراً هاماً في عرقلة الاتجاهات البناءة، تلك الدوائر التي عملت ما بوسعها لتعطيل الانفراج وتحويل البلاد إلى سكة سباق التسلح من جديد وإلى المجابهة الخطيرة بهدف تحقيق التفوق الخيالي على الاشتراكية.



(١) US Foreign Policy for the 1970's. Shaping a Durable Peace, p. 4.



الفصل العاشر

الحقائق والقرارات السياسية

١ - شبح الكساد العظيم من جديد:

تقبع العمليات المرتبطة بالتفاقم المتزايد لتناقضات النظام الرأسمالي في بدايات المرحلة الحديثة لتطور الولايات المتحدة، وانطلقت دوافع الأزمة الاقتصادية العالمية تحديداً من الولايات المتحدة في منتصف السبعينيات. وبدأت تظهر دلائل فائض الإنتاج هنا في نهاية ١٩٧٣، أي بعد أربع سنوات من الكساد السابق، وبلغت الأزمة ذروتها في عام ١٩٧٥ عندما انخفض حجم الإنتاج الصناعي بالمقارنة مع ١٩٧٣ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي تقريباً إلى ٦% وفي مراكزه الصناعية أكثر من ٧%[١]

المثير في الموضوع أن أزمة ١٩٧٣ -١٩٧٥ ظهرت في الولايات المتحدة أكثر قوة مما هي في الدول الرأسمالية الأخرى المتطورة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أبعاد تخفيض الإنتاج الصناعي وضخامة واستمرارية البطالة وعمق مرحلة السقوط وغيرها من المؤشرات الأخرى فإن هذه الأزمة تخطت جميع الكوارث الاقتصادية التي حلت بالرأسمالية الأمريكية بدءاً من أزمة ١٩٣٧ – ١٩٣٨، إلا أنها كانت أقل حدة من الكساد العظيم ١٩٢٩ – ١٩٣٣.

---

(١) تقويض الدعائم القديمة: تناقضات النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية. موسكو، ١٩٨٤، ص ١٨٧. ريمالوف ف.ف.

وتوضحت إلى حد كبير جميع الاتجاهات التي لوحظت أو لم تتوضح في أثناء فترة كساد ١٩٦٩ - ١٩٧٠ في عملية تكوين الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام في الولايات المتحدة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات.

بالنظر إلى هذه الحقيقة وإلى ذلك الظرف، فإنه في جميع حالات الكساد الاقتصادي في السنوات اللاحقة كانت هذه الاتجاهات بالتحديد هي التي تحدد خصائص حالات الأزمات؛ التي يمكن اعتبارها جديدة لا مثيل لها في الماضي. ويعزى ذلك للأسباب الآتية. أولاً: خرق العلاقة التقليدية بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي بين التطور التنازلي في مرحلة الأزمة وحركة الأسعار مثلا، قبل أزمة الستينيات و١٩٧٣ - ١٩٧٥ ترافق تخفيض الإنتاج دائما بهبوط حاد للأسعار ومن ثم ارتفاع الأسعار وبالتضخم الخارج عن السيطرة. ثانياً: نمو البطالة أولا وتزايد عدد جيش العمال الاحتياطي كانت السمة التي تميز فترات الأزمة الاقتصادية مصحوبة بانخفاض أجور العمل. غير أن أزمة ١٩٧٣ – ١٩٧٥ لم تؤد إلى هبوط أجور العمل. ثالثاً: بغض النظر عن بعض نمو الإنتاج الاقتصادي في مرحلة الخروج من الأزمة (بدءاً من ١٩٦٧) وحتى عدة سنوات لاحقة فقد حافظ مستوى البطالة على ارتفاعه عملياً في الولايات المتحدة كما في ذروة الأزمة(١).

أظهرت خصوصيات الأزمة هذه - التي كانت أقوى مما في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات - عدم قدرة الوسائل الحكومية على تنظيم الاقتصاد وكذلك المبادئ الكينزية الكامنة في تلك الوسائل. كتبت مجلة نيوزويك في هذا الخصوص:

---

(١) أنظر المزيد: الأزمات الاقتصادية للرأسمالية الحديثة. موسكو، ١٩٨١، ص ١٥٤ - ١٧٠. بيلتشوك أ.إ.

كشفت موجة تضخم السبعينيات نقاط الضعف اللافتة في النظرية الكينزية، **(العنصر الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكينزية هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة عدم التوازن لفترة طويلة. لذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها جون مينارد كينز إلى تدخل الحكومة للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو. - المترجم)**، ولم يعد بالإمكان إدخال العالم الواقعي في الأطر النظرية القديمة(١).

سبقت الأزمة الدورية في فائض الإنتاج ١٩٧٣ – ١٩٧٥ الناتج عن فرط الإنتاج الضعف الحاد لمواقع الولايات المتحدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وظواهر الأزمات في المجال المصرفي وعدم الاتساق مع التذبذب المتكرر والانعكاس في مسار الحكومة في مجال الائتمان والسياسة المالية. قوضت هذه الظواهر اقتصاد الولايات المتحدة، وجعلت فترات الإنعاش غير مجدية. ولكن الأسباب المباشرة لأزمة منتصف السبعينيات هي هبوط قدرات الجماهير الواسعة على الدفع وانهيار أسعار العملة وارتفاع الأسعار.

كانت النفقات الاستهلاكية تشكل، عادة، عامل مقاومة اتجاهات الأزمات في الاقتصاد. إلا أن ارتفاع الأسعار على السلع الاستهلاكية والمستمر من دون توقف في ظروف تضخم السبعينيات حتى في حالة الأزمة، ومع جيش هائل من العاطلين عن العمل حصل ما لم يسبقه شيء مماثل في تاريخ الولايات المتحدة من حيث الاستمرارية والعمق، وهو هبوط الدخل الحقيقي للأمريكيين، فقد انخفضت أجور العمال والموظفين بنسبة ١% في عام ١٩٧٣ و٥% في عام ١٩٧٥ والتي هي أقل من مستوى عام ١٩٦٥(٢). وأدى الارتفاع

---

(١) Newsweek. 1976, vol. 87, N 20, p. 49.

(٢) Economic Report of the President, 1976. Wash., 1976, p. 205.

الحاد في أسعار السلع الاستهلاكية والوقود في نهاية ١٩٧٣ إلى انخفاض نفقات الاستهلاك الحقيقية ليس على سلع الاستخدام طويل الأمد وإنما على أنواع السلع والخدمات الأخرى. ففي حالة زيادة محدودة لأجور العمل الاسمية للعاملين الأمريكيين خلال الفترة ١٩٦٧ -١٩٧٧ ازداد المستوى الحقيقي بنسبة ٥,٢% مع ارتفاع الأسعار والضرائب وانخفاض قيمة العملة. سمح هذا الوضع بالتحديد لمجلة «تايم» الإعلان أن رفع الأجور يعدُّ سخرية. وبالمقارنة مع الستينيات فإن هذا النمو في مستوى المعيشة مساوي عملياً للصفر(١).

أدت زيادة الإنتاج غير القابل للتسويق والتناقض الكبير في مؤشرات الطلب الجماعي للسكان بدءا من منتصف عام ١٩٧٣ إلى الهبوط الحاد في الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الذي شمل عملياً جميع مجالات الصناعة. وبيّن مؤشر هبوط مستوى الإنتاج (مقارنة الحد الأقصى لما قبل الأزمة مع الحد الأدنى مستوى عام ١٩٦٧ = ١٠٠) خلال ١٩٧٤ – ١٩٧٥ فيما يتعلق بأهم مجالات الصناعة على الشكل الآتي: الإنتاج الصناعي بشكل عام ١٣١,٩ و١١١,٧، المعادن – ١٢٩,٨ و ٨٧، المعادن الملونة – ٢٠٥,٣ و ١٣٩,٦، صناعة النسيج ١٤٥,٣ و ٩٦,١ وإلخ(٢)... تجدر الإشارة إلى أنه في أطوار الأزمات التي تسبق الدورة الصناعية لعدد من الصناعات (الجوية الفضائية، الإلكترونية، بعض المجالات الكيميائية) لم تمر بحالة هبوط طويل الأمد التي عانت منها في الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٥ وهذا يعني أن الأزمة شملت المجالات التقليدية في الاقتصاد الأمريكي وكذلك المجالات الجديدة التي نتجت في أعقاب الثورة العلمية التكنولوجية.

---

(١) Time, 1977, vol. 109, N 17, p. 23.

(٢) Business Statistics. Wash., 1977, p. 10, 12.

كما في جميع الحالات السابقة، فقد سبقت حالة الأزمة هذه موجة إفلاس المؤسسات الرأسمالية. ففي عام ١٩٧٤ – ١٩٧٥ أفلست ما يزيد على ٢١ ألف شركة في البلاد. وقد كان من بين المفلسين الشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة وحتى (الضخمة) – السكك الحديدية والتجارية واتحادات المصارف. وأصبحت على وشك الإفلاس شركات صناعة الطائرات الرائدة مثل لوكهيد، وهرومان، وشركات طيران النقل، وترانس إيرلاينز وورلد إير بان أميريكان وانهارت مالياً في عام ١٩٧٤ المصارف التجارية الكبيرة مثل يونايتد ستينس ناشيونال بنك أوف سان دييغو مع ودائع بقيمة ١ مليار دولار، فرانكلين ناشيونال بنك مع ودائع ٤,٥ مليار دولار. ويشكل هذا أكثر بـ ١٥ مرة من الأرباح بعد احتساب الضرائب. وهذا يؤكد كما يقول خبراء الاقتصاد الأمريكيين على أن الاقتصاد الأمريكي مبنيٌّ على القروض.

أدت أزمة ١٩٧٣ – ١٩٧٥ إلى تقليص حاد في الوظائف وتزايد عدد جيش العاطلين عن العمل، فقد انخفض عدد الموظفين في الاقتصاد الأمريكي البالغ في تموز ١٩٧٤ – ٢,٨٦ مليون موظف في آذار ١٩٧٥، وبالتالي فإن عدد العاطلين عن العمل - بحسب المعطيات الرسمية - ازداد في أيار ١٩٧٥ حتى ٨,٣ مليون بالمقارنة مع ٤,٥ مليون في أيار ١٩٧٥[١]. إلا أن جيش العاطلين عن العمل كان أكبر بكثير حسب الأبعاد الحقيقية لهذه الأزمة. هذا وشعر خلال عام ١٩٧٥ حوالي ٢١ مليون نسمة بضغط البطالة، أي أنهم عاشوا فترة من الزمن بلا عمل، وبلغت مدة تسريح ٩,٢ مليون موظف عن العمل حتى ١٥ أسبوع وأكثر[٢]. واختلف تأثير البطالة على شرائح العمال الأمريكيين المتنوعة. وكان

(١) Handbook of Cyclical Indicators. Wash., 1977, p. 87, 118.

(٢)Monthly Labor Review, 1976, N 11, p. 47.

الشباب والنساء وممثلي الأقليات وبالدرجة الأولى السود خلال فترة الأزمة ١٩٧٣ – ١٩٧٥ هم الأكثر معاناة من غيرهم. وبلغت نسبة البطالة الاجتماعية العامة بعد الخروج من الأزمة ٧% في عام ١٩٧٧ و٢, ٦% بين البيض و٢, ١٤% من غير البيض و ١, ١٣% بين الشباب (من سن ١٦ - ٢٤ سنة)[١].

لم تكن العوامل الداخلية فقط سبباً في ظهور الصفات المميزة للأزمة في الولايات المتحدة وكذلك آثارها المطوّلة التي حددت أبعادها. كان سببها إلى حد بعيد تفاقم التناقضات الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي التي كان يرتبط بها الاقتصاد الأمريكي بعُقَدٍ لا انفصام لها. بدت مشكلات الاقتصاد العالمي الهيكلية كظاهرة عفوية لا تخضع لسيطرة وتنظيم القوى، على الرغم من أنه في السنوات السابقة وبجهود الدول الرأسمالية الرائدة ومدراء الشركات متعددة الجنسيات تم تحضير مختلف الأدوات لتنظيم مشابه (كأجهزة تنسيق وتخطيط لتلك الشركات نفسها ولقاءات دورية لزعماء الدول الرأسمالية المتقدمة «النادي الروماني» وإلخ..... وأصبح واضحاً أن عملية التدويل الرأسمالي للإنتاج تفوقت كثيراً على قدرات تنظيم الدولة الاحتكاري على المسرح الدولي.

أصبح التشابك المتناقض مع كل من أزمات الطاقة والمواد الخام وكذلك التفاقم الحاد لمشكلات النظام المالي والنقدي العالمي على حد سواء السمة الأساسية لأزمة الإنتاج المفرط في الولايات المتحدة. وكان لتعزيز تضامن الدول المنتجة للنفط الذي تم التعبير عنه في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط «منظمة الأوبيك» دوراً في تسريع حدوث أزمة الطاقة، ذلك الأمر الذي أدى في السبعينيات إلى إضعاف مواقع الاحتكارات النفطية وإلى فقدانها

(١)Ecologist Quarterly, 1977, N 2, p. 45.

السيطرة على أسعار النفط في العالم. وساهم الارتفاع الحاد لأسعار الوقود ومنه لتكاليف الطاقة (بنسبة ٥٥% في عام ١٩٧٤ و١٨% في عام ١٩٧٥ في نمو التضخم وفي تخفيض قدرة السكان على الإنفاق في الولايات المتحدة[١]. إضافة إلى ذلك فإن زيادة أسعار النفط في العالم والمنتجات النفطية أدت إلى عجز كبير في الميزان التجاري (والذي ساعد بدوره على إضعاف مواقع الدولار في أسواق العملات العالمية).

أعرب المدير السابق للفرع الأوروبي للبنك الدولي للتنمية والتعمير أ. كاراش عن اعتقاده بأن نفس الدور المصيري في مجموعة الأسباب التي أدت إلى الأزمة تقوم به ظواهر الأزمات في النظام النقدي العالمي، الذي بدأ الانهيار الفعلي فيه بإلغاء نيكسون لمبدأ ارتباط الدولار بالذهب، أي رفض المبدأ الأساسي في نظام بريتون – وودز القائم.

كشفت أزمة ١٩٧٣ – ١٩٧٥ تبعية الدول بالاستيراد وبالسوق الاقتصادية والتجارة الخارجية عامة. ففي عام ١٩٧٣ بلغت حصة الواردات لاستهلاك المنغنيز في الولايات المتحدة ٩٨% والكوبالت ٩٦% والزنك ٦٣% والقصدير ٨٦% والنيكل ٧٢% والكروم ٩١%[٢]. تفاقم التنافس بشكل غير مسبوق خلال سنوات الأزمة بين الدول الرأسمالية المتقدمة في السوق العالمية مع تراجع دور الولايات المتحدة في عدد من المجالات المهمة. فقد تفوقت ألمانيا الاتحادية على الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٠، وأصبحت اليابان في نفس مستوى تصدير المنتجات الصناعية. انخفض بحدة احتياطي الذهب في الولايات

(١) Project Independence Report. Wash., 1974, p. 291.

(٢) الولايات المتحدة - الإقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٥ ، رقم ١٠، ص ٥٥.

المتحدة. وفي السبعينات تفوقت ألمانيا الاتحادية ومن ثم العربية السعودية واليابان على الولايات المتحدة في حجم احتياطات الذهب والنقد. وأصبحت الاحتكارات الأوروبية واليابانية تنافس بشكل أسرع اتحادات الشركات الأمريكية وحتى في السوق الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

وضع عمق وضخامة الأزمة وتنوع المشكلات الناتجة عنها نخبة المجتمع الأمريكي في حالة صدمة. وبالتالي فإن رد الفعل كان مميزاً. ويشهد الرد هذا على طموح الرأسمال الاحتكاري إلى أخذ المبادرة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي والنظام الرأسمالي عامة بيديه مباشرة. وإذا كانت صياغة وإعداد القرارات الاقتصادية والسياسية قبل السبعينيات تتم في المؤسسات الحكومية ولجان الكونغرس والمعاهد السياسية الكثيرة، فإن مدراء اتحادات الشركات الصناعية والمالية منذ نهاية الستينيات وخاصة منذ منتصف السبعينيات سعوا مباشرة إلى مراقبة تحديد مهام البلاد المستقبلية والأولويات الوطنية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. لم تكن حالة الاقتصاد الأمريكي والوضع الاجتماعي السياسي في الولايات المتحدة من بين الأسباب المباشرة لتغيير المعالم، وإنما انعدام الثقة المتنامية للطبقات الواسعة في المجتمع الأمريكي في قدرات رؤوس الأموال الأمريكية على حل المشكلات القائمة أمام المجتمع الأمريكي بشكل كاف من أجل المصلحة العامة.

اكتسبت فكرة الانخراط المباشر للاحتكارات (وبالدرجة الأولى المجمّع الصناعي الحربي) في الحياة السياسية خصائص الظاهرة السائدة. وانعكس هذا في زيادة دوائر اللوبيات (**دوائر الضغط - المترجم**) في واشنطن وفي تعزيز النشاط السياسي داخل الشركات للمستثمرين. وشكلت ٧٠٠ من أضخم الشركات لجانها الخاصة في العمل السياسي. وأصبحت هذه المنظمات تعمل

ليس في جمع الإمكانات وسط العاملين في الشركات لصالح هذا المرشح أو ذاك، وإنما لتحقيق الاتصالات المستمرة بين الشركات والآليات الحزبية للديمقراطيين والجمهوريين. وكانوا ينظرون إلى الدعاية السياسية في المؤسسات كأحد أهم اتجاهات النشاط. وقد اتسمت وتتسم بالطابع المحافظ والمعادي للعمال أو حتى الرجعي المكشوف.

أصبحت تسمع بشكل أقوى الدعوات لإعادة النظر بالسياسة الحكومية في فترة ما بعد الحرب في المجال الاجتماعي والاقتصادي. وبدأت كافة الخيارات الممكنة تكتسب شعبية كبيرة للدراسات المحافظة لتراث روزفلت ومبادئ الليبيرالية الجديدة في تنظيم الاقتصاد.

٢- ووترغيت:

انفجر الحدث الذي حكم عليه أن يكون أضخم أزمة سياسية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة في ليلة ١٧ حزيران ١٩٧٢ في واشنطن في المجمع الإداري السكني - ووترغيت. اكتشفت عناصر الشرطة الذين قدموا في الساعة الثانية صباحاً بناء على إشارة حارس المبنى الذي تشغله اللجنة الوطنية في الحزب الديمقراطي خمسة لصوص مزودين بأجهزة استراق السمع وكذلك جهاز لاسلكي محمول وكاميرات تصوير ومسدسات صغيرة لإطلاق الغاز المسيل للدموع[1]. تم اعتقال اللصوص، كان من بينهم ثلاثة كوبيين مهاجرين ب. باركر، ف. غونزاليس، إ.مارتينيس والأمريكي ستيرجيس المرتبط بعلاقات مع عناصر الثورة الكوبية المضادة في

---

(١) غيفسكي إ.أ. المافيا، وكالة المخابرات المركزية، ووترغيت: مقالات حول الجريمة المنظمة والأمزجة السياسية في الولايات المتحدة، موسكو، ١٩٨٣، ص ١٧١ - ١٧٢.

ميامي ومع المخابرات المركزية الأمريكية، الخامس ج. ماك كورد – الموظف السابق في مكتب التحقيقات الاتحادي والمخابرات المركزية، وفي لحظة الحدث كان هو المنسق في قضايا أمن لجنة إعادة انتخاب الرئيس الذي قاد العملية الانتخابية لنيكسون.

اكتُشِفَ لاحقاً أنه شارك في العملية شخصان آخران. أحدهما – غ. هانت الذي خدم سنوات طويلة في وكالة المخابرات المركزية وبعض الوقت مستشاراً في البيت الأبيض بقيادة تش. كولسون – المستشار الخاص للرئيس. شارك سابقاً في التحضير لغزو كوبا الذي نظمته وكالة المخابرات المركزية في عام ١٩٦١. تعرف هانت في ذلك الوقت على باركر. شارك باركر بالتعاون مع غونزاليس وسترجيس في غزو كوبا. عمل هانت تحديدا على ضم أعضاء منظمات الهجرة المناوئة إلى عملية ووتر غيت، وأوحى لهم أن البيت الأبيض سيساعدهم لقاء هذه العملية على إسقاط الحكومة الثورية في كوبا. وأما الآخر غ. ليدي الموظف السابق في مكتب التحقيقات الاتحادي منذ نهاية ١٩٧١، فقد عمل مستشاراً في لجنة إعادة انتخاب الرئيس نيكسون. وانتقل في ربيع ١٩٧٢ للعمل مستشاراً في لجنة تمويل حملة إعادة الانتخاب، وتوضح في النهاية أن ليدي كان المسؤول عن تحضير وتنفيذ العملية.

وصف ل. أوبراين رئيس اللجنة الوطنية في الحزب الديمقراطي هذا الحدث بالعمل السافر والخسيس من التجسس السياسي الذي أدت آثاره بوضوح إلى البيت الأبيض وذلك بعد نشره أخبار اختراق مقر الديمقراطيين في اليوم التالي للعملية. في ٢١ حزيران فرض أوبريان على لجنة إعادة انتخاب الرئيس غرامة قيمتها ١ مليون دولار مقابل الأضرار (وارتفعت الغرامة لاحقاً في أيلول إلى ٣ ملايين دولار). أعلن رئيس لجنة إعادة انتخاب الرئيس، وزير

العدل السابق ج. ميتشيل عن عدم علاقته بعملية ووتر غيت، وصرح أن العناصر نفذت عمليتها من دون علم اللجنة. وصرح نيكسون في ٢٢ حزيران ١٩٧٢ في مؤتمره الصحفي معلناً تأييده لإعلان ميتشيل، وأن البيت الأبيض لا علاقة له بالحادثة. استقال ميتشيل في ٣٠ حزيران من منصبه كرئيس لجنة إعادة انتخاب الرئيس مسوِّغاً ذلك لأسباب شخصية، حسب قوله.

ظهرت معلومات جديدة في الصحافة عن حقائق التجسس السياسي والمكائد المالية وما شابه منذ منتصف حزيران وحتى بداية تشرين الثاني عندما أجريت الانتخابات. وتولت صحيفة واشنطن بوست التحقيق في قضية ووترغيت والظروف المرتبطة بها، وخصصت اثنين من موظفيها ك. برينشتاين و ب. وود وورد. ونشرت المعلومات في كل من صحيفة نيويورك تايم، مجلة تايم، نيوزويك وغيرها. وشكلت هذه الحادثة موضوعاً في خطابات الديمقراطيين في الانتخابات التمهيدية. إذ قال المرشح الديمقراطي إلى الرئاسة ج. ماك غرين على عكس محاولات بعضهم جعل ووتر غيت حادثاً عادياً بلا أهمية، إنها جريمة حقيقية امتدت خيوطها إلى جهاز الحزب الجمهوري[1]. إلا أن نيكسون وغيره من قادة الحزب الجمهوري استمروا بإصرارهم على عدم علاقتهم بفضيحة ووتر غيت. واتفق غالبية الأمريكيين على الإعلان الرسمي عن هذه القضية. تمت إقامة الدعوى القضائية ضد السبعة المشاركين في حادثة ووتر غيت، ووجه الاتهام إليهم في ١٥ أيلول لمشاركتهم في المؤامرة والدخول عنوة والتنصت غير القانوني باستخدام معدات إلكترونية. وعلى الرغم من أن الصحافة أعلنت إثبات التحقيق بعلاقة بعض المشاركين بلجنة إعادة انتخاب الرئيس وحصولهم على مبالغ مالية ضخمة، فإن قرار الاتهام لم يتطرق إلى

(١) US News and World Report, 1972, Sept. 25, p. 28.

مصادر هذه الأموال التي حصل عليها المتهمون، وإلى الأهداف التي خصصت من أجلها.

حاول ممثلو الادعاء العام خلال الجلسة من ٨ - ٣٠ أيلول إلقاء التهمة على المنفذين المباشرين لعملية ووتر غيت والتهرب من مسؤولية لجنة إعادة انتخاب الرئيس وممثلي الإدارة. ولطمس الحقيقة استخدمت واقعة مشاركة المهاجرين الكوبيين في العملية ومحاولة إلصاق التهمة بهم، وأشار ك. برنشتاين و ب. وود وورد إلى أن ممثلي البيت الأبيض حاولوا توجيه الصحافيين بالاتجاه الخطأ. وانتشرت إشاعات أن اختراق ووتر غيت كان من عمل الكوبيين المعادين لكاسترو، الذين حاولوا التأكيد على أن الديمقراطيين يتلقون مساعدات من كوبا(١).

اعترف هانت في ١١ كانون الثاني وباركر وستيرجيس ومارتينيس وغونزاليس بالاتهامات الموجهة إليهم مما عفاهم من إعطاء المزيد من المعلومات. نشرت الصحافة أنهم أصروا على موقفهم تحت ضغط وتأثير كبيرين، وكذلك لحصولهم على مكافآت مالية ضخمة.. أدانت المحكمة ليدي وماك كورد. ولكن سرعان ما سخن الجو من جديد حول قضية ووتر غيت بسبب اعترافات بعض المنفذين غير المباشرين للعملية.

باشرت لجنة خاصة من مجلس الشيوخ للحملة الانتخابية عملها بإلحاح من خصوم نيكسون والتي شكلت في ٧ نيسان ١٩٧٣. ضمت في عضويتها أربعة من الديمقراطيين وثلاثة من الجمهوريين. واختير السيناتور الديمقراطي من كارولاينا الشمالية س. إيرفين رئيساً للجنة وبيكر من ولاية تينيسي الجمهوري نائباً

(١) *Bernstein C. Woodward B.* All the President's Men. N. Y., 1974, p. 34.

له. قبل بدء جلسة الاستماع العامة أدلى ماك كورد بشهادته إلى أعضاء اللجنة في جلسة مغلقة، وتسربت معلومات إلى الصحافة عن أن ج. ميتشيل الذي كان رئيساً للجنة إعادة انتخاب الرئيس وقبلها وزيراً للعدل أعطى موافقته شخصياً للتسلل على مقر الحزب الديمقراطي. وتوضح أن كل من مستشار الرئيس تش. كولسون و ج دين والذي كان نائبا لرئيس اللجنة، سابقاً موظف في جهاز البيت الأبيض ج. ماغرودر كانوا على معرفة بالعملية ذات الصلة.

أعلن إرفين ماك كورد أنه سيستدعي إلى جلسة البيت الأبيض موظفي البيت الأبيض. رفض البيت الأبيض في البداية تلبية مطالب إيرفين معتمدا على السلطة التنفيذية الممنوحة للرئيس ومرؤوسيه في رفض الحضور بناء على دعوة من لجنة الكونغرس. إلا أن إدلاءات ماك كورد و غرين وماغرودر وغيرهم، وكذلك الأخبار الفاضحة في الصحافة أجبرت نيكسون الموافقة على أن يدلي موظفوه بشهاداتهم في لجنة إيرفين.

صرح نيكسون في ٣٠ نيسان أن رئيس قسم موظفي البيت الأبيض هـ. ر. هولدمان وكبير مستشاري البيت الأبيض في شؤون السياسة الداخلية ج.د.إيرليهمان ومستشار الرئيس ج. دين ووزير العدل ر. كلاين ديست قدموا استقالتهم. عين إ. ل. ريد شاردسون وزيراً للعدل (سابقاً وزير الدفاع). وتحت تأثير ضغط المجتمع أرغم ريتشاردسون تسليم التحقيق بقضية ووتر غيت إلى المحقق المستقل الذي لا يخضع لسلطة وزارة العدل المحامي المشهور والأستاذ في جامعة هارفارد أ. كوكس الذي شغل أحد المراكز المهمة في وزارة العدل في عهد كينيدي وجونسون.

بدأت اللجنة الخاصة لمجلس الشيوخ بجلسة الاستماع العامة ١٧ أيار ١٩٧٣. كان من بين الشهود الذين كلفوا منذ زمن قريب بمراكز مهمة في

حكومة نيكسون وفي لجنة إعادة انتخاب الرئيس وخاصة ميتشيل ويتانس وهولدمان إيرليهمان ودين وماغرودر وغري وغيرهم. وطرح سؤال موضوعي هل كان الرئيس على علم بالتحضير لعملية ووتر غيت؟ ومن ثم ماذا عن محاولات طمس الحقيقة في أثناء سير التحقيق ؟ أكد ماغرودر أن الرئيس لم يكن يعرف شيئاً، وأنه كان يعتمد بالكامل على معاونيه[1]. ولكن مستشارا آخر للرئيس - «دين» أعلن أنه من خلال حديثه مع الرئيس في ١٥ أيلول ١٩٧٢ توصل إلى قناعة بأن الرئيس في ذلك الوقت كان مدركاً تماماً لما كان يقوم به موظفوه من أجل إخفاء مشاركة البيت الأبيض في عملية ووتر غيت.

استمرت المحاكم في المرحلة الأخيرة من نشاط لجنة إيرفين في التحقيق في القضية بما في ذلك المحقق الخاص، وأصبح مجلس النواب ينظر إلى الموضوع حول إمكانية توجيه الاتهام إلى الرئيس[2]. وحتى لا يتم الحكم مسبقاً على الحالات الأخرى، فإن لجنته لم تصدر أحكاما بشأن اتهام الرئيس وموظفيه، ولكنها اقتصرت على بيان مفصل للحقائق[3]. وتبين إلى ذلك الوقت من شهادات الشهود ومن منشورات الصحافة بوضوح المفردات الأساسية في قضية ووتر غيت: التجسس السياسي – إرسال وكلاء إلى صفوف الحزب المنافس والتنصت على المكالمات الهاتفية وافتعال شائعات كاذبة لتشويه سمعة

---

(١) Presidential Campaign Activities of 1972, Hearings before the Select Committee on Presidential Campaign Activities of the United States, Senate, 93rd Congress, 1st Session. Wash., 1973, vol. 2, p. 785. (لاحقاً: Presidential Campaign, Hearings...).

(٢) الاتهام - إجراء يستخدم لمحاسبة أي مواطن مسؤول - ممثل السلطة التنفيذية بمن فيهم الرئيس. يقرر مجلس النواب بغالبية ضئيلة إقامة الدعوى. ومن ثم تدرس القضية في مجلس الشيوخ. الذي يجب عليه اتخاذ قرار الإقالة من المنصب بغالبية الثلثين.

(٣) *'Ervin S. J.* The Whole Truth: the Watergate Conspiracy. N. Y., 1980, p. 271, 272.

المعارضين السياسيين، والانتهاكات المالية في أثناء الحملة الانتخابية وإخفاء الحقيقة أثناء سير التحقيق.

تم تقديم تفسيرات مختلفة لأهداف عملية ووتر غيت. فقد أشار ف. مانكافيتش الذي عمل سكرتيراً صحفياً للسيناتور ر. كينيدي وفي عام ١٩٧٢ المدير السياسي لحملة مرشح الحزب الديمقراطي السيناتور ج ماغفرين، بالحديث عن الدوافع التي أدت إلى ووتر غيت، إلى أن نيكسون وطاقمه حاولوا افتعال مظاهرات مناهضة للحرب يمولها أنصار ماغفرين ومن الخارج أيضاً[١]. أكد ج. دين في شهادته على الشكل التالي واصفاً الجو الذي أصبحت عملية ووتر غيت ممكنة: «لكل من كان في البيت الأبيض وتعرَّف على الجو السائد هناك فإن قضية ووتر غيت كانت نتيجة حتمية للمناخ السائد والذي تميز بالقلق المفرط من نتائج المظاهرات والقلق الشديد من تسرب المعلومات والرغبة الجامحة للتجسس السياسي بغض النظر عن القانون[٢]. ورأى «دين» أن البيت الأبيض كان مهووساً بفكرة الحصول على معلومات عن قادة المظاهرات المناهضة للحرب وأنصارهم التي قد تنال منهم شخصياً أو قد تشير إلى أية معلومات محتملة من الخارج. طالب البيت الأبيض أيضاً معلومات عن العلاقات السرية للشخصيات السياسية التي تنتقد السياسة العسكرية لنيكسون مع قادة الحركة المناهضة للحرب[٣].

اكتفى الكتّاب الأمريكيون ببيان هذه الحقائق ولم يطرحوا السؤال لِمَ استمر نيكسون بالإصرار على روايته حتى بعد عجز وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الاتحادي عن تقديم البراهين المؤكدة. إضافة إلى ذلك فإن

(١)*Mankiewicz F.* Perfectly Clear. Nixon from Whittier to Watergate. N. Y., 1973, p. 14-
(٢)*Mankiewicz F.* Perfectly Clear. Nixon from Whittier to Watergate. N. Y., 1973, p. 14-
(٣)*Mankiewicz F.* Perfectly Clear. Nixon from Whittier to Watergate. N. Y., 1973, p. 14-

ألغاز ووتر غيت يمكن تفسيرها فقط من خلال ربطها مع الاتجاه الرئيس للسياسة الوقائية للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة في العصر الحديث. ففي منتصف السبعينيات اتخذ نيكسون التدابير لتعزيز تنسيق عمليات مراقبة المعارضة السياسية وتوسيعها. واجتمع في ٦ حزيران ١٩٧٠ مع قادة الأجهزة السرية إ. غوفير (مكتب التحقيقات الاتحادي)، ر. هيلمز (المخابرات المركزية الأمريكية)، الجنرال د.بينيت (إدارة الاستطلاع الدفاعية)، البنتاغون، الأدميرال ن. غبلير (وكالة الأمن الوطنية). اقترح الرئيس على المجتمعين تشكيل لجنة برئاسة إ. غوفير وإعداد المقترحات.

تم تشكيل لجنة العمل التي أعدت مقترحات تتضمن الخطة التي قدمها ت. هاستون الموظف الشاب في البيت الأبيض والرئيس السابق للمنظمة اليمينية المتطرفة (الشباب من أجل الحرية) تضمنت التوصيات الدخول السري إلى الشقق ومنشآت الخدمات والتنصت الإلكتروني على المكالمات الهاتفية للأمريكيين والدبلوماسيين الأجانب، الاطلاع على المراسلات البريدية، توسيع المراقبة في حرم الجامعات وكذلك مراقبة الطلاب الأمريكيين الدارسين في الخارج وزيادة مخصصات الموازنة والكادر الخاص اللازم لتنفيذ هذه العمليات، وتشكيل مجموعة مشتركة بين الإدارات ومؤسسات الدولة للأمن الداخلي تتألف من ممثلين عن البيت الأبيض والأجهزة والإدارات الواردة أعلاه، وكذلك أجهزة مكافحة التجسس التابعة للجيش والقوى الجوية والبحرية وإلخ... على الرغم من أن الرئيس لم يصادق على الخطة التي أعدها هاستون شكلياً، إلا أنها أصبحت عملياً مرجعاً ودليلاً لعمل الأجهزة الأمنية.

أُنشِئتْ في كانون الأول ١٩٧٠ لجنة تقييم نشاط المخابرات. ضمت اللجنة في قوامها ممثلين عن البيت الأبيض، المخابرات المركزية، مكتب التحقيقات الاتحادي، وكالة الأمن القومي، الخدمة السرية، وزارات العدل والمالية والدفاع. بحسب توصيات الرئيس نيكسون كُلِّفَتْ اللجنة وأركانها بتحسين التنسيق بين الإدارات المخابراتية وإعداد التقييم والتنبؤات عن نشاطها في داخل الولايات المتحدة. عملت اللجنة بسرية تامة، وبالتالي فإن المعلومات عن نشاطها بقيت طي الكتمان غير قابلة للنشر.

بدأت «نيويورك تايم» في ١٣ حزيران ١٩٧١ بنشر مقتطفات مما يسمى «وثائق البنتاغون» التي تحتوي على مجلدات عديدة من الأبحاث السرية لوزارة الدفاع حول سياسة الولايات المتحدة في فيتنام ومواد سرية أخرى. وأصبح معروفاً أن الوثائق وصلت إلى الصحيفة من د. إلسبيرغ الموظف السابق في البنتاغون. وكشف نشر الوثائق في الصحافة أمام العالم الذي أثار صدى كبيراً كيف تم تحضير عدوان الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا. مباشرة بعد بدء النشر أمر الرئيس نيكسون بتشكيل وحدة تقصي خاصة لدى جهاز الرئيس مهمتها الأساسية العمل على منع تسريب أية معلومات من البيت الأبيض، وأصبحوا يلقبون عناصر هذه الوحدة بعمال تمديد أنابيب المياه. واكتسبت هذه الوحدة شهرة واسعة في أثناء التحقيقات التي قامت بها لجنة إيرفين، لأن العاملين شاركوا في الكثير من العمليات السرية التي اشتهرت بالفضائح. كان من بينهم «هانت» و«ليدي» اللذان شاركا في الدخول إلى مقر الحزب الديمقراطي في ووتر غيت.

باشرت إدارة نيكسون في النصف الثاني من عام ١٩٧١ بإعداد لائحة سرية بالخصوم السياسيين الذي ترغب في ملاحقتهم باستخدام الإدارات القضائية والضريبية وغيرها. ضمت لائحة الخصوم السيناتور إ. كينيدي، و.فولبرايت، ج.

ماغفرين، إ.ماسكي، مونديل وعدد من أعضاء الكونغرس السود: السيناتور الديمقراطي السابق يو. ماكارثي، محافظ نيويورك ج. ليندسي، زعماءالنقبات العمالية – رئيس نقابة عمال الآليات ل. فودكوك وأمين الصندوق في تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية ل.كيرك لاند، مجموعة كبيرة (٥٧ شخصاً) من ممثلي وسائل الإعلام الجماهيري بمن فيهم ج. رستون، ج. كرافت وغيرهم، الفنانين الكبار مثل غ. بيك، د.غريغوري وغيرهم، رجال الأعمال الذي دعموا الديمقراطيين مالياً س. موت، أ. بيكر وغيرهما، وممثلي شركات المحاماة الذي شغلوا مناصب حكومية عالية في إدارات الديمقراطيين ر.كلارك، ر. ماكنمارا، ب. أورتيك وغيرهم، ممثلي الدوائر الأكاديمية ج. هلبرايت، و. إلسبيرغ، د. فيزنير وغيرهم. ضمت هذه اللوائح أيضاً منظمات كاملة: «مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية»، «النمور السود»، «لجنة السياسة النووية الحكيمة»، «رابطة الطلاب الوطنية»، «لجنة التنوير السياسي في تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية»، «القضية المشتركة»، «معهد بروكينجس»، «معهد الأبحاث السياسية» في (مدينة واشنطن) وغيرها.

عقدت آمال كبيرة - في خطة القضاء على المعارضة - على إدارة خدمات الدخل الداخلية. كتب هولدمان هاستون في مذكراته آخذاً بعين الاهتمام المنظمات المناهضة للحرب: كل ما نستطيع تحقيقه في القضاء والملاحقات القضائية ومن أجل تقليص نشاط بعض هذه المجموعات، فإن إدارة خدمات الدخل الداخلية يمكن أن تتصرف إدارياً. إضافة إلى ذلك فإن المعلومات السرية ذات القيمة يمكن أن تحصل عليها إدارة خدمات الدخل الداخلية، وذلك نتيجة لأعمال التدقيق التي تقوم بها في المكان[١]. ومن أجل الحصول على المعلومات

(١) *Chester L.* e. a. Watergate. The Full Inside Story. L., 1973, p. 86.

كانت تستخدم في بعض الحالات رسائل مجهولة إلى إدارة الضرائب المحلية. وكما اتضح في أثناء التحقيقات - ولتشويه سمعة الخصوم السياسيين - فإن خبراء العمليات السرية التابعين للبيت الأبيض لم يتوقفوا عند اختلاق الأحداث المزيفة. ولاستعراض دعم قرار نيكسون في قصف ميناء هايفون من الرأي العام في بداية أيار ١٩٧٢ تم اختلاق عدد كبير من الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية لتأييد أعمال الرئيس. وكما أصبح معروفاً فإن لجنة إعادة انتخاب الرئيس أنفقت آلاف عدة من الدولارات.

نشطت العمليات السرية لتخريب الحملات الانتخابية لمرشحي الحزب الديمقراطي، وكذلك الموجهة لتعميق اختلاف الآراء في صفوفه. وأصبح معروفاً في أثناء جلسات الاستماع في لجنة إيرفين أنه في صيف ١٩٧١ - وبعد أن حصلوا على نماذج لجنة انتخابات الرئاسية الأولية للسيناتور المرشح الديمقراطي إ ماسكي لمنصب الرئيس - أرسل موظفو البيت الأبيض إلى الناخبين الرسائل التي كتبوها، والتي تضمنت اتهامات كاذبة ضد مرشحين آخرين من الحزب الديمقراطي – السيناتور همفري وجاكسون.

شدد وكلاء لجنة إعادة انتخاب الرئيس نشاطهم قبل بدء الانتخابات في عام ١٩٧٢. حددت الانتخابات التمهيدية في ٧ آذار ١٩٧٢ في ولاية نيوهامبشير. ونشرت جريدة يونيون ليدر قبل أسبوعين في مدينة مانشيستر رسالة مفبركة من قارئ وهمي يؤكد أن ماسكي قد استخدم اسماً مدمراً في حديثه عن مواطنين من أصل فرانكو- كنديين الكثيري العدد في مدينة نيو هامبشير. وأعلن ماسكي بعد يومين أمام مبنى الجريدة رفضه لهذا الاتهام. فقد كان متحمساً جداً إلى درجة أنه أذرف دموعه. جرى كل هذا أمام حشد كبير من المراسلين الصحفيين وأمام عدسات الكاميرات التلفزيونية. لقي

هذا المشهد صدى واسعاً في وسائط الإعلام الجماهيرية. وأصبحوا يهاجمون ماسكي بسبب العاطفة الزائدة وألحق أضراراً بالغة بالحملة الانتخابية.

تضمنت قصة ووتر غيت حيزاً مهماً حول سلسلة من الانتهاكات المالية. ويمكن استعراض أحد المشاهد التي تؤكد استشراء الفساد في الدوائر العليا من السلطة في واشنطن. ففي آذار ١٩٧١ اتخذ وزير الزراعة تش. هاردين قراراً حول مستوى أسعار التأمين لأصحاب المزارع على الحليب المخصص للمعالجة وعدّ أصحاب الصناعة الزراعية هذا المستوى منخفضٌ. واستطاعوا في أثناء لقائهم نيكسون ووزير الزراعة رفع الأسعار المضمونة. لذلك قامت منظمة أصحاب المزارع – منتجي الحليب، تعبيراً عن شكرهم، بدعم صندوق الحملة الانتخابية لنيكسون ب ٤٢٢ ألف دولار.بشكل غير مباشر من خلال ١٠٠ لجنة شكلت لهذه الغاية. واستخدمت آلاف عدة من الدولارات حسب الصحافة لتنظيم الأعمال القذرة كالقيام بأعمال التفتيش القسرية غير القانونية في أبنية الخصوم السياسيين. أصبحت الحقائق حول الصفقة السرية بين إدارة نيكسون وشركة الهاتف والبرق الدولية معروفة للجميع بنتيجة الفضائح في الصحافة، وكذلك نتيجة تحقيقات المحقق الخاص. وتم إنهاء القضية التي أثارتها وزارة العدل وفض الشراكة بين شركة الهاتف والبرق العالمية مع شركة التأمين الكبيرة. وَعَدَتْ شركة الهاتف والبرق بدعم صندوق نيكسون الانتخابي ب ٤٠٠ ألف دولار، وأعلن الوزير السابق ر. كلاين دينست في تشرين الأول ١٩٧٣ أن هولدمان ومن ثم نيكسون أعطياه تعليمات بوقف محاكمة مكافحة احتكار شركة الهاتف والبرق العالمية في هذه القضية.

قامت لجنة تمويل إعادة انتخاب نيكسون في عام ١٩٧٢ التي ترأسها م. ستانسون – وزير المالية السابق، بنشاط كبير، إذ جمع مبلغاً كبيراً يقدر بـ

١٩,٩ مليون دولار، وبحلول الوقت الذي دخل فيه القانون الجديد حيز التنفيذ حول تمويل الحملات الانتخابية (٧ نيسان ١٩٧٢)، وبعد جمع التبرعات أو (المساهمات) الضخمة اعتقدت بعض الشركات أن تضحياتها ستبقى طي الكتمان. إلا أن هذه الحقائق أصبحت علنية. وتبين لاحقاً أنه دفعت مبالغ هائلة على الخدمات من الحكومة. وفيما يلي بعض الأمثلة: تبرعت أميريكان إيرلانز بـ ٥٥ ألف دولار. وفي الوقت نفسه الذي كانت إدارة الطيران المدني تدرس موضوع دمجها مع ويسترن إير لانز قدمت غالف أويل ١٠٠ ألف دولار بالاشتراك مع عدد من الشركات النفطية الأخرى وأصبحت هدفاً للتحقيق من جانب لجنة التجارة الاتحادية بتهمة العمل الاحتكاري. وجهت مثل هذه التهمة ضد شركة غوود إييرالتي تبرعت بمبلغ ٤٠ ألف دولار. وجرت بعض التبرعات بطريقة لافتة لتغطية الآثار بشكل أفضل.

رافقت فترة انفضاح قضية ووتر غيت فضائح سوء استخدام مالية وغيرها لشخصيات رفيعة المستوى من الإدارة، وأصبح معروفاً في بداية آب ١٩٧٣ أنه يجري التحقيق مع نائب الرئيس س. أغنيو، المتهم بالرشوة والابتزاز والتهرب من دفع الضرائب. واتضح أنه عندما كان محافظاً لميريلاند ولاحقاً نائباً للرئيس قبل رشاوي من شركات البناء. كيف يمكن للقضاء الأمريكي أن يتغاضى عن هذا؟ واعترف بأقل تهمة (عدم دفع الضرائب). تمت إدانته في ١٠ تشرين الأول، وفرضوا عليه تسديد الضرائب عن ثلاث سنوات بغرامة ١٠ آلاف دولار، وأرغم على تقديم استقالته بعد ذلك. أصبح ج. فورد نائباً للرئيس الذي كان قبل ذلك زعيماً للأقلية الجمهورية في مجلس النواب. نشرت الصحافة على صفحاتها في خريف

١٩٧٣ أخباراً أن نيكسون عندما اعتلى كرسي الرئاسة سدد ضرائب لا تتفق ودخله. حاول نيكسون تسويغ موقفه إلا أن اللجنة بعد التحقيقات لم تقتنع بالحجج التي ساقها نيكسون.

تبينت حقائق كثيرة في أثناء التحقيقات تشهد على أن طاقم الرئيس شارك فيما يسمى cover up إخفاء الحقيقة. اتهموهم بالحنث باليمين وإعاقة تحقيق العدالة ومحاولات استخدام وكالة المخابرات ومكتب التحقيقات الاتحادي وشراء المتهمين في موضوع التسلل إلى مقر الحزب الديمقراطي.

أدت هذه الظروف التي توضحت نتيجة حملة التحقيق بقضية ووتر غيت إلى تفاقم الوضع السياسي الداخلي بشكل مثير، فقد صب تصريح أ. باترفيلد مدير إدارة الطيران الاتحادي، الموظف السابق في الجهاز الرئاسي، الزيت على النار جراء ما أعلنه أمام لجنة إيرفين والمتضمن وجود نظام التسجيلات السرية لمكالمات الرئيس منذ ربيع ١٩٧١[١]. طالبت لجنة إيرفين والمحقق الخاص كوكس والقاضي سيريكا بتسليمهم هذه التسجيلات. رفض نيكسون ذلك استناداً إلى عقيدة فصل السلطات وإلى ما يسمى بامتيازات السلطة التنفيذية. واستمر في الوقت ذاته بإنكار تورطه في إعداد وتحضير عملية ووتر غيت، وفي إخفاء الحقيقة خلال سير التحقيقات.

أيدت محكمة الاستئناف في ١٢ تشرين الأول قرار القاضي سيريكا في تسليم التسجيلات. أعلن الرئيس رداً على ذلك أنه مستعد لإعطاء مضمون التسجيلات إلى القاضي سيريكا ولجنة إيرفين والسماح للسيناتور الديمقراطي ج. ستينيس بالاطلاع على التسجيلات للتأكيد على صحة العرض، وأن

---

(١) Presidential Campaign, Hearings..., vol. 5, p. 2074; Watergate: Chronology of A Crisis. Congressional Quarterly. Wash., 1975, p. 192.

المحقق الخاص يجب ألا يطالب بتسجيلات إضافية أو وثائق أخرى مماثلة. أعلن كوكس أن هذا العرض لايلائمه.

اندلعت في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٣ الأحداث التي سميت حينه «مجزرة ليلة السبت»، وطالب الرئيس بإعفاء كوكس من منصبه – محققاً خاصاً، رفض وزير العدل إ. ريتشاردسون الخضوع لهذا الأمر وقدم استقالته. سار على خطاه نائبه و. راكلس هاوس. وعين نيكسون الموظف الذي يليه في الأقدمية ر.بورك مكلفاً إياه بتسيير الأعمال بعد إعفاء كوكس من منصبه.

أثارت أفعال نيكسون استياءً قوياً في البلاد، واتخذ زعماء الغالبية الديمقراطية في مجلس النواب قرارا بالنظر في موضوع اتهام الرئيس من المجلس. أعلن الناطق باسم البيت الأبيض في اليوم التالي أن الرئيس ونتيجة لأحداث الأيام الأخيرة وافق على الخضوع لقرار محكمة الاستئناف وتسليم التسجيلات والوثائق المطلوبة إلى القضاء. عين بورك محققاً جديداً ل. جافورسكي في ١ تشرين الثاني. إلا أن المستشار القانوني للبيت الأبيض ف.بازهارت أعلن بعد أسبوعين أن تسجيلين من أصل تسعة تسجيلات مفقودة، وأعلن لاحقاً في تشرين الثاني أن تسجيل المكالمات التي جرت بين نيكسون وهولدمان في نهاية حزيران ١٩٧٢ (أي مباشرة بعد حادثة ووتر غيت) يتضمن انقطاعاً مدته ١٨ دقيقة. أعلنت السكرتيرة الخاصة للرئيس ر.م.وود بعد أيام عدة في أثناء إدلائها بأقوالها أمام المحكمة أنها مسحت عن غير قصد هذا الجزء من الشريط، غير أن الخبراء أكدوا فيما بعد بأن المسح كان مقصوداً.

صوّت مجلس النواب في ٦ شباط على منح اللجنة القضائية صلاحيات النظر في موضوع توجيه الاتهام للرئيس. بدأت محاكمة ستانسون المتهم بالتآمر

ومنع إقامة العدالة وبالحنث باليمين وما شابه ذلك. ووجّهت لجنة التحكيم الاتحادية الكبيرة في ١ آذار تهمة التآمر بهدف عرقلة التحقيق بقضية ووتر غيت لسبعة من موظفين سابقين لدى نيكسون: ميتشيل، هولدمان، إيرلهمان، كولسون، مارديان، باركنسون، ستراكان. صوتت اللجنة القضائية في المجلس في ١١ نيسان من أجل تقديم تسجيلات ٤٢ مكالمة للرئيس قبل ٣٠ نيسان. وفي ٣٠ أيار اتخذت اللجنة القضائية قراراً باعتبار رفض نيكسون تسليم التسجيلات عملاً يستحق الإقالة.

صوّتت اللجنة القضائية في ٢٧ تموز على تصديق المادة ١ الإقالة التي تتهم نيكسون في عرقلة التحقيق في إقامة العدل في قضية ووتر غيت. صوّت ٢١ ديمقراطياً و٦ من الجمهوريين بنعم مقابل ١٠ جمهوريين في اللجنة. بحسب المادة ٢ حول سوء استخدام سلطة الرئيس – ٢٩ تموز صوت جميع الديمقراطيين و٧ جمهوريين بنعم ضد ١٠ جمهوريين. كانت نتيجة التصويت في ٣٠ تموز بحسب المادة ٣ – عدم احترام الكونغرس في رفض الانصياع لتسليم اللجنة تسجيلات مكالمات الرئيس – ٢١ بنعم و١٧ بلا، صوت ١٩ ديمقراطي و٢ جمهوريين بنعم و١٥ جمهوري وديمقراطيين اثنين بلا [١].

أعلن نيكسون في ٥ آب أنه سيسلم تسجيل ثلاث مكالمات ٢٣ تموز ١٩٧٢ مع هولدمان. واعترف أن هذه التسجيلات تناقض تصريحه السابق، وأنه أعاق التحقيق في قضية ووتر غيت لأسباب سياسية، وحجب الأدلة عن مشاركته في إخفاء الحقيقة عن محاميه وموظفيه في اللجنة القانونية. واعترف نيكسون في ذلك البيان بأن مسألة ما إذا كان مجلس النواب

(١) Watergate: Chronology, p. 745—746.

سيصوت لصالح الاتهام أمرٌ مفروغٌ منه بالعقل. وفي ٨ آب أعلن نيكسون استقالته في كلمته عبر التلفزيون. شغل نائبه ج. فورد منصب الرئيس.

كتب نيكسون لاحقاً في مذكراته: كان رد الفعل لدي على اختراق ووتر غيت برغماتياً (واقعياً) بالكامل، وإذا كان ساخراً فقد كان سخرية ولدت نتيجة الخبرة. شاركت في الحياة السياسية طويلاً ورأيت الكثير بدءاً من الحيل القذرة وحتى تزوير نتائج التصويت. لم أعد أستطيع تحمل المزيد من الاضطراب الأخلاقي فيما يتعلق بالتنصت لأهداف سياسية. قد يكون لاري أوبراين تفاجأ أو تخوف، ولكنه كان يعرف ذلك جيداً مثلي أن التنصت لأهداف سياسية كان ومازال حتى قبل اختراع الوسائط الإلكترونية الحديثة[1]. كتب لاحقاً، إنه في التاريخ السياسي للولايات المتحدة لجأ الديمقراطيون إلى هذا أيضاً، حيث أن التنصت على منافسي حزبهم ظاهرة شائعة. فقد حاول صراحة تخفيف هول قصة ووتر غيت. إلا أنه اعترف في الحقيقة أن ووتر غيت هي نتاج النظام السياسي الأمريكي.

يمكن تفهم أزمة ووتر غيت بشكل صحيح في أفق التاريخ على مستوى السياق السياسي الاجتماعي الواسع. وانعكس في هذه الأزمة تفاقم تناقضات الرأسمال الأمريكي الداخلية والخارجية على السواء.

تشير مذكرات نيكسون، كيسينجر وغيرها في الأدب السياسي إلى العلاقة التي تربط الحرب في فيتنام وفضيحة ووتر غيت. وكما كتب ف. مانكافيتش فإن هذا كان يتم غالباً لتسويغ ووتر غيت بتجاوزات الستينيات. ولهذا فإن مانكافيتش لاحظ بحق: لا توجد كذبة أكبر ولا توجد حجة لدى نيكسون

---

(١) *Nixon R.* Memoirs. N. Y., 1978, p. 628.

للتضليل في محاولة لرفع الروح المعنوية للمناضلين من أجل الحقوق المدنية وضد الحرب في فيتنام ودوافع الناس تجاه ووتر غيت[1].

لا يمكن إلّا أن نلاحظ أن أحد نتائج ووتر غيت كان سلبياً جداً، إذ أن خصوم الانفراج بمن فيهم عدد من أعضاء الكونغرس استغلوا ضعف مواقف نيكسون للهجوم على سياسة تخفيف حدة التوتر الدولية وبشكل خاص العذر المزيف بأن الرئيس الذي ضعف بسبب ووتر غيت قد يقدم تنازلات كبيرة للاتحاد السوفييتي[2].

تجدر الإشارة، من خلال تحليل العوامل التي أثرت في حدوث ووتر غيت، أنه على امتداد فترة طويلة في الولايات المتحدة سجلت ظاهرة تعزيز سلطة الرئيس. وساهمت المطالب العالمية للامبريالية الأمريكية فقط بتعزيز هذا الاتجاه نحو الهيمنة. ولتطوير هذا الاتجاه أعلنت رئاسة نيكسون بداية مرحلة جديدة. وبوصف هذه العملية عامة كإقامة «الرئاسة الإمبراطورية» فإن المؤرخ الأمريكي المشهور أ. شليزنجر ذكر في فترة رئاسة نيكسون جرى إضعاف مجلس الوزراء وتوسيع جهاز البيت الأبيض وتقوية نفوذ الصف الأعلى في السلطة وتعزيز عملية تركيز السلطة في البيت الأبيض[3].

أضاف الوضع القائم صفة حادة أخرى للنضال السياسي إذ تم ذلك في فترة تقاسم السلطة، عندما يكون الرئيس جمهورياً فإن الغالبية في مجلس الشيوخ والنواب للديمقراطيين. فقد كانت علاقة نيكسون بالصحافة الليبيرالية جداً

---

(١) *Mankiewicz F.* Op. cil, p. 91.

(٢) ووترغيت وبعض مواضيع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الكتاب السنوي الأمريكي، ١٩٨٤، موسكو، ١٩٨٤ ص ٩ - ٢٧. ميلنيكوف يو.م.

(٣) *Schlesinger A. M., Jr.* The Imperial Presidency. Boston, 1973, p. 221.

متوترة. إذ تعرضت إلى هجمات عامة متكررة من جانب كبار المسؤولين من ممثلي الإدارة بمن فيهم نائب الرئيس أغنيو. ويفسر هذا بأن قسماً من الصحافة الأمريكية ذات التوجه الليبيرالي لعب دوراً نشيطاً جداً في الإعلان عن الجوانب المختلفة لقضية ووتر غيت.

أُعْلِنَت أسباب أخرى، وأُشِيرَ إلى الصراع بين نيكسون والبيروقراطية الاتحادية الذي احتل مكاناً مهماً. إذ ذكر رئيس جهاز البيت الأبيض «هولدمان «أن الأمر الذي لايعرفه الكثيرون، علماً أن عاملاً مهما أثَّر على ووتر غيت، هو إعادة تنظيم جهاز الدولة الذي أدى إلى تحرك أضخم مراكز السلطة ضد الرئيس. إلا أن غالبية المراقبين اعترفوا بأن ووتر غيت هي أولاً نتاج الأزمة الروحية العميقة في المجتمع البرجوازي الأمريكي. وبيَّنَ التقرير الذي أعده مجلس الشيوخ في نهاية آب ١٩٧٣ - والمستند إلى استطلاعات خدمة هاريس حول دراسة الرأي العام - أن الكثيرين ممن جرى استطلاع آرائهم عبَّروا عن استيائهم بسبب مسار وتدهور الأخلاق في الأوساط الحكومية[١].

بهذا الشكل فإن عوامل كثيرة أثرت على حدوث حالة ووتر غيت وعلى تصارع القوى السياسية حول قضية ووتر غيت: الحرب في فيتنام وحركة الاحتجاج المتنامية ضدها داخل الولايات المتحدة وتفاقم الصراع السياسي الحزبي في الولايات المتحدة، تركيز السلطة في البيت الأبيض، مجابهة نيكسون للغالبية الديمقراطية في الكونغرس ومع القسم الكبير من البيروقراطية الاتحادية ومع الصحافة الليبيرالية واختلاف الآراء بين التجمعات المختلفة في الأوساط الحاكمة فيما يتعلق بمواضيع السياسة الداخلية وإلخ... وتغيرت بطريقة غريبة أكثر التناقضات الحادة في أمريكا الحديثة.

---

(١) Confidence and Concern: Citizens View American Government. US Senate. Wash., 1973, pt 1, p. 29

٣- الانتخاب الصعب (انتخابات عام ١٩٧٦):

أصبحت الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٦ حدثاً مهماً في الحياة السياسية الأمريكية. وحتى ذلك الوقت فإن الولايات المتحدة مرت في فترة أزمة داخلية عميقة – ظهرت آثار أقوى ركود اقتصادي منذ «الكساد العظيم»، جملة من المشكلات الاجتماعية الحادة (أزمة المدن، العنصرية، الجريمة... إلخ....) التي امتدت إلى عقدة ضيقة. وأدت ووتر غيت التي هزت المجتمع الأمريكي إلى تفاقم أزمة الثقة، فقد استقبلوا الذكرى المئتين لتأسيس الولايات المتحدة لأول مرة بلا احتفالات كما كان في السابق.

على الرغم من أن الحرب في فيتنام أصبحت من الماضي إلا أن آثارها انعكست في الأجواء التي مرت فيها الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٦، وعم الشعور بالقلق في الدوائر الحاكمة من أن انسحاب الأمريكيين من فيتنام هل سيُقَيَّم على دليل ضعف الولايات المتحدة وانعطافها إلى العزلة، وشنت القوى الرجعية حملة شوفينية ضد (متلازمة فيتنام، الشعور بالذنب جراء دمار شعوب الهند الصينية، وموت الملايين من المدنيين المسالمين)، وضد المشاعر المناهضة للجيش تحت هتافات وشعارات وطنية لصالح التصاعد القوي في القدرات العسكرية الأمريكية وزيادة الميزانية الحربية.. إلخ...

ضعف إلى حد ما - بحلول منتصف السبعينيات - الضغط من جانب الحركات الجماهيرية في الاحتجاج الاجتماعي، إلَّا أن التناقضات في النظام السياسي البرجوازي نفسه تفاقمت بشكل ملحوظ: أدت ووتر غيت إلى جعل المشكلات السياسية الأخلاقية أكثر حدة، وانتشرت محلياً في كل مكان مشاعر العزلة والاستياء وعدم الثقة بالنظام السياسي، وساهمت إلى درجة كبيرة الفضائح السياسية التي تبعت ووتر غيت والمتعلقة بفضح الأعمال الإجرامية

لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومكتب التحقيقات الاتحادي ورشوة المسؤولين في الخارج (وخاصة في اليابان وإيطاليا) من شركة لوكهيد وبالسلوك المشين لعدد من أعضاء الكونغرس وما شابه ذلك.

بحث الحزب الجمهوري في أثناء وجوده في الأقلية عن طرق استعادة وحدته. أي أنه لم يتمكن من تحقيقها خلال الحملة الانتخابية، وجرى تحدي الرئيس ج. فورد الذي اختير رئيساً لفترة جديدة في صفوف حزبه من جانب ممثل مؤثر في الجناح المحافظ ر. ريغان الذي قاد حملة تحت شعارات عكست إلى حد بعيد وجهات نظر أولئك الذين عارضوا واستاؤوا من عقيدة وتطبيق الليبيرالية الجديدة. فقد تحرك ضد الحكومة الكبيرة، مؤكداً، أن على الولايات المتحدة ألا تتخلف عسكرياً عن أيٍّ كان، ومعزّزاً هذا النداء بإعلانات الخطر حول أن الاتحاد السوفييتي يتفوق على الولايات المتحدة في المجال العسكري. وأصبحت هجماته ضد عملية الانفراج موضوعه المفضل والمحبب في خطاباته.

أثّر دخول مرشح القوى المحافظة جوهرياً في الصراع الانتخابي على طابع الحملة الانتخابية للحزب الجمهوري بدفع الاتجاه السياسي لهذه الحملة إلى اليمين. وعلى الرغم من أن فورد في الحملة الانتخابية أعلن أكثر من مرة عن تمسكه بالنهج الوسطي إلا أنه قدَّم تنازلات وبذل جهوداً كبيرة من أجل استمالة تعاطف أنصار منافسه، واعتمد شعار «السلام بالقوة». وطالب الكونغرس بتخصيص ١١٣ مليار دولار على التسليح، (أضخم ميزانية حربية في البلاد حتى ذلك الوقت). وتقدم من أجل تطبيق برنامج اختراع أنواع جديدة من الأسلحة مثل القاذفة الاستراتيجية ب-١ والغواصة ترايدنت وغيرها. وتحدّث فورد في أثناء العملية الانتخابية حقيقة

عن ضرورة التحسين المطرد للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي. غير أن الجانب الأمريكي لجأ في الوقت نفسه إلى المماطلة في المفاوضات من أجل تقليص الأسلحة الاستراتيجية. وأعلن فورد عشية الانتخابات الأولية في فلوريدا - الولاية حيث العدد الكبير من الناخبين المحافظين عن أنه يحذف من قاموسه السياسي مصطلح «الانفراج».

صممت بوضوح وبدقة بيانات فورد للرد الإيجابي للقوى اليمينية قبل الانتخابات. وقدم خطته الأولى في المجال الاقتصادي مهمة الكفاح ضد التضخم (خلافاً للديمقراطيين الليبيراليين الذين عدّوا البطالة المشكلة رقم ١). وأعلن فورد أيضاً عن رؤيته السلبية للبرامج الاتحادية الجديدة لتحفيز التوظيف. ومن أجل تخفيف البطالة، يجب على القطاع الخاص أن يلعب دوراً مهماً – هذه معادلة الإيديولوجيين المحافظين التي قدموها في الثلاثينات، واحتلت مكاناً متيناً في الترسانة السياسية للمحافظين الجدد.

تمكن فورد في مؤتمر الحزب الجمهوري الذي عقد في ١٦ –١٩ آب في مدينة كانزاس من تقدمه في أول تصويت له مع فرق بسيط في الأصوات. حصد فورد ١١٨٧ صوتاً وريغان ١٠٧٠ صوتاً، أي أنه جرى تقاسم الأصوات بالتساوي. وتم طرح روبرت دول السيناتور الجمهوري عن ولاية كانزاس - الرئيس السابق للجنة الوطنية للحزب الجمهوري في ١٩٧١ ١٩٧٣ - لمنصب نائب الرئيس باقتراح فورد، واتخذ البرنامج الانتخابي الذي اعتمده مؤتمر الحزب الطابع المحافظ المميز. وفي مجال السياسة الداخلية كانت النقطة المركزية في البرنامج الانتخابي التقليدي للجمهوريين المحافظين هي نقد توسع تدخل الحكومة الاتحادية في الحياة الاقتصادية. اعترف الحزب الجمهوري في بند السياسة الخارجية للبرنامج الانتخابي بأهمية العلاقات الأمريكية السوفييتية

للحفاظ على السلم، بأهمية اللقاءات على مستوى قادة الدولتين الأمريكية والسوفييتية في فلاديفوستوك تشرين الثاني ١٩٧٤، إلا أن الجوانب الإيجابية في الوثيقة ضاعت في الإعلانات الدعائية غير الموثقة التي شوهت سياسة الاتحاد السوفييتي القريبة جدا من حيث الشكل والمضمون إلى لغة الحرب الباردة، وانعكس هذا بشكل خاص وواضح فيما يسمى بانبعاث الأخلاق في السياسة الخارجية التي تتضمن اتهامات كاذبة بحق الاتحاد السوفييتي والتي وردت في البرنامج الانتخابي وبإصرار اليمين.

بلغ عد المتنافسين في الحزب الديمقراطي - في لحظة انطلاق الحملة الانتخابية - اثني عشر متنافساً وكان من بينهم شخصيات من التيار الليبيرالي والوسط: ب. باي، إ. براون، ج. كارتر، وغيرهم. اندفع أيضاً ممثلو الجناح اليميني: ل. بينتسين، غ. جاكسون، ج. وولاس، علماً أنهم جميعاً - وخاصة جاكسون - استخدموا الحملة الانتخابية للهجمات الجديدة على سياسة الانفراج بنفس روح خطابات الجمهوريين والتأكيد على تزايد القوة العسكرية السوفييتية وما شابه ذلك. ولكن على عكس الجمهوريين، فقد تم تحديد المرشح المفضل بين الديمقراطيين بسرعة كبيرة، وأصبح ج. كارتر المحافظ السابق لولاية جيورجيا الذي رشح نفسه أحد الأوائل في كانون الأول عام ١٩٧٤، وتقدم كارتر بنجاح في الانتخابات التمهيدية..

اتخذ قرار ترشيح كارتر مسبقاً بحلول لحظة افتتاح مؤتمر الديمقراطيين الذي عقد في ١٢ – ١٥ تموز ١٩٧٦ في نيويورك. وحصد غالبية الأصوات في الجولة الأولى من التصويت في ١٥ تموز. صادق المؤتمر على اقتراح كارتر بترشيح السيناتور الليبيرالي عن ولاية مينيسوتا و. مونديل لمنصب نائب الرئيس والمرتبط بعلاقة وثيقة مع شخصية الحزب الديمقراطي المشهورة غ. همفري.

انطلق البرنامج الانتخابي للديمقراطيين من القواعد الليبرالية التقليدية فيما يتعلق بدور الحكومة البرجوازية في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وألقى البرنامج على الجمهوريين مسؤولية تعميق أزمة الثقة تجاه الحكومة ومؤسسات الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية. تعرضت إدارة فورد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي إلى نقد حاد. واحتلت البطالة في البرنامج الانتخابي للديمقراطيين المكان الأول من بين المشكلات الرئيسية: ١٠ ملايين نسمة بلا عمل الآن، و٢٠ - ٣٠ مليون كانوا بلا عمل خلال السنتين الأخيرتين، وهي: الأرقام التي تضمنتها الوثيقة الانتخابية للديمقراطيين[١]. وذكر أيضاً أن الركودان الاقتصاديان الأخيران اللذان رافقهما التضخم والركود التضخمي، أي اندماج الركود والتضخم يعدّان نتاج سياسة الجمهوريين الاقتصادية. وتحدث البرنامج الانتخابي للديمقراطيين عن التدني الكبير في الطاقات الإنتاجية، وأن وتيرة النمو الاقتصادي في أثناء السنوات الخمس الأخيرة شكلت فقط ٥, ١ % سنوياً. وربط البرنامج سياسة الجمهوريين بالعجز في ميزانيات الولايات المتحدة. طالب الديمقراطيون بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي وتنفيذ الإصلاحات في مجال الصحة والتعليم وفي المساعدة الحكومية ومساعدة المدن والحفاظ على البيئة وما شابه ذلك.

وعد الديمقراطيون من خلال تحديد المبادئ الأساسية والأولويات التي تستند عليها سياستهم الخارجية بتعزيز العلاقات مع الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة واستعادة المواقع الأمريكية في الدول النامية، وكذلك البحث عن التعاون مع الشركاء التقليديين، وتميزت فقرة برنامج الحزب الديمقراطي المكرسة للعلاقات الأمريكية والسوفييتية بطابع متناقض من

(١) Congressional Quarterly Weekly Report, 1976, July 17, p. 1913.

خلال بعض البنود الإيجابية مع الإعلانات التي تشوه السياسة الخارجية السوفييتية. ومن ناحية أخرى ذكر البرنامج أن تخفيف حدة التوتر في مجال العلاقات السوفييتية يجب أن يشكل أهم هدف، وبالمقابل فإن المقولة التي أطلقتها العناصر اليمينية المتطرفة جداً تؤكد على أن الاتحاد السوفييتي قد حصل تنازلات من طرف واحد في أثناء فترة حكم نيكسون – فورد.

في مجال نزع الأسلحة النووية ومراقبة الأسلحة تم اقتراح تحقيق اتفاقيات محددة حول تقليص الأسلحة الاستراتيجية وتقليل مخاطر الحرب النووية، وكذلك اتفاقية الحظر التي تشمل التجارب النووية من أجل تحقيق الاتفاق حول مستويات الأسلحة العادية نسبياً والتخفيض المتبادل والمتوازن في القوات المسلحة في أوروبا.

جعل كارتر انتقاده للفساد في واشنطن أحد أهم الموضوعات المركزية في خطاباته معلناً عدم وجود أي شيء مشترك بينه وبين سياسة النخبة في واشنطن، ويعدُّ وجهاً جديداً على المسرح السياسي الأمريكي، مستغلاً مشاعر الإحباط والاستياء المسيطرة على أوسع شرائح المجتمع الأمريكي التي أججتها ووتر غيت والفضائح السياسية الأخرى[1]. وأكد كارتر للناخبين في خطاباته الكثيرة قبل الانتخابات أنه إذا انتخبوه رئيساً سيضمن أن تكون الحكومة شريفة وصريحة واختصاصية وما شابه[2].

تقدم كارتر في مجال الاقتصاد بمهمة من الدرجة الأولى لزيادة معدلات الوظيفة. واعترف كارتر بحدة مشكلة البطالة وسط السكان السود والشباب

---

(١) *White T. H.* America in Search of Itself. The Making of the President, 1956—1980. N. Y., 1982. p. 196.

(٢) *Carter J.* Why Not the Best? N Y., 1976. p. 3—4.

والمدن الكبيرة وأشار إلى أن معدلات التوظيف وسط هذه الفئات لا تتجاوز ٤٣%، ورأى من وجهة نظره أنه من الأفضل تطبيق برنامج لتشكيل فيلق لاستصلاح وحراسة الغابات، وعد أيضاً بتغيير نظام الضرائب القائم والعمل على أن تدفع الشخصيات ذات الدخل العالي ضرائب عالية.

كانت مشكلة أزمة الطاقة هي الموضوع الآخر الذي شغل اهتمام كارتر. أكد كارتر على عدم وجود سياسة تتعلق بالطاقة لدى حكومة الجمهوريين، وشملت مقترحاته حول هذه المشكلات، إضافة إلى إعادة تنظيم الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، زيادة إنتاج الفحم الحجري واستخدام الطاقة الشمسية. وتطرق كارتر في حواراته قبل الانتخابات إلى المسائل كالرعاية الصحية والرفاهية الاجتماعية، وعرض في مقترحاته حول هذه المشكلات في الخطة الأولى فكرة إعادة تنظيم المستويات ذات الصلة في الجهاز الحكومي. عاتبه معارضوه في أن البرامج التي اقترحها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ستؤدي إلى نمو النفقات الحكومية وإلى العجز، ولكن كارتر أجاب إنه سيحاول موازنة الميزانية.

احتلت موضوعات السياسة الخارجية مكاناً مهماً في خطابات كارتر ما قبل الانتخابات، واتهم نيكسون وفورد بنزوعهم إلى السرية المفرطة وإلى دبلوماسية الفرد الواحد، وتجاهل المجتمع والكونغرس عند تخطيط وصياغة السياسة الخارجية. رأى كارتر أن تعزيز العلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة – دول الناتو واليابان- يعدُّ مهمة حكومة الولايات المتحدة من الدرجة الأولى. وعبّر بشكل عام عن ميله إلى تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى، وتحدث عن ضرورة استمرار المفاوضات لتقييد الأسلحة الإستراتيجية وتخفيض عدد القوات في أوروبا.. إلخ.... إضافة إلى ذلك فإن

خطابات كارتر تضمنت هجوماً غير مسوّغ لها ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. تجدر الإشارة إلى أن صياغة المواقف السياسية الخارجية لكارتر تأثرت كثيراً بسبب مشاركته فيما يسمى «اللجنة الثلاثية» التي تشكلت في عام ١٩٧٣ بدعم مالي كبير من جانب عائلة روكفلر. كانت اللجنة مدعوة إلى دراسة المشكلات الناشئة في العلاقات بين دول الثالوث –الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ودول أوروبا الغربية. ضمت اللجنة كثيرين من الشخصيات البارزة وممثلي أوساط الأعمال في الدول المذكورة. وأما في مجموعات الدراسات فالممثلون البارزون في العالم الأكاديمي. عُيِّنَ ز. برجينسكي مديراً تنفيذياً للجنة. ضمت اللجنة في عضويتها من الجانب الأمريكي ج. كارتر المحافظ السابق لجورجيا في ذلك الوقت. كما ضمت مجموعة المستشارين السياسيين لكارتر المشكلة في نيسان ١٩٧٦ والمؤلفة من ز. برجينسكي وبعض خبراء اللجنة الثلاثية.

ظهر وسط السياسيين البرجوازيين في الجناح الليبيرالي كمرشح مستقل السيناتور يو. ماكارثي الذي أثار برنامجه المناهض للحرب اهتماماً كبيراً في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٨. قاد في عام ١٩٧٦ الحملة مشيراً إلى انعدام الفرق المبدئي بين الحزبين الرئيسين ومتهماً إياهما بتجاهل تلك المشكلات الحقيقية كالنمو المستمر للروح العسكرية وتعزيز السلطة الرئاسية وتبديد الموارد. وأشار ماكارثي إلى ضرورة اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحة البطالة. وعلى الجناح الأيمن رشَّح عددٌ من أتباع محافظ ولاية ألاباما ج. وولاس والذين اتحدوا في الحزب الأمريكي ت. أندرسون مرشحاً رئاسياً.

فاز مرشح الحزب ج. كارتر في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٦، فقد حصل على ٤٠,٨ مليون من الأصوات أو ٥١% من العدد الإجمالي للذين أدلوا

بأصواتهم، وصوّت لصالح فورد ٣٩,١ مليون، أي ٤٨% من جميع الأصوات، وأما ماكارثي فكانت نسبته أقل من ١%[1]. وعلى الرغم من أن عدد المشاركين في انتخابات الرئاسة في عام ١٩٧٦ كان أكثر بقليل مما كان متوقعاً، فقد توضحت من جديد ظاهرة مميزة للحياة السياسية الأمريكية ألا وهي التغيّب الجماعي. علماً أن هذه الظاهرة استمرت طويلاً. ففي عام ١٩٧٢ شارك في الانتخابات الرئاسية فقط ٥٥% من مجموع الذين يحق لهم الانتخاب، وأما في عام ١٩٧٦ فكانت أقل من ٥٣,٣%.

كانت الانتخابات في الكونغرس موفقة لصالح الديمقراطيين، فقد حافظوا على الغالبية السابقة في مجلس الشيوخ ٦٢ مقابل ٣٨ ، وفي مجلس النواب اكتسبوا صوتاً إضافياً ليصبح (٢٩٢ مقابل ٢٩١ سابقاً). وتصدرت هنا عملية تجديد المجلس التي بدأت مسبقاً حيث انتخب ٦٧ عضواً جديداً (تجدد المجلس بشكل كبير في عام ١٩٧٤، بعد أزمة ووتر غيت)، وجرت أيضاً انتخابات المحافظين في ١٤ ولاية فاز الديمقراطيون في ٩ ولايات والجمهوريون في ٥ ولايات.

شكلت انتخابات ١٩٧٦ نهاية ثماني سنوات من عملية تقاسم السلطة، غير أن المشرعين الديمقراطيين لم يكونوا مدينين لكارتر بانتخابهم له، وهذا يعني أن الكثيرين من الديمقراطيين في الكونغرس كانت مشاعرهم مستقلة، وبهذا الشكل فإن العلاقات بين الرئيس والكونغرس تحسنت بعض الشيء مع قدوم كارتر إلى السلطة ولكنها بقيت معقدة.

---

(١) *Pomper G. M.* e a. The Election of 1976. Reports and Interpretations, N. Y., 1977, P. 58—59.

بالنسبة للحصيلة النهائية للانتخابات وفوز كارتر، فإن الظرف التالي مهم جداً. ففي ظروف الضغط القوي من جانب اليمينيين وبعد كل تقلبات الصراع الانتخابي من كلا الحزبين فإن الاختلافات لم تكن كبيرة بين شخصيات التيار المعتدل والوسطي. وعلى ما يبدو،كانت نتيجة الانتخابات مرتبطة بهذا أيضاً فقد تبين أن الهوة بين المتنافسَين لم تكن كبيرة. وكما أشار المراقبون فإن الناخبين فضلوا الليبيرالي المعتدل، وتبين مما سبق أن ووتر غيت وجهت ضربة قوية للحزب الجمهوري. وعبّر أولئك الذين صوتوا ضد فورد عن امتعاضهم من الإهمال الساخر للمبادئ التشريعية في إدارة الأعمال الحكومية التي أظهرتها إدارة سلفه، والاستياء من عجز الحكومة أمام الصعوبات الاقتصادية. تعلقت الآمال بكارتر لاستعادة وتجديد الوضع السياسي، وبتحويل اهتمام السلطات الاتحادية إلى المشكلات الاجتماعية المتفاقمة.

٤ - الشعبوية الرمزية لكارتر:

(الشعبوية: في السياسة عبارة عن تكتيكات للتغلب على جماهير الشعب وإطلاق الوعود التي تبقى وعوداً من أجل كسب الشعبية – على سبيل المثال وفي أثناء الحملة الانتخابية) المترجم.

لم يؤد فوز الديمقراطيين في انتخابات ١٩٧٦ إلى التفوق الكبير في القوى الليبيرالية والوسطية على المحافظين في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة. فقد تمت إعادة انتخاب الممثلين البارزين من الجناح الليبيرالي في الحزب الديمقراطي في الكونغرس من جهة، حيث شكل الديمقراطيون الغالبية. ومن ناحية أخرى فإن التحالف المحافظ النافذ في المؤسسة التشريعية العليا تجدد ورص صفوفه المتفرقة. وبدوره بدأ زعيم الجمهوريين

اليمينيين ر. ريغان بالتحضير للصراع من أجل منصب الرئيس في انتخابات ١٩٨٠ القادمة.

خاب أمل النقابات العمالية والمواطنين في القاعدة الذين دعموا الديمقراطيين في الانتخابات من تفاعل سلطات واشنطن الجديدة الديمقراطية مع آمالهم بعد استبدال ج. فورد في البيت الأبيض. إلا أن كارتر نفسه كان ينوي انتهاج خط الوسط مع ميل كبير إلى السياسة المحافظة والتقليل من توجهه الليبيرالي. عكس توجه السياسة الداخلية لكارتر الوضع في مجموعات الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة، والتي ساعدت كارتر في الوصول إلى البيت الأبيض، وأدى هذا النهج إلى استياء واحتجاج كبيرين من جانب الجماهير. ومن أجل كسب التأييد الجماهيري فقد استمر كارتر منذ الأيام الأولى لوصوله إلى السلطة في اتباع تكتيك «الشعبوية الرمزية» الصفة المميزة في حياته السياسية بأكملها.

رفض كارتر في يوم التنصيب ركوب سيارة الليموزين، وقطع المسافة بين الكابيتول والبيت الأبيض مشياً على الأقدام لاستعراض قربه من الشعب. وخفف من هالة المراسم لإظهار الروح الشعبية لدى الرئيس الأمريكي، واعتمد اسمه جيمي كارتر في جميع الوثائق الرسمية بدلاً من جيمس أيرل كارتر، وأكد أنه سيحكم وفقاً لمعايير الأخلاق المسيحية والعدالة في محاولة لإظهار تمسكه بالدين. «الرئيس – الشعبي» كان يتكلم هاتفياً من زمن لآخر مع الأمريكيين العاديين، وأحياناً كان يزورهم في منازلهم، وشارك مرات عدة في اجتماعات المواطنين في المدن الصغيرة.

لم يكن هذا الاستعراض الديمقراطي من كارتر لكسب دعم الناخب الجماهيري وإنما ضمان إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية. فقد كانت الدوائر

الحاكمة في الولايات المتحدة قلقة في منتصف السبعينيات بسبب فضيحة ووتر غيت وانهيار السياسة الأمريكية في جنوب شرق آسيا والأزمة الاقتصادية العميقة ١٩٧٣ -١٩٧٥، وتدنت ثقة المواطن بحدة تجاه ساسة واشنطن. ورأت القوى المؤثرة في النخبة الحاكمة أن كارتر هو الشخص الوحيد القادر على إعادة هيبة الرئيس إلى السلطة، وتعاملت وسائل الإعلام الجماهيرية مع كارتر كشخص غريب قدم إلى واشنطن لمزاحمة مواقع المؤسسة القوية في الجهاز الحكومي لملئها، بحسب غ. جوردان المعاون المقرب من كارتر، بشخصيات جديدة وأفكار جديدة[١].

تجدر الإشارة إلى أنه بعد وصول كارتر إلى البيت الأبيض لم تكن هناك وجوه جديدة كثيرة في المناصب الحكومية، وأصبح بعض معاونيه السابقين في جيورجيا شخصيات بارزة في واشنطن ولم يكونوا مشهورين في النخبة الحاكمة. مثال غ. جوردان الذي ترأس جهاز البيت الأبيض، وأما المصرفي ب. لينس فقد عين مديراً للإدارة المالية في البيت الأبيض. وأثار تعيين عضو مجلس الشيوخ عن ولاية جيورجيا إ. يانغ زميل الحملة السابق لرئيس حركة الحقوق المدنية مارتن ليوثر كينج في منصب ممثل الإدارة الأمريكية في الأمم المتحدة حساسية كبيرة، كونه الأسود الأول الذي يشغل هكذا منصب. قام كارتر في الوقت نفسه بتوسيع ممثلية تجمع أطلنطا لرجال الأعمال الأمريكيين على مستوى السلطة التنفيذية ذلك بتعيين المحامي الكبير غ. بيل من أطلنطا وزيرا للعدل.

عزز ممثلو دوائر الأعمال مواقعهم السياسية في واشنطن ليس من جيورجيا فقط وإنما من جميع اتحاد الجنوب الأمريكي. فقد عين المحامي المصرفي ر. شتراوس من دالاس الذي شغل منصب رئيس اللجنة الوطنية

---

(١) *Dye Th., Ziegler H.* The Irony of Democracy. Monterey (Cal.), 1981, p. 308.

في الحزب الديمقراطي ممثل الولايات المتحدة في المحادثات التجارية الدولية، وعين كارتر التكساسي الآخر ج. وايت بدلاً من شتراوس رئيسا للجنة الوطنية في الحزب الديمقراطي وعين كذلك تش. دانكين المدير السابق لشركة كوكا كولا، الذي كان يتمتع بعلاقات متينة مع دوائر الأعمال في تكساس وزيرا للطاقة في النصف الثاني من رئاسة كارتر.

شكل ضم بعض ممثلي المجتمع الديمقراطي في الولايات المتحدة إلى إدارة كارتر صفة مميزة لتلك الإدارة. فقد تسلم المؤيد النشيط للتشريع المناهض للاحتكار م. ميرتشوك منصب رئيس لجنة التجارة الاتحادية، وإحدى ناشطات الحركة من أجل حماية مصالح المستهلكين – ك. فورمان أصبحت معاون وزير الزراعة في مراقبة نوعية المنتجات الغذائية. وأما حليفة الشخصية الاجتماعية البارزة ر. هايدر – ج. كلايبروك فقد ترأست الإدارة الاتحادية لمراقبة أمن حركة الطرق على الأتوسترادات. سعى كارتر من خلال ذلك للحصول على الدعم من اليسار، وفي الوقت ذاته تحييد نقاده المحتملين بإعطائهم في معظم الأحيان مناصب من الدرجة الثانية في الجهاز الحكومي. وأما المناصب المركزية في إدارة كارتر فقد شغلها ممثلو النخبة الحاكمة البارزون. فالمحامي س. فانس من وول ستريت أصبح وزيراً للخارجية (حل محله في عام ١٩٨٠ أحد زعماء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ – إ ماسك). وعين في منصب وزير المالية في البداية مدير شركة بيندكس الكبيرة م. بلومنتال خلفاً لمن أصبح في عام ١٩٧٩ لممثل دوائر الأعمال رئيس مجلس مدراء شركة تكسترون وميلير. وعين مدير معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا وعضو مجلس مدراء شركات إي بي. إم. وتايم ميرور غ. براون ذي العلاقات الوثيقة مع أعمال الأبحاث العلمية في ميدان الأسلحة وزيرا للدفاع. لم يستطع كل من فانس

وبلومنتال وبراون التأقلم مع فئة الوجوه الجديدة في الجهاز الحكومي لأنهم جميعاً شغلوا مناصب رفيعة نافذة في إدارات الجمهوريين كينيدي و جونسون في الستينيات. وفي السبعينيات أصبحت هذه الشخصيات أعضاء في اللجنة الثلاثية التي انضم إليها محافظ جيورجيا ج. كارتر. وعندما أصبح كارتر رئيساً للولايات المتحدة أدرج في إدارته ما يزيد على ٢٠ عضواً في «اللجنة الثلاثية» الموجهة من الاحتكارات متعددة الجنسيات، وبهذا الشكل تم في عهد شعبية كارتر تعيين الشخصيات المرتبطة مع الطبقة الحاكمة العليا في المناصب القيادية في الحكومة، الأمر الذي ضمن استمرارية السياسة الاحتكارية لسياسة الولايات المتحدة الحكومية[١].

أصبحت المشكلات الاقتصادية هي الأهم والأكثر إلحاحاً في مشكلات السياسة الخارجية التي اصطدمت بها إدارة كارتر في بداية حكمه. فالاقتصاد الأمريكي لم يتعاف من أزمة ١٩٧٣ - ١٩٧٥. نمى الإنتاج ببطء، في عام ١٩٧٦ شكل التضخم ٨,٥%، البطالة ٧,٧%. ورث كارتر من إدارة فورد عجوزات كبيرة في الميزانية الاتحادية (أكثر من ٦٦ مليار دولار)، وكذلك الميزان التجاري الخارجي[٢].

أعلن كارتر أن أحد أهم أهداف سياسته الاقتصادية المستقبلية هو تحقيق توازن الميزانية الاتحادية بحلول ١٩٨١ وبالدرجة الأولى على حساب تقليص النفقات الحكومية. ورأت الإدارة الجديدة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة والتضخم مهمات من الدرجة الأولى. وتضمن البرنامج

---

(١) الاحتكارات وواشنطن - الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٨ رقم ٧، ٨. زورين ف.إ.

(٢) Statistical Abstract of the United States, 1981. Wash.. 1981, p. 245.

الحكومي الذي اقترحه كارتر على الكونغرس تسهيلات ضريبية جديدة للمشاريع بهدف تشجيع نمو استثمارات رؤوس الأموال في الاقتصاد، ودعا في الوقت ذاته إدارة الديمقراطيين إلى زيادة مخصصات إحداث فرص عمل إضافية على حساب الأعمال الاجتماعية، وكذلك إلى تنظيم التدريب الإنتاجي وإعادة التأهيل المهني للعاطلين عن العمل، وتقدمت إدارة كارتر، إضافة إلى ذلك، بمشروع الإصلاح الضريبي الذي يفترض بعض التخفيض في الأعباء الضريبية عن الفقراء. وهذا ما أثار معارضة المحافظين في الكونغرس. قامت جمعية الصناعيين الوطنية بدورها، وغرفة التجارة في الولايات المتحدة والدائرة المستديرة لرجال الأعمال، بحملة نشيطة مركزة موجهة لتدقيق الإصلاح الضريبي الذي اقترحه البيت الأبيض. وأدى الضغط الكبير من جانب الاحتكارات في عام ١٩٧٨ إلى توقيع كارتر على قانون غاب منه التخفيض الملموس على ضريبة الفقراء، وبالمقابل فقد خفضت الضرائب على أرباح الشركات. وأدخلت تسهيلات ضريبية جديدة على رجال الأعمال وخفضت الضرائب على مداخيل الطبقات الثرية. ساهمت سياسة الإدارة في التحفيز الاقتصادي الحكومي والأكثر من ذلك الأنماط الدورية للاقتصاد الرأسمالي في تحقيق نمو محدد للإنتاج في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٧ وحتى منتصف ١٩٧٩. وشكلت معدلات نمو إجمالي الناتج القومي في هذه الفترة حوالي ٤%. وازدادت أرباح الشركات بشكل ملحوظ. انخفضت البطالة في البلاد حتى ٥,٨%[١]. كذلك فإن تحسن السوق الاقتصادية لم يرافقه انخفاض مستوى التضخم. وأظهرت استطلاعات الرأي أن التضخم مع نمو الأسعار المستمر

---

(١) The Hidden Election. Politics and Economics in the 1980 Presidential Campaign/ Ed. by Th. Ferguson, J. Rogers. N. Y.. 1981, p. 141.

وغلاء تكاليف الحياة أصبح في النصف الثاني من السبعينيات المشكلة الرئيسية لغالبية الأمريكيين. أضعف التضخم الاقتصاد ضاربا طبقة الدخل المنخفض في الدرجة الأولى(١). وارتبط نمو التضخم بمجموعة من العوامل التي من بينها النفقات الهائلة على التسليح وإملاءات الاحتكارات في مجال فرض الأسعار. إلا أن الدوائر الحاكمة سعت إلى تخفيض التضخم على حساب مصالح الجماهير. وأصر كبار رجال الأعمال بالإجماع على أن يكون على حساب تخفيض الإنفاق الحكومي على الحاجيات الاجتماعية، وتجميد أجور العمال والموظفين وتقليص التنظيم الحكومي لمجال المشاريع الخاصة.

أعلن كارتر في ١٩٧٨ برنامج إدارته لمكافحة التضخم، وتعدّ فكرة التقييد الطوعي أحد العناصر الأساسية في هذا البرنامج، حيث يجب على القطاع الخاص الامتناع عن رفع أسعار منتجاته والنقابات العمالية عن المطالبة برفع أجور العمال، ولم تستطع حكومة الديمقراطيين هنا تطبيق المراقبة القاسية على الأسعار واكتفت فقط بالاقتراح على الشركات تنسيق الخطوات مع المجلس الاتحادي لضبط الأسعار والأجور. وفيما يتعلق بالنقابات العمالية فإن المجلس استخدم صلاحياته إلى حد كبير.

كان العنصر الأخر في سياسة الديمقراطيين لمكافحة التضخم هو تخفيض نفقات الحكومة الاتحادية. أعلن كارتر في هذا المجال عن أنه يجب أولاً بذل أكثر الجهود الرئيسة في مكافحة التضخم في داخل الحكومة نفسها...... هناك حيث النفقات عالية جداً يجب تخفيضها(٢). تبع ذلك تجميد أجور موظفي الدولة. أوقف

(١) Facts on File. 1978. N. Y., 1978, p. 679.

(٢) Public Papers of the Presidents of the United States, Jimmy Carter. 1978, Book 1. Wash., 1979, p. 723.

البيت الأبيض، إضافة إلى ذلك، الاعتمادات المخصصة لبناء القاذفة الاستراتيجية B-1 وأعلن الفيتو عن إنفاق ملياري دولار على بناء حاملة طائرات مزودة بمحرك نووي، إلا أنه اقترح هنا ضرورة استخدام هذه الإمكانات على أنواع أخرى من الأسلحة. واستخدم كارتر الفيتو بمنع الكونغرس من التصديق على تخصيص اعتمادات ما يسمى بالمشاريع المائية في الولايات المختلفة كالأقنية والسدود التي عدتها الإدارة مكلفة اقتصاديا وغير ضرورية.

وعدّت إدارة كارتر أنه يمكن تحقيق أقصى مدخرات في الحد من الإنفاق الحكومي على الاحتياجات الاجتماعية، وهذا ما أكدته رسائل الميزانية إلى الكونغرس بدءاً من ١٩٧٨. واتخذ الكونغرس بمساعدة البيت الأبيض على التوازي عدداً من القوانين التي تضمنت المراقبة الاتحادية على مجالات الاقتصاد الأمريكي مثل النقل بالسكك الحديدية وآليات الشحن وطائرات نقل المسافرين.

بهذا الشكل تكون إدارة كارتر - وتحت راية مكافحة التضخم - قد لبت مطالب الكثير من الدوائر الاحتكارية، وأشاد بها أحد كبار رجال الأعمال الأمريكيين مدير شركة جنرال إلكتريك ر. جونس الذي شجع برنامج الحكومة في مكافحة التضخم والموجه ضد أية نفقات حكومية طارئة وتنظيمية ترفع قيمة عمليات المشاريع من دون ضرورة(١).

إن الإدارة الأمريكية بتحديدها زيادة النفقات الاجتماعية تكون في الوقت نفسه رفعت الاعتمادات على الأسلحة. صادق كارتر في أثناء فترة رئاسته على عدد من البرامج العسكرية الضخمة (الصواريخ العابرة للقارات MX، الصواريخ المجنحة، القاذفات الاستراتيجية ستيليث (الشبح) وغيرها، مطلقاً بذلك جولة

---

(١) Facts on File, 1978, p. 806.

جديدة من سباق التسلح. وازدادت النفقات الحربية بالأرقام الحقيقية بنسبة ٣% في عام ١٩٧٨، وأما في عام ١٩٨٠ فبلغت ٥%. وبذلك تكون إدارة كارتر قد ضمنت استمرارية التزايد المتسارع للأسلحة الذي بدأته إدارة فورد وسبقتها في معدلات نمو النفقات الحربية[1].

لم يساعد النمو المتصاعد للنفقات الحربية على إنجاح سياسة إدارة كارتر في مجال مكافحة التضخم. فإذا كان مستوى التضخم في عام ١٩٧٨ وسطيا (قياساً بأسعار الاستهلاك يشكل ٦,٥%، فإنه في عام ١٩٧٨ ارتفع حتى ٧,٧%، وفي عام ١٩٧٩ قفز التضخم إلى ١١,٣%[2]. رفع النظام الاحتياطي الاتحادي، في هذه الظروف وبموافقة البيت الأبيض، أسعار الفائدة بهدف تشديد شروط القروض وتحديد الكتلة النقدية في البلاد. خفضت هذه السياسة المالية القاسية مستوى التضخم، وسرّعت في الوقت نفسه بداية الأزمة الجديدة التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي في نهاية ١٩٧٩.

عرقلت سياسة زيادة أسعار الفائدة على القروض نمو التضخم لفترة. وبحلول كانون الثاني ١٩٨٠ ارتفع مؤشر الاقتصاد فوق المستوى العالي ١٨,٢%، قرر كارتر في هذه الظروف الطارئة مرة أخرى تقليص النفقات الحكومية. فقد ذهب إلى إعادة النظر في مشروع الموازنة الموجه إلى الكونغرس للعام المالي ١٩٨١ وخفض النفقات في تلك السنة بـ ١٥ مليار دولار. كان نصيب وزارة الدفاع من التخفيض مليار دولار والبقية وزعت بشكل رئيس على حساب تخفيضها عن البرامج الاجتماعية[3].

---

(١) الولايات المتحدة: السياسة العسكرية والموازنة. موسكو، ١٩٨٤، ص ٨٣ - ٨٤. كاتاسونوف يو.ف.

(٢) Statistical Abstract of the United States, 1981, p. 469.

(٣) 1980 Congressional Quarterly Almanac. Wash., 1981, p. 141.

لم تساعد التدابير العادية ولا الإسعافية كارتر. ولم تتمكن حكومة الديمقراطيين من تخفيض مستوى التضخم المرتفع جداً المرافق للاقتصاد الأمريكي. فقد ارتفع مؤشر المتوسط السنوي للأسعار الاستهلاكية في عام ١٩٨٠ حتى ١٣,٥%[١] على امتداد النصف الثاني من السبعينيات. وتبين أن الهدف الذي أعلنه كارتر لتحقيق موازنة ميزانية الدولة بحلول عام ١٩٨١ لم يتحقق. ومع ذلك فإن العجز في الميزانية بلغ ٥٩,٦ مليار دولار في السنة الأخيرة من ولاية كارتر[٢].

تعمقت الأزمة الهيكلية في اقتصاد الولايات المتحدة لعدد من المجالات إضافة إلى المستوى العالي في التضخم، وارتبط هذا إلى حد بعيد بتغيير وضع الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وانخفض نصيب الولايات المتحدة من إجمالي الناتج في العالم الرأسمالي في عام ١٩٦٠ من ٤١,٩% حتى ٣٦,٩% في عام ١٩٧٥.انخفض الثقل النوعي في الحجم العام لصادرات الدول الرأسمالية من ١٨,٢%عام ١٩٦٠ حتى ١٢,٦% بحلول ١٩٦٥[٣]، واستمرت الولايات المتحدة، حقيقة، حتى في النصف الثاني من السبعينيات في أن تكون المركز المالي والاقتصادي الرائد في النظام الرأسمالي العالمي. غير أن الصراع التنافسي في هذه الفترة بين الاحتكارات الرائدة الأمريكية والأوروبية الغربية واليابانية تفاقم أكثر ليس فقط في الأسواق العالمية، وإنما في السوق الأمريكية الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) Statistical Abstract of the United States, 1981, p. 469.

(٢) Ibid, p. 245.

(٣) الولايات المتحدة الأمريكية: الرأسمالية الاحتكارية الحديثة / مسؤول التحرير أ. ف. أنيكين، شابيرو. موسكو، ١٩٨٢، ص ١٥.

وجدت شركات صناعة السيارات والحديد الصلب الأمريكية نفسها في وضع مغاير، تلك الشركات التي لم تتفهم نمو الإمكانات العلمية والتقنية للمنافسين في الخارج. فقد تزايدت صادرات الشركات الأوروبية الغربية واليابانية إلى الولايات المتحدة باستمرار وحتى تلك الشركات الاحتكارية العملاقة مثل «فورد موتور»، «كرايزلر»، «يو سي ستيل» اصطدمت بصعوبات كبيرة في تصريف منتجاتها في بلدانها. سارعت الحكومة البرجوازية إلى مساعدة هذه الاحتكارات التي تشارك في قمة الأعمال الكبيرة. وأقرت إدارة كارتر قانون تعريفات الحماية على واردات الفولاذ إلى الولايات المتحدة. وصادق الكونغرس بضغط من البيت الأبيض على قانون تقديم المساعدة الحكومية لشركة كرايزلر التي شارفت على الإفلاس. هدفت هذه التدابير وغيرها إلى زيادة القدرة التنافسية للاحتكارات الأمريكية. ولكنه مع أفول السبعينيات فإن الأزمة الهيكلية في صناعة السيارات والحديد الصلب مازالت قائمة.

حدثت في هذه الفترة بالذات ظواهر هامة جديدة في التطور الاقتصادي في المناطق المختلفة من الولايات المتحدة. ففي الوقت الذي عانت من الكساد الاقتصادي في الشمال الشرقي والوسط الغربي، نشط ازدهار الأعمال في جنوب وغرب الولايات المتحدة. فقد أدى توفر مساحات كبيرة من أراضي البكر ومصادر مواد الخام الهائلة والضرائب المحلية المنخفضة على نشاطات المشاريع والأعمال وضعف مواقع النقابات العمالية إلى التدفق الكبير لرؤوس الأموال وانتقال الكثير من المؤسسات الإنتاجية والشركات الكاملة، تبعتها تدفقات الهجرة، (وهو ما تبين لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة في منتصف السبعينيات) إلى الجنوب والغرب والتي نتج عنها زيادة في عدد السكان أكثر من الشمال الشرقي والوسط الغربي[1].

---

(١) Statistical Abstract of the United States, 1981, p. 12.

وبقيت مشكلة الطاقة في الولايات المتحدة واحدة من أكثر المشكلات الاقتصادية حدّة، ولذلك استغلت الاحتكارات النفطية من دون رحمة المصادر الطبيعية للدول النامية على امتداد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبحلول السبعينيات بلغت واردات المنتجات النفطية إلى الولايات المتحدة التي استهلكتها حوالي ٥٠%. ورفعت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» أسعار النفط مرات عدة في السبعينيات. إضافة إلى ذلك. ففي المناطق المنتجة للنفط في العالم وبالدرجة الأولى في الشرق الأوسط، تزايد نضال قوى التحرر الوطنية ضد هيمنة الامبريالية الأمريكية. حدثت انقطاعات مرات عديدة في توريدات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الدول العربية، وأدت القفزة الحادة في الأسعار العالمية للنفط إلى نمو عجز الموازنة الاتحادية والميزان التجاري في الولايات المتحدة، وكذلك ارتفاع مستوى التضخم في هذه البلاد.

أعلن كارتر عند توليه منصب الرئيس أن حلّ مشكلة الطاقة سيكون إحدى أولويات سياسة إدارته. وربطت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة هذه المهمة مع تعزيز المواقع العالمية للاقتصاد الأمريكي ومع قواعد الهيمنة في السياسة الخارجية للإمبريالية الأمريكية. وتوجه خمس مرات إلى الأمريكيين برسائل خاصة حول مشكلة الطاقة. وذكر في رسالته الأولى في نيسان ١٩٧٧ أكثر الملاحظات درامية وهي أنه إذا لم تتخذ الإجراءات الفورية من دون تأخير لتخفيض تبعية الولايات المتحدة باستيراد النفط فإن البديل سيكون كارثة وطنية[١]. وتضمن برنامج الطاقة خاصته بالتحديد مجموعة من التدابير في المجال الاقتصادي: تحفيز زيادة إنتاج النفط والفحم الحجري في الولايات المتحدة نفسها، إحداث احتياطات نفطية استراتيجية، تطبيق إجراءات

(١) Public Papers..., Jimmy Carter, 1977, Book 1. Wash., 1977, p. 656.

الاقتصاد في النفط في الصناعة والبيئة ومساهمة الحكومة في معالجة وإنتاج أنواع جديدة من الوقود ومنابع الطاقة.

أثار انتشار البرنامج الحكومي في الولايات المتحدة تفاقم الصراع السياسي حول موضوع طرق حل مشكلة الطاقة. وأعلن رجال صناعة النفط أن إلغاء سيطرة الحكومة ومراقبتها لأسعار النفط والغاز يمكن أن يؤدي فقط إلى تحفيزهم في زيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة ذاتها. تحرك الليبيراليون وقادة النقابات العمالية عكس ذلك، وطالبوا بتعزيز السيطرة الحكومية على نشاط الشركات الاحتكارية النفطية ورفعت الدوائر التقدمية في المجتمع الأمريكي - وفي مقدمتهم الحزب الشيوعي الأمريكي - شعار تأميم الصناعة النفطية.

تم اعتماد القسم الأكبر من برنامج كارتر للطاقة بعد صراع مرير في الكونغرس. والإلغاء التدريجي لسيطرة الحكومة على أسعار النفط والغاز هو الحالة النهائية لهذا البرنامج. وفرضت في الوقت ذاته ضرائب على الأرباح الإضافية التي حصلت عليها الشركات النفطية من الفوائد الجديدة. واتخذت إجراءات تشجيعية أيضاً لزيادة إنتاج الفحم وإقامة التجهيزات في المنشآت الصناعية ووسائط النقل لتوفير الوقود والطاقة. هذا ويعدّ إحداث شركة اتحادية خاصة بالوقود الصناعي خطوة هامة في هذا الاتجاه. تلك الشركة التي مُنِحَت إمكانات هائلة لمساعدة القطاع الخاص في إعداد مصادر جديدة للطاقة وأنواع الوقود.

لعبت إدارة كارتر، في هذا المجال، دوراً كبيراً في اتخاذ مجموعة من التدابير الاحتكارية الحكومية طويلة الأجل الموجهة لتكييف قاعدة الطاقة – الخام في الاقتصاد الأمريكي مع التغيرات في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

أثرت الصعوبات الاقتصادية للرأسمالية الأمريكية في النصف الثاني من السبعينيات بشكل مباشر على السياسة الاجتماعية للدوائر الحاكمة في البلاد. ففي ظروف انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهبوط مستويات الأرباح في القطاع الخاص، شدد أصحاب المشاريع على ضرورة استقلال العمال. وغالباً ما انتقلت الطبقة الحاكمة إلى هجوم جديد على الإنجازات الاقتصادية –الاجتماعية للنقابات العمالية، وذلك من أجل تقويض مواقع الحركة العمالية المنظمة.

أصبح الجزء الغالب في البرجوازية الأمريكية متعصباً جداً تجاه النظرة التي تكونت في فترة ما بعد الحرب إلى النمو الملحوظ في النفقات الاجتماعية في الميزانية الاتحادية. ومع تدهور السوق الاقتصادية وتزايد المشاعر العسكرية في الدوائر الحاكمة فإن الاحتكارات طالبت بشكل حثيث بضغط النفقات الاجتماعية. وزيادة المخصصات للبنتاغون وتوسيع الضرائب وغيرها من أشكال مساعدة الحكومة للقطاع الخاص، وطالب أصحاب المشاريع بشكل خاص بتدقيق سياسة التنظيم الحكومي النشيط للاقتصاد. وتبين أن الدفة كانت تتجه إلى اليمين في ظل الأوضاع الفكرية السياسية لغالبية رجال الأعمال الأمريكيين، وقبل كل شيء إلى السياسة الاحتكارية.

ترافقت هذه الاتجاهات في فلسفة رجال الأعمال الأمريكيين السياسية في السبعينيات مع نشاط العمل السياسي[1]. وبذلك فإن الدوائر النافذة في البرجوازية الاحتكارية طمحت إلى تعزيز تأثيرها في السياسة الحكومية، وفي آن واحد إضعاف التأثير عليها من جانب الليبيراليين والنقابات العمالية

---

(١) رابطات رجال الأعمال في الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية. موسكو، ١٩٨٠، ص ٩٩ - ١٣٧ ساخاروف ن.أ.

والحركات الاجتماعية الجماهيرية. ولعبت الطاولة المستديرة لرجال الأعمال معظم أنشطة الضغط في الأجواء الحكومية، وتكونت هذه المنظمة من قادة الاحتكارات الضخمة بشكل خاص الذين تواصلوا مباشرة مع المشرِّعين المؤثِّرين والوزراء وحتى مع الرئيس نفسه.

ظهر الهجوم السياسي الملموس لدوائر الأعمال في الولايات المتحدة في أثناء الانتخابات في النصف الثاني من السبعينيات. وبغض النظر عن التشريع المتخذ في النصف الأول من هذا العقد (وتحت تأثير فضيحة ووتر غيت إلى حد ما) والذي حدد المساهمات في صناديق انتخابات المرشحين، سارع رجال الأعمال إلى التأقلم مع الطرق الجديدة لتمويل الحملات الانتخابية. وأصبحوا يؤثرون بفعالية على نتائج الانتخابات (الاتحادية والمحلية) عن طريق لجان العمل السياسي (القانونية). وبذلك تفوق قطاع الأعمال خلال سنوات عدة عددياً على هذه المنظمات المشابهة للجان النقابات العمالية التي دعمت مالياً المرشحين الليبيراليين بشكل رئيس، وذلك اعتماداً على قدراته المالية. ففي عام ١٩٧٤ كان التناسب بين لجان الحملات والنقابات ٨٩ مقابل ٢٠١، وأما في عام ١٩٧٦ فقد أصبح ٤٣٣ مقابل ٢٢٤. غير أن الفجوة اتسعت في أثناء انتخابات الكونغرس في عدد التنظيمات الانتخابية لرجال الأعمال والنقابات العمالية. بلغ عدد الأوائل ٨٢١ والأخيرين ٢٨١[١]. ومن خلال مساهمات الجمهوريين والديمقراطيين في الصّناديق الانتخابية فإن تكتلات قطاع الأعمال النافذة عززت تأثيرها السياسي في الكونغرس وفي الأجهزة الأخرى للسلطات الحكومية.

---

(١) Common Cause, 1980, Oct., p. 13.

وسّع أيضاً قطاع الأعمال تمويل «المراكز الفكرية المحافظة». ففي النصف الثاني من السبعينيات ازدادت موازنة المعهد الأمريكي للمشاريع الأكثر ضخامة فيما بينها في واشنطن بمقدار الضعف[1]. تم تجنيد هذه الوسائل من أجل تجديد أحكام البرامج لدى المحافظين وتنظيم حملة الدعاية الواسعة لمبادئهم، كذلك فإن تصحيح جزء كبير من النخبة الاحتكارية للبرجوازية الأمريكية أدى لا محالة إلى توسيع التعاون مع التكتلات اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة. وتبين في السبعينيات أن من بين الرعاة الماليين لهذه التكتلات ليس فقط شركات الصناعة الحربية وأصحاب الملايين الرجعيين في الجنوب والغرب، وإنما تلك الاحتكارات الكبيرة مثل «جنرال إلكتريك» والحديد الصلب الأمريكي وموبيل أويل وجنرال موتورز. على الرغم من أن كثير من المحافظين في قطاع الأعمال الكبيرة لم يدعموا بالكامل القوى اليمينية المتطرفة، فإنهم وغيرهم تحركوا بجبهة واحدة ضد سياسة التسوية الحكومية النشيطة للقطاع الخاص والبرامج الاجتماعية الكثيرة. توحدت هذه القوى في الصراع ضد الحركة الديمقراطية العمالية ومن أجل العودة إلى «الحرب الباردة».

شكلت القوى اليمينية - بعد تلقي الدعم المالي الهائل في السبعينيات - شبكة واسعة من تنظيماتها الجديدة – «صندوق التراث»، «مركز إنقاذ الديمقراطيات الغربية»، «مركز المجتمع الحر»، «الأمريكيون ضد سيطرة النقابات العمالية على الحكومة»، وغيرها الكثير. قادت هذه المجموعات المنظمة - التي لقبت نفسها «اليمينيون الجدد» على امتداد البلاد - حملات سياسية - فكرية مركزة، محققة توسيع مواقعها بين الجماهير[2]. توجه المحافظون اليمينيون المتطرفون إلى الأمريكي

---

(١) Conservative Brain Trust.— New York Times Magazine, 1981, May 10, p. 65.

(٢) التحول إلى اليمين - الخيال والواقع - الاقتصاد السياسة، الإيديولوجيا. ١٩٧٩، رقم ١٢، ص ١٣ - ٢٥. بليخانوف س.م.

العادي المستاء جداً في النصف الثاني من السبعينيات من نمو البطالة والارتفاع غير المسبوق في تكاليف الحياة، وتفشي الجريمة، وتدني المعايير الأخلاقية وتراجع الثقة في المؤسسات السياسية[1]. وتم الإيحاء إلى الرأي العام أن المتهم والمذنب الرئيس عن جميع هذه الظواهر أولا هم الليبراليون وسياستهم الاقتصادية – الاجتماعية. واقترحوا على الجماهير البديل – سياسة المحافظين وإيديولوجية بنّاءة – هي الوحيدة القادرة على ضمان الازدهار في داخل البلاد وهي قوة الولايات المتحدة لا تتزعزع على المسرح الدولي. ظهرت المحافظة كقوة وحيدة قادرة على إنعاش القيم التقليدية في المجتمع الأمريكي كالعائلة والدين والأخلاق وأخلاقيات العمل والوطنية.

أججت المجموعات اليمينية العاطفة حول ما يسمى بالقضايا الأخلاقية، محاوِلَةً تحويل اهتمام الأمريكيين عن المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية الجذرية التي نشأت بسبب النظام الرأسمالي. وأضاف المحافظون المتطرفون إليها قضايا التعديل الدستوري الذي دعا إلى مساواة المرأة، وإلغاء تقييد بيع الأسلحة والحق في الإجهاض.. إلخ... شكل اليمينيون جواً هيستيرياً في البلاد للحملة الصليبية ضد خصومهم السياسيين. تحمَّس هنا بشكل خاص الدعاة اليمينيون المتطرفون، الذين ألبسوا الأفكار الأكثر رجعية الغطاء الديني. وتم تمويلها ونقلها عبر التلفزيون على جميع أنحاء البلاد، موحدةً بذلك الكثير من الجماهير. ومن خلال لعب دور زعماء الغالبية الأخلاقية الفريدة، صبَّت هذه الشخصيات لعنتها على الحزب الشيوعي والليبراليين ونشطاء الحركة من أجل السلام وممثلي المجتمع الديمقراطي،

---

(١) الفرد في أمريكا الحديثة: تجربة تحليل التوجهات القيمة والسياسية. موسكو ١٩٨٠، ص ٢٠٠ - ٢٤٤. زاموشكين يو.أ.

وطالبت بتنظيف أمريكا من العناصر التخريبية، وانتقلت القوى الرجعية من الدعوات اللفظية بروح الماكارثية إلى الأعمال المتطرفة. خرجت من جديد منظمة «كو-كلوكس – كلان» خارج حدود الجنوب، وتكررت أعمال القمع ضد شخصيات الحركة العمالية وتزايد عدد الأفعال المعادية للسامية واقتحام مقرات التنظيمات التقدمية.

وجهت القوى المحافظة واليمينية اهتمامها بالدرجة الأولى إلى موضوع تجنيد أنصارهم في أثناء سير الحملات الانتخابية. وبفضل المعالجة الشاملة للرأي العام في انتخابات ١٩٧٨ تمكنت من هزيمة عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين البارزين. إذ إن اللجنة الانتخابية «مواطنون من أجل الجمهورية»، التي شكلها ريغان قدمت دعماً مالياً لـ ٤٠٠ مرشح من الحزب الجمهوري توزعوا على مختلف أجهزة السلطة الحكومية. وعلى الرغم من أن الجمهوريين في هذه الانتخابات بقوا حزب الأقلية فقد عززوا وضعهم كقوة سياسية رائدة لكامل المعسكر المحافظ.

إن تعزيز دعاية الأفكار المحافظة وتحريك النشاط السياسي للقوى اليمينية لم يؤد إلى تبدلات أساسية في أمزجة المجتمع الأمريكي. وبينت استطلاعات الرأي، في الحقيقة، أن الأمريكيين خلال النصف الثاني من السبعينيات أصبحوا يؤيدون زيادة النفقات الحربية إلى درجة ما وتقليص التدخل الحكومي في تنظيم الاقتصاد. غير أن تلك الاستطلاعات أكدت أن غالبية الأمريكيين تقف ضد تخفيض عدد من البرامج الاجتماعية ومن أجل تطبيق التعديل الدستوري حول مساواة حقوق المرأة[١]

---

(١) *Broder D.* Changing of the Guard. N. Y., 1981, p. 411—412.

جرى التحول باتجاه «المحافظة» في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة أكثر منه على المستوى الجماهيري. إن تزايد ظواهر الأزمات في الاقتصاد الأمريكي خلال السبعينيات وانحسار المواقع الخارجية وتعمق تناقضات الرأسمالية الأمريكية –كل هذه العوامل ساعدت على توجه الطبقة الحاكمة إلى اليمين عامة. وأصبحت المجموعات المختلفة في البرجوازية الأمريكية- بما فيها الوسطيون وبعض الليبيراليين - تنظر إلى السياسة المحافظة كأفضل سياسة فاعلة لتجاوز هذه التناقضات في النظام الرأسمالي. أثرت إعادة التموضع هذه في الطبقة الحاكمة إلى حد كبير في السياسة الاجتماعية لإدارة كارتر.

أولى البيت الأبيض اهتماماً كبيراً لازدياد تأثير القوى المحافظة والمشاعر في البلاد، واعترف كارتر بنفسه أنه في عدد من المواقف السياسية كان أكثر قرباً إلى المحافظين من الليبيراليين(١). إلا أنه لم يستطع إلا أن يتعامل مع الجناح الليبيرالي المؤثر في حزبه. وكان على الرئيس الديمقراطي الأخذ بعين الاعتبار الضغط القوي من القواعد ومن جانب النقابات والأقليات الإثنية العرقية والطبقات الفقيرة التي تشكل القاعدة الجماهيرية للديمقراطيين.

توجب على البيت الأبيض والكونغرس في السنة الأولى من وصول كارتر إلى السلطة حل مشكلة الأزمة المالية التي نشأت في أضخم برنامج اجتماعي حكومي – نظام الرعاية الاجتماعية، وأصبحت صناديق هذا النظام بحلول منتصف السبعينيات تتقلص بشكل ملحوظ بسبب عدد من العوامل الاقتصادية والديموغرافية على حساب الحسومات الضريبية للعمال واصحاب المشاريع. اقترحت إدارة كارتر رفع الحسومات الضريبية (بالدرجة الأولى عن

(١)*Carter J.* Keeping Faith. Memoirs of a President. N. Y., 1982, p. 102.

أصحاب المشاريع)، وكذلك تمويل المدفوعات الاجتماعية على حساب عائدات الموازنات العامة في ظروف المستوى العالي من البطالة. عارض قطاع الأعمال والتحالف المحافظ في الكونغرس هذه المقترحات، ووقع كارتر في النهاية على القانون الذي يتضمن النمو السريع للضرائب على الرعاية الاجتماعية في عام ١٩٧٧، علماً أن العبء الأساسي للزيادة الضريبية وقع على كاهل العمال.

وضعت حكومة كارتر تحفيز القطاع الخاص في أساس برنامجها لحل مشكلة المدن من الحكومة الاتحادية من أجل تنشيط الأعمال التجارية والمقاولات في مراكز المدن والمساهة في تطويرها. ولم يتضمن برنامج حكومة الديمقراطيين حول المدن تخصيص موازنات كبيرة جديدة، ووجد المجتمع آن هذا البرنامج غير كاف لتجاوز الأزمة الاقتصادية –الاجتماعية في المدن.

عملت إدارة كارتر بنشاط كبير في مجال حماية البيئة التي أعلنها كارتر واحدة من أولويات برنامج سياسته الداخلية[١]. واتخذت في النصف الثاني من السبعينيات القوانين التي تعزز تنظيم شروط إنتاج الفحم بالطريقة المكشوفة وإدارة نفايات الصناعة الكيميائية.

قامت الحكومة بضغط من الحركات الاجتماعية الجماهيرية باتخاذ التعديلات الدستورية حول حقوق مساواة المرأة، وكذلك تطبيق الرعاية الصحية في برنامجها وتأسيس المؤسسات الاتحادية التي تمثل مصالح المستهلكين. لم يُنَفَّذْ أيٌّ من هذه المقترحات في النصف الثاني من السبعينيات بسبب معارضة تحالف القوى المحافظة واليمينية المتطرفة.

(١) Ibid., p. 20.

بهذا الشكل فإن إدارة كارتر اتخذت المواقف الليبيرالية في عدد من قضايا السياسة الداخلية ولكن ليس دائماً. غير أنها في القضية الرئيسة – قضية حجم الإنفاق على الأهداف الاجتماعية في الميزانية الاتحادية - فإن الإدارة الديمقراطية تسلك طرق المحافظين. أتى كارتر إلى السلطة بمفهوم «إن تدخل الحكومة الاتحادية في المجال الاقتصادي – الاجتماعي أصبح مكلفاً ولذلك يجب أن يكون محدوداً، وبالتالي فإن تأثير المجموعات المؤثرة في الطبقة الحاكمة التي يمثل مصالحها في الكونغرس بشكل أفضل التحالف المحافظ كانت تدفع كارتر في هذا الاتجاه».

تم تأجيل غالبية مقترحات كارتر حول تقليص تمويل البرامج الاجتماعية إلى النصف الثاني من رئاسته. وسيطر في نهاية السبعينات في الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الأمريكية توجه إعادة توزيع موارد الحكومة المالية باتجاه النفقات الحربية. وبالتالي فإن المزيد من التضخم وانتقال الاقتصاد الأمريكي إلى حالة الأزمة بحلول ١٩٧٩ أجبر المحافظين وحتى جزء من الليبيراليين على خفض الإنفاق الاجتماعي. ترافق التحول الواضح لإدارة كارتر باتجاه نهج المحافظين في السياسة الاقتصادية – الاجتماعية مع تدقيق نهج تخفيف حدة التوتر الدولية[١].

لم يستطع المحافظون تحقيق خفض أو تجميد الاعتمادات الحكومية على تأمين الوظائف للعاطلين عن العمل، وعلى المشاريع الاجتماعية، وعلى الرعاية الطبية للمعوزين والأبنية السكنية للفقراء. غير أن إدارة كارتر انتهجت- بما سمحت لها قواعد سياسة الديمقراطيين- سياسة تخفيض

---

(١) الولايات المتحدة: وراء واجهة السياسة العالمية. موسكو، ١٩٨١، ص ١٤٦ - ١٤٧. كوكوشين أ.أ.

معدلات نمو الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية. ونتيجة لسياسة الوفر على حساب النفقات الاجتماعية فإن وضع الملايين من الأمريكيين المتردِّي في ظروف الركود في الاقتصاد الأمريكي أصبح أكثر سوءاً.

كانت السياسة العمالية لإدارة كارتر مزدوجة المعايير أيضاً، وعملت الأجهزة الحكومية في البيت الأبيض في عهد الديمقراطيين على تقييد استبداد أصحاب العمل أكثر مما في عهد الجمهوريين، وضمنوا إلى حد بعيد حقوق النقابات العمالية. علاوة على ذلك، فإن كارتر كان يدعم قولاً البرنامج التشريعي للنقابات الذي يتضمن توسيع حقوق إضراب عمال صناعة البناء، ورفع الحد الأدنى لأجور العمال وتعهد الحكومة بالمساعدة على تخفيض البطالة وتعزيز حقوق العمال للانضمام إلى النقابة[1]. واحتدم الصراع في الكونغرس حول جميع مشاريع القوانين هذه. ظهرت المواجهة الأكثر قسوة حول مشروع قانون إصلاح التشريعات العمالية، وأصبح أصحاب المشاريع في هجومهم على الحركة العمالية المنظمة في السبعينيات يلجؤون غالباً إلى الأعمال المختلفة المناهضة للنقابات، بدءاً من استخدام الحيل القانونية المختلفة وانتهاء بالاضطهاد العلني للنشطاء النقابيين. تعززت عملية تخفيض عدد العمال المنظمين في النقابات جزئياً نتيجة لذلك في هذا العقد. وأصبح للحركة العمالية دور مهم جداً في تحقيق الانتشار التشريعي لحقوق تشكيل التنظيمات النقابية الجديدة. وقام تكتل الإتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية بحملة مركزة في جميع أنحاء البلاد لدعم مشروع قانون إصلاح تشريع العمل بإنفاق حوالي مليون دولار على ذلك. وبهدف عدم السماح بتعزيز الحركة النقابية عملت الآلة السياسية لقطاع رجال الأعمال الكبيرة بكامل طاقتها على

---

(١) *Shoup L.* The Carter Presidency and Beyond. Palo Alto (Cal.), 1980, p. 184.

توحيد التحالف الوطني للصناعيين وغرفة التجارة للولايات المتحدة والطاولة المستديرة لقطاع رجال الأعمال في جبهة واحدة مناهضة للنقابات وضموا إلى هجومهم على المجتمع الكونغرس والحكومة والتحالفات الرائدة الصغيرة والمتوسطة لرجال الأعمال. كانت النقابات تأمل في أن الرئيس سيكون حليفهم الفعال في هذه المعركة السياسية. وتبين في أثناء احتدام الصراع حول التشريع النقابي، أن البيت الأبيض أبدى دعماً إعلامياً فقط. مفضلاً تجنب الاصطدام مع التحالف المحافظ في الكونغرس والمجموعات القوية من قطاع رجال الأعمال الأمريكي التي تقف خلفه. ولم تسمح هذه القوى، مستغلة سلبية إدارة كارتر، باتخاذ قوانين لإصلاح التشريع العمالي وتوسيع حقوق إضرابات عمال صناعة البناء، وما يتعلق بقانون يفرض على الحكومة المساعدة في تخفيض البطالة فإن المحافظين أضافوه جنباً إلى جنب مع التعديلات. وتعرضت النقابات العمالية لهزيمة هائلة في هذه المعارك التشريعية[1].

أخذت الأفعال الأخرى لإدارة كارتر طابعاً واضحاً معادياً للعمال، وأجبرت حكومة الديمقراطيين النقابات العمالية على الموافقة على الحد الأدنى الجديد لأجور العمل المنخفض، وكذلك الامتناع عن النضال في الكونغرس من أجل إلغاء المادة ١٤(٦) لقانون تافت – هارتلي التي تقوض حق العمال في تنظيم النقابات. كذلك فإن كارتر صادق على التشريع المناهض للنقابات لقمع إضرابات عمال المناجم ومُلّاك المناجم عام ١٩٧٨. أدى برنامج كارتر في مكافحة التضخم إلى نقد حاد من جانب النقابات لأنه تَضَمَّنَ تقليص المخصصات للاحتياجات الاجتماعية. وسارعت حكومة الديمقراطيين إلى تجميد أجور العمال أكثر من مراقبة الأسعار التي نمت باستمرار. وأخيراً فإن

(١) Ibid., p. 181.

مكافحة التضخم التي نفذها النظام الاحتياطي الاتحادي بالاتفاق مع البيت الأبيض عجلت في بدء الأزمة الاقتصادية الجديدة في الولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى نمو البطالة بشكل حثيث.

ترافق انحراف السياسة الاجتماعية لإدارة كارتر باتجاه المحافظين بجرعة كبيرة من الديماغوجية (الغوغائية) الاجتماعية بروح «الشعبوية الرمزية». وكان كارتر ينتقد من فترة لأخرى المصالح الشخصية لقوى اللوبي المختلفة التي كانت تمارس ضغوطات كبيرة على الأجهزة الحكومية. وسمح كارتر لنفسه خلال النقاش حول برنامج الطاقة أن يتهم الاحتكارات النفطية، التي كانت ترفع أسعار البنزين والمشتقات النفطية، في نهب الجماهير. واعترف كارتر في صيف ١٩٧٩ بوجود أزمة ثقة سياسية - اجتماعية وفكرية عميقة في المجتمع الأمريكي، وكان يؤكد باستمرار على تمسكه بحقوق الإنسان، غير أن هذه التصريحات الواعية للبيت الأبيض كانت تتعارض مع الوضع الحقيقي للأمور في الولايات المتحدة، حيث ساد كما في السابق الانعدام الفعلي لحقوق الملايين من المحرومين[١]. كانت حكومة الديمقراطيين تغض نظرها عن إرهاب الشرطة تجاه المنشقِّين والمعتقلين خلف القضبان في السجون حيث يقبع المئات من السجناء السياسيين لاتهامات مفبركة، والمناضلين من أجل الحقوق المدنية ونشطاء الحركة المناهضة للحرب وقادة المنظمات العمالية غير المرغوب فيهم لدى السلطات.

تدهور وضع الجماهير العاملة عامة بسبب تعزيز الاتجاهات المحافظة في السياسة الاقتصادية – الاجتماعية في عهد كارتر، غير أن الديمقراطيين لم

---

(١) Look Homeward, Jimmy Carter: The State of Human Rights, USA. Prepared by: Communist Party, USA. N. Y., October, 1977.

يستطيعوا بانتهاج هذه السياسة تجاوز ظواهر هذه الأزمات المتزايدة في الاقتصاد الأمريكي وكذلك تعزيز وضعهم الخاص ضمن نظام الحزبين المعمول به. وسلّم الجناح الليبيرالي المعتدل في الحزب خطوة تلو الأخرى تدريجياً مواقعه في الوقت نفسه الذي أصبح فيه الوسطيون ينقادون بشكل عام إلى المحافظين. ووضعت القوى المحافظة واليمينية المتطرفة بدورها هدفاً لها السيطرة على البيت الأبيض في انتخابات ١٩٨٠، وعلى الغالبية في البيت الأبيض والكونغرس في الولايات المتحدة، وذلك بعد أن عززت مواقعها بحلول نهاية السبعينيات.

٥ - تعزيز دور جهاز الشرطة القمعي في العملية السياسية:

اتصف الجو السياسي للإمبريالية بالنزعة إلى تعزيز الرجعية على الاتجاهات كلِّها. هناك حيث حقق العمال في صراعهم الطويل حقوقاً ديمقراطية محددة، فإن رأسمالية الدولة الاحتكارية تشن أحياناً هجوماً مموهاً على هذه الحقوق. ففي مواقف خطيرة بالنسبة لها فإنها بلا تردد تلجأ إلى الابتزاز السياسي والقمع والإرهاب والأفعال التأديبية والعقابية[1]. ويؤكد التاريخ صحة هذه النتيجة التي يتضمنها برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي. وتشكل الولايات المتحدة مثالاً كلاسيكياً على ذلك. إن تفاقم التناقضات الداخلية والخارجية للرأسمالية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وطموح الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة إلى الهيمنة العالمية في ظروف كفاح الشعوب من أجل الحرية والسلام والاشتراكية كانت لها إسقاطاتها في الحياة الاجتماعية للبلاد وتعزيز اضطهاد المنشقين ومطاردة القوى التقدمية.

---

(١) مواد المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي. موسكو ، ١٩٨٠، ص ١٣١.

وكما رأينا سابقاً فقد تكونت في الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين آلية مراقبة حركات الاحتجاج الاجتماعي التي حددتها البرجوازية مع الفتنة الداخلية وقبل كل شيء مراقبة الحركة العمالية[1] ففي أثناء الحرب العالمية الأولى وخلال السنوات التي تلتها والمتميزة بتفاقم الصراع الطبقي الحاد في البلاد، فإن النظام القمعي الشرطي للولايات المتحدة في شخص مكتب التحقيقات الاتحادي والتنظيمات المتفرعة عنه المنتشرة تحول إلى جهاز مركزي متشعبٍ مجهزٍ تجهيزاً فنياً جيداً وقادراً على ممارسة الضغط القوي على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في البلاد. وعمل في أثناء الفترة ١٩١٨ – ١٩٢٣ على تنفيذ العمليات العقابية المخالفة للدستور من حيث طبيعتها ضد القوى اليسارية التي تكبدت خسائر كبيرة.

ازداد نمو الاتجاهات المحافظة المتطرفة والمناهضة للشيوعية في أثناء الحرب الباردة في سياسة الطبقة الحاكمة. أصبحت مخالفة الدستور عملاً طبيعياً في الواقع العملي. وحصل الجهاز القمعي الشرطي على سلطة هائلة. وحسب رأي المؤرخين الأمريكيين فإن الولايات المتحدة في سنوات الذعر الأحمر الثاني أصبحت مثل حامية عسكرية[2]. وأصبح تحديداً في هذه الفترة، كما أشار الباحث الأمريكي المشهور إ. تيوهاريس، ممكناً تعزيز الدور والتأثير الحاد لمكتب التحقيقات الاتحادي، وكذلك أيضاً منح وكالة المخابرات المركزية والخدمات الخاصة الأخرى صلاحيات خاصة في الصراع ضد حركات الانشقاق والاحتجاج الاجتماعي[3].

---

(١) الشرطة السرية في الولايات المتحدة. مكتب التحقيقات الاتحادي: الماضي والحاضر. موسكو، ١٩٨٦. كوستين ب.ف.

(٢) *Katler S. I.* The American Inquisition: Justice and Injustice in the Cold War. N. Y., 1982.

(٣) Journal of American History, 1980, Dec, p. 733.

أجبر الضغط من الداخل - وكذلك احتجاجات الرأي العام العالمي في منتصف الخمسينيات - الماكارثية على التراجع، واتخذت المحكمة العليا في الولايات المتحدة عدداً من المراسم حول إعادة النظر في الصلاحيات البغيضة للتحكم في السيطرة على الأنشطة التخريبية والتي أدت إلى إلغاء الرقابة العامة على المشتبه بهم وغير الموثوقين بالانتماء أو في العلاقة المتسامحة مع القوى اليسارية، وطلب من نظام القمع الشرطي في الولايات المتحدة إعادة البناء التي لم تتضمن أبداً تقليص نشاطه، واقترحت صياغة برامج طويلة الأجل للقضاء على المعارضة اليسارية وتدمير بنيتها التنظيمية. باشر مكتب التحقيقات الاتحادي في عام ١٩٥٦ بتنفيذ برنامج مكافحة التجسس الذي عدّته لجنة مجلس الشيوخ التي حققت في بداية السبعينيات في نشاط الخدمات الخاصة بالظاهرة التي لا تليق بالمجتمع الحر[1]. وباتباع هذه الاستراتيجية ركزت إدارة إ. غوفير جهدها الرئيس لتجسيد الخطة السرية في تقويض وتدمير الراديكالية السياسية. تمت تسمية الحزب الشيوعي بالهدف رقم ١، وأسندت مهمة إسقاطه وإزالته، كما ذكر في التوجيه السري لمكتب التحقيقات الاتحادي، وذلك بالنيل من سمعته وصورته لدى المجتمع الأمريكي، تأجيج الفئوية وتحفيز مشاعر الإحباط في صفوف الأعضاء العاديين[2]. وفي أثناء فترة رئاسة نيكسون - وبحسب وزير العدل أو. ساكسبي - نفذ مكتب التحقيقات الاتحادي ضمن أطر ذلك البرنامج عدداً هائلاً من الأعمال السرية (تجاوز

---

(١) الوضع في مجال حقوق الإنسان في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧٨، ص ٦٨. اقتباس من.

(٢) US Congress. Senate. Hearings before the Select Committee to Study Governmental operations with Respect to Intelligence Activities. Wash., 1976, vol. 6, p. 372. (لاحقاً: Hearings before the Select Committee...).

الألف) التي كانت مبنية على استخدام مصطلحات ساكسبي الأساليب المثيرة للاشمئزاز والقذرة التي تنطبق فقط على المخابرات العسكرية الأمريكية[1]. فقد استخدمت بدءاً من الافتراءات وحتى تنظيم أعمال إرهابية ضد الشخصيات القيادية في الحزب على أيدي خبراء تم تجنيدهم من بين العصابات. اتخذ مكتب التحقيقات الاتحادي خطوات جديدة عام ١٩٦١ في تطوير مكافحة التجسس التي كان لها آثارٌ كبيرة على الحريات الدستورية. وأعلن رئيس مكتب التحقيقات الاتحادي «غوفير» في ٦ آذار أن الشرطة الاتحادية في أثناء جلسات الكونغرس الدورية حول موضوعات الموازنة تقوم بمراقبة غير متوقعة لمئات تنظيمات الجبهة الشيوعية المشبوهة (التي تضم الكثير من المجموعات الليبيرالية) وكذلك دعاة السلام المشهورين وغيرهم من الشخصيات الاجتماعية التي كانت تشغل مناصب هامة وأنها ساعدت عن قصد أو غير قصد الشيوعيين. بدا هذا البيان الذي أعد مباشرة بعد تولي كينيدي السلطة في البيت الأبيض تحذيراً مشؤوماً لجميع الذين كانوا يأملون في التغلب على آثار الحرب الباردة ويعملون من أجل التغييرات الاجتماعية وضد هيمنة الاحتكارات. وكان يجب أن يُقَيَّمْ ذلك البيان على أنه إعلان حرب رسمي ضد أبطال الحريات المدنية في داخل البلاد من منتقدي نهج التدخل في السياسة الخارجية بسبب أنه لم يلق أية معارضة في الكونغرس.

بهذا الشكل، وبمعرفة السلطة التشريعية العليا؛ أصبحت مكافحة التجسس تتصف بخصائص البرنامج الشامل. وتحول مكتب التحقيقات الاتحادي إلى مؤسسة فوق الدستور تحدد معايير الولاء السياسي وفقاً لتقديرها، وتحدد الأهداف التي يجب مراقبتها وقمعها. وقد أكدت الأحداث المتزايدة على

(١) *Ungar S. J.* FBI. Boston; Toronto, 1976, p. 33, 566.

ذلك. وأعلن إ. غوفير في ١٢ تشرين الأول ١٩٦١ في رسائله السرية إلى كبار مديري مكتب التحقيقات الاتحادي عن انتشار مكافحة التجسس (إضافة ضد الحزب الشيوعي) ضد جميع القوى اليسارية الأخرى والحركات المعارضة التي أعلنت صراحة خلال السنوات الأخيرة عن خطها السياسي محلياً وإقليمياً عبر تقديم مرشحيها إلى المناصب الانتخابية وعملت كذلك على دعم عمليات التمييز العنصري في الجنوب[١].

ارتبط توسع منطقة أعمال الحماية التي يقوم بها جهاز القمع الشرطي بعد مغادرة ماكارثي المسرح السياسي إلى حد كبير بالاستقلالية التي ضمنها مكتب التحقيقات الاتحادي ووكالة المخابرات المركزية لأنفسهم في إطار نظام الدولة في الولايات المتحدة. كتب أ. شليزينجر – الابن الخبير الكبير في التاريخ السياسي للولايات المتحدة في كتابه الذي نشر عام ١٩٧٨ والمستشار السابق للرئيس كينيدي «أظهرت مكافحة التجسس بشكل مذهل للجميع بغض النظر عن تصرفات مكتب التحقيقات الاتحادي في المجال الذي يتعلق بالأمن الداخلي[٢]. اكتسب جهاز القمع وسيلة ضغط هائلة وترهيب وابتزاز كبيرين بسبب قناعته أنه خارج السيطرة وخارج دائرة العقاب. وساهم تركيز السلطة السرية، بعيداً عن أعين السلطة، في أيدي مجموعة من الأوصياء المحترفين في تعزيز شخصيتها بفضل الجهود الدؤوبة من الدعاية البرجوازية والرجعية السياسية[٣].

يمكن فهم جوهر وأهمية هذه الظواهر بشكل صحيح فقط في سياق الأحداث العالمية. ففي ظروف التأثير المتنامي للاشتراكية العالمية كان الصراع

(١) Hearings before the Select Committee..., p. 377.

(٢) Schlesinger A. M., Jr. Robert Kennedy and His Times. L., 1978, p. 287.

(٣) Wise D. The American Police Stale: The Government against the People.1976.

الطبقي في الدول الرأسمالية يدفع البرجوازية من وقت لآخر إلى تقديم التنازلات الاجتماعية. علماً أن هذا كان ينفذ من أجل الحفاظ على سيطرة رأس المال بشكل رئيس. غير أن ميل الطبقة الحاكمة إلى حماية امتيازاتها كان يتزايد على التوازي مع تطبيق المراقبة الصارمة على القوى الاجتماعية التي تتحداها.

كانت جدلية التناقضات الاجتماعية السياسية للولايات المتحدة الحديثة تظهر نفسها عفوياً. وكلما ارتفعت موجة الحركات الديمقراطية الجماهيرية والاحتجاج الجماعي ازداد تغلغل أجهزة الخدمات الخاصة عمقا في خلايا البنية الاجتماعية للشعب. والمميز بالنسبة للتعامل مع حركة المعارضة الديمقراطية فإن مكتب التحقيقات الاتحادي ووكالة المخابرات المركزية لم يحددا السمات الخاصة المختلفة بين تياراتها المنفصلة: وقد وصموها جميعاً بالتخريب والتطرف. وكانوا ينظرون إلى المشاركة في الحركة المناهضة للحرب وإلى إظهار التعاطف مع الكفاح من أجل حقوق السود المدنية، وإلى مجرد التعبير عن دعم تطبيع العلاقات الأمريكية – السوفييتية نظرتهم إلى أنواع خطيرة خاصة للأنشطة المعادية للولايات المتحدة.

أشار الكتّاب الأمريكيون إلى ذلك بالقول: «في أثناء الأحداث العاصفة في الستينيات كانت تستخدم الأساليب التجسسية سابقاً ضد الأجانب بشكل خاص، أما الآن أصبحت تستخدم ضد شرائح واسعة من المواطنين الأمريكيين الذين يمارسون نشاطهم القانوني. خزّنت وكالة المخابرات المركزية معلومات عن ١,٥ مليون نسمة في حاسوب واحد و٣٠٠ ألف في حاسوب آخر. وفي أثناء الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٠ جمعت الإدارة ملفات ٥٠ألف عضو في حزب كاليفورنيا للسلام والحرية فقط، وقام جواسيس وكالة المخابرات المركزية بمسح شامل للمدن الطلابية،

وشنت الوكالة حملة شاملة لقراءة البريد (فتحت ربع مليون رسالة مرسلة ومستقبلة من الأمريكيين بمن فيهم جون ستين بيك والسناتور السابق فرانك تشيرتش. وحذا حذوها مكتب التحقيقات الاتحادي)[1].

حددت المذكرة السرية لمقر مكتب التحقيقات الاتحادي بتاريخ ١٩٦٨ المرسلة إلى عملاء هذه الدائرة الدوافع والأهداف ووسائل العملية المخططة بشكل خاص على مستوى الوطن لقمع حركة الشباب ونشطائها الأساسيين. كانت هذه توجيهات لقتل البراعم الشابة في أمريكا وإرادتها في الكفاح والثقة في قواها الذاتية، والتضامن وقابلية التغيير. «بلادنا- ورد في التوجيهات - تعيش فترة من الانهيار والعنف إلى حد بعيد بسبب الأفراد المنتمين إلى «اليسار الجديد»، ويدعو بعضهم إلى الثورة في أمريكا وإلى هزيمتها في فيتنام.... يراقب مكتب التحقيقات الاتحادي باهتمام شديد «اليسار الجديد»... إن نشاط المنظمة والنشطاء الذين يقومون بالدعاية لأفكار الثورة، ويحرضون المجتمع للتحرك من أجل تحقيق مطالبه يجب ألا يكون محدوداً فقط، وإنما أكثر من ذلك. ولذلك فإن الواجب يدعوكم إلى الاقتراب من الوضع المترتب بهدف بعيد وطاقة واهتمام كاملين. لا نستطيع ولا يمكن التغاضي عن أهمية الفعالية الجديدة (من جانب الشباب -المؤلف)[2].

اتخذ كونغرس الولايات المتحدة الخائف من حجم الحركة المناهضة للحرب ومن نمو المشاعر المتطرفة وسط الشباب في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات سلسلة من القوانين القمعية التي تشرع (ولأول مرة في الولايات المتحدة) التنصت على المكالمات الهاتفية وفتح المراسلات البريدية والتركيب السري لأجهزة التنصت

---

(١) السمكة ذات اللون الأحمر: تاريخ أحد الحروب السرية. موسكو ١٩٨٣ هـ. هول و، تيرنر و.

(٢) Hearings before the Select Committee..., p. 393.

الإلكترونية في منازل الأمريكيين ومكاتبهم. وكان مكتب التحقيقات الاتحادي يستطيع القيام بهكذا أفعال من دون أية موافقة قانونية[1]. وأصبحت الشرطة السياسية بالمطلق تقوم بالقرصنة السرية والدخول القسري إلى الأمكنة التي يشغلها الأشخاص المستقلون والتنظيمات الاجتماعية والممثلون الدبلوماسيون الأجانب بهدف سرقة الأدلة التي تسوغ الملاحقات الشرطية والاستفزازات[2].

أعد مكتب التحقيقات الاتحادي خطة استراتيجية لخنق وتدمير الحركة الديمقراطية العامة ضد الحرب ومن أجل الحقوق المدنية بعد مساواتها بأخطر الأعمال المعادية للمجتمع. تضمنت التعليمات قائمة بالتدابير الخاصة لتحطيم الحركة التي أعدها منظمو وقادة عملية مكافحة التجسس بالتفصيل في صيف ١٩٦٨. إضافة للأفعال التي أصبحت غارات طبيعية لمكتب التحقيقات الاتحادي وعمليات البحث في الأندية الطلابية والتجسس وإشعال المعارك في قيادة المنظمات الطلابية إبعاداً ونفياً المحرضين، وحملات الافتراء في الصحافة وإلخ..... فإنها تضمنت تنفيذ الأعمال الإرهابية بحق زعماء الحركة والاعتقالات الجماعية الوقائية لنشطائها وملاحقاتهم وتشجيع الإدمان بهدف تفسيخ وتحطيم النواة النشطة للحركة.

لم تكن المذبحة الدموية التي نفذتها قوات حفظ النظام بحق المشاركين السلميين في المظاهرة الطلابية المناهضة للحرب في أثناء عقد مؤتمر الحزب الديمقراطي في شيكاغو آب ١٩٦٨ من فعل المحافظ «ديلي» فقط وأتباعه، فقد فرضوا نموذجاً متقدماً في مقر مكتب التحقيقات الاتحادي في واشنطن[3].

---

(١) أنظر المزيد: Goldstein R. J. Political Repression in Modern America From 1870 to the Present. Cambridge; New York, 1978, p. 442—444.

(٢) Beyond the Hiss Case: The FBI, Congress, and the Cold War/Ed, by A. Theoharis. Philadelphia, 1982.

(٣) *Theoharis A.* Spying on Americans: Political Surveillance from Hoover to the Huston Plan. Philadelphia, 1978.

بلغت الحركة المناهضة للحرب في الولايات المتحدة الذروة في ربيع ١٩٧١، وأظهر مكتب التحقيقات الاتحادي في هذا الوقت حماساً خاصاً في كشف مؤامرات القوى اليسارية والتقدمية الكثيرة المعادية للدولة. وألقت جانباً بجميع القيود عن كافة الأساليب التي يمكن أن تمزق وتضعف الحركة ووضع أهدافها في موضع الاتهام. كتبت صحيفة نيويورك تايم في ٨ كانون الأول ١٩٧٧ أن مدير برنامج مكافحة التجسس أو. ساليفين اعترف بأنه تسلم توجيهات «غوفير» التي مضمونها: استخدام أية وسائط من أجل وضع الثوار والمتمردين الراديكاليين الذين يقودون الحركة المناهضة للحرب خلف القضبان. تكمن أهمية الحملة التي شنتها حكومة نيكسون في عام ١٩٧١ -١٩٧٢ ضد الخصوم السياسيين، بكل ما في الكلمة من معنى، في سحق وتشتيت الحركة الديمقراطية والحيلولة دون تمكنها من النمو المتزايد والانتشار كقوة سياسية مستقلة في الحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة وذلك باستخدام قوة وإمكانات الجهاز القمعي.

تحول التغاضي عن الغوغائيين العنصريين إلى مساعدة لهم ومن ثم إلى إرهاب مكشوف ضد تنظيمات السود الأمريكيين الاجتماعية وزعمائها. وإلى ذلك فإن مكتب التحقيقات الاتحادي لم يقم بتغطية بلطجيي منظمة «كو- كوكس – كلان» في الجنوب فقط، وإنما قاد مباشرة من وراء الكواليس التصفية الجسدية ضد مشاركي «مسيرات الحرية» المشهورة في جنوب الولايات المتحدة في بداية الستينيات ونفذت التفجيرات الكثيرة في الكنائس وقتل الأمريكيين السود بمن فيهم الأطفال بعلم ومشاركة عملاء مكتب التحقيقات مباشرة ومباركة قيادته[1]، وتم إيقاف محاولات التحقيق في الجرائم بحزم من مدير المكتب إ. غوفير نفسه.

---

(١) زاروبيجوم، ١٩٨٣، رقم ٤٣، ص ١٨، ١٩.

عندما تشكل في نهاية الخمسينيات في البلاد مركز الاحتجاج الزنجي المؤثر –«مؤتمر الجنوب للقيادة المسيحية» بقيادة الشخصية السياسية البارزة في الحركة التحررية للأمريكيين الأفارقة مارتن ليوثر كينج قام مكتب التحقيقات بمحاصرة كينج وأتباعه بشكل يليق فقط بالحزب الشيوعي. وتم اتهام مشاركي الحركة الواسعة من أجل الحقوق المدنية التي يتزعمها كينج بأنهم عملاء للخارج. صرحت «كوريتا كينج» أرملة «م.ل.كينج في خطابها في أيار ١٩٧٨ في أطلنطا أن مكتب التحقيقات ساوى هذه الحركة بغزو جحافل العدو لأراضي الولايات المتحدة [١]. وتضمن التقرير الخاص لوزير العدل في الولايات المتحدة المقدم إلى الكونغرس في كانون الأول ١٩٧٧ إعلان أو. ساليفين عن عدم وجود أية محظورات في الحرب مع كينج[٢].

بعد أن نقل الزعيم الزنجي في بداية ١٩٦٧ مركز ثقل نقده لنمط الحياة الأمريكي إلى أسس اللامساواة الاجتماعية والعنصرية في الولايات المتحدة وأعلن عن التحضير لمسيرة وطنية كبرى «مسيرة الفقراء إلى واشنطن» أعدت إدارة مكتب التحقيقات خطة «الإطاحة به من موقعه» (بحسب ما ورد في المذكرة السرية لمدير مكتب التحقيقات إ. غوفير في ٤ آذار ١٩٦٨ التي نشرت عشية مسيرة الفقراء)، وكشف مقتل كينج ما كان وراء هذه الكلمات.

كان مكتب التحقيقات يلجأ عموماً إلى الإبادة السياسية الجماعية تجاه الحزب الراديكالي «النمور السود»[٣]. بدأ صيد النمور السود مباشرة بعد نشوء

---

(١) Daily World, 1978, May 31.

(٢) Ibid., 1977, Mar. 12.

(٣) قتل ما لا يقل عن ٣٠ من زعماء ونشطاء الحزب فقط نتيجة أعمال الإرهاب السياسي انظر: ديفيس أ. السيرة الذاتية. كوسكو، ١٩٧٨ ص ٩.

التيار المستقل في حركة «النمور السود » الذي حدد هدفه في استمرار الصراع ضد اضطهاد الأمريكيين السود، والذي أعلن رفضه فلسفة اللاعنف والانتقال إلى الدفاع الذاتي المسلح. وكان على عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي وفقاً لتعليمات إ. غوفير العمل بحماس وإبداع ومن دون تردد أو خجل في استخدام أية وسيلة.



أعضاء منظمة «كو - كلوكس - كلان بحماية الشرطة

قام مكتب التحقيقات بالتعاون مع السلطات المحلية والصحافة البرجوازية بإعطاء انطباع أنه لا يحارب الحزب السياسي، وإنما طوابير المجرمين المسلحين المعادية. كتبت أنجيلا ديفيس أن القمع ضد النمور عكس السياسة العنصرية للولايات المتحدة تجاه السكان السود، وأكد المنطق الإجرامي لهذه السياسة على أنه إبادة جماعية ليس إلا. هكذا كانت خطة الحكومة، في الحقيقة، التي قررت إنهاء تنظيمات النمور السود في جميع أنحاء البلاد بضربة واحدة. وأعلن «غوفير» أن النمور يشكلون أكبر خطر على الأمن الداخلي في البلاد، وأن الشرطة استخدمت السلاح في غالبية

المدن الكبيرة ضد المكاتب المحلية للحزب[1]. لم يستطع حزب النمور السود مقاومة هذه الدرجة من الضربات القاتلة. ولا يمكن طبعاً تفسير أزمة وسقوط الحزب بأعمال القمع والإرهاب الاستثنائية التي استخدمت ضده، واعترفوا أنهم ساهموا في عزلته وسقوطه السريع إلى حد كبير.

بعد الأفعال الفضائحية ١٩٧١ – ١٩٦٧، بعد ووتر غيت، وفي حالة الحملة الديماغوجية للدفاع عن حقوق الإنسان التي بدأها البيت الأبيض في عام ١٩٧٧، فإن جهاز القمع اضطر لبعض الوقت إلى التصرف بشكل أكثر حذراً، غير أنه حدث الذي كان يجب أن يحدث – إعادة تأهيل كامل للشرطة السياسية التي أصبحت ممارساتها تقليداً تجاه المعارضة اليسارية والديمقراطية. تبع ذلك في البداية تفسيرات وزارة العدل عن حدود المتابعة السرية لنشاط المنظمات الاجتماعية وبعض المواطنين. والخطوة التالية هي الحملة العامة للقيادة الجديدة لكل من مكتب التحقيقات ووكالة المخابرات المركزية التي هدفت إلى التفكير بالمصالح العليا للبلاد لتسويغ الحق الطبيعي لمجتمع المخابرات بالبقاء خارج القانون وفوق القانون.

تطور كل شيء وفق سيناريو متناسق. إن لجنة التحقيق في نشاط مكتب التحقيقات التي ترأسها السيناتور تشيرتش والمشكّلة تحت تأثير ضغط المجتمع في منتصف السبعينات وخلال استماعها إلى الشهود في قضية الانتهاكات الصارخة للقانون وسوء الاستخدام من مكتب التحقيقات ووكالة المخابرات المركزية وغيرها من الخدمات الخاصة، كانت لجنة مجلس الشيوخ القانونية تعمل على إعداد التشريع الجديد المناهض للديمقراطية الذي سيؤدي اتخاذه إلى تشريع

(١) مرجع سابق ص ٢٥١، ٢٦٠ - ٢٦١. ديفيس أ.

الحيل القذرة والمراقبة الإلكترونية للأشخاص المشبوهين وبالتالي لابد أن يؤدي إلى توسيع صلاحيات الجهاز القمعي الشرطي. تعامل البيت الأبيض بإيجابية مع هذه المبادرة بعد إجبار المجتمع التقدمي على إجراء تقييم لا لبس فيه لما يحدث. تقول كوريتا كينج في ١٩٧٨: استمر تراث «إدغار غوفير» المخجل مفعماً بالحياة(١). كتبت مجلة «نايشين»: اكتسب الرئيس كارتر شهرة كبيرة بفضل انتقاده لانتهاك حقوق الإنسان في الدول الأخرى، غير أنه في وطنه وفي أمريكا كان يتحرك باتجاه تشديد مراقبة الحكومة الاتحادية على حياة الأمريكيين الخاصة(٢).

أظهرت الحقائق أن نتائج الدراسات الصاخبة لمكتب التحقيقات ووكالة المخابرات المركزية في لجان الكونغرس في منتصف السبعينات غير مهمة، حتى إن تشيرتش اضطر للاعتراف بعقم جميع المحاولات لتحقيق التحولات بهذه الطريقة(٣). وتمكن مكتب التحقيقات من التحايل على القيود الشكلية التي اتخذها الكونغرس على بعض جوانب نشاط الشرطة السرية. أسندت لهذه الغاية بعض مهام التجسس السياسي وأعمال التخريب ضد القوى التقدمية إلى الوحدات الخاصة في الشرطة محلياً، وإلى العملاء المخبرين الذين يخدمون الشركات الكبيرة والتشكيلات الخاصة لليمين المتطرف. فقد حل إنشاء نظام مراقبة وحاسوب لمراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية مشكلة المركزية والمعالجة العملياتية للمعلومات عن نشطاء الحزب الشيوعي والتنظيمات الزنجية وكل من هم في قائمة المشبوهين. وأظهرت المواد التي وقعت بأيدي المجتمع الأمريكي في خريف ١٩٧٨ مدى استخدام مكتب التحقيقات هذه الإمكانات الفنية الجديدة

---

(١) Daily World, 1978, May 31.

(٢) Nation, 1978, Sept. 30, p. 295.

(٣) Ibid., Sept. 2, p. 169.

لتحديث منظومة التجسس السياسي وأساليب مراقبة نشاط المعارضة اليسارية، والنقابات العمالية، والمنظمات النسائية، والشبابية المناهضة للحرب وغيرها من الحركات الديمقراطية والاجتماعية الأخرى.

أوضحت الزيادة الحادة في الوزن النوعي للجهاز القمعي الشرطي في كامل البنية للإدارة الحكومية في الولايات المتحدة مدى قوة تقويض أسس الديمقراطية التمثيلية في الدولة الرئيسة في العالم الرأسمالي، وإلى المدى الذي وصلت إليه عملية تآكل القيم السياسية –الفكرية والأخلاقية المعنوية بحلول الربع الأخير من القرن العشرين وكم أصبحت عميقة هي التناقضات بين مُثُلِ حقوق الشعب وسلطة استبداد مكتب التحقيقات ووكالة المخابرات المركزية والأفرع التابعة لها التي لا تعترف بأية محظورات أخلاقية ولا أية قوانين حقوقية.

تزايد تأثير تلك القوى - التي كانت تقف دائماً خلف مكتب التحقيقات ووكالة المخابرات ومعاونيهم المتطوعين الكثيرين من جديد - على سياسة الحكومة (وفي الوضع الاجتماعي بكامله) بعد فترة لم تستمر طويلاً تسببتها فضائح النصف الأول من السبعينيات. وتحدث النشاط المتزايد عن نفسه بحدة في جميع أنحاء البلاد لمنظمة «كو- كلوكس- كلان» وجميع أنواع الجماعات اليمينية المتطرفة والوطنية. وتحديداً فإن هذه القوى التي تمثل الرجعية الاحتكارية، إنما هي نفسها مصدر الخطر المباشر على الشعب، والتهديد الحقيقي الذي لا يمكن تصوره بشكل مختلف عن ذلك الذي يصنع في عقول الأمريكيين عبر الجهاز القوي للتأثير الإيديولوجي والنفسي والتكهن بالخوف من التغيير وعلى التحيز العنصري القومي وعدم الثقة بسلام دول المنظومة الاشتراكية.

الفصل الحادي عشر

التخلي عن الانفراج

١ - تعرجات واشنطن الدبلوماسية:

صرح الرئيس الأمريكي الجديد ج. فورد لدى وصوله إلى السلطة أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ستحافظ على استمراريتها بكامل أبعادها. وقيَّمَ في خطابه أمام الكونغرس في ١٢ آب ١٩٧٤ إرث إدارته في السياسة الخارجية واصفاً إياه بالمتميز[١]. ومع كل التغييرات في البيت الأبيض، توحد خصوم سياسة الانفراج بشكل متزايد. وأصبح أولئك الذين ارتبطت أسماؤهم بالحرب الباردة ومعاداة السوفييت وعقيدة الضغط بالقوة يتحركون بفعالية أكثر بهدف تأمين مواقع الهيمنة للولايات المتحدة على المسرح الدولي.

غير أن الإدارة الجديدة لم تستطع تجاهل رأي المجتمع الأمريكي المناهض للعسكرة بالكامل، وأظهرت الغالبية المطلقة للأمريكيين - بحسب استطلاعات الرأي في عام ١٩٧٥ - الاهتمام في الحفاظ على السلام الشامل وتطوير علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي في قضية منع وقوع حرب نووية ونزع الأسلحة وتكافؤ الحقوق في تجارة المنفعة المتبادلة. بلغت نسبة الأمريكيين المؤيدين لزيادة النفقات العسكرية ١٠-١٥% فقط[٢].

---

(١) Weekly Compilation of Presidential Documents, 1974, 19 Aug., p. 1034.

(٢) American Public Opinion and US Foreign Policy, 1975/Ed. by J. E. Rielle. Chicago, 1975.

وبالتالي فإن المجموعات العسكرية المحافظة والقوى اليمينية المتطرفة لم تستطع التحرك بكامل طاقتها.

عدّت إدارة فورد في بداية عام ١٩٧٥ أن الوضع الدولي للولايات المتحدة مقبولٌ، واستمرت الحكومة بالتمسك بسياسة الإدارة الجمهورية السابقة الطامحة إلى الحفاظ على المواقع العالمية للولايات المتحدة بأقل الخسائر وذلك بالتكيف مع الوقائع العالمية القائمة.

بقيت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي في صلب سياسة فورد[١]، واستمر الحوار السياسي المشبع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وجرت لقاءات بين بريجنيف والرئيس الأمريكي فورد في منطقة فلاديفوستوك في ٢٣ – ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٧٤، وفي هيلسنكي ٣٠ تموز و٢ آب ١٩٧٥ تم إجراء ثمانية لقاءات بين كيسينجر وزير الخارجية الأمريكي وغروميكو وزير الخارجية السوفييتي. واقتربت الأطراف في لقاء فلاديفوستوك جداً من توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية «سالت -٢» ووافقوا على مبدأ المساواة والأمن المتكافئ وعبّروا عن نيتهم في الاستمرار من دون إضاعة الوتيرة في زيادة أبعاد وفعالية الجهود المشتركة على جميع الاتجاهات المحددة في الوثائق الموقعة مسبقاً من أجل تطوير عملية تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بشكل لا رجعة فيه[٢]. استمر البحث عن الحلول المقبولة من الطرفين في العديد من جوانب مشكلة الحد من خطر الحرب النووية ونزع الأسلحة، ودخلت في آذار ١٩٧٥ اتفاقية حظر تطوير إنتاج وتخزين احتياطات الأسلحة

(١) The Department of State Bulletin, 1976, Apr. 19, p. 514.

(٢) وثائق ومواد اللقاء الأمريكي - السوفييتي في فلاديفوستوك. موسكو، ١٩٧٤، ص ١٥.

الجرثومية (البيولوجية) والسامة وتدميرها حيز التنفيذ. شارك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في مؤتمر جينيف في أيار من ذلك العام لدراسة تفعيل الاتفاقية حول عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي آب قدم الجانبان على التوازي مشاريع منسقة حول نزع الأسلحة في جينيف وحول منع الاستخدام العسكري أو العدواني لوسائط تلوث البيئة. وجرت اتصالات بهدف المساعدة على تقدم المؤتمر الأوروبي المشترك حول الأمن والتعاون وإنهائه على أعلى مستوى. نوقشت الموضوعات المتعلقة بمحادثات فيينا حول التقليص المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى، وتسوية أزمة الشرق الأوسط والوضع في قبرص ومشكلة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تم التوسع في القاعدة القانونية للتعاون الثنائي في مجال العلوم والتكنولوجيا والثقافة باتفاقيات جديدة بما فيها الملاحة البحرية. ولأول مرة تزور وفود من مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين الاتحاد السوفييتي في صيف ١٩٧٥.

وشكلت الحادثة الفضائية والتحام مركبتي الفضاء سويوز وأوبولو في تموز ١٩٧٥ استعراضاً ساطعاً للإمكانات العلمية والفنية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والتحول إلى المهام ذات الاهتمام الإنساني العالمي المشترك. غير أن مؤشرات مقلقة تراكمت منذ ربيع ١٩٧٥ في خطابات القيادة الأمريكية التي تكررت فيها محاولات الضغط على الاتحاد السوفييتي.

أعلن فورد في ١٠ نيسان عن استحالة الانفراج من جانب واحد، وأطلقت في الكونغرس دعوات سخيفة لتسوية الانفراج بتغيير أسلوب الهجرة السوفييتية مقابل منح الدولة السوفييتية الميزة الأكثر رعاية في التجارة والائتمان

بالطرق الحكومية. رفضت الحكومة السوفييتية هذه المطالب رفضاً قاطعاً، ومع ذلك فقد تم إلحاق هذه المطالب على شكل تعديلات غ. جاكسون – تش. فينيك إ. ستيفينسون الشاب بقانون التجارة لعام ١٩٧٤. وعطَّل هذا بدوره تطبيع العلاقات التجارية – الاقتصادية الثنائية، واندفع في ذلك الوقت المجمَّع الصناعي الحربي والقوى اليمينية إلى الخطوط الرئيسة للصراع ضد الانفراج لتحقيق طموحات جديدة في مجال التسلح وإلغاء اتفاقية سالت – ٢ بحسب معاهدة فلاديفوستوك. وتفاقمت بذلك الخلافات حول هذه المشكلات داخل القيادة السياسية والعسكرية الأمريكية.

احتلت مشكلة الشرق الأوسط حيزاً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة. ظهرت آثار حظر النفط من دول منظمة الأوبك، وارتفع سعر استيراد النفط الأمريكي بثمانية أضعاف وأكثر بحلول ١٩٧٥ بالمقارنة مع أسعار ١٩٧٠ [١]. وأقلق واشنطن احتمال أن تحذو الدول المصدرة للمواد الخام حذو الدول العربية المصدرة للنفط. عززت هذه العوامل وغيرها التطلعات العالمية للرأسمال الاحتكاري في الولايات المتحدة وأعطتها طابعاً عدوانياً[٢].

قادت إدارة فورد بنشاط متزايد اللعبة الأمريكية الاستراتيجية في الشرقين الأدنى والأوسط في محاولة التشتيت والتفريق في العالم العربي وإيران مستخدمة «إسرائيل» كمركز عسكري وسياسي متقدم لها. يتلخص هدف واشنطن كما في السابق في تسويف تسوية النزاع الشرق أوسطي والتدخل كوسيط بين «إسرائيل» والدول العربية المعادية لها لتقريب تلك الدول (وبالدرجة الأولى مصر) إلى الولايات المتحدة، ورأت واشنطن أن النزاع العسكري الجديد في

---

(١) A Time to Heal. The Autobiography of Gerald R. Ford. N. Y., 1979, p. 339.

(٢) التوسع الخارجي لرأس المال: التاريخ والحداثة. موسكو، ١٩٨٢، ص ٣٥٢. غروميكو أ.أ.

الشرق الأوسط لن يعزز فقط وضع الولايات المتحدة وإنما سيضعفه. فقد أجبر الموقف الحازم والصارم للاتحاد السوفييتي المستمر في الدفاع عن مصالح الدول العربية الإدارة الأمريكية على إبقاء المسائل المتعلقة بتحقيق التسوية السلمية في المنطقة في جدول أعمال الحوار السوفييتي الأمريكي.

استمرت سياسة الخطوة – خطوة بشكل حثيث بهدف تحقيق اتفاقياتٍ ثنائيةٍ منفردةٍ بين «إسرائيل» والدول العربية كل على حدة حول بعض الموضوعات. وخلال الزيارات[1] المكوكية في دول الشرق الأوسط في ربيع وصيف ١٩٧٥ غرس كيسينجر في أذهان قادة «إسرائيل» «أن الولايات المتحدة معنية في إبقاء الأراضي العربيةِ تحتلُّها «إسرائيل» بهدف إفشال خطة التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط. ففي نهاية الجولة العاشرة من الدبلوماسية المكوكية في ٤ أيلول وقعت كل من مصر و«إسرائيل» اتفاقية سيناء القاضية بعدم استخدام القوة العسكرية المصرية ضد «إسرائيل». وبذلك تم إخراج مصر عملياً من جبهة الصراع ضد العدو الإسرائيلي.

اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة قراراً يعدّ الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وصوّت أكثر من ٧٠ عضواً في المنظمة لصالح هذا القرار. وأثار موقف واشنطن الداعم لإسرائيل الاستياء وعدم الرضا في الوطن العربي، واعترف القادة العرب بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. عقّد هذا الاعتراف إلى حد كبير مناورات واشنطن حول مشكلة الشرق الأوسط في السنوات اللاحقة.

(١) Shehan E. Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East. N. Y., 1976, p. 8.

تميز عام ١٩٧٥ بالتغييرات في الوضع السياسي والعسكري في جنوب شرق آسيا. بدأ انهيار الأنظمة الموالية لأمريكا منذ آذار ١٩٧٥ في فيتنام الجنوبية وكومبوديا. سقطت سايغون في ٣٠ نيسان ١٩٧٥، وانتقلت السلطة على كامل أراضي فيتنام الجنوبية إلى الحكومة الثورية المؤقتة. وسبق ذلك التاريخ استسلام من عينتهم الولايات المتحدة في بنوم بينيه. وفي ٢ كانون الأول ١٩٧٥ اتخذ مجلس حلف دول جنوب شرق آسيا في جلسة نيويورك قراراً بحلِّ جهاز هذا الحلف خلال سنتين. أعلنت الفيليبين أنها ستعيد النظر في الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها. وفي تموز ١٩٧٦ أخلت القوى الجوية الأمريكية القاعدة العسكرية الأخيرة من الأراضي التايلاندية، وبذلك شارف الوجود العسكري للولايات المتحدة في الجزء القاري من جنوب شرق آسيا، الذي شكل واحداً من أهم رؤوس جسر سياسة الهيمنة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب على النهاية.

أظهرت نهاية الصراع الذي امتد سنوات عديدة في الهند الصينية - وبكل وضوح - أن أية محاولات إملاء بقوة السلاح وفرض الإرادة على الشعوب الأخرى غير ممكنة ومحكوم عليها بالفشل في نهاية المطاف. وفشلت أضخم محاولة عسكرية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب في فرض إرادتها على الاشتراكية وعلى قوى التحرر الوطنية. ووجدت إدارة فورد نفسها أمام التدهور السريع لمواقف الولايات المتحدة في آسيا وانهيار منظومة الأحلاف العسكرية في جنوب شرق آسيا والنمو الحقيقي للمشاعر المعادية لأمريكا في هذه المنطقة.

تطور موقف عسكري – سياسي جديد في ذلك الوقت بالنسبة للولايات المتحدة. ففي ١٤ آب ١٩٧٥ أعلنت تركيا عن خروجها من حلف الناتو، ولذلك طرح موضوع الوجود العسكري الأمريكي في هذه الدولة.

تفاقمت بحدة الصعوبات التي سبق أن عانت منها واشنطن في المجنبة الجنوبية للناتو بعد ثورة نيسان عام ١٩٧٤ في البرتغال واندلاع شرارة النزاع بين تركيا وقبرص على أثر احتلال تركيا لجزء من الأراضي القبرصية. وقامت أنقرة بإنهاء الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة جواباً عن قرار الكونغرس في وقف المساعدة العسكرية لتركيا بسبب الأحداث القبرصية.

أثارت الانتخابات البلدية في إيطاليا في حزيران ١٩٧٥ قلقاً كبيراً في الدوائر الحاكمة الأمريكية عندما تعادلت أصوات الشيوعيين مع أصوات أنصار الحزب الديمقراطي المسيحي البرجوازي القائد(١). وفي أيلول من ذلك العام انتهت مدة الاتفاقية حول التعاون العسكري الأمريكي مع إسبانيا، وأصبح مصير القواعد الحربية الأمريكية على أراضيها مجهولاً. ومع وفاة فرانكو في تشرين الثاني ١٩٧٥ تفاقمت الأوضاع الداخلية بشكلٍ حرمَ واشنطن من معرفة وضعها في هذه الدولة.

تبين بوضوح منذ النصف الثاني من عام ١٩٧٥ أن الولايات المتحدة غير قادرة على تعطيل نهوض الصراع التحرري الوطني في إفريقيا وفي أنغولا بالدرجة الأولى. تخوفت إدارة فورد من اللجوء إلى التدخل المكشوف، وراهنت على الأساليب السرية في الصراع ضد القوى الثورية الوطنية بزعامة أ. نيتو.. وإضافة إلى عشرات الملايين من الدولارات التي أنفقتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على النشاط التخريبي في هذا البلد تم تقديم إمكانات إضافية في كانون الثاني ١٩٧٥ إلى مجموعات الثورة المضادة في أنغولا، وبذلت جهوداً كبيرة من أجل قمع الحركة الثورية في أنغولا عبر التدخل المعادي للثورة. وفي ١٤ تشرين الأول اندفعت قوات العنصريين من جنوب إفريقيا إلى لواندا، ولجأ

---

(١) اغتيال ألدومورو - التاريخ الجديد والحديث. ١٩٨١، ص ١٥٣. كومولوفا ن.ب.

نيتو زعيم الوطنيين الأنغوليين في هذا الوضع الحرج إلى كوبا الاشتراكية بطلب المساعدة العسكرية، وأدت مقاومة الأنغوليين المدعومة من القوى العالمية الصديقة إلى قلب الأوضاع وإيقاف قوات جنوب إفريقيا وتهيئة الظروف لطردهم من أنغولا وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥ أعلن استقلال أنغولا.

أدى تدهور مواقع الإمبريالية الأمريكية في الهند الصينية، وعلى الجناح الجنوبي لحلف الناتو وفي أفريقيا وكذلك التفاقم الحاد للمشكلات الاقتصادية الخارجية بسبب الأزمة النفطية، إلى التغيير الجوهري في مشهد الوضع الدولي للولايات المتحدة والذي كان يبدو قبل ذلك ناجحاً بالنسبة للدوائر الحاكمة فيها. فقد تحدد عملياً مسارٌ جديدٌ لأزمة سياسة هيمنة واشنطن، وكان لهذا أهمية مبدئية لتقييم نتائج النهج الجمهوري للسياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الستينيات، وكذلك التطور اللاحق للسياسة الأمريكية وتخليها عن سياسة الانفراج في النصف الثاني من السبعينيات.

تجلت جذور مسار أزمة السياسة الأمريكية في المقام الأمل في هزيمتها في الهند الصينية، وشكل زوال أنظمة الدمى الأمريكية بحد ذاتها ضربة مؤلمة لواشنطن. فقد تم القضاء الكامل على جهود خمس إدارات متتالية حاولت خلال عقدين تعزيز، وإقامة رأس جسر عسكري – سياسي للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا. واستنفذت واشنطن جميع الوسائل الممكنة في الصراع من أجل رأس الجسر هذا، وصولاً إلى التدخل العسكري الشامل بزج ما يزيد على نصف مليون عسكري أمريكي ومزج الضغط العسكري والسياسي والاعتماد على الأساليب السياسية والقوة العسكرية لضمان المصالح الأمريكية بعد عام ١٩٧٣. واحتل العمل من أجل هذا الجسر

بالنسبة لحجم الجهود المبذولة مكاناً فريداً في سياسة واشنطن ما بعد الحرب، ولكن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح.

لم يكن الصراع من أجل جنوب شرق آسيا أبداً مشكلةً محليةً بالنسبة للولايات المتحدة، فقد كانوا يُقنعون أنفسهم في واشنطن منذ البداية أن هذا الصراع جزء لا يتجزأ من السياق العام لسياسة الهيمنة الأمريكية، ويعدُّ أكثر من ذلك اختباراً لقدرة الولايات المتحدة على ضمان منظومتها العالمية للقيام بمسؤولياتها وواجباتها الدولية. وتحدث نيكسون إلى الدائرة المقربة منه بقوله: إذا حدثت الهزيمة العسكرية فإن هذا يعني تدمير السياسة الخارجية للولايات المتحدة[1]. دعمت النخبة الحاكمة الأمريكية سياسة نيكسون و فورد وكيسينجر إلى حد بعيد على اعتبار أنهم قادرون على إيجاد الحل في جنوب شرق آسيا، واعترف كيسينجر أخيراً أن التسلسل الهرمي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، الذي يوجه سياسة البلاد، عانى نوعاً من فقدان السيطرة على الذات بعد الهزيمة الكبرى في فيتنام[2].

سيطرت مخاوف من أن الهزيمة في الهند الصينية ستخلف سلسلة من انهيارات مواقع الإمبريالية الأمريكية على النطاق العالمي، وتزعزع الثقة في دور زعامة العالم الرأسمالي بقوة جديدة بعد ربيع ١٩٧٥. وتزايد القلق من الانتظار وكأن الأسوأ قد حصل. تقبلت واشنطن كل ما جرى في الجناح الجنوبي للناتو في هذه الظروف على أنه الأسوأ، وسرعان ما تطورت الأحداث بالشكل الذي لم يكن متوقّعاً.

---

(١) *Nixon R.* Memoirs. N. Y., 1978, p. 588.

(٢) International Herald Tribune, 1978, May 31.

سعت إدارة فورد - وتحديداً هنري كيسينجر - بكل الطرق إلى إخفاء القلق والتقليل من أهمية الحدث. فقد فهموا الحديث يدور عن فعالية نهجهم في السياسة الدولية عامة، ولذلك فإنه من المهم جداً الحفاظ على التفاؤل لكبح موجة الانتقادات. واعترف فورد في مذكراته بأنه: «برزت الشكوك حول قوتنا والاستقرار في القضايا الدولية، متذكراً صيف ١٩٧٥ عندما تمكن قادة دول الناتو من الحصول بالقوة على الإجابة، وما أعقب ذلك من سيطرة شعور جديد في عزلة الولايات المتحدة، متسائلاً: هل تستطيع الوفاء بالتزاماتها الدولية[1]».

إن أزمة سياسة الهيمنة للولايات المتحدة تعني إضعاف مواقفها الامبريالية على اتجاهات مباشرة عدة وبالتحديد خلال فترة تاريخية قصيرة. وتكمن خصوصية هذه الفترة بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في أن هذه الأزمة هي الأولى التي حدثت في ظروف تطور عملية الانفراج، ولهذا السبب أصبحت عملية الانفراج الملازمة لوعي وتفكير الدوائر الحاكمة الضحية السياسية لمسار أزمة ١٩٧٥. وتعزز في الولايات المتحدة بشكل متزايد الرأي القائل: إن تطور الأحداث يتطلب تنشيط سياسة القوة بهدف تعزيز المواقع الدولية للامبريالية الأمريكية. هذا واستمرت عملية إعادة التفكير في التعامل مع القضايا العالمية في واشنطن حتى النصف الثاني من السبعينيات.

انطلقت في عام ١٩٧٥ – ١٩٧٦ نقاشات حادة في الولايات المتحدة حول السياسة الخارجية. فقد تزايد نشاط أنصار سياسة منطق القوة تجاه الاتحاد السوفييتي وتراكم الأسلحة، كذلك تطورت فعالية المجمَّع الصناعي الحربي وممثليه في كلا الحزبين السياسيين الرئيسين في البلاد، والدوائر الصهيونية والمجموعات الرجعية الأخرى – جميع أنصار العودة

(١) A Time to Heal, p. 285—288.

إلى الرهان على القوة، وعلى كسر التوازن العسكري الاستراتيجي في العالم لصالح الولايات المتحدة، وقاوموا بعنف اختتام الاجتماع الأوروبي المشترك في هيلسينكي حيث استعدت ٣٥ دولة أوروبية والولايات المتحدة وكندا التأكيد على بطلان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وسلامة أراضيها. وتحركت المجموعات العسكرية في الولايات المتحدة ضد اتفاقية سالت – ٢ القائمة على أساس اتفاقية فلاديفوستوك. والتقط أنصار نهج تحقيق التفوق العسكري للولايات المتحدة المبادرة السياسية ضد سياسة الانفراج بأيديهم، مثل ب. نيتس، يو. روستوي، هـ. فاولر، ت. مورير، ل. ليمينستر وغيرهم وشكلوا هؤلاء في تشرين الثاني ١٩٧٦ «لجنة الخطر القائم» بإنشاء تحالف واسع من القوى اليمينية(١).

إن أكثر ما أقلق أنصار الاعتماد على القوة هو مستقبل تطوير وتوطيد الانفراج السياسي وتدعيمه بالانفراج العسكري، وتحقيق قدرات تشديد المساواة الاستراتيجية وتخفيض مستوى المواجهة العسكرية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، منظمة معاهدة حلف وارسو والناتو على أساس مبدأ التكافؤ والأمن المتبادل والمتساوي، وشكل الصراع بين الطرفين عرقلة الانفراج السياسي ومنع تطور الانفراج العسكري، تسهيل انتقال الولايات المتحدة إلى مرحلة جديدة من سباق التسلح الذي هو جوهر جهود القوى المحافظة العسكرية في تلك المرحلة. وأطلقت القوى اليمينية في واشنطن بفعالية أكثر خرافة الخطر العسكري السوفييتي، وتم طرح مقولة: «أزمة الأمن الأمريكي» من أجل تبرير ضرورة الانتقال إلى مرحلة

---

(١) Common Sense and Common Danger. Committee on the Present Danger, Nov. 1976.

جديدة من سباق التسلح[1]. استمرت القوة العسكرية للولايات المتحدة بالنمو. ففي المجال الاستراتيجي انتهت عملية تحديث القدرة الصاروخية الإستراتيجية: حيث ازداد عدد الرؤوس النووية للولايات المتحدة في الفترة ١٩٧٠ –١٩٧٥ بـ ٤,٥ مرة[2]. ووضعت «عقيدة شليزنجر» التي طرحت في بداية ١٩٧٤ مهمة توفير إمكانية تنفيذ الضربات النووية الانتقامية على الأهداف العسكرية والصناعية للاتحاد السوفييتي. وشقت تلك العقيدة الطريق إلى تعزيز عدوانية الاستراتيجية النووية الأمريكية[3]. ولم تتوقف الآلة العسكرية للولايات المتحدة يوماً عن محاولة اختراق التوازن الاستراتيجي السوفييتي –الأمريكي.

لم ترفض حكومة فورد ممارسة أية وسائل غير عسكرية في الصراع من أجل مصالحها تحت تأثير متلازمة فيتنام، آخذة بعين الاعتبار كراهية غالبية الشعب الأمريكي للمغامرات السياسية والعسكرية الأمريكية في الخارج. وأظهرت نتائج استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة معارضة الأمريكيين القوية لفكرة التدخل العسكري نفسها واستخدام القوات المسلحة الأمريكية في تلك المناطق من العالم حيث كانت لواشنطن التزاماتها العسكرية – السياسية وغيرها. وقد ساهم المزاج المسيطر على الرأي العام في الولايات المتحدة نفسها في تلك الفترة والمؤيد للانفراج وفي دول أوروبا الغربية، في

---

(١) الأمن والعصر النووي وسياسة واشنطن. موسكو، ١٩٨٠، ص ٢٣٠ - ٢٣٤. أنظر المزيد من أرباتوف أ.

(٢) US Congress, House of Representatives, Hearings before the Subcommittee on In~ternational Relations and Scientific Affairs. Wash., 1975, p. 9—14.

(٣) مرجع سابق، ص ١٨٠ - ١٩٦. أرباتوف أ.

دفع الرئيس فورد إلى التوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هيلسينكي ١ آب ١٩٧٥.

تلخص مضمون السياسة الأمريكية منذ ربيع ١٩٧٥ بشكل أساسي بمحاولات الحد من الضعف المتزايد لمواقف الامبريالية الأمريكية في أوروبا وآسيا وإفريقيا وفيما يتعلق بالدول النامية. وانعكس رد فعل البيت الأبيض على سكرة الموت للأنظمة الموالية للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا في خطط تقديم المساعدة العسكرية الفورية لفيتنام الجنوبية بقيمة مليار دولار، غير أن الكونغرس تمّهل في التصديق على المساعدة. والتقى فورد مع لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس في محاولة للحصول على تخصيص المعونة. إلا أن أعضاء اللجنة عبّروا بصوت واحد «يجب الخروج – وبأسرع وقت»[١]. أصدر الرئيس فورد في ٢٨ نيسان ١٩٧٥ أمراً بإجلاء جميع القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية، غير أن الخطوات اللاحقة أكدت على حزم الولايات المتحدة البقاء في آسيا وتعزيز وجودها العسكري – السياسي في شمال شرق آسيا. وسبق أن أعلن البنتاغون في شباط ١٩٧٥ أن المنطقة المحيطة باليابان وكوريا الجنوبية تعدّ من حيث أهميتها معادلة لمنطقة الناتو بالنسبة للولايات المتحدة. تم تشكيل لجنة أمريكية يابانية مشتركة في تموز – آب للتعاون في مجال الدفاع بموجب اتفاقية حول ذلك، وأكدت أمريكا ضماناتها النووية لليابان. ومع ذلك كان على الولايات المتحدة التسليم بحل حلف «سياتو». ولم تستطع واشنطن رفض مطالب تايلاند بإزالة القواعد الحربية الأمريكية من أراضيها.

---

(١) A Time to Heal, p. 255.

أطلق فورد في خطابه في ٧كانون الأول ١٩٧٥ في هونولولو ما يسمى «بعقيدة المحيط الهادي»، وحدد المهام الأساسية لسياسة الولايات المتحدة في تلك المنطقة. لم تتضمن العقيدة أي جديد من حيث المبدأ، وهنا يكمن جوهرها. أكدت إدارة فورد أنها تخطط لتثبيت الوضع الراهن، وأشار فورد إلى أن «توازن القوى في حوض المحيط الهادي يعدُّ أمراً ضرورياً للولايات المتحدة والدول الأخرى في هذه المنطقة»[1]. وأكدت البنود الستة في العقيدة على نية واشنطن المحافظة على الوجود العسكري الأمريكي في آسيا عبر الحفاظ على قدرات الولايات المتحدة، والاعتماد على السند الاستراتيجي - اليابان، وتطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية، الاهتمام في استقرار وأمن جنوب شرق آسيا، تسوية النزاعات السياسية الكبيرة (يقصد من ذلك «المسألة الكورية» بالدرجة الأولى)، تطوير هيكلية التعاون الاقتصادي في آسيا[2].

عملت واشنطن على تحريك كامل منظومة علاقات التحالف في أوروبا الغربية في محاولة لتهدئة الوضع الطارئ في الجناح الجنوبي للناتو. وسعى الأمريكيون إلى تنسيق كافة الجهود لمنع التوجه الذي لوحظ في سياسة عدد من دول جنوب أوروبا. ومارست ضغوطاً سياسية كبيرة على البرتغال وإيطاليا. واتخذت سياسة في عدم التسامح مع القوى اليسارية في هذه الدول. ووجه هنري كيسينجر الدبلوماسين الأمريكيين في هذه الدول

---

(١) 1 American Foreign Relations, 1975: A Documentary Record/Ed, by A. Adams, R. Steb-bins. N. Y., 1976, p. 548.

(٢) انظر المزيد من التفاصيل: سياسة الولايات المتحدة في آسيا. موسكو، ، العلاقات الدولية في الشرق الأقصى خلال سنوات ما يعد الحرب في جزأين، مسؤول التحرير جوكوف ي، م. موسكو، ١٩٧٨، الجزء ٢. الولايات المتحدة ومشكلات المحيط الهادي: وجهات النظر السياسية الدولية. موسكو، ١٩٧٩.

على الشكل الآتي: من غير المقبول تعزيز وضع الأحزاب الشيوعية في الغرب. كذلك فإن مشاركة الشيوعيين الواسعة في الحكومات الغربية ستقوض أسس أمننا الأطلسي... وفي حال حدوث ذلك فإنه سيكون نقطة تحول في جميع العلاقات الأطلسية[1]. ونشطت الدبلوماسية الأمريكية في مثلث أنقرة – واشنطن – أثينا بشكل أساسي للبحث عن حل وسط للحفاظ على علاقات التحالف العسكرية مع تركيا واليونان[2].

قامت الإدارة الأمريكية بتحديث سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول النامية بما يتماشى مع حساباتها الجزئية لمطالبها حول عملية ديمقرطة العلاقات الاقتصادية الدولية. وتقدمت الولايات المتحدة في أيلول ١٩٧٥ خلال الجلسة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بخطة إجراءات في مجال الاقتصاد الدولي. غير إن هذا التحديث كان سطحياً. وأصبحت فكرة العلاقة المتبادلة «لمصالح الدول الرأسمالية والنامية تشكل الأساس السياسي لأسلوب الولايات المتحدة. وفي الحقيقة فإن الحديث يجري من أجل تدمير تحالف الدول على أساس معاداة الامبريالية. ولم تعط الولايات المتحدة جواباً مقبولاً عن المطالب الرئيسة للدول النامية، ورفضت بشكل خاص مقترحات تحديد العلاقة المتبادلة بين ديناميكية الأسعار على المواد الخام ونمو الأسعار على سلع الدول الرأسمالية وتجنبت الحلول الشاملة مشكلة تجارة المواد الخام.

---

(١) 19American Foreign Relations, 1975, p. 562—564.

(٢) المزيد عن سياسة الولايات المتحدة في أوروبا أنظر دافيدوف ف. ف.، أوبيريمكو ت.ف، أوتكين أ.إ.الولايات المتحدة ومراكز القوى الأوروبية الغربية. موسكو، ١٩٧٨.

سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز مواقعها في إفريقيا بعد أحداث أنغولا واشتد صراع غالبية السكان السود في زيمبابوي (روديسيا) من أجل منحهم كامل سلطتهم الحكومية، ونمت حركة التحرر الوطنية لشعب ناميبيا بزعامة «سوابو»، وتعاظمت مقاومة نظام التمييز العنصري «الأبارتييد» في جمهورية جنوب إفريقيا. إضافة إلى ذلك فقد أعاقت المجابهة المباشرة مع حركة التحرر الوطنية محاولات واشنطن إقامة الحوار مع الدول النامية. وأعلن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسينجر في كلمته في لوساكا في ٢٧ نيسان ١٩٧٦ عن المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة للولايات المتحدة ودول إفريقيا. ودعا كيسينجر في كلمته أمام مجلس الشيوخ في ١٣ أيار ١٩٧٦ إلى التطور السياسي السلمي في القارة[١]. واقترحوا على الدول الإفريقية التعاون الاقتصادي، ولكن بشرط التخلي عن التوجهات المعادية للامبريالية في سياستها. حاول فورد جعل سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا ضمن أطر وأحكام «عقيدة نيكسون». وسعت الإدارة الأمريكية إلى تطوير التعاون مع الشركاء في الناتو من خلال تنسيق السياسة معهم في إفريقيا[٢].

قام وزير الخارجية الأمريكي كيسينجر في شباط وحزيران ١٩٧٦ بجولاته على دول أمريكا اللاتينية، وأعلن خلالها عن استعداد الولايات المتحدة الأخذ بعين الاعتبار الدور المتنامي لدول المنطقة في القضايا الدولية[٣]. غير أن واشنطن لا تنوي

---

(١) Department of State Press Release. The United States in Africa. Statement of Secre tary of State Kissinger before the Committee on Foreign Relations, May 13, 1976. Wash., 1976

(٢) انظر المزيد عن إفريقيا: صعوبات ومشكلات وآفاق. موسكو، ١٩٨١. غروميكو أناتولي أ.

(٣) American Foreign Relations, 1976: A Documentary Record/Ed, by E. Adam. N. Y., 1978, p. 64, 67.

التخلي في الحقيقة عن أهداف الهيمنة على دول أمريكا الوسطى والجنوبية، وتوقفت المحادثات بين الولايات المتحدة وبنما حول الوضع في قناة بنما، وفي نهاية عام ١٩٧٦ علقت بالكامل بسبب عدم رغبة الولايات المتحدة في استكمال الاتفاقية واستخدم الجناح اليميني داخل الحزب الجمهوري بزعامة ريغان تلك القضية في المعركة الانتخابية لإشعال المشاعر الشوفينية في البلاد. تم تجميد تطبيع العلاقات مع كوبا، متذرعةً بمساعدتها لأنغولا. حاولت إدارة البيت الأبيض، في ظروف نمو الاحتجاج الجماعي ضد عنف الولايات المتحدة المتنامي وبخاصة بسبب مشاركة الولايات المتحدة في الانقلاب الثوري المضاد في تشيلي، إظهار واشنطن على أنها المناضل من أجل حقوق الإنسان في المنطقة وطرحت في الخطة الأولى العلاقات التجارية –الاقتصادية تجاه دول أمريكا اللاتينية وليس السياسية[1].

بدأ اقتراب الانتخابات الرئاسية القادمة يضغط على السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وركزت القوى اليمينية في كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري الجهود على انتقاد سياسة الانفراج، ومحددات السياسة الخارجية التي كانت مرتبطة بطريقة أو بأخرى مع التكيف والأوضاع العالمية. وأثارت فكرة البحث عن الحلول الوسط وتحقيق اتفاقيات المنفعة المتبادلة مع الاتحاد السوفييتي غضب اليمينيين. ومع ذلك فإن المتقدمين السياسيين إلى انتخابات الرئاسة باستثناء ريغان لم يقترحوا نهجاً جديداً من حيث المبدأ. وسبق أن أثار كيسينجر الاهتمام بقوله في صيف ١٩٧٥ «ليقل أولئك الذين ينصحون بالعبارات الرنَّانة القاسية صراحةً واقتراح ما يمكن عمله؟ ما هو جوهر

---

(١) انظر المزيد: العلاقات بين الدول في أمريكا اللاتينية. موسكو، ١٩٧٧، فيشنيا غ. ف. أمريكا اللاتينية: العلاقات السياسية الخارجية في الظروف الحديثة، ١٩٦٨ - ١٩٧٦، موسكو، ١٩٧٨.

بدائلهم؟ إلى أي مستوى هم مستعدون لدعم الإنفاق على الدفاع وما هي الفترة الزمنية ولأي هدف؟ ألا يدعون إلى سياسة المواجهة الواعية؟ هل سنطلب من حلفائنا دعم مثل هذا البديل المتطرف ؟ ويجب أن نعترف قبل كل شيء أن الكثير من الصعوبات التي نعاني منها في الخارج هي بسببنا نحن»[١].

ومع ذلك كله وتحت تأثير ضغط اليمينيين على البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري تم إدراج تلك المفاهيم مثل «القوة العسكرية هي الطريق إلى السلام»، «يجب أن يعتمد أمن أمريكا والسلام والحرية في العالم على قوتنا المتفوقة وإلخ[٢]...

حدث انحراف إلى اليمين في السياسة الخارجية لواشنطن وخاصة العسكرية، وأيدت القيادة السياسية للولايات المتحدة بشكل أكثر فعالية الدعاية العسكرية الصاخبة عن «أزمة الأمن الأمريكي»، وكان هذا الطرح فاشلاً بوضوحٍ منذ البداية. حيث أن الإدارة الأمريكية نفسها قيمت التوازن العسكري العالمي كتوازن قوى مقبول، مع الاعتراف أن تعداد القوات المسلحة الحالي للولايات المتحدة يجب أن يتوافق بشكل ملائم وطبيعة المهام الموكولة إليها[٣]. وما إطلاق مفهوم «أزمة الأمن الأمريكي» بشكل مصطنع إلا مبرراً لسياسة زيادة القوة العسكرية وكسر التكافؤ العسكري الاستراتيجي واستخدام القوة العسكرية كوسيلة للابتزاز العالمي في السياسة الخارجية.

اقترحت حكومة الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦ بداية عام ١٩٧٧ برنامج تنشيط سباق التسلح، زيادة مخصصات الميزانية لمرة واحدة على الإنفاق العسكري للعام الحالي ١٩٧٧ – ١٩٧٨ بنسبة ٦% من النمو الحقيقي (بحسب

---

(١) The Department of State Bulletin, 1975, Sept. 15, p. 393.

(٢) Republican Convention. Text of 1976 Republican Platform. Congressional Quarterly, 1976, Aug. 21. Wash., 1976, p. 2303-2307

(٣) The Budget of the United States Government. FY 1977. Wash., 1976, p. 62.

الأسعار الرائجة)، الزيادة السنوية بقيمة ٣% (بالأسعار الرائجة) للفترة اللاحقة حتى العام ١٩٨٢ المالي[١]. وأكد معاون ريغان لشؤون الأمن القومي ر. ألين أن تنفيذ البرنامج العسكري لفورد سيضمن الزيادة الدورية النظامية للقوة العسكرية[٢] الأمر الذي سعى إليه وحققه اليمينيون الأمريكيون.

لم ترفض إدارة فورد بالكامل هذه السياسة من خلال اعتبار المنافع الحقيقية للانفراج بالنسبة للولايات المتحدة. فقد أعدت بالكامل المعاهدة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول التجارب النووية الجوفية للأغراض السلمية الموقعة في واشنطن وموسكو في أيار ١٩٧٦. لم تسارع واشنطن إلى التصديق على معاهدة تقييد التجارب النووية الجوفية عام ١٩٧٤، غير أن الطرفين سيلتزمان بالحد من القوة التدميرية حتى ١٥٠ كيلو طن[٣]. وفي أيار ١٩٧٦ - وبعد تبادل الوثائق الموقعة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة - دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ حول الحد من أنظمة الدفاع الصاروخية (١٩٧٢) التي تلزم الطرفين تقليص منظومة دفاع صاروخية واحدة بدلا من اثنتين كما ورد في نص الاتفاقية الأساسي. لم يوافق فورد على اتفاقية سالت - ٢. ولكنه اعترف بأنه أضاع فرصة تاريخية بعد هزيمته في الانتخابات[٤].

أعاق انصياع إدارة فورد المتزايد للضغط من جانب القوى العسكرية المحافظة التطور المطرد للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي. وأصبح مردودها العملي أقل حتى على المستوى الثنائي وحتى من حيث التأثير المحافظ على

---

(١) Setting National Priorities. The 1978 Budget. Wash., 1977, p. 98.

(٢) Die Zeit, 1981, 11. Sept.

(٣) لوضع نهاية لتجارب الأسلحة النووية - البرافدا، ١٩٨٣، ١٣ نيسان بيتروسيانتس أ.

(٤) السياسة الامبراطورية للولايات المتحدة الأمريكية: الأصول والحداثة. موسكو، ١٩٨٤ ص ٨٢، انظر أيضاً: ميلنيكوف يو.م.: US News and World Report, 1977, Jan. 3, p. 11.,

تطور الوضع الدولي برمته. حاولت واشنطن الضغط على الاتحاد السوفييتي وإجباره على التخلي عن سياسته التقليدية في دعم الصراع التحرري الوطني للشعوب. وارتبط تطور العلاقات السوفييتية الأمريكية بوقف المساعدة السوفييتية للقوى التحررية في أنغولا. وأثار فشل الآمال في استخدام الانفراج في تقويض هيبة الاتحاد السوفييتي لدى الدول النامية هيجان القوى اليمينية المتنامي. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية أكد فورد، كيسينجر على نيتهم التعامل بقسوة مع الاتحاد السوفييتي من خلال جعل العلاقات السوفييتية الأمريكية ساحة للمواجهة، وتصدرت مهمة تنشيط الصراع من أجل تحقيق الهيمنة للولايات المتحدة مقدمة التفكير السياسي للقيادة العليا الأمريكية (١).

٢ - العودة إلى سياسة المجابهة:

عاد الديمقراطيون إلى السلطة عندما وصلت العلاقات الدولية إلى مرحلة إعادة بناء الهيكلية العميقة، وبرزت في مركز الحياة الدولية ضرورة الانفراج العسكري وتعميق الانفراج السياسي والتحول إلى تخفيض مستوى المجابهة العسكرية وإلى الإجراءات العملية في الحد من سباق التسلح ونزع السلاح في عدد من الاتجاهات وخاصة في مجال الأسلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وتطبيق البرنامج الذي اتخذ في هيلسينكي حول التعاون وتعزيز الأمن في أوروبا وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وفقا لمبادئ المساواة في الحقوق... إلخ..... وتوفرت من جديد

---

(١) وول ستريت والسياسة الخارجية. موسكو ١٩٨٠، بيتروفسكي ف.ف، عقيدة الأمن القومي في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٠. أوفيننيكوف ر.س.

الإمكانات في الولايات المتحدة من أجل التقدم في العلاقات السوفييتية – الأمريكية. وحتى في الولايات المتحدة سيطرت النظرة السلبية لغالبية السكان تجاه النزعة العسكرية والتدخل في شؤون الدول الأخرى.

كان الرأي العام على قناعة تامة في أفضلية سياسة الانفراج[1]، وأعرب ¾ سكان الولايات المتحدة عن قناعتهم بذلك، إذ أن أكثر من ٧٠% من الأمريكيين كانوا إلى جانب البحث المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عن مجالات «التعاون والتوافق» وخاصة فيما يتعلق بسالت – ٢ «الحد من الأسلحة الاستراتيجية». وانتشر الوعي بدقة في الدوائر المعتدلة إلى خطورة «سباق التسلح العبثي» الخارج عن السيطرة. كذلك فإن دوائر الأعمال في الغرب أظهرت اهتماماً كبيراً في التطور المطَّرد للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي[2]. يقول كارتر عن العلاقات الدولية «يعيش هذا العالم الجديد حالياً أعمق عملية تحول سريع»[3]. وأبرزت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة اهتماماً محدداً أمام التحولات العميقة في العلاقات الدولية في داخل البلاد. وتوجب الأخذ بعين الاعتبار الوقائع والأقوال أيضاً.

وقفت الدوائر الحاكمة العليا في الولايات المتحدة أمام معضلة بكل ما في الكلمة من معنى مع بداية رئاسة جيمي كارتر. هل ستحل المعضلة بتعميق سياسة الانفراج ورفده بالانفراج العسكري؟ فقد كان الاتحاد السوفييتي يدعو بحزم دائماً إلى السير بهذا الطريق. علماً أن الطريق الآخر أدى إلى رفض

(١) Foreign Policy 1979, Spring, p. 79.

(٢) Public Opinion. 1978. July-Aug., p. 24. *الولايات المتحدة من خلال الأسئلة. موسكو، ١٩٨٢، ص ٢٠٢ . بيتروفسكايا م.م.*

(٣) American Foreign Relations, 1977: A Documentary Ilecord/Ed. by E. Adam. N. Y., 1979, p. 178.

التصورات الواقعية السابقة عن توزع القوى في العالم وإلى تنشيط مجابهة القوى من أجل تحقيق أهداف الهيمنة – إلى سياسة إفشال الانفراج.

كانوا في الدوائر الحاكمة يفضلون السير في الطريق الثاني. وأظهرت الحقائق أنهم في قمة الهرم السياسي الأمريكي يسعون إلى إزالة القيود عن سياسة العدوان والإملاءات والابتزاز العسكري. تلك القيود التي حددتها عملية الانفراج بشكل موضوعي مع مبادئها في المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون على أساس المنافع المتبادلة.

ظهر اتجاه آخر، إذ تطورت في الولايات المتحدة مفاهيم عن أن أسوأ الأوقات العصيبة للولايات المتحدة أصبحت من الماضي، وتراءى للكثيرين أن مجموعة الصدمات الداخلية والخارجية اقتربت من النهاية، الحرب في فيتنام والحركة المناهضة للحرب وأزمة السلطة الرئاسية المطولة (ووترغيت) والصعوبات الاقتصادية أصبحت من الماضي. وبعبارة أخرى فإن مزاج الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة تم تحديده بمزج القلق العميق بسبب مستقبل الحد من ادعاءات الهيمنة للولايات المتحدة في ظروف تعمق الانفراج مع الثقة بالنفس المتنامية والقناعة في أن الأمور يمكن تصحيحها بالتعزيز الحاسم والصارم للمواقع العالمية الأمريكية. وبدأت الدوائر الليبيرالية المعتدلة تشارك في هذا المزاج. وازداد التوجه إلى السياسة الموجهة، من ناحية أخرى، لإعادة النظر بالحقائق العالمية لصالح الولايات المتحدة والغرب عامة. وحدثت الموجة القوية الأولى من هذه المشاعر عبر السياسة العسكرية لفورد في نهاية ولايته. وحدد هذا الشعور الظروف الداخلية للنشاط الدولي للإدارة الجديدة.

لم يخف الديمقراطيون الذين وصلوا إلى السلطة بلجوئهم إلى العبارات لصالح الانفراج أن السياسة التي تساهم في استقرار العلاقات الدولية وتعتمد على

توازن القوى وخاصة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لا تتفق وتوجهاتهم[1]. وعَدَّ الكثيرون من الشخصيات البارزة في الإدارة الجديدة أن الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية تشكل عاملاً رئيساً في منع تحرك الولايات المتحدة من أجل فرض الهيمنة. لم يتصلب الديمقراطيون في البدايات في مواقفهم كما هو حال القوى اليمينية، فقد اعترفت إدارة كارتر شكلياً بوجود التوازن الإستراتيجي السوفييتي - الأمريكي..... وكانت الإدارة تشعر بالقلق بشكل خاص إزاء ضعف الدور الاقتصادي للولايات المتحدة وتعزيز مكانة منافسيها الأوروبيين[2]. كذلك فإن تعزيز استقلالية الدول النامية التي عرقلت وصول الغرب إلى مصادر المواد الخام أقلقت واشنطن أيضاً، ونظروا إلى مشكلة استيراد مصادر الطاقة كعنصر لا يتجزأ من الأمن القومي للولايات المتحدة[3]. ونجد أن نظرة الدوائر القادمة إلى السلطة لعملية الانفراج كانت متفاوتة وخاصة في البداية. وعدّ أنصار الاتجاه المعتدل (س. فانس، ب. وورنيك، إ. يانغ، م. شولمان) أن الانفراج جلب الكثير من المنافع في مجال الأمن القومي خاصة. وصرح الرئيس بضغط منهم عن خطورة وعدم جدوى سباق التسلح وأكد على وجود مصالح مشتركة متطابقة بين الاتحاد

(١) American Foreign Relations, 1976, p. 506—508.

(٢) في عام ١٩٧٧ تراجعت حصة الولايات المتحدة في الإنتاج الصناعي باستثناء العالم الاشتراكي بنسبة ٧% عن إجمالي حصة دول أوروبا الغربية واليابان (الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، ١٩٧٨، رقم ٨ ص ١٥٤). وازدادت صادرات الدول الغربية الأخرى أسرع من الولايات المتحدة بنسبة مرتين (Industry Week, vol. 199, N 42, p. 31)وكانت معدلات نمو إنتاجية العمل في الولايات المتحدة أقل بأربع مرات عن اليابان وثلاثة مرات عن ألمانيا الغربية. أنظر: كوريبروف ف.غ. استراتيجية التجارة الخارجية للولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٠، ص ١١٩.

(٣) ارتفع نصيب استيراد النفط في عام ١٩٧٧ للاستهلاك الداخلي تقريباً بأربعة أضعاف بالمقارنة مع ١٩٧٣. أنظر: الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٨١، رقم ٢، ص ٢٠.

السوفييتي والولايات المتحدة. وانطلقت المجموعات المعتدلة في الإدارة من أن الولايات المتحدة تستطيع تغيير الوقائع المترتبة بشكل مرحلي من دون التخلي الحقيقي عن الانفراج(١). وشكلت فكرة الزيادة التدريجية للتوجهات الهجومية في السياسة الخارجية في تلك الاتجاهات أو غيرها النواة الأساسية في الأحكام العملية لإدارة كارتر وحتى لحظة التحول إلى اليمين في ١٩٧٩ – ١٩٨٠، عندما انتقل جناح الديمقراطيين الداعم له نهائياً إلى برنامج القوى العسكرية المحافظة..... وطرحت الإدارة في خطتها الأولية مهمة تنظيم التعاون فيما بين الدول الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة وخاصة في مجال الاقتصاد وتنشيط العلاقات العسكرية – الاقتصادية مع الناتو واليابان. وعدّت هذه الخطوة تطوراً كبيراً «لإحكام الشراكة «ضمن خطة أكثر فعالية قدمها أسلاف كارتر. احتل تعزيز التأثير الامبريالي على الدول النامية المركز الثاني في أولويات واشنطن وخاصة (مصر العربية والسعودية ونيجيريا والبرازيل وإيران)، وتقوية وتعزيز المواقف الأمريكية في المناطق المهمة اقتصادياً واستراتيجياً.

كان الهدف من خلال توحيد الغرب والجنوب ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية وعلى أساس التعبئة الواسعة لموارد النظام الامبريالي هو تشديد الضغط على اتجاه «غرب – شرق». وسعت إدارة كارتر إلى التحرر من القاعدة الإيجابية للعلاقات السوفييتية – الأمريكية مع مبادئها في المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة، وتم الترويج لهذه المقاربة بنشاط من مجموعة ز. بجيزينسكي في مجلس الأمن القومي.

دلَّتْ القرارات والإجراءات الأساسية للديمقراطيين في أثناء الفترة الأولى من وصولهم إلى السلطة على أن الإدارة الجديدة لم ترث فقط الكثير من الميول

---

(١) American Foreign Relations, 1977, p. 193.

السلبية في سياسة أسلافها وإنما كانت مستعدة للذهاب أبعد من ذلك. بدأ كارتر نهجه السياسي الدولي من محاولات إظهار مخزونه السياسي – الإيديولوجي في السياسة الخارجية وبدء الصراع من أجل الزعامة الأخلاقية للولايات المتحدة تحت شعار حملة « الدفاع عن حقوق الإنسان» واكتسبت هذه الجهود الموجهة بالدرجة الأولى ضد الاتحاد السوفييتي ومجموعة الدول الاشتراكية طابع الحرب النفسية الحقيقية ضد الاشتراكية، واتخذ الديمقراطيون برنامج تسريع زيادة الأسلحة الذي ورّثَهُ لهم الجمهوريون.

استمرت حكومة كارتر بجهود تنشيط الحلف وذلك فيما يتعلق بحلفائها في الناتو، واتخذت جلسة مجلس الناتو في أيار ١٩٧٧ بمبادرة من الولايات المتحدة قراراً يقضي بزيادة مساهمة كل عضو في الناتو بنسبة ٣% سنوياً (بحسب الأسعار الرائجة). كذلك تم اتخاذ ما يسمى ببرنامج «القصير الأجل العاجل»، لرفع الجاهزية القتالية لقوات الناتو وتسريع التحضير للبرنامج «طويل الأجل العاجل». طرح كارتر في الجلسة الأولى أولاً موضوع تحديث الوسائط النووية الأمريكية متوسطة المدى في أوروبا الغربية. تلقت الأحداث التي استكملت في نهاية ١٩٧٩ زخماً جديداً باتخاذ الناتو قراراً بخصوص نشر الصواريخ بيرشينغ –٢ والصواريخ المجنحة.

طرحت الولايات المتحدة في لقاء قادة الدول الرأسمالية الرئيسة في أوروبا الغربية الذي جرى في لندن (أيار ١٩٧٩) فكرة «القاطرات الثلاث»، «من المهم بشكل خاص أن تتخذ كل من الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية واليابان إجراءاتٍ مشتركةٍ من أجل ضمان نمو الاقتصاد السريع والسيطرة على التضخم»، شارحاً إياها وزير مالية الولايات المتحدة م. بلومنتال[١]. وطلب من طوكيو وبون أيضاً تقليص نشاط الميزان التجاري طوعياً لصالح منفعة الولايات

(١) US Congress, House of Representatives. Conduct of Monetary Policy, Hearings before the Committee on Banking, Finance and Urban Affairs. Wash. (D. C), 1977,

المتحدة فقط. وفيما يتعلق بالعلاقات مع الدول النامية على أساس متعدد الأطراف في إطار حوار «الشمال – الجنوب»، عرضت واشنطن في المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي في باريس (أيار – حزيران) بوضوح أن موقفها الحقيقي بعيد عن الأسلوب البنّاء الموعود. ولم تتضمن سياسة الولايات المتحدة تحولات موضوعية في أيٍّ من العناصر الأساسية في مشكلة المواد الخام التي تهم الدول النامية. ورأى الديمقراطيون كالأسلاف في الحوار الوسيلة لتسهيل وصول الولايات المتحدة إلى مصادر الطاقة في هذه الدول بشكل رئيس[1].

توالت قرارات عسكرية هامة للإدارة في صيف ١٩٧٧. تقرر تزويد القوة الضاربة الرئيسة للإمكانات الاستراتيجية الأرضية للولايات المتحدة – الصواريخ مينيوتمن – ٣ برؤوس قابلة للانفصال ذاتية التوجيه طراز «مارك – ١٢ أ» برؤوس عالية الدقة والاستطاعة. وأصدر كذلك كارتر أمرا بإنتاج الصواريخ المجنحة بعيدة المدى مزودة برؤوس نووية. وعدّ الرئيس أن تحديث الطيران الإستراتيجي غير معقول وذلك بعد رفض إنتاج الجيل الجديد والحديث للقاذفة ب- ١/. وتبين أن إنتاج الصواريخ المجنحة أقل كلفة بكثير. وعبر كارتر عن رأيه بإنتاج الأسلحة النيترونية، واستمر بشكل عام تطوير هيكلية الأسلحة الهجومية الاستراتيجية للولايات المتحدة حسب المخطط الذي سبق أن أعده الجمهوريون، وأصبحت القيادة العسكرية للولايات المتحدة تتحدث من جديد عن إمكانية النزاع النووي المحدود[2].

---

(١) مرجع سابق، ص ١٢١، كوريروف ف.غ.

(٢) أعلن زير الدفاع الأمريكي غ. براون في ١٨ أيلول ١٩٧٧ «أن مهمات الأسلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة - يجب أن تعني القدرة على تحقيق عدد من احتمالات على أساس انتقائي من أجل السيطرة على التصعيد، قدر الإمكان الحد من الخسائر واستكمال تبادل الضربات، للظروف لتحقيق أقصى المكاسب». (New York Times, 1977, Sept. 19).

حددت إدارة الولايات المتحدة في تموز – آب ١٩٧٧ سياستها في مجال العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والانفراج والأمن القومي في المذكرة الرئاسية رقم ١٠، وتلخصت الأحكام والقرارات طويلة الأجل المتفرعة عن المذكرة الرئاسية بالتوجيه الرئاسي رقم ١٨ الذي اعتمد في نصه على المغالاة في تقييم إمكانات الولايات المتحدة والدول الغربية. وتضمن التوجيه المزايا الهائلة للولايات المتحدة في جميع المجالات (باستثناء المجال العسكري حيث أشير إلى التوازن التقريبي). ووضعت مهمة الاستفادة الكاملة من هذه المزايا وفقاً لمعادلة «التنافس والتعاون». علماً أن طرفي المعادلة يعنيان التشديد في سياسة الولايات المتحدة. فالمنافسة كانت موجهة لإضعاف وضع الاتحاد السوفييتي وحلفائه دولياً بزيادة الضغط السياسي وتعزيز القدرات الحربية للولايات المتحدة والتخريب السياسي الإيديولوجي الممنهج. وأما التعاون فيرتكز على شروط واشنطن، علماً أن المحادثات مع الاتحاد السوفييتي في مجال التدابير المتعلقة بإضعاف الخطر العسكري لم تستبعد.

حدد التوجيه الرئاسي رقم ١٨ الزيادة السنوية للميزانية العسكرية ٣% واقترح إجراء سباق التسلح الاستراتيجي بشكل رئيس على أساس الجودة، وتوفير الأساس العسكري – التكنولوجي للرعونة الحادة المحتملة[1]. وتقرر العمل على تنشيط جهود الولايات المتحدة والناتو في أوروبا في سباق الأسلحة الكمي والنوعي. وركزوا في المرحلة الأولى على زيادة الأسلحة العادية. ولأول مرة منذ حرب فيتنام عملت الولايات المتحدة على تنمية القوة العسكرية الخاصة للتدخل في الدول النامية – واقترحوا تشكيل القوات المحمولة القادرة على

---

(١) الولايات المتحدة: السياسة العسكرية والموازنة. موسكو، ١٩٨٤، ص ٨٣. كاتاسونوف يو. ف.

التدخل السريع والقيام بالعمليات في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي (العربي) وفي آسيا.

وضعت السياسة الخارجية لإدارة كارتر في أثناء الفترة الأولى من وصوله إلى السلطة الأساس للانعطاف الحاد باتجاه اليمين. استمرت الخطوات في هذا الاتجاه في ربيع ١٩٧٨. فقد طرح كارتر صراحة في حزيران ١٩٧٨ في «أنابوليس» موضوع إمكانية انتقال الولايات المتحدة إلى سياسة المجابهة[١]. وعندها أعلن عن تشكيل «قوات التدخل السريع» وبدأت خطابات كارتر تتسم بالطابع العدواني. حدَّدَ بدقة طموح واشنطن في الإعلان عن أن المناطق المختلفة في العالم والمتاخمة للحدود السوفييتية هي مناطق المصالح الحيوية للولايات المتحدة[٢]. وتم الاعتماد في الموازنة على تعزيز سباق التسلح عن طريق آلة الناتو، وازدادت المخصصات[٣] على هذه الأهداف بنسبة ٤-٥% (بحسب الأسعار المتداولة).

جرت أعمال الدورة الأولى الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيار ١٩٧٨ حول نزع السلاح. وفرض على الحلفاء في دورة مجلس الناتو في واشنطن زيادة نفقاتهم الحربية ٣% سنوياً[٤]. وتم اتخاذ ما يسمى ببرنامج الدفاع طويل الأجل للناتو للفترة ١٩٧٩ – ١٩٩٣. واقترح في السنوات القريبة نشر حوالي ٨ آلاف دبابة أمريكية وآلية مدرعة وتزويد القوات بالمدفعية بنسبة تفوق ٣٠%. تسارع تحضير القاعدة العسكرية –الفنية لإرسال القوات في الظروف الطارئة بقوام ١٥٠ ألف عسكري أمريكي من

---

(١) American Foreign Relations, 1978: A Documentary Record/Ed, by E. Adam. N. Y., 1979, p. 209

(٢) Ibid., p. 163-168.

(٣) Congressional Quarterly Report, 1979, Jan., p. 109.

(٤) مرجع سابق، ص ٨٣. كاتاسونوف يو. ف.

القوات الأمريكية إلى أوروبا الغربية، وارتفع عدد الطائرات الحربية الأمريكية إلى ثلاثة أضعاف. وتم تنسيق مهمة نشر الأسلحة الصاروخية النووية الأمريكية متوسطة المدى في جلسة مجلس الناتو في أيار ١٩٧٨ أيضاً(١).

حاولت الإدارة تغطية رفضها للمساهمة في الجهود الرامية إلى تأمين الانفراج العسكري بالتطرف الاستعراضي، مع الإشارة بجميع الطرق إلى نشاط الولايات المتحدة في محادثاتها حول نزع الأسلحة(٢). واشتد الصراع في واشنطن بين أنصار الضغط على الاتحاد السوفييتي (مجموعة ز.بجيزينسكي) وأتباع الأسلوب المرن. وأعلن كارتر لاحقاً عن موقفه بقوله: المزج بين جهود حل المشاكل الإقليمية بالتفاوض والإعلان عن التمسك اللامشروط بالسيطرة على الأسلحة النووية مع انخفاض مستوى القدرة على بناء القدرات المخطط لها بشكل جيد(٣).

ظهرت الصفات الشخصية لكارتر في دبلوماسية واشنطن، وتبين خلال عدد من تصريحاته أن رئيس الولايات المتحدة لم يكن غريباً عن فهم المزايا العملية لتعزيز الأمن القومي الأمريكي بواسطة البحث عن الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي، فهو لا يريد أو لم يستطع غالباً تجاوز المسافة الفاصلة بين الأقوال والأفعال، وأكد الرئيس السابق في مذكراته، على سبيل المثال، «أن استكمال صياغة سالت – ٢ كان مرتبطاً بتفهمه لرفض اللجنة المشتركة لرؤساء الأركانات في دعم هذه الاتفاقية «وبشكل مماثل فقد منعه عزم غالبية المعارضة الجمهورية في مجلس الشيوخ على تعطيل التصديق على سالت – ٢»(٤).

---

(١) American Foreign Relations, 1978, p. 245—247.

(٢) بشكل خاص: American Foreign Relations, 1978, p. 481—490.

(٣) *Carter J.* Keeping Faith. Memoirs of a President. Toronto etc., 1982, p. 223.

(٤) Ibid., p. 214, 222, 224, 229, 249.

أدت سياسة البيت الأبيض غير المتزنة إلى أن تتخذ العلاقات السوفييتية – الأمريكية طابعاً أكثر غموضاً. فقد اصطدمت المحاولات المستمرة للولايات المتحدة في الحصول على تنازلات من طرف واحد من الاتحاد السوفييتي بالمقاومة الصلبة للدبلوماسية السوفييتية، وتم التوصل بفضل النهج الثابت للاتحاد السوفييتي في العلاقات البناءة مع الولايات المتحدة إلى اتفاقيات إيجابية حول المشاكل المهمة. إذ تم انجاز بعض التقارب بين مواقف الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول سالت – ٢. ومع انتهاء فترة صلاحية الاتفاقية المؤقتة حول بعض التدابير في مجال الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (١٩٧٢) أصدر الجانبان بيانات فردية متطابقة تبين الرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن وعدم اتخاذ أية إجراءات تتعارض وأحكام هذه الاتفاقية، بشرط التزام الطرف الآخر بذلك. وأشار البيان الأمريكي – السوفييتي المشترك حول الشرق الأوسط في ١ تشرين الأول ١٩٧٧ إلى ضرورة الإسراع بتحقيق تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ضمن أطر التسوية الشاملة لجميع المشاكل بما فيها ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[١]. وتم تجديد بعض الاتفاقيات التي انتهت مدة صلاحيتها. فقد قام وفد من مجلس السوفييت الأعلى بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة في كانون الثاني – شباط من عام ١٩٧٨.

استمرت المباحثات حول سالت بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بهدف التوقيع على اتفاقية الحظر الكامل والشامل على تجارب الأسلحة النووية، واستمر أيضاً تبادل الآراء بين وفدي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية في مؤتمر

---

(١) تاريخ الدبلوماسية: في ٥ أجزاء. موسكو، الجزء ٥ الكتاب ٢، ص ٢٢٢، ٢٢٣.

الأمم المتحدة في جنيف، وعقدت لقاءات سوفييتية – أمريكية لمناقشة المسائل المتعلقة بالنشاط العسكري لكلتا الدولتين في المحيط الهندي والتشاور حول حظر أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل وحول مشكلة تقييد التجارة الدولية بالأسلحة العادية. وحدث التقدم في المباحثات نتيجة الجهود البناءة للاتحاد السوفييتي بشكل رئيس، وأدى توقيع الاتفاقية الدولية في ١٨ أيار ١٩٧٧ حول حظر الاستخدام الحربي أو أي عمل عدواني للوسائل التي تؤثر في البيئة إلى النتيجة الحقيقية في ميدان نزع الأسلحة، واستمر الحوار السوفييتي –الأمريكي حول مشكلة عدم انتشار الأسلحة النووية.

غير أن الولايات المتحدة تراجعت عن دراسة مقترحات الاتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو التي تشكل برنامجاً واسعاً للانتقال إلى الانفراج العسكري. وظهر بشكل خاص عدم استعداد الولايات المتحدة التام للاتفاق على الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفييتي في تشرين الثاني ١٩٧٧ حول توقف جميع الدول عن إنتاج الأسلحة النووية في آن واحد مع طرح موضوع التدمير الكلي لاحتياطاتها المخزّنة. قام كارتر بدلاً من ذلك في تشرين الأول ١٩٧٨ بالموافقة على استنساخ المكونات الأساسية للسلاح النيتروني بعد إعادة النظر في القرار الذي اتخذه في نيسان من ذلك العام لتأجيل إنتاج هذا السلاح.

أظهر لقاء بلغراد الذي ضم ممثلي الدول المشاركة في مؤتمر هيلسينكي تعامل الإدارة بالعملية الأوروبية الشاملة. وبحسب اعتراف نائب رئيس الوفد الأمريكي آ. شيرير انتهجت الولايات المتحدة في بلغراد سياسة المجابهة مركزةً جهودها لإثارة مشكلة حقوق الإنسان في الخطة المعادية للاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية. استمر الجانب الأمريكي في العمل للحصول على مزايا

كبيرة لطرف واحد لدول الناتو في أثناء محادثات فيينا التي شاركت فيها ١٩ دولة حول مشكلة التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا.

بحث الاتحاد السوفييتي بإصرار، حتى في هذه الظروف المعقدة، إمكانية ضمان التطور الإيجابي للعلاقات مع الولايات المتحدة. فقد تم التوقيع في حزيران ١٩٧٩ في أثناء لقاء القمة في فيينا على اتفاقية الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية سالت – ٢ بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وغيرها من الوثائق الملحقة بها. استندت اتفاقيات سالت – ٢ بالكامل على مبدأ المساواة والأمن المتكافئ، وجسدت بدقة التوازن المتزن بعناية لمصالح الأطراف. وفرض على كل طرف تقليص الكمية الإجمالية للأسلحة الاستراتيجية بشكل لا يزيد على ٢٤٠٠ وحدة، ومنذ عام ١٩٨١ – ٢٢٥٠ وحدة.

سارت أحكام المعاهدة أبعد من الاتفاقية المؤقتة حول بعض التدابير في مجال الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ١٩٧٢. أضيف إلى أهداف الحد (التقييد) بالإضافة إلى الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ذات القواعد الأرضية والصواريخ الباليستية المركبة على الغواصات القاذفات الثقيلة، الصواريخ المجنحة بعيدة المدى، الصواريخ الباليستية التي تطلق من الجو. استكملت القيود الكمية بالنوعية أيضا. فقد فرضت القيود لأول مرة على الصواريخ المزودة برؤوس قابلة للانشطار ذات التوجيه الفردي وعلى تحديث أنواع الأسلحة الاستراتيجية وإنتاج الجديد منها. تضمنت المعاهدة التخفيض المحدود في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وكان للإعلان المشترك عن المبادئ والاتجاهات الأساسية للمحادثات اللاحقة حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية أهمية خاصة. اتفق الطرفان على العمل لتحقيق التخفيض الكبير والمعنوي للكميات

وإلى الحد النوعي من الأسلحة الاستراتيجية. وثبّتت اتفاقيات سالت – ٢ التوازن التقريبي المترتب بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في الأسلحة النووية الاستراتيجية كمّاً ونوعاً[١]. أدت التوجهات التوسعية في سياسة الولايات المتحدة إلى تعقيد الوضع الدولي في المناطق المختلفة من العالم[٢]. ففي نهاية ١٩٧٧ قررت واشنطن فرض إرادتها على التسوية العربية الإسرائيلية على أساس منفصل، وبدلاً من الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط عملت واشنطن على تنظيم معاهدة – المؤامرة بين القاهرة وتل أبيب. وانتهت المحادثات باللقاء الذي جمع كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغين والرئيس المصري أنور السادات في الفترة ٦ – ١٧ أيلول في كامب ديفيد، والوثائق الموقعة لم تعرقل فقط التسوية الشاملة والعادلة لمشكلة الشرق الأوسط، وإنما جعلتها مستحيلة. أخفقت محاولات واشنطن في توسيع قاعدة المشاركين في صفقة كامب ديفيد. واستطاع كارتر بعد جهود كبيرة تحقيق اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية المنفردة التي وقعت في آذار ١٩٧٩. ومع ازدياد تدهور العلاقات مع غالبية الدول العربية نشطت الولايات المتحدة علاقاتها مع «إسرائيل» وسعت بآن واحد إلى تنشيط علاقاتها مع الأنظمة العربية المحافظة والمعتدلة.

تكبدت الولايات المتحدة في ذلك الوقت خسارة كبيرة بسقوط شاه إيران. فقد سبق أن سمى كارتر إيران الملكية «بجزيرة الاستقرار»، التي لعبت دور الشرطي الأمريكي في منطقة الخليج العربي، ونفذت كل ما بوسعها

---

(١) من أجل السلام على الأرض: لقاء القمة السوفييتي الأمريكي في فيينا، ١٥ - ١٨ حزيران ١٩٧٩، موسكو، ١٩٧٩.

(٢) الدبلوماسية الحديثة للدول البرجوازية، موسكو، ١٩٨١، ص ٦٩ - ٧٠، بريماكوف ي. م. تشريح الصراع في الشرق الأوسط. موسكو ١٩٧٨.

لخدمة مصالح الولايات المتحدة في العلاقات مع منظمة الأوبك. وأسست ما يزيد على ٥٠٠ شركة أمريكية في الاقتصاد الأمريكي. وبلغت الاستثمارات الأمريكية فيها حوالي ١٢ مليار دولار، واستهلكت في بعض السنوات ٤٠% من صادرات السلاح الأمريكية. ولم تراود واشنطن أبداً مجرد فكرة أن الولايات المتحدة ستفقد مواقعها في هذه الدولة التي طالما راهنت عليها ستة إدارات أمريكية متوالية[١]. حتى إن المخابرات العسكرية الأمريكية وفي قمة غليان الصراع ضد النظام الملكي استمرت في قناعاتها بأن الشاه باق في السلطة على الأقل عشر سنوات قادمة.

منذ منتصف ربيع عام ١٩٧٨وحتى آذار عام ١٩٧٩ سعت إدارة كارتر بكل جهودها من أجل إبقاء المجموعة الموالية لأمريكا في السلطة الإيرانية. واتخذ التدخل الأمريكي في إيران طابعاً ساخراً فقد طالب ز. بجيزنسكي دائماً عن طريق قنصل الشاه في واشنطن، كما شهد بذلك السفير الأمريكي أو. ساليفين في طهران، بقمع الجماهير الثائرة باستخدام الجيش[٢]. قدم إلى إيران في بداية كانون الثاني ١٩٧٩ الجنرال الأمريكي ر. هايزر للعمل على المحافظة على سلامة القوات المسلحة في إيران[٣]. إلا أن الإخفاق كان حليف واشنطن[٤].خلطت ثورة ١٩٧٩ المناهضة للملكية في إيران حسابات واشنطن التي سعت للتأثير عل سياسات دول الشرقين الأدنى والأوسط وعلى نشاط دول الأوبك عامة. اتسع تأثير الثورة، حسب كارتر،

---

(١) Iran: Evaluation of US Intelligence Prior to November 1978. Wash. (D. C), 1979, p. 6.

(٢) Foreign Policy, 1980, Fall, p. 179—180.

(٣) Ibid., p. 184.

(٤) أنظر مطبوعات وثائقية في : International Herald Tribune, 1980, Nov. 1, 2. :

ليشمل كامل منطقة الخليج[1]. انهار حلف السينتو في آذار ١٩٧٩، وتدنى مستوى التوجه الكامل للسياسة الخارجية الأمريكية في السبعينات بدرجة معينة بسبب الاعتماد على مراكز القوى الإقليمية.

حاولت إدارة الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ –١٩٧٩ إعاقة تطور الثورة في إثيوبيا وإضعاف الاتصالات المتنامية لهذه الدولة مع الاتحاد السوفييتي. حاولوا تنفيذ هذه المهمة بمساعدة الصومال بشكل أساسي. إلا أن الحرب التي أشعلتها الصومال في أوغندا انتهت بانتصار القوات المسلحة الإثيوبية الذي تم إحرازه بالدعم الأممي من جانب الاتحاد السوفييتي وكوبا.

تميزت سياسة ج. كارتر الإفريقية التي ورثت الكثير من سياسة أسلافها بشيء واحد وهو محاولات تنظيم الاستخدام الأكثر اتساعاً لقوات الحلفاء في الناتو لصالح الولايات المتحدة[2]. واستمرت الإدارة الأمريكية في جنوب إفريقيا في جهود صنع السلام آخذة بعين الاعتبار العمل على منع انتقال السلطة في زيمبابوي وناميبيا إلى قوى التحرر الوطنية. ومع ذلك - وبالرغم من جهود واشنطن - تم الإعلان عن استقلال زيمبابوي في نيسان ١٩٧٩، ولم تتمكن الدول الغربية صراحة من تقويض مواقف الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا – سوابو. وتبين للجميع - بحلول السنة الأخيرة لولاية فورد - أن واشنطن غير قادرة على تحييد التوجهات المعادية للامبريالية في سياسة الكثير من الدول الإفريقية وإضعاف رغبتهم الشديدة وميلها إلى السياسة السيادية المستقلة[3].

(١) *Carter J.* Keeping Faith, p. 465.

(٢) American Foreign Relations, 1978, p. 314—321.

(٣) السياسة الخارجية لدول أفريقيا / مسؤول التحرير أناتولي أ.غروميكو، ١٩٨١، ص١٦٠.

بدأ الديمقراطيون سياستهم الأمريكية اللاتينية من النقطة التي وصلت إليها المحادثات المطوّلة في عام ١٩٦٤ حول الوضع في بنما، ففي ٧ أيلول ١٩٧٧ وقع الرئيس كارتر مع الرئيس البنمي. توريهوس بحضور ٢٦ من قادة دول أمريكا اللاتينية معاهدة تحييد قناة بنما. واحتفظت الولايات المتحدة بحق قيادة القناة لمدة ٢٢ سنة قادمة بالسيادة المطلقة التي قد تنتقل في عام ٢٠٠٠. أعلن س. فانس وزير الخارجية الأمريكي في الكونغرس في أثناء التصديق على الاتفاقيات أنها لا تقيد أيدي واشنطن «حقنا في التدخل – قال فانس – واضح لا لبس فيه»[١]. واتخذ الكونغرس في آذار ١٩٧٨ تعديلاً قدمه السيناتور ديك تشيني الذي يسمح للولايات المتحدة استخدام القوة المسلحة حتى بعد عام ٢٠٠٠[٢].

سعت الولايات المتحدة إلى إظهار تعاملها مع الجيران الجنوبيين و مع الدول النامية عامة بالبنّاء. وكان لانتقاد واشنطن لانتهاكات حقوق الإنسان من الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية والذي صاحبه التوقف الاستعراضي للمساعدة الأمريكية لبعض الدول أثرٌ فعالٌ في تنفيذ تلك المهمة. وسعى البيت الأبيض كما في عهد كينيدي، إلى دفع تلك الأنظمة اليمينية من أجل توسيع قاعدتها الاجتماعية السياسية الداخلية لقطع الطريق أمام القوى اليسارية، وأظهر الدعم الذي قدمته واشنطن للديكتاتور سوموزا في نيكاراغوا مدى الإخلاص الحقيقي للدفاع الأمريكي عن حقوق الإنسان. ولذلك فإن البيت الأبيض التزم الحياد وعدم التدخل طالما استمر سوموزا في تدمير شعبه. ومع تدهور وضعف

---

(١) US Congress, Senate Committee on Foreign Relations, Hearings on Panama Canal Treaties, 1979. Wash. (D. C), 1979, pt. 1, p. 30.

(٢) US Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, Senate Debate on the Panama Canal Treaties. A Compendium of Major Statements, Documents, Record, Vote and Relevant Events. Wash. (D. C), 1979, p. 404

موقف سوموزا انتقلت الولايات المتحدة إلى محاولات الوساطة في الحرب الأهلية وسعت في آن واحد إلى تنظيم التدخل المشترك تحت راية منظمة الدول الأمريكية، ومع ذلك فإن البيت الأبيض أخفق في كلا الاتجاهين.

لخص مؤتمر دول عدم الانحياز في هافانا عام ١٩٧٩ حصيلة جهود إدارة كارتر على اتجاه «الشمال – الجنوب». لم تستطع واشنطن تهشيم حركة عدم الانحياز وصرف انتباه الدول النامية عن المشكلات الدولية الحادة، وازداد بشكل ملحوظ الثقل السياسي للدول ذات التوجه التقدمي في القضايا الداخلية والخارجية. وتوسع تعاونها بشكل ملموس مع الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية. لذلك فإن توحيد فيتنام في عام ١٩٧٦، وتعزيز السلطة الشعبية في لاووس، وإسقاط نظام القتل في كومبوديا عام ١٩٧٨، الدفاع الناجح وتعزيز السلطة الشعبية في إثيوبيا، وأنغولا، وموزامبيق، انتصار الوطنيين في زيمبابوي، الثورة الديمقراطية الوطنية المعادية للإقطاع في أفغانستان ١٩٧٨، سقوط نظام الشاه في إيران في كانون الثاني ١٩٧٩، الإطاحة بالديكتاتورية المعادية للشعب في نيكاراغوا تموز ١٩٧٩ – كل ذلك أفشل خطط إدارة الولايات المتحدة في جذب الدول النامية إلى فلك السياسة الغربية والغرب.

لم يتمكن كارتر من تحقيق أية تحولات في علاقته مع الدول النامية فيما يتعلق بموضوع الطاقة. وبحلول عام ١٩٧٩ بلغ استيراد الولايات المتحدة للنفط الذروة في السبعينيات، مشكلاً بذلك نصف الاستهلاك العام في الولايات المتحدة[١]. وارتفع سعر النفط المستورد بعد وصول الديمقراطيين إلى السلطة بمقدار الضعف. وبالمقارنة مع بداية العقد فقد ارتفع بمقدار ١٧

(١) Weekly Compilation of Presidential Documents, 1979, July 20, p. 1238.

ضعفاً. ومنذ صيف ١٩٧٩ بدأت تعلو تحذيرات مخيفة في خطابات كارتر بالنسبة لمشكلة الطاقة. إذ حذرت القيادة العسكرية من تزايد الخطر على الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية(١).

بغض النظر عن التدابير التي اتخذتها واشنطن فإن الاتجاهات السلبية في اقتصاد الرأسمال العالمي بالنسبة للولايات المتحدة استمرت بالنمو، وأصبحت فكرة القاطرات الثلاث التي تخلُّوا عنها في بداية ١٩٧٨ الضحية الأولى لضغط المنافسين الامبرياليين. ولم يستطيعوا القضاء على العجز في التجارة الخارجية للولايات المتحدة، وانخفضت قيمة الدولار مع بداية ١٩٧٩ بالمقارنة مع أسعار عملات الدول الرئيسة المنافسة بنسبة ٢٠% بالمقارنة مع بداية رئاسة كارتر(٢).

شملت التناقضات المتنامية بين مراكز القوى الإمبريالية جميع مشكلاتها الاقتصادية الأساسية، واستمرت حصة الولايات المتحدة في الصادرات الرأسمالية العالمية للإنتاج الصناعي بالانخفاض تدريجياً. وتخلت الولايات المتحدة عن المركز الأول لألمانيا الاتحادية(٣). فقد انخفضت حصة الولايات المتحدة في الصادرات الإجمالية للدول الرأسمالية المتقدمة في عام ١٩٨٢ حتى ١٨% بالمقارنة مع ١٩,٣% في عام ١٩٧٠، وانخفض الاحتياطي النقدي الأمريكي من ٢٠,٥% حتى ١٤% على التوالي من مجمل احتياطات العالم الرأسمالية(٤).

---

(١) *Brown H.* Department of Defense Annual Report, Fiscal Year 1981. Wash. (D. C), 1980, p. 26.

(٢) US Foreign Policy: Future Directions. Wash. (D. C), 1979, p. 174.

(٣) The Decline of American Power (And What We Can Do About It). Boston, 1980, p. 141—142.

(٤) الرأسمالية الحديثة: الدليل الاقتصادي - الاجتماعي. موسكو، ١٩٨٥، ص ٢٤٢ ٢٤٣.

تعاظمت، بهذا الشكل، صعوبات الولايات المتحدة في النصف الثاني من السبعينيات بشدة أكثر لتشمل كامل طيف النشاط الدولي للولايات المتحدة، وأصبحت هذه الصعوبات تزداد مع استمرار تخلي الولايات المتحدة عن سياسة الانفراج محركة بذلك عجلة سباق التسلح. ولذلك فقد حصدت الولايات المتحدة ثمار الحسابات الأساسية التي أجريت بسبب المبالغة الحادة في إمكاناتها.

تم الحفاظ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، منظمة حلف وارسو والناتو على التوازن العسكري الذي خدم مصالح السلام تقريباً. ولم تتمكن الولايات المتحدة من تغيير هذا التوازن في المجال العالمي والأوروبي والأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا والأسلحة العادية. أشار رئيس لجنة مجلس الشيوخ الخارجية ف. تشيرتش محذراً من حتمية اتخاذ الاتحاد السوفييتي تدابير معاكسة جواباً عن الجهود الأمريكية في كسر التوازن العسكري الاستراتيجي «إن تكرار نجاحاتنا منذ بداية سباق التسلح بالنسبة للاتحاد السوفييتي كان مسألة وقت فقط»[١]. وسبق أن أعلن غ. براون وزير الدفاع الأمريكي في حكومة كارتر عن شكوكه في أن أفعال الولايات المتحدة في مجال الأسلحة الاستراتيجية قد تؤدي إلى ظهور توازن أكثر قبولاً لها من الأفعال التي تحققت ضمن إطار معاهدة سالت – ٢ [٢].

---

(١) Strategic Arms Limitation Talks and Comprehensive Test Ban Negotiations. Wash. (D. C), 1978, p. 11.

(٢) US Congress, Senate. The SALT-II Treaty, Hearings before the Committee on Foreign Relations. Wash. (D. C), 1979, pt 1, p. 117—118. (Далее: The SALT-II Treaty, Hearings...).

برزت في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية بقوة أزمة الرؤية المستقبلية لتعزيز المواقع الأمريكية في العالم. وازداد الشك في إمكانات الولايات المتحدة من جعل توازن القوى في العالم لصالحها تدريجياً. وتزايد الاستياء من حامل هذا النهج – إدارة كارتر. فقد اتحد انتقاد البيت الأبيض حول بعض مشكلات السياسة الخارجية والاتهام في عدم المواظبة في جوقة واحدة وبشكل أقوى. وتقدمت مشكلة ضعف المواقع الدولية للولايات المتحدة الأمريكية على جميع المسائل في خطة الصراع للسياسة الخارجية. وأشار البروفسور س. هوفمان الأستاذ في جامعة هاروارد إلى أن خيبة الأمل في أفعال ج. كارتر تتراكم بسبب كون سياسته الخارجية مرتبطة بشكل أكثر مع تلك الفترة عندما كانت مهيمنة على العالم[١]. وانتقدوا الديمقراطيين في ١٩٧٩ – ١٩٨٠ ليس بسبب بعض الإخفاقات ولكن بسبب مجمل الآمال الفاشلة للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة في تحقيق مطالب الهيمنة في السبعينيات عامة.

أعد أحد قادة فكر اليمينيين ن. بودغوريتس في كتابه «الخطر القائم» دليلاً من نوع خاصٍ حول أسباب الاستياء من سلوك النخبة الحاكمة، وعرض الدليلَ في المقام الأول عدم قدرة إدارة كارتر على تأمين التفوق العسكري للولايات المتحدة وإعاقة نمو نفوذ الاتحاد السوفييتي ومنع تقلص المنطقة الجغرافية للرأسمالية العالمية، ونمو استقلالية الدول النامية ووصف السياسة الخارجية الأمريكية في السبعينيات بالاستسلامية[٢]. وأكد المجمَّع الصناعي الحربي مطالبه في رفض سياسة النمو التدريجي للميول الهجومية في السياسة الأمريكية لصالح المراهنة الفورية وغير المشروطة على القوة.

---

(١) International Herald Tribune, 1978, Aug. 5-6.

(٢) *Podhoretz N.* The Present Danger. Do We Have The Will to Reverse The Decline of American Power? N. Y., 1980, p. 89.

أصبح تصديق معاهدة سالت – ٢ في عام ١٩٧٩ المشكلة الرئيسة في الصراع السياسي للولايات المتحدة حول مسائل السياسة الخارجية. فالحديث يدور عن التعامل المبدئي للولايات المتحدة مع وقائع التكافؤ العسكري: هل القيادة الأمريكية مستعدة لتعزيز أمن الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات الحد من سباق التسلح أو تسريع العمل لتحقيق التفوق العسكري. رأى الخبير الإنكليزي في السياسة الدولية -هـ. بول - أن مناقشات الحد من الأسلحة الاستراتيجية تركت انطباعاً عن أن الأمر الرئيس ليس تفاصيل الاتفاقية التي تم إعدادها أو تلك، وإنما الانفراج، وإن السؤال: هل يجب على الولايات المتحدة، كما في السابق، السعي لتخفيف التوتر وتوسيع أبعاد التعاون مع خصمها أو أنها ستبدأ مرحلة جديدة من المجابهة هكذا كانوا ينظرون إلى مشكلة سالت – ٢ في الدوائر الحاكمة الأمريكية[١].

أشار النداء المقدم إلى مجلس الشيوخ للاستماع إلى حوالي ١٧٠٠ شخصية عسكرية إلى أن التصديق على المعاهدة سيفرض على الولايات المتحدة قضاء سبع سنوات أخرى من سياسة السلام القائمة على الثقة في الروس. إن جميع التحفظات والانتقادات الممكنة على أحكام هذه الاتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية سالت – ٢ أو غيرها سببها سعي القوى اليمينية إلى منع أية قيود على الولايات المتحدة في سباق التسلح وفي الغالب لضمان التفوق الاستراتيجي الهائل للولايات المتحدة. أعلن ب. نيشي: يمكن أن يكون العالم بدون سالت أفضل منه مع سالت، لأن هذا يفرض على أمريكا أن تسعى لتحقيق التقدم المستمر على روسيا[٢].

---

(١) Foreign Affairs, 1979, vol. 57, N 3, p. 441—462.

(٢) The SALT-II Treaty, Hearings..., pt 1, p. 93.

عارضت قوى فعلية أنصار إفشال سالت – ٢. فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن ٧٥% من الأمريكيين مع الحد من الأسلحة الاستراتيجية بالجهود المشتركة للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وعبر عن تأييد معاهدة سالت – ٢ كل من «المجلس الوطني للصداقة السوفييتية الأمريكية»، «لجنة توافق الشرق – الغرب»، «الأمريكيون من أجل سالت»، «لأمريكيون – أنصار الأعمال الديمقراطية»، «أيتها النساء، ناضلوا من أجل السلام»، «المركز الوطني لتخفيض النفقات الحربية»، «التحالف من أجل السياسة الخارجية والداخلية الجديدة»، «مركز واشنطن للسلام»، «أعضاء الكونغرس من أجل السلام حسب القانون»، «مجلس الكنائس الوطني». «اتحاد العلماء بلا حدود». «اتحاد العلماء الأمريكيين وعدد من المنظمات الاجتماعية الأخرى في الولايات المتحدة. ونشأت بهذا الشكل في الولايات المتحدة إمكانات اجتماعية – سياسية كثيرة لمقاومة ضغط القوى اليمينية.

أعلنت الإدارة بالأقوال الأهمية الكبيرة لسالت – ٢ من أجل مصالح الولايات المتحدة. وأشار وزير الخارجية الأمريكي س. فانس إلى أن بديل المعاهدة قد يكون العودة إلى السباق اللامحدود في المجال العسكري مع ما يترتب على ذلك من الشكوك والمخاوف من الأزمنة الماضية ولكن مع أسلحة أكثر تدميراً[1]. ومع ذلك فقد دافعت الإدارة عن سالت -٢ بخجل مفسحة المجال لهجوم الأوساط المحافظة العسكرية. وعكس بذلك الاتجاهات العامة في سياسة واشنطن. لقد سرّعت الحكومة حركتها إلى مزيد من تدهور التوتر الدولي بسبب مواجهة فشل محاولات تعزيز مواقع الولايات المتحدة في الساحة الدولية على طريق الزيادة التدريجية للسياسة الهجومية مع تزايد عدم الثقة

(١) Ibid., p. 234—235.

وسط الدوائر الحاكمة نفسها بسياستهم الخارجية والضغط القوي من جانب القوى اليمينية، وأخيراً مع إخفاقات السياسة الداخلية.

قامت الولايات المتحدة في سياستها الأوروبية مستخدمة آلة الناتو بإعداد خطة حيوية عملياتية لنشر الوسائط الصاروخية النووية الأمريكية الجديدة متوسطة المدى في أوروبا الغربية. ولم تتوقف واشنطن، حتى بالخداع المباشر، عن نيتها في السعي إلى تصديق اتفاقيات سالت – ٢ في مجلس الشيوخ. بعد الإطاحة بنظام الشاه في إيران جرى البحث المحموم عن طرق التعويض الجزئي عن ضعف المواقع الامبريالية في الشرقين الأدنى والأوسط وفي المحيط الهندي. وتصدرت مهمة زيادة الوجود العسكري للولايات المتحدة هنا اهتمامات الجهود الأمريكية. وكانت تلجأ الإدارة بفعالية أكثر إلى استعراض سياسة القوة في منطقة الخليج العربي وفي المحيط الهندي، وشكلت «قوات الانتشار السريع» لهذه الغاية التي بلغ تعدادها حوالي ١٠٠ ألف عسكري.

بدأت في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ أزمة حادة في العلاقات الأمريكية – الإيرانية، إذ تم احتجاز العاملين في السفارة الأمريكية في طهران كرهائن. طالب شعب إيران بوقف أعمال تدخل الولايات المتحدة في شؤونه الداخلية، والامتناع عن دعم نظام الشاه البغيض. وأثرت مشكلة العلاقات مع إيران - الأكثر توتراً بالنسبة لإدارة كارتر في السنة الأخيرة من فترة ولايته بدرجة ما - على علاقات الولايات المتحدة مع عدد من دول الشرق الأوسط والخليج العربي وكانت باستمرار على جدول أعمال حوار واشنطن مع حلفائها الأساسيين. وقد خططوا في البيت الأبيض عملية عسكرية لإعادة الأمريكيين المحتجزين في السفارة، غير

أن العملية التي نفذتها في ٢٤ نيسان ١٩٨٠ مجموعة القوات الخاصة الأمريكية «دلتا» باءت بالفشل، وعاد العاملون المحتجزون في السفارة الأمريكية إلى الولايات المتحدة لاحقاً بعد مغادرة كارتر البيت الأبيض.

استخدمت واشنطن الأزمة في العلاقات الأمريكية - الإيرانية لتصعيد سياسة القوة والتهديد في نهجها تجاه دول الشرق الأوسط والخليج العربي، وشددت نشاطها التخريبي ضد أفغانستان الثورية، واستطاعت تأليف حكومة أفغانية في المهجر. وأعدت انقلاباً عسكرياً مضاداً على الثورة في أفغانستان، ونقلت تشكيلات مسلحة إلى الأراضي الأفغانية[١].

قامت واشنطن في أيلول – تشرين الأول ١٩٧٩ بمحاولات إثارة أزمة دولية كبرى حول كوبا، وفجأة تم الإعلان عن وجود الخبراء العسكريين السوفييت الذين يساعدون في تعزيز أمن البلاد منذ ١٩٦٢ ليشكل واقعة غير مسبوقة في ظهور قطعات عسكرية سوفييتية في نصف الكرة الغربي. تم للإعداد لخرافة على عجل من أمرهم ولكنها سرعان ما فشلت. إلا أن الاستفزاز كان يهدف إلى تخريب الثقة تجاه الاتحاد السوفييتي وتقويض العلاقات السوفييتية – الأمريكية.

كان البيت الأبيض يساوم القوى اليمينية بشكل أساسي على كيفية زيادة الإنفاق العسكري بشكل كبير، وأعلن ج. جاكسون وج. تابير في رسالتها إلى كارتر في ٢ آب باسم القوى المحافظة أنه ستتم مقاطعة التصديق على معاهدة سالت – ٢ إذا لم تقم الإدارة في رفع الميزانية الحربية بنسبة ٤ – ٥ %سنوياً بحسب الأسعار الرائجة، وجرى التصويت في ١٩ أيلول في

---

(١) البرافدا حول أفغانستان: وثائق. حقائق. براهين. موسكو، ١٩٨٠.

مجلس الشيوخ بـ ٥٥ صوتاً مقابل ٤٢ صوتاً مطالبين الإدارة بزيادة الموازنة الحربية بنسبة ٥% للعام المالي ١٩٨١ – ١٩٨٢.

تحولت إدارة كارتر في كانون الأول ١٩٧٩ فجأة باتجاه تأزيم الوضع الدولي. فقد قرر مجلس الناتو في جلسته في بروكسل في ١٢ كانون الأول ١٩٧٩ بضغط من واشنطن بإنتاج ونشر ٥٧٢ صاروخاً نووياً أمريكياً جديداً متوسط المدى في دول أوروبا الغربية. وتضمن القرار امتلاك الناتو تفوقاً بـ٥ , ١ مرة بعدد حوامل متوسطة المدى و٢ مرة بعدد الرؤوس النووية. تحول النهج السياسي العسكري للولايات المتحدة في الناتو في مجال الأسلحة النووية والأسلحة العادية على السواء بشكل نهائي إلى سكة الصراع المكشوف من أجل ضمان التفوق على الاتحاد السوفييتي وحلفائه[1].

لخص كارتر في ١٣ كانون الأول أسس البرنامج العسكري الأمريكي على مدى خمس سنوات بإضافة ٢٠ مليار دولار للعام المالي ١٩٨١. وتم تخطيط زيادة الموازنة الحربية في النصف الأول من الثمانينات بأكثر من ٥ , ٤% سنوياً. وتناول الحديث هنا تسريع إعادة تجهيز جميع مكونات الأسلحة الهجومية الإستراتيجية. وركزت إدارة الموازنة في الكونغرس على « أن هذه الاقتراحات لم تعلن صراحة عن أي من البرامج الاستراتيجية الجديدة». وتضمن برنامج التسليح الذي تنفذه الحكومة «سلسلة من المبادرات لتحديث القوى الاستراتيجية وكذلك الإمكانات الكبيرة لتحديث التسليح الحربي للجيش»[2].

---

(١) السياسة الامبراطورية للولايات المتحدة، ص ١٤٩ ميلنيكوف يو. م.

(٢) Major Issues in Considering the Fiscal Year 1981 Defense Budget. Wash. (D.C.),. 1980, p. 13—14.

دفع منطق عودة واشنطن إلى سياسة الإملاء الصريحة إدارة كارتر إلى الرفض المباشر للمبادرات التي كانت جزءاً من الاتفاقيات حول العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والتي تم تحقيقها في النصف الأول من السبعينيات. واستخدمت حقيقة تقديم المساعدة العسكرية السوفييتية لأفغانستان وفقاً لاتفاقية الصداقة والتعاون وحسن الجوار لمقاومة الحرب غير المعلنة للقوى الامبريالية والمعادية للثورة ضد شعب هذه الدولة ذريعة لشن الهستريا ضد الإتحاد السوفييتي. وتم إحباط تلك المحاولات.

توجه كارتر في ٣ كانون الثاني ١٩٨٠ إلى مجلس الشيوخ بطلب تجميد النظر في معاهدة سالت – ٢. وتحت ستار العقوبات اتُّخذ أيضاً عددٌ من الإجراءات لتعطيل آلية العلاقات الثنائية بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة: تعطيل العمل بـ ١١ اتفاقية بين الدولتين، تطبيق الحظر على توريد جزء كبير من المنتجات الزراعية إلى الاتحاد السوفييتي، وتدابير أخرى في هدم العلاقات التجارية – الاقتصادية وإلخ... أشار كارتر في مذكراته «أردت السير أبعد ما يمكن»[١]. تضمن إشارات كارتر عدداً من أهم أولويات واشنطن هدف كإفشال الألعاب الأولمبية الثانية والعشرين في موسكو. وانعكس التوجه المعادي للسوفييت على كامل السياسة الخارجية الأمريكية في السنة الأخيرة من ولاية كارتر الرئاسية.

تم تسويغ الأساس السياسي للانعطاف نحو اليمين بما يسمى «عقيدة كارتر» التي قدمها إلى الكونغرس في رسالته حول وضع البلاد في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠. وتشابكت في هذه العقيدة أفكار عقيدتي عهود «الحرب

---

(١) Carter J. Keeping Faith, p. 475.

الباردة» – غ. ترومان ود. أيزنهاور[1]. وأظهرت العقيدة الجديدة نية واشنطن في تحقيق التدخل والإملاء في أية منطقة وتجاه أية دولة. ويقصد بذلك استخدام جميع الوسائل المتوافرة بما فيها القوة العسكرية في حال قيام أية قوة من الخارج السيطرة على منطقة الخليج العربي[2]. عكست العقيدة طموح الولايات المتحدة إلى التوسع على النطاق العالمي وخاصة في منطقة الدول النامية بواسطة توسيع التواجد العسكري والتنشيط العام لسياسة القوة في المناطق المتاخمة للمحيط الهندي في دول الشرق الأوسط وإفريقيا. وجرى الرهان على إخضاع هذه الدول لإملاءات واشنطن من أجل ضمان الاستغلال المطلق لمواردها الطبيعية، واستخدام أراضيها في أفكارها الاستراتيجية ضد السلام والاشتراكية وجميع الحركات التقدمية.

بدأ مقر الأركان الدائم لقوات الانتشار السريع عمله في الأول من آذار ١٩٨٠ في القاعدة الجوية في فلوريدا. وسبق أن قدم البنتاغون خططاً مفصلة لتوسيع القاعدة العسكرية – الفنية للتدخل الأمريكي: أسندت مهمة زيادة إمكانات طيران النقل الحربي الاستراتيجي إلى الضعف، تشكيل أساطيل السفن – ترسانات العتاد العسكري التي قد تنتشر في مناطق الأزمات المحتملة[3]. وتم تحديد سياسة الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ من خلال الزيادة الحادة في الضغط العسكري السياسي تجاه الدول النامية. أعلنت الإدارة الأمريكية التي

---

(١) بحر من الفوضى - أمريكا: رأسمالية الولايات المتحدة وتمييز الفرد. موسكو، ١٩٨١، ص ١٤٣ - ١٤٦. بافلوف إ.

(٢) New York Times, 1980, Jan. 23.

(٣) *Perry W.* The FY 1980, Department of Defense Programme for Research, Development and Acquisition, February 1980. Wash. (D. C), 1980, p. VII—63; см. также: *Brown H.* Op. cit, p. 181—182.

سبق لها أن أوقفت بيع الأسلحة للباكستان (بسبب تزايد جهود الأخيرة في صناعة سلاحها النووي الخاص بها) عن استعدادها استئناف تقديم المساعدة العسكرية – الاقتصادية على نطاق واسع لإسلام آباد. والهدف من ذلك تحول الباكستان إلى رأس جسر للعدوان على أفغانستان.

توقفت في جينيف محادثات وفود الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حول الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية في نهاية ١٩٨٠ من الجانب الغربي ومن طرف واحد. وسبق أن حصل هذا الوضع في المباحثات حول حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية منذ تموز ١٩٨٠، وأفشل الجانب الأمريكي استئنافها. وفي مجال الصراع من أجل منع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل حيث توفرت إمكانية استكمال إعداد مشروع الاتفاقية حول حظر تصميم وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الشعاعية فإن ممانعة الولايات المتحدة لم تسمح بتوقيع الاتفاقية ذات الصلة.

اتسع تنشيط اتجاهات سياسة الهيمنة للولايات المتحدة حتى على علاقاتها مع الحلفاء. وسعى البيت الأبيض إلى تقويض الاستقلال السياسي والاقتصادي المتنامي للآخرين مستخدماً تفوقه العسكري في الناتو لهذه الأهداف. تزايدت الاحتكاكات في العلاقات مع الحلفاء، ورفض عدد من الدول الأوروبية الغربية مطلب الولايات المتحدة في منع تقديم الائتمان إلى الاتحاد السوفييتي لتمويل استيراده من أوروبا الغربية، ولم تنجح محاولات إدارة كارتر في عقد مؤتمر طارئ لقادة الدول الرأسمالية الكبرى لمناقشة الوضع في أفغانستان، ولم تنضم غالبية الدول الأوروبية إلى مقاطعة أولمبياد موسكو، ولم يدعم أي من الحلفاء الولايات المتحدة بالكامل سياسة المقاطعة والعقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفييتي.

اعترف المتخصصون في تقرير دائرة دراسات الكونغرس بالخلافات بين الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين الذين دعموا الجوانب السياسية للعقوبات الواردة في الأحكام العامة ولم يدعموا مبدأ التمييز الاقتصادي الذي اتخذ كأساس في إدارة كارتر، ويكمن جوهر الموضوع - كما أشار التقرير - في عدم رغبة الكثيرين من القادة الأوروبيين في العودة إلى فترة «الحرب الباردة» خوفاً من أن الانضمام إلى سياسة العقوبات الاقتصادية يهدد منجزات نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، ويؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في أوروبا وإلى نمو التجارة مع الدول الاشتراكية[(1)].

إن دبلوماسية الولايات المتحدة في الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ من خلال تنفيذ «العمل الأسود» لصالح الجناح العسكري في الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة أعدت تقويض الانفراج وانعطفت باتجاه سياسة الهيمنة المكشوفة وسباق التسلح. وبذلك فقد سهلت وصول القوى اليمينية، وهذا يعني أن الهيكل الضخم الخطير للمسار العسكري للبلاد في الثمانينيات نمى على الأساس الذي تم بناؤه[(2)].

لم يعلم جميع الديمقراطيين ما ستنتجه التربة التي أصلحوها من براعم، وما هو التهديد الخطير الذي سيؤدي إليه الانعطاف الذي بدأ، ولكن الكثيرين منهم قاموا بتقييم النشاط السياسي الخارجي للحكومة التي أصبحت على طريق العودة إلى سياسة المواجهة، على الرغم من أن الصحوة بدأت بعد الهزيمة في انتخابات خريف ١٩٨٠. وعلل وزير الخارجية

---

(١) US Congress, House of Representatives, Office of Senior Specialists, Congressional Research Service, An Assessment of the Afganistan Sanctions: Implications for Trade and Diplomacy in the 1980, April 1981. Wash. (D. C), 1981, p. 8, 100, 104.

(٢) سنوات القلق: مقالات السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة في السبعينيات - الثمانينيات. موسكو، ١٩٨٤. بافلوف إ.

السابق إ. ماسكي عدداً من الإخفاقات الرئيسية لإدارة كارتر بتزايد التوتر في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. وحدد وزير الدفاع براون أن الإخفاق الأكبر هو فشل التصديق على معاهدة سالت – ٢ وقال أيضاً أن الإدارة ساهمت بنفسها إلى إخراج المعاهدة عن مسارها[١].

كشفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في النصف الثاني من السبعينيات حجم الصعوبات التي عانت منها الولايات المتحدة بابتعادها عن الانفراج. وأن الانسحاب من الانفراج لم يحدث في وقت واحد وإنما امتد لعدة سنوات قد أظهر القدرة الهائلة للقوى المناهضة للامبريالية في المرحلة الحالية وقبل كل شيء سياسة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية والقوى المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم. هذا ولم يستطع البيت الأبيض حل أية من المشكلات الرئيسة التي اصطدمت بها الولايات المتحدة قبل أو بعد الانعطاف أو التحول إلى اليمين.

---

(١) New York Times, 1980, Dec. 7.

أنظر تقييم السياسة الأمريكية بأثر رجعي في النصف الثاني للسبعينيات : *Carter f.* Keeping Faith. Memoirs of a President. N. Y., 1982; *Brzezinski Z.* Power and Principle. Memoirs of the National Security Advisor, 1977—1981. N. Y., 1983; *Vance S.* Hard Choices. Critical Choices. Critical Years m American Foreign Policy. N. Y., 1983.

أنهى سايروس فانس مذكراته بالاستنتاجات يجب على الولايات المتحدة وعلى حلفائنا الاستمرار بالحوار مع الاتحاد السوفييتي. لا يوجد مبرر لوقف الاتصالات وخاصة في فترة التوتر. يجب علينا أن نقطع نصف الطريق باتجاه تحقيق الاتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي في مجالات المصالح المتبادلة. العالم صغير جداً بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لنسمح لأنفسنا بالعودة إلى الحرب الباردة أو السماح بوقوع الأسوأ... ويبقى الدرس الأساسي من العصر النووي كما في السابق سارياً: الدولتان العظميان وبقية الدول الأخرى في مركب واحد يمكنهما البقاء معاً أو الموت. (*Vance S.* Op. cit.» p. 418, 424).

الفصل الثاني عشر

العمليات والأزمات أو

(الصراعات) الاجتماعية

١ - موقف العمال وسياسة الإضرابات:

تحركت الطبقة العاملة - وحتى في عقد السبعينيات - كقوةٍ اجتماعيةٍ رائدةٍ معارضةٍ للاحتكارات[١]. وتمت الإطاحة بمفاهيم علماء الاجتماع البرجوازيين والإصلاحيين الاجتماعيين المعادية للماركسية حول تسوية التناقضات الطبقية في النظام الرأسمالي مع مرور الزمن. وشهدت التحولات في البنية الاجتماعية للولايات المتحدة على النمو المطلق والنسبي لعدد العمال المأجورين. ففي ظروف التطور المتنامي للثورة العلمية - التكنولوجية انخرط ذوو الياقات البيضاء في صفوف الطبقة العاملة – ممثلو العمل الفكري، موظفو المكاتب، العاملون في التجارة وغيرها، العاملون فيما يسمى «بالقطاع العام». وكانت الموضوعات التي تقلق هذه الفئات من العاملين مشابهة للمشكلات التي كانت ماثلة أمام طبقات العمال الصناعيين: التضخم، خطر البطالة، الرتابة في العمل من أجل أرباح رجال الأعمال. وتسارعت عملية التمايز الاجتماعي ضمن أطر مجموعة كبيرة من العاملين الفنيين المهنيين والمثقفين.

---

(١) ت.ت.تيموفييف.. الامبريالية والبروليتاريا موسكو ١٩٨٥، وكذلك الطبقة العاملة في الماضي والحاضر موسكو ١٩٨٤ ص ٧٦، ٧٩ - ٨٥ ، ١٠٩-١١٢.

بلغ عدد العاملين في الصناعة ووسائط النقل ٢٧,٨ مليون عامل في عام ١٩٧٠ و٣٢ مليون في عام ١٩٧٩، وانخفضت نسبتهم من إجمالي السكان العاملين في ظروف النمو المطلق من٣٥,٣% حتى ٣٣,١ على التوالي[١]. وحدثت زيادة مطلقة ونسبية لفئات جديدة من الطبقة العاملة في وقت واحد: عمال المكاتب التجارية العاملون في مجال الخدمات... إلخ..... وبشكل عام فإن الثقل النوعي للطبقة العاملة في بنية السكان عامة التي استوعبت في تكوينها فصائل جديدة من العمال كشفت توجهاً محدداً إلى الزيادة: شكّل تقريباً في السبعينيات ¾ مجموع السكان العاملين في الولايات المتحدة الذين وصل عددهم في عام ١٩٧٨ – ١٠٠ مليون[٢]، وبلغ عدد العاملين في بداية الثمانينيات ٨٦ مليون عامل[٣].

عززت الثورة العلمية – التقنية المتعمقة انعدام الأمن الاجتماعي للعمال وزيادة نمو استقطاب المجتمع خلافاً لتأكيدات علماء الاجتماع البرجوازيين حول زوال الخلافات الطبقية ومساواة الفقراء والأغنياء. أشار التقرير الختامي للمؤتمر ٢٢ للحزب الشيوعي الأمريكي إلى الفرق بين دخل الرأسماليين والعمال المأجورين، الأغنياء أصبحوا أكثر ثراء والفقراء أكثر فقراً، حيث إن حصة العمال

---

(١) Statistical Abstract of the United States, 1980. Wash., 1980, p. 394, 418.

(٢) تم التقييم بواسطة مقارنة المعطيات الواردة في المطبوعات الرسمية الصادرة عن وزارة العمل في الولايات المتحدة مع الواردة في أعمال المؤلفين الأمريكيين٣ والسوفييت. أنظر: الطبقة العاملة في البنية الاجتماعية للدول الرأسمالية الصناعية المتطورة موسكو ١٩٧٧ ص ٢٦٧ - ٣٠٩، الولايات المتحدة - الاقتصاد السياسة، الإيديولوجيا ،١٩٧٧ رقم ١ ص ١١٠ – ١١١.

(٣) كومونيست، ١٩٨٥، رقم ١.

من الثروة الوطنية بشكل كبير، وهذا يؤدي إلى تعزيز المجابهة الطبقية الحتمية في الولايات المتحدة[1]. وبهذا الشكل فإن عمليات الموضوعية أدت إلى أن القاعدة الجماهيرية للاحتجاج الاجتماعي استمرت بالتوسع باستمرار[2].

دحضت الحياة مفهوماً آخر معادياً للماركسية، لأنه بحكم مستوى المعيشة العالي للعمال لم يستمر الكادحون البروليتاريون في مستواهم السابق، وإنما انتقلوا إلى مستوى الطبقة المتوسطة. ولم يأخذ الكثيرون في الولايات المتحدة بجدية المحاولات الخرقاء لدعاة الرأسماليين في إعلان البروليتاريا جزءاً من الطبقة العاملة المتوسطة. فقد كتب الباحث الأمريكي المشهور أندرو ليفيسون: أن العمال يتضاءل عددهم ولم تمتصهم الطبقة المتوسطة. فالاختلافات الطبقية كانت واضحة. إذ أن غالبية العمال لم يحصلوا على ما يكفي لحياة كريمة، ويمكن تسمية عدد قليل من العمال فقط بالأثرياء. وقائمة المشكلات الرئيسة التي تقف أمامهم كبيرة – بدءاً من ظروف العمل السيئة المخيفة وانتهاء بالظلم الاقتصادي – الاجتماعي المسيطر في المجتمع وفي السياسة والجوانب الأخرى من الحياة الأمريكية[3].

تم تحديد الميزانية القياسية، وفقاً لمعطيات الإحصائيات الرسمية الأمريكية لعائلة تعيش في المدينة مؤلفة من أربعة أشخاص من (الأب والأم وولدين في سن المدرسة)، التي تمكن هذه العائلة من العيش بكفاف متواضع في عام ١٩٧٧ بحدود ٢٥٢٠٢ دولار سنوياً. إلا أن الإحصائيات تبين أن ٣٥% من العمال فقط تستطيع تحصيل دخل قريب من هذا المستوى.

---

(١) Political Affairs, 1979, Oct., p. 8.

(٢) زاغلافيي ن.ف.- دول الغرب: مشاكل تطور الحركة العمالية - الطبقة العاملة والعالم الحديث، ١٩٨٤، رقم٢ ص ٤٦.

(٣) *Levison A.* The Working-Class Majority. N. Y., 1974, p. 272

وفي الوقت نفسه فإن دخل ١١\٥ العائلات العاملة كان أقل من المستوى المحدد الذي يضمن الحد الأدنى للمعيشة المطلوبة. ففي الولايات المتحدة الدولة الأغنى في العالم الرأسمالي فقد بلغ عدد المواطنين الأمريكيين الذين يعيشون دون خط الفقر المتعارف عليه وبعبارة أخرى كانوا على حافة الفقر – ٢٥,٩ مليون عام ١٩٧٩ أو ١١\٨ من السكان[1].

تعطي ميزانية الفقر، رسمياً، الحق في الحصول على معونة هزيلة من الحكومة. غير أن ١١,٢ مليوناً كما اعترف وزير الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ج. كاليفانو في حكومة كارتر في منتصف السبعينيات، كانوا يحصلون على تلك المعونة أو غيرها ضمن نظام الضمان الاجتماعي، والتي لم تؤمن الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ووفقاً للمعطيات الرسمية فإن الحجم المتوسط لهذه المعونات في ٢٤ ولاية وعلى الأغلب في ٢٥% كانوا دون المستوى الرسمي لخط الفقر[2]. وكان على ١٩ مليون أمريكي اللجوء إلى المعونة الخيرية على شكل قسائم تموينية غذائية[3]، حتى إن مصدر الوجود في بداية الثمانينيات لم يعد في متناول الكثيرين من الأمريكيين الفقراء.

تجاوز نمو ارتفاع تكاليف المعيشة في السبعينيات زيادة نفقات الحكومة على المعونة الخيرية. فقد أظهرت الحسابات الرسمية الحكومية للخبراء الذين درسوا حياة الأمريكيين في المناطق الفقيرة من البلاد - ولأول مرة خلال

---

(١) البرافدا، ١٩٨١، ٢٣ آب.

(٢) كورينيوف ف.غ.- الولايات المتحدة: أسيرة المشاكل التي لا تقبل الحل. موسكو ١٩٧٨، ص ١٢٠ – ١٢١.

(٣) كاسيروف ي.ب.- الولايات المتحدة: أزمة السياسة الاجتماعية: (الدولة والضمان الاجتماعي). موسكو، ١٩٧٨، ص ٢٠٨ - ٢١١.

سنوات عديدة - بيانات المعطيات التي تعكس وجود الجوع المزمن ونقص التغذية[1]. وكان وضع العاطلين عن العمل معقداً وصعباً للغاية لمدة طويلة فمن ذلك استمر وجودهم بالحد الأدنى من المعونة الخيرية، وأما الذين لم يحصلوا على مرتبهم التقاعدي، فأُجبِروا على القبول من حين لآخر بعطاءات لا تذكر من الصناديق الخيرية أو المصادر الأخرى. وبلغت نسبة العائلات التي تعيش تحت مستوى خط الفقر حوالي ٤٢% في نهاية السبعينيات نتيجة البطالة طويلة الأمد أو جراء وقف المساعدات بسبب البطالة[2].

لم تكن مشكلة البطالة في الولايات المتحدة خلال كامل فترة ما بعد الحرب بهذا الشكل الحاد كما في نهاية السبعينيات، وخلفت وراءها آثاراً اجتماعية أكثر قسوةً. توسع نطاق البطالة واتخذ طابع الركود. وشكل مستوى البطالة السنوي المتوسط في هذا العقد - بحسب المعطيات الرسمية في البلاد - نحو ٦,٢%[3].

أدت أزمات السبعينيات الاقتصادية إلى نمو البطالة الجماعية، وأشارت معطيات وزارة العمل في عام ١٩٧٥ في الولايات المتحدة إلى أن البطالة بلغت ٨,٥%من مجموع القوة العاملة. وبغض النظر عن الانتعاش الاقتصادي في الفترة التي تبعته وعن نمو العمالة الإجمالي، فإن التوتر في سوق العمل لم يضعف، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في عام ١٩٧٩ حوالي ٦ ملايين (٦%)، في ١٩٨٠ – ٧,٦ ملايين هذا حسب المعطيات الرسمية. ولكن الأرقام الحقيقية - بحسب رأي قيادة النقابات العمالية - كانت أعلى من ذلك بكثير، إذ وصلت إلى ١٠ – ١٢

---

(١) بوغدانوف ر.غ، حسين غ.س.- الولايات المتحدة على أعتاب الثمانينيات. موسكو، ١٩٧٨، ص ١٦.

(٢) الطبقة العاملة والعالم الحديث، ١٩٧٩، رقم ٥، ص ٦٢.

(٣) Statistical Abstract of the United States, 1980, p. 394.

مليون نسمة. استمر عدد الذين فقدوا أعمالهم بالتزايد في النصف الأول من الثمانينيات. ويجب هنا اعتبار أن المعطيات الرسمية لا تعطي الصورة الكاملة عن الحجم الحقيقي للبطالة بسبب عدم تسجيل ملايين عدة من العاطلين عن العمل وفئة كبيرة من الناس الذين يئسوا من إيجاد عمل وتوقفوا عن تسجيل أسمائهم في بورصات العمل. كانت المعونة على البطالة التي كانت تدفع بالولايات المتحدة لتخفيضها بحسب نظام الضمان الاجتماعي (خلال ٢٦ أسبوعاً وسطياً) مع كل سنة، على الرغم من أنها كانت تغطي فقط في أفضل الأوقات الحد الأدنى من احتياجات العائلات العاملة. وبسبب أنواع مختلفة من القيود التمييزية فإن بعض فئات العمال كانت محرومة من الحصول على هذه المعونة. وشكلت المعونة الأسبوعية المتوسطة التي كان يحصل عليها العاطل عن العمل أقل من نصف الدخل المتوسط في قطاع الاقتصاد غير الزراعي، واستطاعت النقابات الكبيرة الحصول على تعويض إضافي لأعضائها من رجال الأعمال من الضمان الخاص، أي أن هذه المعونات كانت تتوقف غالبا بسبب نفاذ الصناديق والمؤسسات الخيرية في أثناء الأزمات الاقتصادية في السبعينيات وخاصة في فترة التسريحات الجماعية.

لم تكن البطالة تعني تقويض موازنة العائلة فقط، وإنما تخفيض المستوى المعيشي. وسيؤدي فقدان العمل إلى خسارة معنوية وأخلاقية قاسية، فقد كانت التسريحات الجماعية والبطالة مرتبطة بتفاقم المشكلات الاجتماعية وبنمو الجريمة والإدمان على المخدرات والانتحار وسط الذين فقدوا أعمالهم. فالأمريكيون الذين يعيشون على المعونات أو الراتب التقاعدي عاشوا بالغالبية الساحقة على حافة أو تحت مستوى خط الفقر، والمساعدات التي كانت تدفع لهم ضمن إطار النظام الحكومي أو نظام الضمان الاجتماعي كانت تعوض للعمال المتقاعدين، وبدرجة محدودة في حال فقدان الدخل الناتج عن العمل فقط.

أصبح النمو المتواصل لتكاليف الحياة كارثة حقيقية للمسنين الأمريكيين، وشكلت عودة الرعاية الطبية التي يحتاجها كبار السن على وجه الخصوص أكثر الضربات الموجعة في وضع المتقاعدين في الولايات المتحدة. وكل هذا يفسر السبب في أن الارتفاع الحاد في تكاليف الحياة في السبعينيات بالنسبة للكثير من عائلات المسنين أصبح كارثياً. كتب غ. هول: كان على ملايين المتقاعدين التخلص من وجود شيء غير مأسوف عليه في مكان ما بين الفقر والفقر الحقيقي[١].

أرخى التضخم بحمله الثقيل في السبعينيات على كاهل جميع الأمريكيين. فقد تضاعفت الأسعار الاستهلاكية تقريباً، علماً أنها قفزت ثلاثة أضعاف عما كنت عليه في الستينيات، وبلغت معدلات النمو السنوي المتوسط ٧,٢ % وبلغت بحلول الثمانينيات ١٨%من أعلى مستوى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وانعكس بشكل خاص نمو تكاليف الحياة في السلع وخدمات الضرورة الأساسية: المواد الغذائية، السكن، الطاقة الكهربائية، والمعونة الصحية[٢]. وإلى جانب العملية التضخمية فإن تكاليف الحياة كانت بسبب تزايد العبء الضريبي، وامتصت الضرائب ما يزيد على ثلث أجور العمال والموظفين[٣].

تميزت السبعينيات بزيادة عدم استقرار ظروف المعيشة لجميع فئات العمال بلا استثناء، ففي ظروف التضخم المتسارع فإن نمو أجور العمال الاسمية لم يستطع مواكبة ارتفاع تكاليف الحياة. وكذلك فإن أجور العمل الأسبوعي للعمال الذين يعملون في القطاعات الصناعية الأخرى غير

---

(١) Daily World, 1976, Apr. 3.

(٢) الطبقة العاملة والعالم الحديث، ١٩٨٠، رقم ٣، ص ١١١ - ١١٢.

(٣) المعارك الطبقية في معاقل الامبريالية (السبعينيات) التحرير بإشراف ت.ت.تيموفييف. موسكو، ١٩٨١، ص ٣٠ – ٣٩.

الزراعية بلغت الحد الأقصى في عام ١٩٧٢ ومن ثم انخفضت بسرعة حتى عام ١٩٧٦.

طرأت بعض الزيادة في أجور العمال في عام ١٩٧٦ – ١٩٧٧، غير أنها لم تبلغ مستوى ١٩٧٢ وكذلك ١٩٧٣. وفي السنوات التي تلت ونتيجة القفزة الجديدة في الأسعار فإن القوة الشرائية الحقيقية للعمال انخفضت من جديد. وفي بداية ١٩٨٠، انخفض الدخل الحقيقي لكل عامل بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ بـ ٩%. وإذا أخذنا الفترة من عام ١٩٧٣ ولغاية ١٩٨٠ فإن أجور العمل الحقيقية للعاملين المأجورين (بحسب المعطيات الرسمية) انخفضت بنسبة ١٠,٥%، وبحسب معطيات الصحافة إلى ١٥%. ولم يسبق أن لوحظ مثل هذا التدهور الحاد في مستوى المعيشة للجماهير في الولايات المتحدة منذ زمن الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات، وذكر في التقرير النهائي للأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي غ. هول في المؤتمر ٢٢ للحزب الشيوعي الأمريكي أن الهبوط المطلق في أجور العمل الحقيقية للعمال بلغت أبعاداً غير مسبوقة[1].

لعب ما يسمى بالركود التضخمي دوراً كبيراً في تدهور أوضاع الجماهير، وتزايدت الهوة بين دخل العائلة وميزانية العائلة القياسية بنسب مثيرة للقلق، حتى إن رئيس تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية ل. كيرك لاند كان مجبراً على الاعتراف في أحد خطاباته في تموز ١٩٧٩ أن القدرة الشرائية للعامل الأمريكي المتوسط أقل من مستوى عام ١٩٦٥، وأنه يصعب على العمال توقع التحسينات في المستقبل المنظور. التضخم إلى ارتفاع ساحباً خلفه البطالة على الوتيرة نفسها، وأصبحت البلاد على حافة ركودٍ اقتصاديٍّ قادمٍ جديدٍ[2].

---

(١) Political Affairs, 1979, Oct., p. 2—3.

(٢) AFL—CIO News, 1979, July 28, p. 2.

ظهر انخفاض مستوى المعيشة المستمر بشكل خاص في أوضاع العمال الزنوج وأفراد المجموعات العرقية الأخرى. وتزايد التمييز الاقتصادي للأمريكيين الملونين بغض النظر عن الإنجازات في حقوق الإنسان التي تم تحقيقها في الستينيات. فالبطالة هي البلاء الرئيس للسكان الملونين في البلاد مستمرة في النمو. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة العاطلين عن العمل وسط الأمريكيين الأفارقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تجاوزت ضعف النسبة بين البيض، وشكلت ١٢,٦% في عام ١٩٧٨، أي أنها كانت أعلى من المؤشر المطابق للعمال البيض بـ ٢,٤ ضعف[1]. فقد حافظ المبدأ التقليدي العنصري على قوته بالكامل: السود والملونون هم آخر من يُقبَل في العمل وأول المسرحين منه. كذلك فإن مستوى التخصص والتعليم لدى السود أقل بكثير من مستوى البيض – النتيجة المباشرة للتمييز العنصري – مما أثر بشكل كبير في مستوى توظيف السود المستخدمين في الأعمال المجهدة مع استخدام الجهد العضلي الذي لا يحتاج إلى مهارة.

كان الركود التضخمي أشد إيلاماً للشباب الزنوج، وتحول القسم الأكثر نشاطاً في القدرة على العمل بين السكان السود إلى «جيل فائض» وحتى أنه لم يتمكن من الانخراط في الحياة العملية. وأصبح الشباب السود الذين يشكلون ٣٦,٣% (السود الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ – ٢٠ عاماً) والذين يبحثون عن العمل عاطلين عن العمل، وبحسب معطيات وزارة العمل أضحوا بلا عمل[2]. إلا أن الإحصائيات الرسمية لا تعكس إلا

---

(١) Daily World, 1982, Febr. 11.: بحلول عام ١٩٨٢ بلغت نسبة البطالة وسط الأمريكيين الأفارقة ١٧،٤%. أنظر

(٢) Monthly Labor Review, 1979, July, p. 58.

جزءاً ضئيلاً من حجم البطالة وسط الزنوج. وبحسب إحصائيات المنظمة الزنجية، فإن العصبة الوطنية المدنية سجلت ما مجموعه ٦٠% من الشباب العاطلين عن العمل(١).

ارتفع دخل عائلات السود بشكل طفيف في النصف الثاني من الستينيات نتيجة الصراع الدؤوب للأمريكيين الأفارقة، إلا أن الأزمات الاقتصادية والتضخم في السبعينيات دفعته بعيداً إلى الوراء. وشكل الدخل المتوسط للعائلة السوداء في عام ١٩٦٩ - ٣٦% من دخل العائلة البيضاء وفي ١٩٧٨ أصبح ١, ٥٧%(٢).

كان الفقر وبقي ممراً إجبارياً للأمريكيين الأفارقة، فقد ازداد عدد عائلات السود منذ بداية السبعينيات التي كانت تحصل على دخل يقل عن مستوى الفقر المتعارف عليه، وحتى في عام ١٩٧٧ كان يشكل ٢٨% من جميع العائلات الأمريكية الإفريقية. وعاش في عام ١٩٧٧ - ١٠ ملايين من أصل ٢٦ مليون أمريكي أسود في ظروف الفقر(٣). وبحسب المعطيات الرسمية لعام ١٩٧٩ كان محكوم على ثلث السود بالفقر(٤). بقي التمييز ضد المرأة التي تزايد دورها في اقتصاد البلاد باستمرار هو القاعدة بالنسبة «لمجتمع تكافؤ الفرص» الأمريكي. فقد تجاوز عدد النساء في نهاية السبعينيات في مكون القوة العاملة ٤٢ مليوناً – ٤١% من مجموع السكان القادرين على العمل. وفي الوقت ذاته

---

(١) US News and World Report, 1979, May 14, p. 65.

(٢) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، إيديولوجيا، ١٩٨٠، رقم ٥، ص ٤٢.

(٣) حركة الاحتجاج الجماهيرية في الولايات المتحدة في السبعينيات. موسكو، ١٩٧٨. c 102; Daily World, 1979, Apr. 19, July 27, Oct. 20; 1980, July 3.

(٤) الطبقة العاملة والعالم الحديث، ١٩٨٤، رقم ٢ ص ٤٧.

فإن متوسط دخل المرأة العاملة الأمريكية يشكل ٦٠% من دخل الرجل الذي يقوم بالعمل نفسه، علما أن هذه الفجوة، كما أشارت المجلة الأسبوعية يو. سي. نيوز أند وورلد ريبورت لم تتقلص منذ اتخاذ القانون الذي يضمن للنساء بالأجر نفسه بالجهد نفسه في عام ١٩٦٣(١). السبب الرئيس في هذه الفجوة هو أن اختيار المهنة بالنسبة للنساء وخاصة من ذوي الكفاءات، كان محدوداً. وبغض النظر عن القوانين التي اتخذت في الستينيات والتي كانت تحظر تمييز النساء عند توظيفهم وحتى عند ترقيتهم في الخدمة رسمياً، فإن الممارسة المماثلة كانت منتشرة على نطاق واسع. ولم تستطع غالبية النساء إيجاد أمكنة لاستغلال إمكاناتها خارج المجال ذي الدخل المنخفض والعمل ذي المكانة المرموقة. وكانت تشكل نسبة النساء بحسب المعطيات الرسمية ٦٣% من مجموع السكان والبطالة أكثر من ضعف النسبة بين الرجال(٢).

لم يكن نمو تكاليف المعيشة وانخفاض مستواها الكارثة الوحيدة للعمال الأمريكيين. فقد تأزمت مشكلة أمن العمل والضمان الصحي، وقد طالب التكثيف الحاد للعمل واستعمال الأساليب المجهدة في استغلال العمال في المنشأة ذات التقنية والميكانيكية عالية المستوى من العامل المأجور بذل جهد جسدي وطاقة أكثر. ففي مصانع «فورد موتورز»، على سبيل المثال، كان العامل يُستَهلَكُ في سن الأربعين. إذ تزايدت الإصابات الناتجة عن العمل، وظهرت أنواع جديدة من الأمراض المهنية الخطيرة مكوِّنة بذلك تهديداً خطيراً لصحة وحياة العمال أنفسهم.

---

(١) US News and World Report, 1979, Jan. 15, p. 64—67.

(٢) Daily World, 1979, Mar. 8.

أظهرت معطيات إدارة أمن العمل الاتحادية والرعاية الصحية في نهاية السبعينيات أن ١٠% من مجموع العمال في الإنتاج كانوا يتعرضون لحادث أو لمرض بسبب المهنة سنوياً: توفي ١٤ ألف عامل نتيجة ظروف مؤسفة، ٢٥ مليون فقدوا قدرتهم على العمل باستمرار، ١٠ آلاف كانوا يموتون بسبب الأمراض الناتجة عن ظروف العمل القاسية، وأكثر من ٤٠٠ ألف فقدوا صحتهم وأصبحوا عاجزين جسدياً بسبب أمراض مهنية(١). كذلك فإن نظام التأمين الحكومي في حالة الإصابة الناجمة عن العمل والأمراض المهنية لا يشمل أيضاً ١٠ ملايين من العمال الأمريكيين –العاملين في الزراعة، الخدمات المنزلية، عمال المنشآت الصغيرة(٢).

ارتبط الصراع الاقتصادي للبروليتاريا الأمريكية في السبعينيات مع تلك المشكلات والصعوبات التي اصطدمت بها في هذه الفترة، وأظهرت أحداث العقد المنصرم بوضوح كامل إصرار الطبقة العاملة الأمريكية خوض الصراع لحماية مصالحها الاقتصادية وتقييد السلطة المطلقة للاحتكارات من دون الاعتماد على مباركة وإنسانية الطبقة العليا، وعلى إجراءات التوافق والتحكيم الحكومية.

بقي الإضراب هو السلاح الرئيس للعمال في الولايات المتحدة في الصراع من أجل حقوقهم. ولذلك فإن عدد إضرابات السبعينيات والمشاركين فيها من حيث جماهيرية التحركات الإضرابية في البلاد لم يُشهَد لها مثيل طيلة الفترة التي تبعت الحرب العالمية الثانية. وتميزت بداية العقد بصعود حاد للصراع الإضرابي بشكل خاص. ويبين مؤشر عدد أيام إضراب الرجل لكل مشترك في الإضراب

---

(١) كوريونوف ف.غ. المرجع السابق، ص ١١٧.
(٢) AFL—CIO News, 1979, Apr. 7, p. 8.

أعلى منه في العقود السابقة. وأظهرت فترة الإضراب المتوسطة لإضراب واحد الميل نحو الزيادة المتواصلة في المدة (في الخمسينيات ٢٠ يوماً، في الستينيات ٢٣,٤ يوماً، في السبعينيات ٢٧,٦ يوماً). وازداد عدد الإضرابات بمشاركة ما يزيد على ١٠ آلاف مشارك، وجرى ٣٤ إضراباً في عام ١٩٧٠. ففي الفترة قيد الاستعراض تجاوز متوسط الحصة السنوية للعمال الذين شاركوا فيها مؤشرات الخمسينيات والستينيات لتشكل ٣٥% من إجمالي المضربين[1].

تؤكد ديناميكية مؤشرات المتوسط السنوي للإضرابات المطولة (٣٠ يوماً وما فوق) على طابع الصراع الحاد للكثير من الإضرابات. وتبين مقارنة الثوابت الأساسية لمثل هذه الإضرابات في الخمسينيات والسبعينيات أن عدد الإضرابات (على التوالي) ٨١٩ و ١٤٨٢، وزنها النوعي في جميع الإضرابات ١٩,٤ و ٢٨,٣%، حصة المشاركين فيها من العدد الإجمالي للمضربين ٢٧,٧ و٣٠,٤%، الوزن النوعي لأيام عمل الإضراب في الإجمالي العام لزمن العمل الضائع في الإضرابات ٧٠,٤ و ٧٦,٤%. لوحظ مثل هذا التوجه أيضاً للإضرابات لمدة ٩٠ يوماً وأكثر[2]. وبهذا الشكل حدثت الزيادة المطَّردة..... المثابرة والتوتر في الصراع الإضرابي.

يوجد عدوٌّ قويٌّ وحقيقيٌّ في مواجهة العمال الأمريكيين – الاحتكارات العملاقة، التي تجابه صراعهم بتشكيل جبهة موحدة مناهضة للنقابات وصياغة تكتيك وإستراتيجية شاملة. ومنذ نهاية الستينيات ازداد عدد الاتفاقيات الموقعة من أصحاب المشاريع الكبيرة حول «المعونة المالية المتبادلة» التي تتضمن إنشاء

---

(١) بحسب معطيات: Analysis of Work Stoppages, 1979. Wash., 1981, p. 7, 10.

(٢) بحسب معطيات الإحصائيات النصف سنوية Analysis of Work Stoppages, 1950—1979. Wash., 1951—1981.

«صناديق تمويل موحدة» للصراع ضد المضربين. ولكن الاتحادات النقابية لم تقاتل الاحتكارات في فترة ما بعد الحرب العالمية بهذه القوة الهائلة والموحدة كما في السبعينيات. وظهر تجمع الصفوف النقابية أمام تنامي عدوانية الاحتكارات أولاً في إنشاء لجان تحالف صفوف النقابات. وبلغ عدد اللجان العاملة من أجل تنسيق أعمال النقابات العمالية في عام ١٩٧٣ في الولايات المتحدة ٧٧ لجنة في فترة إبرام اتفاقيات جماعية مع التكتلات العملاقة للاحتكارات.

اشتدت هجمات الاحتكارات بشكل خاص في فترة الركود الاقتصادي في نهاية السبعينيات، وتم التعبير عن طموح الاحتكارات في التغلب على الصعوبات الاقتصادية على حساب العمال بتشويه مواقفهم الكبيرة في أثناء المحادثات لإبرام الاتفاقيات مع النقابات العمالية. فقد عانى ملايين العمال من آثار هجوم قطاع رجال الأعمال الكبير على المستوى المعيشي، وعلى مستوى الحقوق النقابية التي تحققت في المعارك الطبقية الحامية في الماضي. وترافق إبرام الاتفاقيات وتجديد الكثير منها مع إضرابات جماهيرية شديدة. وأطلقت في عموم البلاد حملة معادية للعمال يتزعمها التحالف الوطني للصناعيين، لإنشاء بيئة خالية من النقابات العمالية. وكانت الشركات الاحتكارية تلجأ عادة إلى خدمات ما يسمى بالشركات الاستشارية المتخصصة في الاستفزازات ضد الحركة النقابية.

تميزت هذه الفترة بتزايد تدخل الدولة في الصراعات العمالية بهدف تقييد نطاق تحركات العمال وفرض الرقابة الحكومية الأكثر صرامة عليهم. ولم يسبق أن حدث أي صراع مهما كان صغيراً من دون أن تتدخل الدولة لصالح أصحاب العمل ضد العمال. وتكررت حالات تدخل الحكومة في الحركات الإضرابية من الناحية القضائية. الأمر الذي يؤكد حدة الصراعات العمالية، وكانت السلطة تلجأ عادةً إلى الأعمال الشرطية من أجل قمع

الإضرابات وما شابه ذلك، ولم يقتصر عمل الشرطة على تشتيت المتظاهرين، وإنما لجأت إلى الاعتقال الجماعي، وعرف العديد من حالات الوفاة للمتظاهرين نتيجة للاشتباكات مع الشرطة، واندلعت معارك حادة بين الشرطة والمتظاهرين في الولايات الجنوبية.

يمكن أن تشكل أعمال الحرس الوطني لولاية فيرجينيا في فترة إضراب عمال السفن في مدينة نيوبورت نيوز في بداية ١٩٧٩ مثالاً واضحاً على ذلك. فقد رفضت أضخم شركات بناء السفن في الولايات المتحدة «نيوبورت–نيوز شيب بيلدينغ» عقد اتفاقية جماعية مع الفرع المحلي لنقابات عمال الحديد الذي حصل على صلاحيات ممثل العمال في المحادثات الجماعية في أعقاب الانتخابات السرية تحت إشراف الإدارة الوطنية للعلاقات العمالية، وكان الرد هو إعلان ١٦ ألفاً من عمال الشركة في كانون الثاني ١٩٧٩ الإضراب الذي أصبح واحداً من الإضرابات الطويلة والعنيفة، ودخل يوم ١٦ نيسان في سجل الإضرابات كيوم «الإثنين الدامي». نفذت الشرطة ووحدات الحرس الوطني مذبحة دموية بحق عمال بناء السفن المضربين والتي قدمت إلى نيو بورت نيوز بناء على تعليمات محافظ ولاية جيورجيا «دالتون». فقد هجمت الشرطة بالهراوى على المتظاهرين وضربتهم بقسوة بالغة، مما أدى إلى جرح أكثر من ٥٠ شخصاً مشاركاً بعضهم إصابات خطيرة، تم نقلهم إلى المشفى، وداهمت قوات الشرطة مقر فرع نقابة عمال الحديد الصلب المحلي الذي اتهم بمخالفة قانون حق العمل المعمول به في الولاية.

اتسمت الحركة الإضرابية عموماً بالطابع الاقتصادي، وطرحت مطالب برفع الأجور وتوسيع ضمان الوظيفة وتحسين ظروف العمل. فقد استطاع العمال تحقيق حماية مستواهم المعيشي من التضخم وتعويض تزايد تكاليف الحياة باستخدام

«المقياس المنزلق – المتأرجح» (الزيادة الآلية للأجور مع ما يتناسب مع سرعة معدلات التضخم). أصبح السؤال الأخير هو المركزي في أثناء أضخم الإضرابات والمحادثات حول إبرام اتفاقيات جماعية. وبالنتيجة فقد تمكن ٩ ملايين عامل أمريكي عضو في النقابات العمالية من تحقيق ذلك، إلا أنه تجب الإشارة إلى أن الجدول المتأرجح في الفترة ما بين ١٩٦٨ – ١٩٧٨ لم يعوض أكثر من ٥٧% فقط من الخسائر في أجور العمال التي لحقت بهم بسبب التضخم. وإلى ذلك فإنه عبر الجدول المتأرجح تمت تغطية أقل من ١٠% من جميع الأشخاص العاملين بأجر[1].

تضمنت المطالب المناهضة للتضخم التي عرضها المضربون أيضاً زيادة المعاش التقاعدي التي تدفع من صناديق أصحاب المشاريع الخاصة لمساعدات البطالة والرعاية الصحية. ومع ذلك فقد عرضت مطالب أكثر حزماً لضمان الوظائف وحماية العمال من الإضرابات والتسريحات وإعادة المسرحين من العمل وتخفيض السن التقاعدي ومنع العمل الإضافي القسري وتقليص أيام العمل الأسبوعي وتحسين حماية العمل وتوسيع حقوق النقابات العمالية.

تحرك عمال المعامل والمصانع والعاملون المأجورون في قطاعات الصناعة الاحتكارية الرائدة في المجال التكنولوجي التي تشكل جوهر الاقتصاد في طليعة الصراع الإضرابي. ففي الوقت الذي كان فيه عدد العاملين في الصناعات التحويلية خلال السبعينيات أكثر بقليل من ربع جميع المأجورين العاملين في قطاع الاقتصاد غير الزراعي، فإن الثقل النوعي للإضرابات والمضربين وأيام العمل المهدورة في البلاد كان يشكل في العقد السابق ٤٤%، ٩, ٣٥ و٨, ٥٠ على التوالي[2].

---

(١) Monthly Labor Review, 1979, June, p. 15; Daily World, 1979, Sept. 27.

(٢) المعارك الطبقية في معاقل الامبريالية، ص ٤٥ - ٤٨.

أصبحت النتائج التي حققها عمال قطاع الصناعات التحويلية المنظمون هدفاً لبقية صفوف العمال. فقد لوحظت المجابهة بين العمل ورأس المال من خلال الكثير من الإضرابات الجماهيرية العنيفة المستمرة والطويلة. ويمكن التأكيد أن إضراب عمال السيارات والتقنية الإلكترونية تدخل في عداد أكثر التحركات الإضرابية الكبيرة لعمال المعامل والمصانع في السبعينيات. ودخل إضراب ٣٦٠ ألف عامل الذي استمر ٦٧ يوماً في تاريخ الولايات المتحدة ليكون واحداً من الأحداث المشهورة خلال العقد المنصرم في مصانع سيارات شركة «جنرال موتورز». ويعدّ الإضراب الذي بدأ في ١٥ أيلول ١٩٧٠ التحرك الإضرابي الأول في منشآت أضخم شركة لصناعة السيارات في العالم الرأسمالي بعد الصراع الهائل الذي استمر ١١٣ يوماً، والذي نفذه عمال شركة جنرال موتورز في ١٩٤٥ –١٩٤٦.

استمر عمال صناعة السيارات بثبات على موقفهم، مما أجبر الشركة على تقديم تنازلات وتلبية مطلبين للنقابات العمالية بشكل خاص حول إبرام اتفاقية أجور العمل بحسب الجدول المتأرجح وتحسين نظام الراتب التقاعدي. وأصبح التوجه المعادي للحرب الصفة المميزة للإضراب، وكما تحدث أمين الخزانة في النقابة إ. ميزي في اجتماع مضربي عمال صناعة سيارات «بونتياك»، فإن الإضراب في مصانع جنرال موتورز سببه الحرب في فيتنام التي أصبحت سبباً رئيساً للتضخم... وإذا أردتم تحقيق إنهاء الإضراب عليكم العمل من أجل وقف الحرب في فيتنام(١).

أجبر نجاح النقابة العمالية الذي قوض معارضة زعيم ترويكا شركات السيارات الضخمة فورد موتورز وكرايزلر التي أبرمت اتفاقاً مشابهاً للاتفاق

(١) Daily World, 1970, Oct. 15.

مع شركة جنرال موتورز الذي استمر ٢٨ يوماً بطابع خاص في عام ١٩٧٦ الذي جرى في ظروف النشاط الحاد في السياسة الاحتكارية المعادية للعمال والذي انتهى بنجاح محدود.

أظهر إضراب عمال شركة جنرال إليكتريك، الذي استمر ١٢٠ يوماً قوة التضامن الطبقي للعمال (نهاية ١٩٦٩ وبداية ١٩٧٠)، واستطاعت ١٣ نقابة، بعد تجاوز الخلافات التي فرقتها سابقاً، تشكيل تحالف فعال للبدء في المحادثات الجماعية وقيادة الأحزاب. وتمكن العمال لأول مرة من توقيع معاهدة جماعية موحدة، وكانوا الأوائل في الولايات المتحدة الذين أصروا على تضمين الاتفاقية مادة «الجدول المتأرجح» لأجور العمل. وكان للنصر الكبير الذي أحرزه التحالف النقابي في هذه الشركة العملاقة صدىً كبيراً في البلاد. إذ تحركت المنظمات النقابية بجبهة موحدة في هذا القطاع، في ١٩٧٦ و١٩٧٩ عندما أضرب عمال شركة ويستينغ إلكتريك.

يعدُّ الإضراب الوطني - الذي شارك فيه ١٦٠ ألف عامل في المناجم في كانون الأول ١٩٧٧ - ١٩٧٨ والذي استمر ١١٠ أيام - واحداً من أقوى التحركات الجماهيرية المسلحة الطويلة الذي دخل تاريخ الحركة العمالية الأمريكية. وذكر الأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي غ. هول أن العمال استعرضوا نموذج الصمود والرجولة في الصراع ضد الرأسمال الاحتكاري من أجل حقوق الطبقة العاملة(١).

صرح الرئيس كارتر في أثناء الإضراب عن نيته تطبيق قانون تافت – هارتلي لإجبار عمال المناجم على العودة إلى العمل، غير أن هذه التهديدات لم

(١) Ibid., 1978, June 22.

تكسر إرادة المضربين، فقد جابه التضامن الوطني للعمال أعمال اتحادات شركات مناجم الفحم والحكومة، وتجمع ما يزيد على ٢٥٠ نقابة في ائتلاف لتقديم الدعم المعنوي والمادي للمضربين، وأعطى الإضراب عمال المناجم نتائج ملموسة، إذ إنهم حققوا زيادة في أجور العمل والتقاعد.

تميزت الحركة الإضرابية في وسائط النقل ومؤسسات الاتصالات بفعالية عالية حيث سرعة الزيادة المطلقة في عدد المضربين، وأيام العمل الإضرابية تجاوزت إلى حد كبير عدد العمال المأجورين. وحسب مستوى النشاط الإضرابي (المشاركة في الإضراب) فإن عمال النقل وعمال الاتصالات كانوا في مقدمة المشاركين في الإضراب باستثناء عمال المناجم وعمال البناء.

ترك صراع البروليتاريين العاملين في مجال الإنتاج أثراً قوياً على طابع الحركة العمالية الأمريكية عامة، اتصفت العلاقات الطبقية المتبادلة في التجارة ومجال الخدمات، والمالية والمؤسسات الحكومية أيضاً، بتصاعد الصراع الإضرابي المتنامي. وتعتبر زيادة عدد إضرابات العاملين في الدولة التوجه المميز للصراع الإضرابي للعمال الأمريكيين في هذا العقد. وزاد عدد الإضرابات في القطاع الحكومي في السبعينيات بالمقارنة مع الخمسينيات أكثر من ١٧ مرة، وعدد المشاركين أكثر من ٦٠ مرة، وعدد أيام العمل المهدورة أكثر من ٩٠ مرة[1]. وشكل انخراط عمال المجال غير الإنتاجي في الصراع الإضرابي واحداً من أهم شروط تعزيز وحدة أعمال جميع فصائل الطبقة العاملة الأمريكية.

---

(١) المزيد عن الحركة الإضرابية للعاملين في الدولة أنظر تاراسوف ن.ن.العاملون في الدولة في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٢، ص ١١٥ - ١٣١.

يجب ألا يفسر انخفاض الوزن النوعي النسبي للمضربين بضيق نطاق النزاع وتوسيع نطاق التسوية في علاقات العمل. وكما أشير سابقاً تزايد إصرار وتوتر الصراع الإضرابي باضطراد. فالتغيير في مؤشر مشاركة العمال في الحركة الإضرابية كان مشروطاً بالدرجة الأولى بتبديل شكل وأساليب الصراع الاقتصادي للبروليتاريا. ولم تُحدد بعد هذه التحولات والاتجاهات حتى يومنا هذا بالحجم الكامل، وما زالت ترسانة الوسائط والإمكانات الجديدة قيد الإعداد، ولكن في السبعينيات من العام كانت هناك ملامح واضحة للتغييرات.

يشكل التوسع الكبير في ترسانة أساليب التحركات الإضرابية الخاصيّة المميزة لتطور الحركة الإضرابية في السبعينيات في الولايات المتحدة، وتشكلت في ظروف الأهمية الاجتماعية المتنامية لجهد العمال في عملية الإنتاج لعدد من الحالات الإمكانية الحقيقية لتحقيق مطالب المضربين عبر الإضرابات المطوَّلة وبطريقة استخدام الضربات القصيرة المحسوبة بأكثر المراكز حساسية للعملية الإنتاجية.

استخدمت البروليتاريا الأمريكية في الغالب أساليب ووسائط الصراع (مستفيدة أحياناً من تجارب الدول الأخرى) كالإضرابات الانتقائية والمتقطعة، الانقطاع الدوري في العمل لبعض قطاعات الإنتاج (الأساسية كقاعدة) وفي مشاغل المنشآت المختلفة[١]. لذلك فقد نفذت نقابة عمال صناعة السيارات في عام ١٩٦٧ في ١٦ مصنعاً للشركة الاحتكارية الرئيسة – جنرال موتورز – سلسلة من الإضرابات الانتقائية والقصيرة. سبق أن استخدم هذا التكتيك لدى عمال صناعة السيارات ضد هذه الشركة في عام ١٩٧٢ عندما توقف العمل بشكل متعاقب في ١٠ مصانع. ولخصت صحيفة «مانكلي ليبير

(١)Auto Work and Its Discontents/Ed, by B. J. Widick. Baltimore; London, 1976, p. 92.

ريفيو» الناطقة باسم وزارة العمل الأمريكية «استراتيجية الضربات القصيرة – الإضرابات القصيرة تسوغ نفسها في تلك الحالة بالقول: عند إلحاق خسائر كبيرة بالإنتاج لا تطالب المشاركين بضحايا مادية كبيرة في الإنتاج ولن تؤدي إلى استنزاف صندوق إضرابات النقابة»[1].

انتشرت أيضاً من خلال ممارسة كفاح الصفوف الدنيا النقابية أشكال من الإضراب كإضرابات المواظبة أو العمل بدقة بحسب القواعد، وكذلك إبطاء وتيرة العمل المنظمة «التباطؤ» الرقص البطيء، وتتلخص خصوصيتها في أنها تسمح بمجابهة أحدث طرق الاستغلال الرأسمالي للعمال بفعالية والمرتبطة بنمو تكثيف العمل.

بدأت مقاطعة المنتج الجاهز منذ نهاية الستينيات تكتسب أهمية كبيرة في النضال الإضرابي الإجراء الذي يعتمد على إفشال تنفيذها وإضعاف قدرة الشركة على المقاومة. كانت تنفذ المقاطعة عادة على شكل أفعال ضد المحلات التي تتاجر بالمنتجات المقاطَعَة و(الاعتصام ونشر الإعلانات التي تدعو المستهلكين والسكان إلى رفض شراء السلع والاستفادة من خدمات تلك الشركة وغيرها). أضافت المقاطعة إلى حد كبير أعمالاً إضرابية مباشرة فعالة، فقد طبق عمال الخياطة (شركة فرح) هذا التكتيك بنجاح في ولايات تكساس ونيومكسيكو في عام ١٩٧٢ وعمال المناجم في ولاية كنتاكي في عام ١٩٧٣. وساهمت المقاطعة الدولية المعلنة ضد هذه الشركات متعددة الجنسيات من قبل الاتحاد الدولي لعمال الصناعات الكيماوية إلى حد كبير في فوز العمال المضربين من الشركات الأربع الكبيرة للصناعة المطاطية في الولايات المتحدة

---

(١) Monthly Labor Review, 1973, Febr., p. 66—67.

في عام ١٩٧٦. وأصبحت حملة المقاطعة لدعم عمال الزراعة الأضخم من حيث عنفها والتي لا يقابلها أي تحرك آخر من حيث المدة والأبعاد(١).

جرت في عام ١٩٧٧ سبع حملات وطنية عامة لمقاطعة منتجات اتحادات الشركات التي لا تسمح بتنظيم نقابات عمالية مع منشآتها. وخاض عمال صناعة النسيج لشركة ج. ستيفاني نضالا استمر سنوات عديدة من أجل الحقوق النقابية ومن أجل المعاهدة الجماعية وبظهور التضامن الطبقي المتنامي للعمال الأمريكيين أصبح يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٨ يوم الاحتجاج عندما جرت مظاهرات جماهيرية واجتماعات جماعية بمبادرة النقابات العمالية في ١٥ مدينة أمريكية وكندية لدعم المطالب العادلة لعمال صناعة النسيج.

تم دعم الاتجاه المركزي للنضال الطبقي لعمال الولايات المتحدة في السبعينيات – الحركة الإضرابية بشكل رئيسي وتعزيزه بتيارات ديمقراطية جماهيرية عامة. وحدث تقارب مصالح مشاركي التحركات الإضرابية وغيرها من حركات الاحتجاج الجماعي التي شملت الجماهير العريضة من العمال. وفي ظروف البطالة الجماهيرية والتضخم المستمر وتعزيز التدخل الحكومي في النزاعات العمالية إلى جانب الاحتكارات فإن ضرورة الوسائل السياسية في الصراع من أجل المطالب الاقتصادية والسياسية أصبحت واضحة جداً.

كانت تلك الإجراءات المنظمة كالاجتماعات والمظاهرات ومسيرات الاحتجاج التي جرت في المدن المختلفة وفي عاصمة البلاد شاهداً على تسييسٍ محدودٍ للصراع الاقتصادي وإغنائه بأشكال جديدة. وطالب العمال في أثناء هذه التحركات باتخاذ الإجراءات الضرورية لتأمين الوظائف بما فيها التوسع الكبير

(١)Daily World, 1977, Dec.10; 1979, Mar. 15.

في برامج الأعمال الاجتماعية، المعونة الاتحادية للمدن الكبيرة، تقليص النفقات الحربية، إنشاء نظام فعلي في الرعاية الصحية وتخفيف الأعباء الضريبية.

٢ - النقابات العمالية والبحث عن الموقف الإيديولوجي (الفكري):

تنبأ المحللون البرجوازيون خلال العقود التي أعقبت الحرب باختفاء الحركة العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانحلالها في مبادرات اجتماعية غير متبلورة بطابعها، تحمل طابعاً إقليمياً ومتركزة في مشكلات ضيقة وخاصة جداً. فالتغييرات في هيكلية الاقتصاد والتنافس المتدهور في الأسواق السلعية والخامية العالمية، والاستخدام الواسع لأحدث المنجزات العلمية – التقنية أدت إلى أن أصحاب النظريات استنتجوا أنه لا شيء يمكن أن يعيد إلى حركة الطبقة العاملة في الولايات المتحدة شعورها المتأصل بالطبقية والديناميكية والروح المتمردة، وتفهم استخدامها الخاص في أن تكون الضامن لمنجزات العمال، والرغبة في التأثير على القضايا الوطنية العامة. إن التوجه إلى التعاون الطبقي الذي وضعته مجموعة «ميني» في قيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية على امتداد سنوات كثيرة تم الإعلان عنه كتجسيد لجوهر ووظيفة التعاون التجاري الأمريكي الحديث كشرط لنجاحه.

كانت تفسر أهداف الحركة العمالية وإمكاناتها الداخلية، بشكل مشوّه، في جميع المناقشات المشابهة، كجزء أساسي منها، وتلعب المبادرة العفوية وعفوية الجماهير نفسها دوراً مهماً وكذلك الغريزة الطبقية، والحماس، والولاء للتقاليد العسكرية وخبرتها السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، كم مرة تعين على المتنبئين وحفاري قبور الحركة العمالية، بغض النظر عن مدى رغبتهم، الاقتناع بضرورة تنبؤاتهم حول إعادة ولادة وحتى انحطاط الحركة العمالية المنظمة.

أشار غ. هول إلى أن الصراع الطبقي يحافظ على أهميته المحورية في تطور الرأسمالية الأمريكية[1]، ويعود الدور الرئيس إلى الطبقة العاملة في الصراع من أجل التقدم الاجتماعي .

تؤكد التجربة التاريخية أن الحركة العمالية الأمريكية لا يمكن تحديدها بهذا الإطار السلبي الرجعي المحافظ الذي تلتزم به البيروقراطية النقابية، معتمدة بالكامل على رحمة رأس المال والجمود الاجتماعي وتكتيك المصالحة مع الواقع البرجوازي، وعلى تعاطف ودعم الدولة. إن مصدر القوة الحيوية للبروليتاريا المناضلة هو الاستنكار العميق ورفض الاستغلال الرأسمالي والكفاح ضد الأقلية الأليغارخية الاحتكارية الحاكمة المعادية للشعب، التي كانت دائماً حاضرة في وعي أعضاء الحركة العمالية العاديين والجماهير العادية أيضاً. وقد ساهمت هذه العوامل - تحديداً في السبعينيات - في انتعاش التيار التقدمي في النقابات العمالية الأمريكية، على الرغم من أن حركة أعضاء النقابات الذين رفضوا التكيف مع سياسة التوافق السلبية للبيروقراطية النقابية هي ظاهرة ليست بالجديدة في الحركة النقابية الأمريكية. ويكفي أن نتذكر تلك المشاهد الهامة كنضال العناصر العادية لدعم شعار المراقبة العمالية، والتأميم، والعمل السياسي المستقل في فترة الحرب العالمية الأولى وفي بداية العشرينيات أو تاريخ تأسيس مجلس النقابات الإنتاجية في الفترة العاصفة التي سبقت الحرب العالمية الثانية في الثلاثينيات، وأدى تدهور ظواهر الأزمات التي ميزت المرحلة الراهنة للرأسمالية الحكومية الاحتكارية، وتعدي الاحتكارات على حقوق العمال تحت شعار سياسة إعادة التصنيع إلى نمو مشاعر المعارضة في

(١) *Hall G.* For a Bigger and More Effective Communist Party.— Political Affairs, 1983, July-Aug., p. 4.

الصفوف الدنيا للعمال من جديد وكذلك إلى الاحتجاج والبحث عن التدابير الفعالة المعاكسة(١).

أضعف صعود نضال العناصر العادية في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، بحسب اعترافات الكثيرين، تأثير عملية ركود الحركة النقابية التي أفرزتها «الحرب الباردة»، وساهمت إلى حد ما في تحرير العمال من النمطية في التفكير الانتهازي القائم على المستهلك وزيادة النشاط الاجتماعي – في المستويات والحالات المختلفة – للوحدات السلبية لجيش العمل التي ما زالت موجودة. وقد قيّمت القوى اليسارية مباشرة هذا الاتجاه، وأظهرت التعليقات الواسعة للصحافة البرجوازية أنه لم يمر مرور الكرام لدى أولئك الذين لم يكن لديهم أدنى تعاطف، ومع ذلك فإن اهتمام المؤسسات الرئيسة في الصحافة البرجوازية كان يفسَّر بحذرٍ تبعاً للتغييرات الممكنة في الصفوف العليا لقيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية، وتعزيز خيبة الأمل والاستياء من أجواء الركود والانقسام السائدين بين قادة الحركة النقابية. وليس مصادفة أنه عشية مؤتمرات السنتين لتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية أصبح موضوع تدني الانضباط الداخلي في الاتحاد ومعارضة نهج «ميني» هو الفكرة المهيمنة على غالبية تقديرات القضايا في النقابات وفي المؤسسات الإعلامية للصحافة العملاقة.

لم يكن متوقعاً تنحي «ميني» عن منصب رئيس التكتل المذكور في خريف ١٩٧٩ من أي كان، حتى إن الصحافة المحافظة فسَّرت ذلك ليس

---

(١) علم النفس الاجتماعي للطبقات. موسكو، ١٩٨٥، ص ١١٤. Социальная психология классов. М., 1985, с. 114.

بسبب تدهور الحالة الصحية للزعيم النقابي المسن، بالمقارنة مع ضغوط القوى الجديدة الواعية بالمسؤولية عن مصير الحركة العمالية المنظمة والمفاهيم المخيبة للآمال من الوئام بالاتفاق مع رأس المال، التي فرضها عليه القادة القدامى لسنوات عديدة. وتم التأكيد بشكل خاص أن استياء الأعضاء العاديين في النقابات العمالية من الوضع المترتب لا يؤثر فقط في الحالة المأسوف عليها للأوضاع في «بيت العمال» الخاص فقط وإنما يؤثر على أجواء «السياسة الكبيرة». كتبت صحيفة «واشنطن بوست»، على سبيل المثال، في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٨ عن انعدام الثقة المتنامي من جانب العمال تجاه «لعبة الخداع» في السياسة التي تؤديها الأحزاب البرجوازية، وهذا يؤكد مرة أخرى أن الإبطاء الحاد للنمو الاقتصادي منذ نهاية الستينيات وأزمة منتصف السبعينيات أضعفت ميل العمال للرضا عن النفس واللامبالاة السياسية التي سمحت للبرجوازية الاحتكارية لفترة طويلة بالتلاعب بحرية في مزاج الجماهير العاملة وبإبقائهم تحت تأثيرها الإيديولوجي.

وضعت السبعينيات، كما رأينا، أمام الحركة العمالية عدداً من المهام الجديدة المعقدة، ففي ظروف إدخال التكنولوجيا الجديدة وطي الإنتاج في الصناعات القديمة، وتزايد البطالة المزمنة فإن العمال البيض والسود (وخاصة الشباب) جميعاً عانوا من فقدان الثقة في المستقبل وفي مصير عائلاتهم. فقد نظروا إلى أن الزيادة السريعة في التدريب المهني والفني وأزمة مدرسة التعليم العام على خلفية الثورة الإنتاجية بشكل مستمر على أنها أمر لا مفر منه بسبب انعدام المساواة الاجتماعية. وضع العاملان الشباب العامل في وضع معقد بتقليل إمكانية التكيف في ظروف السوق الاقتصادية المتبدلة بسرعة.

وليس عجباً أن سلوك جيل العمال الجديد دفع الصحافة البرجوازية بشكل مقلق إلى إثارة اهتمام الكثير من مدراء الشركات، فقد أدت المطالبة بالحق في العمل المضمون المهمة الأكثر أهمية، وإلى جانب الشعور المتزايد بالرضا عن ظروف العمل الباهتة وتزايد تجردهم من الإنسانية إلى التعديل الجوهري في طابع الصراعات الإنتاجية وإلى إدراج قضايا التنظيم وإدارة الإنتاج في مجال اهتماماتهم، التي طالما نظر إليها المجتمع البرجوازي على أنها امتياز لا يتزعزع لطبقة المالكين والمديرين فيه. وكشف الصراع الإضرابي للعمال بشكل محدد عن الاتجاه لتوسيع مجال المطالب الاجتماعية وفعالية الفئات المختلفة للعمال المأجورين (الموظفين والنساء خاصة) الذين كانوا البارحة إما سلبيين، أو مطيعين ومستسلمين لقيادات النقابات المحافظة. هذا وتؤكد معطيات الاستطلاعات الكثيرة التي أجريت والدراسات التي نفذت في السبعينيات وبداية الثمانينيات هذه النتيجة[١].

إن التحولات الديمغرافية (السكانية) المميزة للسبعينيات، وتغيير الأجيال وتجديد شباب القوة العاملة عامة والحركة العمالية خاصة (الأمور التي يرتكز عليها الكثير من المحللين البرجوازيين)، لا تفسّر بحد ذاتها جوهر العمليات الحاصلة في الحركة العمالية الأمريكية. وأشارت الشخصية البارزة في الحزب الشيوعي الأمريكي غ. غرين بحق إلى ضرورة ربط الموقف الحيوي للجيل الجديد في الطبقة العاملة بالدرجة الأولى مع الظروف العامة التي يجري فيها تكوين رؤيته العامة[٢]. ومن المعروف أن زيادة النضوج الكبيرة في الصفوف

---

(١) *Levison A.* The Working-Class Majority. N. Y., 1974; The Changing Situation of workers and Their Unions. A Report by the AFL—CIO Committee on the Evolu- tion of Work, February 1985. Wash., 1985, p. 18, 19.

(٢) غرين غ.ما يحدث في الاتحادات النقابية الأمريكية. موسكو. ١٩٧٨، ص ٣٠٧.

الدنيا للنقابات العمالية، وتشكيل التيارات المعارضة في النقابات، تطابقت زمنياً مع أكبر أزمة ثقة في تاريخ الرأسمالية الأمريكية تجاه المؤسسات الاجتماعية السياسية البرجوازية في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات التي سببتها الحرب العدوانية في فيتنام، مع تقويض الثقة في الإمكانات الاقتصادية لمجتمع الرفاهية، والتدهور الأخلاقي، والفساد وإساءة استخدام السلطة في القمة السياسية وتدهور التعليم العام وارتفاع معدلات الجريمة إلخ...[1].

تأثر أيضاً الجيل القديم والجديد من الطبقة العاملة بدرجة متكافئة بسبب ذلك النهج الذي انتهجته طيلة أكثر من أربعة عقود قيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل – مجلس النقابات الإنتاجية والذي أجبر الحركة النقابية الأمريكية على اتخاذ موقف «الدفاع الأصم». ولم يحقق الانجراف مع التيار أية مكاسب. تزايدت الخسائر، تقلص مجال تأثير الحركة النقابية، وفقدت الشعبية في أعين العمال[2]. وأسفرت الحصيلة النهائية عن أن ١٩,٧% من كامل القوة العاملة توحدت في تنظيم النقابات العمالية بحلول عام ١٩٨٠[3]. وخلقت التكتيكات الانهزامية لقادة النقابات العمالية والممارسة المعادية للنقابات من أصحاب رؤوس الأموال الكبار - الذين يستخدمون ترسانة واسعة من إمكانات الضغط والتأثير على العمال المنظمين - موقفاً خطيراً استثنائياً للغاية.

دخلت الحركة النقابية، كما أشارت وثائق الحزب الشيوعي للولايات المتحدة في مرحلة حرجة من تطورها[4]. وهددت الحملة المعلنة المعادية

---

(١) الرأي العام الأمريكي والسياسة. موسكو، ١٩٧٨، ص ١٤٥ -٢٩١.

(٢) The Changing Situation of Workers and Their Unions, p. 5, 13.

(٣) Political Affairs, 1981, Febr., p. 31—37.

(٤) Ibid., 1985, May, p. 22.

للنقابات - التي أطلقتها منذ نهاية الستينيات - اتحاد الشركات العملاقة تحت شعار استعادة نظام المشغل (المتجر) المفتوح إلى سيطرتها، وذلك بدعم من الحكومة وعدم تلقيها الرفض المطلوب من جانب تكتل الاتحاد الأمريكي ومجلس النقابات الإنتاجية بدفع النقابات مرة أخرى إلى مواقف العشرينيات. واستناداً إلى التشريع المعادي للعمال فإن الحكومة واتحادات الشركات حصلت على إمكانية مراقبة الحياة الداخلية للنقابات مشكلة بذلك صعوبات إضافية في إدارة الحماية الجماعية لمصالح العمال. اكتملت الصورة بسبب الرصيد السلبي الذي تكوّن بحلول نهاية السبعينيات وحتى علاقة النقابات العمالية بالمشرِّعين، فخسرت الحركة النقابية في الحقيقة جميع المعارك البرلمانية المهمة بالنسبة لها (بما فيها حملة حماية قانون همفري –هوبكنز حول الوظيفة).

وهكذا، فقد وضع تزايد تعميق الأزمة العامة للرأسمالية أمام البروليتاريا عدداً من المشكلات العملية والإيديولوجية التي لا يمكن حلها من دون التغلب على المذاهب والأحكام المسبقة، والأنظمة التكتيكية القديمة وأساليب النضال التي غرستها سنوات عديدة من سيطرة النقابات العمالية. ظهرت مسألة إعادة تجميع قوى الحركة العمالية القادرة على منحها زخماً جديداً بكامل حجمها. وحتى السبعينيات فقد أعطت دلائل محددة على أن الطموح إلى التغييرات ليس فقط حاجة داخلية لأكبر عدد من العمال، وإنما ظهر في الدائرة القيادية للحركة النقابية.

لوحظ الانتعاش الكبير لمعارضة المشاعر الامبريالية الحديثة في الجماهير العاملة وتزايد انتقاد البيروقراطية النقابية من القاعدة في النصف الثاني من الستينيات. واستطاع أنصار إعادة النظر بالسياسة القديمة في بعض النقابات والمدعومين من الأعضاء العاديين إزاحة ممثلي البيروقراطية النقابية، الذين

وضعوا أنفسهم في خدمة رأس المال، وحولوا مناصبهم الانتخابية إلى عمل تجاري رابح. غير أن برنامج التيار المعارض، كقاعدة، تضمن تلك البنود التي لا تعني من حيث الجوهر أبعد من الشكاوى التقليدية للنقابات، (الاعتراف بمبدأ سنوات الخدمة والأقدمية والسيطرة على إدخال الابتكارات التكنولوجية وإحداث نظام المدفوعات التفصيلية وإلخ....). وكان الدافع السياسي في الاستياء نادراً وضعيفاً ويظهر بالدرجة الأولى في نوبات الخلاف مع نهج السياسة الخارجية الرجعي للمجلس التنفيذي لتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية. ومن المؤكد أن الراديكالية السياسية قد شعرت بها فيما يتعلق بصعود النضال من أجل الحقوق المدنية للأمريكيين السود، على الرغم من أنه يمكن تتبع أصولها في السابق في الاحتجاج ضد الاضطهاد الماكارثي ودعم النضال من أجل إشهار الحزب الشيوعي الأمريكي قانونياً... إلخ...

عجلت الانتفاضات في أحياء الزنوج في ١٩٦٧، ١٩٦٨ والتحركات ضد الحرب في فيتنام، بعد كشف عمق عدم المساواة الاجتماعية في المجتمع الأمريكي والجوهر الإمبريالي للسياسة الخارجية لواشنطن، في تشكيل المجموعات اليسارية في النقابات العمالية، وخاصة وسط أعضائها السود. وظهر في ديترويت فقط حوالي عشر مجموعات يسارية قليلة العدد نسبياً، إلا أنها مدربةً قتالياً، وأعلنت عن رغبتها ليس في وضع نهاية للتمييز العنصري في مصانع صناعة الآليات، وإنما الكفاح للقضاء على نظام استغلال الجهد المأجور واضطهاد الإنسان للإنسان، وضد سياسة العسكرة والحرب.

سلكت المجموعات الراديكالية اليسارية من العمال الشباب المشكَّلة في مصانع «كرايزلر فورد موتورز» أقصر الطرق، واستلَّت شعاراتها من مكتبة أصحاب النظريات الانفصالية والقومية السوداء. ومع ذلك فقد توصل قادتها

في عدد من القضايا المهمة في استراتيجية وتكتيك مكافحة الاضطهاد العنصري والاستغلال الرأسمالي إلى أحكام صحيحة بغض النظر عن الارتباك الذي نشأ تحت تأثير مفاهيم صارمة من منظِّري البرجوازية الصغيرة أمثال س. كارمايل، مالكولم، ر. ويليامز وغيرهم. ففي وثائق برامج الراديكاليين السود في مصانع ديترويت تمت صياغة فكرة (رغماً أنها ليست واضحة ودقيقة دائماً)، عن البروليتاريا كطبقة مستقلة قادرة على تنفيذ مهمة عظيمة أرساها التاريخ عليها – لتكون بمثابة قوة دعم رئيسة في الصراع من أجل مجتمع بلا مستغلين وضد المستغلين، وخالٍ من الاضطهاد العنصري والوطني.

تجلى في الوثائق رفضٌ لا لبس فيه للرأسمالية كنظام كان يُنظر إليه بعناصر المركزية العرقية واستهانة بالصعوبات الحقيقية للنضال وبالرغبة في القفز فوقهم. ومع ذلك فإن إدراك المتناقضات الاجتماعية تم التعبير عنه في حالة ممزقة («السلطة للسود»)، ولكن في فئات الاقتصاد السياسي تم التركيز على الجذور المادية للأضداد الطبقية القائمة، على الحاجة للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، وخلق النظام الذي سيضمن في نهاية المطاف التنمية المتناسقة المتكاملة لجميع أفراد المجتمع ولكل فرد على حدة. وقد كان قادة الفصيل الراديكالي المتطرف في الحركة النقابية في ديترويت من مؤيدي الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

كشفت المبادئ التنظيمية الإيديولوجية للحركة الراديكالية وسط العمال السود في ديترويت وعدد من المراكز الصناعية (الديوك السود) في نهاية الستينيات تشابهاً محدوداً مع الفوضى النقابية الثورية بداية القرن العشرين وكذلك مثل العمال الصناعيين في العالم، فإنهم لم يتمكنوا - على سبيل المثال- تجاوز تأثير إيديولوجية البرجوازية الصغيرة والارتفاع إلى الفهم الدقيق للمهمة التاريخية للطبقة العاملة، أي حتى معرفة أنها تستطيع تحرير نفسها

من نير رأس المال، وذلك بتحرير المجتمع منه **(**وأصبح الموقف الطائفي للعمال الصناعيين في العالم كما هو معروف بكعب أخيل – نقطة الضعف القاتلة**)**. وبالمقابل فالموقف الذي تبناه المتطرفون، وضاعفوه من خلال المركزية العرقية، أضعف مباشرة وبشكل خطير تأثيرهم وقيّد مجال النشاط. إضافة إلى ذلك فقد تقارب التياران بسبب الميل الخطير لإطلاق التكتيك المفضل في العمل المباشر، بغض النظر عن الظروف المتبدلة، وتضخيم أهمية هذه الصفة أو تلك للتطور الرأسمالي، وعدم رؤية العلاقة المتبادلة بينهما.

كان هناك اختلاف، وكما هو معروف فإن عمال العالم الصناعيين في غالبيتهم لم يتفهموا أن الصراع الطبقي سيصبح مستمراً ومتطوراً بالكامل فقط عندما يغطي مجال السياسة. فالتذبذب والاعتماد على الأعمال المباشرة، ورفض النشاط السياسي، ونفي الحاجة إلى الحزب السياسي للبروليتاريا وكانت علاقة المتطرفين السود السياسية أكثر تعقيداً ومتغيرة في أثناء الصراع. بدايةً - وبالاعتراف بضرورة التنظيم السياسي للطبقة العاملة- فإن تجمعات «الديكة السود» في ديترويت والمراكز الصناعية الأخرى رأت في الأنانية المتغطرسة في شخصها نوعاً من النموذج الأولي لحزب المستقبل القادر على قيادة النضال العام ضد القمع، واعتمدت على الانتفاضة العفوية، الانفجار التلقائي، ولم يفكروا أبداً كيف سيكون الحزب وبنيته التنظيمية والمبادئ السياسية –الإيديولوجية والاستراتيجية والتكتيك.

جرت - بحلول عام ١٩٧٠ - محاولة جادة لاقتراح حزب الطليعة من البروليتاريا السوداء[١]. وهذا يعني من حيث المبدأ الوصول إلى خلاصة حقيقية

---

(١) W. Reuther Library, Archives of Labor History and Urban Affairs, Vertical File League of Revolutionary Black Workers, General Policy Statement and Labor Pro-gram, 1970.

حول تطور أعلى حالة للحركة السياسية، إن المتطرفين السود وصلوا إلى تفسير خاطئ إلى حدِّ السخف لأسسها التنظيمية على شكل مفهوم المنظمة السياسية المستقلة للأقلية السوداء تمارس حق احتكار تمثيل العمال السود ومصالحهم.

دحضت الحياة نفسها هذه الادعاءات وهذه الاستراتيجية الشريرة المقدمة باسم الماركسية، ولكنها تستند إلى لون البشرة وفكرة التفرد العرقي، وتمكن العديد من مؤيديها المتحمسين من إقناع أنفسهم بالتبشير بمبدأ الانفصال الحزبي، فإنهم يشرعون ويكرسون ويقدسون الحقد الكبير ونبذ العمال السود والبيض الذي يضعف مقاومتهم للرأسمال الاحتكاري والذي يعيق التنسيق الصحيح للهجوم على مواقعه، ولذلك فإن دروس أزمة حزب «النمور السود» في ظروف ركود الحركة الديمقراطية الجماهيرية ونمو الأمزجة المحافظة لجزء من السكان البيض وتعزيز إرهاب الشرطة لم تمر مرور الكرام. فقد تزايد الفهم في أن انتشار أية حركة للدفاع عن مصالح العمال أو المضطهدين بعنصرية المجموعات والقوميات يتطلب التحالف مع كامل الطبقة العاملة وتجاوز خطر الطائفية السياسية والقومية والعزلة العنصرية.

توصلت القوى اليسارية في الحركة النقابية خطوة تلو خطوة إلى أكثر وأفضل خطة مدروسة تكتيكية لكسب الجماهير الواسعة إلى جانب المثل الاجتماعية المتقدمة التي تلبي ظروف الصراع، وذلك بالاستفادة من دروس انتفاضة الزنوج في الأحياء والضرر من جراء التبشير بالعزلة العنصرية. لعب الحزب الشيوعي الأمريكي ولجنة التنسيق الوطنية من أجل الحركات النقابية والمشكّلة في عام ١٩٧٠ دوراً مهماً في هذا المجال. وقد قوض النشاط والدعاية الهادفة التأثير الإيديولوجي للعناصر اليسارية الديمقراطية الزائفة ولمشجعي الشعارات الثورية والمغامرات، وفقدت الأمزجة المتطرفة أنصارها نتيجة النضوج الإيديولوجي للتيار اليساري في الحركة النقابية.

على الرغم من أن دعوات «الدِّيَكة الثوريين» في ديترويت، حيث نشاطها كان في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات كبيراً جداً، في تزعم النضال الجماهيري من أجل تحديث الحركة النقابية لم تكن مسوَّغة، إلا أن ظهورها نفسه أيقظ أكثر الحركة الجماهيرية والواسعة. وكانت من بين المبادرات الواعدة جداً تلك التي تكللت بتشكيل التحالف الوطني للأعضاء السود في النقابات في المؤتمر التأسيسي في شيكاغو أيلول ١٩٧٢. وأوضح منظمو التحالف منذ البداية أنهم يرفضون نظرية «ثنائية التيار»، ولا يريدون تشكيل تنظيم منفصل. ومع ذلك فإن المهمة الأولية التي وضعها «الدِّيَكة السود» – تحقيق المساواة الكاملة للعمال السود في النقابات القديمة، وتعزيز دورهم في تحديد سياسة قيادة كامل الحركة النقابية في الولايات المتحدة – تم تأكيدها. فقد عكس التعبير عن الدعم في النضال من أجل التحولات الواسعة، إدانة المحافظين أيضاً التقارب المعروف للموقف الإيديولوجي لقادة التحالف وحركة «الدِّيَكة السود»، وتقدم مؤتمر التحالف عام ١٩٧٨ خطوة إلى الأمام بطرحه برنامجاً اقتصادياً اجتماعياً واسعاً يتضمن مطالب اتخاذ البرامج التي تساعد على تسهيل تشغيل السود وممثلي المجموعات العرقية الأخرى والإصلاح الضريبي للعمال، وإحداث صناديق الأعمال الاجتماعية والتوزيع الأكثر مساواة وعدلاً للوظيفة والمراقبة الحكومية لنظام عمل المؤسسات. وتم اتخاذ قرار دعم جهود شعوب إفريقيا في تحقيق القضاء على مخلفات الاستعمار بأية وسائل متوفرة تحت تصرفها بما فيها الكفاح المسلح. ودعا المؤتمر أيضاً لحماية متطلبات تطبيق النظام الحكومي في الرعاية الصحية ودعم مشروع قانون إصلاح قانون العمل والمطالبة بتطبيق الإجراءات الهادفة إلى القضاء على الظلم الحقيقي الذي يتعرض له الأمريكيون السود[١].

(١) Political Affairs, 1979, Febr., p. 24.

لم تكن حركة أعضاء النقابات العاديين في الولايات المتحدة ظاهرة محلية أو مغلقة من الناحية العرقية أو مجالات العمل، ولم تكن في يوم من الأيام حركة المجموعات منخفضة الدخل جداً من ذات الياقات الزرقاء. فقد شملت العمال وموظفي جميع المهن وصولاً إلى الأكثر حظاً، كان هناك توجّهٌ في منح حركة الأعضاء العاديين سمة مشتركة بين قطاعات الصناعة والأعراق وحشدها حول برنامج مشترك للتحولات الداخلية في النقابات العمالية بهدف تحويلها إلى تنظيمات ديمقراطية تقدمية جماهيرية ميدانية قادرة على هزيمة العدو الرئيس – الرأسمال الاحتكاري، على الرغم من أن الانقسام في صفوف الطبقة العاملة في الولايات المتحدة - كان وما زال - أكبر عقبة على طريق تحقيق فكرة وحدتها، ذلك الانقسام الذي أنتجه الرأسمال الاحتكاري ونمط الحياة في المجتمع الأمريكي، وقد ضعف هذا التوجه بحلول السبعينيات إلى حدٍّ ما، وأما الطموح من أجل وحدة الأعمال فيزداد قوة، وظهر هذا أكثر قوة وسط عمال الحديد الصلب.

أدى عدم كفاءة ولامبالاة قادة نقابة عمال الحديد الصلب تجاه العمال العاديين (البيض والملونين) في ظروف تراجع مجال هذه الصناعة الذي تميز بانهيار الإنتاج وتقليص العمالة، إلى حدوث هياج قوي في الصفوف الدنيا في بداية السبعينيات أعطى زخماً للتقارب بين مختلف الفصائل اليسارية والوسطى. وتطورت الحملة المدعومة من الجماهير لاختيار رئيس للاتحاد ممثل الأعضاء العاديين إد. سادلوفسكي في عام ١٩٧٤ إلى برنامج حل وسط بين اليسار والوسط. تضمن البرنامج إلى جانب الأحكام المختلفة فهماً جديداً لمبادئ الحزب الديمقراطي المعارض لعنف الاحتكارات في الاقتصاد والسياسة، ومطلب التمثيل العمالي في المراتب العليا لسلطة البلاد. وكذلك فإن الكثير من أفرع الاتحاد المحلية

الضخمة التي كانت تدعم سادلوفسكي هي نفسها التي طالبت بتأميم صناعة الحديد الصلب والنفط[1].

تطور التوجه نحو التوحد ببطء وبصعوبة كبيرة في القطاع الرئيس للاقتصاد الأمريكي –صناعة السيارات، وبسبب التفتت الكبير في حركة المواقف الطائفية العادية لقادة العديد من المؤتمرات الحزبية للسود، وأخيراً تكتيكات التنازل المرنة التي اختارتها قيادة نقابة صناعة السيارات والطيران. وكذلك فإن معارضة الأعضاء العاديين- بعد أن مرت بمرحلة النمو العاصف في نهاية السبعينيات - في طورٍ جديدٍ من التطور المتوازي للتيارات المستقلة التي لا يتعارض أحد فيها مع الدور القيادي لمجموعة قادة الاتحاد بزعامة «فريزير»، رغم أنها لم تمارس ضغوطاً كبيرة عليها بشكل مباشر. ففي مؤتمرات الاتحاد - وخلال الفترات الفاصلة بينها - كانت هذه التيارات تتحرك أحيانا كقوة مؤثرة أجبرت اللجنة التنفيذية للنقابة على أخذها بعين الاعتبار. وكانت تأخذ أحياناً على عاتقها مبادرة طرح حزمة من المتطلبات الاقتصادية والسياسية التي تتضمن بعضها تغييرات في الهيكلية السياسية والاجتماعية للمجتمع وتقييد سيادة الاحتكارات بواسطة تنفيذ منظومة كاملة من التدابير بما فيها تأميم قطاعات الاقتصاد الأساسية وإدخال المراقبة الديمقراطية على قيادة الإنتاج والإحصاء والتوزيع.

أصبح رفع مستوى متطلبات النقابات العادية في السبعينيات عامة توجهاً شائعاً وملموساً. فقد أدخل تشكيل التيار الجديد في بداية السبعينيات في مراكز صناعة السيارات والذي أطلق على نفسه تسمية الحركة الموحدة للجان الوطنية في أثناء انعقاد مؤتمر نقابة عمال صناعة السيارات عام ١٩٧٤ عدداً من القرارات لحماية العمل السياسي المستقل للعمال عبر تأسيس حزب العمال

(١) Daily World, 1978, July 6, p. 1; In These Times, 1979, Oct. 23—30, p. 18.

الجماهيري وتأميم مصادر الطاقة وتنظيم العاطلين عن العمل إلخ... وتضمن برنامج الحركة الموحدة للجان الوطنية الذي أعد في كانون الثاني ١٩٧٥ عدداً من التدابير الهامة الهادفة إلى حل المشكلة رقم (١) – البطالة المتزايدة. وتم اقتراح حظر ممارسة تسريح العمال ونقل المصانع إلى مناطق أخرى بشكل خاص، وتقليص ساعات عمل اليوم، واعتماد نظام ٣٠ ساعة عمل في الأسبوع، وإلغاء العمل الإضافي وإلخ... وتعرضت الشركات التي لم تستطع دعم العمالة بحد معين للتأميم ووضعها تحت السيطرة العمالية الذاتية[١].

كان على قيادة نقابة صناعة السيارات والطيران دعم بعض متطلبات الأعضاء العاديين آخذة بعين الاعتبار مشاعر الصفوف الدنيا. وانتقد رئيس الاتحاد «فريزير» في مؤتمر النقابة عام ١٩٧٩ الاحتكارات النفطية في سياسة الأسعار. وعبر عن رأيه بضرورة إحداث شركة حكومية للطاقة قادرة على التنافس مع الشركات الخاصة[٢]. وخوفاً من إفلاس شركة كرايزلر طرحت اللجنة التنفيذية للاتحاد موضوع امتلاك الدولة حصة من الأسهم للسيطرة على شركة السيارات العملاقة هذه[٣]. وتعكس المناقشات حول هذه المسألة انحسار وتدفق الحركة من أجل التأميم الجزئي كشكل من أشكال غزوالدولة للاقتصاد لمصلحة العمال من أجل إنقاذ القطاعات المشرفة على الإفلاس والهلاك[٤].

أدى تفاقم التناقضات الداخلية والخارجية للرأسمالية الأمريكية في النصف الثاني للسبعينيات، وأفق تعميق وتضاعف الصعوبات الاقتصادية، واستقطاب المصالح الطبقية في البلاد إلى بروز ظواهر جديدة في الحركة

---

(١) Network. Voice of UAW Militants, 1979, Febr.-Mar, N 1.
(٢) Labor Notes, 1979, July 21, p. 3.
(٣) In These Times, 1979, Nov. 7—13, p. 3.
(٤) Daily World, 1981, Mar. 20.

العمالية للولايات المتحدة الأمريكية. إن الزيادة الملحوظة لمصلحة العمال العاديين تجاه مشكلات تنظيم الاقتصاد وبنية الميزانية الاتحادية، وإعادة توزيع الدخل القومي والإدارة الذاتية للإنتاج وصولاً إلى مسألة إنشاء حزب عمالي مستقل جعل انتقاداتهم لقيادة الحركة النقابية أكثر توجهاً من الناحية الاجتماعية وحدّة وعمقاً. وأصبحت المطالب في إعادة النظر بسياسة الإصلاح الليبيرالي أكثر قوة والموجهة لترفيه النظام الحالي. وأصبحوا يعدّون غالباً أن هذا الشكل من التفكير عفا عليه الزمن وأصبح عقيماً وسلبيا في السياسة. وليس من قبيل المصادفة - وتحديداً محلياً على أساس النقابات الحرفية - بدء ظهور تحالفات ديمقراطية واسعة أعلنت تحديها للأجهزة السياسية للديمقراطيين والجمهوريين والتي كانت تعمل غالباً وفقاً لتقاليد الحركة المناهضة للاحتكارات.

أثرت حركة الأعضاء العاديين، أو بشكل أدق، مبادئها السياسية – الإيديولوجية والأخلاقية على توزع القوى في الصف القيادي للحركة النقابية، وبدأ الصراع من أجل تجديد قيادة الحركة النقابية في مناجم الفحم، وتم تشكيل منظمة «عمال المناجم في الصراع من أجل الديمقراطية»، التي انتصرت في عام ١٩٧٢ عندما أزاحت الرئيس السابق لتحالف عمال المناجم الموحد «توني بويل». وتشكل ما يسمى بتحالف تقدمي بمبادرة اتحاد عمال صناعة السيارات في تشرين الأول عام ١٩٧٨، وأدخلت المبادرة العفوية للأعضاء العاديين في نقابات صناعة السيارات والتعدين والمناجم وسائقي سيارات الشحن تياراً حيوياً في الأجواء الراكدة في الحركة النقابية للولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن الرعونة الاتهامية لم تكن تهدف إلى تغييرات شخصية في قيادة أجهزة أضخم النقابات العمالية الأمريكية. وطرح الموضوع في خطة أكثر اتساعاً،

وتحديداً استعادة التقاليد التقدمية في الحقوق وليس الابتعاد عن الراديكالية السياسية وعدم الخجل من فكرة تحقيق المساواة الاجتماعية الحقيقية.

ساهمت الروح الجديدة للمقاومة وللأبحاث والآمال المرافقة لحركة الأعضاء العاديين في ظهور زعماء جدد للعمال قادرين على التفكير بحجم المشكلات الوطنية وعدم التسمم بمشاعر معاداة الشيوعية، وتزعموا بعض الاتحادات. وحدثت بعض التحولات الإيجابية التي ذكرت في المؤتمر ٢٢ للحزب الشيوعي الأمريكي في جميع مستويات الحركة النقابية[١].

ظهر هذا الاتجاه في أثناء المؤتمر الذي عقد في عام ١٩٧٨ في ديترويت بمبادرة قيادة اتحاد نقابة عمال صناعة السيارات، حيث قال و. فريزير بضرورة تشكيل اتحادٍ جديدٍ لتغيير النظام السياسي الأمريكي بتحويله إلى نظام أكثر مسؤولية وعقلانية وديمقراطية[٢] وتجلى أيضاً تغيير مواقف الكثيرين من الاتحادات النقابية الضخمة فيما يتعلق بمشاكل التجارة الخارجية. ووعد كل من الاتحاد الدولي لنقابات الميكانيكيين وعمال صناعة الطيران، واتحادات نقابات العاملين في الدولة، واتحاد نقابة عمال الصناعات الغذائية، وعمال الخياطة، وعمال النسيج، وصناعة السيارات والاتحاد الدولي لعمال المناجم وغيرهم بدعم العودة للانفراج. وشارك بعض قادة منها في المجلس التنفيذي لتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية. كتبت الصحيفة الناطقة باسم الحزب الشيوعي الأمريكي في عام ١٩٨٣: «يوجد الآن في داخل المجلس التنفيذي لتكتل الإتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية مجموعة كبيرة من

---

(١) Ibid., 1980, Oct 16, p. 14; 1981, Mar. 20 p. 4.

(٢) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٨٠، رقم ٢ ص ٣٣.

الشخصيات المنادية بالسلام. ويلعب أضخم اتحاد نقابي - والاتحاد النقابي الدولي للميكانيكيين الذي يضم تمثيلاً كبيراً للعمال من المنشآت الحربية - دوراً رائداً في حركة تجميد الأسلحة النووية[1].

عملت في السبعينيات بنشاط كبير المجموعات الديمقراطية الاجتماعية. وتمثل المنظمة التي تحمل اسم «الديمقراطيون الاجتماعيون «في الولايات المتحدة الجناح اليميني للديمقراطية الاجتماعية. وأما الجناح اليساري فيمثله الاشتراكيون الديمقراطيون في الولايات المتحدة[2]. وتعدّ الاتحادات النقابية

---

(١) Political Affairs, 1983, June, p. 33.

(٢) يعتبر الاشتراكيون الديمقراطيون وكذلك الديمقراطيون الاجتماعيون في الولايات المتحدة ورثة الحزب الاشتراكي الأمريكي. بعد فترة نمو العدد والتأثير في الحزب في بداية القرن العشرين بدأت سلسلة متواصلة من الانشقاقات والاختلافات، مما أدى إلى الانخفاض الحاد في صفوفه (خاصة بعد انشقاق عام ١٩٣٦) وتشكيل الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي إلى جانب الحزب الاشتراكي الأمريكي. ومنذ ذلك الحين وحتى ١٩٥٦ تمكن من تمثيل نفسه في الاشتراكية الدولية إلى جانب تمثيل الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي. وتم التعبير عن التحالف الرسمي بشكل خاص الذي تأسس في عام ١٩٥٧. في أن الحزب الاشتراكي الأمريكي والاتحاد الديمقراطي الاشتراكي أوفدا ممثلهم المشترك إلى الاشتراكية الدولية. ورفض الحزب الاشتراكي الأمريكي حينها تقديم مرشحيه للانتخابات. عزز هذا التحالف اندماجهما الكامل في عام ١٩٧٢ في تنظيم أطلق على نفسه الديمقراطيون الاشتراكيون في الولايات المتحدة الأمريكية. حدث في عام ١٩٧٣ انشقاق جديد في حزب الديمقراطيين الاشتراكيين حيث قام الجناح اليساري بقيادة م. هارينغتون بتشكيل رابطته، التي سميت باللجنة التنظيمية للاشتراكيين الديمقراطيين. اتحدت هذه الرابطة في عام ١٩٨٢ مع المنظمة اليسارية الراديكالية الصغيرة - الحركة الأمريكية الجديدة وأصبحت تسمى بحزب الاشتراكيين الديمقراطيين الأمريكي. أنظر المزيد من تفاصيل: تطور الحزب الاشتراكي الأمريكي - الطبقة العاملة والعالم الحديث، ١٩٧٧، رقم ٤.

والحزب الديمقراطي الميدان الأساسي لنشاط الديمقراطيين والاجتماعيين الأمريكيين. وأشار الشيوعيون الأمريكيون من خلال تحليل تطور العمليات الداخلية في تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية والحزب الديمقراطي إلى أن الديمقراطيين الاجتماعيين حتى بداية السبعينات لعبوا دوراً ثانوياً في تحديد السياسة التي انتهجها التكتل، ولكنهم تمكنوا إلى حد ما من توسيع تأثيرهم في تلك الاتحادات التي كانت مستاءة صراحة من السياسة التوافقية لقيادة التكتل. حقق الديمقراطيون الاجتماعيون في الولايات المتحدة في النصف الثاني من السبعينيات نجاحات محددة داخل الاتحادات النقابية وعلى مستوى الحزب الديمقراطي من اللجنة التنظيمية للاشتراكيين الديمقراطيين، وأصبحت هذه المنظمة تلعب دوراً ملحوظاً في الصراع الانتخابي. وتمكن الاشتراكيون منذ ١٩٦٧ من الحصول على تمثيل لهم في داخل الكونغرس لأول مرة بشخص رونالد ديلامس من كاليفورنيا. وعززت اللجنة المنظمة للاشتراكيين الديمقراطيين تأثيرهم في داخل الاتحادات النقابية مثل الاتحاد النقابي لصناعة السيارات وصناعة الطيران، ووسط أعضاء الاتحاد النقابي لصناعة السيارات واتحاد العاملين في مؤسسات الولايات والمناطق والبلديات، واتحاد عمال الزراعة الموحّد وعدد من الاتحادات النقابية الأخرى.

إذا كان الديمقراطيون –الاجتماعيون اليمينيون يعدُّون أن دولة الرفاه هي تاج التطور الأمريكي، فإن أنصار اللجنة التنظيمية للاشتراكيين الديمقراطيين يعلنون في منشوراتهم الكثيرة أن دولة الرفاه لا تشكل تراجعاً للرأسمالية، بل هي استمرار منطقي لها ويطالبون الخروج خارج حدود دولة الرفاه منطلقين بالمناسبة من المواقف الإصلاحية الاجتماعية. أعلن م. هارينغتون في مؤتمر اللجنة التنظيمية للاشتراكيين الديمقراطيين في هيوستن شباط ١٩٧٩ أن المنظمة تحولت إلى مركز لبرمجة اليساريين

الديمقراطيين في داخل الحزب الديمقراطي[1]. أشاروا في هذا المؤتمر وبعد الاشتراك في النضال الفعال من أجل العمالة الكاملة أن اللجنة التنظيمية للاشتراكيين الديمقراطيين نظمت تحالفاً يتكون من أعضاء الاتحادات النقابية، من مجموعات الأقليات القومية والشخصيات الاجتماعية المنادية بالإصلاح. نظّم هذا التحالف في عام ١٩٧٧ حركة «العمل الديمقراطي». ويدعو برنامج التحالف إلى ضمان العمالة الكاملة وتشكيل القطاع الحكومي الشامل وغيرها من التدابير الأخرى.

طالبت اللجنة التنظيمية للاشتراكيين الديمقراطيين وكذلك الاتحادات النقابية، حيث مواقف الديمقراطيين الاجتماعيين قوية وراسخة، بتجميد الأسلحة النووية وبتصديق معاهدة سالت – ٢ والاستمرار بسياسة الانفراج على الساحة الدولية. نظمت اللجنة التنظيمية للاشتراكيين الديمقراطيين بنشاط تحالف القوى المحبة للسلام في نيويورك (شارك فيه الشيوعيون أيضاً) الذي نظّم مسيرة في ١٢ تموز ١٩٨٢ تحت شعار «ساعد لمنع حرب نووية»، وطالب زعماء النقابات العمالية المرتبطون بالحركة الديمقراطية الاجتماعية الأمريكية م. فينلي – رئيس النقابة الموحدة للعاملين في الولايات والمناطق والأقاليم والبلديات، أو. وين – رئيس النقابة الموحدة للعاملين في الزراعة والتجارة والعاملين في صناعة الطيران بتجميد الترسانات النووية وإنجاز الاتفاقيات ذات الصلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

أولى الديمقراطيون الاجتماعيون الأمريكيون اهتماماً كبيراً بالدعاية الاشتراكية «النموذج السويدي». ونظمت اللجنة التنظيمية للاشتراكيين الديمقراطيين من خلال عضويتها في الاشتراكية الدولية وبموافقة قيادتها في كانون الأول ١٩٨٠ مؤتمراً دولياً «الاشتراكية الأوروبية وأمريكا»: التبادل الدولي للآراء. شارك فيه ف.

---

(١) Nation, 1979, Apr. 7, p. 361.

براندت، و. بالما، ف. ميتيران، ف، غونزاليس، م. روكار، دين أويل، ت. بن، وغيرهم من الشخصيات البارزة في الديمقراطية الاجتماعية[1]. وعبّر المؤتمر في واشنطن عن معارضته لتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا والسلفادور، ودعا إلى تنشيط أعمال جميع القوى المحبة للسلام لمنع الحرب النووية. حتى اللحظة فإن المثالية الاشتراكية لم تصبح عنصراً رئيساً في الفكر السياسي للطبقة العاملة الأمريكية. غير أنه لوحظ تزايد حركة الأعضاء العاديين، وكذلك مجموعات اليسار الوسط في النقابات حول البديل الاشتراكي مساهمة بذلك في رفع المستوى العام للصراع من أجل المصالح المشتركة للعمال.

٣- الحركة الديمقراطية الجماهيرية:

لعب العامل القومي دوراً ملحوظاً في الحياة السياسية الداخلية للولايات المتحدة دائماً – إحدى أكبر الدول متعددة الأعراق في العالم التي يعيش فيها أكثر من ١٠٠ إثنية.. إذ شكلت الأقليات العرقية ٥٠ مليون نسمة حتى عام ١٩٨٠ من مجموع السكان البالغ. عددهم ٢٢٦,٥ مليون نسمة، وكان هؤلاء هدفاً للاستغلال الظالم من رأس المال[2].

---

(١) الطبقة العاملة والعالم الحديث، ١٩٨٤، رقم ٦ ص ١٢٢ –١٢٣ Рабочий Statistical Abstract of the United States, 1985. Wash., 1985, p. 17. Автор книги أشار عالم الاجتماع الأمريكي س. ساينبرغ إلى أن «الأسطورة العرقية هي التعددية العرقية المتجذرة في الغزوات والعبودية واستغلال العمالة الأجنبية». (*Steinberg S* Ethnic Myth: Race, Ethnicity, and Class inAmerica. N. Y., 1981, p. 5).

(٢) Statistical Abstract of the United States, 1985. Wash., 1985, p. 17. Автор книги أشار عالم الاجتماع الأمريكي س. ساينبرغ إلى أن «الأسطورة العرقية هي التعددية العرقية المتجذرة في الغزوات والعبودية واستغلال العمالة الأجنبية». (*Steinberg S*. Ethnic Myth: Race, Ethnicity, and Class inAmerica. N. Y., 1981, p. 5).

اتخذ التمييز العنصري - القومي أشكالاً أكثر تعقيداً في المرحلة الراهنة من تطور المجتمع الأمريكي، فالمعارك العنيفة مع العنصرية، من أجل الحقوق المدنية، التي انتشرت في الستينيات، أعطت نتائج محدودة. وبالتالي فإن سياسة التمييز التي كان ضحيتها، إضافة إلى الأمريكيين الأفارقة الهنود، السكان الأصليين في أمريكا وكذلك المكسيكيين والبورتوريكيين والمهاجرين من أمريكا اللاتينية والدول الآسيوية، كانت كما في السابق تطبق على المجالات المختلفة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ورد في البرنامج الجديد للحزب الشيوعي للولايات المتحدة الأمريكية: «إن الطبقة الحاكمة تنظر إلى نظام الاضطهاد كسلاح للحصول على مكاسب إضافية وكعنصر هام في الهيمنة السياسية والإيديولوجية في بلادنا»[1].

بقي فقط ١,٤ ملايين نسمة بمن فيهم جماعات الأسكيمو بحلول عام ١٩٨٠ من أصل ١٠ ملايين هندي كانوا يقطنون القارة الشمالية الأمريكية نتيجة سياسة الإبادة الجماعية التي مارستها وتمارسها سلطات الولايات المتحدة على امتداد الكثير من العقود[2]. ويدخل في عداد القبائل التي تم القضاء عليها – الموهيكان، أوتاوا، بيكوت، ناراهان سيت،

---

(١) البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الأمريكي - الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٨٣، رقم ٢ ص ١٢٣. بحسب إحصائيات ف. بيرلو، بلغت الأرباح الهائلة من استغلال الأقليات القومية في الولايات المتحدة ١١٩ مليار دولار على حساب السود - ٨٥ مليار دولار على حساب الأشخاص من الأصول الإسبانية - ٣١ مليار الأمريكيين الأصليين و٣ مليار دولار الشعوب المضطهدة الأخرى. أنظر : *Perlo V.* Reaganism-Hooverism of the 80's.— Political Affairs, 1984, Mar., p. 7.

(٢) Statistical Abstract of the United States, 1985, p. 17.

موهايكي، بوكا إسوكيت، وكثيرون غيرها. وعاش خلال السبعينيات في الولايات المتحدة ١٧٣ قبيلة هندية، كانت موزعة إما في أحياء مدن نيويورك، تشيكاغو، سان فرانسيسكو أو في المناطق المتبقية التي تشكل ٣% من أراضي الولايات المتحدة(١). وقد كتب المؤرخون الأمريكيون البارزون في وصفهم وضع السكان الأصليين في الستينيات «بلغ دخل عائلة هندية أقل بألف دولار من دخل العائلة السوداء. ونسبة البطالة بينهم أعلى من أي نسبة في مجتمعات البلاد عامة. ويقل المستوى المعيشي بعشرة أضعاف عن المستوى العام. وأما نسبة الانتحار بين الشباب الهنود فقد زادت بمئة ضعف عما هي عليه بين الشباب البيض(٢).

تُعدُّ المجموعة العرقية إسبانية المنشأ البالغة ١٤,٦ ملايين منهم ٧ مليون مكسيكي المجموعة الأكبر عدديا التي تلي المجموعة الأمريكية – الأفريقية(٣). ويتكون هذا المجتمع العرقي من أحفاد المكسيكيين الذين سكنوا الأراضي التي ألحقت

---

(١) Harvard Encyclopedia of American Ethnic Groups. Cambridge (Mass.); London, 1980, p. 58. من القبائل الكبيرة: نافاجو المنتشرة في المناطق الصحراوية في ولايات آريزونا، يوتا، ونيومكسيكو؛ الأباتشي المنتشرة في فورت أباتشي وسان كارلوس ولاية أرينا؛ شيروكي المتمركزة في ولايات كارولينا الشمالية وأوكلاهوما؛ سيمينولفي فلوريدا وأوكلاهوما؛ قبائل اتحاد الإيروكوا المنتشرة في مناطق تسع مناطق ولايات نيو مكسيكو، أوكلاهوما، ويسكانسن وغيرها. أنظر الأعراق والشعوب. موسكو، ١٩٨٢، إصدار ١٢، ص ٢٢٨. في المناطق حيث المنازل المتداعية والمتهدمة يوجد عمليا صندوق صندوق سكني للحالات الطارئة، لا توجد هنا إمكانات إيجاد عمل، نقص في المدارس، وسائط النقل مستوصفات طبية والأمراض المنتشرة.

(٢) *Freidel F.,, Brinkley A.* America in the Twentieth Century. N. Y., 1982, p. 482.

(٣) Statistical Abstract of the United States, 1985, p. 17.

بالولايات المتحدة بعد الحرب مع المكسيك عام ١٨٤٦ – ١٨٤٨ والمهاجرين من المكسيك، الذين قدموا إلى الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين والمستمرين بالقدوم. ويعيش الأمريكيون من الأصول المكسيكية بشكل أساسي في الولايات الجنوبية الغربية بشكل خاص نيومكسيكو، أريزونا، تكساس، كاليفورنيا وكولورادو.

وتشكل المجموعة الأخرى الناطقة بالإسبانية – البورتوريكية – بحسب إحصائيات ١٩٨٠ – ١,٨ مليون نسمة[١]. ومع أن جزيرة بورتوريكو حصلت على حالة وضع الدولة السياسية الرسمي **(**في الواقع مازالت ملحقة استعمارياً بالولايات المتحدة**)**، فإن البورتوريكيين يعدُّون مواطنين أمريكيين، على الرغم من أنهم يصنفون من بين الفئات السكانية الأكثر اضطهاداً. يتركز القسم الأساسي من البورتوريكيين في مدينة نيويورك **(**أكثر من ٥٠%**)** وتشيكاغو وكثيرون منهم يعيشون في ولايات نيوجرسي، كاليفورنيا وكونيكتيكوت وماساسوسيتش وأوهايو وغيرها.

يشكل المكون العرقي المهاجر من آسيا وجزر المحيط الهادي ٣,٥ مليون نسمة[٢] بما فيهم الصينيون – ٨٠٠ ألف، الفيليبين ٧٧٤,٧ ألفاً اليابانيون ٧٠١ ألف، الكوريين ٣٥٤,٦ ألفاً وغيرهم[٣].

(١**)** Immigration: New Americans, Old Questions. N. Y., 1981, p. 2.

(٢**)** Statistical Abstract of the United States, 1985, p. 17.

(٣**)** Sstatistical Abstract of the United States, 1982—83. Wash., 1982, p. 32. 69 كانت العلوم الأكاديمية الأمريكية، التي كانت تتجاهل إلى عهد قريب مشكلة العلاقات العرقية البينية، مكرهة على الاعتراف بأن النموذج الشوفيني للأمركة والذي كان على المجموعات المهاجرة أن تتفهم مبادىء سيادة العرق الأنجلو - ساكسوني، قد فشل. أنظر : *Polenberg R.* One Nation Divisible. Class, Race, and Ethnicity in the United States since 1938. N. Y., 1980, p. 246.

اكتسبت المسألة القومية، كما هو معروف، في الولايات المتحدة صفةً حادةً بشكل خاص في سنوات ما بعد الحرب، واشتد نضال الأقليات القومية من أجل الحقوق المدنية نتيجة تفاقم التناقضات الاجتماعية. فالأسباب التي أيقظت وعيها الذاتي هي نفسها التي كانت لدى الأمريكيين السود. وطالب ممثلو الأقليات القومية الأخرى في الولايات المتحدة برفع مكانتهم الاجتماعية والسياسية رافضين التسليم بوضع المواطنين من الدرجة الثانية وحتى الثالثة[1]. بدأت في الخمسينيات والستينيات، وفي ظل ظروف صعود حركة الأمريكيين السود، حركة الهنود التي تكتسب زخماً قوياً بسبب اتخاذ الكونغرس التشريع بشأن إعادة توطين الهنود في المدن بهدف القضاء على المستوطنات وإنهائها (رفضت الحكومة الاتحادية جميع التزاماتها تجاه الهنود)[2]. وطالب سكان أمريكا الأصليون في خطاباتهم مراعاة الاتفاقيات الخاصة بحقوقهم التي تحدد أراضيهم ومواردهم الطبيعية التي وُقِّعت في القرن التاسع عشر والعشرين بين حكومة الولايات المتحدة والقبائل الهندية والتعويض عن الأراضي التي احتلها البيض عنوة بشكل غير قانوني والاعتراف بحق تقرير المصير.. إلخ...

اتسعت أيضاً الحركة من أجل مساواة الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية بين المواطنين الناطقين بالإسبانية من الأصول المكسيكية المطالبين بالاستماع إليهم ورؤيتهم في الولايات المتحدة، وأن يشعروا بوجودهم[3]. والمهم

---

(١) يتلخص جوهر الأمركة التجنيس القسري للشعوب التي لا تنتمي إلى العرق الأنجلو- ساكسوني وفي تدمير إرثهم الروحي وثقافتهم.

(٢) أنظر المزيد: سياسة الدولة وتفاقم التناقضات القومية في دول رأي المال. كييف، ١٩٨١، المصير التاريخي للهنود الأمريكيين. موسكو ، ١٩٨٥.

(٣) Immigration: New Americans, Old Questions, p. 3.

بالنسبة للسكان من الأصول المكسيكية المطالب المرتبطة بتأمين العمل والضمان الصحي والتعليم. ووضعت في الخطة الأولى المشكلات الاقتصادية. وفسر ذلك بأن البطالة وسط الملونين في جنوب غرب البلاد خلال الستينيات كانت أعلى بمقدار الضعف عما هي بين البيض[١]. وكان حوالي ٨٠% من المكسيكيين يقومون بالأعمال المجهدة القاسية وبأجور متدنية، وهدف نهوض حركة الأمريكيين من الأصول المكسيكية إلى المحافظة على تقاليدهم المميزة وثقافتهم[٢].

أصبح شعار النضال ضد انعدام حقوقهم السياسية يكتسب أهمية كبيرة من بين العوامل التي أدت إلى نمو احتجاج المكسيكيين. وأوضح تقرير لجنة الحقوق المدنية في عام ١٩٦٨ أن مشاركة الأمريكيين من الأصول المكسيكية في الحياة السياسية للبلاد كانت في أدنى مستوى. وكان عدد ممثليهم في الكونغرس وفي الأجهزة التشريعية في الولايات الجنوبية باستثناء ولاية نيومكسيكو، قليلاً، وأما في ولاية كاليفورنيا فكان معدوماً.

لم يكن وضع الأمريكيين الناطقين بالإسبانية أفضل حالاً. وتدل معطيات إحصائيات ١٩٦٠ أن البورتوريكيين كانوا في الدرجة الدنيا من السلّم الاجتماعي. ففي نيويورك حيث العدد الأكبر من البورتوريكيين، فإن مستوى البطالة بينهم عالياً جداً، وكذلك الهوّة كانت كبيرة في أجور العمل.

---

(١) The Mexican American. A Paper Prepared for the US Commission on Civil Rights. 1968. Wash., 1969, p. 38.

(٢) شارك الأمريكيون من الأصول المكسيكية في الستينيات في حركة الاحتجاج وأطلقوا على أنفسهم اسم تشيكانوس. أصبح هذا المصطلح يفقد لونه. وتستخدم هاتين التسميتين تشيكانو والأمريكيين المكسيكيين في الأدب الأمريكي الحالي كمرادفات. أنظر: Harvard Encyclopedia of Ame-rican Ethnic Groups, p. 697.

فقد كان متوسط الدخل السنوي لعائلة بورتوريكية أقل بمقدار الضعف عن دخل العائلة البيضاء الناطقة بالإنكليزية. وبلغ عدد البالغين بينهم الذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية أكثر من النصف[1]. وسكن غالبية البورتوريكيين الأحياء الفقيرة في المدن. وليس عجباً أن يتصاعد كفاح البورتوريكيين من أجل المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منذ منتصف الستينيات، وتقاطع هذا الكفاح مع النضال من أجل استقلال بورتوريكو.

أجبرت حركة الأقليات القومية التي تدعمها الحركات الجماهيرية القوى الديمقراطية العاملة على اتخاذ عدد من التدابير بهدف تخفيف حدة المشكلة العرقية – القومية. وتم منح الأقليات القومية في عدد من الولايات- بموجب القوانين المتخذة - حق المشاركة في الانتخابات ومنع التمييز عند قبول العمل والتمييز في المؤسسات التعليمية. وأكد ممثلو المجتمعات الهندية على حدوث تغييرات محدودة باتجاه الأفضل. ولكن الحقائق تشهد بما لا يقبل الجدل أن هذه التحسينات لم تنعكس على غالبية السكان الأصليين في أمريكا[2]، وبقوا فائضين عن الحاجة في بلادهم.

استمرت سياسة الاضطهاد والإذلال والتمييز حتى تجاه الأقليات القومية الأخرى، وأدى تفاقم الأزمة الاقتصادية في السبعينيات إلى تدهور أعضائها. تزايدت التدابير التمييزية تجاه الأقليات القومية في الحصول على التعليم، وتوضحت بشكل أكثر مشكلة فصل السكن[3].

(١) The Mexican American. A New Focus on Opportunity. Testimony Presented at the Cabinet Committee Hearing on Mexican American Affairs. Al Paso (Tex.), 1967,p. 163.

(٢) اسمح لي أن أصبح إنسانا حراً: التاريخ الوثائقي للمقاومة الهندية. موسكو، ١٩٨٤، ص ١٧٦.

(٣) الأقليات القومية والمهاجرون في العالم الرأسمالي الحديث. كييف، ١٩٨٤، ص ١١٠.

أصبح الهنود الأمريكيون في نهاية العقد المجموعة الأكثر حرماناً من الناحية الاقتصادية، وبالتالي فإن نسبة البطالة بينهم كانت الأعلى. وتؤكد الإحصائيات الرسمية على أن دخل ٦٥% من السكان الهنود في ولايات أريزونا ويوتا أقل من مستوى الفقر الرسمي. وكان ٧٥ % من السكان الأصليين الأمريكيين يعانون من نقص في الغذاء ومن الأمراض المرتبطة بذلك. وبلغ متوسط عمر الهندي ٤٣ عاماً، وأما في ألاسكا وأريزونا – ٣٣, ٦ عاماً[1]. واحتل السكان الأصليين في أمريكا المرتبة الأخيرة في طول العمر، وأما في عدد وفيات الأطفال فالمرتبة الأولى في الولايات المتحدة.

أصبح الصراع من أجل البقاء في السبعينيات يشكل أولوية بالنسبة لكامل حركة الهنود المنظمة. فقد تزايد نمو نشاط التنظيمات الهندية، وثار أعضاء حركة الهنود الأمريكيين في شباط ١٩٧٣ ضد الانتهاك الساخر للحريات المدنية الأساسية وحقوق الإنسان في قرية «ويند – ني» في مقاطعة باين بيج، داكوتا الجنوبية، حيث أكثر من نصف السكان القادرين على العمل كانوا بلا عمل لمدة طويلة. وانضم إليهم هنود مقاطعات ولايات نبراسكا، داكوتا الشمالية، مونتانا، كانزاس وأوكلاهوما. أعلن المتمردون بعد احتلالهم «ويند – ني» استقلالها عن الولايات المتحدة. وطالبوا بالتقصي الفوري من مجلس الشيوخ عن نشاط المكتب المتخصص بشؤون الهنود وخرق الاتفاقيات الموقعة من بل حكومة الولايات المتحدة مع قبائل الهنود وتبديل قيادة مقاطعة باين بيج المتورطة في العديد من إساءات استخدام السلطة والفساد.

---

(١) موسكو، ١٩٧٤، ص ٤٨. مايير و. الأمريكيون الأصليون: حركة مقاومة الهنود الجديدة.

زجت الحكومة الأمريكية بالمئات من عناصر الشرطة ضد الهنود المتمردين واستخدمت العربات المدرعة والرشاشات وغيرها من العتاد العسكري. رفع الحصار عن ويند – ني فقط في أيار ١٩٧٣ بعد وعود السلطة الاتحادية بتقصي وضع الهنود في المقاطعة. واعتقل الكثيرون من المناضلين الهنود من أجل الحقوق المدنية وتعرضوا للضرب والتعذيب(١). ونظمت حركة الهنود الأمريكيين في عام ١٩٧٨ أكبر مسيرة احتجاج للهنود في تاريخ الولايات المتحدة – المسيرة إلى واشنطن، حيث طالب المشاركون فيها منحهم الحقوق المكافئة والإمكانات في المجتمع الأمريكي.

تلقت كذلك تلك المنظمات السياسية – الجماهيرية مثل المجلس الوطني للهنود الأمريكيين، الرابطة الوطنية لممثلي القبائل، الأمريكيون من أجل تكافؤ الفرص للهنود وغيرهم، إضافة إلى الدعم والتأثير الواسع النطاق وسط السكان الهنود وحركة الهنود الأمريكيين. تلخص هدف هذه التنظيمات في تحقيق تعزيز أجهزة الإدارة المحلية للقبائل والتحسين في نظام التعليم وزيادة تمويل البناء في المستوطنات الهندية.

تسمح الحقائق بالحديث عن التمييز المتنامي تجاه المواطنين الناطقين بالإسبانية من الأصول المكسيكية. وحسب بيانات الإحصائيات الأمريكية في عام ١٩٧٩ فإن الفرق بين متوسط دخل عائلة ناطقة بالإسبانية من أصول مكسيكية وأصول غير إسبانية يشكل ٥٠٧٧ دولار. وبالمقارنة مع عام ١٩٦٩ (٢٥٢٣ دولار) فإن الفرق لم ينخفض وإنما تزايد(٢). فقد ارتبط

---

(١) يو. صراع الهنود - الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٣، رقم ٦ ص ٦٦ - ٦٨.. أنظر المزيد: أفيركييف.

(٢) The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 1981, Mar., vol. 454, p. 118.

التمييز المستمر في مجال التعليم بالكامل بانخفاض الوضع الاجتماعي لمعظم الأمريكيين – المكسيكان، وتبين بيانات عام ١٩٧٠ أن ٢٨,٥% من الأمريكيين من أصول إسبانية حصلوا على تعليم دون الصف الخامس و١,١٥% من السود الأمريكيين والبيض ٢,٤ % -[١]. ويشكل التفاوت بين الأمريكيين من الأصول المكسيكية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية سبباً لنهوض حركة المكسيكان الأمريكان الجماهيرية في السبعينيات، ولم يطالبوا فقط بإزالة أكثر ظواهر اللامساواة، كما في الستينيات، وإنما اتخاذ منظومة عريضة من التدابير الموجهة لتجاوز الهوّة بين وضع الأمريكيين من أصول مكسيكية والأمريكيين البيض الناطقين بالإنكليزية. واستخدمت مختلف أشكال النشاط: الصراع البرلماني وغير البرلماني الاقتصادي والسياسي والتحركات الجماهيرية واللوبي في الأجهزة التشريعية[٢].

بقيت الدرجة العالية من الاستغلال الاقتصادي والظروف السكنية والبطالة نموذجية في نهاية السبعينيات حتى بالنسبة للأمريكيين من أصول بورتوريكية. وكان دخل العائلات البوتوريكية دون مستوى الفقر المحدد في البلاد، وبلغت نسبة العاملين من الشباب في عام ١٩٧٧ -٢١% فقط[٣]. كذلك فقد نظم البورتوريكيون إضرابات ومظاهرات سلمية من أجل حقوقهم..

تزايد ضغط الشرطة تجاه ممثلي الأقليات القومية، وأصبح الإرهاب والعنف الأسلوب المستخدم على نطاق واسع في جميع بؤر المقاومة، وهكذا فقد قتل في مقاطعة باين بيج خلال ثلاث سنوات ٦٦ مشاركاً في حركة الهنود

---

(١) Statistical Abstract of the United States, 1978. Wash., 1978, p. 144.

(٢) حركات الاحتجاج الاجتماعية الجماهيرية في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧٨، ص ١٥٥.

(٣) The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 1981, Mar., vol. 454, p. 103.

الأمريكيين[1]. وبلغ عدد المعتقلين ٣٣%من السكان الأصليين في ولاية مونتانا الذين يشكلون ٣,٧% من مجموع السكان الكلي وفي مينوسيتا ٤,٠% و٥,١٢% على التوالي وداكوتا الشمالية ٠٥,٠% و ٥,١٧%[2]. وأصبح كل من ليناردبيلتير، وينيس بينكس، ريتشارد موهوك وغيرهم من نشطاء حركة الهنود الأمريكيين كانوا ضحايا التعسف، وسجنوا وراء القضبان، وحوكموا لسنوات طويلة بناء على تهم مفبركة. وأصبحت الحركة من أجل إطلاق سراح بيلتير وغيره من المعتقلين السياسيين في السجون الأمريكية صفة ملازمة للمرحلة الراهنة من صراع القوى الديمقراطية في الولايات المتحدة.

أظهرت الرأسمالية الأمريكية عدم قدرتها على معالجة المسألة القومية[3]. واستمر نضال الأقليات القومية في الولايات المتحدة من أجل المساواة في الحقوق، وكشف النضال الديمقراطي العام من خلال طابعه الموضوعي جميع نقاط التلاقي المشتركة مع نضال الطبقة العاملة الأمريكية ومع الحركات البديلة الجماعية الموجودة في معارضة نهج السياسة الخارجية والداخلية لواشنطن.

تعرضت ديناميكية الحركات الديمقراطية الجماهيرية للتغيير بعد هزيمة العدوان الأمريكي في فيتنام. وفي ظروف المرحلة الجديدة من التطور الاجتماعي – السياسي في البلاد الذي لوحظ بالنمو التدريجي للتوجهات المحافظة وبتحويل اهتمام المجتمع إلى حل المشكلات الاقتصادية الداخلية. ويمكن القول أنه جرت إعادة التقييم التقليدية التي لا مفر منها للولايات المتحدة لشعارات الحالات التنظيمية، وتبدل المكون الاجتماعي والتواصل

---

(١) البرافدا. ١٩٨٥، ١٥ تشرين الأول.

(٢) كوريونوف ف.غ. مرجع سابق، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٣) *Hall G.* A New Moment in the Struggle for Equality and Against Racism.— Political Affairs, 1985, Aug., p. 26.

الجغرافي وغالباً المضمون السياسي لهذه الحركات. فقد اكتسبت طابعاً متنوعاً، يتناسب ظاهرياً في بعض الأحيان مع الممارسة المضادة المتمثلة في ممارسة الضغط السياسي بالكامل مع النقد شبه القانوني للطبقات العليا، على الرغم من أنها كانت موجهة ضد الرجعية الامبريالية.

استمر تطور الحركة المناهضة للحرب في المناخ السياسي المتغير الذي يتعارض مع توجه القوى التقدمية. بقيت الثوابت الأولية – معارضة سياسة المغامرات العسكرية والقضاء على خطر الكارثة النووية – كما كانت عليه في السابق. غير أنه جرت إعادة تموضع اللهجات وشنت حملة هادفة منظمة للقوى اليمينية، تخويف الأمريكيين من الخطر العسكري السوفييتي، وخطر وجود فجوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لصالح الأخير وتجاه الأسلحة النووية والعادية. ويمثل اليمينيون بشكل زائف ظهور الصراعات الإقليمية والمقاومة المتزايدة للشعوب لسياسة الامبريالية في مختلف أنحاء الكوكب.

لم تطو الحركة المناهضة للحرب أعلامها بمعاناتها من تأثير الوضع النفسي الجديد الذي تميز بهجوم الشوفونية المسلحة، وأصبح شعارها الرئيس تحقيق نزع حقيقي للأسلحة النووية بالدرجة الأولى وتقليص البرامج العسكرية والنفقات الحربية بهدف إعادة توزيع الموارد وزيادة مخصصات الاحتياجات الاجتماعية العامة. وطرح عدد من المنظمات النقابية العمالية والنسائية والدينية والمناهضة للحرب في عام ١٩٧٦ بزعامة رابطة خصوم الحرب فكرة الحملة القارية لنزع الأسلحة وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي انطلق مسارها من «فان كوفر» وحتى واشنطن. وحصلت مطالب مشاركي المسيرة التي بدأت في كانون الثاني ١٩٧٦ واستكملت في تشرين الأول من العام نفسه بدعم جماهيري كبير. فقد

كانت تلك المطالب قريبة من كل من رأى ضرورة إعادة النظر لصالح تخصيص الاعتمادات على الأهداف الاجتماعية وخلق أماكن عمل جديدة، وتحسين التعليم وغيرها. وتشهد المؤتمرات والاستفتاءات في عدد من الدول على شعبية هذه الفكرة(١).

اكتسبت الخطابات دعمها من جانب مجموعة جديدة من زعماء الحركة العمالية المنظمة أهمية خاصة، وأظهر أولئك الذين أصبحوا في قيادة الجمعيات النقابية العمالية الكبيرة لتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية اهتمامهم في تغيير نهج السياسة الخارجية للاتحاد وجعله أقرب إلى الحركة المناهضة للحرب التي تطابقت شعاراتها بإعادة النظر في الأولويات الوطنية. من وجهة نظر زيادة المساعدات لمناطق الفقر والتحسين الجذري لموضوع التدريب المهني والصراع مع إغلاق المنشآت –مع البرنامج الاقتصادي للنقابات العمالية. نشأت من هذا التقارب ظاهرة «تحالف العمل» التي وحدت على المستوى المحلي النقابات العمالية والحركة الديمقراطية العامة من أجل السلام والتي كان هدفها طرح مصالح أولئك الذين طالبوا بالاعتراف بوحدة النضال من أجل نزع الأسلحة والنضال من أجل التقدم الاجتماعي(٢).

تعدّ المشاركة الفعالة للنساء إحدى أهم خصائص الحركة الديمقراطية العامة في النصف الثاني من السبعينات، ولعب التناقض المتفاقم دوراً هاماً في إطلاق هذه العملية طيلة السنوات التي تلت الحرب بين حركة النساء المنتشرة على نطاق واسع في النشاط الإنتاجي والاجتماعي ووضعهم الظالم غير المتكافئ

---

(١) *Wittner L. S.* Rebels Against War. The American Peace Movement 1933—1983. Philadelphia, 1984, p. 293

(٢) Political Affairs, 1985, May, p. 19.

في جميع مستويات الحياة الاجتماعية، وبدأت هذه الفئة من السكان في الولايات المتحدة، مع مرور الزمن، تشعر بشكل أقوى بعملية حرمان العمال المتزايد اجتماعياً. إن عدم وجود حماية قانونية متطورة للأمومة والطفولة في الولايات المتحدة، واستحقاقات الأمومة والولادة مع تدهور الوضع الاقتصادي والتغيرات الهيكلية الحادة جعلتهن عرضة للخطر أكثر من غيرهم[1].

انعكس الوضع غير المتكافئ للنساء في المجتمع الأمريكي على التمثيل غير المتناسب في الأجهزة الانتخابية في جميع المستويات. ففي منتصف السبعينيات كانت النساء يشكلن ٥٣% من مجموع سكان البلاد، التي لها الحق في التصويت، ولكنهن شغلن عدداً قليلاً متواضعاً في المكاتب الانتخابية بما فيها الكونغرس الاتحادي. وبلغت نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب في بداية الثمانينات فقط ٥% من مجموع النساء، اثنتان في مجلس الشيوخ (من أصل ١٠٠ عضو فيه). وأما حصتهن في المكاتب الانتخابية المحلية والولايات فبلغن ١٠% فقط.

تعدّ الحقيقة المخزية لتمييزهم بالدرجة الأولى في مجال علاقات العمل وكذلك التعليم والضمان الاجتماعي الدافع القوي والمباشر الذي أجبر النساء في الولايات المتحدة على الانتفاض من أجل حقوقهن. ويجب التنويه هنا أن نسبة النساء العاملات اللواتي يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لا تزيد عن ٦ –

---

(١) حفز التقدم العلمي التكنولوجي من جهة والأمن الاقتصادي من جهة أخرى الحاجة إلى استخدام العمل النسايي. وتزايد تدفق النساء نتيجة لذلك إلى مجال الإنتاج الاجتماعي. وبلغت نسبة النساء العاملات في منتصف السبعينات ٤٦% من مجموع النساء. أنظر: Political Affairs, 1978, Mar., p. 18 في بداية الثمانينات ٤٣% من مجموع القوة العاملة (١٨% في عام ١٩٥٠).. وشكل العنصر النسائي وانضم إلى جيش العمل ٦٠ امرأة من بين كل ١٠٠ شخص. أنظر: Political Affairs» 1984, Apr., p. 15.

٨ أسابيع بعد الولادة من بين جميع العاملات في الولايات المتحدة ٤٠% فقط[١]. واعترفت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ فقد بعدم شرعية التطبيق غير الدستوري لرفض قبول النساء اللواتي يربين أطفالاً صغاراً.

إن ممارسة التمييز حسب العادة والمستمر في كثير من الحالات بالقانون نفسه وتدهور وضع العمالة والذي ضرب، إضافة إلى الأقليات القومية والشباب، بشكل أقوى العاملات الأمريكيات ومعرفة خطورة الزيادة الحادة في أعباء النفقات الحربية على حساب تخفيض البرامج الاجتماعية، كل ذلك ساعد على نهوض جديد للحركة النسائية. واعتمد هذا النهوض على التبدلات في التكوين الاجتماعي للحركة النسائية، التي أصبحت أكثر ديمقراطيةً وشعبيةً بسبب انضمام العاملات في الصناعة ومجال الخدمات، والنساء من مختلف المهن والأصول القومية. كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» في ١٥ تموز ١٩٧٧: إن الحركة النسوية بالنسبة للكثير من النساء كانت تمثل ميداناً لنشاط النجمات بشكل استثنائي – اللواتي تألقن بالجمال واشتهرن وحققن وضعاً عالياً في مجتمع النساء، اللواتي ارتفعن فوق مستوى عاملات البيوت والأعمال المكتبية... وأصبحت النساء الآن – ربات بيوت، نساء – ذات الياقات الزرقاء، النساء اللواتي يمثلن الأقليات القومية ويظهرن على خشبة المسرح التي كانت حصراً على المشاهير.

أعطى عام ١٩٧٥ الذي أعلنته منظمة الأمم المتحدة «عام المرأة العالمي» دافعاً قوياً لإنشاء الحركة الجماهيرية المنظمة للنساء الأمريكيات، وتوسيع نطاق أعمالها وإغناء ترسانة ووسائل وأساليب وشعارات الصراع من أجل الدفاع عن

(١) Political Affairs, 1984, Apr., p. 7, 17—19.

المساواة والحقوق. ولعبت منظمة النساء الوطنية دورا هاما في هذه العملية. فقد جسد شعار الاعتراف بمساواة النساء على شكل مطلب إلى الكونغرس لاتخاذ تعديل الدستور (تعديل الحقوق المتساوية للنساء). ذلك الأمر العام والذي وحد هذه الحركة من حيث تكوينها الاجتماعي. وعقد في تشرين الأول عام ١٩٧٧ المؤتمر الوطني الأول للنساء في الولايات المتحدة في هيوستن، وصوتت ألفان من النساء الأعضاء اللواتي شاركن في المؤتمر بإجماع نادر على الخطة الوطنية للعمل مؤلفة من ٢٥٥ بنداً بما فيها مادة القضاء على أشكال التمييز التي تمارس بحق النساء من الأقليات القومية(١). وتم رفض هذا البرنامج في أثناء الممارسة السياسية في عشرات مشاريع القوانين والقرارات المقدمة إلى الكونغرس والتي تنص على تحسين جزئي في وضع النساء الاجتماعي –الاقتصادي.

استطاعت الحركة النسائية التحررية تحقيق نتائج محددة فقط وذلك بغض النظر عن أبعادها الكبيرة. وتم رفض برنامج الإصلاحات الذي قدمته الحركة عامة من الجهود الموحدة لتحالفات رجال الأعمال ولوبيتها ومشرعيها البرجوازيين. وبقي التعديل الخاص بمساواة حقوق النساء أيضاً مجرد تمنيات طيبة لا أكثر(٢) والتي رفضها الكونغرس لاحقاً في عام ١٩٨٢، على الرغم من أن الكفاح لأجل اتخاذه ترك أثره ولم ينته بعد.

شكل الصعود إلى مستوى جديد من الوعي السياسي والمدني للمشاركين في الحركة إحدى أهم النتائج المرتبطة بالنمو السريع للحركة من أجل مساواة المرأة في النصف الثاني من السبعينيات، وانعكس هذا بشكل

---

(١) Ibid., 1978, Mar., p. 21.

(٢) Ibid., 1984, Apr., p. 4.

أكثر وضوحاً في الدور النشيط للمنظمات النسائية في الحركة الوطنية المناهضة للأسلحة النووية التي انطلقت في عام ١٩٧٧، ومع ذلك فقد كان لمسألة النساء في هذه الحركة طابعها ولونها الخاص.

إن حملة العصيان المدني وأعمال اللاعنف على شكل تنظيم معسكرات السلام بالقرب من مناطق انتشار القواعد والمنشآت الحربية التي تنتج الأسلحة النووية ومطالب إقامة السيطرة على المحطات الكهربائية الذرية لصالح حماية السكان والبيئة كل هذا قرّب المسافة بين الحركة المناهضة للأسلحة النووية وحركة أنصار حماية البيئة، وبالتالي توسعت الجبهة المشتركة للنضال ضد خطر عسكرة التفكير الكاملة التي يفرضها المجمّع الصناعي الحربي وآلته الإعلامية على الجماهير الواسعة من السكان. وكان لتنظيم الأعمال الكبيرة المناهضة للحرب بحسب طابعها، وضمن إطار حركة واسعة النطاق مناهضة للنووي والتي انطلقت مبادرتها من قبل النساء وأنصار حماية البيئة، والعديد من الطبقات والجماعات المؤثرة من السكان – العلماء والأطباء، وخَدَمة الكنائس والعاملون في قطاع الفنون – أثراً كبيراً في الانضمام إلى الصراع ضد تهديد الكارثة النووية. وأصبح هذا الاتجاه بحلول نهاية السبعينيات أكثر وضوحاً.

أدى انخفاض مستوى المعيشة للعمال في الولايات المتحدة، تفاقم مشاكل البيئة، وسعي الاحتكارات بجميع الوسائل للحصول على أقصى الأرباح الإضافية، سياسة الإبادة الجماعية الاقتصادية الوحشية تجاه قطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة[1]، والمزارع، وأخيراً، وتدهور ووضع المواطنين المسنين،

---

(١) أفلست في السبعينات فقط ٣ - ٤,٥ آلاف مؤسسة تجارية بالمفرّق بسبب عدم تحملها منافسة الاحتكارات، وفي تجارة الجملة - ٠,٨ - ١,١ ألف ، وفي الخدمات الأخرى ١

والمتقاعدين - كل ذلك أدى إلى ظهور مظاهر الاحتجاج الاجتماعي بشكل متقطع من جانب الجماعات المتخصصة وطبقات السكان التي انتُهِكَت مصالحها برفض حكومة كارتر تنفيذ وعود ١٩٧٦ وبتفاقم الصعوبات الاقتصادية الداخلية(١).

عكس نهوض حركة المستهلكين (الاستهلاكية) وكذلك الخطابات المتكررة لأصحاب المزارع بقيادة (حركة أصحاب المزارع) بحسب وجهة نظرها مرحلة جديدة في تطور الصراعات الاجتماعية في البلاد وإزاحة محاورها بشكل محدود باتجاه المشكلات الداخلية وإشراك الطبقات الهامشية فيها، التي غالباً ما تدرك مصالحها الحقيقية وبشكل غامض والتي حددت أهدافاً محلية محدودة. وشكل انبعاث الأوهام تجاه إمكانات البرجوازية الإصلاحية وكذلك تعزيز تأثير المبدأ المحافظ في علم النفس الاجتماعي حالة أصبحت فيها الحركات الجماهيرية الهادفة خارج البرلمان أكثر صعوبة وأقل إنتاجية. ونتيجة لذلك فإن مركز ثقل نشاط الحركات الديمقراطية كان ينتقل في الغالب إلى مجال عمل البرلمان والجدل الإيديولوجي.

- ١,٥ ألف. أنظر: مجال الخدمات في الولايات المتحدة: الظواهر الجديدة والتحولات الهيكلية / تحرير ف.م. أوسوسكين، ل.س. ديميدوفايا. موسكو، ١٩٨٥، ص ٣٧.

(١) ارتفعت أسعار شراء المنتجات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٢ المملوكة للمزارعين بنسبة ٣٥,٧% وعلى السلع الصناعية بمقدار ٢ - ٢،٥ ضعفاً. وازدادت بحدة أسعار القروض البنكية . فقد بلغت مداخيل المزارعين الحقيقية فقط في عام ١٩٨٢ ¼ مستوى عام ١٩٧٣ وأما الدين فقد تضاعف. وأفلس خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ١٢١ شركة زراعية . أنظر: الرأسمالية الحديثة: الدليل الاقتصادي الاجتماعي / مسؤول التحرير ميليكوفسكي أ.غ.. موسكو، ١٩٨٥، ص ٢٤٦. بلغ تعداد المزارع في عام ١٩٥٠ في الولايات المتحدة ٥،٦٥ مليون مزرعة وأما في عام ١٩٧٩ ٢،٣٣ مليون مزرعة. أنظر : Washington Post, 1979, Dec. 29. .

ما هي الحصيلة النهائية العامة التي وصلت إليها الحركة الديمقراطية بحلول نهاية السبعينيات؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست سهلة بالتأكيد. يستحيل عدم تقييم الجهد الذي بذلته الحركة من أجل الحقوق المدنية والذي بنتيجته استطاع الأمريكيون الأفارقة الحصول على مساواة الحقوق الشكلية وذلك بالكفاح العنيف ضد العنصرية. ولكن المسافة كبيرة بين المساواة الشكلية وحتى مساواة النتائج، أي حتى المساواة الحقيقية في المجالات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية كما تبين لاحقاً. فالعنصرية لم تختف في أي مكان فحسب، بل كانت تنفذ هجمات مرتدة باستمرار وغالباً كان النصر حليفها. ولم يؤد ازدياد عدد السود في المكاتب الانتخابية منذ بداية السبعينيات (وخاصة على المستوى المحلي) تقريباً إلى تحسين الوضع الاقتصادي للسكان الزنوج. كانت هناك إنجازات مهمة في مكافحة التمييز العنصري في النقابات العمالية وغيرها من التنظيمات الجماهيرية الديمقراطية، ولكن الدور الريادي في حركة الزنوج انتقل من جديد إلى المجموعات المعتدلة – التحالف الوطني للمساعدة على تقدم السكان الملونين، رابطة المدينة الوطنية.

إن تراجع الحركة الطلابية الوطنية العامة – هذه القوة الاجتماعية المؤثرة في الستينيات – وتحديداً كما في حالة الحركة من أجل الحقوق المدنية، لا يمكن أن يحجب حقيقة أن التجربة السياسية التي اكتسبتها قد طُبِّقَت (أحياناً بشكل غير مباشر ولكن مسوّغة) في التيارات المتنوعة من أجل السياسة البديلة على نهج الأقلية الحاكمة في داخل البلاد وفي الساحة الدولية. إن الحركة الجديدة المناهضة للحرب في الولايات المتحدة التي لعبت دوراً مؤثراً وهاماً في الحياة الاجتماعية السياسية في الولايات المتحدة لا يفصلها جدار من الأحداث التي لعب فيها المتطرفون الشباب نشطاء الحقوق المدنية دوراً لا يمكن تجاوزه.

وكانت العلاقة والاستمرارية بينهم ظاهرية وواقعية. إلا أن الطليعة الشبابية في هيئة أعمال جماعية غير برلمانية تسببت في هزيمة القوى الديمقراطية، مما أدى إلى انخفاض درجة تأثيرها على الوضع السياسي.

٤ - الحزب الشيوعي الأمريكي (مرحلة جديدة من الصراع):

خلق نمو الصراع الإضرابي في النصف الأول من السبعينيات، وحركة الأعضاء العاديين في الاتحادات العمالية التي انطلقت على نطاق واسع، وتطور الحركات الديمقراطية الجماهيرية للحزب الشيوعي الأمريكي، إمكانية تعزيز تأثيره في الجماهير. وساعدت المشاركة الفعالة للحزب الشيوعي الأمريكي في تشكيل وعمل المنظمات الجماهيرية على نمو هيبته، ولوحظ هذا بشكل خاص في الاتحادات العمالية. ونشأت في المراكز الصناعية الأندية الحزبية، وأصبحت تصدر الصحف من قبل التنظيمات الشيوعية التي تشكلت في المصانع.

تفاقم الوضع السياسي الداخلي في البلاد خلال هذه الفترة بسبب فضيحة ووترغيت. وانضم الحزب الشيوعي إلى حركة المطالبة بالإقالة، واصفاً الوضع المترتب بالأكثر حرجاً خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأكد الحزب الشيوعي أن فضيحة ووتر غيت ظاهرة طبيعية للأزمة الحادة التي مر بها نظام الأعمال الاحتكاري الحكومي بأكمله، وجاء في بيان أصدره الحزب الشيوعي أن مهمة الشعب الرئيسة تكمن في فضح الفساد الذي انتشر إلى درجة لا يمكن السيطرة عليه وتعرية سلطة الاحتكارات والطغمة العسكرية والرئيس، الأمر الذي أدى إلى تدمير الدستور وقانون الحقوق، وقضى على استمرارية والتطلعات الديمقراطية لشعبنا[1].

---

(١) Daily World, 1973. Aug. 18.

فضح الحزب الشيوعي خصوم الانفراج، وحذر الحزب من أن عملية الانفراج تصطدم في الولايات المتحدة بصعوبات هائلة، وسبق أن كتبت الصحيفة الناطقة باسم الحزب الشيوعي الأمريكي في ربيع ١٩٧٤ «بوليتيكال أفيرس»: أن القوى التي هاجمت الانفراج كانت منقسمة لبعض الوقت...، والآن بدأت تتوحد من جديد... انطلقت الحملة المناهضة للانفراج، وإذا لم يقف الشعب ضد هذه الحملة فإنها قد تؤدي إلى إعادة السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى سكة «الحرب الباردة»[١].

ترافق تسييس الحركة العمالية في الولايات المتحدة مع تدني تأثير مناهضة الشيوعية في البيئة البروليتارية. ففي اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأمريكي الذي عقد في ٢٩ حزيران – ١ تموز أشار غ. هول إلى أن المشاعر المناهضة للشيوعية وسط العمال ذاهبة إلى الأفول.... يجب علينا دراسة هذه الظاهرة بدقة متناهية، فهي تفتح إمكانات جديدة للصراع من أجل زيادة المعارف الطبقية، ومن أجل المناقشة الواسعة لمسألة الاشتراكية طبعاً[٢].

كان الحزب الشيوعي يؤكد دائماً ضرورة الصراع من أجل الحركة النقابية القادرة باستمرار على الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة. والمثال الساطع على ذلك التحركات الجماهيرية للعمال في المراكز الضخمة في البلاد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٤ و٢٦ نيسان ١٩٧٥، إذ إنها كانت الأضخم في منتصف السبعينيات، وجرت الاجتماعات والمظاهرات التي شارك فيها الآلاف تحت شعار «العمل، السلام» ،«القضاء على البطالة». أصبح الشيوعيون جزءاً من اللجان التنظيمية المحلية، وشاركوا في الصفوف الأولى المتقدمة للمظاهرات،

---

(١) Political Affairs, 1974, Mar, p. 9.

(٢) World Magazine, 1974, July 20, p. M2.

وبدؤوا يظهرون ويتكلمون صراحة في الاجتماعات. وقيّم غ. هول عالياً نشاط الحزب الشيوعي في هذه الأيام. وكان ذلك خروجاً إلى الجماهير والاتصال المباشر معها.

عقد المؤتمر الـ ٢١ للحزب الشيوعي الأمريكي في الفترة ٢٦ – ٢٩ حزيران ١٩٧٥ في تشيكاغو. شارك في المؤتمر ٣٥٧ مندوباً بتصويت حاسم و٣٦ استشارياً من ٣٨ ولاية في البلاد. (تقريباً أكثر من ٤٠% مما في المؤتمر السابق). وحضر المؤتمر إضافة إلى ذلك ٤ ممثلين من الأحزاب الشقيقة و٢٥٧ ضيفاً من التنظيمات الأمريكية الاجتماعية والاتحادات العمالية[1]. فالتكوين الاجتماعي للمؤتمر كان الأكثر أهمية، إذ إن ٢٠% من المندوبين كانوا يمثلون عمال قطاعات الصناعة الأساسية: الحديد الصلب، صناعة السيارات، الفحم، اللاسلكية الإلكترونية، وسائط نقل السكك الحديدية وعمال الموانئ. أشارت مجلة «بوليتيكال أفيرس» إلى أن العامل الأكثر أهمية هو ظهور الوحدة الإيديولوجية الكاملة التي وضعت نهايةً للانقسام الذي أعاق عمل الحزب لسنوات طويلة[2]. توقف الأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي في التقرير الختامي للمؤتمر من خلال وصفه للوضع في البلاد، عند الصراع الجماهيري للعمال المنتشر بالدرجة الأولى لدى الحركة الإضرابية للطبقة العاملة، وشدد على الأهمية الكبيرة لانفراج التوتر الدولي وعلى نضال العمال الأمريكيين من أجل حقوقهم، فقد ساعد تطور الحركة الجماهيرية والصراع الإضرابي والسعي نحو السلام، التحركات باتجاه الانفراج في التوتر الدولي، على نمو المشاعر المناهضة للاحتكارات وسط الجماهير.

---

(١) Political Affairs, 1975, Sept., p. 26-27.

(٢) Ibid., Aug., p. 1.

ولكن غ. هول حذر من أن القوى الرجعية الساعية لإعادة زمن الماكارثية تعيد توحدها وتنتقل إلى الهجوم.

تم طرح موضوع أهمية النضال ضد الاحتكارات في المؤتمر من جديد. أعلن هول بهذا الخصوص أن مفهوم مكافحة الاحتكار ليس اختراعاً، إنه الحل الواقعي الوحيد الممكن لكيفية إنهاء هيمنة الاحتكارات(١). وشدد المؤتمر على الدور الرئيس للطبقة العاملة وقبل كل شيء فصائلها المنظمة، في قضية تشكيل تحالف مناهض للاحتكارات. وبالنظر إلى هذه المشكلة باعتبارها الرئيسة في تلك الفترة، فقد أشار المؤتمر إلى ضرورة اعتبارها الخطوات الأولى لتحقيق تشكيل تحالف يسار الوسط على الأرض الذي يمكن أن ينشأ على أساسه حزبٌ شعبيٌّ ثالثٌ جديدٌ(٢).

قيّم المؤتمر عالياً حركة الأعضاء العاديين في الاتحادات النقابية والدور الكبير المنظم الذي لعبه الحزب الشيوعي، مشيراً إلى أن الحركة ستصبح العامل الأهم في النضال ضد سياسة «التعاون الطبقي»، ومن أجل تحويل الاتحادات النقابية إلى سلاح حقيقي في الصراع الطبقي. وبالنظر إلى أن الأعضاء العاديين ليسوا فقط هم الذين تحركوا ضد سياسة التعاون الطبقي التي تنفذها قيادة تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية، وإنما بعض الشخصيات القيادية في الاتحادات النقابية الكبيرة، فإن الحزب الشيوعي الأمريكي طرح موضوع تحالف يسار الوسط الذي يجب أن يلعب الدور الرئيس في التحالف المستقبلي لمكافحة الاحتكارات. شدد المؤتمر الـ ٢١ للحزب الشيوعي على أهمية

---

(١)*Hall G.* The Crisis of US Capitalism and the Fight Back. N. Y., 1975, p. 70. 100 Ibid., p. 75

(٢)Daily World, 1975, June 30.

النضال الحاسم ضد العنصرية وشوفينية الدولة العظمى. واتخذ قراراً بالإجماع حول التمييز العنصري وأعمال القمع السياسي.

نظر المؤتمر الـ ٢١ للحزب الشيوعي الأمريكي في عدد من القضايا المتعلقة بالنشاط العملي للحزب، واتخذ قراراً بتطوير نسخة جديدة من برنامج الحزب الذي صادق عليه المؤتمر ١٩ في عام ١٩٦٩. اعتمد المؤتمر قرار خوض النضال من أجل السلام والانفراج في التوتر الدولي، والعمل بين النساء، والعمل من أجل مساواة السود الكاملة، ضد أعمال القمع العنصرية والسياسية، وحول المشاركة في الحملات الانتخابية. وتم إظهار الاهتمام الخاص بتزايد تعداد الحزب على حساب الطبقة العاملة بالدرجة الأولى.

أنهى المؤتمر أعماله باجتماع حاشد جرى في ٢٩ حزيران في القاعة الضخمة على المدرج العالمي، فقد حضر ما يزيد على ألفي شخص من المدن الأخرى. فهم لم يكونوا أعضاء في الحزب الشيوعي فقط، وإنما من خارج الحزب، ممثلي الاتحادات النقابية والشباب. خطب في هذا الاجتماع أعضاء قيادة الحزب: غ. هول، غ. وينستون، أ. ديفيس وغيرهم، وكذلك الشخصيات اللاحزبية والنقابية. شدد غ. هول على أن المؤتمر ٢١ يتميز بعمق وحدته التي عكست وحدة كامل الحزب بشكل عام. ولم تكن وحدة شكلية. كانت وحدة اعتمدت المبادئ الماركسية – اللينينية أساساً لها[1].

كان الحزب الشيوعي يكتسب القوة من مؤتمر إلى آخر، وتنمو وتتوسع شهرته وسلطته، وأصبح قادته ضيوفاً مرحب بهم في الجامعات والاتحادات النقابية، وكانت توجه أكثر الدعوات لكل من غ. هول و غ. وينستون. وأراد

(١) Daily World, 1975, June 30.

الجمهور معرفة موقف الحزب الشيوعي من جميع القضايا السياسية الداخلية وكذلك الخارجية، وأقرت جلسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأمريكي في بداية ١٩٧٦ قرار المشاركة من جديد في الحملة الانتخابية وترشيح غ، هول وجارفيز تاينر لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس على التوالي وأصبح الأخير رئيس منظمة الحزب الشيوعي في نيويورك.

تضمن البرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي الأمريكي تطبيق ٦ ساعات عمل يومي أو ٣٠ ساعة عمل في الأسبوع مع الحفاظ على أجور العمل السابقة، واتخاذ التدابير الفورية لتقليص البطالة والتخفيض الحاد في الميزانية العسكرية وزيادة النفقات على الاحتياجات الاجتماعية العامة وخاصة فيما يتعلق بمعالجة أزمة المدن. وأُعْلِنَتْ العنصرية – جريمة، وطرح مطلب القضاء على التمييز في الأجر على أساس العرق والجنسية. واقترح الحزب تحقيق دمقرطة النظام الضريبي وتأميم الطاقة الكهربائية ووضعها تحت السيطرة الديمقراطية، ودعا الحزب الشيوعي عمال الولايات المتحدة إلى دعم النضال التحرري للشعوب المضطهدة، وشن الحزب حملة – حسب هول وتاينر لحزب الأقلية ولكن بالبرنامج الذي يعكس تطلعات ومصالح الغالبية[١].

أظهرت الأحداث أن تأثير الحزب الشيوعي الأمريكي تزايداً سياسياً، وتم توقيع الالتماسات التي تطالب إدراج المرشحين من الحزب الشيوعي في قوائم الانتخابات ٥٠٠ ألف نسمة (٤٠٠ ألف في عام ١٩٧٢). وحصل الشيوعيون على حق المشاركة في الانتخابات في ١٩ ولاية وفي كولومبيا المنطقة الاتحادية. ولعب الحزب الشيوعي دوراً تنظيمياً ملحوظاً في النضالِ من أجل

(١) Political Affairs, 1976, Dec, p. 2.

المصالح المعشية للشعب والحقوق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلام والاشتراكية. وشارك أيضاً في الصراع الإضرابي للطبقة العاملة.

اعتمد الحزب الشيوعي على مقررات المؤتمر الـ ٢١ فيما يتعلق بحلف يسار الوسط في أثناء إعداد الخطوات العملية الموجهة لتعزيز وحدة جميع القوى المناهضة للاحتكارات. إن فكرة حلف يسار الوسط في الاتحادات كعنصر هام في التحالف المناهض للاحتكارات هي مبادرة حزبية بالدرجة الأولى، واكتمل تطورها بشكل أكبر في الفترة اللاحقة. وانطلق الحزب الشيوعي من أن وحدة القوى اليسارية والوسطية في الاتحادات يمكن تحقيقها فقط من خلال النضال المشترك ضد هجوم الاحتكارات على مصالح الطبقة العاملة، في العمل المشترك من أجل انخراط العمال غير المنظمين في النقابات العمالية، وفي التحركات ضد العنصرية، من أجل تخفيف حدة التوتر الدولية، من أجل تعزيز السلام في العالم كله، وتقليص النفقات الحربية ومن أجل توسيع التعاون بين الاتحادات النقابية للدول المختلفة. وشدد الحزب الشيوعي على أن ائتلاف اليسار الوسط لا يمكن أن يستمر من دون مشاركة الشيوعيين فيه، وفيما يتعلق بذلك فقد طرحت مهمة تحقيق استبعاد الأحكام التمييزية لمناهضة الشيوعية من النظام الداخلي لتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية وجميع النقابات في الولايات المتحدة التي تم تبنيها خلال الحرب الباردة.

تم وضع كل هذه الموضوعات في دائرة اهتمام المؤتمر الـ ٢٢ للحزب الشيوعي الذي عقد في ٢٢ –٢٦ آب ١٩٧٩ في ديترويت. وتوافق عقد المؤتمر مع الذكرى الستين لتأسيس الحزب الشيوعي الأمريكي. كان هذا أكبر مؤتمر

تمثيلي في تاريخ الحزب الشيوعي الأمريكي. شارك في المؤتمر ٤٠٠ مندوب قدموا من جميع الولايات في البلاد: العمال الصناعيون بشكل أساسي، وكذلك المزارعون وممثلو طبقة المثقفين. شارك أيضاً في أعمال المؤتمر ممثلي الاتجاهات المختلفة التي كانت موجودة في ذلك الحين في الحركة النقابية الأمريكية. وشارك أكثر من ١٤٠ من السود وممثلي الأقليات القومية الأخرى. وكان ثلث المشاركين تقريباً دون سن الثلاثين. وحضر المؤتمر لأول مرة وفود الأحزاب الشيوعية الشقيقة من أكثر من ٣٠ دولة وموفدو الحركات التربوية الوطنية، ورحب مندوبو المؤتمر بممثلي الحزب الشيوعي السوفييتي.

طُوِّرت الوثائق التي اعتمدها المؤتمر: القرار السياسي النهائي، برنامج الحزب الجديد - فكرة الائتلاف المناهض للاحتكارات، وعمقت مضمونه، واقترحت خطوات محددة لتجسيدها عملياً في الحياة العملية. أصبحت الحركة المناهضة للاحتكارات، كما ورد في الوثائق، أكثر اتساعاً بطابعها، وبدأت تتخذ وجهة أكثر دقة. فقد كانت موجهة ليس فقط ضد الاحتكارات، وإنما ضد رأسمالية الدولة الاحتكارية. وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة تحليل دور الطبقة العاملة في الائتلاف المعارض للاحتكارات وفي قوته الرئيسة(١).

تدهور الوضع الدولي منذ نهاية السبعينيات إلى حد كبير، وتوجهت إدارة كارتر التي وصلت إلى السلطة لزيادة التوتر وتصعيد العسكرة، وإلى سباق التسلح، وجنّد الحزب الشيوعي جميع القوى واستخدم الإمكانات كلها لإفشال خطط الهيمنة الإمبريالية الأمريكية وعدم السماح بتجسيد «الاستراتيجية الجديدة للحرب النووية» سيئة السمعة.

---

(١) The Struggle Ahead. Time for a Radical Change. Main Political Resolution of 22nd National Convention Communist Party, August 22-26, 1979. N. Y., 1979, p. 16.

لخص هول عشية انتخابات ١٩٨٠ في كلمته في برنستون ٢٧ أيلول البرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي الأمريكي الأحكام الأساسية فيه والذي اعتمده القرار السياسي للمؤتمر الـ ٢٢. أكد هول «أن الموضوع الرئيس، حلقة الوصل الأساسية، الذي يرتبط به حل جميع المشكلات الأخرى، والذي يمكن أن ترتبط حياتنا به –هو موضوع الحرب أو السلام». اقترح هول إجراء حوار وطني شامل وحقيقي حول موضوع الحرب أو السلام[١]. وأظهر الأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي خطورة السياسة التي تنتهجها الإدارة الأمريكية في سباق التسلح تحت ذريعة وهمية «الحماية من تهديد عسكري سوفييتي» لا وجود له.

جمع الحزب الشيوعي في أثناء الحملة الانتخابية أكثر من ٥٠٠ توقيع على لوائح حول انخراط مرشحي الحزب في القوائم الانتخابية، واستطاع الحصول على حق المشاركة في الانتخابات في ٢٥ ولاية، وقدم هذه المرة غ. هول لمنصب الرئيس وأنجيلا ديفيس لمنصب نائب الرئيس.

قطع الحزب الشيوعي، بحلول السبعينيات، طريقاً بطولياً طويلاً معقداً مليءً بالتجارب والنضال من أجل مصالح الجماهير الكادحة في الولايات المتحدة وضد الرجعية والاضطهاد الاجتماعي والتمييز العنصري. كان الشيوعيون يحافظون دائماً على ولائهم للماركسية اللينينية والوطنية الحقيقية والأممية الراسخة والروح العالية والمبدئية والصمود مع تعرضهم لأعمال القمع والهجمات المشينة. ولم يشهد تاريخ البلاد مناضلين حقيقيين مضحين بأنفسهم من أجل السلام والتعايش السلمي بين الشعوب أكثر من الحزب الذي قدم من بيئته جون ريد، تشارلز ريتينبيرغ، ويليام فوستر، غيس هول وهنري وينستون.

---

(١) *Hall G.* 1981. Mandate for Fight Back... N. Y.. 1981, p. 1.

٥- التحولات في الوعي الاجتماعي العام:

نظر الأدب والعلم البرجوازي إلى ركود حركات الاحتجاج الجماهيرية الاجتماعية وتزايد الاتجاهات المحافظة في الحياة السياسية للولايات المتحدة في السبعينيات كدليل على عودة علم النفس الاجتماعي إلى الطابع التقليدي. وغالبا ما تشابهت السبعينيات مع الخمسينيات في أن الأمريكيين عامة كانوا يركزون في هذا العقد على مصائرهم الشخصية والمصالح الفردية، إلا أن هذا التشابه كان سطحياً إلى حد كبير، وخرجت الولايات المتحدة من الستينيات بشكل مختلف عما كانت عليه.

أدى المستوى المنخفض في النشاط السياسي والتوجه إلى الحياة الخاصة في الخمسينيات إلى ظهور الكثير من المواقف السائدة حول تفوق نمط الحياة الأمريكي وعدم تشابه النظام الاجتماعي – السياسي المهيمن في هذه الفترة وجرت في المقابل في السبعينيات وعلى مستوى الوعي الجماهيري إعادة النظر في هذه الاعتبارات التقليدية وخاصة بعد تأثير هزيمة العدوان الأمريكي في جنوب شرق آسيا وفضيحة ووتر غيت. فقد تزايد العدد الإجمالي لأولئك الرافضين للأنظمة في البلاد والذين أبدوا عدم موافقتهم على المعاهد الاجتماعية القائمة – بدءاً من العائلة والمدرسة وحتى الكنيسة والنقابات والحكومة والنظام السياسي الحزبي – بحسب بعض المعطيات خلال عقد ونصف العقد (منتصف الستينيات ونهاية السبعينيات) بـ ٥,١ مرة تقريباً[١].

---

(١) Gallup Report, 1979—1983; Public Opinion, 1976—1983: *Gilmor R.* 5., *Lamb R. B*Political Alienation in Contemporary America. N. Y., 1975; Free Society and Planning: A Conversation on the Future of the Mixed Economy/Ed, by A. T. Sommers.

وأخذت الأسباب المادية لاستياء الجماهير تكتسب أهمية أكبر بحلول نهاية السبعينيات وتحت تأثير الأزمات الاقتصادية.

إنَّ الخلاف الداخلي والتناقض العميق في المشاعر الاجتماعية – تلك هي أكثر الخصائص التي تميز الوضع الروحي في البلاد في نهاية السبعينيات. وتوصل بالنتيجة عالمي الاجتماع س.م. ليبسيت وإ. لير إلى الخلاصة الشهيرة «الثقة في المصير الأمريكي في أن أمتنا تعدُّ النموذج الأمثل لبقية شعوب العالم وأن مستوى المعيشة والثقافة سيتطور باستمرار، وأننا سنحيا في مجتمع أكثر فعالية لزيادة وقت الفراغ والحد من العمل الشاق أصبحت تتلاشى تدريجياً[١]. وأيقظ البحث عن البديل ذي القيمة للمجتمع البرجوازي والذي بدأ في الستينيات من قبل الحركة الشبابية اليسارية المتطرفة وحتى نهاية السبعينيات - وفي مختلف الأشكال بطريقة أو بأخرى - شرائح واسعة من السكان. وتم التعبير عنها بالاستياء من مضمون الجهد ووضع التعليم والدور الاجتماعي للفرد وسلب حقوقه، وفي عدم الرضا عن أداء جميع المؤسسات الاجتماعية – السياسية على كافة المستويات. ولم يُعَدُّ الاستهلاك المادي بالنسبة لكثير من الأمريكيين هو الاتجاه ذو الأهمية البارزة . فقد تعرض تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد في النصف الأول لاختبار توجهات جديدة، ولكنه لم يؤدِّ إلى اختفائها. فقد ازدادت حصة أولئك الذين يعدّون الدخل –الأهم في العمل - بشكل طفيف من ١٩ حتى ٢٢% - في خضم الأزمة الاقتصادية نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات[٢]. وصرحت الغالبية الساحقة ٧٨% في تلك الفترة أنهم إذا تركوا عملهم ليس بسبب

---

(١) Ladd E. C, Jr., Lipset S. M. Op. cit, p. 2.

(٢) Public Opinion, 1983, vol. 6, N 6, p. 22—27.

الأجر المنخفض وإنما لأنه لم يعد ممتعاً[١]. ازداد أنصار «الأخلاقية الجديدة» (تحقيق الذات الشخصية، مساواة حقوق النساء، ليبرلة العلاقات العائلية وما شابه)[٢].

ارتبطت المساعي الروحية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة معينة خاصة بالمشاعر الاجتماعية في تلك الفترة (تطور ما يسمى بالوعي البيئي). وبدأ الاهتمام بمشكلات البيئة من الحركة الشبابية اليسارية المتطرفة في الستينيات، إلا أن مشكلة حماية البيئة أصبحت مركز اهتمام المجتمع الأمريكي فقط في السبعينيات. ففي عام ١٩٦٥ صوّت فقط ١٧% من استطلاعات الرأي على حماية البيئة كأهم مشكلة من بين ١٠ مشاكل وطنية[٣]. وأما في عام ١٩٧٠ فبلغت النسبة ٥٣%. استمر اهتمام الأمريكيين بمشاكل البيئة في السبعينيات، بغض النظر عن الأزمات الاقتصادية، نمو البطالة والتضخم، فقد اعترف ٥٩% من الذين جرت مقابلتهم بتدني وتيرة النمو الاقتصادي بسبب الحفاظ على البيئة[٤]. ولم يقتصر تكوين الوعي البيئي على مهام الحفاظ الفيزيائي على الجنس البشري فقط. فقد لعبت الجوانب الإنسانية دوراً كبيراً في الحفاظ على البيئة وكذلك الاعتراف المتنامي بالقيم الروحية لعلاقات الإنسان التوافقية مع الحياة في الطبيعة.

يتضح أن الاتجاهات الاجتماعية النفسية الجديدة لم تؤثر على جميع قطاعات المجتمع الأمريكي. وكان يشكل أكثر المؤيدين المتابعين للقيم الجديدة بحسب

---

(١) Yankelovich D. New Rules. Searching for Self-Fulfillment in a World Turned Upside Down. N. Y., 1980, p. 152.

(٢) Public Opinion, 1983, vol. 6, N 6, p. 22—27.

(٣) Ibid., 1979, vol. 2, N 4, p. 16.

(٤) Ibid., p. 17—18.

معلومات د. يانكيلوفيتش ١٧% من السكان العاملين[١]، على الرغم من أن عناصرها الفردية كانت تدعمها الغالبية العظمى من الأمريكيين. ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن الأحكام القيِّمة تبرز التصورات المثالية للناس، ولدرجة معينة تحدد تجسيدها في الحياة العملية فقط.

كان انتشار التوجهات العقائدية والنفسية والمساعي الروحية في الولايات المتحدة في السبعينيات عملية معقدة ومتناقضة. وتجدر الإشارة أولاً إلى التنوع الداخلي للقيم الجديدة نفسها، إذ إن البحث عن أسلوب الحياة، على سبيل المثال، وتحقيق الذات الفردية أدى إلى زيادة التوجه الخاص للوعي الجماعي، مما أدى إلى أشكال من الأنانية وغالباً ما تكون منحرفة خلقياً (رفض الأسرة، رفض النساء لتربية الأطفال والمطالبة بزواج المثليين وما إلى ذلك). ففي السياق الاجتماعي والثقافي للولايات المتحدة الأمريكية فإن التوجهات الجديدة التي عارضتها ناقلات الأخلاقيات البرجوازية الاستهلاكية، التي تجددت في الغالب لتلبي متطلبات الوقت بخيار القيم البرجوازية.

لوحظ في الوقت ذاته منذ الستينيات الميل المتزايد للأمريكيين للتغلب على الفردية، وتبين ذلك في أعمال شغب الشباب، ولكنه لم يذهب أبعد من ذلك. فقد أظهرت مجموعة دراسات د. يابلوفيتش في السبعينات انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع وحددتها كاتجاه للبحث عن المجتمع. وتوخى الباحثون من هذا المصطلح الرغبة في مجتمع غير رسمي وفي توسيع وتعميق الاتصالات الشخصية المباشرة. وبين هذا الاتجاه، وفقاً لمعطياتهم، النمو الكبير في النصف الثاني من السبعينيات: فقد كان يمكن اكتشاف ذلك لدى ٣٢% من السكان في عام ١٩٧٣، وبحلول بداية

(١) *Yankelovich D.* New Rules, p. 59—60.

الثمانينيات ارتفعت النسبة حتى ٤٧٪[١] (أساساً في الطبقة الوسطى المنعّمة، والأكثر في طبقة المثقفين). جرى هذا التوجه في أنواع مختلفة من التجارب التي تميز بها ماضي الولايات المتحدة. غير أن هذه الشكل الأساسي لهذا النوع من التجارب في السبعينيات – تشكيل المجتمعات الصغيرة جداً (بحدود ١ - ١٢شخصاً) الجزء الأكبر في الأرياف الزراعية - شكلت حالة واحدة للهروب من المجتمع وفي الوقت نفسه فإن نمو التوجه نحو البحث عن المجتمع يشهد على السعي إلى الخروج خارج حدود الوجود المغلقة على المصالح الفردية، وتشكل واحداً من البراهين على أن أساس الخصخصة في السبعينات تتضمن الاستياء العميق للأمريكيين من الواقع الذي لا يلبي الاحتياجات المتزايدة لتحقيق الذات[٢].

تطورت في هذا السياق الحركات الدينية الجديدة- التي كان التنوع فيها أحد أشكال المظاهر التقليدية لدى المعارضة في الولايات المتحدة.

واكتسب تطور الديانات الجديدة التي نشأت في الستينيات والتي تمثل المسيحية الصوفية والطوائف الشرقية في العقد التالي أبعاداً غير عادية حتى في التعددية الأمريكية التقليدية[٣]. إن السمة الديمغرافية الأساسية للطوائف الجديدة هي طبقة الشباب دون سن العشرين وأكثر بقليل، الذين اقترحت عليهم الطوائف الجديدة خيار الكنائس البيروقراطية والعلاقات العائلية الكاملة (ولم يكن مصادفة

---

(١) Ibid., p. 251-253.

(٢) In Gods We Trust: New Patterns of Religious Pluralism in America/Ed, by Th. Rob-bins, D. Anthony. New Brunswick; London, 1982, p. 54—55.

(٣) أنظر في الأدب السوفييتي عن ذلك: ميتروخين ل.ن.أديان العصر الجديد. موسكو، ١٩٨٥؛ الدين في الحياة السياسية في الولايات المتحدة (السبعينيات - بداية الثمانينيات / مسؤول التحرير يو.أ. زاموشكين، د.ي.فورمان. موسكو، ١٩٨٥. الباب ٤.

أن غالبية الطوائف الجديدة كانت تسمى بالعائلات)، وكان النضوج الديني على صلة وثيقة بالأزمة الثقافية القيّمة العامة للمجتمع الأمريكي.

لم يحفِّز التحول في الوعي الاجتماعي التجارب الدينية فقط، وإنما أحيا الأشكال الباطنية التقليدية للبروتستانتية، وتغير بالتالي الدور الاجتماعي للباطنية الدينية الجديدة. فقد خرجت الباطنية الجديدة من أطر الخبرة الشخصية الخالصة، وأصبحت قوة اجتماعية كبيرة كواحدة من أليات تكيُّف الفرد مع القيم البرجوازية للنظام الاجتماعي الأمريكي. وفي نفس الوقت فإن انغلاق الكثير من الطوائف الباطنية على المبتدئين، والمطالبات الأساسية بالقيمة المطلقة لطريق الخلاص الوحيد حولتها إلى بؤر مغلقة للتواصل الاجتماعي ذو الطابع الاجتماعي – السياسي المختلف – من معاداة الشيوعية الفاشية لكنيسة التوحيد إلى الاشتراكية الفاضلة لطوائف القبائل أو الحالة الباطنية غير المألوفة للتطرف اليساري في طائفة «المعبد الشعبي»[1]. وكانت الديانات الجديدة في أمريكا السبعينات واحدة من الأقنية التي من خلالها سعى السخط الاجتماعي إلى الخروج دون جدوى.

ترافقت التجارب الدينية مع تطور هائل للأشكال الأخرى من التصوف، السحر والتنجيم، قراءة الكف وهلمَّ جرا. وعكست هذه العمليات الاجتماعية – النفسية عمق أزمة الوعي البرجوازي، وسقوط هيبة العلم وتنشيط تقاليد مكافحة الفكر في علم النفس الاجتماعي.

---

(١) طائفة دينية تتبع نظام المعسكرات المستقل استوطنت في الغابات الاستوائية الممطرة «غيانا». وفي كانون الأول ١٩٧٨ وبأمر من زعيم الطائفة انتحر كافة الأعضاء بمن فيهم الأطفال بآن واحد .

كان البحث عن البدائل القيّمة في النصف الثاني من السبعينيات مصحوباً بزيادة المشاعر المحافظة. وكان هذا الظرف أولاً بسبب وجود الطبقات الجماعية في الولايات المتحدة (البرجوازية الصغيرة والمتوسطة وجزء من المفكرين والعمال)، حيث سادت كما في السابق القيم البرجوازية التقليدية. وأظهرت هذه الطبقات نفسها أكثر نشاطاً أمام «الأخلاق الجديدة» وغالباً في حالة متشددة. وأدى تعزيز النزعات المحافظة واليمينية المتطرفة إلى ظهور إيديولوجيين برجوازيين من أجل التحول المحافظ الشامل ومراجعة لا لبس فيها لتجربة عقد الستينيات وإلخ...»

تميزت هذه العمليات في الحياة الواقعية بتزايد تناقضات المشاعر الاجتماعية واستقطابها الذي ظهر في أشكال مختلفة. وإضافة إلى زيادة نشاط القوى المحافظة والرجعية تطورت الحركات الاجتماعية الديمقراطية الجماهيرية مثل الحركة من أجل السلام، من أجل مساواة حقوق النساء وحماية البيئة. وظهرت الازدواجية المميزة للسبعينيات في تقييم دور الدولة بشكل خاص. وتطورت إضافة إلى الاتجاهات القوية في مكافحة الإحصاء والعلاقة السلبية تجاه التسوية الاقتصادية الاحتكارية الحكومية أفكاراً جديدة حول مسؤولية الدولة عن مصير رفاهية مواطنيها.

قيّم الأمريكيون الذين نشؤوا على تكريم النجاح الفردي في الماضي القريب (حتى في فترة أزمة الثلاثينيات) فشلهم كنتيجة للفشل الشخصي. وأصبحوا في السبعينيات يظهرون ميلاً كبيراً لتحميل مسؤولية الصعوبات المعيشية على المؤسسات الاجتماعية وعلى الحكومة الاتحادية في الغالب[1]. ولم يكن الموقف من

---

(١) Free Society and Planning, p. 6.

البرامج الاجتماعية الحكومية واحداً: ٧٦% عبروا عن رأيهم ضد زيادة النفقات على وجودها و٣٧% من أجل طيّها[١]. وتبين الدراسة المفصلة في الوقت ذاته أن التقييم السلبي لنفقات الضمان الاجتماعي تطرق فقط إلى برامج مكافحة الفقر (وذلك بسبب تدهور الوضع الاقتصادي فقد تقبلوها كعمل خيري شاق) ولم يتطرق إلى النفقات على الرعاية الصحية (٧٣ % عبروا عن تأييدهم لها) وحماية البيئة ٧٣% وضمان العمل والوظيفة ٦٣%[٢]، وعلى التعليم ٥٦%[٣].

تجلى تناقض وعدم استقرار الوعي الجماهيري في الاتجاه الذي رافق تطور إدراك ونقد الواقع الاجتماعي أكثر تفاضلا بموجة من اللاعقلانية وزيادة في التصوف، وأدت أزمة القيم البرجوازية إلى البحوث الروحية المكثفة من ناحية. وأصبحت من ناحية أخرى بالنسبة لقسم كبير من الأمريكيين شيئاً في الفراغ الروحي وفقدان المبادئ التوجيهية الأخلاقية، وهذا الأمر –من ناحية أخرى- عزز الجريمة والمخدرات وغيرها من الأمراض الاجتماعية.

يبين تحليل المقابلات الاجتماعية أن «الموجة المحافظة» في السبعينات حملت في طياتها طابعاً أكثر واقعية من الإيديولوجية. وكما تشير الإجابات عن السؤال العام عن استصواب وجود طريق التطور المحافظ في البلاد، فإن نسبة الأشخاص الذين تحدثوا لصالح هذا المسار لم تتزايد في النصف الثاني من السبعينات فقط، وإنما ظهر بعض التوجه إلى انخفاضها[٤]. ولم يكن الأمريكيون محبطين في الغالبية من النتائج الواقعية للنشاط الإصلاحي على قاعدة العقائد الليبيرالية الجديدة. فقد كان الشعور بعجز حل المشاكل

(١) Public Opinion, 1981, vol. 4, N 6, p. 36.
(٢) Ibid., 1982, vol. 5, N 1, p. 29.
(٣) Political Behavior, 1981, vol. 4, N 2, p. 135.
(٤) Business Week, 1982, Nov. 8, p. 8.

الاجتماعية يؤدي غالباً إلى القناعة في عدم جدوى العمل الجماعي السياسي، الأمر الذي ساهم أيضاً في تشكيل الأوضاع المحافظة.

شكلت المشاعر المميزة للنصف الثاني من السبعينيات والناتجة عن خطر يهدد البيئة وخطر حدوث كارثة نووية سبباً مهماً في تطور الاتجاهات المحافظة (إضافةً إلى الأسباب السياسية الخارجية). وتسببت المشاعر التي عززتها الاضطرابات الاقتصادية في الخوف من أية تغييرات وعدم الثقة بالتقدم العلمي التكنولوجي، وعبرت عن نفسها في الجذور الوطنية والكمال في الماضي. وساهمت طبيعة القيم الجديدة في هذا الوضع (وخاصة المرتبطة بعلم البيئة ومناهضة الإحصاء والبيروقراطية) إلى درجة ما بإعادة التوجه المحافظ لعدد محدود من أتباعهم.

ساهمت القيم الجديدة مع جانبها المثالي لتحقيق الذات الفردية في خروج قسم من المؤيدين من الساحة الاجتماعية السياسية. وأصبحت هذه المجموعات واحداً من مصادر التغييب الاجتماعي أثناء الانتخابات. كذلك فقد غادر الكثيرون من الأنصار النشيطين السياسيين الذين كانوا مؤيدين للتيارات الليبيرلية والتقدمية ساحة المعركة تحت سلطة المحافظين الذين تحولوا إلى ملهم للأفكار الاجتماعية مخلِّفين ورائهم الطبقات المتأرجحة.

أدى تآكل القيم المعيشية والسياسية التقليدية إلى عدم استقرار المعالم الجماهيرية النفسية المميزة للولايات المتحدة في السبعينيات وارتباك المشاعر والأفكار. ازدادت هذه العملية عمقاً تحت تأثير الأزمة الاقتصادية وأدت إلى التحول في المشاعر الاجتماعية للأمريكيين. وعزز وضع عدم الاستقرار السياسي والفراغ الفكري اندفاع الأمريكي العادي إلى اليقين والنظام، إلى البساطة وتنافس البرامج السياسية عامة، حتى ولو لم تؤد موضوعاتها إلى

الموافقة[١]. وهيأت مثل هذه المشاعر التربة اللازمة لنجاح المحافظين في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٠.

استُخدِمَ تنشيط النزعات المحافظة للوعي الاجتماعي من قبل الإيديولوجيين البرجوازيين الأمريكيين، الذين بدؤوا في النصف الثاني من السبعينيات إعادة النظر بعقائدهم التي جرت تحت شعار التحول المحافظ في الاستراتيجية الإيديولوجية السياسية للرأسمالية الحديثة. وبتطوير الميول الأمنية في الوعي العام، فقد استخدموا فكرة إحياء بعض القيم الأبدية للأمريكية، والتي تعني أموراً مثل غريزة تنظيم المشاريع وأخلاقيات النجاح الفردي. وبعد أن جزؤوا المعادلة الديمقراطية – البرجوازية بذل البرجوازيون المحافظون قصارى جهدهم لمعارضة هذه المفاهيم وفضّلوا مبدأ الحرية الذي فُسِّر على أنه حرية عنصر السوق وزيادة الأعمال الرأسمالية.

يمثل النوع الأكثر حداثة في التفكير المحفظ من خلال تيار المحافظين الجدد[٢]، الذي ظهر في النصف الثاني من السبعينيات نتيجة إعادة التوجه الإيديولوجي لكبار إيديولوجيي الليبيرالية الجديدة – د. بيل، ي.كسيول، ن.غلينير، س.م.ليبسيت وغيرهم. وتم إعداد وتطوير مسلمات المحافظين الجدد في غرف مراكز المحافظين، مثل معهد رجال الأعمال الأمريكيين، معهد غوفير حول مشاكل الحرب، الثورة والسلام، معهد الدراسات العصرية، مركز جورج تاون للدراسات الاستراتيجية

---

(١) Frankoviz K. A. Public Opinion Trends.—In: The Election of 1980: Reports and In-terpretations. Chatham (N. J.), 1981, p. 118.

(٢) انظر المزيد عن المحافظة الجديدة: الوعي السياسي الحديث في الولايات المتحدة. موسكو ١٩٨٠. ميلفيل أ.يو. الفلسفة الاجتماعية للمحافظة الأمريكية الحديثة. موسكو ١٩٨٠؛ غادجييف ك.س. تطور التيارات الأساسية للإيديولوجية البرجوازية الأمريكية. موسكو، ١٩٨٠.

والدولية وإلخ. نوقشت الأحكام التي قدمها المحافظون الجدد وتمت الدعاية لها على صفحات المجلات المخصصة لدائرة ضيقة من القراء «تعليقات»، «بابليك إنترِست»، «أميريكان سكولار» –والأكثر جماهيرية، ولكن المرتبطة برجال الأعمال الكبار لدور الإعلام مثل يو. سي. إند وورلد ريبورت وغيرها.

انتقد المحافظون الجدد مبدأ العقيدة الاجتماعية الاقتصادية الليبيرالية الجديدة ورأوا تطوراً غير معقول للنزعات الاشتراكية التي تتضمن تهديدا لمبادئ الملكية الخاصة. وفي الوقت ذاته وأثناء التحرك ضد الحكومة بسبب انتصار «خيار أفضلية السوق» امتنع المحافظون الجدد عن العودة إلى الشعار التقليدي المحافظ «دعنا نعمل» (LAISSEZ FAIRE)، الذي يفترض الحرية الكاملة للسوق العفوية غير المنظمة. لم ينكر المحافظون الجدد تنظيم الدولة الاحتكاري للعمليات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنهم أصروا على تغيير أولوياتهم ووضع الدفاع المباشر عن مصالح الرأسمال الاحتكاري في مقدمة الخطة الأولى. وتم الإعلان عن خلق الحوافز بأي ثمن لاستثمارات رؤوس الأموال كمهمة أساسية في تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية، التي سيؤثر حلها، كما تأكد، آلياً على النهوض العام لرفاه الجماهير الواسعة بمن فيها الطبقات الأكثر فقراً.

انتقد المحافظون الجدد، نظام القانون البرجوازي الديمقراطي من وجهة نظر النخبوية وتبرير اللامساواة الاجتماعية بما يتماشى مع تقاليد المحافظين تماماً. ومقابل شعار المساواة في النتائج، الذي رفعته الحركات الديمقراطية في الستينيات وبداية السبعينيات، فإنهم عارضوا المبدأ الهرمي صراحة « لكل وفقاً لجهوده وسلطته وامتيازاته الكامنة في كل مجال[1]. هذا وتقوم أحكام الإيديولوجيين المحافظين المناهضة للديمقراطية بالجمع بين وجهات نظر

(١)*Bell D.* The Cultural Contradictions of Capitalism. L., 1976, p. 269.

الهيمنة السياسية الخارجية والاعتذار عن سياسة القوة والتفوق العسكري الأمريكي في العالم.

شكل المجمّع الإيديولوجي للمحافظين الجدد الأساس لصياغة وإعداد عقائد الجمهوريين اليمينيين الذين يتزعمهم ريغان. غير أن الريغانية حملت في طياتها أنواعاً أخرى من المحافظة. وينطبق هذا على بشكل خاص على النزعات الأصولية الدينية والصوفية التقليدية بالنسبة للولايات المتحدة والتي تم إحياؤها في النصف الثاني من السبعينيات، والمرتبطة بالأنواع المحافظة للوعي الديني الأمريكي وقبل كل شيء الأصولية البروتستانتية[1].

استجابة لتحطيم المعايير الأخلاقية والانحدار العام لأخلاق المجتمع الأمريكي في السبعينيات، اكتسب انتشار تنظيمات المحافظين الدينيين مثل الغالبية الأخلاقية بزعامة المذيع التلفزيوني فولويل وكذلك «المائدة الدينية المستديرة»، «التحالف الوطني للعمل المسيحي»، «الصوت المسيحي»، التي انخرطت في السياسة بالهجوم على أية مظاهر لليبيرالية والتفكير الصحيح. فقد ساعدت على تجنيد الطبقات الأكثر تخلفاً وذوي النزعات الشوفينية والشرائح السلبية من السكان لدعم القوى السياسية المحافظة. وكانت الوتيرات الأساسية لتحركات المحافظين الدينيين – مطالب بمنع الإجهاض، إلغاء قرار المحكمة العليا في منع الصلاة في المدارس الحكومية، تجميد تعديلات الدستور حول الحقوق المتساوية للنساء والعنف ضد الشيوعية.

تتميز المحافظة الدينية – الأخلاقية التقليدية بمعاداة الفكر والأفكار المانوية ثنائية الاتجاه عن العالم المحيط. يشكل هذا النوع من الوعي المنطقة النفسية

(١) أنظر المزيد: الدين في الحياة السياسية الأمريكية (السبعينات - الثمانينات). موسكو، ١٩٨٥.

الإيديولوجية للتقارب الأكثر وغالباً التطابق الكامل للمحافظة والتطرف اليميني (التيارات الرجعية اليمينية –الشوفينية والعنصرية الأكثر تطرفاً)[1].

تم تمثيل الجناح اليميني في طيف السبعينيات الإيديولوجي بما يسمى «اليمينيين الجدد». وانضمت إلى تنظيمات اليمينيين الجدد «لجنة الكونغرس الحرة»، الاتحاد الأمريكي المحافظ، وبعض اليمينيين الجدد الآخرين، الذين أيدوا متطلبات المحافظين الدينيين الأخلاقيين. وأما في مخزونهم الإيديولوجي بقي الموضوع المتأصل في النزعة المحافظة «القانون والنظام» موضوعاً مركزياً ككل. وعلى عكس المحافظين الجدد فقد رفض اليمينيون الجدد تماماً فكرة «دولة الرفاهية الشاملة»ودعوا إلى إحداث الشكل الأكثر رجعية لشراكة الحكومة وقطاع رجال الأعمال التي يجب أن تتوضح ليس بالسعي إلى مجتمع الرفاهية الشاملة وإنما السعي إلى تعزيز وضع اتحادات الشركات الكبيرة وتأمين السرعات العالية من النمو الاقتصادي[2]. تضمنت مقولة «أمريكا ما بعد المحافظين» التي طرحها اليمينيون الجدد التحول المضطرد إلى اليمين باتجاه دولة الشركات والنظام السياسي الرسمي.

ساهمت خيبة أمل الأمريكيين بسبب السياسة الليبيرالية الجديدة والتطور الضعيف نسبياً في الوعي السياسي الجماهيري المناهض للتقاليد الإيديولوجية الرأسمالية في نجاح المحافظين. وكان هذا الظرف مبالغ فيه من الإيديولوجيين المحافظين، واستخدم هذا الشكل من قبلهم كدليل على التطابق العضوي القائم

---

(١) المانوية - هي عقيدة دينية فلسفية حول الوجود الأولي والصراع الأبدي بين الخير والشر، النور والظلام، والروح والمادة المرتبطة ببعضهما البعض بشكل حازم.

(٢) *Phillips K. P.* Postconservative America.—In: New York Review of Books, 1982, May, p. 27.

المزعوم لبرنامجهم الذي اقترحوه على المشاعر الاجتماعية الجماهيرية. غير أن الحالة الحقيقية للرأي العام الأمريكي في هذه الفترة تشهد على أن تأثير النزعة المحافظة غير قابل للتجزئة وإنه بالنسبة للجماهير الكبيرة من السكان، كان من المرجح أن يعبر التحول المحافظ عن رد الفعل على فقدان الثقة بالليبرالية البرجوازية أكثر من الالتزام بالإيديولوجية السياسية المحافظة نفسها.

٦- هجمة المحافظين وانتخابات عام ١٩٨٠:

تأزمت من جديد بحلول نهاية السبعينيات التناقضات الداخلية والخارجية للرأسمالية الأمريكية. ففي نهاية عام ١٩٧٩ ضربت الأزمة الاقتصادية من جديد الولايات المتحدة الأمريكية. وساهمت الزيادة السريعة للبطالة في تدهور وضع العمال. وإلى ذلك فقد فشلت جهود إدارة كارتر في منع نمو التضخم في البلاد. وبقي وضع الطاقة حرجاً بالنسبة للولايات المتحدة. وهبط سعر الدولار في هذه الفترة في الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي أضعف موقف السياسة الخارجية للبلاد.

أدى عدم قدرة حكومة الديمقراطيين على حل المشكلات الملحة بفعالية والتي برزت في البلاد بحلول نهاية السبعينيات إلى انتقادٍ حادٍ للبيت الأبيض من جانب اليسار واليمين على السواء. وأدانت النقابات العمالية وممثلو الطبقات السكانية الأشد فقراً الرئيس الذي اعتمد سياسة تخفيض النفقات على الاحتياجات الاجتماعية في ظروف الركود التضخمي ونمو البطالة. وانتقد الليبيراليون بحدة أكثر البيت الأبيض بسبب التخلي عن النهج الإصلاحي للحزب الديمقراطي باتجاه المحافظة. ورفضت القوى المحافظة والرجعية في الوقت نفسه النهج السياسي لكارتر الذي شكل طابعاً محافظاً غير كافٍ.

ظهر الاستياء الواضح في دوائر قطاع الأعمال الكبيرة بسبب أعمال إدارة كارتر كالتخفيض غير الكافي، من وجهة نظرهم، للنفقات الاجتماعية والحفاظ على السيطرة الحكومية الشديدة نسبياً على مستوى تلوث البيئة الصناعي وفرض الضرائب على الأرباح العالية جداً للشركات النفطية والردع المعين في عسكرة الصناعة النووية. قدم كارتر الكثير من التنازلات لرجال الأعمال في سياسته الاقتصادية – الاجتماعية، ولكن هذه الإجراءات أزعجت قطاع الأعمال إلى حد كبير والذي تحسن بشكل ملحوظ بحلول نهاية السبعينيات.

تعرضت إدارة كارتر إلى نقد كبير ومركّز في قمة هرم السلطة الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. وأصبحت التصورات السائدة في النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة عن أن مواقع الولايات المتحدة في ضعف متزايد، وأن قوتها العسكرية أصبحت في خطر. وعلى الرغم من أن النزعة العسكرية كانت في نمو مستمر في السياسة الخارجية لإدارة كارتر، إلا أن الدوائر الامبريالية في الولايات المتحدة كانت تميل إلى التأكيد على عدم قدرة هذه الإدارة على ضمان الموقف المهيمن والتفوق العسكري –الاستراتيجي الساحق لأمريكا على الساحة الدولية.

تزايدت كل مشاعر الاستياء هذه حسب تأزم الصدامات السياسية في إدارة كارتر نفسها. وأبدى عدد من شخصياتها رفضه القاطع لنهج الرئيس، الأمر الذي دعا كارتر إلى القيام بعملية تنظيف أساسية في الصف العلوي لإدارته. وقام بخطوة غير مسبوقة في البيت الأبيض وإجبار جميع الوزراء على تقديم استقالاتهم. وقبِل لاحقاً استقالة العديد من أعضاء مجلس الوزراء بسبب خيانتهم للبيت الأبيض ومن بينهم وزير المالية م. بلومنتال. واستقال بعد ذلك بسبب خلافهم مع كارتر وزير الخارجية س. فانس ومندوب الولايات المتحدة

في الأمم المتحدة إ.يانغ. وكما هو معروف فإن كل من فانس وبلومنتال ويانغ كانوا أعضاء في اللجنة الثلاثية غير الحكومية. وتبين أن الحفاظ على المجتمع السياسي القائم بينهم غير كاف للوحدة داخل إدارة كارتر.

ظهر الخلاف في سياسة الدولة في الولايات المتحدة بحلول نهاية السبعينيات بوضوح في العلاقات المتبادلة بين البيت الأبيض والكونغرس. وبغض النظر عن أن الرئيس وغالبية المشرِّعين في كلا المجلسين في هذه الفترة كانوا ينتمون إلى حزب واحد، إلا أن كارتر لم يتمكن من تحقيق التعاون المتبادل مع زعماء الديمقراطيين في عدد من البنود الجوهرية في برنامج الحكومة. وحصل على موافقة الكونغرس بأقل عدد من مشرعي المقترحات مقارنة مع أسلافه من الديمقراطيين في البيت الأبيض.

شكل التغيير في علاقات أجهزة الإعلام الجماهيري الرائدة مع الرئيس دليلاً على نمو ردود الفعل السلبية في الدوائر الحاكمة الأمريكية على أعمال كارتر في منصب الرئيس. ووصفته الصحافة الكبرى بالشخصية السياسية الاستثنائية التي وصلت واشنطن لتجديد سياسة الدولة. إلا أن صحفيي العاصمة بعد فترة قصيرة وكذلك مذيعي التلفزيون غيروا من لهجتهم. وأصبحوا يسخرون بشكل متزايد من آداب كارتر الإقليمية والمافيا الجورجية واستخدموا لاحقاً سلسلة الفضائح السياسية التي تورط فيها بعض الأشخاص المقربين منه ووجد نفسه في موقف الدفاع عن النفس. كتب كارتر في مذكراته لاحقاً أنه في سنوات رئاسته في البيت الأبيض شعر وكأنه غريباً في واشنطن، لم يستطع إيجاد لغة تفاهم مشتركة مع زعماء الكونغرس ومع الشخصيات النافذة في النخبة والصحافة(١).

(١) *Carter J.* Keeping Faith. Memoirs of a President. N. Y., 1982, p. 127.

أدى تزايد ظواهر الأزمات في الاقتصاد الأمريكي وفي السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعدم فعالية الأساليب الكيزية في تسوية الدولة الاحتكارية التي بواسطتها حاولت حكومة الديمقراطيين تجاوز هذه الظواهر إلى نشوء التصورات المنتشرة على نطاق واسع عن كارتر كرئيس ضعيف غير قادر على انتهاج سياسة حكومية فعالة. وبلغت نسبة الأمريكيين الذين أيدوا نشاط كارتر في تشرين الثاني ١٩٧٩، أي عشية الانتخابات الرئاسية الدورية **٣٢%** من الأمريكيين فقط(١).

أعلن إدوارد كينيدي الشخصية البارزة في الجناح الليبيرالي في الحزب الديمقراطي عن ترشيح نفسه لمنصب الرئيس خلال فترة تصاعد انتقاد البيت الأبيض والتدني الكبير في شعبية كارتر وذلك في انتخابات ١٩٨٠. كان كينيدي يأمل في إقناع الناخبين في أنه يعدُّ زعيماً أكثر قوة. تمكن في البداية من تحقيق ذلك، وحتى في استطلاعات الرأي فقد تفوق كثيراً على الرئيس فيما يتعلق بالشعبية. ولكنه بحلول نهاية ١٩٧٩ تبدل سير وتوازن القوى في الحملة الانتخابية ١٩٨٠ بشكل ملحوظ وذلك نتيجة الهجمة الجديدة في الولايات المتحدة للنزعة العسكرية والشوفينية الامبراطورية التي تغذيها الدوائر الرجعية مستغلة الوضع في إيران وأفغانستان في نهاية ١٩٧٩.

سعى كل من كارتر والمتقدمون من الجمهوريين ر. ريغان، ج. بوش وج. كونللي إلى التفوق على الآخرين وذلك بإظهار من هو الأكثر نشاطاً في زيادة التسلح وانتهاج السياسة الخارجية من موقع القوة. وأمعن كارتر في تلك الفترة في وقف مناقشة معاهدة سالت – ٢ في مجلس الشيوخ وتجميد الاتصالات العلمية التقنية والاقتصادية والثقافية بين الولايات المتحدة

---

(١) *Dye Th., Ziegler H.* The Irony of Democracy. Monterey (Cal.), 1981, p. 313.

والاتحاد السوفييتي، مقاطعة الألعاب الأولمبية ٢٢ من قبل الولايات المتحدة في موسكو وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى التدهور الحاد للعلاقات السوفييتية الأمريكية.

عدَّ الكثيرون من الناخبين أن إجراءات الرئيس المعادية للسوفييت كانت قوية وحازمة وذلك وفقاً لحسابات كارتر وقادة حملته الانتخابية في الموقف السياسي الداخلي المتميز والذي تكوّن في البلاد خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٨٠. وبدؤوا ينظرون إلى كارتر على أنه زعيم قوي محنك، الأمر الذي ساعده على تعزيز مواقعه الانتخابية. وأما منافسه الرئيسي إدوارد كينيدي من حزبه الديمقراطي فقد حاول أن يحتل مواقف أكثر اعتدالاً في مسائل السياسة الخارجية، مما سبب في سيل هائل من الاتهامات كادت تصل إلى درجة خيانة المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما أكد فوز كارتر في الانتخابات الأولية في ٢٤ ولاية. وأما كينيدي فقد تفوق على كارتر في ١٠ ولايات فقط.

لم يستطع كارتر البقاء طويلاً زعيماً في المعارك الانتخابية، فقد ساهمت الشعارات العسكرية والمعادية للسوفييت في تعزيز مواقف القوى المحافظة اليمينية التي التفّت حول الحزب الجمهوري بالدرجة الأولى. ومن ناحية أخرى أصبحت تطرح بكثرة في المراكز الانتخابية تلك الموضوعات المتعلقة بالحالة المؤسفة للاقتصاد الأمريكي في عام الانتخابات. وأصبح كارتر هنا وإدارته هدفا ضعيفاً لانتقاد الجمهوريين. هبطت شعبية كارتر من جديد وأصبح الكثير من الشخصيات البارزين من الديمقراطيين يعلنون صراحة أن حزبهم سيهزم في الانتخابات القائمة بوجود مثل هذا المرشح الذي لا يحظى بالشعبية الكافية. وتمكن كارتر المسيطر على الآلة الحزبية في نهاية المطاف من تحقيق المصادقة على ترشيحه في المؤتمر الوطني العام، غير أن الديمقراطيين في

المرحلة الختامية للحملة الانتخابية لعام ١٩٨٠ خرجوا ولم يتمكنوا من التغلب على الانقسام الداخلي في الحزب[1]. شكّل الجمهوريون صورة مختلفة. فقد تلقوا دعماً مالياً وسياسياً قوياً من القوى المحافظة واليمينية، التي صعّدت باستمرار طيلة فترة رئاسة كارتر من تأثيرها في الحياة السياسية للبلاد. استعد الاستراتيجيون الجمهوريون بقوة لانتخابات ١٩٨٠ متوقعين أن تكون لديهم حظوظاً أكثر في الوصول إلى السلطة.

اختلف المرشحون الجمهوريون إلى منصب الرئيس فقط بدرجة المحافظة. ووقع الخيار الرئيس في هذا الحزب منذ البداية على رونالد ريغان. وتميز منافسوه الأساسيون ج. كونللي و ج. بوش بسمعة الوسط المحافظ. وحصلوا على الدعم الكبير من جانب الاحتكارات الأمريكية الكبيرة جداً وتحديداً في المرحلة الأولى من الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٠. وأما القاعدة المالية الأساسية لريغان في تلك الفترة فكانت ممثلة بالبرجوازية غير الاحتكارية في الجنوب والغرب الأمريكي.

ألحق ريغان هزيمة كبيرة بمنافسيه في أثناء الانتخابات الأولية، وأصبح المرشح الرئيس الوحيد عن الجمهوريين. وخلّف هذا تعزيز موقف الجناح اليميني في الحزب الجمهوري الذي حل محل تجمع الوسطيين الذي كان مسيطراً. ومن ناحية أخرى فإن الكثيرين من الوسطيين الجمهوريين صححوا موقفهم بحلول نهاية السبعينيات. إذ أنهم كانوا يرفضون ترشيح ريغان في انتخابات ١٩٦٨ و١٩٧٦. إلاّ أن هذا الترشيح كان مناسباً لهم كثيراً وحسم قطاع رجال الأعمال الكبير أمره لصالح ريغان. وبيَّنَتْ استطلاعات

---

(١) بيتشاتنوف ف.و. ماذا أظهرت الانتخابات في الولايات المتحدة. الولايات المتحدة الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٨٠، رقم ١٢، ص ٤٩.

الرأي بين أصحاب الأعمال الكبار التي أجرتها صحيفة وول ستريت جورنال أن عدد الذين صوّتوا لصالح ريغان من بين مدراء الشركات الصناعية الضخمة بلغ ٨٤% و٥% فقط لصالح كارتر(١).

أُعلِنَ في المؤتمرِ نفسِه عن أن ريغان زعيماً للحزب الجمهوري بالإجماع في انتخابات ١٩٨٠. واستطاع الجناح اليميني بهذا الشكل ولأول مرة بعد فوز غولد ووتر في مؤتمر الجمهوريين ١٩٦٤ تقديم مرشحه لمنصب الرئاسة. وتم اختيار ج. بوش إلى جانب ريغان وعززت قائمة ما قبل الانتخابات هذه وحدة اليمينيين والوسطيين في الحزب الجمهوري في برنامج سياسي موحد. وكان الجمهوريون في المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية متحدين وواثقين من الفوز على الديمقراطيين.

كانت المشكلة الأكثر إلحاحاً للأمريكيين في عام الانتخابات هي الوضع الاقتصادي في البلاد. إذ أن الأزمة بدأت في نهاية ١٩٧٩ وشملت في عام ١٩٨٠ جميع المجالات عملياً. فقد ارتفعت نسبة البطالة حتى يوم الانتخابات من ٨,٥% إلى ٥,٧%، وبلغ مستوى التضخم ١٠%، وأما أجور الدخل للعمال فقد انخفض بنسبة ٣% (٢)-. وفشلت برامج مكافحة التضخم لإدارة كارتر ومحاولاتها في تحسين الوضع الاقتصادي.

حاول الجمهوريون تحييد رأس المال الدولة الأعظمي من أن يتزامن عام الانتخابات مع تعميق الأزمة الاقتصادية في البلاد. كان مرشحهم ريغان يسأل جمهوره باستمرار في المؤتمرات الانتخابية: اسألوا أنفسكم هل تعيشون الآن

---

(١)Wall Street Journal, 1980, June 24.

(٢) The Hidden Election. Politics and Economics in the 1980 Presidential Campaign/ Ed. by Th. Ferguson, J. Rogers. N. Y., 1981, p. 143.

أفضل منذ أربع سنوات؟ كان يستخدم الإجابة السلبية حجة رئيسة للتصويت لصالح الجمهوريين في الانتخابات المقبلة.

بالتوجه أولاً إلى العمال الذين كان الكثير منهم، حسب التقاليد، يدعمون الديمقراطيين وعد الجمهوريون في برامجهم الانتخابية إعادة الأمريكيين للعمل وكبح التضخم وضمان النهوض الاقتصادي. ولم يبخلوا بالوعود، فقد أكدوا أنه في حال وصولهم إلى السلطة سيقدمون المساعدة الفعلية للعاطلين عن العمل. وشكّل اقتراح بعض التخفيض الضريبي على الدخل لجميع الفئات في المجتمع الأمريكي الورقة الرابحة. تكرر ذكر هذا الاقتراح في البرنامج الانتخابي ٤٦ مرة ولذلك انضم الكثيرون من الناخبين إلى الحزب الجمهوري في ظروف الأزمة الاقتصادية.

لم يغير موضوع تقليص ضريبة الدخل في البرنامج الانتخابي للجمهوريين النزعة المحافظة الموالية للاحتكارات العامة. ونادى الجمهوريون في الوقت ذاته من أجل التخفيض في النفقات الاجتماعية ومن أجل التخفيض الجوهري في التنظيم الحكومي للاقتصاد وتطبيق القرارات الجديدة على أصحاب الأعمال. ودافع الجمهوريون عن فكرتهم التقليدية عن أن التوسع في حرية العمل الخاص وتحرير العمل الرأسمالي من الأشكال الكثيرة لسيطرة الدولة هي الطرق الوحيدة لإخراج الاقتصاد من حالة الأزمة. وبدا مثل هذا البرنامج المحافظ جذاباً في نظر الكثيرين من الناخبين في انتخابات ١٩٨٠، الذين ربطوا فشل الديمقراطيين في السياسة الداخلية بالمعالجات الليبيرالية الجديدة الغير فعالة للمشكلات الاجتماعية – الاقتصادية[1].

---

(١) The Hidden Election. Politics and Economics in the 1980 Presidential Campaign/Ed. by Th. Ferguson, J. Rogers. N. Y., 1981, p. 143.

جرى الخلاف الانتخابي بين الديمقراطيين والجمهوريين حول مسائل السياسة الخارجية تماشياً مع الانعطاف العام للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة باتجاه تعزيز النزعة العسكرية ومراجعة سياسة الانفراج والعودة إلى سياسة الحرب الباردة. وطالب الجمهوريون بزيادة النفقات الحربية أكثر من إدارة كارتر، وأعلنوا في برنامجهم الانتخابي صراحة عن اتباع سياسة تحقيق التفوق العسكري للولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتي[1].

استغل الجمهوريون بحماسة بالغة الوضع المأساوي المتعلق باستمرار السلطات الإيرانية باحتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران. وكانوا يوحون للناخبين دائما أن السياسة الانهزامية للديمقراطيين أدت إلى إذلال وإضعاف أمريكا، وهذا الزعيم القوي ريغان فقط هو القادر على بعث القوة الأمريكية من جديد وإجبار جميع الدول على احترام الولايات المتحدة. وأعلن ريغان مرارا أثناء حملته الانتخابية أن يعتبر بطل السلام، إلاّ أنه أضاف هنا: يمكن الحفاظ على السلام فقط بتحقيق التفوق العسكري الأمريكي على الساحة الدولية. وعكس برنامج السياسة الخارجية للجمهوريين على العموم طموحات الهيمنة لجزء من الدوائر الامبريالية الأمريكية الأكثر عدوانية. كان ريغان طيلة الحملة الانتخابية في وضع جيد وخاصة في ظروف انتقاد نهج كارتر السياسي الفاقد للشعبية. واستطاع أن يقدم نفسه على أنه الشخصية السياسية التي تملك برنامجاً هادفاً من الأعمال، ويتمتع بالحزم اللازم لتنفيذه. وظهر كارتر بالمقابل في أعين الناخبين على أنه سياسي غير متابع ولم يستطع أخذ زمام المبادرة من ريغان في الحملة الانتخابية.

---

(١) National Party Platforms of 1980/Compl. by D. Johnson. Urbana, 1982, p. 206.

رفض الكثير من الأمريكيين دعم كارتر وكذلك ريغان على حد سواء. ولذلك فإن بعضهم غير راضٍ عن الخيار بين المرشح اليميني الجمهوري والمرشح ذوي الميول المحافظة، وعدَّ أن عضو الكونغرس ج. أندرسون عن ولاية «إيلينوي»-الجمهوري الهوية هو مرشحهم وخاض انتخابات ١٩٨٠ كمرشح مستقل للرئاسة.

ظهر في الجناح اليساري من الطيف السياسي ما يسمى «بحزب الشعب». فقد طرح هذا التجمع شعار تطبيق المراقبة العامة على نشاط الاحتكارات من دون المساس بأسس النظام الرأسمالي، وأصبح بالتالي مرشح «حزب الشعب» لمنصب الرئيس الشخصية البارزة في حركة حماية البيئة ب. كومونير.

أوضح الحزب الشيوعي الأمريكي عبر مرشحيه غ. هول و أ. ديفيس المصالح الجذرية الأكثر إلحاحا للعمال الأمريكيين في انتخابات ١٩٨٠. وبغض النظر عن العقبات التي كانت تضعها السلطات وعن نشاط القوى الرجعية في البلاد فقد استخدم الشيوعيون حملتهم الانتخابية بنشاط للدعاية عن الماركسية وسط الجماهير وعن الصراع من أجل السلام والانفراج والتحولات الديمقراطية الواسعة في المجتمع الأمريكي. ودعا الشيوعيون بشكل خاص إلى تضافر جهود جميع القوى التقدمية ضد خطر اليمين المتنامي في الولايات المتحدة.

لم يضع تحالف المحافظين واليمينيين نصب أعينهم هدف تحقيق وصول ريغان إلى الرئاسة فقط، وإنما فوز الجمهوريين في انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة. لعبت الاحتكارات الضخمة دوراً كبيراً لتحقيق هذا الهدف. وإذا كانوا يدعمون سابقاً في انتخابات الكونغرس حزب الأغلبية،

أي الديمقراطيين، فإن ٢/٣ الجهود والوسائل التي بذلها رأس المال الضخم توجهت لتمويل الأقلية الجمهورية[1]. وشكّل هذا شاهدا لا لبس فيه على التصحيح العام في البرجوازية الأمريكية في مطلع السبعينيات والثمانينيات.

أظهرت التنظيمات المحافظة المتطرفة كثيرة العدد نشاطاً سياسياً خاصاً — «لجنة العمل السياسي الوطني المحافظ»، «لجنة إحياء الكونغرس الحر»، «نادي الكونغرس»، «الصندوق من أجل الغالبية المحافظة»، «صندوق السكان» وغيرها. وركزت هذه التنظيمات نشاطها الانتخابي لتمييز الديمقراطيين الليبيراليين المعتدلين الذين حاولوا تحقيق إعادة الانتخاب في الكونغرس.

حصل ريغان في يوم الانتخابات على ٥١% من أصوات الناخبين، وأما كارتر فحصل على ٤١%، أندرسون ٦,٦%. لم تشكل هذه النتيجة فوز ريغان فقط وإنما الهزيمة الساحقة لوضع كارتر. فقد فاز مرشح الجمهوريين في ٤٤ ولاية وحصل كارتر على غالبية الأصوات في ست ولايات وإقليم كولومبيا. وبلغت نسبة التغيب عن الانتخابات رقماً قياسياً (منذ عام ١٩٤٨) إذ شارك في الانتخابات ٥٤% من الناخبين فقط.

حدث التحول الأكثر أهمية في الناخبين بالمقارنة مع انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٦ وسط الناخبين العمال. ففي ظروف تفاقم الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٠ في البلاد رفضت غالبية ذوي الياقات الزرقاء (في الحقيقة، الأقلية) الإدارة الجالسة في البيت الأبيض من الديمقراطيين وصوتت لصالح الجمهوري الذي وعد بإخراج الاقتصاد من الأزمة وتخفيض البطالة وتخفيف التضخم. وفضّل

(١) Dollar Politics. Wash., 1982, p. 48.

المجتمع على المستوى الجماهيري انتخاب المرشح الجمهوري بسبب استيائه من الديمقراطيين وليس بسبب البرنامج الانتخابي المحافظ. وبالمقابل فإن غالبية الأمريكيين في الطبقات المتوسطة والعليا في البرجوازية الأمريكيين هي التي صوّتت لصالح ريغان لأن الجمهوريين يرغبون بانتهاج سياسة محافظة جداً أكثر من الديمقراطيين.

تمكن الديمقراطيون من الحفاظ على الغالبية في مجلس النواب ولكنهم أضاعوها في مجلس الشيوخ. وحقق الحزب الجمهوري - لأول مرة منذ عام ١٩٥٢ - فرض سيطرته على السلطة التنفيذية الاتحادية وعلى المجلس الأعلى في الجهاز التشريعي. وألحق الجمهوريون إضافة إلى ذلك هزيمة بالديمقراطيين – (بمجموعة الديمقراطيين في مجلس الشيوخ) الذين كانوا يؤثرون فعلياً على سياسة الكونغرس. والنتيجة التي لا تقل أهمية هي تحقيق الغالبية في مجلس الشيوخ من قبل الجمهوريين بتعيين الشخصيات البارزة من المحافظين اليمينيين في الحزب رؤساء اللجان المحورية فيه.

خرجت نتائج الانتخابات لعام ١٩٨٠ بهذا الشكل، خارج إطار تناوب الأحزاب في السلطة. وأنهت الانتخابات عملية إعادة التجميع المرحلية للقوى السياسية في الولايات المتحدة. وإذا تمكن المحافظون واليمينيون من توسيع قاعدتهم في الجماهير وضمن حدود صغيرة، فإن وضعهم في البيت الأبيض والكونغرس أصبح اللاعب الرئيس، وفقدت بذلك المجموعات الليبيرالية والمعتدلة جزءاً كبيراً من تأثيرهم في سياسة الدولة. وحتى أن الطبقة السائدة عامة غيرت من مواقفها الإيديولوجية والسياسية. وكان ذلك هو الرد على تعزيز ظواهر الأزمات للامبريالية الأمريكية وعلى نمو عدم الاستقرار السياسي داخل البلاد وتفاقم الصراعات الاجتماعية.





ثالثاً- العلوم والثقافة والآداب


الهيئة العامة
السورية للكتاب

الفصل الثالث عشر

التعليم والعلوم ما بعد الحرب

١ – المدرسة المتوسطة:

كان تطور نظام التعليم المتوسط والعالي (الثانوي) في الولايات المتحدة خلال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية يخضع لقوانين التطور الطبيعية للمجتمع الرأسمالي، علماً أن الكثير من خصائصه وسماته مرتبطة بشدة مع تطور التقدم العلمي التكنولوجي، الذي يفرض متطلباتٍ عاليةٍ على مستوى التأهيل التعليمي العام والخاص للقوى العاملة وعلى رفد اقتصاد البلاد بالكوادر الخبيرة عالية التأهيل وبالفنيين والمهندسين والعلماء. وأدت رغبة الرأسمال الاحتكاري في تعزيز قدرته على زيادة إمكاناته التنافسية في السوق العالمية إلى توحيد الموقف المعتمد الذي احتله قطاع التعليم في الاستراتيجية العامة للطبقة الأمريكية الحاكمة. وأشارت الباحثة السوفييتية ز. ا. مالكوفا إلى أن الكلمة الحاسمة في سياسة التعليم تعود إلى الاحتكارات الضخمة. ويحدد ممثلوها في الكونغرس وفي اللجان الوطنية[1] الخاصة بإصدار القوانين الخطط الاستراتيجية في مجال التعليم. فهم يشغلون مواقع مهمةً ورئيسةً في أجهزة الإدارة المحلية ويقررون موضوع طابع التربية والتعليم لجيل الشباب.

---

(١) مالكوفا ز.أ. المدرسة الحديثة في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧١. ص ٣٥٤.

بغض النظر عن الطبيعة اللامركزية لنظام التعليم المتوسط التي تشكل سبباً أساسياً لعلماء السياسة البرجوازيين لصالح مقولة الطابع الديمقراطي للمدرسة المتوسطة الأمريكية، فإن ممثلي البرجوازية الاحتكارية شغلوا مواقع حساسة وأساسية في إدارة العملية التعليمية عامة. ففي اللجان المدرسية التي تقود نشاط الحلقة الإدارية الأساسية في منظومة التعليم الخاص في الولايات المتحدة – المناطق التعليمية، كان أصحاب الأعمال الكبيرة والموظفون الحكوميون وممثلو طبقة المثقفين ذوي الأجور العالية يشغلون ٧٠% من الوظائف في الستينيات وذلك بحسب الدراسات الأمريكية[١].

يخضع نظام التعليم المتوسط في الولايات المتحدة لمهمة رئيسة لضمان المتطلبات المتنامية للقوة العاملة عالية التأهيل بسبب الارتباط الوثيق للبنية الاقتصادية في المجتمع مع عملية الاستنساخ الرأسمالي. وظهرت هذه الوظيفة بوضوح وبشكل خاص بسبب تسارع التقدم العلمي التكنولوجي ونمو دور العلوم وبالتالي تزايد المتطلبات تجاه مستوى التعليم العام للسكان. وازداد تعداد الطلاب الدارسين في المدارس المتوسطة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات بـ ٢,٣ مرة. وبلغ عدد الدارسين في المدارس المتوسطة في الولايات المتحدة بحلول الثمانينيات ٤٧ مليون طالب مدرسي، وأما المستوى المتوسط لتعليم السكان الذي جرى تقييمه بحسب أعوام الدراسة فكان ١٢,٥ عاماً (بالمقارنة مع ٨,٦ أعوام في الأربعينيات[٢].

تزايد بحدة مكوّن الصفوف العليا (الثانوية) في أثناء الطفرة الطلابية في نهاية الخمسينيات بداية الستينيات، إذ ازداد عدد الدارسين في الصف العاشر – الثاني

---

(١) *White A. L.* School Boards: Organization and Practices. Wash.. 1962, p. 24.

(٢) Handbook of Labor Statistics. Wash., 1980, p. 140, 141; Statistical Abstract of the United States, 1984. Wash., 1984, p. 137, 138.

عشر بمقدار الضعف من ٦,٤ مليون حتى ١٤ مليون طالب. ودرس في الصفوف العليا في بداية الثمانينيات أكثر من ١٥ مليون طالب (٩٤% من الشباب بعمر ١٤ –١٧ عاماً). وبحسب المؤشرات العددية للمسألة المدرسية –والخاصة بتغطية السكان بشبكة من المدارس ونسبة المتخرجين (٧٤,٣% في عام ١٩٨٠) فإن الولايات المتحدة كانت متقدمة على الدول الغربية باستثناء اليابان(١).

ساعد إغراق سوق العمل بالاختصاصيين المهنيين الذين تفوق معارفهم الفكرية أطر الأعمال المنفذة المباشرة على زيادة ثقافة العمل وإمكانية إعادة التوجه المهني بلا صعوبات نسبياً في الظروف المتغيرة بسرعة. ولذلك فإن التنمية الشاملة للدارسين تصبح المهمة الأكثر أهمية في التعليم المتوسط بشكل موضوعي. إلا أن هذه المعالجة في ظروف الرأسمالية اصطدمت بالتوجه العكسي نحو التأهيل المهني المتخصص والذي تمليه المصالح العملية في تخفيض نفقات التعليم. غير أنه في المواقف الإيديولوجية يمكن ملاحظة الرغبة في منع النمو المفرط في تعليم الطلاب المحفوف بعواقب لا يمكن التنبؤ بها. وليس غريباً في تاريخ الولايات المتحدة ما بعد الحرب تفاقم الصراع بين أنصار المعالجة الضيقة والواسعة في مجال التعليم.

سيطر مفهوم التعليم الواسع الذي يتفق ومهمة الزيادة الحادة في معدلات تطور المدرسة المتوسطة بحلول نهاية الستينيات. وأصبحت الطريقة البراغماتية الثانية هي المسيطرة بحلول السبعينيات. فقد لعب الانكماش الاقتصادي ١٩٦٩ – ١٩٧٠ دوراً كبيراً في ذلك - حيث ولأول مرة في فترة ما

---

(١) المدرستان الإصلاحيتان - الولايات المتحدة -الاقتصاد، السياسة والإيديولوجيا، ١٩٨٤، رقم ١١ ص ٣٢، وكذلك أيضاً التعليم المدرسي وإدارة ريغان - هناك أيضاً، ١٩٨٣، رقم ٩ ص ٣٧. مالكوفا ز.أ.

بعد الحرب - شغل عددٌ كبيرٌ من الخريجين صفوف العاطلين، الأمر الذي قوّض فكرة المستوى العالي من التعليم لضمان العمل. ويجب أن نضيف أن بروز عزلة الفرد في الصراع السياسي الاجتماعي نهاية الستينيات وبداية السبعينيات في ظروف الرأسمالية تقبلته الدوائر الحاكمة كنتيجة محدودة في المعالجة الواسعة لتعليم العمال.

توسعت، بالنتيجة، في مطلع السبعينيات والثمانينيات أشكال التعليم التخصصي والمهني الضيق التي تعززت بسبب نمو البطالة وتفاقم التنافس في سوق العمل، مما فرض متطلبات عالية تجاه التأهيل المهني للشباب العامل. وتم الاعتماد في برامج المدارس على الانضباط الذي يسمح للخريجين التأقلم بشكل أسرع مع الظروف الواقعية للحياة والعمل.

استمر نظام التعليم المتوسط في فترة ما بعد الحرب بالطابع اللامركزي، الذي ميزه عن دول أوروبا الغربية. كذلك فإنه في ظروف تطور إيديولوجية المحافظين الجدد في نهاية السبعينيات –بداية الثمانينيات وجدت الدوائر الحاكمة في حالة المدرسة المماثلة وسيلة لتأمين الديمقراطية الأمريكية في المسألة المدرسية، وأعلن دعاة المركزية عن أنفسهم أتباع التوحيد الذي يعارضون تحقيق الذات الفردية الحرة. وكان هناك قلق وراء هذه العبارات الصاخبة بشأن الحفاظ على بنية النخبة في التعليم المتوسط التي تقدم أقصى الإمكانات للأشخاص من أغنى فئات المجتمع فقط. وتتميز المدارس المتوسطة، بحكم ذلك، بانعدام الشكل، وجود نظام المدارس الحكومية والخاصة النخبوية، التنوع الكبير في معالجة المسألة المدرسية، مدة التعليم الإلزامي، ومدة السنة الدراسية، المتطلبات المهنية للمعلمين وبرامج التعليم وغيرها. وطبقت في غالبية الولايات قواني التعليم الإلزامي حتى سن ١٦ (و١٨ في البعض الآخر).

ازدادت مدة التعليم المتوسط في فترة ما بعد الحرب في المدرسة حتى ١٢ عاماً والتي تقسم إلى ثلاث مراحل: الابتدائية (primary school) - من الصف الأول حتى، الصف السادس، حيث أعمار التلاميذ من ٦ سنوات وحتى ١٢ سنة، المدرسة المتوسطة غير الكاملة –الإعدادية -(gunior high school) من الصف السابع وحتى الصف التاسع، والمرحلة المتوسطة الكاملة – الثانوية -(senior high school) من الصف العاشر حتى الثاني عشر.

يتم التمويل والإشراف المباشر للمدارس الحكومية (بنسبة ٩٠%) من قبل أجهزة الولايات المتحدة وإدارات المناطق المدرسية، كذلك هناك اختلافات كبيرة بين المناطق التعليمية (من منطقة نيويورك التعليمية من ١ مليون تلميذ وألف مدرسة حتى المناطق من ١ –٢ مدرسة وعدد التلاميذ حتى ٣٠٠)(١).

ساهمت المتطلبات المتزايدة للمدرسة لتكثيف نشاطها في فترة ما بعد الحرب وفي ظل ظروف الثورة العلمية – التقنية في تسريع عملية تركيز المناطق التعليمية. فقد بلغ عدد المناطق التعليمية في نهاية الأربعينيات في الولايات المتحدة ١٠١ ألف منطقة وبحلول نهاية السبعينيات انخفض العدد إلى ٢٣ ألف منطقة، علما أن نصيب المناطق الكبيرة التي يزيد عدد التلاميذ عن ٢٥ ألف كان ثلث إجمالي التلاميذ. انخفض العدد في السبعينيات حتى ١٦ ألف. وازداد نصيب المناطق الكبيرة في بداية الثمانينيات - التي يزيد عددهم عن ٢٥٠ ألفاً - حتى ١ ,١% من إجمالي العدد بالمقارنة مع ٧ ,٠%في نهاية الستينيات(٢).

---

(١) المدرسة الحديثة في الولايات المتحدة ص ٧٩ مالكوفا ز.أ.

(٢) مجال الخدمات في الولايات المتحدة: المظاهر الجديدة والتحولات الهيكلية / بإشراف ف.م. أوسوسكين، ل.س. ديميدوفوي موسكو ، ١٩٨٥، ص ١٩٦.

شكل تركيز المناطق المدارسية والمدارس إمكاناتٍ ملائمةٍ لحل المهام الجديدة التي برزت أمام النظام المدرسي في ظروف الثورة العلمية – التقنية. فقد اتسع نطاق المواد المراد دراستها وأصبحت برامج المناهج الدراسية أكثر مرونة وتوفرت إمكانات جديدة في استخدام أحدث الوسائل والمعدات. وكانت تتجدد باستمرار في ظروف التقدم العلمي التكنولوجي، المتطلبات تجاه خريجي المدارس، وسمحت الوحدات المدرسية الضخمة لنفسها التنويع والمرونة فيما يتعلق ببرامج التدريب (وهذا ينطبق بشكل خاص على الصفوف المتقدمة – العاشر وحتى الثاني عشر) ولا تطبق في المدارس الكبيرة انتقائية بعض المواد للصفوف المتقدمة فقط، وإنما انتقائية دورات تعليمية (حيث يقترح في بعض المدارس حوالي ٢٠٠ دورة تعليمية معدة مسبقاً). غير أن الذين حصدوا ثمار تركيز المناطق المدرسية والمدارس هم أقلية من التلاميذ لأن ٢/٣ طلاب المدارس الأمريكية في السبعينيات – الثمانينيات استمروا بالدراسة في المناطق والمدارس الصغيرة غير الفعالة في الخطة الاقتصادية والتعليمية بحسب تقديرات الخبراء الأمريكيين.

إضافةً إلى ضمان عملية الإنتاج الرأسمالي من القوة العاملة المتخصصة، فإن نظام التعليم المتوسط في الولايات المتحدة كان مدعوّاً لحل أهم مهمة سياسية – اجتماعية في الحفاظ على حصانة نظام التناقض في العلاقات الاجتماعية. انعكس هذا المبدأ مع تناقضاته الطبقية في المجتمع الأمريكي في وجود طريقتين مختلفتين في نظام التعليم: تعليم أطفال العائلات الغنية والعائلات الفقيرة.

يمكن ملاحظة الطريقة الطبقية الضيقة للبرجوازية وسعيها للحفاظ على امتيازاتها في المجتمع في بنية التعليم المدرسي ذاتها، حيث المدارس الحكومية (أو العامة) التي تشكل العمود الفقري للتعليم التي ضمت حوالي ٩٠% من جميع

التلاميذ الأمريكيين ويوجد في قمة الهرم المدرسي شبكة من المدارس الخاصة المتميزة لأطفال العائلات الغنية.

أثّرت بقوة التحولات السكانية المحلية العامة، التي حدثت في الولايات المتحدة في أثناء سنوات ما بعد الحرب، في تطور المدارس الحكومية. ومن هذه التحولات بالدرجة الأولى، على سبيل المثال، الهجرة الجماعية للسكان الزنوج في الخمسينيات إلى المراكز الصناعية في الشمال المتطور صناعياً، وتمركزهم في المدن الكبيرة. فقد تمركزت تلك الطبقات بعيداً عن الأحياء المتحضرة في النواحي المألوفة. وانعكس هذا التوزيع الجغرافي الاجتماعي على المدرسة المتوسطة. وظهرت مدارس في الضواحي التي توزعت في أبنية واسعة مضاءة ومزودة بالتجهيزات والمعدات وحيث عمل المعلمون ذوو الكفاءات العالية. واتسم التعليم في هذه المدارس بالطابع الأكاديمي لأن جميع المتخرجين تقريباً انتسبوا إلى مؤسسات التعليم العالي.

أصبحت المدن ذاتها محور اهتمام طبقات السكان المحرومين الأقل حظاً والأقليات العنصرية والعرقية إلى درجة كبيرة. وتتفق طريقة حياة هذه الطبقات الدنيا من المجتمع الأمريكي ونوع المؤسسة التعليمية – وتسمى بالمدرسة المتحضرة مع سماتها المميزة: من دون صرف صحي والمنتشرة في الأبنية القديمة غير المؤهلة للسكن أو الإقامة والتجهيزات المثيرة للشفقة وقاعات الصفوف الضيقة والمستوى المنخفض في التعليم.

كان أهالي التلاميذ يتنقلون باستمرار من مكان لآخر بحثاً عن العمل. ولذلك فإن تبديل أماكن الدراسة كان مستمراً حتى ٩٠% في العام الدراسي. كذلك فإن تسرب الكوادر التعليمية عالٍ جداً والتي كانت تسعى بكل قواها للعمل في مدارس الضواحي المرموقة بأجورٍ عاليةٍ وظروف عمل أفضل.

المدرسة الحضرية – هي مدرسة معزولة في الغالب مع غالبية الطلبة السود والملونين. فقد ارتفعت نسبة الدارسين الزنوج المتعلمين في عدد من المدارس المعزولة بحلول نهاية الستينات حتى ٨٠ – ٩٠ %. واصطدم الكفاح المرير لأنصار المساواة العرقية بما فيها المساواة في التعليم بالمقاومة الشرسة للعنصريين. وأكد منظمو حملة ما يسمى بالمرتدين البيض على أن السكان الزنوج حصلوا على مزايا كبيرة إلى درجة أن البيض أصبحوا يدعون إلى النضال ضد تمييز المواطنين البيض. وفي أعقاب هجوم العنصريين المدعومين من الدوائر الحاكمة وحتى بشهادة الأجهزة الحكومية في الولايات المتحدة، فإن جهود القضاء على التناقضات الفعلية بين الطلاب البيض والسود قد توقفت بالكامل بحلول منتصف السبعينيات[١].

إن خط الفصل الاجتماعي لا يفصل فقط بين المدارس في المدينة والضواحي، وإنما داخلها أيضاً. فقد كان الأطفال منذ الأيام الأولى للتعليم في المدارس الأمريكية يخضعون للاختبار الجماعي لتحديد ما يسمى «بعامل الموهبة الفعلية». وكان الأطفال يقسمون بموجب ذلك إلى مجموعات، ويتم التعليم بمستويات مختلفة – الموهوبين والمتوسطين والفاشلين. تشكلت نتيجة للاختبار في مدارس الولايات المتحدة ثلاثة اتجاهات للتعليم – الأكاديمي (لتأهيل الطلاب لدخول الجامعات والكليات) والعام والمهني.

توسع العمل الانتقائي وسط الأطفال بحسب مبدأ انتقاء الموهوبين عقلياً في الولايات المتحدة مع تطبيق قانون ١٩٥٨ حول تطوير التعليم

---

(١) Hearings on Secondary Schools Basic Skills Act. Hearings before the Subcommitteeon Elementary, Secondary, and Vocational Education of the Committee on Education and Labor. House of Representatives, 98th Congress, June 12, 13, 1984. Wash., 1984. p. 50.

بهدف الدفاع الوطني الذي دعا مباشرة إلى انتقاء الطلاب الأكثر موهبة لتشكيل «النخبة الفكرية» في المجتمع القادر على حل أكثر المهام تعقيداً في ظروف تسارع التقدم العلمي – التكنولوجي. تطابق نظام الاختبار من حيث الجوهر مع الاستنتاجات الرجعية للمدرسة العنصرية – الأنتروبولوجية (علم الإنسان). وشكل تطبيق النظام ظاهرة أخرى على اللامساواة الاجتماعية السائدة في المجتمع الأمريكي. وتم التأكيد خلال جلسات الكونغرس الأمريكي في عام ١٩٨٤ المكرسة لمناقشة التعليم المتوسط على: أنه لاشيء يتزامن بوضوح مع نتائج اختبارات الطلاب في المدارس مثل دخل آبائهم: فأطفال الفقراء يحصلون على علامات في الاختبارات أدنى من علامات أطفال الأغنياء. ذلك هو النظام الطبقي في المدارس الأمريكية[١]

تحتل الشبكة المميزة من المدارس الخاصة المحظورة على أولاد الفقراء فقط بالتعلم فيها، وكذلك أولاد العائلات متوسطة الدخل أيضاً الطابق العلوي في التعليم المتوسط. وتبلغ كلفة التعليم في هذه المدارس حوالي ١٥ – ٢٠ ألف دولار سنوياً. فقد درس في هذه المدارس بحلول بداية الثمانينيات حوالي ١٠% من مجموع الطلاب. وتتكون ميزانية هذه المدارس ٦٠ - ٧٠% من أقساط تدريس الطلاب وكذلك من مساهمات الشركات الخاصة المختلفة والتبرعات من المتخرجين. تختلف عملية التعليم في المدارس الخاصة بمستواها العالي. وتشهد على ذلك حقيقة أنه في المدارس الخاصة معلم واحد لمجموعة من الطلاب لا يتجاوز عددها الخمسة طلاب، في حين معلم واحد لـ ٢٤ طالب في المدارس الحكومية.

(١) Ibid., p. 33.

غير أن النظام المعتمد في التعليم المتوسط الأمريكي حتى في المدارس الخاصة تتميز فيه المؤسسات التعليمية الأرستقراطية. إن عددها ليس بالكثير إلا أنها تقدم العدد الأكبر من المتنسبين إلى الجامعات الأكثر شهرة: هارفارد وإييل وغيرها - الأعضاء في «رابطة اللبلاب الأرستقراطية» وتحديداً يتم تأهيل النخبة السلطوية للمستقبل – السياسي، كبار موظفين الدولة، الدبلوماسيين ومدراء الشركات الضخمة من سلالة العائلات الأكثر غنىً في الولايات المتحدة، التي تعلمت في قمة النظام الهرمي للتعليم المتوسط.

أجبر النضال المستمر للمجتمع التقدمي الأمريكي من أجل ديمقرطة نظام التعليم المتوسط، الذي أعلن شعاره الرئيسي إلغاء المدارس الخاصة، الدوائر الحاكمة إلى تجنب الدعم الصريح لمؤسسات النخبة التعليمية في الستينيات والسبعينيات. غير أن الدعوات الديمقراطية إلى تعددية المدرسة المتوسطة في ظروف هجوم القوى اليمينية كانت تعني الدعم المفتوح لنظام المدارس الخاصة في بداية الثمانينيات وتقديم المساعدة المادية والمعونات الحكومية له[1].

أنجزت المدرسة المتوسطة مهاماً إيديولوجية جديدة هامة، إضافة إلى الواجبات الاقتصادية والسياسية –الاجتماعية. إنها المؤسسة الأولى في حياة الشباب الأمريكي التي ترعرعوا فيها بروح احترام وتكريم طريقة الحياة الأمريكية. وتزايد اختراق النزعة العسكرية في المدرسة المتوسطة في فترة ما بعد الحرب مع تصاعد الروح العدوانية للامبريالية الأمريكية. إذ أنه يجري بالأقنية المختلفة – بدءاً من الاستشارات المشتركة لمثلي المجمّع الصناعي الحربي ومجال التعليم وانتهاءً بتطبيق مواد التربية العسكرية الخاصة في البرامج المدرسية. وكانت تنفذ دروس تدريبية بحسب برنامج تأهيل الضباط الاحتياطيين في عدد كبير من المدارس.

(١) التعليم المدرسي وإدارة ريغان ص ٣٤ – ٣٥ مالكوفا ز.أ.

لعب الدين دوراً هاماً في تنمية روح الموالاة لدى طلاب المدارس، علماً أن التربية الدينية كانت من اختصاص الكنائس وكذلك في المدارس العلمانية. واحتلت المدارس الكاثوليكية مكاناً بارزاً وسط المؤسسات التعليمية غير الحكومية (وخاصة في المدن الكبيرة في الشمال والشمال الشرقي)، حيث تم تخصيص اهتمام أساسي للتربية والتعليم الديني. وتزايد تأثير الدين على المدرسة المتوسطة في بداية الثمانينيات وذلك بدعم من الدوائر الحاكمة التي تتباهى بتديُّنِها[1]. تجاوز عدد الدارسين في المدارس الكنسية ٣ ملايين طالب، وتعززت مواقع الدين في المدارس العلمانية. وكافح المحافظون الجدد من أجل إدخال تعديل في الدستور يعترف ضمنياً بالدور المتنامي للكنيسة في المدرسة العلمانية تحت شعار «إعادة الله إلى المدرسة».

تزايد الاهتمام بالإعداد الإيديولوجي لأطفال المدارس الأمريكيين. وكانوا يأخذون بعين الاعتبار الخصائص العمرية للطلاب، ويتم الجمع بمرونة بين الأساليب العاطفية والعلمية.

قامت شبكة المنظمات الكشفية التي شارك فيها حوالي ٧ ملايين كشاف في السبعينيات بواجبات إيديولوجية مهمة جداً. لذلك ومن أجل الانتساب إلى هذه المنظمات كانت تفرض مساهمات نقدية من أطفال الآباء الأثرياء.

عمّقت التناقضات المتجذرة في الطبقة الرأسمالية ظواهر الأزمات في مجال التعليم المتوسط في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات وفي الفترة التي تلتها. وبلغت هذه الأزمة درجة عالية من الحدة حتى أن بعض المؤلفين

---

(١) يدرس حوالي ٣٠% من التلاميذ في مدارس متشابهة في كل من تشيكاغو وبوفالو وبوسطن وكليفلاند. أنظر مالكوفا ز.أ. المدرسة الحديثة في الولايات المتحدة، ص ١٠٦.

البرجوازيين تكلموا عن الخطر المميت المحدق بالمدرسة الأمريكية(١). ويعدّ انخفاض مستوى ونوعية التعليم في المدارس المتحضرة واحدة من ظواهر الأزمة.ومن بين أولئك الذين أكملوا المدرسة المتوسطة غير الكاملة – الإعدادية – كان ثلثهم لا يعرف أسس الرياضيات الابتدائية (الأولية) و١٢% فقط كان على معرفة بالجبر. ودلت أبحاث اللجنة الخاصة في الكونغرس في عام ١٩٨٤ على أن المؤشرات التعليمية لتلاميذ سن ١٧ عاماً في جميع المواد بلا استثناء تراجعت عن مؤشرات التعليم بداية السبعينيات. ولم ينخفض فرق التعليم بين الدارسين البيض والسود(٢).

شكّل التوجه لخلق النخبة المتعلمة في المجتمع سبباً هاماً لنشوء حالة مماثلة. فقد أدى هذا النهج الذي طبق خلال إعادة هيكلة نظام التعليم المتوسط في نهاية الخمسينيات – بداية الستينيات إلى انخفاض المتطلبات إلى معظم الطلاب وإلغاء عدد من المواد بحجة ديماغوجية وهي عدم قدرة الأطفال من العائلات الفقيرة على الاستيعاب (وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات القومية) وإتقان المعرفة بالكامل. وتفاقم الوضع بسبب نقص الإمكانات وتدني جودة التدريس في المدارس الحضرية. إضافة إلى ذلك فإن البطالة في السبعينات – بداية الثمانينات والتمييز العنصري والاجتماعي في كافة مجالات الحياة حرمت أطفال العائلات الفقيرة من أفق وآمال تحسن الوضع في المستقبل وبالتالي الرغبة في التعلم.

---

(١) *Paynter D.* Must Our Schools Die? Portland, 1980; A Nation at the Risk: the Imperative for Educational Reform. Wash., 1983.

(٢) Hearings on Secondary Schools Basic Skills Act, p. 50, 59, 60.

هيّأت الشكوك الاجتماعية ومشاعر الإحباط والسخرية التي تتطور لدى أطفال المدارس الأمريكيين مع نضوجهم وتكيفهم مع طريقة الحياة الأمريكية تربة خصبة لنمو انتهاك القانون والجريمة بين الدارسين. وتساعد البيئة الروحية المحيطة بهم –الدعاية في الأدب والبرامج التكنولوجية والسينما في قانون «القوي» ورومانسية عالم رجال العصابات ونكهة جرائم القتل وانعدام الأخلاق والشرف والاعتداءات.

وليس عجباً أن نلاحظ في فترة ما بعد الحرب الميل الواضح لنمو خطورة سوء السلوك والجرائم الخطيرة لدى طلاب المدارس الذين شاركوا في الاعتداء على المعلمين وانتشار المخدرات والتخريب المتفشي[1].

ظهرت الأزمة أيضاً خلال السبعينات في التباطؤ الحاد وحتى الانخفاض المطلق في عدد طلاب المدارس ليس لأسباب سكانية (ديموغرافية)، وإنما بسبب تدني تغطية الشباب[2]. وارتبط ذلك بالدرجة الأولى بتسرب الأطفال الفقراء من المدارس الحضرية، وفي السبعينيات – بداية الثمانينيات ازداد عدد المتسربين في الصفوف المتقدمة وتجاوز ٥٠% من الطلاب. وكانت الملايين من أطفال العائلات الفقيرة يغادرون المدارس حتى قبل إنهاء مرحلة التعليم الابتدائي[3].

لم تعط محاولات تهدئة ظواهر الأزمة في مجال التعليم المتوسط أثراً إيجابياً ملحوظاً بسبب انعدام الاهتمام الحقيقي للدولة الرأسمالية في نهوض مستوى تعليم مواطنيها. وظهر الطابع الانتهازي الحكومي في دعم نظام التعليم

---

(١) *Casserly M., Bass S.* School Vandalism. Lexington (Mass.), 1980.

(٢) مجال الخدمات في الولايات المتحدة، ص ١٩٤.

(٣) Hearings on Secondary Schools Basic Skills Act, p. 50.

المتوسط بوضوح في بداية الثمانينيات خاصة عندما دعت الدوائر الحاكمة قولاً إلى القضاء على أزمة التعليم، ولكن الواقع كان تخفيض مخصصات التعليم على حساب تضخيم الميزانية الحربية الذي كان له أثراً كبيراً على نوعية التعليم[١]. وليس غريباً أن الملايين من الأمريكيين لم يكملوا دورات محو الأمية. واعترفت أجهزة الدولة في بداية الثمانينيات بالواقع المريع لهذه المسألة: تبين أن ٢٦ مليوناً من الأمريكيين في الدولة الأكثر غنى في العالم الرأسمالي لا يعرفون الكتابة والقراءة وحوالي ٢٧ مليون أمين (أي أن معرفتهم لا تتجاوز تخصصهم الضيق)[٢]. وشكلت أزمة التعليم المتوسط في الولايات المتحدة جزءاً لا يتجزأ من مشكلة نمو التقسيم الطبقي الاجتماعي وتعزيز الخصومات الاجتماعية التي رافقت تطور المجتمع الأمريكي في فترة ما بعد الحرب.

٢ - التعليم العالي(*):

حدث النمو الكمي للمدرسة العليا (الثانوية) وتوسعت الوحدة الطلابية خلال فترة ما بعد الحرب. فقد وصل تعداد هذا المكون في عام ١٩٥٨ – ٣,٧ ملايين طالب أو ١٨,٣% من عدد الشباب ذوي الأعمار من ١٨ – ٢٤ سنة، الأمر الذي تجاوز مؤشرات عام ١٩٤٠ بـ ٢,٥ مرة. إذ بقي عدد مؤسسات التعليم العالي قريباً من مستوى ما قبل الحرب (حوالي ألفين)، ولكن مع تحسين في وضعها المادي. ففي النصف الثاني من الأربعينيات النصف الأول من

(١) التعليم المدرسي وإدارة ريغان ، ص ٣٨ مالكوفا ز.أ.

(٢) Oversight Hearing on Adult Illiteracy. Hearing before the Subcommittee on Post-secondary Education of the Committee on Education and Labor. House of Representatives, 97th Congress, December 2, 1982. Wash., 1984, p. 2.

(*) شارك ي. س. فيليبوف في التحضير الطباعي.

الخمسينيات أنفقت الدولة على التعليم الثانوي ٣ – ٤ مليارات دولار (حوالي ١% من إجمالي الدخل القومي)[١]. وهذا يعني أن النفقات في عام ١٩٥٨ قد ازدادت بمقدار ٩ أضعاف[٢]. ولوحظ تزايد النفقات على تحسين العملية التعليمية، واستكمال المكتبات وتجهيز المخابر.

برزت في نظام التعليم الثانوي الأمريكي - خلال فترة ما بعد الحرب بقوة - الفروقات بين طلاب الصفوف الأولى في مؤسسات التعليم الثانوي من «رابطة اللبلاب» ومجموعة الأساتذة الضعفاء صراحة والدعم المادي للكليات، وإجبار البيئة المعادية للفكر في المناطق النائية الأمريكية هذه الجامعات على خفض المتطلبات تجاه المتقدمين، مضاعفة الدورات غير الأكاديمية مثل التدبير المنزلي أو العزف على الغيتار، الانغماس في الأذواق البدائية للمانحين والعملاء الماليين المحتملين. وكانت وكالات التصديق تظهر بشكل نظامي عشرات الجامعات الخاصة التي تتاجر بشهادات وهمية والجامعات الحكومية التي لا تراقب دبلومات التخرج الصادرة عنها[٣]. ذلك هو واقع الكثير من كليات الزنوج في الجنوب حيث كان تحصيل الطلاب أكثر بقليل من التعليم المتوسط إضافة إلى بعض الخبرة العملية. ويعزى هذا الوضع المتردي ليس بسبب التأهيل الضعيف لغالبية الطلاب الزنوج[٤] والنوعية الرديئة للتدريس في الجامعات المتاحة لهم، وإنما قناعة العديد من مسؤولي المدرسة الثانوية الأمريكية في أن تحصيل التعليم المعياري أقل أهمية من تحقيق الميول والقدرات الفردية (نظرية ج. دبوي). تم تحقيق بعض التقدم في تلك الفترة على طريق فصل المدرسة الثانوية: صادقت المحكمة العليا في

---

(١) Development of Higher Education, 1950—1967. P., 1971, p. 81, 103.

(٢) Statistical Abstract of the United States, 1974. Wash., 1974, p. 133—137.

(٣) Quality of Higher Education. Chicago, 1980, p. 196—199.

(٤) Negroes and Higher Education. Wash., 1978, p. 24—25.

عام ١٩٥٤ على القرار الذي اتخذته - والذي يعترف بعدم دستورية المبدأ العنصري (التعليم المتساوي والمنفصل)- غير أن هذا القرار بقي حبراً على ورق حتى الستينيات عندما انطلقت الحركة من أجل الحقوق المدنية.

دخلت الإثنتا عشرة سنة ما بعد الحرب بشكل عام لأوَّل مرة تاريخ المدرسة الثانوية «كموسم ميّت». فقد منع الكونغرس عملياً مناقشة مشاريع إصلاح التعليم. فالوسائل التي كانت مخصصة للأبحاث في مؤسسات التعليم العالي كان توجه معظمها للتصميم في مجال التسليح – أغلقت المختبرات الحكومية بعد الحرب وألحقت بالجامعات-، وكان هذا لابد أن يؤثر في مستوى التعليم ولا سيّما على الأجواء المخيّمة في الجامعات. فالعلوم الأساسية كما في السابق كانت مهملة (إلى جانب عدد من المواد الإنسانية) فإن الولايات المتحدة كانت متخلفة عن أوروبا. وتعززت في فترة الماكارثية ملاحقات المعلمين الملتزمين بالقناعات والأفكار التقدمية[١]. وانخفض عدد التنظيمات الطلابية التقدمية وضعف نشاطها.

بدأت إعادة هيكلة المدرسة الثانوية الأمريكية بما فيها بنيتها، وطرق تمويل وتنظيم العملية التعليمية والسياسة العلمية في نهاية الخمسينيات فقط، وكانت مرتبطة إلى حد كبير بتنشيط عمل الحكومة الاتحادية. ولم يكن التعليم الثانوي قبل ذلك هدفا لاهتمام السلطات الاتحادية المستمر وإنما الرئيس الخاص.

شكل إطلاق القمر الصناعي السوفييتي في تشرين الأول ١٩٥٧ الحدث الذي غيّر طريقة تعامل واشنطن مع مشكلة التعليم بما فيها الثانوي عملياً خلال يوم واحد. وعدّت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة أن تخلف أمريكا في استكشاف الفضاء نتيجة للتخلف في التعليم.

---

(١) Brubacher J. S., Rudy S. W. Higher Education in Transition: A History of Ameri-can Colleges and Universities, 1636—1976. N. Y., 1976, p. 325—327.

أعلن الرئيس د. آيزنهاور أن المدارس اكتسبت أهميةً غير عادية في الجهود العسكرية للولايات المتحدة[١]. وحدد قانون ٢ أيلول ١٩٥٨ بداية التمويل النظامي للتعليم الثانوي من جانب الحكومة الاتحادية التي تنظر منذ هذه اللحظة إلى المدرسة الثانوية كأهم مصدر لنمو الإمكانات العسكرية التقنية للبلاد. وتم تخصيص اهتمام كبير للتعليم العالي في السنوات اللاحقة وخاصة رئاسة كينيدي وجونسون. فالنظريات الاقتصادية التي شاعت في تلك الفترة لم تساعد على ذلك، والتي أصبح التقدم في المعرفة عاملاً أكثر أهمية في النمو الاقتصادي –ومن ثم فإن الاستثمار في التعليم يعطي التأثير الاقتصادي فاعلية أكبر.

اتخذ الكونغرس عدة عشرات من القوانين التي نتجت عنها الزيادة الكبيرة في الوسائط المخصصة للجامعات من الموازنة الاتحادية، وذلك من خلال الدعم الكامل وتحت ضغط الإدارة. فقد ازدادت النفقات الحكومية على التعليم العالي من ٥,٣ مليار دولار في عام ١٩٥٨ حتى ٥٠,٢ مليار دولار عام ١٩٧٩، وبلغت نسبتها من ميزانية الدولة ٢,٩حتى٨,٨% على التوالي[٢]. واختارت الحكومة الاتحادية طريق إعادة هيكلة المدرسة الثانوية من خلال إدراك حقيقة أن الدعم المادي للجامعات القائم ومضاعفة عددها لن يحل المشكلة.

لم يشجع رأس المال الخاص الإصلاح الذي بدأته الحكومة الاتحادية فقط وإنما شارك عملياً في تحقيقه[٣]. وتجلى هذا بالدرجة الأولى في زيادة

(١) Conrad 0., Cosand J. The Implications of Federal Educational Policy. Wash., 1976, p. 8.

(٢) D*enison E*. The Sources of Economical Growth in the United States. N. Y., 1962. Digest of Educational Statistics, 1980. Wash., 1981, p. 27.

(٣) طالب ممثلو دوائر الأعمال ذوو النظرة البعيدة منذ منتصف الأربعينيات باتخاذ تدابير تحسين إعداد الكوادر العلمية. أنظر فيليبوفا ل.د. المدرسة الثانوية في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨١، ص ١٠٢ - ١٠٤، ١٥١ - ١٥٢.

المخصصات الاحتكارية الخاصة بستة أضعاف (وخاصة من جانب الصناديق الخيرية)[1]. وحصلت الجامعات في عام ١٩٧٩ من هذا المصدر على ٢,٨ مليار دولار مقابل ٠,٤ مليار دولار في عام ١٩٥٨. وكما هو الحال بالنسبة للسنوات السابقة فإن الطبيعة العشوائية للتبرعات الخاصة والتي كانت تستخدم للتهرب من الضرائب أفسحت المجال للمتطلبات المدروسة لاستخدام الأموال المقدمة ولتطوير القضايا العلمية والعملية المحددة لتدريب المتخصصين من فئة معينة وحتى لشراء المعدات والأجهزة المصنّعة في تلك الشركة. ومن خلال السعي إلى السيطرة بشكل أفضل على أنشطة الجامعات، أصبح رأس المال الاحتكاري أكثر إصراراً على تحقيق صوت حاسم ومسموع في مجالس إدارتها[2]. وبهذا الشكل فإن الحكومة والاحتكارات أصبحا منذ البداية شريكين في إصلاح المدرسة الثانوية.

ولدت الأفكار المتجسدة في إعادة هيكلة المدرسة الثانوية في معظمها في العالم الأكاديمي، على الرغم من انعدام نجاح واضح حتى نهاية ١٩٥٧. وقد طرحها ممثلوها مراراً وتكراراً في اللجان واللجان الفرعية في الكونغرس. وحددت المبادئ التي تم تطويرها حتى ذلك الوقت وتنفيذها جزئياً في مثل هذه الجامعات مثل هارفارد وماساتشوسيتس التكنولوجي. والمبدأ الرئيس هو التوجه إلى الأبحاث العلمية وتأهيل العلماء. ولتحقيق هذه الغاية تم إخضاع عملية التدريس التي تأخذ بعين الاعتبار البرامج الفردية في التعليم، والتأكيد على العمل المستقل للطلاب ومشاركتهم في البحوث العلمية.

---

(١) Corporate Support of Higher Education. Trends of Development. N. Y., 1982, p. 2337.

(٢) *Aptheker B.* The Academic Rebellion in the United States. Syracuse (N. Y.), 1972, p. 35; Digest of Educational Statistics, 1978. Wash., 1979, p. 131.

تم بالتالي السيطرة على الجامعة وألحقت بها ما يسمى بمدرسة الأبحاث التي تُعِدُّ الاختصاصيين على مستوى الماجستير، وكقاعدة، معيد في الجامعة. ويمنح الناجح فيها دبلوم «دكتوراه في الفلسفة» بي. إيتش. دي. (الذي يقابل الدبلوم السوفييتي مرشح في العلوم)[1]. انتقل التخصص تقريباً بالكامل إلى هذه الدرجة الثانية في الجامعة، ويحصل الطالب خلال أربع سنوات على التعليم العام الذي يتضمن التعرف على المشكلات الأساسية والطرق والنظريات في العلوم الطبيعية والإنسانية. تكمن مهمة تنظيم التعليم الجامعي في التغلب على التخصص الضيق للغاية لمعظم الخريجين، مما أثر سلباً ليس فقط على ثقافتهم العامة، وإنما على قدرتهم في اكتساب المعارف الجديدة والعمل في المجالات ذات الصلة والاستجابة لظروف الإنتاج المتغيرة. وبحسب رأي الكثير من الخبراء فإن عملية التنظيم هذه وبأفضل شكل لبت متطلبات الاقتصاد الأمريكي في عصر الثورة العلمية التكنولوجية. وتم اعتماد جامعة الأبحاث هذه نموذجاً لتنفيذ الإصلاحات.

أدت الحاجة المتنامية للكوادر العلمية إلى تركيز أفضل القوى العلمية في مدارس وجامعات البحوث حيث تُوَجّه الوسائط والإمكانات الأساسية. وأجبر النقص في كوادر التأهيل المتوسط (الفنيين وعمال المخابر وغيرهم) المؤسسة على توسيع المرحلة الأولى في المدرسة الثانوية على حساب زيادة الانتقاء في الكليات الأكاديمية القائمة وخاصة في طريقة إحداث كليات جديدة، إضافة إلى التخوف من هروب الشباب الموهوب. بالنسبة للجزء الأكبر تسمى كليات السنتين (بالمعاهد المتوسطة)، ويسمون بالمبتدئين خلافاً للأقدم فيهم بأربع سنوات. وتتضمن برامج غالبية معاهد السنتين إضافة

---

(١) مجال الخدمات في الولايات المتحدة، ص ٢٠٠.

إلى المواد العملية بعض الدورات النظرية التي تتطابق إلى حد كبير أو أقل مع برامج السنتين الأولى والثانية من كليات الأربع سنوات. وهذا يفسح المجال لخريجي المعاهد الابتدائية المتفوقين بالاستمرار في دراستهم في السنة الثانية والثالثة من الكليات الأعلى. وتشكل إمكانية التنظيم على أساس نظام ثلاثي المستوى لزيادة تأهيل وإعادة إعداد الكوادر في المستويات المختلفة ميّزة معينة لذلك النظام.

انعكس التمايز الاجتماعي للشباب الأمريكي على إمكانية الوصول إلى التعليم العالي وعلى نوعية التعليم لمختلف شرائح الشباب. وأدى صعود الحركة الديمقراطية الجماهيرية في الستينيات، والحركة من أجل فصل الجامعات إلى بعض التغييرات في تكوين التعداد العام للطلاب[١]. فقد ارتفع عددهم خلال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٧٩ إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، وبلغ ١١,٥ مليون مما يشكل نصف سكان الولايات المتحدة تقريباً من أعمار ١٨ – ٢٤ سنة.

أثّر ضغط القوى الديمقراطية على السلطات الاتحادية والمحلية حتى على إجراء إصلاحات التعليم العالي. وشددت المؤسسة نشاطها من أجل استخدام التعليم العالي كوسيلة في السياسة الإيديولوجية والاجتماعية: خدم هذا الهدف، وعلى وجه الخصوص، محاولة تنشيط الأوهام حول القدرة الكلية المفترضة للتعليم العالي[٢].

لم تستكمل بعد إعادة هيكلة المدرسة الثانوية الأمريكية عندما انخرطت في موجة الأزمة. وشكلت إضرابات الطلاب في الستينيات إنذاراً للأزمة – رد فعل الحرم الجامعي على المشكلات السياسية الجامعية العامة وليس الشركات.

---

(١)Digest of Educational Statistics, 1980, p. 85.

(٢)*Sorensen T.* Kennedy. N. Y., 1965, p. 413.

ولوحظت الأزمة المدرسية الثانوية في الحقيقة خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٦٩. ولأول مرة تنتشر البطالة وسط الاختصاصيين الخريجين منذ فترة «الكساد العظيم» في الثلاثينيات بهذا الشكل. إذ بلغت نسبة الخريجين الذين لم يحصلوا على عمل في نهاية السبعينيات ١%. وتزايد العدد ليصل إلى ٥, ٣% بحلول نهاية السبعينيات[١]. وانخفضت الفعالية الاقتصادية المرتبطة بتحصيل التعليم العالي من ١١ – ١٢% في بداية الستينيات إلى ٨% في بداية السبعينيات. وبالتالي فقد انخفض الفرق في أجر العمل لخريجي المدرسة الثانوية والمتوسطة بمقدار الثلث. وبحلول منتصف السبعينيات بلغت نسبة عدم الاستخدام الكافي لكفاءة المتخصصين ٤٥ – ٥٠%، مما أدى إلى عدم الرضا الوظيفي وانخفاض إنتاجية العمل.

بغض النظر عن توسيع نظام إعادة تأهيل الكوادر وبالتالي رفد الجامعات بالبالغين، فقد انخفضت وتيرة نمو تعداد طلاب الجامعات في السبعينات حتى ٥, ٣ % سنوياً بالمقارنة مع ٦, ٩% خلال العقد المنصرم[٢]. وانخفض الاهتمام بالمهنة التعليمية، الأمر الذي دعا قسم كبير من الطلاب للاكتفاء بالتدريب المهني. وعلت أصوات بين الاقتصاديين الذين نافسوا الفعالية الاستثنائية للاستثمار الفعال في التعليم العالي. ففي دوائر رجال الأعمال التي تعاني من الصعوبات التي نشأت فجأة على طريق تطوير الجامعات واستغلال مواردها ومن نمو المشاعر الراديكالية اليسارية في الحرم الجامعي فقد اكتسبت الشعبية وجهة النظر القائلة بأن التمويل الحكومي والعام الواسع للتعليم العالي الذي كان مقبولاً في الماضي لم يعد مقبولاً في ظروف المدرسة الثانوية العامة[٣]. وأعلن

---

(١) Change, 1979, Febr., p. 22.

(٢) The Chronicle of Higher Education, 1976, Nov.

(٣) The American Economic Review, 1970, Dec, p. 368.

نيكسون بعد الانتخابات الثانوية رداً على هذا الموقف في عام ١٩٧٢ معتبراً تجربة الستينيات خطأً عندما حاولوا حل المشكلات الكبيرة بما فيها التعليم من خلال زيادة المخصصات الحكومية فقط. كان هذا الإعلان تحولاً في سياسة واشنطن التي اتبعت نهج تقليص أو تجميد عدد من البرامج الاتحادية.

تعددت أسباب حدوث ظواهر الأزمات في المدرسة الثانوية في الولايات المتحدة، وبما أنها كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأمريكي فإن المدرسة الثانوية تتطور حتما وفقاً لقانونه، وبالتالي فهي تتعرض للأزمات المميزة له في فرط الإنتاج وغيرها من الأمراض المستعصية. فهي تشيد بحدة بالانحدار الروحي، عسكرة التفكير، اضطهاد التفكير الحر التي هي سمة مميزة للجو العام في الولايات المتحدة. وأظهر تحليل الاتجاهات الرئيسة في تطور المدرسة الثانوية الأمريكية بعد ١٩٤٥ أن الرفاهية النسبية للجامعات والكليات الأمريكية في الخمسينيات والستينيات كانت ظاهرة مؤقتة بسبب الظروف الاستثنائية النموذجية والتدخل الأكثر نشاطاً للحكومة الاتحادية.

ارتبطت أزمة الثقة بالمدرسة الثانوية إلى درجة كبيرة بالتقييم غير الكافي لحالتها في الستينيات. ونما الاستثمار في المدرسة الثانوية، واتضح بعد الفحص أن التضخم وتوسع الوحدة الطلابية والزيادة المستمرة في تكاليف التعليم، وبعض العوامل الأخرى أدت إلى زيادة غير مسبوقة في موازنات الجامعات، بحيث إن نفقات المدرسة الثانوية على طالب واحد منذ الثلاثينيات لم تتغير. في حين أن المتطلبات التي تفرضها الحياة على الجامعات وبالتالي الجهد على ميزانياتها تزايدت بقوة.

أثرت أيضاً تكاليف الهيكلية الجديدة للمدرسة الثانوية. وكما ذُكر فقد تم انتقاء أفضل جامعات البحوث الموجهة إلى العلوم، وإلى إعداد العلماء في أثناء تنفيذ الإصلاحات من أجل النموذج المثالي. ساهم الإصلاح في بعض الزيادة

في إعداد هذه الجامعات. غير أن النتيجة الرئيسة تتلخص في تنظيم نظام التعليم الثانوي ذي المراحل المتعددة والموجه إلى إظهار الطلاب الموهوبين وبالشكل الأفضل وتوزيعهم التدريجي على مدارس بحوث جامعات النخبة، وثبّت هذا النظام بشكل أقوى التمايز القائم لجودة التعليم الثانوي.

احتفظت البنية متعددة المراحل للمدرسة الثانوية الأمريكية بمرحلة ضعيفة – كليات المبتدئين. وكلمة حق تقال: إن كليات المبتدئين لم تكن جميعها من النوعية السيئة الميؤوس منها، غير أنه من جهة أخرى فإن العديد من جامعات نظام الأربع سنوات كانت في مستوى منخفض في التدريس، وقدمت ما يسمى بكليات الأبواب المفتوحة التي تأسست في أحياء الزنوج في المدن الكبيرة التي كانت تقبل جميع الراغبين في الدراسة مشهداً يرثى له بشكل خاص. وهذه الكليات التي كانت تعدّ نفسها جزءاً من الجامعات المرموقة كانت تفتقر للوسائل والإمكانات والأساتذة المؤهلين، علماً أن حاجتها إلى الإثنين معاً كبيرة جداً. وبدلاً من رفع المستوى العام لطلاب هذه الكليات بشكل كامل والذين لم يكملوا التعليم المتوسط، كان يعرض عليهم اتباع برنامجهم الخاص بهم الذي يتحول غالباً إلى نوع من التشويه والإساءة، وأصبحت السخرية من الوضع واضحة، بشكل خاص إذا اعتبرنا، أن الحديث يدور عن الجامعات الحكومية التي تمول بالكامل على حساب دافعي الضرائب.

وكما ذُكِر سابقاً فإن مصادر الواردات المالية للجامعات الأمريكية كانت متنوعة جداً. ويؤمّن هذا النوع في المواقف الصعبة إمكانية المناورة، ولكن من جهة أخرى يتحول التنوع إلى تقلبات وتوزيع غير متساوٍ للأموال حسب بنود الإنفاق في الميزانية. فالاعتمادات الحكومية والاحتكارية الخاصة وتبرعات بعض الأشخاص عرضة لتقلبات السوق، وظهرت في العقدين

الأخيرين التقلبات في الإيرادات النقدية في صناديق الجامعات بشكل لا يتناسب و حجم الاستثمارات العام، كما في هيكلها، ففي منتصف الستينيات مثلا تم الإنفاق في الغالب على الأبحاث العلمية وتدريب العلماء وتأهيلهم، إذ بلغ حجمه ٤٥ – ٤٨% من مجموع الاعتمادات[١]. وتم في الوقت نفسه إهمال تدريب عدد قليل من المهن المعتبرة مثل مهندسي التعدين والأطباء[٢]، وحتى هذا فقد كان مكلفاً على الولايات المتحدة، وأجبر عدم القدرة على تنفيذ التدريب اللازم لمثل هؤلاء المتخصصين في وقت قصير الولايات المتحدة على إحضارهم من الخارج على مدى السبعينيات.

توجد كذلك نقطة ضعف في النظام الأمريكي لتمويل التعليم العالي ألا وهي التوزيع غير العادل للمساعدات بين الجامعات. وأكد رئيس جامعة كاليفورنيا – مدينة بيركلي ك. كيب أن واشنطن لا تنفق الأموال على جامعات التصنيف الثاني[٣]. وفي الحقيقة فقد كانت حصة ١٠٠ جامعة من بين ٢٥ ألف جامعة ظالمة في الولايات المتحدة خلال السبعينيات حوالي ٤٥% من إجمالي الاعتمادات الاتحادية - بما فيها ١٠ جامعات هي الأفضل – حوالي ١٦% -[٤]. وجرى تطبيق هذا المبدأ حتى على المدارس الثانوية الخاصة.

---

(١) Budget of the United States Government, Financial Year 1979, Special Analysis. Wash., 1980, p. 221, 310.

(٢) تسببت السياسة المغرضة لرابطة الأطباء الأمريكيين بالعجز الكبير بأطباء المعالجة الذي بلغ نسبة ٥٠-٥٥% بحلول السبعينيات وذلك من معارضتها التوسع في مدارس الطب بكافة الطرق للمحافظة على الدخل العالي لأعضائها.

(٣) *Kerr C.* The Uses of the University. Cambridge (Mass.), 1964, p. 50.

(٤) Federal Support to Universities, Colleges and Institutions. Wash., 1975, p. 177—178.

تزايد التوجه إلى تركيز المساعدات المالية في جامعات النخبة بشكل خاص بعد اتخاذ القانون في عام ١٩٧٢ الذي بموجبه أصبحت الحكومة الاتحادية تمول الجامعات بمساعدات مالية مباشرة وكذلك مساعدات مباشرة للطلاب. وبما أن هذه المساعدات تتعلق بالدرجة الأولى بقيمة أجور التعليم فإن حصة الأسد خصصت للجامعات البحثية عالية الكلفة وفي الغالب الخاصة، وبالتالي إضافة للأشياء الأخرى فقد يتم تحويل الأموال من القطاع العام للتعليم العالي إلى القطاع الخاص.

كانت مساهمة الشباب - بغض النظر عن وضعهم المادي في التوصل إلى تحصيل التعليم العالي المرغوب فيه - هدفاً رسميا لقانون ١٩٧٢. غير أن هذا الهدف لم يكن بالأساس ولا يمكن تحقيقه. فقد كانت المساعدات الحكومية تقدم على شكل قروض (من ٣% سنوية) ميسّرة، ولكنها في الوضع الاقتصادي المتغير بسرعة وجرّاء انخفاض المردود من استثمارات رؤوس الأموال في التعليم العالي فإن الكثيرين من المتقدمين المحتملين لا يجرؤون على استلاف مبالغ كبيرة. وفيما يتعلق بالمنح الدراسية (المقدمة من قبل الحكومة الاتحادية والسلطات المحلية وصناديق المعونة الخاصة)، فإن حجومها هزيلة جداً. وبلغت نسبة الطلاب الذين غطَّت المنح الدراسية نصف نفقاتهم على التعليم في منتصف السبعينيات ٤% فقط[١]. واختار، نتيجة لذلك، غالبية الطلاب المتقدمين إلى الجامعات منخفضة التكاليف على التعليم. وبما أن الأجور في الجامعات الحكومية كانت أقل بـ ٢,٥ مرة مما في الجامعات الخاصة، فإن المكان الذي تتوجه إليه الغالبية المطلقة من أفراد الأسر ذات الدخل المنخفض مقرر مسبقاً. والجزء الأكبر منهم

(١) Change, 1977, Mar., p. 6.

لم ينتسب إلى الجامعات وتبين أنه من العائلات التي تنتمي إلى المداخيل المنخفضة عن ٢٠% من السكان، كان عدد الطلاب أقل بنحو ٦ أضعاف العائلات التي تنتمي إلى المداخيل العالية أعلى من ٢٠%[١].

لوحظت أيضاً تناقضات كبيرة عند الانتساب إلى مؤسسات التعليم العالي في المرحلة الثانية[٢].

يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن تكلفة التعليم تزايدت في الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات. فقد تجاوزت التكلفة في الجامعات المعتبرة والمرموقة مثل هارفارد ١٥ ألف دولار سنوياً، وفي الجامعات من التصنيف الأدنى فكانت تكلف من ٦ – ٨ آلاف دولار[٣]. ولا يمكن التغلب على مثل هذه التكاليف إلا من العائلات فاحشة الثراء.

لعبت هذه العوامل، بلا شك، دوراً محدداً في نمو الحركة الطلابية. وتبين أن التحركات الطلابية بدأت تتراجع (منذ النصف الثاني من عام ١٩٧٠)، عندما بدأت تتضح بشكل أكثر عوامل الأزمات في المدرسة الثانوية. ويرجع سبب تراجع الحركة الطلابية بدرجة كبيرة إلى نمو البطالة وسط خريجي الجامعات. علاوة على ذلك، فإن إصلاحات الستينيات حلّت بعض المشكلات إلى درجة ما في المدرسة الثانوية، ففي بعض الأحيان لم يتم الكشف عن الطبيعة الوهمية لهذه المشاكل على الفور. وبفضل توسيع شبكة

---

(١) The Chronicle of Higher Education, 1977, Oct.

(٢) الطلبة الأمريكيون: مقالة اجتماعية - نفسية. موسكو ١٩٧٧ ص ٧٧ - ٨٥. نوفينسكايا م.ن.

(٣) Newsweek, 1970, Dec. 7, p. 60.

الكليات الحكومية وإدخال الحصص للأقليات العرقية (حتى في الجامعات الخاصة) فإن مسألة التمييز في مجال التعليم العالي كانت صامتة إلى حد ما.

عند الحديث عن أسباب ركود الحركة الطلابية لا يمكن السكوت عن إجراءات القمع التي تمارس ضدها، فقد تم إطلاق تشريع خاص جنباً إلى جنب مع الافتراء الديماغوجي واستفزازات الشرطة والتدابير الإدارية. و اتخذ الكونغرس في عام ١٩٦٨ – ١٩٧٠ عدداً من القوانين التي تشكل عقبات مختلفة لمنح المساعدات المالية للطلاب المشاركين في أعمال الشغب(١). ففي بعض الولايات مثل كاليفورنيا وميتشيغان تم تخفيض المخصصات ليس للطلاب المشاغبين فقط، وإنما للجامعات التي جرت فيها التحركات الطلابية. كذلك فإن قطاع رجال الأعمال كان يمارس الضغط المالي على الجامعات، وقامت الكثير من الكليات والجامعات في هذه الظروف بتشديد الأنظمة فيها، مهددين بالفصل بسبب النشاط السياسي والعصيان وعدم الانصياع لتعليمات إدارة الجامعات.

عززت المؤسسة تأثيرها السياسي الإيديولوجي في الوقت نفسه على المدرسة الثانوية. فقد مارس مدير جامعة إييل ك. بريستر بشكل جيد هذا الأسلوب في مكافحة التطرف في المجتمع الطلابي الذي يدعمه بشكل رئيسي أنصار الحزب الديمقراطي. فالطاقة الموجهة إلى التغيير موجودة، وسوف تبحث عن مخرج ويجب توجيهها لتحقيق نتائج مقبولة(٢). وتزايدت الجهود من أجل دمج الطلاب في النظام، ولذلك فإن الخطوة الأكثر أهمية في هذا الاتجاه هو التعديل ٢٦ في الدستور الذي دخل حيّز التنفيذ في عام ١٩٧١ القاضي بتخفيض سن الانتخاب من ٢١ – حتى ١٨ عاماً. وازداد

---

(١) Ibid.. 1969, Mar. 16, p. 71.

(٢) Ibid.. 1969, Mar. 16, p. 71.

الدعم الحكومي والاحتكاري الخاص للتنظيمات الطلابية المحافظة وغير السياسية. وبدأت تتشكل في الجامعات أقسام نظرية وتطبيق المشاريع الحرة، وتكثفت الدعاية لقيم المجتمع البرجوازي.

غير أن هذه التدابير أعطت نتائج محدودة. وبالرغم من أن الحركة الطلابية فقدت الصفات القتالية والغريبة الخاصة بها في الستينيات فإنها لم تختف على الإطلاق. الشيء نفسه يمكن قوله عن المواقف السياسية الاجتماعية العامة لأساتذة الجامعات: إنهم على خلفية نمو النزعة المحافظة في البلاد فإنهم ظلوا كما في السابق في مجموعة من أكثر المجموعات الاجتماعية الليبيرالية والتقدمية في الولايات المتحدة.

٣- العلوم والتكنولوجيا:

تحولت العملية الموضوعية في التنامي السريع للفعالية العلمية للعلوم وانتقالها إلى قوة إنتاجية مباشرة في النصف الثاني من القرن العشرين في الولايات المتحدة كما في الدول الصناعية الأخرى[١]، وكذلك الاستخدام الجماهيري لهذه المنجزات العلمية الثورية للمعدات والأجهزة الصناعية والكونية، الطاقة النووية، الحواسب الرقمية الإلكترونية، إلى انقلاب شامل في وسائل الإنتاج الفنية – إلى الثورة التكنولوجية – العلمية العصرية. تميزت هذه المرحلة أكثر من الفترة التي سبقتها بالتناقض الحاد بين الاحتياجات الاجتماعية الموضوعية في تطور العلوم من جهة مع سعي الاحتكارات إلى استخدام التقدم العلمي التكنولوجي لتنفيذ أهدافها في الاستغلال والتوسع والمعادية للإنسان من جهة أخرى.

---

(١) تتناول هذه الفقرة العلوم الطبيعية والطب.

برزت مسألة تحديد وزيادة قدرة المجمّع الصناعي الحربي والنمو المستمر لرأسمالية الدولة الاحتكارية بمثابة عامل يساعد على وضع عملية التقدم العلمي – التكنولوجي في خدمة السياسة العسكرية والتوسعية. وأعلنت تجمعات الرأسمال الاحتكاري التي تحدد السياسة الحكومية للولايات المتحدة في مجال العلوم عن الآمال الخاصة في الأبحاث العلمية التي يرون من خلالها وسيلة لتطوير الإمكانات العسكرية بالدرجة الأولى. وبذلك أُنفِقَتْ المبالغ الهائلة، المخصصة للعلوم، في الحقيقة، على تسريع تطور أنواع جديدة من الأسلحة النووية الإستراتيجية بهدف تحقيق التفوق العسكري من جانب واحد.

كان لهذا الاتجاه جذورٌ تاريخيةٌ. ففي العقود السابقة - وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية - كان التمويل الفيدرالي في الولايات المتحدة خاضعاً بشكل أساسي للأبحاث ذات الطابع العسكري. وبالتالي، فإن نمو تمويلها الفيدرالي قد تجاوز بكثير النمو في الإنفاق البحثي في مجال الرعاية الصحية، ومجالات المعرفة الأساسية (باستثناء الأغراض العسكرية)، في الهندسة المدنية والصناعات السلمية الأخرى.

ازدادت المخصصات الحكومية في الفترة مابين ١٩٣٧ – ١٩٥٣ على الأبحاث المدنية فقط بثلاثة أضعاف، وعلى البحوث العلمية وتطوير التصميم التجريبي ذات الطابع العسكري بـ ١٤٠ ضعفاً[1]. ففي الخمسينيات بلغ عدد العاملين في المختبرات التابعة للشركات الصناعية أكثر من نصف العاملين في العلوم والمهندسين، وعلى تنفيذ الطلبات العسكرية الحكومية، ٥٥% من العاملين في مجال العلوم في خدمة الدولة كانوا في وزارة الدفاع وكذلك في هيئة الطاقة

---

(١) المؤسسة الحكومية لأعمال البحوث العلمية في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٦١ ص.

الذرية وفي اللجنة الاستشارية الوطنية للطيران. وبلغت النفقات على وزارة الدفاع ٢١٠ مليارات دولار لتطوير الأنواع الجديدة من الأسلحة من أصل ٤٥٤ ملياراً تم إنفاقها على البحوث العلمية وتطوير التصميم التجريبي وذلك خلال الفترة مابين ١٩٦١ – ١٩٦٧[١].

برز بشكل أكثر وضوحاً طموح الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة لاستخدام منجزات التقدم العلمي التكنولوجي لتحقيق التفوق العسكري الاستراتيجي على الاشتراكية في فترة الاحتكار المؤقت للولايات المتحدة في مجال الأسلحة الذرية ومن ثم الهيدروجينية على شكل ابتزاز نووي[٢].

شهدت الحرب العالمية الثانية بوضوح الأهمية الكبيرة للبحوث العلمية ليس فقط التطبيقية، وإنما الأساسية لتطوير القدرة الصناعية والعسكرية. وتجلت بوضوح تحديداً في مجال البحوث الأساسية في الثلاثينيات والأربعينيات، عدم كفاية منظومة تنظيم العلوم المتكونة في الولايات المتحدة للمهام التي تواجهها وكذلك ارتباطها باستقدام الكوادر عالية الكفاءات من الخارج.

عرض ف. بوش رئيس فرع البحوث العلمية والتصميم لدى حكومة الولايات المتحدة في عام ١٩٤٥ فكرة تشكيل الصندوق العلمي الوطني كجهاز اتحادي مستقل ذاتياً لتشجيع البحوث العلمية وإعداد الكوادر العلمية (في مجال العلوم الطبيعية). ومع ذلك لم تنفذ هذه الفكرة حتى في عام ١٩٤٧، عندما اتخذ الكونغرس القانون الذي يتفق مع ذلك، ورفضه الرئيس ترومان. صدر لاحقاً مشروع القانون في عام ١٩٥٠ بشكل مختزل وتم تشكيل صندوق

---

(١) السياسة الاقتصادية للدول الأجنبية. موسكو، ١٩٧٩، ص ٦٣.

(٢) *Noble D. F.* Forces of Production. A Social History of Industrial Automation. N.Y. 1984, p. 4.

خاص به بموازنة ٧٥ مليون دولار فقط، مما منحه بعض الأصوات المقررة في الموازنة العامة للنفقات على البحوث والتصميم التي تجاوزت مبلغ ٣,٥ مليار دولار في ذلك الوقت سنوياً. تشكلت على التوازي عدد من المراكز الأخرى في تنسيق وتطوير البحوث التي عملت (بعد عام ١٩٥٠) بالتعاون مع الصندوق الوطني للعلوم والتي ركزت اهتمامها على العلوم التطبيقية: إدارة البحوث الحربية البحرية، إدارات مشابهة في الجيش والطيران، وكذلك هيئة الطاقة الذرية الأضخم من بين المراكز المشابهة (في الأربعينيات والخمسينيات). وتم نقل قانون الحكومة بشأن الطاقة الذرية الصادر في ١ آب ١٩٤٦ مهام مشروع مانهاتن بالكامل إلى هذه اللجنة.

إن إنشاء هذا الفرع للسلطة الاتحادية لا يمثل شيئاً جديداً بشكل أساسي من الناحية التنظيمية والقانونية، حيث أن هيكل هيئة الطاقة الذرية ووضعها بين الحكومة والاحتكارات نسخ هيكل ووضع لجنة الطيران الوطنية الموجودة منذ عام ١٩١٥. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية كان يعتمد برامج هيئة الطاقة الذرية، إلا أن هذه الهيئة منذ لحظة إنشائها كانت تسترشد بنص قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٥٤ من أجل أن تخضع برامج البحوث لهدف رئيس دائماً – مساعدة الدفاع الوطني إلى أقصى الحدود[1].

كتب المؤرخ الأمريكي د.ف.هاوبيل: بعد أن بلغت الحرب الباردة الذروة وانتقلت إلى الحرب الساخنة في كوريا، توقفت المناقشات حول مصير العلوم ما بعد الحرب. وإن نوع التنمية الذي حدث في أثناء سنوات الحرب

---

(١) المؤسسة الحكومية ....، ص ٦٧.

واستمر في وقت لاحق سرعان ما أصبح ممارسة روتينية مقبولة عموماً. وهذا يعني أن دائرة المجمّع الصناعي الحربي تضغط بقوة على العلوم، وأصبحت العلوم مرتبطة بقوة أكثر مما سبق بالآلة العسكرية والاحتكارات الرائدة وجامعات النخبة(1).

تعدُّ نهاية الخمسينيات عصراً هاماً في تطور تنظيم العلوم في الولايات المتحدة. وشكلت إعادة البناء التي حصلت خلال هذه الفترة لأجهزة السيطرة على العلوم ولتمويل البحوث نتيجةً للاعتراف بمنجزات العلوم السوفييتية وخاصة في أبحاث الفضاء. فقد أعطت زخماً قوياً للمناقشات الساخنة لتنفيذ عدد من الإجراءات التي تعطلت طويلا على المستوى الحكومي العام. لوحظ نمو النفقات على العلوم من ١,٤ مليار دولار حتى ٢,٩٩ مليار (في عام ١٩٦٤) من الناتج القومي، مما تجاوز إلى حد كبير نمو الناتج القومي الإجمالي. وكذلك استثمارات رؤوس الأموال في اقتصاد البلاد. وعلى التوازي فإن حصة التمويل الحكومي في التمويل العام للعلوم ارتفعت من ٥٣ حتى ٦٤% بالمقارنة مع الأربعينيات والخمسينيات مع النمو السنوي الكبير للنفقات على العلوم (٣٧%) وأن تعداد الطاقم العلمي الذي عمل في البحوث والتصاميم ازداد سنوياً بـ ١٠%(2).

تم تحويل اللجنة الاستشارية الوطنية للطيران في تموز ١٩٥٨ إلى الإدارة الوطنية للملاحة الجوية ودراسة الفضاء الجوي (ناسا) التي كلفت بمهام الإدارات العسكرية في مجال البحوث الفضائية وذلك من أجل تنسيق الجهود في مجال البرامج الفضائية. ففي عام ١٩٥٨، أي في وقت متأخر عما كانت عليه

---

(١) *Noble D. F.* Op. cit., p. 20.

(٢) *Bell D.* The Reforming of General Education. N. Y., 1966, p. ,81—82.

في الاتحاد السوفيتي وعدد من الدول الأخرى، أُحدِثَتْ في الولايات المتحدة خدمة حكومية عامة للمعلومات العلمية التي وُضِع أمامها هدف القيام بالترجمة العملياتية لجميع المجالات العلمية الطبيعية – الفنية السوفييتية: بلغ حجم الترجمات في عام- ١٩٥٩ -٧ ألف صفحة[١].

كان لتشكيل المجلس الاتحادي للعلوم والتكنولوجيا في آذار ١٩٥٩ (من وزراء الدفاع والصحة والتعليم وناسا والصندوق الوطني للعلوم وهيئة الطاقة الذرية) أهمية كبيرة وتم بموجب توجيه الرئيس آيزنهاور إلى المجلس النظر في مهام البحوث التي تتطلب مشاركة إدارات عدة ومؤسسات تتصف بالطابع الأكثر عمومية. وأُحدِثت نتيجة لذلك وظيفة معاون الرئيس الخاص لشؤون العلوم والتكنولوجيا.

أُضيفت في بداية الستينيات إلى الأجهزة وسلطات الإدارة ولجنة تنسيق البحوث والتصاميم واجبات جديدة للإدارات التي لم تكن محددة سابقاً، مما عكس عدم انسجام سياسة الدولة العلمية. من هذه الإدارات المشكلة في عام ١٩٦١ –إدارة العلوم والتكنولوجيا التي يترأسها معاون الرئيس لشؤون العلوم والتكنولوجيا، إدارة العلوم والتكنولوجيا لدى وزارات الداخلية (منذ عام ١٩٦١)، التجارة (١٩٦٢) وغيرها من لجان الكونغرس الرئيسة والفرعية الخاصة بالبحوث الفضائية وغيرها، هيئة الاتصالات المشكلة في شباط ١٩٦٢ من قبل الأكاديمية الوطنية للعلوم التي تحولت في عام ١٩٦٣ إلى الهيئة الخاصة بالعلوم وسياسة الدولة. عززت هذه المراكز إضافة إلى ما كان موجودٌ سابقاً في مجملها الصورة المعتادة لنظام البحوث العلمية في الولايات المتحدة، الذي كان

---

(١) المؤسسة الحكومية ......، ص ٨ ، ٣١.

وراءه الطموح لإيجاد أكثر الطرق فعالية لاستغلال الإمكانات العلمية لصالح الاحتكارات[1].

برز الشعور بالنقص في العلماء والمهندسين وخاصة في مجال أعمال البحث والتطوير. وأظهرت اللجنة الرئاسية للموارد البشرية وإعداد كوادر المتخصصين المشكلة في عام ١٩٥٣ النقص في الحاصلين على شهادة البكالوريوس وبالدرجة الأولى الدكاترة في العلوم الطبيعية وكذلك المتخصصون في العلوم الفنية (النقص – ٣٠ ألف) والأطباء وغيرهم. وبحلول عام ١٩٥٢ تم توظيف المتخصصين ذوي التعليم العالي في ١٨,٤% من أماكن العمل الشاغرة[2]. وبلغ عدد العاملين الخريجين الجامعيين في المناصب الهندسية في عام ١٩٦٠ فقط ٥٦%[3]. إذ تم هدر إمكانات كبيرة في أثناء الإصلاح في مجال التعليم في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من أجل التغلب على هذه الاختلالات.

---

(١) انخفضت النفقات خلال الفترة من ١٩٦٨ – ١٩٧٥ على البحوث والتصاميم من ٢,٨ إلى ٢,٣%بسبب تقليص المخصصات على هذه المادة ومن ٢ إلى ١% في الوقت الذي بقيت حصة رأس المال الخاص في النفقات على العلوم مساوية تقريباً لـ١% من ناتج الدخل العام . انظر : Chemical and Engineering News, 1979, July 23, p. 32; غروميكو ف.ي.- الولايات المتحدة: الإمكانات العلمية - التكنولوجية موسكو، ١٩٧٧ ص ٦٧ - ٦٨ . في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ارتفعت نفقات بأسرع من ضعفي نفقات الحكومة الفيديرالية لقطاع الخاص على العلوم:شكل النمو السنوي ٦ و٣% على التوالي. أنظر: National Patterns of Science and Technology Resources: 1982. : Wash., 1982, p. 7.

(٢) *Folger* /., *Astin H.*, *Bayer A.* Human Resources and Higher Education. N. Y., 1970, p. 94-98.

(٣) تطور أشكال تنظيم العلوم في الدول الرأسمالية المتطورة موسكو ١٩٧٢.

كان لابد أن تترك المصالح المتنامية للاحتكارات في تنفيذ البرامج العلمية من قبل الجامعات (وخاصة البحوث الأساسية والمتعددة الاختصاصات) بَصْمَتَها المناسبة على كامل اتجاه العمل العلمي في المدرسة الثانوية[١]. ومع ذلك فإن المختبرات الخاصة في الصناعة خلال الستينيات – السبعينيات التي انتشرت في المراحل السابقة لتطور العلوم والتكنولوجيا الأمريكية خلال الفترة قيد الدراسة وحسب بعض المؤشرات احتلت المرتبة الأولى من بين جميع منفذي أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبية في الولايات المتحدة. ونفذت هذه المختبرات بحلول عام ١٩٥٣ أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبية سنوياً ما قيمته ٦,٣مليار دولار سنوياً، واشتغل فيها ٧٠% من المجموع العام للعاملين في التطوير والبحوث[٢]. وبلغ حجم تمويل أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي في عام ١٩٧٠ -١٩,٢ مليار دولار والتي شكلت من جديد ٧٠% من إجمالي النفقات على النشاط العلمي في البلاد[٣]. وفيما يتعلق بالمختبرات الحكومية فقد ذكر رسمياً في الستينيات أن دورهم في الحجم العام للبحوث والتطوير يتناقص باستمرار[٤]. وتقلصت حصة هذه المختبرات بحلول السبعينيات من المخصصات الموازية الحكومية على العلوم حتى ١٠ – ١٥%.

تم إنشاء عدد كبير من الشركات غير المربحة أو غير التجارية من طراز RAND CORPORATION شركات البحوث والتطوير التي لم تزاحم الجامعات على البحوث الأساسية، إلا أنها تولت المهام الاستشارية والتنبؤية

---

(١) *Cook F.* The Warfare State. N. Y., 1962, p. 13.

(٢) تطور أشكال تنظيم العلوم ... ص ١١٨.

(٣) National Patterns on Research and Development Resources, 1953—1971. Wash., 1971.

(٤) Pyramiding of Profits and Costs in the Missile Procurement Program. Wash., 1964, p. 1

(فيما يتعلق بالبرامج الحكومية للتطور العلمي – التكنولوجي وما شابه ذلك في فترة ما بعد الحرب، وإلى حد كبير على شاكلة معاهد البحوث العلمية. وأخذت بعض الشركات الصناعية على عاتقها مهاما مشابهة في عدد من الحالات. وحصل عدد من الشركات خلال ١٩٧٣ – ١٩٧٤ على امتيازات جامعية تقليدياً، كمنح العلماء درجة البكالوريوس (شركات ATT,EBM, وكسيروكس والدكاترة (راند كوربوريشن). أصبح تعدد أشكال السيطرة الاحتكارية الحكومية على مجال العلوم سمة مميزة لتنظيم البحوث في الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب.

يمكن ملاحظة الأشكال التعددية الجديدة من دمج العمل البحثي والتعليم في آن واحد كأن تقوم الجامعات بأعمال البحث العلمي نسبياً وإعداد المتخصصين حيث الجامعات نفسها تعمل في مجال العلوم وليست مراكز خاصة محدثة فيها، وتأخذ على عاتقها مهمة تجسيد نتائج البحوث والإنتاج، وبالتالي فإن البحوث العلمية بما فيها التطبيقية أصبحت في هذه المراكز أساس العملية التدريبية.

تطور هذا النوع الجديد من تنظيم البحوث (ولكن في الوقت ذاته التعليم أيضا وكذلك علاقة المجال البحثي مع الإنتاجي)، كمجمّعات تعليمية عملية. وتم إنشاء أحد هذه المجمعات التعليمية العلمية خلال الستينيات في منطقة دالاس – فورت أويرتا (ولاية تكساس). وأصبح عملياً ليس فقط المركز الأضخم للعلوم في هذه الولاية، وإنما ضمن احتياجات الشركات الصناعية «تكساس إنسترومينتس»، كولينس راديو، «سان أويل» وغيرها في الكوادر العلمية – الفنية.

لوحظ خلال العقود التي تلت الحرب ازدياد النشاط في مجال البحث والتطوير العلمي التجريبي للصناديق الخيرية التي تجاوز نشاطها حدود الولايات المتحدة. وأعطت مهمة الوساطة بين التنظيم الاحتكاري والحكومي، بين العلم والتعليم، بين المجتمع والعلم دافعا جديدا لتطوير الصناديق. استمرت عملية دمج إدارات الصناديق والعلوم الجامعية. وبحلول الستينيات أصبح ثلث أمناء ١٢ من أضخم الجامعات إما رؤساء جامعات وإمّا أعضاء في إدارة الجامعة[١]. وتأسس أكثر من ٨٠% من الصناديق القائمة في الوقت الراهن في الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب، وبحلول منتصف السبعينيات اقترب عدد التنظيمات الخيرية في الولايات المتحدة من ٣٠ ألفاً مع مساهمة إجمالية وصلت حتى ٢٧ مليار دولار. وترافق تركيز إدارتها في أيد قليلة مع نمو عدد الصناديق. وحصلت الصناديق التابعة لثلاث مجموعات مالية ك مورغان (التي ورثت صناديق كارينجا)، روكفلر وفورد اللواتي تمتلك رأس مال مشترك حتى ١٠ مليار دولار على الدور الأكبر في الدعم المالي وبالتالي في تنظيم البحوث العلمية والصناعية[٢].

ازداد عدد المختبرات الصناعية وعدد العاملين فيها خلال ١٩٥١ – ١٩٦١ بمقدار الضعف. وأصبح واضحاً أنه بحلول نهاية هذه الفترة تقريباً والمتميزة بالتقدم السريع في ميدان الحواسب الرقمية والتكنولوجيا الفضائية وإنتاج المواد الجديدة وما شابه أن انتشار مختبر صناعي فعال خاص بها ممكن

(١) السياسة الخارجية للولايات المتحدة كسلاح الطغمة المالية كومونيست، ١٩٨٠ رقم ٢ ص ١٠٨ أوفينيكوف ر.

(٢) هناك أيضاً، ص ١٠٧.

فقط للشركات الكبيرة التي يبلغ حجم مبيعاتها ٥ مليارات دولار على الأقل. وبحلول ١٩٧٩ فإن ٩٠% من أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي المنفذة في الصناعة تركزت في ٤٠ شركة (٣%) من أصل ١٣٤٠٠ شركة تمتلك برنامجها البحثي[١]. وفي عام ١٩٧٦ استهلكت ٥٠ شركة ٤/٥ حجم النفقات على أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي في الصناعة[٢].

وفقا لتقديرات الصندوق الوطني العام للعلوم، وفي غضون الستينيات –السبعينيات لم يكن لدى ١% من جميع الشركات القائمة في الولايات المتحدة برامج بحث وتطوير خاصة بها. ومن هذه النسبة ١% كانت توجد حوالي ١٠ آلاف شركة عدد موظفيها أقل من ألف شخص، وتنفق على البرامج المذكورة وسطياً ١٦٠ ألف دولار سنوياً لكل شركة، في حين كانت ٢٨٥ شركة يزيد عدد موظفيها عن ١٠ آلاف موظف لكل منها تستهلك ٨٤% من مجموع المخصصات على البحث والتطوير العلمي التجريبي بإنفاق متوسط على كل شركة حوالي ٥٥ مليون دولار سنوياً[٣]. وفي الواقع فإن الإمكانات والفرص المتاحة للشركات الصغيرة وبعض المخترعين لإجراء البحوث لا تتناسب بأية حال مع إمكانات الشركات الكبيرة. كما تم التعبير عن الاتجاه نحو انخفاض

---

(١) تطور أشكال تنظيم العلوم ..... ، ص ١٦٦ .

(٢) Chemical and Engineering News, 1979, Apr. 30, p. 37. في عام ١٩٧٨ تم إنفاق ٥٣% من جميع النفقات على اللجنة الاستشارية الوطنية للطيران على ٢٠ شركة. أنظر: Science and Techno logy Policy for the 1980s. P., 1981, p. 70. تتلقى الأبحاث التي تجريها أضخم الشركات على أكبر حجم من الدعم الحكومي Исследования.

(٣) المرجع السابق ص ١١١ - ١١٢ غروميكو ف،ي.

حصة البراءات الممنوحة للمخترعين الأفراد. وشكلت هذه الحصة ٢٠% بالمقارنة مع ٤٥% لعام ١٩٤٥ (٨٠% في بداية العام)[1].

أدت محاولات فرض التنظيم المنظم لأعمال لبحث والتطوير العلمي التجريبي – على المستويات العالية جداً التي كانت تجري مراراً وتكراراً إلى مخاوف من أن التنظيم الحكومي سيعطي العلوم استقلالية أكثر مما هو مرغوب فيه من وجهة نظر ضمان مصالح الرأسمال الخاص، وأثار ذلك قلق الطبقة الحاكمة من أن الجهاز الاستشاري الخاص بالعلوم لدى الرئيس سيصبح قريباً ممثل المجتمع العلمي لدى الرئيس أكثر من رئيس في المجمع العلمي، وسوف يدافع عن المصالح الأكاديمية.

حاول نيكسون، انطلاقاً من هذه الفكرة، إلغاء كل ما تم تحقيقه في مسألة التنظيم الحكومي للعلوم عملياً بعد التخلص من الجهاز العلمي الاستشاري في البيت الأبيض بما فيها إدارة العلوم والتكنولوجيا ومنصب معاون الرئيس لشؤون العلوم والتكنولوجيا. أعيد هذا المنصب لاحقاً (في عام ١٩٧٦) وكذلك الجهاز الاستشاري العلمي لأن محاولات إيجاد أشكال جديدة في تنظيم الدولة الاحتكاري للعلوم التي اتخذتها إدارة نيكسون لم تبرر نفسها.

تميَّزَ توضع البحوث العلمية في بعض المناطق والولايات في أمريكا بالتفاوت الشديد خلال الفترة قيد الاستعراض. وبحلول السبعينيات تميزت من حيث حجم البحوث العلمية كاليفورنيا (١٣% من نفقات البلاد على العلوم في الجامعات، ٢٢% على أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي في المختبرات الصناعية، والأرقام القابلة للمقارنة على البحوث

---

(١) هناك أيضاً ص ١١٥.

المنفذة من مختصين آخرين)، التي أبعدت ولاية نيويورك المتقدمة سابقاً إلى المركز الثاني. وتحدد تقدم كاليفورنيا إلى حد كبير بالانتشار في لوس أنجلوس والمراكز الأخرى لتنفيذ متطلبات إنتاج التكنولوجيا الفضائية والصواريخ الجوية.

ظهرت عسكرة العلوم في الولايات المتحدة في هذه الحالة وفي الحالات الكثيرة الأخرى كعامل يساعد على تركيز أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي في أيدي الاحتكارات القليلة المتنافسة بشدة فيما بينها. وتم تنفيذ الوظيفة التنظيمية للحكومة التي تمول أضخم المشاريع العلمية والفنية بالدرجة الأولى في مجال البحث والتطوير العلمي التجريبي العسكري التي كان وزنها النوعي في إجمالي حجم البحوث والتطوير المنفذة في البلد يتزايد باستمرار. أعلن الحزب الشيوعي الأمريكي، بالإشارة إلى هذه العلاقة المتبادلة لمشاركة الشركات في مجال أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي، وسعي الحكومة لتشجيع أعمال البحث والتطوير ذات الطابع العسكري، عن أن أكبر الشركات الضخمة لم تعد قادرة على تمويل أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي والقيام بالاستثمارات في النطاق الذي يتطلبه المستوى العالي من تنمية الصناعة. وقد اتفقت فيما بينها حول وضع الإمكانات الحكومية في البرامج الحكومية الخاصة المشتركة التي تدر المكاسب والأرباح. إنها تعلق آمالاً خاصة على العمليات المرتبطة بالحروب الباردة والساخنة التي تتطلب نفقات كبيرة جداً تدر مكاسب عالية جداً وتجعل التحالف الوثيق لقطاع الأعمال الكبير مع جهاز الدولة ممكناً[1].

---

(١) الولايات المتحدة الأمريكية - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٠ رقم ١١ ص٨٣.

لم يقتصر تأثير عسكرة العلوم على تغيير وجهة البحوث باتجاه الأهداف الاستراتيجية فقط: فرض نظام السرية قيود صارمة على إمكانية انتشار وتبادل المعلومات العلمية وتقفي أثر العلماء والمنظمين وصولاً إلى المستويات العليا أصبح ظاهرةً عاديةً. ومن حين لآخر فإن أطراف المؤسسة العلمية –الصناعية الأمريكية برزت في أشكال متطرفة كما في فترة الماكارثية بقيامها بتشهير العلماء المعارضين والاختبارات سيئة السمعة في الولاء وطرد العلماء من مختبرات الجامعات الذين عُدَّتْ قناعاتهم خطيرة. واحتفظت مقالة عالم الفيزياء المشهور الشخصية الاجتماعية ج. بيرنار طيلة فترة ما بعد الحرب بأهميتها في سياق سيطرة الدولة الاحتكارية على العلوم عن أن القيود المتعلقة بالأمن والسرية واضطهاد المعارض تشكل دائماً طابعاً عاملاً في ظروف النظام الأمريكي لتنظيم العلوم[1].

كان هناك ما يقرب من ألف جمعية علمية ورابطة في نهاية السبعينيات، ولكنه ظهر عدد قليل من الجمعيات في مختلف مجالات العلوم الطبيعية والتقنية في فترة ما بعد الحرب وذلك بشكل أساسي من خلال الاندماج أو الانقسام في المجتمعات الموجودة، وبشكل عام، فإن الجمعيات العلمية كانت في موقف أولاد الزوج أو الزوجة، وذلك فيما يتعلق بإمكانات مساعدة البحوث. وشكلت أكبر الأكاديميات بعض الاستثناء وخاصة أكاديمية العلوم الوطنية التي اتخذت طابع التأسيس نصف الحكومي وأصبحت أحد أهم المستشارين في قضايا السياسة العلمية – التكنولوجية. وحول وضعها العلمي الخاص للأكاديمية الوطنية – المؤسسة العلمية الرئيسة في الولايات المتحدة رسمياً –تحكي ميزانيتها التي لا تزيد على ١% من جميع المخصصات الحكومية على العلوم وكذلك تلك الحقيقة عن أن

---

(١) العلم في تاريخ المجتمع. موسكو، ١٩٥٦، ص ٤٧٧. بيرنال ج.

غالبية العلماء الأمريكيين الذين حصلوا على جائزة نوبل خلال فترة ما بعد الحرب لا يعدون أعضاءً في الأكاديمية الوطنية للعلوم.

تميز النصف الثاني من السبعينيات بتزايد تدخل الدولة في العلوم. كان هذا رد الفعل المميّز للدوائر الحاكمة على الأزمة الاقتصادية والمالية في منتصف السبعينيات ؛ انتقال الولايات المتحدة إلى مجموعة الدول منخفضة معدلات الزيادة في الإنفاق على العلوم (بالمقارنة مع دول منظمة الوحدة الاقتصادية الأوروبية) والتقلص السريع في الفجوة التكنولوجية (بما في ذلك حجم استخدام الحواسب الرقمية –الحاسوب) بين الولايات المتحدة من جهة وعدد من الدول الرأسمالية –اليابان وألمانيا الاتحادية بالدرجة الأولى، - من جهة أخرى. ولكن العامل الأهم كان الترويج للخطط الطموحة الجديدة لتحقيق التفوق العسكري على الاتحاد السوفييتي واختراع أنواع جديدة من الأسلحة المطلقة.

اتجه تشجيع الدولة في هذه المرحلة، بهذا الشكل، أولاً إلى زيادة فعالية نفقات القطاع الخاص على العلوم. فقد تزايد تمويل أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي من قبل الشركات الخاصة والشركات الكبيرة في الفترة ما بين ١٩٧٥ – ١٩٨٠ بالتعبير المطلق أكثر بمقدار الضعف بالمقارنة مع النفقات التي تناسب للحكومة.

يدور الحديث في الحقيقة عن التشجيع الحكومي الأكثر فعالية لأعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي التي تدر الأرباح الهائلة لصالح الاحتكارات وخاصة أعمال البحث والتطوير ذات الطابع العسكري.

ترافق ارتفاع مستوى هذا التحفيز مع نمو دور نظام العقود الاتحادي الذي يمثل طريقة خاصة للولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير لتطوير

وتعزيز تأثير رأسمال الدولة الاحتكاري على تنظيم العلوم. وأظهرت هذه العملية موضوعياً التنشئة الاجتماعية للإنتاج العلمي، ولكنه في الوقت نفسه، بسبب الطبيعة الرأسمالية في امتلاك وتنظيم العمل في مجال العلوم والتكنولوجيا فإن نظام العقود الاتحادي المطبق على قطاعات العلوم يعدّ إدارة لتركيز الإنتاج ومركزية رأس المال في أيدي مجموعات البرجوازية الاحتكارية التي تنفذ الجزء الأكبر من البرامج الحكومية[1]. فقد ساهم نمو نظام العقود الاتحادي في مجال تنظيم أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي بالتغلغل المضطرد في هذا المجال للشركات الخاسرة التي تعتمد عملياً على التفاعل المتبادل بين رأسمال الدولة ورأس المال الخاص في كثير من الأحيان لأغراض علمية وثقافية وتعليمية بحتة (خالية من الضرائب) لتحقيق الربح لهؤلاء وهؤلاء على السواء[2].

ظهر النقص في الأساليب السياسية التقليدية المركزية للإشراف على العلوم، بشكل خاص لحل تلك المشكلات، مثل أزمة الطاقة والبيئة وغيرها من المشكلات ذات الطبيعة المركبة وحتى العالمية بشكل حاد أثناء الأزمة البنيوية في أواسط السبعينيات. اشتد في هذه الظروف التوجه إلى المشاركة الواسعة للدولة في حل المشكلات المشابهة، في الوقت ذاته، باتباع النموذج الذي تم إنشاؤه بالفعل لتلبية الطلبات العسكرية البحثية، فقد افترض وجود مخاطرة كبيرة الأبعاد. ففي عام ١٩٧٦ أعاد الرئيس ج. فورد الجهاز العلمي الاستشاري لدى البيت الأبيض، وتمكن من الحصول على المكون التشريعي من الكونغرس لإدارة العلوم والتكنولوجيا، الهيئة الرئاسية للعلوم والتكنولوجيا. وعدد من

(١) الرأسمالية الأمريكية والتدبير الحكومي. نظام العقود الاتحادي: التطور والمشكلات، التناقضات. موسكو ١٩٧٩ ص ٨٧. فيودوروفيتش ف.أ.

(٢) انظر التفاصيل: هناك أيضاً، ص ٧٩ - ٨٠، ٨١، ٣١٤ - ٣١٧.

المراكز المتخصصة بالسياسة العلمية ضمن منظومة السلطة التنفيذية. تم توسيع صلاحيات الصندوق الوطني للعلوم، الذي كلف بتمويل البرامج الخاصة بتشجيع الاحتكارات في الصناعة لتحفيز التعاون بين الجامعات والشركات الصناعية لتنفيذ البرامج والمشاريع العلمية – الصناعية المركبة. أدى هذا التعاون إلى إنشاء عدد من المجمعات البحثية الجديدة (التسمية التي أطلقت على الأشكال واسعة النطاق على قاعدة حرم الجامعات).

بدأ منذ عام ١٩٧٦ تطوير «خطة الخمس سنوات المستقبلية» لإظهار المشكلات الأكثر إلحاحاً والواجب تطويرها العلمي بما فيها المشكلات المتعلقة بتحفيز نمو العلوم نفسها. ازدادت بشكل عام النفقات على أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي في عام ١٩٧٦ بنسبة ٤,٧% وفي عام ١٩٧٧ – ٤,٥%، واستمرت بالازدياد لاحقاً على الرغم من معدلات النمو القليلة (٢ -٣ % سنوياً)، علماً أن نصيب العلوم الأساسية من هذه النفقات ازداد أيضاً. وبقيت سياسة الولايات المتحدة في مجال العلوم، بشكل عام، خلال الفترة المذكورة موجهة لضمان أرباح معظم الطبقات المميزة في الطبقة الحاكمة، ولتحقيق التفوق العسكري الاستراتيجي للولايات المتحدة في العالم بهدف تأكيد المصالح الإمبراطورية للرأسمال الاحتكاري الأمريكي.

أُجريت البحوث في مجال التخصصات الفنية في الولايات المتحدة خلال عقود ما بعد الحرب مباشرة في الصناعة وكذلك في مؤسسات التعليم العالي. ويمكن ذكر مجتمع الرياضيات الصناعية (١٩٤٩)، الذي قدمت منشوراته مساهمات في وسائل استخدام الأجهزة الرياضية في البحوث الصناعية والتطوير وكذلك المجتمع النووي الأمريكي (١٩٥٤) الذي حاول إلى درجة ما قلب موازين البحوث في المجال النووي لصالح كفة الاستخدام المدني

لها. وتم تأسيس أكاديمية الهندسة الوطنية في عام ١٩٦٥ بحسب نموذج الأكاديمية الوطنية للعلوم وبمشاركة ممثليها والتي دخل في عضويتها المؤلفة من ٢٥ عضواً مؤسساً من وزارات الدولة الاتحادية والشركات الاحتكارية «جنرال إلكتريك، «ستاندارد أويل، «راديو كوربوريشين» الأمريكية وغيرها. وأصبحت الأكاديمية الجديدة مركزاً هاماً للعلاقات بين الحكومة ورأس المال الكبير.

ساهم الوضع المترتب بحلول الأربعينيات في الولايات المتحدة في مجال الكوادر الهندسية وتمويل التكنولوجيا الجديدة في الاستخدام الواسع للموارد العلمية التكنولوجية والإنجازات في الخارج. وتم اختبار كافة حالات استيراد الإمكانات العلمية – التكنولوجية إلى الولايات المتحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

أظهرت أعمال المسح الإحصائية المنفذة في ١٩٧٨ –١٩٧٩ من قبل خبراء اليونيسكو عدة توجهات هامة في مجال استخدام الكوادر الهندسية الأجنبية في الولايات المتحدة. فقد دخل إلى الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين ١٩٦٦ – ١٩٧٥ حوالي ١٠٠ ألف من الباحثين والمهندسين و٢/٣ من المهندسين تحديداً. وشكل متوسط النمو السنوي للكوادر العلمية والهندسية خلال تلك الفترة على حساب الهجرة ١١,٥ ألفاً، ففي الفترة ١٩٧٢ – ١٩٧٥ كان النمو ٦,٥ ألفاً. ويفسر هذا الانخفاض بالتعديل الذي أدخل على تشريعات الهجرة، الذي ينص على أنه فيما يتعلق بالعمالة الناقصة المسجلة وسط العلماء والمهندسين، تم إلغاء هذه المهن من فئة الاختصاصات الأهم والنادرين.

أظهرت دراسة رصيد البراءات كمؤشر على البحث التطبيقي الفعال والتطوير أن حصة الولايات المتحدة في العدد الإجمالي للاختراعات الحاصلة على براءة اختراع قد انخفضت بنسبة ٣٠% تقريباً خلال الفترة المختارة

للمسح الشامل وسجل في هذه الفترة ما بعد الحرب لأول مرة بالذات اتجاه لتخلف الولايات المتحدة في كثير من المؤشرات الصناعية – التكنولوجية عن الدول الرأسمالية الأخرى وترافق انخفاض نصيب براءات الولايات المتحدة في صندوق البراءات العالمي (وفسرإلى حد كبير) بالنمو المماثل لحصة اليابان والدول الأوروبية الأخرى، علماً أن براءات اختراع المخترعين اليابانيين في الولايات المتحدة خلال هذه السنوات تزايد ثلاثة أضعاف. وقد عبر إغراق السوق الأمريكية بالسيارات اليابانية والأجهزة التلفزيونية وغيرها من المنتجات التكنولوجية عالية التقنية عن اعتراف الأمريكيين بتفوق التكنولوجيا اليابانية في عدد من المجالات العلمية ذات التقنية العالية[1].

مُنِح الأمريكيون براءات اختراع خلال النصف الأول من السبعينيات نسبة أقل مما هو في النصف الأول من الستينيات، وفي الوقت نفسه للأجانب بمعدل الضعف الذين صرحوا عن براءاتهم في الولايات المتحدة (لليابانيين والألمان الغربيين) تفوقت السويد على الولايات المتحدة بسرعة تطوير الأدوات مع التحكم في البرامج (في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات شكلت الفجوة بين استلام المعلومات واستخدامها في السويد ٣,٦ سنة بالمقارنة مع ٤,٥ سنة في الولايات المتحدة). وسعت الولايات المتحدة، بالمناسبة، دائماً إلى المحافظة على ريادتها في العالم الرأسمالي في مجال الأتمتة (بعد عام ١٩٧٣ شكل نمو نفقات الشركات الصناعية على التجهيزات سنوياً ٢٠% تقريباً، في حين لم يكن أعلى من ١٠ – ١٢ % في الخمسينيات[2]). يعود

---

(١) The Diffusion of New Industrial Processes. An International Study. L., 1974, P-37-

(٢) المرجع السابق ص ١٧٩ غروميكو ف،ي.

٧٤ اختراعاً كبيراً واكتشافاً من أصل ١١٠ الاختراعات والاكتشافات للولايات المتحدة و١٨ لبريطانيا العظمى و١٤ لألمانيا الاتحادية[1].

لوحظ في الابتكارات التكنولوجية ذات الطابع المدني في الستينيات والسبعينيات التخلف الكبير للولايات المتحدة في معدلات نمو البحوث والتطوير في هذا المجال عن الدول الرأسمالية الأخرى. لذلك وبحسب نمو الناتج الإجمالي المحلي للشخص الواحد العامل في مجالات العلوم والتكنولوجيا المدنية فقد تخلفت الولايات المتحدة بشكل كبير ليس فقط عن اليابان وإنما عن ألمانيا الاتحادية وبريطانيا العظمى وفرنسا. ووفقاً للمصادر الأمريكية ومن بين جميع الابتكارات التقنية المتوفرة في السوق العالمية في منتصف الستينيات كان ٨٠% من المنتج الأمريكي، وأما في نهاية السبعينيات فكانت أقل من ٥٥%. وحول الهبوط النسبي في النشاط الابتكاري في الولايات المتحدة خلال السبعينيات يمكن استنتاج بشكل مباشر أن عدد براءات الاختراع في غضون ١٩٧١ – ١٩٧٦ الممنوحة في البلاد للمواطنين الأمريكيين انخفض بنسبة ٢١% وفي الوقت ذاته فإن عدد الأجانب الذين حصلوا على براءة اختراع خلال تلك الفترة ١٦% وشكل في عام ١٩٧٦ ٣٧% من المجموع العام لجميع الممنوحين في الولايات المتحدة في السنة[2].

ومع ذلك، ومن حيث التعبير المطلق، فقد ظل حجم الأنشطة التكنولوجية الابتكارية والتطورات في الولايات المتحدة خلال الفترة قيد الدراسة كبيراً للغاية: بشكل خاص تم التعبير عنه في الستينيات – السبعينيات

---

(١) هناك أيضاً، ص ٤٦.

(٢) Science News, 1978, July 1, p. 6.

في الإسراع المركَّز لأبحاث الفضاء التي بالكاد لم توضع بالكامل في خدمة البنتاغون. وترتبط هذه الدراسات من خلال أصولها ببرنامج اختراع طائرة موجهة –على شكل قذيفة مزودة بأجنحة على طراز دلتا A-4 الذي كان بدوره استمراراً مباشراً للأعمال المنفذة في ألمانيا الفاشية في صناعة الصواريخ التي شارك فيها (ف. دورينبرغر، الذي أصبح نائب الرئيس لعلوم شركة «بيل آيروسيستيمز ف. فون براون وغيرهم) وسكنوا الولايات المتحدة بعد سنوات الحرب. وتمكنوا من بلوغ ارتفاع ٢٥٣ كم عند إطلاق صواريخ «فايكينج» بنظام المرحلة الواحدة، ومن ثم إطلاق الصواريخ بنظام المرحلتين «بامبير» إلى ارتفاع ٤٠٠ كم بسرعة ٨ آلاف كم في الساعة. سمح هذا الإنجاز بالتفكير في إطلاق القمر الصناعي «زيملا». غير أن تشتت الجهود بين كثرة الشركات المتنافسة وغياب مركز تنسيق موحد أدى بالمشاريع المقترحة إلى لا شيء.

تمكن الأمريكيون بعد إطلاق الأقمار الصناعية الأولى في الاتحاد السوفييتي في ٤ تشرين الأول و٣ تشرين الثاني ١٩٥٧ فقط من تركيز الجهود في هذا الميدان والمباشرة في إطلاق الأقمار الصناعية الصغيرة نسبياً بالمقارنة مع السوفييتية في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨ القمر الصناعي الأمريكي «إكسبلورير زنته ١٤ كغ. فقد كانت أوزان الأقمار الصناعية السوفييتية الأولى ٨٣,٦ كغ و٥٠٨,٣ كغ على التوالي. استمرت الولايات المتحدة بالتخلف عن الاتحاد السوفييتي في السنوات اللاحقة بالأبعاد الأساسية للأقمار الصناعية وكذلك الصواريخ باتجاه القمر. فقد أطلقت الولايات المتحدة في ٢٠ شباط ١٩٦٢ المركبة الفضائية «مير كوري» موجهة على متنها رائد الفضاء ج. غلين. والمحاولة الثانية (تحليق م. كاربنتر في ٢٤ أيار ١٩٦٢). وبالكاد لم تنته بكارثة بسبب نظام الاتصال اللاسلكي وتعطل جهاز تعيير الحرارة داخل القمرة

وتعيير استهلاك الوقود تعطل مرات عدة. نفذت هذه المحاولة ثلاث دورات حول الأرض، وإن مقارنتها مع الإنجازات السوفييتية لم تكن في صالح الولايات المتحدة.

دفع كل ذلك مسؤولي البرنامج الفضائي الأمريكي إلى البحث عن مشاريع واعدة يمكن أن يحصن السمعة الهشة للتكنولوجيا الأمريكية. وتم انتقاء خيار هبوط الإنسان على سطح القمر لتحقيق هذا المشروع الذي لم يكن ذا أهمية حقيقية كبيرة (إذا أخذنا بعين الاعتبار النفقات والمجازفات)، وبحلول نهاية الستينيات ارتفعت حصة النفقات في الميزانية الاتحادية على هذا المشروع حتى ٤٠ %.

انتقلت الولايات المتحدة، بعد إنزال رائد الفضاء الأمريكي ن. أرمسترونغ في عام ١٩٦٩ على سطح القمر والطي اللاحق لهذا المشروع كونه مكلف للغاية ومنخفض المردود (في البحوث اللاحقة للقمر والطاقة الشمسية) إلى استخدام المركبات الآلية التي اعترف بها على أنها الاتجاه الرئيسي في هذا المجال)، وتبين أن نصيب البحوث الفضائية في موازنة الحكومة انخفض بسرعة ووصل إلى أدنى مستوى له في عام ١٩٧٤، ومن ثم بدأ يتزايد في منتصف السبعينيات من جديد.

ارتبط هذا النمو أحيانا بالتوجهات المأخوذة بعين الاعتبار في السياسة العلمية – التكنولوجية للولايات المتحدة، وبالدرجة الأولى مع المحاولات الحثيثة لاستخدام الفضاء لأهداف عسكرية وتحقيق التفوق العسكري الحاسم بواسطة الأسلحة النووية – الصاروخية الفضائية الليزرية في العالم. أصبح التوجه العسكري في هذه المرحلة جزءاً لا يتجزأ من المشاريع الفضائية المنفذة في الولايات المتحدة، بما فيها الرحلات الفضائية مع تبديل الطواقم على المحطة المدارية «سكاي لاب» والمركبات الفضائية المكوكية «شاتل» وغيرها.

حاول مدراء البرنامج الفضائي منذ البداية جذب رأس المال الخاص ما أمكن لتنفيذه. ففي تموز ١٩٦٢ أقدمت مؤسسة الهاتف والبرق الأمريكية ATT بالاشتراك مع وكالة ناسا على إطلاق قمر اتصالات «إيرلي بيرد»، وبعد ذلك اكتسبت مشاركة الشركات الخاصة في تنفيذ البرامج الفضائية للولايات المتحدة الصبغة القانونية في قانون الأقمار الصناعية للاتصالات الذي وقعه الرئيس كينيدي في آب ١٩٦٢ وتركز ٨٠ % خلال الستينيات – السبعينيات من إجمالي حجم البحث العلمي والتطوير الصناعي بشكل مباشر على السوق، في حين شكلت حصة تطوير الفضاء الجوي التي احتلت المرتبة الأولى حوالي ثلث إجمالي صناديق الدعم المالي.

قدمت بعض البحوث الفضائية، في الوقت ذاته، التي أجرتها الولايات المتحدة في تلك الفترة مساهمة محدودة في العلوم العالمية بفضل المعلومات التي يتم الحصول عليها عن عدد من كواكب المجموعة الشمسية، عن بنية طبقات الأوتموسفير والهيدروسفير وغيرها. لوحظ أيضاً في السبعينيات تحولات محددة في مسألة تبادل الخبرة والمعلومات بين علماء البحوث الفضائية الأمريكيين وزملائهم في الاتحاد السوفييتي. وأظهرت الرحلة المشتركة في عام ١٩٧٥ عملية الالتحام بين المركبتين الفضائيتين سويوز السوفييتية وأبولو الأمريكية بشكل خاص إمكانية التعاون الأمريكي السوفييتي العلمي المثمر.

اغتنت في الأربعينيات والخمسينيات القاعدة الفنية للاتصالات الجماهيرية بعدد من الابتكارات في مجال الإلكترونيات والتلفزة والأجهزة اللاسلكية. إذ تم منذ عام ١٩٤٩ تنفيذ عمليات بث تلفزيونية ملونة منتظمة من خلال نظام التسلسل التلفزيوني. وجرى الانتقال في عام ١٩٥٤ إلى نظام أكثر تطوراً حيث كان بالإمكان استقبال البرامج بالأسود والأبيض

على الشاشات الملونة، كذلك فقد استخدم التلفزيون والأجهزة الرقمية على نطاق واسع في البحوث الفضائية.

عملت الشركات الكبيرة في الغالب على إيجاد أماكن شاغرة للعاملين في مجال العلوم في مراكزها العلمية خلال الصراع مع المنافسين من أجل الحفاظ على المواقع في الأسواق العالمية، مهيئةً لهم الظروف المادية والملائمة غير المتوفرة في الجامعات والمختبرات الحكومية. وقامت شركة بيل تلفون في الخمسينيات بدعم أعمال أو.ب. شوكلي، ج. باردين وو.براتين التي اكتشفت تأثير الترانزيستور في الكواشف الكريستالية الجرمانية أي أجهزة الراديو التي تعمل على الترانزيستور وفي وقت لاحق أعمال ف. أندرسون وج. فان مليك حول بنية الحقول المغنطيسية، وكانت تصنّعها في مختبراتها. وتلقت الشركة - إضافة إلى الأرباح المباشرة - طلبات تصنيع هذه الأجهزة من الحكومة لاستخدامها في أنظمة الدفاع الصاروخية وأجهزة التحكم الإلكترونية إلخ... وتم تعيين العلماء في بعض الحالات في مناصب بارزة في الشركات.

اكتسبت شركة جنرال إلكتريك شهرة واسعة وخاصة لتنوع أشكال استخدام إمكاناتها واستغلالها في مصالحها الخاصة. وعمل فيها طيلة نصف قرن ونيِّف (من عام ١٩٠٥ – ١٩٦١) و. دز كوليدج المشهور في اختراعاته في مجال الأشعة السينية والإلكترونيات (أنبوب كوليدزانوف)، مسحوق المعادن، صناعة الأجهزة وغيرها. وعمل في جنرال إلكتريك منذ عام ١٩٥٤ المهندس النرويجي أ. جيفر، الذي حاز على جائزة نوبل في الفيزياء المشهور باكتشافاته في مجال المواد الفائقة الناقلية، المجهر المتأين وإلخ... إضافة إلى الاختراعات التي حصلت على براءة الاختراع والمسجلة لحساب الشركة خلال فترة عمله، فقد كانت الشركة هي المفضلة لدى الحكومة في تلقي الطلبات الحكومية المرتبطة باستخدام النفق في المواد فائقة الناقلية.

بدأت الولايات المتحدة، التي كانت متقدمة على دول أوروبا الغربية في مجال تطوير الطاقة النووية، بحلول عام ١٩٦٨ تتخلف عنهم بالنفقات العامة على فيزياء الطاقات العالية وبالاستطاعة الإجمالية للمحطات الذرية لتوليد الكهرباء[١]. وبدأ تطوير وبدء العمل بمشروع «الاستقلال» في ظروف أزمة الطاقة في السبعينيات والذي هدف إلى تلبية احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية في الثمانينيات على حساب مواردها الخاصة.

حفّز هذا المشروع أعمال البحث والتطوير العلمي في مجال الطاقة النووية (بالدرجة الأولى لتصنيع المفاعلات النووية - المضاعفات العاملة على النيترونات السريعة) التي خصص لها ٢٢% من مجموع المخصصات إلى استقلالية الوسائط، في مجال التنقيب وتغويز (تحويل إلى غاز) وهدرجة الفحم (حتى ٢٥% من جميع النفقات)، في مجال التنقيب واستخدام النفط والغاز (٢٠%)، بزيادة فعالية استخدام مصادر الطاقة المتوفرة (١٧% بما فيها العمل على المولدات الهيدروديناميكية المغنطيسية والتوربينات الغازية عالية الحرارة إلخ....) وباستخدام مولدات الطاقة (١١%). وبحلول نهاية السبعينات توقف العمل على هذه المشاريع لأنه تبين أن المبالغ التي تم رصدها لتنفيذ هذه الأعمال ٢٠ مليار دولار غير كافية لتحقيق الأهداف المتعلقة بذلك.

نضجت المشكلات الكثيرة التي ظهرت أو تم حلها في الفترة سابقة الذكر في فروع المعرفة الأكثر تجريدية تحت تأثير طلبات التكنولوجيا أو الاحتياجات العملية العامة لمختلف الأنشطة البشرية، وظهر في الوقت نفسه في العلوم الرياضية الطموح إلى مزج وتكامل مختلف التخصصات.

---

(١) الولايات المتحدة: الدولة والعلوم. موسكو ١٩٧١، ص ٤٨ ماسلينيكوف ف.ي.

شكلت أعمال ج. فون هايمان المجري الأصل الذي استوطن الولايات المتحدة في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية توضيحاً لكلا الاتجاهين. فقد استخدمت إلى حد بعيد لصالح تطوير التكنولوجيا الرقمية وشكلت في الوقت ذاته من أجل تثبيت مجموعة كاملة من التخصصات الرياضية والمترابطة فيما بينها: نظرية الألعاب، نظرية الأتوماتيك، النظرية الرياضية الآمنة. وكان لمبدأ البرنامج المخزّن الذي أعده فوك هايمان في ١٩٤٥ –١٩٤٦ (المطبق سابقاً في بريطانيا العظمى) تأثيراً كبيراً على التطور المطرد للحاسوب الرقمي الإلكتروني (الحاسوب)، ولعبت دراسته دوراً مهماً في احتمالات المنطق وتركيب الأنظمة الآمنة من العناصر غير الآمنة (١٩٥٦).

تم اعتماد أساس عمل و.ب.شوكلي وغيره بحلول نهاية الخمسينيات للانتقال من نظام الصمامات إلى الجيل الثاني من الحواسب الرقمية (الحاسوب) المصنوعة من أنصاف النواقل المستقلة والعناصر المغنطيسية. وبالرغم من أن مجال إنتاج الحاسوب ليس جديداً وليس تقليدياً فإنه أصبح ساحة لنشاط العمالقة الاحتكارية الكبيرة جداً. إذ أنه بحلول نهاية الستينيات تم تصنيع ما يزيد على ٢/٣ الحواسب الرقمية الإلكترونية ذات الاستخدام المتنوع والمنتشرة في العالم الرأسمالي من قبل شركة «إنترناشيونال – بيزنيس ماشين». وتجدر الإشارة إلى أن تمويل وتنظيم تطوير الحاسوب في الولايات المتحدة منذ البداية كان على عاتق المؤسسات والإدارات العسكرية، وجرى العمل في الخمسينيات من أجل اختراع القنبلة الهيدروجينية وتحسينها.

لعبت التوصيات والطلبيات الفضائية والعسكرية التي تطالب بتصغير عناصر الحاسوب عالية السرعة (منتصف الستينيات وحتى السبعينيات) دوراً رائداً في تطوير حواسيب الجيل الثالث. ومن أجل الأهداف العسكرية

والاستخباراتية تم اختراع واستخدام مجموعات الحاسوب المتعددة العناصر: مجموعة سيدج في منظومة الدفاع الجوي (١٩٥٠)؛ ١٥ مركزاً رقمياً للدفاع الجوي التي كانت تستقبل المعطيات من محطات الرادار (النصف الأول من الستينيات)، وفي السبعينيات – نظام مراقبة الفضاء الجوي «سباداتس» الذي يعتمد على عدد كبير (حتى ألف) محطة كشف ومنتشرة في جميع بقاع الكرة الأرضية.

شكل عِلْمُ التحكُّم الآلي أو التحكُّم والاتصال دافعاً لدائرةٍ واسعةٍ من البحوث النظرية والتطبيقية، مادة جديدة ولأول مرة في كتاب ن. فينير «علم التحكم والاتصال في الحيوان والآلة (١٩٤٨). ومن خلال مساهمته الكبيرة في إثبات المعلومات الرياضية والنظرية لعمليات الأتمتة، التي شكلت جزءاً لا يتجزأ من الثورة العلمية التكنولوجية، أدرك فينير في الوقت نفسه أنه في ظل الرأسمالية أن القوى السحرية للأتمتة الحديثة[١] تستخدم للحصول على أرباح طائلة أو تستخدم لإشعال حرب نووية بكل أهوالها المروعة. واحتجاجاً على استخدام أجهزة الحاسوب عالية السرعة في عدد من المراكز العسكرية فقد رفض في عام ١٩٧٤ المشاركة في المؤتمر الخاص بالحاسوب الذي دعت إليه قيادة القوى البحرية الحربية للولايات المتحدة. وسوّغ احتجاجه بأن الاكتشاف والاختراع الذي توصل إليه العلماء قد يصل إلى أيدي أولئك الذين لا يمكن الثقة بهم[٢].

---

(١) المخترع والرجل الألي موسكو، ١٩٦٦، ص ٦٢ - ٦٣. فينير ن.

(٢) مقتبس حسب زفوريكين أ.أ.مرجع سابق. تاريخ التكنولوجيا. موسكو ١٩٦٢ ص ٥٣٩.

اشتهر فينير أيضاً بأعماله في التحليل الرياضي، نظرية الشبكات الكهربائية ونظرية الاحتمالات. ويمكن اعتبار ك. إ. شينون أيضاً إضافة لفينير أحد رواد علم التحكم والاتصال الذي أثبت رياضياً نظرية المعلومات والذي أكد نظرية شينون المعروفة إرسال الإشارات في ظروف التشويش المشوِّه.

شكَّل علم التحكم وكذلك إنجازات الفكر العلمي – التقني وأساليب إدارة البرامج وما إلى ذلك أسس الانتقال إلى الأتمتة المركبة التي تشكل واحدة من مزايا الثورة العلمية – التقنية. وشكل إطلاق الأجهزة المزودة بإدارة برنامج التحكم مرحلة هامة في هذا الاتجاه في عام ١٩٥٦.

استمر ك. غيودل الذي هاجر في الثلاثينيات من النمسا و.أ.تارسكي الذي قدم من بولونيا في عام ١٩٣٩ بأبحاثهم في مجال المنطق الرياضي ونظرية المجموعات. ونشأ تحت تأثير تلك الأبحاث في الولايات المتحدة عدد من المدارس الرائدة في المنطق الرياضي بما فيها في نظرية النماذج (هـ. م. كيسلر، م.مورس، أ. روبنسون)، وفي بحوث أسس نظرية المجموعات (ب. كوين، ب.م.سولوفاي، د.س.سكوت، في نظرية البرهان. ولعبت أعمال - ك. غيودل، س. كلين، إ. بوست - الدور الأهم في النظرية الحديثة اللوغاريتم. وطوّر س. كريبك نماذج الدراسات الدلالية للمنطق غير الكلاسيكي).

ارتبطت النجاحات في مجال علم الهندسة الحديث والطوبولوجيا بأسماء ج. ألكسندر، س.ليفشيتس. ج. ميلنورا، م. مورس، ن. ستينرود وغيرهم. وفي مجال الجبر – س. ماك لين د. مامفورد. و.هوجا، س. إليزبرغ. وقام ب. بويون، ب.لاكس، ود. أرينستاين، س. سمايل بتطوير نظرية المعادلات التفاضلية والأنظمة الديناميكية. وطوّر ن. فينير ج. جوب، و.فيلير، وكذلك ر. ميزيس نظرية

الاحتمالات. قام ميزيس الذي هاجر من ألمانيا عام ١٩٣٣ بعدد من الاكتشافات في ديناميكية الطيران والديناميكية الهيدروجينية والميكانيك التطبيقي.

تم تكريس أعمال أ. إنشتاين، التي قام بها في فترة ما بعد الحرب، عندما استمر العمل في برينستون لمحاولات وضع نظرية المجال الموحدة. فقد تعرض إنشتاين مرات عديدة خلال فترة الماكارثية في الصحافة الأمريكية للانتقاد بسبب تصريحاته حول ضرورة القضاء على الشكل الرأسمالي للاقتصاد وإقامة النظام الاشتراكي[١]. وسبق أن كتب في عام ١٩٤٨ عن «عصر الرأسمالية الذي عفا عليه الزمن»[٢]، وتنبأ: ستكون جميع الشعوب مدينة لروسيا، بغض النظر عن الصعوبات العظيمة، لأنها طبقت وجودية الاقتصاد المخطط[٣]. وعارض إنشتاين في سنواته الأخيرة بشدة الأسلحة النووية وأيد حركة بوجواش.

فعل إنشتاين الكثير من أجل تحسين أوضاع أولئك العلماء الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة في الثلاثينيات – الأربعينيات لتلك الأسباب وغيرها وكان عليهم البقاء هنا. وكان لتلك المجموعة من العلماء مساهمة كبيرة في تطوير الفيزياء النظرية والتجريبية، حيث طوّر إ. فيرمي الذي عمل في معهد تشيكاغو للبحوث النووية منذ عام ١٩٤٦ نظرية نشوء الأشعة الكونية والنظرية الساكنة لتكوين الجسيمات المتعددة الأصول. وطرح ممثلو فيرمي البحوث الفيزيائية في الكثير من الاتجاهات، أمثال م. جيل مان وج. شتاينبرغ وكذلك ت. لي، وتش. يانغ.

---

(١) ألبرت آينشتاين موسكو ١٩٧٩ ص ١١٩ غيرنيك ف.

(٢) مجموعة أعمال علمية في أربعة أجزاء / بإشراف ي.يه. تامماوغيرهموسكو ١٩٦٥ - ١٩٦٧، الجزء ٤ ص ٥٦٠. آينشتاين أ.

(٣) مرجع سابق غرينيكف. ص ١٢٠.

كان الحدث الأهم هو النموذج الذي اقترحه فيرمي – يانغ الذي يمثل جسيمات أساسية تتألف من عناصر نيوكلونات ومضادات نيوكلونات. وقام م. غولد هابر في عام ١٩٥٦ بتطوير مخطط تصنيف الجزيئات الأساسية بإدخال ثلاثة جسيمات: بروتون، نيترون وك. ميتزون السلبي. واشتهر ج. يو.أولمبيك ون. بلومبرغين اللذان هاجرا من هولندا الأول – في مجال الميكانيكا الساكنة والكمية والثاني في التحليل الطيفي بالليزر. واستمر يو. ب. فينغير بتطوير المبادئ الأساسية للتناظر المطبقة على الجسيمات الأولية. واخترعت م. هيوبرت – ماير القادمة إلى الولايات المتحدة من بولونيا نموذج النواة - القذيقة. فقد كانت أول امرأة تحصل على جائزة نوبل في الفيزياء[1]. وشكلت البحوث التي سبق ذكرها مساهمة كبيرة في الفيزياء النووية وعدد من المجالات الأخرى في العلوم الفيزيائية وحصلت على اعترافات واسعة.

---

(١) نشير إلى أنه في الفترة قيد الدراسة - وخاصة منذ نهاية الأربعينيات - لوحظت نزعة خروج العلماء الذين أسهموا في تطوير الإمكانات العلمية الأمريكية من الولايات المتحدة إلى (على سبيل المثال إلى - كندا وأستراليا ومختلف الدول الأوروبية). فقد عاد عالم الفلك ف. باد إلى جامعة غيتتينج، الذي اكتشف بنية الكثير من السدم الواقعة خارج المجرة. وأوضح أن سديم أندروميدا يتكون من النجوم، والسديم على شكل سرطان البحر على بقايا النجم الجديد - المصدر القوي للإشعاعات، وبرهن أن المقياس المستخدم سابقاً لقياس المسافات بين المجرات يجب مضاعفته. وعاد إلى الوطن في عام ١٩٤٩ عالم الخلايا البلجيكي كلود والذي حصل على جائزة نوبل في عام ١٩٧٤على أبحاثه في بنية ووظائف الخلية . وعاد إلى أوروبا نيلس بور وعدد من المشاركين الرئيسيين في مشروع مانهاتن. وفي عام ١٩٥١ غادر الولايات المتحدة أحد أشهر علماء الفيزياء - د.ج.بوم. استمر في البداية بنشاطه في البرازيل، ومنذ ١٩٥٧ في إنكلترا.غادر أمريكا في هذه السنوات ب.موتلسون، الذي تعاون مع بور الابن وصمموا في الدانمارك نموذجاً (جماعياً) ولاحقاً نموذج النواة عالية السيولة. منحت هذه الأعمال جائزة نوبل في عام ١٩٥٧ .

استمرت الولايات المتحدة، بعد فقدانها في عام ١٩٤٩ الاحتكار على السلاح الذري، في محاولاتها تركيز نشاط علماء الفيزياء لتحسين وإنتاج أنواع جديدة من الأسلحة النووية الأكثر تدميراً. تعرض علماء الفيزياء، الذين عدّوا أن هذه المحاولات خطيرة جداً، للاضطهاد وحرموا من المعلومات حول الاكتشافات الجديدة والتطورات كما حصل مع ر. أوبين غيمر في عام ١٩٥٤. وضحّى الآخرون بمصالح العلوم للمجمّع الصناعي الحربي وشاركوا بفعالية في تنفيذ توجيهات الرئيس ترومان لتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٠ حول استمرار العمل على جميع الأسلحة النووية بما فيها الهيدروجينية أو القنبلة الخارقة. ويمكن تسمية إ. تيلير واحداً من الصقور. والهدف من هذه الأعمال هو تحقيق التفوق من طرف واحد في المجال العسكري على الاتحاد السوفييتي. إلا أن هذا الهدف، كما في السابق ولاحقاً، لم يكن واقعياً.

جرى في تشرين الثاني ١٩٥٢ في الجزيرة المرجانية إينيفيتوك تفجير وحدة حرارية نووية باستطاعة ٣ ميغا طن أي أقوى بمئة مرة من القنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا في هيروشيما وناغازاكي وجرت تجربة تفجير نووي وحراري بالذخيرة الحية في جزيرة بيكيني على شكل قنبلة جوية.. وانتشرت الأعمال لاحقاً في الولايات المتحدة على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المزودة برؤوس نووية، وعلى الأسلحة النووية التكتيكية والحالات المختلفة في دمج المبادئ الإلكترونية والليزيرية وأنظمة الصواريخ بهدف إيصال الأسلحة النووية إلى أهدافها. وفرضوا العمل على إنتاج أنواع جديدة وبشكل خاص القنبلة النيترونية بغض النظر عن الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٧٧ حول الرفض المتبادل لإنتاج السلاح النيتروني، وكذلك غيرها من المبادرات السلمية للاتحاد السوفييتي. ولم تتوقف في الستينيات والسبعينيات المحاولات في الولايات المتحدة

في وضع القاعدة الجيوسياسية والعلمية تحت أخطر أشكال سباق التسلح كالاستخدام العسكري لأعماق المحيطات والفضاء.

كان لإنتاج مولدات الكم الليزيرية أهمية قصوى في تصنيع الإلكترونيات الكمية في الولايات المتحدة عام ١٩٥٥ من قبل تش. ج. تاونوس، ج. غوردون، ي. زينغر (في الوقت نفسه مع الإنجازات المشابهة لن. غ. باسوف، أ. م. بروخوف في الاتحاد السوفييتي). وكان تش. تاونوس أحد الأوائل الذين وضعوا أسس إمكانية تصنيع المولد الليزري البصري الكمي. وتم منح جائزة نوبل في الفيزياء في عام ١٩٦٤ لكل من تاونوس وباسوف وبروخوف لقاء العمل في الإكترونيات الكمية. واخترع ت. ميمان في عام ١٩٦٠ الليزير الياقوتي وأ. جافان، و. بينيت، د. هاريوت الليزر الغازي. ساعدت هذه الأعمال على تطوير البصريات والفيزياء اللاسلكية ولقيت استخداماً واسعاً في التصوير ثلاثي الأبعاد والتركيبات الكيميائية والطب إلخ....

طوّر ل. أونساغر (مواليد النرويج) وبشكل مستقل عن ر.ف.فينمان نظرية السيولة الفائقة وحلّ عددا من مشكلات الديناميكية الحرارية للعمليات التي لا رجعة فيها. وأما فينمان فقد حلّ عددا من المهام المهمة لأجهزة الرياضيات في الديناميكية الإلكترونية الكمية الحديثة. وأجرى إ. م. بيرسيل وف. بلوه في عام ١٩٤٦ تجارب على كشف الرنين المغنطيسي النووي. وقدم إ. م. ماك ميلان في عام ١٩٤٥ بشكل مستقل عن أعمال ف. ي. فيكسلر في الاتحاد السوفييتي ١٩٤٤ المبدأ الجديد في تسريع الجزيئات – مبدأ المراحل الآلية.

قام د. غليزير بحلقة موسعة في بحوث الجسيمات الأساسية وكذلك باختراع كاميرات الفقاعة. ل. الفاريس مؤلف المنهج الحديث في التعامل مع هذه الكاميرات. اخترع الفاريس في عام ١٩٦٠ الصدى – جسيمات غير

مستقرة قصيرة الأجل. وقدم ج. كورنين، ف. فيتيش نظرية الجسيمات الأياسية (اكتشفوا انتهاك التماثل عند اضمحلال المحايدات وب، ريختر، س.تينغ اللذان اكتشفا جسيمات أساسية من نوع جديد، س. أوينبرغ وس. بيوركين، ج. ديوموند، ف، أندرسون، د. فان فليك وغيرهم. وكانت اختراعات هامة في مجال فيزياء الحالة الصلبة لأ. جافير العامل في مركز بحوث شركة جنرال إلكتريك، ول. إساكي (ياباني المنشأ الذي عمل في شركة إنتر ناشيونال بيزنيس ماشينز).

سيطرت موضوعات الفيزياء الفلكية في البحوث الفلكية. وهنا كانت المساهمة الفعالة للعلماء المهاجرين: هـ. أبيت في عام ١٩٦٧ حصل على جائزة نوبل لاكتشافه دورات التفاعلات النووية الحرارية التي تستخدم مصدراً لطاقة النجوم، ف.ج.دايسون الذي هاجر من بريطانيا العظمى طوّر مسألة النجوم النابضة والنجوم النيترونية. نظّم ف. ليتين القادم من هولندا في الخمسينيات –السبعينيات التصوير المنهجي للسماء الشمالية الذي وفر إمكانية الحركة الذاتية للنجوم الضعيفة.

درس ج. أ. أويلر الذي كان طالباً لدى ن. بور في الستينيات – السبعينيات مشكلة الجاذبية والفيزياء الفلكية النسبية. وتم تطوير التسلسل الزمني للنظام الشمسي بشكل منهجي في دراسة غ.ك. يوري «الكواكب، النشوء والتطور» (١٩٥٢). وشكّل الحصول على صور المريخ من مسافة قريبة (١٩٥٢) وبدء البحوث المباشرة لتربة القمر في عام ١٩٦٥ معالم مهمة لمعرفة بنية والتركيب الكيميائي للكواكب. ونلاحظ أن البحوث الأمريكية في كثير من الاتجاهات المرتبطة بإشعاع القمر تخلفت عن البحوث السوفيتية: المحطة السوفييتية لونا –٢ وصلت القمر في عام ١٩٥٩ وفي العام نفسه صوّرت المحطة السوفييتية لونا – ٣ القمر من الجهة المعاكسة لسطح القمر. وقامت المحطة

السوفييتية لونا – ٢٠ بإيصال نماذج من تربة القمر إلى الأرض لأول مرة في شباط ١٩٧٢ من مكان صعب الوصول إليه.

يجب إبراز أعمال ك.إ. ساغان عالم الفلك والشخصية الاجتماعية الفعالة والنشيطة الباحث في الكواكب ومشكلات نشوء الحياة في الكون من الاتجاهات الأخرى للبحوث الفلكية في عام ١٩٦٦ بالاشتراك مع عالم الفلك السوفييتي ي. س. شكلوفسكي في إصدار كتاب «الحياة الذكية في الكون».

انعكس النمو السريع لهذا المجال من الصناعة على تقدم العلوم الكيميائية. غير أن نصيب الولايات المتحدة في الإنتاج الكيميائي قد انخفض. وشكلت في عام ١٩٦٠ -٤٠% من الإنتاج الكيميائي في جميع الدول الرأسمالية مجتمعة، و٣٢% في عام ١٩٧٢ فقط، وفي الأربعينيات – بداية السبعينيات تزايد إنتاج المواد البلاستيكية من ١١ -١٥ % سنوياً، وفي منتصف الستينيات كانت الزيادة صفراً. وانخفض الإنتاج في عام ١٩٧٤ وكان دون مستوى عام ١٩٧٢ في السنوات اللاحقة. وانخفضت بالتالي نسبة العمالة في المجال العلمي التكنولوجي. ترتبط هذه الاتجاهات جزئياً بالرغبة في التخلص من الإنتاج الخطر وذلك بنقلها إلى الدول النامية. وأدت هيمنة الاحتكارات (دبوبون دونيمور، دوي كيميكال) وغيرها كما في المجالات الأخرى، في مجال البحوث الكيميائية والتطوير إلى احتكار أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي.

سمح دمج الإلكترونيات وتقدم التكنولوجيا الكيميائية بتجسيد الأتمتة في الصناعة النفطية والكيميائية بشكل أوسع مما كان في الكثير من المجالات. ففي بداية الخمسينيات بدأ التشغيل بالكامل (المعامل –شركات «سبينسر كيميكال» والمصافي النفطية العاملة على غاز الأمونيا المؤتمتة والمجهزة بنظام التحكم الإلكتروني[1].

---

(١) المرجع نفسه ص ١٧٩ غروميكو ف.ي.

كان للأعمال النظرية والتجريبية أهمية عملية وتجريبية، التي قام بها ب. ج. فلوري في مجال كيمياء وفيزيائية الجزيئات وكذلك بحوث و.ت.لينسكوب (الخمسينيات – السبعينيات)، وروابط بورن الهيدروجينية التي أدت إلى تطوير وسائل بحث بنية البورونات (بوروهيدروجين) بواسطة تشتيت الأشعة السينية لأعمال ب، هوفمان في مجال التفاعلات الكيميائية. وبنتيجة أعمال ج. مالم، خ. كلاسين وغيرهم من الكيميائيين في الستينيات تم توحيد الزينون وكريبتون مع الفلور والعناصر الأخرى، والتي دحضت فكرة الخمول المطلق للغازات النبيلة، وأكدت الرأي القائل عن وجود التحام هذه الغازات التي تنبأ بها سابقاً ل.ك. بولينغ على أساس التصورات الديناميكية الحرارية[1].

أصبحت المعارف حول الطبيعة الحية، خلال فترة الثورة العلمية التكنولوجية، تكتسب أهمية تطبيقية كقوى منتجة في المجتمع بشكل متزايد.

تعد هذه التطورات مهمة حرجة للولايات المتحدة، لأن هذا البلد كان هو مصدر ٥٠% (بحسب تقديرات مختلفة) وبجميع الأحوال لا يقل عن ٣٠% من حجم التلوث العالمي للبيئة بنهاية الفترة قيد الاستعراض. فقد بلغت النفايات المنزلية الصلبة في المدن، على سبيل المثال، في عام ١٩٦٠ حوالي ٩, ٨٦مليون طن وفي عام

---

(١) تم تطبيق الكثير من أعمال ل.ك.بولينغ في فترة ما قبل الحرب والتي استخدمت فيها طرق الآلية الكمية في دراسة بنية الجزيئات وطبيعة العلاقات الكيميائية والتي منح جائزة نوبل للكيمياء عليها في ١٩٥٤ . خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧ - استمر بأعماله وأبحاثه جامع معها نشاطه الاجتماعي . فقد كان صاحب دعوة العلماء الأمريكيين إلى وقف كافة الأسلحة الذرية (١٩٥٧) والتي وقعها ٩٢٣٥ عالماً أمريكياً وأرسلت إلى منظمة الأمم المتحدة ١٩٥٨. ومنح جائزة لينين الدولية من أجل تعزيز السلام بين الشعوب وجائزة نوبل للسلام في عام ١٩٦٢ . ووقع على منشور «الضمير ضد الحرب في فيتنام» في عام ١٩٦٥.

١٩٧٨ -٤ , ١٥٠ مليون طن. وأنفقت الولايات المتحدة على إجراءات حماية البيئة في السبعينيات ٨ , ٠% تقريباً من الناتج القومي الإجمالي متخلفة بذلك في هذا المجال عن اليابان (من ٣ حتى ٥ , ٥%) من الناتج القومي الإجمالي[1]. غير أنه في بعض مجالات الإنتاج أصبحوا يولون اهتماماً كبيراً لمشكلات مكافحة التلوث بحلول السبعينيات، لأنه أصبح واضحاً أنه من المستحيل النمو المستمر للتكنولوجيا بدون تأمين الحفاظ على البيئة. وفي الوقت ذاته فقد بلغت حصة الإنفاق في المجال الصناعي على أعمال البحث والتطور العلمي التجريبي في مجال الحفاظ على البيئة ٥ , ١٣% من جميع النفقات على البحوث والتطوير.

اعترف الرئيس ل. جونسون في رسالته إلى الكونغرس بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٧ أن تلوث البيئة اتخذ في الولايات المتحدة طابعاً خارج السيطرة. وبغض النظر عن قانون الهواء النظيف (١٩٦٣) فإن تدابير حماية البيئة لم تحقق أهدافها. وتم في عام ١٩٦٩ تشكيل مجلس متخصص بنوعية البيئة واتُّخِذَ قانون حول السياسة في موضوع البيئة الذي حدد نسب انبعاث الملوثات المسموح بها في المياه والغلاف الجوي. إلا أن هذه الإجراءات لم تحقق أهدافها المطلوبة. إذ أن التلوث الإجمالي لجميع مصادر المياه في الولايات المتحدة خلال السبعينيات بلغ مستوىً يفوق ٧ أضعاف المستوى العالي، مما كان عليه في بداية القرن، وتم القضاء على الحياة في بحيرة إيري وعدد من المجمَّعات المائية في الشمال الشرقي بسبب النفايات الصناعية، واتصف تلوث الغلاف الجوي فوق ثلث مساحة الولايات المتحدة على الأقل بالدائم والمستمر.

---

(١) الثروة والفقر: التناقضات الطبقية في المجتمع البرجوازي. موسكو، ١٩٨٣ ص ١٠١، ١٠٣، ١١٧. سيدوف ف.ي..

عدّوا أعمال البحث والتطوير العلمي التجريبي المتعلقة بحماية البيئة شيئاً ثانوياً وتم إدراجها بصمت في اللحظة الأخيرة بالمقارنة مثلاً مع مشاريع دراسة الفضاء. ففي الولايات المتحدة لم يبق على أراضيها عملياً مجتمعات طبيعية لم تتعرض بدرجة ما إلى آثار مدمرة للتكنولوجيا الكبيرة. وتخطت الآثار التدميرية حدود الولايات المتحدة، وتوضحت في الخمسينيات في التلوث الشعاعي للمساحة الأكبر من المحيط الهادي وفي تلويث الدول المجاورة للولايات المتحدة وكثيراً من الأراضي الكندية البعيدة والمكسيك بالمواد الكيماوية الاقتصادية الزراعية والنفايات وغيرها. فقد تم تجديد ٦٠% من الأوكسجين فقط من الأوكسجين المطلوب في البلاد على أراضي الولايات المتحدة في السبعينيات(١)، وهذا يعني أن ٢/٥ الصناعة على الأغلب واقتصاد البلاد عامة يقوم على حساب تدهور الوضع البيئي في المناطق الأخرى من الكرة الأرضية.

شارك علماء الأحياء خلال السبعينيات في تحديد الاتجاه الجديد في بحوث حماية البيئة بيولوجيا حماية البيئة. وتم تلخيص مساهمة علماء الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر حماية البيئة في مدينة سان دييغو، حيث تم تحليل أسباب ومراحل انقراض الأنواع والمجتمعات واستعراض نماذج رياضيات للتحكم بالسكان وتم تقديم مسوّغ بيولوجي لحجم وموقع المحميات والحدائق الوطنية وغيرها من المناطق المحمية. وظهر في الوقت نفسه موقف خاطئ لعدد من الخبراء الأمريكيين في ذلك المجال، والذين انطلقوا من أن التقدم الصناعي بغض النظر عن ارتباطه بالظروف الاجتماعية كان موجه بشكل قاتل ضد الطبيعة. وفي هذا المجال فإنه يجب التذكير بكلمات أحد الخبراء الأمريكيين

(١) هناك أيضاً ص ١١٧.

الكبار في موارد المحيط الحيوية وحمايتها: إن النظام الاقتصادي الذي يعتمد على القطاع الخاص بالدرجة الأولى بشكل رئيس أصبح غير ملائمٍ وغير فعّالٍ من أجل التصرف بهذه الممتلكات الحيوية الهامة[1].

تطورت الفيزيالوجيا الإيكولوجية التجريبية للثدييات (ب. موريسون، ل. إيرفينغ)، علم الطفيليات البيئي (هيغنر)، خرائط الغطاء النباتي بما فيها الخرائط بواسطة الأقمار الصناعية ونشر إ بيلو لأول مرة في عام ١٩٦٩ التقرير الأول في الأدب العالمي بالطرق الرياضية. ساهمت اتجاهات البحوث هذه في التسويغ الواسع والإجراءات في مجال حماية البيئة، حفظ واستخدام الموارد البيولوجية..

تزايدت باستمرار علاقة الطب بالبيولوجيا النظرية. وفي نفس الوقت ومع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات التي لا شك فيها في مجال البحوث الطبية والبيولوجية الأساسية، فإن تطوير الطب قد عرقلته عيوب ومساوئ النظام الأمريكي الاجتماعية في الرعاية الصحية. وبسبب التكلفة العالية والطابع النخبوي لتعليم الطب العالي فإن تخريج أطباء المعالجة في البلاد طيلة ٢٥ سنة بعد الحرب بقي على نفس المستوى إلى أبعد الحدود (٥, ٧–٨ آلاف سنوياً)[2]. ولم تتوقف المحاولات المنفذة في الستينيات – السبعينيات على مستوى السياسة الوطنية للتعويض عن ذلك باستدراج المتخصصين ذوي الأجور الرخيصة من الخارج وخاصة من أسيا وأمريكا اللاتينية. إذ بلغ عدد الأطباء في عام ١٩٧١

---

(١) الحلقة المغلقة: الطبيعة، الإنسان، التكنولوجيا. لينينغراد ١٩٧٤ ص ٢٠٦. كومونير ب.

(٢) Foreign Trained Physicians and American Medicine. Wash., 1972, p. 166. بحلول منتصف السبعينيات وحتى بحسب إحصائيات حكومية التي تزخرف اللوحة الواقعية بلغت درجة الاستكمال من الأطباء النصف أو على الأغلب ٥٥% فقط أنظر: Chronicle of Higher Education, 1976, Sept. 7

العاملين في أمريكا ألف طبيب من تايلاند وألفي طبيب من كوريا الجنوبية، في حين أن عدد الأطباء لا يزيد عن ٤ آلاف و١٣ ألفاً في تلك الدولتين على التوالي[١]. وتعرضت صناعة الأدوية الرأسمالية الخاصة[٢] مراراً للنقد الحاد والعادل حتى في داخل الولايات المتحدة[٣].

يجب التذكير بالمنجزات في المجال البيولوجي الطبي الأساسي – البحوث البيولوجية الكيميائية المناعية لج.إدلمان ولاحقاً في (الستينيات) – م. ديلبريوكا (ألماني الأصل) والأعمال الفيروسية لج. إنديس، ت. خ. أويلير، ف. تش. روينس في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٣٧، أ. د. هيرشي أ. زينغل وغيرهم (في عام ١٩٦٢) – أن الغلاف البروتيني للفيروس أقل أهمية بكثير بالمقارنة مع الحمض النووي. وقام ج. أكسلرود بدراسة كيمياء النبضات العصبية. وكانت أعمال د. ريتشارد و أ.ف. كورنان في قثطرة القلب الأكثر شهرة. وفي علم الأورام – أعمال ف. روس وكذلك مؤسس علم العلاج الهرموني للسرطان تش. ب. هاغينس. وأما ميكانيكية عمل عدد من الهرمونات فقد اكتشفها د. ك. كازرلاند، وقبلها حالات غير معروفة لنشوء وانتشار الأمراض المعدية من قبل ب. بلامبرغ ود. ك. غايدوزيك.

---

(١) Ibid., p. 49-50.

(٢) أكد إ. كيفوفير في الكتاب الذي أعد على أساس مواد لجنة الشيوخ برئاسته في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥١ على تغلغل مافيا الجنائية في الصناعة الطبية والصيدلانية وفي إنتاج مواد التجارة الغذائية وغيرها. أنظر: *Kefauver E.* Crime in America. L., 1952. تم تأكيد هذه الاستنتاجات من قبل ر. كينيدي بناء على معطيات الدراسات اللاحقة.
Kennedy R. The Enemy Within. N. Y., 1960.

(٣) مؤامرة ضد المريض. موسكو، ١٩٧٢ كوك ف، ج.

تطورت في مجال الزراعة أيضاً أبحاث المبيدات الحشرية الكيميائية والأعشاب الجديدة. ومع ذلك فقد تم إحراز تقدم كبير على الجانب السلبي من أن العديد من الأدوية وكذلك الأسمدة الكيميائية الجديدة وزيادة محصول المنتجات النهائية التي غالباً ما كانت تؤثر سلباً على صحة المستهلكين. وتم طرح الوسائل البيولوجية لمكافحة الآفات الزراعية كبدائل في الستينيات والسبعينيات إلى حد كبير وكذلك الإجراءات الانتقائية. وخلال الستينيات فإن عدداً من الأنواع عالية الإنتاج للبذور المخصصة لتوزيعها على المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية قدّمها ن. إ. بورلوغ.

تطورت البيولوجية الإلكترونية في سنوات ما بعد الحرب –دراسة الأنظمة البيولوجية بهدف اختراع وحدات فنية جديدة وعمليات تكنولوجية[1].. وتمت تسمية يوم في الأدب العلمي بيوم ميلاد البيولوجية الإلكترونية ١٣ أيلول ١٩٦٠ – عندما بدأت في دايتون ندوة «النماذج الحية للأنظمة الصناعية – المفتاح إلى التكنولوجيا الجديدة». غير أن هناك – معلومة أخرى لنشوء هذه المادة أكثر تسويغاً في تشرين الأول ١٩٥٢ عندما تشكلت في أكاديمية العلوم السوفييتية مجموعة الفيزياء البيولوجية والفيزيالوجية وعلم الحشرات. وكلفت بمهمة استخلاص الأفكار البنيوية من المعلومات البيولوجية[2].

جرت في الولايات المتحدة أبحاثاً تطبيقية في مجال الحصول على الأسلحة الجرثومية (البكتريالوجية) وإنتاجها الضخم، التي جذبت إليها اهتمام ممثلي

---

(١) علم الضبط - التحكم الذاتي- (السيبرنيتيكا) والتقدم العلمي التكنولوجي: تاريخ وآفاق. موسكو، ١٩٨٢، ص ٥٤ أبوكين ي، أ.

(٢) هناك أيضاً ص ٥٥.

المجمّع الصناعي الحربي بسبب كلفتها المنخفضة وقدرتها على القضاء على البشر من دون المساس بالقيم المادية. ففي الفترة مابين بداية الخمسينيات وحتى نهاية الحرب الأمريكية العدوانية في فيتنام كان برنامج البحوث البيولوجية وكذلك الكيميائية ذي الصبغة العسكرية للبنتاغون ينفذ في ١٠٠ جامعة تقريباً ضمن أطر ما يزيد على ٣٠٠ عقد. فقد استخدمت الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٦ – ١٩٦٨ الأسلحة البيولوجية لتدمير البذور الزراعية في فيتنام ولأهداف عسكرية أخرى، واتضح أن رغبة الولايات المتحدة في المستقبل في عدم التخلي عن هذه الأسلحة وتطويرها على أنها بقيت واحدة من الدول التي رفضت التوقيع على اتفاقية جينيف لعام ١٩٢٥ بهذا الخصوص.

تم إدخال تقنيات جديدة للتعرف على الكربون المشع من قبل و. ف. ليبي في تطوير أساليب البحوث البيولوجية كخطوة مهمة (وبشكل مباشر)، بما في ذلك البحوث الجيولوجية والأثرية وما إلى ذلك.

تباطأت البحوث النظرية والتجريبية في مجال البيولوجيا «علم الأحياء» إلى حد ما في الأربعينيات، وخاصة بعد وفاة ثلاثة نجوم وعمالقة علم الأحياء الأمريكي في عام ١٩٤٥: ت. هـ. مورغان، ب. كينون، ف. كليسيتنس. وبرزت في بداية الخمسينيات في الخطة الأولية للبحوث البيولوجية الوراثة الجزيئية. فقد ارتبط التقدم السريع في علم الأحياء إلى حد كبير بتحول الأخير إلى أحد دعائم الثورة العلمية التكنولوجية.

انطلاقاً من خصوصية الأنواع المؤكدة في بداية الخمسينيات من قبل إ. تشارغراف (النمساوي الأصل والحاصل على الجنسية الأمريكية في عام ١٩٤٠) على الحمض النووي الريبي DNA، اقترح كل من ف. غ. ك. كريك، ج. د.

أوستون في عام ١٩٥٣ مخطط تكوين جزيئات هذه المادة – الناقل المادي للمعلومات الجينية. وأوضح غ..أ. غاموف (نظرياً فقط) قبل ذلك بطبيعة الكود (الرمز)، الذي يتم بواسطته تثبيت المعلومات عن الجزيئات. فقد كانت نظريته مثبتة ومؤكدة تجريبياً في نهاية ١٩٦١ من قبل كريك مع ح. غ. كوران مواليد الهند الذي استطاع تركيب الجينات.

درس م. كالفين تجريبياً تسلسل المراحل في عملية التمثيل الضوئي، وأوجد كل من د. بيكيشي، ر. سبيري وغيرهم عددا من دورات البحوث الواسعة في فيزيولوجية والفيزيولوجيا الكهربائية للأعضاء الحسية. واكتشف ب. بيناسيراف وح. سنيل العوامل الجينية الجزيئية، التي تنظم بنية سطح الخلايا، والتي تلعب دوراً تنظيمياً في الدرجة الأولى فيما يتعلق بردود الفعل المناعية. وقام أ. لينينغر وإ. كينيدي بدراسة الطاقة الحيوية للخلية واللذان أوضحا في عام ١٩٤٤ أن الفسفرة الحمضية موجودة في الميتوكوندريا. وفرز أ. سانت –ديوردي حمض الإسكوربيك وأصبح دورياً يدرس دور الفيتامينات في تكوين الأحماض الآمينية.

ساعد بحث مشكلات النمو البيولوجي في أعمال علماء النبات إ.سينوتا، ح. ستيبينسا، وعلماء الحيوان ت. جوباسكي، إ. ماير، ح. سيمبسون، أ. غ. ستيرتيفانت وغيرهم على توحيد الوراثة الكروموسوفية مع التكوين التطويري وصياغة ما يسمى بالنظرية التركيبية للتطور. وتسببت ذكرى إطلاق العمل الرئيسي لداروين و«أصل الأنواع» بنقاشات حيوية ظهر خلالها تميز في الفكر التطوري الأمريكي هذا الاتجاه بالتحديد، أي، النظرية التركيبية التي تتضمن الوراثة الكلاسيكية البيولوجية الجزيئية وعدد من وجهات النظر في علم الأحياء. وجرى في تشيكاغو عام ١٩٥٩ مؤتمراً تضمن نتائج العمل التي وضعت في كتيِّب تحت عنوان «التطور بعد داروين» شكل مساهمة أساسية في الداروينية الحديثة.

ومع ذلك فإن اعتماد الداروينية في الأدبيات العلمية البيولوجية لا يعني إدخالها في التدريس الجماهيري. وعلى الرغم من أن المشاهد السابقة من خطر التدريس التطوري بشكل مباشر لم تتكرر في عدد من الولايات (على سبيل المثال في كاليفورنيا) فقد نوقش بشكل عاصف في نهاية الستينيات – بداية السبعينيات موضوع حول ما إذا كان يجب تضمينها في فرضية توراة موسى عن حقوق متساوية مع فرضية داروين. وظهرت في الأدبيات العلمية الأفكار العنصرية التي تدافع بشكل خاص عن نظرية و. شوكلي حول التفوق الفكري للجنس الأبيض على الجنس الأسود.

كانت البحوث في مجالات العلوم عن الأرض موجهة كثيراً إلى تجاوز المشكلات المتعلقة بنقص مصادر المواد الخام. وأثرت محاولات إعادة بناء القاعدة التنظيمية في نهاية الخمسينيات في مجال علوم الأرض، وتم تشكيل في عام ١٩٥٩ لجنة علوم المحيطات كهيئة اتحادية بنسبة تمويل ٩٥% من تمويل ناسا. وتم الإعلان عن رحلات الغواصة النووية «نوتيليس» إلى القطب الشمالي كنجاح كبير، على الرغم من أنها لم تكن فريدة من نوعها.

تم بلوغ وتحقيق مستوى محدد من جهود التعاون السوفييتي الأمريكي خلال فترة الستينيات مراراً في مجال التعاون حول الأرض وخاصة في بحوث المحيطات. وجرى التوقيع بشكل خاص في عام ١٩٧٢ –١٩٧٣ على اتفاقيات حول الأعمال المشتركة لاستخدام الحفر في أعماق المياه وتوحيد المعدات المحيطية ودراسة التفاعلات الواسعة النطاق للمحيطات والغلاف الجوي[1]. ومع ذلك فقد تم تقييد معظم الاتصالات لاحقاً بسبب تعند الجانب الأمريكي. وعند

---

(١) الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، ١٩٧٤، رقم ١٠، ص ٨ - ١٧.

إعداد برامج جغرافية المحيطات اعتمدت الولايات المتحدة في الدرجة الأولى على تصوراتها الاستراتيجية[1]. وأخذت بعين الاعتبار ارتباط الولايات المتحدة بالواردات الأجنبية لأنواع كثيرة من المواد الخام التي يمكن استخراجها من أعماق المحيطات: الكروم، المغنيزيوم، الكوبالت، القصدير وغيرها. وطورت شركة ديبسي فينتشيرز في عام ١٩٧٠ نظام استخراج ومعالجة أحجار المغنيزيوم وأجرت أعمالا تجريبية بواسطة وحدة الشفط على هضبة تحت الماء «بليبك» بعمق ٩٠٠ متر. وازدادت حصة الولايات المتحدة من حقول النفط تحت الماء بالمقارنة مع مجموع كمية النفط المستخرجة في البلاد خلال ١٩٥٩ – ١٩٧١ أكثر من ١٤,٥ ضعفاً (من ٣,٦ وحتى ١٧%)[2]. وتم تأسيس المجلس الوطني في عام ١٩٦٦ الخاص بالموارد البحرية والتطوير الهندسي الذي كان مؤلفاً من وزراء (الأسطول الحربي البحري، الداخلية، المالية وغيرهم وكذلك وزير الخارجية)، مدير وكالة الطاقة الذرية ومدير الصندوق الوطني للعلوم.

أدى تزايد اعتماد الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب وخاصة خلال الستينيات والسبعينيات على واردات مواد الخام المستوردة إلى تحولها من مصدِّر كبير (كما كان في فترة ما بعد الحرب) للمواد المعدنية إلى مستورد لعدد من أنواع المواد الخام المعدنية الصناعية بما فيها الاستراتيجية. وتم تثبيت هذا الوضع قانونياً بعقود لعام ١٩٧٠ و١٩٨٠ حول حماية الموارد لصالح الأمن القومي. حفّز الوضع المترتب، في الوقت نفسه، أعمال التنقيب الجيولوجي والحفر وما شابه ذلك البعثات الأمريكية في المناطق النائية من الكرة الأرضية.

---

(١) *Nierenberg W.* Militarised Oceans. L., 1968, p. 119.

(٢) أنظر المزيد من التفاصيل: الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا ١٩٧٩، رقم ٢ ص ٨١.

وبحسب رأي عدد من الخبراء فإن وضع الأشياء في هذا المجال لا يحدد بقدر النقص والافتقار إلى استكشاف الموارد المعدنية في الولايات المتحدة فقط وإنما بسبب الرغبة في توفير مواردها الخاصة.

أظهر تطور العلوم الطبيعية والتكنولوجيا في الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة كيف أنه في ظروف الثورة العلمية التكنولوجية تحولت عملية تحويل العلوم موضوعياً إلى عنصر متقدم في القوة الاجتماعية المنتجة، وتناقض هذه العملية في ظروف العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. وأدت الأتمتة بشكل خاص إلى نمو البطالة الجماهيرية وتدهور وضع المنافسين الأكثر ضعفاً.

تقف العملية العلمية – التكنولوجية الحديثة في الولايات المتحدة أمام أكثر المشكلات البيئية حدة والمرتبطة بضرورة تطوير مصادر الطاقة البديلة والخالية من النفايات. ويمكن أن تحل هذه المشاكل بنجاح في حال تقييد الإدارة الذاتية للاحتكارات فقط. وبالتالي التفاوتات المتعددة في مختلف جوانب تنظيم وإجراء البحوث العلمية في الولايات المتحدة. وأشار عدد من العلماء والشخصيات الاجتماعية بما فيها في الولايات المتحدة بحذر إلى أن ممثلي المجمّع الصناعي الحربي يمسكون بالمواقع الرئيسية في منظومة تنظيم العلوم. إن عسكرة العلوم غير المسبوقة - وبالدرجة الأولى الاختصاصات التكنولوجية - سيطرت أيضاً على المراكز الأساسية للعلوم الأكاديمية كالجامعات تقليدياً (بحسب توجه البحوث).

خفّضت هذه الاتجاهات، المميزة لفترة تطور العلوم الأمريكي، قيد الدراسة، إلى حد كبير فعالية نظام البحوث العلمية. وكما كتب الاقتصادي الأمريكي الكبير والمشهور «فيكتور بيرلو» أن تركيز الولايات المتحدة على استخدام العلوم في الأغراض العسكرية أدى إلى أن الاحتكارات اليابانية

وغيرها التي وجهت جزءاً من الموارد العلمية التكنولوجية للأغراض العسكرية[1] كانت متفوقة على الأمريكية. وفي الوقت ذاته فإن الآثار السلبية للاتجاهات العسكرية في مثل هذا القطاع المسؤول والهام جداً من الحياة الاجتماعية، مثل العلوم، تتجاوز بعيداً الحدود الوطنية. فالثورة العلمية التكنولوجية مستمرة. وإذا بقيت مستقبلاً تحت إشراف وسيطرة الدوائر الرأسمالية الأكثر رجعية في العالم – المجمّع الصناعي الحربي- فإن الخطر المحتمل على البشرية سيتزايد باستمرار[2].



(١) صحيفة البرافدا، ١٩٨٦، ٢٠ شباط.

(٢) هناك أيضاً.



الفصل الرابع عشر

الأدب والفنون

١ - الآداب (الملامح الأساسية، مراحل واتجاهات التطور):

إن تاريخ الأدب الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية غنيٌّ بالمضمون الفني الإبداعي والمتنوع وبالصراع الجمالي الإيديولوجي الحاد. وانعكست العمليات المعقدة للتطور السياسي – الاجتماعي والروحي للدولة الرئيسة في العالم الرأسمالي على خصوصية مشكلات الأعمال والمؤلفات الأدبية، وكان لها تأثيراً كبيراً على النظرة العالمية لمؤلفيها.

أدى تزايد التناقضات الطبقية والتغييرات في نمط حياة مختلف شرائح السكان في الولايات المتحدة والتبدلات الجذرية في العالم الخارجي إلى تصادم الكتّاب الأمريكيين بمواد تاريخية جديدة وحفزت على البحوث المكثفة عن الوسائل المناسبة لتطورها الفني. ومع ذلك فإن الذاتية النسبية لمجال الوعي الاجتماعي وأهمية الإمكانات الإبداعية المشبّعة بالأدب الأمريكي حتى منتصف القرن العشرين ساعدت على استقرار التقاليد المترتبة والحفاظ على استمرارية الاتجاهات الفكرية الجمالية.

أصبح تقسيم الآداب أولاً في سنوات ما بعد الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية على المستويات المختلفة من الجماليات الفكرية أكثر تأكيداً، وتميزت في جانب منفصل، الأعمال الخيالية الشاملة المعادية للفن وكثيراً الرجعية في توجهاتها

السياسية. ونشأت منطقة وسيطة محددة بين القراءة الصريحة والفن الجاد الحقيقي. ولاحقاً فإننا سنحدد رؤيتنا فقط بالطبقة الأخيرة التي من الناحية الكمية أدنى بكثير من السلع الاستهلاكية الشاملة من خلال مجمل اتجاهاتها وأشكالها النموذجية، وتشكل في الواقع الفكرة الراسخة للأدب الأمريكي.

يمكن الإشارة من خلال تقييم تطور الأدب، في الشكل العام، لاتجاهاته الأساسية إلى أنه خلال عقود ما بعد الحرب ظهرت خطوط جديدة في الممارسة العملية الفنية للحداثة الأمريكية، التي أبرزت ظواهر رائعة مثل مجموعة الشعراء الوجوديين (الشواذ) ومدرسة نثر «الفكاهة السوداء». واستمر تقليد الطبيعة بالحياة في إبداع عدد من شعراء النثر وكتاب المسرح وكذلك الحالة المخففة المحرومة من التسويغ الفلسفي الذي تم استغلاله بلا رحمة من قبل الأدب الجماهيري. ولوحظ في بعض مراحل العملية الأدبية الحديثة وجود حلول إيديولوجية - رمزية ، تؤدي نسبهم للطبقة القوية من الرومانسية الأمريكية في القرن التاسع عشر. وكما هو الحال في العشرين سنة ما بين الحربين فقد بدؤوا البحث عن المواهب في الولايات المتحدة، وكانت البداية المهيمنة والأكثر عطاءً في الأدب الفني الأمريكي هو رسم الخرائط التحليلية الواقعية في مظاهرها الأساسية وقوانينها الداخلية.

إن التقلبات المفاجئة في الحياة الاقتصادية للبلاد والصراعات الطبقية الحادة والأزمات السياسية الداخلية التي كانت تحدث دورياً وكذلك خصوصية العلاقات الدولية ما بعد الحرب والصراع بين قوى التقدم والرجعية الامبريالية – كل هذا ترك بصمته على المخزون الروحي للأدب الإبداعي الأمريكي وأثّر على سمعة الأعمال الفنية.

وجدت الرواية الواقعية طريقها إلى متابعة العمليات الإبداعية كأهم نوع أدبي. وبقي علم الاجتماع الماركسي والجماليات المادية عوامل حقيقية في الحياة الروحية للبلاد تطالب الفن بإبراز الحاجات الملحة للعصر على امتداد الأربعينيات حتى السبعينيات من القرن العشرين. فقد عانى الكتّاب الواقعيون باستمرار من تأثير التيارات المختلفة في الفلسفة البرجوازية والأنماط الجمالية العصرية والأحكام الإيديولوجية المسبقة من خلال تجاوبهم مع التغيرات في الأجواء النفسية –الاجتماعية للدولة الرئيسة في العالم الرأسمالي. إن تاريخ الأدب الأمريكي في فترة ما بعد الحرب –هو أولاً تاريخ صراع الواقعية مع التيارات اللاواقعية المختلفة الأنواع، تاريخ تطور وإثراء الأسلوب الفني الواقعي.

تعقد تطور الأدب الواقعي بشكل استثنائي بسبب التأثير القوي للأفكار البرجوازية التبريرية والتوافقية وتأثير الفرويدية والتوجهات الحديثة. ذلك هو حكم يا. ن. زاسورسكي الذي جرى تعميمه على كامل مضمون الأدب الأمريكي في القرن العشرين[1]، لأنه لا يمكن أن يكون أكثر عدالة عند تطبيقه على مرحلة ما بعد الحرب. وبغض النظر عن الانتشار السريع لنوع من علم الأساطير الحديث، الذي يخفي في طياته الجوهر الحقيقي للبنية الاجتماعية والعلاقات البشرية في عالم رأس المال، بغض النظر عن السلطة المتنامية فوق عقول النظام السائد في الدعاية والإعلام، بغض النظر عن المناخ غير الملائم جداً في جو الدراسات الأدبية الأكاديمية والنقد الأدبي، فإن تطور الأدب الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية لم يتوقف فحسب، وإنما تميز بإنجازات كبيرة. إن عقود ما بعد الحرب –هي مرحلة

(1) الأدب الأمريكي في القرن العشرين: بعض جوانب العملية الأدبية. موسكو، ١٩٨٤، ص ٣ . زايورسكي يا. ن.

ختامية لنشاط كتّاب النثر والشعراء وكتّاب المسرح ومؤلفي الروايات الدرامية من الجيل الأكبر سناً، «الكلاسيكيين العصريين» وكذلك دخول أجيال جديدة إلى معترك الحياة الذين حُدِّد نشاطهم في الدرجة الأولى وظهر الإبداع الأدبي في الولايات المتحدة خلال الأربعينيات والسبعينيات.

يجب الاعتراف أن إظهار ملامح تطور النثر الفني لهذه المرحلة كان أسهل من تطور الشعر، وما زالت مشكلة التمييز الواضح في مجال الكلمات بلا حل إلى حد كبير. ويكمن السبب في ذلك أولاً- في غياب الشخصيات البارزة أمثال كلاسيكيي الشعر خلال فترة العقد الأول والثاني من القرن العشرين، الذين كان يمكن أن يصبحوا شعراء عصرهم. وثانياً- إن تفرد التطور الإبداعي للكثيرين من الشعراء الأمريكيين أدى إلى أنه في مراحل مختلفة من الحياة انتسبوا إلى الاتجاهات والتيارات المختلفة. وثالثاً- بقيت مدارس الشعر ومجموعاتها نفسها مستقرة وتهاوت وتغيرت باستمرار.

يمكن تمييز «شعراء الجبل الأسود» بالدرجة الأولى، الذين توحدوا في مجموعة واحدة في الخمسينيات لفترة قصيرة في كلية صغيرة بنفس التسمية والتي انضم إليها الشعراء الآخرون كمدرسة. وكان من أعضاء هذه المدرسة، إضافة إلى الملحن الطليعي ج. كيج، الشعراء ر. كريلي، ر. دونكان، تش. أولسون. وكان أولسون الشخصية الرائدة المتميزة بلا شك الذي وضع نظرية القصيدة المستقلة عن القيود العروضية والمستندة على أساس إيقاع التنفس. فقد جعل تأليف الشعر وتقبله يعتمد على المتطلبات الفيزيولوجية العاطفية. فقد عمل ممثل الشعراء المشهور أ هينسبرغ في مجلة «بلاك ماونتين ريفيو». وتحولت مجموعة الشعراء التي تأسست في سان فرانسيسكو في نهاية الخمسينيات إلى مركزٍ للنشاط الشعري. وانعكست قصيدة هينسبرغ «فوبل» وأشعار غ.

كورسو، ل. فيرلينغتي على كامل كلمات الأشعار في فترة ما بعد الحرب. وإضافة إلى «لي رويا» الذي بدأ مهنته كشاعر وجودي (شاذ)، فقد أثرت هذه المجموعة في شعر المؤلفين السود عامة.

برز في الستينيات إلى الواجهة ما يسمى بالشعراء المتدينين الذين يمكن أن نضيف إليهم ر. لويلا، س. بلات، أ. سيكستون، ف. د. سنودغراس. ونقل هؤلاء الشعراء وبدرجة مختلفة من الذات على شكل اعتراف بالمعاناة النفسية للفرد في الحالات الحرجة القصوى. وإذا كانت السيرة الذاتية لسنودغراس مرتبطة بالواقع الخارجي (الحرب في كوريا) خلال الدورة الشعرية «إبرة القلب» (١٩٦٠) –فإن التركيز على الذات «الأنا» في قصائد سيكستون العاطفية يصل إلى القوة القصوى والفعالية المركزة. ويعدّ رفض العقلانية والتعقيد الشكلي والدرجة العلمية في الشعر الكلاسيكي شيئاً مشتركاً بالنسبة لجميع هذه المجموعات والمدارس. غير أنه على خلفية هذه الاتجاهات استمرت الكلمة الشكلية الأكاديمية التي كان من أهم ممثليها غ. نيميروف ور. ويلبير»[١].

بقي الصراع القديم بالنسبة للمسرح الأمريكي في عقود ما بعد الحرب قائما بين الفن والتجارة، بين برودوي والأشكال المختلفة للإنتاج المسرحي التجريبي العالي المستوى. ويمكن الإشارة من دون أدنى شك في مجال المسرح الدرامي إلى أهم الشخصيات البارزة مثل ب. ويليامس، أ. ميابر وإ. أولبي. وكانت هيمنة النظام المسرحي التي تكونت على برودوي تقف على طريق النزعات الابتكارية وغالباً ما أدت إلى تمييز المواهب الاستثنائية. وبعد أن مرت

---

(١) المزيد عن الشعر الأمريكي ما بعد الحرب أنظر المقالة الافتتاحية لـ «زفيريف أ.م.» من مختارات شعر الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٢.

فترة طويلة من التوقف منذ بداية الستينيات في أعمال ميلير وويليامس تطلّب من أوروبا دافعاً وبالتحديد التعرف على مسرح العبث الطليعي. وتميزت هذه المرحلة الجديدة بمسرحيات أولبي و أ، كوبيت.

اشتدت نزعات التخلي عن مبادئ العروض التقليدية بحلول الستينيات، وبرزت الرغبة في إعادة التلقائية الكبيرة إلى الدراما والمشاركة الأكبر من جانب الجمهور والاهتمام بالتجربة الشكلية(1). ونشأت إضافة إلى المسرح السابق استوديوهات صغيرة وكثيرة ومجموعات الممثلين المعارضين لمؤسسة المسرح وضد الروح التجارية والمؤلفات المفرّغة من المشكلات الحياتية. وأسهمت الدراما الزنجية إلى حد كبير في إحياء المسرح الأمريكي. وساعد إبداع مسارح الهواة على تسييس الدراما بشكل ملحوظ، إذ خلّفت هذه العودة إلى المسرحيات المثيرة الموجهة وراءها إحياء العلاقات بين الدراما الحديثة والتقليد الديمقراطي لعقد الغضب - الثلاثينيات، وهذا ما شوهد في الستينيات والسبعينيات (وعلى نطاق واسع) في النوع الرائد في أدب ما بعد الحرب في الولايات المتحدة – الرواية الواقعية.

تميزت فترة الثلاثينيات والأربعينيات - الأهم في معالم التاريخ العالمي - بأنها واحداً من قمة تطور النثر الفني الذي يعتمد على التحليل الاجتماعي لتناقضات الواقع البرجوازي والمنصت باهتمام إلى الأفكار التقدمية في عصرنا.اعتمدت اليقظة الفنية للمجموعة الرائعة من كتّاب النثر في الولايات المتحدة التي تضمنت متطلبات حماية الحقوق الاجتماعية وكرامة المواطن الأمريكي الأشكال الكلاسيكية المتخلفة حالياً والتي تمثل الصورة الواقعية.

---

(1) أنظر: زلوبين غ.ب.الدراما الحديثة في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٦٨. حول الدراما الأمريكية خلال الفترة الأربعينيات – الستينيات.

إن الحصول على الرواية الاجتماعية الأمريكية ذات الرحابة الملحمية وعمليات البحث الإيديولوجية والجمالية التي تعتمد على الصراعات الجديدة التي يحددها الواقع الديناميكي المضطرب، ومحاولات تكوين صورة البطل الإيجابي مع برنامج الأفعال التي تلبي المثل الأعلى اجتماعياً، كل ذلك دفع النثر إلى خطة متأخرة الذي أدى إلى تحليل نفسي في الغالب للنظر في المسائل الأبدية للوجود البشري في إطار غرفة ضيقة نسبياً من الحياة اليومية العادية. وتم طرح هذه الحداثة في الأدب الواقعي في نهاية الثلاثينيات –الأربعينيات جنباً إلى جنب المؤلفات التي اكتُشِفَ إطارها الحقيقي لاحقاً فقط. كان يهيمن عليها بيان المشكلات المعممة، الميتافيزيقية تقريباً، بمعنى الوجود وطبيعة المشاعر ووظيفة الإبداع فيما يتعلق بظروف الفرد الواحد، وغالباً ما تكون منفصلة عن تطلعات ومصالح العالم الواسع.

إن تقليد الكتابة النفسية الذاتية التي تكشف الفروق الدقيقة في التجارب الإنسانية التي تتوقف في النهاية على التفاعل مع البيئة الاجتماعية، وبعبارة أخرى فإن تقليد هنري جيمس هام جداً لفهم تنوع الأدب الأمريكي الحديث بنفس أهمية تقليد تيودور درايزر. فقد كانت نسبة هذه المجتمعات النمطية، إلى حد ما، المتميزة متفاوتة في مراحل مختلفة من التطور الأدبي. وأظهرت الواقعية النثر والدراما الأمريكية مراراً وتكراراً في أعلى مظاهرها الانصهار التوافقي للتحليل الفني للروح البشرية مع فهم الروابط التاريخية – الاجتماعية الأساسية. وسيطرت لأول مرة في سنوات ما بعد الحرب في أدب الولايات المتحدة الاتجاهات المنبثقة عن التراث الجمالي – الفكري «لعقد الغضب – الثلاثينيات» وساعد بالتحديد هذا الإرث في الحفاظ على التقاليد الاشتراكية في أدب الولايات المتحدة كوّن أساساً لإنتاج الأعمال المشبعة بروح الصراع في الدفاع عن المثل الديمقراطية للأدب الأمريكي.

كانت الطرق الرئيسة للخيال الأدبي تتم في المقام الأول من خلال مؤلفات كبار كتّاب النثر والدراما والشعراء الأمريكيين، غير أن وحدة مواقفهم الإبداعية المحددة بلحظة تاريخية فريدة من نوعها في نهاية العقد السابق تعرضت لأعمال القوى المدمّرة التي يمكن أن نبرز من بينها الأزمة العميقة لوجهات النظر السياسية لعدد من أولئك الذين انضموا سابقاً إلى التيارات اليسارية من الكتّاب وكذلك المواجهة المتفاقمة للاتجاهات الفنية الإيديولوجية.

يعدُّ تطور «دوس باسوسا» مثالاً على الهبوط السريع بسبب فقدان الثقة في المثل الاجتماعية المتقدمة. وتحول مؤلف الثلاثية الأمريكية مبتعداً بذلك عن حدود الإمكانات الفنية للأسلوب الواقعي خلال سنوات معدودة إلى كاتب خيالي برجوازي نموذجي. وبالمقارنة مع التناقض الإيديولوجي لدوس باسوسا فإن انخفاض حدة النقد في الكتب لإ. كولد ويلا ليس لأسباب سياسية بقدر ما هي أسبابا جمالية. ونظراً لتأثير التقاليد الطبيعية فإن الكاتب غالباً ما كان يرفض التفسير الفني العميق، مفضلاً التفسير الهزلي الواقعي والصريح أحياناً للتقييمات الاجتماعية.

يمكن الحديث عامة عن استقرار محدود في الاتجاهات الاجتماعية والحرجة في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب. إذ أن هجمات الانتقاد الرجعية على الروايات التي نشرت بعد وفاة ت. درايزر – «الحصن» عام ١٩٤٦، «الصمود» ١٩٤٧ لم تستطع النيل من هيبة هذا الكاتب الممثل الرائد للأدب الواقعي في الولايات المتحدة. وبقي الواقع الأمريكي الجديد محور النزاعات الاجتماعية والإيديولوجية الأكثر حدة. وكان يمكن اكتشاف الخاصية الأهم في الأدب – الواقعية النقدية في التركيز على النقاط المؤلمة في الوعي الوطني في روايات س. لويس«كينج سبلاد»، «سليل الملوك» ١٩٤٧، ج.

كوزينس «حرس الشرف» ١٩٤٨، و«مزيل الرماد» لو. فولكنر ١٩٤٨ أيضاً. كان الكتاب الأخير مهماً بشكلٍ خاصٍّ في سياق التطور العام للكاتب، لذلك فإن الأعمال الجديدة من خلال حساب الاضطرابات التي دمرت التوازن في المجتمع البرجوازي وكشفت في الوقت نفسه موارد الروح البشرية وتخطت حدود إمكاناته في المقاومة.

أكد النزوع إلى الأخلاق، والذي شعر به فولكنر غالباً، وكذلك الدعاية، وأحيانا ملصق رواية س. لويس على التباين الواضح منذ الثلاثينيات في المبادئ الإيديولوجية الجمالية للواقعية النقدية. واستمر شكلها الأساسي - الرواية الاجتماعية النفسية الواسعة النطاق التي تؤدي في نفس الوقت إلى الفهم الفلسفي لمجموعة واسعة من العلاقات الاجتماعية العصرية. وتظهر ملامح المجتمع النموذجي بشكل خاص في روايات ج. شتاينبك «الحافلة التائهة» ١٩٤٧ و ر. ب. أورونا «عسكر الملك» ١٩٤٦.

على النقيض من كتاب «عناقيد الغضب» الذي هز أمريكا بأكملها، فإن الكتاب لم يكن مبنياً على صراعٍ اجتماعيٍّ علنيٍّ حادٍ. غير أن موضوع الهجاء الاجتماعي في «الحافلة التائهة» كان يستحق النقد. وربما قد يكون أول كاتب في الولايات المتحدة - مؤلف الرواية رأى بزوغ آفاق أمة مجتمع شامل وتعميم معيار إخفاء الهوية. والبديل بالنسبة له، كما يقول شتاينبك، هو التصور الساطع للعمل «بطله خوان تشيكوي». وتم دمج استمرارية الحملة الاجتماعية الناقدة لدى شتاينبك مع إثراء الواقعية ببعض الظلال الإضافية التي تمليها الحقيقة الاجتماعية النفسية.

ظهر الانعكاس الأكثر وضوحاً لهذه العملية في رواية «وارن». حيث أن تعدد الطبقات، العمل المتعدد الأهمية، أوضاع المسار العام للأحداث -ذلك هو

محور تصور التعبير الملموس «لوارن» الذي يعطي توضيحاً محدداً لمحاولاتِ البطلِ الرئيسِ في رواية « عسكر الملك» للصحفي فريدين لفهم مسيرة حياة الحاكم «ويل ستارك» بشكل أفضل، وأهمية حياته المهنية لفهم معنى التاريخ الحديث. ويشهد الثراء الفلسفي لرواية روان على التطور المطّرد لأدب الواقعية النقدية في الولايات المتحدة. وتم تكوين جوهر الأدب كما في السابق حسب التحليل الاجتماعي لمصير البشر في سياق الاتجاهات السياسية الاجتماعية المهيمنة. ومع ذلك فإن مسألة النسبية المعروفة للخير والشر، التداخل المستمر للصراع السياسي مع الصراع في مجال الأخلاق، الشك في التقييمات الصارمة والمعيارية –كل هذا يشير إلى ظهور تطورات جديدة في أدب ما بعد الحرب.

تميز الصراع في الأربعينيات بين الواقعية والطبيعية بالمثابرة الخاصة واتخذت العلاقة المتبادلة بينهما أشكالاً معقدة. وقد رسم الفنان الواقعي، في أثناء إعادة إنتاج مجموع ظواهر الحياة، صورة لتماسك القوى الأساسية التي تشكل صورة الواقع، ومع مراعاة الدور الهام لبداية الشخصية. وبالمقابل فإن الطبيعية مساوية لفلسفة الحتمية البيولوجية الصارمة. برزت في هذا السياق بعض الأعمال الدرامية المبكرة ت. ويليامز وروايات ن. أولفرين «الإنسان ذو اليد الذهبية» (١٩٤٩) و«نزهة في الغابات» عام (١٩٥٦)، حيث برزت إحدى خصائص القانون الوضعي – عدم الثقة في إمكانية إعادة بناء النفسية البشرية تحت تأثير المثل الاجتماعية المتقدمة، والمثال الإيجابي المحدد.

إن إغراء إخضاع سلوك البطل للصيغ الاشتراكية غير المعقدة والمفاهيم البيولوجية المبتذلة التي تنكر وجود شخص عادي يتمتع بوعي تحليلي متطور والإرادة التي ارتفعت ضد ضغط الظروف موجود حتى لدى الكثير من الكتّاب الذين تفاعلوا مع الحرب العالمية الثانية التي انتهت لتوها. كتّاب هذه المجموعة –روايات

«العراة والأموات» التي ألفها ن. ميلير في عام ١٩٤٨، و«من الآن وإلى أبد الآبدين» للكاتب ج. جونس في عام ١٩٥١ –فإن بدائيات وجهات النظر الطبيعية تراجعت إلى نهاية القائمة أمام الصورة المتباينة للغاية للعلاقات الحياتية القائمة. وامتزجت مكافحة الفاشية المسوّغة مع السعي إلى التحليل الطبقي الاجتماعي لتناقضات المجتمع الأمريكي، و وضع هذا بشكل خاص كتب ميلير وجونس جنباً إلى جنب مع الدرجة الرائدة المتقدمة من «عقد الغضب» - الثلاثينيات.

كان مسار أعمال ميلير وجونس المناهض للحرب وكذلك المعادي للبرجوازية مماثلاً لمواقف العديد من كتّاب النثر الذين خرجوا بأعمال تخللتها الاحتجاجات المعادية للماكارثية. يدور الحديث هنا عن الروايات ذات الطابع المختلف في خطة وجهات النظر الإيديولوجية للكتّاب. وكان من بينهم المدافعون الأشداء عن وجهات النظر الاشتراكية والليبيراليون النموذجيون والأشخاص الذين ترددوا بشكل مؤقت في الانضمام إلى المعسكر التقدمي.

سجلت نهاية الأربعينيات والخمسينيات الصعود المشهور للأدب المستوحى من المثل المتقدمة، والمكرس، بحسب تعبير الماركسي الناقد تش. غومبولد لقضية الطبقة العاملة وانتصارها القادم[1]. كانت غالبية أعمال هذا الاتجاه موجهة لتصوير حقيقة الماضي القريب الذي تميز بالمعارك الطبقية الحامية («المعركة الكبرى في الغرب الأوسط» أ ساكستون، «المدنية الحديدية» براون، «الوادي المشتعل» ف. بونوسكي وغيرهم). وبعد ذلك بقليل أصبحت المادة الرائدة لكتّاب هذا التوجه هي الاحتجاج على قمع الماكارثيين لحقوق الفرد المدنية، والذي تشاركوا فيه مع الكثيرين من ممثلي الطبقة المثقفة الديمقراطية. وشكلت الروايات عن الاضطهاد السياسي المنمق تحت الأدب الواقعي عدداً

(١) Masses and Mainstreem, 1953, Dec, p. 53

كبيراً من الأعمال التي كُتِبت في هذا الاتجاه. نذكر من هذه الروايات («تاريخ واشنطن» – ج. دايس، «نعم سيساعدني الله» – ف. جاكسون، «النّاجي» – ك. مارزان). وأما البنية المعقدة فقد تناولتها الكتب التي استمرت في تقاليد «رواية التربية» («جنون أوين ميوي» – لاردنر الصغير، «ضد الأمريكيين» – أ بيسي). وكان النوع الغريب من «رواية عن العلماء» الاجتماعية.

ساهم الكفاح النشيط ضد الرجعية في تحقيق تقارب داخلي محدود بين الكتّاب الملتزمين عامة بقناعات فلسفية وسياسية مختلفة. وفي الوقت نفسه فقد كانت نقطة التحول الإيديولوجية بين الأعمال المبكرة م. ماكارثي ورواية ل. تريلينغ «منتصف الرحلة» في عام ١٩٤٧ من جهة، وأعمال شعراء النثر ومؤلفي دراما الواقعية النقدية، الذين رفضوا، بغض النظر عن جميع التناقضات في قناعاتهم بشجاعة، التعديات على حرية الفكر التي كانت تمارسها القوى الرجعية تحت راية «مناهضة الشيوعية».

ففي رواية م. ماكارثي «حدائق الأكاديمية» (١٩٥٢) فإن الكاتبة لم تتأثر بطرد هنري مالكولي من الكلية المتهم «بالأحمر» حيث عمل مدرساً، وأن الأمر سيَّان لدى الكاتبة، وشكل المتحدثون باسم جميع المعتقدات السياسية أهدافاً لها أكثر من مفارقةٍ خفيةٍ. وفُسِّر الصراع المماثل في رواية م. دود «تحت الأضواء» (١٩٥٤) بشكل لافتٍ تماماً. إذ أن إقالة البروفسور «ماينوتا» الداعي إلى مُثُلِ التعليم والإنسانية من الجامعة لم تكن أمراً عادياً بالنسبة إلى زملائه. وتحرك الأشخاص من أجيال مختلفة والذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة مع رفض الامتثال لإجراءات فحص الولاء. فقد جعل التحرك المشترك ضد هجمات الرجعية علاقة المثقفين، بحسب تفكير م. دود، مع الشعب ومع الجذور العميقة للتقاليد الديمقراطية في الولايات المتحدة أكثر متانة.

استمرت الجاهزية للتحرك ضد «أشباح الماكارثية» في الأدب الأمريكي وحتى بعد الابتعاد المخزي للسيناتور من ولاية ويسكونسون عن الساحة السياسية. وساهمت معاداة الماكارثية في التقارب الداخلي المعروف بين الكتّاب، والغريب أحياناً مع بعضهم البعض، بمبادئهم الجمالية وقناعاتهم الفلسفية. وأدرك النقد، بلا سبب، أصداء المبعوثين البروليتاريين الغاضبين –«أبطال العقد الأحمر» في رواية «الحياة الجديدة» (١٩٦١) المكتوبة بالكامل بألوان متذبذبة مميزة لأسلوب النثر الذاتي تتخللها فلسفة الرزانة للكاتب ب. ملامود(١).

وتمكن ن. ميلير في روايتيه «الشاطئ المهجور» ١٩٥١، و«حديقة الغزلان» (١٩٥٥) بأثر فني أدبي كبير من تجسيد موضوع معاداة الماكارثية. سعى الكاتب أولاً في وفي محاولته الارتفاع فوق أوهام التطرف اليساري الغريب إلى اختراق التغييرات في الحياة الفكرية للبلاد، واستجاب بحساسية إلى الاختلافات والمفارقات في النضال الإيديولوجي - السياسي. ويستطيع المرء أن يرى في طبيعة كتاب «ميلير» أنواع «المتمرد التائب» المأخوذة من الواقع وفي الوقت المناسب، عميل أمن الدولة، الفنان الشاب على مفترق الطرق الإيديولوجي. وسمح نمط «الشاطئ المهجور» المعلن عنه والمشبع بالنزاعات السياسية بإبراز عدد من المشكلات الملحة وانعكس في الوقت ذاته سلباً على فنه. وتمت كتابة رواية «حديقة الغزلان» على أساسٍ أكثرَ صلابةً وواقعيةً، التي اتخذت مكانها بين أعمالِ مناهضةِ الماكارثية لا حصر لها ومشرقة بشكل خاص.

ظهر الشعور بتأثير الحماس الاجتماعي - النقدي المباشر بوضوح في الثلاثينيات خلال المرحلة الأولى من التاريخ الروحي للولايات المتحدة. فقد

(١) Recent American Fiction. Some Critical Views/Ed, by J. Waldmeir. Boston; Houghton, 1963, p. 212.

لعبت هذه التقاليد دوراً كبيراً في الستينيات والسبعينيات. وشهد الأدب في غضون ذلك سلسلة من التحولات مروراً في بوتقة التأثيرات من جانب العدوى الجمالية العصرية والفلسفية. وجرى البحث الفني عن الجوانب الهامة وعلاقات الواقع، في هذا الوقت، عبر اللجوء التفضيلي للعالم الداخلي للفرد ومشاكله الأخلاقية والنفسية مجتمعة، على الرغم من ارتباطه غير المباشر باللون الاجتماعي –التاريخي العام وروح العصر.

لم تكن هيمنة الألحان الذاتية والغنائية في أدبيات خمسينيات ما بعد الحرب التي تسببت بنتائج عن التحول الهائل من علم الاجتماع إلى علم النفس، من العام إلى الخاص هي الأخيرة المرتبطة بهجوم الرجعية السياسية مع انتشار المشاعر التوافقية[1]. فقد تسببت تسويغات المجتمع البرجوازي المنتشرة في الولايات المتحدة بمختلف أشكال الرفض الفني ولكن بزيادة الأشكال الزخرفية («الشيخ والبحر» لهمنغواي، «إلى الشرق من الجنة» لشتاينبيك، «المسدس» ل ج.جونس، وحتى العزلة الخاطئة عن الحياة لدى كتّاب النثر في الاتجاه الوجودي («الرجل – الشيخ» ر. أليسون). وانعكس تأثير التوافقية غالباً في غموض المواقف الإيديولوجية لعدد من الكتّاب، مما خفّض من مستوى واقعية أعمالهم. وبالمقارنة مع روايات الأربعينيات فقد تميزت رواية «مغامرات أوغي مارتش» التي ألفها س. بيلو في عام ١٩٥٣، وقصة «عائلة ووبشوت» الشاعرية المشهورة لج. تشيفير في عام ١٩٥٧ بضعف الإمكانات الاجتماعية النقدية. وتجدر الإشارة في الوقت نفسه إلى أن ضغط التوافقية على الحياة الروحية للولايات المتحدة لم يستطع التغلغل في النواة الجمالية للنثر الواقعي. كذلك فإن مشاعر التهدئة والانهزام كتمت في عدد من الحالات

(١) *Lowley M.* The Literary Situation. N. Y., 1954, p. 83.

الحالة النقدية الفاضحة لإبداع عددٍ من كبارِ الكتّاب وخاصة من الجيل المتقدم عمرياً. غير أن الطبيعة المعيارية لوجهات النظر الخاصة بالمتدينين أمثال غ. فوك، أو.هوالي كانت عادية وملهمة قليلا بشكل لم تحرك أحدا من كتّاب النثر الكبار الواقعيين.

تعدُّ إعادة بناء الهيكل الفني –الإيديولوجي لجزء كبير من أدب الولايات المتحدة أساسية. وقد بحثت الواقعية النقدية عن الطرق الجديدة، والحلول الجمالية للتعبير ومن دون التخلي عن النقد الحاد وفضح وإدانة التعطش للكسب واللامساواة الاجتماعية والأنانية والعمى الروحي، فإن أتباع وجهات النظر الإنسانية لم يفقدوا ثقتهم في المستقبل ولم يتراجعوا عن الحداثة. «يتلخص واجب الشاعر، الكاتب.... وموقفه المتميز في مساعدة الإنسان من خلال تقييم قلوب البشر وإحياء الشجاعة والكرامة والأمل والكبرياء والرحمة والشفقة والتضحية فيهم والتي كوّنت رجل الماضي» – هذا ما تحدث به و. فولكز في كلمته عند تسلمه جائزة نوبل في عام ١٩٥٠[1].

غيّر النثر الفني في الولايات المتحدة أشكاله إلى حد بعيد نتيجة للتغيرات المذكورة على امتداد الخمسينيات. وحل محل تسلسل القصة التحريك في العمل وتفكيكه. إذ تم استبدال وضوح وجهة نظر المؤلف، في السرد الملحمي الاجتماعي وكأنه وراء الكواليس، إما بتركيز متعدد للتشخيص أو بالتخصيص الصريح. ولم يكن التركيز على العالم الروحي للبطل فقط، وإنما كان متطابقاً مع حالة الانفصال الاجتماعي والسياسي، كما حكم الكثير من كبار الكتّاب على ذلك سطحياً. وما كان استبدال الإنسان الاجتماعي بالفردي (الذي أصبح عرضياً

(١) كتّاب الولايات المتحدة الأمريكية عن الأدب: في جزءين. موسكو، ١٩٨٢، الجزء، ص ١٩٢.

وغير مبررٍ وخفيٍّ) ولكن الرغبة في الاقتراب من تقييم الآفاق العامة بشكل مفصل، مع الأخذ بعين الاعتبار تناقضات النفس البشرية والمصائر الخاصة التي تم تحليلها للأمريكيين البيض والسود –ذلك هو المكان الذي ظهرت فيه اللهجة الفنية من المرحلة الأولى من تطور أدب الولايات المتحدة الأمريكية.

دافع شعراء كاليفورنيا الوجوديون بنشاط أكثر عن هذا النموذج من العلاقة الفنية بالنسبة للواقع، والذين عارضوا الأدب المطابق. ولكن مساهمة هؤلاء الشعراء في النثر الفني شملها إبداع ج. كيرواك عملياً، بما في ذلك رواية «على الطريق» (١٩٥٥)، وبعض الأعمال الأخرى الأقل أهمية. وأعلن أبطال ج. كيرواك الحرب على كل الأخلاق في مواجهة المجتمع البرجوازي لأنها تفرض الالتزامات على الأفراد الذين يعيشون مرة واحدة فقط. وكانت فوضوية النفوس المضطربة في المقام الأول نتيجة لارتباكهم أمام المنعة الظاهرية وعدم إمكانية الوصول إلى معاقل النظام الرأسمالي. ومع ذلك فإن البداية التحليلية لدى كيرواك تميزت بالتخلف الشديد واستبدلت بخرق عاطفي عصبي ونداء إلى وعي الشباب المتخلف.

ينتمي إبداع الوجوديين وكتّاب النثر والشعراء بفوضويتهم المميزة وانعدام الثقة بالعقل والانكسار الباطني للعوامل الاجتماعية – النفسية إلى الاتجاه الحداثي في أدبيات ما بعد الحرب في الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته فقد لفت تمردهم الشديد التشابه في اللون العاطفي وغالباً في نفس المقام الغنائي الذاتي ذو الطابع المركزي ولكن مع الظواهر الأدبية الأعمق والأكثر جوهرية.

حاول الكثيرون من مبتدئي الأربعينيات – الخمسينيات تأسيس الموقف الأخلاقي المناقض لقواعد وعادات النظام العالمي على النقيض من الكتّاب الذين

استولت عليهم رياح التطابق. ويمكن بشكل خاص اعتبار المؤلفات مثل قصة «أصوات العشب» ل ت. كابوت (١٩٥١) و رواية «فوق محصول الجاودار»[١] ل ج. د. سيلينجر في عام ١٩٥١ شواهد حية على ذلك الاتجاه المذكور. كذلك فإن الطبيعة المركزية والحميمة لكتاب ج. د. سيلينجر الذي رسم بعض أجزاء الواقع الأمريكي المعاصر في تدهور حالة المراهق النفسية لم تمنع ظهور المشكلات الاجتماعية ذات الخصوصية الحقيقية. فقد كان المونولوج العصبي لهولدن كولفيلد موجها ضد الكثير من السمات السلبية لطريقة الحياة الأمريكية: الرضا عن الذات، المراءاة والنفاق والقسوة العاطفية. وأعطى استخدام سيلينجر وسائط التصوير المميزة للنثر الذاتي- كعدم التوافق الغنائي، والسخرية والنغمات العاطفية - الشكل التعبيري للرواية التعبيرية الخاصة.

سيطرت فكرة الدفاع والتمجيد المعنوي للفرد التي لقيت تبريراً فنياً في نثر سيلينجر أيضاً على كتّاب النثر الشباب الآخرين مثل ج. بولدوين «اذهب إلى الجبل وتكلّم» (١٩٥٣) وستايرون «الهبوط في الظلام» (١٩٥١)، وب. مالامود «المعاون» (١٩٥٧). وبدون إخفاء الصعوبات التي تصاحب الحياة فإنه لم يكن لهؤلاء الكتّاب أي شيء مشترك مع ما هو مألوف في الأدب الرفيع المطابق . فقد اخترق دافع التعاطف مع الإنسان مرة واحدة مؤلَّف س. بيلو. إذ أن روايته «غرغاس» لم تكن منسجمة مع مبادىء الشعراء ذوي الجاذبية المركزية أكثر من رواية سيلينجر «فوق محصول الجاودار».

لم تمر التغييرات في الوضع السياسي الاجتماعي في الولايات المتحدة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات مرور الكرام بالنسبة للعمل الأدبي. فالمنطق

---

(١) الجاودار نوع من الحبوب يصنع منه الخبز الأسمر - المترجم.

كان على الشكل الآتي: فقد تراجعت الذاتية الأخلاقية والعاطفية أمام الحاجة إلى التعبير بشكل مباشر عن الحياة الاجتماعية للأمريكيين العصريين. ويعدّ تطور الأعمال المبكرة لج. أيدايك مؤشراً واضحاً. فإذا كان عمله «معرض الفقراء» (١٩٥٩) قد تضمن عدداً من الخواص المميزة للبنية المركزية الجاذبة، بما فيها موقع الموضوع، علم النفس الدقيق وسلاسة الأسلوب، فإنه في رواية «أركض أيها الأرنب» (١٩٦٠) تجلى الموضوع الاجتماعي بوضوح أكبر. وانتقل الصراع النفسي للشخصية المركزية للإنسان العامل العادي بمهارة على يد كاتب النثر إلى موضوع السخط والقلق الغامضين – الحالة التي تسيطر على كامل أمريكا الوسطى. كانت رواية «أبدايكا» مميزة من حيث وجود نوع من التوازن بين عناصر من الشعر الرومانسي الذاتي وجذب أكثر الأشكال التقليدية والموضوعية للصورة، وإشباع النثر النفسي في المقام الأول بالمضمون الاجتماعي الحالي. فنموذج الجاذبية المركزية الذي أخذ مكاناً بارزاً في الولايات المتحدة خلال الخمسينيات – بداية الستينيات ويأخذ أحياناً شكلاً من أنواع الملحمة الذاتية (على سبيل المثال في «غيرزاغ» لبيلوي) لم يتلخص في مجموعة من السمات التكوينية المحددة. إن فردية النظرة الكامنة إلى العالم والميل إلى إيجاد عوالم شخصية والرهان على اكتشاف ذاتية البطل، كل ذلك أدى إلى إغناء التعبير الفني للرواية الأمريكية. ومن ناحية أخرى، كان هناك تهديد بانفصال المؤلف وأبطاله عن الأنشطة الحية وضياعهم الإيديولوجي تحت تأثير نظريات تزييف الأنماط الأصيلة للتنمية الاجتماعية، وفي أطر العمل الفني فإن ظاهرة تنفير الفرد عن المجتمع البرجوازي، والتي هي في صلب المناقشات الحيوية في سنوات ما بعد الحرب، مرت بتفسير مزدوج. ويمكن اعتبارها إما نتيجة للعلاقات غير الإنسانية المهيمنة في دول الغرب الرأسمالي أو العمل بشكل لاعقلاني خارج عن

الطبيعة. وفي الحالة الأخيرة فقد لعبت الفلسفة الوجودية دور المحتكر في تفسيرها لفترة طويلة.

ينبغي التأكيد على أنه في إدراك الأوساط الأدبية للولايات المتحدة، فإن فلسفة الوجود في معظم الأحيان لم تنشأ من نظام منظم بشكل صارم، ولكنها كانت تعادل عقلية متغلغلة في الإحساس الحاد بالمأساة الميؤوس منها. وتم تحديد الصوت الإيديولوجي للأعمال التي سبق أن كتبها في الأربعينيات –بداية الستينيات ر. رايت، ب. بويلك، وكذلك المسرحيات المبكرة لت. ويليامس وروايات بيلوي من خلال الشعور باليأس إلى حد كبير. غير أن هذه الآراء باقترابها في كثير من النواحي من المذهب الطبيعي فقدت شعبيتها تدريجيّاً مع تراكم تجربة الروحانية الإنسانية بالأدب الأمريكي.

تركت الوجودية خلال الخمسينيات – الستينيات بصمة واضحة على أعمال كتّاب النثر الكبار مثل أو. ستايرون ج. بلدوين، ن. ميلير. وفي الوقت نفسه فإن الأساس الواقعي لسلوكهم الفني، والسعي إلى إظهار الحياة في كماليتها وديناميكية التطور إلى تفهم ميكانيكيتها الداخلية قيّد مجال ظهور المفاهيم الوجودية. وكانت جدلية النقاش بين الوجود واللاوجود تنعكس في كتبهم في التشابك المعقد للدوافع المعيارية النابضة بالحياة. وعلى الرغم من أن حقيقة هذه التناقضات وصلت إلى أقصى الحدود، إلا أن المواجهة الإيديولوجية الجمالية الناتجة كانت في النهاية تميل إلى تغلب الواقعية على المخططات التأملية. وانعكس التحرر من العقائد الوجودية في رواية «الحلم الأمريكي» ل - ن. ميلير – (١٩٦٥)، حيث حاول الكاتب في صورة مفكر نيويورك تجسيد احتجاجه السخيف المتطرف ضد الانقراض البطيء للإنسان تقريباً في المجتمع البرجوازي. وفي حركة قصة «الحلم

الأمريكي» وفي سيكولوجية بطلها كان الكثير من الصدمة السخيفة، حيث لم يسحب العمل من عالم الجمالية الواقعية. وينبع هذا الانتماء في المقام الأول من مجال الشروط الاجتماعية لأفعال ستيفن روجيك، حيث كان ينبغي عدم رؤية طغيان الهوس المرضي على المجتمعات الوجودية، وإنما الناقل النموذجي جدا للتقليد الواقعي للصراع بين الفرد والمجتمع. وكان التغلب على إغراء التفسيرات الوجودية بمثابة علاقة أخرى على عدم الرضا عن المتغير الذاتي الغنائي للتعبير الفني. وكان من الصعب التوفيق بين العزلة الفردية و اجتماعية بحوث الكتّاب التي نمت في الولايات المتحدة تحت تأثير التناقضات الاجتماعية المتأزِّمة. وكانت تتعزز دائماً منذ بداية الستينيات البداية الملحمية، ويتم إحياء دور المؤلف، ويحدث تمايز واسع بين أنواع الفنون ويزداد الثقل النوعي للوثيقة. فقد أكدت براعة العملية الأدبية، والصراع الإيديولوجي الجماعي المستمر للواقعية مع الحداثة والتيارات الأخرى المناهضة للواقعية على الخصوصية الرئيسة للعملية الأدبية في الولايات المتحدة في العصر الحديث وعلى ارتباطها الوثيق مع المحتوى الاجتماعي والسياسي والروحي للحياة الوطنية.

ترافق الانتقال من الشاعرية الذاتية في الغالب إلى المبادئ المجرّبة في البحث الفني الاجتماعي التحليلي مع الصعود الحاد للمشاعر النقدية. وشكلت سلسلة من أعمال الكتّاب المشهورين مثل: «القصر – فولكنر ١٩٥٩» و «الشتاء هو هاجسنا – شتاينبك ١٩٦١»، «بالقرب من المنزل – كولدويل ١٩٦٢»، «الساعة بلا عقارب -ك. ماك كاليرك ١٩٦١ «نذيراً على التغييرات المستقبلية» وتوجت كتب فولكنر وشتاينبك التي عمّقت تقليد النوع النفسي الاجتماعي المهنة الإبداعية لمؤلفيها بكل جدارة. وكذلك فإن روايات كولدويل وماك

كاليرك شكلت إشارة للتطور النشيط للمسألة الزنجية من وجهة نظر جديدة أكثر أهمية من الماضي. ولكنه مع ظهور رواية ستايرون –«اعترافات ناتاتيرنر» –١٩٦٧ فإن مشكلة ثورة الزنوج وأصولها وآفاقها لقيت تفسيراً فلسفياً فنياً في أدب الولايات المتحدة الأمريكية.

تراجعت الإشكاليات الوجودية الميتافيزيقية (ما وراء الطبيعة – الغيبية) وكذلك الفرويدية التي شغلت خيال كثير من الكتّاب إلى عهد قريب، في النثر الفني والدراما إلى آخر القائمة . وللإجابة على أسئلة العصر الملتهبة فإن الفكر الإبداعي توجه إلى تجربة الواقعية النقدية خلال النصف الأول من القرن العشرين. وشهدت مجموعة الشباب الأدبي من أمثال ف. روت، ر. برايس، ه. لي، ج.ك. أوتس التأثير الإيجابي للتقاليد الواقعية جنباً إلى جنب مع كتّاب نثر من الجيل الأكبر سناً.

نشر ف. روت رواية «إنها كانت جيدة جداً» (١٩٦٧) الرواية الحماسية عن دراما وجود الأمريكيين العاديين والموجهة بشكل واع لاستمرار تقاليد «دايزروس ولويس» بعد قصة «وداعاً كولمبوس» ١٩٥٩ التي عبرت عن الروح الانتقادية للعالم البرجوازي من النواحي الأخلاقية والجمالية. وأصبحت البيئة العمالية الديمقراطية في أمريكا الاتحادية لأول مرة منذ وقت طويل تقريبا مادة للتعبير. فالمظاهر الخارجية للطريقة البرجوازية الصغيرة في الحياة التي انتشرت في سنوات ما بعد الحرب إلى حياة الملايين غير قادرة على إخفاء الخطوط الشريرة للمآسي الأمريكية الجديدة. وشكلت واحدة من الصدامات النفسية التي نتجت عن مساوئ الحياة الاجتماعية – الفجوة بين التصور المثالي لتعيين الإنسان والنثر القبيح الحياتي – دافعاً قوياً لتطور الأحداث.

جرى إخضاع التحليل النفسي لمهام البحث الاجتماعي في الروايات المبكرة للكاتبة أوتس «حديقة الأفراح الشتوية» – ١٩٦٧ و«حياتهم» -١٩٦٩ التي كشفت العلاقة الوثيقة مع التجربة الفنية - الإيديولوجية في الثلاثينيات. شملت رواية «حديقة الأفراح الشتوية» بنطاق ملحمي واسع عدة عقود من التاريخ الأمريكي القريب، وظهر تأثير كتاب الرواية الاجتماعية الكلاسيكيين على هيكلية الصورة في فترة مابين الحربين، وبرز الأثر الفني الحقيقي لدى أوتس، أولاً، عندما تطرقت الكاتبة بشكل مباشر إلى الموضوع الفعلي لمعاناة الناس البسطاء في ظروف الاضطرابات الاقتصادية. وقد انتشر صدى سخط النثر الاجتماعي الكلاسيكي في رواية «حياتهم» في واحدة من أكثر الأعمال سطوعاً في الواقعية النقدية في النثر الأمريكي لما بعد الحرب. ولم تتمكن الكاتبة «أوتس» قبل العمل على هذا الكتاب أو بعده من دمج الجانبين في وحدة كاملة، زيادة الاهتمام بمشكلة المصائر التاريخية في الولايات المتحدة والاهتمام المتأزم بمفارقات وأسرار وظلمات النفس البشرية.

حُكِم على الأبطال الذين ترعرعوا في زمن الأوضاع الاقتصادية العالية بالبقاء في قاع الحياة بسبب المرض الروحي العضال الذي خرّب أمريكا ما بعد الحرب، - ذلك هو مفهوم عمل «أوتس». وأشارت كتب الكتّاب الأكبر عمراً في نهاية الخمسينيات – الستينيات إلى بعض أعراض هذا المرض، وسمح تفاقم الأزمة الاجتماعية - السياسية في نهاية ذلك العقد للواقعيين النقديين بإظهار تعاميم أساسية عظيمة.

تلقت الاستجابة الأدبية للأزمات المتراكمة في مختلف اتجاهات الحياة الأمريكية بشكل عاصف في مطلع الستينيات بداية السبعينيات مجموعة متنوعة من التعابير الفنية التي لم تؤد إلى جمالية الواقعية فقط. وأعلنت المدرسة الحديثة

«للفكاهة السوداء» والتي وضعت في الأساس نظاماً مختلفاً تماماً عن النظام الواقعي الجمالي – الفكري رفضها القاطع للحضارة البرجوازية. أكدت محررة المجلة الربعية الواسعة التأثير «بارتيزان ريفيو» – و. فيليبس من خلال مدح هذا النوع من أدب اللامعقول على أن النقد الأمريكي بدأ يضيف على نطاق واسع كلمة ANTI ضد المادية، ضد الأخلاقية، ضد الإيديولوجية، ضد الفن[1]. فقد عدَّ الساخرون السود الحياة في أمريكا ما بعد الحرب بأنها قذرة وعديمة الفكر ويمكن أن تترافق مع فوضويتها مع الفكاهة الهزلية فقط عن طريق اللامعقولية التي صنفت في النوع الجمالي. وفي تطور هذا الموضوع في كتب ت. بينتشون «قوس قزح الجاذبية الأرضية» – ١٩٧٣، ج. هوكس «القذيفة الثانية» – ١٩٦٤، د. بارتلم «الثلج الأبيض» – ١٩٦٧، ج. برات «سجون الماعز» – ١٩٦٦، ظهر نظام مختلف بالكامل عن النظام الواقعي لتحفيز سلوك الفردية هو نوع من معاداة الكون ومناقض للعلاقات البشرية الطبيعية التقليدية. غير أن الحقيقة في النصف الثاني من القرن العشرين لم تكن طبيعية لدى الفكاهيين السود تحديداً، وأصبح الرفض القاطع للحضارة البرجوازية عنصراً رئيساً في موقفهم ولكن ليس باسم أية مثل أخلاقية – اجتماعية أخرى[2].

---

(١) The American Novel Since World War II/Ed. by M. Klein. N. Y., 1969, p. 252.

(٢) أكد أ.م. زفيريف من خلال دراسته بشكل مفصل لأعمال الكوميديين بطريقة عادلة أن كتّاب نثر هذا الاتجاه تحدثوا من موقف نموذجي للحداثة في كل أصنافها. «بدلاً من تمرد غينسبرغ و كيرواك - كتب زفيريف - حل التفهم الفلسفي للتجربة الأمريكية على أنها سخيفة للغاية بكل مضمونها. لاستبدال الدعوات إلى الهروب - بدعوات السخرية من كل شيء والناتجة من خلال حركة المؤلفين. لاستبدال الشعور بعدم الحرية الداخلية للفرد - الإحساس بالنسبية المثالية لمعايير القيم في مواجهة المعنى الأعلى للحياة الأمريكية». زفيريف أ.م.الحداثة في أدب الولايات المتحدة: التكوين، التطور، الأزمة. موسكو، ١٩٧٩، ص ٢١٢.

لم تمنح ميتافيزيقية التفكير والتصور الذاتي للوسائل التصويرية التي لا تنفصل عن حداثة الفكاهيين السود إمكانية إلقاء الضوء على الخطوط العريضة الحقيقية للقضايا المرضية في الحضارة الغربية.

ينبغي الإشارة إلى أن الدراسات الأدبية البرجوازية، حتى يومنا هذا، تسجل جميع أولئك الذين يلجؤون إلى أشكال مشروطة في عملهم في عداد رواد «الفكاهة السوداء»، مما يقلل بشكل خاطئ من الإمكانات الفنية للواقعية. ويمكن، في الوقت نفسه، تمييز عدد كبير من الهزليين السود المتديينين، الذين يلجؤون في أعمالهم إلى الشروط الهزلية وأعمال أسطورية مشابهة تلبي الأهداف الساخرة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الصورة الواقعية الشاملة المتعددة الأبعاد. وأما بالنسبة لكتّاب النثر ج. هيلير وك. فونيغوت فإن التعطش إلى التناقض والتضليل ينبع بالضرورة من خصوصية وعيهم لنظام العلاقات المتراكمة في المجتمع البرجوازي. وبدت الوسائل التصويرية القريبة من الواقع غير كافية لإعادة إنتاج جميع جوانب العلاقات الاجتماعية في عالم مشوه عديم الإنسانية، ولذلك كان مهما دور الهجاء الساخر الذي كشف بواطن التمويه الاجتماعي.

أنتجت روايات «الخديعة ٢٢» – هيلير ١٩٦١، «المذبحة رقم ٥» – ل. فونيغوت ١٩٦٩ المستوحاة من تجربة الحرب العالمية الثانية نموذجاً ساخراً حاداً مبالغ فيه من المشاعر المعارضة للمؤسسة الأمريكية وأسهمت بقسط كبير في الحركة المناهضة للحرب في تلك الفترة. وخلافاً للتشفير غير العقلاني المتأصل في الحداثة، فإن هذه الأعمال لم تخف عن القارئ مصادر الشر المختلفة في عالم الكسب. ومع ذلك فإن التعامل الحر المميز لفوتينغوف بالزمان والمكان أمر نادر الحدوث، إلا أنها ظاهرة بين روايات الولايات المتحدة التي لجأت إليها لاستخدامهم الأساليب المتعارف عليها. ففي «الخديعة ٢٢» تم الحفاظ على نظام الإحداثيات الرئيس للعالم

المرئي مما يشكل الأرضية العامة لبانوراما فنية مبالغ فيها تركزت حول نموذج الطيار الحربي الأمريكي «أيسوريان»[1]. فالمثل الأخلاقية الإيجابية التي ربطها «هيلير» في نهاية المطاف مع شخصية الطيار الحربي غير الطبيعي تضمنت في ذاتها بالدرجة الأولى نقداً لاذعاً للأمراض الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع البرجوازي.

اشتمل تطور الحداثة الأمريكية في الستينيات – السبعينيات كعنصر مهم في خلق عالم مصطنع على أساس «القصص الأبدية» للعالم وفي جعل الحقائق أسطورة. غير أنه تم استنفاذ تأثير الأسطورة على الواقعية في النثر الأمريكي بشيء واحد، ولكنه مثال توضيحي – رواية ج. أبدايك «الكنتوار» ١٩٦٣.

أكد الدور الوظيفي المحدود الذي استعرضه كتاب «أبدايك» لأساليب الكتابة المشروطة من جديد الأهمية الثانوية للوسائل، التصويرية القريبة من الواقع في لوحة الأدب الأمريكية العامة لما بعد الحرب. ورأى الكتّاب الواقعيون أن هدفهم الرئيس يكمن في فرز الخطوط الرئيسية في حركة العصر، وفي فهم التناقضات النفسية – الاجتماعية للواقع الأمريكي. وفي الصراع الصعب مع الآراء الرسمية التي تمت الدعاية لها بشكل أساسي في «الخيال الشامل» متعدد الأوجه وكذلك مع طلائع مناهضي الأدب من ناحية أخرى، فإن العرض الواقعي لصراعات العصر الحادة احتل في السبعينيات مكاناً مهماً في الأبحاث الفنية الإيديولوجية للأدب الأمريكي.

شملت الحركات الجماهيرية في غضون الستينيات – السبعينيات جميع أنحاء البلاد، ولجأ الأدباء الأمريكيون في العقد المنصرم إلى تغيير التجربة

(١) إيسوريان، بطل الرواية. هو الطيار الحربي الذي قام بقصف جسر في عام ١٩٤٤، وقتل زميله كرافت من طاقمه في أثناء العملية. حزن على زميله ورفض الأوسمة التي منحت له لقاء ذلك. وحاول أن ينسحب من الحرب بحجة المرض أو بحجة الجنون. وبهذين السببين فقط يستطيع العودة إلى الوطن – المترجم.

التاريخية المتراكمة. وشهد توجه أعمالهم الموضوعية على تسريع عملية تمايز الأدب الأمريكي على أساس إيديولوجي. فقد شكلت رواية س. بيلوي «كوكب السيد ساملر» ١٩٦٩ المليئة بالتشاؤم الفلسفي الشامل تسويغاً غير مباشرٍ للمشاعر التوافقية. فالكاتب من خلال وجوده في المعارضة الحاسمة «لتمرد الشباب»، لم يكن يريد الخوض في معنى الاحتجاج، الموجه ضد «القوى العملاقة في السيطرة المنظمة»، بحسب تعبيره الخاص. ووصفت الجدلية الكبيرة من خلال تحليل مصادر تطور المجتمع الأمريكي رواية ج. غاردنر «حوارات مع الشمس» -١٩٧٢ التي جمعت السمات النوعية للأسطورة العائلية التقليدية والبحث في العادات والخلاف النظري.

أعلن غاردنر، من خلال الصراع بين حاملي إيديولوجيتين – الشريف في المدينة والمشرد الملقب بالشمس، أن متزعم أعمال الشعب الشبابي لا يستطيع تمييز وراء واجهة الأزمة العميقة للمؤسسات البرجوازية والأخلاق اللوجستية واستقرار الأشكال الديمقراطية للوعي الذاتي وبيوت الأمريكيين البسطاء. وفي الوقت ذاته فإن هذا التقييم لم ينطبق مع الأحكام الأساسية للتيار الإيديولوجي الذي خطى الخطوات الأولى – المحافظة الجديدة. وعلى عكس بيلوي، فإن غاردنر لم ينكر التجربة العاطفية والروحية لخطب المتمردين الشباب، وسعى الكاتب من خلال موهبته الذاتية كفنان واقعي إلى المساعدة على توحيد أكثر العناصر القادرة على الحياة من الشعب الأمريكي.

استحوذت مشكلة المصائر التاريخية للأمة الأمريكية عشية الذكرى ٢٠٠ لتأسيس الولايات المتحدة على اهتمام الكتّاب الخاص. ولوحظت في هذه اللحظة في النثر الأدبي بشكل أوضح الرغبة في الوصول إلى طبقات زمنية واسعة

إلى الفلسفة والملحمة. وأصبح اللجوء إلى المصادر حاجةً ملحَّةً –محاولة الاعتماد على دروس الماضي وتحديد معالم نظرة العالم التي يمكن أن تكون بمثابة خدمة مفيدة للقوى الديمقراطية للأمة. تسللت المتوازيات التاريخية الكامنة إلى البنية التصويرية لروايات غ. فيدال «بير» ١٩٧٣، و«١٨٧٦» (١٩٧٦) وهو عمل شبه وثائقي ولكن النتيجة الفنية الأعلى في خطة صنع الماضي والحاضر كان يمكن تحقيقها في ريغ تايم (موسيقا زنجية أمريكية) ل إ.ل.دكتور ١٩٧٥. و«في ضوء الخريف» ج.غاردنر ١٩٧٦.

رأى مؤلف ريغ تايم، على عكس النمط السائد في السبعينيات، الكمال والحنين إلى الماضي، في التاريخ الأمريكي في المقام الأول تناقضات الفقر والغنى وصراع الفردية غير المنضبطة مع مطالب قوية للعدالة الاجتماعية. وأكد مضمون الرواية، من حيث النوع الرائع في الجمع بين الوسائل الوثائقية التقليدية عن طريق الأفلام الوثائقية التي حظيت بتوزيع واسع خلال العقدين الماضيين على فكرة استمرارية العناصر التقدمية، والديمقراطية للوجود الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقام غاردنر بتناوب خطتين للتصوير، محاولاً تحقيق معارضة حقيقية بين نوعين غريبين في الواقع من حيث المبدأ - حسب تفكيره – الخطة التي غارت بجذورها في أعماق تاريخ حياة المزارع العامل وخطة أمريكا حُمّى المخدرات التي تحرق الإرث الروحي والأخلاقي للأجيال السابقة.

يمكن توضيح الاندماج، الذي انعكس في الروايات، إلى المساحة الروحية – الأخلاقية الخاصة في الأعمال الفنية وإلى إشباعه بالمشكلات الفلسفية الكبيرة منذ منتصف السبعينيات بواحدة من أكثر العلامات الأساسية في النثر الواقعي الأمريكي. وينبغي إلى جانب ذلك وضع التعزيز

الملحوظ للإيمان في مفاهيم التغيير والتنمية، في فكرة التقدم الاجتماعي، في الحاجة إلى أسلوب بنّاء في معالجة مشاكل العصر الملحّة. وظهر في الأعمال التوضيحية للأجواء الروحية في النصف الثاني من العقد «أغاني سليمان» – ت. موريسون ١٩٧٧، «باب الجوز» – ج. هيرس ١٩٧٧، «الصقّار» (صياد يستخدم الصقر في – ج. تشيفير ١٩٧٧ وغيرها من الأعمال الأدبية اتجاهان يميزان الفن المشبع بالإنسانية في المرحلة الراهنة من تاريخ الولايات المتحدة، فضح رسل المجتمع البرجوازي والدعوات إلى تعزيز الأسس الديمقراطية للتقاليد القومية.

تميز الأدب الواقعي الأمريكي، من خلال المنحى العام، بحلول السبعينيات – الثمانينيات ببعض الخصائص الجديدة. وتكفي الإشارة إلى التحول الكبير، بدون أن يكون أي هدف للتحليل التفصيلي، الذي حدث تقريباً في إبداع عدد من كبار كتّاب النثر الواقعيين الأمريكيين، فقد أثار الاهتمام رفض ج. أبدايك القيود المفروضة في روايته «الأرنب أصبح ثرياً» ١٩٨١ التي تميزت بالتحليل النفسي لأمريكا اليوم.

كان هناك تطوراً مشابهاً إلى حد كبير ل ج. هيلير من الرواية «حدث شيء ما» ١٩٧٤ إلى الرواية «الذهب الرائع» ١٩٧٩. بعد علم النفس المصغّر المشار إليه للكتاب الأكثر قدماً والتوجه نحو العبارات الاجتماعية المألوفة، فتح الكاتب الباب الذي يخفي خلفه التناقضات الحادة في الحياة الفكرية والسياسية العصرية. وعرض ك. فونيغوت في كتابه «طائر السجن» ١٩٧٩ الابتعاد المأساوي عن الأسلوب المترتب: لاستبدال الفانتازيا اللَّاذعة «وجبة إفطار للأبطال» ١٩٧٣ وبشكل خاص «المهزلة أو النهاية للوُحدة» ١٩٧٨ التي بدت أحياناً كنوع من الهروب، وخطرت أفكاراً

عميقة حول المشكلات الجوهرية الاجتماعية السياسية للتاريخ القريب للولايات المتحدة.

إن طموح و. ستايرون الخروج في رواية «صوفي تختار» – ١٩٧٩ إلى التفسير الفلسفي للمصائر الإنسانية المتورطة في دوامة التاريخ الحديث، كمحاولة ن. ميلير في عمله المكتوب «أغنية الجلاّد» – ١٩٧٩ تحديد معالجة الملحمة الاجتماعية المنتشرة كان متوافقاً مع التحولات التي لامست روح العصر لجزء من النثر الفني الأمريكي. فقد أشار مثال الأعمال التي سبق ذكرها بشكله العام وإلى جانب الروايات على سبيل الذكر «بحيرة البط» – إ. ل. دكتور ١٩٨٠ و«أوتيل نيوهامبشير» – ل. ج. إيرفينغ ١٩٨١ إلى تعطش مؤلفيهم المستمر إلى مزيد من التعميمات التاريخية، الإيديولوجية السياسية الواسعة. ظهرت الرغبة - بشكل ملموس - في النظر إلى المشكلات الأمريكية الداخلية فعلاً التي تم التحقق منها أكثر من مرة في سياق اتجاهات وآفاق الوضع الحالي عامة. وخلَّف توسع الأطر التاريخية والجغرافية وراءه في عدد من الحالات تعزيز نطاق تفكير الكاتب وزيادة إثراء الإمكانات الجمالية للإبداع الأدبي.

إن المواجهة مع تيارات الحداثة المختلفة، والمنافسة المستمرة مع الطبيعة، ثم تراجع ومن ثم تجديد الدعوة إلى الرومانسية وأخيراً العلاقة الوثيقة مع الرواية الاجتماعية – النفسية في العشرينيات وخاصة في الثلاثينيات من القرن العشرين – تلك هي أهم ظروف وعوامل تطور الأدب الأمريكي في فترة ما بعد الحرب.

لا يمكن الجزم أن أفكار الخدمة العامة والإنسانية تحدد تماماً الصورة الإيديولوجية والفنية للاتجاه المعادي بشكل أساسي لكل من الحداثة وكذلك القوالب النمطية للثقافة الجماهيرية في المجتمع البرجوازي. ويظهر

في أعمال الفنانين الواقعيين في الولايات المتحدة في بعض الأحيان التحامل السياسي والتشاؤم غير المسوّغ والحماس المفرط للتجربة الرسمية. غير أن المعيار الرئيس للنهج المدني من المثقفين الديمقراطيين – المسؤولية تجاه مصالح الجماهير العاملة – يسهم، بغض النظر عن التأثيرات المعارضة، في الحفاظ على الأدب الإنساني وتقاليد الصور الواقعية وتعزيزها في الأدب المعاصر للولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - الاتجاهات العامة في الفن:

تطور الفن الأمريكي خلال الفترة قيد الاستعراض في وضع سياسي – اجتماعي معقد. وشنت الدوائر اليمينية مباشرة في العقد الأول الذي تلا الحرب، هجوماً على القوى الديمقراطية والتقدمية في البلاد مما ترك آثاراً سلبية على الثقافة الفنية في الولايات المتحدة. وتعزز فيه دفاع النظام الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي القائم ودوافع الحماية المحافظة بصراحة. وأكدوا أنفسهم في الشكل الأكثر تركيزاً، على تزايد الفن التجاري متوسط المستوى والذي يسميه الأمريكيون أحيانا بالشعبي[١]. وهو ذو طابع خاص وصريح في الثقافة الجماهيرية[٢].

سيطر قطاع الأعمال الكبير بالكامل على الثقافة، إلا أن تأثيره شمل حتى التيارات الأخرى في الثقافة الفنية الأمريكية. وتضاعف هذا الضغط وانتشر على نطاق واسع. وتم توجيهه عبر دور النشر والراديو والتلفزيون والسينما بواسطة

---

(١) انظر المزيد: بعض مسائل تصنيف التيارات في ثقافة المجتمع البرجوازي الحديث - مسائل الفلسفة، ١٩٧٧، رقم ٨، ص ٥٤ - ٦٢. تورغانوف أو..

(٢) يستخدم هذا المصطلح في الأدب العلمي السوفييتي للدلالة على تدفق الفن الموحد الشامل، المنخفض الجودة والقريب من عالم الربح ومؤسساته.

الأموال الخاصة والمؤسسات الحكومية التي تقوم بالإشراف على الإبداع الفني بفرض وتوزيع المنح والجوائز والرواتب التقاعدية والجوائز. وحدث أن مُورِسَ القمع المباشر من حين لآخر ضد كبار الفنانين – كما في سنوات الماكارثية. غير أن الفن الحقيقي أظهر معارضته للرجعية السياسية، وأصبح واحداً من أهم العوامل التي أعدت النهوض الاجتماعي والديمقراطي الجديد منذ منتصف الخمسينيات.

وَجَدَ الفن الأمريكي نفسه في ظروف ما بعد الحرب الذي حاول فهم الظواهر التاريخية الجديدة والمتصلة بشكل حاسم بأسس المجتمع البرجوازي الحديث في سيل كبير تحت تأثير الفلسفة اللاعقلانية التشاؤمية الليبيرالية الوجودية(١). واندمج هذا التأثير مع الفردية الأمريكية التقليدية، وكذلك مع الالتزام بموضوعات وصور الكتاب المقدس المميز للفن الأمريكي منذ زمن بعيد.

تميزت فترة الخمسينيات – الستينيات إلى حد كبير بانتشار الفوضوية. وتم التأكيد على هذه الظاهرة بشكل أكبر بحركة الثقافة المضادة، حيث برز الطموح إلى الاجتماعية في تحليل ظواهر الحياة الاجتماعية بشكل مهترىء في كثير من الأحيان وبشكل متناقض. والجديد تماماً في فن الولايات المتحدة كان ظهور التيار المشبع بالعدمية والاجتماعية المتشددة. وقد تجاوز ذروة تطوره في النصف الثاني من الستينيات.

أظهر الفن الاجتماعي – الانتقادي النماذج والمواضيع التي عكست الإخلاص للنضال من أجل الحقوق والحريات المدنية، للنضال ضد الحرب والعنصرية، ضد القوة الموحدة لقطاع الأعمال الكبيرة، ضد الجهاز البيروقراطي

---

(١) بعد عام ١٩٤٥ - في كتاب: تاريخ أدب الولايات المتحدة الأمريكية. موسكو، ١٩٧٩، الجزء ٣، ص ٥٥٣ - ٥٥٤. حسن ي.

والعسكرة، ذلك الذي تميز ويتميز بالاهتمام الكبير بالظواهر الاجتماعية كالطموح إلى إظهار وعكس الخواص المميزة وخصوصية العصر.

تجلى سعي الفن الأمريكي من جديد لتجاوز وتفهم التجربة التاريخية للماضي، عندما وجدت الولايات المتحدة نفسها منذ بداية السبعينيات في مرحلة الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية والدولية الشديدة. وظهرت الحاجة في أعمال الفن من أجل العودة إلى الجذور، وفصل الحبوب عن القشور، العثور في تاريخ الولايات المتحدة (بالنسبة للبعض هو القرن الثامن عشر والتاسع عشر وللآخرين الثلاثينيات من القرن العشرين) ما يمكن أن يصبح أساساً للحركة إلى الأمام.

استمر الفن التقدمي - الديمقراطي المتعطش للعمل الاجتماعي الطبقي في إبراز الظواهر الحياتية، بغض النظر عن الصعوبات والاضطهاد طيلة سنوات ما بعد الحرب، وكذلك خوض النضال من أجل المبادئ المثالية. وبالحديث عن هذا التيار في الثقافة الفنية للولايات المتحدة يجب التذكير بكلمات لينين التي تقول: يوجد في كل ثقافة قومية عناصر ثقافية حتى ولو لم يتم تطويرها، لأن في كل أمة توجد كتلة كادحة عامة مستغَلّة[1]. ودافع ممثلو هذه التيارات حتى في ظروف الماكارثية عن تقاليد الإنسانية والأممية، وتحركوا بعنف ضد الرجعية السياسية بشكل صريح.

تجدر الإشارة بشكل خاص إلى مساهمة الأعمال الفنية ذات الاتجاه الماركسي في الحياة الثقافية للبلاد. وصدر في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي عدد من الأعمال الشيقة والممتعة غنية المضمون للكتّاب والدعاة ومنظّري الفن، الذين اتخذوا موقف الماركسية أو القريبة منها: «الثقافة في العالم المتغير» ف. جيروم

---

(١) المؤلفات السياسية الكاملة الجزء ٢٤ ص ١٢٠. ف. إي. لينين.

– ١٩٥١، وكذلك «النهج الماركسي» (١٩٤٧) و«أتقن سلاح الثقافة» «الوراثة الخفية» - ج. غ. لويسون ١٩٥٠، «الأفلام في معركة الأفكار» ١٩٥٣، «الفن والمجتمع» فنغل شتاين ١٩٤٧، «كيف تعبِّر الموسيقا عن الأفكار»، الواقعية في الفن» ١٩٥٤ وغيرهم. ودافع رواد ثقافة الاتجاه الديمقراطي بعنف عن نظرتهم الفلسفية – الجمالية حتى في الستينيات – السبعينيات. وظهرت في السبعينيات مقتطفات «نيوميسيز» التي تتضمن مطبوعات هذه المجلة ذات الاتجاه الماركسي خلال ١٩٣٤ – ١٩٤٠ -[1]. وصدرت إلى النور أعمال غ. ليروي، ف. بونوسكي وصدر كذلك كتاب باللغة الروسية ل ف. بونوسكي «الثقافتين»[2].

إن الفن لا يتجزأ عن عمليات التطور الاجتماعي، عن الفكر الاجتماعي، عن نضال القوى الطبقية – الاجتماعية. وفي الوقت ذاته فإن النظر إلى مشكلات الفن يتضمن أيضاً التصورات الجمالية في تطور الظواهر والعملية، التاريخية وكذلك المعقدة جداً. تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن التيارات الفنية في عصر الحداثة وما بعد الحداثة كان لها انتشاراً كبيراً وتأثيراً في الثقافة الفنية في أمريكا ما بعد الحرب[3]. وفي كثير من النواحي كان لديها من خلال مصادرها ضروب مختلفة من الحداثة في نهاية القرن التاسع عشر – بداية القرن العشرين. وتجلت فيها مواقف انتقادية تجاه بعض جوانب المجتمع البرجوازي ومن ثم في عصرنا

---

(١) New Masses. An Anthology of the Rebel Thirties/Ed. with a Prologue by J. North. N. Y., 1969.

(٢) الثقافة والمجتمع: النقد الأدبي - الفني الماركسي في الولايات المتحدة. موسكو ، ١٩٧٦، بونوسكي ف. ثقافتين. موسكو ١٩٧٨ ف. بونوسكي - الكاتب والناشر الصحفي، في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ الذي ترأس فرع الثقافة في صحيفة «ديلي وورلد» .

(٣) Туганова O. ما بعد الحداثة في الثقافة الفنية الأمريكية وأصولها الفلسفية - مسائل الفلسفة، ١٩٨٢، رقم ٤، ص ١٢٢ - ١٢٨ .

أصبحت تشكل مجالاً أساسياً للحداثة – تجاهل الأنماط الاجتماعية وكذلك إبراز علم النفس واللاوعي أو على العكس المادة الطبيعية الظاهرة.

أولى الفكر الماركسي في الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً لتحليل ونقد فلسفة الجمال المثالية(1). فقد عمل الماركسيون الأمريكيون ونقاد الاتجاه التقدمي في سنوات ما بعد الحرب لكشف الطابع المعقد والمتناقض للحداثة، وأظهروا ضرورة تحليلها المتعدد الجوانب مع الحذر من التقييمات المبسطة. ودققوا وصححوا في هذا المجال بعض أحكامهم السابقة(2). كما تم استخلاص نتيجة أن الواقعية يمكن أن تلجأ إلى أشكال متنوعة من الأساليب. وتم التأكيد على أن التجربة الشكلية من أجل التجربة لن تؤدي لإغناء الفن فقط، وإنما تسبب أضرارا مباشرة له وتدمره(3).

٣- الدراما والمسرح:

كونت الأعمال اتجاهاً خاصاً في دراما الولايات المتحدة ما بعد الحرب حيث شغلت مسألة عرض عزلة الإنسان الذي دخل في نزاع مع الأخلاق والقواعد العامة والأعراف والبنى الاجتماعية التي يؤثر فيها وجوده(4). بدى الشخص بائساً

---

(١) Marxism and Alienation. A Symposium/Ed, by H. Aptheker. N. Y., 1965; *Finkelste-in S*, Existentialism and Alienation in American Literature. N. Y., 1965; *Lowenfels W*. The Revolution is to be Human. N. Y., 1973.

(٢) Лоусон Дж. Г. ملاحظات حول الثقافة الأمريكية (١٩٦٧) - في الكتاب: كتّاب الولايات المتحدة عن الأدب. موسكو، ١٩٧٤، ليروي غ. الماركسية والأدب الحديث في كتاب: الثقافة والمجتمع. موسكو ١٩٧٦.

(٣) المعاصرون الأمريكيون. موسكو، ١٩٧٦، ص ٣٠٩ .غايسمارم.

(٤) حول الدراما الأمريكية خلال الأربعينيات - الستينيات أنظر على سبيل المثال: زلوبين غ. ن. الدراما الحديثة في الولايات المتحدة، روم أ. الدراما الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين. لينينغراد، ١٩٧٨،وغيرها.

ومضطرباً ومحروماً من إمكانية تحقيق التفاهم المتبادل مع الأشخاص الآخرين. إذ أن موضوع المواجهة المستمرة (على امتداد التاريخ) للفكر الإنساني والضغط الإيديولوجي – السياسي الذي تمارسه السلطة، هو الدافع التقليدي للفن الأمريكي، وكذلك الرجل الساذج. إن سلاح البطل المتألم – الرزانة، الأمل الرومانسي (وغالباً ما يصبح وهماً)، والشك. وهذه الخصال متأصلة في إبداع كبار كتّاب المسرح في أمريكا ما بعد الحرب –ماكسويل أندرسون، أرتور ميلير، تينيسي ويليامز وإدوارد أولبي.

كتب م. أندرسون (١٩٨٨ –١٩٥٩) الرئيس والمشهور للدراما الرومانسية الأمريكية المؤيد لمبدأ الرزانة الأخلاقية في الأربعينيات والخمسينيات المسرحية التي سميت «بدعة المأساة»: جانا لاتو رينغسكايا (١٩٤٦)، «حافي القدمين في أثينا» ١٩٥١. كُتِبت الأخيرة في فترة الماكارثية المتفشية. وينتمي قلمه إلى المسرح المناهض للعنصرية «الضائعون وسط النجوم» (١٩٤٩)، واتضحت في مسرحيات أندرسون روح الإنسان المستقلة، حرية فكر الإنسان كقوة محركة للحياة والتاريخ. وبرز فيها الشك الساخر والقضاء، والقدر المظلم والروايات الرومانسية أيضاً.

كتب م. ميلير (مواليد ١٩١٥) في عام ١٩٤٧ مسرحية «الجميع أولادي» التي فضح فيها السعي لتحقيق الربح. وأظهر صورة رجل الأعمال المفترس. وفي مسرحية «المحنة القاسية» ١٩٥٣، في النسخة الروسية «سحرة سليمان» لميلير الذي اعتمد أساس حبكة عملية «السحرة» ١٩٦٢ معبرا عن احتجاجه لاضطهاد المنشقين في الولايات المتحدة. كان هذا موضوعاً هاماً واختياره يؤكد على أن الموقف المبدئي للمؤلف يتميز بالجرأة.

ينبغي الإشارة، في الوقت ذاته، إلى أن مسرحيات ميلير ما بعد الحرب تبرز بقوة دوافع «الحرب العالمية»، «الخطيئة الأولى في التاريخ»، وأن الشر لا يظهر كشر

جماعي وإنما كنوع من المطلق الميتافيزيقي والصوفي، (مسرحيات «المحنة القاسية»، «موت البائع»). وتميزت بالتشاؤم «منظر من الجسر» (١٩٥٥)، «بعد السقوط» (١٩٦٤)، «هذا ما حدث في فيشي» (١٩٦٥). ولم يمنع هذا كله ميلير بالمناسبة من دعم أولئك الذين عارضوا الاتجاهات الأكثر رجعية وعدوانية في سياسة حكومة الولايات المتحدة. فقد أدان بصراحة وبحدة عالية العدوان على فيتنام.

تحكي إحدى المسرحيات الأخيرة لميلير «الساعة الأمريكية»، «اللوحة الجدارية للمسرح» (١٩٨٠) عن طفولة المؤلف، عن ثلاثينيات القرن العشرين – الزمن الأشد قسوة في تاريخ الولايات المتحدة للأزمة الاقتصادية. أبطال المسرحية – أولئك الشباب المشاركون في نشاط القوى اليسارية. وكأن ميلير عاد بهذه المسرحية إلى تلك النظرة إلى العالم في الأربعينيات المميزة بالنسبة له. أثارت هذه المسرحية ردود فعل ناقدة من جانب الصحافة الكبيرة وسرعان ما أزيلت من على الجدران. ومن المستحيل عرض المسرحية التي لا ينطق أبطالها بالكلمات فقط وإنما يفكرون أيضا في برودواي، - ذلك ما صرح به ميلير إلى الجريدة الأدبية[1].

اكتسب ت. ويليامس (١٩١٤ – ١٩٨٣) شهرة واسعة في الولايات المتحدة وفي خارجها في فترة ما بعد الحرب. وتكمن قوة مسرحياته في الصور الحية للناس الذين أُدخِلوا في موقف عصيب. فهم يحاولون إعادة الماضي أو بناء مستقبلهم المختلف عن الحاضر المبتذل والمتدني ولكن أوهامهم تنهار. إن ويليامس بعمله هذا وكأنه يواصل الفكرة المهيمنة على الكلاسيكي الدرامي الأمريكي و. نيل: يستطيع الإنسان أن يكون سعيداً فقط في عالم الأوهام، العالم الذي ينهار. ويوجد في مركز مسرحيات ويليام «القصر الذهبي» (١٩٤٥)، «ترام الرغبة» ١٩٤٧) «في بار فندق طوكيو»

---

(١) الجريدة الأدبية، ١٩٨٤، ١٤ آذار، ص ١٥. ليتيراتورنايا غازيتا.

(١٩٦٩) – رجل وحيد لا حول ولا قوة، مهزوم في عالم الاستهلاك والعنف والقسوة محكوم عليه بالإحباط. تحمل هذه الشخصية المركزية سمات معيبة في ذاتها – تقوم بأفعال غير أخلاقية وحتى إجرامية، وتوجد على حافة الأمراض العقلية، وتصبح ضحية ليس للظروف الخارجية، وإنما لنقاط ضعفها أو أوهامها أو أخطائها.

لُقّب نموذج مسرحيات ويليامس غالباً بأسلوب القسوة المركزة بسبب التزام الكاتب المسرحي بالعرض الطبيعي للعنف المرضي. ومن هذه المسرحيات «محيط الحديقة» (١٩٥٣)، «صوت الطائر العذب للشباب» ١٩٥٩، و«جنون الدراما» (١٩٦٩). يسود فيها جو من الوهن العصبي والذبول. ومع رسم رعب الوجود، فإن ويليامس يرسم الوعي المتفجر. إذ أن أبطاله لا يطيعون ولا يخضعون للقواعد التي يفرضها عليهم المجتمع. إنهم يحاولون دائماً إنقاذ كرامتهم حتى عندما تكون الهزيمة واقعة لا مفر منها، وحتى عندما يصابون بالعدوى من فشل العالم المحيط.

استخدمت الدوافع الاجتماعية في صلب حبكة المسرحية. ويظهر الدافع السياسي في مسرحيات «الأورفيوس[1] ينزل إلى الجحيم» ١٩٥٧، و«صوت الطائر العذب للشباب» (١٩٥٩). وتم إبراز السياسيون الفاشيون فيها. وكتب ويليامس في عام ١٩٥٧ المسرحية السياسية الأولى «علامة البطارية الحمراء الشيطانية». وتعكس المسرحية أجواء نهاية الستينيات: تحاول البطلة قلب خطط أصحاب المجمّعات الحربية الذين يعملون ضد مصالح البلاد.. وعندما لم يتسنى لها ذلك لجأت إلى الانضمام إلى مجموعة المتطرفين اليساريين. هذا وترك المسرح العبثي

---

(١) (أورفيوس كاتب وموسيقي أسطوري إغريقي، قيل أنه ألف عدة أغاني لأجل زوجته ليودورس من العالم السفلي الإغريقي المترجم)

الأوروبي الغربي أثراً كبيراً على كتّاب المسرح الأمريكيين. وظهر هذا بقوة في مسرحيات ميلير وبشكل أقوى في أعمال إدوارد أولبي وأرتور كوبيت – كتّاب المسرح الشباب الذين برزوا مع مسرحياتهم خلال الخمسينيات – الستينيات. عرضت المسرحيات الأربعة القصيرة الأولى لأولبي (مواليد ١٩٢٨) في الأعوام (١٩٦٠ – ١٩٦١). بعد ذلك ظهرت مسرحية «من يخاف ذئب فيرجينيا؟» ١٩٦٢، القريبة من أسلوب وليامس. كان أبطاله يبحثون عن التأكيد على الذات بتعذيب بعضهم بعضاً. وأبرز العديد من مسرحيات أولبي دوافع استنفاذ إمكانات الفرد والمجتمع، دوافع الوحدانية، الموت البطيء وعدم فهم الناس لبعضهم بعضاً والأنانية المفرطة. وعلى الرغم من وجود أولبي تحت تأثير المسرح العبثي القوي، فإنه ليس ملتزماً أكثر بوضع مخطط عام مصطنع. فقد امتلأت مسرحياته بالأشخاص الحيويين والمواقف الحقيقية في الحياة. وعدّوا أولبي من أعظم كتّاب المسرح الدرامي الأمريكي في الستينيات. ووضعوا إلى جانبه أرتور كوبيت (مواليد ١٩٣٨) الذي تطور من المسرح العبثي إلى الدوافع النقدية الاجتماعية. وتعتبر مسرحية أرتور «الهنود» (١٩٦٨) التي لقيت نجاحاً باهراً هي الأولى. فقد فضح الكاتب أسطورة «البطل – الفارس» في الغرب الأقصى. وأكد إنه من الضروري عرض ذلك بعد أعمال القتل السياسية التي هزت الولايات المتحدة في الستينيات[١].

كانت الحياة المسرحية (خلف برودواي) متنوعة جداً. وبعد أن أصبحت برودواي مركزاً رئيساً للمسارح التجارية، الهادفة إلى الربح، قدمت إنتاجها الأساسي الموسيقا. غير أنه كانت هناك مسارح أخرى وضعت أعمال كتّاب المسرح الحقيقيين العصريين إلى جانب المخزون الكلاسيكي. على سبيل المثال

(١) Times, 1968, June 22, p. 21.

جمعية الإنتاج الفني في نيويورك ١٩٦٠ ل إ. راب. إستوديو الفن في نيويورك الذي تأسس في عام ١٩٤٧ –أ. كازان ول. ستراسبورغ، مسرح الساحة الذي تأسس في عام ١٩٤٩، شركة لينكولن سنتر ريبورتري والمسرح الشعبي في نيويورك الذي أسسه ج. باب في عام ١٩٦٧. وأجرى «باب» مهرجانات شيكسبير في نيويورك... انتعشت المسارح المحلية والإقليمية ويمكن أن نورد على سبيل المثال: «دالاس تياتر سنتر»، «أكتوبر تياتر» في لويس فيل، «أكتور وورك شوب» في سان فرانسيسكو، «آلية تياتر»في هيوستن، «مارك تايبر فوروم» في لوس أنجلوس. وظهرت رابطة معاهد المسرح الدائمة التي وحدت ما يزيد عن ٤٠ مجموعة مؤلفة فقط من الفنانين المهنيين الذين كانوا قبل ذلك طلاباً هواة.

تراجع ازدهار النشاط المسرحي «خارج برودواي و» خارج خارج برودواي في الستينيات(١). وحقق المسرح المكشوف الذي أسسه بيوتر فيلدمان وجوزيف تشايكين في عام ١٩٦٣ نجاحاً كبيراً. وأدخل المسرح المكشوف في عمله نظرية الأدوار ونظرية الألعاب الذي يتغير الواقع باستمرار وفقاً لها، ويلعب الأشخاص هذا الدور أو ذاك أو يخرجون منه وفقا للظروف المتغيرة التي وضعوهم فيها.

كان الكاتب المسرحي في المسرح المكشوف يقدم عادة رسماً مسرحياً لتطوير المشاهد والمواقف والدوافع النفسية، في حين كان الممثلون يبتعدون عن النص ويرتجلون المشهد. واتخذ الكاتب المسرحي عادة الموقف الذي عدّه موقفاً. والظاهرة المميزة مثلاً كانت عرض مسرحية - لميغان تيري

(١) Brockett O. G. History of the Theatre. Boston, 1982, p. 703.

(مواليد ١٩٣٢) «الصخرة النائمة» في عام ١٩٦٦ حول مخاوف الحرب في فيتنام. عرض المسرح المكشوف أيضاً مسرحية «الأفعى» (١٩٦٩) لجان كلود فان إيطالي المنشأ مواليد ١٩٣٦.

استمرت تقاليد المسرح الاجتماعي في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب في مسرحيات أ. لورانس (مواليد ١٩٢٠)، ل. هلمان (١٩٠٥ – ١٩٨٤)، ب. ستايفيس (مواليد ١٩٠٧). وظهرت المسرحيات التي أدانت العنصرية «البيت للشجعان» – أ. لورانس (١٩٤٥)، «الجذور العميقة» – ج. غوي وأ. ديوسو (١٩٤٦). وتم رسم التدهور الاجتماعي والمعنوي لعالم أصحاب المزارع في الجنوب. بشكل مقنع من الكاتبة المسرحية ل. هلمان سالكة مخطط الجنوب الأولي لأعمال الأدباء «الجريمة – العقاب – تكفير الذنب» (توحيد مسرحيتين - «الفِطْر «نبات تنتجه الأرض (١٩٣٩)، و«خلف الغابات» (١٩٤٦) – الأخيرة بالترجمة الروسية «ليدي وجنتلمان» السيدات والسادة.

تطابق موقف هلمان المدني مع الإبداع. وطريقها هو طريق الكاتب المعادي للفاشية و أُرسلت هلمان إلى إسبانيا في عام ١٩٣٦ وقدمت مساعدة كبيرة للمخرج الهولندي السينمائي – الوثائقي إيوريس إفانس في تصوير فيلم «الأرض الإسبانية» وعند عودتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية شاركت في حملات التضامن مع الجمهوريين الإسبان. هذا وأدانت هلمان بحدة الرجعية خلال فترة تفشي الماكارثية و منعت أعمالها تحت اسمها من العرض على خشبات المسارح والسينما حتى بعد عام ١٩٥١ لمدة طويلة. إلا أنها عادت للظهور من جديد في عام ١٩٦٠ إلى المسرح وخرجت إلى النور مسرحية «ألعاب الأطفال في العلّيّة»، وعرضت من جديد مسرحية «الفطر» و«المُبيِّض».

كان لإبداع ب. ستيفانس أهمية كبيرة في تطوير الاتجاه الاجتماعي الانتقادي. وحققت مسرحياته نجاحاً كبيراً أيضاً لدرجة أن ستيفانس عدّه في عام ١٩٧٨ واحداً من تناقضات الوضع الثقافي الأمريكي الحديث[١]. عمل سابقاً مراسلاً للألوية الدولية في إسبانيا، وتحدث العديد من مسرحياته عن الحرب الأهلية الإسبانية وعن الألوية الدولية. (الألوية الدولية عبارة عن وحدات عسكرية من متطوعين اشتراكيين وشيوعيين حاربت إلى جانب الجمهورية الإسبانية الثانية في الحرب الأهلية (١٩٣٦-١٩٣٩) المترجم).

أثار العدوان في فيتنام الإدانة من جانب الكثيرين من ممثلي المثقفين المبدعين في الولايات المتحدة. ورأت النور المسرحيات التي تعبر عن الاحتجاج على المغامرة العسكرية وضد عسكرة البلاد والنظام الوحشي واسع النطاق – تحول الشباب الأمريكيين إلى آلة للقتل نتيجة للأحداث على امتداد الستينيات والسبعينيات. وينتمي إلى هذا النوع من الأعمال الكوميدية الهزلية «قتل في البيت الأبيض» ل جز فاغنر، مسرحية ج. تابوري بينكسفيل (١٩٧١)، «المسرحيات الغاضبة» ل د. ريبا: «الإعداد الأولي» لبول هامل (١٩٧١) و«العكازات والعظام» (١٩٧٢)، مسرحية د. بيريغان «محكمة كاتونسفيل التاسعة» (١٩٧١).

التزم المسرح الشعبي «بابليك تياتر» بالاتجاه الاجتماعي خارج برودواي ل ج. باب (مواليد ١٩٢١)[٢]. وتحديداً عرض باب مسرحيات ريبا «التحضير الأولي لبول هامل» و«العُكَّازات والعظام». وتُبيِّن إحداها كيف يحولون العسكري الشاب الساذج ذو الحس الوطني إلى آلة للقتل. وفي مسرحية «العكازات والعظام» (في الترجمة الروسية والعرض في الاتحاد

---

(١) الأدب الأجنبي، ١٩٧٨، رقم ١١، ص ٢٥٦.

(٢) تعرض باب في الخمسينيات للملاحقات وتم تسريحه «من شركة كولومبيا للإذاعة» بسبب رفضه التعاون مع لجنة التحقيق في النشاط المعادي لأمريكا.

السوفييتي «كالأخ لأخيه» الصورة المركزية – العسكري الأعمى، العائد من الحرب في فيتنام. المسرحية الثالثة لريبا – إنهاء الثلاثية – افتحي يا مظلتي ١٩٧٦. زمن عرض المسرحية – بداية الحرب في فيتنام. ومن خلال صور الشخصيات المتحركة فيها فإنه يتضح كم هو عظيم الثمن الذي يجب أن تدفعه الأمة عندما تسمح لشبابها الانخراط في حرب عدوانية غير عادلة.

يعدُّ الموضوع العمالي ظاهرةً ميزت مسرح السبعينيات عن الخمسينيات والستينيات. فقد عرض في برودواي في عام ١٩٧٨ مشهد من كتاب «العمل» س. تيوركل – ريبورتاج عن حياة ٤٠ عاملاً من مختلف المهن في تشيكاغو. تتلخص فكرة العرض في أن تكون عاملا – فهذا شرف أن العمال الأمريكيين حافظوا على الإخلاص للتقاليد الديمقراطية، وأنه بالجهد ووحدة أفعال الجمهور يمكن أن يتغير العالم للأفضل.. ففي خريف ١٩٧٩ عرض باب مسرحية ت. بايب «سيلويت – لايك – سيتي» - عن ج. هيل المغني الأسطوري العامل وعن التنظيم النقابي (بمناسبة الذكرى المئة لميلاده). أعيد عرض مسرحية ب، ستيفانس عن هيل – «الإنسان الذي لا يموت أبداً» ١٩٥٤ في الولايات المتحدة والدول الأخرى.

عرضت في مسرح «خارج برودواي» وفي برودواي خلال سنوات ما بعد الحرب المسرحيات التي حققت النجاح لعدد من الكتّاب الزنوج[١]: «في بلادنا» (١٩٤٧) ج. ت. وورد – حول تحرير السود بعد الحرب الأهلية «الخطوة العملاقة إلى الأمام» (١٩٥٣) –ل. بيترسون عن حياة السود في الشمال، «ميسيز باترسون» (١٩٥٤) عن أحلام الفتاة الزنجية لتش. سيبري و غ. جون «الخطأ

(١) The Black American Writer, Poetry and Drama/Ed, by C W. E. Bigsby. Baltimore, 1971, vol. 2, p. 122—125

الكبير» (١٩٥٤) التي رسمت واحداً من مشاهد حياة فريدريك دوغلاس ل و. برانتس. وأصبحت لورين هانسبيري (١٩٣٠ –١٩٦٨) التي توفيت مبكرة كاتبة مسرحية بارزة ذات الاتجاه الاجتماعي والإنساني الحاد. فقد كتبت مسرحيات «الزبيب تحت الشمس» (١٩٥٩) ولافتة على نافذة سيدني بروشتاين «١٩٦٤». المسرحية الأولى –عن أحلام مواطنين أحياء السود. والمسرحية الثانية، في حقيقة الأمر تناقش فكرة الشخص باعتباره مجرد لعبة عاجزة تجاه الظروف. ويستطيع الإنسان ويجب أن يدافع عن مُثُلِه والتأكيد على إرادته –تلك هي الفكرة المهيمنة على المسرحية. وينتمي إلى عدد من كتّاب المسرح الزنوج في عقود ما بعد الحرب أوسي ديفيس، أليسا تشايلدرس، لوفتين ميتشيل غيس إدوارد، أدريان كينيدي، لون إلدر، فينيت كارول وغيرهم.

أنتج المسرح الاحترافي الأمريكي بعد عام ١٩٤٥ الكثير من المخرجين الكبار وعدداً كبيراً من ممثلي المسرح – شيرلي هايت، جيرالدين بيج، دريو سنايدر، باربارا بيل غيرس، جاك نيكلسون، روزماري هاريس، جينا رولندس، كولين ديو هيرت، مورين ستيبلتون، كيم شيني. كذلك فقد مثَّل الكثيرون من ممثلي السينما على المسرح.

تطورت حركة مسارح الهواة الطلابية والشعبية وكذلك العمالية في الستينيات في أجواء نهوض الحركات الديمقراطية[1]. واستمرت حتى في السبعينيات وتناولت المسرحيات الطلابية والشعبية الموضوعات الحياتية ونضال العمال في الماضي والحاضر. كُتِبَت الكثير من هذه المسرحيات من كتّاب– هواة غير معروفين وشكلوا مجموعة الإبداع الجماعي. وظهرت في عروض هذه

(١) *Nathan C. J.* The Popular Theater. N. Y., 1971; Daily World, 1975, May 1.

المسارح دوافع الكفاح ضد اضطهاد أصحاب الفكر المستقل خلال فترة الماكارثية، نضال النساء ضد الفاشية – مثال «عاملات الحياكة»– نينا سيرانو وجوديت بيندر، التي أظهرت القصة الحقيقية لامرأتين كرّستا حياتهما للنضال ضد الفاشية في ألمانيا الهتلرية وتشيلي، ضد العنصرية (الدراما الوثائقية ل ن. فانتون وج، بلير، «التحقيق في قضية بيكو» –حول الصراع ضد نظام التمييز العنصري في جمهورية جنوب إفريقيا)، ضد الحرب والسياسة الخارجية العدوانية لامبريالية الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - السينما:

استمرت صناعة السينما الأمريكية حتى في سنوات ما بعد الحرب بإنتاج الأفلام العاطفية – الميلودراما والترفيهية وكذلك الأفلام التي تمجِّد وتثني على طريقة الحياة الأمريكية. وجذب موضوع رجال العصابات والمخبرين المميزين اهتمام المنتجين والمخرجين، وامتلأت دور السينما وصالاتها بالافتراءات والدعايات المعادية للسوفييت في النصف الثاني من الأربعينيات وبداية الستينيات. وأبرزت السينما الأمريكية في أفضل أعمالها – وخاصة في سنوات نهوض الحركة الديمقراطية – الاجتماعية – الممارسات الوحشية في عالم الربح والعنف والفساد.. ولعبت الضربة دورها – من الناحية الإيجابية في فن السينما – في نظام هوليوود التي أنزلها قرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة حول فصل ملكية الإنتاج واستئجار اللوحات الإعلانية (١٩٤٩). ولم يعد بمقدور شركات الأفلام التسعة الكبار معارضة إنتاج الأفلام وتأجيرها خارج استوديوهاتها. وكان الدافع لإحياء نشاط السينما هو التنافس الناشئ بعد الحرب مع التلفزيون الذي استمر حتى لحظة امتلاك هوليوود إنتاج الأفلام التلفزيونية.

احتل الفيلم مكاناً هاماً في السينما الأمريكية المعاصرة، الخارجة عن مجال الثقافة الشعبية والتي تحذر من خطر اليمين والأفلام التي تواصل مناهضتها للحروب والعسكرة التي كشفت خلفية مغامرات السياسة الخارجية العدوانية لإمبريالية الولايات المتحدة. ولم يتمكن الدافع الذي يحذر من خطر لامبالاة المواطن الذي يفتح الطريق أمام القوى الرجعية من الظهور في فترة الماكارثية. غير أنه حتى في هذه السنين القاسية ظهر فيلم فريد زيمرمان (مواليد ١٩٠٧) سيناريو كارل فورمان (مواليد ١٩١٤) «منتصف اليوم» (١٩٥٢). وعدّوا فكرة الفيلم واضحة جداً ومستوحاة من تجربة حياة فورمان الذي كان اسمه خلال فترة الماكارثية في اللائحة السوداء.

عرض في عام ١٩٦٢ على الشاشات فيلم «عملية نورنبرغ» المشهورة لستانلي كريمر (مواليد ١٩١٣) - شجب وفضح صريح للفاشية على أنها ظاهرة غريبة على المجتمع المتحضر. وعرض فيلم «سبعة أيام من أيار» في عام ١٩٦٤ –ج. فرانكلين هايمر (مواليد ١٩٣٠) حول خطر الانقلاب الفاشي في الولايات المتحدة. ويعرض في فيلم «المطاردة» (١٩٦٦) ل أ.بينا (مواليد ١٩٢٢ وفقاً لسيناريو ل. هيلمان قصور التفكير وتأقلم الشخص العادي.

احتل موضوع معاداة الفاشية في السبعينيات حيزاً كبيراً في السينما الأمريكية. فقد عرض فيلم معادي للفاشية لبوبا فوس سا (مواليد ١٩٢٧) «الكاباريه» في عام ١٩٧٢ عن ألمانيا في بداية الثلاثينيات. ويحكي فيلم «هكذا كنا» ل س. بولاك (مواليد ١٩٣٤) الذي عرض في عام ١٩٧٣ عن كاتبة الدراما السينمائية المرأة القريبة منه – الشيوعية. فقد تعرضوا للملاحقة والاضطهاد في أثناء فترة الماكارثية. وأخرج مارتن بيت (مواليد ١٩٢٠)

الذي كان اسمه في اللائحة السوداء في ذلك الحين فيلم «الجبهة»(١٩٦٧)- عرض الفيلم على شاشات الاتحاد السوفييتي بعنوان «الوجه المزيف» -وشارك في صناعة الفيلم عدد من صنّاع السينما الذين تعرضوا للملاحقة والمطاردة في فترة الماكارثية. ويحكي الفيلم بوضوح عن ملاحقات أصحاب الفكر المستقل في منتصف الستينيات.

ظهر على شاشات السينما في عام ١٩٧٧ فيلم «جوليا» الذي أخرجه ف. زيمرمان بمشاركة الممثل جين فوندا والممثلة الإنكليزية فانيسا غريف. يعرض الفيلم أحد فصول السيرة الذاتية لكاتبة المسرح «ليليان هلمان». يحكي الفيلم عن صديقة هلمان البطلة المعادية للفاشية التي قتلت في ألمانيا الهتلرية وعن محاولات هلمان إنقاذها. وفي بداية الثمانينيات جذب اهتمام الجمهور فيلم فرنسيس، الذي يروي مصير الفنانة التي سممتها الرجعية بسبب تمسكها بوجهات النظر اليسارية. يعتمد أساس الفيلم على السيرة الذاتية للوجه الحقيقي للممثلة الأمريكية الشهيرة في الثلاثينيات - الأربعينيات فرنسيس فارمر. وتابع الفيلم الذي أنتج في عام ١٩٨٣ ل أ. باكول (مواليد ١٩٢٨) موضوع معاداة الفاشية وفقا لرواية و. ستايرون «صوفي اختارت».

شغلت الأفلام مساحة كبيرة في السينما الأمريكية لما بعد الحرب التي تحدثت عن التهديد العسكري والأفلام المناهضة للأفكار العسكرية. وشكلت تلك الأفلام اتجاهاً كاملاً. وسبق أن حذّر فيلم «على الشاطئ الآخر» في عام ١٩٥٩ للمخرج س. كريمر (لعب دور البطل الرئيس الممثل الأمريكي المشهور غريغوري بك) من العواقب الوخيمة للكارثة النووية المحتملة. وتنتمي أفلام ستانلي كوبريك (مواليد ١٩٦٤) «الدكتور سترينددلاف» أو «كيف توقفت عن القلق» و«أحببت القنبلة الذرية» في عام ١٩٧٤ و«الخدعة

– ٢٢» إلى النوع المناهض للحرب، «في منتصف الكتاب» – ج. هيلير في عام ١٩٧٠ للمخرج م. نيكول (مواليد ١٩١٣). وظهر كذلك الكثير من هذه الأفلام في النصف الثاني من الستينات والسبعينات وذلك بسبب تزايد الاحتجاج ضد الحرب العدوانية الأمريكية في فيتنام. كشفت الأفلام وحشية الجيش الأمريكي والتفكك الذي خلفته وأزّمته الحرب في المجتمع الأمريكي. وكان فيلم «العودة إلى الوطن» أحد الأفلام الانتقادية القوية عن الحرب في فيتنام (١٩٧٦) للمنتج هـ. إشبي (مواليد ١٩٣٦).

تضمنت بعض تلك الأفلام المناهضة للحرب التي عرضت في الولايات المتحدة في السبعينات لهجات لا لبس فيها. ولكنها لم تشكل الغالبية. وغلبت الأفلام المتنوعة في أساليبها ومفاهيمها وقيمها الفنية. وينتمي إلى هذا العدد من الأفلام فيلم ف. كوبيلي (مواليد ١٩٣٩) بعنوان «نهاية العالم اليوم» - ١٩٧٩ الذي صور في مشاهد طبيعية ويعرض الحرب على أنها جنون وكإنتاج للقوى غير العقلانية[1]. عرض في عام ١٩٧٧ فيلم «شتاينر – الصليب الحديدي» للمخرج س. بيكينب (مواليد ١٩٢٥)، حيث تم دمج فضح الهتلرية مع الثناء على بطل فيرماخت. وهذا ليس دافعاً عشوائياً مع الأخذ بعين الاعتبار التحالف بين الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية. وظهر في العام نفسه ١٩٧٧ فيلم «الجسر الطويل جداً» الذي يبين فشل هجوم الحلفاء في الأردن في أيلول ١٩٤٤. أطلقت الدعاية لهذا الفيلم على أنه معاد للحرب وتعرض مشاهده الكثيرة قساوة الحرب وأهوالها وغباء الجنرالات. غير أن النص الثانوي للفيلم هو: إذا كان لا مفر من الحروب فإن الرجل مذنب في هذا الأمر، حيث أنه كائن حي يحمل في طياته جينات عدوانية.

---

(١) من يحضِّر نهاية العالم - الأدب الأجنبي، ١٩٨٥، رقم ٨ ص ٢١٩ كاغرامانوف يو.

يمكن التأكيد، مع كل ذلك، على أن الدوافع المناهضة للحرب وضد العسكرة كانت تصدح في سينما الستينيات – السبعينيات وبداية الثمانينيات (باستثناء الجزء الذي يمكن أن ينسب إلى الثقافة الشعبية بوضوح تام. وتم توجيه الفيلم الكوميدي ل ن. جونسون (مواليد ١٩٢٦) «الروس قادمون، الروس قادمون» في عام ١٩٦٦ ضد مثيري الحقد والكراهية تجاه الروس. يحكي فيلم ر. سبوتيسفود (١٩١٣ – ١٩٧٠) «تحت النار» (١٩٨٣) عن التعاطف مع الثورة الساندينية في نيكاراغوا وفيلم «المفقود» (١٩٨٢) – هو اتهام صريح للقوى التي ساهمت في تنفيذ الانقلاب الفاشي في تشيلي (١٩٧٣).

تطرقت السينما الأمريكية إلى موضوع الأعراف والتقاليد السياسية المهيمنة في المجتمع الأمريكي. فقد فضح فيلم ف. شيفونير (مواليد ١٩٢٠) «الأكثر جدارة» (١٩٦٤) الجوانب الخلفية (وراء الكواليس) للانتخابات الرئاسية. كتب هذا الفيلم غور فيدال انطلاقاً من دوافع المسرحية التي كتبها هو. وكان لا بد أن يظهر رد الفعل على مسلسل عمليات القتل السياسي خلال الستينيات – بداية السبعينيات في السينما الأمريكية وتم تكريس فيلم «العمل التنفيذي»، على سبيل المثال، (١٩٧٣) الذي أخرجه د. ميلير (مواليد ١٩٠٩) لقصة التحضير لاغتيال الرئيس جون كينيدي. وعرض في عام ١٩٧٤ فيلم – هجائي سياسي حاد ل ف. كوبيلا (الذي تم تصويره على حسابه الخاص) «المكالمات» – عن موظف في الاستخبارات السرية المتخصص بالأجهزة الإلكترونية الصوتية الذي عمل في خدمة التنصت على المكالمات الهاتفية. وسرعان ما قاطعته شركات التأجير الهوليوودية، وسحب من العرض على شاشات السينما مباشرة. وعرضت الأعمال السرية والجرائم التي ارتكبتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أفلام «ثلاثة أيام كوندورا» (١٩٧٥) ل س.

بوللاك و«مبدأ الدومينو» (١٩٧٦) ل س. كريمر. ظهرت الدوافع الاجتماعية الانتقادية في بعض الأفلام الأخرى. ومن هذه الأفلام «قصة الجانب الغربي» (١٩٦١) ل ر. فاينر (مواليد ١٩١٤) وج. روبنس (مواليد ١٩١٨) و«بوني وكلايد» ل أ. بينا (مواليد ١٩٦٧)، «العرّاب» الجزء الثاني (١٩٧٥) ف. كوبيل وغيرهم. جدد ف. كوبيل فيلمه العرّاب على الشكل الآتي: أردت أن أعرض في هذا الفيلم المافيا باعتبارها استعارة أمريكا[1]. يجب التذكير أن الفيلم «الأكثر جدارة» ل ف. شيفينير أعطى إمكانية رؤية استعارة المؤسسة في المافيا – لنشاط الاحتكارات والمكانيكية الحكومية. وتظهر في الفيلم أيضاً استعارة الطب النفسي بمثابة المجتمع المريض كما يراه العديد من الفنانين.أدخلت هذه الفكرة في الفيلم م. فورمان (مواليد ١٩٣٢) «التحليق فوق عش الوقواق» (١٩٧٥) بحسب رواية كين كيزي.

استمر الموضوع السياسي في الظهور في دور السينما الأمريكية بهذا الشكل. وكانت الميزة الفنية لهذا النوع من الأفلام عالية في بعض الأحيان، ولكن في معظم الحالات تكون الأسباب الحقيقية مضللة لما يحدث. والفكرة الرئيسة، كقاعدة عامة، هي أن بعض القوى الخفية والمجهولة تتحكم بمصير الناس والمجتمع، وأن منطق الأعمال الإجرامية ليس في متناول الناس العاديين ولا يخضع لسيطرتهم وتأثيرهم.

عُرِضَ في الستينيات – السبعينيات في السينما الأمريكية سيلٌ من الأفلام التي تتميز بوجهات النظر القاتمة والمتشائمة حول الحياة. إذ أن شخصيتها في كثير من الأحيان مجنونة أو نصف مجنونة، وأما في العالم فتسود اللاعقلانية. ويعرض

---

(١) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٧، رقم ١، ص ٥١.

الشخص في هذه الأفلام تجسيداً للغرائز الوحشية القاسية – وينظر إلى هذا على أنه سببٌ لكل الشرور الاجتماعية . بهذه النظرة أشار العظماء إلى العالم. ومن هذه الأفلام «عالم مجنون، مجنون، مجنون» – س. كريمر (١٩٦٣)، و «باخرة الحمقى» ١٩٦٥ من رواية بورتر. وصوّر س. كوبريك مزيج التشاؤم «عام ٢٠٠١ أوديسيا الفضائية» في عام ١٩٦٩ و«البرتقال الميكانيكي» ١٩٧١. وتضمن كلا الفيلمين فكرة أنه لا يمكن التغلب على النزعة البشرية الفطرية إلى العنف والقسوة. وينتمي إلى هذا النوع من الأعمال السينمائية التي عرضت على شاشات السينما في السبعينيات أفلام الكوارث الطبيعية وأي نوع من الحوادث: «المطار» ١٩٧٠ ج. سيتون (١٩١١ – ١٩٧٩)، «المطار» ١٩٧٤ ج. سمايت (مواليد ١٩٢٦)، «مغامرات بوسيدون» (١٩٧٢) ر. هيم مواليد (١٩١١) وغيرهم.

تشابكت الخطوط المختلفة في أفضل الأعمال السينمائية الأمريكية: فضح انعدام الروحانية ووحشية المجتمع، زعماء الجريمة والمؤسسات التي أنشؤوها وإدانة العنصرية.

كانت الظاهرة البارزة انعكاساً لحياة السكان الهنود والسكان السود في البلاد في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب. وإذا كان الفن الأمريكي سابقاً، في الحقيقة، يُظْهِرُ الهنود الحمر النبلاء، إلا أنه إذا ظهر المنظر اللائق للهنود، فإنه سرعان ما يقابله ظهور الأبطال البيض وحتى بشكل يتفوق عليهم. وأصبح الغرب ضد الغرب في فترة ما بعد الحرب[1]. وفي الكثير من الأفلام من هذا النوع أصبحت تظهر حياة الهنود وأخلاقهم وعاداتهم بالشكل اللائق وليس الوضيع. ويرتبط هذا بأفلام عقد الانتقاد (الستينيات)، الذي سمعت فيه أصوات الاحتجاج والانتقاد ضد النظام

(١) الغربي: تطور النوع. موسكو ، ١٩٧٦. كارتسيفا ي.ن.

الاجتماعي الشرِّير، الذي حوّل حياة مواطني أمريكا الأصليين إلى جحيم. من هذه الأفلام «بوابة الشيطان» (١٩٥٠) ل أ. مان (١٩٠٦ –١٩٦٧)، «نجمة الصفيح (القصدير)» (١٩٥٧)، «سيارون» (١٩٦٠)، فيلم «الإنسان الصغير الكبير» (١٩٧٠) ل أ. بين، «خريف شايان» (١٩٦٤) ج. فورد (١٨٩٥ – ١٩٧٣) وغيرها. فقد قال المخرج ر. نيلسون (مواليد ١٩١٦) الذي أخرج فيلم «الجندي الأزرق» (١٩٧٠) المعادي للغرب أنه يربط دوافع فيلمه مع حقائق إبادة الجنود الأمريكيين للسكان الفيتناميين الآمنين العزّل[1].

عزز مناهضو الغرب خط كوبر الذي يربط الهنود النبلاء بالأشخاص الخارجين عن المجتمع الذي يحتقرونه. ولكن الفن السينمائي الأمريكي في تصوير الشخصيات الزنجية مثله مثل كل أنواع الفن الأمريكي عامة شهد بعد الحرب العالمية الثانية تغييرات ملحوظة جداً، وأن القضية ليست بإضفاء الميزات الجذابة عليها فقط. وأصبحت المشكلة العنصرية في الأفلام حول موضوع الزنوج أكثر حدة في الولايات المتحدة ويمكن إدراج فيلم «الركلات» في قائمة تلك الأفلام الذي عرض في عام (١٩٤٩) ل إ. كازان (مواليد ١٩٠٩). وفي عام ١٩٥٨ خرج فيلم «الخطوة العملاقة إلى الأمام» ونقل ل. هانس بيري مسرحية «الزبيب تحت الشمس» إلى شاشة العرض. وعرض على الشاشة في عام ١٩٥٨ «المقيدون بسلسلة واحدة» للمخرج س. كريمر، الذي أصبح ظاهرة بارزة في تطور قضية الزنوج. يعرض هذا الفيلم هروب سجينين أبيض وأسود مقيدين بسلسلة واحدة، مما يعطي انطباعاً عن المصير المشترك للسكان البيض والسود في الولايات المتحدة. وطرحت الموضوعات الأكثر حدة في فيلم «أسود مثلي» (١٩٦٤). بطل الفيلم

---

(١) مرجع سابق: مسائل فن السينما، ١٩٧٥، رقم ١٦، ص ٢٠٦.

أبيض يغيّر لون بشرته ليصبح أسوداً وخلال رحلته على الولايات الجنوبية يتعرف على مصيره، ماذا يعني أن تكون أسوداً في الولايات المتحدة[1].

لم تستطع السينما، طبعاً، أن تبقى بعيدة عن تأثير حركة الثقافة المضادة في الستينيات. فقد أظهرت أكثر من غيرها من مجالات الفن وأكدت على طريقة حياة الثقافة المضادة، وأفكارها وسحرها وبالتالي الترويج لها كمرجعٍ معينٍ. وظهرت عربات المتمردين في مثل هذه الأفلام، والذين كانوا «على الطريق» باستمرار (كما فعلت شخصيات الأدباء الوجوديين مثلها مثل جاك كيروان). وتنتمي إلى الأفلام التي تعكس جوهر ونمط الثقافة المضادة، على سبيل المثال، «الراكب المهمل» (١٩٦٩) ل د. هوبر، «مطعم أليسا» (١٩٦٩) ل ج. شليزنجر، «المتخرِّج» (١٩٦٧) ل م. نيكولس، «وودستوك» (١٩٧٠) م. وودلي. وتضمنت في النصف الثاني من الستينيات الأفلام التي تعكس في غالبيتها حالات النقد الاجتماعي وكانت مشبعة في صميمها، مع بعض الاستثناءات بالمضمون الإنساني. ظهرت لاحقاً في الأشرطة من هذا النوع أبطال – مخدرات، التي تصور الحاملين الحقيقيين لروح ثورة الشباب.

أصبح التلذذ بالعنف والإثارة الصريحة سمة مميزة لذلك الاتجاه الذي سمي «بالسينما التركيبية» واتحدت فلسفة البنيوية في هذه السينما مع اللغة الطبيعية الفنية. وأظهر الشريط خلال فترة طويلة – أحياناً عدة ساعات متتالية – نفس المشهد والمادة (الكائن) والظاهرة. اكتسب المخرج إ. أورهول (مواليد ١٩٢٧) الذي شارك في هذا النوع من الأعمال شهرة واسعة. فقد غرس في أفلامه عزلة الإنسان، وخلو المضمون في العلاقات المتبادلة بين الناس وقسوتهم. وفي فيلم فرانكنشتاين (١٩٧٤) حل مشهد

---

(١) *Cripps Th.* Black Films as Genre. Bloomington, 1978.

سفك الدماء مكان مشهد آخر. وروجت فكرة إظهار حساسية الشخص وتعوده على المستحيل وعلى الفظاعة. وإذا أظهرت هذه الأفلام الأشخاص الفاعلين فإنهم كقاعدة كانوا أهل القاع، علما أنه تم إظهارهم خارج السياق الاجتماعي (على سبيل المثال، العاهرات في فيلم فتيات من تشيلسي ١٩٦٩). وفي فيلم «القمامة» الذي أنتجه تلميذ أورهول –ب. موريسي (مواليد ١٩٣٩) تم التأكيد على أن قمامة المجتمع لا تريد حياةً أخرى.

ظهرت كذلك ما يسمى بالأفلام الثورية. ومع ذلك فإنها لم تعرض الكثير من نضال الشباب ضد المجتمع المريض، ضد العسكرة والعنصرية التي كانت تحدث في البلاد، حيث كانوا يستمتعون بمشاهد السكر والعنف والعربدة الجنسية وقتل مدمني المخدرات. فقد جرى تمجيد الإرهاب ومدحه، على سبيل المثال، في أفلام «جوان» (١٩٦٨)، «ماير بريكينريدج» (١٩٧٠) لمايكل سازن (مواليد ١٩٣٩). وظهرت السينما الإباحية –السياسية وغالباً ما كانت تتضمن العدائية ضد العمال والشيوعيين والاشتراكية.

شغلت أفلام «العودة» التي لم تتميز فقط بالحنين إلى الماضي، وإنما بالتلوُّن الاجتماعي والإنساني أحياناً مكان أفلام الثقافة المضادة في السبعينيات إلى درجة ما. فقد بدأ هذا الاتجاه في السينما في عام ١٩٧١ ب. بوغدانوفيتش (مواليد ١٩٣٩) «الفصل الأخير». تلاه فيلمه الثاني «قمر من ورق» ١٩٧٣، على الرغم من أنه تجاوز مستوى العاطفة، فإنه ذكّرنا بـ«نيران المدينة الكبيرة» لتشارلي شابلن (١٨٨٩ - ١٩٧٧). بعد الأفلام الأولى لبوغدانوفيتش تبعها العديد من الأفلام التي صنعت على تلك الطريقة، على سبيل المثال، أفلام «الأرض البور» (١٩٧٣) لت. ماليك (مواليد ١٩٤٥)، «الزي الأخير» (١٩٧٣) له. إشبي (مواليد ١٩٣٦)، «الكتابة على الجدران الأمريكية» (١٩٧٣) له. لوكاسا (مواليد

١٩٤٥) وف. كوبولا، «الشوارع القذرة» (١٩٧٣) لم. سكورسيز (مواليد ١٩٤٢). فقد أظهرت أفلام العودة الحياة المزرية في المدن الصغيرة أو «الحياة على الطريق» في الثلاثينيات، أو خلال الخمسينيات – الستينيات، محاولات الأبطال الانطلاق إلى العالم الكبير، واتزانهم الساذج والشعور بالعزلة. إلا أنه في الوقت ذاته عرضت أفلام السخرية والصمم الروحي للرجل العادي وقسوة الصراع «الجميع ضد الجميع».

تزايدت الدوافع العاطفية في أفلام النصف الثاني من السبعينيات بدلاً من الملاحظات المريرة التي ميزت أفلام الستينيات. وكما يحدث في السينما الأمريكية فقد كانت تعرض مسلسلات أفلام كاملة من هذا النوع. وصنع بهذه الطريقة، على سبيل المثال، فيلم «هاري وتونتو» (١٩٧٤) لبول مازورسكي (مواليد ١٩٣٠) – عن تجول المعلم الذي أحيل على التقاعد مع صديقه القط. فيلم «كارمر ضد كارمر» (١٩٧٩) لر. بينيتون (مواليد ١٩٣٢) عاطفي قريب من الميلودراما الواقعية.

يتوجب الإشارة إلى أن الكثير من الشركات المستقلة في السبعينيات التي نشأت في الستينيات وقعت تحت تأثير الشركات السينمائية الاحتكارية وأصبحت مرغمة لطلب المعونة المالية منها. ولوحظ هذا بشكل أكثر (مع مرور الزمن) في محتوى إنتاج السينما. غير أن الأزمات الاقتصادية والفساد دفعت، في الوقت نفسه، إلى الواجهة قضايا أوضاع الصراع اليومي للكادحين بمن فيهم العمال. وتجلى هذا في أفلام «مجموعة مولي ماغوير (١٩٧٠) و«نورما راي» لم. ريت، «مقاطعة هارلان الولايات المتحدة» (١٩٧٦) لباربارا كوبل. يحكي الفيلم الوثائقي «مقاطعة هارلان» الذي صنعته الشخصيات التقدمية في الفن السينمائي الأمريكي والذي لاقى نجاحاً كبيراً في الأوساط الديمقراطية عن إضرابات

١٩٧٣ في مناجم الفحم كينتاكي. ذروة الفيلم موت أحد العمال النشطاء. وعرض بوضوح الصراع بين القيادة الجديدة للاتحاد العمالي وأتباع الرئيس القديم للنقابة الذي أُرغم على التقاعد. فقد كتب غ. كليرمان رئيس قسم الفن في مجلة «ناشين» حول ظهور هذا الفيلم: أنصح الجميع برؤية الفيلم ولكن بشكل خاص أولئك الذين لم يذهبوا بعيدا في تفكيرهم إلى الجماليات أو التعليل بالتشاؤم الفلسفي[١].

عرض فيلم «أولبي» في عام ١٩٨٠ ل د. شافير وس بيرد على الشاشات عن العمال الصناعيين في العالم. وضم الفيلم لقاءات مع قدماء هذه المنظمة الذين تتراوح أعمارهم بين الثمانين والتسعين عاماً. شارك في تمويل هذا الفيلم نقابة عمال صناعة السيارات[٢]. وصنعوا في نقابة العاملين في المشافي فيلم وثائقي عن إضراب عمال النسيج في لورانس (ولاية ماساتشوسيتس في عام ١٩١٢).

يشكل ظهور عدد من الأفلام التي تعكس نضال القوى اليسارية اجتياحاً للسينما الأمريكية بلا شك في السبعينيات. فهي لم تكن متشابهة بمضمونها السياسي وبالقيمة الفنية. ويبرز من بينها الفيلم الوثائقي عن نشاط العاملين السريين في إسبانيا الفرانكوفونية «أحلام وكوابيس» الذي صوّر منتصف السبعينيات (قبل وفاة فرانكو) المحارب القديم في اللواء الأحمر في إسبانيا في الثلاثينيات «إبي أوشيروف» بواسطة مشاركي الحركة المناهضة للفرانكوفونية في إسبانيا، ويمكن أن نشير إلى أن الرد المباشر على هذا التوجه هو ظهور فيلم «الحمر» في بداية الثمانينيات للمخرج أورين بيت عن جون ريد (لعب دوره أورين بيت) الذي أثار ردود أفعال متناقضة.

---

(١) Nation, 1976, Nov. 6, p. 477.

(٢) UAW Solidarity, 1980, Apr. 1—15, p. 19.

عمل في السينما الأمريكية ويعملون كبار الممثلين البارزين، أسماء بعضهم مشهورة عالمياً ويمكن أن نحصي منهم على سبيل المثال إفا غاردنر، كاترينا هيبرن، مارلين مونرو، الممثلة الكوميدية جودي هوليداي، بيرت لانكستر، إليزابيت تايلور، سيدني بواتييه، جاك نيكلسون، داستين هوفمان، مارلون براندو، الذي لعب أدواراً مضيئة عن الثوار. ففي السبعينيات استحق جائزة الأوسكار[1] على دوره في فيلم العرّاب. إلا أنه رفض الجائزة احتجاجاً على المضايقات التي تمارسها السلطات تجاه السكان الهنود في الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- الموسيقا:

تأسست الموسيقا السيمفونية الأمريكية الكبيرة مثل المدرسة الموسيقية الأمريكية في القرن العشرين. وتميزت بقاعدة صوتية واسعة التعقيد، عدم التناسق، الاندفاع إلى المقامات غير المقيَّدة، ضد التقليدية، الاختصار، البساطة المتعمدة والفظاظة (وليس الموسيقا القادمة من الموسيقا الشعبية). وتميزت الموسيقا الأمريكية بالمقدمة الفنية. لم يكن الكثير من الصفات الواردة أعلاه غريبة عن الموسيقا الأوروبية الغربية في القرن العشرين، فهي تعكس روح العصر. ومما لا شك فيه أن أصالة الموسيقا الأمريكية المنصهرة مع الأوروبية والزنجية والتقليدية والتي أنتجت على هذا الأساس لغتها الذاتية.

جلبت التقاليد الزنجية إلى الموسيقا الأمريكية التعبير الكبير والتلوين الغنائي وحرية المفردات التعبيرية المختلفة عن الموسيقا الأوروبية[2]، مبدأ علو

---

(١) الجائزة التقليدية لأكاديمية الفن السينمائي الأمريكي.

(٢) ينبغي الإشارة إلى أن السمات الموسيقية الأسلوبية العامة في الفولكلور الأنجلوسيلتيكي والموسيقا الفولكورية الإفريقية: غير ثابتة ومرتجلة.

الصوت وفقدانه القيمة الرئيسة، وتعقيد النغم ودوره الرئيس الذي صاغ التجزئة التكوينية للَّحن ومزاجه الحر المنحرف عن نصف النغمة الحادة، والألوان الغريبة الخاصة والمؤثرات الصوتية والأهمية الكبيرة للارتجال، وانتقال الفواصل الموسيقية إلى الكلامية وإلى الاختصار، مما يشير إلى حالة من الإثارة القصوى، النشوة[1]. فقد توجه الملحنون الأمريكيون في القرن العشرين - وخاصة في النصف الثاني منه - إلى المادة الموسيقية بشكل أوسع وأكثر إلى التقاليد الموسيقية للدول غير الأوروبية. وأشار ف. كونين بصراحة إلى أن بنية الفكر الموسيقي للأمريكيين اتخذ ت إلى حد كبير السمات الشرقية[2].

يمكن أن نصنف في قائمة الموسيقا السيمفونية الأمريكية الحديثة الملحنون التقليديون مثل: أ. كوبلند (١٩٠٠)، ر. غاريس (١٨٩٨)، ف. تومسون (١٨٩٦)، أو. بيستون (١٨٩٤)، س. بربار (١٩١٠)، أو. شومان (١٩١٠)، ب. مينينا (١٩٣٢)، ب. هانسون (١٨٩٦)، ف. كريستون (١٩٠٦). ارتبطت الأعمال المبكرة ل ف. تومسون بأنواع العروض الخفيفة، وفي الوقت ذاته كانت موسيقاه قريبة من الأناشيد الروحية. فقد برزت التقليدية الحديثة في موسيقا أو. بيستون وب. مينينا[3]. وظهر توجه الأخير إلى الموضوع الوطني، على سبيل المثال، في «حكاية عيد الميلاد» (١٩٤٩). جذب غ. ميلفيل مينينا. وفي عام ١٩٥٢ قام

---

(١) طرق الموسيقا الأمريكية: مقالات عن تاريخ الثقافة في الولايات المتحدة. موسكو، ص٣٣٦ - ٣٣٧، ٣٥٤، ٣٥٥ كونين ف.

(٢) ظهور الجاز. موسكو، ١٩٨٤، ص ٢٦٣. كونين ف.

(٣) التقليدية الحديثة في القرن العشرين-إحياء أشكال والطرق المركبة في الموسيقا القديمة (بشكل رئيس القرن السابع عشر والثامن عشر). أي أن التقليدية الحديثة تميزت بتحديث اللغة الموسيقية والمضمون المجازي.

بإنشاء حفلة موسيقية «موبي ديك» تحمل الاسم نفسه. وتطورت التقاليد الرومانسية في أعمال باربار الذي ألّف مسرحيات رومانسية بالصوت والبيانو على قصائد الشعراء الإنكليز والأمريكيين والألمان. ولجأ في مجموعة «أغاني الناسك» (١٩٥٣) إلى نصوص القصائد الإيرلندية من القرن الثامن وحتى الثالث عشر، التي سجلها رهبان العصور الوسطى على هوامش المخطوطات الكنسية. اهتم باربار أيضاً بالفولكلور الأمريكي. ففي كونسرتو الكمان الخاص به برز اللحن التوافقي والإيقاعي والمميز للأغاني الهندية والروحانية الزنجية. وينتمي هانسون وكريستون أيضاً إلى الاتجاه الرومانسي.

تعلو في أعمال الملحنين الأمريكيين أصوات الديمقراطية والمعادية للحرب. ففي عام ١٩٧١ أنشأ باربار جوقة موسيقية على نص الشاعر التشيلي «بابلو نيرودا» وقام شومان بتأليف عمل «الجنود الشباب الميتون» في عام ١٩٧٦ مستخدماً كلمات الشاعر أ. ماك ليش وينتمي ج. كريم (١٩٢٩) إلى الملحنين الأكثر شباباً من جيل الاتجاه التقليدي أيضاً. كتب كريم بعض أعماله على قاعدة أشعار الشاعر الإسباني غارسيا لوركي، مثال، «الأصوات القديمة للأطفال» (١٩٧٠)، «أغاني، صوت مزمار القُرَبْ ومانعو الموت» (١٩٧١).

ظهر تأثير الشرق على تلحين الملحن أ. هوفانيس (١٩١١) وخاصة النغمات الأرمنية القادمة من الموسيقا الكنسية الشعبية والألحان الشرقية الأخرى. فقد استخدم هوفانيس السلم الموسيقي الرسمي ونسيج من الموسيقا الشرقية في المزج مع الطباق والنظام الأوروبي. ويتكرر أحياناً في أعماله وبإصرار نفس الصوت. الهدف – هو غمر المستمع في «حالة فريدة»، التي تتوافق مع التعاليم الصوفية الشرقية. ويمكن رؤية تأثير موسيقا الشرق في أعمال ف. غلاس (١٩٣٧)، ج. كريم و س. ريتشا (١٩٣٦).

أصبحوا يدمجون البلوز والجاز مع الموسيقا السيمفونية. ولقي هذا العمل ترحيباً في موسيقا الملحن الأمريكي ج. غيرشفين (١٨٩٨ – ١٩٣٧) الذي كان تأثيره كبيراً على الثقافة الموسيقية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب. وظهر موضوع مصير البشرية في أوبرا «ميسّا» (١٩٧١) للملحن ل. برينشتاين (١٩١٨)، التي صهرت الموسيقا السيمفونية مع موسيقا الجاز. ومع ظهور الوسائل الإلكترونية الحديثة في الخمسينيات – الستينيات تكون مسار جديد للتجريب. فقد عمل في تأليف الموسيقا الإلكترونية في الولايات المتحدة ويعملون ف. أوساتشفسكي (١٩١١)، ج. كيج (١٩١٢)، و. لوينج (١٩٠٠) و م. سوبوتنيك (١٩٣٣)، تشي. أورينيني (١٩٣٨)، ت. رايلي (١٩٣٥)، وبحلول نهاية الستينيات أصبحت الموسيقا الإلكترونية جزءاً حيوياً من كامل الثقافة الموسيقية في الولايات المتحدة. واستخدموا الحواسب الرقمية (الحاسوب) من أجل التأليف الموسيقي، على سبيل المثال، الحاسوب الكبير في جامعة إيللينوي[1]. كذلك فقد احتلت التعبيرية مكاناً هاماً خلال فترة ما بعد الحرب في الموسيقا الأمريكية وكذلك أيضاً البحث عن الطابع الشكلي، وأخيراً الطبيعية الجديدة والموضوعية. وكان لموسيقا الملحن النمساوي أ. شانبرغ (١٨٧٤ – ١٩٥١) أثراً كبيراً. إذ تعدّ طريقة الديكافون واحدة من ظواهر المبدأ التسلسلي للتلحين. فقد دمرت العلاقة المنطقية للسلّم الموسيقي محررة مكوناته الإثني عشر من الارتباط المتبادل. وأصبح كل صوت في السلسلة مستقلاً. وحدد شلنبرغ نظام ما قبل الديكافون كطريقة لدمج الموسيقا مع الأصوات الإثني عشر المترابطة فيما

(١) Music in American Society, 1776—1976/Ed. by G. McCue. Mew Brunswick, 1977, p. 148—153

بينها. فالأوركسترا موزعة خطياً، متعددة الألحان - على عكس مبدأ العزف المشترك لمختلف مجموعات الآلات، والتي هي نموذج من أنواع الحقل الموسيقي. حتى أنه حذّر أتباعه من العلاقة التافهة المفرطة للإبداع على أساس ما قبل الديكافونية، والأسلوب المتأخر لأونبرغ هو التعبيرية. وتميزت الموسيقا التسلسلية في أن ميزة التلوين الأوروبية الغربية الفعالة للموسيقا الأمريكية مختلفة – الطبل الإفريقي وألواح بالي غونغ الأندونيسية والناي الباراغوية، وغيرها من الآلات الغربية. استخدمت أيضاً الآلات الإلكترونية والحاسوب. واشتهر من بين الملحنين الأمريكيين الذين اعتمدوا أسلوب ما قبل الديكافون التسلسلي ف. بيرسيكيتي (١٩١٥)، ر. سيشنز (١٩٩٦)، م. بيبيت (١٩١٦)، ل. كيرهنر (١٩١٩)، إ. كوين (١٩١٧)، غ. شولد (١٩٢٥)، تش. أورنيني. وانتمى إلى أسلوب ما قبل الديكافون أيضاً في المرحلة الأخيرة من إبداعه أ. كوبيلبد. وانتشرت في الولايات المتحدة، كما هو الحال في أوروبا الغربية، الموسيقا التسلسلية بشكل خاص. وتأسست في نهاية الخمسينيات تقريباً في الموسيقا الأمريكية طريقة المصادفة، التي يجب اعتبارها منتمية إلى تيار ما بعد الحداثة. يكمن جوهر المصادفة (من الكلمة اللاتينية alea - مكعبات الزهر) في أن مبدأ المصادفة العشوائية الرئيسة هو بداية المشكلة في عملية الإبداع. ويُدخِل الملحن عناصر العشوائية التي لا يمكن التنبؤ بها في عمله وأيضاً على كيفية تنفيذها. وتتصف المصادفة بالاهتمام بالصوت كوحدة مستقلة مكتفية ذاتياً كالاهتمام بالتجريب. تقوم المصادفة بتجربة الصوت النقي مع محاولة الكشف عن إمكاناته الجديدة وكذلك إنتاج أصوات جديدة (أصبحت الأخيرة ممكنة مع ظهور الموسيقا الإلكترونية).

تتميز المصادفة ببناء هياكل خشبية جديدة باستخدام طرق أداء غير عادية (كالركوع خلف حامل الميكروفون ورفع أبواق النفخ بالفم إلى الأعلى والضغط على ملامس الأجهزة الموسيقية بحركات غريبة واللعب على الأوتار في أثناء العزف باستخدام الدعَّاسة المفتوحة). فقد لعب الارتجال دوراً كبيراً في المصادفة، الذي كان ذا طابع خاص. ليس هذا هو الارتجال الذي عرفته الموسيقا الأوروبية في القرن الثامن عشر والسابع عشر والقرون المبكرة، عندما يكون العنصر الارتجالي خاضعاً بالكامل للخطة الموضوعة العامة وللحن العمل. وهذا ليس تقليداً شفهياً لفولكلور الشرق الذي تتقنه وتستخدمه المصادفات – هذا التقليد بعيد عن الحتمية ويعتمد على نظام التفكير الموسيقي الدقيق والذي تكوّن على مدى عقود من الزمن، ويعتمد أيضاً على قواعد صارمة في فن الارتجال. ويهدف الارتجال في المصادفة إلى الخروج إلى حالة اللاوعي والعفوية وحالة النشوة والهسيتريا والهذيان.

ظهر في بداية الخمسينيات في الموسيقا الأمريكية في إطار الأسلوب السريع الاتجاه المتطرف الذي أنشأه الملحن ج. كيج. وينتمي إلى هذا الاتجاه كل من أيرل براون ومورتون فلدمان (١٩٢٦) فقد أصبح تأليف كيج للبيانو – «موسيقا التبدلات» (١٩٥١) أول عمل يكتسب شهرة واسعة. وأصرّ كيج وفلدمان على مبدأ الاضطراب غير المنظور فالأفكار هي وأما ما يحدث على الواقع فهو غير ذلك تماماً (يقول كيج)[١]. وبالنسبة لمقدمته وتأملاته والأجنحة لنوعين من البيانو (١٩٤٨) فقد كانت تتميز بالفواصل الطويلة والرتابة والخطيّة. ألّف كيج موسيقا محددة وأدخل فيها أصواتاً مستوحاة من الفضاء. واستبعد الصوت الموسيقي من فنه التصويري أحيانا وظهر بدلاً عنه «الفن الصاخب» و «الضوضاء الثقافية» وكانت

---

(١) *Lippard L. R.* Pop Art, N. Y.; Wash., 1966, p. 24.

تتلخص الحفلات الموسيقية في تصرفات المهرجين – قدّم الموسيقيون بواسطة أدواتهم أنغاماً غريبة وأتلفوها أحياناً وعرضوا أعمالاً هرجية، واستخدموا كل ما ليس له علاقة بالموسيقا. حتى أنهم استخدموا أدوات المطبخ وأنتجوا ما كان يطلق عليه حركات الجسد (إيماءات، تجمّد، قعقعة في أثناء الأداء على المسرح وكل هذا كان يجب فهمه على أنه جزء من العمل الإبداعي).

أصبح بعض الملحنين الأمريكيين في الستينيات يحولون الحفلات الموسيقية إلى هيبية، بإدخال مؤثرات صوتية مختلفة ومتباينة، عرض صور، أفلام، مشاهد تلفزيونية، مقاطع مسرحية، رقص، بث إذاعي، مقاطع من مؤلفات أدبية، وإبداعات في الفن التصويري. وأدت التجارب المتطرفة أيضاً إلى أصوات العربدة البرية (الموحشة) التي كان عليها أن تعيد بحسب رغبة الملحنين المظهر الصوتي للعصر، ونقل الهلع وعدم انتظام الحاسات السمعية إلى الإنسان العصري. كانت الموسيقا الطليعية مدعوة لإحداث الصدمة والرعب واليأس أو الملل بعد الحداثة. وتحول صوت فرقة الغناء القوي إلى الصراخ والزعيق والصفير والعواء. وفرض عدم ضرورة الصوت الموسيقي نفسه بنفسه. ظهرت مسرحيات صامتة بالكامل وكان يعلن رقم المشهد فقط في البرنامج. وأعطيت تفسيرات لهذه الأنواع من التجارب بطريقتين أعلن الملحن ج. كيج كل ما يحكي ويصمت هو الموسيقا وليس لدي ما أقوله[1]. وكان هناك تفسير آخر: يجب على الصمت تحقيق العالم الداخلي للمستمع، وإن إثارة الاحتجاج الجماعي فهي مهمة جمالية وشكلا من أشكال الأعمال[2].

---

(١) مقتبس من: *Hunter S.* American Art of the XXth Century. L., 1973, p. 372.

(٢) مقالات عن الموسيقا الأجنبية الحديثة: مقالات في الذاكرة موسكو، ١٩٧٤، ص ٩٤. شنيرسون غ..

كتب العازف الموسيقي السوفييتي غ. شنيرسون واصفاً ظهور المصادفة التي تلعب دوراً مهماً في الثقافة الأمريكية الحديثة، أن «الموسيقا الجديدة خفّضت دور الملحن[1] ووضعت مغزى إبداع الملحن موضع الشك، وكذلك القيمة الجمالية والأخلاقية للموسيقا. وأشار الملحن الأمريكي ج. إيتون أيضاً أنه على الرغم من أن الموسيقا الجديدة فتحت مادة صوتية عظيمة، إلَّا أنَّ ملحني هذا الاتجاه لم يتمكنوا من صنع الموسيقا التي يمكن أن تكون وجهاً جديداً وممتعاً[2]. فقد وصلت العدمية (النهليستية) والتقليدية في الموسيقا الأمريكية إلى حدودها في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. وظهر مقابل ذلك السعي من جديد إلى وضع التعبير الصريح عن المشاعر الشخصية والتصويرية والعودة إلى الطريقة الفردية وإلى الانتهاء الفني الدقيق.

تستحق ثقافة الأداء الموسيقية في الولايات المتحدة تقديراً عالياً جداً. واشتهرت عالمياً أوركسترا كل من بوسطن، نيويورك، فيلادلفيا تشيكاغو وكليفلاند «الخمسة الكبيرة»، أوركسترا «أوبرا متروبوليتان» في نيويورك. وتتمتع اوركسترا نيو أورليامز السيمفونية وبوفالو وسانت لويس بسمعة طيبة بين عشاق الموسيقا. وأسهم بقسط كبير في الثقافة الموسيقية كل من قادة الأوركسترا مثل س. كوسيفيتسكي، ل. ستوكوفسكي. ر. كوبيليك، ل. برينشتاين، يو. أورماندي، وعازفي الكمان ي. مينوهين. ي. ستيف، ر. ريتشي، وعازفي البيانو ف. غورفيتس، فان كليبرن، ب. جاينيس، المطربين م. دوبس، ر. بيتر، م. هورن.

---

(١) هناك أيضاً، ص ١٣، ١١٦.

(٢) Music in American Society, 1776—1976, p. 150—159.

إضافةً إلى الجدية فقد لعب النوع الخفيف ويلعب دوراً كبيراً في الموسيقا الأمريكية وأشار ف. شنيرسون إلى أنه في الجاز الأمريكي تعتمد موسيقا الجاز والأفلام الموسيقية والأغاني والرقصات الأمريكية على الطاقة الإيقاعية المفعمة بالحيوية وحداثة النغمة والبنية اللحنية والأصوات الأصلية غير القياسية للفرق الموسيقية، الحرية الارتجالية في تفسير أية مسرحية[١].

مر الجاز في غضون الأربعينيات – السبعينيات في مراحل مختلفة من تطوره. ففي الأربعينيات أصبح فن الجاز الساخن والأرجوحة (نوع من أنواع رقصات الزنوج) من الماضي. وانتشر بشكل واسع النوع الموسيقي بي–بوب أو البوب وعلى الإيقاع تطور الجاز البارد واستمر الجاز البارد في الأربعينيات والخمسينيات[٢]. وتفسر برودة الجاز في عدم إظهار الإيقاع اللحني بشكل واضح (كان يمكن فهم ذلك فقط) ولم تكن حركية متزايدة ولا الصوت العالي. تميز الجاز البارد بالمعزوفات الإيقاعية المعقدة والرقيقة، والنغمات الشفافة الجافة والتناقضات الملونة المعقدة.وكان أسلوب العزف على الجاز البارد مقيداً بشكل غير مقصود.

حدثت العودة إلى الجاز مع ظهور الروك أندرول، وكان هذا الظهور نتيجة المزج بين إيقاع البلوز – نوع من أنواع الموسيقا الزنجية الراقصة - والبلدي (الأخير هو عائلة من أنواع الآلات المحلية ذات الصلة التي انتشرت وسط السكان البيض في المناطق الزراعية الجنوبية الشرقية والوسط الغربي. احتلت موسيقا الجنوب الشرقي مع كمانها الريفي مكاناً كبيراً في البلاد

---

(١)الأغنية الأمريكية. موسكو، ١٩٧٧، ص ٦، ١٦٣. شنيرسون غ.

(٢) *Nye R. B.* The Unembarrassed Muse: The Popular Arts in America. N. Y., 1970;

طرق الموسيقا الأمريكية. موسكو ، ١٩٧٧. -كوبن ف.

وتصفيق السيمبالا أو الغيتار المعدني، وظهر لاحقاً البانغو ونشأ البلوغراس (نوع من الموسيقا الذي ظهر في منطقة الأبالاش). وانتشرت في الجنوب الشرقي من البلاد بعمق تقاليد الأغاني الإسبانية والمكسيكية والفرنسية. واشتهر العازفون بشكل واسع في البلاد في بداية الخمسينيات مثل بيل هيلي والفيس بريسلي، وقد وحّدوا البلاد بواسطة الإيقاع والبلوز. وسميت الرواية المبتذلة للإيقاع وبلوز التي عزفت على آلة مؤلفة من ثلاثة أوتار وهي عبارة عن مضرب رباعي ثقيل وموحد والعديد من القوافي البدائية للغيتار الكهربائي والصراخ الجماعي للمطرب بالروك أندرول.

تطابقت الطاقة الساخنة للروك أندرول مع أمزجة الرفض التي ارتفعت في الحياة العامة وخاصة وسط الشباب في منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات. وأصبح الروك أندرول العلامة الفارقة للشباب المتمرد وأحد تعابيره وتجسيداته. إلا أن تزايد الروك اتخذ أبعاد انتشار الوباء منذ منتصف الخمسينيات وخاصة وسط الفتيان المراهقين وتعرض لاحقا هذا النوع إلى تأثير موسيقى البيتلز وأصبح معقدا، مما أدى إلى تغيير شكله ومضمونه منذ النصف الثاني من الستينيات. وتحولت عروض فرق الروك إلى مسرحيات من نوع الملصقات. فقد أدت تقوية الصوت الكهربائية وأجهزة التسجيل الصوتية إلى صدمة صوتية أحياناً. وفعل تضخيم الصوت فعل المخدّر تقريباً. ونشأ الروك المخدِّر ACID ROCK. وغالباً ما كانت تنتهي الحفلات الموسيقية بهيستريا عارمة ومجازر. كتب تيودور أكيس «إن دوافع الروك التي نشأت كتعبير عن الاحتجاج العفوي لجيل الشباب ضد نمط الحياة البرجوازي أصبحت بسرعة مادة للتجارة، وهذا يعني أنه أصبح جزءاً لا يتجزأ من هذا النمط من الحياة. ولم يتطلب تحييد المتمردين في الموسيقا جهداً كبيراً. وفي الواقع فإنه لا يوجد فرق كبير بين معايير الثقافة

الجماهيرية وفصل الروك عن الجذور والأفكار وعن العقل لصالح عناصر النشوة واللاوعي[1].

شكلت الروحانيات الزنجية وأغاني العمال والبلوز والأغاني الاحتجاجية صندوقاً غنياً من الموسيقا وذلك في تطور الموسيقا الأمريكية وخاصة الجاز. ولدت الموسيقا في الشعب الزنجي وفي ارتجال كبار الموسيقيين – العصاميين مثل الساكسوفونيست ل. آرمسترونغ (١٩٠٠ - ١٩٧١). وينتمي إلى عدد من الملحنين الأمريكيين المحترفين في الولايات المتحدة د. إيللينغتون (١٨٩٩ – ١٩٦٠). وعرضت أوّل أوبرا لك. ك. وايت «وانغا» التي كتبت في عام ١٩٣٢. ويدخل في صميم الأوبرا مشاهد من حياة المتمردين الزنوج في هاييتي توسين لوفيرتورا[2].

يتمتع مسرح باليه هارلم الذي تأسس في عام ١٩٦٦ بشعبية كبيرة والذي أجرى عروضاً ناجحة في الكثير من دول العالم. وقام جورج بالانتشين بتنشئة مجموعة من التلاميذ الموهوبين (ليديا أباركا، رونالد بيري وغيرهم). واحتلت مجموعة «ألفين إلي أميريكان دانس تياتر – Alvin Ailey American Dance Theatr» مكاناً متميزاً وسط مجموعات الرقص التي ينتمي فيها الدور الرئيس لراقصي الباليه الزنوج.

استمر إبداع موسيقا الزنوج بالنمو في غضون الخمسينيات – الستينيات في الأغاني، الموسيقا البيئية والخطابات والأوبرا التي كتبها الملحنون الزنوج. وظهرت فيها بوضوح مشاعر الاحتجاج الجماعي. ألّف الملحن ديفيد بيكر أوبرا «أمريكا السوداء»التي سمي واحداً من أجزائها (المعذبون: مالكولم، مدغار،

---

(١) كومونيست، ١٩٨٥، رقم ٣، ص ٩٤.

(٢) Music in American Society, 1776—1976, p. 93.

مارتن، والمقصود بهم مالكولم إيكس، مدغار إيفيرز، مارتن لوثر كينج) وتم تكريس عمل فرقة فريدريك تيليس لذكرى كينج. وكتب س. أويندر أغنية «يوم الميلاد السعيد» التي دعت السود إلى إعلان يوم ميلاد الابن العظيم للأمريكيين الأفارقة «كينج» عيداً وطنياً.

برز في الفن المسرحي للأمريكيين الأفارقة في فترة ما بعد الحرب عدد كبير من المغنين الكبار اللامعين والراقصين والموسيقيين والممثلين. ويجب أن نحدد الأول من بينهم وهو ب. روبسون (١٨٩٨ – ١٩٧٦) الذي ساهم بقوة في الصراع من أجل مصالح الكادحين والسلام. ومن بين النجوم في الفن الأمريكي – غاري بيلافونت، المطربة ليونتينا برايس، إيلا فيتسجيرالد، ملكة البلوز بيسي سميت، بيلي هوليداي، باليرنا دونا وود. وكذلك المطربون الذين اكتسبوا شهرة عالمية في السبعينيات م. راوتس، ج، كسيرون، س.ووندر وغيرهم.

٦ - الفنون الجميلة الهندسة المعمارية:

هيمنت الواقعية مع الدوافع القوية للنقد الاجتماعي والاحتجاج الاجتماعي في الفنون الجميلة للولايات المتحدة خلال الثلاثينيات – بداية الأربعينيات. وحدث في الوقت ذاته خلال سنوات ما قبل وما بعد الحرب التوسع في مجال التجارب السيريالية المجردة، فقد تطورت الفنون الجميلة في النصف الثاني من القرن العشرين في اتجاهات مختلفة التي تمثل مشهداً مشوهاً تقريباً خاصة عندما يتعلق برسم الاتجاه الحداثي.

استمر الرسامون المشهورون في الاتجاه الواقعي والإنساني والاجتماعي مثل إدوارد هوبر (١٨٨٢ –١٩٦٧)، الأخوة موزيس (١٨٩٩ - ١٩٧٤) ورافائيل (١٨٩٩) مواليد سويسرا في فترة ما بعد الحرب بالعمل في اللوحة

الأمريكية. ويعدّ إندريو وايت من كبار الرسامين الأمريكيين في الاتجاه الواقعي (١٩٦٧)، وغالباً ما كان يعاني من صعوبات الحياة وكان فقيراً وضعيفاً. ومع ذلك فإن لوحاته لم تتضمن أية سلبيات روحانية وكان مهتم فقط بإظهار التدفق الشمولي للحياة ومنح أبطاله النبل والكرامة[١].

احتل إبداع الرسام أنتون ريفيرجيه (١٩٠٥ – ١٩٧٩) مكاناً بارزاً في تطوير الاتجاه الديمقراطي التقدمي في الفنون الجميلة[٢]، والذي يعدّ واحداً من كبار الفنانين الجداريين في العالم الجديد. فقد قام بتنفيذ لوحة جدارية في الفترة ١٩٤٦ – ١٩٤٩ لبناء مكتب البريد في سان فرانسيسكو (بتوصية وطلب من إدارة روزفلت) موضحاً تاريخ كاليفورنيا، نضال العمال البسطاء مع أباطرة المال من أجل شرف وكرامة الإنسان. وبدأ في عام ١٩٥٣ في الكونغرس الاستماع إلى مشروع قانون بإزالة وتدمير هذه اللوحة. غير أن نتيجة احتجاجات مجتمع مدينة سان فرانسيسكو قطعت الطرق على اتخاذ واعتماد هكذا قانون. وفي غضون الخمسينيات – السبعينيات أنجز ريفيرجيه عدة أعمال تحكي عن نضال الشعب الزنجي ضد العنصرية، وعن النضال البطولي للشعب الفيتنامي ضد العدوان، عن الأحداث الثورية في تشيلي، وكان إلى ذلك صديقاً للاتحاد السوفييتي وبطلاً للتعاون بين شعوب الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لصالح السلام والتقدم الاجتماعي.

---

(١) الفن في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٦٧٥ - ١٩٧٥. موسكو ١٩٧٦، ص ٧٤. تشيغودايف أ. د.

(٢) أنطون ريفريجية الرسام والزمن - كومونيست، ١٩٧٩، رقم ٨، كاريبفا ن.د. انطون ريفريجية - الرسام المناضل - في كتاب: الفن الغربي في القرن العشرين. موسكو، ١٩٧٨.

تغيرت النظرة العالمية لبعض ممثلي الواقعيين الاجتماعيين في فترة ما بعد الحرب. فقد أعلن أحد كبار ممثلي هذا التيار بن شان (١٨٩٨ – ١٩٦٩) عن انتقاله إلى موقف الواقعية الشخصية PERSONAL REALISM موضحا أنه ينقل مركز ثقل إبداعه إلى تصوير خصائص وأمزجة الناس العاديين. وبقيت في نفس الوقت جوانب المضمون الاجتماعي الحاد والصوت الحديث قريبة منه. فقد عارض في لوحاته الماكارثية والحروب. وشكل الفنان في ١٩٦٠ – ١٩٦٢ سلسلة من لوحات التنين السعيد (كما سميت سفينة الصيد اليابانية التي تعرضت في ١ آذار ١٩٥٤ لآثار إشعاعات تجربة القنبلة الهيدروجينية النووية الأمريكية في جزيرة بيكيني) وعبر بن شان في لوحاته عن الاحتجاج على الحرب في فيتنام (العمل ١٩٦٩) ويمكن أن نشير إلى لوحته «نحن نطالب بالسلام» كواحدة من أكثر أعماله الفنية. أدان الممثل الآخر «للواقعيين الاجتماعيين» – الفنان ويليامز غروبير مثله مثل بن شان في إبداعه الاتجاهات الرجعية في الحياة الاجتماعية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية.



أندريو وايت عالم كريستينا ١٩٤٨ متحف الفن الحديث

وكانوا يسمونه أحياناً بالبيت الأمريكي. اكتسبت لوحة غروبير «ملوك المال» (١٩٥٤) شهرة واسعة. إنها تصور الرأسمال الجشع الساعي إلى الكسب بلا رحمة. فقد صنع غوبير في عام ١٩٦٥ لوحة قماشية ساخرة «الديكتاتور». وباتباعه نفس التقليد قام ج. توكير (١٩٣٥) بتوثيق اغتراب الرجل في عالم رأس المال، مبينا تجرد الناس من إنسانيتهم وتوحدهم في المجتمع البرجوازي الحديث (لوحة «ميترو» ١٩٥٠). أبرز الفنان ج. ليفين (١٩١٥) انحطاط الأخلاق في المجتمع، حيث يسود مبدأ الربح، والفراغ في العالم الروحي، (مثال «ليلة الانتخابات ١٩٥٤»). وكرّس النحّات والفنان الغرافيكي ل. باسكين (١٩٢٢) عدداً من أعماله لموضوع خطر الحرب.

عانى الفن الواقعي الكثير من الضرر في اللوحات نتيجة هجمات العديد من التيارات التي ترفضه. غير أنه استمر في العيش في أعمال المحترفين الكبار وكذلك في إبداع الشباب. وظهر في الغرب الأقصى في نهاية الخمسينيات عدة فنانين شباب، حيث برزت في إبداعاتهم الدوافع الاجتماعية والانتقادية ل (د. بارط، ب. ديبينكورن، إ. باكارد، أ. فيشيش، ب. راندل، ب. دونين، إ. بيشوف). وأثار إبداع تشايكوفسكي في السبعينيات اهتمام روبيرت غينينا الذي سار على خطى «هوبر» الذي نشرت على يافطاته القماشية «أمريكا الناس المحرومين زمن الكساد العظيم في الثلاثينيات» وكان الموضوع الرئيس لإبداع غينيني – حياة سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، العاطلين عن العمل، المحرومين السود والبيض على السواء. وبدأت النساء الفنانات في السبعينيات أعمالهن الفنية وإظهار مواضيع الاضطهاد والعنف والتمييز، مثال، ملصقة ر. لافوليت «مادونا مع ميديسون آفينيو» عن موضوعات السلام والعمل والحركة الديمقراطية.

ومع ذلك فإن الميزة الرئيسة للفنون التجميلية في فترة ما بعد الحرب هو تسليط الضوء على الفنون الحديثة غير الموضوعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كما ولو أنه مناقض للفن الحقيقي الموضوعي البوب المفروض. وسيطرت هذه الأعمال تحديداً في الخمسينيات – الستينيات في المعارض وركز نقد الفن والإعلان بشكل رئيس على هذه الاتجاهات. اتحد المذهب التجريدي والتعبيري في فترة ما بعد الحرب ممهداً بذلك للتيار التجريدي- التعبيري (كما جرى في الموسيقا).



أنتون ريفريجيه – المهاجرون إلى الغرب الأقصى في عام ١٩٤٧ من لوحات « تاريخ كاليفورنيا » مبنى البريد بينكون – هيلسكي سان فرانسيسكو

عمل بالطريقة التجريدية التعبيرية، على سبيل المثال، ف. دو كونينج (مواليد ١٩٠٤)، م. رتكو (١٩٠٣ – ١٩٧٠)، ف. كلاين (١٩١٠ – ١٩٦٢)[١]. وأعلن التعبيريون التجريديون أنهم يطمحون إلى الوقائع الجديدة ولهذا السبب فقد رفضوا الموضوعية والتأليف.

---

(١) عن التعبيرية التجريدية *Hunter S.* American Art of the XXth Century; *Wolfe T.* The Painted Word. N. Y., 1975 أنظر: .مقتطفات من كتاب ت.وولف أنظر : الأدب الأجنبي، ١٩٧٦، رقم ٥ ص ٢٤٣، ٢٥٦.

وتمت مقاربة الأشكال التصويرية من قبلهم إلى العناصر الأساسية. وتأكد أن الخط يعني الشكل والشكل يعني اللون واللون يعني هذا وذاك. وأنيط الدور الرئيس للّون وإلى الطريقة الحيوية في التنفيذ وإلى عواطف الرسام وحدسه وكذلك إلى الظرف. ولم ينظر إلى الإبداع على أنه عرض للعالم الواقعي. ولكن كعمل تحريري وكقيمة هامة لعمل الفنان (ومن هنا التسمية الأخرى للتجريدية –التعبيرية –«لوحة العمل»).

كانت الطريقة الفنية للتعبيريين –التجريديين متنوعة وبالنسبة للفنان ج. بولوك (١٩١٢ –١٩٥٦) زعيم هذا الاتجاه فقد برزت الكتابة الخشنة (إظهار الحروف) الخيالية (مثال إظهار العيون النجمية المجسمة)، اللوحات المظلمة التي تصور الرعب الذي يسود في أعماق الفوضى. ولجأ بولوك، معبراً عن العفوية والمصادفة في إبداعه إلى طريقة القطرات والرش ومزج الألوان، وهي الطريقة المتبعة في الفن الشرقي وهو ما صنعه السورياليون . وقام أصحاب هذا الأسلوب بصناعة أنواع مختلفة من الهياكل في محاولة منهم الاقتراب من النحّات.

صنع النحاتون – التعبيريون التجريديون مجسمات من الحديد والمعادن الأخرى، من الخشب، البلاستيك، الأسلاك، وكذلك تماثيل معلقة ومتحركة، مثال أقاموا وحرّكوا تمثال أ. كوديرا (١٨٩٨ – ١٩٧٦). وظهر تأثير التيار السوريالي والفرويدي التونغي في العمل الإبداعي للنحات ي. لاسا (١٩١٣)، الذي صنع تماثيل هندسية، تماثيل تذكرنا بالسيارة، التماثيل المشابهة للكائنات الجيولوجية وتماثيل الألغاز والحزازير.

شغل اللغز والتشفير واللعبة مكاناً هاماً في إبداع التعبيريين – التجريديين على الرغم من سماع دوافع اجتماعية من حين لآخر. وأصبحت

التعبيرية – التجريدية تياراً عالمياً، حيث شغل الفنيون الأمريكيون ولأول مرة في تاريخ الفن التجميلي مكاناً متقدماً فيه.

أصبح ظهور تيار ما بعد الفن التجريدي وما بعد الأستوديو أكثر إثارة بفضل الدعاية الصاخبة في الولايات المتحدة. فقد حدد الفنانون الذين يمثلون هذا الاتجاه عملهم الإبداعي كتوجه نحو الفضاء الداخلي من الوعي وإلى الشعور بلا نهاية الفضاء الخارجي كظاهرة تتضمن سراً باطنياً معيناً. وسيطر على أعمالهم جو الوِحْدَةِ والاغتراب. إذ يتصف ما بعد الفن التجريدي بالهندسة وتحديد أنقى العناصر الأكثر قيمة في البناء التصويري: اللون النقي، الخط النقي، نسيج الألوان والمواد التي رسمت الصورة.

ظهرت اللافتات أحادية اللون ل ر. مازورفيلا (١٩١٥) و ف. كونينج اللذين بدأا العمل بطريقة جديدة ل ف. كلاين وصنعت أقمشة فارغة وغير مرئية: لوحة حاملة وفارغة ل م، روتكو، أسود على أسود وتماثيل أحادية اللون غير مرئية تقريباً ل إ. رينغاردت (١٩١٣ –١٩٧٦). وانتشرت قطع القماش التي كانت ذات شكل غير عادي جدا،الأقمشة ذات السطح الواسع في ثلاثة مقاييس (بفضل الأشياء المختلفة المرتبطة بها)، أقمشة (مثقبة). ولدت اللوحة البصرية (UP – ART) التي تؤكد على أن العمل الفني هو الإدراك الخالص (الإدراك الذاتي للعين) التجريد الإدراكي.

اتصف نحت ما بعد الأستوديو بالبساطة (الاسم الآخر –الزهد): إذ قيّد النحات نفسه بالتعبير عن الأفكار والمشاعر وامتنع عن التفسير. فقد صنعت تماثيل فارغة – شكل هندسي مبسّط، مثال عمل ر. موريس (١٩٣١) وسعى هيكل الحد الأدنى على ألا يكون أقل مما هو عليه... إلا أن مرحلة ما بعد

الأستوديو تميزت بالشخصيات الثنائية الشكل والمضخمة، التي تذكرنا بالطواطم (تمثال لنبات أو حيوان أو إنسان أو أي شيء آخر كان يعدّ كائناً للعبادة). ل د. سميت (١٩٠٦ –١٩٦٥). ظهرت تماثيل بلا شكل محدد مصنوعة من مواد مرنة ناعمة تعكس بوضوح تسلسل العمل عليها. وقد صنعت التماثيل من مختلف المواد حتى من الطوب، القش، المعجون، والنفايات والقاذورات وغيرها إلخ.

امتلك الفن ما بعد التجريدي وفن النحت ما بعد الإستوديو بعض العناصر الإيجابية. فقد أعطى الكثير من جديد الفن الزخرفي والتزييني وللتصميم بشكل خاص. وتبين أنه مفيد للفكر المعماري. ومع ذلك فإن القوة الإبداعية لهذا الاتجاه كانت محدودة.

عدّوا أن فن الكولاج تحديداً هو نوع آخر من فن ما بعد الحداثة. – POP ART (فن البوب) فقد انعزل فنانو البوب عن الحياة: ج. جونس (١٩٣٠)، ر. راشينبرغ (١٩٢٥)، ك. أولدنبيرغ (١٩٢٩)، ر. ستانكيبيفيتش (١٩٢٢)، ج. تشمبرلين (١٩٢٧)، إ. أورل هول (١٩٣٠)، ت. فيسيلمان (١٩٣١) ر. إنديانا (١٩٢٨)، ج. داين (١٩٣٥)، ج. سيغال (١٩٢٤)، ر. ليندنر (١٩٠١)، وعرضوا على المجتمع المواد المعيشية والمعدات (بنسخ دقيقة ومطابقة أو الأشياء ذاتها). وكذلك القاذورات والقمامة (وغالباً ما كان يسمى بفن بوب القمامة). عرضت نوايا الفنانين من هذا التيار غالباً كظاهرة للمشاعر الانتقادية تجاه النزعة الاستهلاكية المكشوفة والسائدة في المجتمع. ولم يتم الكشف عن معنى هذا بشكل كاف، وبالتالي فقد اكتسب فن البوب في نظر الجمهور سمعة باعتبارها مجموعة متنوعة من وسائل الترفيه الجماهيرية، والثناء على التقدم التكنولوجي والعادات السائدة في المجتمع الأمريكي وأسلوب العمل والأحكام ذات القيمة.

كان من الممكن تسمية فن البوب بالفن التصوري ولكن الفن الذي ظهر لا يمكن تسميته تجميلياً. لقد نشأ الفن الأرضي LAND – ART بتعديل البيئة الطبيعية (إذ زرعوا الحقول وبذروا القمح بأشكال هندسية معينة)، وحفروا الخنادق العملاقة وغرسوا الأشجار وإلخ... وسار ما يسمى بالفن المفاهيمي أبعد من ذلك. وأعلن الفن المفاهيمي عن إمكانية القيام بعمل لمرة واحدة ولا يمكن رؤيته أو أنه موجود في الوصف أو أنه غير موجود أبداً. لقد كان هذا تدميراً مباشراً للفن التصويري.

بدأ الفن التجريدي وفن البوب يفقدان الشعبية تدريجياً شيئاً فشيئاً. وبدأ البحث في السبعينيات عن أشكال جديدة للعودة إلى الواقعية. وطالب مذهب الواقعية المفرطة (الواقعية التصويرية) التي حصلت على حقوق المواطنة في عام ١٩٦٩ عندما أقيم معرض «الواقعيون ٢٢» بالواقعية وإعداد الوثائق الأصلية للعصر وكذلك أنظمة التصوير العلمية. تتلخص الواقعية المفرطة في إعادة رسم وتلوين الصور المعروضة على القماش. وعمل بهذه الطريقة، على سبيل المثال، ر. بيتشيل، غ. كلوز و ر. إستيس[1]. ومع ذلك فإن الواقعية المفرطة لم تستطع اكتشاف أية آفاق جديدة. ولم تعد إلى الأعمال التي كان لها أسلوبا تصويريا، التي تجسد فكرة ومشاعر الفنان وكذلك فإن التعطش إلى هذا النوع من الأعمال في تزايد مستمر، وهذا ما يشهد عليه نجاح معارض أعمال الفنانين الواقعيين.

---

(١) الواقعية المفرطة: القرب من الحقيقة ليست حقيقة - فن ، ١٩٧٤، رقم ١٢، ص ٤٨ – ٥٣. تورتشين ف.



ألكساندر كولدر الصغير

١٩٦٤ معرض بيرل غاليري نيويورك

بقي تشارلز وايت أكثر الشخصيات الكبيرة الهامة وسط الفنانين الزنوج في فترة ما بعد الحرب. وينتمي ج. لورانس (١٩١٧) إلى مجموعة الفنانين الرواد الزنوج في عصرنا الراهن. وتوضح لوحات هؤلاء الفنانين نضال الشعب الزنجي ضد العبودية والعنصرية والقادة الأسطوريين لهذا النضال. وتميز تشارلز وايت بالصور الواقعية فضلا عن الرمزية والحساسية. وقد كان لبيكاسو والقائمين على اللوحات الجدارية المكسيكيين أثراً كبيراً على أعماله. عرضت لوحات وايت في عام ١٩٦٨ في الاتحاد السوفييتي. وتميزت أعمال لورانس أيضا بالحماسة الاجتماعية وخاصة لوحات الحياة وكفاح السود في الجنوب وهجرتهم إلى الشمال، وصعوبات التأقلم مع نمط الحياة الجديد في أحياء السود في المدن الصناعية. وأعلن الفنانون الزنوج من جيل الشباب عن أنفسهم بأنهم فنانون سادة مثيرون

للاهتمام مثل غ. ليتتون، وج. أوتكينس. وكانت الحدة والموضوعية والهجومية شائعة بين العديد من الأساتذة الفنانين الشباب. وبالمقارنة مع الأدب والمسرح والموسيقا والفن التجميلي فقد أظهر الفنانون السود أنفسهم بشكل ملحوظ، وتجدر الإشارة إلا أن إسهامهم في التقاليد الثقافية للولايات المتحدة خلال الستينيات - السبعينيات يستحق الاعتراف.

تعدّ الهندسة المعمارية مجالاً للثقافة الفنية التي قال فيها الأمريكيون إلى حد ما كلمتهم، وكونوا نموذجهم الخاص بهم.



متحف جوجينهايم في نيويورك ١٩٥٦ – ١٩٥٩

المهندس المعماري ف.ل.بايت

وظهر هذا بشكل كبير في النصف الأول من القرن العشرين، أي أن الهندسة المعمارية الأمريكية استمرت في النصف الثاني من القرن نفسه بالبقاء على أعلى مستوى. وتابع أولئك المؤسسون للهندسة المعمارية العالمية والأمريكية الحديثة في فترة ما بعد الحرب في الهندسة مثل ف.ل. رايت، ليودفيغ ميس فان ديروي، إيروسارينين (١٩١٠ – ١٩٦١).

يعدّ برج «برايس» في بارت سفيل ولاية أوكلاهوما ١٩٥٥ الذي يتألف من بلورات مدمجة معاً وممتدة إلى الأعلى ومتحف غوغينهايم في نيويورك – برج بلا نوافذ يمتد إلى الأعلى بأربع حلقات متزايدة القوة من أهم إبداعات رايت. وأظهر هذان العملان طموح رايت – المناهض للحضر – في إنشاء مبانٍ فريدةٍ من نوعها كائناتٍ حيةٍ، الأمر الذي اتفق مع أفكاره عن الدور التحولي الاجتماعي للهندسة المعمارية.

أدخل ميس فان دير روي في عمله الانسجام الرياضي الصارم، وأكد على أن الهندسة المعمارية يجب أن تنمو اعتماداً على الفهم الجمالي لمعدات البناء. وقد قدم مقولة «الأقل هو الأكثر»(١) (وفهمه الفنانون – الحد الأدنى) التي تعني أن الدقة والتطبيق العملي وحتى النموذج القياسي يمكن أن تخفي المحتوى الفني ويمكن أن توقظ الخيال الإبداعي للمتلقي. واتصف إبداع «ميس فان دير روي» بالبساطة والانسجام الصريح والوضوح المكشوف للتصاميم. وأنشئ بناء سيفريم في بارك آفينيو في نيويورك – برج عال من أربعة جوانب ذو أبعاد محددة مصنوع من البرونز والزجاج الوردي القاتم اللون غير الشفاف والعاكس للشمس والسماء والغيوم.

كان لسارينين أيضاً أسلوب عقلاني وهندسي، والانتظام والتعبير في نفس الوقت. ومن بين أهم إبداعاته ينتمي مركز الأبحاث الفني لشركة «جنرال موتورز» في ديترويت (١٩٥٥) وكذلك أيضاً مبنى مكتبة كلية الحقوق في جامعة تشيكاغو ومبنى مطار جون كينيدي الدولي بالقرب من نيويورك (١٩٦٢).

---

(١) *Forsee A.* Men of Modern Architecture. Philadelphia. 1966.

تلاشت في العقد الأول الذي أعقب الحرب العالمية الثانية وضاعت الآمال في قدرة الهندسة المعمارية على حل المشكلات الاجتماعية، والتي قدم فكرتها «رايت» وكذلك ف. غروبيوس[1]. وأصبحت الهندسة المعمارية موجهة إلى حد كبير لتلبية متطلبات التقنية، التي ارتبط بها ازدهار الهندسة المعمارية العقلانية. وأدت الصعوبة الحادة للبيئة المدنية في الستينيات إلى ظهور أشكال جديدة: أحجام منحوتة منحنية الشكل والتعبير الوحشي للأبنية الخرسانية والزجاج، وأصبح هذا الزمن زمن ولادة الآمال على الإمكانات التعليمية والتربوية الجميلة. أنشأ المهندسون المعماريون من جديد الأبنية التي تميزت بخصائص غير مكررة، وأما المطبوعات الهندسية الدورية فقد امتلأت بمشاريع مدن المستقبل[2]. وأدى صعود الحركة الديمقراطية في هذه السنوات إلى حقيقة أنه في البيئة المعمارية وخاصة وسط الشباب تم طرح شعار (فليعيش المهندس المعماري –المبشر الاجتماعي). تكررت الدعوات للعودة إلى الطوباوية الاجتماعية في الهندسة المعمارية. وطرحت أفكار المشاعية الجديدة (الحياة المثالية الاجتماعية)[3]. وتم التأكيد على الأهمية الإيجابية لهذه البدايات من خلال علاقتها مع شعار ومفهوم «ديمقراطية المشاركة وتوسيع وتحفيز المبادرة الديمقراطية الشاملة الواسعة». ولكن سرعان ما تلاشى هذا النوع من البدايات أو اكتسب طبيعة غير مهنية.

---

(١) حدود العمارة. موسكو ١٩٧١. غروبيوس ف.

(٢) النزعات الاجتماعية الفاضلة في الوعي المعماري للغرب في القرن العشرين - مسائل الفلسفة. ١٩٨٢. رقم ٦، ص ١٢٧. هايم ف.ل.

(٣) Hayden D. Seven American Utopias. The Architecture of Communitarian Socialism. 1790—1975. Cambridge (Mass.), 1976;

هايم ف.ل. المشكلات الاجتماعية الفلسفية في العمارة والحديثة في الغرب - مسائل الفلسفة، ١٩٧٩، رقم ٥، ص ١٥٩، ١٦٠.

تطور لاحقاً في السبعينيات الأسلوب الذي يرفض المتطلبات الجمالية العالية والذي أخضع نفسه لغايات تجارية ولمطالب المستهلك المتوسط[1]. وكما تأكد فإنه كان يجب أن يساهم في استعادة متانة المعايير الأخلاقية. فقد أعلن المهندس المعماري ر. فينتوري[2] (١٩٢٥) أنه من الضروري التأقلم مع الابتذال والفوضى الحالية في التخطيط العمراني . وقام فينتوري نفسه في النصف الأول من السبعينيات ببناء أبنية غير متناغمة كما لو كانت متعمدة وكان هذا النمط من البناء معتمداً بشكل واسع من قبل الهندسة المعمارية العملية. حضرت أيضاً في إبداع فينتوري اللعبة: زخرفة الواجهة غير الوظيفية إشادة المنشآت الطنانة التي تحمل مشاعر السخرية والمحفوظات الميلو درامية في ذات الوقت. وصنع المهندسون تش. مور، أ. بيزس بهذه الطريقة في عام ١٩٧٩ في أورليان الجديدة نافورة غريبة الشكل والتي أخذت قطعها وموادها من الترسانة الكلاسيكية من جهة، والإعلانات والدعايات باستخدام لمبات النيون من جهة ثانية.. أقام المعماريون ر. سفيت، وب. ستاين «نادي المهندسين المعماريين» (أوكلاند، ولاية كاليفورنيا ١٩٧٩)، الذي يتميز بمناهضته للفكر عمداً، على حد تعبير المؤلفين أنفسهم، والجمع بين العناصر القياسية والصفات الكلاسيكية[3].

تجلت اللعبة والديكورات المبتذلة في قبول الكشف في بنية الهياكل الداعمة لمعدات البناء (التكنولوجيا الفائقة، أو التقنية العالية والاتجاه الذي تنتمي إليه الهندسة المعمارية، على سبيل المثال، المهندسين المعماريين هـ. شوليتس، هـ. هاردي.

---

(١) العمارة في الولايات المتحدة . موسكو ، ١٩٧٩ . أنكونניكوف أ.ف.

(٢) Venturi R. Complexity and Contradiction in Architecture. N. Y.. 1966, p. 23.

(٣) إيكوننيكوف أ.ف.. ما بعد الحداثة «هاي تك والتصميم» - الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا. ١٩٨٢، رقم ٧، ص ٤٢-٥٤.

في التكنولوجيا العالية –الإعجاب التقليدي بمنجزات التكنولوجيا من الأمريكيين والسخرية تجاه هذا الإعجاب. وتعدّ الكاتدرائية الكاثولوكية الضخمة التي بناها ف. جونسون (١٩٠٦) في جاردن غروف (ولاية كاليفورنيا) في عام أحد نماذج التكنولوجيا العالية ١٩٨٠. ويوجد في داخل الكاتدرائية منظر البيت الزجاجي مع عناصر معدنية أنبوبية الشكل مكشوفة مغطاة بزجاج عاكس للضوء. وتشبه الكاتدرائية من الخارج الكريستال الضخم العملاق المتعدد الوجوه[١].

دخلت الهندسة المعمارية ومعدات البناء في السبعينيات – الثمانينيات في مرحلة جديدة في الولايات المتحدة. واستخدمت بقوة المواد العاكسة في البناء والتي حولت واجهات الأبنية إلى مرآة عملاقة. فقد قام ميس فان دير روي ببناء أول بناء واجهاته من المرايا كما سبق أن قيل. وأنشأ المهندسون المعماريون ك. روش (١٩٢٢)، ج. بورتمان (١٩٢٧) وغيرها مثل هذه الأبنية. ويشكل المزج من السعي إلى الأسلوبية في روح البناء المعماري لأوروبا الغربية في القرون المنصرمة وحتى عصر الركود مع الرغبة في الحفاظ على الخصائص التاريخية للعمارة الأمريكية والأبنية القديمة العلامة الفارقة للهندسة المعمارية الأمريكية الحديثة.

كانت الهندسة المعمارية الأمريكية من الناحية الاجتماعية متنوعة جداً: من بناء المباني الفريدة والمبنية على نطاق واسع بشكل خيالي، وكذلك الأبنية في المراكز التجارية والعامة والثقافية من الفلل والمنازل التي بنيت بناء على طلبات فردية من نفس النوع على بعد ميل واحد من الشارع الرئيسي ومباني المدينة المجهولي الهوية.

---

(١) *Smith C. R.* Supermannerism. New Attitudes in Post-Modem Architecture. N. Y., 1977.

٧- الثقافة الجماهيرية:

أظهرت الثقافة الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بمهارة بالغة للغاية في القيام بوظيفتها الوقائية فيما يتعلق بأسس المجتمع البرجوازي، في محاولة لإضعاف الاحتجاج على الظلم الاجتماعي وخلق مشاعر الهروب، والهرب من الواقع والانغماس في الحلم، في عالم وهمي مزيف. ونفّذت الثقافة الجماهيرية هذه المهام وتنفذها بشكل غير مباشر. وقامت بذلك بشكل راقٍ آخذة بعين الاعتبار تأثير الزمن. غير أن حجتها الإيديولوجية ثابتة دائماً. ويتم التعبير عن جوهرها من خلال ثالوث: إن أسس النظام الاقتصادي –الاجتماعي الأمريكي تعمل بشكل صحيح، وهي راسخة لا تتزعزع، والنظام الأمريكي قادر دائماً على التعامل مع أمراضه.

حصلت الثقافة الجماهيرية خلال سنوات الماكارثية على زخم قوي. وغرس صنّاع الثقافة والفنانون في عقول الأمريكيين أن لديهم كل شيء: السيارة، السياحة، الرياضة الاحترافية، الموسيقا الترفيهية، وأخيراً الاختراع الأهم، التلفزيون. ويجب عليهم أن يتقبلوا ذلك بقناعة تامة. طغت الأفلام المعادية للشيوعية والسوفييت من حيث المضمون على غيرها وعرضت على شاشات السينما. وأصبحت صورة الرجل الأحمر الخائن والعنيف الذي يتصارع مع رجل المخابرات (السوبر مان والمنتصر دائماً) على المستوى العالمي(١).

بدأ في عام ١٩٥٣ عرض الأفلام على الشاشات العريضة وإنتاج ما يسمى بأفلام «بلوك باسترز» عالية التكلفة عن الكتاب المقدس وعن التاريخ، (على سبيل المثال «بن غور»، «سامسون ودليلا»، سقوط الإمبراطورية الرومانية»). واحتلت الأفلام الغربية الشاشات والتي تصور الغرب الأقصى الزائف لهوليوود، المسرحيات الغنائية التي تروِّج للكسب المادي والترفيه. وكانت

---

(١)*Schain R. E.* Hollywood's Cold War.—Journal of Popular Film. 1974. N4 vol. 3.

صناعة الأغاني المزخرفة متفشية (أغاني الحب ذات الألحان السهلة الحفظ). وصدرت الكتب بملايين النسخ ل غ. فوك الرومانسي العسكري، الذي يمتدح السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

فقدت الثقافة الجماهيرية إلى حد كبير من جاذبيتها في أعين الأمريكيين منذ منتصف الخمسينيات وخلال الستينيات ومع تزايد الحركة الديمقراطية استحوذت على طراز وأشكال فنية في الثقافة المضادة في محاولة للتأقلم مع الوضع الجديد. وحولت الثقافة الجماهيرية وبشكل مقصود وإلى جانب الجدية وغير الجدية والانتقادية والترفيهية المجابهة مع المؤسسة إلى تسلية ومهزلة. وقد رعى قطاع رجال الأعمال تطور ما بعد الحداثة والثقافة المضادة وفتح أبواب المتحف للحرف المبتذلة التي لا قيمة لها. وشاركت صناديق تنمية فورد وروكفلر في إنشاء استوديوهات معاداة الموسيقا وإقامة استعراضات الروك في أجواء الجنون الجماعي ونظموا دعاية صاخبة لنجوم الروك المخدر.

تزايدت المشاعر المحافظة في الصفوف العليا من السلطة وبين سكان المدن واشتد الضغط النفسي على المجموعات المتطرفة اليسارية وعلى الليبيراليين على السواء بحلول الستينيات –السبعينيات. واتخذت الدوائر الحاكمة في هذا المجال تدابير حيوية لتعقيد العلاقات الروحية ضمن البيئة العاملة وفئة المثقفين الديمقراطيين. ودعمت الثقافة الجماهيرية هذا الأسلوب. ففي عام ١٩٧٠ عرض على الشاشة فيلم «جو» ل ج. أويدلسون (١٩٣٧). بطل الفيلم العامل جو الذي كان يشتم ويلعن الليبيراليين والهيبيين والسود والملحدين وكل من يقف إلى جانب توسع البرامج الاجتماعية. وفي الفصل الثاني من الفيلم يقوم جو بدور وكيل إعلانات «ممثل الطبقة المتوسطة» ويطلق الهيبيون النار عيه انتقاما للشباب. وفتح بذلك فيلم جو الطريق أمام عدد من الأفلام في السبعينيات –

بداية الثمانينيات التي قام فيها رجل عادي مسالم بمهمة فرض النظام منفذاً دور منقذ المجتمع من المتمردين ومثيري الشغب والمشكلات.

أصبحت الثقافة الجماهيرية تعمل على خط مصالحة جيل الشباب مع جيل الآباء. وشكل نجاح فيلم ميلودراما المبتذل «قصة حب» في عام ١٩٧٠ ل أ. هيلار (١٩٢٣) تعبيراً واقعياً عن هذا الاتجاه. وأنتج فيلم «العودة» نوعاً من العاطفة القسرية، إذ حاولوا من خلاله إعادة الأمريكيين إلى المثل القديمة (مثال، فيلم «الصخرة - ١٩٧٦ –ل أويلدسون»، «كرامر ضد كرامر» –١٩٧٩ –ر. بنتون وغيرها). وعرض في الثمانينيات على شاشات السينما البطل الأمريكي التقليدي المغامر ذو الأداء الجيد والناجح دائماً. ويبرزون السوبر مان الأمريكي في جميع مناحي الثقافة الجماهيرية.

أغرقت الثقافة الجماهيرية السوق بسيل من الكتب والأفلام حول الساحرات ومصاصي الدماء وصور عن العالم الآخر وعن الناس (بما في ذلك الأطفال) والقوى التي تمتلكها الأرواح الشريرة (الشياطين) كاشفة بذلك التأثير المتزايد للتصوف في شكله البدائي. وعرضت على السينما كتهديد للأرض الأفلام الخيالية كالنمل العملاق والبق والقرون الخضراء، أسماك القرش آكلي لحوم البشر.. إلخ.... أنتجت هوليوود من جديد فيلم غينغ - كونغ.الذي ظهر لأول مرة في عام ١٩٣٤ – الفيلم عن الغوريلا الضخمة التي زرعت الدمار والخراب. وظهر مطربون أعلنوا عن رغبتهم في إدخال المستمع إلى غرفة الرعب وإحداث «عرض –روك مرعب» (على سبيل المثال إليس كوبر).

اتجهت الثقافة الجماهيرية إلى الموضوعات السياسية. وسعت إلى إيقاظ وتأكيد الثقة في أن المجتمع الأمريكي خال من العيوب الجسيمة وقادر على تخطي أية صعوبات مهما كانت كبيرة.

كان للثقافة الجماهيرية موقفها البارز ألا وهو نظرتها إلى الحرب العدوانية على فيتنام. مضى وقت طويل قرابة عقد من الزمان لم تتجرأ الثقافة الجماهيرية من التأثير على هذه المؤامرة بعد فشل الفيلم السوفييتي ل ج. أوين (١٩٠٧ – ١٩٧٩) والقبعات الخضر (١٩٧٨). وقطع الإنتاج السينمائي منذ نهاية السبعينات شوطاً كبيراً على الشاشة والذي يحفز الروح العسكرية والمهمة الحضارية للجيش الأمريكي. ومن هذه الأفلام «رجال من السرية الثالثة» (١٩٧٨) ل س. فيوري (١٩٣٣). وبالتالي فإنه ليس مصادفة ظهور الإنتاج مع تطور البرامج العسكرية الجديدة وحملات استئصال متلازمة فيتنام. وتزايد بقوة عدد منتجات الثقافة الجماهيرية التي تؤجج العداء تجاه دول الاشتراكية لدى المجتمع الأمريكي وكذلك الخوف من «أسطورة الخطر السوفييتي».

كان للثقافة الجماهيرية موقفا رائعا تجاه الحركة الزنجية. وظهر الأبطال الزنوج ذوي الوجوه المتجهمة الرافضون لأفكار الانسجام العنصري بحلول نهاية الستينيات في أفلام هوليوود والتلفزيون (إضافة لشاشات المجموعات الثمانية المستقلة). غير أن الثقافة الجماهيرية تعطي نكهة خاصة لهؤلاء الأبطال. فقد تم تصويرهم وهم يمارسون مختلف أشكال القسوة والسادية، وعلى سبيل المثال، فيلم م. بيبلس (١٩٣٢) «الأغنية الرائعة لسويت بيك المجيد» في عام ١٩٧١. وعرض على الشاشات السود الناجحين في الحياة العملية، أصحاب السيارات الفارهة والقصور وكذلك السيدات المخمليات. وبهذا الشكل فقد تكررت معادلة الجنس والعنف والبطل الخارق والنجاح «بالحالة السوداء». وخوّفوا الأبيض الأمريكي بهيئة الأسود المحارب وأغروا الأسود بالمكاسب المادية وأصبح الأسود بذلك حارساً للنظام. وظهر الأبطال الخارقون من السود وكذلك المحققون والجواسيس (على سبيل المثال، أفلام الشريف ١٩٧١)، الذبابة الخارقة).

كان من أهم أهداف الثقافة الجماهيرية في الولايات المتحدة وبملء منتجها بالعنف والنيل من كرامة الإنسان – تربية الناس لتقبل انعدام الإنسانية وكأنها حالة طبيعية. وأصبحت الصناعة الخلاعية والإباحية في السينما الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قطاعاً تجارياً هاماً. فالعنف والجنس يساعدان على التحكم بمشاعر رواد الثقافة الجماهيرية، هادفين بذلك إلى إضعاف وتدمير طموحهم في التعمق في رؤية العالم الخارجي، وفي تأزيم المشاكل الاجتماعية ويوضح هذا كله توفر اتجاهات الهبوط في الثقافة البرجوازية، والمرض الروحي المزمن في المجتمع ويكمن خطر الثقافة الجماهيرية الأمريكية في جوهرها وكذلك في ظهور السعي لدى الدوائر الحاكمة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين لمنحه درجة عالية. فالاستخدام الواسع للوسائط التكنولوجية مارس تأثيرا مضادا على التقاليد الديمقراطية وعلى الطموحات في تحقيق مستويات جمالية عالية. والثقافة الجماهيرية خطيرة أيضا في أن قطاع رأس المال هو الذي يشرف ويمول توسعها في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى مؤسسات الدعاية والإعلام في حكومة الولايات المتحدة. كذلك فإن هذا التوسع لا مثيل له بين البلدان الصناعية الرأسمالية المتطورة من حيث أبعاده. هذا وتسمي الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية السياسة في مجال الاتصالات الجماهيرية بالبعد الرابع للعلاقات الدولية، والثقافة الجماهيرية ضمن نطاق هذا البعد فتستخدم كسلاح إعلامي ضارب[1].

---

(١) يوجد في الأدب العلمي السوفييتي عدد من الأعمال الهامة المكرسة لتحليل ونقد الأدب الجماهيري في الولايات المتحدة. أنظر، على سبيل المثال، كارتسيفا ي: الأسس الإيديولوجية والجمالية في الأدب الجماهيري البرجوازي. موسكو ١٩٧٦ أنايتاسييف ن. كيف تصبح معبوداً: «الأدب الأمريكي الرفيع» - الأدب الأجنبي، ١٩٨٢، رقم ٩: كاراغانوف أ. الفن السينمائي في صراع الأفكار. موسكو، ١٩٨٢، كوكاركين أ. الأدب الجماهيري البرجوازي. نظريات وأفكار وأصناف نماذج، تكنولوجيا والعمل. موسكو، ١٩٨٥.

الفصل الخامس عشر

الروابط الاجتماعية والثقافية والعلمية

١ - العلاقات السوفييتية - الأمريكية العامة:

أجرى معهد غالوب في آب ١٩٤٥ استطلاعاً دورياً حول رأى الأمريكيين بالاتحاد السوفييتي السؤال المطروح هو: هل يمكن الثقة بروسيا والتعاون معها في فترة ما بعد الحرب ؟ ٥٤% أجاب بنعم و ٣٠% بلا و ١٦% بلا رأي محدد حول هذا السؤال، علماً أن ٧١ % من مجموع المثقفين أجابوا بنعم[١]. وهذا بديهي: ففي سنوات الحرب العالمية الثانية والصراع المشترك ضد ألمانيا الفاشية الهتلرية التي أسهم الاتحاد السوفييتي في دحرها تزايد نمو التعاطف تجاه الاتحاد السوفييتي في الولايات المتحدة وأصبح ظاهرة عامة منتشرة[٢]. وسعى صناع سياسة «الحرب الباردة» من خلال تأجيج أسطورة التهديد السوفييتي وتشويه النظام الاجتماعي والحكومي للاتحاد السوفييتي إلى إطلاق العنان للجنون العسكري بهدف تقويض هذه المشاعر، إلا أن أنصار النهج المتشدد تجاه الاتحاد السوفييتي في الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الذين شنوا حملة هيستيرية ضد السوفييت لم يستطيعوا تحقيق النجاح الكامل. وبقيت تقاليد التعاون العسكري والسعي إلى التفاهم المتبادل قائمة.

سار المجتمع التقدمي في طليعة أولئك الذين دافعوا عن استمرار سياسة التعاون مع الاتحاد السوفييتي، بشخص جمعيات الصداقة الأمريكية مع الاتحاد

(١) The Gallup Poll. Public Opinion. N. Y., 1978, vol. 1 (1935—1948), p. 523—524.

(٢) *Byrnes J.* Speaking Frankly. N. Y., 1947, p. 71.

السوفييتي والتي شارك في أنشطتها القوى اليسارية والشيوعيون: «المجلس القومي للصداقة الأمريكية السوفييتية» في نيويورك، «مجلس تشيكاغو للصداقة الأمريكية السوفييتية»، «المعهد الأمريكي في سان فرانسيسكو»، «المعهد الروسي الأمريكي في لوس أنجلوس». وإدراكاً منه لخطورة تشويه سمعة الاتحاد السوفييتي من بعض الدوائر والهادفة إلى تقويض العلاقة مع الاتحاد السوفييتي، فإن المجلس قبل التحدي وطرح بالمقابل برنامجاً لتوسيع أنشطته التي يمكن تسميتها «بعملية الصداقة». يستمد هذا البرنامج قوته من قناعته بأن الصداقة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تشكل حجر الزاوية في المحافظة على السلام[1].

وعلى الرغم من الحفاظ على الأرضية لمواصلة سياسة تعزيز الاتصالات العامة، بين البلدين في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب فقد ظل الكثير من الأمريكيين مؤيدين وداعمين لتطوير وتحسين العلاقات الأمريكية السوفييتية، واصطدم المجلس الوطني للصداقة الأمريكية - السوفييتية، المعهد الأمريكي الروسي، في نيويورك، وغيرها من منظمات المجتمع الديمقراطي التقدمي مع العقبات والصعوبات الكبيرة التي وضعها أعداء التعاون مع الاتحاد السوفييتي. ففي آب ١٩٤٥ بدأت صحافة هارت الهجوم على «المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية» و«المعهد الأمريكي الروسي» في نيويورك وغيرها من التنظيمات الاجتماعية التقدمية متهمة إياها بأنها منظمات «الجبهة الشيوعية»

---

(١) Soviet Russia Today, 1946, Aug., p. 11. تم تشكيل المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتة في عام ١٩٤٣، مجلس شيكاغو في نفس ذلك العام، المعهد الأمريكي الروسي في سان فرانسيسكو في عام ١٩٣٣، المعهد الأمريكي الروسي في لوس أنجلوس ١٩٤٦، وسمي فيما بعد بجمعية العلاقات الثقافية الأمريكية - السوفيتية.

وبالتالي فإنها تشكل خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة. وسرعان ما أصدر وزير العدل ت. كلارك تعليمات لإدراج المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية[1] وغيرها من المنظمات الاجتماعية التقدمية الداعية إلى المحافظة على التعاون الأمريكي –السوفييتي في لائحة المنظمات التخريبية مع كافة العواقب المترتبة على ذلك[2].

في هذه الظروف ناضل ممثلو المجتمع التقدمي الشجعان والصامدون في الولايات المتحدة ورئيس المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفيتية هوارد ميليش، المدير التنفيذي ريتشارد مورفورد، رئيس المعهد الأمريكي الروسي في سان فرانسيسكو العالم البيولوجي هولاند روبيرت، الشخصية الصحفية الاجتماعية كورليس لا مونت، رئيس رابطة العلماء الأمريكيين العالم البيولوجي هاري غروند سيت، الصحفية جيسيكا سميت، الكاتب البيرت كان، الفنان أنطون ريفيرجيه وكثيرون غيرهم دون خوف من الاضطهاد والتشهير ضد تفشي معاداة السوفييت.

تقدم ما يزيد على ٣٠٠ ألف أمريكي تقريباً في ربيع ١٩٤٨ برسائل احتجاج ضد فيلم «الستارة الحديدية»، الذي صوروا فيه على أن الشعب السوفييتي عدوٌّ

---

(١) أنظر: The Gallup Poll Public Opinion(1935—1948). N. Y, 1978, vol. 1, p. 649.
بحسب معطيات استطلاعات الرأي العام، عبر ٧٤% منهم عن تأييدهم لاستمرار التعاون وأكدوا أهمية استمرار علاقات الصداقة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية *Parks J. D.* Culture, Conflict and Coexistence. Jefferson (N. C), 1983, p. 131.

(٢) تأسس المعهد الأمريكي الروسي في نيويورك في ١٩٢٥ - ١٩٢٦ بمبادرة المجتمع التقدمي الديمقراطي. وبوجود مكتبة فريدة من نوعها من حيث حجمها والمطبوعات الدورية، قام المعهد بعملٍ كبيرٍ في نشر المعلومات الحقيقية عن الحياة في الاتحاد السوفييتي. أغلق المعهد في عام ١٩٥١ بضغطٍ من قبل الماكارثيين.

الشعب الأمريكي[١]. واعتماداً على إظهار حسن النوايا للأمريكيين العاديين، فإن القوى التقدمية استمرت بنشاطها النبيل. وتم رسم الخط الرئيس للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي في إعلان المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية الذي صدر في عام ١٩٤٨: إننا نثق في أن هذا الطريق يلبي المصالح الوطنية لبلدينا. ورفض المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية مقولة أن الحرب واقعة لا محالة وأنه يكرس نفسه لتوحيد جهود مجتمع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من أجل عالم بلا حروب[٢].

بقيت الأرضية الموضوعية لتحقيق التفاهم المتبادل الأفضل بين شعبي الدولتين قائمة. ودلت نتائج استطلاعات الرأي أنه بغض النظر عن المعلومات الخاطئة والبلطجة فإن غالبية الأمريكيين استمروا بثقتهم في تحقيق علاقات حسن الجوار مع الاتحاد السوفييتي. وجواباً على سؤال طرح في عام ١٩٤٨: هل يجب على الرئيس ترومان عقد مؤتمر دولي بمشاركة الاتحاد السوفييتي لصياغة التدابير الأكثر فعالية للحفاظ على السلام؟ كان الجواب إيجابياً بنسبة ٦٣ % من مجموع الذين جرت مقابلتهم[٣].

يجب التذكير أنه حتى في أقسى سنوات «الحرب الباردة» فإن العلاقات الاجتماعية والثقافية بين الدولتين لم تجمّد بالكامل. فقد وصل في ٤ حزيران ١٩٥٠ إلى موسكو الشخصية الاجتماعية الأمريكية البارزة الفنان بول روبسون – للاحتفال بالذكرى ١٥٠ لميلاد بوشكين. وتركت الأيام العشرة التي أمضاها في الاتحاد السوفييتي المليئة بالاستقبال الحار من قبل المواطنين

(١) *Parks J. D.* Culture, Conflict and Coexistence. Jefferson (N. C), 1983, p. 131
(٢) Ibid., p. 129.
(٣) The Gallup Poll. Public Opinion, vol. 1, p. 730.

السوفييت انطباعاً راسخاً. وأعلن: «أغادر الاتحاد السوفييتي بحماس عارم، وأصبح لدي أجنحة تحملني للكفاح من أجل السلام. أحمل معي من موسكو أفكاراً جديدة ومشاعر جديدة، وأريد أن أقول: كنت وما زلت وسأبقى صديقاً حقيقياً مخلصاً للاتحاد السوفييتي»(١).

قام الفنان الأمريكي «روكويل كنت» في نفس ذلك العام (١٩٥٠) بزيارة للاتحاد السوفييتي، الذي سبق أن شارك في مؤتمر أنصار السلام في باريس ١. وينبغي الإشارة إلى أن زيارات الأمريكيين إلى الاتحاد السوفييتي – المشاركين في مؤتمر السلام العالمي ١ مثلها مثل حقيقة مشاركة العديد من الأمريكيين في مؤتمر السلام، وأنها تدل على أن جهود القوى اليمينية في دعم سياسة «الحرب الباردة» لن يكون لها ذلك الأثر الذي خططوا له. وفي العام ذاته وقّع مليون أمريكي على دعوة المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية إلى الرئيس ترومان للحفاظ على السلام، وبمبادرة من المعهد الأمريكي الروسي في سان فرانسيسكو جرى بنجاح مهرجان السلام تحت شعار «شعبان إثنان وصداقة واحدة»، مبيناً بذلك شعبية الحفاظ على السلام وانتشار التعاون الثقافي بين الشعبين(٢).

تعامل المعهد الأمريكي الروسي في سان فرانسيسكو عن قرب مع المعهد الأمريكي الروسي في لوس أنجلوس. فقد تمكن من ترتيب إصدار النشرة الدورية الشهرية التي تنبئ الأمريكيين عن الأخبار والأحداث الجارية في الاتحاد السوفييتي. ففي ظروف الغياب الكامل للمعلومات عن الحياة العامة في الاتحاد السوفييتي أدت النشرة الدورية الشهرية الصادرة عن المعهد

---

(١) مرجع سابق حسب زيميانين ف. بول روبسون. موسكو، ١٩٨٥، ص ١٩١.

(٢) Two Peoples — One Friendship, San Francisco, 1951, p. 4—5.

الأمريكي الروسي في لوس أنجلوس ودور الطباعة التابعة لجمعيات الصداقة مع الاتحاد السوفييتي مهمة نبيلة لرجال الدعاية عن إنجازات الاقتصاد السوفييتي والعلوم والثقافة ومدى أهميتها لتقدم البشرية.

جرى منذ بداية عام ١٩٥٣ الإحياء التدريجي للعلاقات الاجتماعية والثقافية السوفييتية الأمريكية. وكان الاتحاد السوفييتي كالعادة صاحب المبادرة في بعث وتجديد العلاقات. فقد زارت مجموعة من الصحفيين الأمريكيين الاتحاد السوفييتي في نيسان ١٩٥٣. واعترف الكثير منهم بأن تصوراتهم وأفكارهم عن الحياة في الاتحاد السوفييتي لم تتطابق مع الواقع. وفي أيلول من ذلك العام قام عدد من محرري الصحف الجامعية بجولة سياحية في الاتحاد السوفييتي وفي نهاية العام قامت مجموعة من طلاب الجامعات الأمريكية بزيارة الاتحاد السوفييتي[١]. غير أن الأمر الأصعب هو سفر المواطنين السوفييت إلى الولايات المتحدة. فقد أعلنت واشنطن الرسمية أن مبادرة الاتحاد السوفييتي الهادفة لاستئناف العلاقات السوفييتية الأمريكية ليست إلا شكلاً رقيقاً للتغلغل الشيوعي، وعارضت مثل هذه الزيارات، وتوجهت مجموعة من لاعبي الشطرنج السوفييت في أيار ١٩٥٣ للحصول على تأشيرات الزيارة بعد تلقي الدعوة للمشاركة في مباريات الشطرنج في نيويورك. إلا أن الجانب الأمريكي طرح شروطاً تعجيزية لسفرهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي لم تتحقق هذه الزيارة[٢]. وفي عام ١٩٥٤ زار الاتحاد السوفييتي كل من الصحفي المشهور إ. هيوز والكاتب ك. دانييل[٣]. وقام ممثلو منظمات السلام الأمريكية في

---

(١) *Parks J. D.* Op. cit, p. 136.

(٢) Ibid., p. 134, 138.

(٣) Ibid., p. 137.

لجنة الأصدقاء الأمريكيين بجولة على الاتحاد السوفييتي خدمة لمجتمع الكويكرز، الذين أكدوا على ضرورة الحوار بين الدولتين على جميع المستويات باسم المحافظة على السلام.

أثار موقف واشنطن الرسمي الاستياء في أوساط المجتمع الواسعة. ومن أجل مقاربة بناءة نشطت المجلة الاجتماعية –السياسية الليبيرالية المؤثرة «ناشين» ومجلة وول ستريت «أمريكا التجارية» وصحيفة «نيويورك تايم» وغيرها من دور الصحافة(١).

افتتح في واشنطن في ٢٣ نيسان ١٩٥٥ مؤتمر منظمة المحاربين القدماء الأمريكيين «لقاء في الألب» الذي كان مكرساً للِّقاء العاشر للعسكريين الأمريكيين والسوفييت عشية انتهاء الحرب في أوروبا. وبالإشارة إلى الطابع التاريخي للقاء عسكريي الجيوش المتحالفة التي حاربت معا ضد الفاشية في سنوات الحرب العالمية الثانية، فإن مشاركي المؤتمر في واشنطن عبروا عن رأيهم في تصحيح العلاقات الأمريكية –السوفييتية. قيّم الخطباء في المؤتمر عالياً مبادرة رئيس منظمة المحاربين القدماء الأمريكيين ج. بولوفسكي وأشاروا إلى أهمية التعاون الأمريكي – السوفييتي في مسألة حل الكثير من المشكلات العالمية الحيوية. وتلقى المؤتمر رسائل وبرقيات ترحيب من الكثير من الأمريكيين(٢).

تجدر الإشارة إلى أن منظمي المؤتمر في واشنطن خططوا لإجراء المؤتمر بالاشتراك مع المحاربين السوفييت – المشاركين في اللقاء التاريخي في الألب، وأرسلوا إلى الاتحاد السوفييتي الدعوات المطلوبة التي تقبلوها بكثير من

---

(١) Ibid., p. 143.

(٢) البرافدا، ١٩٥٥، ١٢ أيار.

الامتنان. غير أن وزارة الخارجية الأمريكية رفضت منح تأشيرات الزيارة لمجموعة المحاربين القدماء السوفييت. قبل المحاربون الأمريكيون الدعوة من الاتحاد السوفييتي رداً على ذلك وقدموا إلى الاتحاد السوفييتي في ٨ أيار ١٩٥٥ للمشاركة في الاحتفال بالذكرى العاشرة للانتصار على ألمانيا الفاشية. وأشاروا في البيان المشترك الذي صدر أثناء الاجتماع الاحتفالي للمحاربين القدماء في ١١ أيار: «نحن المحاربون السوفييت والأمريكيون الذين شاركوا في اللقاء التاريخي للجيشين الحليفين على نهر الألب في عام ١٩٤٥ والمجتمعون في موسكو بمناسبة الذكرى العاشرة لهذا الحدث الهام نعلن أننا لن ننسى التحالف الودّي في فترة سنوات الحرب. ويبقى لقاء قواتنا على نهر الألب رمزاً للصداقة وللإرادة الطيبة والاحترام المتبادل بين شعوبنا في تاريخ البشرية. نعلن اليوم - كما أعلنا منذ عشر سنوات - عن إصرارنا للعمل من أجل قضية الصداقة بين الشعبين الأمريكي والسوفييتي ومن أجل إقامة السلام في العالم كله»[1].

تقدم الصناعي الأمريكي الكبير سايروس إيتون في عام ١٩٥٧ باقتراح لإجراء اللقاء بين العلماء الأمريكيين والسوفييت ودول العالم الأخرى للبحث عن طرق تخفيف التوتر الدولي ومنع حدوث حرب نووية. جرى اللقاء في بوجواش (كندا) في تموز ١٩٥٧ ووضعت بداية للاتصالات الدورية بين العلماء الأمريكيين والسوفييت. وأشار البيان الختامي للِّقاء إلى أن المشاركين حققوا درجة عالية من الإجماع أنه يجب على البشرية القضاء على التهديد الوشيك للحرب النووية[2].

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) هذا العالم. موسكو، ١٩٦٠، ص ٥٦. بوزويف ف، بافليتشينكو ف، باغووش.

نظرت أمريكا التقدمية إلى أنباء الإنجازات البارزة للعلوم والتكنولوجيا السوفييتية –إطلاق الأقمار الصناعية الأولى «زيمليا» على أنها دليل آخر على المستوى العالي من التطور الذي حققته الدولة السوفييتية، ودليل على موهبة وحب الشعب السوفييتي للعمل، وعلى إمكانات الاشتراكية التي لا تنضب، وأن سياسة «الحرب الباردة» لا تلبي المصالح الحقيقية للشعب الأمريكي وقضية السلام على الأرض.

صدم الأمريكيون، بكل ما في الكلمة من معنى، بسبب الإنجازات العلمية –التكنولوجية الرائعة للاتحاد السوفييتي. ودخلت كلمة القمر الصناعي في قاموس الأمريكيين. وازداد الاهتمام بحدة بالاتحاد السوفييتي. فقد عبّر ٦٠% من الأمريكيين في تشرين الثاني ١٩٥٧ عن رغبتهم في عقد لقاء يضم القادة الأمريكيين والسوفييت وتبادل الطلاب، ٤٧% من أجل تطوير التبادل السياحي و٦٤% لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين[١]. وحصلت هذه المواقف على أكبر دعم من المثقفين من ٥١ – ٨٣%. وأصبح اختراق الاتحاد السوفييتي للفضاء حافزاً للحوارات في المجتمع الأمريكي حول الطرق اللاحقة في السياسة الأمريكية، ومن بينها الأسئلة حول التغير في التوازن العسكري للقوى بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة[٢]. وبعد استخلاص استنتاجات بعيدة المدى من تحليل الحالة الناشئة، توصل الكثيرون من العلماء والمفكرين والشخصيات الاجتماعية – السياسية في الولايات المتحدة بنهاية الخمسينيات إلى أنه على الولايات المتحدة التخلي عن السياسة التي رفضتها الحياة والتي تستند إلى استراتيجية «من موقع القوة».

---

(١) The Gallup Poll. Public Opinion. N. Y., 1978, vol. 2 (1949—1958), p. 1527—1528.

(٢) نجاحات الاشتراكية وتأثيرها على الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧١، ص ٦٠ ويلموف ن.

جرى في كانون الأول ١٩٥٨ توقيع أول اتفاقية مدتها سنتان بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول التبادل في مجال العلم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة[١]. وتميز دخول الاتفاقية الجديدة حيز التنفيذ بأحداث مهمة في الحياة الثقافية لكلتا الدولتين. فقد تم افتتاح معرض أعمال ر. كينت في كل من موسكو ولينينغراد والمدن السوفييتية الأخرى وحقق نجاحا كبيراً. علماً أن الفنان نفسه المحروم من الحصول على جواز سفر خارجي من قبل الحكومة الأمريكية، لم يستطع حضور هذا المعرض للقاء المواطنين السوفييت مع فنه. واعترفت المحكمة الأمريكية العليا في السنوات اللاحقة في ٢٦ حزيران ١٩٥٨ أن وزارة الخارجية الأمريكية لا تملك الحق في حرمان المواطنين الأمريكيين من جوازات السفر الخارجية لدوافع سياسية، وحصل ر. كينت، ب. روبسون، المدير التنفيذي للمجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية ريتشارد مور فورد وكثيرون من ممثلي المجتمع التقدمي في الولايات المتحدة على فرصة زيارة الاتحاد السوفييتي.

صرّح ب. روبسون لمراسل وكالة تاس السوفييتية في حزيران ١٩٥٨ عشية سفره إلى الاتحاد السوفييتي بقوله: الآن عندما توفرت لدي هذه الفرصة، سأكون سعيداً بالمشاركة بالتبادل الثقافي بين شعوبنا[٢].

خلق إحياء العلاقات السوفييتية الأمريكية على الخط الحكومي في النصف الثاني من الخمسينيات ظروفاً ملائمة لتطوير العلاقات على الاتجاه الاجتماعي. واستمرت الاتصالات في ١٩٥٨ – ١٩٥٩ بالتطور بين العلماء السوفييت والأمريكيين في نطاق مؤتمرات بوجواش، وعقدت أربعة مؤتمرات بمعدّل مؤتمرين

---

(١) السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة: في جزءين. موسكو، ١٩٨٤، الجزء ٢، ص ١٥٨.

(٢) مرجع سابق: حسب زيميانين ف.ص ٢١١.

في السنة. شارك فيها علماء سوفييت وأمريكان بارزون أ. ف. توبتشييف، ن. ن. بوغولوبوف، أ. ب. فينوغرادوف، ي. أ. كورفين، ي. ك. فيودوروف، س. ي. فافيلوف، ل. ستيسيلارد، ج. فينزير، ل. بولينغ، وغيرهم. وأجمع المشاركون في الحوار على ضرورة وقف سباق التسلح وعدم السماح بحدوث حرب جديدة. ودعوا إلى التخلي عن سياسة «الحرب الباردة»، تخفيف التوتر في العلاقات الدولية وتوسيع التعاون باطّراد وتعزيز الثقة المتبادلة.

أظهرت لقاءات المشاركين في حركة بوجواش النهج المسؤول ورغبة العلماء في مراعاة تنسيق الجهود في قضية استخدام الاكتشافات العلمية والتقنية في الأغراض السلمية فقط. والدليل على ذلك خطابات العلماء السوفييت والأمريكيين حول ضرورة الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية. أيد المجتمع العلمي فكرة هذه الاتفاقية في موسكو ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨. وتبع ذلك في تشرين الثاني ١٩٥٩ أن توجه اتحاد العلماء الأمريكيين إلى الحكومة الأمريكية يدعوها إلى إنجاز هكذا اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي، «قبل أن يفت الأوان»[١].

تغير الجو الاجتماعي العام في الولايات المتحدة حول تجديد الحوار الأمريكي السوفييتي تدريجياً باتجاه الأفضل. وحول الخوف من الوقوع في قوائم «غير المرغوب فيهم» كانوا يتحدثون سابقاً عن ذلك فيما بينهم فقط وجها لوجه، وأصبحوا الآن يطرحونه للمناقشة الواسعة في قاعات محاضرات الجامعات والأندية والمجتمعات الكنسية. وشارك في مناقشات مشكلات السلام والأمن الدولي غالبية الشرائح الواسعة من العلماء وشخصيات الثقافة ورجال الأعمال.

---

(١) فوزوييف ف. بافليتشينكو ف. سبق ذكره ص ٨٧ .

عقد الاجتماع الأول في خريف ١٩٦٠ في الولايات المتحدة في كلية دارتموت[١] في مدينة هانوفر (ولاية نيوهامبشير). وضم ممثلي المجتمع الأمريكي والسوفييتي والذي كرّس لمناقشة مسائل العلاقات الأمريكية السوفييتية. وضع اللقاء اللبنة الأولى في الحوار المهم[٢]. وأظهرت هذه اللقاءات أن التباينات في طرق حل المسائل التي تمت مناقشتها لا تعني فقدان المصلحة المتبادلة للخروج من مأزق «الحرب الباردة»، وفي تحسين العلاقات السوفييتية –الأمريكية وضمان الأمن والسلام. وأشارت صحيفة نيويورك تايم الأمريكية في تعليقها على نتائج اللقاء في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٠ في المقالة الافتتاحية «ظهر شعاع ضوء ضعيف يمكن أن يكون مهماً على الخلفية المظلمة للتوتر الدولي».

عقد لقاء دارتموت الثاني في الاتحاد السوفييتي في القرم في أيار ١٩٦١. وتمت دراسة دور مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في الحفاظ على السلام. وأعرب المشاركون في اللقاء عن رغبتهم في التوصل إلى اتفاق في المفاوضات حول وقف التجارب النووية التي جرت بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى منذ عام ١٩٥٨. شارك في الحوارات الكاتب المسرحي أ. ي. كورنيتشوك، الملحن الموسيقي ف.ي. مرادلي، الكاتب ب. ن. بولوفوي، المخرج السينمائي س. ي. يوتكيفيتش، س. أ. غيراسيموف، الأكاديميون ي. ي. أرتوبولوفسكي، ي. ك. فيودوروف،

---

(١) سميت اللقاءات فيما بعد بلقاءات دارتموت نسبة لقسم الكلية التي جرى فيها اللقاء الأول.

(٢) ولدت فكرة إجراء اللقاء في أثناء زيارة نورمان كازينس إلى الاتحاد السوفييتي، أحد رؤساء المنظمة الاجتماعية للجنة السياسة النووية العقلانية، المشكلة في عام ١٩٥٧ والتي عملت على تغيير سياسة الولايات المتحدة في ميدان الأسلحة النووية.

رئيس اتحاد جمعيات الصداقة السوفييتية والعلاقات الثقافية مع الدول الأجنبية ن. ف. بوبوفا، رئيس إدارة شركة النشر «موسوعة بريتانيك» و. بينتون، الكاتب س. تشيز، المؤرخ ج. ف. كينان، معاون مدير مركز دراسات القضايا الدولية في معهد ماساتشوسيتس التكنولوجي و. روستوي وغيرهم الكثير.



بول روبسون في موسكو عام ١٩٥٨

عقد في ٢٥ نيسان ١٩٦١ في تورغاي (ألمانيا الديمقراطية) اجتماع المحاربين القدماء الأمريكيين والسوفييت في الحرب العالمية الثانية – المشاركين في لقاء القوات السوفييتية الأمريكية في الألب. وتم تنظيم الاجتماع في تورغاي بالقرب من النصب التذكاري للذين سقطوا في النضال ضد الفاشية من اللجنة السوفييتية للمحاربين القدماء والمنظمة الأمريكية للمحاربين القدماء «أيادي الصداقة» التي تشكلت في عام ١٩٦٠ بهدف تطوير وتعزيز علاقات الصداقة بين محاربي الدولتين.

لعبت ناشطات الحركة الديمقراطية النسائية في الولايات المتحدة دوراً ملحوظا في تطوير العلاقات بين المجتمع السوفييتي والأمريكي. ولأول مرة بعد فترة انقطاع طويلة بسبب «الحرب الباردة» جرت اتصالات المجتمع النسائي في الدولتين في أثناء اجتماع دارتموت الثاني. وعندها تم الاتفاق على عقد لقاء نساء من الدولتين في الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٦١. مثّل الجانب الأمريكي القسم الأمريكي في رابطة النساء الدولية للسلام والحرية – منظمة السلام النسائية المشكلة في عام ١٩١٦ ومن الجانب السوفييتي – اتحاد جمعيات الصداقة السوفييتية. عقد اللقاء في برين مور (ولاية بنسلفانيا) في تشرين الثاني ١٩٦١. وعبر المشاركون بالإجماع عن رغبتهم في تطوير وتوسيع الاتصال بين مجتمعي الدولتين[1]. وجرت لقاءات المجتمع النسائي في الدولتين على أسس نظامية ودورية باستثناء الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٩ أي سنوات العدوان الأمريكي على فيتنام.

كان لإنشاء المنظمة الاجتماعية الجديدة – معهد العلاقات السوفييتية الأمريكية في آب ١٩٦١ أهمية كبيرة في تطوير العلاقات الاجتماعية والثقافية بين الدولتين. وتم انتخاب العالم الأكاديمي السوفييتي ن. ن. بلوخين مديراً للمعهد والذي ترأس جمعية «الاتحاد السوفييتي – الولايات المتحدة» وحتى هذا اليوم[2].

شكلت مبادرة المجتمع السوفييتي أهمية كبيرة أيضاً لأولئك الأمريكيين الذين دافعوا عن فكرة التعايش السلمي مع الاتحاد السوفييتي في الظروف الصعبة من فترة «الحرب الباردة». فقد كتب نشطاء من سان فرانسيسكو - يؤكد

---

(١) Saturday Review, 1962, Mar. 24, p. 220.

(٢) تم في عام ١٩٧٦ تبديل تسمية معهد العلاقات السوفييتية الأمريكية بمجتمع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية - الولايات المتحدة الأمريكية.

إنشاء معهد العلاقات السوفيتية الأمريكية في هذا الظرف الصعب والحرج مرة أخرى على السعي الجريء للاتحاد السوفييتي من أجل تخفيف حدة التوتر الدولية والذي يمد يد الصداقة والتعاون المتبادل إلى كافة الشعوب. ونعدّ أن هذه الخطوة ستساعد إلى حد كبير في إزالة الشكوك وعدم الفهم التي يثيرها باستمرار أنصار «الحرب الباردة» في المجتمع الأمريكي في فترة ما بعد الحرب[1]. وتلقى معهد العلاقات السوفييتية الأمريكية رسائل من بعض شخصيات المنظمات المختلفة تعبيراً عن التضامن مع أهداف المعهد والاهتمام في تطوير الحوار المبدئي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

أعلن «المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية»، «المعهد الأمريكي الروسي»، «مجلس تشيكاغو للصداقة الأمريكية الروسية»، «اتحاد العلماء الأمريكيين»، «اللجنة من أجل سياسة نووية ذكية»، «الأمريكيون من أجل العمل الديمقراطي»، «تحالف المسيحيين الشباب»، «القسم الأمريكي في رابطة النساء الدولية من أجل السلام والحرية»، «حركة حاربوا أيتها النساء من أجل السلام»، وغيرها من المنظمات الاجتماعية من أكثر الاتجاهات السياسية المختلفة في الولايات المتحدة عن رغبتها في التعاون مع معهد العلاقات الروسية الأمريكية في تطوير العلاقات الاجتماعية والثقافية الأمريكية السوفييتية. وعلى العموم فقد دعمت حوالي ٤٠ منظمة اجتماعية علمية شبابية دينية، نسائية وإبداعية في الولايات المتحدة تطوير الاتصالات والتعاون مع الجماهير السوفييتية.

تطور ونما بقوة الاتجاه الذي يعارض تطلعات قوى اليمين إلى الحفاظ على أجواء «الحرب الباردة» ومعاداة السوفييت في أوساط واسعة من الرأي العام

---

(١) أرشيف اتحاد جمعيات الصداقة السوفييتية، ١٩٦١، المرجع ١١ /٤.

الأمريكي. وحظيت المعارض السوفييتية بنجاح كبير لدى الأمريكيين وخاصة كتب الأطفال والرسوم التوضيحية في أيار ١٩٦٠ في نيويورك، دينيفر وكليفلاند، والرعاية الصحية والتجهيزات الطبية في أيلول– تشرين الثاني ١٩٦١ في تشيكاغو، مينيابوليس، الإبداع الفني والتكنولوجي للأطفال في كانون الثاني – نيسان ١٩٦٢ في نيويورك، مينيابوليس وواشنطن.

حاولت الرجعية الأمريكية استخدام الأزمة الكاريبية **(١٩٦٢)** لتأجيج مشاعر العداء ضد السوفييت. إلا أن الاجتماع الثالث لدارتموت الذي عقد ٢١ – ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٢ وعلى الرغم من بروز التباين في تقييم الأحداث الدولية فإن المشاركين عبَّروا عن رغبتهم في الاستمرار بالحوار لحل النزاع بالطرق السلمية(١). أثارت أحداث تشرين الأول قلق الأمريكيين إزاء تهديد الحرب النووية ودفعت الكثيرين منهم لاتخاذ إجراءاتٍ جديدةٍ دفاعاً عن السلام. «استيقظنا نحن كشعب ببطء من حالة لامبالاة «الأغنام» في السنوات الأخيرة – كتب الناشر الصحفي الأمريكي المشهور فريد كوك(٢). وفي استطلاعات الرأي في كانون الأول ١٩٦٠ حول الرد على سؤال: هل تثقون بإمكانية حل الخلافات بين روسيا والغرب بالطرق السلمية ؟ أجاب ٦٣% منهم بنعم(٣).

كان ينظر معظم الأمريكيين إلى توقيع المعاهدة في موسكو حول حظر التجارب النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت الماء في آب ١٩٦٣ بشكل عام بشعور من الرضا والقبول وتعزيز إيمانهم في أن التعاون

---

(١) Saturday Review. 1962, Nov. 10. p. 24.

(٢) *Cook* F. The Warfare State. N. Y., 1962, p. 355—356.

(٣) The Gallup Poll. Public Opinion. N. Y., 1978, vol. 3 (1959—1971), p. 1799.

الأمريكي السوفييتي ممكن وعبّر ٦٣% ممن سئلوا عن تأييدهم لتصديق مجلس الشيوخ على هذه الاتفاقية[١].

رحب الجمهور الأمريكي بتطور العلاقات الأمريكية – السوفييتية هذا. وصوّت المشاركون في لقاء دارتموت الرابع في تموز ١٩٦٤ في لينينغراد بالإجماع لصالح اتخاذ المزيد من التدابير في مجال الحد من سباق التسلح من أجل التسوية السلمية لجميع القضايا المثيرة للجدل والبحث عن طرق تحسين العلاقات الأمريكية –السوفييتية ومن أجل تطوير التعاون العلمي والثقافي والتجاري –الاقتصادي.

تزايد الاهتمام في الولايات المتحدة بمنجزات الثقافة السوفييتية. وجرت في عام ١٩٦٥ بنجاح كبير جولات مسرح موسكو للفنون الأكاديمية باسم أ.م. غوركي، فناني مسرح لينينغراد الأكاديمي للآوبرا والباليه باسم س. م. كيروف، مجموعة مسرح البولشوي الأكاديمي الحكومي، الأوركسترا السيمفونية لموسيقا موسكو تحت إشراف إ. سفيتلانوفا، طاقم الرقص الشعبي الأكاديمي الحكومي بقيادة ي. مويسييفا، معارض أعمال رسام الشعب المشهور ب. كورين، ألعاب الأطفال السوفييتية والإبداعي الطفولي في الاتحاد السوفييتي. حضر آلاف الأمريكيين عروض الفنانين السوفييت، وزاروا المعارض السوفييتية وشاهدوا عروض الرياضيين السوفييت والأمريكيين.

كتب مدير «المعهد الأمريكي الروسي» في سان فرانسيسكو هـ. روبيرت في كانون الثاني ١٩٦٦: إن نجاح هذه الإجراءات شكل دليلاً على نمو الفهم في أمريكا للحاجة إلى التبادل الثقافي والصداقة والسلام بين شعوبنا[٢].

---

(١) Ibid., p. 1837, 1849.

(٢) أرشيف اتحاد جمعيات الصداقة السوفييتية، ١٩٦٦، المرجع ٩.

نظمت في الوقت نفسه في الاتحاد السوفييتي معارض الفنانين (الرسامين الأمريكيين إ. باكارد، ب. رانديل، أ. ريفريجية، عروض فناني مسرح الباليه الأمريكي، العازفين المنفردين لمسرح نيويورك لأوبرا ميتروبوليتين ج. هاينس، ل. أومار، أوركيترا كليفلاند السيمفونية، وعازفي الكمان ج. فوكس، س. هارت، عازف البيانو الشهير فان كليبرن. وعرضت على الشاشات أعمال المخرجين الأمريكيين البارزين – إيلي كازان، ستانلي كريمير وغيرهم.

أعاق التوسع المطّرد للعدوان الأمريكي على فيتنام في النصف الثاني من الستينات تطور العلاقات الاجتماعية السوفييتية – الأمريكية والثقافية، وأدى إلى تعليقها. وبسبب موقف واشنطن الحاقد تم تعليق اجتماعات دارتموت، لقاءات نساء الدولتين، وتم تقليص حجم التبادلات الثقافية الأمريكية – السوفييتية إلى درجة كبيرة والتي شملتها الاتفاقية بين الدولتين. وبسبب القلق الحاد من تطور الأحداث كانت الأوساط الديمقراطية في الولايات المتحدة تبحث عن وسيلة لاستعادة واستمرار الحوار السوفييتي – الأمريكي. وأظهر الكويكيرز السلميون الأمريكيون في ذلك الوقت العصيب مبادرة مهمة ومفيدة وأدانوا محاولات واشنطن عرقلة الاتصالات بين البلدين[1]. جرى الاجتماع الأول في عام ١٩٦٦ في الاتحاد السوفييتي للمجتمع السوفييتي – الأمريكي الذي نظمه معهد العلاقات السوفييتية الأمريكية ومنظمة الكويكيرز السلمية – لجنة الأصدقاء الأمريكيين في خدمة المجتمع. فقد أعطى هذا الاجتماع زخماً قوياً لاستئناف الاتصالات الدورية المنتظمة بين جمهور البلدين بهدف مناقشة وبحث طرق تجاوز التدهور الخطير في العلاقات السوفييتية الأمريكية وتخفيف حدة التوتر الدولي.

---

(١) مشاكل التاريخ البريطاني. موسكو، ١٩٨٢، ص ١٤٢.

احتفلت أوساط الرأي العام التقدمي الأمريكي في خريف ١٩٦٧ بالذكرى الخمسين لتأسيس الدولة السوفييتية. والحدث المهم لبرنامج إجراءات الاحتفالات السنوية كان ندوة «الخمسين سنة الأولى» التي أقيمت بمبادرة «المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية» في أضخم المدن الأمريكية: نيويورك، تشيكاغو، سان فرانسيسكو لوس أنجلوس. وشارك العلماء البارزون والشخصيات الاجتماعية وممثلو المثقفين المبدعين في مناقشة موضوعات العلاقات السوفييتية – الأمريكية، نظام التعليم في عهد الاشتراكية، العلوم السوفييتية المتطورة والثقافة والتكنولوجيا. وتم التركيز على مشكلات التعاون الاقتصادي التجاري الأمريكي –السوفييتي[1].

شكل انضمام ممثلي دوائر رجال الأعمال إلى حركة الجمهور من أجل السلام وتطور التعاون الأمريكي السوفييتي دليلاً على المشاعر المتغيرة في البلاد. فقد كان رجال الأعمال غير المرتبطين بإنتاج الأسلحة قلقين من التأثير السلبي للسياسة العسكرية للحكومة على اقتصاد البلاد وموقف الولايات المتحدة في الأسواق العالمية. ويعود الدور المهم ل س. إيتون وأ. هامر لصالح تطوير علاقات حسن الجوار، إذ لعبوا دوراً مهماً في زيادة عدد مؤيدي الاتصالات بين البلدين في أوساط رجال الأعمال الأمريكيين.

لوحظ في فترة انفراج التوتر الدولي إحياء العلاقات الاجتماعية والثقافية الأمريكية السوفييتية. وعقد اجتماع دارتموت الخامس خلال الفترة ١٣ –١٨ كانون الثاني ١٩٦٩، حيث عبّر المشاركون بالإجماع عن ضرورة البدء الفوري بالمفاوضات السوفييتية الأمريكية حول موضوع الحد من الأسلحة

---

(١) أرشيف اتحاد جمعيات الصداقة السوفييتية، ١٩٦٨، المرجع ٩، القضية ٩ أ.

الاستراتيجية وتقليص الموازنات الحربية، ومن أجل السلام والأمن على الساحة الدولية..

شكل المؤتمر الوطني الأول «دعوة السلام» الذي نُظِّمَ في نيويورك في آذار ١٩٦٩ حدثاً بارزاً وأعطى زخماً قوياً للاتصالات السوفييتية – الأمريكية والعلاقات الاجتماعية. وشارك في هذا المؤتمر ممثلو ٧٠ من أضخم التنظيمات الاجتماعية في الولايات المتحدة من مختلف التوجهات السياسية. وحضر بصفة مراقب ما يزيد عن ألفي شخص. كان من بين المتحدثين ج. ماك غوفرين، و. فولبرايت، أ. كرينستون، ج. كلارك، وممثلو الجامعات ودوائر رجال الأعمال وغيرهم. فقد تحدثوا عن ضرورة إبرام اتفاقية حول عدم انتشار الأسلحة النووية وأكدوا بشكل خاص على إمكانية تحقيق الاتفاقيات الأمريكية السوفييتية في المفاوضات حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي كانت محددة في نهاية عام ١٩٦٩ في هيلسينكي(١).

عقد المؤتمر الوطني الثاني حول شعار «دعوة السلام» في أيار ١٩٧٠ في نيويورك، حيث تم تمثيل حوالي ١٥٠ منظمة اجتماعية وحوالي ٥٠ شركة أمريكية بما فيها الاتحاد النسائي الأمريكي من ذوي التعليم الجامعي، والمجلس الأمريكي للزعماء السياسيين الشباب، واتحاد العلماء الأمريكيين، ولجنة التطوير السلمي ونزع الأسلحة، ومعهد الشؤون الدولية، ولجنة المعلمين من أجل السلام في فيتنام، والكنيسة الموحدة للتعليم، ولجنة الأصدقاء الأمريكيين في خدمة المجتمع، والاتحاد الوطني للطلاب، ورابطة النساء العالمية من أجل السلام والحرية، وحركة «هيا أيتها النساء للنضال من أجل السلام»، والمجلس الوطني لنساء

---

(١) The First National Convocation on the Challenge of Building Peace. N. Y., 1969, Mar. 8.

الولايات المتحدة، والمجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية، وشركة أميركان آيرلاينز، و«كونترول دايت»، و«إسترن أيرلاينز»، و«بان أميريكان» وغيرها الكثير. بلغ عدد المشاركين في المؤتمر ثلاثة آلاف شخص. حضر أيضاً وفدٌ يمثل المجتمع السوفييتي بما فيه نائب رئيس أكاديمية العلوم السوفيتية الأكاديمي م. د. مليونشيكوف، مدير معهد الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفييتي الأكاديمي غ. أ. أرباتوف وغيرهم. وكان الموضوع الرئيس الذي تناوله غالبية الخطباء هو الفكرة حول ضرورة إنهاء «الحرب الباردة» وضمان التقدم على طريق التعاون بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في مجال نزع الأسلحة، حماية البيئة، التبادل العلمي والثقافي وكذلك في مجال التجارة(١).

أعيد طرح هذا الموضوع أيضاً في المؤتمر السادس لدارتموت الذي عقد في كييف ١٢ – ١٦ تموز ١٩٧١، والذي أكد أهمية الاتصالات الدورية المنتظمة والمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتحسين المناخ السياسي وحل المسائل العالقة(٢). وعبّر مشاركو اللقاء الثالث للمجتمع النسائي في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في آب ١٩٧١ عن التضامن مع هذا الموقف.

جرت عروض ناجحة في بداية السبعينيات للعازفين المنفردين لمسرح البولشوي، جوقة أومسك الروسية للدولة، عازف البيانو المشهور فلاديمير كراينيف، عازفي الكمان فاليري كليموف وليونيد كوغان، في مهرجانات السينما في مختلف المدن الأمريكية عرضت الأفلام السوفييتية. وتجولت فرقة الباليه الأمريكية للتزلج على الجليد في الاتحاد السوفييتي، فرقة الرقص الحديث بقيادة إلفين إيلي، المغني لويس مارشال، عازف البيانو جون براونينغ.

---

(١) New Dimensions, 1970, July 3, p. 2.

(٢) البرافدا، ١٩٧١، ٢٨ تموز.

رحبت أوساط المجتمع الديمقراطي في الولايات المتحدة باللقاءات الأمريكية السوفييتية التي جرت في النصف الأول من السبعينيات على أعلى المستويات، والتي أسفرت عن توقيع وثائق أمريكية سوفييتية مشتركة مهمة. فقد عمق توقيع الاتفاقيات الانفراج وزرع التفاؤل والآمال في تعزيز الثقة بين شعوب الدولتين[1]. وكما بينت استطلاعات الرأي فإن غالبية الأمريكيين رحَّبوا بالمحادثات الأمريكية السوفييتية على أعلى المستويات[2].

ظهرت بوضوح هذه المشاعر أثناء لقاء دارتموت السابع والثامن اللذين عقدا في عام ١٩٧٢ و١٩٧٤. وأقرت الوثيقة الختامية للمؤتمر الثامن أن المشاركين لا ينظرون إلى انفراج التوتر كخطوة تكتيكية مؤقتة ملائمة، وإنما كآلية ضرورية فعالة مستمرة في العالم أجمع. الانفراج – هو العملية التي تتمكن بواسطتها الدولتان إلى جانب دول العالم الأخرى من تسوية المشاكل التي تنتظر حلها فيما بينها بفعالية[3].

عقد الاجتماع التأسيسي في ١٠ تموز ١٩٧٤ للجنة العلاقات الأمريكية السوفييتية (سميت باللجنة من أجل التوافق بين الشرق والغرب في ١٩٧٧) بهدف تعزيز التوجه الإيجابي الذي برز في الولايات المتحدة وتعزيز وتوسيع العلاقات الاجتماعية السوفييتية الأمريكية. وتشكلت اللجنة التنفيذية من العالم البارز جلبرايت، رجل الأعمال الكبير رئيس بيبسي كو إنك د. كيندال، المعاون السابق للرئيس كينيدي ج. فيزنير، الممثل الأمريكي المشهور ك. دوغلاس،

---

(١) New World Review, 1973, vol. 41, N 3, p. 25.

(٢) الرأي العام الأمريكي والسياسة. موسكو، ١٩٧٨، ص٢٣٤ - ٢٣٥.

(٣) نوفويه فريميا، ١٩٧٤، رقم ٢١، ص ٣٠.

رئيس جامعة ديوك ت. سين فورد، السيناتور يو. ماكارثي، الدبلوماسي السابق والمؤرخ ج. كينان، المعلق في صحيفة نيويورك تايم غ. سولسبيري، الزعيم النقابي البارز ل. فودك وغيرهم الذين بلغ عددهم ٧٠ شخصية.

خلافاً لجهود خصوم الانفراج فقد بقيت العلاقات الاجتماعية والثقافية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من السبعينيات على مستوٍ عالٍ نسبياً. فقد لوحظ نشاط الأوساط التقدمية في الولايات المتحدة وتوسعه من خلال استخدام الإمكانات الكبيرة المتراكمة على مدى السنين السابقة في الوعي الجماهيري لصالح الانفراج. وتطورت القاعدة الاجتماعية للحركة الممثلة بالمجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية إلى حد ما، واتسعت جغرافيتها. كذلك فقد أعيدت أفرع المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية التي ألغيت بالكامل وأزيلت في فترة «الحرب الباردة» وتشكلت أفرع جديدة. تزايد واتسع تبادل الاتصالات بين المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية واتحاد جمعيات الصداقة السوفييتية. وأصبح هذا التبادل يجري على أساس منظم وفقاً لخطط التعاون بين المجلس الوطني للصداقة الأمريكية السوفييتية وجمعية الصداقة السوفييتية – الأمريكية التي كانت تجدد كل ثلاث سنوات. وفي أواخر السبعينيات كان هناك أكثر من ١٠٠ منظمة اجتماعية وعلمية وثقافية تدعو إلى تطوير العلاقات السوفييتية الأمريكية[١]، التي توحد أوسع أوساط المجتمع في البلاد. وقامت ست مجموعات من الرسامين السوفييت الكبيرة جداً و٣٩ عازف منفرد إضافة إلى الأوركسترا السيمفونية الموسيقية الموسكوفية ومجموعة باليه مسرح البولشوي، مجموعة كبيرة من الفنانين (٨٥ شخص) مع برنامج ترفيهي «الرقصات

---

(١) Organizations Involved in Soviet-American Relations. Wash., 1983.

الشعوب السوفييتية»، أوركسترا الآلات الموسيقية الشعبية الروسية، المجموعة الكنائسية، أوركسترا ليتوانيا السوفييتية، رباعية بورودين.

أثارت المعارض المنظمة في الولايات المتحدة اهتمام الأمريكيين في الفترة ١٩٧٧ – ١٩٧٩ «المرأة السوفييتية»، «الرياضة في الاتحاد السوفييتي»، «تاريخ الأزياء الروسية»، «اللوحات الروسية والسوفييتية»، «كنوز متاحف الكرملين» في موسكو، «سيبيريا العلمية» وغيرها. وكذلك فقد تم تنظيم معرض الثقافة الروسية في واشنطن والذي عرضت خلاله معارض الفن التعبيري والتطبيقي، الكتب،وعرضت على المسارح مسرحيات الفنانين الروس والسوفييت، فقد جرى ذلك خلال هذه السنوات بموجب اتفاقية بين وزارة الثقافة في الاتحاد السوفييتي ولجنة العلاقات الدولية للولايات الشمالية الغربية في الولايات المتحدة في مينيابوليس وواشنطن. ونُظّمت بدورها في الاتحاد السوفييتي في ١٩٧٧ – ١٩٧٩ معارض الرسامين الواقعيين الأمريكيين، والفن القديم من مجموعة متحف ميتروبوليتين، الصور في الولايات المتحدة وغيرها. وجرت في الاتحاد السوفييتي عروض مجموعة الولايات المتحدة الموسيقية «بي بي كينج» مجموعة الجاز «غيت مايس براين شو» و «أوركسترا الجاز بريزيرفيشين هول».

احتلت الاتصالات الأدبية مكاناً كبيراً في التبادل الثقافي بين الدولتين ويحتل الأدب الأمريكي مكان الصدارة في إجمالي المطبوعات الأجنبية المترجمة والمنشورة في الاتحاد السوفييتي على مدار الثلاثين سنة الماضية. وتشكل أسماء أعمال المؤلفين الأمريكيين من حيث العدد أكثر من ١٥% من مجموع الأدب الأجنبي المترجم. ويعدّ هذا دليلاً على اهتمام السوفييت العميق بالأدب الأمريكي. وتشكل المطبوعات في العلوم الطبيعية والتكنولوجية (حوالي ٦٠%) من الجزء الأساسي للكتب. ويبلغ نصيب الأدب الرفيع ٢٥% وأكثر من

النصف من بين المطبوعات. وطبع في الاتحاد السوفييتي خلال فترة ما بعد الحرب كتب المؤلفين الأمريكيين ما يزيد على ٧ آلاف مرة لـ ٢٠٤ مليون نسخة. وتحظى الأعمال الإبداعية لكل من ج. لندن، مارك توين، ت. درايزر، و.هنري، ف.كوبر، إ. همنغواي، و. فولكنر، ر. بريدبيري، ج.سيلينجر، ك. فونبوغوتا، م. ويلسون والكثير من الكتاب الأمريكيين البارزين وكتّاب المسرح بشعبية واسعة في الاتحاد السوفييتي. وبدأت في الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٨٠ طباعة مكتبة أدب الولايات المتحدة التي كانت مصممة في ٤٥ مجلداً[١]. وتزايد عدد كتب المؤلفين السوفييت المترجمة إلى الولايات المتحدة (وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا). وصدر على شكل مقال حوالي ١٩٠ مجلة علمية – تكنولوجية سوفييتية. هذا وتطورت الاتصالات بين كتّاب الدولتين على نطاق واسع غير مسبوق.

تزايد تأثير خصوم التعاون الأمريكي – السوفييتي الذين يطالبون بتحديدها وتعليقها في نهاية السبعينات في الولايات المتحدة إلى حد بعيد. فقد شن أنصار هذا النهج حملة واسعة معادية للسوفييت مستخدمين الصحافة والإذاعة والتلفزيون بحجة أن هذا التعاون يمنح السوفييت مكاسب أكثر من الولايات المتحدة. وقامت إدارة كارتر بتعليق هذه الاتصالات بضغط من الأوساط اليمينية. فقد أعلن الرئيس كارتر في كانون الثاني ١٩٨٠ أن الولايات المتحدة أوقفت تنفيذ الأنشطة المتفق عليها حول التبادل الثقافي مع الاتحاد السوفييتي. الخطوات الأولى لإدارة كارتر في هذا المجال هو المنع العملي لتنفيذ المعرض الفني الفريد من مجموعة متاحف الاتحاد السوفييتي والذي تم التحضير له بطلب من شركة «كنترول ديتا» وعلى مدى سنتين حيث كان من المتوقع أن

---

(١) الأدب الأجنبي. ١٩٨٦، رقم ٣ ص ٢٤١.

يجري في خمس مدن أمريكية. وتوقفت في بداية ١٩٨٠ جميع أنواع التبادل الثقافي وتقلص بحدة حجم التبادلات العلمية.

إلا أن هذا النهج لم يلق الدعم المنتظر في الأوساط الواسعة من الجمهور في الولايات المتحدة. إذ ظهر في بداية الثمانينيات عدد من التنظيمات والحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة التي تطالب بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي من أجل منع نشوب حرب نووية. فقد كان الطيف الاجتماعي للمشاركين واسعاً جداً – من ممثلي الأوساط اليسارية والتقدمية في المجتمع وحتى المحافظين المعتدلين. وتقدمت مجموعة كبيرة من علماء الطب الأمريكيين بإعلان صريح تحت عنوان «خطورة الحرب النووية» إلى قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حيث طالبوا بحظر الأسلحة النووية وتدمير ترساناته[1]. لقيت هذه المبادرة الإنسانية والنبيلة لعلماء الطب الأمريكيين ترحيباً واسعاً ودعماً كبيراً في الاتحاد السوفييتي واستجاب على الفور علماء الطب السوفييتي لدعوة زملائهم الأمريكيين وعبروا عن رغبتهم بتوحيد الجهود في النضال ضد التهديد النووي. وعُقِد اللقاء الأول بين الأطباء السوفييت والأمريكيين في كانون الأول ١٩٨٠ في جينيف. وانطلاقاً من تفهم مسؤولية الأطباء الخاصة في الحفاظ على حياة وصحة البشر فقد دعا مشاركو اللقاء – الأكاديمي ي. تشازوف، الأكاديمي م. ي. كوزين، البروفسور ب. لاون، الدكتور د. ميولير وغيرهم إلى منع حرب نووية.

اكتسبت دعوة علماء الطب السوفييت والأمريكان دعماً واسعاً في الولايات المتحدة. وأعلن مشاركو اللقاء السوفييتي الأمريكي الذي نظمته

(١) العسكرية ونزع الأسلحة. موسكو، ١٩٨٤، ص ٣٢٨.

المنظمة الاجتماعية الأمريكية (حوار مواطني الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) في ١٩٨١ أن غالبية الأمريكيين يدينون الموقف العسكري الحالي للإدارة الأمريكية المعادي للاتحاد السوفييتي ويسعون إلى إقامة وتعزيز علاقات الصداقة والتفاهم المتبادل مع الشعب السوفييتي انطلاقاً من أن الجهود المشتركة لجمهور الدولتين يمكن أن تساهم بقسط كبير في الصراع ضد سباق التسلح والتهديد بالحرب النووية[1].

يعدُّ تاريخ العلاقات الأمريكية السوفييتية خلال فترة ما بعد الحرب دليلاً دافعاً على أنه يلعب دوراً هاماً جداً في قضية تعارف شعوب الدولتين على حياة ونشاط بعضهما بعضاً وللمساعدة على خلق جو الثقة اللازم جدا لبناء العلاقات بين الدول على أساس مبادئ حسن الجوار والتعاون السلمي المتبادل والمثمر. وتساعد هذه الاتصالات إلى درجة كبيرة في تقوية إمكانات الإرادة الطيبة بين الشعبين وفي تحقيق التفاهم المتبادل عند حل قضايا الأزمات والنزاعات، والذي قد يؤدي انعدامه إلى آثار يصعب التكهن بنتائجها على مستوى العالم.

٢- الاتصالات العلمية:

دخلت الاتصالات السوفييتية الأمريكية في مجال العلوم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة من تطورها التي اتصفت بتوسع نطاقها. فقد حددت الثورة العلمية التكنولوجية الاتجاهات الأساسية في العلاقات العلمية بين الدولتين، تلك الثورة التي بدأت في منتصف الخمسينات وأدت إلى تقدم هائل في العلوم والتكنولوجيا والذي دخل في أسسه الاكتشافات في مجال الطاقة النووية،

---

(١) البرافدا، ١٩٨١، ١ تشرين الثاني.

الفيزياء النظرية والتجريبية، والعتاد الصاروخي والأتمتة والإلكترونيات، أبحاث المحيطات، الكيمياء، الفضاء الجوي، البيئة، وبعض مواضيع الجيولوجيا والبيولوجيا. وشكل الاحتفال بالذكرى السنوية لأكاديمية العلوم السوفييتية المكرسة للذكرى ٢٢٠ والذي جرى في موسكو ولينينغراد ١٦ – ٢٤ تموز ١٩٤٥ تعبيراً عن سعي علماء الدولتين إلى تعزيز العلاقات بينهم في ظروف عالم ما بعد الحرب العالمية. شارك في هذه الدورة عدد من العلماء الأمريكيين الذين يمثلون تقريبا جميع المراكز العلمية الرئيسة في الولايات المتحدة.

إلا أن «الحرب الباردة» التي شنتها الدوائر الحاكمة الأمريكية عرقلت تطور الاتصالات الدولية بين علماء الدولتين. ولم يتمكن العلماء السوفييت والأمريكيين خلال أكثر من عشر سنوات من اللقاء المباشر ومناقشة مشكلاتهم التي يعانون منها في أعمالهم. فقد منع العلماء الأمريكيون من السفر إلى الاتحاد السوفييتي، واستؤنفت الاتصالات العلمية السوفييتية الأمريكية فقط بعد المؤتمر الدولي الأول للعلماء الذي عقد في جينيف في آب ١٩٥٥ حول الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، حيث عرض العلماء السوفييت بعض أهم إنجازاتهم في هذا المجال التي أثارت اهتمام العلماء الأمريكيين. وشارك في المؤتمر الذي نظمته أكاديمية العلوم السوفييتية في أيار ١٩٥٦ عدد من العلماء الأمريكيين حول فيزياء الطاقات العالية، وبدأت في ذلك العام زيارات العلماء السوفييت إلى الولايات المتحدة.

أصبح تعاون علماء الدولتين في إعلان العام الدولي الجيوفيزيائي عنصراً جديداً على طريق تعزيز علاقات علماء الدولتين الذي بدأ في ١ تموز ١٩٥٧. وقام علماء الدولتين - بالإضافة إلى علماء الدول الأخرى - بجملة من الأبحاث العلمية للعمليات الفيزيائية العميقة في باطن الأرض والغلاف الجوي والفضاء

الخارجي. وتشكلت على أثرها مراكز عالمية للمعلومات في موسكو وواشنطن التي تجمع نتائج المراقبة لكامل مجموعة الأبحاث الجيوفيزيائية[1].

تم توقيع أول اتفاقية في كانون الثاني ١٩٥٨ في موسكو بين حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حول التبادلات في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة. ودُرِسَت إمكانية تمديد عمل الاتفاقية لستتين أخريين تاليتين. وبغض النظر عن محدودية الاتصالات التي كان يمكن أن تنفذ في إطار الاتفاقية، إلا أنها لعبت دوراً إيجابياً[2]. وكانت هذه الاتفاقية الأولى في التاريخ بين الدولتين والقائمة على أساس قانوني لتطوير التعاون بين العلماء الأمريكيين والسوفييت. إذ تم التوقيع على اتفاقية تبادل العلماء في مجال العلوم الطبيعية في عام ١٩٥٩ استناداً إلى اتفاقية ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٨ بين أكاديمية العلوم السوفييتية وأكاديمية العلوم الوطنية في الولايات المتحدة. واعتُمِدَت الوثيقة العملية في عام ١٩٦١ حول تبادل العلماء للعلوم الاجتماعية بين أكاديمية العلوم السوفييتية والمجلس الأمريكي لمجتمعات المعرفة[3]، وتضمنت هذه الاتفاقيات التعارف المتبادل بالأعمال في مختلف ميادين العلوم والتكنولوجيا وقراءة المحاضرات وإجراء المناقشات والأبحاث العلمية.

أُبرِمَت في عام ١٩٦٢ اتفاقية بين أكاديمية العلوم السوفييتية والإدارة الوطنية لأبحاث الفضاء والفضاء الخارجي في الولايات المتحدة حول التعاون في استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية[4]. ووسعت أكاديمية العلوم السوفييتية في

---

(١) الموسوعة السنوية السوفييتية الكبيرة، ١٩٥٨، موسكو، ١٩٥٨، ص ٤٢٠ - ٤٢٣.

(٢) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة و الإيديولوجيا، ١٩٧٢، رقم ١١، ص ٤.

(٣) مجلة أكاديمية العلو السوفييتية، ١٩٧٧، رقم ٦، ص ١٠٦.

(٤) الاتحاد السوفييتي - الولايات المتحدة: العلاقات الاقتصادية / مسؤول التحريري. س. شيرشنيف. موسكو، ١٩٧٦، ص ٤٠.

السنوات اللاحقة اتصالاتها مع المنظمات العلمية الأخرى في الولايات المتحدة: مع الجمعية الكيميائية الأمريكية حول التحاليل الكيميائية ومع الصندوق الوطني للحفر في أعماق البحار ومع إدارة أبحاث الطاقة والتصميم –حول الطاقة[١].

شكل المؤتمر العالمي الثاني للعلماء حول الاستخدام السلمي للطاقة الذرية الذي عقد في أيلول ١٩٥٨ في جينيف أهمية كبيرة لتطور العلاقات السوفييتية الأمريكية في مجال العلوم[٢]. وجذب تقرير الأكاديمي أ. ب. ألكساندروف حول تصنيع محطمة الجليد الذرية «لينين» الأولى في العالم اهتمام المشاركين في المؤتمر وخاصة أعضاء الوفد الأمريكي. وأثار الاهتمام الحيوي تقرير الأكاديمي. أ. أرتسيموفيتش حول الأبحاث العلمية في الاتحاد السوفييتي في مجال التركيب النووي الحراري. وكان هذا مشكلة عالمية جديدة سبق أن عرضها الأكاديمي ي. ف. كورتشاتو في محاضرته التي ألقاها في «هاري ويل» في أثناء جولته في إنكلترا[٣]. وتعرف وفد العلماء الأمريكيين البارزين والمهندسين عن كثب بالتفصيل بقيادة رئيس لجنة الطاقة الذرية الأمريكية ج. ماك كوون على محطمة الجليد الذرية «لينين» السوفييتية. وتزايد اهتمام العلماء الأمريكيين بالتقدم العلمي في الاتحاد السوفييتي أضعاف المرات وخاصة بعد ١٢ نيسان ١٩٦١ عندما حلق في الفضاء يوري غاغارين –المواطن السوفييتي.

اكتسب التعاون العلمي السوفييتي الأمريكي أشكالاً جديدة. فقد عقدت لقاءات ثنائية وندوات ونوقشت قضايا الرياضيات بشكل مشترك وكذلك علم الأرصاد الجوية وعلم الفلك الراديووي إلخ.... وبدأت على

---

(١) مجلة أكاديمية العلوم السوفييتية. ١٩٧٧، رقم ٦، ص.

(٢) الموسوعة العلمية السوفييتية السنوية، ١٩٥٩، موسكو، ١٩٥٩، ص ٤٦٣، ٤٦٤.

(٣) هناك أيضاً.

نطاق واسع تنظيم زيارات متبادلة للعلماء. فقد زار رئيس أكاديمية العلوم الوطنية الأمريكية في عام ١٩٦٣ أكاديمية العلوم السوفييتية ف. سايتس ورئيس المجلس الأمريكي لمجتمعات المعرفة ف. بورك هارد.

عقّد عدوان الإمبريالية الأمريكية ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية والحملة الاستفزازية التي شنتها الأوساط المعادية للسوفييت تطور التعاون العلمي السوفييتي – الأمريكي. فقد ساعد مناخ الانفراج على تجديده. واتخذت أكاديمية العلوم السوفييتية في عام ١٩٧٠ مجموعة من الإجراءات الدولية والوطنية التي استرعت الاهتمام الكبير لدى العلماء الأمريكيين وعرضت مكاسبهم جراء مشاركتهم في هذه الإجراءات. فقد حضر الجلسة الرسمية للجنة الخاصة بأبحاث الفضاء الخارجي التي عقدت في لينينغراد ١٧٣ عالم أمريكي، وفي الندوة الدولية السابعة حول كيمياء المركّبات الطبيعية – ٩٧ شخصاً، وفي مؤتمر فيزياء الطاقة العالية – ٩٥ شخصاً وفي المؤتمر العالمي الثامن للمؤرخين – ٢٣٤ شخصاً. واستمر العمل في نشر مشترك للعمل السوفييتي الأمريكي على أساس بيولوجيا الفضاء والطب. وقام كذلك رئيس الأكاديمية الوطنية لعلوم الولايات المتحدة ف. هاندلر بزيارة قصيرة لأكاديمية العلوم السوفييتية في أيار ١٩٧٠. ونوقشت في أثناء لقائه رئيس أكاديمية العلوم السوفييتية م.ف. كيلديش قضايا توسيع التعاون بين الأكاديميتين.

جرى خلال ١٩٧٢ – ١٩٧٤ توقيع سلسلة من الاتفاقيات حول التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا التي لعب العلماء السوفييت والأمريكيين دوراً هاماً فيها بين حكومتي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وأُحدِثَتْ آلية خاصة مهمتها المساعدة على تنفيذ هذه الاتفاقيات -

اللجنة السوفييتية الأمريكية المختلطة بالتعاون العلمي – التكنولوجي[1]، وكذلك مجموعات العمل المكلفة بإعداد البرامج الخاصة وتنفيذها. وحُدِّدَت اتجاهات التعاون العلمي في المجالات الآتية: الطاقة (بما فيها الأبحاث العلمية والإعداد في مثل هذه الميادين مثل هيدرودبناميكي المغنطيسي، التركيب النووي الحراري، الطاقة الذرية والمفاعلات الذرية، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، نقل الطاقة، إعادة استخدام الحرارة، زيادة الفعالية الاقتصادية للمحطات الكهربائية)، استخدام الحاسوب في مجال السيطرة، الأبحاث العلمية في مجال الزراعة، الموارد المائية، الأبحاث العلمية في مجال التحليل الكيميائي، إنتاج المواد بالطريقة الميكروبيولوجية، حماية البيئة، أبحاث واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الصحة، دراسة عالم المحيطات[2].

احتلت اتصالات أكاديمية العلوم السوفييتية مع الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة مكاناً بارزاً في تعاون الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في مجال العلوم. فقد زار وفد أكاديمية العلوم السوفييتية الولايات المتحدة برئاسة رئيس أكاديمية العلوم السوفييتية م. ف. كيلديش في تشرين الأول ١٩٧٢ [3]. وكانت هذه أول زيارة لرئيس أكاديمية العلوم السوفييتية يقوم بها إلى الولايات المتحدة في التاريخ. إذ أولت الدولتان، في الحقيقة، اهتماماً كبيراً لهذه الزيارة وعدّت حدثاً مهماً في قضية التطور المطرد للتعاون العلمي السوفييتي

(١) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة والإيديولوجيا، ١٩٧٢، رقم ١١ وص ١٠، ١١.

(٢) هناك أيضاً، ص ١٢، مجلة أكاديمية العلوم السوفييتية، ١٩٧٧، رقم ٦، ص ١٠٧.

(٣) مجلة أكاديمية العلوم السوفييتية، ١٩٧٣، رقم ١٠، ص ٥٧.

الأمريكي. ولاحظ الجانبان في الوثيقة الموقعة في ٤ تشرين الأول ١٩٧٢ عن المباحثات التي جرت بارتياح أن برنامج تبادل زيارات العلماء كان ناجحاً. فقد قام وفد من الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة برئاسة رئيس الأكاديمية ف. هاندلر في حزيران ١٩٧٣ بزيارة أكاديمية العلوم السوفييتية(١). وفي عام ١٩٧٤ زار وفد من أكاديمية العلوم السوفييتية برئاسة نائب رئيس الأكاديمية الأكاديمي يو.أ. أوفتشينيكوف الولايات المتحدة(٢).

شكل عام ١٩٧٥ عصراً هاماً في تاريخ العلاقات السوفييتية الأمريكية في مجال العلوم. ففي تموز من هذا العام نفذت أول رحلة فضائية مأهولة مشتركة في التاريخ «سويوز – أبولو» التي عُدّت دليلاً ساطعاً على تأثير التقدم العلمي والتقني المشترك بين الدولتين. وفي ٧ تشرين الأول ١٩٧٥ جرى في موسكو ومن ثم في لينينغراد الاحتفال بالذكرى السنوية ٢٥٠ لتأسيس أكاديمية العلوم السوفييتية. وشارك في الاحتفال وفد من العلماء الأمريكيين البارزين، وأرسل العديد من المراكز العلمية الأمريكية رسائل تهنئة بهذه المناسبة.

استمرت العلاقات العلمية خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٧٧ بالتطور بين أكاديمية العلوم السوفييتية والمنظمات العلمية الأمريكية لتشمل جميع مجالات المعرفة العلمية وينتمي إليها دراسة مشكلات قياس الإشعاع بالقاعدة الطويلة جداً وفيزياء الحالة الصلبة والاتجاهات الجديدة في علم الأحياء وعلم النفس التجريبي. وتم تطوير العمل المشترك في إطار البرنامج الحكومي للتعاون وبالدرجة الأولى في مجال الفيزياء والحفز الكيميائي والنقل المغنطيسي الهيدروديناميكي للطاقة وحماية البيئة.

---

(١) هناك أيضاً ص ٥٨.

(٢) هناك أيضاً، ١٩٧٧ رقم ٦، ص ١٠٧، ١٠٨.

أشارت الدورة الثانية للجنة السوفييتية الأمريكية المشتركة للتعاون في مجال الطاقة والتي جرت في موسكو في كانون الأول ١٩٧٧ بشكل خاص إلى العمل الفعال للعلماء الأمريكيين والسوفييت في مجال تحويل الطاقة المغنطيسي الهيدروديناميكي(١). ونفذت خطوات مفيدة في مجال التنمية المشتركة للفيزياء النظرية في موضوع دراسة عالم المحيطات.

يعود الدور النشيط في العلاقات العلمية مع الولايات المتحدة في مجال العلوم الاجتماعية لمؤسسات أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي مثل معهد الولايات المتحدة وكندا، معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، معهد التاريخ العالمي، معهد الحركة العمالية الدولية وغيرها. وجعلت الاتفاقيات ذات الصلة زيارات متبادلة للعلماء للعمل في الأرشيفات والمكتبات وإلقاء الكلمات والمحاضرات أمراً ممكناً. وجرت ندوات دورية منظمة ضمن أطر التعاون في مجال العلوم التاريخية لمناقشة المشكلات الحيوية في تاريخ الدولتين. وفي عام ١٩٨٠ صدرت طبعة متطابقة باللغتين الروسية والإنكليزية في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، «روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: بناء العلاقات، ١٧٦٥ – ١٨١٥».

كانت اتصالات العلماء السوفييت والأمريكيين تقوم على مختلف الأقنية ضمن أطر الاتفاقيات بين الأكاديميات والحكومات، وعن طريق الوزارات والمؤسسات في الدولتين وعبر المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية وغيرها. فقد بلغ عدد العلماء السوفييت الذين زاروا الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ فقط أكثر من ٥٠٠ عالم عن طريق

(١) هناك أيضاً، ١٩٧٨، رقم ١٠، ص ١١٣.

أكاديمية العلوم السوفييتية وأكثر من ٧٠٠ عالم أمريكي بالمقابل زاروا منشآت أكاديمية العلوم السوفييتية[١].

تم تقييم نتائج الجهود المشتركة في عدد من قطاعات واتجاهات العلوم والتكنولوجيا مثل التحفيز الكيميائي وصهر المعادن بالكهرباء وميكروبيولوجيا (علم الجراثيم) وغيرها خلال الجلسة السادسة للجنة السوفييتية الأمريكية المشتركة التي عقدت في شباط ١٩٧٩ في موسكو[٢]. فقد أشار الكثير من القادة السياسيين في الولايات المتحدة إلى الأهمية الكبيرة وبالمنفعة المتبادلة لتطور العلاقات العلمية التكنولوجية السوفييتية الأمريكية المطَّرد[٣].

انعكس التدهور الحاصل في العلاقات السوفييتية الأمريكية بسبب خطأ الدوائر الامبريالية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية السبعينيات سلباً على حالة العلاقات العلمية بين الدولتين. وبدأ الجانب الأمريكي بتعليقها بحجج مختلفة. ودعا اليمينيون بحزم إلى تحويل الحملة من أجل حقوق الإنسان إلى وسيلة لتشويه سمعة التعاون العلمي التكنولوجي السوفييتي الأمريكي[٤]، إلى أداة للضغط على الحكومة والكونغرس بهدف وقف التعاون. ونتيجة لذلك فقد تم الإضرار قي تقدم العلوم العالمية ومن الناحية السياسية – التفاهم المتبادل بين شعوب الدولتين، هذا الشرط الأساسي للحفاظ على السلام في العصر النووي.

---

(١) هناك أيضاً، ص ١١٤.

(٢) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، إيديولوجيا، ١٩٧٩، رقم ٦، ص ٩٩.

(٣) هناك أيضاً، ١٩٧٨، رقم ١٠، ص ٢٣.

(٤) هناك أيضاً، ص ١٩، ٢٠.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

علم التاريخ

١ - تاريخ البرجوازية الأمريكية في سنوات ما بعد الحرب: الاتجاهات الأساسية وتطبيق الدراسات الموضوعية

إن تضييق مجال هيمنة الرأسمالية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يعني تعميق أزمتها العامة. وأكدت الأفكار الماركسية – اللينينية مرة أخرى أن حقيقتها في الممارسة السياسية – الاجتماعية للبشرية وتأثيرها على العقول في جميع أنحاء العالم قد ازدادت. ووضعت الطبقة المهيمنة أمام الفكر البرجوازي للولايات المتحدة الأمريكية - التي تحولت إلى حصن رئيس للامبريالية - مهمة تشكيل تلك الرؤية التاريخية للعالم التي يمكن أن تبرر وتؤسس الوجود المطَّرد للمجتمع البرجوازي لتكوين ثقل موازن للتعاليم الماركسية اللينينية حول الصراع الطبقي وعن تغيير التكوينات الاجتماعية – السياسية وعن النصر المؤكد للنظام الطليعي – الاشتراكية على الرأسمالية. وهدفت في الوقت ذاته إلى تقويض وإنهاء الاتجاه الاجتماعي الانتقادي الذي تعزز في سنوات الحرب وما قبلها والذي اعتمد على الإرث الفكري للتقدميين التاريخيين. وتأثر بالدراسات الماركسية في مجال التاريخ والفلسفة والاقتصاد والقانون.

ساهم التعاون الأمريكي السوفييتي ضمن إطار التحالف المعادي للهتلرية في تغيير نظرة الأمريكيين إلى دولة الاشتراكية الأولى في العالم، وأضعف إلى حد كبير تأثير الأكاذيب والقناعات المسبقة المعادية للشيوعية والسوفييت التي نشرتها

الدعاية الرجعية، وفرض الدور الحاسم للاتحاد السوفييتي في الانتصار على الفاشية الاحترام العميق للدولة السوفييتية وأنتج انعكاساً إيجابياً في علم الاجتماع الأمريكي. وأشارت سلسلة من دراسات المؤرخين البارزين (م. لازرسون، ف. د. دالاس، غ. فيشر) التي صدرت في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إلى فكرة أن الاتحاد السوفيتي من خلال إحراز النصر على أضخم قوة عديمة الإنسانية في العصر الحديث – ألمانيا الفاشية أظهر نفسه كأعظم قوة ديمقراطية وتغييرية. وتم التعبير عن الثقة المواتية للعلاقة الأمريكية السوفييتية على صفحات الكتب الصادرة في سنوات الحرب وما بعدها. وقد شهدت على الاهتمام المتنامي للأمريكيين بالاتحاد السوفييتي وتاريخه وثقافته.

ظهرت بالمقابل في نهاية ١٩٤٥ الدلائل الأولى على تبدل المناخ الفكري - السياسي في البلاد. فقد أثّر نمو الاتجاهات المحافظة والرجعية في سياسة الطبقة السائدة للولايات المتحدة وعلى العلوم البرجوازية – التاريخية. إذ استخدمت القواعد المنهجية للمستقبل الواقعي أو المدرسة الذاتية النسبية المستقبلية بالدرجة الأولى لإعادة بناء التأريخ البرجوازي بروح الرجعية المحافظة. وطرحت في اجتماع الجمعية التاريخية الأمريكية في كانون الأول ١٩٤٦ التقارير التي تتناول المشكلات الهامة الكثيرة في تاريخ الولايات المتحدة والسياسة العالمية بروح المحافظة: حول دور ت. جيفرسون في الثورة البرجوازية في القرن الثامن عشر (تأكد أنه لم يكن ثوريا، وإنما ليبيرالياً مستنيراً)، وحول دور الجماهير الشعبية في تاريخ الولايات المتحدة (هم لم يفعلوا ذلك إلا أن أباطرة الشركات الكبرى هم المبدعون الرئيسون)، حول السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي (فقد شبهوها بسياسة روسيا القيصرية). أطلقوا أسطورة التهديد العسكري

السوفييتي[1]. وكانت فكرة التقدم التاريخي موضع شك (فقد أعلنت مقولة ذاتية مرتبطة بشخصية المؤرخ)، ميله إلى التفاؤل أو التشاؤم[2]. وفي أفضل الحالات فقد تم الاعتراف بالتقدم على أنه فكرة عامة للتطور، غير أنهم صوروه كنوع من الحركة المتقدمة بلا قفزات وتحولات ثورية في القاعدة أو في البنية الفوقية في المجتمع، علماً أنه قد تم الإعلان عن «نموذج الحياة الأمريكي»، «الديمقراطية الأمريكية»، الحضارة الأمريكية على أنه الإنجاز الأفضل للتقدم.

كانت هذه بداية تغيير المعالم في التاريخ البرجوازي الأمريكي. وتم استبدال ثقة المؤرخين التقدميين في الثلاثينيات في إمكانية وضرورة الإصلاحات الاجتماعية بالشك في أهليتهم. واستُبدِل الاعتقاد في الدور الخلَّاق للجماهير الشعبية في التاريخ وفي القوة الإبداعية للحركات الاجتماعية بالاهتمام المتعاظم بتطور المعاهد الحكومية وسياسة الحكومة (وخاصة – الخارجية)، التي تفرض من قبل ممثلي النخبة الحاكمة. وتقدم على خشبة مسرح التاريخ قطاع الشركات الكبيرة الذي عدّه أحد المدافعين والداعين له أستاذ التاريخ في جامعة نيويورك ت. كوكرين الفصيل الطليعي المهاجم من جميع جوانب الصناعة. فقد دعا كوكرين بصراحة إلى إعادة كتابة التاريخ لما فيه مصلحة الاحتكارات[3]. تم التعبير عن الابتعاد عن تقاليد التاريخ التقدمي في

---

(١) American Historical Review, 1947, Apr., vol. 52, N 3, p. 599—601.

(٢) *Fay S.* The Idea of Progress.— American Historical Review, 1947, Jan., vol. 52, N 2, p. 231, 243, 246.

(٣) اقترحوا بشكل خاص استبدال ملخص التاريخ «الخاص بالرؤساء» (تركيبة الرؤساء) بالاقتراب منه من وجهة نظر «النشاط الخلاق» للاحتكارات. أنظر: Cochran Th. C. The =«Presidential Synthesis» in American History.— American Historical Review, 1948,

أن ممثلي التاريخ خرجوا إلى الواجهة والذين رأوا أن مهمتهم الرئيسة تكمن في إلغاء النقد الاجتماعي والاحتجاج الاجتماعي من عقول الأمريكيين وخلق صورة جذابة عن «أمريكا الموحدة» التي يفترض أن تصبح الرائدة بين الدول في عالم ما بعد الحرب[١]. ودعوا المؤرخين إلى المشاركة في «الحرب الباردة» بعد إعطائها تسويغاً إيديولوجياً وتاريخياً[٢].

دعا ترومان في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٠ في توجيه لا سابق له إلى الجمعية التاريخية الأمريكية الأعضاء إلى المشاركة في الصراع «ضد تهديد العدوان الشيوعي» ومساعدة الحكومة لانتهاج سياسة التفوق الأمريكي في العالم[٣].

كان رد الفعل على أمثال هذه الدعوات هو تحديد الاتجاه في التأريخ أو الاعتراف بما يسمى بنظرية التوافق الجماعي. وافترضت هذه النظرية، التي كان المؤرخ الأمريكي الليبيرالي ر. هوفت شندلر أحد مؤلفيها انسجام وتآلف المجتمع الأمريكي ونفت عمق وأهمية الصراعات الاجتماعية ومسح

July, vol. 53, N 4, p. 756; Фурсенко А=. تاريخ العمل (البيزنس) في خدمة الاحتكارات - مسائل التاريخ، ١٩٦٣، رقم ١٠ فورسينكو أ..

(١) حول موضوع الحالة الحديثة للتاريخ البرجوازي الأمريكي - في كتاب: نقد التاريخ البرجوازي الحديث والإصلاحي بإشراف أ. أ. إسكنديروفا. مالكوف ف. ل. موسكو، ١٩٧٤، ص ١٠٣ - ١٠٦.

(٢) أدخل بروفوسور جامعة بنسلفانيا ك. ريد هذه التوصية الاجتماعية في كانون الأول ١٩٤٩ في التقرير الرئاسي أمام الرابطة التاريخية الأمريكية. فقد ذكر فيه عن نهاية القرن الليبيرالي في العلم التاريخي، وعن ضرورة معرفة المؤرخين للوضع الحربي..... الحرب الشاملة، الساخنة أو الباردة تطال الجميع. (American Historical Review, 1950, Jan., vol. 55, N 2, p. 283-284).

(٣) American Historical Review, 1951, Apr., vol. 56, N 3, p. 711.

كل ما هو مرتبط بالجانب المتفجر من التاريخ – حركة الاحتجاج الجماهيرية، إضرابات العمال، صراع قوى التقدم مع قوى الرجعية[1].

تميزت شخصية د. بورستين من بين المؤرخين المحافظين في مدرسة الإجماع. فقد استخدم موهبته الأدبية وخياله الطبيعي الواسع لإنشاء عمل إعلاني وفق مراحل تطور الروح الأمريكية، المتجسدة في تاريخ البلاد. لعب كتاب د. بروستين دوراً جوهرياً في إظهار الأعمال الرجعية الكثيرة التي أعلنها مؤلفوها عن وجهات النظر المحافظة حول الأحداث وعمليات التطور الاجتماعي – السياسي في الولايات المتحدة في العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية.

شرح د. بروستين أن ما دفعه إلى كتابة هذا العمل النقاش في الدوائر الحاكمة بسبب « الصراع الفكري » ضد الاتحاد السوفييتي، وما هو السلاح الإيديولوجي الأمريكي الذي يجب استخدامه في هذا الصراع؟ هكذا طرح السؤال. فقد طرح الرأي أنه من أجل «توحيد الغرب المتجانس مقابل الشرق المتجانس» من الضروري تطوير «فلسفة الديمقراطية» التي تعتمد على وحدة السكان الأمريكيين والأوروبيين إيديولوجياً. غير أنه وحسب رأي بروستين فإن ديمقراطية الولايات المتحدة «فريدة» فهي متميزة بروحها الخاصة التي أنتجتها التربة الأمريكية خلافاً للتاريخ الأمريكي – الأوروبي[2]، وأكد أيضاً، على وجود «الاستمرارية والشرعية» وغياب الاضطرابات الثورية والثقة «بالعقائد المصطنعة». فقد أسسها الأدباء

---

(١) أنظر الجزء ١ من ذلك الإصدار ص ٦٤١ - ٦٤٢ أو. ر. هوفستيدتر.

(٢) Boorstin D. J. The Genius of American Politics. Chicago, 1953, p. 3—5, 185—187.

المؤسسون لمرة واحدة وللأبد الذين نشروا العقيدة الأرثوذكسية الأمريكية الوحيدة. برر بروستين الماكارثية عملياً (أدانها قولا فقط) مصوراً إياها كظاهرة عفوية للوعي الأمريكي الذي يعارض محاولات فرض وجهات النظر التي تناقض «الأرثوذكسية[١]».

عبّر المؤرخ المحافظ الآخر ل. هارتس في الكتاب بشكل آخر عن مبرر للحرب الإيديولوجية ضد البدعة الثورية بقوله «التقليد الليبيرالي في أمريكا». فقد صرح فيه أنه في ظروف الأزمة العامة في عصرنا، واندلاع «الحرب الباردة» والمشاركة العالمية، فإن الولايات المتحدة تقدمت كقوة رئيسة في النضال ضد الثورة الشيوعية ومن أجل عزل الماركسية، وهي بحاجة إلى أدبيات اجتماعية لمقارعة قوى الشيوعية الجذابة في كافة بقاع الكرة الأرضية[٢]. ووضع هارتس مثله مثل بروستين في المقام الأول تفرد وسلامة التجربة التاريخية الأمريكية داعياً لتطور فئات أساسية جديدة، كونها خالية من الهزات الثورية والصراع الطبقي. ولكنه أكد أن الولايات المتحدة لم تمر في فترة الإقطاع وتعدُّ دولةً برجوازيةً منذ البداية مع سيادة الطبقة المتوسطة.

ساهم تأثير علم الاجتماع البرجوازي الأمريكي في اعتماد النهج الجديد للتاريخ وفقاً لنظرية الانسجام، والذي ساد فيه مفهوم الوظيفة الهيكلية. وتم تفسير المجتمع كمنظومة القطع المترابطة فيما بينها والموجودة في حالة التوازن. وقيَّموا الصراعات على أنها انحراف عن السلوك الطبيعي للمجتمع وأعراض مرضه. وكان لأعمال ت. بارسونس تأثيراً خاصاً على

---

(١) Ibid., p. 6—13, 18—19, 181.

(٢) *Hartz L.* The Liberal Tradition in America: An Interpretation of American Politi cal Thought since the Revolution. N. Y., 1955, p. 5, 25, 236, 283-286, 302-305

التاريخ البرجوازي التي عدّها المؤرخ الأمريكي ب. سترينشر متناظرة مع نظرية الإجماع[1].

ساهم ممثلو العلم السياسي (وخاصة ر. دال) وما يسمى بعلم الاجتماع السياسي (س. ليبسيت وغيرهم) في تكوين وجهات النظر المحافظة، حيث أعد أمثلة مختارة ومتميزة من التاريخ الحديث للولايات المتحدة على تأكيد تجانس المجتمع الأمريكي وتفرده بالمقارنة مع الدول الأوروبية الممزقة بالصراعات الطبقية. وَعدّ عالم الاجتماع د. بيل أن إعلان نهاية الإيديولوجية أصبح ممكناً في نهاية الخمسينيات. فقد أعلن انتصار التطابق في الوعي العام للغرب وحاول من خلال هذا الاعتقاد استنتاج زوال تأثير الماركسية –اللينينية على سير التطور التاريخي[2].

تشكلت الصورة الجديدة لأمريكا –معقل الديمقراطية المزدهر اقتصادياً، والعالم الطبقي وحقوق الإنسان بواسطة الجهود الموحدة للمؤرخين البرجوازيين وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة (كالمحافظين وكذلك الليبراليين اليمينيين نسبياً على السواء). ذكر كل ذلك في فترة الماكارثية المتفشية، عندما أسكتت الكلمة الحرة في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، وعندما كتمت النزعة الشوفينية الصوت تكريماً للنظام الأمريكي والنزعة المحافظة. وظهرت جماعة من المؤلفين البارزين الذين تغنوا وتغزلوا بدور الشرطي الدولي الذي أخذته على عاتقها الولايات

---

(١) *Sternsher B.* Consensus, Conflict and American Historians. Bloomington; London, 1975, p. 29.

(٢) *Bell D.* The End of Ideology. On the Exhaustion of Political Ideas in the Fifties. Glencoe, 1960. كتب بروفسور جامعة هارفارد س. هانتينغتون: في علم الاجتماع ساعدت مدرسة «نهاية الإيديولوجيا» على استكمال وتأكيد مقولة مدرسة الإجماع من المواقف المنهجية الأخرى. (Political Science Quarterly, 1974, Mar., vol. 89, N 1, p. 11).

المتحدة في العالم الرأسمالي ومن مواقع معاداة التطرف التي اصطدمت مع مختلف ظواهر الفكر الانتقادي. فقد غذّى بدوره انتشار الأفكار الرجعية في العلوم التاريخية، كونها نتاج الماكارثية، وعزز الأخيرة مع إعطاء الحجج والمبررات لأولئك الذين عارضوا مؤرخي الاتجاه التقدمي والليبيراليين.

ساعد على ذلك الموقف اللامبدئي للمؤرخين الليبيراليين عامة. واتخذت الغالبية موقفا متذبذباً مناقضاً للمنطق. وحول أن تاريخ الاجتماع تمكَّن في الخمسينيات من إثبات نفسه، فإن المؤرخين الليبيراليين لعبوا دوراً كبيراً (على سبيل المثال: أ.م. شليزنجر الصغير)، الذين وجدوا أنفسهم في الحقيقة عند قوى الرجعية المنجرفة إلى اليمين في سنوات «الحرب الباردة» الأمر الذي أدى بهم إلى التحالف مع المحافظين على أرضية التميُّز الأمريكي ومعاداة الشيوعية.

أعد الليبيراليون في أجواء الفلكلور السياسي لعصر «الحرب الباردة» نظرية «تحوُّل» الرأسمالية الأمريكية. وتحول الرأسمال الأمريكي، من وجهة نظرهم، أثناء الثورة الرأسمالية في القرن العشرين[١] إلى الرأسمالية الشعبية[٢] التي لم يلعب فيها المليونير الرئيس فيها الدور الرائد، بل المجموعات الجديدة من المديرين، المنحدرين من الطبقة الوسطى. ووقعت مسؤولية تطرف الرجعية على الطبقة الوسطى كدليل (بحسب مفهوم ر. هوفستيدتر ود. بيل) للبحث عن الوضع (الوضع الراهن) من جانب ممثلي الطبقة المتوسطة المندفعين إلى السلطة[٣]. وأدى منطق هذه الفكرة إلى إقامة علاقات

(١) *Berle A.* The Twentieth Century Capitalist Revolution. N. Y., 1954, p. 39.

(٢) *Salvadori M.* The Economics of Freedom. American Capitalism Today. L., 1959, p. 10.

(٣) *Hofstadter R.* The Age of Reform. From Bryan to F. D. R. N. Y., 1955; *Idem.* The Paranoid Style in American Politics. N. Y., 1967; The Radical Right/Ed. by D. Bell. N. Y., 1955; *Bell D.* The End of Ideology.

جينية بين الماكارثية والحركات الديمقراطية في نهاية القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين(١).

يجب أن نذكر حقيقة أن قسم من المؤرخين الليبيراليين أدانوا الماكارثية كخيانة للقيم الديمقراطية للثورة الأمريكية في القرن الثامن عشر. فهم يهتفون بكل خشوع لمتمردي الماضي –جيفرسون، بيين، إيمرسون وتورو –ويكمّون في الوقت نفسه أفواه المتمردين اليوم - كتب بروفوسور جامعة كولومبيا غ. س. كوماجر(٢). ودعا م. كيرتي المؤرخين الأمريكيين إلى الدفاع عن حرية الفكر واصفاً الماكارثية شكلاً من السموم في معاداة الفكر والتي أصبحت سلاحاً ديماغوجياً(٣). وعارض العلماء الآخرون أيضاً وشخصيات الأدب الماكارثية، إلا أن صوتهم غرق في سيل المديح والثناء والتبجيل بنمط الحياة الأمريكي والقوة الاقتصادية للولايات المتحدة(٤).

---

(١) تم دحض مفهوم بيل - هوفستيدتر لاحقاً بشكل مقنع في أعمال ممثلي التاريخ الراديكالي خلال الستينيات - السبعينيات أنظر: *Rogin M. P*-The Intellectuals and McCarthy. The Radical Spectre. Cambridge, 1967. فقد سمّى إ. تيوهاريس هذا المفهوم ليس تاريخياً إذ أنه تجاهل الظروف المحددة للحرب الباردة التي ولّدت مشاعر العداء ضد الشيوعية ومعاداة السوفييت. انظر:
Theoharis A. The Rhetorics of Politics in the Truman Era, 194o—1950.— In: Politics and Policies of the Truman Administration/Ed, by B. Bernstein. Chicago, 1970, p. 300—310.

(٢) مرجع سابق. *Aptheker H.* History and Reality. N. Y., 1955, p. 143.

(٣) American Historical Review, 1955, Jan., vol. 60, N 2, p. 259—282.

(٤) تتوضح ازدواجية وعدم تناسق موقف الليبيراليين بشكل خاص على مثال أعمال المؤرخ البارز أ. م. شليزينجر الأصغر. انظر: كونين أ. ي. معضلات الليبيرالية الأمريكية: دائرة أفكار أرتور شليزينجر الأصغر - الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، ١٩٨٦، رقم ٨ ص ١٤٢ -١٤٩.

ألقى الليبيراليون الضوء على مشكلات السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحرب بعد انضمامهم إلى صف المحافظين في حرب الإيديولوجيات في معاداة الشيوعية[1]. وانعكست مفاهيم الهيمنة الأمريكية في أعمال مدرسة «المثاليين السياسيين»[2]. فقد نظر ممثلوها (د. بيركينز، ف. تانينبوام، ت. ميريه، د. فوسديك في «تفرد» الولايات المتحدة أن عليها تطبيق متطلبات الأخلاق العالية والمثالية في سياستها الخارجية. وأكدوا أن التطلعات التوسعية غريبة على الولايات المتحدة. إلا أنهم كانوا يسوّغون عدوانية الامبريالية الأمريكية و«الحرب الباردة» التي شنوها ضد الدول الاشتراكية وقمع حركة التحرر الوطنية في الدراسات المحددة للمؤرخين الأمريكيين الذين يتبعون هذا الاتجاه.

انحرف المثاليون السياسيون في أثناء «الحرب الباردة» تدريجياً باتجاه اليمين. واستمروا في تعابير مستقلة عن التعاطف الودي تجاه الاتحاد السوفييتي في الدعوة إلى حملة صليبية معادية للشيوعية. وكتب د. بيركينز في عام ١٩٤٤ «تستند علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتي إلى القناعة الثابتة في الحفاظ على الصداقة التي اكتسبناها في سنوات الحرب»[3]. إلا أنه في بداية الخمسينيات تراجع وبرر السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة من «موقع القوة». وتباينت الحجج لصالح «الحرب الباردة» التي تعتمد على التفسير الخاطئ للحقائق فقد قال

---

(١) *Wish H.* Society and Thought in Modern America. N. Y.; L., 1952, p. 577.

(٢) Кунина А. Е., Марушкин Б. И. أسطورة الولايات المتحدة المحبة للسلام . موسكو ، ١٩٦٠ كونين أ. ي، ماروشكين ب. ي.. جوهرالمثالية السياسي- في كتاب: التاريخ الأمريكي للسياسة الخارجية، ١٩٤٥-١٩٧٠ إيليتسكي أ. غ. بإشراف غ. ن. سيفوستيانوف. موسكو، ١٩٧٢.

(٣) *Perkins D.* America and Two Wars. Boston, 1944, p. 79.

بعضهم عن العداء الطبيعي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والآخرين عن رغبة الروس في السيطرة على العالم. والرد المشترك لدى للمثاليين السياسيين هو الدعاية لنظرية حب السلام للولايات المتحدة التي تنطلق من التهديد الشيوعي من جانب الاتحاد السوفييتي. وألقيت مسؤولية «الحرب الباردة» على الاتحاد السوفييتي الذي اتُّهِم قولاً في العدوانية والشك وعدم الرغبة في التعاون الحقيقي مع الحلفاء السابقين[١].

تطورت بإطِّراد في الخمسينيات ما يسمى بمدرسة «الواقعية السياسية» التي تأسست في العقد المنصرم ومع تطور أفكار الإيديولوجيين الأوائل في التوسعية الأمريكية (أ. ماهن، ج. فيكس، ج. بارجس، ب. أدامس). فقد وضع ممثلوها على رأس سلّم نظريتهم السياسية موضوع الدور الحاسم للقوة في العلاقات الدولية. وأكد صاحب النظرية السياسية هانس مورغانتي المعترف به إلى أن المفهوم المركزي لنظريتي السياسية يكمن في القوة[٢]. وأكد أيضاً أن السياسة هي « تضارب المصالح التي يمكن حلها من خلال الصراع بالقوة[٣]. وتشكل الإمكانات العسكرية المصدر الرئيس لقوة الدولة، حسب القناعة العميقة لمنظّري «الواقعية السياسية». «القوة العسكرية – هي الأساس الذي يبنى عليه وضع البلاد بالنسبة للدول الأخرى». وأشار إلى أنه إذا كان هذا الأساس ضعيفاً وهشاً، فإنه سيحكم على كل شيء آخر بالدمار لضعفه وهشاشته[٤].

---

(١) التاريخ والسياسة: البرجوازية الأمريكية وتاريخ المجتمع السوفييتي. موسكو، ١٩٦٩ ص ٣٢٤ - ٣٧٦ ماروشكين ب.ي.

(٢) *Morgenthau H.* Politics in the Twentieth Century: Vol. 1—3. Chicago, 1962, vol. 1, p. 48.

(٣) Ibid., vol. 3, p. 90.

(٤) Ibid., vol. 2, p. 151.

اعترض الواقعيون السياسيون على النهج الأخلاقي للمثاليين السياسيين. «فالحرب الباردة» كما يراها الواقعيون ليست صراعاً بين قوى الخير والشر المجردة وإنما تطور الصراع التقليدي بين الدولتين العظميين اللتين تدافعان عن مصالحهما الخاصة[١]. وبالتركيز على التحالف مع الاتحاد السوفييتي، فقد كتبوا: إن الولايات المتحدة انقضّت على توازن القوى المتشكل في العالم، وأهملت استمرارية سياسة التوسع في السياسة الخارجية لروسيا القيصرية والاتحاد السوفييتي التي تحولت بعد الحرب ضد الولايات المتحدة[٢].

أثبت الواقعيون السياسيون من خلال إيمانهم بالاحتكار الذري للولايات المتحدة واعتبار القوة العسكرية هي أساس السياسة الخارجية، ضرورة تطبيق النهج العدواني **(مفهوم الانتقام الشامل)** تجاه الاتحاد السوفييتي. إلا أن بعضهم اضطر إلى تصحيح وجهات نظرهم بسبب تغيير توازن القوى لصالح الاشتراكية. ففي عام ١٩٥٤ اعترف ج. كينان أحد ممثلي الواقعية السياسية البارزين – أحد مؤلفي مفهوم سياسة «الانتقام الشامل» أن المشكلة السوفييتية لا يمكن حلها بواسطة الحرب[٣]. ودعا إلى استخدام الوسائل الأكثر مرونة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

---

(١) الإيديولوجية الامبراطورية: أصول العقيدة . موسكو، ١٩٦٩ . الولايات المتحدة: الفكر العسكري والتاريخ / بإشراف ياكوفليف ن.ن. موسكو ١٩٧٦ وغيرها ياكوفليف أ.ن. Pax Americana.

(٢) *Morgenthau H.* In Defense of the National Interest: A Critical Examination of American Foreign Policy. N. Y., 1951; *Halle L.* The Cold War as History. N. Y., 1967.

(٣) *Kennan G.* Realities of American Foreign Policy. Princeton, 1954, p. 81.

بقيت، إضافة إلى ذلك، الدعوة لتحقيق السيادة العالمية للولايات المتحدة بواسطة الحرب الشاملة مع الاتحاد السوفييتي باستخدام الأسلحة الذرية سلاحاً يستخدمه الجناح اليميني في مدرسة «الواقعية السياسية» (و. كينتير، ج. دوغيرتي، س. بوسيني، ر. تاكر، ر. شتراوس – هيبي). وكتب شتراوس – هيوبي وبوسيني في عام ١٩٥٠ أن على الولايات المتحدة عدم التخلي عن فكرة البادئ باستخدام السلاح الذري[١]. واستمروا في التكرار في عام ١٩٥٩: يجب أن يكون الهدف النهائي للولايات المتحدة تدمير النظام الشيوعي[٢]. وعدَّ ممثلو هذا الاتجاه مسبقاً أن الضربة الصاروخية النووية التي ستنفذها الولايات المتحدة لهذا الهدف عادلة[٣].

على الرغم من هيمنة الرجعية، إلا أن نضال القوى التقدمية في الخمسينيات استمر من أجل الحقوق المدنية وحرية التفكير والتغطية الموضوعية للأحداث. اتصف العقد الذي تميز في التأريخ البرجوازي باعتباره انتصاراً «للاتفاق»، بتعمق التناقضات الاجتماعية والسياسية وتراكم المواد القابلة للانفجار في أحشاء المجتمع، ولكنها تندلع بشكل متزايد على شكل تعابير واحتجاجات وخطابات انتقادية حادة من جانب الجمهور التقدمي.

لم تستطع الرجعية إسكات صوت المؤرخين الماركسيين الذين كشفوا عن الوجه الحقيقي للامبريالية الولايات المتحدة وسياستها الرجعية الداخلية والخارجية. فقد ظهرت أعمال و. ز.فوستر، ف. فورنر، ف. بيرلو، غ. أبتيكر إلى

---

(١) *Strausz-Hupe R., Possony S.* International Relations in the Age of Conflict between Democracy and Dictatorship. N. Y., 1950, p. 142—143

(٢) *Strausz-Hupe R.* e. a. Protracted Conflict. N. Y. 1959, p 252 406

(٣) *Tucker R. W.* The Just War. Baltimore, 1960, p. 16.

العلن واحدا تلو الآخر[1]، الذين نقدوا بعمق نظرية التميُّز الأمريكي والرأسمالية الإنسانية المحسّنة وغيرها. وأظهروا بشكل مقنع أن التناقضات الاجتماعية في الولايات المتحدة لا بد أن تتخذ طابعاً أكثر حدة بحسب التعمق المتزايد للأزمة العامة للرأسمالية. فقد كشفت أعمالهم الجوهر الطبقي لنهج السياسة الخارجية للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الموجهة لتحقيق الهيمنة العالمية.

٢ - مشكلات تاريخ أمريكا ما بعد الحرب (التأريخ الأمريكي الحديث):

أصبح الصعود القوي للحركة الجماهيرية الديمقراطية ضد العنصرية من أجل الحقوق المدنية للسكان السود، ضد نمو العسكرة والسياسة الخارجية العدوانية للحكومة أهم ميزة في تطور الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات. وساعدت حركات الاحتجاج الجماهيرية التي شارك فيها ممثلو الجمهور التقدمي على تغيير المناخ السياسي في البلاد، وأحدثوا شرخا في الجو الخانق للتطابقية إلى حد كبير «لوحظ في مجموعةٍ من المقالات التي كتبها المؤرخون الشباب الراديكاليون أن الحقائق المعلنة حول الفقر والعنصرية، والحركة من أجل الحقوق المدنية للسود، وانتقاد التدخل في كوبا وفيتنام حطمت الكثير من تصورات الخمسينيات وأجبرت المثقفين من جديد على إعادة النظر في تأريخ الولايات المتحدة[2].

---

(١) فوستر و. ز. دراسة في التاريخ السياسي الأمريكي. موسكو، ١٩٥٣، وكذلك أيضاً الشعب الزنجي في تاريخ الولايات المتحدة ، موسكو ١٩٥٥؛ فونير ف. تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة. موسكو ١٩٤٩، الجزء ١؛ أبتيكر غ. الحاصل على جوائز الامبريالية: رأس المال الاحتكاري يعيد كتابة تاريخ أمريكا. موسكو، ١٩٥٥؛ بيرلو ف. امبراطورية أقطاب المال . موسكو ١٩٥٨ وغيرهم.

(٢) owards a New Past. Dissenting Essays in American History/Ed, by B. J. Bernstein. N. Y., 1968, p. IX.

إن الارتباك أمام التغيرات التي حدثت في العالم والفشل المنهجي وعدم القدرة على التمسك بالأسباب العميقة الكامنة في نهوض الحركات الثورية، التحررية الوطنية، والديمقراطية في جميع أنحاء العالم وفي الولايات المتحدة وفشل السياسة الخارجية للولايات المتحدة وكذلك ليس آخراً التفسير الموضوعي لآثار الثورة العلمية –التكنولوجية –كل ذلك أثّر على الحالة العامة للتأريخ البرجوازي في الولايات المتحدة، وفي مجال العلم المنهجي تصارعت العديد من المدارس الفلسفية في العلوم التاريخية البرجوازية في الولايات المتحدة (البراغماتية، والوجودية، والكانطية الجديدة وما إلى ذلك) ومع ذلك فقد أصبحت الإيجابية الجديدة (الوضعية الجديدة) هي الأكثر نفوذاً والتي تتميز بانتشار أساليب البحث المنطقية –الشكلية والاستنتاجية على مدى التاريخ.

ظهر التوجه الإيجابي الجديد تحديداً في زيادة محاولات نقل الأساليب المستخدمة في الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) وعلم الاجتماع وعلم النفس إلى التاريخ عبر الأساليب الكمية. كان لذلك أهمية محددة: توسعت دائرة المصادر وتم تطبيق التحليل التفصيلي (على وجه الخصوص باستخدام الحاسوب) على الوضع المادي لمختلف شرائح المجتمع وتكوين الناخبين خلال الانتخابات الرئاسية وغيرها. إلا أن العلم المنهجي الإيجابي الجديد أبعد الاستنتاجات الواسعة وأدى إلى تجزئة غير معقولة وغير مبررة للعملية التاريخية وأعاقت معرفة القوانين الموضوعية المميزة لها. وانعكست كل هذه العيوب المنهجية على الاتجاه الحديث المتشكل بعد الحرب في التأريخ البرجوازي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة[1].

---

(١) يشير الباحث السوفييتي ف.ف.بيتروفسكي إلى: «أن الطموح في تسريع المهام السياسية الخارجية المعقدة غالباً ما يشوه القضايا الرئيسة، وهكذا كانت محاولات تطبيق نظرية اتخاذ=

افتضح بطلان المفاهيم السياسية بوضوح أكثر - والتي ترسخت في التاريخ البرجوازي الأمريكي خلال الستينيات - على خلفية التمرد الروحي. انهار بناء الإجماع الذي تم بناؤه: هدمته الصراعات الاجتماعية والسياسية الأكثر حدة في الستينيات مبينة بوضوح التناقض العميق بين الهياكل النظرية للحقيقة الواقعية(١). وأكد النقّاد على أن الإجماع صورة نمطية وهمية، مناقضة لروح التاريخ نفسه(٢). ومن موقع التوافق، لم تكن هناك طريقة لتفسير الطفرة العميقة للحركات الجماهيرية للنقد الاجتماعي في الولايات المتحدة التي هزّت حرفياً المجتمع المتناغم والمتبجح في الستينيات(٣).

كانت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة المصطدمة بحقيقة تراجع تأثير الافتراضات المشكوك فيها مهتمة بالكامل بتطوير مفاهيم من شأنها تفسير العمليات الثورية التي تحدث في العالم ونمو الصراعات الاجتماعية في

= القرار (التي أعدها ر. سنايدر، ج. موديلسكي) عند تحليل افتراضات العدوان ضد جمهورية كوريا الديمقراطية والأزمة الكاريبية في عام ١٩٦٢ وغيرها من المشكلات. أنظر بيتروفسكي ف. ف. فكر السياسة الخارجية الأمريكية. موسكو ١٩٧٦، ص ١١٩، ١٣٤».

(١) أشار مؤرخو اتجاه: اليسار الجديد إلى أن الولايات المتحدة في هذا العقد المتفجر نادراً ما كانت تشبه النجاح غير المشروط (Beyond Liberalism: The New Left Views American History/Ed, by I. Unger. Waltham, 1971, p. XIV).

(٢) *Higham J.* Writing American History. Bloomington, 1970, p. 139, 159.

(٣) أظهر رايت ميلس بطلان مفهوم «التوازن التوافقي» في المجتمع الأمريكي بفضح توجهه المحافظ المعادي للديمقراطية: إذا تفحصنا كافة الظواهر على أنها جزءاً من العملية الانسيابية، فإننا بذلك نستثني الاضطرابات المفاجئة في الإيقاع والانفجارات الثورية لأنها كانت مميزة لعصرنا. تترعرع اللامبالاة السياسية: الاهتمام بالتفاهات، النظام السياسي بلا تحليل بشكل عام على الإطلاق والبنية التي لا تخضع للتغييرات (*Mills Ch. W.* The Sociological Imagination. N. Y., 1959, p. 86—88).

الولايات المتحدة نفسها على أنها حالة مَرَضِيَّة[1]. ولهذا السبب طرح الفكر البرجوازي التاريخي في الولايات المتحدة بدلاً عن الإجماع المفلس مخططاً جديداً – مخطط الصراع الذي عُدَّ مفتاحاً شاملاً لفهم التطور التاريخي للولايات المتحدة[2].

على الرغم من تنوع دراسات الصراعات المنطقية في الستينيات فقد كانت تربطها مقاربة مشتركة: تم النظر إليها في المجتمع الأمريكي على عكس الماركسية –اللينينية كمظهر من مظاهر العمليات غير العدائية وتم تجنب مشاكل الصراع الطبقي. وهذا النهج هو أيضاً سمة من سمات محاولات خلق مفاهيم تاريخية في الستينيات في الولايات المتحدة موجهة ضد التعاليم الماركسية اللينينية حول التكوينات الاجتماعية والاقتصادية. وينتشر بشكل خاص نموذج المجتمع الصناعي الذي اقترحه عالم الاجتماع الفرنسي ر. أرون وعلى الأرضية الأمريكية التي طوّرها و. روستو في كتاب «مراحل النمو الاقتصادي» (كان تحت عنوان الفرعي المزعوم «البيان غير الشيوعي»)[3]. وتم اعتبار الثورة العلمية –التكنولوجية –الثورة الوحيدة التي اعترف بها و. روستو محرك التقدم ومصدرا للانتقال من مرحلة تطور المجتمع إلى مرحلة أخرى. ومع تجاهل العلاقات الإنتاجية بالكامل والصراع الطبقي، أكد روستو أن المؤشر الرئيسي لمستوى وعي المجتمع هو الإمكانات العلمية –التكنولوجية.

---

(١) كتب عالم الاجتماع تش. ماكليلاند - استبدل عدم الاهتمام بنظرية وظاهرة الصراع فجأة بالاهتمام الكبير.... وبدأت الدراسات تجري في كل مكان (Journal of Conflict Resolution, 1962, Mar., vol. 6, N 1, p. 88).

(٢) Journal of Conflict Resolution, 1960, Sept., vol. 4, N 3, p. 355—374.

(٣) *Rostow W.* The Stages of Economic Growth: A Non-communist Manifesto. Cambridge (Mass.), 1960.

توخى المخطط الذي وضعه روستو هدفاً طبقياً محدداً للغاية: العمل كبديل للنظرية الماركسية اللينينية حول التغيير الثوري للتكوينات الاجتماعية – الاقتصادية وإخفاء مسألة الطابع المتناقض لتناقضات الرأسمالية الحديثة وعدم توافق المصالح الطبقية للبرجوازية والبروليتاريا.

ظهر تأثير نظرية روستو في التأريخ على شكل مفهوم التحديث الذي يكرر فكرة الثورة العلمية – التكنولوجية «كثورة وحيدة» يولد على أثرها من أحشاء المجتمع التقليدي المجتمع الصناعي الحديث[١]. وفي إطار هذا المخطط تشكلت مفاهيم عن زوال الطبقة العاملة وتحولها إلى طبقة متوسطة[٢]، وعن الثورة العلمية التكنولوجية كقوة محركة رئيسة لحركة التحرر الوطنية وإلخ...

شهد طرح مفهوم «المجتمع الصناعي» على إعادة البناء المحددة في وجهات نظر المؤرخين البرجوازيين. ووفقاً للنموذج الجديد فإن الولايات المتحدة لم تعد تبدو ظاهرة متميزة. ويتم النظر إلى اختلافها عن أول دولة اشتراكية ليس على أنه عدم توافق مبدئي («العالم الحر بديلاً عن الشمولية») وإنما كتفوق مؤقت في مستوى المؤشرات الفنية والاقتصادية. ويشهد هذا التحول على الأزمة العميقة في الفكر الاجتماعي البرجوازي، وعلى عدم قدرته في التأكيد على أفضلية الرأسمالية وتفسير إنجازات الاشتراكية الحقيقية والتي

---

(١) *Black C.* The Dynamics of Modernization. N. Y., 1966; *Tipps D. C* ModernizationTheory and the Comparative Study of Societies. A Critical Perspective.— Compara tive Studies in Society and History, 1973, vol. 15, p. 199—227

(٢) ساعدت الأوقات الجيدة والطرق الجديدة في الإنتاج وتطور التعليم - كتب المؤرخ ج. غيرراتي – على توسع الطبقة المتوسطة في أمريكا وعجلت٤٣ » (*Garraty J. A.* The History ofthe United States. L., 1968, p. 863). أكد أيضاً س. سليتشير: بحسب رأيه فإن التدرجات الطبقية في المجتمع الصناعي تصبح بشكل طبيعي متقاربة أكثر.

(*Slichter S.* Potentials of the American Economy. N. Y., 1961, p. 18).

أصبحت معروفة للملايين من البشر وخاصة فيما يتعلق بإطلاق القمر الصناعي الأول «زيمليا» وتحليق يوري غاغارين في الفضاء[1].

يتساءل العدد الكبير من مؤرخي الولايات المتحدة عن خلفية الصراعات الاجتماعية الحادة والمواقف النظرية المتغيرة في الستينيات والسبعينيات مشككين بالطروحات حول تفرد التجربة التاريخية للولايات المتحدة، وتجانس المجتمع الأمريكي، وسلاسة وخطية تطوره التاريخي[2]. وكتب المؤرخ ل. هارت شورن، مشيراً إلى ضرورة طرح مفاهيم جديدة، إنَّ التأكيد على أنَّ الديمقراطية ملازمة للوضع في الولايات المتحدة الأمريكية لا أساس له من الصحة[3]. وانتقد ر. هوفستدتر مفهوم الإجماع في عام ١٩٦٨. وكتب عن ذلك: أن الإجماع لايعطي إمكانية فهم أصول النزاعات العرقية والإثنية والدينية المتخم بها تاريخنا، وكذلك الأزمات العميقة والمقلقة التي يعاني منها جميع أجيال الأمريكيين منذ ١٧٨٩. وصرح هوفستدتر أيضاً أنه حان الوقت للتوجه إلى تقييم دور النزاعات في الحياة الأمريكية[4]، والتي تشكل ظاهرة مستمرة فيها[5].

---

(١) بواسطة نظرية المجتمع الصناعي الموحد - كتب المؤرخ ل. هول - تم العثور على التحدي الذي خلفتها النجاحات العلمية والتكنولوجية في روسيا بسبب إطلاق القمر الصناعي الأول (New York Times Book Review, 1961, Apr. 10, p. 3).

(٢) تعدّ هذه الأطروحات في الكتيب الصادر في عام ١٩٦٩ تكريماً للحتمية المجردة الخالية من المسوّغ التاريخي. أنظر Pastmasters: Some Essays on American Historians/Ed, by M. Cunliffe, R. Winks. N. Y., 1969, p. 235.

(٣) *Hartshorne T. L.* The Distorted Image: Changing Conceptions of the American Character since Turner. Cleveland, 1968, p. 160.

(٤) *Hofstadter R.* The Progressive Historians: Turner, Beard, Parrington. N. Y., 1968, p. 73, 458, 463

(٥) *Hofstadter R.* Political Parties.— In: The Comparative Approach to American His tory/Ed, by G. Vann Woodward. N. Y., 1968, p. 207.

حذَّر ر. هوفستدتر، في الوقت نفسه، من العودة إلى موقف المؤرخين التقدميين[1]، مما يعني الرغبة في الحفاظ على بعض الطروحات عن «استثنائية» التاريخ الأمريكي: عن ديمقراطية الرأسمالية الأمريكية، الطابع الخاص للنزاعات في تاريخ الولايات المتحدة. أكد المؤرخون الليبيراليون أن تلك النزاعات لم تكن طبقية كما هو الحال في أوروبا، وانتهت إلى الصدام بين ممثلي رجال الأعمال الكبار الأمريكيين والصغار بين الشخصيات الحكومية الذين يدافعون عن مصالح المجتمع، وأعضاء الجمعيات المتطوعة، التي تمثل المصالح الخاصة وإلخ... وفيما يتعلق بمظاهر الاحتجاج الراديكالي من جانب العمال، فإنها كما تأكَّد، وبفضل المناورة الماهرة للحكومة والسلطة النقابية كانت تحل بالاتفاق المتبادل بنجاح كبير.

تم تلخيص مخطط الإجماع المعدّل والذي طرح في الستينيات بجهود المؤرخين الليبيراليين «كالنزاع والإجماع»[2]. وكان يبين أن اندلاع العنف غير المتوقع من زمن لآخر يخرق نسيج الاستقرار السياسي الذي يميز المجتمع الأمريكي. وانعكست هذه المقاربة عملياً في الدراسات الموضوعية عن الاهتمام الكبير في مشكلات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي – السياسي للولايات المتحدة وفي الحركات العمالية والزنجية المناهضة للإمبريالية[3].

كانت الظاهرة الأهم في تطور التاريخ الأمريكي في الستينيات عندما اجتاحت البلاد روح التمرد[4]– نشوء التاريخ الراديكالي، فإن ممثلي ذلك

---

(١) *Hofstadter R.* The Progressive Historians, p. 463.

(٢) *Dahl R. A.* Pluralist Democracy in the United States. Conflict and Consensus. Boston, 1967; *Sternsher B.* Op. cit

(٣) *Davis L. E.* e. a. American Economic Growth: an Economist's History of the United States. N. Y., 1972; *Zieger R. H.* Madison's Battery Workers, 1934—1952. Ithaca

(٤) البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الأمريكي - الولايات المتحدة الأمريكية - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٧٠، رقم ١٢، ص ٧٠، ٧٣، ٨٥، وغيرها.

التاريخ الذي ترعرعوا في حضن حركة اليساريين الجدد أعلنوا التخلي عن المفاهيم التي كانت سارية في العقد الماضي[1]. وقد وردت مبادئ الاتجاه الجديد في أعمال بروفوسور جامعة ويسكانسون ومن ثم أوريغون إ.ويليامز وطلابه. وبدأت تصدر مجلة «ستاديز أون ذا ليفت» منذ ١٩٥١ بمبادرة ويليامز إضافة إلى المقالات الخاصة ل غ.كولغو، ل. غاردنر، س. ليند وغيرهم من المؤرخين الشباب التي تضمنت نقداً حاداً للتاريخ كما في مسائل السياستين الداخلية والخارجية للولايات المتحدة.

تم تسريح ج. ليميش الأستاذ في جامعة روزفلت في تشيكاغو بسبب نشاطه السياسي في صياغة عقيدة الجناح اليساري للمؤرخين الراديكاليين، وأعلن عن ضرورة كتابة التاريخ من الأسفل إلى الأعلى ومن وجهة نظر الجماهير المضطهَّدَة والمستغلَّة[2]. وأشار ي. أوغنير محرر مجلد أعمال المؤرخين اليساريين الجدد إلى أن المؤرخين يولون أهمية كبيرة لموضوع الطبقات في الولايات المتحدة. وهم يعدُّون أن مؤرخي المؤسسة يخطئون برفض وجود التقسيم الطبقي للصراع في ماضينا[3].

---

(١) لم يكن الاتجاه الجديد متجانساً، الأمر الذي انعكس على تسمية («الراديكاليون الشباب»، المؤرخون اليساريون الجدد، التحريفية الجديدة - إعادة النظر في أسس الماركسية الثورية) ويعني الاختلاف في وجهات النظر حول المواضيع المحددة انعدام الوحدة في وسط الراديكاليين، إلا أن المشترك فيما بينهم هو انتقاد التاريخ الإجماعي. على الرغم (من أن هؤلاء المؤرخين -المؤلف)، - كتب أحد مندوبيهم - لم يشكلوا تركيبة جديدة وإنهم حددوا مجموعة من الأساليب والتفسيرات وألمحوا إلى الصراع الإيديولوجي الذي حدث سابقاً بدرجة أكبر من فعل المؤرخين في الستينات. (Towards a New Past, p. X).

(٢) التاريخ الأمريكي الحديث: التيارات الجديدة والمشاكل - التاريخ الجديد والحديث، ١٩٦٩ رقم ٦ ١١٦ - ١٢٩. بولخوفيتنوف ن.ن.

(٣) Beyond Liberalism, p. 15.

وَجَبَ على المؤرخين الراديكاليين، بحسب أوغنير، إظهار الشجاعة النادرة والجرأة من أجل الدفاع عن وجهات نظرهم حول المشكلات الأساسية في التاريخ الأمريكي في مقابل الأساطير العميقة الجذور للتاريخ الخالي من الصراع. وقد قاموا بالتوصل إلى استنتاجات حول الاتجاه الاجتماعي والنقدي في التفكير العام الأمريكي عن هيمنة احتكارات الدولة على اقتصاد وسياسة الولايات المتحدة وذلك بإظهار فشل محاولات الليبيراليين في إثبات نظرية «دولة الرفاهية العامة»[1]. وتعرض عملهم للنقد بشدة وكذلك مفهوم تكافؤ الفرص والحراك الجماعي الذي طرحه أنصار البرجوازية بعد الحرب العالمية الثانية. وكتب المؤرخون الراديكاليون أن كيل المديح للنظام الأمريكي أدى إلى أن المؤرخين الليبيراليين والمحافظين – لم يستطيعوا رؤية ما يحدث أمام أعينهم من تحولات اجتماعية – سياسية ولم يروا ولو لمرة تلك الظواهر مثل ثورة الزنوج، تمرد الشباب وحركات **الاحتجاج** الجماهيرية الأخرى في الستينيات.

أولت الدراسات الكثيرة لمجموعة جديدة من المؤرخين اهتماماً خاصاً بالمشكلة الزنجية وقضايا الصراع ضد العنصرية السائدة في الولايات المتحدة. وأدى تنشيط حركة الاحتجاج الزنجية إلى ما يسمى بالدراسات السوداء – أعمال عن تاريخ الشعب الزنجي الذي كتبه المؤرخون الأمريكيون الأفارقة. وأصبحت جامعة فيكس وهارفارد وغيرها مركزاً لهذه الدراسات. وباشرت المنظمات العلمية

---

(١) أشار غ. زين كانت سلطة الشركات والسعي وراء الربح دائماً حقيقية لأية شعارات حول «دولة» ... ولم تؤد سنوات ما بعد الحرب إلى أية تغييرات جذرية في توزيع الدخل التقليدي بالنسبة لأمريكا، حيث أن خمس السكان-الطبقة العليا - كانوا يكسبون عشرة أضعاف أي خمس آخر -الطبقات السفلى «(زين غ. أمريكا ما بعد الحرب. موسكو، ١٩٧٠، ص ١١١، ١١٧)».

الخاصة التي ظهرت في هذه السنوات والتي عملت على المشكلة الزنجية بتشكيل سلسلة من الأعمال التي جعلت من تاريخ الأمريكيين الأفارقة ولأول مرة جزءاً عضوياً من التاريخ الأمريكي. وظهر بوضوح النضال التحرري للشعب الزنجي على امتداد تاريخ الولايات المتحدة، وإدانة العنصرية في الأعمال التي صدرت تحت إشراف «رابطة دراسة تاريخ وحياة الشعب الزنجي»[1]. وكان لإعادة إصدار أعمال و. ديبوبو أهمية كبيرة. ونظر المؤرخون الليبيراليون إلى تمرد الزنوج في الستينيات نظرتهم إلى الحركات الكبيرة في الاحتجاج الاجتماعي في أمريكا ما بعد الحرب[2].

أسهم المؤرخون الراديكاليون إلى حد كبير في دراسة تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية[3]. فقد انتقد كل من ج. وينشتاين، ج. غرين، د. مونتغمري، م. دوبوفسكي البيروقراطية النقابية والسياسة الإصلاحية لزعماء تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية في أعمالهم ودرسوا المصادر الاجتماعية – الاقتصادية والإيديولوجية للتيارات السياسية الإيديولوجية في الحركة العمالية[4]. ومن مآثرهم جذب المصادر الجديدة

---

(١) Understanding Negro History/Ed. by D. W. Hoover. Chicago, 19G8. الاتجاهات الأساسية والمدارس في التاريخ الأمريكي وزمن ما بعد الحرب - قضايا التاريخ، ١٩٧٦، رقم ١١، ص ٨١، ٨٢. ديمنتنييف ي.ب.

(٢) *Zinn H.* SNCC: the New Abolitionists. Boston, 1965, p. 1—15; *Lomax L.* The Negro Revolt. N. Y., 1963; Allen R. Black Awakening in Capitalist America. An Analytic History. Garden City, 1970; Twentieth Century America: Recent Interpretations/bo, by B. Bernstein, A. Matusow. N. Y., 1969

(٣) B. B. Сogрин التاريخ الراديكالي الأمريكي للحركة العمالية والاشتراكية في الولايات المتحدة - في كتاب: الكتاب السنوي الأمريكي، ١٩٨٢، موسكو، ١٩٨٢.

(٤) *Montgomery D.* To Study the People: the American Working Class.— Labor History, 1980, vol. 21, N 4.

التي تسمح بإظهار دور حركة الأعضاء العاديين في الاتحادات النقابية الأمريكية وتأثير الأفكار الاشتراكية على تطور الوعي الطبقي للعمال. وغالباً ما كانوا يلجؤون إلى التاريخ الشفهي، وكانوا يقابلون قدماء الحركات الديمقراطية الجماهيرية للحصول على شهادة المشاركين العاديين في الأحداث. وأولى المؤرخون الراديكاليون اهتماماً جدياً بالحركات الجماهيرية ولمظاهر الاحتجاج المتشابكة داحضين بذلك مفهوم تاريخ الولايات المتحدة الخالي من النزاعات[1]. قام كل من إ. ويليامز، أ. ل. بروفيتش، د. غوروفيتش بمراجعة عقائد وأساطير التاريخ البرجوازي الراسخة حول أصل «الحرب الباردة»[2]. وكما تبين في دراساتهم فإن العقيدة الأخيرة لم تكن بسبب عدوانية موسكو وليست الاستحالة المبدئية للتعايش السلمي، وإنما بسبب نشوء الاستراتيجية التوسعية في السياسة الخارجية للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة[3]. وورد التكذيب المقنع لطروحات التاريخ الرسمي في الدراسة المستفيضة الواقعة في مجلدين لبروفوسور

(١) يوجد اعتقاد وكأن الولايات المتحدة تعتبر دولة التي تتميز بأعمال اللاعنف وبالقدرة على تحقيق التغييرات الاجتماعية بواسطة الإصلاحات البرلمانية السلمية، غ. زين يسمي هذا بسوء الفهم الساسي انظر: *Zinn H.* Violence and Social Change in American History.– In: Violence in America: a Historical and Contemporary Reader/Ed, by Th. Rose. N. Y., 1970, p. 70—80.

(٢) *Williams W. A.* The Tragedy of American Diplomacy. N. Y., 1959; *Idem.* Contours of American History. Chicago, 1966; *Alperowitz G.* Atomic Diplomacy: Hiroshima and Potsdam. N. Y., 1966; *Kolko G.* The Roots of American Foreign Policy. Boston, 1969.

(٣) كتب ويليامز ف.إ: لم يسترشد الزعماء الأمريكيون بالخوف من التوسع الروسي مع الاستمرار بالحرب الباردة. تتحدث عن ذلك تصريحاتهم الرسمية التي تنفي إمكانية الهجوم من جانب الدولة الروسية. (*Williams W. A.* The Tragedy of American Diplomacy, p. 179—180) كتب غوروفيتس لتطوير هذه الفكرة: إن المفهوم الأرثوذكسي بكامله الذي يحدد السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي كسياسة دفاعية يتعرض للإفلاس إذا درسنا الأحداث الأساسية بانتباه (*Horowitz D.* The Free World Colossus: A Critique of American Foreign Policy in the Cold War. N. Y., 1965, p. 258).

التاريخ الرسمي في الدراسة المستفيضة الواقعة في مجلدين لبروفوسور جامعة فاندر بيلت د. فليمينغ الذي أوضح أن تهديد العالم ينشأ تحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

استمر هذا الخط في تقييم نشوء «الحرب الباردة» في بداية السبعينيات في الأعمال الوثائقية المشبعة بالحقائق ل ل. غاردنر، إ. تيوهاريس، س. أمبروز[2]. وأثّر هذا الخط بشكل محدود على المؤرخين المتمسكين بوجهات النظر المعتدلة جداً[3]. لم تستغرق إستجابة المحافظين زمناً طويلاً. وظهرت في السبعينيات أولى المحاولات في تفنيد مجموعة وجهات نظر التاريخ الراديكالي. وظهر في عام ١٩٧١ كتاب ر. تاكر، وفي عام ١٩٧٣ – ر. ميدوكس اللذان تضمنا انتقاد الراديكاليين وتكرار الطروحات عن التهديد السوفييتي وعن السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية. وتم اتهام الراديكاليين من دون مبرر بتزوير المصادر[4].

---

(١) *Fleming D. F.* The Cold War and Its Origins, 1917-1960: Vol. 1, 2. Garden City (N. Y.), 1961

(٢) تقع مسؤولية إطلاق العنان للحرب الباردة بشكل أساسي على الولايات المتحدة - أشار ل. غاردنر، تلميذ ف، إ. ويليامز (مرجع سابق)

: Interpretations of American History. Patterns and Perspectives since 1865: Vol. 1, 2/Ed. by G. N. Grob,. G. A. Billias. N. Y., 1978, vol. 2, p. 39 أنظر أيضاً: *Theoharis A.* The Yalta Myth: an Issue in US Politics, 1945—1955. N. Y., 1970; *Gardner L. C.* Architects of Illusion. Men and Ideas in American Foreign Policy. Chicago, 1970; *Ambrose S.* The Riseto Globalism: American Foreign Policy since 1938. L., 1978.

(٣) Containment and the Cold War. American Foreign Policy since 1945/Ed. by T. Pater-son. Reading (Mass.), 1973; *Rose L.* Dubious Victory: The US and the End of World War II. Kent, 1973; Reflections on the Cold War/Ed, by L. Miller. Philadelphia, 1974.

(٤) *addox R.* The*M* New Left and the Origins of the Cold War. Princeton, 1973, p. 10-11.

فضح المؤرخون الراديكاليون خرافة الإيثار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والأهداف الدفاعية في الماضي والحاضر. وأظهروا أساس وخلفية الحرب القذرة للإمبريالية الأمريكية في فيتنام: ليس التهديد الشيوعي السيء الصيت والمزعوم وإنما سعي الولايات المتحدة لتأمين المواقع الاقتصادية المهيمنة وسحق حركة التحرر الوطنية في جنوب شرق آسيا. فقد تم الكشف عن هذه الأطروحة في كتاب ويليامز غ. كولكو، ر. بارنيت وغيرهما. وورد في مجموعة الأعمال أن الحرب في فيتنام عكست نية الولايات المتحدة في منع التحولات الاجتماعية وتأكيد هيمنتها في كل مكان ممكن من العالم(١).

دحض المؤرخون الراديكاليون – حسب المؤرخ الماركسي أ. أبتيكر - الكثير من ملفات العقائد الراسخة في التاريخ الأمريكي غير الماركسي. وكتب من خلال إعطائه تقييماً عاماً لأبحاثهم: «يتم رفض المفاهيم النخبوية للتأريخ الأمريكي الكلاسيكي في أفضل أعمال هذا الإتجاه، وتُسوَّق على الدوام فكرة بأن ما يسمى بالجماهير الصامتة من العمال وغيرهم من منتجي السلع المادية، المستغَلَّة والمضطَّهدة... هم أولئك الأشخاص الذين يجب دراستهم في المقام الأول(٢).

ينبغي أيضاً، في الوقت نفسه، توجيه الاهتمام إلى الطابع الانتقائي لمنهج التأريخ الراديكالي. إذ أن العديد من الأعمال يحمل بصمة تحديث الماضي والذاتية في تقييم الأحداث الفردية (على سبيل المثال إدانة الحركات الديمقراطية بسبب عدم نضوجها الثوري، وسوء تقدير الإصلاحات الموجهة لتحسين أوضاع الجماهير العاملة وعدم فهم الدور التاريخي للطبقة العاملة).

---

(١) Beyond Liberalism, p. 312.

(٢) *Aptheker H.* Cold War and the New Historians.—Political Affairs, 1971, Aug., p. 92.

تسيطر الحتمية الاقتصادية في تفسير السياسة الخارجية لدى مؤرخي ذلك الاتجاه، والتي يُعَبَّرُ عنها في السعي إلى تسويغ جميع الأحداث المهمة بالتوسع الاقتصادي الخارجي. وكان المؤرخون الراديكاليون توّاقين أيضاً لإعادة تقييم أهميتهم وينسبون لأنفسهم أسبقية طرح وعرض جملة المشكلات التي سبق أن طرحها الماركسيون في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين[1]. ومع ذلك فقد لقي النهج النقدي الذي تجلى بوضوح في أعمالهم استجابةً سياسيةً –اجتماعيةً كبيرةً.

سعى المؤرخون الراديكاليون إلى ترسيخ أنفسهم على المستوى التنظيمي من خلال إنشاء عدد من الجمعيات والتنظيمات. فقد شاركوا منذ عام ١٩٦٨ بفعاليةٍ في نشاط الجمعية التاريخية الأمريكية متَحَدِّين بذلك قيادتها المحافظة[2]. وفي عام ١٩٧٠ في أثناء الاجتماع ال ٨٥ للجمعية بمبادرة الراديكاليين اتخذت قرارات بسحب القوات الأمريكية من فيتنام، وعن الحرية الأكاديمية، ومن أجل حماية المؤرخين الذين أصبحوا ضحايا اضطهاد معارضة الفكر في الولايات المتحدة.

يشكل انتقاد الليبيراليين لسياسة الحكومة إحدى ظواهر التغيير، والذين أدان الكثير منهم العدوان على فيتنام. وقدم أ. م. شليزنجر الصغير احتجاجاً على

---

(١) تاريخ الولايات المتحدة، ١٩٤٥ - ١٩٧٥ - في متاب التاريخ الجديد والحديث لدول أوروبا وأمريكا / بإشراف ي. س. غالكين، موسكو، ١٩٧٧، ص ٤٦٣ - ٤٩٠. ديمتييف ل.ب.

(٢) رومانوف ي، ز. الاتجاهات الجديدة في الرابطة التاريخية الأمريكية قضايا التاريخ، ١٩٧٠، رقم ٩، كانتور ر. ي. «اليساريون الجدد» في الرابطة التاريخية الأمريكية . -هناك أيضاً، ١٩٧١ رقم ٩، وأيضاً «Уолл-стрит джорнэл» حول المؤرخين الراديكاليين الأمريكيين . - هناك أيضاً، ١٩٧٢، رقم ٦ وكذلك أيضاً الاجتماعات السنوية للرابطة التاريخية الأمريكية (١٩٧١ - و١٩٧٢) -هناك أيضاً، ١٩٧٣، رقم ١١، غادجييف ك. س. بعض مشكلات التاريخ الأمريكي الحديث التاريخ «اليساري الجديد» - في كتاب: قضايا علم منهج الأبحاث العلمية وتاريخ العلوم التاريخية. موسكو، ١٩٧٧.

الحرب القذرة الذي رفض الحجج الرسمية في الدفاع عنها. فقد صرح أن الحرب في فيتنام ألحقت أضراراً جسيمةً بمكانة الولايات المتحدة عالمياً وأدت إلى عزلتها حتى عن حلفائها المقربين(١).

أدت خيبة الأمل في المخططات العامة مثل نظرية المجتمع الصناعي الموحد إلى انخفاض تأثيرها في السبعينيات، والتي لا تتوافق مع الواقع،. وظهر في الوقت نفسه الإهتمام المتزايد بوسائل الدراسة التاريخية، وبدأ في الحقيقة يحل محل اهتمام المنهجية في التفسير التاريخي. وتم اقتراح سد الفجوة الآخذة بالإتساع بين تراكم الحقائق وتفسيرها من خلال التقارب الوثيق مع العلوم ذات الصلة واستخدام أحدث أساليبها وطرق البحث(٢).

كان للتوجه إلى أساليب العلوم الاجتماعية والطبيعية مكاناً مهماً في التاريخ البرجوازي الأمريكي وما قبله. ولم يكمن الاختلاف في تصميم النهج متعدد التخصصات في الستينيات والسبعينيات فقط في استخدام أحدث الأساليب والتقنيات في علم الاجتماع والإثنوغرافيا والديموغرافيا والنفسية والإحصاء الرياضي وعلم اللغة(٣)، وإنما في الرغبة بدمج العلوم التاريخية البرجوازية مع تلك العلوم التي تستخدم أساليبها. وعلى هذا الأساس تمت كتابة ما يسمى «بالتاريخ

---

(١) Schlesinger A. M., Jr. The Bitter Heritage: Vietnam and American Democracy. L., 1967.

(٢) Болховитинов Н. Н. التاريخ الأمريكي الحديث: التيارات الجديدة والمشكلات، غادجييف ك. س. سيفاتشيف ن. ف.. عن النهج متعدد التخصصات في التاريخ البرجوازي الحديث للولايات المتحدة - التاريخ الجديد والحديث، ١٩٧٧، رقم ٦، ص٦٤، ٨٢.

(٣) *M.* The Mirror of Language. N. Y.. 1968; *Lewis I. M.* History and Social Anthropology. N. Y., 1968; Psychoanalysis and 'History/Ed. by B. Mazlish. N. Y.. 1963.

العلمي الحديث» الذي يعتمد على طرق البحث الكمي ومعالجة البيانات التي جمعها بالحاسوب[1].

يقسم «التاريخ العلمي الجديد» وفقاً للتصنيف المعتمد في الولايات المتحدة إلى التاريخ الاجتماعي الجديد والاقتصادي الجديد والسياسي الجديد والحضري الجديد، وتنضم إليه الدراسات الديموغرافية والأعمال الخاصة بتاريخ الأسرة وما يسمى بالمجموعات الصغرى. ويتم تحليل الجوانب الخاصة المختلفة للحياة الاجتماعية ضمن نطاق التاريخ الاجتماعي[2] بواسطة الوسائل الكمية، وكذلك بعض المشكلات الإثنية (تاريخ السود والأمريكيين ذوي الأصول المكسيكية وغيرهم)، البنية الديموغرافية للمجتمع، عمليات التحضر، تاريخ النضال من أجل مساواة حقوق المرأة ونظام التعليم وإلخ... إلَّا أن النظرة إليها كانت خارج السياق العام للبنية الطبقية للمجتمع الأمريكي والصراع الطبقي[3]. وأصبح من النادر استخدام

---

(١) *Benson L.* Toward the Scientific Study of History: Selected Essays. Philadelphia, 1972; The New History. Trends in Historical Research and Writing since World War II/Ed. by W. Laqueur, G. I. Mosse. N. Y., 1967; *Landes D. S.* e. a. History as Social Science. Englewood Cliffs (N. J.), 1971.

(٢) Interpretations of American History, vol. 2, p. 20—21; *Clubb J. M.* The «New» History as Applied Social Science: A Review Essay.—Computers and the Humanities, 1975, vol. 9, N 2.

(٣) على سبيل بروفوسور جامع إيل د. أبتربعد تصمم نماذج اصطناعية في التطرف والبرجوازية توصل إلى استنتاج رجعي مفاده أن الإمكانات الثورية في المجتمع تشكل الراديكاليين البرجوازيين ، ويشكل العمال طبقة من السكان فائضة وظيفياً، وتميل إلى النزعة المحافظة والاضطراب. (Journalof Interdisciplinary History, 1971, Winter, vol. 1, N 2, p. 272).

مفاهيم الثورة والتمرد والاحتجاج في معجم التعابير التاريخية. وأصبح التركيز على مفاهيم أخرى « الاستقرار، التأقلم والتكيُّف[١].

برز اتجاه «التاريخ العمالي الجديد» ضمن نطاق «التاريخ الاجتماعي الجديد»[٢] ويعدُّ كلٌّ من المؤرخين الراديكاليين غ. غاتمن، س. تيرنستروم، د. مونتغمري، م. دوبوفسكي وغيرهم الممثلين الرئيسين لهذا التاريخ[٣]. ومن خلال العمل ضد الطريقة الجامعية في مدرسة ويسكانسن فإنهم يبدون اهتماماً كبيراً في تاريخ الإنسان البسيط المنسي - العمال العاديين، الأعضاء العاديين في النقابات العمالية، غير أن تشكيل كيانهم ووعيهم يتم خارج إطار الهيكلية الطبقية. ويبرز في المقدمة تأثير الأسرة، المجموعة العرقية (الإثنية)، المجتمع الديني، المدرسة وإلخ....

إن مجرد طرح مشاكل جديدة يعدُّ ذو معنى إيجابي في حد ذاته. فهو يتطلب توجهاً إلى أنواع كثيرة من المصادر - إحصائيات الوثائق الضريبية وغيرها. وتتم معالجة هذه المصادر بطرق الرياضيات والحاسوب[٤]. فقد استطاع ممثلو «التاريخ العمالي الجديد»، وبدرجة محدودة، جمع وتنظيم

---

(١) The Past before Us. Contemporary Historical Writing in the United States/ Ed. By M. Kammen. Ithaca, 1980, p. 93, 110

(٢) *Krueger Th.* American Labor Historiography. Old and New: A Review Essay.— Journal of Social History, 1971, vol. 12, N 2; *Hobsbawm E. J.* Labor History and Ideology.—Ibid., 1974, vol. 7, N 3; *Montgomery D.* To Study the People: the American Working Class.— Labor History, 1980, vol. 21, N 4.

(٣) *Gutman H.* Work, Culture and Society in Industrializing America. N. Y., 1976; *Montgomery D.* Workers' Control in America. Studies in the History of Work, Technology and Labor Struggles. L., elc. 1979 look: Political Affairs, 1986. Jan., p. 40.

(٤) البنيوية و الأساليب البنيوية الكمية في العلم التاريخي الحديث - تاريخ الاتحاد السوفييتي ١٩٧٦ ، رقم ٥ كوفالتشينكو ي.د.، سيفاتشيف ن.ف.

المعطيات التي توصِّف بعض جوانب البنى الاجتماعية، العمليات الاجتماعية – النفسية في البيئة العمالية والحراك الاجتماعي (بحسب مناطق جغرافية محدودة وفي أطر زمنية).

يتم التركيز بوضوح، في الوقت نفسه، على الوجهة الرئيسة للكثير من الدراسات، حيث يتم تجاوز مسألة الدور الحاسم لعلاقات الإنتاج، ويجري ترحيل مشكلات الصراع الطبقي إلى مرحلة لاحقة. وبحسب البروفوسور ب. سترانس، رئيس تحرير مجلة «التاريخ الاجتماعي» فإن «التاريخ العمالي الجديد» يرى مهمته في دراسة العمال في أوضاع لا ترتبط بالاحتجاج وبشكل منفصل عن الحركة العمالية وأحيانا مناقض لها[1]. ويتضح أن مثل هذا التوجه يحد بشدة من إمكانية البحث الموضوعي، وفي كثير من النواحي يقلل من أهمية النتائج التي تم الحصول عليها.

يجري استخدام المنهجية الشكلية الموضوعية بشكل متعمد في «التاريخ السياسي الجديد»، والتي يتم التركيز عليها في تحليل البيانات عن الحملات الانتخابية في كل ولاية على حدة وعلى نطاق الولايات مجتمعة. وبالطبع فإن هذه المعطيات تلقي الضوء الإضافي على سير الآلية السياسية للحزب[2]. إلا أن القضية الأساسية تكمن في أن ممثلي هذا الاتجاه يُرَكِّزون

---

(١) *Stearns P. N.* Toward a Wider Vision: Trends in Social History.— In: The Past be fore Us, p. 214. 217-218.

(٢) *Bogue A. G.* The New Political History in the 1970's.—In: Ibid., p. 231—251; *McRee D., Jr.* Issues and Parties in Legislative Voting: Methods of Statistical Analysis. N. Y., 1970; American Political Behavior: Historical Essays and Readings/Ed. by L. Benson e. a. N. Y., 1973; التاريخ السياسي الجديد في الولايات المتحدة: تحليل المفاهيم والأساليب: / مسؤول التحرير بولخوفيتينوف. موسكو، ١٩٨٥.

اهتمامهم على السلوك السياسي للمشرِّعين وجماهير الشعب وتفسيرها بروح علم الاجتماع السلوكي البرجوازي.ومن خلال التقيّد في الوصف الخارجي البحت، فإنهم لا يكشفون عن الانتماءات الطبقية للناخبين وممثليهم ويتجنبون تحليل الأسباب التي تحدد خطهم السياسي ولا يقدمون صورة موضوعية عن أداء الآلة الحكومية.

أظهر التاريخ الاقتصادي الحديث نشاطاً عالياً(١). فقد أعطى استخدام الطرق الرياضية نتائج محدودة عند دراسة التطور الصناعي الحديث للولايات المتحدة، ومكوِّن القوة العاملة لأمريكا الزراعية الحديثة وإلخ... إلا أن غياب علم منهج الأبحاث العلمي يحرم الدارسين إمكانية استعمال طاقات الوسائل الكمية بالكامل وكشف العمليات الأساسية في تاريخ الولايات المتحدة وإدراك أن المجتمع الأمريكي باعتباره وحدة تاريخية متكاملة. وقد لاحظ بعض المؤرخين الأمريكيين البارزين هذه الحقيقة، الذين أشاروا إلى عدم قدرة المؤرخين الاقتصاديين الجمع بين الأساليب الرياضية والإحصائية والتركيبة التاريخية(٢).

يعدّ «التاريخ النفسي» أحد أهم أضخم الاتجاهات الذي يعتمد على استخدام أسلوب التحليل النفسي في التاريخ. ويحتل «التاريخ النفسي» مكاناً بارزاً في التاريخ البرجوازي الأمريكي الحديث. وبتركيز الاهتمام على بدايات اللاوعي واللاعقلانية في سلوك الإنسان يحاول ممثلو «التاريخ النفسي» (ر. ليفتون، إ. إيركسون، ب. مازليش، ب. ليفينبرغ) إثبات استنتاج حول لا عقلانية العملية التاريخية بأكملها. وفي

---

(١) *Aydelotte W.* Quantification in History. Reading (Mass.), 1971; The Remterprelation of American Economic History/Ed, by R. W. Fogel, S. L. Engerman. N. Y., 1971; The Dimensions of the Past: Materials, Problems and Opportunities for QuantitativeWork in History/Ed, by V. R. Lorwin, J. M. Price. New Haven, 1972.

(٢) *Higham J.* Op. cit., p. 165.

هذا التفسير فإن الفرد أصبح يقف فوق المجتمع. وأما بالنسبة لمعظم أعمال ممثلي «التاريخ النفسي» الذين يزعمون تأليف تاريخ علمي حقيقي للمجتمع البشري بدلاً عن الماركسية –اللينينية فقد برزت الصفة الرجعية[1].

تعدُّ الذاتية في استعمال الأساليب المنطقية –الرياضية والمتعددة التخصصات التي تضر بشكل مباشر بالتركيبة التاريخية والتي يمكن ملاحظتها في مجال تاريخ العلاقات الدولية، حيث ينافس أنصار الحداثة على أولوية المدارس التقليدية («للمثاليين السياسيين» و«الواقعيين السياسيين»، الذين تقاربت مواقفهم بشكل ملحوظ في نهاية الستينيات والسبعينيات)[2].

وظهر العديد من المدارس ضمن نطاق الاتجاه «الحداثي» (١٢ مدرسة وفقاً لحسابات البروفوسور ب. راسيت في جامعة إيل). ونذكر من بينها – مدارس التكامل، النزاع الدولي، نظرية الألعاب، المحاكاة وتحليل النظام، والمساومة السياسية وغيرها[3]. وتختلف هذه المدارس عن بعضها بعضاً بطرق وأساليب تحليل محددة (شكلياً المنطقي، الرياضي وعلم الاجتماع السلوكي وإلخ...)، إلا أن العمل المشترك فيما بينها هو استخدام مخططات مجردة ونماذج

---

(١) تاريخ علم النفس البرجوازي الأمريكي. مقالة انتقادية. تومسك. ١٩٨٥ موغيلنيتسكي ب.غ...، نيكولايفا ي. يو.

(٢) Мурадян А. А. عن الإتجاهات العصرية والتقليدية - في كتاب: التاريخ الأمريكي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ١٩٤٥ - ١٩٧٠، ص ١١٠ -١٣٤، النظريات البرجوازية الحديثة في العلاقات الدولية: التحليل النقدي / مسؤول التحرير ف. ي. غانتام. موسكو، ١٩٧٦، مفاهيم السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة / مسؤول التحرير غ. أ. تروفيمنكو. موسكو ١٩٧٩. مراديان أ.أ.

(٣) Russett B. Methodological and Theoretical Schools in International Relations. NewHaven, 1969.

مستعارة من العلوم الدقيقة وخلق مظهر الموضوعية الصارمة، الطبقية الفائقة. وتتميز بالنسبة لها الوفرة في المصطلحات الشبيهة بالعلوم العصرية.

كان يظهر شيء مشترك في المقاربة الطبقية بغض النظر عن النقاش الحاد بين أنصار الطرق التقليدية والحداثة في تفسير المشكلات الموضوعية. ويتجلى هذا بوضوح في الأعمال التي توضح الجوانب المختلفة لسياسة الولايات المتحدة ما بعد الحرب، والعلاقات السوفييتية –الأمريكية في فترة تخفيض التوتر بحلول السبعينيات[١].

تميزت بداية السبعينيات بالجدال الحاد بين الخبراء البرجوازيين في مجال تاريخ العلاقات الدولية، فقد اصدر الباحثون الأكثر واقعية وذوي التفكير الرصين أحكاماً رشيدةً، آخذين بعين الاعتبار بدرجة أو بأخرى التغيرات في موازين القوى على الساحة الدولية. وأطلقت، على وجه الخصوص، فكرة أن القوة العسكرية في ظروف التكافؤ النووي فقدت جدواها السياسية المطلقة بالنسبة للولايات المتحدة. فقد أكد ج. كينان الممثل البارز للمدرسة التقليدية للواقعية السياسية هذه الأطروحة باثنين من الاعتبارات: القوة العسكرية للولايات المتحدة توازي إمكانات الاتحاد السوفييتي؛ وكما أثبتت الحرب في فيتنام بشكل مقنع، فإن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على فرض إرادتها على القوى غير النووية[٢]. إلا أن موقف أنصار الانفراج كان معارضاً بما فيه الكفاية[٣]. وقدموا هذا الاعتراف مع

---

(١) عن التوقعات البرجوازية لتطور العلاقات الدولية. موسكو، ١٩٧٨. كوكوشين أ.أ.

(٢) Kennan G. After the Cold War: American Foreign Policy in the 1970's.— ForeignAffairs, 1972, vol. 51, p. 4.

(٣) الولايات المتحدة وأوروبا: المشكلات العامة في السياسة القارية الأمريكية: تحليل انتقادي للتأريخ البرجوازي للولايات المتحدة. موسكو ، ١٩٧٩. ص ١٢٩ - ٢٠٣، بودليسني ب. ت. المفاهيم الأمريكية لتطور العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. موسكو، ١٩٨٠. ليياتوف س. ي.

عدد من التحفظات المدروسة جيداً والإيحاء في بعض الحالات إلى الحاجة إلى تعميق الانفراج.

تزايد نشاط الجناح اليميني في التاريخ البرجوازي في هذا الوقت، وشن ممثلوه حملةً واسعةً ضد الانفراج[١]. وطالب المتشددون باستخدام وسائل الضغط ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى بزيادة الإمكانات العسكرية للولايات المتحدة واستخدام العلاقات الاقتصادية والعلمية لأهداف تخريبية، وتوحيد الغرب على أساس مناهضة الشيوعية والتخلي عن مسار الانفراج. واقترحوا استبدال الانتقال من المجابهة إلى التعاون في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بنزاع محدود ضمن نطاق مثلث –الاتحاد السوفييتي، الصين، الغرب (يفهم من كلمة الغرب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان). وترى مجموعة المؤلفين أن تحديد العلاقات الأمريكية السوفييتية الثنائية يتم بالصراع العسكري –السياسي، الذي يجب على واشنطن خوضه من مواقع القوة مستخدمة بذلك الحرب النفسية[٢].

لوحظ بوضوح تام التحول العام في التاريخ البرجوازي من جانب المحافظين منذ النصف الثاني من السبعينيات[٣]. وتزايدت من جديد دوافع

---

(١) Detente: an Evaluation. Wash., 1974, p. 1.

(٢) The Soviet Empire: Expansion and Detente. Critical Choices for Americans/Ed, by W. E. Griffith. Lexington (Mass.); Toronto, 1976, vol. 9, p. 8, 304, 399—401. بالروح العسكرية ومعاداة السوفييت تم نشر العديد من الأعمال التي صدرت في نهاية السبعينيات تحت ختم معهد بنسلفانيا لأبحاث السياسة الخارجية ، مركز البحاث الاستراتيجية والأبحاث الدولية في جامعة جورج تاون، معهد هوفر للحرب والسلام والثورة وغيره من المراكز الأخرى.

(٣) يعد نمو عدد ما يسمى بالمراكز السوفييتية وتوسع مواضيعها حدثاً بارزاً. انظر ماروشكين ب. ي. سوفييتلوجيا حسابات وسوء التقدير. موسكو، ١٩٧٦.

الاعتذارات المبتذلة عن السياسة الخارجية وتكررت الخطابات ضد الانفراج في حدة التوتر الدولي في الدراسات عن مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة ما بعد الحرب. وَعَدَّ بروفوسور جامعة ولاية أوهايو أ. هيمبي أن الولايات المتحدة – معقل الديمقراطية الغربية – تحمي العالم من التهديد الشامل وأعلن أن إنجازات الانفراج ليست إلا وهم زائف. ووضع «همبي» في عمله الذي صدر في عام ١٩٧٦ هدفاً في إعادة تأهيل السياسة الامبراطورية المجدية للولايات المتحدة، والتي يزعم أنها تأثرت بنقد ظالم من المؤرخين الراديكاليين(١).

انتعش من جديد «المثاليون السياسيون» الذين تقدموا بطروحات حول «غياب الامبريالية» في الولايات المتحدة وعن حبهم للسلام. فقد كتب ج. سليتير في عام ١٩٧٦ البروفوسور في جامعة نيويورك في مدينة بوفالو أن ما يسمى بالسلوك الامبريالي للولايات المتحدة مشروط «بالمثالية التوسعية» وحسب رأيه فإن الولايات المتحدة لم تسع مطلقاً إلى الهيمنة عن قصد، وأما الامبريالية الملصقة بها فتمثل خرافة ملائمة، طالما أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الحديثة تعتبر دفاعية(٢).

حاول كثيرون من المؤرخين البرجوازيين (من التيار اليميني، وكذلك الليبيراليين أيضاً) في النصف الثاني من السبعينيات إيجاد المسوّغ التاريخي لطموحات الولايات المتحدة الامبريالية. وتجنباً لكلمة الانفراج (استخدم

---

(١) *Hamby A. L.* The Imperial Years. The United States since 1939. N. Y., 1976 p. 389—391.

(٢) *Slater J.* Is US Foreign Policy «Imperialist» or «Imperial»? — Political Science Quarterly, 1976, Spring, vol. 94, p. 424—427, 435.

مصطلح ما بعد الانفراج) post- detente[١] فإنهم بدأوا في الجدل حول استمرار التوتر بوسائل أخرى ودعوا إلى اللعب من موقع القوة تجاه الاتحاد السوفييتي[٢]. وكان بروفوسور جامعة جونز غوبكنز ر. أوسغود، على سبيل المثال، من خلال مناقشة الحذر المفرط الناجم عن متلازمة فيتنام، يبرر من جديد كما في عام ١٩٦٠ (الحرب النووية وغير النووية[٣]) من أجل ردع الاتحاد السوفييتي[٤]. وجرت محاولات زيادة «العامل الأخلاقي» في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الأخير أداة للنضال من أجل حقوق الإنسان[٥].

إلى جانب ذلك، لم يتوقف نشاط العلماء البرجوازيين البارزين الذين يدرسون العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة من موقع السرد السليم لحقائق العالم الحديث[٦]. وكان يتحدث الباحثون البارزون تحديداً من هذه المواقف في عام ١٩٧٩ مثل ج. كينان، ج. غيلبرايت، ف. نيل، س. بيسار – مؤلفو كتاب «الانفراج أو الكارثة» الذي حصل على شهرة واسعة[٧].

---

(١) Defending America. Towards a New Role in the Post-Detente World. N. Y., 1974.

(٢) *Gati Ch., Gati T.* Debate over Detente. N. Y., 1977, p. 58; *Stanley T.* The Continuation of Tension by other Means. N. Y.. 1977, p. 12-13.

(٣) الحرب المحدودة. موسكو، ١٩٦٠ أوسغيد ر.

(٤) *Osgood R.* Limited War Revisited. Boulding, 1979, p. 4—5.

(٥) *Thompson K. W.* The Moral Imperatives of Human Rights: a World Survey. N. Y., 1980; *McDougal M. S., Lasswell H. D., Lungchu Chen.* Human Rights and World Public Order. New Haven, 1980.

(٦) أشار بروفوسور جامعة ميتشيغان غ. ياكوبسن، ملمحاً إلى العلاقة المتنامية والترابط المتبادل بين الشعوب، إلى الاتفاق العالمي الواسع والعميق على ضرورة {*Jacobsen H. K.* Networks of Interdependence. N. Y., 1979, p. 419).

(٧) Detente or Debacle? N. Y., 1979.

تم تحليل مشكلات الأزمة العامة للرأسمالية بعمق ومن جميع الجوانب وكذلك نمو عدوانية الامبريالية الأمريكية والعمليات المعقدة في الحركات العمالية والديمقراطية في أعمال وخطابات غيس هول الكثيرة[١]. وحظيت أعمال ج. موريس، ف. فونير، غ. غرين حول تأريخ الحركة العمالية والنقابية الأمريكية، غ. وينستون ك. لايتفوت، ج. جاكسون – حول حركة تحرير الزنوج باعتراف الأوساط العلمية[٢]. وأصبحت طباعة وإصدار «تاريخ الشعب الأمريكي» من تأليف غ. أبتيكر حدثاً كبيراً في التاريخ التقدمي للولايات المتحدة واستكمال التاريخ الوثائقي للسود في الولايات المتحدة والمكوَّن من أربعة مجلدات[٣]. وأصدر أبتيكر في عام ١٩٧٥ كتاباً جديداً حول تاريخ الزنوج يفضح فيه المفاهيم الرجعية في التاريخ البرجوازي[٤].

---

(١) الحركة العمالية الثورية والامبريالية الحديثة. موسكو ، ١٩٧٤ .هول غ. Hall G. The Big Stakes of Detente. N. Y., 1974.

(٢) Моррис Дж. المشكلات الأساسية في الحركة العمالية في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٦١ Основные проблемы рабочего движения США. М., 1961; Foner Ph. S American Labor and the Indo-China War. N. Y., 1971; Idem. Organized Labor and the Black Worker, 1619—1973. N. Y., 1974; موسكو، ١٩٧٥؛ لايتفوتك. م. الانتفاضة في الغيتو من أجل تحرير. موسكو،١٩٧٢؛ جاكسون د. الاتجاهات الثورية في السياسة العالمية وكفاح الأمريكيين السود. موسكو ،١٩٧٨ . وينستون غ.استراتيجية كفاح السكان السود

(٣) *Аптекер Г.* Колониальная эра. М.. 1961; *Он же.* Американская революция, 17631863. М., 1962; *Aptheker H.* Early Years of the Republic. From the End of the Revolution to the First Administration of Washington (1783—1793). N. Y., 1976; A Documentary History of the Negro People in the United States: Vol. 1— 4/Ed. byH. A. Aptheker. N." Y., 1951—1974.

(٤) تاريخ الأمريكيين الأفارقة: العصر الحديث. موسكو، ١٩٧٥ أبتيكر غ.

أثّرت أعمال المؤرخين الماركسيين الأمريكيين بشكل ملحوظ على تطور التاريخ في الولايات المتحدة. ويعود الدور الكبير في هذا المجال لمعهد البحوث الماركسية الأمريكي، الذي أنشئ في عام ١٩٦٤ والذي يترأسه غ. أبتيكر. ولوحظ في السنوات الأخيرة تعاظم الاهتمام بالماركسية في الولايات المتحدة بحسب قوله. «وحتى في المطبوعات الأكاديمية الرسمية – أشار أبتيكر إلى أنه في كثير من الأحيان وأحياناً ما تكون إيماءات أساسية إلى ماركس والدراسات الماركسية. وفي بعض الحالات فإن العلماء الذين تأثّرت أعمالهم بماركس مثل ف.إ. ويليام، يو.جينوفيز، غ. ليرنر كانوا يتمتعون بسمعة مهنية حقيقية»[١].

يكتب الكثير من المؤرخين الأمريكيين عن الوصف الماركسي اللينيني للتاريخ الذي أثار اهتماماً شديداً في الولايات المتحدة، مما لقي انعكاساً في الحوارات ضمن نطاق المنظمات المهنية الرائدة لمؤرخي الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٨٠كتب البروفوسور م. كامن في جامعة كورنيل مسؤول التحرير عن الدراسة البحثية بتكليف من الجمعية التاريخية الأمريكية عن تاريخ الولايات المتحدة في السبعينيات: إن النهج الماركسي للتاريخ الأمريكي قد جذب انتباه العلماء بسبب فشل التركيب الليبيرالي العام الذي اقترحته مدرسة بيرد التقدمية ومدرسة الإجماع... ويؤدي غياب مفهوم التكامل إلى ظهور مشكلات للعديد من العلماء الذين يقرؤون المسار العام للتاريخ ويحاولون إعداد التعميم المقبول. وأشار كامن إلى أن الطريقة الماركسية تقترح شرحاً متكاملاً لتاريخ الولايات المتحدة الكامل. ويرى

(١) *Aptheker H.* Marxism and Social Sciences in the US.— Political Affairs, 1983, June, p. 21.

بروفوسور جامعة كاليفورنيا و. بووسيم أن هذه الطريقة تعطي دافعاً قوياً للتعميم بدرجة عالية(١).

٣- دراسة تاريخ أمريكا ما بعد الحرب في الاتحاد السوفييتي:

أبدى المؤرخون السوفييت في الفترة ١٩٤٥ – ١٩٨٠ اهتماماً كبيراً بالتفهم العلمي للظواهر الجديدة المتعلقة بتزايد دور الولايات المتحدة في العالم الرأسمالي، وبتحول الامبريالية الأمريكية إلى الرجعية العالمية، وبالطموحات إلى الهيمنة العالمية. ويصطدم الأمريكيون السوفييت بمهمة الكشف عن الطبيعة العدائية اللاإنسانية للامبريالية تجاه الشعوب وجوهرها الاستغلالي(٢).

اتخذت دراسة تاريخ الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب بعداً واسعاً وتطورت على اتجاهات كثيرة لتشمل السياستين الخارجية والداخلية(٣). وتزايد إلى حدٍ كبيرٍ وفي أثناء السنوات الأخيرة المستوى النظري العلمي والمهني للأعمال

---

(١) The Past before Us, p. 25, 80. См. также: *Shaw W. H.* Marx'« Theory of History. Stanford, 1977; *Seliger M.* The Marxist Conception of Ideology: a Critical Essay. N. Y., 1977; *Berger M.* Engels, Armies and Revolution: the Revolutionary Tacticsof Classical Marxism. Hamden (Conn.), 1977; *Rader M.* Marx's Interpretation of History. N. Y.. 1979; The Left Academy. Marxist Scholarship on American Campuses/Ed. by B. Oilman, E. Vernoff. N. Y., 1982; The Promise of American History: Progress and Prospects/Ed, by S. I. Kutler, S. N. Katz. N. Y., 1982.

(٢) مواد المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي. موسكو ١٩٨٦، ص ١٦٥.

(٣) Фураев В. К. التاريخ السوفييتي للصراع الطبقي في الولايات المتحدة في الزمن الحديث - في كتاب: مشكلات تاريخ العالم. لينينغراد، ١٩٦٧؛ كونين أ. ي. الأبحاث الجديدة للمؤرخين السوفييت حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة - التاريخ الجديد والحديث، ١٩٧٢، رقم ٦؛ بولخوفيتينوف غ. ن. بعض نتائج العمل البحثي للمؤرخين الأمريكيين والسوفييت (١٩٧٦ - ١٩٨٠) - التاريخ الجديد والتاريخ الحديث، ١٩٨١، رقم ١.

الصادرة، واتسع موضوع الأبحاث وتحسنت منهجية التعامل مع المصادر. ويساهم التخصص في بعض الاتجاهات في التعمق بإلقاء الضوء على المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية في فترة ما بعد الحرب، والحركات العمالية والديمقراطية، السياسة الخارجية ودبلوماسية الولايات المتحدة.وساعد على ذلك توسُّع العلاقات متعددة الاختصاصات للمؤرخين السوفييت.

يشهد تزايد عدد الأعمال المعممة على رفع المستوى النظري للأمريكيين السوفييت. وتوضح تلك الأعمال على خلفية تعميق الأزمة الشاملة للرأسمالية، وتلقي الضوء على نضال الطبقة العاملة من أجل الحقوق المدنية، مشكلات الحركات العمالية والزنجية والشبابية والمناهضة للحرب، وتكشف أسباب تزايد عدوانية الامبريالية الامريكية(١).

تتبعت أعمال العلماء السوفييت الاتجاهات الأساسية لتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية، الهيكلية الاجتماعية للمجتمع الأمريكي، وحللت خصائص الصراع الطبقي في بعض المراحل التاريخية. وأظهرت الحقائق التاريخية المحددة في ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية تفاقم الصراع بين القوى الإنتاجية المتنامية والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية، وكذلك زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، عسكرته، نمو اللامساواة الاجتماعية وتعقيد آلية استغلال رأس المال للعمال(٢).

---

(١) مقالات عن التاريخ الجديد والحديث للولايات المتحدة في جزءين / مسؤول التحرير غ. ن. سيفوستيان موسكو، ١٩٦٠؛ ياكوفليف ن. ن. التاريخ الحديث للولايات المتحدة، ١٩١٧ - ١٩٦٠؛ لان ف. ي. الولايات المتحدة في سنوات الحرب وما بعد الحرب. موسكو، ١٩٧٨؛ سيفاتشيف ن.ف، يازكوف ي. ف. التاريخ الحديث للولايات المتحدة، ١٩١٧ - ١٩٧٢، موسكو، ١٩٨٠.

(٢) زورين ف.س. الدولارات وسياسة واشنطن. موسكو ، ١٩٦٤؛ دالين س. أ. الولايات المتحدة الولايات المتحدة: الرأسمالية الحكومية الحربية الاحتكارية. موسكو ، ١٩٧٢ دالين=

تم تكريس الدراسات الخاصة عن تاريخ الطبقة العاملة للاتجاهات الأساسية في الحركة العمالية الأمريكية. وأصبح نشر تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة معلماً هاماً حيث تمت التغطية حتى عام ١٩٨٠[١]. وجرى إلقاء الضوء في عددٍ من الأعمال على التحولات الهيكلية في تكوين الطبقة العاملة التي أنتجتها الثورة العلمية – التكنولوجية. فقد فضح الكتاب هنا خرافات التأريخ البرجوازي حول زوال الطبقة العاملة وتكاملها مع «الطبقة المتوسطة» الجديدة وتبين أن التنازلات الجزئية من جانب الرأسماليين التي تمكنت الطبقة العاملة من انتزاعها بنتيجة الصراع الطبقي تتوافق مع الهجوم المباشر على مستوى معيشتهم[٢].

أثارت دراسة نشاط الحزب الشيوعي اهتمام المؤرخين المستمر في الولايات المتحدة، وكذلك نضال الشيوعيين من أجل التحرير الفكري للطبقة العاملة من تأثير الإيديولوجية البرجوازية، ويتم تحليل نضال الحزب الشيوعي

=س.أ ؛ ميلنيكوف أ. ب. البنية الطبقية الحديثة في الولايات المتحدة. موسكو ، ١٩٧٤؛ شليباكوف أ. ن: البنية الاجتماعية للمجتمع وتكوينه القومي: نبذة تاريخية. كييف، ١٩٧٦؛ سيفاتشيف ن.ف. الولايات المتحدة: الدولة والطبقة العاملة. موسكو، ١٩٨٢؛ الولايات المتحدة: الإنتاج الحربي والاقتصاد / مسؤول التحرير يو. ي. توبراكوف، ف. أ. فيودوروفيتش موسكو، ١٩٨٣؛ تيموفييف ت. ت. الامبريالية والبرو. موسكو ، ١٩٨٥. ليتاريا.

(١) تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة في الزمن الحديث: في جزءين ، ١٩٧٠ - ١٩٧١؛ تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة في الزمن الحديث، ١٩٦٥ -١٩٨٣.

(٢) Тимофеев T. T. ضد الإحتكارات: نبذات حول مشكلات الصراع الطبقي والحركات الديمقراطية العامة في الولايات المتحدة. موسكو ، ١٩٦٧ تيموفييف؛ ن ت. ت؛ وايت مان غ. ي.. العمال الأمريكيون: التحولات في الوعي الاجتماعي. موسكو، ١٩٧٧. البروليتاريا ضد الاحتكارات.

ضد الانتهازية اليمينية واليسارية، ومسائل التعزيز التنظيمي والإيديولوجي للحزب وطريقته الإبداعية في تطوير النظرية الماركسية - اللينينية. وصدر الكثير من الكتب التي تناولت حياة ونشاط الشخصيات البارزة في الحركة العمالية الأمريكية والشيوعية[1].

تعرضت العمليات التي حدثت في الحركة النقابية للولايات المتحدة لتحليل دقيق ومتعدد الجوانب[2].

تم تكريس الدراسات التي أعدتها معاهد الولايات المتحدة وكندا والحركة العمالية لدى أكاديمية العلوم السوفييتية للنهوض العاصف للحركات الديمقراطية العامة في الستينيات والسبعينيات. إذ أنها تتناول المضمون والطابع الطبقي والوجهة السياسية للاحتجاج الاجتماعي الجماهيري في جميع أشكاله وطرقه المتنوعة، وأظهرت توسع القاعدة الاجتماعية للصراع الديمقراطي في

---

(١) الطريق العسكري للشيوعيين الأمريكيين. ١٩١٩ - ١٩٧٢ فوراييف ف. ك؛ غري تشوخين أ. أ. نضال الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة من أجل وحدة صفوفهم (١٩٢٧ - ١٩٧٢)؛ غريغورييف ي. ويليام فوستر. موسكو، ١٩٧٥؛ المناضل من أجل قضية الطبقة العاملة. موسكو، ١٩٧٩؛ إبن أمريكا العاملة ليباتسكي م.ن.. موسكو، ١٩٨٠؛ رجل شجاع لا يلين (نبذات عن حياة وشخصية الزعيم الوطني للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة غ. وسنيتون) للكاتب موستوفيتس ن. ف. موسكو، ١٩٨٢.

(٢) الولايات المتحدة: النقابات العمالية في الصراع مع رأس المال. موسكو، ١٩٧٠ كيريمستسكي يا. ن؛ اتحادات النقابات الأمريكية في ظروف الرأسمالية الاحتكارية الحكومية. موسكو، ١٩٧١ أندروسوف ف.ب؛ الولايات المتحدة: دور اتحاد النقابات في الحياة السياسية الداخلية. موسكو، ١٩٧٣ لابيتسكي م.ي؛ الدولة واتحاد النقابات. موسكو ١٩٧٤ بوبوف أ.أ؛ اتحاد النقابات والمجتمع في الولايات المتحدة في القرن العشرين: انتقاد المفاهيم الإصلاحية البرجوازية. موسكو، ١٩٨٣ سافالييفا ي.م..

الولايات المتحدة وانضمام الشباب والنساء والهنود والسكان الملونين إليها[1]. وأُجرِيَ بحث مكثف للغاية حول وضع ونضال الأمريكيين السود من أجل الحقوق المدنية[2]. واحتل كفاح الشعب الأمريكي من أجل السلام وضد العسكرة وضد الحرب المساحة الأكبر في دراسات المؤرخين السوفييت[3].

يكمن الاتجاه الهام والعام للدراسات السوفييتية في كشْف الجوهر الطبقي للدولة الامبريالية في الولايات المتحدة الأمريكية وتحليل الطرق والوسائل التي يستخدمها الرأسمال الاحتكاري لتعزيز هيمنته الطبقية، وخاصة تزايد دور

---

(١) الولايات المتحدة: مشكلات السياسة الداخلية بإشراف ف.س. زورين. موسكو، ١٩٧١؛ الولايات المتحدة: الطلاب والسياسة. الطلبة الأمريكيون في الحركة الديمقراطية في الستينيات - السبعينات / مسؤول التحرير ف. س. زورين ، ل.أ. ساليتشيفا. موسكو، ١٩٧٤؛ طلبة الولايات المتحدة: مقالات اجتماعية نفسية. موسكو، ١٩٧٧؛ حركات الاحتجاج الاجتماعي الجماهيرية في الولايات المتحدة: السبعينيات / مسؤول التحرير ي. أ. غييفسكي ل. أ. ياليتشيفا موسكو، ١٩٧٨؛ الولايات المتحدة: تفاقم التناقضات الاجتماعية والحركات الديمقراطية الاجتماعية / مسؤول التحرير ن. ف. موستوفيتس. موسكو، ١٩٨٠. أنظر أيضاً فورسينكو أ. أ. العقد الحرج لأمريكا: الستينيات. لينينغراد، ١٩٧٤.

(٢) زنوج الولايات المتحدة في النضال من أجل الحرية: الحركة الز نجية في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. موسكو، ١٩٥٧ تيموفييف ت.ت؛ كوروليفا أ.ب.٢٠ مليون ضد جيم كرو: (الحركة الزنجية في الولايات المتحدة في المرحلة الحديثة). موسكو، ١٩٦٧؛ نيتو بورغ إ. ل. غيتو السود في أمريكا. موسكو، ١٩٧١؛ غييفسكي ي. أ. الولايات المتحدة: المشكلة الزنجية. سياسة واشنطن في المسألة الزنجية (١٩٤٥ - ١٩٧٢). موسكو ، ١٩٧٣؛ إيفانوف ر. ف. المنبوذون السود في أمريكا. موسكو ١٩٧٨، وغيرها.

(٣) القوى التقدمية للولايات المتحدة في الصراع من أجل السلام. موسكو ١٩٥١ موستوفيتس ن. ف؛ تحالف الشعوب المناهض للحرب. موسكو، ١٩٥٤؛ يورشوفا ي. ن. الحركة من أجل السلام ضد النزعة العسكرية والحرب في الولايات المتحدة (١٩٦٥ -١٩٧٨). موسكو ١٩٨٠.

الشرطة السياسية والأجهزة القمعية في منظومة المعاهدة الحكومية البينية في الولايات المتحدة[١]. وتدرس بالتفصيل آلية عمل الدولة الامبريالية للولايات المتحدة. وصدرت كتب عن هيكلية وصلاحيات الكونغرس ودوره في صياغة ورسم السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة. ويلاحظ بشكل خاص تنامي تأثير الغرفة العليا في الكونغرس في نهاية الستينيات في السياسة الخارجية، ذلك التأثير الذي يعكس تعزيز الأمزجة المعارضة والرجعية في الدوائر الحاكمة على صعود الحركات الجماهيرية في البلاد[٢].

لوحظ أيضا تزايد اهتمام الباحثين بتحليل نشاط الحزبين الديمقراطي والجمهوري الأمريكيين اللذين عبرهما تتحقق السيطرة السياسية على الجماهير. وتدرس وسائل محددة وطرق تكتيكية رأس الهرم الحزبي تجاه الحركات الجماهيرية للاحتجاج الاجتماعي الجماهيري بهدف إضعاف هذه الحركة وجذب الناخبين لصالحهم. وتجري متابعة التأثير الذي تبديه مطالب الجماهير على رسم وصياغة سياسة الأحزاب وزعمائها[٣]. فالتقنيات والأساليب الخاصة التي يستخدمها هؤلاء

---

(١) Никитин В. А. الولايات المتحدة: التطرف الأول - تهديد الديمقراطية. موسكو، ١٩٧١ نيكيتين ف. أ؛ المافيا، وكالة المخابرات المركزية، ووتر غيت: نبذات عن الجريمة المنظمة والأمزجة السياسية في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٠؛ ساخاروف ن.أ. جمعية المقاولين في الحياة السياسية للولايات المتحدة. موسكو ١٩٨٠؛ كوكوشكين أ. أ. الولايات المتحدة خلف واجهة السياسة العالمية موسكو، ١٩٨١؛ كوستين ب. ف. الشرطة السرية في الولايات المتحدة مكتب التحقيقات الاتحادي في الماضي والحاضر الطبعة الثانية موسكو، ١٩٨٦.

(٢) Громыко Анат. А. كونغرس الولايات المتحدة: (الانتخابات، التنظيم، الصلاحية). موسكو، ١٩٥٧؛ غروميكو أناتولي؛ بوبوفا ي. ي. مجلس الشيوخ والسياسة الخارجية. موسكو، ١٩٧٨.

(٣) الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة: الناخبون والسياسة. موسكو، ١٩٨٠. بيتشاتنوية ف. أو.

الزعماء في أثناء النضال السياسي تسجل في دراسات السيرة الذاتية بأساليب ممتعة ورائعة[1]. يراقب المؤرخون السوفييت باهتمام كبير عمليات الأزمات في الإيديولوجية البرجوازية الأمريكية والتي تجلت بحدة بدءاً من الستينيات. وكان مؤشر التمايز والاستقطاب في الإيديولوجية البرجوازية هو مواقف المجموعات الراديكالية اليسارية الساعية إلى الخروج من نظام القيم السائدة. يجري تحليل السمات الهيكلية للآراء وكذلك ضيق أفق البرجوازية الصغيرة في أعمال عدد من المؤرخين السوفييت. وأيضاً تمت ملاحظة تعزيز إيديولوجية النزعة المحافظة منذ نهاية السبعينيات، التي اتخذت بعض الأشكال الخاصة[2].

أصبحت مسائل تاريخ الثقافة الأمريكية التي لم تدرس بشكل كاف خلال فترة ما بعد الحرب مادة للأعمال الجديدة المكرسة لمشكلات الأدب والفن والهندسة المعمارية والموسيقا، كذلك صدرت مجموعة من الدراسات حول الأدب الأمريكي[3].

---

(١) ١٠٣٦ يوم من رئاسة كينيدي. موسكو، ١٩٦٨؛ غروميكو أناتولي أ؛ المتجاوزون الحدود. موسكو، ١٩٧٠ ياكوفليف ي. ن؛ البيت الأبيض: الرؤساء والسياسة. الطبعة الثانية. موسكو، ١٩٧٩ إفايان إ. أ.

(٢) الولايات المتحدة: الفكر السياسي والتاريخ / مسؤول التحرير ن. ن. ياكوفليف. موسكو، ١٩٧٦؛ زامشكين يو.أ. الفرد في أمريكا الحديثة: تجربة تحليل القيمة والتوجهات السياسية. موسكو، ١٩٨٠؛ باتالوف يو. يا. الطوباوية الاجتماعية والوعي الطوباوي في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٢ ، الولايات المتحدة: الموجة المحافظة. موسكو، ١٩٨٤؛ غادجييف ك. س. تطور التيارات الأساسية في موسكو، ١٩٨٢. إيديولوجية البرجوازية الأمريكية.

(٣) الثقافة المضادة والنزعة المحافظة الجديدة. موسكو ١٩٨١ ميل فيل أ. يو، رازلوغوف ك، إ؛ بعض خصائص الثقافة الأمريكية - الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٨٣، رقم ٦ ص ٣٠ – ٤٠.

وحتى عهد قريب لم يخصص الاهتمام الكافي لدور الدين في الحياة الاجتماعية للولايات المتحدة. وتمت الإشارة إلى هذا النقص بسبب انتشار الحركة المناهضة للحرب في الولايات المتحدة، حيث لعبت المنظمات الدينية المعتدلة دوراً كبيراً في ذلك. ومن ناحية أخرى فإن المجموعات الدينية القريبة من الحركات اليمينية تعدّ وسائط ناقلة لوجهات النظر الرجعية. وتم تحليل هذه المشكلات وغيرها في الأعمال الصادرة في نهاية السبعينيات –بداية الثمانينيات(١).

كما تبين فإن دراسة المشكلات الداخلية لتطور المجتمع الأمريكي خلال سنوات ما بعد الحرب تجري على جبهة عريضة وواسعة. وإلى جانب ذلك فإن مسائل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تشغل مساحة واسعة في التاريخ السوفييتي عن التاريخ الحديث للولايات المتحدة. فقد ساهم العلماء السوفييت في فضح الجوهر العدواني للامبريالية الأمريكية وخططها في تحقيق السيادة العالمية، وكشفوا خصائص السياسة التوسعية للولايات المتحدة في الظروف الحديثة. وأظهروا، على مواد واقعية واسعة النطاق وبشكل مقنع، أن مسؤولية تصعيد التوتر الدولي تقع على عاتق الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة. ويبين العمل الأساسي ل أ. أ. غروميكو أهم الأحكام النظرية(٢).

حلل العلماء السوفييت الاستراتيجية الامبريالية العالمية للولايات المتحدة، وتأثير الثورة العلمية - التكنولوجية عليها والمفاهيم السياسية

---

(١) الدين والكنيسة في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧٨؛ فيليكوفيتش أ. ن.؛ فورمان د. ي. الدين الصراعات الاجتماعية في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨١.

(٢) التوسع الخارجي لرأس المال: التاريخ والحاضر. موسكو ، ١٩٨٢. غروميكو أ.أ.

الخارجية والعسكرية الاستراتيجية ودور المجمَّع الصناعي الحربي[1]. وتم توجيه الاهتمام الكبير إلى العقائد والأسس الإيديولوجية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[2]. كذلك فقد ألقت أعمال المؤلفين

---

(١) السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عصر الامبريالية. موسكو، ١٩٦٠ إينوزيمتسيف ن. ن؛ **استراتيجية الحرب** الشاملة. موسكو، ١٩٦٨، تروفيمنكو غ. أ.؛ نفس المؤلف الولايات المتحدة: السياسة، الحرب، الإيديولوجيا. موسكو، ١٩٧٦؛ المجمّع الصناعي الحربي للولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧٤ بياديشيف ب.د؛ الولايات المتحدة والأزمات السياسية الدولية. موسكو، ١٩٧٥ جوركين ف. ف؛ من بوتسدام إلى غوام: نبذات حول الدبلوماسية الأمريكية. موسكو، ١٩٧٤، ميلنيكوف يو. م؛ نفس المؤلف القوة والعجز: سياسة واشنطن الخارجية، ١٩٤٥ – ١٩٨٠. موسكو ، ١٩٨١ ؛ مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة . موسكو، ١٩٧٧ أغافونوفا غ.أ.؛ السياسة الخارجية للولايات المتحدة: الدروس و الحقيقة ، في الستينات والسبعينيات موسكو، ١٩٧٨ غروميكو أناتولي أ. ؛ الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة في ظروف الثورة العلمية التكنولوجية / مسؤول التحرير غ.أ. أرباتوف ، ف.ف.جوركين، ف. ب. بافلوتشينكو / موسكو، ١٩٧٩؛ وول ستريت والسياسة الخارجية.موسكو، ، أوفينيكوف ر.س.؛ الأمن في العصر النووي وسياسة واشنطن. موسكو ، ١٩٨٠؛ المفاهيم العسكرية الإستراتيجية / مسؤول التحرير ر. غ. بوغدانوف، ميلشتاين ل.س.سيميكو. موسكو، ١٩٨٠؛ معاداة السوفييت في الاستراتيجية العالمية للامبريالية الأمريكية، ١٩٨١ زاغلادين ن. ف؛ السياسة الخارجية للولايات المتحدة: في جزءين / مسؤول التحرير غ. أ. تروفيمنكو. موسكو ١٩٨٤.

(٢) الفقر الإيديولوجي للمدافعين عن الحرب الباردة. موسكو، ١٩٦١؛ نفس المرجع إيديولوجيا الامبراطورية الأمريكية. موسكو، ياكوفليف أ.ن.١٩٦٧؛ نفس السابق باكس أمريكان الإيديولوجية الامبراطورية: الأصول والعقائد. موسكو، ١٩٦٩؛ نفسه أيضاً من مرومان حتى ريغان: العقائد والوقائع في العصر النووي. موسكو ، ١٩٨٤؛ الصراع الإيديولوجي في العلاقات الدولية الحديثة، موسكو، ١٩٧٠ أرباتوف غ.أ.؛ عقائد السياسة الخارجية الأمريكية. موسكو، ١٩٧٠ ميلنيكوف يو.م؛ الأسس الإيديولوجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧٣؛ عقيدة الأمن القومي في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٠.

السوفييت الضوء على سياسة واشنطن تجاه الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية وعلى الاستراتيجية المعادية للشيوعية[1].

تمت بالتفصيل دراسة الاتجاهات الإقليمية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة وخاصة السياسة تجاه دول أوروبا الغربية، آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وسعى المؤرخون السوفييت إلى إظهار تفاقم التناقضات بين الدول البرجوازية من جهة، وإظهار محاولات الدول الامبريالية تنسيق استراتيجيتها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية بهدف تشكيل جبهة شاملة للصراع ضد الاشتراكية، وضد كافة الحركات الثورية والتحررية من جهة أخرى.

يعدُّ تعزيز الاهتمام بمشكلات التأريخ البرجوازي الأمريكي، دراسة اتجاهاته الأساسية وتياراته مؤشراً على مستوى الدراسات السوفييتية التاريخية الأمريكية، وتم تخصيص مكان كبير لتحليل التاريخ الحديث للولايات المتحدة في الأعمال الجماعية وكذلك في الدراسات العلمية المنفردة[2]. ويعتبر التطور الواسع للأبحاث السوفييتية حول تاريخ الولايات

---

(١) التاريخ والسياسة ماروشكين ب.ي.؛ سياسة الدول الغربية تجاه دول أوروبا الشرقية الاشتراكية (١٩٦٥ - ١٩٧٥) موسكو، ١٩٧٩ أورليك ي. ي؛ العلاقات السوفييتية - الأمريكية خلال فترة ما بعد الحرب في التأريخ البرجوازي للولايات المتحدة، موسكو، ١٩٨١ إيغوروف ن. ي؛ الحرب الباردة: عودة إلى الماضي. موسكو، ١٩٨٢ ستيبانوفا أو. ل.

(٢) أسطورة حب السلام للولايات المتحدة. موسكو، ١٩٦٠ كونينا أ. ي.، ماروشكين ب.ي؛ ديمنتييفي. ب، ماكوف ف. ل، ناجدافوف د. غ. تأريخ الولايات المتحدة (١٩٤٥ - ١٩٦٤) في كتاب: تأريخ التاريخ الجديد والحديث لدول أوروبا وأمريكا اللاتينية / مسؤول التحرير ي. س. غالكين. موسكو، ١٩٦٨؛ التأريخ الأمريكي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة (١٩٤٥ - ١٩٧٠)، التأريخ الأمريكي لمشكلات السياسة الداخلية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب / بإشراف سيفوستيانوفا غ. ن. موسكو، ١٩٧٤؛ نظرية الاستثنائية الأمريكية في الفكر التاريخي للولايات المتحدة - قضايا التاريخ، ١٩٨٦ ، رقم ٢ ص ٨١ - ١٠٢.

المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب حقيقة لا جدال فيها. فقد سمح التحليل الشامل والموضوعي للمادة الواقعية المتراكمة من خلال إشراك مجموعة من مصادر المؤرخين السوفييت تحديد السمات المميزة لتطور الولايات المتحدة في بعض مراحل تعميق الأزمة الشاملة للرأسمالية. ففي الأعمال الجماعية والأبحاث الفردية يتم تتبع السمات العامة في عالم الرأسمالية على مثال الولايات المتحدة، فضلا عن ملامح الامبريالية الأمريكية التي تظهر بوضوح في أيامنا هذه. وسمح البيان الشامل لحقائق التاريخ بالحكم على التناقض العميق بين هذه الظاهرة الموضوعية – تضييق نطاق هيمنة الرأسمالية بشكل مستمر في العالم الحديث والتهديدات العسكرية التي تعززها مزاعم الولايات المتحدة بالسيادة العامة على العالم.

يلاحظ إلى جانب ذلك تنوع العمليات السياسية – الاجتماعية الجارية في الولايات المتحدة وتفاقم النزاعات الداخلية، وصعود الحركات الديمقراطية الجماهيرية المعارضة للامبريالية وسياستها العدوانية والاضطهاد. وتؤدي دروس التاريخ إلى استنتاج مفاده أن التحول نحو اليمين في محور الحياة والذي تم تحديده منذ أواخر السبعينيات، لا يمكن اعتباره ثابتاً لا رجعة فيه، و على وجود إمكانات قوى السلام في الولايات المتحدة الداعية إلى التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ومن أجل التعاون السوفييتي – الأمريكي المثمر.

الخاتمة

تمت كتابة تاريخ الولايات المتحدة المؤلف من أربعة مجلدات كعمل يغطي تطور الأمة الأمريكية منذ تأسيس المستعمرات الإنكليزية الأولى في أمريكا الشمالية وحتى بداية الثمانينيات من قرننا (العشرين)... كان الهدف إعطاء صورة كاملة عن المسار التاريخي للمجتمع ولتطوره قدر الإمكان، بدءاً من تشكيل العلاقات الرأسمالية والحرب الثورية من أجل الاستقلال وحتى تحول الولايات المتحدة إلى حصن الامبريالية، دولتها الاستعمارية، التي أعلنت مزاعمها بالهيمنة العالمية وعن مناطق وقارات بأكملها «منطقة مصالحها الحيوية».

سعى المؤلفون السوفييت من خلال استكشاف الشرائع العامة وخصائص التاريخ الاجتماعي – السياسي للولايات المتحدة والجوانب المختلفة لسياستها الداخلية والخارجية والثقافة المادية والروحية إلى حل هذه المشكلة العلمية الكبيرة في المقام الأول عن طريق الكشف عن دور الجماهير في مصير البلاد، وذلك باختراق جدلية الطبقات والعلاقات الطبقية، والتي تعطي التعبير الحقيقي الوحيد والخالي من التشويه للاتجاهات المعقدة والمتناقضة في التنمية الاجتماعية. ويكمن المعنى المنهجي المنطقي الأهم في فكرة ف. إ. لينين الذي أشار بقوله: «نعتقد أنه يجب الحكم على الأحداث التاريخية من خلال حركات الجماهير والطبقات بشكل عام، وليس بحسب أمزجة بعض الأشخاص والمجموعات[1]». فقد أملى مطلب التحليل العلمي لكامل مجموعة الظواهر والعمليات المتعلقة بمادة البحث

(١) الأعمال السياسية الكاملة، الجزء ٢ ص ٨٥ . لينين ف.إ.

وفي الوقت نفسه فرض دراسة صارمة للعوامل الرئيسة (سواء الموضوعية والذاتية)، التي تحدد العوامل الحقيقية للحياة الاجتماعية للجماهير، (والتي يمكن أن تطوِّر «أو على العكس تشُلْ» أنشطة منظمة أصحاب العمل المستقل الواعية لمبدعي التاريخ)[١].

في محاولة لإنشاء عمل كبير شامل متعدد المجلدات حول تاريخ الولايات المتحدة، انطلق المؤلفون من أن الزمن الذي عاصرناه مع تغيراته وتحولاته الثورية والتناقضات والميل المتزايد نحو الاعتماد المتبادل والترابط بين بلدان المجتمع العالمي بسبب تفاقم المشكلات الإنسانية العالمية يجعل تنفيذ المهمة المسندة حيوياً من جميع النواحي[٢]. وقد استرشد المؤلفون أيضاً بالاقتناع بأن المراجعة المتعمقة لبانوراما تاريخ المجتمع الأمريكي من وجهة نظر الماركسية – اللينينية – تاريخ العلم الحقيقي أمر ضروري ليس فقط للمؤرخين – المختصين وإنما لدائرة واسعة من القرّاء الساعين جاهدين لفهم طبيعة وطابع الظواهر والعمليات في حياة الولايات المتحدة التي تمر في ظروف الأزمة الشاملة المتفاقمة للرأسمالية وطوراً جديداً في المنافسة بين النظامين الاجتماعيين – السياسيين.

يعود الكثير من الاتجاهات الرئيسة في السياسة الخارجية والداخلية لرأسمالية الدولة الاحتكارية للولايات المتحدة وفي الاقتصاد وفي مجال الحياة الروحية للمجتمع الأمريكي وفي العلاقات الطبقية والوطنية المميزة له إلى الماضي وتنبع من الماضي وتشكل معها كلاً واحداً لا انفصال فيه.

---

(١) نفس المرجع الجزء ٢ ص ٥٤٠.

(٢) مواد المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي. موسكو، ١٩٨٦، ص ٧، ٢١.

يسمح التحليل التاريخي بتكوين تصوّر أكثر دقة عن ديناميكية الرأسمالية الأمريكية كنظام وضمن إطار مراحل التغيير المتتالية ومراحل التطور من المبكرة جداً وحتى الحديثة. ففي البداية وفي الظروف الملائمة واحتلال مكان الصدارة بين البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الأولى فإن رأسمالية الولايات المتحدة بقيت في مكانها بفضل تحولها إلى مركز للاستثمار المالي لبقية دول العالم الرأسمالي وبفضل الأرباح الهائلة التي مكنت من تجديد رأس المال الثابت ترشيد الإنتاج. وسمحت الحرب العالمية الثانية للولايات المتحدة ليس التغلب على آثار الكساد العظيم المدمر، وإنما وضعها في موقع الدولة التي لا ينافسها أحد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، إلا أن الهيمنة الأمريكية في السبعينيات في العالم الرأسمالي كانت في موضع تساؤل.

إن تشابك ظواهر الأزمة في التطور الاقتصادي للولايات المتحدة منذ نهاية الستينيات وتزايد مواقف منافسيها لا يعني أن الاقتصاد الأمريكي فقد القدرة على النمو، وحتى في فترات معينة بسبب زيادة كبيرة في معدلات النمو. فإن الرأسمالية الأمريكية تمتلك إنجازات التقدم العلمي والتكنولوجي على نطاق واسع وتستخدم الأشكال الجديدة في التقسيم الدولي للعمل وتنفذ تحولات هيكلية وجذرية في الإنتاج. ومع ذلك، فإن كل شيء يشهد على أن العامل الحاسم في ديناميكيتها التاريخية العامة هو الحركة من خلال تفاقم التناقضات العميقة الجذور (وقبل كل شيء الخصومة بين العمل ورأس المال وبين الاحتكارات والمجتمع) سينتهي إلى زوال.

تؤكد دراسة البنية الاجتماعية – الطبقية للمجتمع الأمريكي أثناء عملية تغييرها وتاريخ الصراع الطبقي في معقل الرأسمالية مرة أخرى تلك الحقيقة الأساسية أن النظرة إلى هذا المجتمع التي سيطرت عمليا على الوعي

البرجوازي للولايات المتحدة وأكدت الوهم في القدرة غير المحدودة للرأسمالية على إزالة الحواجز بين الطبقات والحفاظ على النظام الهرمي الكامل للنظام الاجتماعي في حالة مستقرة لا أساس لها. وتؤكد أيضاً اتجاهات التطوير الفعلية هذا الاستنتاج في الظروف الجديدة لاستخدامات الحاسوب وتطبيق نظم المعلومات. إن الحياة العملية تدحض يوتوبيا (خيالية) المدافعين عن البرجوازية حول إمكانية تحويل الرأسمالية الأمريكية إلى حالة مثالية معينة، حيث تكون التكنولوجيا هي عامل التغيير الاجتماعي وحيث سيتم القضاء على أرضية التصادمات والصراعات في نظام العلاقات الطبقية. فالتناقضات الطبقية في المجتمع البرجوازي لم تتلاشَ في أي مكان وبالعكس فقد تفاقمت. إن أساس هذه العملية هو توسيع مجال الاستغلال الرأسمالي المرتبط بالاستخدام اللوجستي من رأس المال لإنجازات العملية العلمية - التكنولوجية.

أظهرت أحداث القرن التاسع عشر أن الرأسمال الأمريكي في ادعاءاته بالتأثير السائد في نصف الكرة الأرضية الغربي أخذ الكثير من مبادئ نظام العبودية وهي فترة طويلة موجودة، وتركت بصمة خطيرة على جميع جوانب تطور المجتمع الأمريكي. وتجلّى الميل الطبيعي لنظام الرق نحو التوسعية، بحسب قول المؤرخ الماركسي غ. أبتيكر، دائماً بقوة وبشكل محدد. «ساعدت هذه النزعة – كتب أبتيكر – على تسريع الحرب مع المكسيك في عام ١٨٤٠ – الحرب التي لم تلق دعماً شعبياً خارج حدود الولايات الجنوبية. وأدت في وقتٍ لاحقٍ جداً إلى هجمات القرصنة على نيكاراغوا وإلى إعلان ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين في أوروبا أن كوبا يجب أن تتبع الولايات المتحدة وليس إسبانيا، وإلى الحملة البحرية التي تمولها الحكومة الأمريكية عبر وادي

الأمازون في البرازيل بهدف تحديد إمكانات تحويلها إلى قاعدة إمبراطورية العبيد واسعة النطاق»[١].

يمكن القول، بالعودة إلى كلمات ماركس، أن التوسع القائم على قوة التوسع في السياسة الخارجية الأمريكية تم بالهدف المعلن لسياستها الوطنية في عصر الامبريالية. فالحرب على إسبانيا كانت البداية، من خلال فتح مرحلة جديدة من التوسع الأمريكي في زمن الحرب والسلم بواسطة تصدير رأس المال من دون تدخل رسمي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في كافة القارات عن طريق السيطرة المكشوفة والمموهة قليلا في إطار مهمة حرية التدخلات من خلال سياسة الاستعمار الجديد وقمع التراث الروحي الوطني للشعوب ذات السيادة عن طريق المنتجات الثقافية الجماهيرية الأمريكية. إن تعبير الخلاص (MISSIONISM[٢] - هو السمة المميزة لإيديولوجية الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة في الإيمان والرسالة التاريخية لأمريكا، في عصمة وشرعية مطلقة لتطلعاتهم التوسعية ومن خلال فرضها على طبيعة الامبريالية، تم تجسيدها بعد الحرب العالمية الثانية، كما ورد في الطبعة الجديدة لبرنامج الحزب الشيوعي

---

(١) *Aptheker H.* The Unfolding Drama. N. Y., 1979, p. 89.

(٢) المفهوم اليهودي للمسيح، وهو مكلف من الله لتحرير الشعب اليهودي. بمعنى آخر ينبغي على المسيح أن يُحَسِّنْ حالة البشرية بكاملها، لتحين اللحظة الأخيرة في التاريخ. وهنا يمكننا أن نتحدث عن الاعتقاد الديني في مجيء المُخَلِّص الذي سيضع حدا للحالة الراهنة للأشياء و الأفكار ونؤسس نظاماً جديداً للعدالة والسعادة. التعريف الروسي أكثر غموضاً فقد يكون المنقذ شخصاً أو أمة بأكملها. وقد يكوم المخلص هو المسيح، وأما الماركسيون فقد اعتبروا أن البروليتاريا هي الطبقة المخلِّصَة. ومن ناحية أخرى فإن المسيحية الروسية تقوم على الاعتقاد بأن يسوع المسيح قد يكفر عن خطايا البشرية- المترجم)

السوفييتي، وفي سياسة الهيمنة و الإملاء، فرض العلاقات غير المتكافئة مع الدول الأخرى، دعم أنظمة الاضطهاد المعادية للشعوب فرز وتمييز الدول غير الموالية للولايات المتحدة[1].

لا يمكن التغاضي عن التأثير السلبي القوي لمعهد العبودية والعنصرية بكل مظاهرها وكذلك الارتهان للثروة والربح وهيمنة نظام الحزبين ومجموعة كاملة من الظروف الداخلية والخارجية، المادية والقانونية والإيديولوجية المؤدية إلى النهوض السريع لمجموعات الأقلية في رأس المال، التي وضعت مصالحها الضيقة أولاً قبل مصالح الآخرين بما فيها مصالح شعبها على تطور البرجوازية في الولايات المتحدة. وأدى تطور رأسمالية الدولة في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية المصحوب بعملية مكثفة من البيروقراطية على نطاق واسع وبشكل خاص إلى تحريف ورفض فعلي للمبادئ المعلنة في دستور الولايات المتحدة. وساعد بدوره على ذلك التضييق المستمر للحقوق والحريات الحقيقية للعمال الأمريكيين وتقليص اللوائح التقليدية المعيارية على حساب زيادة البلوتوقراطية التي سهلتها البرجوازية.

إذا كان من المستحيل فهم الحاضر بدون معرفة الماضي، فإن الأصح هو أن الحاضر يساعد على تحقيق الكثير من ظواهر وعمليات الماضي (ليست القريبة فقط، وإنما البعيدة عن الأحداث الجارية وغالباً البعيدة جداً). لذلك فإن النظر في الأفكار الإيديولوجية الحديثة وسياسة الهيمنة للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة يسمح بالحكم بشكل أفضل على مصادر الانتقال إلى توسع رأس المال الاحتكاري للولايات المتحدة على نطاق واسع على الساحة الدولية

---

(١) مواد المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي ١٣٢ Материалы.

وإلى عسكرة السياسة الخارجية لواشنطن. ويمكن القول أيضاً أنه فيما يتعلق بتجربة الحركة المناهضة للحرب الواسعة التي أصبحت سمة بارزة للحقيقة الأمريكية في عصرنا. وتشكل معرفة جوانبها القوية والضعيفة مفتاحاً لفهم طبيعة الدوافع المعقدة والمتعددة التي تساعد على بروز تقليد معاداة الامبريالية في الحركة الديمقراطية العامة للولايات المتحدة في القرن التاسع عشر.

ينتهي تاريخ الولايات المتحدة زمنياً في عام ١٩٨٠. ما هي السنوات الخمس الأخيرة بالنسبة للولايات المتحدة ؟ ما هو مكانها في تاريخ البلاد ؟ كيف انعكست في أحداث الثمانينيات الاتجاهات الرائدة للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية – السياسية والروحية في الولايات المتحدة، التي يمكن إرجاع أصولها إلى مرحلة الانتقال من رأسمالية المنافسة الحرة إلى الرأسمالية الاحتكارية والمرتبطة بتفاقم جميع تناقضات المجتمع البرجوازي بعد الحرب العالمية الثانية ؟ إن خصوصية العرض لهذه المسألة واضحة، لأن وظيفة البحث التاريخي تتمثل في الاعتماد على القوانين الموضوعية لحركة المجتمع التي اكتشفتها الماركسية، وفي العلاقة السببية الحقيقية بين الأحداث ومكونات هذه العمليات الجارية التي تتغلغل في الظروف السابقة والحالية. لهذا السبب ومن دون توقع إجراء تحليل محدد للفترة الماضية، فإنه يبدو من المناسب توضيح الاتجاهات الرئيسة في التطور التاريخي بشكل عام للولايات المتحدة خلال النصف الأول من الثمانينيات.

بدأت أزمة جديدة في ثمانينيات القرن الماضي منذ ربيع ١٩٨٠ والتي كانت عواقبها هي الأعمق تقريباً طوال فترة ما بعد الحرب في اقتصاد البلاد وبالتأكيد على الطابع الدوري لنموه بعد مرحلة النمو غير المستقر خلال النصف الثاني من السبعينيات. فقد استمر الانخفاض في الإنتاج حتى كانون الأول ١٩٨٢ وشكل الهبوط في الإنتاج بشكل عام ١٢,٤%، وطالت

الاضطرابات الأخطر صناعة السيارات (إذ انخفض الإنتاج إلى ٦١ % وصناعة الحديد الأسود والملون حتى ٥٠% وإنتاج الأجهزة المنزلية حتى ٣٠% وإلخ... ونتيجة للأزمتين الاقتصاديتين القاسيتين (١٩٧٣ – ١٩٧٥) و(١٩٨٠ – ١٩٨٢) فقد شكلت معدلات النمو السنوية في الإنتاج الصناعي في عام ١٩٧٤ - ١٩٨٢ ٧ , ٠% مقابل ٧ , ٤% خلال الفترة (١٩٥١)[١].

دخلت مرحلة الصعود في لحظة عندما أقر الاقتصاديون البرجوازيون الرواد بالإفلاس الفكري والسياسي الواضح لكلا الحزبين السياسيين الرئيسين في البلاد[٢]- محاولاتهما في التغلب على الركود التضخمي، الذي، كما لوحظ في الرسالة الرئاسية، حول وضع البلاد في ١٩٨٠، أضعف روح البلاد وقوّض ثروتها[٣]. وحسب معدلات نمو الإنتاج الصناعي فإن الولايات المتحدة انطلقت من جديد وبسرعة إلى أحد الأماكن المتقدمة في العالم الرأسمالي. وشكلت حصة الولايات المتحدة في عام ١٩٨٣ في الإنتاج الصناعي الرأسمالي ٧ , ٣٦%. ولوحظ أن الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية عززت موقفها في عام ١٩٨٣ التي ارتفعت استثمارات رأسمالها الخارجية المباشرة حتى ٢ , ٢٢٦ مليار دولار[٤].

تزامنت عملية التنشيط مع تعميق إعادة التصنيع (ونضيف أن السبب كان جزئياً)، ومع إعادة هيكلة الاقتصاد، وفي الوقت نفسه، مع الانتقال إلى مبادئ

---

(١) الرأسمالية الحديثة: الدليل الاجتماعي - الاقتصادي / بإشراف مشترك أ. غ. ميليكوفسكي. موسكو ص ٢٤٥.

(٢)-Rostow W. W. The Barbaric Counter-Revolution. Cause and Cure. Austin, 1983, p. 51

(٣) مرجع سابق حول: الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٨٤، رقم ٥ ص ٦٣ .Цит. по: США — экономика, политика, идеология, 1984, № 5, с. 63.

(٤) نفس المرجع ، ١٩٨٥ ، رقم ١٠ ، ص ١٧ ، ١٨ .

جديدة في تنظيم احتكار الدولة التي تلبي مصالح رأس المال الكبير. وتم التعبير عن هذا الانتقال في استبدال نمط التطور الذي يعتمد على الأساليب الكينزية في تنظيم احتكاري الدولة والمناورة الاجتماعية بالنمط الموجه إلى التخفيض الحاد لمستوى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وتقليص النفقات الحكومية اللاحربية، وكذلك إلى انتهاج نوع خاص من السياسة النقدية. يتلخص جوهر هذه السياسة في تخفيض الضرائب على الطبقات والشركات الغنية، وإلغاء القواعد التي تنظم نمو أرباحها، وفي الدعم المباشر للأعمال التجارية الكبيرة على حساب الخزينة، وفي النهاية الطي شبه الكامل لتشريعات مكافحة الاحتكار في صفحة النسيان[1].

لجأ الجمهوريون إلى اللعب على التناقضات بحساب التحسن المحدد في المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة بعد ١٩٨٣. وأكدوا بشكل خاص على أن السبعينيات كانت «عَقْد المشكلات المتزايدة وإضعاف الثقة» بينما كان على إدارة الحزب القديم العظيم أن تغيِّر التاريخ الأمريكي[2]. وتستخدم البيانات الاقتصادية والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من قبل العديد من الخبراء الأمريكيين الموثوقين والتي تأخذ بعين الاعتبار تطور الاتجاهات الطويلة الأجل في دحض هذا التفاؤل.

وعد الجمهوريون، في حقيقة الأمر، بإنقاذ الميزانية الاتحادية من العجز في عام ١٩٨٤. واصطدمت الولايات المتحدة بدلا من ذلك بعجزٍ متصاعدٍ في ميزانية (١٩٨٠ – ٨٠ مليار دولار وفي عام ١٩٨٥ – ٢٠٠ مليار دولار)[3]،

---

(١) Political Affairs, 1984, Mar., p. 8, 9.

(٢) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٨٤، رقم ٥ ص ٦٣.

(٣) Washington Post, 1985, July 30, p. 118.

الأمر الذي لا يشكل دليلاً على معافاة الاقتصاد أبداً. وفي أيار ١٩٨٥ سجلت الولايات المتحدة رقماً قياسياً: لأول مرة منذ عام ١٩١٤ ونتيجة للنمو المستمر في العجز التجاري أصبحت دولة مدينة. وشكل العجز في الميزان التجاري في عام ١٩٨٥ – ١٥٠ مليار دولار[١]. والسبب في ذلك الانخفاض الحاد في الصادر الأمريكي – وهذا دليلاً آخر على المحنة الجاهزة للانفجار في أية لحظة بتعقيدات خارجة عن السيطرة بالنسبة للولايات المتحدة في سوق النقد العالمي مع كل الآثار الناجمة عن ذلك.

يوجد العديد من الأخطار الكامنة وكذلك الزيادة السريعة للدين الحكومي للولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة. فقد بلغ أرقاما فلكية في الدرجة الأولى بسبب النفقات السخية على سباق التسلح ومنح المزايا الضريبية الكبيرة للاحتكارات حتى بداية عام ١٩٨٦ – ٢,٠٨ تريليون دولار (في بداية الثمانينيات – ٩٣٥ مليار دولار)[٢] أي حوالي نصف ناتج الدخل القومي، أي أن الولايات المتحدة تعيش خارج إمكاناتها على الدين، وبالتالي فإن الحسابات على تخفيض الضرائب سيؤدي إلى نمو اقتصاديٍ عاصف لم يتحقق. وينذر مثل هذا الوضع بالخطر بين بعض كبار الاقتصاديين في الولايات المتحدة من مختلف الاتجاهات و على الرغم من التحسن الخارجي في الأوضاع والتوقعات التفاؤلية للحكومة[٣].

---

(١) البرافدا، ١٩٨٦، ١٢ آذار.

(٢) البرافدا ١٩٨٦، ١٧آذار

(٣) في نهاية ١٩٨٥: أعلن ب. وولكر - رئيس النظام الاحتياطي الاتحادي: نستطيع اليوم أن نسمح لأنفسنا الاهتمام بكل شيء حرفياً (Newsweek, 1986, Mar., 3, p. 37) وعبر ج. جلبرايت أكثر تحديداً بالإشارة إلى التوازي بين العشرينات والحالة الراهنة لاقتصاد الولايات المتحدة، وكذلك إلى تشابه طرق الرؤساء ك.كوليج وريغان في معالجته. وقال جلبرايت إن فكرة كل شيء يسير على ما يرام تدخل في أساس هذه الطريقة .(Ibid.)

تجسدت السياسة الاقتصادية واعتمدت إيديولوجياً في قانون الضرائب الذي أقره ريغان ١٩٨١ بهدف تنشيط الاقتصاد والذي كان يستند إلى برنامج المحافظين «من أجل بداية جديدة لأمريكا» وقد عكست تسمية القانون نوايا الإدارة القادمة إلى السلطة من التيار اليميني للبرجوازية الاحتكارية في إعادة تنظيم إدارة الاقتصاد، وهو نوع من التدقيق العام يعادل بحجمه إصلاحات «النهج الجديد» والمختلف عنهم في كل شيء[١]. تم استخدام التدخل الحكومي من أجل تبرير استغلال العمال من قبل اتحاد الشركات التي زادت أرباحها بمقدار الضعفين وثلاثة أضعاف وإطلاق أيديها للصراع مع الحركة العمالية المنظمة والمنافسين الأكثر ضَعْفاً. وليس عجبا أن عملية تركيز الإنتاج ورأس المال على شكل عمليات الاستحواذ والاندماج في جميع مجالات الاقتصاد – من الخدمات المصرفية إلى الخدمات والزراعة – قد تلقت زخماً إضافياً. وارتفعت أصول ٥٠ من أكبر البنوك الأمريكية منذ عام ١٩٧١ ولغاية ١٩٨٢ بأربعة أضعاف – من ٣١٤ مليار دولار وحتى ١٣٥٨ مليار دولار[٢]، علاوة على ذلك فإن أحد مصادر القوة المالية لأكبر البنوك في السنوات الأخيرة هو إفلاس أقربائهم الصغار (في عام ١٩٧٠ توقفت ١٠ بنوك في الولايات المتحدة وألغيت بالكامل، وفي عام ١٩٨٣ ارتفع العدد إلى ٤٨، وأما في عام ١٩٨٥ – إلى ١٢٠ بنكاً)[٣].

دخل «التركيز الكبير» للقوة الاقتصادية في أيدي الطبقة الضيقة المتزايد في المجتمع، التي تسيطر على مصادر الثروة الوطنية في البلاد ومواردها، ونتيجة

---

(١) *Leuchtenburg W. E.* In the Shadow of FDR. From Harry Truman to Ronald Reagan. Ithaca; London, 1985, p. 209—235.

(٢) الرأسمالية الحديثة ص ١٢٤.

(٣) Newsweek, 1986, Mar. 3, p. 37.

لذلك فإن خضوع جهاز الدولة للاحتكارات قد قطع شوطا غير عادي[1]. ساعد على هذه العملية المكانة الخاصة التي احتلتها شركات تصنيع الأسلحة في بنية الأعمال الأمريكية، التي حصدت أعلى المكاسب من خلال الوضع الملائم لها للغاية داخل البلاد بعد فوز المحافظين. ودعم برنامج إعادة التسلح الذي تقدمت به الإدارة الجديدة رفاههم وطرق التعويض عما فقدوه خلال العقد المنصرم والذي مر تحت شعار الهزيمة في فيتنام.

فهم الكثيرون أن «الاقتصاد الحربي المستمر» الذي كتب عنه ميليس في الخمسينيات على أنه حالة مجازية عادية أصبح ظاهرة معترف بها بشكل عام للتنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة.ونورد هنا بعض المعطيات: أنفقت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وصول ريغان إلى كرسي الرئاسة (١٩٤٥ – ١٩٨٠) على الاستعدادات العسكرية ٥,٢ تريليون دولار (بأسعار ١٩٨٠)[2]. ووفقاً لبرنامج إعادة التسلح الذي اقترحته إدارة ريغان اتفقوا على إضافة تريليوني دولار إلى ذلك الرقم خلال الفترة ١٩٨١ –١٩٨٦)[3].

الحقيقة المقلقة والمتمثلة في الزيادة السريعة المتناوبة على مراحل للمخصصات على سباق التسلح في ظل الظروف التي كان فيها الاقتصاد الأمريكي يغوص في حالة أزمة والتي تعاني في الوقت نفسه من تأثير الاختلالات الهيكلية والدين العام الضخم ونمو العجز في الميزانية الاتحادية

---

(١) شبكة عنكبوت السلطة: الاتحادات الدولية والسياسة العالمية / موسكو ١٩٨٤، ص٣٨٢ ميروي ك، مايرير.

(٢) *Boorstein E.* What's Ahead?.. The USA Economy. N. Y., 1984, p. 24.

(٣) البرافدا، ١٩٨٣، ٢٧ حزيران.

وميزان المدفوعات وإلخ...[1]. وبلغت مخصصات البنتاغون في عام ١٩٨٠ - ١٤١ مليار دولار، وفي عام ١٩٨٤ أكثر من الضعفين، أما في ١٩٨٦ فبلغت ٣٠٢,٥مليار دولار[2]. وارتفعت مخصصات اللجنة الاستشارية الوطنية للطيران منذ عام ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٥ بمقدار ٢٥٠%، في حين أُنفِقَ على العلوم عامة ٧٥% فقط[3]. وهذا يعني أن حوالي ثلث مخصصات الموازنة يرصد للإعداد للحرب. أتى زمن عندما خجلنا من الاعتراف بأن سباق التسلح بالإضافة إلى المكاسب السياسية الخارجية - (والحديث دوماً عن تحقيق التفوق العسكري على الاتحاد السوفييتي وتقويض اقتصاده) - وعد في تأمين الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة نفسها: في عدد من الصناعات الرائدة وبتلبية هذه الطلبات فقد تم استغلال حتى ٤٠ — ٥٠ % من القوة العاملة.

كان يطلق على تصعيد الموازنة غير المسبوقة، في زمن السلم، أكبر عملية تحويل واسعة النطاق للموارد الاتحادية من أعمال مدنية إلى حربية خلال كامل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[4]. إلا أن الطلبات العسكرية على أحدث الأسلحة لم تمطر ذهباً فقط بالنسبة للمجمّع الصناعي الحربي، الذي عانى من الاهتزاز في فترة الانفراج، وإنما دفعت إلى التركيز المطَّرد للقوة

---

(١) الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة (السبعينيات - بداية الثمانينيات / مسؤول التحرير ر. م. إنتوف موسكو، ١٩٨٥ ص ٥٨، ٥٩.

(٢) البرافدا، ١٩٨٦، ١٥ آذار.

(٣) كومونيست، ١٩٨٦، رقم ٦، ص ٩١.

(٤) المجمّع الصناعي الحربي للولايات المتحدة - تهديد للعالم. موسكو و ١٩٨٣، ص ٤ بوغروف ي. ف.

السياسية في أيدي تحالف المتشددين العسكريين (حيث يفهم) أن كلمة الحسم تعود لمجموعات الشركات الصناعية الحربية.

عند الحديث عن التغييرات في هيكلية الرأسمالية في الولايات المتحدة يجب أن نقصد أن العلاقات الوثيقة للبنتاغون مع المؤسسات الحكومية الأخرى ومع الموردين الأساسيين للعتاد الحربي أدت إلى تحول الصناعة العسكرية الخاصة إلى قطاع الاقتصاد الأمريكي ذي المستوى العالي من الاحتكار وإلى زيادة علاقات متبادلة في شراكة أبدية والمتميزة بالاستقرار والصمود والعلاقات الكثيرة التنوع وكذلك بنطاق التعامل المتبادل في مجالات الإنتاج، العلم والتكنولوجيا، المال والإدارة والتنظيم وغيرها. ويؤثر نمو هذا المجال الذي يتحقق من خلال تدفق مستمر للأموال العامة في نشر متلازمة نفسية اجتماعية خطيرة تغذي الحالة المزاجية لصالح توسع الإنتاج العسكري والحفاظ على التوتر الدولي.

يسهل في هذه الظروف تفهم أن عملية تأقلم سياسة البنتاغون مع المصالح الضيقة للمجمّع الصناعي الحربي تكتسب خصائص ظاهرة النوعية الجديدة. ويفسر جوهر هذا التأثير، حسب اعتراف «نيويورك تايمز»، في أن تأثير العسكرة على الوضع في داخل البلاد تطور أكثر مما كان متوقعاً[1]. ويعتقد جيروم فيزنر المستشار السابق للرئيس كينيدي العالم الأمريكي الكبير في هذا الصدد أن الحديث يجب ألاّ يدور حول حصر نمو الأعمال الشريرة في أسلحة الموت وإنما عن منع العدوى الشاملة إلى الثقافة القومية، وكتب أيضاً أن المسألة ليست في السيطرة على المجمّع الصناعي

(١) مرجع سابق البرافدا، ١٩٨٥، ٢٧ كانون الأول.

الحربي، بل حول الإسراع ما أمكن في منع الولايات المتحدة من التحول إلى دولة الثقافة العسكرية[1].

برز نمو الجبروت الاقتصادي –السياسي للاحتكارات الأمريكية الضخمة بشكل مباشر في تحولات توازن القوى الطبقية. وبالاعتماد على دعم الحكومة المستمر، فإن رأس المال الاحتكاري في الظروف المتغيرة الملائمة له شن هجوماً واسعاً على الوضع الاقتصادي للعمال وعلى حقوقهم الاجتماعية. وتم التعبير عن هذا في الإملاء المباشر وإلغاء التنازلات التي قُدِّمت في الفترات السابقة تحت ضغط الحركة الجماهيرية وفي تجسيد الوسائل الأكثر تطورا في استغلال الجهد المأجور.

يُعدُّ التآكل السريع لنظام التأمين على البطالة المثال الساطع على كيفية إهمال نجاحات العمال في مجال حقوقهم الاقتصادية بسبب الصراع العنيف. ففي عام ١٩٥٨ حصل على التأمين الصحي ٥٤% من العاطلين عن العمل، وفي عام ١٩٧٥ - ٤٣% وفي عام ١٩٨٢ - ٣٣ % وفي نهاية ١٩٨٣ – ٢٣%[2]. وكتب غ. هول واصفاً الوضع الناشىء في مجال الحقوق الاجتماعية: الفشل والنضال من أجل الحقوق المدنية والمساواة، من أجل الاندماج في المدارس وتحسن الظروف السكنية والاقتراع والإجراءات الانتخابية (أي من أجل منظومة التدابير التي بواسطتها يمكن تخفيف عواقب التمييز العنصري ضد المواطنين السود والملونين في الولايات المتحدة)[3].

---

(١) [1] New York Times, 1985, Aug. 12, p. A-17.

(٢) قضايا السلام والاشتراكية، ١٩٨٤، رقم ١٢ ص ٧٨. تبين معطيات الإحصائيات الأمريكية إنه لم يتغير شيء. وكما كان في الخمسينيات فإنهم حصلوا على ٦٥% من الأجر الذي كان ومقابل نفس الجهد للرجال.

(٣) قضايا السلام والاشتراكية، ١٩٨٣، رقم ٩ ص ٥.

وفي المجال الاجتماعي وعلى جميع المستويات فإن النهج الإصلاحي الليبيرالي المرن الموجه لتحقيق «حل اجتماعي وسط» أفسح المجال «مرة أخرى» للنهج الصارم في خطة اختبار التقنيات وأساليب حل كامل مجموعة المشكلات المتفاقمة للرأسمالية الأمريكية في المرحلة الراهنة. وتعطى الأفضلية لمعادلة «تكافؤ الفرص» والصلابة المزعومة وللرفض غير المسبوق في التأقلم مع وصفات الإصلاحية البرجوازية، وللضغط الساخر والوقح تجاه تلك القوى الاجتماعية المتقدمة التي تعارض هذه السياسة. وهكذا يتحقق الاتجاه المتميز في تطور التناقضات الداخلية للعالم الرأسمالي في ظل ظروف الولايات المتحدة الحديثة الذي ظهر في ضغط الرجعية على جميع الخطوط في السياسة الداخلية والخارجية والاقتصاد والثقافة وفي استخدام العبقرية البشرية[1].

عملت إدارة ريغان خلال الفترة الأولى من وصولها إلى السلطة وبالاستفادة من خيبة أمل الطبقات الواسعة من السكان نتيجة لنشاط الحكومة الاتحادية السابقة والكونغرس على تنفيذ إصلاحات مضادة بعيدة المدى في المجال الاجتماعي. وتماشياً مع تلك المواقف التي طرحها إيديولوجيو الشركات الكبيرة في نهاية السبعينيات والثمانينيات قامت إدارة ريغان بمراجعة جذرية من أجل القضاء الكامل أو تقليص ما يزيد عن ٢٠٠ من البرامج الموروثة عن العهود السابقة. وانخفضت حصة الإنفاق الاجتماعي من الناتج القومي الإجمالي[2].

تجلّى التحول إلى اليمين في السياسة الاجتماعية الكاملة للطبقة الحاكمة في الهجوم الشامل الذي قام به رأس المال الاحتكاري والحكومة على المواقف الثابتة

---

(١) مواد المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي ص ١٣.

(٢) دولة الرفاه الشامل؟ موسكو، ١٩٨٥، ص ٥٥. بوبوف أ.أ.

للحركة العمالية بعد تنسيق جهودها. ولم يسبق أن واجهت النقابات العمالية منذ لحظة إقرار قانون تافت – هارتلي هذا الكم من الأعمال التخريبية الشاملة والمخططة والمحسوبة دعائياً ضد أسس وجودها باستخدام الخدمات الحكومية والنظام القضائي والسلطة التشريعية. ونتيجة لذلك فإن إمكانية النقابات العمالية في تمثيل المصالح الاقتصادية للعمال المنظمين فيها بكفاءة عالية لم تتعرض للتهديد فقط، وإنما إمكانية الحفاظ على الحقوق الحقيقية للعمال في الحماية الجماعية ضد تعسف رأس المال.

كان الانخفاض الملحوظ في مستوى تنظيم الطبقة العاملة وزيادة في انعدام الأمن المادي للعديد من فئات العمال هو النتيجة المباشرة لهذا الهجوم القسري، وانخفض مستوى التنظيم المهني للعمال الأمريكيين خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٤ (لا يدخل هنا العاملون في الزراعة) من ٢٣ حتى ١٨,٨%. وبحلول منتصف الثمانينيات أصبح ٩٠ مليوناً من العمال خارج النقابات العمالية[١]. وهذا يعني أنه من الصعب مكافحة انخفاض الأجور وتدهور ظروف العمل وتسريح العمال الجماعي وهجرة الشركات إلى المناطق الخالية من النقابة العمالية. كذلك فإن عدم كفاية جماهيرية الحركة النقابية أدت إلى زيادة المعاناة من البطالة - بشكل مباشر - وغير مباشر - التي شكلت خلال أربعة أعوام ونصف العام حوالي ٩٠% وسطياً من إجمالي تعداد القوة العاملة. وأدت الممارسة التمييزية الموجودة في الولايات المتحدة وكذلك الفعالية المنخفضة للنقابات العمالية في صراعها مع مظاهرها إلى أن نصيب العاطلين عن العمل وسط السكان السود في الولايات المتحدة خلال السنوات السبع ازداد أكثر من ضعفي مستوى العاطلين وسط البيض[٢].

---

(١) Political Affairs, 1985, May, p. 12; 1986, Jan., p. 7.

(٢) كومونيست، ١٩٨٤، رقم ١٤، ص ٩١، ٩٢.

ترتبط إعادة توزيع الدخل في داخل بنية المجتمع الأمريكي بتوازن القوى الناشئ في البلاد بين الطبقات المتناقضة فيه. وكشفت السنوات الأخيرة بشكل أوضح عن الاتجاه الرائد في تطوير التقسيم الطبقي، والذي حاولت الدعاية البرجوازية الأمريكية بدءاً من الخمسينيات – الستينيات بكل الطرق عرضه على أنه فقد كل أهميته من خلال نشر أسطورة تسوية الاستهلاك الجماهيري وحول تشكيل المجتمع المتكامل اجتماعياً وسياسياً من دون «الطبقات الماركسية» و«الصراع الطبقي». واتصفت المظاهر الأكثر أهمية لهذا الاتجاه بطابع مزدوج: خفض أجور العمل الحقيقية للعمال الأمريكيين في السبعينيات – بداية الثمانينيات، التدهور النسبي في أوضاع العمال الأمريكيين الذي برز في زيادة معدلات الاستغلال، الانخفاض الكارثي في دخل المزارعين (من ٤٣ مليار دولار في عام ١٩٧٩ إلى ١٩ مليار دولار في عام ١٩٨٢)[١]، ازدياد عدد الأمريكيين الذين ثروتهم المادية أدنى من المستوى الرسمي «لخط الفقر»، تخفيض نصيب النفقات الاجتماعية في الدخل القومي الإجمالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى نمو الأرباح الرأسمالية، ثروات تلك العائلات القليلة المتربعة في أعلى السلم الاجتماعي.

كتبت مجلة فورتشون في نهاية ١٩٨٣: مهما كانت طرق القياس المستخدمة فإن درجة عدم المساواة في الدخل بين العائلات الأمريكية الغنية والفقيرة في ارتفاع مستمر[٢]. وقد أكدت الإحصائيات هذا الاستنتاج. فقد انخفض الدخل المتوسط للعائلة الأمريكية منذ منتصف السبعينيات واستمر

---

(١) Political Affairs, 1985, May, p. 38.

(٢) مرجع سابق: الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة. الإيديولوجيا، ١٩٨٤، رقم ٤ ص ١٦.

حتى ١٩٨٣. وبدأ بالنمو لاحقاً في ظروف صعود الانتعاش الاقتصادي. ففي عام ١٩٨٤ تفوق على مستوى ١٩٨٠، ولكنه بقي أقل من مستوى ١٩٧٢. وكما تبين الدراسات هنا، فإن الأمريكيين رفعوا دخلهم بنسبة ٩%، وأما الأمريكيين ذوي الدخل المتوسط بنسبة ١% وأما الأمريكيين الفقراء فقد انخفض بنسبة ٨%. وارتفع عدد الفقراء الذين كان دخلهم دون خط الفقر إلى ٦ ملايين، من ٢٩ مليون (١٣% من السكان) في عام ١٩٨٠ إلى ٣٥ مليون (١٥, ٢%) في عام ١٩٨٤[1]. إذ يمتلك ١% من أكثر العائلات ثراء في أمريكا ثروة تفوق بمعدل ١, ٥ مرة ثروة ٨٠% من السكان الذين يعيشون دون خطر الفقر والذين يعيشون في القسم الأسفل من هرم المتلكات[2].

تجلّى تقدم اللامساواة الاجتماعية في نمو جيش المشردين الذي يعد بالملايين وفي سقوط المنازل التي يقطنها السكان الفقراء، وفي تضاعف عمليات التهجير الجماعي إلى مدن الأشباح المليئة بالسكان العاطلين عن العمل والقادرين عليه، الذين أصبحوا ضحية إعادة التصنيع وخراب المزارع وفي الحفاظ عملياً على وضع المحرومين من حقوق الأقليات القومية، وفي الاندلاع الجديد للعنصرية على شكل مذابح نفذتها الشرطة بطريقةٍ أكثر دقة. ويشهد على ذلك الجريمة المتنامية وانخفاض مستوى التعليم في المدارس حيث يتعلم أطفال العائلات الفقيرة. وتركز المنظمة الوطنية الزنجية والرابطنة الوطنية في تقريرها بعنوان «وضع أمريكا السوداء» – ١٩٨٦ «إن الفقر والبطالة في أوساط السود في أعلى مستوياتها منذ بداية الستينيات وكما في السابق فإن

(١) كومونيست، ١٩٨٤، رقم ١٤، ص ٩٥؛ الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٨٥، رقم ٥.

(٢) مرجع سابق: البرافدا، ١٩٨٦، ٢٩ كانون الثاني.

التمييز العنصري مستمرٌّ جنباً إلى جنب مع القمع الطبقي.... وما زال الفصل العنصري قائماً في البلاد[1].

حلم مارتن لوثر كينج بأنه صعد إلى قمة الجبل وكأنه يرى من فوق أمريكا المساواة العرقية والعدالة الاجتماعية. ويبقى هذا الحلم بعيد المنال لأن الحديث يدور فقط عن الأمريكيين السود. ويشير تقرير جامعة هارفارد ومجموعة الدراسات الخاصة للأطباء الذي نشر في بداية ١٩٨٦ إلى وجود «بؤر الجوع» على الأغلب في نصف الولايات الأمريكية وهو في تزايد مستمر. وحسب هذه المعطيات فإن ٢٠ مليون أمريكي تقريباً يعانون من سوء التغذية المزمن. حتى أن البيت الأبيض كان مكرهاً على الاعتراف أن الفقر هو الذي انتصر في الحرب على الفقر في أمريكا[2].

كان للتجربة الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة تأثيراً متناقضاً على تطور الحركة العمالية والديمقراطية الجماهيرية. وقد شكل عبء الأحكام المسبقة المناهضة للشيوعية، التي كانت تطلقها آلة الاحتكارات الدعائية، وصعود المشاعر المحافظة والسياسات المنسقة المناهضة للنقابات لرجال الأعمال والحكومة صعوبات إضافية على نشاط القوى اليسارية والتقدمية. واستمر بالظهور أن جزءاً كبيراً من العمال يثق بدعاية الأوساط اليمينية حول إمكانية حل أكثر المشكلات الاجتماعية والمتراكمة على أساس ذلك البرنامج الذي قدمه الجناح اليميني في الحزب الجمهوري. وأدت مناورات الحكومة القلقة من الحركة المناهضة للأسلحة النووية في الولايات المتحدة ودول أوروبا إلى جانب سياسة القمع في مرحلة ما، إلى انخفاض مستوى الأعمال الجماهيرية المناهضة

---

(١) مرجع سابق: البرافدا، ١٩٨٦، ٢٩ كانون الثاني.

(٢) هناك أيضاً، ١٤ شباط. People's Daily World, 1986, Aug. 12.

للحرب إلى التفتت التنظيمي للقوى المناهضة للعسكرية والامبريالية. إلا أن الرجعية المتنكرة بالوطنية مئة بالمئة والتي تقدم المواعظ بحب السلام من خلال زيادة القوة العسكرية لم تتمكن من تحقيق جميع الأهداف التي وضعتها أمامها.

إن المنطق الموضوعي للأحداث، وظهور الآثار الاجتماعية القاسية للتقدم العلمي التكنولوجي في ظروف إعادة بناء الاقتصاد الرأسمالي التي تضرب المصالح الحيوية للطبقات العاملة المتنوعة جداً، وأخيراً الوعي الأكثر شمولية من قبل الحركة العمالية المنظمة وجماهير أعضائها العاديين بما يجلب لهم هيمنة الرجعية السياسية، كل هذا ينشِّط قوى المقاومة في الطبقة العاملة. يتزايد نفوذ وتأثير الحزب الشيوعي الذي يخوض الصراع بشجاعة مع جميع مظاهر اللامبالاة والبراعة. واكتسب الاتجاه الباعث للحياة المتجسد في حركة الأعضاء العاديين في النقابات العمالية زخما جديدا، في القدرة القتالية المتزايدة للفروع المحلية للنقابات العمالية والجمعيات الإقليمية (في المدن والولايات)، في تنظيم وفي عرض الموضوع حول جوهر السياسة الحالية والداخلية والخارجية للولايات المتحدة من قبل العديد من النقابات العمالية وقادتها ذوي المواقف الطبقية (على الرغم من أن ذلك ليس منسقا دائما)[1]. ووفقاً للمشكلات الرئيسة في الاقتصاد والسياسة فإن موقف تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس القوى الإنتاجية يتغير إيجابياً: إذ يتضح الضغط من الأسفل لصالح رفض مفهوم نزع سلاح الشراكة الطبقية.

استمرت التقاليد النضالية للصراع الطبقي للبروليتارية الأمريكية بالمظاهرات ضد السياسة المناهضة للعمال في يوم التضامن الذي نفذته النقابات العمالية في أيلول ١٩٨١. والدليل على وعي النقابات العمالية لضرورة لعب

(١) Daily World, 1986, Mar. 27, p. 4-D, 7-D, 13-M.

دورٍ أكثر استقلالية في السياسة الوطنية هو القرار غير المسبوق لتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية عشية الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٤ لدعم مرشحه الخاص (في تلك الفترة و. مونديل)، على الرغم من أن الحزب الديمقراطي لم يحسم أمره في تحديد خياره[١].

كان النضال الإضرابي وكذلك لهجة ومضمون النقاشات التي جرت في تشرين الأول ١٩٥٨ للمؤتمر الدوري لتكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية انعكاساً للاتجاهات التقدمية المتنامية في الحركة النقابية. وأعلنت ندوة القيادة النقابية عن معارضة سياسة الإدارة الجمهورية المناهضة للعمال وعبرت عن إدانته لنشاط القوى اليمينية المتطرفة في البلاد. وكشفت المقرارات التي اتخذها المؤتمر عن الاتجاه المناهض للاحتكارات. ودعم المندوبون إلى المؤتمر الذين يمثلون ما يزيد على نصف أعضاء تكتل الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس النقابات الإنتاجية فكرة تجميد الأسلحة النووية. ولقي هذا المسار تأييداً في القرارات التي اتخذتها لاحقاً الأجهزة القيادية في الحركة النقابية[٢].

وقد لوحظ التأثير التراكمي للتحولات الناشئة في الحركة العمالية في أنشطة العديد من المنظمات الديمقراطية التي تمثل ذلك الجزء من الرأي العام الأمريكي الواسع الذي ينادي من أجل السلام والتقدم الاجتماعي ومناهضة النزعة العسكرية وتهديد الحرب النووية وضد خطر اليمين والهجوم على منجزات العمال. إن قدرة هذه الحركات الجديدة على مستوى القاعدة الشعبية، والتي تغطي مجموعة واسعة من المجتمع الأمريكي وصولاً إلى أعماقها هائلة ويمكن أن تقدم مساهمة حقيقية في تحقيق التقدم الاجتماعي. وسيكون من

---

(١) الولايات المتحدة - الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا، ١٩٨٤، رقم ٥، ص ٢٤، ٢٥.

(٢) Political Affairs, 1986, Jan., p. 5—17; Daily World, 1986, Mar. 6, p. 17-D.

الخطأ عدم التقييم الكافي للصعوبات الموجودة، علماً أن ديناميكة النضال من أجل الخيارات الديمقراطية تشير إلى الطابع الهجومي للتطور وإلى إمكانية تشكيل تحالفات جديدة مناهضة للاحتكارات وتوجهات معادية للامبريالية. والمثال على ذلك المظاهرة المليونية لدعم الفقراء والمشردين التي سميت (يداً بيد عبر أمريكا) التي جرت في نهاية أيار ١٩٨٦.

عند الحديث عن مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض في عام ١٩٨٠ لا يمكن إلا أن نلاحظ العلاقة بين تفاقم التناقضات الداخلية لرأسمالية الدولة الاحتكارية وعزيمة الدوائر ذات التفكير الرجعي للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة في البحث عن مخرجٍ من أوضاع الأزمات الكثيرة على طريق تحقيق عسكرة الاقتصاد وإخضاع التفكير السياسي الوطني للطموحات الامبريالية.

الأمر الأهم هو التغيير الذي حدث في ميزان القوى في العالم الذي تم تحديد سماته المميزة في السبعينيات، عندما أصبح واضحاً أن الامبريالية فقدت تفوقها على الاشتراكية. وتشير الطبعة الجديدة لبرنامج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي إلى أن إقامة التكافؤ العسكري الاستراتيجي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، بين منظمو معاهدة حلف وارسو والناتو، شكلت إنجازاً تاريخياً للاشتراكية. فقد عزز هذا الإنجاز موقف الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية وجميع القوى التقدمية، وقلب حسابات الدوائر العدوانية للامبريالية في الانتصار في الحرب النووية العالمية. إن الحفاظ على توازن القوى هذا – يشكل عاملاً حقيقياً في ضمان الأمن والسلام والاستقرار العالمي[1].

---

(١) مواد المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي، ص ١٢٧.

ينبغي أن نبرز النجاحات الاشتراكية في المنافسة الاقتصادية مع الرأسمالية وازدياد نصيب الدول الاشتراكية في الإنتاج العالمي خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة من ٣٦% حتى ٤٠% ونما الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي من ٣٠% حتى ٨٠% من مستوى الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٣٦ بلغ نصيب دول المنظومة الاشتراكية في الإنتاج العالمي من الصناعات التحويلية ١٥,٢% وفي عام ١٩٨٤ ارتفع إلى ٢٤,٩%. وفي أثناء تلك الفترة فقد انخفض إنتاج الدول المتطورة صناعياً من ٧٧% حتى ٦٣,٥%. وبحلول منتصف الثمانينيات فإن الدول النامية في المنظومة الاشتراكية قدمت ما يزيد عن نصف نمو الإمكانات الصناعية العالمية[1].

يصطدم مسار الهيمنة للامبريالية الأمريكية بالمقاومة الأكثر جدية من جانب شعوب الدول المتحررة. واكتسبت عملية التحولات الاجتماعية – الاقتصادية في حياة الشعوب التي تشكل الأكثرية البشرية والمصممة على الدفاع عن حقوقها وتقرير مصيرها بأنفسها بدون تدخل خارجي طابعاً لا رجعة فيه. فقد تصاعد صراع الشعوب التي كانوا ينظرون إليها في واشنطن بالأمس على أنها أهدافاً جامدة للنهب الامبريالي وارتفع إلى مستوٍ جديدٍ من خلال التقارب مع النضال العام ضد الامبريالية. توسعت العملية الديمقراطية وتعمقت من خلال تقويض موقف الولايات المتحدة والقوى الاجتماعية – الطبقية المشكوك بموقفها والمرتبطة معها.

وأخيرا لا يمكن إلا أن نلاحظ التعقيدات الجديدة الناشئة في نظام العلاقات المتبادلة بين المراكز الأساسية الثلاثة للامبريالية الحديثة الولايات

---

(١) كومونيست، ١٩٨٦، رقم ٧، ص ٩٥.

المتحدة، أوروبا واليابان. وأظهرت التغييرات في توازن القوى هنا الاتجاه الأكثر تناقضاً مع طموحات هيمنة الرأسمالية الأمريكية.ويركز التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي إلى المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي على: «إن التفوق الاقتصادي والمالي والتكنولوجي على أقرب المنافسين، الذي كانت الولايات المتحدة تتمتع به حتى نهاية الستينيات قد تعرض لاختبار شديد. وتمكنت أوروبا الغربية واليابان من مزاحمة الحامي الأمريكي في مكان ما. كذلك فإنهم يتحدون الولايات المتحدة في المجال التقليدي للهيمنة الأمريكية في التقنية الأحدث»[١]. وبالاصطدام مع المنافسة الاقتصادية الخارجية الأكثر صراحة فإن الأقلية الحاكمة في الولايات المتحدة كانت تعاني من الحنين إلى الماضي حيث لم تكن تشعر بما يهدد وضعها الاحتكاري في الأسواق العالمية، وأن السلع الأمريكية كانت بمثابة المعيار العالي.

كان الجواب على الكثير من المشكلات التي نتجت بسبب تطور التناقضات الداخلية والخارجية للامبريالية الأمريكية والمزيد من تعمق الأزمة العامة للرأسمالية من وجهة نظر إدارة ريغان والقوى المحافظة واليمينية الداعمة لها يكمن في العودة إلى سياسة القوة العسكرية وإلى العقيدة سيئة السمعة «التفرد (الاستثناء) الأمريكي» وأعطت هذه العقيدة، التي تثبت تفوق النظام الأمريكي والتي عدَّت جميع الدول التي لا تتفق مع هذه القناعة عدوة للولايات المتحدة القوى الرجعية التي تحلم بالانتقام الاجتماعي على نطاق عالمي أداةً قويةً لتنميةِ المشاعرِ الشوفينيةِ في البلاد وقمع الأحكام العقلانية بشأن تعدد المراكز في المجتمع العالمي والمشاعر الواقعية في تقييم إمكانات الولايات المتحدة في تغطية

---

(١) مواد المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي ص ١٥ Материалы

العالم بنموذجها ومثالها. وتشكل معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت نواة الفلسفة السياسية في العلاقات الدولية التي أعلنت من جديد، والتي خرجت بها الإدارة الجمهورية إلى الساحة الدولية، متحدية فكرة الانفراج ومبادئ حسن الجوار والتعاون المتبادل.

تجسد التوجه نحو الانزلاق إلى جولة جديدة من المواجهة الصعبة في العلاقات السوفيتية الأمريكية الذي سبق أن ظهر في نشاط الإدارة السابقة في بداية الثمانينيات في سلسلة أعمال السياسة الخارجية لواشنطن والمعادية للاتحاد السوفييتي، والتي برزت في السبعينيات وانتهاك الممارسات المتبعة في الحوار الدبلوماسي والاتصالات بين الدولتين والمناقشات المتبادلة حول المشكلات الدولية على أساس الاعتراف بالمصالح المتبادلة للأطراف في حلها البنّاء. ومن أجل التحريض على الهيستريا العسكرية أطلقت أسطورة التهديد السوفييتي. لم يكن هدف الحملة الصليبية ضد الشيوعية وغيره من العقوبات التي أعلنها ريغان ترهيب الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، وإنما لتكون ستارا لتغطية التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول التي لا تتفق وسياستها الخارجية. وكذلك كوسيلة للضغط على القوى المتقدمة والتقدمية في جزء من العالم اللااشتراكي، التي تصارع رأس المال وتكافح من أجل السلام وضد الحرب.

إن تحقيق انهيار الشيوعية وتعزيز التطور التدريجي لتغيير النظام في الاتحاد السوفييتي - ذلك هو الهدف الرئيس للسياسة الخارجية للولايات المتحدة كما يراها الكثيرون من الصقور الأمريكيين. وهم غير قلقين على أن كل ما يجري في أيامنا هذه بشكل فوضوي وفرص نجاحها أقل من حسابات السياسيين الأمريكيين في الماضي مثل (ر. لانسينغ) ب. كولبي، غ. غوفير

الذين حاولوا في السنوات الأولى من إعلان الدولة السوفييتية خنقها عبر التدخل العسكري والحصار الاقتصادي والسياسي. وبالكاد تتعلم الطبقة الحاكمة من دروس التاريخ.

تأكيداً على حاجة الولايات المتحدة جعل القوة الغاشمة وسيلةً لحل الخلافات الدولية فقد وضعت إدارة ريغان في أساس برنامجها «رؤية عالم ثائي القطب»، كما سبق أن صاغه غ. ترومان. تشكل الاشتراكية انطلاقاً من مثل هذه النظرية «وجود عالمين» الخطر الكبير على حضارة العالم وإن تطورها يعدُّ خطأً، ولتصحيح هذا الخطأ فإنه يسمح باستخدام أية وسائل.

يستخدم مفهوم الخلاص الأمريكي، وفكرة «شعب الله المختار» الذي خلق الملاذ الأخير للحضارة والحرية التي تم تداولها على نطاق واسع في الولايات المتحدة بفضل النشاط الهادف لآلة الدعاية القوية لدى الدوائر الحاكمة لإعطاء الشرعية لمبدأ الضربات الاستباقية في الخارج من أجل محاربة الإرهاب أو المعاقبة على الأعمال التي يفسرونها في واشنطن على أنها موجهة ضد المصالح الحيوية للولايات المتحدة. والفكرة الأكثر خطورة هي أن تأكيد ممثلي الولايات المتحدة على أنهم فقدوا في فيتنام الهدف الصحيح وذلك بسبب السياسة الخاطئة والسياسة العسكرية الخجولة جداً.

لم تكن عبثاً محاولات إحدى الدول النووية الكبرى في إملاء إرادتها على جميع أعضاء المجتمع الدولي واضحة تماما كما هو الحال في عصرنا هذا، الذي يطالب بشدة باتباع نهج جديد لمعالجة مشكلات العلاقات الدولية.ومع ذلك ومنذ الأيام الأولى من وصوله إلى السلطة، فقد أصرت إدارة ريغان على حقها وحدها دون غيرها وحتى دون التنسيق مع الحلفاء، متجاهلة رأي المجتمع

الدولي، في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل الأكثر أهمية في السياسة الخارجية التي تؤثر سلباً على مصالح البلدان الأخرى واختيار الوسائل المتوفرة لديها.

من خلال تجاهل العوامل الموضوعية التي تسببت في تصاعد العمليات الثورية في القارات المختلفة من العالم وبعرض أية عقدة من التناقضات والصراعات الإقليمية على أنها نتاج التنافس بين الشرق والغرب، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، فإن واشنطن تحدد بشكل غير رسمي ما هي الحكومات الشرعية وغير الشرعية وعلى البيت الأبيض السماح لها بالبقاء في السلطة أو عزلها. ومع تربع المحافظين على السلطة في واشنطن فقد أصبح كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والكثير من الدول المستقلة في جنوب إفريقيا هدفا للضغط الاقتصادي والعسكري الأمريكي وللأعمال العسكرية المباشرة والتهديدات والأعمال السرية التخريبية.

تبين أن السلفادور كانت من بين أولى «ساحات القتال العالمية» للإدارة الحالية في الولايات المتحدة مع الإرهاب الدولي والشيوعية. وبعد التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة حيث قام الصراع بين الجماهير الثائرة ضد حكم الأقلية الفاسد، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب الأخير. ومنذ عام ١٩٨١ قام جيش البنتاغون العميل –الكونترا في نيكاراغوا –بشن حرب مضادة للثورة ضد الحكومة الشرعية. واقتنع العالم في عام ١٩٨٣ بمدى قدرة واشنطن الرسمية على تحمل متلازمة التدخل وأصبح شاهداً على الغزو الأمريكي لغرينادا وعودة الحكام العملاء - الدمى - تحت حراسة حراب الجنود الأمريكيين إلى هذه الجزيرة الكاريبية الصغيرة. وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العسكرية ضد القوى الوطنية في لبنان في محاولة منها ترهيب الدول العربية وإجبارها على التخلي عن النضال من أجل التسوية العادلة والشاملة للنزاع في الشرق الأوسط.

ويتوسع التدخل الامبريالي الأمريكي المتكرر سنوياً في الشؤون الداخلية لأفغانستان على شكل دعم عصابات الثورة المضادة التي تشن حربها غير المعلنة ضد الشعب الثوري لهذا البلد. كذلك فإن الولايات المتحدة تشجع الأعمال العدوانية للنظام العنصري في جنوب إفريقيا ضد أنغولا وموزامبيق وزيمبابوي وغيرها من الدول المستقلة في الجزء الجنوبي من القارة الإفريقية.

أعلن البيت الأبيض حقيقةً، كما أشار الكثير من المراقبين، في منتصف الثمانينيات العقيدة العدوانية الجديدة في السياسة الخارجية التي كانت تهدف إلى تشريع تصدير الثورة المضادة. والخطوة الأخطر في تنفيذ عقيدة «العولمة الجديدة» التي تتجاهل بالكامل قواعد القانون الدولي المعتمدة عامة، هي شن الطيران الحربي الأمريكي غارات بربرية على ليبيا في ربيع ١٩٨٦ والتهديد بتكرار هذه الأعمال ضد الدول الأخرى التي أدرجها البيت الأبيض في اللائحة السوداء للدول الراعية للإرهاب الدولي –حسب تعبيره.

قال غورباتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي في حال النظر إلى الأشياء في السياق الدولي الواسع، مع الأخذ بعين الاعتبار هذه الأحداث، فإن الجريمة ضد ليبيا مثلها مثل استمرار التجارب النووية بإصرار، فإنه لا يمكن عزل التهديدات المتصاعدة ضد نيكاراغوا عنها. كل هذا ليس إلا مظهراً من مظاهر المسار العام للإدارة الأمريكية حيث تم الكشف عن التوجه العسكري العدواني بوضوح في هذه الأيام[1].

عكس خط إدارة الجمهوريين في مجال السياسة العسكرية بالكامل موقف القوى اليمينية في البلاد والتي تسعى إلى تحقيق الدور السياسي النشيط

---

(١) البرافدا، ١٩٨٦، ١٩ نيسان.

للولايات المتحدة في العالم. وأصبحوا يسمون البرنامج الموسّع الذي تم تحديده لتصنيع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل «النصف الثاني من برنامج الإدارة في نهضة أمريكا».

سارعت واشنطن إلى نشر صواريخ الضربة الأولى النووية الأمريكية على أراضي حلفائها الأوروبيين. وتخلَّت الولايات المتحدة عن استئناف المباحثات بحسب اتفاقية الحظر الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية والتصديق على المعاهدة السوفييتية الأمريكية حول الحد من التجارب النووية الجوفية[1]. وعند بدء المفاوضات في تشرين الثاني ١٩٨١ في جينيف التوقيع اتفاق أولي حول الصواريخ متوسطة المدى، عملت الولايات المتحدة إلى تسويف الموضوع وتأخيره. وفي عام ١٩٨٣ وأملاً في إحياء التفوق الأمريكي السابق تم الإعلان في الولايات المتحدة عن الخطط المرتبطة بالتحضير «لحرب النجوم» أي نقل سباق التسلح إلى الفضاء الجوي الخارجي. إن تحقيق هذا البرنامج الخطير الاستثنائي يعني أن واشنطن ذهبت عمدا لإفشال المفاوضات الجارية وإلغاء الاتفاقيات القائمة بشأن الحد من الأسلحة. كل هذه الخطوات دفعت العالم إلى حافة الهاوية، التي يمكن للبشرية أن تجد نفسها في جوٍ جديدٍ من سباق التسلح غير المنضبط على الإطلاق والفوضى الاستراتيجية والتقويض الخطير للاستقرار وما يرتبط به من خطر كارثة نووية حرارية.

في غضون ذلك ومن خلال معرفة التدابير الكاملة للمسؤولية عن سلامة البشرية واتباع سياسة السلام المبدئية والتعاون تقدم الاتحاد السوفييتي بسلسلة من المبادرات البنّاءة الهامة بما فيها اقتراح حول استئناف الحوار وحول

---

(١) السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة في جزءين. موسكو، ١٩٨٤، الجزء ١ ص٤١٣.

البدء بالمفاوضات الجديدة حول كامل مجموعة الأسلحة النووية والفضائية. إن الاستجابة التي تلقتها هذه المبادرات في الدوائر الواسعة من المجتمع الدولي وقلق حلفاء الولايات المتحدة من نهج واشنطن في المواجهة القوية مع الاتحاد السوفييتي والمشاعر الواضحة للأمريكيين لصالح وقف الزحف الخطير باتجاه الكارثة النووية، كل ذلك أجبر الإدارة الأمريكية على تغيير اللهجة والذهاب إلى استئناف الاتصالات على أعلى مستوى.

بشكل عام، كانت عناصر الواقعية ملموسة في سلوك واشنطن على الساحة الدولية. واضطر البيت الأبيض إلى حساب التطور الخطير للوضع الدولي. وظهر الاتجاه الإيجابي في لقاء جينيف بين الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي غورباتشوف والرئيس الأمريكي ر. ريغان في تشرين الثاني ١٩٨٥. وبالرغم من أنهما في الاجتماع لم يتمكنا من إيجاد حل للموضوعات الأساسية المتعلقة بسباق التسلح، إلَّا أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جينيف كانت خطوة مشجعة للأفضل وخاصة في العلاقات السوفييتية الأمريكية. كانت النتيجة الهامة للقاء هو الإعلان السوفييتي الأمريكي المشترك الذي اتخذ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٥ ومما ورد في الإعلان:

«إدراكاً للاختلافات في النظم الاجتماعية – السياسية في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفي طرق تعاملها مع المشكلات الدولية، حقق الزعيمان في الوقت نفسه التفهم الأفضل لمواقف بعضهما بعضاً. واتفقا على ضرورة تحسين العلاقات السوفييتية الأمريكية ومراعاة الوضع الدولي عامة. وأكد الجانبان على أهمية الحوار المستمر الذي يعكس سعيهما الجاد في البحث عن نقاط التلاقي حول المشكلات القائمة».

وبعد مناقشة القضايا الأساسية في الأمن والاعتراف بالمسؤولية الخاصة لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عن قضية حفظ السلام، أعلن الجانبان أن الحرب النووية لن تقوم وينبغي أن لا تقوم، ولا يمكن أن ينتصر فيها أحد. وبالاعتراف بأن أي نزاع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يمكن أن يترك آثاراً كارثية، فإنهما أكدا على أهمية عدم السماح بأية حرب بينهما –نووية كانت أو عادية. وإنهما لن يسعيا إلى تحقيق التفوق العسكري[1].

بعد لقاء القمة السوفييتي –الأمريكي انبعثت الآمال في العالم للتوصل إلى اتفاق بشأن إمكانية كبح جميع أنواع الأسلحة الجديدة وأسلحة الدمار الشامل. إن توقف الاتحاد السوفييتي من طرف واحد عن التجارب النووية في صيف ١٩٨٥ - بشرط قرار الولايات المتحدة في الانضمام إلى هذا القرار - كان يمكن أن يضع بداية للحركة باتجاه الحظر الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية وتقليص ترسانتها. واقترح الاتحاد السوفييتي في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦ الخطة الواضحة الدقيقة والواعية والمتوازنة من كل النواحي لتدمير أسلحة الدمار الشامل بحلول نهاية العقد الحالي وتقليص الأسلحة الأخرى حتى حدود الدفاع الضروري. زرع المؤتمر الـ ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي بدعوته إلى الأمن الشامل والمتساوي للشعوب وباقتراحاته الجديدة الثقة في ملايين البشر بإمكانية حفظ السلام على الكوكب، وإمكانية ضمان الظروف الملائمة للبشرية من أجل التطور في القرن الحادي والعشرين.

(١) اللقاءات السوفييتية - الأمريكية على أعلى مستوى في جينيف ١٩ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٥: وثائق ومواد، موسكو، ١٩٨٥، ص ١٣، ١٤.

إلا أن واشنطن ردت على ذلك بحملة دعائية مناهضة للاتحاد السوفييتي وتفجيرات نووية جوفية في باطن الأرض في نيفادا، ونشر برنامج عسكرة الفضاء وبالتصريحات عن رفض الولايات المتحدة الالتزام بمعاهدة الدفاع الصاروخية واتفاقية سالت –٢ وبتنشيط السياسة الامبريالية «العولمة الجديدة» وتلك القوى في الولايات المتحدة التي كانت تعارض دائماً تصحيح العلاقات الدولية، كما أظهرت العديد من الحقائق، تحتفظ بالسيطرة في أروقة سلطة واشنطن، ولكنهم يعارضون – داخل الولايات المتحدة وخارجها الرغبة المتزايدة لملايين البشر الذين يلتزمون بقناعات سياسية مختلفة، في عالم خال من الأسلحة والحروب.

يتطلب العصر النووي تفكيراً جديداً، واعترافاً بالحاجة إلى الانطلاق في العلاقات الدولية، في مسائل الحرب والسلام، ليس من خلال الفهم الضيق للمصالح التي تعارض الدول بعضها بعضاً وإنما من المصالح والتطلعات المشتركة. وحول ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على مراعاة الاتجاهات التاريخية السائدة في عصرنا أو ستبقى بعيدة عنهم، فإن المستقبل هو الذي سيجيب عن هذا السؤال.

مؤلفات مؤسسي الماركسية – اللليبنينية

- ماركس - إنجلس بيان الحزب الشيوعي – ماركس، إنجلس المؤلفات، الطبعة ٢ المجلد ٤.
- ماركس - رأس المال نقد الاقتصاد السياسي. الجزء الأول – ماركس إنجلس المؤلفات الطبعة ٢، المجلد٢٣.
- ماركس - رأس المال. نقد الاقتصاد السياسي الجزء الثاني – ماركس إنجلس المؤلفات الطبعة ٢المجلد٢٤.
- ماركس - رأس المال. نقد الاقتصاد السياسي الجزء الثالث – ماركس إنجلس المؤلفات المجلد ٢٥ الفصل ١.
- إنجلس - حول تركيز رأس المال في الولايات المتحدة – ماركس إنجلس المؤلفات الطبعة ٢ المجلد ١٩.
- إنجلس - الحركة العمالية في ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة وروسيا. – ماركس، إنجلس المؤلفات. الطبعة ٢، المجلد٢١.
- إنجلس - الانتخابات الرئاسية في أمريكا – ماركس، إنجلس المؤلفات. الطبعة ٢ المجلد ٢٢.
- لينين - نجاحات العمال الأمريكيين – مجموعة المؤلفات الكاملة المجلد ٢٢.
- لينين - نتائج ومعنى الانتخابات الرئاسية في أمريكا – مجموعة المؤلفات الكاملة المجلد ٢٢.
- لينين - ما بعد الانتخابات في أمريكا مجموعة المؤلفات الكاملة المجلد ٢٢.
- لينين - الفقر في المجتمع الرأسمالي – المؤلفات الكاملة المجلد ٢٢.
- لينين - في أمريكا – المؤلفات الكاملة المجلد ٢٢.
- لينين - الروس والزنوج – المؤلفات الكاملة المجلد ٢٢.

- لينين - النظام العلمي لعصر العرق المجموعة الكاملة المجلد ٢٣.
- لينين - الطبقة العاملة والمسألة القومية المؤلفات الكاملة المجلد ٢٣.
- لينين - تحت العلم الأجنبي – المؤلفات الكاملة المجلد ٢٦.
- لينين – الامبريالية، المرحلة الأعلى من الرأسمالية – المؤلفات الكاملة المجلد ٢٧.
- لينين – رسالة إلى العمال الأمريكيين – المؤلفات الكاملة المجلد ٣٧.
- لينين – رسالة إلى عمال أوروبا وأمريكا – المؤلفات الكاملة المجلد ٣٧.
- لينين – أجوبة على أسئلة مراسل THE CHICAGO DAILY NEWS المؤلفات الكاملة المجلد ٣٩ .
- لينين – حوار مع مراسل لينكولن أير الصحيفة الأمريكية ذا وورلد المؤلفات الكاملة المجلد ٤٠.
- لينين – إلى مجتمع أصدقاء روسيا السوفييتية (في أمريكا) المؤلفات الكاملة المجلد ٤٥.



وثائق الحزب الشيوعي السوفييتي، الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة، الحركة العمالية والشيوعية الدولية، خطابات وأعمال زعماء الحزب الشيوعي السوفييتي والأمريكي

- الحزب الشيوعي السوفييتي في مقررات وقرارات مؤتمرات وجلسات اللجنة المركزية الجزء ٣ – ١٩٣٠ – ١٩٥٤ موسكو، ١٩٥٤، الجزء ٤ – ١٩٥٤ – ١٩٦٠.
- مواد المؤتمر ٢٢ للحزب الشيوعي السوفييتي، موسكو ١٩٦١.
- مواد المؤتمر ٢٣ للحزب الشيوعي السوفييتي. موسكو، ١٩٦٦.
- مواد المؤتمر ٢٤ للحزب الشيوعي السوفييتي. موسكو ١٩٧١.
- مواد المؤتمر ٢٥ للحزب الشيوعي السوفييتي. موسكو، ١٩٧٦.
- مواد المؤتمر ٢٦ للحزب الشيوعي السوفييتي. موسكو ١٩٨١.
- مواد المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي. موسكو ١٩٨٦.
- الاجتماع الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية. موسكو ١٩٦٩ براغ ١٩٦٩.
- غورباتشوف خطابات ومقالات مختارة. موسكو ١٩٨٥.
- غورباتشوف – التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي، ٢٥ شباط ١٩٨٦. موسكو ١٩٨٦.
- اللقاء السوفييتي – الأمريكي على مستوى القمة، جينيف ١٩ – ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٥: وثائق ومواد. موسكو ١٩٨٥.
- المؤتمر الوطني الـ ١٦ للحزب الشيوعي الأمريكي (٩ – ١٢ شباط ١٩٥٧) موسكو ١٩٥٨.
- المؤتمر الوطني ١٧ للحزب الشيوعي الأمريكي (١٠ – ١٣ كانون الأول ١٩٥٩). موسكو ١٩٦١.

- معالم التاريخ العسكري: الذكرى ٦٠ لتأسيس الحزب الشيوعي الأمريكي. موسكو ١٩٨٣.
- غ. وينستون – استراتيجية نضال السكان السود. موسكو ١٩٧٥.
- فوستر أو. ز. دراسة عن التاريخ السياسي لأمريكا. موسكو ١٩٥٣
- غ. هول – الحركة العمالية الثورية والامبريالية الحديثة. موسكو ١٩٧٤

مواد مؤرشفة

- Cornell University, School of Industrial and Labor Relations.
- M. P. Catherwood Library. Labor-Management Documentation Center.
- Philip Taft Papers. Dwight D. Eisenhower Library.
- Central files; James P. Mitchell Papers. Harry S. Truman Library. Manuscript Division.
- H. S. Truman Papers;
- C. M. Clifford Papers;

G. Nourse Papers.

- John F. Kennedy Library.
- T. Sorensen Papers;
- W. Heller Papers;
- R. F. Kennedy Papers. Library of Congress.
- R. A. Taft Papers. Lindon B. Johnson Library.
- White House Central Files. National Archives. Washington (D. C.) Department of Labor. Office of Secretary.
- James P. Mitchell Papers. Princeton University. Mudd Library.
- Adlai E. Stevenson Papers.
- Walter Reuther Library. Archives of Labor History and Urban Affairs. Wisconsin State Historical Society.
- D. Richberg Papers;
- E. E. Witte Papers.

المصادر المنشورة

الوثائق الرسمية. المذكرات

- وثائق السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي. موسكو ١٩٥٧ – المجلد ١.
- الإتحاد السوفييتي بعيون الأمريكيين، ١٩١٧ – ١٩٧٧: وثائق ومواد/ مسؤول التحرير ي. م. كراسنوف. موسكو ١٩٧٩.
- الإتحاد السوفييتي في الصراع من أجل نزع الأسلحة: مجموعة وثائق. موسكو .١٩٧٧.
- American Foreign Policy: Current Documents. Wash., 1950—1980. American Government Annals. N. Y., 1960—1980. Annual Reports of the Council of Economic Advisers. Wash., 1947—1980. Analysis of Work Stoppages, 1949-1980. US Department of Labor. Wash., 1950—1981. The Cold War: Origins and Developments. Hearings before the Subcommittee on Europe. Committee on Foreign Relations. US Congress. Wash., 1971. Congress and the Nation, 1945-1964. A Review of Government and Politics. Wash., 1965.
- Congress Investigates. A Documented History, 1792—1974: Vol. 1-5/Ed. by A. M. Schle-singer, Jr. N. Y.; L., 1975. Congressional Quarterly, 1945—1980.
- Congressional Record. Proceedings and Debates. Wash., 1945—1980. A Decade of American Foreign Policy. Basic Documents, 1941—1949. Wash., 1950. «Dropshot». The United States Plan for War with Soviet Union in 1957/Ed. by A. Brown.
- N. Y., 1978. Containment: Documents on American Policy and Strategy, 1945—1950/Ed. by T. Et-
- zold, J. Gaddis. N. Y., 1978. Department of State Bulletin, 1945—1980. A Documentary History of the Negro People in the United States: Vol. 1—3/Ed. by
- H. Aptheker. N. Y., 1951—1974.
- A Documented History of the United States/Ed, by R. D. Heffner. N. Y., 1976. Documents of American History: Vol. 1, 2/Ed. by H. Commager. Englewood Cliffs
- (N. J.), 1973.
- Economic Reports of the President. Wash., 1947—1980.
- Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, 1945—1954. Wash., 1960—1985. National Party Platforms, 1840—1972/Compl. by D. B. Johnson, K. H. Porter. Urbana,

- 1973. The Negroes in the United States. Their Economic and Social Situation. US Department

- of Labor. Bureau of Labor Statistics. Wash., 1966.

- The New Left Memorandum Prepared for the Subcommittee to Investigate the Administration of the Internal Security Act. US Senate. Committee on Judiciary. Wash., 1970.

- The Pentagon Papers, as publ. by New York Times. N. Y., 1971.

- Public Papers of the Presidents of the United States.

- Harry S. Truman, 1945-1953: Vol. 1-8. Wash., 1961-1966;

- Dwight D. Eisenhower, 1953-1961: Vol. 1-8. Wash., 1958-1961;

- John F. Kennedy, 1961-1963: Vol. 1-3. Wash., 1962-1964;

- Lyndon B. Johnson, 1963-1969: Vol. 1-10. Wash., 1965-1970;

- Richard-M. Nixon, 1969—1972: Vol. 1—4. Wash., 1971—1974;

- Gerald R. Ford, 1974-1977: Vol. 1-6. Wash., 1975-1979;

- Jimmy Carter, 1977-1981: Vol. 1-9. Wash., 1977-1982. Report of the National Advisory Commission on Civil Disorders. N. Y., 1968.

- Lyndon B. Johnson, 1963-1969: Vol. 1-10. Wash., 1965-1970;

- Richard-M. Nixon, 1969—1972: Vol. 1—4. Wash., 1971—1974;

- Gerald R. Ford, 1974-1977: Vol. 1-6. Wash., 1975-1979;

- Jimmy Carter, 1977-1981: Vol. 1-9. Wash., 1977-1982. Report of the National Advisory Commission on Civil Disorders. N. Y., 1968.

مواد إحصائية، دليل

- The American Workers' Fact Book, 1956—1959. US Department of Labor. Wash., 1957—1960.

- Current Population Reports, 1950—1980. Wash., 1951—1981. Dictionary of American Biography: Vol. 1— 23/Ed. by A. Johnson, D. Malone, H. E. Starr.

N. Y., 1928—1973.

- Encyclopedia of American History/Ed, by R. B. Morris, J. Morris, N. Y., 1982. Facts on File, 1950—1980.

- The Gallup Opinion Index. Princeton, 1960—1980. Handbook of Labor Statistics, 1948—1980. Wash., 1948—1980. Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970. Wash., 1975. The Negro Handbook. Chicago, 1967. Statistical Abstract of the United States, 1945—1980. Wash., 1945—1980.

الصحافة والنشرات الدورية:

- البرافدا ١٩٤٥ – ١٩٨٠ الإزفستيا.*
- كومونيست، ١٩٥٥ - ١٩٨٠
- مشاكل العالم والاشتراكية ١٩٧٠ -١٩٨٦ قضايا التاريخ
- المجلة السنوية الأمريكية ١٩٧١ – ١٩٨٦ موسكو ١٩٧١ – ١٩٨٦
- الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية .*
- التاريخ الجديد والحديث للولايات المتحدة – الاقتصاد، السياسة، الإيديولوجيا.

American Federationist, 1945—1986. American Historical Review*. Business Week, 1946—1980.

Crises, 1957, 1963.

Daily Worker, 1945—1958.

Daily World, 1967—1986.

International Herald Tribune, 1960—1980.

Journal of American History *.

Labor History, 1969, 1975.

Labor Today, 1963-1980.

Monthly Labor Review, 1945—1986.

New York Times *.

Newsweek *.

Political Affairs, 1945—1986.

Progressive, 1968—1980.

Radical America, 1968—1980.

Ramparts, 1965.

Time *.

US News and World Report*.

Washington Post *.

لعدة سنوات

الأدب:

- أرباتوف غ. أ.- الصراع الإيديولوجي في العلاقات الدولية الحديثة. العقيدة وأساليب تنظيم إعلام السياسة الخارجية للإمبريالية. موسكو ١٩٧٠.
- أندروسوف ف.ب.. -الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة في ظروف الرأسمالية الحكومية الاحتكارية. موسكو ١٩٧١.
- أبتيكر غ. – تاريخ الأمريكيين الأفارقة: العصر الحديث. موسكو ١٩٧٥.
- بوغدانوف ر.غ. - الولايات المتحدة الأمريكية: الآلة العسكرية والسياسة. موسكو، ١٩٨٣.
- بولخوفتينوف ن.الولايات المتحدة: مشكلات التاريخ والتأريخ الحديث. موسكو ١٩. موسكو، ١٩٨٢ ٨٠.
- ويليم ف.إ. – مأساة الدبلوماسية الأمريكية. موسكو ١٩٦٠.
- غاوزنرن.د. – التقدم العلمي التكنولوجي والطبقة العاملة في الولايات المتحدة. موسكو ١٩٦٨.
- غادجييف ك.س. تطور التيارات الأساسية في الإيديولوجية البرجوازية الأمريكية.
- غييفسكي ل.أ. الولايات المتحدة: المشكلة الزنجية: سياسة واشنطن: في المسألة الزنجية (١٩٤٥ – ١٩٧٢). موسكو، ١٩٧٢.
- الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة في ظروف الثورة العلمية التكنولوجية مسؤول التحرير. أ.
- رباتوف جوركين باقليوتشينكو. موسكو، ١٩٧٩ فوين ماذا يحدث في النقابات العمالية الأمريكية. موسكو ١٩٧٨.
- أناتولي غروميكو السياسة الخارجية: دروس وحقائق الستينيات – السبعينيات موسكو ١٩٧٨.
- الاتجاهات الثورية في السياسة العالمية ونضال الأمريكيين السود موسكو ١٩٧٨: جاكسون د.

- أيغوروفا ي. العلاقات السوفييتية – الأمريكية في فترة ما بعد الحرب في التأريخ البرجوازي للولايات المتحدة. موسكو ١٩٨١.
- يرشوفا ي. – الحركة من أجل السلام، ضد العسكرة والحرب في الولايات المتحدة (١٩٦٥ – ١٩٧٨). موسكو، ١٩٨٠.
- جوركين ف.ف. – الولايات المتحدة والأزمات السياسية الدولية. موسكو ١٩٧٥.
- زاموشكين يو. أ. – الشخصية في أمريكا الحديثة: تجربة تحليل القيم والتوجهات السياسية. موسكو ١٩٨٠.
- زولوتوخين ف.ب. – المزارعون وواشنطن. موسكو، ١٩٦٨.
- إيفانيان إ. أ. - البيت الأبيض: الرؤساء والسياسة. الطبعة ٢، موسكو، ١٩٧٩.
- تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ١٩١٧ – ١٩٨٠: / تحرير أ. أ. غروميكو، ب. ن. بوناماريوف: في مجلدين، موسكو ١٩٨١ المجلد ٢.
- تاريخ الدبلوماسية: في ٥ مجلدات / تحرير أ. أ. غروميكو. موسكو، ١٩٥٩ – ١٩٧٩. المجلد ٥ الكتاب ١، ٢.
- كيريميتسكي يا. – الولايات المتحدة: الاتحادات النقابية في الصراع مع رأس المال. موسكو، ١٩٧٠.
- كينج م. ل. - لدي حلم – أعمال وخطابات مختارة. موسكو، ١٩٧٠.
- كيسلوفا أ. أ. – المسيحية الاجتماعية في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧٤.
- كوكوشين أ. أ. – الولايات المتحدة: ما وراء واجهة السياسة العالمية. موسكو، ١٩٨١.
- كوبينا أ. ي. - الأسس الإيديولوجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧٣.
- لايت فوت ك.م. – الانتفاضة في الغيتو من أجل تحرير الزنوج. موسكو ١٩٧٢.
- لان ف.ي. – الولايات المتحدة في سنوات ما بعد الحرب. موسكو، ١٩٧٨.
- لابيتسكي م. ي. _ الولايات المتحدة: دور الاتحادات النقابية في الحياة السياسية الداخلية. النصف الثاني من الستينيات – بداية السبعينيات. موسكو، ١٩٧٣

- ماكليارسكي ب.ي.- «المجتمع العظيم»: البيانات والواقع. موسكو، ١٩٦٩.
- مالكوف ف. ل.- النهج الجديد في الولايات المتحدة: الحركات الاجتماعية والسياسة الاجتماعية. موسكو، ١٩٧٣.
- مانيكين أ.س.- تاريخ نظام الحزبين في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨١.
- ماروشكين ب.ي.- التاريخ والسياسة: البرجوازية الأمريكية تأريخ المجتمع السوفييتي. موسكو، ١٩٦٩.
- حركات الاحتجاج الجماهيرية في الولايات المتحدة: السبعينات / تحرير ي.أ. غييفسكي ل. أ. ساليتشيفا. موسكو، ١٩٧٨.
- العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية: في ٣ مجلدات / رئيس التحرير ن. ن. أينوزامتسيف. موسكو، ١٩٦٢ – ١٩٦٥.
- ميلنيكوف يو. م. – البنية الطبقية الحديثة في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧٤.
- ميلنيكوف يو. م.- السياسة فم الإمبراطورية للولايات المتحدة: الأصول والحداثة. موسكو، ١٩٨٤.
- ميتروخين ل. الحركة الزنجية في الولايات المتحدة: الإيديولوجيا والتطبيق. موسكو، ١٩٧٤.
- ميخايلوف ب. يا. كونغري النقابات الإنتاجية في الولايات المتحدة، ١٩٣٥ – ١٩٥٥ (من تاريخ الحركة العمالية الأمريكية). موسكو، ١٩٥٩.
- المشاكل الأساسية للحركة العمالية في الولايات المتحدة، موسكو، ١٩٦١.
- مويتوفيتس ن. ف.- الحركة العمالية في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. موسكو، ١٩٥٧.
- نوفيسكايا م. ن. طلبة الولايات المتحدة: مقالات اجتماعية نفسية. موسكو، ١٩٧٧.
- نيكيتين ف. أ. الولايات المتحدة: التطرف اليميني – تهديد للديمقراطية. موسكو، ١٩٧١.

- بيتروفسكي ف. ف.عقيدة «الأمن الوطني» في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٠.
- بيتشاتنوية ف. و. – الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة: الناخبون والسياسة. موسكو، ١٩٨٠.
- بودليسني ب.ت.الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة: خمسون عاما من العلاقات الدبلوماسية. موسكو، ١٩٨٣
- الحياة السياسية في الولايات المتحدة: (مشاكل السياسة الداخلية)/تحرير ف.ي.لان موسكو، ١٩٦٦ .
- بوبوف أ. أ. الولايات المتحدة: الدولة والاتحادات النقابية. موسكو، ١٩٧٤.
- مشاكل وتناقضات الاقتصاد الأمريكي / تحرير ي.س. شيربغايف. موسكو، ١٩٧٨.
- رجيشيفسكي و.أ. الحرب والتاريخ: (التأريخ البرجوازي للولايات المتحدة حول الحرب العالمية الثانية) الطبعة ٢. موسكو، ١٩٨٤.
- السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة: في مجلدين / مسؤول التحرير غ.أ. تروفيمنكو. موسكو، ١٩٨٤
- مفهوم السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة / مسؤول التحرير غ.أ. تروفيمنكو. موسكو، ١٩٧٩.
- الإدراك السياسي الحديث في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٨٠.
- سوغرين ف. ف.- أصول الإيديولوجية البرجوازية الحديثة في الولايات المتحدة. موسكو، ١٩٧٥. ١٩٨٦.
- سوغرين ف.ف خرافات وحقائق التاريخ الأمريكي. موسكو ، ١٩٨٦،.
- الولايات المتحدة الأمريكية: (الرأسمالية الاحتكارية الحديثة)/ مسؤول التحرير أ.ف. أنيكين، و. ن. بيكوف، أ. ن. شابيرو، موسكو، ١٩٨٢.

- الولايات المتحدة: تفاقم التناقضات الاجتماعية والحركات الديمقراطية الجماهيرية / مسؤول التحرير ن. ف. مويتوفيتس. موسكو، ١٩٨٠.
- الولايات المتحدة: مشاكل السياسة الداخلية / تحرير ف. س. زورين. موسكو، ١٩٧١.
- الولايات المتحدة: الفكر السياسي والتاريخ / مسؤول التحرير ن. ن. ياكوفليف. موسكو، ١٩٧٦.
- الولايات المتحدة الأمريكية: الطلبة والسياسة / مسؤول التحرير ف.س.زورين، ل. أ. سالتشيفا. موسكو، ١٩٧٤ .
- تيموفييف ت. ت.- الطبقة العاملة في مركز المعارضة الإيديولوجية – النظرية. موسكو، ١٩٧٩.
- تيموفييف ت. ت.الامبريالية والبروليتاريا. موسكو، ١٩٨٥ .
- تروفيمنكو غ.أ.- الولايات المتحدة: السياسة، الحرب، الإيديولوجيا. موسكو، ١٩٧٦.
- فولبرايت ج.. و. غطرسة القوة. موسكو، ١٩٧٦.
- فورسينكو أ. أ. العقد الحرج لأمريكا: الستينيات. لينينغراد، ١٩٧٤.
- حسن إ. اقتصاد الولايات المتحدة ما بعد الحرب. موسكو، ١٩٦٦.
- ريغان: عقيدة ووقائع العصر النووي. موسكو، ١٩٨٥. ياكوفليف أ. ن. منذ ترومان حتى ياكوفليف ي.ن.التاريخ الحديث للولايات المتحدة، ١٩١٧ – ١٩٦٠. موسكو، ١٩٦١.
- *Яковлев И. Н.* Новейшая история США, 1917—1960. М., 1961.
- *Adams J. G.* Without Precedent: The Story of the Death of McCarthyism. N. Y.; L., 1983.
- *Alexander C.* Holding the Line: The Eisenhower Era, 1952—1961. Bloomington, 1975. *Allen R. L.* Black Awakening in Capitalist America. An Analytic History. Garden City, 1970.
- *Ambrose S. E.* Eisenhower. N. Y., 1983. America and Russia. From Cold War Confrontation to Coexistence/Ed, by G. R. Hess.
N. Y 1973

- American Militarism/Ed, by E. Knoll, J. N. McLadden. N. Y., 1970.

- The American Negro Reference Book/Ed, by Y. Dawis. Englewood Cliffs (N. J.), 1966. American Political Behavior: Historical Essays and Readings/Ed, by L. Benson, A. Bague.

N. Y, 1973.

- American Politics: The People and the Polity. Boston; Toronto, 1982. Antidemocratic Trends in Twentieth Century America/Ed, by R. L. Delorme, R. G. Mclm-nis. Reding (Mass.), 1969.

- *Ash R.* Social Movement in America. Chicago, 1972.

- *Ball G. W.* Diplomacy for a Crowded World. An American Foreign Policy. N. Y., 1976. *Bell D.* The End of Ideology. Glencoe, 1960. *Bell D.* The Cultural Contradictions of Capitalism. L., 1976. *Berry F. M., Blessingame J. W.* Long Memory: The Black Experience in America. N. Y., 1982.

- Beyond Containment. US Foreign Policy in Transition/Ed, by R. W. Tucker, W. Watts. Wash., 1973.

- Beyond Liberalism: The New Left Views American History/Ed, by I. Unger. Waltham (Mass.), 1971.

- Beyond the Welfare State/Ed, by I. Howe. N. Y., 1982. *Bohlen Ch.* Witness to History, 1929—1969. N. Y., 1973. *Broder D.* Party's Over. The Failure of Politics in America. N. Y., 1972. *Brody D.* Workers in Industrial America: Essays on the Twentieth Century Struggle.

N. Y., 1980.

- *Brubacher J., Rudy W.* Higher Education in Transition. A History of American Colleges and Universities, 1636—1968. N. Y., 1968. *Burns J.* Government by the People. Englewood Cliffs, 1975. *Caldwell L., Diebold W.* Soviet-American Relations in the 80s. N. Y., 1981. The Carter Years: the President and Policy Making/Ed, by M. G. Abernathy e. a. L., 1984.

- *Chomsky N.* American Power and the New Mandarines. N. Y., 1968. *Cochran B.* Harry Truman and the Crisis Presidency. N. Y., 1973. *Collier P., Horowitz D.* The Kennedys. L., 1984. Containment and the Cold War. American Foreign Policy since 1945/Ed. by T. Paterson.

Reading (Mass.), 1973.

- *Cook D.* Presidents of the USA. Newton Abbot, 1981. *Davidson J. W., Lytle M. H.* The United States: A History of the Republic. Englewood

- Cliffs (N. J.), 1981. *Dellinger D.* More Power Than We Know: The People's Movement Toward Democracy.

N. Y., 1975.

- *Demause L.* Reagan's America. N. Y.; L., 1984. *Donovan R.* Conflict and Crisis. The Presidency of Harry S. Truman, 1945—1948. N. Y., 1977.
- *Dorman M.* Witch Hunt. The Underside of American Democracy. N. Y., 1976. *Dugger R.* On Reagan: the Man and His Presidency. N. Y., 1983. *Dutton F. G.* Changing Sources of Power. American Politics in the 1970s. N. Y., 1971.
- Eagle Entangled. US Foreign Policy in a Complex World/Ed, by K. Oye. Berkeley (Cal.), 1979.
- *Etzioni A.* The Hard Way to Peace. A New Strategy. N. Y., 1963.
- *Etzioni A.* An Immodest Agenda: Rebuilding America before the 21st Century. N Y 1983.
- *Evans M. S.* The Future of Conservatism. From Taft to Reagan and Beyond. N. Y., 1966.
- *Ewald W. B., Jr.* Eisenhower the President: Crucial Days, 1951—1960. Englewood Cliffs (N. Y.), 1981.
- *Ferrell R. H.* Harry S. Truman and the Modern American Presidency. Boston, Toronto, 1982.
- *Fleming D. F.* The Cold War and Its Origins, 1917-1960: Vol. 1, 2. Garden City (N. Y.), 1961.
- *Foner Ph. S.* American Labor and the Indochina War. The Growth of Union Opposition. N. Y., 1971.
- *Foner Ph.* Organized Labor and the Black Worker, 1619—1973. N. Y., 1974.
- Foreign Policy, USA/USSR/Ed, by Ch. W. Kegley, Jr., P. McGowan. Beverly Hills (Cal.), 1982.
- *Fountlaine A.* History of the Cold War, 1917—1950: Vol. 1, 2. N. Y., 1968.
- *Freidel F., Brinkley A.* America in the Twentieth Century. N. Y., 1982.
- Future 21: Directions for America in the 21st Century/Ed, by P. M. Weyrich, C. Marshner. Greenwich (Conn.), 1984.
- *Gaddis J.* Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy. N. Y.; L., 1982.
- *Galbraith J.*The Affluent Society. N. Y., 1970.
- *Garraty J. A.* The History of the United States. L., 1968.
- *Gati Ch.* and *T.* Debate over Detente. N. Y., 1977.
- *Gilbert J.* Another Chance: Postwar America, 1945-1968. Philadelphia, 1981.

- *Goldman E.* The Crucial Decade — and After. N. Y., 1961.
- *Goodman W.* The Committee. The Extraordinary Career of the House Committee on Un-American Activities. N. Y., 1968.
- *Goulden J.* The Best Years, 1945—1950. N. Y., 1976.
- The Great Republic: Vol. 1, 2/Compl. by Bailyn B., Davis D. B. et al. Lexington (Mass.); Toronto, 1981.
- *Grosser A.* The Western Alliance. European—American Relations since 1945. N. Y., 1980.
- *Hacker A.* Time End of the American Era. N. Y., 1970.
- *Halle L.* The Cold War as History. N. Y., 1967.
- *Hamby A. L.* The Imperial Years. The United States since 1939. N. Y., 1976.
- *Hayden T.* The American Future. N. Y., 1982.
- *Heath J.* Decade of Disillusionment. The Kennedy — Johnson Years. Bloomington; London, 1975.
- *Herling J.* Labor Unions in America. Wash., 1964.
- History of the US Political Parties: Vol. 1—4/Ed. by A. M. Schlesinger, Jr. N. Y., 1973.
- History of American Presidential Elections, 1789—1968: Vol. 1—4/Ed. by A. M. Schlesinger, Jr. N. Y., 1971.
- *Hodgson G.* America in Our Time. N. Y., 1978.
- *Hofstadter R.* The Paranoid Style in American Politics. N. Y., 1967.
- *Horowitz D.* From Yalta to Vietnam: American Foreign Policy in the Cold War. N. Y., 1967.
- *Huntington S. P.* American Politics: the Promise of Disharmony. Cambridge (Mass.); London, 1981.
- *Huckshorn R. J.* Political Parties in America. North Seituate (Mass.), 1980.
- *Hunter S.* American Art of the XXth Century. Baltimore, 1972.
- Interpretations of American History. Patterns and Perspectives since 1865/Ed. by G. W. Grob, G. A. Billias: Vol. 1, 2. N. Y., 1978.
- *Jones M. A.* The Limits of Liberty: American History, 1607-1980. Oxford; New York, 1983.
- *Kendrick A.* The Wound Within. America in the Vietnam Years, 1945—1974. Boston; Toronto, 1974.
- *Kennan G.* Realities of American Foreign Policy. Princeton, 1954.

- *Kolko G.* Main Currents in Modern American History. N. Y., 1976.

- *Kutler S. I.* The American Inquisition: Justice and Injustice in the Cold War. N. Y., 1982.

- Labor and American Politics/Ed, by Ch. Rehmus, D. McLaughlin. Ann Arbor (Micb.), 1967.

- *Ladd E., Hadley G.* Transformations of the American Party System. Political Coalitions from the New Deal to the 1970s. N. Y., 1978.

- *Lader L.* Power on the left: American Radical Movements Since 1946. N. Y.; L., 1979. *La Feber W.* America, Russia and the Cold War, 1945—1971. N. Y., 1972. *Larkin O.* Art and Life in America. N. Y., 1960. *LeBlanc II. L.* American Political Parties. N. Y., 1982. *Lens S.* The Military—Industrial Complex. Kansas City (Mo), 1970. *Leuchtenburg W. E.* In the Shadow of FDR. From Harry Truman to Ronald Reagan.

- Revised edition. Ithaca, 1985. The Liberal Future in America. Essays/Ed, by Ph. Abbott, M. B. Levy. Westport (Conn.);

- London, 1985. *Link A. S.* American Epoch. A History of the United States since the 1890s: Vol. 1—4. N. Y., 1967.

- *Lippman W.* The Cold War. N. Y., 1947. *Lomaz L.* The Negro Revolt. N. Y., 1963. *Lubell S.* The Future of American Politics. N. Y., 1955.

- *Maddox R.* The New Left and the Origins of the Cold War. Princeton, 1973. Marxism and Alienation. A Symposium/Ed, by H. Aptheker. N. Y., 1965. *Mattloff M.* American Military History. N. Y., 1972. *Meier A., Rudwick E.* CORE: A Study in the Civil Rights Movements, 1942—1968. Urba-na, 1975.

- *Miller W. A.* New History of the United States. N. Y., 1975. *Mills C W.* The Power Elite. N. Y., 1956. *Montgomery D.* Workers' Control in America. L. etc., 1979.

- *Mooney P., Bown C* Truman to Carter. A Post-War History of the United Slates of America. L., 1979.

- *Morgenthau H. A* New Foreign Policy for the United States. N. Y., 1969. *Morris Ch. R.* A Time of Passion: America, 1960—1980. N. Y., 1984. The Negro and the American Labor Movement/Ed, by J. Jacobson. Garden City (N. Y.), 1968.

- The New Left: A Documentary History/Ed, by M. Teodori. N. Y., 1969. *Paterson T. G.* Soviet^American Confrontation. Postwar Reconstruction and the Origins of the Cold War. Baltimore; London, 1973.

- Paths of American Thought/Ed, by A. M. Schlosinger, Jr., M. White. Boston, 1963. *Patterson J.* America's Struggle Against Poverty, 1900—1980. Cambridge (Mass.), 1981. *Phillips C.* The Truman Presidency. The History of a Triumphant Succession. N. Y. 1966.

- *Reeves Th. C* The Life and Times of Joe McCarthy: a Biography. L., 1982. *Reich Ch.* The Greening of America. N. Y., 1970. *Ross E.* R. Kennedy: Apostle for Change. N. Y., 1969. Saving American Capitalism. A Liberal Economic Program/Ed, by S. E. Harris. N. Y., 1950.
- *Scammon R. M., Wattenberg B. J.* The Real Majority. N. Y., 1970. *Schlesinger A. M., Jr.* The Imperial Presidency. Boston, 1973. *Sorensen T. C* Kennedy. N. Y., 1965.
- *Taft Ph.* The A. F. of L. from the Death of Gompers to the Merger. N. Y., 1959. *Terkel S.* Working. N. Y., 1974. Twentieth Century America: Recent Interpretations/Ed, by B. Bernstein, A. Ma hi sow.

N. Y., 1969.

- *Ulam A.* The Rivals, America and Russia since World War II. N. Y., 1971. The Vietnam Legacy/Ed, by A. Lake. N. Y., 1976. Violance in America: a Historical and Contemporary Reader/Ed, by Th. Rose. N. Y., 1970. *While Th. H.* America in Search of Itself: the Making of the President, 1956-1980. N. Y., 1983.
- *Williams W. A.* The Roots of the Modern American Empire. N. Y., 1969. *Woodson C G., Wesley Ch. H.* The Negro in Our History. Wash., 1962. The Wounded Generation: America after Vietnam/Ed, by A. D. Home. Englewood
- Cliffs (N. J.), 1981. *Yarmolinsky A., Foster G. D.* Paradoxes of Power: The Military Establishment in the
- Eighties. Bloomington, 1983. *Zinn H.* A People's History of the United States. N. Y., 1980.



أوراق الشخصيات الحكومية والاجتماعية،

مذكرات ويوميات وأعمال معاصري الأحداث

- *Acheson D.* A Democrat Looks at His Party. N. Y., 1955.

- *Anderson J.* Confessions of a Muckraker: The Inside Story of Life in Washington during the Truman, Eisenhower, Kennedy and Johnson Years. N. Y., 1 Keeping Faith. Memoirs of a President. N. Y., 1982. *Dulles J. F.* War or Peace. N. Y., 1957. *Eisenhower D.* Mandate for Change, 1953—1956. L., 1963. *Fulbright J. W.* The Crippled Giant. N. Y., 1973. *Harriman A.* America and Russia in a Changing World. A Half-Century of Personal Observation. N. Y., 1971.

- *Humphrey H. H.* War on Poverty. Toronto, 1964. *Johnson L. B.* The Vantage Point. Perspectives on the Presidency, 1963—1969. N. Y., 1971.

- *Kennan G. F.* Memoirs: Vol. 1, 2. Boston; London, 1967, 1972. *Kennedy J. F.* The Burden and the Glory. L., 1964.

- *Kennedy R. F.* Thirteen Days. A Memoir of the Cuban Crisis. N. Y., 1969. *Kissinger H.* White House Years. Boston, 1979. *Kissinger H.* Years of Upheaval. Boston, 1982. *Murphy R.* Diplomat among Warriors. N. Y., 1967. *Nixon R. M.* Memoirs. N. Y., 1978.

- The Papers of Adlai E. Stevenson: Vol. 1—8/Ed. by W. Johnson. Boston, 1972—1979. US President. The State of the Union Messages of the Presidents, 1790—1966: Vol. 1—3/

- Ed. by F. Israel. N. Y., 1966—1967. *Truman H.* Memoirs: Vol. 1, 2. Garden City (N. Y.), 1955—1956.979. *Carter* A. M., 1978.





فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

ثانياً: تعميق التناقضات الاجتماعية – الاقتصادية

الصفحة

الصفحة

ثالثاً: العلوم والآداب

الصفحة

علم التاريخ

يوسف زينه

- مترجم سوري.
- درس اللغة الروسية في معهد اللغات في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٠.
- اتبع دورات صحافة وإعلام في المعهد العالي للعلوم السياسية والعسكرية، في لفوف خلال الأعوام ١٩٨١ و ١٩٨٣ - ١٩٨٤.
- عمل في مجال ترجمة المقالات عن المجلات العلمية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى بعض القصص القصيرة: ضاع الضمير، في الضباب، اقبضوا على اللص، الجيران، الإنسان.





الهيئة العامة
السورية للكتاب